



195

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

الغزو العراقي للكويت

(نـــدوة بحثـــية)

● «المقدمات-الوقائع وردود الفعل-التداعيات»

أبحــاث: د. فتوح الخترش- د. عبدالمالك التميمي- د. تركي الحمد-
د. محمد حسين غلوم- عامر التميمي-د. محمد الرميحي-
د. حسن نافعة- د. طلعت منصور- د. محمد السيد سعيد-
د. منصور بوخمسين

تعقيبات: د. جمال زكريا قاسم- د. عبدالله محارب- عبد المحسن تقي-
د. عبدالله الغنيم- د. طه عبد العليم- د. قاسم عبده قاسم-
د. سمعان بطرس- د. كمال مرسي. د. فؤاد زكريا.



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

195

الغزو العراقي للكويت

(ندوة بحثية)

«المقدمات-الوقائع وردود الفعل-التداعيات»

أبحاث: د. فتوح الخترس- د. عبدالمالك التميمي- د. تركي الحمد-
د. محمد حسين غلوم- عامر التميمي-د. محمد الرميحي-
د. حسن نافعة- د. طلعت منصور- د. محمد السيد سعيد-
د. منصور بوخمسين

تعقيبات: د. جمال زكريا قاسم- د. عبدالله محارب- عبد المحسن تقي-
د. عبدالله الغنيم- د. طه عبد العليم- د. قاسم عبده قاسم-
د. سمعان بطرس- د. كمال مرسي. د. فؤاد زكريا.



المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

المحتوى

الكلمه الافتتاحيه

لا بد لمن يتأمل أوضاع عالمنا العربي، في أعقاب العدوان العراقي الغادر وحرب تحرير الكويت، أن يعترف بأن آثار تلك الفترة ستظل أمدا طويلا معنا تؤثر فيمن حولنا. ذلك أن أحداث تلك الفترة المأساوية من تاريخنا قد دارت في اللحظة نفسها التي كان العالم يمر فيها بأهم منعطف في تاريخه المعاصر: أي تلك اللحظة التي كانت فيها معظم الأنظمة الشيوعية قد انتهت، وكان واضحا أن أيام المعسكر الاشتراكي كله قد باتت معدودة.

هذا المنعطف التاريخي الحاسم كان يعني انهيار النظام القديم الذي استقر عليه العالم منذ نصف قرن، وبدء ظهور أشكال جديدة، غير محددة المعالم، من علاقات القوى على الصعيد الدولي. ولكن هذه الأشكال الجديدة، رغم عدم تبلورها، وتناقض اتجاهاتها، تشترك كلها في عنصر واحد، هو أن الاستقطاب، والثنائية القائمة على توازن الرعب، وعلى الردع المتبادل بين معسكرين نوويين عملاقين، قد اختفت إلى غير رجعة، ومعها جميع ضروب التوازن السياسي التي كانت ترتكز عليها.

في مثل هذا الوضع الدولي الغامض، القابل لشتى الاحتمالات، كان المفروض أن يتوخى سياسيو العالم الثالث أقصى درجات الحذر في التعامل مع المسرح الدولي غير المأمون. ولكن النظام البعثي في العراق آثر أن يخوض مغامرته الخطيرة هذه المرة باحتلال الكويت، بقدر لا مثيل له من الطيش

والجنون، في هذه اللحظة تحديدا . ولا جدال في أنه كان ينظر إلى عالم التسعينيات بعقلية الحرب الباردة نفسها، متصورا أنه سيتلاعب بدولة عظمى ارتكازا على الثانية، وأن «الردع المتبادل» سيعطي سفينة العدوان العراقية القدرة على أن تبحر بين الشاطئين المتلاطمين في أمان. وكان ذلك تفكيرا يكشف عن عجز تام عن استيعاب منطق العصر، بل عن فهم ما كان يجري في العالم خلال سنة العدوان ذاتها من تغيرات جذرية نقلته إلى مرحلة جديدة من تاريخه.

والآن، وبعد مضي ما يقرب من أربعة أعوام على العدوان، فإن العرب مازالوا يجدون أنفسهم لا وضع من الانقسام السياسي الحاد والمستمر، على الرغم أن محاولات بعض المؤيدين السابقين للعدوان أن يتنصلوا من تبعات مواقفهم السابقة. بل إن الانقسام الفكري بدوره مازال على حدته. صحيح أن الحملات المتبادلة لم تعد صاخبة كما كانت عليه في بداية المحنة، غير أن كل طرف ظل يطوي استنكاره لموقف الطرف الآخر بين جوانحه، حتى وهو صامت.

في مثل هذه الأوضاع، وبعد مرور الوقت الكافي للمعالجة، وجد المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب أن الأوان قد آن لكي يعالج موضوع الغزو والعدوان العراقي على الكويت معالجة علمية موضوعية، تتجنب صخب الدعاية وضجيج الشعارات وتركز على الحقائق والمعلومات والوثائق، وذلك لا كتاب من سلسلة «عالم المعرفة» يكون مرجعا موثقا بأقلام مجموعة من الباحثين المشهود لهم في هذا الميدان. وقد اخترنا أسلوب الندوة العلمية المغلقة لمعالجة هذه القضية، حرصا من السلسلة على أن يتضمن هذا الكتاب وجهات نظر متعددة في هذا الموضوع، وحتى يعطي المشاركون فيها، من باحثين ومعقبين ومناقشين، كل ما عندهم في هذا الموضوع، في مناخ من التحاور الموضوعي، الذي يؤدي إلى تصحيح الكثير من المعلومات الخاطئة وغير الدقيقة وتستبعد الإثارة الصحفية التي سادت الكثير من الكتابات منذ بداية الأزمة.

ولقد حرصنا على جمع هذا الحشد من المفكرين والباحثين العرب البارزين، الذين عرف عنهم الأمانة في الطرح والموضوعية في الاجتهاد، لكي نستخلص من خلال تفاعل هذه العقول كتابا يملأ فراغ المكتبة العربية

في هذا الموضوع الحيوي والمصيري. ولكن الهدف الأهم من جمع هذه النخبة الممتازة من المثقفين العرب هو أن نستخلص العبرة من ذلك الحدث غير المسبوق في التاريخ العربي ونتعلم دروسه بعد أن نعيد تأمله بروح موضوعية نزيهة.

ورأينا أن تنقسم الندوة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: يتناول مقدمات العدوان والغزو. وهذا المحور لا بد أن يكون ذا طابع تاريخي وسياسي في المحل الأول، إذ إن الادعاءات العراقية بشأن الكويت لها تاريخ طويل، على حين أن الوقائع والوثائق التي تثبت بطلان هذه الادعاءات كان لها تاريخ أطول. ومن هنا فإن هذا المحور الأول قد تركت معالجته للمؤرخين ومتخصصي العلوم السياسية، كيما يتناوله كل فريق من زاويته الخاصة.

أما المحور الثاني: فيدور حول وقائع الغزو ذاتها، وهو بحكم طبيعته أطول المحاور جميعا. ويبدأ هذا المحور بمعالجة الذرائع المتعددة، والمتناقضة، التي لجأ إليها النظام العراقي لتبرير الغزو، والأوتار الحساسة التي عزف عليها جهاز دعايته من أجل استمالة الرأي العام العربي والإسلامي إلى جانبه. ثم ينتقل إلى عرض لتفاصيل عملية الغزو نفسها، وما تخللها من ممارسات مشينة يندى لها الجبين، ويقدم شهادة حية لما دار في الكويت خلال أشهر الاحتلال المشؤومة، سواء من جانب السلطة الغازية، أو من جانب الشعب الرافض للاحتلال. ولما كان العامل الاقتصادي من أهم العوامل التي أدت إلى الغزو، فضلا عن أن الغزو أسفر عن نتائج اقتصادية بالغة الأثر، على الصعيدين المحلي والخارجي (عربيا ودوليا)، فقد خصصت للأبعاد الاقتصادية معالجة مستقلة في هذا المحور. ومن ناحية أخرى، فإن ردود الفعل العربية والدولية إزاء الغزو كانت من الأهمية بحيث تستحق بحثين مستقلين: إذ كان الغزو بداية تشكيل جديد للعلاقات العربية على أسس لم تكن معهودة من قبل، كما أنه كان التجربة الأولى لردود الفعل الدولية إزاء عدوان صارخ يقع على دولة مستقلة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وانتهاء الحرب الباردة.

أما المحور الثالث: فيتناول بعدا بالغ الأهمية في هذا الموضوع، وهو النتائج المترتبة على الغزو: وبعض هذه النتائج نفسي واجتماعي، يتعلق

أساسا بالشعب الكويتي الذي وقع عليه الغزو، وإن كانت بعض جوانبه تتعلق أيضا بما كشفت عنه ممارسات المعتدي من نزعات عدوانية تحتاج إلى تحليل وتفسير. أما النتائج السياسية والاقتصادية للغزو فهي أبعد مدى، إذ إن آثاره ستظل قائمة أمدا طويلا، فضلا عن أنها سوف تزداد اتساعا بالتدريج، بحيث تمتد إلى ميادين قد لا تبدو، للوهلة الأولى، ذات صلة مباشرة بأحداث الغزو ذاتها.

وأخيرا، فإن الآثار التي أحدثها الغزو على طريقة تفكير الإنسان العربي تشكل موضوعا بالغ الأهمية. وسيظل هذا موضوعا يحتاج إلى تفكير وتحليل مستمرين، نظرا إلى ما كشف عنه الغزو من فجوات وثغرات غير متوقعة، ليس فقط في تفكير الإنسان العربي العادي، بل وفي تفكير الصفوة المثقفة أيضا.

وتأمل هيئة تحرير «عالم المعرفة» في الأمانة العامة للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أن تأتي هذه الندوة-والكتاب الذي سيصدر متضمنا وقائعها-معالجة علمية جادة تشكل في ذاتها مرجعا مهما لأحداث هذه المرحلة الأليمة من التاريخ العربي المعاصر، وتفتح الباب في المستقبل القريب للمزيد من البحث الموضوعي في مختلف جوانب وتداعيات هذه الفترة المظلمة من تاريخنا الحديث. ولعلنا بهذا نكون قد بادرنا بوضع لبنة في طريق توثيق وتحليل ما حدث في الثاني من أغسطس عام 1990، بعيدا عن المزايدات والشعارات الزائفة.

د. سليمان إبراهيم العسكري

المحور الأول
مقدمات الغزو

البحث الأول

الكويت بين الصراعات الدولية وتوازناتها منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى مطلع القرن العشرين

د. فتوح الخترش

تمهيد:

الأطماع والدعاوى الضالة التي تدور حول الكويت لا الوقت الراهن ليست وليدة هذه الحقبة من تاريخها أو تاريخ الخليج، وإنما لها جذورها الطويلة والممتدة التي يمكننا تتبع وقائعها الواضحة حتى قبل النشأة، عندما كانت العناصر والعوامل المختلفة التي شكلت دولة الكويت الحديثة لا تزال تتبلور وتتراكم وتتجمع. فمنذ ذلك الحين كانت أراضي الكويت-ورمزها البارز والواضح في الخرائط الأوروبية آنذاك هي القرين-جزءا من الساحة الخليجية العامة التي شهدت سباق وصراع الدول الأوروبية الكبرى في عصر الكشوف الجغرافية للسيطرة على البحار وطرق المواصلات إلى الشرق. وفي هذا السياق دانت السيطرة في

الخليج بادئ الأمر للبرتغال، فهولندا ثم بريطانيا، حتى انتهى الصراع بين هذه القوى الثلاث بانفراد بريطانيا-سيدة البحار-بالسيادة على الخليج.

ولسنا بصدد الدخول في تفصيلات هذه المرحلة من الصراعات الدولية، وإنما يتركز بحثنا على دراسة الأطماع التي تعرضت لها الكويت والصراعات التي دارت حولها فيما بعد، وبعبارة أكثر تحديدا في عصري الاستعمار والإمبريالية عندما تحققت الثورة الصناعية في دول أوروبا الكبرى، ودخلت هذه الدول سباقها المحموم من أجل المستعمرات مناطق النفوذ، ومن أجل تأمين طرق المواصلات إلى هذه المستعمرات.

ونود أن نسجل، ومنذ البداية، أننا نتحدث عن الكويت ككيان مستقل قائم بذاته، له هويته المتميزة. وهذه حقيقة لا ريب فيها يؤكدها الواقع وحقائق التاريخ، وإن كانت هذه القضية تتطلب دراسة خاصة ليس هنا موضوعها، إلا أنه لا بد من كلمة حولها ما دمنا نتحدث عن الكويت ككيان مستقل، فالكويت لم تشهد ما شهدته الولايات العثمانية من إيفاد «حاكم» أو «والي» من قبل الدولة العثمانية يتولى أمورها، ولا عرفت «الانكشارية»، أو مماليك يشاركونه السلطة ويخضعون للأستانة، وإنما كان شيخ الكويت دائما من صلب أبنائها، ولم يكن هناك أي مسؤول عثماني يزاحمه في نفوذ أو يشاركه السلطة أو يملي عليه سياسته. وعلى امتداد تاريخ الكويت الحديث، كان شيوخها يدخلون في عهود ومواثيق مع الدول الأخرى، ويقدمون تعهدات ويلتزمون بمواقف، متطلعين في كل ذلك لما يرونه محققا لمصالحهم ومؤكدا لهويتهم الخاصة، ومحققا لاستقلالهم، ودعما لأركان دولتهم، وإن حدث اللقاء أو التطابق بين الموقف الكويتي، وما تسعى إليه دولة الخلافة، فكل الحقائق تقطع بأنها كانت حالات لقاء «للمصالح»، وليس لقاء «التبعية»، وأما الحديث عن دفع الزكاة، أو وصف شيخ الكويت بـ «القائم مقام» الذي يمثل سلطة الخليفة، فإنما يندرج كل ذلك في إطار الممارسة السياسية الممكنة في ظل موازين القوى القائمة، والرباط الروحي بدولة الخلافة، وهو رباط مجرد من أي محتوى سياسي، وفي إطار الصراعات والتوازنات الدولية التي تحتم على الكويت أن تشق طريقها من خلالها متمسكة لهويتها الخاصة، ومحافظة على استقلالها.

ولنبدأ تتبع هذه الصراعات منذ تولي آل الصباح مشيخة الكويت في

عام 1752م. في ذلك الوقت كان الصراع قد حسم لصالح بريطانيا التي احتلت مركز الصدارة في تجارة الخليج، وراحت تسعى لاحتكارها[1]. وشهدت هذه الفترة تفاقم النزاع بين شاه فارس «كريم خان»، وباشا بغداد العثماني، واندلعت الحرب بينهما، فتمكن «كريم خان» من الاستيلاء على البصرة عام 1775م فتحولت تجارة الهند والبصرة إلى الكويت[2].

وكان هذا التطور إرهاصا يكشف عما تمثله الكويت من بديل ومنافس تجاري خطير للبصرة خاصة وقد جعلت منها شركة الهند الشرقية البريطانية الطرف الجنوبي لطريق بريدها الصحراوي المتجه إلى حلب.

وفي عام 1793 م تفجرت اضطرابات عنيفة في البصرة اضطر المقيم البريطاني إزاءها إلى نقل مركز قيادته إلى الكويت، ولمدة عامين تقريبا[3]. وتشير كافة الدلائل إلى التقدم الإيجابي الواضح للعلاقات البريطانية الكويتية في تلك المرحلة وإلى العلاقة الوثيقة التي قامت بين ثاني حكام الكويت «الشيخ عبد الله الصباح» والجانب البريطاني الذي كان يكن له احتراما كبيرا كرجل «يحافظ على كلمته»[4].

ومنذ مطلع القرن التاسع عشر أصبح للكويت علاقات مع عديد من الدول الكبرى مثل بريطانيا وروسيا وألمانيا وتركيا، فاحتلت مكانها بين تيارات الصراعات الدولية حتى وصفها بعض الكتاب بأنها «شوكة حقيقية» في النزاع الدائر بين هذه الدول.

وكان جوهر موقف بريطانيا في صراعها مع الأطراف الأخرى يتركز في الدفاع عن الهند في مواجهة التهديدات الفرنسية والروسية.

ومرة أخرى، ونتيجة لتجدد الاضطرابات المحلية في البصرة نقلت شركة الهند الشرقية البريطانية مكاتبها إلى الكويت في الفترة ما بين 15 من ديسمبر سنة 1821 إلى 19 من أبريل سنة 1822م[5]، ثم وقع شيخ الكويت معاهدة الهدنة البحرية مؤقتا مع بريطانيا في عام 1841 م-ودون استئذان الباب العالي-وقد تم هذا بالمصادفة وليس بالقصد، فعندما زار هينيل-مساعد المقيم في الخليج-الكويت في شهر أبريل سنة 1841 م، بإيعاز من السلطات البريطانية للتأكد مما إذا كانت تصلح لاتخاذها قاعدة، محاولا إخفاء القصد الحقيقي من مهمته حين قال إنه جاء للبحث في احتمال انضمام الكويت إلى نظام الهدنة. وقد ذكر الشيخ صباح أكبر أنجال الحاكم

الشيخ جابر-والذي كانت بيده مقاليد الحكم بسبب عجز والده-بأنه في الوقت الذي لا يمانع فيه على التوقيع على اتفاقية الهدنة البحرية إلا أنه لم يكن يرغب في إقامة علاقات مع شيوخ الساحل. وعلى أية حال فقد سلم تعهدا خطيا منه بالامتناع عن الاشتراك في قتال بحري لمدة عام، وبأن يحيل حوادث الانتهاكات ضد سفن رعاياه إلى المقيم البريطاني قبل اتخاذ إجراءات انتقامية ضد المعتدين، غير أن هذا التعهد انتهت صلاحيته بعد عام واحد ولم يجدد(6).

ونتيجة للصراع البريطاني التركي من أجل الهيمنة على الخليج والكويت، رحبت بريطانيا في بادئ الأمر بدور محمد علي في القضاء على الحركة الوهابية الصاعدة، ولكن سرعان ما ساورتها الشكوك في مطامعه التي تتعارض مع مصالحها الاستعمارية، وأسفرت جهود بريطانيا في مجرى هذا الطور من الصراع عن عقد معاهدة لندن في 13 من يوليو سنة 1841 م، والتي حوصر محمد علي بمقتضاها داخل حدود مصر.

وإن كانت هذه الحقبة قد شهدت انحسارا للوجود العثماني في الخليج، نتيجة لآثار حرب القرم، إلا أن فرنسا دخلت الحلبة، فأخذت بريطانيا تبذل كل جهد لحماية طرقها الرئيسية إلى الهند.

واتخذ الصراع البريطاني الفرنسي شكل السباق للسيطرة على الطرق الموصلة إلى الشرق. وفي عام1830 م أوفدت الحكومة البريطانية تشسني ليمسح برزخ السويس، ولكنه بدلا من ذلك توجه إلى سوريا لمسح طريق وادي الفرات التي كان يفضلها أكثر، ولكن بريطانيا عدلت عن هذا المشروع، وكان ذلك-على ما يبدو-نتيجة لانحسار خطر محمد علي(7).

وفي مجرى هذا الصراع الاستعماري البريطاني أيضا، وفي عام 1856م، أراد السير ويليام أندرو، مدير شركة سكة حديد الهند أن يشق خطا جديدا على امتداد الطريق التي اقترحها تشسني، كنوع من المواجهة للمشروع الفرنسي لشق قناة السويس في مصر(8).

ولكن بريطانيا تخلت عن مشروع أندرو كلية عندما حقق دزرائيلي نجاحه التاريخي بعقد صفقة شراء أسهم مصر في قناة السويس(9)، ثم احتلالها قبرص عام 1878م ومصر عام 1882 م وكان لهذه الخطوة أبرز الأثر في رجحان كفة بريطانيا في صراعها ضد فرنسا للسيطرة على الطريق المؤدية

إلى الهند والشرق.

وفي مجرى هذا الصراع البريطاني الفرنسي أيضا تقدمت بعض الدوائر الفرنسية بمشروع للسلطان العثماني على غرار المشروع الذي كان ويليام أندرو يسعى للحصول على موافقة الحكومة العثمانية عليه، ولكن المساعي الفرنسية لم يقدر لها النجاح نظرا لقوة النفوذ البريطاني في الأستانة في تلك الآونة.

وفي أواخر القرن التاسع عشر، أي في ديسمبر 1898م، برز الغريم الروسي في حلبة الصراع من جديد، عندما عرض الكونت فلاديمير كابنست مد خط سكة حديد من طرابلس الشام للبحر المتوسط إلى الكويت على الخليج العربي، وكان الباب العالي يعارض بوضوح أي اتساع للنفوذ الروسي في الإمبراطورية العثمانية، وكذلك قوبل هذا المشروع بمعارضة شديدة وحاسمة من بريطانيا وألمانيا[15].

وفي هذه الحقبة تبدت على الساحة الخليجية ملامح التطبيق العملي للسياسة الألمانية الجديدة: الاتجاه نحو الشرق «Dramg Nach Osten»، وكان مشروع سكة حديد برلين/بغداد، الذي اختيرت الكويت كنقطة نهاية له، هو أول وأخطر الخطوات التي تحركت بها ألمانيا صوب الخليج والكويت لتدخل طرفا أساسيا في الصراع الاستعماري المحموم بين الدول الكبرى للسيطرة على المنطقة.

ولا يعنينا في هذه الدراسة التطرق إلى تفاصيل الصراع والتنافس بين المشروعات الاستعمارية المختلفة لشق الطرق في منطقة الخليج، والتي أجمعت على اختيار الكويت كأفضل منطقة لنهايتها، وإنما الذي يعنينا هنا هو أن ندرك مدى الأهمية المتزايدة التي تميزت بها الكويت كموقع استراتيجي منفرد على رأس الخليج، مع كل ما ينبني على ذلك من مزايا عسكرية واقتصادية وسياسية لمن يحكم قبضته عليها.

ونتيجة للمطامع الروسية والألمانية الزاحفة التي تجسدت بكل جلاء منذ أواخر القرن التاسع عشر أخذت بريطانيا تمارس سياسة أكثر إيجابية إزاء الكويت، وكانت الظروف مهيأة لذلك تماما عندما تولى الشيخ مبارك الصباح الإمارة في مايو 1896 م، فالشيخ الجديد كان يواجه مصاعب جمة من منافسيه المحليين من أجل توطيد سلطته، لذلك لجأ إلى بريطانيا

طالبا حمايته في سبتمبر 1897 م، ولكن المقيم البريطاني بالخليج أرسل إليه مبعوثا ينصحه بالبقاء على ولائه للباب العالي، إذ إن الصراعات الدولية الممتدة على الساحة العالمية، وعلى الساحة الخليجية كانت تملي على بريطانيا أن تواصل سياسة الإبقاء على «رجل أوروبا المريض»-الدولة العثمانية-خشية أن تقع الغنيمة في أيدي القوى الأخرى المنافسة، وأملا في أن تظل هذه الدولة، رغم ترنحها، سدا في وجه مطامع الدول الأوروبية الأخرى[11].

وشهدت هذه الحقبة محاولات متكررة من جانب الشيخ مبارك للدخول تحت الحماية البريطانية، وعزوف بريطانيا عن الاستجابة ما دامت مصالحها آمنة بشكل أو بآخر. مع العلم أن المقيم البريطاني السياسي في الخليج الكابتن ميد، كان من أشد المؤيدين للشيخ مبارك، لأنه كان يفكر في احتمال إقامة علاقات أوثق بين الكويت وبريطانيا، ولم تكن هذه الاحتمالات في رأيه تمثل عقبة لا يمكن تخطيها من أجل توسيع هذه العلاقات، لأن الأتراك لم يمارسوا أبدا حقوقا للسيادة في الكويت، ولا الحكومة البريطانية اعترفت بفرض حماية الأتراك على الكويت. وعلى هذا الأساس طلب من حكومة الهند-وهي الجهة التي كانت ترسم السياسة البريطانية آنذاك-السماح له بمواصلة المفاوضات.

وفي الوقت نفسه الذي كانت وزارة الخارجية البريطانية في لندن تتلقى فيه هذا الطلب بعث «ميد» رسالة إلى حكومة الهند يحدد فيها رأيه، جاء فيها: لا أن الشيخ مبارك حاول أن يحصل على اعتراف تركيا ولكن يبدو أنه لم ينجح تماما. ونظرا لأنه لم يحصل حتى الآن على اعتراف رسمي من الباب العالي [لأن والي البصرة لا يمثل الحكومة التركية ككل] لذلك تصبح له كل الحرية في أن يتعامل مع كل الدول الأخرى. ومن المؤكد أنه لن يكون هناك أي اعتراض على مد نفوذنا على النحو الذي لا بد أن يثبت فائدته سواء بالنسبة لنا أو لتقدم الحضارة»[12].

ولم تكن الإدارة الخارجية في الهند على يقين من أن الوضع لا يحتمل سوى بديلين محددين لا ثالث لهما، على النحو الذي يقطع به المقيم في الخليج الكابتن «ميد»، وهما إما الحماية البريطانية على الكويت، أو ابتلاع الأتراك لها، وعلى أي الأحوال فقد رفضت وزارة الخارجية التماس المقيم.

وعلى الرغم من تعدد المذكرات البريطانية بصدد موضوع طلب الحماية-

وكلها تشير إلى ضعف الروابط التي تصل بين الكويت والدولة العثمانية، وبالتالي تبرر لبريطانيا قبول الحماية دون أن يكون في ذلك مساس بمبدأ المحافظة على سلامة الدولة العثمانية[13]-فإن السلطات البريطانية في لندن لم تكن راغبة في التدخل في الخليج وخاصة في الكويت بأكثر مما يلزم للمحافظة على الأمن العام.

ولكن الأوضاع تمخضت عن حدثين جديدين، غيرا السياسة البريطانية تغييرا جذريا.

أما الحدث الأول فهو نجاح ألمانيا، في نوفمبر 1898 م، في عقد اتفاق تمهيدي مع الحكومة العثمانية لمد خط سكة حديد برلين/بغداد، وفي الوقت نفسه راجت الشائعات عن وجود المشروع الروسي الذي يتزعمه كابنست للحصول على امتياز لمد خط سكة حديد من اسكندرونة على البحر المتوسط إلى الخليج، وفي جميع الأحوال كانت للكويت أهمية عظمى بالنسبة لتلك المشروعات.

أما الحدث الثاني فهو تعيين اللورد كيرزن نائبا للملك في الهند. وكان كيرزن معنيا بأمر الكويت حتى قبل وصوله إلى الهند.

وكان المقيم في الخليج قد بعث برسالة خاصة يشير فيها «إلى أن المحاولات الألمانية والروسية في الكويت محتملة جدا»، ثم أضاف: «أنه لا يمكن القيام بأي شيء لمساعدة الشيخ مبارك ما لم يستقر في ذهننا أننا سنقوم بحمايته»[14]. وفي شهر نوفمبر 1898، وبعد تعيين اللورد كيرزن وقبل أن يباشر مهام منصبه أعد مذكرة تفصيلية عن الموقف، شرح فيها وجهة نظره بخصوص رفض الوجود الروسي في منطقة الخليج، حيث جاء في تلك المذكرة: «ينبغي على بريطانيا أن تطالب، وهي تطالب بالفعل وفي مقابل ما قدمته من تضحيات وما تكبدته من أموال، ولمصلحة السلام الذي لا توجد هنا إلا لحمايته، بألا يسمح بأي نفوذ سياسي معاد يمكن أن تكون له آثاره الضارة على المنطقة. إن ميناء روسيا على الخليج هو الحلم العزيز لدى العديد من الوطنيين الذين يعيشون على ضفاف الفولجا، ولكنه حلم يمكن أن يؤدي تحقيقه، وحتى عندما يسود السلام، إلى اضطرابات وقلاقل في مياه الخليج، كما يمكن أن يحطم تجارة تقدر بملايين الجنيهات، وأن يطلق العنان لكافة أنواع العداء والتعصب بين القوميات المتنافرة والمستعدة

للاقتتال ضد بعضها البعض إذا سنحت أي فرصة، وإن كان لبريطانيا وروسيا أن تشتبكا في قتال، وأن تسويا ما بينهما من مشكلات باللجوء إلى القوة فليكن ذلك في مكان آخر، ولنترك هذه الساحة المفعمة بالنزاعات الدامية لتظل مجالا آمنا للتجارة التي لم تستقر أحوالها إلا بشق الأنفس. وسوف أعتبر أي امتياز تحصل عليه روسيا لإقامة ميناء على الخليج العربي تقدمه لها أي دولة إهانة متعمدة لبريطانيا العظمى واستفزازا مقصودا يدفع إلى الحرب، ولن أتورع عن اتهام أي وزير بريطاني يستسلم أو يرضخ لمثل هذا المطلب بأنه خائن لبلاده»[15].

وكانت وجهة نظر اللورد كيرزن هي التي تغلبت في خاتمة المطاف على الأقل. ولم يحدث أبدا أن دارت مناقشات في الدوائر الرسمية حول التطوع بإهداء ميناء للروس.

ونتيجة لتسارع الأحداث في المنطقة وجدت بريطانيا نفسها منساقة لفتح باب التفاوض مع الشيخ مبارك، ووقعت المعاهدة السرية بين الطرفين في يناير 1899 م، تلك المعاهدة التي جاءت تجسيدا لفوز بريطانيا بهذه الجولة من جولات الصراع الدولي في الخليج.

ثم كانت معركة الصريف في صيف 1900م، وما لقيه الشيخ مبارك فيها من هزيمة، فأخذ يزداد تقربا من الحكومة البريطانية التي أعلنت استعدادها للدفاع عن الكويت ضد أي عدوان وإن استمرت على موقفها التقليدي بعزوفها عن تلبية مطلب الشيخ مبارك بالحماية.

وثمة حقيقة ينبغي ألا تغرب عن بال أي باحث يسعى إلى تفهم ما وراء المواقف المعلنة للقوى المتصارعة المختلفة. فإن كانت بريطانيا قد التزمت حتى ذلك الوقت بممارسة هيمنتها والحفاظ على مصالحها من خلال النشاط التجاري لشركة الهند الشرقية البريطانية، ومن خلال علاقتها مع شيوخ الساحل، وعزوفها عن أي ارتباطات رسمية تقيد تحركاتها أو تثير لها المتاعب لدى أطراف أخرى تود كسبها إلى جانبها أو تحييدها على الأقل، إلا أن الأحداث أجبرت السياسة البريطانية على أن تبدو سافرة دون نقاب عندما أصبح العزوف عن التدخل موقفا ينذر بتهديد المصالح».

ففي شهر ديسمبر1901 وصلت السفينة الحربية «زحاف» إلى الكويت- على ظهرها نقيب البصرة-حاملة إنذارا لشيخها تخيره فيه بين أمرين لا

ثالث لهما: إما أن يتوجه إلى العاصمة ليحيا حياة طيبة كعضو في مجلس الدولة، أو أن يطرد من الكويت. وأعطي مهلة ثلاثة أيام للرد.

ولجأ الشيخ إلى الطلب من قائد القوة البحرية البريطانية-وكانت السفينة بيجون ترسو في مياه الكويت في ذلك الوقت-أن يهدد بقصف الكويت بالنيران إذا أذعن الشيخ لما قدم إليه من مطالب، وأعلن أنه لن يطمئن إلا إذا أحس أنه لا يتحمل مسؤولية الرفض وحده. واستجابت السلطات المعنية في بريطانيا على الفور: بأن وجهت النصح للشيخ مبارك بعدم التزحزح من الكويت، على أن تتقدم السفارة البريطانية في الأستانة في الوقت نفسه باحتجاج شديد اللهجة يبلغ فيه الباب العالي أنه إذا أصر على إثارة هذه القضية فسوف «نضطر إلى تسوية أقل ملاءمة لمصالحهم»، وبينما وزير الخارجية التركي يدعي جهله التام بما أقدم عليه نقيب البصرة، كان هذا المسؤول نفسه يلتقي بالشيخ مبارك وقائدي السفينتين بيجون وسفينكس التي وصلت بدورها إلى مياه الكويت، وأبلغ الشيخ مبارك النقيب أن الإنجليز سيطلقون النار إذا استسلم للمطالب، وأكد القائدان هذا القول.

ورحلت «زحاف» عائدة من حيث أتت[16]، ولكن ظل قائد القوة البحرية البريطانية على يقين بأن الأتراك سيهاجمون الكويت لا محالة. وبالفعل تواترت الشائعات حول هجوم تركي وشيك قد تتعرض له الكويت. هناك قامت القوات البريطانية في الخليج بالتأهب للدفاع عن الكويت، وقامت السفن الحربية البريطانية بمطاردة السفن التركية التي حملت القوات الموجهة لغزو الكويت.

وفي الوقت نفسه، بينما كان الموقف يتأزم بين الكويت والسلطات العثمانية في البصرة، كانت هناك اتصالات جارية بين الدولة العثمانية والحكومة البريطانية حول المحافظة على «الوضع القائم»، وعلى درجة ومدى الاستقلال الذي يمارسه الشيخ مبارك. وقد تعهدت الحكومة العثمانية من جانبها بأنها لن ترسل قواتها إلى الكويت، وبأنها ستبذل كل ما في وسعها من أجل إقناع ابن الرشيد أمير نجد والعدو اللدود للشيخ مبارك، بانتهاج سياسة سلمية نحو الكويت.

أما بالنسبة لبريطانيا فقد تعهدت بألا تعلن الحرية على الكويت أو أن ترسل قواتها إليها، وبأن تقنع الشيخ مبارك بوقف إغاراته على نجد. وقد

عبرت السلطات التركية والبريطانية عن رضائهما عن هذا الاتفاق الذي صدر في سبتمبر 1910، أما الأتراك فقد رضوا لأنهم استعادوا سيادتهم الشكلية على الكويت، بينما رضي البريطانيون لأن الكويت دخلت تحت سيطرتهم من الناحية الفعلية، ولأنهم سيتمكنون نتيجة لهذا الاتفاق من المشاركة على قدم المساواة مع الألمان، والواقع أن المصالح التجارية البريطانية كانت تتمتع بحماية شروط ملزمة من أية رسوم أو مكوس تفضل أية دولة أخرى عنها في المعاملة.

ومع مطلع القرن العشرين ازدادت التناقضات والصراعات بين الدول الأوروبية الاستعمارية تفاقما، وشهد العالم سلسلة من الائتلافات والتحالفات وتكوين المعسكرات، والتوصل إلى مساومات وتوازنات، وأطلقت يد البعض الآخر في مناطق أخرى، ولا جدال في أن اللورد كيرزن، نائب الملك في الهند كان هو المخطط الأول للسياسة البريطانية في الخليج العربي والكويت في القرن العشرين.

وكان يميل في مواقفه إزاء الدول الأخرى المنافسة إلى التشدد، وينادي بالاستجابة لطلب الحماية من جانب الكويت. ورغم ما واجهته سياسة كيرزن وآراؤه من معارضة بين الدوائر السياسية الحاكمة في العاصمة البريطانية فإن تزايد الأطماع في الخليج، وخاصة تفاقم الخطر الروسي، دفع هذه الدوائر إلى الاقتراب شيئا فشيئا من آراء كيرزن المتشددة.

ثم بلغت التناقضات والصراعات بين الدول الأوروبية الاستعمارية حدا أصبح من المحتم معه حسم الموقف باللجوء إلى السلاح، فكانت الحرب العالمية الأولى في عام 1914 وهنا نرى الكويت تنحاز إلى جانب بريطانيا رغم دخول الخلافة العثمانية الحرب كطرف في المعسكر الألماني المضاد. ومقابل هذا الموقف الذي اتخذه الشيخ مبارك تلقى الوعد من بريطانيا بأن تعترف به كحاكم مستقل تحت الحماية البريطانية.

وانتهت الحرب العالمية بانتصار الحلفاء وعلى رأسهم بريطانيا، وتمزقت أوصال الولايات العثمانية السابقة، فكانت العراق من نصيب بريطانيا، بوصفها تحت الانتداب، ومن هنا هدأت الأوضاع في منطقة الخليج والكويت ولم يعد هناك منافس يقف في مواجهة بريطانيا.

ومع تدفق النفط، تبدأ صفحة جديدة من تاريخ الكويت، ويستمر الصراع،

وإن اختلفت أشكاله ووسائله، وتغيرت الأطراف المتنافسة، والكويت في تلك المرحلة لم تكن تملك الموارد التي تسمح لها بتمويل عمليات البحث والتنقيب والاستخراج، ولا تملك الخبرات الفنية اللازمة لممارسة هذا النوع من النشاط الاقتصادي الجديد تماما بالنسبة لها ولأبنائها، ولعل هذا ما يفسر نوعية الامتيازات التي أعطتها للشركات الأجنبية، تلك التي كانت في حقيقة الأمر حصيلة للصراع بين الشركات الأجنبية وبين الدول الواقفة من ورائها، كما كانت صدى للواقع العربي المهترىء عامة والكويت خاصة. ذلك الواقع الذي أسفر عن شروط قد تبدو مجحفة ومهينة بالنسبة للكويت لمن ينظر للأمور من السطح.

ومهما يكن من أمر، فقد أضاف النفط عاملا جديدا بالغ الأهمية إلى العوامل الجغرافية والاستراتيجية التي جعلت من الكويت مطمعا للطامعين.

ولسنا نريد تكرار التأكيد على استقلال الكويت أو تفسير نوعية العلاقات الشكلية بينها وبين دولة الخلافة، فهاتان حقيقتان لم تعودا في حاجة إلى إثباتات جديدة. ولكن ما يعنينا هنا هو أن مشكلة الحدود الكويتية العراقية أثيرت أكثر من مرة، وفي كل مرة كانت القضية تطرح للمفاوضات والجدل بين طرفين، وليس بين طرف وقسم منقطع منه، الأمر الذي يؤكد-إضافة إلى الحقائق التاريخية والديموغرافية الأخرى-مدى زيف الدعاوى العراقية في هذا الصدد.

الهوامش

(1) أحمد مصطفى أبو حاكمة: تاريخ الكويت الحديث ص: 49.

(2) Wilson, A. T.: The Persian Gulf. Pp. 184- 183

(3) أحمد مصطفى أبو حاكمة: تاريخ الكويت الحديث ص: 51.
وكذلك راجع، أحمد حسن جودة:
المصالح البريطانية في الكويت حتى عام 1939 ترجمة حسن علي النجار. ص: 19.

(4) المرجع السابق: ص 19.

(5) أحمد مصطفى أبو حاكمة. تاريخ الكويت الحديث ص: 172.

(6) جون كيلي: بريطانيا والخليج. ترجمة محمد أمين عبدا لله، ص: 644, 645

(7) أحمد حسن حودة: المصالح البريطانية في الكويت. ص: 39-40.

(8) المرجع السابق. ص: 40.

(9) جلال يحيى. المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث، ص: 326.

(10) أحمد حسن جودة: المصالح البريطانية في الكويت حتى عام 1939 ص:50.

(11) المرجع السابق. ص 44.

(12) Busch, B. Cooper:
Britain and the Persian Gulf. Pp.100-101

(13) صلاح العقاد. التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة 1990-1991 م ص: 178.

(14) Busch, B. Cooper.
Britain and the Persian Gulf. pp. 106

(15) Busch. B Cooper
.Britain and the Persian Gulf pp.115- 116.

16) فتوح الخترش:
تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية 1890-1921. ص: 54-55

المراجع

أولا-المراجع العربية:

1- أحمد مصطفى أبو حاكمة: تاريخ الكويت الحديث، طباعة ونشر وتوزيع ذات السلاسل-الكويت-الطبعة الأولى 1984.

2- أحمد حسن جودة: المصالح البريطانية في الكويت حتى عام 1939. ترجمة. حسن علي النجار، مطبعة الإرشاد. بغداد. 1979.

3- جلال يحيى: المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث. دار المعارف بمصر-القاهرة 1965.

4- جون كيلي: بريطانيا والخليج ترجمة محمد أمين عبد الله، القاهرة 1979.

5- محمود علي الداود-الخليج العربي والعلاقات الدولية 1890-01940 الجزء الأول، القاهرة 1961.

6- صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة 1990-1991. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1992.

7- فتوح الخترش: تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية.

الناشر: دار ذات السلاسل-الكويت، الطبعة الأولى، 1984.

ثانيا-المراجع الأجنبية:

1- Busch, Briton. Cooper: Britain and the Persian Gulf. University of California press 1967.

Wilson; AT.: 2-

The Persian Gulf. Oxford University press 1928.

التعقيب

د. جمال زكريا قاسم

أبدأ تعليقي بشكر الدكتورة فتوح على مجهودها القيم وعلى حسن معالجتها لهذا الموضوع المتشعب، ومع الاعتذار عن الوفاء بالتقدير لهذه الدراسة خوفا من أن أتهم بالمجاملة أجد من واجبي أن أقول إنها دراسة شاملة في عرضها ومتكاملة في نسيجها تدل على تخصص دقيق في تاريخ العلاقات السياسية للكويت.

وإذا كنت أقر حقيقة بأنني قد استمتعت بقراءة هذه الورقة إلا أن البحث لا بد أن يثير الحوار ومن ثم تجدر الإشارة بصدد ذلك إلى مجموعة من الملاحظات:

ولعل الملاحظة الأساسية للورقة برغم الجهد الواضح فيها تكمن في اقتضابها الشديد مما أدى إلى اختفاء بعض القضايا الجوهرية التي تضمنها عنوان الورقة. والحقيقة أن الباحثة أعطتنا بعض رؤوس الأقلام عن كثير من الموضوعات التي تعرضت لها، ولكنها لم تقدم لنا معلومات أكثر تفصيلا. وبرغم أن هناك جهدا كبيرا بذل في رصد وتحليل بعض الجوانب إلا أننا كنا ننتظر أن تأتي بجديد، حيث إن كثيرا من الكتاب العرب والأجانب

قد أشبعوا الفترة الزمنية التي تعرضت لها الورقة بحثا ودراسة.

الملاحظة الثانية أن الدراسة اعتمدت على مصادر رغم أهميتها إلا أنها محدودة إلى حد كبير وكانت في حاجة إلى إغناء أكثر بالوثائق الأساسية الخاصة بالموضوعات التي عالجتها لتدعيم وجهة نظرها. الملاحظة الأخيرة أن الفترة الزمنية التي شملتها الدراسة لم تحدد تحديدا دقيقا، وكان الأجدى في تقديري اختيار معالم بارزة لبداية فترة الدراسة ونهايتها. وكنت أقترح مثلا فيما لو اختارت الباحثة حملة مدحت باشا على الأحساء في عام 1871 بداية للدراسة ونشوب الحرب العالمية الأولى كنهاية لها لما لهذين الحدثين من تأثير كبير على وضعية الكويت.

وتماشيا مع تلك الملاحظات سيكون تعقيبي نوعا من استكمال الورقة أو بالأحرى على هامشها، وأرجو أن نتابع معا أهم الموضوعات التي أثارتها الدراسة وهي موضوعات كثيرة تحتاج إلى الكثير من التأمل:

الموضوع الأولى الذي أثارته الباحثة تلك الأطماع التي تعرضت لها الكويت في الفترة ما بين منتصف القرن التاسع عشر الميلادي إلى مطلع القرن العشرين وهي الحقبة التي تتواكب مع عصري الاستعمار والإمبريالية. والحق أن الباحثة وفقت في استيعاب هذه المرحلة التاريخية، وما كان يكتنفها من صراع محموم للسيطرة على الكويت لمل كانت تتمتع به من نشاط اقتصادي وما تتميز به من موقع جغرافي مهم يصلها بالعالم الخارجي، وكيف استطاعت الكويت في خضم تلك الصراعات تأكيد كيانها والاحتفاظ باستقلالها مستفيدة من التوازنات الدولية التي احتدمت على الساحة الخليجية.

ولم تكتف الباحثة بالصراعات والمنافسات الحادة التي قامت بين ألمانيا وروسيا والدولة العثمانية وبريطانيا وإنما استندت على الوقائع التاريخية للتدليل على احتفاظ الكويت بكيانها المميز واستقلالها منذ تولي آل الصباح حكم الكويت، حول منتصف القرن الثامن عشر الميلادي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن استمرار حكم أسرة بعينها لبلد ما لفترة من الزمن يقود إلى تدعيم الكيان السياسي المميز لهذا البلد. ولعل هذا ما أدركه المجتمعون بمختلف فئاتهم وتوجهاتهم في المؤتمر الشعبي الكويتي الذي انعقد في الطائف إبان الغزو العراقي للكويت والذي تمسك بأسرة الصباح باعتبارها رمزا للوجود

الكويتي.

لقد ركزت الورقة على أن الكويت كان لها كيان مستقل بذاته له هويته المميزة.

ونحن نتفق مع الباحثة فيما ذهبت إليه ونضيف إلى ذلك أن الكويت كانت دائما جزءا من شبه الجزيرة العربية، وبالتالي كانت مميزة عن ولاية البصرة أو أرض السواد في العراق. وعلى الرغم من توافر المقومات الموضوعية للدولة، فإن المجتمع الدولي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وكان مجتمعا قائما على التمييز في المعاملة ومصطبغا بالروح الاستعمارية أبى أن يقدم لها الاعتراف كدولة كاملة السيادة مراعاة لادعاءات الدولة العثمانية في مرحلة وطمعا في فرض الحماية عليها في مرحلة أخرى.

ولعل ذلك دفع الباحثة إلى الاستناد إلى العديد من الأدلة التاريخية لتأكيد عدم وجود تبعية عثمانية على الكويت والتي ذكرت من بينها العلاقات التي نشأت بين الكويت وشركة الهند الشرقية البريطانية منذ نهاية القرن الثامن عشر وانتقال الوكالة التجارية التابعة للشركة من البصرة إلى الكويت أكثر من مرة نتيجة النزاعات التي نشبت بين مسؤول الوكالة وبين السلطات العثمانية في بغداد، مما يؤكد أن الكويت كان لها كيانها الخاص، وإلا لما انتقلت الوكالة إليها، كما أكدت الباحثة أن الكويت كانت في حرية تامة لعقد المعاهدات التجارية والبحرية دون الرجوع في ذلك إلى الباب العالي.

ويمكننا أن نضيف إلى ما ذكرت الباحثة حقائق تاريخية أخرى من بينها أن الكويت كانت ملجأ للثائرين على والي بغداد، وقد رفض شيوخ الكويت أكثر من مرة تسليم من لجأ إليهم مراعاة للتقاليد العربية. وفضلا عن ذلك كان أبناء الكويت يعتمدون على أنفسهم في حماية بلدهم من الهجمات التي كانت تتعرض لها من القوى المجاورة دون أن يلجئوا إلى طلب المساعدة أو الحماية من السلطات العثمانية المجاورة لهم في البصرة أو بغداد، وكما نعلمه من المصادر الكويتية المحلية أن أبناء الكويت شيدوا أسوارا حول مدينتهم لحماية أنفسهم وأموالهم من الهجمات الكثيرة التي كانوا يتعرضون لها.

كما يستلفت النظر أيضا أن الكويت أقامت علاقات مع القوات المصرية

التي وصلت إلى الخليج في عهد محمد علي، وقد رحب الشيخ جابر حاكم الكويت آنذاك بالمبعوث المصري الذي أرسله خورشيد باشا قائد القوات المصرية إلى الكويت عام 1839، ولم يكتف الشيخ جابر بحسن استقباله بل منحه مكانة خاصة في مجلسه ووضع سفن الكويت في خدمة القوات المصرية، وهذه المواقف التي وقفها الشيخ كانت مناقضة تماما للسياسات والمصالح العثمانية حيث كانت العلاقات قد تأزمت في ذلك الوقت بين الدولة العثمانية ومحمد علي الذي كانت قواته قاب قوسين أو أدنى من دخول الأستانة عاصمة الدولة العثمانية.

هناك أيضا جوانب مهمة تعرضت لها الورقة وذلك بالتركيز على بعض المظاهر القانونية التي نأت بالكويت عن التبعية العثمانية. حيث استندت الباحثة بصدد ذلك إلى أن الكويت لم تشهد ما شهدته الولايات العثمانية من وجود «والي» من قبل الدولة كل لم ترابط بالكويت حامية عثمانية، وكان حاكم الكويت دائما من صلب أبنائها. كما ترى الباحثة أن الحديث عن دفع زكاة أو خراج للدولة العثمانية أو وصف حاكم الكويت بالقائمقام من الأمور التي تندرج في إطار الممارسة السياسية في ظل موازين القوى القائمة.

وعلى الرغم من اتفاقنا مع الباحثة فيما ذهبت إليه من آراء إلا أننا نريد أن نؤكد مع ذلك أنه لم يثبت تاريخيا أن الكويت كانت تدفع بانتظام زكاة للدولة العثمانية، وعلى العكس من ذلك كان حكام الكويت هم الذين يتلقون مكافآت سنوية من الدولة مقابل حمايتهم لشط العرب دون التزام بتلك الحماية، أما عن قبول بعض حكام الكويت للقب القائمقام فينبغي أن نؤكد أن هذا اللقب كان يمنح بموجب فرمان من السلطان العثماني ولم يكن يمنح من ولاة الدولة في بغداد أو البصرة. كما كان القبول بهذا اللقب قبولا شكليا، يؤكد ذلك أنه لم يكن أي من أولئك الحكام حريصا على استخدامه، فالشيخ مبارك رغم قبوله لهذا اللقب، تماشيا مع التوازنات الدولية والمحلية، فإنه لم يستخدمه في مكاتباته الرسمية بما فيها المكاتبات التي كان يبعث بها إلى السلطات العثمانية والتي كان حريصا فيها على تلقيب نفسه بحاكم الكويت ورئيس قبائلها.

وتأكيدا لانعدام مظاهر السيادة العثمانية على الكويت أود أن أشير إلى بعض الجوانب الأخرى التي لم ترد في الدراسة، فالقضاء العثماني وهو

مظهر أساسي من مظاهر السيادة لم يكن مطبقا في الكويت، إذ كان للكويت قضاؤها الخاص بها، كما أن الكويت لم تلتزم بالعملة العثمانية، وهي مظهر آخر من مظاهر السيادة، إذ إن النشاط التجاري للكويت اقتضى تمتعها بحرية التعامل بمختلف العملات المتداولة في منطقة الخليج سواء كانت عملات أوروبية أو هندية أو فارسية أو عثمانية دون التزامها بعملة بذاتها.

وربما أثير جدل حول استخدام السفن الكويتية في بعض الأوقات للراية العثمانية وهو أمر لا يمثل في تقديرنا دليلا على تبعية الكويت للدولة العثمانية وإنما استدعت المصالح الأمنية والاقتصادية استخدام السفن الكويتية لتلك الراية ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين:

أولهما: أن استخدام الراية العثمانية لم يتم من خلال ترتيب خاص بين الكويت والدولة العثمانية وإنما تم من خلال بادرة كويتية كانت تستهدف ضمان أمن السفن الكويتية في عرض البحر بحكم أن القوى الكبرى التي دخلت الخليج وعلى رأسها بريطانيا لم تكن تعترف بالرايات المحلية للقوى العربية التي لم تنضم إلى معاهدة الصلح الحربي ولم تكن الكويت قد انضمت إلى تلك المعاهدة إلا لفترة مؤقتة لم تستمر أكثر من عام واحد.

والعامل الثاني أن رفع هذه الراية لم يكن سوى مظهر من مظاهر الاحترام الديني لدولة الخلافة الإسلامية، يدل على ذلك أنه على الرغم من الخلافات التي نشبت بين الشيخ مبارك وبين السلطات العثمانية فقد ظل حريصا على استخدام هذه الراية بل إنه رفض طلب الحكومة البريطانية استبدالها براية أخرى، وكانت وجهة نظره أنه يرفع هذه الراية باعتباره مسلما وليس باعتباره من رعايا الدولة العثمانية. وعلى الرغم من أنه وقف إلى جانب بريطانيا ضد الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى فقد ظل يستخدم الراية الإسلامية ولم يعدل عن موقفه إلا بعد أن تعرضت إحدى السفن الكويتية لقذائف السفن الحربية البريطانية باعتبارها خطأ من السفن المعادية.

إذا كانت الورقة قد استطاعت أن تقدم لنا صورة واضحة عن الكيان المميز للكويت فقد كان من الضروري أن تقدم لنا -تفصيلا وليس تلميحا- شيئا عن التطور الذي صار إليه ذلك الكيان على صعيد العلاقات والتوازنات

الدولية، غير أن الورقة اكتفت بالتركيز على الأهمية المتزايدة للكويت كموقع استراتيجي منفرد على رأس الخليج مع كل ما ينبني على ذلك من مزايا عنصرية واقتصادية وسياسية لمن يحكم قبضته عليها.

وما تجدر الإشارة إليه أنه كان يحكم الكويت في هذه الفترة الشيخ مبارك الذي كان مولعا بالمناورات السياسية التي استخدمها في علاقاته بالقوى المجاورة وبالدول الأجنبية. وقد اتفقت وجهة نظره مع وجهة نظر اللورد كيرزن نائب الملك في الهند الذي كان يدرك خطورة الأطماع الدولية المهددة للنفوذ البريطاني، لا سيما الأطماع الألمانية بعد أن أخذت ألمانيا تدعم من قوتها البحرية وتنافس الإنجليز في ميدان الاستعمار فيما عرف بسياسة الزحف نحو الشرق، وخاصة بعد أن أصدرت الدولة العثمانية عام 1898 الامتياز الخاص بمد سكة حديد بغداد لمصلحة إحدى الشركات الألمانية، وفي نفس الوقت راجت شائعات عن وجود مشروع روسي لمد خط حديدي بين البحر المتوسط والخليج، كما وجد مشروع بريطاني لمد خط حديدي يبدأ من بور سعيد في مصر، وينتهي عند الكويت مارا بسوريا وشمال الجزيرة العربية. وفي إطار تلك الصراعات والمنافسات الاستعمارية كان على الكويت أن تحافظ على كيانها ولو حدا بها الأمر إلى الاستناد على إحدى القوى المتنافسة لمواجهة القوى الأخرى.

وعلى الرغم من خطورة التنافس الدولي إلا أن بريطانيا ترددت في تقديم حمايتها للكويت، وقد أرجعت الباحثة السبب في ذلك إلى حرص بريطانيا على سلامة الدولة العثمانية. وربما نختلف مع الباحثة في ذلك التعليل لأن بريطانيا لم يكن يعنيها في تلك المرحلة التكامل السياسي للدولة العثمانية، وإنما كانت أحرص على عدم المساس بالمركز الديني للدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية. ومع أن تداعي الأحداث السياسية أدى إلى تغير في الموقف البريطاني إلا أنه ينبغي أن نقرر مع ذلك حقيقة مهمة، وهي أن اتفاقية الحماية 1899 لم تفرض قسرا على الكويت وإنما كانت بإرادة حرة من الشيخ مبارك الذي وجد أن إمارته تتعرض لضغوط محلية ودولية، خاصة الأطماع الألمانية المستترة بقناع الدولة العثمانية. والنظرة المتأنية لاتفاقية الحماية البريطانية يتضح منها أن الكويت لم تكن تعامل باعتبارها جزءا من الدولة العثمانية إذ لم يكن

يحق لحاكم الكويت، كما ورد في الاتفاقية، أن يتنازل عن أي جزء من أراضيه أو يستقبل من قبيل حكومة أو دولة أخرى دون موافقة الحكومة البريطانية، ومن الطبيعي أن ينسحب هذا التعهد على الدولة العثمانية ذاتها.

وثمة حقيقة جوهرية أخرى وهي أن الحكومة البريطانية لم تقدم حمايتها للكويت إلا بعد أن استوثقت تماما من عدم تبعيتها للدولة العثمانية. ومن المفيد الإشارة بصدد ذلك إلى تقرير الكولونيل كامبل المقيم البريطاني في الخليج، والذي كلف من قبل اللورد كيرزن نائب الملك في الهند بدراسة وضعية الكويت قبل تقديم الحماية لها. وقد أكد التقرير استنادا على الوثائق البريطانية الكيان الذاتي المميز للكويت ونفى وجود أي تبعية لها للدولة العثمانية.

وما لا شك فيه أن الكويت أصبحت في موقف قوي بعد عقدها اتفاقية الحماية مع بريطانيا، الأمر الذي ظهر واضحا في رفض الشيخ مبارك أن يتنازل لألمانيا عن قطعة من أراضيه لجعلها نهاية لخط سكة حديد بغداد، رغم تأكيد الهر شمرسن رئيس البعثة الألمانية والذي زار الكويت في ذلك الحين للشيخ مبارك أن ألمانيا حصلت من السلطان العثماني على امتياز بمد خطوط حديدية عبر ممتلكاته، وقد أجاب الشيخ مبارك على ذلك بأنه وحده صاحب السيطرة على أراضيه، وليس السلطان العثماني، وأنه لا يرغب في امتداد الخطوط الحديدية إلى بلاده، وبالتالي اتفقت مصلحة الكويت مع مصلحة بريطانيا في مقاومة خط حديد بغداد أو على الأقل مده إلى الكويت. إذ أدرك الشيخ مبارك أن مد الخط الحديدي يعني القضاء على استقلال إمارته، وقد أخذت الحكومة العثمانية في الاعتبار مقاومة حاكم الكويت، ولذا شرعت في إعداد منطقة المستنقعات الواقعة غرب شط العرب لاستخدامها بدلا من الكويت كنهاية للخط الحديدي.

وبالإضافة إلى اتفاقية الحماية 1899 أكدت الاتفاقية الإنجليزية العثمانية التي أبرمت في عام 1913 ما تتمتع به الكويت من كيان خاص وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية لم تتم المصادقة عليها إلا أنه يتبين من بنودها اعتراف الدولة العثمانية بالاستقلال الذاتي للكويت وأهليتها في عقد اتفاقيات مع بريطانيا كما سلمت الدولة العثمانية بتوارث الحكم في الأسرة الحاكمة.

وبمعنى آخر أن الدولة العثمانية لم تكن تنظر إلى الكويت باعتبارها جزءا من الولايات التابعة لها، وإلا كان عليها أن تخضعها للوضع الذي كانت عليه تلك الولايات، والأهم من ذلك ما انطوت عليه الاتفاقية من بيان لحدود الكويت المنفصلة تماما عن العراق العثماني.

وفي يقيننا أن الكويت كانت تدرك جيدا قدرة بريطانيا على إنهاء حقبة التنافس الدولي لصالحها، ومن ثم كان انحيازها إلى جانب بريطانيا ضد الدولة العثمانية التي دخلت الحرب العالمية الأولى في الطرف العسكري المضاد. يضاف إلى ذلك نمو الحركة العربية في الكويت، وهي الحركة التي وقفت موقفا عدائيا لحكم الاتحاديين واتجهت إلى تحرير العراق من الحكم العثماني، وقد حصلت الكويت مقابل وقوفها إلى جانب بريطانيا على بعض الضمانات التي قدمت إلى شيخ الكويت بمقتضى التبليغ البريطاني الذي صدر بمناسبة نشوب الحرب العالمية الأولى، ويمكن أن نتبين منه نقطتين أساسيتين:

الأولى: دعوة الحكومة البريطانية حاكم الكويت والشيوخ المتعاونين معه إلى تحرير البصرة من الحكم التركي.

والثانية: وصف الكويت بأنها إمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية. ويفسر القانونيون هذا التناقض بين الاستقلال والحماية بالتمييز بين مصطلحين: المحمية، وهي التي تفقد استقلالها، أما الأقطار الموضوعة تحت الحماية فلا تفقد بالضرورة استقلالها، وهذه هي حالة الكويت.

وقد تحقق صدق الإدراك الكويتي حين استطاعت التخلص من القوى الدولية المنافسة لها حيث تمخضت الحرب العالمية الأولى عن تدعيم السيطرة البريطانية وساعد على ذلك اختفاء الدول الكبرى التي تطلعت إلى الخليج قبل الحرب، ألمانيا لهزيمتها وروسيا التي انتهى فيها الحكم القيصري وأعلن القائمون بالثورة البولشفية في عام 1917 تخليهم عن الأطماع التوسعية أو ما وصفوه بالإمبريالية القيصرية، أما الدولة العثمانية فقد اختفت من الوجود وحل البريطانيون محلها في العراق. وعلى الرغم من أن الورقة قد عنيت بدراسة وضعية الكويت في مرحلة التنافس الدولي إلا أنها ركزت بصفة خاصة على رصد وتحليل مجموعة من الحقائق التاريخية للتدليل على أن الكويت كانت تتمتع بكيان مستقل ولم تكن هناك

أي رابطة سياسية تربطها بالدولة العثمانية باستثناء الرابطة الدينية باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية، وهي مجرد رابطة دينية مجردة من أي محتوى سياسي. بل أن الكويت كانت لا تتردد حتى نشوب الحرب العالمية الأولى في مساندتها للدولة العثمانية في كثير من الأزمات التي تتعرض لها بما في ذلك التبرعات العينية والنقدية باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية. وبمعنى آخر أن علاقة الكويت بالدولة العثمانية كانت علاقة دينية لا تمس مصالحها ولا ترتب للدولة أو لولايتها أية حقوق سياسية.

وإذا كنا نتفق مع الورقة فيما ذهبت إليه من آراء فإن التساؤل لا يزال قائما وهو: لماذا تلك الحساسية الشديدة فيما يتعلق بعلاقة الكويت بالدولة العثمانية رغم أن معظم البلاد العربية خضعت للحكم العثماني، بل واستمر الحكم العثماني في بعض الولايات العربية لأكثر من أربعة قرون؟

ولعل الإجابة عن ذلك التساؤل ترجع في تقديرنا إلى أن العراق ظل يعتمد في ادعاءاته بشأن الكويت على تبعيتها للدولة العثمانية، وقد وصل به الأمر أن جعل من نفسه وريثا للدولة العثمانية وذلك على الرغم من أن الدولة العثمانية فقدت جميع حقوقها حتى في الولايات التي كانت تسيطر عليها وذلك بمقتضى المادة 132 من معاهدة سيفر 1920، وأكدت الجمهورية التركية هذا التنازل بمقتضى المادة 16 من معاهدة لوزان 1923.

وهكذا وبرغم انتهاء الحقبة الاستعمارية التي تعرضت لها الورقة فقد ظلت الكويت تعاني من الأطماع المتربصة بها، ومن المؤسف أنها كانت من جانب جارتها العربية العراق. وتشير الورقة بصدد ذلك إلى أن اكتشاف النفط في الكويت قد أضاف عاملا بالغ الأهمية إلى العوامل الجغرافية والاستراتيجية التي جعلت الكويت مطمعا لجارتها، وقد ظل العراق يراوغ في ترسيم الحدود بينه وبين الكويت وإن كان من الملاحظ أن المفاوضات الخاصة بمشكلة الخليج كانت تطرح بين طرفين متساويين وليس بين طرف وقسم منقطع منه، الأمر الذي يؤكد زيف الدعاوى العراقية. وحين أفلست تلك الدعاوى أقدم النظام العراقي في النهاية على غزو الكويت واحتلال كامل ترابها الوطني في أسوأ كارثة وقعت في تاريخنا العربي المعاصر، وهو الأمر الذي ستتعرض له الأوراق المقدمة إلى تلك الندوة.

بقي أخيرا أن أقرر أن الملاحظات التي أوردتها لم أقصد بها سوى إلقاء

الضوء على جوانب البحث الذي ينبغي أن أذكر مرة أخرى بالجهد الكبير الذي بذلته الباحثة في إعداده وأن أثني على محاولاتها الشمولية في طرح هذا الموضوع الحيوي والبالغ الأهمية.

مناقشات

د. سليمان الشطي

ملاحظاتي وتساؤلاتي سريعة جدا بعضها غطاها الدكتور جمال زكريا مشكورا، ويمكن أن أضيف حقيقة فيما يتعلق بالجانب التاريخي، وهي أنه حتى في رفع العلم العثماني كانت هناك في مرحلة إشارة إلى اسم الكويت في زاوية العلم، مما يدل على أن هناك تحرزا في هذه القضية. يخيل إلي أن هذه الورقة الطيبة أشارت إلى أن الصراعات الدولية ليست أمرا منتهيا ولكنها أمر قائم قديما وقائم حاليا، والربط بين الاثنين مهم ومفيد. في السابق كان الصراع روسيا ألمانيا عثمانيا إنجليزيا. والآن معلوم أيضا العناصر التي لا تزيد في عددها على العدد المذكور. ولعل هذا الصراع المستمر يفسر أسباب الاتفاقيات والبلبلة السياسية التي كانت سائدة في منطقة الجزيرة، هذه المنطقة التي ظلت منسية أكثر من أربعمائة أو خمسمائة سنة. نسيت تماما من كل الاهتمامات الخارجية بما فيها السلطة العثمانية. غياب وسقوط العناية-عناية الخلافة- كان مقدمة أو ظرفا لتعامل واقعي في عالم نشط في ذلك الوقت: تدهور في الحماية المتطلبة من خلال هذه المنطقة المنسية المهملة، فما أحوج

الحاضر بالماضي. هذا الماضي الذي جعل هذه الدول أو هذه المناطق تسعى لتأكيد ذاتها.

ومن يعود إلى تلك المرحلة سيجد أن التقاتل والحروب المستمرة وضياع السلطة المركزية دعوا إلى إيجاد حل لأبناء هذه المنطقة، أمن هذه المنطقة وسط إهمال الشمال. وأعتقد أن الوضع الحالي أيضا هو إهمال من نوع آخر. أيضا أحب أن أشير إلى ما ورد في المذكرة التي هي إحدى المذكرات التي رفعها اللورد كيرزن وأشارت إليها الباحثة، ركز أيضا على موضوعات معينة: أن هذه المنطقة فيها عداء، فيها تعصب فيها خلافات فيها قوميات مختلفة، وفيها دول تريد أن تصفي حساباتها. هذه الرسالة أو هذا المعنى كان مفهوما أيضا عند أصحاب المنطقة. مفهوما عند الملك عبد العزيز مفهوما عند مبارك مفهوما عند الكل، أن هذه المنطقة يمكن أن يكون فيها تقاتل ويمكن أن تحدث فيها صراعات قاتلة. ولذلك وكما أدرك اللورد كيرزن في رسالته المشهورة فإن أبناء المنطقة أدركوا واضطروا تحت ظروف معينة أن يختاروا طريقا رأوه هو الأسلم. من المفيد أيضا الإشارة إلى أن الاتصال كان بين السلطة في الكويت وبين السلطة العثمانية، وهذا يلغي أي سلطة وسطى بما فيها الولاية العراقية. هناك نقطة أيضا أرى أن الورقة كان من الممكن أن تركز عليها أكثر: أنه كان هناك صراع أيضا استمر بعد ذلك حول اتفاقيات النفط بين الشركات التي استقرت بعد ذلك حول شركة بترول الكويت، هذا الصراع كنت أتمنى أن يأخذ أيضا دوره وحجمه في الورقة والذي أشارت إليه الباحثة إشارة سريعة فيما أعتقد. هذه الملاحظات عامة وسريعة أتمنى أن تستكمل في الورقة.

د. الحبيب الجنحاني

أود أن أتناول شقين في هذا التعليق السريع:

الشق الأول يتعلق ببعض الملاحظات ذات الطابع التاريخي وهو موضوع الورقة وموضوع التعقيب. طبعا وردت إشارة أكثر من مرة إلى موقف الكويت في خضم الصراع الدولي والذي عرفته الفترة من الانتقال من الاستعمار في مرحلته الكلاسيكية إلى المرحلة الإمبريالية، وخصوصا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. هذا مهم جدا لأن هذا العامل الجغرافي

والاستراتيجي لعب دورا كبيرا في هذه القضية، وهذا ما حاولت الورقة أن تشير إليه أكثر من مرة. وهذا يدل في الوقت ذاته على هذا الكيان المتميز لهذه المنطقة التي استطاعت أن تدير مصالحها ضمن ذلك الصراع الذي احتد في تلك الفترة بين القوى الاستعمارية الأوروبية المعروفة، وهذا إن دل على شيء فإنها يدل فعلا على استقلالية السلطة لأنها استطاعت أن تناور وأن تستفيد من التوازنات بين تلك القوى.

الملاحظة الثانية ذات الطابع التاريخي تتعلق بها يشار إليه من علاقات مع الخلافة العثمانية، تلك العلاقات الشكلية التي ربطت السلطة السياسية في الكويت بالخلافة العثمانية، وذلك في الحقيقة مرتبط بتراث الفكر العربي الإسلامي منذ نشوء الخلافة، فدائما في هذا التراث السياسي العربي الإسلامي هناك دائما الحرص من الإمارات أو الدول المستقلة أن تبقي لها علاقات مع مركز الخلافة باعتبارها ترمز إلى وحدة العالم الإسلامي، وإن كانت هذه الوحدة شكلية. فتلك العلاقات تندرج ضمن ذلك التراث، ولنا أمثلة كثيرة في التاريخ الإسلامي في العصر الوسيط وفي الفترة الحديثة، مثلا أسرة الحسينيين بتونس، فبقية الحسينيين كانت تربطهم هذه العلاقات رغم استقلالهم الكامل في عقد المعاهدات وفي قبول السفراء وفي إرسال القناصل، إلى آخره. لذلك هذه العلاقة تندرج ضمن تلك الرؤية المعروفة.

وقعت إشارة في التعقيب إلى أمر غريب في الحقيقة. يعني الاعتماد على ما زعم وادعي من أن الكويت كانت لها نوع من التبعية تجاه محافظة البصرة أو الوالي العثماني، سواء كان بالبصرة أو بغداد، وهذا أمر غريب ومنطق لا يخضع للنقد التاريخي. لأنه حتى إذا كانت هذه التبعية فعلا ثابتة وموجودة فما علاقة العراق، هل هي الوريث الذي قدم نفسه وريثا شرعيا للخلافة العثمانية؟ هذا تاريخيا يستلزم النقد التاريخي، حتى وإن سلمنا جدلا بأن هذه العلاقة كانت علاقة تبعية فما علاقة العراق بذلك. وبذلك أصل إلى الشق الثاني وهو الملاحظة الأخيرة.

في الحقيقة أنا أفهم جيدا اهتمام الباحثين والأخوة هنا، خاصة في الكويت الشقيق، بهذه القضايا التاريخية، والعودة إلى هذه القضايا التاريخية وهي مهمة للرد في الحقيقة على دعاوى لا تستحق الرد في هذا الباب

بالذات. لأني أشعر مما قرأته واستمعت إليه سابقا أن هذه الاستقلالية وهذه الخلفية التاريخية هي للرد على مزاعم وعلى دعاوى زائفة، لكن القضية في رأي لا تستحق كل هذا. فالكويت سواء قديما أو خاصة حديثا دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في المنظمات الدولية فلا يمكن بأي منطق ما، منطق تاريخي أو غير تاريخي، أن يبرر ما حدث، وأن يبرر تلك السياسة وأن يبرر الغزو. وفي رأي أنا شخصيا ربما أفهم هذا الاهتمام، ولكن في نفس الوقت، وأقول جدلا من جديد، حتى لو كانت الكويت ربما لخمسين سنة تابعة فعلا، فإنه لا يمكن أبدأ أن نبرر أو نجد أي نوع من التبرير لما وقع، لتلك الكارثة ولذلك الغزو. فالسلطة السياسية في الكويت كيان مستقل منذ منتصف القرن الثامن عشر. وعندنا حالات لكثير من مناطق العالم العربي مثل بعض الدول القائمة الآن، قبل خمسين سنة فعلا لم يكن هذا الكيان واضحا ولكن في النهاية هذه الدول قائمة وأعضاء في المنظمات الدولية والمنظمات العربية وهكذا. وطبعا لو أن الدول المجاورة حاولت أن تمس استقلالها فطبعا يجب أن تقف جميع القوى العربية والدولية ضد مثل هذه المحاولة.

د. عبد الرزاق الفارس

في الحقيقة عندي تعقيب وعندي تساؤلان. التعقيب لا يتعلق بالورقة وإنما يتعلق بالمحور الذي يشغل صباح هذا اليوم كله وهو المحور التاريخي. وتعقيبي يتساءل: لإثبات أن الكويت كيان مستقل، هل هذا شيء مجد حقيقة أم غير مجد؟

الكويت بلد مستقل منذ مطلع الستينيات وهي بلد عضو في الأمم المتحدة وفي جامعة الدول العربية وعضو فاعل في المنظمة الدولية، وينبغي أن يكون هذا هو الأساس الذي تناقش الأمور على ضوئه، أو يدور فيه الحوار مع الدول الأخرى. مشكلة المنهاج التاريخي أنه سلاح ذو حدين. استخدامه قد يدفع الإنسان أن يكون انتقائيا في اختيار الأحداث التاريخية التي تدلل على وجهات نظره، لكنه قد يجحف بحق التاريخ. مثلما أشار الدكتور جمال زكريا قاسم أن الكويت هي أرض جزء من أرض الخليج للجزيرة العربية ومرت منذ تكوينها بظروف اقتصادية متباينة بين اليسر

والعسر والغنى والفقر، كما تعرضت لأطماع وقوى دولية وإقليمية محيطة بها. وقد أثر ذلك في علاقاتها مع جيرانها التي تقلبت بين الصداقة والعداوة، وبين الانفتاح الشديد على بعضها في أحيان وعلى الانغلاق إلى حد بناء السور في أحيان أخرى. الركون إلى التاريخ لاستخراج إثباتات سيواجه بمحاولات من جهات أخرى ستستخدم السلاح ذاته لاستنباط أحداث وقرائن للتدليل على نتائج عكسية، وهذه ستوقعنا في مشكلة. جميع الدول بلا استثناء، جميع دول العالم لها تاريخ إما كانت في يوم من الأيام مستعمرة أو كانت جزءا من بلدان وانفصلت عنها... إلى آخره، ومع ذلك فقد قبلت الترتيبات الحالية التي سادت بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولو فتحت حقيبة التاريخ لعاد العالم إلى الفوضى. فهذا هو تعقيبي.

أما التساؤلان فأولهما أن الورقة ركزت في دراستها عن الكويت بين الصراعات الدولية وتوازناتها على علاقة الكويت مع القوى الكبرى السائدة في ذلك الوقت، وهي الدولة العثمانية من جهة وبريطانيا وألمانيا وروسيا من جهة أخرى.

استغربت أن الورقة لم تتطرق على الإطلاق إلى القوى الإقليمية التي كانت موجودة. كانت هناك قوى إقليمية موجودة، فالكويت تحيط بها ثلاث دول إقليمية كبرى. هي إيران والعراق والسعودية. وإيران كانت موجودة في ذلك الوقت، أو لم تتطرق لها الورقة إلا بشكل مختصر جدا لا يتعدى سطرين كما أنها لم تتطرق على الإطلاق إلى السعودية والعراق وكانتا في طور التشكيل في تلك المرحلة. التساؤل الآخر أتمنى على الكاتبة أن تولي عناية خاصة بالتطور التاريخي للمرحلة التي لم يتطرق لها الدكتور عبد المالك التميمي، وهي علاقة الكويت مع العراق ما قبل 1921، لأن هذا هو محور الندوة، ففي الحقيقة الكاتبة تطرقت فقط في فقرة واحدة في البحث إلى علاقة العراق بالكويت ووصلت لنتيجة لكن كان بودنا أن يكون هذا المحور واضحا بالإضافة إلى علاقاتها مع الدول الأخرى.

عبد العزيز الصرعاوي

في الحقيقة حتى أكون مختصرا أو مدركا للوقت أنا أحب بصورة خاصة أن أثني على الملاحظات القيمة التي استمعنا إليها من قبل الدكتور جمال

زكريا. وفي اعتقادي أن هذه الملاحظات لا تصدر إلا ممن عايش التاريخ ووقائعه وخاصة تاريخ هذه المنطقة ولا سيما الكويت. على أية حال الدكتور جمال زكريا أضاف إلى ما كتبته الدكتورة فتوح وذكر بالتحديد ثلاث نقاط:

1- معاهدة 1913 تعترف باستقلالية الكويت. هذه أولا.

2- التبليغ البريطاني إلى دولة الكويت، والذي اعترف بأن الكويت إمارة مستقلة وفي نفس الوقت تحت الحماية، وشرح ما قاله القانونيون في هذا الخصوص. وأحب أن أضيف في هذه الناحية ما ذكره فيما يتعلق بتقرير المستر كامبل في الحقيقة أن القول بأن مستر كامبل نفى أن تكون هناك أية علاقة للخلافة العثمانية بالكويت، تمهيدا لتوقيع الاتفاق ما بين الكويت وبريطانيا، في الحقيقة هذا لا يكفي. لا بد أن يقال علام استند مستر كامبل. أنا متأكد، لكن ليطمئن قلبي، أنا متأكد أن البحث في هذه النقطة لن يهمله الدكتور جمال زكريا. هذه نقطة المستر كامبل.

أما عن التساؤل فقد استوقفني ما أشار إليه الدكتور جمال زكريا بأنه في تلك الفترة، أي فترة القرن التاسع عشر حتى نهايته ومشارف القرن العشرين، كانت الدول الاستعمارية على درجة من القوة والجبروت بحيث عز عليها أن تعترف بالكيان الكويتي، أعتقد هذا ما فهمته مما قاله الدكتور جمال زكريا وأعتقد بوضوح دخول الكويت في معاهدات مع كل من بريطانيا وروسيا ومع دول أخرى في المنطقة، أعتقد أن هذا يؤكد استقلالية الكويت، دون الحاجة إلى القول بأن الدول الاستعمارية لم تعط الاستقلالية أو لم تعترف باستقلالية الكويت. هذا هو التساؤل، وأريد أن أعرف مدى تجاوب الدكتور جمال زكريا حول هذه النقطة.

د. خليفة الوقيان

شكرا للباحثة الكريمة، وشكرا للدكتور جمال زكريا الذي أغنى البحث ككل وأضاف إليه إضافات بالغة الأهمية. والحقيقة أن الملاحظة التي أطرحها هي ملاحظة شكلية فقط. عند التخطيط لهذه الندوة نلاحظ أن هناك محورا تاريخيا الغرض منه وضع «فرشة» تاريخية أو تمهيد يعرف بالكويت من حيث النشأة ثم البحث الثاني للدكتور عبد المالك حول العلاقات العراقية الكويتية ومن بعده يدخل المحور الثاني إلى جوهر موضوع العدوان.

وكان مخططا للبحث الأول بالذات أن يتناول تاريخ الكويت إلى ما قبل الغزو، وكان مخططا أن يستغرق من المدى الزمني ثلاثة قرون ومن الناحية الموضوعية أن يتناول التاريخ ككل، أي خلاصة تاريخ الكويت إلى ما قبل الغزو. ولكن الملاحظ أن البحث من الناحية الزمنية أخذ قرنا واحدا، هو الفترة من منتصف القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين، ومن الناحية الموضوعية اقتصر على قضية واحدة. هي قضية الكويت بين الصراعات الدولية وتوازناتها. وحتى يستكمل الكتاب كل ما يتصل بالكويت قبل الغزو وبعده أعتقد أن البحث يحتاج إلى إضافة ونتمنى على الباحثة الكريمة وعلى المعقب الأستاذ الدكتور جمال ذكريا استكمال هذا الجانب حتى إذا ما صدر الكتاب يكون قد غطى الغرض الذي خطط له من عمل هذه الندوة. لأن العنوان هو تاريخ الكويت إلى ما قبل الغزو بينما البحث الذي أمامنا هنا «الكويت بين الصراعات الدولية وتوازناتها في الفترة منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين»، يعني حتى موضوع الصراعات الدولية اقتصر على قرن واحد فقط.

لهذا أتمنى أن يستكمل هذا البحث حتى يأتي الكتاب محققا للغرض الذي من أجله عقدت هذه الندوة.

د. عبد العزيز المنصور.

بالنسبة لملاحظات الإخوان الأفاضل، نبدأ بالملاحظة الخاصة حول اسم البحث، وأن الموضوع أو الفترة تختلف. لا شك أن البحث لو كتب حول تاريخ الكويت منذ النشأة إلى الفترة الحالية سيحتاج إلى مجلد طبيعي، أو يحتاج إلى اختصار لما يعادل خمسين صفحة أو أكثر، وهذه العملية سهلة، ولكن فهم من طلب البحث أن يتناول عينة لبعض الأحداث التي تثبت بوضوح استقلالية الكويت عن العراق. وملاحظته فعلا ملاحظة جيدة، ونعده بأن تعاد كتابة الموضوع بحيث يغطي الفترة من نشأة الكويت حتى الفترة الحالية مع إبراز استقلالية الكويت في هذا الجانب بالنسبة للملاحظة الأولى التي ذكرها د. خليفة.

بالنسبة لملاحظة الدكتور سليمان الشطي حول صراع النفط أو اتفاقيات النفط. هذه الملاحظة حول الصراع لها موضع آخر لأنها لم تدخل فيها

الدولة التركية إلا في الجانب الذي يدرس النفط في منطقة الموصل حيث نجد أن الدولة التركية دخلت فيها بصراع لأنها كانت تدعي أو تطلب أحقيتها في الموصل باعتبارها منطقة. إنما في الكويت ومنطقتنا كان الصراع بريطانيا أمريكيا بالذات وهو صراع فازت فيه قبل الحرب العالمية الأولى وبداية الحرب العالمية الأولى بريطانيا ثم في الثلاثينيات أصبح النفط مناصفة بينها وبين الأمريكيين بل استطاعوا أن يحصلوا، خاصة في المنطقة الشرقية، أو يتحكموا في اتفاقيات النفط ويكون لهم السيطرة، ثم في الخمسينيات دخل اليابانيون منافسين. فتفاقم صراع الاتفاقيات يظهر كيف بدأت بريطانيا تأفل ويظهر نجم الولايات المتحدة. وما كتب عن اتفاقيات النفط وصراع النفط كتب كثيرة وفعلا يحتاج إلى هذا إنما الكويت وازنت في وقتها ووجدت الاتفاقية التي هي الأخيرة وكانت اتفاقية مناصفة أمريكية بريطانية. وأشهر دراسة ظهرت في الكويت كان اسمها اتفاقيات النفط الأولى قبل سنوات كان كتبها واحد من المفاوضين اسمه «تشيزم».

المشكلة الثانية التي ذكرها الدكتور سليمان الشطي وهي مشكلة الأعلام، كانت قضية من القضايا التي شغلت الساحة الكويتية وساحة الخليج العربي وهي رفع العلم، والأعلام كانت مشكلة وظهر لها في النهاية قانون كانوا يسمون علم الصلح البحري، وهو لون علم أحمر وكل واحد يميزه إما بشريط أبيض جانبي كما في البحرين. أما مداره فأبيض كما في الساحل المتصالح وكان الكويت جزءا من هذا وكان أهل الكويت بالذات في سنة من سنواتهم أيام ازدهار تجار السلاح كانوا يرفعون العلم الفرنسي، لأنها كانت تجارة. إنما العلم العثماني كان الهدف من رفعه بالذات البعد عن مناطق التجارة، خاصة البصرة وغيرها، لأخذ الرسوم. وفي النهاية وصلوا إلى حل: «كلمة لا إله إلا الله» وكلمة الكويت. الدكتور الفارس تحدث عن المنهج التاريخي، هل التاريخ خطر أن نستخدمه. فعلا هو خطر أن تستخدمه بمبدأ انتقائي ولكن نحن حاربنا بالكويت أو حوربنا بالكويت من عام 1932، منذ بدأت إذاعة قمر الزهور، ومنذ بدأت أحزاب مثل الحزب الأهلي وهاشم الياسين وغيره كانوا يستخدمون التاريخ، ولذلك يمكن. والأستاذ عبد العزيز الصرعاوي كان سكرتير لجنة تاريخ الكويت سنة 1958، كانوا فهموا هذه النقطة أننا نحارب تاريخيا ولهذا اهتمت لجنة تاريخ الكويت في مرحلتها

الأولى أو في كتاباتها الأولى أن تظهر كيان الكويت في ذلك. وحقيقة لو أننا منذ عام 58 أو من بداية مطالبة عبد الكريم قاسم 61 اهتممنا بنشر الفكر التاريخي في العالم العربي لما وجدنا بعد احتلال العراق للكويت تأييدا له في الوطن العربي لأن الناس كانوا آخذين الجانب الأقوى أو الصوت الأقوى وهو صوت العراق، وهم كانوا يحاربوننا فعلا بالتاريخ، وحاليا نحن في حاجة إلى أن نتحدث عن التاريخ، بداية من منطقتنا خاصة.

د. جمال زكريا قاسم

الحقيقة أعتقد أن الدكتور عبد العزيز المنصور أجاب عن جانب كبير من التساؤلات التي أثيرت. وأعتقد أنه كان مخططا في برنامج الندوة أن يكون البحث عن تاريخ الكويت إلى ما قبل الغزو، ولكن البحث المقدم كان عن الكويت بين الصراعات الدولية وتوازناتها منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى مطلع القرن العشرين.

فأعتقد أن البحث محدد هنا بتوازنات دولية... صراعات دولية وليس تاريخ الكويت إلى ما قبل الغزو، وبالتالي هذا الموضوع قد يحتاج إلى تفاصيل كبيرة. صراعات إقليمية وصراعات دولية وإلى غير ذلك من موضوعات، لا يمكن أن يستوعبها البحث. أيضا البحث ينتهي في مطلع القرن التاسع عشر، ولذلك قد يكون موضوع الصراع بين شركات النفط خارجا عن إطار البحث المقدم. بالنسبة لاستخدام الراية العثمانية ذكرت في التعقيب أن الكويت كانت تستخدمها كراية إسلامية لا تعني أي تبعية للدولة العثمانية، راية إسلامية، دولة الخلافة. ربما أضاف الدكتور سليمان الشطي أنه كان هناك علامة مميزة هي «الكويت» كانت تكتب على جانب الراية، فعلا حدث هذا وهذا ما تأكد في اتفاقية 1913، الاتفاق الإنجليزي العثماني، بحيث يعطي الكويت وضعا خاصا. أتفق مع الدكتور الجنحاني في تعليقه على هذا البحث، والحقيقة اتفق معه في أن الدعاوى التي أثارها العراق لا تستحق الرد عليها. ومن هنا انتقل إلى التساؤل الآخر عن المنهج التاريخي في معالجة مثل هذه القضايا وأنه لا يمكن أن يؤخذ بالتاريخ، لأننا لو أخذنا منطق التاريخ من الممكن أن نغير خريطة العالم بأسره. هذا صحيح ولكن الواقع أن ما يجعلنا نقبل هذا هو أن العراق يؤكد دعواه على الخليج بمنطق

تاريخي.. فلا بد أن نرد أيضا من هذا الجانب.

وبالنسبة لتساؤلات الأستاذ عبد العزيز الصرعاوي عن المذكرة التي وضعها كامبل بتكليف من اللورد كيرزن اعتمد فيها على الوثائق البريطانية. خاصة وثائق بومباي وأورد فيها تفاصيل كثيرة عن أن الكويت كانت مستقلة أو كانت متمتعة بكيان خاص قائم بذاته، ونفى وجود أي علاقة بين الكويت وبين البصرة أو العراق العثماني، وأكد هذا عن طريق وثائق حكومة بومباي وعن هجرة العتوب وأن العتوب جاءوا من نجد إلى آخر ما ذكر التقرير.

وبالنسبة لمسألة أن المجتمع الأوروبي في القرنين الـ 18 والـ 19كان يرفض أن يعترف بالكويت دولة كاملة السيادة، أعتقد أن الاعتراف بالكويت دولة كاملة السيادة لم يتحقق إلا في 1961، إنما قبل ذلك كانت الكويت أصلا في القرنين إلى 18 والـ 19 تثير مسألة، مسألة الكويت ونحن نجد في المصادر التي تتناول الكويت كلمة «مسألة الكويت» وهي ناتجة عن الصراعات الدولية أو الأطماع الدولية التي كانت الكويت تتعرض لها في تلك الفترة سواء أكانت صراعات بين الدول الأوروبية أو بين الدول الأوروبية والدول العثمانية. هذا باختصار ما أود أن أعقب عليه.

البحث الثاني

العلاقات الكويتية العراقية: ١٩٢١ـ ١٩٩٠ (دراسة تاريخية)

د. عبد المالك التميمي

مقدمة:

تقع الكويت في أقصى شمال الخليج العربي في نصف دائرة حساسة كونها بلدا صغيرا مساحة وسكانا[1]. بلد كهذا شأنه شأن البلدان الأخرى تكون له علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية مع دول الجوار، ويمر عبر تاريخه بفترات من المد والجزر في تلك العلاقات كما تحدث مشكلات حدودية وبخاصة في العالم الثالث الذي غالبا لا يلجأ لحل تلك المشكلات سلميا عن طريق الحوار والتفاوض، وإنما الحسم بالقوة العسكرية، وفي هذه الحالة تكون الدول الصغيرة هي الضحية والخاسرة. أما فيما يتعلق بالعلاقات بين العراق والكويت فإن الأمر تعدى حدود المشكلات الحدودية إلى محاولات الضم ثم الاحتلال الشامل.

لقد ارتبطت الكويت بالعراق، منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921، بعلاقات سياسية

واقتصادية واجتماعية أكثرها تقلبا وتوترا وقلقا هي العلاقات السياسية بين البلدين، حيث كانت أنظمة الحكم في العراق تنتقل من المطالبة بمناطق حدودية إلى المطالبة بالكويت على أنها جزء من العراق بين الحين والآخر، ثم تعترف بالكويت كيانا مستقلا، وتعود لتطالب بها مرة أخرى. ولم يكن سبب ذلك تغير وتقلب الحكومات في العراق، ولكن تجد المواقف المتناقضة لدى الحكومة الواحدة، ولا أوضح من اعتراف العراق باستقلال الكويت وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها عام 1963، ثم عودة نفس النظام إلى التحول من موضوع مشاكل حدودية وجزر ومنفذ بحري إلى غزو الكويت واحتلالها بالكامل في أغسطس 1990 م.

في هذه الدراسة معالجة للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العراقية-الكويتية منذ 1921 حتى 1990، أي منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة إلى الغزو العراقي للكويت. سنقوم برصد الوقائع والأحداث التاريخية وتحليلها خلال تلك الفترة منطلقنا أن الكويت بلد عربي خليجي مستقل، وأن المعالجة الهادئة تعيد لنا وعينا بقضيتنا الوطنية وتعمق ذلك الوعي.

ومصادر هذه الدراسة متنوعة-بعضها وثائق مهمة-تغطي أهم الكتابات حول موضوع البحث في تلك الفترة كما سنقوم بالتحليل والاستنتاج بهدف الوصول إلى إضافة علمية تاريخية.

الكويت: النشأة والتكوين

يقول المؤرخ الكويتي عبد العزيز الرشيد: «يذكر بعض المؤرخين أن الكويت الحديثة نشأت في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي... وكانت في أول أمرها قرية صغيرة سكنها جماعة من البدو وصيادي السمك، وبعض العشائر التابعة لابن عريعر، ولم يظهر شأنها إلا حينما سكنها بعض الأسر ذات الشأن... والأرجح أن الكويت لم تعرف باسمها الحالي إلا في منتصف القرن الثامن عشر أي منذ حكمها آل صباح»[2].

بدأت الكويت إمارة صغيرة على ساحل الخليج العربي بهجرة العتوب إليها في العقد الثاني من القرن الثامن عشر[3]. والعتوب من قبيلة عنزة العربية التي كانت تقيم في نجد، ولا تزال هناك مشكلة تحديد التواريخ

لتلك الأحداث، لكن تأسيسها على أي حال تم في الربع الأول من القرن الثامن عشر. والكويت أنشأها بنو خالد واتخذها العتوب مقرا لهم، وكانت تسمى قبل ذلك القرين[4]. ويؤكد د. عبد الله العثيمين أن بيئة الكويت كانت جزءا من بيئة شرقي الجزيرة العربية، وكانت أول الكتابات الأوروبية عن الكويت في منتصف القرن الثامن عشر وهي كتابات كنبهاوزن، مدير شركة الهند الشرقية الهولندية[5]، وكان اقتصاد الكويت آنذاك يعتمد أساسا على البحر رغم أن حرفة الرعي كانت أحد عناصر اقتصادها، كما كانت تعتمد في احتياجاتها الأخرى على الخارج بما توفره تجارتها النشطة مع الهند وشرق أفريقيا ومن بعض دول الجوار مثل العراق.

قبل القرن العشرين كانت الحدود بين المدن والبلدان العربية على البشر، وليست هناك حدود على الأرض كما هو متعارف عليه الآن، وتحديد الحدود في منطقتنا العربية جاء أثناء استعمار البلاد العربية وكانت هناك اتفاقيات للحدود في النصف الأول من القرن التاسع عشر بين الدولة العثمانية وفارس، كما كانت هناك مشاكل حدودية بين البلدان العربية قبل تحديد الحدود وبعدها لأسباب تتعلق بحركة القبائل، وتجارة التهريب، ولأسباب سياسية فيما بعد ومن بينها حدود الكويت مع جيرانها. ولم تكن تخلو الخلافات على الحدود من صدامات مسلحة، ولكنها لم تتعد الخلاف على الحدود في العصر الحديث إلا في حالة العلاقات العراقية الكويتية.

بريطانيا والكويت:

نشطت المشاريع الروسية في إيران والألمانية في العراق قبل نهاية القرن التاسع عشر، وخشية من وصول هاتين القوتين إلى الخليج العربي. بدأت خطط بريطانيا لمواجهة ذلك النشاط الاقتصادي والسياسي لكل من روسيا وألمانيا. فوجهت إنجلترا انتباهها إلى الكويت لما تتمتع به من موقع مهم على رأس الخليج العربي... وفي 23 يناير 1899 وقع الشيخ مبارك الصباح اتفاقية للحماية مع إنجلترا، وبذلك أكملت إنجلترا سيطرتها على منطقة الخليج العربي، وكانت الكويت آخر حلقة في سلسلة مخطط تحويل الخليج إلى بحيرة إنجليزية[6]، واستمرت علاقة الكويت مع بريطانيا سياسيا واقتصاديا في إطار تلك الاتفاقية حتى الاستقلال، كما استمرت تلك العلاقة بعد

استقلال الكويت كعلاقة أي بلد مستقل مع الدول الأخرى.

لقد سيطرت بريطانيا على العراق في الفترة ما بين 1917-1958م وقامت سياستها في تلك الفترة على أساس (لا يموت الذئب ولا يفنى الغنم) أهم ما فيها مصالحها الحيوية في المنطقة. لقد شهدت تلك الفترة حربين عالميتين، كما شهدت ظهور النفط بكميات تجارية في منطقة الخليج، ولم يعد في إمكان بريطانيا احتكار السياسة والاقتصاد في المنطقة حيث بدأ الأمريكان بالتحرك للمنافسة في هذين الميدانين في تلك المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى. واشتد تطلع الأمريكان إلى السيطرة وخلافة بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية لأهمية الثروة النفطية فيها. وبعد انسحاب بريطانيا من الخليج عام1970 هدف التنسيق البريطاني الأمريكي لكي يحل الأمريكان محل الإنجليز في مقابل مصالح مشتركة للطرفين أو مقابل الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين ومن ضمنهم بريطانيا(7).

وكانت هناك ثلاثة هواجس في استراتيجية الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط خلال العقدين الماضيين: النفط وإسرائيل والحفاظ على الأنظمة المتعاونة معها. ورغم تسليم بريطانيا المنطقة للنفوذ الأمريكي إلا أن النشاط البريطاني وخاصة الاقتصادي بقي مستمرا في المنطقة ومهما لانتعاش أوضاعها الاقتصادية.

العلاقات السياسية بين العراق والكويت:

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أراد الإنجليز رسم الحدود بين الكويت والعراق ونجد على غرار ما عرف في أوروبا بغض النظر عن حركة القبائل على تلك الحدود.

«إن الحكومة البريطانية قد اتفقت مع الدولة العثمانية على رسم خريطة لحدود الكويت عام 1913، وكانت بريطانيا تعتبر تلك الحدود هي حدود الكويت، وأقرت عام 1922 وكانت تلك الحدود تصل بالكويت جنوبا إلى جبل منيفه على مسافة تبعد نحو مائة وستين ميلا عن حدود الكويت الحالية مع السعودية»(8).

في بداية العشرينيات كانت مسألة الحدود الكويتية العراقية قد استقرت

لأن الطرفين اعتبرا اتفاقية 1913 بين بريطانيا والدولة العثمانية حول تحديد الحدود الكويتية هي الأساس للعلاقات بين البلدين[9].

وإذا كانت مشاكل الحدود في منطقة الخليج العربية قد بدأت بسبب حركة القبائل ونزاعها، فإن أسباب تفجرها الأساسية تعود إلى ظهور النفط في المنطقة، ولذلك يمكن تأريخ مشاكل الحدود مع تاريخ النفط فيها منذ الكشف والتنقيب عليه حتى إنتاجه بكميات اقتصادية كبيرة. معنى ذلك أن بروزها مقترن إلى حد كبير بظهور النفط أكثر من اقترانها بفكرة الكيان والدولة الحديثة، لأن النفط في المنطقة أسبق من تلك الفكرة، بيد أن نضوب النفط لا يعني انتهاء المشاكل الناتجة عنه ومنها مشكلات الحدود. لقد استقرت لدى سكان المنطقة فكرة الدولة ذات الحدود الواضحة والإحساس بالسيادة[10]، وكان النفط في منطقة الخليج معروفا لدى الشركات الأجنبية منذ قبيل الحرب العالمية الأولى، لكننا نستطيع القول إن مسألة الحدود بين العراق والكويت قد استقرت في بداية العشرينيات في اتفاقية العقير عام 1922 عندما اعتبر المؤتمرون أن الاتفاقية البريطانية العثمانية لعام 1913 بشأن الحدود بين العراق والكويت هي الأساس رغم أن النتائج لذلك المؤتمر قد اختلفت عن تلك الاتفاقية في بعض بنودها.

مؤتمر العقير:

وجه السير بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق الدعوة إلى العراق والكويت ونجد لعقد مؤتمر في العقير في أواخر نوفمبر 1922، ومثل الكويت في ذلك المؤتمر المعتمد البريطاني السير مور، وكان الموضوع الأساسي لذلك المؤتمر تحديد الحدود بين الدول الثلاث، ويرجع حرص بريطانيا على ذلك للأسباب التالية:

بالنسبة للعراق كانت بريطانيا تريده دولة ذات كيان وحدود واضحة لكي توقع الاتفاقيات النفطية معه. أما نجد فإن هدف بريطانيا من تحديد الحدود معها إيقاف هجمات القبائل على الجيران من جهة وكسب امتيازات نفط المنطقة من جهة أخرى.

وكان غرض بريطانيا فيما يتعلق بالكويت أن تكون دولة محايدة تفصل بين العراق والسعودية من جهة ولارتباطها معها باتفاقية حماية من جهة

ثانية وعينها على النفط القادم من جهة ثالثة.

ووقعت الأطراف الثلاثة في 2 ديسمبر عام 1922 على اتفاقية العقير وتقلصت حدود الكويت الجنوبية ولم تعد كما رسمتها خريطة 1913، ورسمت المعاهدة منطقتين محايدتين بين السعودية والكويت من جهة الجنوب، وبين العراق والسعودية في الشمال. أما هدف إقامة المناطق المحايدة فكان لتسهيل انتقال القبائل البدوية التابعة للأطراف المعنية بين البلدان[11].

ونعتقد أن تحديد المناطق المحايدة كذلك كان لأسباب اقتصادية وسياسية أخرى كانت تعرفها وتخطط لها بريطانيا فيما يتعلق بالنفط أساسا وبخاصة في الحدود الجنوبية للكويت.

ويقول جي. بي. كيلي: «كانت حدود الكويت حين توقيع اتفاقية العقير، هي تلك التي تم الوصول إليها في معاهدة 1913، ولم يكن في الإمكان تغييرها إلا باتفاق بين الحكومتين العثمانية والبريطانية، ولقد بين ابن سعود بتفاوضه على هذا المبدأ، وأقر بمركزه القانوني كوارث للإمبراطورية العثمانية على نجد والأحساء، وأصبح ملزما باحترام الالتزامات التعاهدية للباب العالي بالنسبة إلى حدود هذه المناطق»[12]. لكن يبقى السؤال هل فقدت الكويت مساحات من أراضيها كنتيجة لتلك الاتفاقية قياسا على ما تم الاتفاق بشأنه باتفاقية 1913؟

العلاقات السياسية بين العراق والكويت في العشرينيات والثلاثينيات:

كان موقف الكويت دفاعيا باستمرار في علاقاتها مع جيرانها، ففيما يتعلق بموقفها مع العراق كل الذي كانت تطالب به باستمرار منذ قيام الدولة الحديثة في العراق عام 1921 حتى الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990 هو ترسيم الحدود بين العراق والكويت والاعتراف بكيان واستقلال الكويت. ورغم تحسن العلاقات بين البلدين في فترات معينة إلا أن أنظمة الحكم في العراق كانت بين الحين والآخر تخرق التزاماتها والتزامات الحكومات العراقية السابقة تجاه الكويت. ففي أول أبريل عام 1923 وجه الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت رسالة إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت يسأل فيها عن موضوع تحديد الحدود العراقية الكويتية، وبناء

عليها رد الوكيل السياسي البريطاني في العراق بتاريخ 4 أبريل 1923. وكان الرد يؤكد ضرورة احترام العراق للالتزامات الدولية القانونية التي ورثها عن الدولة المنتدبة.. وتم تبادل لرسائل بين وزارة الخارجية البريطانية ورئيس وزراء العراق في 17 أبريل 1924 باعتبار الكويت كيانا سياسيا ودوليا مستقلا، وأكدت محاضر وزارة الخارجية البريطانية المؤرخة في 6 فبراير 1929 استقلالية إمارة الكويت، وأن شيخ الكويت يرتبط بعلاقات تعاهدية مع حكومة صاحبة الجلالة، ومعترف به كحاكم مستقل، ولكن نظام الحكم في العراق رغم تبعيته لبريطانيا لم يلتزم بتلك التعاهدات، ففي عام 1930 بدأ بمضايقة الكويت وذلك بمطالبته شيخ الكويت، بدفع الضرائب عن مزارع النخيل في البصرة والتي هي ملك لأسرة الصباح وبعض الأسر الكويتية أو مصادرتها رغم أن هناك اتفاقا يعفي تلك المزارع من الضرائب حيث جاء ذلك الإعفاء مقابل موقف الشيخ مبارك الصباح ضد الأتراك في جنوب العراق أثناء الحرب العالمية الأولى[13]. وسنوضح بالتفصيل مسألة بساتين النخيل التابعة للكويتيين في البصرة فيما بعد عندما نناقش العلاقات الاقتصادية بين العراق والكويت.

بعد استقلال العراق عام 1932 تبادل رئيس وزراء العراق مع حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الرسائل حول الحدود والعلاقات بين البلدين. وأكدت تلك الرسائل على كيان الكويت وعلى الحدود الكويتية العراقية التي سبق الاتفاق بشأنها عامي 1913 و 1922 م.

كانت علاقات الكويت بجيرانها تمر بمرحلة صعبة في العشرينيات والثلاثينيات، وانعكس ذلك على الوضع الاقتصادي للكويت حيث تأثر سلبيا. لقد شهدت الثلاثينيات ثلاثة أحداث فيما يتعلق بالكويت، الحدث الأول كان ظهور النفط واكتشافه في الكويت ومؤشرات ذلك الاكتشاف أنه متوافر بكميات اقتصادية كبيرة. والحدث الثاني كان حركة المجلس التشريعي عام 1939/38[14]. أما الحدث الثالث فقد كان مطالبة الملك غازي ومحاولته الأولى ضم الكويت بالقوة دون أن يقدم عليها وهي المحاولة التي انتهت بمقتله في حادث عام 1939م.

إن العراق قد منح الاستقلال السياسي عام 1932 إلا أن بريطانيا استمرت تمسك بالأوضاع العراقية، ومع ذلك فالعراق أصبح دولة مستقلة ولها

حدودها التي حددتها الاتفاقية العثمانية البريطانية لعام 1913.

أما العلاقات الكويتية العراقية في نهاية الثلاثينيات في عهد الملك غازي فقد تدهورت نتيجة تدخل العراق في شؤون الكويت الداخلية وعدم احترام التعاقدات السابقة بين الطرفين، وقد بدأت ولأول مرة مطالبة العراق بالكويت عام 1937[15]. فقد بدأت في ذلك العام إذاعة موجهة من القصر الملكي في بغداد (قصر الزهور) بحملة دعائية عنيفة ضد الكويت، كما أوردت بعض الصحف العراقية نبأ عزم العراق ضم الكويت، وأن الملك قد أصدر أوامره بهذا الخصوص، وتدخلت بريطانيا لبحث الموضوع مع رئيس وزراء العراق، ويقال إن الجيش العراقي قد رفض تنفيذ الأوامر، وفي برقية للسفير البريطاني في بغداد موجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية بأن الملك قال له بأنه لا يقصد مهاجمة الكويت بل الضغط على حاكمها للإذعان لإقامة المؤسسات الليبرالية[16]. وانتهت تلك الأزمة بمقتل الملك غازي في عام 1939م، وقيام الحرب العالمية الثانية.

العلاقات السياسية بين العراق والكويت في الأربعينيات والخمسينيات:

أثيرت قضية الحدود الكويتية العراقية في الأربعينيات نتيجة لحدثين: الأول قيام الشركات النفطية بعمليات التنقيب عن النفط على طول الحدود الشمالية للكويت حتى عام 1946، والثاني تجاوزات الشرطة العراقية داخل الأراضي الكويتية على الحدود. وكان تركيز العراق آنذاك على ميناء أم قصر لما له من أهمية تجارية كميناء عميق المياه[17]. ولكن لم يحدث جديد في مسألة الحدود بين البلدين خلال الأربعينيات.

وفيما يلي برقية في ملفات وزارة الخارجية البريطانية مؤرخة في 17 يوليو/تموز 1957، ربما تلخص العلاقات الكويتية العراقية في الخمسينيات، لا بل تلخص سياسات الحكومات العراقية تجاه الكويت بإبداء النوايات الحسنة وممارسة عكس ذلك.

جاء في البرقية ما يلي: «إن حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح قد وجه الدعوة لوزير خارجية العراق علي ممتاز لزيارة الكويت للتباحث حول موضوع تخطيط الحدود العراقية الكويتية، ولكن وزير خارجية

العراق اشترط ألا تكون الزيارة رسمية، وألا تبحث قضية الحدود لأنه غير مخول بذلك. وقال وزير خارجية العراق إنه يفكر في تطمين حاكم الكويت للنيات الحسنة للحكومة العراقية الجديدة تجاه الكويت واستقلالها، وتجاه الكويتيين الذين يزورون العراق، أو الذين لديهم مصالح في العراق... وأن الحكومة العراقية قد أعطت الكويتيين حقوقا خاصة عام 1953 لم يتمتع بها أي من الرعايا الأجانب كشراء العقارات والأملاك في العراق. وأشار ضمنا إلى أن الحكومة العراقية لم تحصل بالمقابل على أي شيء! وفي العبارة الأخيرة تهديد ضمني. وهناك نص في البرقية لقول إن وزير خارجية العراق أيضا قال بأنه من المستحيل على أي حكومة عراقية أن توافق على تخطيط الحدود، وإذا ما أثير هذا الموضوع فإن نتائج الزيارة ستكون سلبية!»(18).

إن قراءة ما جاء في هذه البرقية بدقة يدل على النوايا المبيتة لدى الحكومة العراقية تجاه الكويت، لأن تلك الحكومات كانت دائما تراوغ وترفض مسألة تخطيط وترسيم الحدود بين البلدين، أي أن مسألة ضم الكويت لها جذور تاريخية تمتد لعشرات السنين وليست وليدة الساعة.

وفي عام 1958 عندما قامت الثورة في العراق وسقطت الملكية استبشر الكويتيون خيرا بتوجهات النظام الجديد في العراق، ولكن سرعان ما انحرف وبات يردد الادعاءات السابقة وزاد عليها أنه يعتزم ضم الكويت بالقوة، وهذا هو التهديد الثاني لأمن واستقلال وكيان الكويت من قبل أنظمة الحكم في العراق.

لكن هاجس الدول الغربية كان بعيدا عن مسألة الحدود إذ إنها كانت ترى أن الثورة العراقية تلك قد خلقت جوا من عدم الاستقرار في منطقة الخليج وتهديدا لمصالحها(19).

العلاقات السياسية الكويتية العراقية منذ استقلال الكويت حتى الغزو:

انتهجت الكويت منذ الأيام الأولى لاستقلالها سياسة غير تابعة في القضايا والشؤون الإقليمية والدولية، وللتنسيق بين سياستها وسياسة البلدان العربية ودول عدم الانحياز اعتمدت على مبادئ عدم الانحياز والتعايش

السلمي وتأييد الحق العربي في سياستها الخارجية وبذلك ازداد ثقل الكويت دوليا[20].

لكن العرب في تاريخهم الحديث والمعاصر ما أن يتقدموا خطوة إلا يصاحبها أو يعقبها تراجع لعدة خطوات وذلك يعني هدرا في الجهد والوقت والإمكانية وثمنا باهظا في زمن يتسابق العالم فيه نحو التقدم والرقي. فبعد إعلان استقلال الكويت بأيام قليلة عقد حاكم العراق عبد الكريم قاسم مؤتمرا صحفيا في 25 يونيو 1961 ليعلن مطالبته بضم الكويت للعراق، واستمرت الأزمة في العلاقات الكويتية العراقية فترة ثلاث سنوات إلى أن أطيح بحكم قاسم عام 1963[21]، وتم الانفراج النسبي في تلك العلاقات حتى بداية السبعينيات، فقد تم الاعتراف باستقلال الكويت وتبادل العراق معها التمثيل الدبلوماسي، ولكن التوتر في تلك العلاقات عاد في بداية السبعينيات حيث عاد العراق يلمح ويصرح ويراوغ في عدم ترسيم الحدود بحجة مطالبته بمنفذ بحري على الخليج وبالتحديد مطالبته بجزيرتي وربة وبوبيان مستندا كما يدعي إلى حاجة العراق إلى منفذ بحري من جهة، وأن اتفاقيات الحدود السابقة بين البلدين قد تمت في ظروف السيطرة البريطانية.

مرت الأزمة الكويتية العراقية خلال الفترة ما بين يونيو 1961 وأكتوبر 1963 بمراحل مختلفة بدءا بالتهديد العسكري وانتهاء بالمواجهة السياسية ومرورا بحرب دعائية ساخنة في بعض المناسبات ومع قيام انقلاب عسكري في بغداد في فبراير 1963، وسقوط واغتيال قاسم بدأت الأزمة في الانفراج. ولكن النظام الجديد استغرق بضعة أشهر لترتيب أوضاع بيته، محاولا خلال تلك الفترة انتزاع بعض المكاسب المالية والسياسية مقابل الاعتراف السياسي[22].

كانت الفرضية السائدة أن سعي الكويت لاستثمار مدخولات النفط في مشروعات التنمية في العالم العربي هو ثمن مساعدة العرب لها ضد التهديدات العراقية. وعلى الرغم مما قيل في هذا الصدد فإن سياسة المعونات الكويتية غير متعارضة تماما مع معتقدات الكويت وممارساتها[23].

«ومع قرب مغادرة بريطانيا منطقة الخليج العربي في نهاية الستينيات ازدادت العلاقات العراقية الإيرانية سوءا حول قضية شط العرب، واستخدم

العراق مزيجا من الإقناع والضغط على الكويت لوضع قواته في المناطق الكويتية كجزء من قوة عسكرية لحماية ميناء أم قصر من هجوم إيراني وشيك»[24].

ومع نهاية عام 1972 بنى العراقيون طريقا عبر الأراضي الكويتية يؤدي إلى مواقعهم على الخليج، وفي 20 مارس 1973 احتلت القوات العراقية نقطة شرطة كويتية (الصامتة) وقتل اثنان من الكويتيين وجندي عراقي، وتأزمت العلاقات الكويتية العراقية، وبدأ التحرك العربي والدولي لمساندة الكويت واحتواء الأزمة. وأن التطورات في الخليج والمنطقة العربية سمحت للعراق بتغيير موقفه، بعد ما حسم العراق نزاع شط العرب مع إيران في اتفاقية الجزائر عام 1975 ووافقت بغداد في يوليو197 على سحب قواتها من الحدود الكويتية[25].

لقد كانت سياسة العراق ترتكز دائما على المطالبة بمنفذ بحري على الخليج ولا يتم ذلك في اعتقاده إلا بأخذ جزيرتي وربه وبوبيان الكويتيتين ليصبح العراق دولة خليجية ويواجه التهديدات الإيرانية، ويصدر نفطه وينشط تجارته. وهذه ادعاءات يكررها العراق دائما في محاولة لكسب مزيد من التعاطف العربي معه في هذا الموضوع، مع العلم بأن العراق يملك منفذا بحريا على الخليج يمتد لمسافة 70 كيلو مترا صالحة للموانئ التجارية والحربية، ولديه فعلا مثل هذه الموانئ على تلك الرقعة البحرية.

يبقى جانب آخر في تطور التجربة الكويتية هي الديمقراطية، فالكويت لديها دستور دائم، وبرلمان منتخب منذ عام 1962، وكانت هناك انتخابات ديمقراطية ما عدا فترات حل مجلس الأمة 1976-1980 و1986-1991، وبعد كل انتخابات تزداد المعارضة بمختلف اتجاهاتها، وقد لعبت المعارضة دورا مهما في السيطرة على الثروة النفطية، وجيران الكويت لم يكونوا مرتاحين من التجربة الديمقراطية الكويتية[26].

لم يطرأ جديد على العلاقات الكويتية العراقية خلال النصف الثاني من السبعينيات إلى أن قامت الثورة في إيران ثم اندلعت الحرب العراقية- الإيرانية عام 1980 وفي ظل خشية دول الخليج العربية من التطورات الخطيرة في المنطقة ونتيجة للهاجس الأمني بدأ الشروع في إقامة منظمة إقليمية هي مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفي لحظات الخطر التي كانت

تضغط على أنظمة الحكم في المنطقة وضع القانون الأساسي لمجلس التعاون الخليجي ونص على أن هذا المشروع التعاوني ينبغي أن يتطور إلى وحدة المنطقة، ولكن ذلك لم ينفذ وليس هناك ما يشير إلى أن مسيرة مجلس التعاون تتجه نحو ذلك الهدف. وكان موقف الكويت المنحاز لتأييد ودعم العراق في الحرب تغييرا في نهج سياسة الكويت الخارجية منذ الاستقلال القائمة على التوازن والحياد، وكان الاندفاع في ذلك التأييد قد ساهم ودون شك مع دول مجلس التعاون وفي دعم وتثبيت النظام العراقي.

ونورد فيما يلي نصا من كتاب منشور عام 1984 يذكر بأن العراق وإيران ستقدمان على احتلال أجزاء من المنطقة، وعنوان الكتاب: أمن الخليج في الثمانينيات وهو باللغة الإنجليزية، يقول: «الكويت والبحرين كلتاهما تعانيان من تحدي جيرانهما الأقوياء بسبب موقعهما الجغرافي وبخاصة بعد حصولهما على الاستقلال. هؤلاء الجيران العراق وإيران. فالعراق يعتبر الكويت جزءا منه، وكذلك إيران تعتبر البحرين جزءا منها، وأن كلتيهما تعتبر أن الإمبريالية البريطانية اقتطعت هذه المناطق منها».

ويمضي الكتاب في موقع آخر فيقول: «إذا نجحت إيران في الحرب العراقية الإيرانية فستشكل خطرا على دول الخليج العربية، وكذلك إذا نجح العراق في تلك الحرب فسيشكل نفس الخطر. فهاتان القوتان تتطلعان للاتجاه جنوبا»[27].

لقد كانت العلاقات الكويتية الإيرانية متوترة في الثمانينيات أثناء الحرب العراقية الإيرانية بسبب موقف الكويت المساند للعراق وتحملت عبئا ماليا وسياسيا بسبب ذلك الموقف، كما انعكس القلق من خطر الثورة الإيرانية على دول مجلس التعاون الخليجي[28].

«في الحقيقة لم تكن الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات بالنسبة للكويت مجرد سيناريو للأحداث يمكن تخيله دون معاناة، فقد انعكست نتائج تلك الحرب اقتصاديا وسياسيا ومعنويا على دول المنطقة، وهددت الوجود المستقل للدولة الكويتية ذاتها، ولهذا يصبح مفهوما قلق الكويت من تصعيد العمليات العسكرية بين العراق وإيران وفي منطقة الخليج»[29].

إن موقف الكويت من الحرب العراقية الإيرانية مبني على رأي جماعي

لدى دول مجلس التعاون الخليجي مفاده بأن هزيمة العراق في الحرب وانتصار إيران يعني خطر السيطرة الإيرانية على المنطقة، ولذلك هي وقفت إعلاميا واقتصاديا مع العراق[30]، دون أن تضع في حسابها أن الأمر نفسه سيحدث لو انتصر العراق. وحتى ذلك التقدير للأمور بالصورة التي كانت عليها يؤدي إلى بناء قوة حقيقية تواجه أي عدوان تتعرض له دول الخليج أو أي منها.

لم تهدأ مسألة الحدود بين العراق والكويت إلا في فترات الأزمات التي كان يمر بها العراق ومنها فترة الحرب العراقية الإيرانية خلال الثمانينيات من هذا القرن، لأنه كان في مثل تلك الظروف بحاجة إلى دعم الكويت ودول الخليج العربية والتي قدمت للعراق دعما ماديا ومعنويا.

لقد كان الأمل الذي تطلع إليه الجميع بعد توقف الحرب العراقية الإيرانية عام 1988 أن يكون ذلك بداية مرحلة جديدة يسودها السلام والأمن والبناء، ودعم أواصر المحبة والتعاون العربي المشترك وحسن الجوار مع دول الجوار. وتوسمت الكويت خيرا في أن يبادر النظام العراقي بفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين بترسيم الحدود بينهما، وإنهاء النزاع حول الحدود بصورة نهائية، وبناء علاقات أخوية جيدة. لكن المفاجأة كانت على عكس ذلك فقد قام ذلك النظام بعملية غادرة بتوجيه جيشه لاحتلال الكويت احتلالا كاملا، وتخريبها ونهبها في أغسطس 1990. واتضح من خلال ممارسات ذلك النظام وأجهزة مخابراته في الكويت خلال فترة احتلاله التي دامت سبعة أشهر مدى قدرته على التخريب والتدمير المبرمج، والخبرة التي يتمتع بها من خلال تجربة حكمه للعراق في تحطيم أي مظهر للتقدم والقدرة غير العادية على النهب المنظم.

العلاقات الاقتصادية بين العراق والكويت:

يقول المؤرخ عبد العزيز الرشيد ذكر سائح دنمركي اسمه كارستن ينبور زار الكويت سنة 1765م، «إن الكويت كانت مدينة تجارية عامرة، وفي سنة 1776م هاجر إليها كثير من أهل البصرة واتخذوها موطنا لهم فرارا من الفرس الذين استولوا على البصرة في ذلك العام، ورحب بهم أهل الكويت. وفي أثناء الاحتلال الفارسي للبصرة (1776-1779) تحولت تجارة البصرة

مع بغداد وحلب وأزمير والأستانة إلى الكويت ثم أخذت توطد صلتها التجارية بالموانئ العربية، وهذا أدى إلى زيادة ثروتها. لقد زارها الكثير من الرحالة الأوروبيين والأجانب... وكان السكان يعملون إلى جانب التجارة والرعي في الغوص وصيد اللؤلؤ»[31].

من قراءة هذه الفقرة التي ذكرها ذلك السائح نتبين الحقائق التالية:

أولا: إن الكويت رغم صغر حجمها وإمكانياتها في ذلك الوقت فقد كان لها شأن في المجال التجاري على المستوى الإقليمي.

ثانيا: إن الكويت كانت واحة يلجأ إليها بعض السكان من دول الجوار ومنها العراق عندما يتعرضون للمشكلات السياسية.

ثالثا: إن الكويتيين كانوا يديرون مجالات عملهم وموارد اقتصادهم المتواضعة بنشاط وهمة في البر والبحر.

رابعا: إن الكويت كانت منذ فترة بعيدة ترتبط بعلاقات اقتصادية مع العراق وقبل أن تكون بينهما علاقات سياسية.

وقبل الحرب العالمية الأولى وأثناءها وبعدها كانت العلاقات الاقتصادية طبيعية بين البلدين، فالنشاط التجاري البري والبحري مستمر، وقد كان الكويتيون يستوردون حاجتهم من بعض المواد الغذائية من العراق، كما كانت هناك بساتين النخيل المملوكة للكويتيين في جنوب العراق، وجلب مياه شط العرب إلى الكويت بقوارب كويتية. وطوال العشرينيات من القرن العشرين لم يكن هناك شيء غير عادي في العلاقات الاقتصادية كما كانت العلاقات السياسية هادئة نسبيا في تلك الفترة، ولم تتوتر إلا في الثلاثينيات. وفي مجال العلاقات الاقتصادية بين العراق والكويت نتناول القضايا التالية:

أولا: النفط والعلاقات الاقتصادية منذ تكوين العراق الحديث:

إن المتتبع للمفاوضات على نفط الكويت خلال العشرينيات وبداية الثلاثينيات يلاحظ أن العراق لم يعترض مطلقا خلال مفاوضات امتياز النفط الكويتي بين الشركات البريطانية وشيخ الكويت على أي إجراء اتخذته الكويت فيما يتعلق بالثروة النفطية الكويتية، كما لم يعترض على النصوص الواردة في الاتفاقية النفطية سنة 1933 مثل تعريف الكويت والذي جاء فيه: (يعني لفظ الكويت الإقليم الذي يحمل ذلك الاسم الواقع على الجانب

الغربي من الخليج الفارسي-العربي-بما في ذلك البر الأصلي والجزر والمياه الإقليمية كما هو مبين على الخارطة المرفقة بالاتفاقية)[32].

ذلك يعني أن الكويت كانت تتصرف ككيان مستقل، وكذلك فإن عدم اعتراض العراق على أية مرحلة من مراحل المفاوضات ولا على نصوص اتفاقيات النفط في تلك الفترة دليل على إقراره بكيان الكويت المستقل، ويعني كذلك أن العلاقات الاقتصادية بين الكويت والعراق خلال تلك الفترة كانت تسير بصورة طبيعية.

وعندما نذكر ذلك علينا أن نضع في اعتبارنا الوقائع التالية:

1- إن هناك تنافسا شديدا على نفط المنطقة بين الشركات الأمريكية والبريطانية في العشرينيات من القرن العشرين.

2- إن العلاقات الاقتصادية بين السعودية والكويت كان يشوبها آنذاك بعض التوتر إثر ما يسمى بالحصار الاقتصادي السعودي على الكويت بمنع تجارة التهريب مع السعودية، أو عبر أراضيها أو مياهها.

3- إن بريطانيا وشركاتها هي التي كانت مهيمنة على سياسة ونفط المنطقة، وفيما يتعلق بالعراق والكويت فقد كان العراق تحت الانتداب البريطاني والشركات النفطية العاملة فيه بريطانية، والكويت تحت الحماية البريطانية والشركات النفطية التي تنقب عن النفط حينها بريطانية.

وفي مجال النفط توترت العلاقة بين البلدين كما ذكرنا عند الحديث عن العلاقات السياسية في الأربعينيات عندما بدأت الشركات تنقيبا عن النفط في المناطق الحدودية بين العراق والكويت. ولم يطرأ شيء غير عادي في هذا النوع من العلاقات النفطية في الفترة التالية إلا في بداية الستينيات عندما قرر العراق تأميم النفط وبدأت الشركات النفطية التركيز على الكويت وإمارات الخليج الأخرى، وعرف أن في أراضي الكويت احتياطيا كبيرا لهذه الثروة الطبيعية، وبدأ الإنتاج إلى أقصاه لتعويض النقص الذي أحدثه تأميم النفط في العراق[33]. ولربما يمكن مقارنة ذلك بما في بداية الخمسينيات عندما أقدمت حكومة مصدق في إيران على تأميم النفط الإيراني مع الفارق في الظروف وكمية النفط وأسعاره.

هذا الأمر في الستينيات ربما أثار السلطات العراقية وجعلها تنظر بحسد وطمع إلى نفط الكويت.

وتبدو قضية النفط مهمة في مسألة العلاقات الكويتية العراقية، فرغم أن العراق بلد منتج للنفط ومن أقدم الدول العربية التي اكتشف فيها النفط إلا أن معظم عائدات النفط قد أهدرت على يد السلطات العراقية ولم توجه للتنمية والبناء بقدر ما وجهت للسلاح والحروب والمغامرات ونهب الشركات والحكومات المتعاقبة. وقد لاحظنا عندما وقع العدوان العراقي على الكويت في أغسطس 1990 أن النفط كان عنصرا مهما في الأحداث، أولا: لقد ادعى النظام العراقي بأن عائدات النفط في الكويت من حق فقراء العرب علما بأن العراق لم يقدم لفقراء العرب شيئا من عائدات نفطه عندما كان غنيا. ثانيا: إن العراق يدعي ملكيته لحقلي الرميلة والرتقة على الحدود الكويتية العراقية الشمالية، حيث يقع الحقل الجنوبي للزلقة في أراضي الكويت والشمالي في أراضي العراق وهو ما أقرته لجنة ترسيم الحدود الجديدة المكلفة ترسيم الحدود من قبل لجنة الأمم المتحدة. ثالثا: إن النفط كان هدفا لتخريب النظام العراقي حيث أقدم على حرق الآبار النفطية قبل انسحابه من الكويت بعد هزيمته في حرب تحرير الكويت.

ثانيا: العلاقات التجارية بين العراق والكويت:

إن حركة النشاط التجاري بين الكويت والعراق كانت ترتكز على الأمور التالية:

1- أن الكويت، بما تمثله من موقع جغرافي متميز على الخليج تشكل محطة مهمة لتجارة المرور (الترانزيت) حيث تمر بها البضائع التي يشترك الكويتيون في نقلها إلى المناطق الأخرى ومنها العراق ولا يستهلك أهل الكويت إلا الجزء القليل منها.

2- إن العراق بلد مستورد مستهلك للمواد المتاجر بها والتي تمر بالكويت إليه.

3- إن العراق كان بلدا مصدرا كذلك لمواد غذائية تمر عبر الكويت إلى مناطق أخرى يستهلك بعضها في الكويت. ولما عرف عن الكويتيين نشاطهم وبراعتهم في التجارة وعلى وجه الخصوص التجارة البحرية فإنه رغم الإجراءات التي كانت تتخذها بعض الدول للحد من ذلك النشاط بين الحين والآخر ومنها العراق إلا أن تلك التجارة قد اتخذت مسارات وأساليب

مختلفة منها التهريب، لأن التجارة كانت عنصرا مهما وموردا أساسيا لحياة الناس في الكويت قبل النفط.

وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين الكويت والعراق فإنها مرت بمشكلات في الثلاثينيات من هذا القرن بسبب إجراءات فرض الرسوم الجمركية العراقية على التجارة المارة بالكويت إلى العراق، إضافة إلى منع التهريب الذي كان يشترك به تجار عراقيون وكويتيون.

وقد يكون جانب من تلك الإجراءات له أهداف سياسية مفتعلة كما كان يعتقد بعض المؤرخين، فالتجارة العابرة من الكويت إلى العراق لم تكن بتلك الدرجة من الخطورة على الاقتصاد العراقي. ويعتقد أن الأمر يتعلق بإعطاء مبرر للعراق لانتهاك الحدود الكويتية[34].

تجارة التهريب بين الكويت والعراق:

«كانت التجارة القادمة من الهند عبر الخليج العربي، والقادمة من نجد والذاهبة إليها في الغالب على أيدي تجار الكويت، فقد لعب الكويتيون دورا مهما في التجارة بين نجد والعراق التي اتخذت من منطقة الزبير في البصرة محطة للاستراحة، كما كانت المنتجات الزراعية العراقية ترد إلى الكويت... إن التجارة كانت الأساس في العلاقات بين الكويت وكل من العراق والسعودية، واتسمت تلك التجارة بأسلوب التهريب، وقد كان التهريب عاملا مؤثرا في العلاقات الكويتية العراقية في فترة ما بين الحربين العالميتين»[35].

تزامنت عمليات التهريب عند مناطق الحدود بين الكويت والعراق مع أزمة المسابلة بين الكويت ونجد، فكلما ازدادت حدة الحصار الاقتصادي ضد الكويت نشطت عمليات التهريب التجاري الكويتية بين الكويت والأطراف الأخرى. فبسبب ارتفاع الضرائب الجمركية العراقية على السلع التجارية وانخفاضها بدرجة كبيرة في الكويت، وجدت عمليات التهريب طريقها إلى العراق.

لقد كانت عمليات التهريب بين الكويت والعراق تتم عبر طريقين إحداهما برية فيما بين الزبير والنجف، والأخرى بحرية عن طريق خور عبد الله وشط العرب، واعتمدت بالدرجة الأولى على السلع المرتفعة الرسوم كالسكر

والشاي والكبريت وورق السجائر والتبغ ورغم محاولات العراق مكافحة هذا النشاط إلا أنه لم يتوقف، فاقترح العراق على بريطانيا إقامة مراكز على الحدود العراقية لمراقبة القوافل المتنقلة من الكويت وإليها، غير أن الإنجليز لم يوافقوا على ذلك الاقتراح، فاقترح عقد مؤتمر في بغداد عام 1934 حضره ممثلون عن الكويت والعراق لبحث عمليات التهريب. وفي مايو 1935توصلت بريطانيا إلى حل لمواجهة التهريب بعد أن فشل الطرفان العراقي والكويتي في الاتفاق، وذلك بمنع التهريب وحرية حركة القوافل الكويتية وتحديد نوعية السلع التي يتم تبادلها[36].

يأتي تصدير الشاي إلى منطقة الخليج العربي في الدرجة الثانية بعد الأرز، فهو من المواد الضرورية التي كانت تدر أرباحا كبيرة على التجار. وبخاصة أولئك الذين عملوا في مجال تهريبه. ولنقرأ الرسالة التالية التي بعثت بها وزارة الخارجية العراقية إلى السفارة البريطانية في بغداد بتاريخ 29 يوليو 1936، تقول الرسالة:

«إن الحكومة العراقية قد لاحظت باهتمام كبير أن الشاي مهرب من الهند وسيلان إلى البصرة، وأن الشاي يصدر إلى العراق مهربا، وهو غير رسمي، ويشحن في صناديق ليس عليها علامة الشاي بل علامات بضائع أخرى، ويقوم التجار بتهريبه إلى الكويت ثم إلى البصرة أو مباشرة إلى البصرة ثم يوزع في أسواق العراق، وينافس الشاي المستورد رسميا. ويجب على السلطات في الهند وسيلان أن تتخذ الإجراءات التي تضع حدا لهذا التهريب لإفساح المجال للشاي المرخص رسميا بالرواج في العراق، وتطلب وزارة الخارجية العراقية من السفارة البريطانية في بغداد إعطاء هذا الموضوع اهتماما خاصا»[37].

أرسلت هذه الرسالة إلى وزارة الخارجية في حكومة الهند البريطانية بتاريخ 2 أكتوبر 1936 مرفقة برسالة من السفارة البريطانية في بغداد حددت فيها السفارة الآثار المترتبة على استمرار هذا التهريب من الهند إلى العراق مرورا بالكويت. وحول موقف شيخ الكويت في الثلاثينيات من مسألة تهريب الشاي ذكر المقيم السياسي البريطاني في الخليج في رسالته إلى ممثل الحكومة البريطانية في حكومة الهند بتاريخ 27 أغسطس 1937، أن شيخ الكويت قد أبدى رغبته في التعاون لمنع تهريب الشاي إلى الكويت.

وعندما بدأت إجراءات الحد من تهريب الشاي من الكويت إلى العراق كانت ردة فعل بعض التجار الكويتيين العاملين في هذا المجال كتابة عريضة إلى الشيخ أحمد الجابر بتاريخ 14 ذي القعدة 1336 هـ موقعة بأسماء خمسة عشر تاجرا طلبوا اعتبار (المنافست) وثيقة كافية لبضاعتهم لتكون رسمية وأن الإجراءات الأخرى تعطل مصالحهم(38).

أملاك الكويتيين في العراق:

لكون جنوب العراق منطقة غنية بالزراعة، ولقرب المسافة بين الكويت وجنوب العراق ولحالة اليسر المادي التي كانت تتمتع بها بعض الأسر الكويتية مع الأسرة الحاكمة، ولاعتبارات سياسية فقد اشترى بعض الكويتيين مزارع للنخيل في بعض قرى البصرة.

لقد أقدمت السلطة العثمانية في العراق على السماح لشيخ الكويت بشراء مزارع في البصرة (الشيخ جابر الأول) نظير خدمات قدمها لها خلال الأزمات التي تعرضت لها في جنوب العراق، ثم اشترت بعض الأسر الكويتية الميسورة الحال مزارع هناك أيضا خصوصا في عهد الشيخ مبارك الصباح. لكن المشكلة التي واجهت الملاك الكويتيين لتلك الأراضي أنها لم تسجل ملكيتها لهم بسبب قانون الأراضي العثمانية حيث كان يقصر الملكية في الدولة العثمانية على المواطنة العثمانية، وهذا ما لم يكن ينطبق على الكويتيين.

ويمكننا اعتبار ذلك أحد الأدلة على عدم تبعية الكويت للعراق العثماني. وكانت رغبة بريطانيا استمرار التعاون مع الشيخ مبارك الصباح، لذلك التزمت بالمحافظة على حقوق الكويتيين في بساتين النخيل في البصرة، واعترفت بالوثائق التي تثبت ملكية الكويتيين لتلك المزارع كما أعفيت من الضرائب خلال الحرب العالمية الأولى واستمر ذلك الإعفاء حتى استقلال العراق عام 1932. ثم عادت ضريبة المحاصيل لتفرض من جديد(39).

لقد بدأت مشكلة جديدة بشأن ملكية الكويتيين لأراض زراعية في البصرة، وربما كان الهدف انتزاعها منهم. وجرى تعديل على الضرائب المفروضة على تلك الأملاك بحيث تصبح بنسبة10٪ على الإنتاج الوارد إلى الأسواق من المزارع بينما كانت الضريبة تفرض في السابق استنادا إلى

عدد أشجار النخيل والمساحة، ولم يتضمن قانون ضريبة الأراضي الجديد أي استثناء لأراضي ومزارع شيخ الكويت وبعض رعاياه، إذ رفضت الحكومة العراقية في بداية الثلاثينيات استثناء التمور التي تم تسويقها أو تصديرها من هذه الضريبة.

واحتج الشيخ أحمد الجابر على تلك الإجراءات على أساس أنها معفاة من هذه الضريبة، وبقيت القضية معلقة إلى حين وعد الملك فيصل الأول بالتدخل شخصيا لحل تلك المشكلة[40]. ولكنه توفي عام 1933، وتأزمت العلاقات بين الكويت والعراق في عهد ابنه الملك غازي من بعده.

إن أملاك الكويتيين لهذه المزارع في بعض قرى الجنوب لا تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد العراقي، ولكن إثارتها كمشكلة وما رافقها من ملابسات وضغوط كانت لأغراض سياسية، فهي من الناحية الاقتصادية استثمار لإمكانيات خارجية تساهم في الاقتصاد العراقي وتعود على الطرفين بالفائدة. وهي من الناحية القومية ملكية لأخوة عرب جيران في بلد صحراوي هم بحاجة إلى مثل هذه المزارع في ذلك الوقت. لكن أصرت السلطات العراقية في الثلاثينيات على جعلها مشكلة، لأن الرسائل بين رئيس الوزراء العراقي وشيخ الكويت عام 1932 حول الحدود لم يرافقها موقف إيجابي على المستوى الاقتصادي.

وقد أدى اشتراك السلطات العثمانية لتسجيل تلك الأملاك ملكا لأصحابها أن يكتسبوا الجنسية العثمانية إلى رفض شيخ الكويت. وإن أحد أهداف السلطة العثمانية في عهد الشيخ مبارك من ذلك هو الضغط على شيخ الكويت لكي لا يتعاون مع السلطات البريطانية وخصوصا في تلك الفترة التي أوشكت فيها الحرب العالمية الأولى على الاندلاع وتوترت العلاقات البريطانية العثمانية. وهذه وجهة نظر بريطانية كما يذكرها H.R.P. Dickson الوكيل السياسي البريطاني في الكويت[41].

ولم تكن هذه هي كل المشاكل المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية وإنما هناك أمور أخرى نذكر منها مسألة مياه شط العرب ونقله للكويت.

مسألة المياه العذبة من شط العرب:

إن نقل المياه من شط العرب إلى الكويت كان قضية تساعد الكويتيين

على حل مشكلة نقص المياه في إمارتهم، فقد كانوا يعتمدون في حاجتهم للمياه العذبة على الأمطار والآبار، ولما زاد عدد السكان تدريجيا زاد استهلاك السكان للمياه العذبة، ولم يكونوا يريدون المياه العذبة لغير الشرب حينها، وكان العراق يتمتع بثروة هائلة من المياه فهو يملك نهرين يصبان في شط العرب، وفائض المياه العذبة في شط العرب يصب في الخليج العربي، ولا يبعد ذلك الشط عن الكويت أكثر من مائة وخمسين كيلو مترا، وأن العلاقات الأخوية والجوار تتطلب مبادرة من العراق لمساعدة أخوتهم في الكويت لمواجهة هذه المشكلة لكن الأمر لم يكن كذلك. فموضوع المياه قد استخدم ورقة في العلاقات السياسية بين البلدين، وكان يمكن تزويد الكويت بكميات جيدة من المياه لتساعدها على حل مشكلة مياه الشرب وكذلك الزراعة منذ زمن دون أن يتأثر العراق إطلاقا من ذلك بل بالعكس كان سيساعد على تنمية علاقات سياسية واجتماعية واقتصادية ممتازة عبر الزمن.

بدأ مشروع نقل مياه شط العرب بالسفن الخشبية بفكرة أحد تجار الكويت عام 1327هـ حيث استخدم سفينة ووضع فيها عدة براميل خشبية وسافر بها إلى الفاو، وعاد بها ليبيع الماء على الأهالي في الكويت، وكان العائد مشجعا للاستمرار. ثم انتشرت هذه المهنة بين بعض أصحاب السفن المتوسطة الحجم، ثم اشترى الشيخ مبارك الصباح باخرة من الهند ذات خزان واسع خصصت لنقل المياه من شط العرب وبيعه في الكويت[42].

وفي عام 1939م تكونت شركت سُمِّيت شركة ماء الكويت وبلغ عدد سفنها عام 1946م خمسا وثلاثين سفينة أغلبها من نوع (الدوب) وكانت تفرغ حمولتها في خزانات أقامتها الشركة في جون الكويت بالإضافة إلى مياه الأمطار التي كانت تخزن في البرك، كما أن شركة نفط الكويت كانت تقوم بتقطير كمية محدودة من الماء يستفاد منها للشركة[43].

وخلال الثلاثينيات والأربعينيات من هذا القرن لم تكن هناك مشاكل في نقل المياه من شط العرب إلى الكويت، ولكنها بدأت في الخمسينيات. ففي الفترة السابقة أي قبل الخمسينيات لم تذهب الفكرة أكثر من زيادة السفن الناقلة للمياه من شط العرب، وأنها توفر حاجة ماسة لمياه الشرب للكويتيين، وأن السلطات العراقية لم تنتبه لأهمية تلك المسألة اقتصاديا وسياسيا أو أن الظروف حينها لم تسمح لها بالاهتمام بها. وفي الخمسينيات

طرحت فكرة مد أنبوب للمياه العذبة إلى الكويت في مقابل مد أنبوب لتصدير النفط العراقي عن طريق موانئ الكويت. وهنا بدأت تدخل هذه المسألة ضمن العلاقات السياسية التي سادها الحذر والترقب والخوف أحيانا، من أن مثل تلك المشاريع تحمل مخاوف لدى الكويتيين من جارهم في الشمال.

وفي برقية رقمها 1334، أرسلها المقيم السياسي البريطاني في البحرين إلى الخارجية البريطانية في أكتوبر 1957 نقرأ ما يلي:

«اعتقد أن الوكيل السياسي في الكويت قد قام الآن بإبلاغ حاكم الكويت ما أبلغته إياه الحكومة العراقية بأنها:

1- ترغب بطرح فكرة مد أنبوب نفط من البصرة إلى أحد موانئ التصدير في الكويت.

2- وأنها على استعداد في أي وقت لحل اتفاقية المياه المقترحة مع الكويت دون شروط.

3- وأن المعلومات الأخيرة لدينا حول موقف الكويت من مشروع مد أنبوب مياه من شط العرب واضحة في رسالتي المؤرخة في الأول من تشرين الأول/أكتوبر فإن تخطيط الحدود هو شرط مسبق للتباحث حول هذا الموضوع وموضوع أنبوب النفط[44].

من قراءة هذه البرقية نرى كيف تم تسييس موضوع مياه شط العرب وبدأ مشروطا بتصدير النفط، ورغم تكتيك الحكومة العراقية إلا أن الشيخ عبد الله السالم كان حريصا على طرح مسألة تخطيط الحدود بين البلدين في مقابل حل المشكلات الأخرى رغم حاجة الكويت إلى المياه، ومنذ ذلك الوقت وقبل ذلك بسنوات بدأ التفكير الجدي ببناء محطة كبيرة لتقطير المياه في الكويت.

العلاقات الاجتماعية بين العراق والكويت:

عندما يتوافر لبلدين عربيين متجاورين استقرار سياسي واقتصادي فترة زمنية كافية وتكون العلاقات بينهما طبيعية فإن تفاعلا اجتماعيا وثقافيا ينمو بمرور الوقت بين البلدين نتيجة الاتصال والتواصل والهجرة المتبادلة، والعلاقات الاقتصادية النشطة. لكن العامل السياسي قد لعب

دورا في المد والجزر في العلاقات بين العراق والكويت منذ قيام دولة العراق الحديث حتى الغزو العراقي للكويت.

لقد شهدت بعض الفترات سياسة المحاور رغم صغر حجم الكويت وإمكانياتها فعندما تكون العلاقات بين الكويت ونجد متوترة تتحسن العلاقات وتزدهر بين العراق والكويت، وعلى العكس من ذلك عندما تتحسن العلاقات النجدية الكويتية تتوتر العلاقات الكويتية العراقية وهذا واضح في العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن كما ينطبق ذلك على العلاقات الكويتية الإيرانية والعلاقات الكويتية العراقية منذ الثورة الإيرانية حتى الآن.

ولعل مناقشة موضوع العلاقات الاجتماعية بين العراق والكويت يطرح في الأساس العلاقات القبلية.

إن التكوين القبلي وامتداداته في المناطق الممتدة من الفرات في العراق إلى بادية الشام وشمالي الجزيرة العربية متداخلة عند الحدود مع الكويت عبر فترات زمنية طويلة، وحركة القبائل المستمرة قد أدت إلى هجرة عدد من أبناء تلك القبائل والإقامة في الكويت.

فقبائل شمر وعنزة ليست مقيمة في بلد واحد وضمن حدود وطن واحد في المنطقة، فقد كانت في الجزيرة العربية والعراق والشام، ولذلك فإن ظاهرة هجرة بعض أفرادها قد دخلت تاريخيا في تكوين المجتمعات الحديثة داخل حدود هذه الدول، وإذا كانت تحتفظ بقيمها وعاداتها والتي هي عامة ولا تمثل وطنا بعينه على الأغلب فإن اندماجها بالمجتمع الحديث الجديد الذي استوطنته قد استوعبها وتكيفت معه، لا بل أصبح هؤلاء مواطنين لتلك الدول ضمن الحدود الحديثة وليس ضمن حدود الانتماء القبلي للأرض كما كانوا في السابق، وبهذا فهم إما عراقيون أو كويتيون أو سعوديون أو سوريون... الخ. ولا تزال أعداد منهم ومن غيرهم تعيش مشكلة تحديد الهوية وهي بدون جنسية في بعض هذه البلدان ومنها الكويت.

الهجرة المتبادلة:

وفي هذا السياق نطرح مسألة الهجرة وأثرها في العلاقات الاجتماعية بين الكويت والعراق.

رغم أن الكويت كانت إمارة صغيرة مقارنة مع العراق، إلا أن هجرة متبادلة قد حدثت في النصف الأول من القرن العشرين بين الكويت والعراق، فهناك عائلات كويتية عديدة عاشت فترة زمنية طويلة في جنوب العراق، ولها أملاك فيه. وفي المقابل هناك أعداد من العراقيين قد هاجروا إلى الكويت وأقاموا فيها، ودوافع كل من الهجرتين تختلف عن الأخرى. ففي حين كانت نتيجة هجرة العراقيين إلى الكويت استقرار بعضهم فيها واندماجهم في المجتمع الكويتي فان الكويتيين الذين استقروا في العراق فترة من الزمن عادوا إلى الكويت بعد ظهور النفط وازدهارها، كما أن هجرة الكويتيين إلى جنوب العراق كانت لأسباب اقتصادية، ولقرب المسافة بين البلدين، كما كانت هجرة العراقيين إلى الكويت لأسباب اقتصادية وسياسية لعدم الاستقرار في العراق.

وقد أثار النظام العراقي بعد غزوه الكويت في أغسطس 1990، موضوع أن أغلب الكويتيين من أصول عراقية واستشهد ببعض الحالات الفردية التي حصلت على شهادات ميلاد عراقية أو جنسية عراقية بعد تكوين دولة العراق الحديث، أو في فترة ما بين الحربين العالميتين.

المبدأ أن حصول بعض الأفراد على جنسية دولة أخرى لا تعنى تبعية شعب بأكمله لتلك الدولة المانحة لهذه الجنسية، ثم أن حصول بعض الأفراد على شهادات ميلاد أو الجنسية العراقية لا يعني أن كل شعب الكويت قد حصل عليها.

إن مسألة حصول بعض الكويتيين على شهادة ميلاد عراقية أو الجنسية العراقية في الثلاثينيات من هذا القرن كانت لها أسبابها:

أولا: ارتبط ذلك بالخلافات العائلية أو السياسية مما أدى إلى أن يهاجر بعض الكويتيين إلى الأقطار المجاورة ومنها العراق والاستيطان فيها.

ثانيا: يتعلق الأمر بأملاك الكويتيين في البصرة، فقد كانت تلك الأملاك تمثل موردا اقتصاديا مهما لأبناء الكويت، وساعد اهتمام الكويتيين ببساتين النخيل في تلك النواحي على ازدهار محصولها، فضلا عن قدرة الكويتيين على التسويق الجيد إلى الهند وشرقي أفريقيا.

ورغم أن بريطانيا قد تعهدت بعد اتفاقية 1913م (بين بريطانيا والدولة العثمانية حول حدود الكويت) بضمان حقوق الكويتيين في تلك الممتلكات

وإعفاء صادرات بساتين نخيلهم من الضرائب حيث أصدرت بريطانيا بصفتها الدولة المحتلة للعراق في عام 1917 م أمرا يتضمن إعفاء التمور المصدرة من الرسوم الجمركية إلا أنه لم ينفذ، وفي عام 1932 بعد أن منح العراق استقلاله صدر قانون جديد بضريبة الاستهلاك على المحاصيل المصدرة، مما دفع بعض الكويتيين إلى تسجيل أنفسهم في دفاتر النفوس العراقية على أنهم مواطنون عراقيون لحماية ممتلكاتهم. ومع ذلك فإن معظم أبناء الكويت الذين عاشوا في البصرة أو الزبير سواء سجلت أسماؤهم في دفاتر النفوس العراقية لأسباب اقتصادية أو سياسية قد عادوا إلى الكويت بعد أن أفاء الله عليها بالخير، بل أن بعض العراقيين الذين ضاقت بهم الحياة في بلدهم ولأسباب اقتصادية جاءوا إلى الكويت وحصلوا على الجنسية الكويتية وعاشوا بالكويت واختلطوا بالكويتيين (45).

«هناك علاقة الجوار وترابط القبائل والامتزاج السكاني وبخاصة بين الكويت وجنوب العراق، وقد سكن الكويت كثير من أهل هذه المنطقة كما سكن بعض الكويتيين البصرة» (46).

شكل المهاجرون بصورة عامة إلى الكويت عددا أكبر من السكان في السبعينيات والثمانينيات، وكان الفلسطينيون هم الأغلبية، وهناك أرقام تقريبية لهجرة العمالة العراقية إلى الكويت منذ عام 1965 حتى الغزو.

السنة	العدد
1965	25 ,897
1970	39 ,066
1975	45 ,070(47)

ولقد تضاعف هذا العدد تقريبا منذ منتصف السبعينيات حتى الغزو العراقي للكويت، كما أنه يضاف إلى هذا الرقم عدد الذين هم بدون جنسية من العراقيين في الكويت والذي يبلغ حوالي ثلث عدد البدون جنسية في الكويت، فإن مجموع العمالة العراقية في الكويت قبل الغزو يقارب مائة وخمسين ألفا.

وقد أثار Rodney Wilson في كتابه اقتصاديات الشرق الأوسط مسألة خطورة زيادة عدد المهاجرين العرب والأجانب إلى الكويت ويعتقد بأنها بلغت حدا غير معقول مع ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1973م(48).

«لم يكن حجم السكان ولا تركيبته جيدة في الكويت قبل الغزو العراقي للكويت، فقد بلغ إجمالي السكان ليلة الغزو حوالي 18 ,2 مليون نسمة منهم حوالي 600 ألف كويتي، أي ما نسبته أكثر من ربع السكان بقليل[49].

وظلت المسألة السكانية وتركيبة المجتمع تلعب فيها الاعتبارات السياسية والاقتصادية دورا مهما، وكان أكثر من نصف العمالة المهاجرة إلى الكويت لا تحتاجها قطاعات العمل في الكويت وكان بالإمكان الاكتفاء بنصف ذلك العدد وتشغيل البلاد بصورة أفضل وتوفير إمكانيات اقتصادية وتجنب مخاطر أمنية.

خاتمة:

إن دراستنا لموضوع العلاقات بين العراق والكويت منذ قيام العراق الحديث عام 1921 حتى الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990، توصلنا إلى النتائج التالية:

أولا: اتسمت العلاقات بين العراق والكويت في تلك الفترة بالشك والريبة والقلق الدائم.

ثانيا: لعب الغرب وبخاصة بريطانيا دورا مهما في العلاقات بين الكويت والعراق، فقد كان العراق تحت الانتداب وكانت الكويت تحت الحماية.

ثالثا: إن الكويت بلد صغير مساحة وسكانا، وموقعه استراتيجي على رأس الخليج، وفي مثلث خطر، لذلك فإن علاقاتها مع جيرانها قد مرت بظروف صعبة خلال القرن العشرين إضافة إلى العوامل الدولية وموقف القوى الاستعمارية التي بنت موقفها على أساس مصالحها أولا وأخيرا.

رابعا: لقد كانت العلاقات الاقتصادية بين العراق والكويت في الفترة موضوع الدراسة نشطة في بعض الفترات كما مرت ببعض الأزمات في فترات أخرى كنتيجة لعلاقات سياسية متأزمة خلقتها أنظمة الحكم في العراق.

خامسا: إن جميع أنظمة الحكم في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921-1990 اتفقت على مسألة المطالبة بتبعية الكويت للعراق، واختلفت في أسلوب التعامل مع الكويت، كان الأساس هو الابتزاز للحصول على تنازلات من الكويت.

سادسا: إن الاحتلال العراقي للكويت في أغسطس 1990 قد نقل العلاقات بين البلدين اشد مرحلة ذات آثار سياسية واجتماعية خطيرة ستمتد ربما جيلين أو أكثر في المستقبل.

سابعا: إن سجل التهديد العراقي للكويت سواء حول الحدود أو بالاجتياح يدل على أن العراق سيحاول في المستقبل إثارة قضية منفذه البحري على الخليج، ولربما يهدد استقلال الكويت مرة أخرى، كما أننا لا ينبغي أن نلغي من حسابنا أن أية قوة إقليمية عندما تشعر بقوتها العسكرية والأيديولوجية قد تعمل على ابتلاع جيرانها من الدول الصغيرة، والحل أمام دول الخليج العربية الصغيرة الإقدام على خطوات استراتيجية تاريخية والتنازل عن بعض سيادتها القطرية لتحقيق اتحاد فيدرالي يحفظ لها استقلالها ويحقق لها أمنها وعمقها البشري والاقتصادي والجغرافي وقوتها العسكرية والتنموية.

الهوامش

(1) Bruce R. Kuniholm, Persian Gulf and United States Policy, U.S.A, 1984, p. 110.

(2) عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، دار مكتبة الحياة، بيروت، 978 1، ص 106

(3) أحمد أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، الجزء الأول، ذات السلاسل، الكويت، ص 103- 105.

(4) د. عبد الله العثيمين، العلاقات بين الدولة السعودية الأولى والكويت، الطبعة الثانية 1411هـ، ص 71- 75

(5) د. عبد الله العثيمين، المصدر نفسه، ص 77- 78.

(6) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار التقدم، موسكو، معهد الاستشراق، ص420-421.

(7) حول السياسة الأمريكية في الخليج أنظر:

Bruce R. Kunihoim, op. Cit pp.. 21- 19.

(8) د. أحمد أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، ذات السلاسل، الطبعة الأولى، 1984، الكويت، ص 354-353.

(9) المصدر نفسه، ص 345-351.

حول بناء السور انظر: عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، المصدر السابق، ص 250.

ص للمزيد حول هذا الموضوع انظر: د. عبد الله الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، القاهرة، 1978، ص 100-102.

(11) د. أحمد أبو حاكمة، المصدر السابق، تاريخ الكويت الحديث، ص 357-359.

(12) جي. بي. كيلي، ترجمة خيري حماد، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، بيروت 1971، ص 176. انظر أيضا: ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الرابع، إصدار وترجمة ديوان أمير قطر، ص 2274- 2275.

(13) وليد الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية 1752-1960، الطبعة الأولى 1991، لندن-قبرص، ص 121-124.

(14) أحمد أبو حاكمة، المصدر السابق، ص 363-356.

(15) بدر خالد البدر، نوري السعيد، الملك غازي، عبد الكريم قاسم ومواقفهم تجاه الكويت، جريدة القبس 27/6/9391، الكويت.

(16) F.O. NO. 13/23180, 8 March 1939, Sir Peterson., London

انظر أيضا: د. جمال زكريا قاسم، أزمة العلاقات الكويتية العراقية على عهد الملك غازي 1933-1939، بحث مقدم لندوة العدوان العراقي على الكويت، قسم التاريخ ومجلة العلوم الإنسانية بجامعة الكويت، 2- 4 مارس 1992، الكويت، ص 16-18.

(17) وليد الأعظمي، المصدر السابق، ص 206- 210.

(18) المصدر نفسه، ص 277- 278.

(19) Edited by: Tim Niblock, Social and Economic development in the Arab GuIf Great Brition, 1980,

pp . 216- 215.

(20) فيكتور يجوريفتش جوشيف، الاتحاد السوفييتي وبلدان الخليج العرب. موسكو، 1988، دار العلاقات الدولية، موسكو، ص 117.

(21) ادعاءات العراق بالكويت بالوثائق البريطانية، جريدة صوت الكويت، 13 يناير 1992، الكويت.

(22) د. عبد الرضا علي أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، الطبعة الثانية، مايو 1992، الكويت، ص 87.

(23) المصدر نفسه، ص 79.

(24) المصدر نفسه، ص 139.

(25) المصدر نفسه، ص 40.

(26) Edited by: Sharam Chubin, Security in the persian Gulf, International for Strategic Studies, 1981, England, pp. 8- 9.

See also, Emile A. Nakhleh, Arab-American Relations in the Persian Gulf. 1975 U.S.A.,pp.32- 33.

(27) Edited by: Robert G. Darius, Gulf Security into the l980s, Slonford University California, U.S.A., 1984, p.121.

(28) Edited by: H: Richard Sindelar and J.E. Peterson, Crosscurents in the Gulf, London and New York, 1988, pp.95- 98.

(29) فيكتور يجوريفتش جوشيف، المصدر السابق، ص 108.

(30) S. Chubin and C.T, pp, Iran and Iraq at War, London, 1988, pp.l52-l55.

(13) عبد العزيز الرشيد، المصدر السابق، ص 157.

(32) A.H.T. Chisholm, the First Kuwait Oil Cancession, London, 1973, p. 186.

(33) Rodney Wilson, the Economies of the Middle East, Great Britain, 1979, p.72.

(34) د. جمال زكريا قاسم، أزمة العلاقات الكويتية العراقية في عهد الملك غازي، بحث مقدم لندوة العدوان العراقي على الكويت، قسم التاريخ ومجلة العلوم الإنسانية، الكويت، 2- 4 مارس 1992، ص 8.

(35) د. عبد المالك التميمي، الخليج العربي والمغرب العربي، الكويت وقبرص، 1986، ص 152-153.

(36) بدر الدين الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الجزء الثاني، المصدر السابق، ص 271- 274, 1988، الكويت.

(37),IOR, R/ 15/ 5 /204,4/19 Smugghing of Unlicened Tea from India To Kuwait 1973- 1945,London

(38) IOR, R/15/5/204, Ibid.

(39) د. بدر الدين الخصوصي، المصدر السابق، ص 266-268.

(40) وليد الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية، 1752-1960، المصدر السابق، ص 138-139.

(41) R/15/5/140 Appandix, Dataed 25 Gun. 1932 See also, R/15/5/135 to 139 dated 1930 to. 1940

(42) I.O.R.R/15/5/160 Kuwait's Water supply, 1932- 42 See R/ 15/ 1/ 511, 13 No. 1912

(43) يوسف عبد المحسن التركي، لمحات من ماضي الكويت، يناير 1979، ص 53-54.

(44) F.O. No. 371- 127938, Oct. 1957, London

حول موضوع المياه أنظر أيضا: هـ. ر. ديكسون، الكويت وجاراتها، الجزء الثاني، القسم الثالث،

الكويت 1964.

(45) اليقين لا السراب، المركز الوطني الكويتي للوثائق والدراسات، جريدة صوت الكويت، 12 يوليو 1992، الكويت.

(46) د. عبد المالك خلف التميمي، الخليج العربي والمغرب العربي، الكويت وقبرص، 1986، ص 152.

(47) Rodney Wilson, the Economies of the Middle East, Great Britian, 1979, p .89.

انظر أيضا:

Avi plascov, Security in the Persian Gulf, The International Instite for Strategic. 129, Studies, 1982 England. pp 78- 75.

(48) Rodney Wilson, op. cit., p.83.

(49)جاسم السعدون، التقرير السنوي الاقتصادي، مكتب الشال، 90/ 91، الكويت جريدة القبس 2/ 1992/2.

التعقيب

د. عبد الله محارب

في بداية البحث هناك عبارة شاردة تستخدم كثيرا في تأصيل نشأة الكويت وهي أن «الكويت قد نشأت في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي». وهذه العبارة أتصور أنه قد آن الأوان لتصحيحها لأن هناك وثائق كثيرة تدل على أن الكويت نشأت في بداية القرن الثامن عشر الميلادي وليس في منتصفه. وأولى هذه الوثائق نجدها في الكتاب الذي ذكره الباحث في الهامش الرابع وهو كتاب الدكتور العثيمين، وفي هذا الكتاب إشارة إلى رحلة مرتضى بن علوان الذي زار الكويت في سنة 1709 وسماها بالكويت ووصفها ووصف مدينتها وشكلها إلى غير ذلك.

هناك أيضا في نفس الصفحة في بداية الفصل حديث عن العتوب ووصفهم بأنهم فرع من قبيلة عنزة بينما «العتوب» في الواقع هي وصف لمجموعة من القبائل انتقلت من وسط نجد إلى هذه المنطقة، منطقة الخليج العربي، وبالتالي لا ترتبط بعنزة فقط وإنما بمجموعة من القبائل.

وسأعرض فيما يلي بعض الملاحظات التي سجلتها عند قراءة هذا البحث وسأطرحها على هيئة أسئلة ربما تجد الإجابة عند المناقشة.

- في البداية يقول الباحث إن هناك ثلاثة

هواجس تسيطر دائما على السياسة الأمريكية ومن هذه الهواجس النفط وإسرائيل والحفاظ على الأنظمة المتعاونة مع الولايات المتحدة. وأتصور أن هناك مبالغة في وصف أنظمتنا في الخليج بأنها متعاونة فقط مع الولايات المتحدة الأمريكية.

- كذلك، يقول إن غرض بريطانيا من تكوين الكويت أو تحديد حدود الكويت أن تكون دولة محايدة تفصل بين العراق والسعودية من جهة ولارتباطها معها باتفاقية حماية، إلى آخره.

في تصوري هذا ليس غرضا بريطانيا وإنما أمر موجود منذ القدم، وجود دولة أو منطقة تسمى الكويت. وهذه المنطقة حددت في خرائط منتصف القرن الثامن عشر وحددوا الكويت ووضعوا لها حدودا سياسية، والغريب أنها كانت الوحيدة من بين الدول أو بين المناطق التي وضعت لها حدود سياسية، وإن كان هذا قد وافق غرضا أو وافق هوى لدى بريطانيا وإنما لم تكن إقامة الحدود وتحديد الكويت فقط لتحقيق غرض لبريطانيا .

- بعد ذلك يتحدث الباحث عن مقتل الملك غازي. في الواقع أثيرت بعض الحكايات عن مقتل الملك غازي، ونحن نعلم أن هذا الملك، كما تذكر الروايات، كان متهتكا وأشيعت حوله حوادث كثيرة، وقد طرح بعض المروجين مقولة كل من يحاول أن يتعرض للكويت من العراقيين يصاب بفجيعة إلى غير ذلك ومن هؤلاء سعد البزاز في كتابه «حرب تلد أخرى» والذي سمى الكويت في فصل خاص «العسل المسموم».

وزعم أن مصرع الملك غازي كان بسبب مطالبته بالكويت، ويبدو الباحث وكأنه يؤكد هذا عندما يقول إن مطالبة الملك غازي بالكويت انتهت بمقتله في حادث سنة 39، ثم يكرر هذا ويقول إن الأزمة وهي مطالبة الملك غازي بالكويت انتهت بمقتله في عام 39 وقيام الحرب العالمية الثانية.

- في نهاية تعليقه على البرقية التي وردت في ملفات وزارة الخارجية البريطانية سنة 57 يقول: إن مسألة الضم (ضم الكويت) لها جذور تاريخية تمتد لعشرات السنين وليست وليدة الساعة.

وأنا لا أشعر أن هذه العبارة هي من مستلزمات التعليق على هذه البرقية فليس في البرقية ما يوحي بهذا المعنى.

- يستعين الباحث بكتاب الدكتور عبد الرضا أسيري في حديثه عن

أسباب أو أغراض الكويت من مساعداتها لشقيقاتها الدول العربية-يسميها الدكتور عبد الرضا أسيري «دبلوماسية الدينار» ويرى إن الكويت كانت تشتري مواقف الدول العربية بهذه المساعدات من العراق-وأتصور أن في هذا ظلما كبيرا لتوجه الكويت القومي في إنشاء صندوق الكويت للتنمية العربية، والذي كان له دوره الكبير في المجال التنموي القومي في مختلف الأقطار العربية. وكنت أتوقع أن أجد تعليقا من الباحث على هذا النص.

- بعد ذلك نجد عبارة «وفي لحظات الخطر التي كانت تضغط على أنظمة الحكم في المنطقة وضع القانون الأساسي لمجلس التعاون الخليجي»، أنا في تصوري أن لحظات الخطر كانت تضغط على أنظمة الحكم وعلى الشعوب أيضا وليس فقط على أنظمة الحكم.

- كذلك حول موقف الكويت من الحرب العراقية الإيرانية، يقول إن موقف الكويت كان مبنيا على رأي جماعي من دول مجلس التعاون دول الخليجي ثم ينحي باللائمة على الكويت وحدها.

في حديث غير دقيق عن حقلي الرميلة والرتقة جعلهما حقلا واحدا وفي الحقيقة هما حقلان مختلفان، فحقل الرميلة يختلف تماما عن حقل الرتقة. هذا ما أكده الجيولوجيون في دراسات مختلفة ونوع البترول المستخرج من الزنقة يختلف تماما عن نوع البترول المستخرج من حقل الرميلة. وأحيل الباحث إلى كتاب «حقلا بترول والزلقة والرميلة الحقيقة والجدل بين التاريخ والعلم»، إصدار القاهرة سنة 91 لأيمن محمود عبد الله ومحمد درويش يمكن أن يكشف حقيقة التباين الكامل بين هذين الحقلين وينزع سم العبارة التي يتشدق بها العراق بأن الكويت قد سرقت حقل الرميلة العراقي.

- حول أملاك الكويتيين في العراق، لدي إشارة بسيطة إننا نلاحظ خرائط النصف الثاني للقرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر التي كانت ترسم للكويت كانت دائما تضم منطقة الفاو إلى الكويت وهذا لأن الكويت-أهل الكويت وشيوخ الكويت وعائلات الكويت-كانت تملك كل الفاو ولذلك كانت توضع داخل الخرائط التي ترسم لتلك المنطقة في تلك الأيام وهناك كتاب اسمه «النصرة في أخبار البصرة» أصدره المجمع العلمي العراقي سنة 69 للقاضي/أحمد نوري الأنصاري تقرير قدمه سنة 1277 هـ

إلى منيب باشا والي البصرة يقول فيه يحدد طبعا حدود ولاية البصرة فيقول: «ومما يلي هذه المعامر في جنوب البصرة الفاو المنسوب لأهالي الكويت وما بعد الفاو قرية (و«ما» هنا نافية) وما بعد الفاو قرية إلا جريان ماء البحر المالح الأجاج». فكنت أتمنى أن تضاف هذه الفقرة إلى البحث.

تلك هي الملاحظات التي وددت طرحها حول هذا البحث، وذلك في رأي لا يقلل من أهمية البحث وقيمته العلمية. كما أنني أضم صوتي إلى صوت الباحث عندما ينادي في نهاية البحث بأن تتنازل الدول الخليجية عن بعض من سيادتها القطرية في سبيل تحقيق وحدة بين دول الخليج لمواجهة الأخطار المحيطة بهذه الدول.

مناقشات

د. محمود عودة:

لا شك أن الورقة التي قدمها الأستاذ الدكتور عبد المالك التميمي قد طرحت نقطة مهمة في ختامها، وهي النقطة التي لفتت انتباهي بشكل خاص إلى جزء نفتقده في حديثنا عن البعد التاريخي للكويت. وأعني النقطة الخاصة بالعلاقات الاجتماعية أو المحور الخاص بالعلاقات الاجتماعية. لقد ركز البحثان اللذان قدما في البعد التاريخي، ركزا على عنصر التاريخ السياسي. وعنصر التاريخ السياسي في حقيقة الأمر لا يكفي في حد ذاته لإثبات هوية أو كيان بلد معين. وهنا تظهر أهمية البعد الاجتماعي أو بعد التاريخ. وأعتقد أن هناك مادة وفيرة من الأبحاث الاجتماعية والتاريخية عن المجتمع الكويتي يمكن الركون إليها في إعداد ورقة مكملة عن التاريخ الاجتماعي للكويت كمجتمع له هوية معينة. وأعني بالتاريخ الاجتماعي تطور الفئات الاجتماعية، تطور الشرائح الاجتماعية المختلفة، تطور ثقافة تتميز بخصوصية معينة. وأعني بالثقافة هنا المعنى الواسع للثقافة: العادات والتقاليد والقيم ورؤى العالم وغير ذلك من العناصر التي تشكل الثقافة. وعنصر مهم

جدا أيضا التاريخ الاجتماعي وهو تطور ما يسمى بالمجتمع المدني: المنظمات الشعبية أو المنظمات غير الحكومية، القوى السياسية، هذا المجتمع المدني لعب في حقيقة الأمر دورا كبيرا في صيانة المجتمع الكويتي أو في صيانة الكويت إبان الغزو وأدى وظائف حقيقية كبديل عن الدولة الغائبة في تلك الفترة. ففي هذا الصدد أتمنى على القائمين على تنظيم الندوة أن يضيفوا ورقة عن التاريخ الاجتماعي للكويت.

د. أحمد البغدادي:

في الحقيقة عندي ملاحظة أولا تتصل بالبحث نفسه. نلاحظ أن آخر صفحة قبل الخاتمة كأن فيها شيئا ناقصا، فقد توقف عند العلاقات السكانية أو التركيبة السكانية ثم انقطع لكي ينتقل مباشرة إلى الخاتمة. هناك شيء ناقص هنا وأعتقد أن الباحث هو خير من يجيب عن ذلك.

ولي تعليقان على البحث:

التعليق الأول: إنني واحد من المتابعين لكتابات الدكتور عبد المالك واعتدت أنه يربط دائما التاريخ بالسياسة. نلاحظ أنه في قضية العلاقات الكويتية العراقية يصل إلى نتيجة مفادها بأنها ستمتد ربما لجيلين أو أكثر في المستقبل. أنا أعتقد أنه كان على الباحث في هذا الجانب على الأقل أن يحاول أن ينظر أين تكمن المشكلة، هل هي مع الرئيس العراقي نفسه أم مع النظام السياسي، هل هي مع الشعب العراقي، حتى نحكم على العلاقات، ثم كيف يمكن أن نعالجها؟ هذه قضية أساسية وليس مجرد الاقتصار على أنها، أو على ذكر أنها، علاقات متوترة. نحن نعلم أنها علاقات متوترة بصورة أو بأخرى نتيجة مرور فترة طويلة من التاريخ بالنسبة للشعب العراقي ووجود قناعات شعبية بأن الكويت تابعة للعراق. الآن كيفية المعالجة بحد ذاتها، حتى لو نفترض أنه حدثت مصالحة عربية عربية، لنفترض أن العراق تجاهل إلى حد ما قضية المطالبة أو سكت عنها، هل هذا يحل الإشكال. أنا كنت أتوقع من الدكتور عبد المالك وكما تعودنا منه أن يطرح هذه القضية، ويقدم لنا اقتراحا، حول هذه القضية، ولكنه للأسف لم يفعل. وليته يفعل حقيقة.

التعليق الثاني: قضية الاتحاد الفيدرالي، التنوع أو التمايز حقيقة،

الثقافي، السياسي ما بين الأنظمة السياسية في دول الخليج يحول دون قيام الاتحاد الفيدرالي. الاتحاد الكونفدرالي لعله يعطي نوعا من الأمل القريب حول نوع من التوحد. من جانب ثان قضية الاتحاد الفيدرالي لها أيضا جانب سلبي، فحتى لو افترضنا جدلا أنه حدث اتحاد فيدرالي، فما الذي يمنع في ظل هذا الاتحاد الذي تفقد فيه كل دولة سيادتها واستقلالها الوطني أن تتم المطالبة فعلا بالتنازل بجزء من الأراضي الكويتية لحسم هذا التوتر.

د. عبد الرزاق الفارس:

الورقة حقيقة غطت حوالي سبعة عقود من تاريخ الكويت في العلاقة مع العراق. وأعتقد أن العقود السبعة ليست متساوية في درجة الأهمية، فهناك فترات طويلة مرت لم تقع فيها أي أحداث أو لم يكن فيها أي شيء يستحق الذكر. النقطة التي أود أن أذكرها، هي التعليق الوحيد لدي في الحقيقة، هي أن عقد الثمانينيات لم يحظ إلى الآن باهتمام كاف، فلم أقرأ من الزملاء الأخوة الأكاديميين في الكويت أو في العالم العربي إلى الوقت الحاضر دراسة وثائقية بعيدا عن الانفعال. ويخيل إلي أن مصدر الخلل فيما حصل في العلاقة بين العراق والكويت يقع في عقد الثمانينيات عندما وقفت الكويت موقفا لا رجعة فيه في موقفها مع العراق ضد إيران، أنا الآن لا أستطيع أن أقول في الوقت الحاضر أو في المؤتمر هذا لأنه خارج عن نطاق البحث من المعتدي أو من هو الجانب الذي كان على حق والذي كان على باطل، لكن الكويت في تاريخها كله متميزة بموقف بعيد كل البعد عن الانحياز لأي جانب عربي في صراعه مع الأطراف العربية الأخرى، في هذا الموقف بالذات الكويت حقيقة شذت عن هذه القاعدة ولم يقتصر الموضوع على الموقف الرسمي فقط يعني كان هناك أيضا حماس شعبي كبير جدا مع العراق، مما أدى إلى أن ينشأ صراع شعبي ما بين أطراف وأطراف أخرى. حقيقة كانت مريرة في ذلك الوقت أتمنى أن أحدا من الباحثين في الحقيقة يبحث هذا الموضوع.

الدكتور عبد الله محارب أشار إلى أن موقف الكويت جزء من الموقف الخليجي، أعتقد أن هذا الموضوع يحتاج إلى إعادة نظر لأنه لم يكن هناك

موقف خليجي موحد. كانت هناك قرارات سرية بدعم العراق لكن دولا مثل الإمارات وعمان رفضت أن تقف علنا مع أي طرف ضد الطرف الآخر. وأذكر أن الإمارات مورست عليها ضغوط شديدة جدا من أجل أن تقف موقفا علنيا مع طرف ضد طرف لكنها لم تعلن على الإطلاق أنها مع أي طرف ضد طرف آخر في هذه المسألة. أنا أريد أن أقول إنها تحتاج إلى شيء من البحث ومعرفة أسبابها وكيف تفاعلت المواقف الشعبية مع المواقف الرسمية داخل الكويت ومن هو المؤثر ومن هو المتأثر وما هي الآثار التي ترتبت على ذلك؟

صلاح الدين حافظ:

ما دامت الجلسة الصباحية كما أتصور هي للخلفية التاريخية أو الأرضية التاريخية فاسمحوا لي أن أقدم بعض الإشارات السريعة أو الملاحظات حول البحثين معا في إطار الأرضية التاريخية.

الإشارة الأولى: تتعلق بالبعد السيكولوجي لهذه القضية، الواقع أنه يلفت النظر هذا الهاجس السيكولوجي الملح ليس فقط في هذه الندوة ولكن في ندوات أخرى كثيرة، منذ الغزو العراقي للكويت في سنة 90، حول البحث في أضابير التاريخ عن مبرر لقيام واستمرار دولة الكويت. الواقع أنني أتفهم هذا الهاجس وأحترمه وأقدر أن على الكويتيين أن يبحثوا باستمرار عما يوثق وجود واستقلال دولة الكويت، ولكني اعتقد إضافة إلى ذلك أن الوثائق التاريخية وحدها لا تكفي لإثبات شرعية قيام دولة أو استمرارها، إنما الذي يثبت هذه الشرعية ويثبتها أكثر من الوثائق التاريخية، أو إضافة إلى الوثائق التاريخية، أن نعمل على تأصيل العوامل الأخرى، لعل من أبرز هذه العوامل لقيام واستقرار دولة من الدولة هو مدى التطور الاجتماعي الاقتصادي، مدى النضج الثقافي والتنويري، مدى التقدم في مجالات أساسية أصبحت اليوم شعارات حاسمة في التطور الإنساني، مثل التطور الديمقراطي، أو التطور التنويري بشكل عام.

جزء آخر وهو قضية الحدود:

والواقع أن قضية الحدود ليست قضية كويتية فقط ولكن انظر حولك حتى في إطار مجلس التعاون الخليجي قضية الحدود هي اللغم المتفجر

من الماضي والحاضر وربما في المستقبل، قضية الحدود ليست قضية خليجية فقط، ولكنها قضية متسعة حتى دولة مثل مصر التي استمرت حدودها السياسية الجغرافية على مدى آلاف السنين تتعرض لهذه القضية. فأنا أعتقد أن قضية الحدود يجب أن ينظر إليها بمنظور مختلف. تأتي هنا أيضا قضية أنه إذا كان هناك خطر يهدد الحدود، خطر يهدد هوية الدولة ووجودها واستمرارها، فأي الضمانات نلجأ إليها. الواقع أنني ألاحظ باستمرار وبحس تاريخي أعتقد أنه صحيح أننا نلجأ إلى الحلول الأسهل، إلى طلب الحماية من الخارج.

هذا يبدو واضحا في البحثين المقدمين اليوم، ففكرة العلاقات الكويتية البريطانية أخذت كسند لوجود الكويت ولاستمرارها كدولة مستقلة عن الإطار العراقي وعن الإطار الإقليمي. ولكن هذا سلاح ذو حين،لأنه يثبت أيضا أننا نلجأ باستمرار إلى قضية الحماية الخارجية لتكريس وجود الدولة، وهذا يضعف الأساس القانوني والسياسي لوجود الدولة.

تبقى الإشارة الثالثة وهي تتعلق بالبعد الاجتماعي الاقتصادي للقضية برمتها. الواقع أنه باستثناء الإشارة الخجولة التي جاءت في بحث الدكتور عبد المالك التميمي حول العلاقات الاجتماعية، حول هجرة القبائل، حول هذا التداخل والتزاوج البشري الموجود ليس فقط بين الكويت والعراق ولكن بين الكويت والعراق وباقي دول منطقة الخليج، لا نجد تأصيلا حقيقيا لتأثير هذا العامل سواء في علاقات المهادنة والسلام القائمة بين الدول المختلفة أو علاقات الصراع والاختلاف بين هذه الدول. أنا أعتقد أن التركيبة الاجتماعية تلعب دورا أساسيا في مثل هذه الصراعات ويجب أن ننظر إليها أيضا بمنظور مختلف، فلا يخجل الكويتيين إطلاقا أن عددا كبيرا من الكويتيين من أصول عراقية أو أصول سعودية، لأن تلك هي طبيعة الامتزاج البشري. أيضا أعود لأضرب مثلا آخر: هناك في مصر خمسة ملايين مواطن لا تستطيع أن تثبت إن كان سودانيا أو مصريا. هناك ثلاثة ملايين مواطن لا تستطيع أن تثبت إن كان مصريا أو ليبيا. هذا التزاوج البشري قضية إنسانية لا تخجل أحدا ويجب ألا نتجاهلها في مسار التحليل السياسي. العنصر الآخر بعد التركيب الاجتماعي هو عنصر النفط. الواقع أن عنصر النفط هو المحرك الأساسي للصراعات في هذه

المنطقة من العالم كما نعلم ويجب ألا نتجاهله ونضعه في الخلفية، إنما هو في المقدمة باستمرار. عنصر النفط هو العنصر المحرك في العلاقات السياسية الاقتصادية العسكرية في المنطقة. كان في الماضي، وتبلور بشكل من الأشكال في نهاية الصراع البريطاني العثماني ثم تطور فيما بعد وأخذ شكل الصراع العراقي الإيراني، ثم بعد ذلك في إنشاء مجلس التعاون الخليجي وهو كما نعلم واجهة اقتصادية أو هو تجمع مصالح اقتصادية أمنية له واجهة سياسية إعلامية إلى حد كبير، وصولا للغزو العراقي للكويت والذي هو أطماع اقتصادية محددة لها واجهة سياسية أو تختفي وراء دعاوى تاريخية، وانتهاء بالوضع الحالي والذي هو أيضا اللجوء إلى أسهل الحلول وهو المظلة الغربية. الواقع أن وجود المظلة الغربية مرتبط بوجود المصالح الاقتصادية بشكل مباشر، وبالتحديد المصالح النفطية. إذا ما انتهت هذه المصالح تسقط المظلة ونعود مرة أخرى إلى الحلقة المفرغة. وهذه قضية تحتاج إلى دراسة أوسع من ذلك.

يبقى عنصر آخر في البعد الاقتصادي الاجتماعي، وهو ما أسميه المعادلة الكويتية، والمعادلة البحرينية أيضا، الدولتان دولتان صغيرتان بشريا، مساحيا، جغرافيا ولكن في الدولتين نشأ بفعل عوامل متراكمة مختلفة بعضها داخلي وبعضها خارجي ما يمكن أن نسميه بنوع من المنارة الثقافية والتنويرية في المنطقة.

أنا أعتقد أن هذا العنصر الذي كان يهدد بإحداث تطورات اجتماعية وثقافية وسياسية في المنطقة عنصر فاعل ولم يتعرض له أحد في الورقتين لأنه محرك أساسي من المحركات.

ختاما حتى لا أطيل أنا أعتقد أن علينا أن نعيد النظر في بعض المسلمات الكثيرة التي نجري وراءها. فحين ننظر إلى قضية الخلاف العراقي الكويتي وصولا للغزو العراقي للكويت، وكسر أهم المحرمات في العلاقات العربية المشتركة، يجب أن ننظر لعوامل الصورة متكاملة.

د. سعد بن طفلة العجمي:

حقيقة ما وددت التعليق عليه هو المحور برمته. فمحور العلاقات أو الادعاءات العراقية فيما يتعلق بتبعية الكويت لها سياسيا أو جغرافيا أو ما

شابه، أعتقد أنه يجب ألا يكون مجال أو محاولة دحضه محورا من محاور ندوة ثقافية مثل هذه. أنا أعتقد أن مثل هذه الأمور أو مثل هذا المحور يناقش ليس من أجل دحض مثل هذه الادعاءات وإنما كإضافة علمية، كإحدى أدوات الدحض فقط. وذلك لأن أكبر وسيلة لتفنيد هذه الادعاءات أو أكبر رد لدحض هذه الادعاءات يتمثل في الواقع في نتائج الجريمة التي أقدم عليها النظام العراقي. لو أن الأمور كانت حسب الادعاءات التاريخية مثلما يدعي النظام من خلال أبواقه الإعلامية لما هدأت الكرة الأرضية ولما هدأت أي حدود سياسية كانت موجودة سواء في عالمنا العربي أو في أي منطقة أخرى.

فلو افترضنا جدلا بأن ادعاءات أو مطالبة بعض الجوانب المصرية أو المثقفين أو بعض الساسة المصريين بالسودان تاريخيا صحيحة فهذا لن يبرر أن يكون هناك غزو همجي على سبيل المثال مشابه للغزو الذي أقدم عليه صدام يوم 2 أغسطس 1990، ولو افترضنا أن المطالبة اليمنية بعسير مبررة تاريخيا فهذا لا يبرر أبدا أن تقوم حرب ضروس بين المملكة العربية السعودية واليمن، وكذا بالنسبة لليابان وروسيا في جزر الكورال ومطالبة اليابان بهذه الجزر، فيما لو كانت ادعاءاتها صحيحة أو غير صحيحة، هذا لا يبرر أن تقوم حرب على غرار حرب اليابان وروسيا عام 1904 على سبيل المثال. ما وددت أن أؤكد عليه ألا نقع في شرك هذا التفكير المتخلف الذي عفا عليه الزمن في محاولاتنا الدؤوبة إلى أن ننقل الإنسان إلى تفكير أفضل. أنا أعتقد بكل تواضع بأن ما يجب أن نركز عليه هو التبشير بمحاربة مثل هذا السلوك الهمجي اللا إنساني بغض النظر عن مبرراته. وذلك فقط بقياس نتائجه.

د. الحبيب الجنحاني:

سأوجز ملاحظاتي ولكنني حريص على الإشادة بصفة خاصة اتسم بها بحث الدكتور عبد المالك التميمي، بالرغم من أنه قال في العنوان إنها دراسة تاريخية، ولكن أكثر أقسام الدراسة تناولت في الحقيقة قضايا اقتصادية واجتماعية، وهذا مهم جدا لأنه يعطي الخلفية الحقيقية لهذه القضايا المعقدة، حيث لا يمكن أن نفهم كثيرا من المواقف السياسية إلا إذا

عرفنا هذه الخلفية الاقتصادية الاجتماعية، بالرغم من أن الدراسة قدمت ضمن محور تاريخي. أما الملاحظات فالملاحظة الأولى تتعلق بما وقعت الإشارة إليه من أنه ربما آن الأوان أن نعيد النظر وأن نبحث وأن نرجع إلى هذه الفترة مرة أخرى، قضية الحرب العراقية الإيرانية وتأثيرها على هذه المنطقة، ونحن نعرف من بعض الدراسات أن الهاجس الأول للنظام العراقي كان شعوره أن هنالك فراغا لا بد أن يملأه في هذه المنطقة، وهنالك حلم بزعامة المنطقة كلها، وكانت القوة الوحيدة يومئذ التي يمكن أن تقف في وجهه هي القوة الإيرانية وخاصة بعد 79 إلى آخره. ولعله يندرج ضمن هذه الاستراتيجية ولم يقع الانتباه إليها آنذاك من الأطراف التي دعمت هذا الموقف وهذه الحرب بجانب العراق، لم يقع الانتباه إلى أن هنالك أهدافا أبعد من ذلك حتى في صورة انتصار العراق في الحرب العراقية الإيرانية. هنالك أهداف أخرى ستتواصل. ولعلي شخصيا أميل إلى الاعتقاد إلى أن إنشاء الاتحاد العربي كان نوعا من المناورة لتحييد بعض الدول العربية الكبرى وخاصة مصر في هذه القضية لتحقيق الخطوة الأخرى من الهدف بعد إيقاف الحرب العراقية الإيرانية، بحيث لا بد من إعادة النظر لأن الإشارة هنا جاءت غامضة وغير واضحة في دراسة التميمي.

الملاحظة الثانية: هي في الحقيقة استمعت هنا من تشاؤم بعض الأخوة في منطقة الخليج بشأن قضية مجلس التعاون الخليجي.

في الحقيقة، ودون أن أدخل في التفاصيل، أقول ليس هناك مانع في منطق السياسة أن تكون هذه الأهداف، إذا كانت هنالك قوة واعية بمستقبل هذه المنطقة، قابلة لأن تتحول وتتغير. بمعنى أنه إذا ظهرت معطيات جديدة يمكن قيام هذا الاتحاد. ونحن نعرف ماذا قيل عن نشأة الجامعة العربية لكن الآن الجامعة العربية يمكن أن تتحول إلى عامل إيجابي للمنطقة.

وملاحظة أخرى سريعة: آفاق العلاقات الكويتية العراقية، لا بد أن نبحث هذه النقطة، لا يمكن أن نتجاهل هذه النقطة. ولو أن هذه الآفاق تبدو الآن مسدودة لكن العراق بلد مجاور وشعب شقيق بالنسبة للكويت فلا بد أيضا أن نبحث في السياق طبعا نعرف أن هذه العلاقات أو التفكير في مستقبلها يرتبط بتغير النظام السياسي في العراق، لكن لا بد من الآن أن نبحث في ذلك خصوصا بعد ما طلعنا على هذه المعلومات الدقيقة في

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تعود إلى سنوات قديمة.

د. حسن نافعة:

الواقع أن العديد من الملاحظات التي قيلت أغنتني عن أن أطيل الحديث وخاصة ملاحظات الأستاذ صلاح الدين حافظ ولكن اسمحوا لي أن أعود إلى قضية التاريخ وقضية أهمية الدراسات التاريخية وأتصور أنه بالإضافة إلى الأهمية الأكاديمية البحتة من وراء الدراسات التاريخية هناك بعدان أساسيان لهذه الدراسات:

أنه في كل بلد يعكف المؤرخون الوطنيون على دراسة التاريخ من أجل استخلاص كل ما يدعم الاستقلال الوطني وكل ما يدعم الشخصية الوطنية وكل ما يدعم المصالح الوطنية أيضا وهذه مسألة مشروعة. وسوف يعكف المؤرخون في الكويت على هذه المسألة وهذا حقهم وسوف يعكف المؤرخون العراقيون في العراق على دراسة هذه المسألة وهذا حقهم أيضا. لكن هناك جانبا آخر للدراسات التاريخية ولجدوى الدراسات التاريخية، وهي التي تفيدنا من الناحية السياسية على وجه الخصوص، وهي قضية كيفية استخلاص الدروس المستفادة من التاريخ.. التاريخ بالطبع لا يكرر نفسه ولا يعاد إنتاج التاريخ على الإطلاق. ولكن دراسة التاريخ تفيد إذا تمكنا من أن نستخلص العبر والدروس الحقيقية من هذه الدراسات. وهنا من خلال الورقتين الممتازتين المقدمتين في هذه الجلسة تظهر مسألتان على جانب كبير من الأهمية: المسألة الأولى أن الخلافات العراقية الكويتية هي خلافات ممتدة عبر التاريخ، خلافات مزمنة، وأن تغير الحكومة في العراق، أو تغير النظام الملكي إلى نظام ثوري أو قومي عربي، لم يغير من طبيعة هذه الخلافات وإنما لبست هذه الخلافات ثوبا جديدا، يعني سواء النظام ملكي أو قومي عربي أو ثوري أو جمهوري إلى آخره. وهذا يدل على أن هناك أزمة هيكلية في طبيعة الصراع الكويتي العراقي. وأتصور أنه على الرغم من الكارثة التي لحقت بالكويت وبالعراق وبالأمة العربية كلها نتيجة هذه الأزمة، فمن الواضح أن هذه الأزمة لم تحل وبالتالي سوف تكون لها إسقاطات في المستقبل. إذن القضية التي أشار إليها الدكتور أحمد البغدادي في تعليقه هي كيف يمكن معالجة المشكلات المزمنة في العلاقات الكويتية

العراقية، وكيف يمكن أن نستفيد من دراسة التاريخ في معالجة هذه المشكلات.

النقطة الأخرى: أعتقد أنه لم يلتفت أحد كثيرا، رغم أن هذه أصبحت قضية تاريخية للتوقف بالقدر الكافي من الانتباه عند أزمة 1961. كادت أزمة 1961 أن تثير كارثة هي الأخرى، ولكن السؤال هذا: لماذا أمكن احتواء أزمة 1961، أنا أعتقد أنه من المطلوب أن نتوقف بعض الشيء عند الأسباب التي أدت إلى إمكانية احتواء الأزمة العراقية الكويتية في سنة 1961، لكي نرى ما إذا كانت بعض الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية هي التي مكنت من احتواء هذه الأزمة أم أن المسألة أن الظروف العربية كانت مختلفة أم أن الظروف الإقليمية والعالمية كانت مختلفة. وبالتالي أستطيع أن أسقط على المستقبل شكل الأزمات وطبيعة الأزمات المقبلة. الأزمة ما تزال مستمرة وما تزال مفتوحة وبالتالي أعتقد أن دراسة أزمة 1961 ن يجب أن تحظى في هذه الورقة بالتحديد بالقدر الكافي من الاهتمام.

د. خليفة الوقيان:

أود أن أذكر ملاحظة واحدة فقط. ذكر الباحث أن سياسة العراق ترتكز على إيجاد منفذ بحري على الخليج، ولا يتم ذلك في اعتقاد العراقيين إلا بأخذ جزيرتي وربه وبوبيان الكويتيتين حتى يصبح العراق دولة بحرية. في الحقيقة أن الباحث لم يعلق على هذا القول فهذا يوحي بأن العراق فعلا لا يمتلك منفذا بحريا وليس بدولة بحرية مطلة وهذا كلام غير صحيح. فالعراق يمتلك ساحلا على الخليج يمتد نحو «70» كيلو مترا ويمتلك من الموانئ العديد منها وأشهرها ميناء العميق وميناء أم قصر الذي لا يزال حاليا بعد ترسيم الحدود في حوزة العراق. هذا فيما يتصل بالنقطة هذه. ورغم أنني لا أود الدخول في تفاصيل تاريخية، ولكن لأن الموضوع محل خلاف: هل بدأت نشأة الكويت في منتصف القرن الثامن عشر أو قبل ذلك؟ الدكتور عبد الله محارب وضع بعض الملاحظات، وأحب أن أضيف إليها وخاصة استجابة لدعوة الدكتور عودة «بعض الجوانب الاجتماعية»..

قاضي الكويت الأول، محمد بن فيروز، توفي سنة 1722 أي قبل أن يتولى صباح الأول حسب التاريخ الموجود عندنا بـ 31 عاما (ثلاثة عقود)،

لدينا مخطوطة كتبت في جزيرة فيلكا الكويتية يعود تاريخها إلى 1682 وهي مخطوطة الموطأ للإمام مالك كتبها علي بن مسيعيد من سكان فيلكا التابعة للكويت. وفيما يتصل برحلة مرتضي ابن علوان التي أشار إليها الدكتور عبد الله، هو يقول:

«ودخلنا بلدا يقال لها الكويت بالتصغير، بلد لا بأس بها تشابه الحسا- وهذه ملاحظة لها أهميتها أنها تشابه الحسا وليس غيره-إلا أنها دونها ولكن بعمارتها وأبراجها تشابهها» فذكر عمارة وأبراجا. على حين ذكر الدكتور مالك في بداية البحث نقلا عن عبد العزيز الرشيد أن الكويت في منتصف القرن الثامن عشر بدأت بأكواخ للصيادين، فهي لم تكن أكواخا للصيادين، في الحقيقة في سنة 1709 هذه الزيارة، بل أبراجا ومباني تشابه الحسا ولكنها أصغر منها. فهنا أيضا يحتاج الموضوع إلى إعادة نظر.

هناك إشارات للدكتور أبو حاكمة، يشير في كتابه إلى ورود خريطة هولندية-والاسم السابق للكويت هو القرين، وهو الموجود بالخريطة-يعود تاريخها إلى منتصف القرن السابع عشر ويعلق بقوله: «وعلى ذلك يمكننا القول دون تردد إن الكويت كانت معروفة منذ أوائل القرن السابع عشر لا الثامن عشر»، وهذه عبارته هو وليست عبارتي. فهذه الملاحظات وغيرها تقتضي إعادة النظر فيما استقر في الأذهان حول نشوء الكويت في منتصف القرن الثامن عشر.

د. إبراهيم سعد الدين:

يلاحظ في بحث الدكتور التميمي استمرار الرغبة العراقية في ضم الكويت. وفي رأي أن هذا الاستمرار باق، ويدل عليه أنه حتى في المعارضة العراقية لنظام صدام لن تجد أي نوع من الموقف الذي يرفض فكرة أن الكويت هي جزء من العراق. يمكن أن يكون هناك رفض للغزو ورفض لجريمة صدام، رفض لاضطهاد الشعب الكويتي، إنما لن تجد في المعارضة العراقية حتى الآن وحتى هذه اللحظة رفضا واضحا لفكرة أن الكويت هي جزء من العراق. معنى هذا الكلام: أنه يوجد في الشعب العراقي في تياراته السياسية المختلفة نوع من القناعة بأن الكويت انفصلت عن العراق وأنها كانت في الأصل جزأ منه. لماذا أؤكد هنا هذا المعنى؟ أنا طبعا لا أؤكد

بمعنى أنه صحيح إنها نحن أمام حالة، شعب مجاور يسعى لضم أرض مجاورة له.. الأسباب هي في أغلبها اقتصادية في واقع الأمر، ليست أسبابا أغلبها تاريخي إنها أغلبها اقتصادي. وهنا شعب صغير مجاور يرفض عملية الضم عمليا، ويرفض عملية الضم كما ثبت بعد الغزو نفسه، لأنه لو كان هذا الشعب «هو جزء من الكل عاد إليه» كان الأمر الطبيعي أن عملية الضم تجد من يرحب بها وأنا أريد هنا أن نأخذ أمثلة لما حدث في مناطق أخرى مثل أوروبا: في تشيكوسلوفاكيا كان ألمان السوديت منفصلين في تشيكوسلوفاكيا إنها كان داخل هؤلاء الألمان هناك حركة من أجل الانضمام لألمانيا. داخل النمسا مثلا كان هناك حركة للانضمام لألمانيا الكبرى. في هذه الحالة التي أمامنا، في هذه الدولة، لا يوجد أي نوع من التطلع لدى أي قوة سياسية في أي مرحلة من المراحل، للانضمام إلى الدولة المجاورة. وقد تكون هناك فئات قومية تطرح فكرة القومية العربية ككل، ولكن حتى هذه الفئات القومية لا تطرح فكرة الانضمام للبلد المجاور، إنما القومية العربية بالنسبة لها هي إطار أوسع من الدولة المجاورة. معنى هذا الكلام أن الخطر قائم وسيظل قائما.

وهنا في واقع الأمر تأتي القضية التي أشار إليها بعض الإخوان حول كيفية مواجهة هذا الخطر. هناك طبعا عدة احتمالات: أولا سياسة متوازنة بين القوى الإقليمية المجاورة تمنع أي واحدة منها من الإقدام على العدوان على الكويت، وهذه هي السياسة التي اتبعتها الكويت لفترة طويلة قبل الحرب العراقية الإيرانية. فالكويت موجودة بين القوى الثلاث، ولكنها تتبع سياسة توازن، هذه السياسة والدول المتنافسة كلها، والتي من بين أهدافها أنها تسيطر على الكويت، لا تستطيع السيطرة كنتيجة للتوازنات فيما بينها. وهذا كان موجودا في فترة من الفترات.

الأمر الثاني أن حماية الكويت تتم في إطار عربي أوسع وليس في إطار القوى الإقليمية فقط وتنافساتها وهذا ما تم في سنة 1961، وهنا الأخ صلاح الدين حافظ يشير لهذه المسألة إنها مسألة ذات أهمية وفي واقع الأمر أن ما حمى الكويت سنة 1961 هو الموقف العربي العام والموقف القومي العام، وتحرك القومية العربية في هذا الإطار.

الأمر الثالث أن تأتي الحماية من خارج المنطقة بما لها من آثار. فهنا

الذي أحاول أن أشير إليه هو أن الحماية الحقيقية، لكل الدول العربية وليس للكويت فقط، هي في الإطار العربي الأوسع وليس غير ذلك.

تعقيب قارئ الورقة بالنيابة د. منصور بو خمسين:

إشارة سريعة لكلام الدكتور عبد الرزاق الفارس عن فترة الثمانينيات، في الواقع كتاب الدكتور عبد الرضا أسيري الذي استخدم في هذا البحث خصص لفترة الثمانينيات جزءا كبيرا ولو أنه ليس كتابا تاريخيا بل كتاب علوم سياسية لكنه يغطي جانبا ممتازا عن الموضوع الذي تفضلت فيه، وأنا أنصح في الحقيقة بقراءته بالنسبة للموضوع. بالنسبة للأمور السكانية، هناك لبس في الورقة، وأنا لاحظته وأنا أقرئها. طبعا العراقيون الموجودون في الكويت هم ثلاث فئات: الأولى عراقيون مهاجرون، زادت هجرتهم في الواقع مثلما ورد بالبحث في الثمانينيات بسبب ظروف الاضطهاد والحرب العراقية الإيرانية. وجزء كبير منهم هاجر واستقر في الكويت هروبا من النظام العراقي. وذكر الدكتور عبد المالك أن الهجرة كانت أحيانا لأسباب سياسية. وأنا كنت موجودا في منطقة الدعية في بداية الغزو، ومنطقة الدعية فيها منطقة كبيرة يسكنها عراقيون في أول أيام الغزو قبل أن تلقي الحكومة العراقية القبض على أي واحد كويتي اتجهوا وألقوا القبض على حوالي «400» مواطن عراقي كانوا يعرفونهم بالبيت ومسكوهم وإلى الآن مصيرهم غير معلوم. وفي تقرير فان ديرستوفل الهولندي يذكر هذه المجموعة ويذكر أنه إلى الآن ليس هناك أي خبر عنهم. وهناك مجموعة أخرى ويطلق عليها عراقيو البادية وهم ضائعون بين الكويت وبين العراق، وهؤلاء يدخلون تحت تعبير البدون. مجموعة ثالثة، أسر كريمة عديدة استقرت في الكويت من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين واندمجت في الكويت وأصبحوا كويتيين. لكن هذه النقطة أنا معك فيها إنها تحتاج إلى توضيح خصوصا أن أغلبية المناقشين اتفقوا على أن هذه القضايا الاجتماعية لها أهميتها.

المحور الثاني
الغزو
الوقائع وردود الفعل

البحث الثالث

الغزو: الأسباب الموضوعية والمبررات الأيديولوجية

د. تركي الحمد

مقدمة

عندما تقوم دولة عربية معينة بالاعتداء على دولة عربية أخرى ومحاولة ابتلاعها مستخدمة وسائل العنف والإكراه من أجل تحقيق مصالح قطرية للدولة المعتدية، تحت أي مسمى أيديولوجي، ودون الرجوع إلى إرادة ورغبة شعب الدولة المعتدى عليها، فإن ذلك لا يعني في الحالة العربية مجرد عمل من أعمال العنف بين دولتين تتمتعان بالاعتراف الدولي والشرعية الدولية، بقدر ما يعني سقوطا لنظام بأكمله وانهيار النمط في التفكير برمته. إنه سقوط للنظام العربي الذي حدده ميثاق الجامعة العربية عام 1945 م، وهو انهيار لنمط التفكير السياسي العربي [أو قل الخطاب السياسي العربي] الذي يبيح أي شيء وكل شيء في المجال السياسي إلا أن تتوجه البنادق العربية نحو الصدور العربية: ألم يكن هذا مبرر جمال عبد الناصر حين رفض التدخل العسكري لإنقاذ الوحدة المصرية-السورية المنهارة عام 1961م[1]؟. نعم إن النظام

العربي والخطاب السياسي العربي مليئان بالخلافات والصراعات والتدخلات والمؤامرات، أبسط صورة لها خلافات الحدود وأعقد صورة لها التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض وذلك بدوافع أيديولوجية أغلب الأحيان من أجل تحقيق أهداف أيديولوجية تعبر عن منطلقات الخطاب السياسي العربي التقليدي ما فوق القطري، سواء كان ذلك الخطاب قوميا أو غير ذلك[2]. إلا أن كل تلك الخلافات والصراعات كانت دائما مقيدة «ولو وجدانيا» بالمفاهيم الأخلاقية للخطاب العربي والتي تحد منها، أي تلك الخلافات، بحيث لا تصل إلى مستوى التدخل الكامل والسافر وبكافة وسائل وأساليب العنف والإكراه. مفاهيم مثل الأخوة العربية. والحد الأدنى من التضامن العربي، والانتماء إلى الخلفية الأخلاقية العربية الإسلامية التي تركز على حسن الجوار والتفاهم والحد الأدنى من الاتفاق ونحو ذلك. كل ذلك أدى إلى نوع من الاستمرارية، وإن كانت هشة، لنوع من النظام العربي ونوع من الاتفاق «الأخلاقي» حول ما يجوز وما لا يجوز، مهما وصلت إليه الخلافات من تأزم ومهما وصلت إليه الصراعات من حدة[3] والحقيقة، كما نراها على الأقل، إن مثل هذا الوضع قد أدى إلى طبع الحالة العربية بنوع من التردد، أو حتى قل عدم القدرة على التحرك الفاعل والسليم. وبذلك نعني أن الدولة العربية «القطرية أو الوطنية» كانت أسيرة وضعين يتجاذبانها هما في حالة معينة من التناقض: وضعها، أي الدول الوطنية، ككيان قطري جزئي ينتمي إلى كيان أكبر «عربي أو إسلامي لا فرق» وما يتطلبه مثل هذا الانتماء من سلوك معين وخطاب سياسي محدد، ووضعها بصفتها كيانا كاملا ينتمي إلى المنظومة الدولية، وذلك وفق التعريف القانوني الحديث للدولة، ووفق موقع هذه الدولة ضمن منظومة من الدول تتحدد علاقاتها وسلوكها بمنظومة من القوانين ومنطق العلاقات الدولية المعاصر[4]. فمن ناحية كونها دولة قطرية تنتمي إلى «أمة» أكبر، يتحدد سلوكها بالخطاب الأيديولوجي الذي يربطها بهذه الأمة من ناحية، وبعلاقاتها الفعلية مع هذه الأمة، أو كياناتها، من ناحية أخرى. بل قد يوجد، وقد حدث كثيرا، أن توجد دولة قطرية معينة تجد أنها تجسيد لذات الأمة وتحاول بالتالي «قومنة» الكيانات الأخرى عن طريق أساليب وممارسات متعددة [التدخل في الشؤون الداخلية على سبيل المثال] ووفق

أيديولوجيا فوق قطرية، وهي في الحقيقة، أي هذه الدولة، إنها تحاول أن «تقطرن» هذه الكيانات وذلك بأن تخلق عالما على شاكلتها مستترة بتلك المقولات الأيديولوجية العامة.

ومن ناحية كونها «كيانا» مستقلا ينتمي إلى منظومة عالمية من الدول، فإن هذه الدولة تحاول أن تحدد سلوكها وسياستها وفق معطيات الوضع الدولي وذاك المنطق الذي يحكم العلاقات الدولية في هذا العصر والذي يقوم على مفاهيم متفق عليها دوليا سواء بشكل صريح معلن أو ضمني، وذلك مثل السعي وراء المصلحة الوطنية ومحاولة تحقيقها بشكل لا يهدد الأمن أو السلم ونحو ذلك. أي بشكل يأخذ في الاعتبار أن هذه الدولة ليست إلا كيانا ضمن كيانات وليست الكيان الأوحد.

مثل هذا «التجاذب» وضع الدولة الوطنية في حالة من التردد السلوكي والمفاهيمي، إذ إنها كانت عاجزة عن الانتماء الفعلي والكامل لهذا الطرف [الكيان الأكبر] أو ذاك [الكيان العالمي] مما أدى إلى هشاشة ذات النظام العربي. قد يقول قائل إنه الإمكان التوفيق بين الطرفين، إذ إن دول العالم هي جزء من كيانات متعددة. مثل هذا الاعتراض صحيح، ولكن هناك نوعا من الاختلاف في الحالة العربية. وبذلك نعني أن ذات الخطاب العربي السائد هو خطاب بدائل متناقضة وليس متكاملة [التناقض هنا منصرف إلى المعنى السلبي أو الوجودي وليس الجدلي]، حيث إن هذا الخطاب يضع البدائل في حالة من «الوجود والعدم» أو وفق عقلية «إما ... أو ....»، وبالتالي أن تكون وطنيا نفي للقومية والإسلامية، إذ أن تكون قوميا يعني نفيا للاثنين الآخرين، وهكذا[5]. هنا مكمن العلة، أي خطاب البدائل المتناقضة، أما في الحالة غير العربية فإن البدائل تكون عادة خاضعة لخطاب تكاملي وفق منطق معين [المصالح المشتركة مثلا وفق تحديد إمبيريقي وليس أيديولوجيا] وذلك كما نجد في الحالة الأوروبية حيث لا تناقض بين الدولة الوطنية الكيان الأشمل، أو الحالة الأمريكية حديثا وعلى ذلك قس.

كل هذه التناقضات، نستطيع القول، فجرها الاجتياح العراقي للكويت في الثاني من آب «أغسطس» 1990 م، حين دمر النظام العربي الهش والمتردد من ناحية، وحين أدى إلى خضة فكرية وعقلية كانت بداية لتغير في الخطاب السياسي السائد، إذ بقدر ما فجر هذا الاجتياح الوضع السياسي العربي،

فإنه فجر العقلية العربية وما ينبثق عنها من خطاب تفجير ما زالت آثاره تتفاعل وسوف تستمر في التفاعل حتى بروز خطاب عربي جديد [6]. وعلى ذلك تستطيع القول إن الاجتياح العراقي للكويت لم يكن مثالب كله (رغم الخسائر المادية والآثار النفسية) بل فيه الكثير من المزايا التي كنا بحاجة إليها، ولعل أبرزها هذه الخضة في الجسم أو الكيان العربي والعقل العربي ذاته[7]. كل هذه الأمور تدفعنا إلى دراسة ذلك الحدث [اجتياح أغسطس 1990] بشكل متكرر ودائم، لا من أجل نكأ الجراح من جديد أو إلقاء اللوم والمسؤولية على هذا الطرف أو ذاك، ولكن من أجل فهم ما جرى لأنه مهم من أجل فهم ما يجري وما سيجري[8]. بمعنى أن دراسة، وإعادة دراسة، ما جرى في أغسطس 1990م وما تلاه من أحداث وتطورات مقصودة بذاتها من أجل فهم الحالة العربية عموما وتناقضاتها في كل المجالات سواء كان ذلك اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا أو، فوق كل هذا وذاك، فكريا وعقليا. نحن لا نسعى إلى دراسة ما حدث وفق قواعد العقل السياسي العربي التقليدي الذي ما زال يناقش الفتنة الكبرى وحرب الجمل وصفين محاولا تخطئة هذا أو تبرئة ذاك، بقدر ما أن الهدف هو دراسة كل ذلك من أجل فهم موضوعي لآليات الحياة العربية والعقل العربي والذي من دونه، أي الفهم الموضوعي لكل ذلك، فإن المستقبل لن يكون إلا صورة مشوهة للماضي ولن تكون الأحداث إلا تكرارا لبعضها البعض. فلندرس الفتنة الكبرى والجمل وصفين والكويت لا من أجل أهداف أيديولوجية وإثارة النعرات ولكن من أجل فهم آليات هذه الأحداث التي دونها لن نستطيع ولوج المستقبل ولن نستطيع التعامل مع عالم اليوم تعاملا يكفل المصلحة والحفاظ على الكيان في إطار من العقلانية والوعي، وليس غياب الوعي. ولعل الخطوة الأولى نحو ذلك هي في معرفة الأسباب الموضوعية للغزو بعيدا عن المبررات.

الأسباب الموضوعية للغزو

لا نريد أن نكرر هنا ما سبق أن قلناه، سواء في هذه الورقة أو غيرها، من كون الاجتياح العراقي للكويت كان في الحقيقة النقطة الحرجة التي عندها انفجرت تناقضات الخطاب السياسي العربي والمعبر عن تناقضات الحياة السياسية العربية ذاتها، بحيث إن هذا الاجتياح كان نتيجة لتلك

التناقضات وتعبيرا عنها في ذات الوقت[9]. بعيدا عن هذا التجريد، وبعيدا عن تلك التناقضات المميزة للحياة العربية والخطاب العربي، فإننا هنا نناقش تلك العوامل الموضوعية البحتة التي كان لا بد لها في نهاية المطاف أن تنتهي إلى خاتمة عسكرية معينة كما هي الحال في الاجتياح العراقي للكويت، أو أي اجتياح عسكري آخر في حالة دولتين إقليميتين متجاورتين إحداهما كبرى وتعاني من مشكلات معينة لا حل داخليا لها، وأخرى صغرى لا تعاني من مشاكل ملحة أو مهددة للسلام السياسي والاجتماعي. أما دور التناقضات، كما في حالة العراق والكويت، فإنه يشكل البيئة والإطار المناسبين لزيادة حدة الأسباب الموضوعية والإسراع في أثرها، بالإضافة إلى دور هذه التناقضات في تشكيل «مبررات» الفعل أو السلوك، وذلك كما سنرى لاحقا. نستطيع في هذا المجال أن نميز بين أربع مجموعات من الأسباب الموضوعية للاجتياح ألا وهي: اقتصادية، اجتماعية، سياسية، شخصية.

أولاً - أسباب اقتصادية:

في مستهل عام 1990م، كان هنالك تقرير سري حول الأوضاع الاقتصادية في العراق وضعه مصرفي كبير جاء فيه: «إن صورة السبعينيات البراقة تلاشت وحل محلها وضع اقتصادي مظلم، وخراب واسع في جميع أنحاء البلاد، وضياع الأمل بالنسبة للأجيال القادمة. ترى هل هناك ما يمكن عمله لتغيير هذا الواقع المؤلم؟ يحزنني أن أقول إنه في ظل الحكومة الحاضرة لا بد أن يسير الوضع من سيئ إلى أسوأ»[10]. هذا التقرير يعبر أفضل تعبير عن حالة العراق الاقتصادية في أعقاب الحرب العراقية-الإيرانية والتي انتهت في الثامن من أغسطس سنة 1988 م. فعندما قامت الحرب عام 1980 م، كان لدى العراق من المدخرات ما يقارب الثلاثين بليون دولار، وعندما انتهت تبخرت هذه المدخرات وأصبح مدينا بها يقارب المائة بليون دولار[11]. أما الخسائر المادية للحرب فقد بلغت ما يقارب الثلاثمائة بليون دولار أمريكي، وذلك بالنسبة للعراق وحده[12]. بالإضافة إلى ذلك، خرج العراق من حربه مع إيران كأقوى قوة عسكرية في المنطقة، ولكنه منهار اقتصاديا: خمس وخمسون فرقة مقابل عشر فرق فقط عام 1980م، مليون جندي مدرب تدريبا جيدا، 500 طائرة و 5500 دبابة[13]. خرج العراق

من الحرب قويا عسكريا ومنهارا اقتصاديا في ظل ظروف صعبة ولا يمكن أن تسمح بالتحسن. فوفقا للتقرير الاقتصادي عن حالة العراق الآنف الذكر، فإن تراكم الديون وعجز العراق عن سداد فوائد هذه الديون، «سوف يحمل الحكومة على انتهاج سياسة مشهورة خطرة فتقبل على الاستدانة بفائدة تبلغ 30٪ في السنة»[14]. معنى ذلك أن يدخل العراق في دائرة المديونية التي قد لا يخرج منها أبدا ومن ثم جعل قوته العسكرية غير ذات معنى وكذلك «نصره» المفترض على إيران.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أسعار النفط، الذي يشكل حوالي 90٪ من دخل العراق وعملاته الصعبة، لم تكن بنفس المستوى الذي حقق للعراق دخله الكبير في السبعينيات وأوائل الثمانينيات على بناء ترسانته العسكرية، بل كانت أقل بكثير وتتجه إلى النقصان أكثر وأكثر. فمن أجل سداد ديونه، كان على العراق أن يدفع ما يعادل سبعة بلايين دولار سداداً للفوائد فقط، وذلك لا يتحقق إلا بسعر للبرميل يعادل خمسة وعشرين دولارا للبرميل الواحد بينما كان السعر آنذاك يقارب ثمانية عشر دولاراً فقط [15]. وفي نفس العام، اتفقت دول الأوبك على رفع السعر إلى واحد وعشرين دولارا للبرميل وتحديد حصص معينة للإنتاج من أجل ذلك، إلا أن دولتي الكويت والإمارات المتحدة لم تلتزما بحصص الأوبك مما أدى إلى هبوط السعر إلى خمسة عشر دولارا للبرميل، وأحيانا أحد عشر أو اثني عشر. وكان الجزء الأكبر في زيادة الإنتاج الكويتي [المتجاوز لحصة أوبك] من حقل الرميلة الواقع على المناطق الحدودية المتنازع عليها بين العراق والكويت[16]. ونحن لا نذكر مثل هذه الحقائق من أجل دفع القارئ إلى نتيجة معينة [ولو أن القارئ المؤدلج يقرأ عادة ما يريد أو يستنتج ما يريد بغض النظر عن الموضوع المقروء] بقدر ما أن المرام هو إعطاء صورة شاملة لتلك الأجواء التي فجرت الكارثة، وذلك إذا كان القصد هو إدراك ما جرى فعلا من أجل ألا يجري مستقبلا.

ما الذي دفع الكويت والإمارات إلى فعل ذلك، أي تجاوز حصص الأوبك وبالتالي انخفاض أسعار النفط؟

حقيقة لا نعرف ذلك إذ إن مثل هذا الأمر يحتاج إلى بحث خاص وموثق إذا أردنا البعد عن الاستنتاجات الأيديولوجية. كما أن الأمر لا يهمنا كثيرا

في هذا المجال من ناحية التفاصيل، ما يهم هنا هو أن مثل هذا الأمر معبر عن ذلك التناقض الذي تحدثنا عنه سابقا في الدولة الوطنية العربية من حيث الانتماء إلى ذاتها [بصفتها كيانا مستقلا قانونا في منظومة عالمية من الدول] وإلى ذاك الكيان الأكبر الذي تحدده مفردات الأيديولوجيا وليس القانون. فالسلوك الكويتي أو الإماراتي في هذا المجال نابع من مبدأ «السيادة» [الذي هو أحد عناصر الدولة المعاصرة] والذي يعني حرية الدولة [دون قيد أو شرط نظريا على الأقل] في السعي إلى ما يحقق مصالحها والحفاظ على وجودها، فالسيادة تعني السلطة التي لا تعلوها سلطة. سلوك الكويت والإمارات يمكن أن يوضع في هذا الإطار: دولتان قامتا بفعل ما «تعتقدان»أنه محقق للمصالح. هل كان ذلك السلوك مناسبا أو ملائما، وما تلك القوى والمتغيرات التي شكلت مثل هذا السلوك؟ تلك مسألة أخرى خاضعة لنوع آخر من التحليل وغاية مختلفة عن غاية هذه الورقة التي تريد أن ترى الصورة كما هي بقدر الإمكان.

ولكن، نستطيع القول إن ذلك السلوك أسلوك الكويت والإمارات في زيادة الإنتاج، كان سلوكا أو قرارا غير ملائم ولا مناسب خلال تلك الفترة، وذلك حيث إنه قد أدى إلى نتائج مخالفة لما يمكن أن يكون متوخى منه، وبذلك نعني مصلحة الدولة[17]. فزيادة الإنتاج أدت إلى انخفاض أسعار النفط وذلك أثار العراق المدين والمنهك اقتصاديا والذي كان يرى أن حل أزمته لا يكون إلا بارتفاع الأسعار لمدة طويلة. لذلك اعتبر العراق أن مثل هذا السلوك نوع من الاستفزاز، بل والحرب الاقتصادية ضده من أجل تحقيق مآرب معينة تلعب المؤامرة دورا كبيرا فيها[18].

هل كان العراق محقا في هواجسه وتخوفاته واتهاماته التي عبر عنها صدام حسين في مؤتمر قمة بغداد وفي المذكرة العراقية إلى جامعة الدول العربية في 17 يوليو «تموز» 1990م، والتي اتهم فيها الكويت والإمارات صراحة بالتآمر وتهديد العراق، بل إعلان الحرب الاقتصادية عليها؟ حقيقة ذلك من عدمه ليست مهمة هنا بقدر ما أن المهم هو اقتناع القيادة العراقية بذلك وأثر ذلك على القرار المنبثق عن الاقتناع، إذ إن العراق بدوره دولة قطرية لديها تصورات عن مصالحها بغض النظر عن مكونات هذا التصور وهل هو فعلا معبر عن المصالح العراقية أو لا [إذ إن ذلك مسألة نظرية].

المهم في العلاقات الدولية هو السلوك وما يقف وراءه من تصور بغض النظر عن طبيعة هذا التصور.

غير أنه، والحق يقال لم يكن سلوك الكويت والإمارات بذاته هو المثير للأزمة ومن ثم الكارثة، إذ إن ذلك السلوك لم يكن إلا مبررا ختاميا لشيء كان مبيتا قبل ذلك، ولسياسة كانت مبتغاة قبل ذلك. وراء ذلك الشيء المبيت وتلك السياسة يقف الوضع اليائس للاقتصاد العراقي في أعقاب انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية. لقد كانت هنالك أحداث ومؤشرات تدل على أن شيئاً كارثياً كان لابد أن يحدث من أجل إخراج العراق من وضعه الاقتصادي اليائس والذي يقف حجر عثرة في طريق هيمنة القوة العراقية كأقوى قوة في المنطقة بعد حرب الخليج الأولى[19]. غير أنه، وفي نفس الوقت، لا يمكن القول إن القرار الكويتي والإماراتي في زيادة إنتاج النفط لا أثر له في الأزمة، إن لم يكن في خلقها ففي تسارعها وحدتها، خاصة في مثل تلك الظروف التي كانت تعيشها المنطقة في أعقاب انتهاء حرب الخليج الأولى.

ثانيا- أسباب سياسية:

إذا كان الوضع اليائس للاقتصاد العراقي في أعقاب الحرب يبقى القاعدة الأساس والمحركة للأحداث في تلك الفترة، فإن هذه القاعدة كانت تفعل فعلها في بيئة سياسية (دولية، عربية، إقليمية) مشجعة، بالنسبة لصاحب القرار السياسي العراقي، على سلوك معين لتحرير ذلك الاقتصاد من أزمته. وذلك يدفعنا إلى التساؤل: هل لو كانت البيئة السياسية غير تلك التي كانت سائدة، هل لو كان ذلك لاختلفت الأحداث واتجاهاتها؟ والحقيقة إن مثل هذا السؤال شيء افتراضي لا نستطيع أن نجيب عنه، إذ إن الاحتمالات والبدائل دائما واردة ومختلفة، خاصة مع وجود نظام حكم شمولي على رأسه يقف زعيم أوحد لا يمكن التكهن بقراراته مهما اختلفت الظروف. بمعنى، أنه لو كان التعامل مع نظام حكم عقلاني في ظل ظروف سياسية مختلفة لربما كانت النتائج غير النتائج، بل لربما لم يصل الاقتصاد العراقي إلى ما وصل إليه أصلا وبالتالي لم يخلق المناخ الملائم لظهور الأزمة، ولكن طبيعة النظام الشمولي وحكم الفرد الأوحد تخلط الأوراق

وتجعل القدرة على التنبؤ بمسار المتغيرات مسألة صعبة أو حتى مستحيلة.

على أية حال، من الناحية الدولية، كان العالم يمر في حالة من «الانقلاب» شبه الكامل: بداية انهيار الاتحاد السوفييتي، ثورة الديمقراطيات في أوروبا الشرقية، وبداية الانفراد الأمريكي باتخاذ القرار العالمي أو الهيمنة العالمية بصفة عامة. بمعنى أن العالم كان يمر في فترة انتقالية مع ما يصاحب ذلك الانتقال من حالة من «الفراغ» الذي يحدث عادة في فترات الانتقال من نظام سابق إلى نظام لاحق. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت القوة التي أصبحت القوة العالمية الوحيدة، أي الولايات المتحدة، مركزة كل أنظارها وكل جهودها على ما يجري في شرق أوروبا تاركة باقي العالم، وخاصة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، بعد أن هدأت الأمور في أعقاب انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية وتطبيع العلاقات الأمريكية-العراقية، بل والنظر إلى العراق في أعقاب الحرب على أنه قوة إقليمية يمكن التعامل معها وذلك كما يتضح من الخطابات المتبادلة بين الرئيس جورج بوش وصدام حسين خلال تلك الفترة (1990م) والحوارات التي دارت بين عضو مجلس الشيوخ روبرت دول وصدام حسين، وكذلك تصريحات جون كيلي (مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط) في بغداد، وتلك المقابلة الشهيرة بين صدام حسين وسفيرة الولايات المتحدة في بغداد إيريل غلاسبي[20]. لقد فسر صدام حسين كل هذه الأحداث على أنها مؤشرات على عدم قدرة الولايات المتحدة، أو ترددها، على التدخل في المنطقة نتيجة انشغالها بالشرق الأوروبي من ناحية، وضعف القرار الأمريكي وفق قراءة القيادة العراقية لهذه الأحداث، بل وموافقة الولايات المتحدة على ما يمكن أن يجري إذا ضمنت مصالحها في المنطقة، وهو ما ضمنه صدام حسين نفسه من خلال مقابلاته مع الوفود والشخصيات الأمريكية والتي تشكل المقابلة الشهيرة مع غلاسبي أهمها، وبالتالي تصور صاحب القرار في العراق أنه بإمكانه اقتناص الفرصة وتحقيق الغاية دون أثر فعلي يذكر، حتى وإن غاب حليفه السابق (الاتحاد السوفييتي) عن الساحة، وحتى إذا كانت الحرب الباردة قد انتهت. غير أن قراءة القيادة العراقية [صدام حسين إذ لا قيادة سواه] كانت خاطئة، إذ إنه لم يأخذ في الاعتبار متغيرات أخرى. أول هذه المتغيرات هو أن القيادة العراقية لم تكن تعرف طبيعة

اتخاذ القرار الأمريكي ولا شبكة المصالح التي تقف وراء القرار والتي تبحث عن «الاستمرارية» في هذا المجال. فحتى لو ضمن صدام حسين المصالح الأمريكية في المنطقة، فإن الولايات المتحدة لا تثق بمجرد الوعود والتصريحات الصادرة عن زعيم فرد قد يتغير وقد يغير آراءه عندما يحقق أهدافه، بينما تستطيع الاعتماد على حكومات لها تاريخ طويل معها من المصالح المتبادلة والمستمرة. وعلى ذلك فإن الولايات المتحدة لا يمكن أن تغامر بأن تجعل معظم الاحتياطي العالمي من النفط تحت سيطرة زعيم فرد لا يوثق به وبين يديه ترسانة هائلة من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية [تصريح صدام بحرق نصف إسرائيل بالكيماوي المزدوج] وحب للزعامة والهيمنة مع خلفية أيديولوجية غير مريحة بالنسبة للولايات المتحدة، كما سنرى لاحقا. وثاني هذه المتغيرات هو أن الولايات المتحدة، وقد أصبحت راعي «النظام الجديد» بعد انحسار التأثير السوفييتي، لا يمكن أن تسمح بالتشكيك في زعامتها العالمية الوحيدة وهي ما زالت في بدايتها، ولذلك كانت حادثة الاجتياح تحديا مباشرا للرعاية الأمريكية العالمية في أيامها الأولى، وكان لا بد من الرد بصفته إعلانا عن المرحلة الجديدة.

وثالث هذه المتغيرات هو أن النظام الدولي الجديد لا يمكن أن يسمح باختلال توازن القوى الإقليمي بما يهدد الأمن العالمي في ظل هذا النظام [باكس أمريكانا] خاصة بعد الانهيار الإيراني في أعقاب الحرب والتهديد العراقي الفعلي بالاستيلاء على كامل منطقة الخليج [وقد كان ذلك احتمالا واردا] مع ما يوفره كل ذلك من ثروة هائلة بالإضافة إلى القوة العسكرية الضاربة. لقد قرأ صدام حسين الظروف الدولية قراءة خاطئة فأقدم على خطوة خاطئة وكانت الكارثة. ومن الناحية العربية، هناك عاملان أساسيان يشكلان دافعين وراء القرار العراقي باجتياح الكويت. الأول هو خروج صدام حسين كأبرز زعيم عربي في أعقاب الحرب العراقية-الإيرانية، واعتقاده هو شخصيا أن هذه الحرب قد كرسته زعيما للعرب. وذلك كما يتضح مباشرة من تصرفاته في قمة بغداد عام 1995م (قمة صدام) والتي كان فيها النجم الأوحد. كما أن أجهزة الإعلام العربية لم تأل جهدا في إبراز زعامته في أعقاب وخلال الحرب العراقية-الإيرانية، مما أعطاه الانطباع بأن شرعيته وشرعية تصرفاته إنما تنبع من ذاته هو «كاريزما» وليس من أي

شيء آخر. والعامل الثاني والأهم هو هشاشة النظام الإقليمي العربي وعدم قدرته على حل الخلافات العربية في إطار من ميثاق الجامعة العربية الذي بقي حبرا على ورق. هشاشة هذا النظام هي التي سمحت بقيام تحالفات داخله، ومارس ذلك صدام حسين نفسه حين إنشاء «مجلس التعاون العربي» الذي اعتقد أنه من خلاله قد اكتسب ولاء أكبر دولة عربية ألا وهي مصر. هشاشة النظام العربي والنفخ في زعامة صدام كانا جزءا من البيئة التي سمحت للقرار العراقي بالاجتياح أن يظهر إلى الوجود.

ومن الناحية الإقليمية، هنالك ثلاثة عوامل أعطت الانطباع «للقيادة العراقية» بأن مجال الحركة مفتوح. الأول هو خروج إيران من المعادلة الإقليمية إلى حد كبير وبروز العراق، بالتالي، كأقوى قوة في المنطقة. والثاني هو هشاشة «مجلس التعاون الخليجي» الذي بين دوله من الخلافات ما يساوي ما هو بين الدول العربية الأخرى، مما أعطى صدام حسين الانطباع بأنه قادر على تفكيك هذا المجلس بطريقة أو بأخرى، وذلك مثل تلك المناورة التي حاول أن يلعبها مع السعودية حين وقع معها معاهدة عدم اعتداء مشترك وعدم استجابته، في ذات الوقت، لطلب الكويت وضح حدود نهائية، وذلك في أعقاب انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية[21]. والعامل الثالث كويتي بحت ألا وهو الصراع الذي كان دائرا عام 1990 م بين المعارضة الكويتية والحكومة حول مجلس الأمة والمجلس الوطني، وذلك الكم من الصدامات والاعتقالات الذي أوحى للقيادة العراقية بانشطار الجبهة الداخلية للكويت، والاعتقاد بأن تلك المعارضة سوف تستقبل «قوات التحرير» العراقية بالورد، خاصة أن الصحافة الكويتية في ذلك الوقت (المعارضة والمؤيدة) كانت تقف وراء العراق دون تحفظ يذكر. ولعل هذا هو ما أوحى للقيادة العراقية أن تعلن في أيام الاجتياح الأولى، أنه قد كانت هنالك ثورة شعبية في الكويت وأن هذه الثورة قد طلبت الدعم من «الأشقاء» في العراق. ومبرر الغزو هذا سنناقشه في حينه.

ثالثا- أسباب اجتماعية:

هنالك معادلة نكاد نجزم بأنها صحيحة دائما وأبدا، وذلك من خلال دراسة تاريخ الدول والمجتمعات، القديم منها والحديث. هذه المعادلة ترى

أن هنالك علاقة طردية بين عسكرة المجتمع والمغامرات الخارجية التي تقوم بها السلطة في ذلك المجتمع تحت مختلف التبريرات والأقنعة الأيديولوجية. فكلما كان المجتمع أكثر عسكرة، كان أكثر ميلا إلى الدخول في حروب ومعارك تهدف إلى إعطاء مبرر «شرعية» لذات المجتمع العسكري من ناحية، وحل أزمات ومشكلات المجتمع المدنية والتي لا تجد لها حلا داخليا في ظل هيمنة «العسكرتاريا» من ناحية أخرى.

وحكم الحزب الواحد، ومن ثم الزعيم الأوحد، في العراق وذلك فيما يعرف باسم الحكم الشمولي، أدى إلى عسكرة المجتمع منذ البداية وأخذت هذه العسكرة تتصاعد خلال السنوات اللاحقة لتسلم الحزب للحكم عام 1968 م حتى وصلت مداها أثناء الحرب العراقية-الإيرانية وقمتها في أعقاب هذه الحرب[22]. ففي عام 1967 «حرب يونيو»، كان الجيش العراقي يشكل حوالي 96 ,0٪ من مجمل سكان العراق البالغ عددهم حينئذ 5 ,8 مليون نسمة، وارتفعت هذه النسبة عام 1972 إلى 1٪ من السكان البالغ عددهم 10 ملايين نسمة، و عام 1982 م بلغت النسبة 4 ,2٪ من السكان البالغ عددهم 14 مليون نسمة، وعام 1984 م كانت النسبة 2 ,4٪ من نفس عدد السكان. أما عام 1988م «نهاية الحرب» فقد كانت النسبة 5 ,5٪ من عدد السكان البالغ عددهم 18 مليونا من البشر[23]. هذه النسبة من العسكر يتبعها بالطبع أجهزة ومؤسسات ومدنيون يعملون لحساب المؤسسة العسكرية، ولنا أن نتصور مدى ضخامة ذلك. أما بالنسبة لأجهزة الأمن الأخرى أشرطة، مخابرات، أمن داخلي ونحو ذلك،، فقد صدر تقرير عن حقوق الإنسان عام 1990 م يقول إن حوالي 25٪ من سكان العراق يعملون لحساب أجهزة الأمن المختلفة، أي ما يقارب 5 ,4 مليون من السكان البالغ عددهم 18 مليونا[24]. فإذا أضفنا هؤلاء إلى عدد الجيش كان الناتج حوالي 5 ,5 مليون من البشر؛ أي ما يعادل 30٪ من السكان، دون الحديث عن الأجهزة «المدنية» التي تعمل لحساب هذه النسبة. وأثناء الحرب العراقية-الإيرانية خضعت كل العمليات الإنتاجية في المجتمع لصالح المجهود الحربي وبالتالي لصالح المؤسسة العسكرية والأمنية. كل ذلك يصور لنا مدى العسكرة التي خضع لها المجتمع العراقي في ظل نظام الحكم الشمولي. بل ما يرينا الصورة أوضح هو تلك المعلومة التي تقول إنه خلال الحرب العراقية-الإيرانية، كان العراق مستوردا

لحوالي ١٠٪ من مجمل الأسلحة التي بيعت في العالم[25]. هذا الكم من السلاح وهذه الدرجة من «العسكرة» لا بد أن تكون في حالة توظيف معينة إذا أريد للمجتمع أن يعمل وأن يتحرك، وإلا فإن كل ذلك سوف يصبح عبئًا على السلطة الشمولية [التي تمسك كافة المفاتيح بين يديها] خاصة في ظل الانهيار الاقتصادي الذي تحدثنا عنه سابقاً.

فعندما يتجه مئات الألوف، بل الملايين، من المدنيين إلى العمل في الأجهزة العسكرية والأمنية والبيروقراطية للدولة، وتتعطل بالتالي حركة المجتمع المدني في ظل الهيمنة الشمولية للسلطة، إذ إن كل شيء موجه نحو دعم هذه المؤسسات، عندما يحدث كل هذا، فإن ذلك يخلق نوعا من الإشكالية لمثل هذا النوع من المجتمعات [المجتمعات العسكرية] ومثل هذا النوع من الأنظمة «الشمولية: فلا السلطة قادرة على إعالة هذا الكم، خاصة في ظل ظروف اقتصادية منهارة، ولا هي راغبة في التخلي عن وظيفتها الشمولية وإعطاء المجتمع المدني فرصة الحركة المستقلة، إذ إن في ذلك انهيارها، وحل هذه الإشكالية لا يكون إلا بأحد سلوكين: إما أن تتخلى السلطة عن النهج الشمولي وتسعى إلى تفتيت المجتمع العسكري، وذلك محال؛ إذ إن السلطة في هذه الحالة إنما تقضي على نفسها بنفسها. وإما أن يوجه النظام المجتمع وأجهزته إلى مغامرات خارجية تحل الإشكال دون المساس بشرعية السلطة الشمولية أو بنيتها، هكذا كان سلوك الأنظمة الشمولية العسكرية عبر التاريخ، والعراق ليس استثناء.

رابعاً - أسباب شخصية:

كافة الأسباب والعوامل السابقة لا يمكن لها أن تفهم، من حيث الأثر والاتجاه، ما لم توضع في إطار من آلية صنع القرار. فقد تتوافر ظروف موضوعية معينة في بلدين معينين يتشابهان في كل شيء إلا في آلية صناعة القرار فتختلف النتائج. بل قد يتشابه بلدان معينان في كل شيء، حتى في آلية صنع القرار، ولكنهما يختلفان في شخصية متخذ القرار الأخير فتختلف النتائج أيضا. وقد تختلف سياسة بلد معين في زمنين مختلفين نتيجة تغير شخص متخذ القرار الأخير، مع بقاء كافة العوامل الأخرى ثابتة أو شبه ذلك، وذلك كما هو ملاحظ في السياسة الخارجية الأمريكية اليوم في

عهد بيل كلينتون مقارنة بسابقه جورج بوش.

وعلى ذلك فإن الأسباب السابقة [من سياسية واقتصادية واجتماعية] لا يمكن إدراك اتجاهها وأثرها في القرار ما لم تدرك شخصية متخذ القرار نفسه، ألا وهو صدام حسين في الحالة العراقية. أما آلية صنع القرار فيمكن إهمالها في هذه الحالة إذ إنها تدور حول شخص الزعيم وقراراته الذاتية، كما في أي مجتمع تهيمن عليه سلطة شمولية. أما ذات الآلية [من حزب وبيروقراطية ومؤسسات ونحو ذلك] فهي لا تتمتع بأي استقلالية إذ إنها مرتبطة بالزعيم وقرار الزعيم ولا تتجاوز مهمتها مجرد تنفيذ قرار ذلك الزعيم.

وإذا أردنا تحليل شخصية صدام حسين، متخذ القرار الأوحد في العراق، نجد أن هنالك شبه إجماع من المصادر المتاحة على أن هناك عناصر محددة وواضحة تؤطر هذه الشخصية وسلوكها، وذلك بعيدا عن دهاليز علم النفس والسيكولوجيا والتي حاول البعض من خلالها إعطاء تفسير شبه أوحد لكارثة اجتياح الكويت(26). هذه العناصر يمكن تلخيصها في: الإيمان بالعنف كوسيلة لتحقيق الأهداف، الإعجاب بالزعامة المطلقة، التعصب للرأي الذاتي، والحاجز المعرفي مع العالم الخارجي(27).

فالدارس للسيرة السياسية لصدام حسين سيجد أن العنف كان الصفة الرئيسية المميزة لهذه السيرة، سواء تحدثنا عن مرحلة المعارضة أو مرحلة الحكم، وسواء تحدثنا عن العلاقة مع الرفاق أو المعارضة أو الجيران(28).

ففي مرحلة ما قبل الحكم، وبعيدا عن تلك القصص التي تروى عن الطفولة العنيفة لصدام حسين، نجد أن حادثة محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد عام 1960 م، والتي كان صدام أحد «أبطالها»، ما زالت أحد أهم المعالم في حياة صدام والتي يفتخر بها هو شخصيا(29). والجرح الذي أصيب به أثناء المطاردة من الأشياء التي تبعث في نفس صدام الاعتزاز والفخر ويريه لأصدقائه المقربين، وغير المقربين(30). وقد لا تكون حادثة محاولة الاغتيال مؤشرا كافيا لإيمان صدام بالعنف سبيلا وحيدا لحل المشاكل السياسية لولا أن الأحداث اللاحقة في سيرته أعطت مؤشرات أخرى كافية. فبالعنف وأجهزته استطاع صدام أن يصل إلى قمة هرم السلطة في العراق، وبالعنف استطاع المحافظة عليها. هو الذي دشن

حكمه عام 1979 بإعدام «وجبة» من رفاقه في الحزب تحت مبرر «المؤامرة السورية»، ثم اتجه إلى المعارضة في أعقاب الثورة الإيرانية وصفاها، وأخيرا اتجه إلى العنف مع جارته إيران لحل كافة مشاكله معها[31].

أما الإعجاب بالزعامة المطلقة، فقد أشارت إليه بعض تقارير الإدارة الأمريكية حول شخصية صدام عندما بينت أنه يكن إعجابا خاصا بالزعامة الناصرية وسحرها وسعيه لأن يكون «ناصرا» جديدا في المنطقة العربية[32]، رغم الاختلاف في الظروف وشخصية كل من الرجلين. بالإضافة إلى ذلك فإنه من المعروف ذلك الإعجاب الذي يكنه الزعيم العراقي أيضا للإمبراطور البابلي القديم بنوخذ نصر، أعظم أباطرة بابل، وسعيه لأن يكون زعيما من ذلك النمط[33]. وهناك معلومة عادية، ولكنها تنبئ عن شخصية الزعيم، ألا وهي حبه لأن يشاهد دائما فيلم «العراب» دون كلل أو ملل[34]. هذا بالإضافة إلى تلك الصور والتماثيل التي تملأ العاصمة العراقية وكافة مدن الجمهورية، والتي يبدو فيها صدام حسين مادا يديه أو شامخا بأنفه تحيط به رسومات خلفية لدبابات وفرسان وطائرات وصور عسكرية آشورية وبابلية. كل هذه المؤشرات تعبر في جملتها عن تعطش للزعامة وسحرها على شخصية الساعي إليها، وهو ما مارسه فعلا صدام حسين خاصة في أعقاب «نصره» على إيران حين أخذ يتصرف على اعتبار أنه الزعيم الأوحد لأمة العرب، وهو ما لاحظه كل مراقب تقريبا لأعمال مؤتمر القمة العربية في بغداد عام 1990م.

والتعصب للرأي الذاتي مسألة منطقية عند الحديث عن الأنظمة الشمولية التي تلتقي خيوطها في مركز واحد هو الزعيم. ونحن هنا لا نريد الحديث بصفة عامة عن الأنظمة الشمولية، كما أن المجال لا يتسع لمناقشة تفصيلية لهذه النقطة، حيث يستطيع المهتم أن يرجع إلى المصادر الرئيسية التي ذكرنا بعضها في الهوامش، غير أن حادثة واحدة تكفي لأن تكون مؤشرا لهذه النقطة. في أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، وأثناء انعقاد اجتماع للقيادة العليا لمناقشة إحدى الخطط الهجومية، انتقد أحد الضباط الخطة المقدمة من صدام، وعندما انتهى من ذلك كان رد صدام حسين هو أن سحب مسدسه وأطلق النار وأرداه قتيلا في ذات الاجتماع[35]. في الأحوال العادية، وعندما لا يكون هنالك زعامة الفرد الواحد، فإن مثل هذه الأمور

تكون خاضعة للأخذ والرد، إذ حتى أدولف هتلر وبنيتو موسوليني كانا يناقشان قادتهما في خطط الحرب ويستمعان إلى انتقاداتهم. هذا مع العلم أن صدام نفسه ليس عسكريا محترفا ولم يحصل على تعليم أو تدريب عسكري نظامي، ومع ذلك لا يحتمل من ينتقده في هذه الأمور المهنية من المحترفين، فكيف بالأمور العامة؟

أما الحاجز المعرفي مع العالم الخارجي فقد بدا واضحا كل الوضوح أثناء أزمة الخليج وحرب الخليج الثانية. فصدام حسين لا يعرف إلا لغة واحدة هي العربية، ولم يسافر إلى الغرب إلا مرة واحدة عام 1975م، عندما سافر إلى فرنسا في مهمة رسمية خاصة. كل هذه الأمور حقيقة قد لا تكون مهمة، إذ ليس من الضروري أن تتحدث لغات أخرى أو تسافر إلى الخارج كي تكون مطلعا، ولكن هناك من المؤشرات ما يجعل المراقب يؤكد «قصر نظر» صدام حسين وقلة المعرفة بعالم اليوم التي يتمتع بها. فمثلا، وخلال أزمة الخليج الأخيرة، تبين أنه لا يعرف الكثير، أو حتى القليل، عن السياسة والمجتمع في الولايات المتحدة، تلك الدولة التي جعل من نفسه مكافحا ومناضلا ضدها. فقد فوجئ مرة أثناء مقابلته لزائر غربي أن أبدى دهشة حين علم أن انتقاد الرئيس الأمريكي لا يعد تعديا على القانون، كما هي الحال في العراق، يعاقب عليه بالإعدام[36]. أما مسألة كيف يتخذ القرار هناك مثلا فهو لا يدركها إطلاقا، إذ إن كل معلوماته هي مجرد إسقاط للحالة العراقية على ما عداها. وبذلك نعني أنه كان يتعامل مثلا مع جورج بوش على أنه صدام أمريكا، السيد المطلق ومصدر كل السلطات، غير مدرك لتلك المؤسسات السياسية والبيروقراطية والإجراءات الدستورية التي تشكل في جملتها «مؤسسة الرئاسة» في أميركا، وليس مجرد رئيس فرد. هذا بالنسبة لأمريكا، الخصم اللدود، وبالنسبة لمعلومة بسيطة واحدة، فما بالك بالمعلومات الأكثر أهمية وبالدول الأقل أهمية من أمريكا في هذا المجال؟ للقارئ أن يستخدم مخيلته وسوف تكون النتيجة مفجعة.

وعموما، ليس من الضروري أن يكون رأس الدولة «مثقفا» أو عالما من أجل أن يكون رئيسا جيدا، ولكن من الضروري أن يكون مطلعا عارفا بمسار الأمور وطبيعتها، إن لم يكن بشكل ذاتي [وذلك صعب إن لم يكن مستحيلا في الدولة الحديثة] فبمساعدة جهاز من المستشارين وأجهزة المعلومات

ونحو ذلك، التي تضع أمامه المعلومات والآراء وهو الذي يقرر في نهاية المطاف. أما في الحالة العراقية، فإن كل شيء يتركز في شخص صدام حسين الذي يقرر وفق تصوراته الذاتية وليس المعلومات الموضوعية المتاحة، وذلك وفق العناصر المناقشة سابقا والمميزة لشخصيته. أما المستشارون وأعضاء القيادة فليس لهم مهمة إلا التنفيذ الأعمى وتأييد «حكمة» الزعيم. وأما أجهزة المعلومات فمهمتها قمعية وليست إخبارية تتلخص في تتبع المعارضة وكشفها وسحقها أو تصفيتها إن أمكن. أما خلاف ذلك فلا دور يذكر لها سواء في جمع المعلومات الأخرى أو تقديم خدمات استشارية، إذ يبقى كل ذلك من الاختصاصات الخاصة جدا بالرئيس الكلي القدرة.

المبررات الأيديولوجية للغزو

من خلال النقاش السابق، يتبين أن كارثة الخليج، والتي انفجرت بالاجتياح العراقي للكويت في الثاني من أغسطس 1990 م، كانت نتيجة ضرورية من الأسباب الموضوعية [اقتصادية، سياسية، اجتماعية، وشخصية] منظورا إليها بشكل صورة متداخلة مثل شبكة لا يمكن تحديد أجزائها بشكل مستقل ولكن بشكل متفاعل. وكل ذلك، أي الأسباب الموضوعية، مأخوذة ضمن خلفية معينة هي تناقضات الحياة السياسية العربية ومن ثم الخطاب السياسي والثقافي العربي التي تزيد من حدة وأثر تلك الأسباب الموضوعية كما سبق أن ذكر.

غير أن أي كيان [فردا كان ذلك الكيان أو مؤسسة أو دولة] عندما يسلك سلوكا معينا مدفوعا بأسباب موضوعية معينة [سواء كانت هذه الأسباب مدركة في الوعي أو غائبة في اللاوعي] فإنه لا يعلن أن سلوكه ذاك كان منبثقا من تلك الأسباب، بل إنه يبحث عن مبررات «أيديولوجية» لذلك السلوك يحاول أن «يتسامى» به عن عالم «الماديات» ويرفعه إلى عالم «المثاليات»[قميص عثمان والفتنة مثلا]. وعندما نقوله إن الكيان «يحاول» أن يتسامى بسلوكه الناتج فعلا عن أسباب موضوعية، فإنه لا يحاول ذلك دائما بصورة واعية إذ قد تكون أسس المحاولة قابعة في اللاشعور دون أن يكون الشعور قادرا على التمييز بينها [أي المبررات] وبين الأسباب الموضوعية. ولكن، وفي أحيان أخرى، يكون الكيان شاعرا وواعيا بهذا المزج، وفي هذه

الحالة نكون بصدد «أدلجة» من النوع الجزئي الذي تحدث عنه كارل مانهايم[37]. والسلوك العراقي في الاجتياح لا يخرج عن هذه القاعدة، كأي سلوك آخر، بل إننا نستطيع أن نؤ كد، كما سيتبين، أن المبررات التي قال بها النظام الحاكم في العراق تنطوي تحت المفهوم الجزئي للأيديولوجيا [على مستوى الشعور بالمزج] وليس الكلي [مستوى اللاشعور بالمزج]. فبطبيعة الحال، لا يمكن لصدام حسين أن يخرج على الناس قائلا إنه اجتاح الكويت بحثا عن حل لأزمته الاقتصادية والاجتماعية واستغلالا للظروف السياسية من أجل خلق زعامة خاصة به على مستوى العالم العربي. إنه إن فعل ذلك لن يجد من يؤيده أو يقف وراءه، ومن هنا تبرز وظيفة المبررات الأيديولوجية والتي نوجزها في وظيفتين: الأولى، إقناع «الذات» بسمو الهدف من أجل خلق قاعدة وجدانية مساندة للسلوك. والثانية، إقناع «الآخرين» بهذا السمو من أجل كسب التأييد والدعم، وعند النظر إلى المبررات التي قدمها النظام الحاكم في العراق في اجتياحه الكويت، نستطيع أن نحدد هذه المبررات في خمس مجموعات: وطنية ثورية، تاريخية قطرية، اقتصادية، اجتماعية، قومية، ودينية.

أولاً-مبررات وطنية:

عقب الاجتياح مباشرة، أعلن النظام الحاكم في العراق أن ثورة وطنية ضد الأسرة الحاكمة في الكويت [آل صباح] كانت قد اشتعلت، وأن «الثوار» قد استنجدوا بالنظام «الوطني، القومي، التقدمي» في العراق من أجل المساعدة، فما كان من الجار إلا أن لبى النداء القومي والثوري فهب للمساعدة. ولعل الأحداث التي كانت جارية على الساحة الكويتية آنذاك، قد شجعت النظام العراقي على تبني هذا المبرر، وذلك وفق قراءة خاطئة وتصور مغلوط للأحداث ومسارها، وذلك كديدنه في قراءة الأحداث. لقد كان هنالك نوع من الصدام بين الحكومة الكويتية والمعارضة نتيجة الاختلاف على قضايا وطنية، ولكن هذا الصدام ومن قبله الخلاف كان يدور في إطار من الاتفاق المبدئي [بين جميع الأطراف] على ثوابت معينة لعل أهمها استقلالية الدولة وشرعية الأسرة الحاكمة [رغم الخلاف معها]. بمعنى أن الخلاف أو الصدام مؤطر ومحدد بهذه الثوابت بحيث إن كل كويتي من الممكن أن يفعل ما يشاء وينتقد ما يشاء، حتى الأسرة الحاكمة ذاتها، ولكنه

يقف عند الحدود المتفق عليها ألا وهي استقلالية الدولة وشرعية الأسرة. ما عدا ذلك خاضع لأي شيء وكل شيء وفق المبادئ العامة للدستور الذي ينظم الحياة السياسية في إطار معين من الثوابت.

وقد أثبت مسار الأحداث بعد ذلك خطأ القيادة العراقية في قراءة الساحة السياسية في الكويت، والتي قامت على تقارير مخابراتية لا يهمها كثيرا صحة المعلومة أو التحليل بقدر اهتمامها برضا القائد وتقرير ما يبهجه ويؤكد رؤيته التي من المفترض ألا تكون خاطئة مهما كان الأمر. أثبت مسار الأحداث بعد ذلك خطأ القراءة وتهافت المبرر، إذ إن النظام الغازي لم يجد فردا واحدا يتعاون معه بشكل حر، حتى أشد المعارضين للحكومة الكويتية، والذين كان النظام العراقي يراهن عليهم وعلى تأييدهم. بل إنه حتى الحكومة العسكرية المؤقتة التي أقامها عقب الاجتياح، والتي أعلنت الجمهورية بعد ذلك ووجهت بمعارضة شديدة من كافة قطاعات المجتمع الكويتي. كما أن أفراد الحكومة المؤقتة أنفسهم كانوا من المتعاونين بالإكراه في معظمهم، كما تبين من خلال محاكمتهم خلال العام المنصرم، 1993 م. وقد تأكد تهافت هذا المبرر، أي المبرر الوطني المدعى، بصورة نهائية خلال المؤتمر الشعبي الكويتي في جدة في أكتوبر عام 1990 م، والذي أكد ثوابت «العقد الاجتماعي» للدولة والمجتمع في الكويت. لقد كان من المفترض ألا يلجأ النظام العراقي لمثل هذا المبرر إذ إنه متهافت من أساسه. فمهما كانت معارضة أي شخص للنظام الحاكم في بلاده، فإنه لا يمكن أن يعرض استقلال ذات البلاد للخطر من أجل مكاسب سياسية من ناحية، كما أن أي شخص وطني فعلا «[معارضا أو غير ذلك] لا يمكن أن يرضى بتدخل أي كيان خارجي كان من أجل نصرته ودعمه من ناحية أخرى. إذ إن مثل هذه القضايا تبقى وطنية بحتة ولا بد أن تحل وطنيا وإلا فإن أي نصر أو فوز بغير ذلك لا قيمة له ولا أهمية في نظر الشعوب والتاريخ.

ثانيا-مبررات تاريخية:

عندما تبين، وخلال الأيام القليلة الأولى، تهافت المبرر «الوطني»، لجأ النظام الغازي إلى مبرر أيديولوجي آخر أقل تهافتا وأكثر تماسكا، في رأيه، ألا وهو المبرر التاريخي والذي فحواه رجوع «الفرع» إلى «الأصل»، وذلك يعني رجوع الكويت إلى الوطن الأم [العراق] والقضاء على آثار الاستعمار

وتقسيمه الجائر للمنطقة، ووفق هذا المبرر وافق «مجلس الشعب» العراقي بالإجماع على قبول عرض الحكومة «الكويتية» الجمهورية المؤقتة بالاتحاد مع العراق. والحقيقة أن هذا المبرر يعاني بدوره من ثلاثة مثالب أفقدته المصداقية والتماسك، وهي مثالب منطقية وتاريخية وسياسية.

فمن الناحية المنطقية، فإن القول باسترجاع جزء فصله الاستعمار عن العراق عنوة، وحرم العراق بالتالي من منفذ واسع إلى مياه الخليج، خلاف الثروة النفطية، أن القول بذلك ينفي ويناقض بقية المبررات المتجاوزة للقطرية. فشعار «عودة الفرع إلى الأصل»، الذي هو شعار «قطري» بحت يناقض الشعارات القومية والدينية والاجتماعية اللاحقة التي رفعت ويحطم مصداقيتها بشكل كامل. فإذا كان الهدف هو تحقيق حلم «الوحدة العربية»، كما يطرح الشعار القومي، فإن كافة الدول العربية تتساوى في هذا المجال. بمعنى أنه لا معنى للقول بعودة الفرع إلى الأصل ما دام الأصل هو الوحدة العربية الشاملة، وبالتالي فإن كافة الدول العربية «فروع» لهذا الأصل وليس الكويت وحدها. لو طرح النظام العراقي شعار الوحدة العربية فقط، وذكر أن ضم الكويت ليس مقصودا بذاته ولكن مجرد مقدمة لتحقيق الحلم، لكان ذلك أكثر منطقية وتماسكا. أما ضم «قطر» عربي إلى الوحدة «قطر» عربي آخر وفق شعار «قطري ولا دخل لبقية المبررات والشعارات في مثل هذا الصراع. وما يعطي قطرا معينا الحق في السعي وراء أهدافه الذاتية، يعطي ذات الحق لأي قطر آخر يسعى نحو نفس الهدف، هكذا يقول المنطق. أن يكون هذا القطر أو ذاك أساء التصرف في سعيه نحو تحقيق أهدافه الذاتية [الكويت مثلا في مسألة إنتاج النفط قبيل الاجتياح] لا يعني انتقاصا للمبدأ ولا يبرر مسح ذلك القطر من فوق الخارطة.

ولكن يبدو من كثرة الشعارات والمبررات أن النظام الحاكم في العراق لم يكن يسعى وراء المنطقية في الطرح بقدر ما كان الهدف تعبئة كافة القوى لمساندة الحدث عن طريق دغدغة مشاعرها بطرح ما يروق لها. فشعار عودة الفرع إلى الأصل كان شعارا موجها إلى الداخل، والشعارات الأخرى موجهة إلى الخارج، حيث كان شعار الوحدة العربية موجها إلى الشريحة «المثقفة»، بل المؤدلجة، في العالم العربي، وشعار مناهضة أعداء الإسلام موجها إلى إثارة حماسة ووجدان الأحزاب الإسلامية وأهل «الصحوة»

الإسلامية. أما شعار تقسيم الثروة فقد كان موجها إلى «الشارع» العربي. والحقيقة التي لا بد من إيرادها أن كل هذه الشعارات قد نجحت في تحقيق أهدافها رغم عدم منطقيتها عند وضعها وتحليلها جنبا إلى جنب، إذ إن المنطق ليس دائما هو السيد، وفي الحالة العربية خاصة قليلا جدا، بل نادرا، ما يكون هو السيد.

ومن الناحية التاريخية البحتة، فإنه إذا كان الاستعمار قد «عبث» بالكيان العراقي وحدوده، فإنه قد عبث بكافة الكيانات بالمنطقة وحدودها التي صنعها بنفسه، وليس العراق وحده[38]. بل إن دولة العراق المعاصرة هي هندسة استعمارية بحتة، بطلها ونستون تشرشل، حيث تم دمج ثلاث ولايات عثمانية، غير متجانسة اجتماعيا وعرقيا وطائفيا، وهي ولايات البصرة وبغداد والموصل ليقوم باجتماعها دولة العراق المعاصرة عام 1921 م في ظل تاج تابع أعطي لشخصية غير عراقية هي الملك فيصل الأول[39]. بل إنه وحتى قيام الدولة العراقية المعاصرة في ذلك العام، لم يكن اسم «العراق» معروفا على المستوى العالمي، إذ كان يشار إليه دائما باسم «بلاد الرافدين Mesopotamia» أما «العراق» فهو كلمة أو اسم عربي بحت لا يشير إلى عراق اليوم. فالعراق، في المصادر العربية، كان يعني «أرض السواد» وهي تلك الأراضي الخصبة والملتفة النخيل [ومن هنا جاء اسم العراق] ولم يكن يعني أرضا محددة، إذ كثيرا ما تشير المصادر العربية القديمة إلى«العراقين» ألا وهما البصرة والكوفة، وكل ذلك يقع في المنطقة شمال البصرة وجنوب بغداد، وهي المدينة التي بناها أبو جعفر المنصور لاحقا ولم تكن واقعة ضمن أرض السواد أو العراقين. وذلك بالقرب من المدائن عاصمة الدولة الساسانية القديمة.

لذلك نقول إن حجة الاستعمار وخلقه للكيانات العربية المعاصرة حجة ضعيفة، إذ إن كل الدول القطرية Nation States العربية المعاصرة تقريبا كانت حدودها وكياناتها قد ظهرت نتيجة عمليات جراحية قام بها المهيمنون على المنطقة قبيل وأثناء الحرب الأولى[40]. فالعرب لم يعرفوا في تاريخهم الدولة القطرية المستقلة قبل أوائل القرن العشرين، وذاك يسري على الجميع وليس العراق والكويت فقط. أما قبل ذلك، فقد كانت المنطقة عبارة عن مقاطعات وولايات تابعة لهذه الإمبراطورية أو الدولة أو تلك [التاريخ

الإسلامي من بني أمية إلى بني عثمان] ولم يكن هناك إلا دولة إمبراطورية واحدة، وذلك وفق التنظيم السياسي العالمي في ذاك الوقت الذي كان يقوم على الإمبراطوريات متعددة الأعراق وفق عامل توحيدي معين غالبا ما يكون الدين أو مجرد الهيمنة العسكرية. نعم، وهذه حقيقة، إن مثل هذه الإمبراطوريات [ولا يشذ عن ذلك الإمبراطوريات الإسلامية المتعاقبة] كانت درجة مركزيتها تضعف خلال مراحل تاريخية محددة، مما يعطي المجال لهذه السلالة أو تلك لأن تستقل بأمورها ذاتيا [أخشيديون، أيوبيون، حمدانيون، مماليك، موارنة] نتيجة ضعف الدولة، أو أن ذات الدولة تقوم بالتقسيم الإداري الذي مع الوقت يتمتع بالإدارة الذاتية [الولايات والقائمقاميات العثمانية مثلا]، إلا أن كل ذلك يبقى مرتبطا بحبل قد يكون واهيا أغلب الأحيان مع مركز الإمبراطورية. وكذلك من ناحية أخرى، فإن نفوذ السلالات ونحوها يرتبط بقوة السلالة ولم يكن هناك حدود بين مناطق نفوذ السلالات، إلا ما كان يمكن أن يحمى بقوة السيف.

وعودة إلى المسألة العراقية-الكويتية، فإنه إذا كان الاستعمار قد خلق كيان الكويت المعاصرة بصفة مستقلة عن «الباب العالي» عام 1913 م، عندما وقع الإنجليز معاهدة تمنح الكويت الحكم الذاتي ومن ثم الاعتراف بحدودها واستقلالها عن الدولة العثمانية، فإن ذات الاستعمار قد خلق الكيان العراقي المعاصر عندما ضم الولايات العثمانية الثلاث في كيان واحد عام 1921 م. وبالتالي، ومن الناحية التاريخية البحتة، فإن الاستعمار [الإنجليزي تحديدا] هو الذي منح الكيان القانوني المستقل [الاعتراف] لكل من العراق والكويت معا، وفي فترات تاريخية مختلفة، وبذلك تسقط مقولة أن الاستعمار قد خلق من «بئر نفط» هي الكويت، دولة على حساب الدولة «الأم»، أي العراق، إذ إن الجميع «في الهم شرق».

ومسألة «بئر النفط» هذه تحتاج إلى وقفة معينة. إذ إن من ضمن الشعارات الأيديولوجية التي طرحها النظام الحاكم في العراق مبررا الاجتياح هو القول إن الاستعمار إنما فصل الكويت عن ولاية البصرة العثمانية رغبة في إقامة مشيخة تابعة تحقق له المصلحة في استغلال ثروات المنطقة، والنفط هو الأساس فيها، أي أن «بئر نفط» قد تحولت إلى دولة من أجل هذه الأغراض الاستعمارية. غير أن التاريخ بحقائقه الباردة يناقض كل

مضمون تلك الشعارات. فمن ناحية، لم يكتشف النفط في الكويت خلال تلك الفترة وإن كان هنالك ترجيح لوجوده. بل إن النفط كان موجودا بالفعل في ولاية الموصل وهو السبب، أي النفط، في جعل الاستعمار الإنجليزي ينتزع ولاية الموصل من الاستعمار الفرنسي ويضيفها إلى الدولة العراقية المنشأة، على الرغم من أن الولاية توجد في منطقة كردية، وهي أقرب إلى الشام أو تركيا منها إلى ولايتي بغداد أو البصرة[41]. وقد كان الإنجليز يبغون من وراء ذلك السيطرة على الأكراد من ناحية، وضمان النفط من ناحية أخرى، حيث سيكون، أي النفط، تحت هيمنة سلطة تابعة هي العرش الهاشمي في العراق[42]. وبذلك، فإنه من الأفضل من الناحية المنطقية، بل والسياسية الاستراتيجية، ضم الكويت في هذه الحالة إلى العرش الهاشمي حيث إن ذلك أكبر ضمانة لاستمرار المصالح الاستعمارية، والمبرر لكل ذلك موجود ألا وهو كون الكويت جزءا من ولاية البصرة العثمانية، على الرغم من أن الاستعمار لا يحتاج إلى أي مبرر في التعبير عن مصالحه بصورة واضحة جلية، وهندسة الأمور بما يكفل تلك المصلحة.

وقد يقول قائل إن العرش الهاشمي في العراق قد سقط، وإن نظاما«وطنيا» قد جاء إلي الحكم محاولا تصحيح ما أفسده الاستعمار. هذه بدورها مسألة فيها نظر، إذ إنها خاضعة للأيديولوجيا ومنطلقاتها ما الذي، مثلا، يجعل من نظام حاكم معين نظاما «وطنيا» أو «تقدميا» أو نحو ذلك؟ في الحقيقة ليس هناك معيار موضوعي ثابت، إذ إن كل ذلك خاضع لبنود الأيديولوجيا المتبناة. وكل أيديولوجيا، ومن ثم نظام حكم، يرى أنه الأفضل والأجدر. وما يمنح أيديولوجيا معينة حق الادعاء يمنح غيرها نفس الحق، فالمسألة نسبية، هذا إذا أردنا أن نكون موضوعيين حقا. وبالتالي فإنه إذا كان من حق العراق أن يتبع الأيديولوجيا التي يراها الأنسب، ويختار نظام الحكم الذي يراه الأفضل، ويحاول أن يحدد قناعاته وسلوكه ونظرته إلى نفسه [تقدمي، وطني، الخ] بناءً على ذلك، فإن من حق أي كيان آخر، الكويت مثلا، أن يفعل نفس الشيء دون أن يكون لأحد ميزة على آخر. ونحن نقول مثل هذا الكلام من باب التحليل النقدي والمنطقي، وإلا فإنه في عالم السياسة الفعلي الكل سواء في الغاية والسلوك مهما اختلفت المنطلقات الأيديولوجية ومبرراتها، ومهما صنف الكيان ذاته أيديولوجيا، رجعيا أو

تقدميا. وأبسط مثال على ذلك موقف كافة الأنظمة العربية من العلاقة من الغرب وخاصة فيما يتعلق بمسألة النفط. الكل يبيعه إلى الغرب، والكل يسعى إلى مغازلة الغرب وجعله يتعامل معه وحده أو أفضل من غيره، والكل يحاول أن يقنع الغرب أنه ضمانة استمرار مصالحه، لا يشذ عن ذلك تقدمي أو رجعي، بما في ذلك صدام حسين[43].

ومن الناحية السياسية، وهي امتداد للمسألة التاريخية، فإن إدخال عامل التاريخ في الصراعات السياسية بشكل دائم يعني تفجير الواقع السياسي الراهن وتغييرا جذريا لخارطة كل العالم. لقد فجر هتلر وموسوليني العالم لأسباب اقتصادية وسياسية غلفت بمبررات أيديولوجية وتاريخية. ليس هناك دولة في عالم اليوم لم تخضع في نشوئها وحدودها لمتغيرات تاريخية معينة سوف تفجر العالم أجمع فيما لو أثبت هذه المتغيرات من جديد. ونحن لا نريد أن نذهب بعيدا في الزمان بل سنلتزم بالتاريخ المعاصر، ولن نذهب بعيدا في المكان بل سنلتزم بالمشرق العربي، وذلك حين نتساءل: ما مصير دولة كالأردن لو أثيرت المتغيرات التاريخية ومسألة الاستعمار؟

وما مصير دولة كلبنان أو الإمارات أو قطر، وذلك على سبيل المثال لا الحصر؟ بل ما مصير العراق ذاته فيما لو حدث ذلك؟ ماذا لو أرادت سوريا أن تعيد «الفروع» إلى الأصل، أو أرادت عمان أن تفعل ذلك، أو قالت السعودية بحدودها أيام سعود الكبير؟ بل ماذا يكون الوضع لو خرجت علينا تركيا مطالبة بـ «أملاك» الدولة العثمانية أو بعض منها مثلا، وأجزاء مهمة من ذلك البعض هو شمال العراق ذاته؟ لن أجيب عن كل هذه الأسئلة إذ إن إجاباتها واضحة في ذاتها دون حاجة إلى إسهاب. وبالتالي فإنه إذا كان من «حق» العراق المطالبة برد الفرع إلى الأصل، بغض النظر عن خطأ أو صحة هذا الحق موضوعيا، فإنه من «حق» الآخرين فعل نفس الشيء، ولكم أن تتصوروا الوضع حينذاك.

ثالثا-مبررات قومية:

جزء من شرعية أي نظام يقوم على الأيديولوجيا التي يقول بها والتي تحدد الأهداف والغايات العامة التي تؤطر طبيعة النظام السياسي وشكل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعتقد هذا النظام بأنها

الأفضل. بمعنى أن الإيديولوجيا تشكل تلك الغايات والمنطلقات التي يعتقد النظام السياسي أنها مصدر قبوله لدى مادة النظام [الشعب]، والقبول هو أساس الشرعية.

ولكن عندما نقول إن الأيديولوجيا تشكل الغلاف النظري للشرعية، فإن ذلك لا يعني أن الأنظمة السياسية مقيدة بمقولات الإيديولوجيا، أو هي مرتبطة بها حرفيا. فهي، أي الإيديولوجيا، مصدر نظري [مثالي] للشرعية، ولكنها ليست المصدر الفعلي أو العملي. فالأنظمة السياسية تحركها، في سلوكها وفعلها، الضرورات العملية والمنبثقة بشكل رئيس من ضرورات الحفاظ على كيان الدولة. إنه منطق الدولة ومحاولة الحفاظ عليها الذي يحدد السلوك الفعلي للدولة. وفق هذا المنطق تتساوى كافة الدول بغض الطرف عن منطلقاتها الأيديولوجية، والتي تلعب غالبا دور المبرر لسلوك منبثق أساسا من ضرورات أو منطق الدولة ذاتها. هذا لا يعني أن الأيديولوجيا لا تلعب دورا في تحديد السياسة الداخلية والخارجية للدولة، ولكنه يعني أن الضرورات العلمية ومنطق الدولة بذاتها يأتي في المقام الأول، ومن ثم يأتي دور العوامل الأخرى. فالأيديولوجيا، كما ذكر سابقا، ذات وظيفة محددة ألا وهي «التسامي» بالأهداف العملية المباشرة ونقلها من مجال «الماديات» إلى مجال «المثاليات»، وذلك بغرض إعطاء هذه الأهداف صيغة مقبولة للجميع وفي ذلك تحقيق للسلام الاجتماعي ومن ثم خدمة منطق الدولة ذاتها. ونظرة واحدة إلى عالم اليوم وما يحتويه من دول تؤكد النقاش السابق، حيث تلعب مقولات الأيديولوجيا وظائف مختلفة، وفي بعض الأحيان متناقضة، من أجل تبرير هذا السلوك العملي أو ذاك. الخلاصة هي القول إن الأيديولوجيا في الدولة المعاصرة تلعب في غالب الأحيان دور المرجع النظري للتبرير في مقابل السلوك العملي البحت القائم في جانبه الأكبر على ضرورات ومنطق الدولة.

والعراق، أو النظام الحاكم في العراق بالأصح، ليس شذوذا في هذه القاعدة في سلوكه وتصرفاته. فعندما اجتاح الكويت كان ذلك وفق أسباب ودوافع موضوعية سبق مناقشتها، كانت تشكل تهديدا لبقاء ذات النظام. وعلى ذلك، فعندما قام بمغامرة الاجتياح محركا بهذه الدوافع، ما كان له إلا أن يبرر هذا السلوك تبريرا يقبله الآخرون ويمنح هذه المغامرة صفة

الشرعية، إذ إن أي نظام لا يمكن أن يعلن صراحة أن سلوكه منبثق من الأسباب الحقيقية التي تقف وراءه، حيث تبقى تلك الأسباب الحقيقية حكرا على صانعي السياسة ومتخذي القرار في غرفهم السرية وليس للاستهلاك العام. من هذه المبررات التي طرحها النظام في العراق يبرز المبرر القومي، بعد استهلاك المبررين الوطني الثوري والتاريخي والنابع من الأيديولوجيا القوموية لحزب البعث الحاكم (رسميا على الأقل وإلا فإن صدام هو الحاكم ولا شيء سواه) بصفته المرجع النظري للتبرير. فقد برر الاجتياح بالقول إن ذلك كان عملا حتميا لمقارعة الاستعمار والإمبريالية التي تقف في وجه أي عمل نهضوي عربي وأية قوة عربية صاعدة، بدءا بمشروع محمد علي مرورا بعبد الناصر وصولا إلى صدام حسين. وقد صدق كثير من «المثقفين» العرب هذا المبرر، أو تصنعوا التصديق، فكانت مواقفهم المعروفة أثناء الأزمة(44). كما أن بعض المثقفين العرب اعتبروا الاجتياح وضم الكويت إلى العراق، خطوة أولى على طريق الوحدة العربية(45). للنظام العراقي، بل لأي نظام كان، أن يبرر سياساته وفق الأيديولوجيا التي تناسبه،

إلا أن التبرير يبقى تبريرا وليس بالضرورة أن يكون معبرا عن الحقيقة الموضوعية. فنحن مثلا، ننتقد الولايات المتحدة عندما تتدخل في دولة معينة تحت ستار أو مبرر «حقوق الإنسان»، والنابع من الأيديولوجيا الليبرالية، ونحن نعلم أن هذا المبرر لا يعبر في الحقيقة عن الأسباب الحقيقية للتدخل. قياسا على ذلك يحق لنا أن ننتقد ونحلل موقف أي دولة أخرى، بغض النظر عن المبرر الأيديولوجي المتخذ، وإلا أصبحنا غير موضوعيين ولا منطقيين، والأمور لدينا تقاس بمقياسين. فإذا كان التحالف مثلا قد تدخل في منطقة الخليج لأسباب اقتصادية وسياسية بحتة (بغض النظر عن المبررات المعطاة)، فإن العراق اجتاح الكويت لنفس الأسباب وبغض النظر عن المبررات المعطاة. أما إذا صدقنا مبررات العراق فيجب علينا بالتالي تصديق مبررات التحالف، وتتحول القضية إلى حالة أيديولوجية بحتة، أي صراع بين أيديولوجيات، والحقيقة الموضوعية ليست كذلك بالنسبة لكافة الأطراف.

وعندما نأتي إلى ذات المبرر القومي العراقي في تبرير الاجتياح، من

كونه مقارعة للاستعمار والهيمنة الإمبريالية عامة والأمريكية خاصة، سنجد أن الوقائع تكذب كل ذلك. من هذه الوقائع، مثلا لا حصرا، نجد ما يلي: عام 1973، كان العراق هو الدولة العربية الوحيدة التي لم تلتزم بقرار حظر النفط عن العالم الغربي أثناء حرب أكتوبر[46]. في عام 1975، قام نائب الرئيس صدام حسين بتوقيع اتفاقية الجزائر للحدود مع الشاه محمد رضا بهلوي، والتي بموجبها تنازل النظام في العراق عن حقوق تاريخية واضحة للعراق وكافة العرب في شط العرب. عام 1979، قام الرئيس صدام حسين، في أولى سنوات رئاسته، بإلغاء اتفاقية للوحدة مع سوريا سبق أن وقعها الرئيس أحمد حسن البكر مع الرئيس حافظ الأسد، وذلك تحت ستار ومبرر اكتشاف مؤامرة سورية لقلب نظام الحكم في بغداد لصالح دمشق. والحقيقة أنه لم يكن هناك مؤامرة أو ما أشبه ذلك، بل إن المسألة تتلخص في أن هذه الاتفاقية ومن ثم الوحدة سوف تكون مهددة للسلطة المطلقة للرئيس العراقي الجديد.

أثناء سنوات الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988)، كان العراق يتمتع بحسن العلاقات مع الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة، والتي كانت شبه راعية له خاصة في سنوات الحرب الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، كان صدام يعلن لكل زائر أمريكي، أثناء أزمة الاجتياح، أنه رجل الغرب المناسب في المنطقة[47]. بالإضافة إلى هذا وذاك، فإنه من الملاحظ، وعند القيام بتحليل مضمون للإعلام العراقي والخطاب السياسي للنظام، منذ مجيء صدام حسين إلى السلطة عام 1979م وحتى انعقاد مؤتمر قمة بغداد عام 1990، فإن مفاهيم مثل «استعمار»، «إمبريالية» لم تستخدم إطلاقا، حتى ذكرها صدام حسين لأول مرة خلال هذا التاريخ في القمة المذكورة، ومن ثم أصبح شعارا قوميا بعد ذلك.

من خلال هذه الحقائق «الباردة»، وهي كما سبق القول مجرد مثل، يتبين تهافت المبرر الأيديولوجي القومي المرفوع أثناء أزمة الاجتياح، إذ إن المسألة لا تخرج عن الأسباب الموضوعية التي نوقشت سابقا.

رابعا-مبررات اجتماعية:

وجاء شعار «إعادة توزيع الثروة القومية» مبررا جديدا للسياسة العراقية «الجديدة» في أعقاب الحرب العراقية-الإيرانية، وحين الاجتياح بصفة

خاصة. وعند تحليل مضمون هذا الشعار سنجد أنه في النهاية لا يعني أكثر من هيمنة النظام على مصادر الثروة في الخليج من أجل الأهداف غير المعلنة من بسط للزعامة وخروج من المأزق الاقتصادي الذي وضع النظام نفسه فيه. وإلا فإن العراق ذاته ليس بالدولة الفقيرة. فإذا كان النفط هو المصدر الرئيسي للثروة في دول الخليج، فإن مصادر الثروة في العراق متعددة من نفط وزراعة ومياه وكثافة سكانية كافية ومتوازنة (مقارنة بالثروة) من أجل مشاريع التنمية. ولكن كل هذه المصادر كانت موجهة إلى عسكرة المجتمع وخدمة المؤسسات العسكرية والأمنية[48]. ونحن هنا لا ندعي أن دول الخليج قد استخدمت ثرواتها الاستخدام الأمثل، إذ إن هناك الكثير من الانتقادات التي يمكن أن توجه في هذا المجال، إذا كانت المصلحة العامة هي المقياس، أما القول الذي ساد بين بعض المثقفين العرب والأنظمة «الثورية» العربية من كون دول الخليج قد بعثرت ثرواتها فيما لا يفيد [فساد ونحوه]، وأن الأرصدة الخليجية باقية في بنوك الغرب ولا يستفيد منها العالم العربي عامة، فإنه قول ناقص. إذ بالمنطق نفسه يحق لنا أن نتساءل: أين ذهبت الثروات العربية الأخرى والتي هي أقدم عمرا من ثروات دول الخليج؟ بل وبالتحديد: أين ذهبت ثروات العراق والذي كان مهجرا من مهاجر أهل الجزيرة عندما كانت تضيق بهم الأحوال، وكانت دائما ضيقة؟

يقول إدوارد سعيد في مقالة له نشرت في جريدة كريستين ساينس مونيتر في 13 أغسطس 1990: «إن حكام الخليج صرفوا بعض المال على تنمية المنطقة، وقد ساعدوا الحركة الفلسطينية حقا، ولكن غالبية ثرائها يوظف في الغرب»[49]. فإذا كان جل ثراء الخليج «يوظف» في الغرب، فما مصير الثروات العربية الأخرى، وخاصة النفطية، في تلك الدول التي ثارت على «رجعيات» شبيهة بـ «رجعية» أنظمة الحكم في الخليج، والعراق واحد منها؟ إذا كنا ننتقد «توظيف» أموال الخليج في الغرب، فلماذا لا نذكر شيئا عن «إنفاق»الأموال الأخرى في الغرب على سلاح ومعدات لم تحرر فلسطين، ولم تحقق إنسانية الإنسان في أدنى حدودها، ولم تحقق تنمية ملحوظة، ولم تحقق تلك النهضة المرجوة التي، على أية حال، لا تقوم بعسكرة المجتمع وتحويله إلى «سبارطة» معاصرة. سلاح ومعدات لا تلبث أن تصبح بالية لا

قيمة لها فتندثر ويندثر معها المال الذي يعود إلى الغرب ذاته ويستقر هناك بصفة نهائية دون حتى أدنى درجات التوظيف المرفوض. ونكرر القول هنا إننا لا نبرر وضع دول الخليج، ففيها من المثالب الشيء الكثير، ولكن عند المقارنة بينها وبين غيرها نجد أن مثالبها، أي دول الخليج،، لا تقارن بالمثالب الأخرى. على الأقل، وجدت الثروة النفطية طريقا ولو بسيطا إلى المجتمع المدني في دول الخليج فاستفاد منها إلى حد ما. أما في تلك الدول، وعلى رأسها العراق، فقد كانت الثروة عامة والنفطية خاصة تصب في باب الإنفاق العسكري وتحقيق أوهام العظمة والزعامة ونحو ذلك، على حساب التنمية الفعلية والإنسان البسيط.

وإذا كانت دول الخليج قد قدمت بعض المساعدات والمشاريع إلى الدول العربية الأخرى، والتي كان بعضها أو جلها يذهب إلى جيوب النخب الحاكمة هناك على حساب المشاريع المقدمة هذه المساعدات من أجلها، إذا كانت دول الخليج قد فعلت ذلك، فإن دول النفط الثورية، وعلى رأسها نظام العراق، لم تفعل شيئا على الإطلاق، وحديث الأرقام متوافر لكل باحث عن الحقيقة الموضوعية. ولكن بغض النظر عن كل ذلك، ودون الدخول في حديث المساعدات وأسئلة: «كيف ولماذا وأين؟» هناك حقيقة يفرضها العالم المعاصر، وهي أن كل دولة حرة في ثروتها تفعل بها ما تشاء، هكذا يقول مبدأ «السيادة» الذي هو ركن من أركان الدولة الحديثة-Na tion State. وبالتالي لا حق إلا للدولة (بحكومتها وشعبها) في تحديد أوجه إنفاق ثروتها، إذ إن هذه الثروة ملك للدولة وعناصرها (شعبها في المقام الأول) أولا وأخرا. فإذا رفع شخص أو هيئة أو نحو ذلك شعارا مثل شعار «إعادة توزيع الثروة» ينتمي إلى الدولة، فله كل الحق في ذلك إذ إنه من أصحابها وشرعيته تنبثق من وضعه هذا. أما أن يأتي كيان خارجي فيقول بذلك، بناء على أي مبرر، فإن ذلك لا يستقيم.

والحقيقة أن مثل هذا النقاش يعيدنا إلى التناقض الجوهري الذي يكمن في أعماق الحياة السياسية العربية وخطابها، ألا وهو تناقض الدولة والأمة، والذي ذكرناه في بداية الورقة. فالدولة كيان قانوني موضوعي وملموس، أي «حقيقة علمية». أما الأمة عندما لا تكون شعب دولة محددة، فهي كيان أيديولوجي مفترض بناءً على مقولات الأيديولوجيا المحددة لها.

ونحن هنا لا نقلل من شأن هذا المفهوم أو ذاك (الدولة والأمة) بقدر ما نصف واقعا نحاول أن يكون موضوعيا قدر الإمكان. مشكلة الخطاب السياسي العربي السائد أنه لا يفرق بين المفهومين ومن ثم بين مستوي التحليل، فتكون النتيجة اختلاطا واضطرابا في التصور والسلوك. فإذا كانت الدولة قد اختارت أن تدفع مالا لدولة أخرى مثلا، فإن ذلك يبقى خيارها وليس لزاما عليها، إلا إذا كان هنالك اتفاق في هذا المجال بين الدولتين. مشكلة الخطاب السياسي العربي أنه لخلطه بين المفاهيم يجعل من الخيار إلزاما باسم الأمة، ومقولات أيديولوجية أخرى، دون أن يكون لذلك سند من قانون أو منطق سياسي موضوعي. ومن هذا الخلط في المفاهيم انبثق شعار «إعادة توزيع الثروة» بصفته مبررا مقبولا لفعل سياسي مرفوض. وما لم يستطع العرب (دول العرب) الدخول في منطق العصر الذي يعيشونه فعلا، ويملكون قدرة على إدراكه، عن طريق الوضوح المفاهيمي أولا وفق خطاب سياسي واضح وصريح وجديد، فإن المآسي ستتكرر والكوارث ستعود، ولنا عودة إلى ذلك في الخاتمة.

خامسا-مبررات دينية:

إذا كانت المبررات الأيديولوجية التاريخية والاجتماعية والقومية، يمكن أن تبرز بذاتها نسبيا رغم تهافتها في نهاية المطاف كما سبق أن وجدنا، فإن المبرر الوطني والمبرر الديني لا يمكن أن يبررا أو يسوغا إطلاقا مقارنة بالمبررات الأخرى. وقد سبق أن ناقشنا المبرر الوطني، ويأتي دور المبرر الديني.

أعلن صدام حسين، ومنذ بداية الأزمة، خاصة مع قرار استدعاء قوات أجنبية، أن المعركة قد أصبحت معركة بين الصليبيين الجدد وأهل دار الإسلام، الذين يمثلهم نظام البعث وصدام حسين (الذي أصبح يدعو نفسه عبد الله المؤمن) في بغداد. إنها معركة بين الكفر والإيمان من أجل دحر الكفر وإنقاذ الحرمين الشريفين في مكة والمدينة من براثن الرجس والدنس والكفر[50]. هذه النغمة الدينية في الخطاب الإعلامي العراقي غريبة كل الغرابة عن النظام الحاكم هناك ومنطلقاته النظرية. فإذا كان مقبولا ومستساغا أن يتحدث النظام بلغة أيديولوجية قومية أو وطنية أو حتى تاريخية، فإنه من الغرائب المضحكة أن يتحدث بلغة دينية تتناقض كل

التناقض مع المقولات الأيديولوجية التي بنى عليها شرعيته خلال سنوات حكمه. لو تحدث أي نظام عربي آخر بلغة دينية لكان ذلك مقبولا، أما النظام في العراق فإن ذلك مسألة فيها نظر حيث يرينا تاريخ النظام ذاته موقفه من الدين وذلك خلال فترة ما قبل الاجتياح، ولكن تبقى الغاية مبررة للوسيلة. ولماذا نذهب بعيدا ولدينا الحرب العراقية-الإيرانية شاهدا بارزا على تهافت مثل هذا المبرر. ألم يتعاون النظام مع كافة الأنظمة والدول «الكافرة» في الشرق والغرب (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على رأس الجميع) من أجل دحر إيران والقضاء على الثورة الإيرانية التي تقول بالإسلام ومحاربة أهل الكفر والاستكبار العالمي. أليس هذا هو الشعار الإسلامي الذي رفعه النظام في العراق بعد ذلك، وحكم على نفسه، بالتالي، بالخطأ بل والخطيئة حين حارب «معسكر الإسلام» طوال تلك السنوات، ذلك المعسكر الذي تبنى شعاره بعد ذلك. بل، ألم يخرج الإيرانيين من الإسلام نفسه حين استخدم شعارا، لا أقول قوميا ولكن عنصريا، مفاده أن الصراع كان بين العرب والفرس تارة، والعرب والمجوس تارة أخرى، من أجل الدفاع عن البوابة الشرقية لأمة العرب «الخالدة»، وفق المفهوم العفلقي للأمة بطبيعة الحال، و«إقليمها القاعدة» العراق في ظل بسمارك العرب صدام حسين. لقد انقلب كل شيء رأسا على عقب، فأصبح حلفاء الأمس أعداء الدين اليوم، وأصبح فرس الأمر ومجوسه مسلمين يخطب ودهم ويدعون إلى المشاركة في الجهادي-أجل جعل كلمة الله هي العليا، وهي الكلمة التي لا يعرف مغزاها ولا يستطيع تفسيرها وتأويلها إلا صدام حسين دون البشر أجمعين!

والحقيقة أننا لا نريد أن نطيل في مناقشة هذا المبرر، إذ إنه متهافت من أساسه ومن أي مستوى للتحليل تريد أن تطبقه عليه. أما تلك الجماعات التي قبلته وروجت له، فهي ليست غبية ولا عديمة الإدراك كي لا تدرك تهافت مثل هذا المبرر منطقيا وموضوعيا، ولكن لها مآرب أخرى لا دخل للدين فيها ولا للكعبة والقبر، ويبقى الشعار مبررا لهذه المآرب بغض النظر عن قائله أو صانعه سواء كان آية الله الخميني أو صدام حسين، فالكل في السياسة سواء. بل إننا نجد أن بعض مؤيدي النظام الحاكم في العراق يستغربون مثل هذا الشعار «اللا منطقي» مع منطلقات النظام. فها هو،

مثلا، الدكتور حليم بركات يقول: «في 1990/8/7 وجه صدم حسين نداءً إلى العرب والمسلمين طالبا منهم بلغة دينية تقليدية لا تنسجم مع منطلقاته القومية العلمانية أن ينقذوا مكة وقبر الرسول من الاحتلال»[51]. ولكن، ونكرر هنا، للسياسة دهاليز تبرر كل شيء ولا شيء على الإطلاق في الوقت نفسه، أما المنطق والموضوعية ونحوها، فلا تبقى إلا للتاريخ الذي سيحكم في نهاية المطاف.

خلاصة وخاتمة

رأينا في الصفحات الماضية أن حادث الاجتياح والاحتلال، كان مدفوعا بأسباب موضوعية يمكن تحديدها وتعيينها. لقد كان الحادث محاولة من النظام الحاكم في العراق لحل أزماته، خاصة الاقتصادية والاجتماعية، والتي كان من الممكن أن تهدد استقراره وشرعيته. وحيث إن هذه الأزمات كانت قد وصلت إلى طريق مسدود، بحيث لا يمكن حلها داخليا إلا على حساب ذات النظام وبنيته، فإن الاتجاه إلى الخارج كان شبه حتمي، مع أخذ تناقضات الحياة السياسية العربية السياسية بصفتها خلفية لكل ذلك.

ورأينا أن المبرر الأيديولوجي شيء ضروري لأي سلوك سياسي، وذلك لأن المخدر الأيديولوجي يلعب دورين في هذا المجال ألا وهما إضفاء «السمو المثالي» على الأهداف الموضوعية وإعطاؤها الشرعية الضرورية، وتعبئة جبهة من الدعم والتأييد لذلك السلوك، وذلك عن طريق مخاطبة الفئات المختلفة كل بما «يدغدغ» شيئا ما في نفسه. فالمبرر التاريخي كان موجها إلى الشارع العراقي خاصة، والمبرر الاجتماعي إلى الشارع العربي عامة، والقومي إلى الفئات القومية، والديني إلى الفئات الإسلامية من ناحية، والشارع البسيط الحساس للمسألة الدينية، أما الوطني فقد كان المقصود به الشارع الكويتي خاصة، وفق قراءة خاطئة للساحة السياسية في الكويت، ولذلك كان سقوطه السريع والعاجل بمجرد الاحتلال تقريبا. ورغم عدم منطقية، بل وتهافت هذه المبررات، كما وجدنا في الصفحات الماضية، إلا أنه يجب الاعتراف بأن النظام في العراق قد استطاع بهذه المبررات أن يعبئ تأييدا واسعا له خلال الأزمة، على مستوى الشارع وبعض الحكومات العربية. فهذه المبررات قد «دغدغت» شيئا معينا (أهدافا، غايات، مشاعر،

إحباطات) كامنا في النفس لدى كل هؤلاء، يختلف من حالة إلى حالة ومن مستوى إلى مستوى. فمن ناحية، كانت عوامل القوة في هذه المبررات أنها بسطت مسألة الإحباطات التي يعاني منها الشارع بأن جعلتها نابعة من سبب واحد ألا وهو النفط ومن يتحكم في النفط من قوى اجتماعية وعالمية (شيوخ النفط، الاستعمار، الصليبية) وذلك على اختلاف تحديد هذه القوى وفق المنطلقات الأيديولوجية المحددة للمبرر. ونحن نعلم أن الجماهير لا تقاد بالمنطق أو العقلانية أو التحليل الموضوعي، بقدر ما تسير وراء الشعارات البسيطة التي تصف وتعلل وتعالج وفق مفردات بسيطة وجدانية تخاطب العاطفة قبل أن تخاطب العقل، وهي في غالب الأحوال لا تخاطبه إطلاقا.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه المبررات، وبالنسبة للحكومات التي انساقت وراءها، قد شكلت في مجموعها مبررا لتلك الحكومات في السعي إلى تحقيق مصالح وأهداف ما كان يمكن لها أن تتحقق بشكل كامل في ظل ظروف غير ظروف الأزمة، بالإضافة إلى تعزيز هذه الحكومات لشرعيتها، وذلك حين تسير مع الاتجاه السائد في الشارع. ونحن نعلم أن المنطق المسير لدول في سلوكها نابع من مصلحة الدولة ذاتها وفق تصور معين يتحدد بمتغيرات الزمان والمكان، أما المبررات الأيديولوجية، مهما كانت سامية أو مثالية أو عظيمة، فتبقى مجرد مبررات.

ولكن السؤال الملح لا يتعلق بما حدث ولكن في كيفية عدم تكرار حدوثه، والفهم الموضوعي لما حدث مسألة ضرورية لمثل ذلك. وقد سبق لكاتب هذه السطور أن كتب مقالة في هذا الخصوص في أثناء الأزمة، ولكن لا بأس من الإعادة بشكل موجز ومختصر[52].

عدة خطوات أو تغيرات نعتقد أنها ضرورية في الحياة السياسية العربية وذلك من أجل ألا يجري ما جرى. أهم هذه الخطوات هو ظهور خطاب عربي جديد يتصف بوضوح المفاهيم، معبرا عن واقع العصر وواقع الحياة السياسية في هذا العصر. خطاب جديد تجد فيه هذه الحياة السياسية حلا لتناقضاتها الأيديولوجية المزمنة... حلا عصريا لتناقض الدولة (الوطنية) والأمة يأخذ في الاعتبار وجود هذه الدولة كمؤسسة قائمة عند أي حديث عن الأمة أو أي كيان أكبر أو أصغر. حل عصري لتناقض العلاقة بين الدول العربية يأخذ في الاعتبار الاعتراف بمثل هذه التعددية وشرعية

وجودها، ومن ثم تنظيم العلاقة بينها تنظيما عقلانيا لا ينفي مصلحة دولة في سبيل مصلحة دولة أخرى، ولا ينفي مصلحة دولة معينة في سبيل مصلحة مفترضة لأمة يحتكر الحديث عنها تيار أيديولوجي معين أو دولة معينة. حلا عصريا يأخذ في الاعتبار «ما هو كائن والآن» عند حل المشكلات أو مناقشة القضايا، دون إثارة النعرات أو الاتهامات الأيديولوجية أو الغوص في أعماق التاريخ لتبرير هذا الرأي أو ذاك، أو هذا السلوك أو ذاك. مثل هذه العلة، الكامنة في الخطاب السياسي العربي السائد، كانت من أشد الأمور أثرا في توتر العلاقات السياسية العربية وبعدها عن العصر. إذ إن مثل هذا الأمر يعني إرباكا وخلطا لكل ما هو قائم، وذلك كما ناقشنا في الصفحات الماضية. هذا لا يعني أن نرفض الأحلام والآمال وننفيها، بقدر ما يعني أن تحقيق الأحلام يعني البدء بالاعتراف بما هو «هنا» و«الآن» واستيعاب ذلك أو تمثله عقلانيا وذلك كخطوة ضرورية على طريق المستقبل. أما الغوص في أعماق التاريخ أو الغرق في لجة الصراعات الأيديولوجية الصرفة، فإنه يؤدي ليس إلى تحطيم المستقبل فقط ولكن الحاضر أيضا الذي هو مقدمة لذاك المستقبل.

نحن حقيقة لا نناقش هنا معالم ذلك الخطاب العربي الجديد المراد والمفترض، إذ إن ذلك يستلزم دراسة خاصة، بل هو مشروع لا يقتصر على شخص واحد أو مؤسسة خاصة. كل ما حاولناه هو قراءة عناوين ذلك الخطاب الذي بغيره ستبقى تناقضات عالم العرب جارة إياهم إلى الغموض والاغتراب والتيه، فتتكرر كارثة الكويت وغيرها، ونعيد الحديث من جديد عما حدث في القديم.

الهوامش

(1) أنظر: جاك دومال وماري لوروا. جمال عبد الناصر: من حصار الفالوجة إلى الاستقالة المستحيلة (بيروت: دار الآداب، 1988)، ص 113.
(2) من أجل صورة عامة للأهداف الأيديولوجية للخطاب السياسي العربي، انظر: محمد عابد الجابري. الخطاب العربي المعاصر (بيروت: دار الطليعة، 1988).
(3) أنظر في هذا المجال:

- Bahgat Korany & Ali, Dessoukiceds. The Foreign Policies of the Arab states (Boul.)1984, der: Westview press

(4) انظر: F. Gregory Gause, III, Sovereignty, Statecraft and Stability in the Middle East, in. 2.Journal of Ynternational Affaires Winter 1992, 45, no

(5) انظر: تركي الحمد. دراسات أيديولوجية في الحالة العربية (بيروت: دار الطليعة، 1992).
(6) انظر: على الأخص مقدمة المؤلف في: فؤاد زكريا. الثقافة العربية وأزمة الخليج. (لندن: الشركة الكويتية للأبحاث، 1991).
(7) من أجل دراسة للآثار السلبية والإيجابية لأزمة الاجتياح العراقي للكويت، انظر: تركي الحمد، «أزمة الخليج: الجذور والآثار»، المستقبل العربي، العدد 152، تشرين أول(أكتوبر)، 1991، ص 73-82
(8) انظر حول هذه النقطة مثلا: غازي القصيبي. أزمة الخليج: محاولة للفهم (لندن: دار الساقي، 1991)، الفصل الثامن.
(9) من أجل مناقشة مستفيضة لهذه التناقضات، انظر: تركي الحمد، المستقبل العربي، مرجع سبق ذكره.
(10) وردت في: بيار سالنجر وإريك لوران. المفكرة المخفية لحرب الخليج: رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة. (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1991)، ص 17.
(11) بيار سالنجر، المرجع السابق، ص 11.
(12) غازي القصيبي، مرجع سبق ذكره، ص 11.
(13) سالنجر، مرجع سبق ذ كره، ص 21.
(14) المرجع السابق، ص 17.
(15) انظر:

Joel Beinin. Origins of the Gulf War (Westfield, New Jersey: Open Magazine, 1991) p.8.

(16)المرجع السابق، ص 8.
(17) عندما نتحدث عن الدولة فإن المعنى منصرف إلى المضمون القانوني وليس الأيديولوجي، بمعنى أنها كيان يقوم على أربعة عناصر هي: الإقليم، والشعب، والحكومة، والسيادة في وحدة معينة.
(18) انظر كلمة صدام حسين في مؤتمر القمة العربية في بغداد في 28 مايو (أيار) 1990، أورد مقاطع منها بيار سالنجر، مرجع سبق ذكره، ص 38-41.

(19) من تلك المؤشرات مثلا، الخطاب الذي ألقاه صدام حسين في عمان أثناء احتفالات الذكرى الأولى لمجلس التعاون العربي في فبراير (شباط) 1990، والذي هاجم فيه الولايات المتحدة من حيث إنها أصبحت طليقة اليد في شؤون المنطقة (خاصة أسعار النفط) بعد انحسار القوة السوفييتية، وإن الحل هو في الهيمنة العراقية على الخليج التي ستحافظ على «المصالح العربية» في المنطقة. ومن ذلك أيضا ما ذكره الرئيس العراقي صراحة في اجتماع مع الملك حسين والرئيس مبارك يوم 24 فبراير (شباط) 1990، في القمر الهاشمي في عمان من ضرورة إلغاء ثلاثين مليار دولار من الديون للسعودية والكويت على العراق، بالإضافة إلى إعطائه ثلاثين مليارا أخرى، وإلا فإنه «سوف ينتقم»، وذلك بالإضافة إلى مطالبة بتسوية الحدود مع الكويت (والذي يعني عمليا الحصول على حقل الرميلة الواقع ضمن الحدود المتنازع عليها) بالإضافة إلى تأجير جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين، وكل هذه المطالب حقيقة هي مسائل تعجيزية إذ إن ذلك يعني، من الناحية القانونية والفعلية، انتقاص«سيادة»الكويت (بصفتها دولة مستقلة)، إلا أنه كان يعني للعراق الحفاظ على «مصالح الأمة» (منظورا إليها من الناحية الأيديولوجية البحتة) وإن كان يعني حقيقة المصالح القطرية العراقية، ولا تثريب (من منطلق منطق العلاقات الدولية) على الكويت أو العراق في السعي وراء مصالحها الخاصة. ولقد عبر الملك حسين ذاته عن هذه المؤشرات الخطيرة حين قال لأحد زائريه في تلك الفترة: «إنني أشعر بتزايد التوتر على نحو شبيه بما حدث قبيل حرب عام 1967 ولم أشعر خلال السنوات الأربعين الماضية بأن المنطقة بلغت مفترق الطرق الذي تشهده الآن». وكذلك قول أحد المسؤولين الكويتيين الكبار في عمان خلال الفترة نفسها بأن «صدام حسين لا يريد الجزيرتين وحدهما بل الكويت برمتها»، انظر سالنجر، مرجع سابق، ص 11-16، وكذلك رولان جاكار، الأوراق السرية لحرب الخليج (ليماسول، قبرص: شركة الأرض للنشر، 1991)، الفصل الأول (ص 7-32).

(20) سالنجر، مرجع سابق، ص14-15 , 33-35 , 54-68.

(21) من أجل دراسة لوضع مجلس التعاون الخليجي في ذلك الوقت، انظر دراسة الكاتب المقدمة إلى منتدى التنمية والمنعقد في البحرين في يناير(كانون الثاني) عام 1990، والمنشورة في: دراسات أيديولوجية في الحالة العربية، مرجع سابق.

(22) انظر:

Samir al-Khalil. Republic of Fear (New York: Pantheon Books, 1989), chapter 1.

(23) المصدر السابق،, ص 34، وكذلك سالنجر، مصدر سبق ذكره.

(24) المصدر السابق.

(25) المصدر السابق، ص 26.

(26) انظر مثالا لذلك: حمد المرزوقي. لكيلا تختلط الأوراق: رؤية خليجية حول أزمة الخليج. (لندن: دار الساقي، 1991).

(27) انظر مثلا: سمير الخليل، مرجع سابق، وكذلك:

Judeth Miller and Laurie Mylroie The Rese of Saddam Hussein in, The Gulf Wa. 1991, ReaderNew York Times Books 28

(28) يورد سمير الخليل أمثلة عديدة لمظاهر هذا العنف في كتابه «جمهورية الخوف»، مرجع سبق ذكره.

(29) حول تلك القصص عن طفولة صدام العنيفة، انظر:

حسن العلوي. دولة الاستعارة القومية من فيصل الأول إلى صدام حسين (لندن: دار الزوراء؟ 1993)، ص 92-94.

(30) انظر: أمير إسكندر. صدام حسين: مناضلا ومفكرا وإنسانا، (سيرة رسمية).

(31) انظر قائمة لمن صفاهم حزب البعث العراقي (صدام حسين؟) منذ عام 1968 وحتى عام 1982، في سمير الخليل، مرجع سابق، ص 292- 296.

(32) سالنجر، مرجع سابق، ص 13.

(33) سالنجر، المرجع السابق، ص 25، وكذلك جاكار، مرجع سبق ذكره، الفصل الأول.

(34) سالنجر، المرجع السابق، ص 25.

(35) المرجع السابق، ص 25.

(36) المرجع السابق، ص 37.

(37) Karl Mannheim. ideology and Utopia (New York: Harvest/ HBJ Book,1936)pp. 70- 64

(38) من أجل صورة شاملة عن كيفية تكون الشرق الأوسط الحالي، أو منطقة الشرق العربي، انظر: دافيد فرومكين. سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط: 1914- 1922(لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1992).

(39) المرجع السابق، ص 503-509, 567-570.

(40) المرجع السابق.

(41) المرجع السابق، ص 504.

(42) المرجع السابق، ص 504 وما ورائها.

(43) انظر سالنجر مثلا، مرجع سبق ذكره، الفصل الرابع.

(44) انظر مثلا على ذلك:

حليم بركات. حرب الخليج: خطوط في الرمل والزمن: يوميات من جوف الآلة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992). ولاستعراض سريع لمواقف كثير من المثقفين العرب تجاه الاجتياح والنظام في العراق، انظر:

سمير الخليل (كنعان مكية). الحرب التي لم تكتمل: الديمقراطية في العراق ومسؤولية التحالف. (لندن: دار الساقي، 1991).

(45) انظر مثلا سلسلة مقالات محمد عابد الجابري والتي كتبها أثناء الأزمة في جريدة «الاتحاد الاشتراكي» المغربية، تحت عنوان:«من أجل فهم ما جرى ويجري». (من 26/ 1/ 1991- 1/ 2/ 1992).

(46) انظر: Michael Hudson Arab Politics: The Search For Legitimacy (New Haven: Yale University Press, 1977) p. 278.

(47) انظر: سالنجر، مرجع سابق، الفصول الأربعة الأولى.

(48) انظر: سمير الخليل، جمهورية الخوف، مرجع سابق، الفصل الأول.

(49) أوردها حليم بركات، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(50) انظر سردا للبيانات العراقية في هذا المجال في: حليم بركات، مرجع سابق، ص 18- 25.

(51) المرجع السابق، ص 18.

(52) تركي الحمد،«أزمة الخليج: الجذور والآثار»، في مرجع سبق ذكره.

التعقيب

عبد المحسن مظفر تقي

يضم البحث الذي يقع في 35 صفحة مقدمة وفصلين رئيسيين ثم خلاصة وخاتمة بالإضافة إلى الهوامش والمراجع، ويتناول الفصل الرئيسي الأول أربعة أسباب موضوعية للغزو العراقي للكويت هي:

1- أسباب اقتصادية.
2- أسباب سياسية.
3- أسباب اجتماعية
4- أسباب شخصية.

كما يعرض الفصل الرئيسي الثاني خمسة مبررات أيديولوجية للغزو وهي:

1- مبررات وطنية.
2- مبررات تاريخية.
3- مبررات قومية.
4- مبررات اجتماعية.
5- مبررات دينية.

وقد أحسن الدكتور تركي في تقسيمه للموضوع إلى هذين القسمين الرئيسيين.. الأسباب والمبررات وإن كنت أميل إلى تسمية القسم الثاني بالادعاءات بدلا من المبررات، لأن في هذه الكلمة ما يوحي بقبولها والتسليم بها، وهو حتما ما لا يريده الباحث.

وسوف أحاول إبداء بعض الملاحظات على البحث بنفس تسلسل أفكار الباحث وإن شططت عن ذلك أحيانا فليعذرني الباحث والمؤتمرون.

مقدمة البحث:

وفق الباحث تماما في مقدمة بحثه عندما تعرض لإشكالية العلاقة بين القطرية (أو الوطنية) والقومية في الفكر السياسي العربي.. بل وفي بعض الممارسات السياسية العربية، من المهم هنا التأكيد على أنه لا تناقض بين القطرية (أو الدولة الوطنية) وبين القومية (مفهوم الأمة العربية الواحدة).. تماما كما رأينا من تجربة مجلس التعاون الخليجي أنه لا تناقض بين الدولة الوطنية والتنظيم الإقليمي. فمن الممكن الاتفاق وديا حول نطاق المصلحة الوطنية والالتزام الإقليمي أو القومي.. بل أن التأكيد على المصلحة الوطنية من شأنه أن يجعل الالتزام الإقليمي أو القومي أكثر مقبولية واستيعابا.

وأعتقد أن من مسؤولية المثقفين العرب في الوقت الراهن العمل على الحد من التأثيرات السلبية للعدوان العراقي على الكويت على المفاهيم الأساسية في حركة الوحدة العربية على الرغم من الإحباط الشديد الذي أصاب الكثير من المفكرين.

ولا أستطيع هنا أن أمتنع عن استدراك مهم بالنسبة لي.. وهو أني لا أتفق مع الباحث في أن الاجتياح العراقي للكويت لم يكن مثالب كله، بل فيه الكثير من المزايا التي كنا بحاجة إليها.. وأرجو ألا يكون استدراكي هذا مدفوعا بالعاطفة أو الانفعال اللذين أشرت إليهما في نهاية مقدمة تعقيبي هذا.

نقطة أخيرة في تعقيبي على مقدمة البحث أرجو أن يتسع لها صدر الباحث.. في تصوري أن أي دراسة جادة لكارثة أغسطس 1990 لا بد أن تنتهي بتوجيه اللوم واللوم الشديد إلى الطرف المعتدي ولا بد من تحديد المسؤولية فيما وقع. ولا بد من توضيح مواقف من وقف مع العدوان قبل أن يصبح الحديث عن المصالحة العربية حدثا في بحر مالح.

الأسباب الموضوعية للغزو:

واضح من تقسيم الباحث لموضوع بحثه إلى قسمين رئيسيين حرصه

على بيان أن الغزو العراقي للكويت كان وراءه أسباب موضوعية غير تلك الادعاءات التي قدمها النظام العراقي فيما بعد تبريرا لغزوه الآثم.

وبداية-ومع تقديري لرأي الباحث واجتهاده-أخشى أن أختلف مع الباحث في أن العوامل الموضوعية البحتة-حتى وإن صحت جميعها-لا بد لها في نهاية المطاف أن تنتهي إلى خاتمة عسكرية معينة، كما هي الحال في الاجتياح العراقي للكويت. حيث يؤدي التسليم بهذه النتيجة لتلك المقدمات-وأكرر حتى إن صحت جميعها-هو التسليم بأن قانون الغابة هو الذي يحكم العالم.. ولعلي أقبل أن الأسباب الشخصية هي التي كان لها الغلبة في وقوع الكارثة.. وهي كارثة أشك في أنها تتكرر في مكان آخر من العالم وإن توافرت له نفس الأسباب الموضوعية.

وليس بإمكاني-ضمن الوقت الضيق المتاح-التعرض لجميع الأسباب التي أوردها الباحث بالتفصيل، ولكني سأبدي ملاحظات بشأن بعضها.

1- في عرضه للأسباب الاقتصادية التي تتلخص في خروج العراق من حربه مع إيران منهارا اقتصاديا وعرضة لأن يدخل في دائرة المديونية التي قد لا يخرج منها أبدا. أشار الباحث إلى قضية تدنى أسعار النفط بسبب تجاوز إنتاج كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة حصصها المحددة من الأوبك. وهذه في حد ذاتها قضية شائكة تحتاج إلى التيقن منها قبل التسليم بصحتها.. وفي رأي أنه حتى وإن جاوزت الدولتان حصتيهما المحددتين فإن تأثير ذلك لم يكن ليهبط بسعر البرميل من 21 دولارا إلى 12 دولارا!! ثم إن مثل هذا الأمر-إن صح-كان يمكن أن يعالج من خلال منظمة الأوبك نفسها.

وأنا على ثقة من حياد الباحث وموضوعيته في تناول هذا الجانب لكني أخشى أن يكون مستندا إلى معلومات في حاجة إلى التثبت منها. ويؤسفني أن ينهي الباحث عرضه للأسباب الاقتصادية بقوله: «.. لا يمكن القول إن القرارين الكويتي والإماراتي في زيادة إنتاج النفط لا أثر لهما في الأزمة، إن لم يكن في خلقها ففي تسارعها وحدتها...» ذلك هو الفخ الذي أوقعنا فيه الإعلام المضلل والبيانات غير المؤكدة أو المبالغ فيها.

2- قدم الباحث عرضا جيدا للأسباب السياسية، ولا اختلف معه أبدا في تحليله السليم لهذه الأسباب. بل أود أن أضيف أنه ربما كان من جملة

الأسباب التي ساهمت في وقوع الكارثة استبعاد العراق (وكذلك اليمنيون) من منظومة مجلس التعاون الخليجي. وبالتالي دفعه إلى إنشاء مجلس التعاون العربي مؤشرا قوميا لعدم رضاه عن استبعاده من مجلس التعاون العربي الخليجي؟! وكذلك هل يمكن تفسير التواطؤ اليمني مع العدوان العراقي جزئيا على الأقل باستبعاده من مجلس تعاون «الأغنياء»؟

كما أود التأكيد على جانب مهم لم يدركه النظام العراقي المعتدي.. وربما لا يستطيع أن يفهمه حتى الآن.. ذلك هو طبيعة العقد الاجتماعي السياسي في الكويت.. هذا العقد الذي تم التأكيد عليه بوضوح في مؤتمر جدة الذي انعقد أثناء الاحتلال بحضور كافة الأطراف الوطنية الكويتية. فالكويتيون وإن اختلفوا فإنهم لا يساومون على سيادة دولتهم أو شرعية قيادتهم.. ذلك ثابت وموثق في دستور الكويت المعتمد عام 1962.

3- أكثر ما شد اهتمامي في عرض الباحث للأسباب الاجتماعية للغزو هو الأرقام والمؤشرات الدالة على تصاعد عسكرة المجتمع العراقي منذ عام 1968 حتى أصبح الجيش العراقي يشكل 5,5٪ من عدد السكان في عام 1988 بعد أن كان أقل من 1٪ في 1968.

كما أن تقرير منظمة حقوق الإنسان عام1990 يبين أن حوالي 25٪ من سكان العراق يعملون لحساب أجهزة الأمن المختلفة.. أي عالم من الإرهاب والقهر خلقه نظام صدام حسين في العراق؟

4- لا شك أن الأسباب الشخصية للغزو التي أجاد الباحث في عرضها كان لها الدور الأساسي في العدوان العراقي الآثم. وقد أصاب الباحث حين أبان أن كافة الأسباب والعوامل الموضوعية الثابتة لا يمكن أن تفهم من حيث الأثر والاتجاه ما لم توضع في إطار من آلية صنع القرار.. بل وفي شخصية متخذ القرار.. وهذا ما ذهبت إليه في بداية تعقيبي على الأسباب الموضوعية.. إذن فأنا والباحث متفقان على أن الأسباب الموضوعية وحدها وإن توافرت جميعها لا تكفي للإقدام على جريمة مثل جريمة العدوان على الكويت.. لا بد من شخصية عنيفة شاذة رعناء.

أثار سخريتي وسخطي ما أشارت إليه بعض تقارير الإدارة الأمريكية حول إعجاب صدام بالزعامة الناصرية وسحرها وسعيه لأن يكون «ناصرا» جديدا في المنظمة العربية!! شتان ما بين الاثنين.. فلنتذكر أن عبد الناصر

رفض استخدام القوة لفرض استمرار الوحدة مع سوريا التي كانت قانونيا جزءا من دولته!!

ملاحظة أخيرة في شأن هذا الفصل الشائق الذي عرض فيه الباحث الأسباب الموضوعية للغزو..

إذا سلمنا أن هذه الأسباب كانت الدافع لبدء الغزو والاحتلال فإنها لا تصمد كثيرا للتطورات الخطيرة التي حدثت بعد ذلك.. كل النصائح والتوضيحات والتحذيرات التي قدمت للنظام العراقي من كافة الأطراف الدولية والعربية لم تجد في توقف الزعيم الأوحد عن جنونه قبل أن تتعرض قواته لتلك الهزيمة المذلة في عاصفة الصحراء.

المبررات الأيديولوجية للغزو:

في هذا الفصل المهم من بحثه القيم يفند الدكتور تركي الحمد بأسلوب علمي وتحليل سليم كل الادعاءات والمزاعم التي ساقها النظام العراقي المعتدي على فترات مختلفة تبريرا لاعتدائه الآثم.

وأتفق مع الباحث في أن أي نظام يسلك سلوكا «مشينا ودونيا» مدفوعا بأسباب موضوعية لا يعلن حقيقة تلك الأسباب بل يبحث عن مبررات «أيديولوجية» لذلك السلوك (الدون) ويحاول أن يتسامى به ملتجئا إلى الأيديولوجيا والمثاليات.. وصحيح أنه في كثير من الحالات لا تكون هذه المحاولات بصورة واعية.. ولكني أعتقد أنه في حالة محاولات النظام العراقي المعتدي فإن الوعي عنده كان كاملا وهو كان مدركا لحقيقة الأسباب الموضوعية التي دفعته إلى العدوان ولكنه كان يدعي غير الحقيقة عن عمد وخبث.. وواضح أنه كان يسوق مبررات وادعاءات متذبذبة وقد تكون أحيانا متناقضة..

وإذا كانت للمبررات الأيديولوجية وظيفتان كما أشار الباحث الأولى إقناع «الذات» بسمو الهدف من أجل خلق قاعدة وجدانية مساندة للسلوك والثانية إقناع الآخرين بهذا السمو من أجل كسب التأييد والدعم.. فإني أرى أن الوظيفة الأولى وهي إقناع «الذات» لم تكن واردة في حالة الادعاءات والمبررات العراقية. إذ إنه كمتسلط فرد لا وجدان له شخصيا ولا ضمير يحاسبه أو يؤنبه، كما أنه لا يعبأ على الإطلاق بوجدان الشعب العراقي

وضميره، تلك هي طبيعة شخصيته كما أظهرها الباحث بصدق عند عرضه للأسباب الشخصية للغزو ضمن الأسباب الموضوعية.

وصدق الباحث حيث أظهر أن هذه المبررات المختلفة كانت موجهة إلى شرائح مختلفة من متلقيها في الكويت والعراق والعالم العربي والمجتمع الدولي.

وهنا أرى أن الوظيفة الثانية للمبررات الأيديولوجية وهي إقناع الآخرين- وإن لاقت صدودا مباشرا من الكويتيين-فإنها كان لها صدى متفاوت عند الشرائح الأخرى. والتي أعتقد أنها كانت مهيأة لتلقي هذا الإقناع لأسباب متباينة ربما تحتاج إلى دراسة ورصد.

ولا يسمح الوقت الضيق للأسف باستعراض جميع المبررات (أو الادعاءات) الأيديولوجية الخمسة التي قدمها الباحث بعناية فائقة. ولكني سوف أحاول إبداء بعض الآراء الهامشية بشأن بعضها.

١-مبررات وطنية

تستند هذه المبررات في جملتها إلى ادعاء عراقي باطل أن «ثورة وطنية» ضد الأسرة الحاكمة في الكويت كانت قد اشتعلت وأن العراق قد هب لنجدة الثوار في الكويت.. هذا الادعاء الذي كان موجها في الأساس إلى متلقي التبريرات في الكويت سقط منذ يومه الأول. وأتذكر الآن كما يتذكر غيري كيف حشر إعلام النظام العراقي من زعم أنهم «زعماء الثورة الكويتية» في مقعد ضيق عندما عرضهم في تلفزيون العراق وهم يرددون كالببغاء وبغباء شديد ما يمليه عليهم مذيع التلفزيون.

وصدق الباحث في قوله إن الأحداث التي كانت جارية على الساحة الكويتية آنذاك لعلها شجعت النظام العراقي على تبني هذا المبرر وذلك وفق قراءة خاطئة وتصور مغلوط للأحداث ومسارها.

وقد أثبتت الأحداث بعد ذلك مباشرة خطأ القراءة العراقية لطبيعة العلاقة بين الحكم والمعارضة في الكويت.. إذ إن النظام الغازي-كما بين الباحث-لم يجد فردا كويتيا واحدا يقبل التعاون معه بإرادته حتى من أشد المعارضين للحكومة الكويتية.

وأود أن أضيف هنا أنه لم يجد المعتدي العراقي فردا كويتيا واحدا

يتعاون معه حتى من بين أنصاره وبعض المنضوين تحت لواء حزبه أو المتعاطفين معه. إن أولئك الأنصار، وأولئك المنضوين والمتعاطفين مع حزبه كانوا نتاجا طبيعيا لحرية الفكر والاعتقاد السياسي في الكويت في مراحل سابقة وإن مرت تلك الحرية في أوقات حرجة أحيانا. وبعض هؤلاء الذين رفضوا التعاون مع النظام المعتدي بوضوح وإباء لا يزال يقبع أسيرا في معتقلات الغدر والإرهاب في العراق. ندعو الله أن يفرج عنهم ويعودوا إلى وطنهم مرفوعي الهامة معززين.

وإشارة الباحث إلى المؤتمر الشعبي الكويتي في جدة عام 1990 هنا إشارة موفقة تماما.. ففي هذا المؤتمر كما نعلم تم التأكيد على ثوابت العقد الاجتماعي والسياسي للدولة والمجتمع في الكويت. ثوابت هذا العقد تستند إلى استقلالية الدولة وشرعية القيادة وديمقراطية الحكم. وهي ثوابت كانت في ضمير الشعب الكويتي وقيادته منذ ما قبل الاستقلال.

2- مبررات تاريخية

أجاد الباحث هنا في تحليله للمبررات التاريخية، ووفق تماما في دحضها.. ولا مجال للمزيد.. ولكني أريد أن أذكر فقط أن العراق اعترف.. بالفرع-دولة مستقلة منذ أكثر من ربع قرن بدليل وجود سفارته هنا طوال ربع قرن.. هذا إذا تركنا جانبا كل المواثيق والاتفاقيات التي تثبت ذلك.

3- مبررات قومية

هنا يقدم الباحث تحليلا فائقا للمبررات القومية التي ادعاها في غزوه للكويت. وحيث لا مجال للمزيد في هذا الجانب من عندي. فإني أثير نقطة أساسية تتعلق بالمثقفين والمفكرين والساسة العرب الذين صفقوا لهذه المبررات... كيف تغابوا عن الحقائق الواضحة؟.. هل خدعوا بالإعلام المضلل أم كانت لهم مصلحة مادية ذاتية وقتية في ذلك؟ هل تمنعهم المكابرة الآن من العودة إلى الحقائق؟ أو ليس عليهم يقع عبء الاعتذار والتوضيح والمراجعة.. وأقول مثل ذلك عن عدد من زعماء الصحوة «الإسلامية».. كيف صدقوا أن صدام يمكن أن يكون عبد الله المؤمن؟ أم ترى هي المصالح المادية الآنية الضيقة أعمت بصيرة «القيادات الإسلامية»؟

4-مبررات اجتماعية

محور هذه المبررات هو شعار «إعادة توزيع الثروة القومية».. وأثني على الباحث في هذا المجال ثناء يستحقه في عرضه وتحليله.. وأريد هنا أن أطرح تساؤلات بسيطة أين كان شعار إعادة توزيع الثروة القومية عندما كانت شعوب الخليج المنعمة بفضل الله الآن تعاني من الفقر الشديد والحاجة والعوز؟ ماذا قدم العراق في سبيل إعادة توزيع الثروة القومية حتى قبل أن تبدد ثروته في دخوله في حرب لا طائل وراءها مع جارته المسلمة إيران؟ هل الثروة العربية القومية تقتصر على النفط؟ ماذا عن المياه والزراعة والمعادن والآثار والسياحة والتكنولوجيا والعمالة الفنية الماهرة؟ أليست هذه هي ثروات العرب الدائمة التي لا تنضب كما سوف ينضب النفط يوميا؟

5-مبررات دينية:

لا داعي للتعقيب على هذه المبررات من جانبي.. فهي واهية وساقطة في حكم أي عاقل أما تلك الجماعات التي قبلته ورو ت له، فهي-كما قال الباحث بصدق-ليست غبية ولا عديمة الإدراك كي لا تدرك تهافت مثل هذا المبرر منطقيا وموضوعيا، ولكن لها مآرب أخرى لا دخل للدين فيها ولا للكعبة ولا لقبر الرسول العظيم.

خلاصة وخاتمة:

أنهى الباحث دراسته القيمة بخلاصة وخاتمة أرى من المناسب أن أقتطف منها ما أرى أنه أهم استنتاج. ذلك هو دعوته إلى اتخاذ: عدة خطوات أو تغيرات نعتقد أنها ضرورية في الحياة السياسية العربية وذلك من أجل ألا يجري ما جرى. أهم هذه الخطوات هو ظهور خطاب عربي جديد يتصف بوضوح المفاهيم.. خطاب جديد تجد فيه الحياة السياسية حلا لتناقضاتها الأيديولوجية المزمنة. حل عصري لتناقض الدولة (الوطنية) والأمة يأخذ في الاعتبار وجود هذه الدولة كمؤسسة قائمة عند أي حديث عن الأمة أو أي كيان أكبر أو أصغر. حل عصري لتناقض العلاقة بين الدول العربية يأخذ في الاعتبار الاعتراف بمثل هذه التعددية وشرعية وجودها، ومن ثم

تنظيم العلاقة بينهما تنظيما عقلانيا لا ينفي مصلحة دولة في سبيل مصلحة دولة أخرى ولا ينفي مصلحة دولة معينة في سبيل مصلحة مفترضة لأمة يحتكر الحديث عنها تيار أيديولوجي معين أو دولة معينة.

في ختام هذا التعقيب أود التعبير عن شكري وتقديري الفائق للجهد الذي بذله الباحث في إعداد ورقة موضوعية في مجال شديد الحساسية والحرج محفوف بالعاطفة والانفعال.

لقد استفدت كثيرا من قراءتي لهذا البحث القيم. والفضل يعود إلى عمق تحليل الباحث وجزالة أسلوبه وصدقه في البحث.

مناقشات

محمود المراغي:

في الواقع إذا كنا نناقش الذرائع فإن الباحث أجاب على المطلوب، أما إذا كنا نناقش قضية الأسباب مثلما قال الدكتور إبراهيم سعد الدين والدكتور عبد المحسن فأنا أظن أن هناك أسبابا أوسع مما جاء في البحث.

النقطة الأولى التي أريد الإشارة إليها هي أن البحث اتجه إلى أن هناك مشكلة اقتصادية في العراق وأنه خرج ليحل مشكلة وأنه قد اتخذ ذريعة لذلك مقولة قومية أو مقولة وطنية هي أن الكويت جزء من العراق.

أنا لا أعرف هل الترتيب على هذا النحو صحيح أو غير صحيح، لو أن المسألة مجرد أزمة اقتصادية أو مجرد رغبة في حل مشكلة.

نقطة ثانية وهي نقطة المعارضة الكويتية وأظن أنها لم تكن في عقيدة متخذ القرار العراقي أنها نقطة صحيحة.

بمعنى أنه لم يثبت تاريخيا حتى الآن أن اتصالات قد تمت بين المعارضة والعراق قبل الغزو للاتفاق على القيام بانقلاب والواضح أن ذلك لم يحدث ولكن هي كانت طريقة للإخراج.

د. منصور بو خمسين:

في الواقع لدي تعقيب بسيط. الدكتور تركي يقول، وكلامه سليم إلى حد كبير، إنه كانت هناك قراءة خاطئة للوضع السياسي من قبيل القيادة السياسية، إذا كان هنالك قيادة سياسية، بينما هو يركز أن هناك نظاما شموليا وفردا واحدا، وهناك عدم معرفة أو قلة معرفة بالعالم الخارجي من قبل صدام حسين. في الواقع القراءة المتأنية والمتابعة المتأنية لتصرفات القيادة العراقية توحي بأنه لم يكن هناك جهل تام عند القيادة العراقية بالوضع السياسي الخارجي أو عدم معرفة مطلقة بنمط الحياة أو نمط الطبيعة السياسية أو القدرة العسكرية للنظام الأمريكي. أنا أعتقد أن هناك عاملا يشار إليه قليلا جدا في البحوث التي تتكلم عن فهم القيادة العراقية للقيادة الأمريكية. هم كانوا يعرفون أن الولايات المتحدة ستعارض. أنا أعتقد أنه كان هناك سوء فهم لإصرار القيادة الأمريكية على الحرب، كان هنالك دائما مقولة تتكرر سواء بالإعلام أو حتى عند بعض الأشخاص العراقيين الذين التقينا معهم هنا في الكويت: إن الأمريكان لن يحاربوا.. فالأمريكان لن يقبلوا الخسائر، صدام حسين كان يقول دائما في خطبه في التلفزيون. عندما يبدأ الجنود الأمريكان في الوصول لأمريكا في أكياس نايلون سوف يتغير الوضع في الولايات المتحدة. وحتى القيادة الأمريكية أوحت بأنها لا ترغب في الخسائر، لا ترغب في الحرب، هنالك خطورة كبيرة من وقوع ضحايا بالحرب. ما لم يستطع أن يفهمه هو أنه ليس هناك تناقض بين قدرة الولايات المتحدة والتحالف على الحرب وعدم استعدادهم لتحمل ضحايا، إن خوفهم أو حرصهم على الجنود وحرصهم على عدم وقوع ضحايا ليس معناه أنهم لن يحاربوا، بل معناه أنهم سيحاربون بطريقة أخرى مختلفة تجعل عدد الضحايا أقل عدد ممكن، وهذا ما حدث، فالضحايا لم تقع عندهم بل وقعت في الطرف الآخر.

محمد مساعد الصالح:

الأسباب الموضوعية للغزو كما سمعتها هي أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وشخصية، أو مثلما قال الدكتور إبراهيم سعد الدين أنها أصبحت ادعاءات وليست أسباب غزو. أنا في تصوري أن الأسباب الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية التي ذكرت هي منطقية ولكن فهمها في الحقيقة فهم خاطئ، ولذلك أعتقد أن السبب الأول وربما أيضا السبب العاشر، يعني من الأول إلى العاشر، هي أسباب شخصية. فحب الزعامة عند صدام حسين وعدم فهمه في اعتقادي هما السبب الرئيسي لما حدث. وكلنا رأينا أيام الغزو، وحتى بعد الغزو وقبل الغزو أيضا، نوع الملابس التي كان يلبسها والمشية التي كان يحاول أن يمشيها، فأنا تصوري أن السبب الرئيسي في الحقيقة لما حدث هو أسباب شخصية. لأنه لو قلنا إن هناك أسبابا اقتصادية واجتماعية وسياسية لكان على الأقل أعد إعدادا جيدا للغزو، ما كان يغير الطريق ويقول إن هناك انقلابا وقع في الكويت بالتالي العراق ذهبت لإسعاف الانقلاب، ثم قال التوحيد ثم قال عودة الفرع للأصل. وحتى التوحيد على الأقل كحزب كان يقال إنه حزب قومي، على الأقل ما يكون التوحيد عن طريق القوة. وهذه أيضا نقطة لا أعرف إذا كانت ذكرت أم لا في بحث الدكتور تركي فيما يتعلق بالتوحيد العربي حتى لو قلنا بالتوحيد العربي فهو أيضا مرفوض أن يتم بالقوة، ولم يؤخذ فيه رأي الشعب على الأقل الذي يراد له أن يتوحد مع دولة أخرى.

الأمر الثاني: ما ذكر في البحث من صراع بين المعارضة والحكومة، فكانت الصحافة حكومية ومعارضة أيضا مع العراق، أنا عندي تعليق صغير على ذلك أن الصحافة في ذلك الوقت، أي في عام 1989، كانت مراقبة من قبل أجهزة الحكومة، وأجهزة الحكومة كانت مع العراق ليس حبا في صدام حسين بل كانت مضطرة أن تكون مع العراق لأنه أولا كان يخوض معركة قومية بينه وبين إيران بالإضافة إلى أننا دولة صغيرة وعدد سكانها صغير وبالتالي لم يكن أمامنا خيار إلا أن نكون مع صدام حسين أيا كان. وفي تصوري أن معظم الكويتيين كانوا عارفين تماما أنه عندما تنتهي الحرب بين العراق وإيران سيحدث ما سيحدث. وهذه نقطة أيضا ربما لم تذكر، ونتمنى أن تذكر لنا..

عامر التميمي:

هناك ملاحظة حول ما ورد في بحث الدكتور «تركي الحمد» حول قضية النفط. يبدو مما ورد بالبحث حول هذه القضية أنه يسلم بوجهة

النظر العراقية حول الادعاءات بأن الكويت ودولة الإمارات هما السبب في انهيار الأسعار في السوق النفطية. وفي الواقع هذا يتناقض مع الحقائق الاقتصادية التي كانت سائدة في السوق النفطية حيث إن هناك خللا هيكليا في السوق وأيضا هناك خلل هيكلي في الدول المنتجة للنفط ذاتها. لأن طبيعة اقتصاديات هذه الدول حتمت على معظم الدول أن تتجاوز في الحصص وتنتج أكثر مما هو مخصص لها لمواجهة الالتزامات المالية التي عليها. وهذا لا ينطبق على الكويت والإمارات فقط بل ينطبق على العراق وعلى إيران وعلى دول أخرى في منظمة الأوبك. أما ما ورد من أن الكويت أنتجت كميات كبيرة من حقل الرتقة، فهذه مغالطة وزعم كاذب، بالرغم من أنه يبدو أن الباحث مقتنع بوجهة النظر العراقية، لأن الكويت إنتاجها كان مليون ونصف برميل يوميا وما تنتجه من حقل الرتقة كان لا يتجاوز عشرة آلاف برميل يوميا وهي نسبة ضئيلة جدا قياسا بمجمل الإنتاج الكويتي. فبالتالي أنا أعتقد أن الباحث وقع في مطب في هذه القضية، واستسلم للدعاية العراقية في هذا المجال.

هناك أيضا بُعد الاحتلال العراقي للكويت، حقيقة أن العراق نفسه أو الحكومة العراقية ذكرت أنها مستعدة للتفاهم مع الدول الغربية على موضوع الأسعار وأبدت استعدادا لتخفيض الأسعار بما يتناسب مع المصالح الغربية، فقالوا إذا كنتم متخوفين من قضية زيادة أسعار النفط فنحن مستعدون للتفاهم معكم حول هذا وأننا مستعدون لأن نوصل الأسعار لمستويات اقتصادية مناسبة لمصالحكم.

والعراق طبعا في تاريخه، في مجال السياسة النفطية، كان يلعب دورا أحيانا يؤدي إلى انهيار الأسعار وإلى كسر تحالف دول الأوبك المنتجة كما حصل عام 1973. فيما يتعلق بموضوع البنية الاجتماعية أنا أعتقد أن موضوع العسكرة موضوع خطير جدا في المجتمع العراقي، وأنا أتطلع للمستقبل في عراق ما بعد صدام. فبعد هذا التشويه الذي حدث في المجتمع العراقي خلال خمس وعشرين سنة ألا يستحق العراق وصاية دولية لإعادة تشكيل المجتمع العراقي وإعادة تشكيل المجتمع المدني. وهذه الوصاية يمكن أن تلعب دورا فيها الأمم المتحدة ومنظماتها المختصة بحيث يصبح العراق دولة ديمقراطية وبحيث يمكن أن تتفهم هذه الحكومة الجديدة

احتياجات الشعب العراقي وتستطيع أيضا أن تتفاهم مع دول الجوار في سبيل تنمية حقيقية في المنطقة، ومن أجل إلغاء العسكرة من المجتمع العراقي. فأنا أعتقد أن هذه قضية يجب أيضا أن نأخذها بعين الاعتبار. وأعتقد أن بعض الدول بعد الحرب العالمية الثانية خضعت للوصاية الدولية مثل اليابان وألمانيا وأيضا نتج عنها مجتمعات حديثة ومجتمعات متقدمة جدا.

د. محمود عودة:

في الحقيقة مع شكري للباحث على المجهود الذي بذله في هذا البحث، فإن البحث في تصوري ينطوي على مشكلتين أساسيتين:

المشكلة الأولى خاصة بمنهج العرض، والمشكلة الثانية خاصة بمنهج التفسير أو الرؤية التفسيرية. فمنهج العرض كل هو واضح يعاني من نقطة ضعف أساسية وهي سوء استخدام المصطلحات في كثير من الأحيان. على سبيل المثال مصطلح الأسباب الموضوعية. حين أقول الأسباب الموضوعية فإني أعني أنه كان ثمة حتمية للغزو العراقي للكويت فرضتها ظروف موضوعية. والحقيقة لو افترضنا أنه كانت هناك ظروف موضوعية لنجح الغزو العراقي للكويت. لو توافرت الشروط الموضوعية، على حد زعم الباحث، لكانت الكويت الآن جزءا من دولة العراق. وفشل الغزو العراقي للكويت هو الدليل على عدم وجود ظروف موضوعية للغزو. وأنا أعتقد أن المشكلة هنا تكمن في استخدام مفهوم الأسباب الموضوعية. ولن أكرر ما قيل عن مفهوم المبررات فثمة فرق بين المبررات التي تنهض على أسس عقلانية ومنطقية وبين التبريرات التي تستند غالبا إلى أسس غير عقلانية. وكذلك استخدام مفهوم الخطاب أيضا استخداما جانبه التوفيق في كثير من الأحيان واستخدام مفهوم الأيديولوجيا في غير موضعها، فمن الذي قال إن الأيديولوجيا هي مصدر الشرعية سواء على الصعيد العملي أو على الصعيد النظري؟ أعتقد أنه لم يقل أحد بذلك.

والنقطة الثانية، وهي النقطة المتعلقة بمنهج التفسير، على الرغم مما يظهر من البحث من أنه يقدم تفسيرا شموليا، فليس ثمة أي تفسير شمولي. إن التفسير الموجود هو تفسير تكاملي، من باب أن كل شيء يمكن أن يفسر

أي شيء، ما يسمى بالموضوعي والشخصي وغير ذلك يمكن أن يفسر أي شيء. والحقيقة أن كل شيء لا يمكن أن يفسر أي شيء. وهنا استعير عبارة صدر بها الدكتور خلدون بحثه اقتباسا من فتجنشتين: «إننا لسنا في حاجة إلى معلومات جديدة لنحل المشكلات بل في حاجة إلى ترتيب للمعلومات القائمة أو إعادة ترتيب للمعلومات القائمة». وأنا أعتقد أن المعلومات الواردة في هذا البحث في حاجة أساسية إلى إعادة ترتيب من منظور مختلف.

د. قاسم عبده قاسم:

سؤال حول موقف الجماعات التي تتخذ من الإسلام رداء سياسيا في مجالات العمل السياسي والاجتماعي إلى آخره. الحقيقة أنها اتخذت موقفا محيرا. المعروف تاريخيا أن علاقاتها وطيدة وشبه عضوية بدول الخليج، وموقفها أثناء الأزمة كان موقفا مثيرا للعجب وأنا أطرح تساؤلا فقط: هل السبب وراء هذا هو أن هذه الجماعات التي دفعت للعمل في أفغانستان بمساندة من هذه الدول قد بدأت بعد حل المشكلة في خلافات نرى آثارها الآن على صعيد العمل السياسي العربي. وشكرا.

د. طه عبد العليم:

في الحقيقة هذا هو خامس أو رابع يوم أرى فيه الكويت، ورغم أن الواحد كتب كثيرا عن الكويت لكن كانت كتابة عن بعد. وقد سعدت أنه رغم أي هواجس يمكن أن تكون راودتني في قراءة الأوراق أو في الاستماع للمداخلات من الأخوة الكويتيين سعدت بأن هناك درجة عالية في تقديري من «برودة الرأس» في تناول قضية بطبيعتها تثير أو لا بد أن تثير أو تترك وجدانا ساخنا لدى الأخوة في الكويت الذين هددوا ليس فقط بقصف جوي وإنما باقتلاع من الجذور. أعتقد أنه يمكن أن نميز، وهذه ملاحظة شكلية سريعة، ما بين الذرائع والأسباب والدوافع المباشرة إلى آخره. لكن الحقيقة أنا أعتقد أن هذا لا يستوجب الوقوف كثيرا وأريد أن أشير أو أؤكد على سببين أساسيين وانقد أحد الأسباب: أعتقد أن السبب الأعمق هو نزعة الهيمنة العراقية، نزعة الهيمنة على الخليج ونزعة التوسع على حساب الكويت. هذا هو السبب الأعمق وهو يفسر أنه طوال عقود طويلة

قبل الغزو العراقي للكويت كانت الدعوة لإلحاق الكويت بالعراق دعوة قائمة. السبب المباشر أو أحد الدوافع المباشرة التي أعتقد أننا معنيون بها في مصر وفي الوطن العربي وفي الكويت هو ما يمكن أن نسميه بعقل عربي يتسم بنزعة لا عقلانية ولا واقعية في الحساب وأعتقد أن خطأ الحساب وخطأ كل الحسابات تقريبا لدى صدام حسين في قراره بغزو الكويت واضح تماما.

السبب الحقيقي الذي يحتاج لنقد هو السبب المنسوب إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو تفسير الأمر بمؤامرة أمريكية سواء مؤامرة وفقا لصدام حسين دفعت الكويت لتجاوز الحصص للحرب الاقتصادية ضد العراق وبالتالي يتخذها ذريعة لغزو الكويت أو المؤامرة بمعنى أن أمريكا شجعت على عملية الغزو بشكل مباشر بالحديث المنسوب للسفيرة الأمريكية، إلى آخره أعتقد أن الأمريكان كانوا شديدي الصراحة. فالتهديد الأمريكي باحتلال آبار النفط الذي قاله كيسنجر في النصف الأول من السبعينيات في حالة تهديدها كان واضحا. إذن لم تكن هناك مؤامرة من الأصل. الأمريكان واضحون في الحقيقة: «من يهدد حقل النفط لن نتركه» وهذا ما يجعل المرء يميز حقيقة أو يدرك ضرورة التمييز ما بين المساومة بالنفط-المساومة الاقتصادية بالنفط-وخلق أسباب تحسين شروط هذه المساومة، وما بين نزعة الابتزاز بالنفط. أنا أتصور أن الولايات المتحدة والدول الصناعية الغربية، إذا لم يكن عقلنا مختلا وإذا كان عقلا واقعيا، فلا بد أن نتوقع أن القوات الدولية الغربية والأمريكية ستأتي مرة واثنتين وأربعا إذا ما تصورنا أنه يمكن الابتزاز بالنفط-والابتزاز هنا يمكن أن يأخذ أكثر من شكل: أولا قطع إمدادات النفط أو التهديد بقطع إمدادات النفط.. المغالاة في الأسعار بشكل يمكن أن يهدد الحياة الاقتصادية والصناعية للدول الغربية، نزعة أحد مراكز القوى الإقليمية الثلاثة في منطقة الخليج للهيمنة بمفرده على النفط في هذه المنطقة من العالم، والأهم من ذلك في الحقيقة إن كل ما قرأت حتى الآن أو سمعت يثير ثلاث قضايا أساسية في تقديري تحتاج لتأمل:

القضية الأولى هي هاجس السيادة الذي يؤرق الأخوة في الكويت: ربما نحن في مصر، سبعة آلاف سنة، ولأنها دولة ليست في دور التكوين ونشأت

في القرن العشرين بشكل مؤسسي ويمكن موجودة منذ قرنين أو ثلاثة أو أربعة بشكل غير مؤسسي لا يؤرقنا هاجس كهذا كثيرا، لكن هنا ينبغي في تقديري الشخصي، في هذه القضية، التمييز المهم بين مشروعية الدولة ومشروعية النظام. يمكن أن نقول نظام صدام حسين نظام غير شرعي لكن لا أستطيع أن أشكك في شرعية الدولة العراقية. يمكن أن أقول إن هذا النظام العربي أو ذاك، نظام غير شرعي أو غير مشروع أو لا تتوافر لديه المشروعية السياسية، لكن هذا لا يساوي أن أشكك في مشروعية الكيان المسمى القطري أو الدولة المعنية. هاجس السيادة مفهوم جدا في تقديري لأن الكويت ودول الخليج باستثناء العراق وإيران معرضان دفاعيا، أو منكشفان دفاعيا، نتيجة للتفاوت الكبير ما بين القدرة المالية والقدرة الدفاعية، كنز غير محمي، أو لا تتوافر لدية مباشرة أسباب الحماية، وهذا يثير مسألة مهمة: ما هي مصادر التهديد التي تواجه الخليج؟ الأوراق التاريخية والورقة التي عرضت الآن تثير ثلاثة مصادر للتهديد، المصدر الأول دولي: من يهدد النفط، يعني يهدد المكاسب الغربية، سيجلب تهديدا. التهديد الإقليمي: وهو نزعة أي قوة إقليمية للإخلال بالتوازن الإقليمي أو الهيمنة في المنطقة. وهناك التهديد الداخلي، الذي يواجه نظم الخليج والنظم العربية وأي نظام في العالم الثالث، وهو ضعف أسباب التماسك الداخلي. أيضا هاجس السيادة مرتبط، أو يولد عندي أنا على الأقل، هاجس النزوع إلى العزلة، نزعة الاكتفاء الذاتي، تعلم سلبي أو غير إيجابي من دروس الأزمة.

القضية الثانية هي معضلة الأمن. وأنا في الحقيقة أختلف مع القائلين بأن الأمن يتوافر للكويت إقليميا وعربيا فقط. أنا أتصور أنه لا بديل في تقديري الشخصي من المكون الدولي لأمن الكويت وأمن الخليج. المكون الدولي ينبغي النظر إليه في ذات الوقت باعتباره ليس بديلا للمكونات وللركائز الأخرى الإقليمية الداخلية أو الوطنية أو العربية للأمن.

والمكون الدولي هذا لا يعني أن أستجيب دون قيد أو شرط لمن له مصلحة في استقرار الأوضاع في الخليج-أي الدول الصناعية-لا.. هامش المساومة موجود، وهامش بناء توازن للمصالح وتبادل للمصالح أعتقد أيضا أنه موجود. في البعد الإقليمي علينا أن نقرأ جيدا ما يجري في العالم.

ولنأخذ كمثال حالة دول شرق آسيا، بلدان كانت تجارتها المتبادلة لا تزيد على 10٪، اليوم تجارتها تتراوح ما بين 30- 40٪، هذه الدول تبني عملية التكامل دون كل المؤسسات التي نعرفها في الدول العربية، هناك مصالح تبنى. واليوم أعتقد أن الطموح للتقدم لا يساوي دولة من المحيط للخليج. فهذه الدولة ستكون دولة لها مركز لا بد أن يكون مهيمنا، ولا بد أن يكون متسلطا. الطموح هنا لكيان اقتصادي متكامل ومترابط وأشكال من التنسيق لا تعني دولة واحدة، وهذه قضية تحتاج لمناقشة وتحتاج لدراسة.

عبد العزيز الصرعاوي:

استوقفني ما قاله الأستاذ عبد المحسن مظفر عندما تساءل في تعقيبه القيم: ألم يحن الوقت لكي يعيد بعض المفكرين وبعض المثقفين-بمن فيهم طبعا قادة الفكر الإسلامي-ألم يحن الوقت لكي يعيدوا النظر فيما سبق أن اتخذوه من مواقف على ضوء-المعطيات والحقائق والوقائع الجديدة؟

أنا في الحقيقة أعتقد أن هناك جانبا شبه مهمل من قبل الباحثين: أتصور أن ما أقدم عليه النظام العراقي هو بدوافع شخصية من القائد الذي يحكم العراق وهو صدام حسين، حيث إنه ليس هناك أي كلمة تقال في وجود صدام حسين، هو المهيمن على كل قنوات التنفيذ في بلده، وحتى على مصادر الفكر وعلى القيادات التي تسايره في حكمه للعراق.

أتخيل أن النظام العراقي تحت سيادة صدام حسين، كان ينحو منحى خاصا هو نظام الحزب الواحد والهيمنة والسيطرة، وهذا مغاير لما تنحو إليه دولة الكويت. ففي الوقت الذي تم فيه الغزو كانت دولة الكويت في الحقيقة نقطة انطلاق فكري ومبعث حضارة منفتحة على كافة تيارات الفكر في المجتمع المعاصر. وقد لا تفخر الكويت بشيء قدر ما تفخر بأنها بنت مجتمعها الحديث بسواعد الأيدي العربية، هذه حقيقة معروفة وأعتقد أنه سبقني إليها كافة المثقفين والمفكرين في عالمنا العربي. ما الذي غير هذه الفكرة عن الكويت، هذا موضوع آخر، وربما يكون أحد الأسباب التي نبحثها في هذه الندوة والندوات القادمة أو الجلسات القادمة. المجتمع الكويتي كان مجتمعا منفتحا يتقبل الرأي ويتقبل الرأي الآخر وكانت فيه شبه حرية واسعة قياسا إلى مجتمعنا العربي ككل من المحيط إلى الخليج.

أتخيل أن ما حصل من الكويت كشف سوءات النظام العراقي. النظام العراقي دكتاتوري فاشستي، وكل المنظرين وكل من تحدثوا عن الاستنارة الفكرية وعن محاولات خلق المجتمعات المدنية المتحضرة كان يدعوهم إلى هذا الذي بدأته الكويت وسارت فيه أشواطاً بعيدة. إن ما حصل في الكويت كشف سوءات النظام العراقي كما ذكرت، فتولدت حساسية شديدة عند النظام العراقي بقيادة صدام حسين وأراد أن يقضي على هذه البؤرة التي يصدر منها الإشعاع الفكري في المنطقة. هذا هو باختصار فيما أتخيل الدافع الأساسي لما أقدم عليه صدام حسين. علاوة على هذا، لو كان صحيحا ما كان يدعيه من أهداف من غزو للكويت، لماذا يقوم بكل هذا النهب والقتل والتشريد وتخريب كل ما بنته الكويت ويأتي في سياق الثروة العربية القومية، كل مراكز البحث العلمي، كل مراكز الاقتصاد، وكل مراكز التعليم وكل مراكز التقدم الطبي كلها في الحقيقة كانت مستهدفة من قبل النظام العراقي. لو كان حقيقة ما أقدم عليه بدافع قومي لما مس الكويت بسوء، لحافظ عليها حتى يستقيم منطقه في القول بأنه يستهدف في الأساس خير الأمة العربية بأسرها.

إذن باختصار أنا أضم صوتي لما تفضل به الأستاذ عبد المحسن تقي وأتساءل: ألم يحن الوقت لكي يعيد هؤلاء المفكرون النظر، الذين نعتقد أننا نحسن الظن بهم وأنهم ربما اعتقدوا خطأ فناصروا النظام العراقي-أنا لا أتحدث عمن تواطأ وعمن تعمد أن يكون بجانب الحاكم العراقي في غزوته للكويت، أنا لا أبحث عن هؤلاء، ولكن أبحث عن الناس المثقفين المفكرين الذين يهتدون بنور الفكر-ألم يحن الوقت بعد لكي يتقدموا، ولا أقول يتعذروا.. بل.. يعيدوا النظر في مواقفهم السابقة.

د. طلعت منصور:

ربما كان التدخل السيكولوجي له مغزاه في هذا الموقف. وربما أيضا كنت في الصباح أود الكلام عما طرح من ادعاءات أو مبررات من الناحية التاريخية. حقيقة هذه الورقة ربما تؤول بنا في التحليل النهائي إلى أننا أمام ظاهرة نفسية بكل ما تحمله من معاني التفسير العلمي الموضوعي الذي ربما نغفله كثيرا في مجتمعاتنا العربية. هي ظاهرة نفسية بحاجة

إلى وقفة كي يكون لنا معها دروس من خلال التشخيص لتحديد التوقعات لمثل هذه الأنظمة التي يمكن أن توجد في عالمنا العربي. حقيقة ما طرح من حيث مفهوم التبرير والمبرر، التبرير المرضي هو ظاهرة نفسية مرضية كميكانيزم دفاعي. لأن المرض على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع هو مرض له عرض وله غرض. لأن المرض هنا إذن هو مرض وظيفي لإشباع نزعات ومرام وحاجات مرضية.

إذن التبرير هنا لا بد أن يصطنعه ويدعيه مثل هذا النظام الذي أتى بهذه الفعلة النكراء، أو هذه الكارثة في عالمنا العربي. حقيقة التفسير السيكولوجي هنا لا يمكن أن نعزوه فقط إلى شخصية صدام، وإلا فسنقع في محظور «البيرسوناليزم»، بمعنى أن الشخصية وحدها هي التي تدير كل أحداث التاريخ في الحاضر وفي المستقبل، وإنما نحن هنا أمام نظام أدى إلى تغير اجتماعي آل في النهاية-ومع الاعتذار إلى ما يسميه «ايرك فروم» في كتابه «المجتمع المخبول» أو المجتمع غير العاقل، بمعنى أصح، آل إلى أنظمة يمكن أن تدفع بمجتمعاتها إلى الجنون، وإلى الاضطراب، ومن ثم سوء التقدير فيما تتخذه من قرارات وكذلك سوء استجابات، إلى غير هذا من تفسيرات مختلفة. ما أقدم عليه هذا النظام حقيقة وعلى رأسه هذه الشخصية المرضية زرعت في جسم المجتمع العراقي نزعة عدوانية متأصلة.

وحسب بحوث وقوانين وتجارب علم النفس فإن العدوان لا بد أن يتخذ له قنوات: عدوان موجه إلى الداخل، وهذا واضح في قهر الشعب العراقي وسلب الإنسانية من الإنسان العراقي، ثم يعمم هذا العدوان إلى الخارج. وأعتقد أن أحداث التاريخ تفسر هذا: قهر من الداخل للشعب العراقي ثم عدوان إلى الخارج في الجبهة الإيرانية ثم-بلغة علم النفس أيضا-التحول، تحول النزعة العدوانية إلى جبهة أخرى، جبهة مستهدفة، مستضعفة لأنها لن تستطيع أن تقف أمام شراسة هذا النظام. هذا هو التفسير الذي لا بد أن نضعه في اعتبارنا: أن هناك مجتمعات، وخاصة في العالم النامي، تمرض من داخلها لغياب الوعي، لغياب الديمقراطية، لغياب الفهم والتفاهم، غياب النزعة الإنسانية. ومن ثم لابد أن تكون لدينا القدرة على التنبؤ والتوقع من مثل هذه المجتمعات والتي هي مجتمعات At risk يتوقع منها

العدوان. والعدوان سواء لشعوبها أو خارج شعوبها في هذا المجال هو ظاهرة لا بد أن نتوقف عندها وأعتقد أننا جميعا اتفقنا على هذا التفسير في نهاية المطاف.

د. عزت قرني:

سأكون سريعا جدا.. وجدت أنه لا بد من الحديث لأن هذا البحث يتميز بتناقض غريب وهو يحب كلمة «التناقض»، إنه في الوقت الذي يثير فيه كثيرا من الأفكار ويتمتع بالفعل بثراء في المعلومات ورغبة في تنويع التحليلات وقدرة على إعطاء أفكار جديدة، فإنه للأسف يتسم بسلبيات منهجية خطيرة جدا، أخص منها بالذكر الركيزتين النظريتين اللتين اعتمد عليهما وهما مفهوم الخطاب ومفهوم الأيديولوجية. هو أخذ مفهوم الخطاب من بعض الكتاب بالذات في شمال أفريقيا وبالذات ما سموه بالخطاب السياسي العربي وأنا لا أفهم ما هو الخطاب السياسي العربي، الذي هو مجرد كلمة ولكنهم وضعوها وكأنها صنم واستخدموها أداة لتفسير كل شيء، بينما هي مجرد كلمة وخلق ذهني خيالي محض، هنا استخدمها. والخطير في الأمر أنه جعلها في مركز كل الاهتمام بحيث إنه في الخاتمة والخلاصة يقول: «هناك عدة خطوات أو تغيرات نعتقد أنها ضرورية في الحياة السياسية العربية وذلك من أجل ألا يجري ما جرى).. ما أهمها؟ يقول:

«أهم هذه الخطوات هو ظهور خطاب عربي جديد يتصف بالوضوح»إلى آخره، ظهور خطاب عربي جديد؟ هذه ظاهرة أيديولوجية أو على الأحسن ظاهرة لغوية وهو نتيجة وليست أساسا. من يريد ويهتم كما يقول المؤلف وله حق في هذا وأنا متفق معه (يجب الاهتمام بالأمور الموضوعية وتقديم صورة حقيقية عما هو حاضر وواقع). من يهتم بهذا يهتم بالوقائع، الخطاب، والكلام وحتى الفكر إنها يأتي من بعد ذلك. أما مفهوم الأيديولوجيا فهو أخطر وأخطر في استعمال المؤلف في الواقع، فقد استخدمه كمفهوم أساسي ولكن كثيرا من تصوراته واستنتاجاته عن الأيديولوجيا غير صحيحة وهناك أشياء كثيرة في داخل البحث.. واعذروني عن عدم الخوض في أمثلة لكنها واضحة لمن يقرأ البحث نفسه.

د. الحبيب الجنحاني:

عفوا سأقتصر على ملاحظتين بكل إيجاز، لأن القضية فيما أعتقد مهمة خاصة بالنسبة للأخوة هنا. فالدراسة، رغم بعض النقائص التي وقعت الإشارة إليها ولكن لها أهمية لا بد هنا، في رأي شخصيا، من الإشارة إليها.

لقد حاولت الدراسة في البداية وفي الخاتمة أن تربط بين الوضع الخاص بكارثة الخليج وبين آليات الفكر السياسي العربي على اختلاف فهمنا لهذا المفهوم. هذا مهم. فهنا حاول الباحث أن يربط ذلك وأن يعمم هذه القضية، ويربطها بآليات التفكير السياسي العربي المعاصر. هنا يشير في الحديث عن الأسباب الاقتصادية إلى الوضع الاقتصادي المنهار، وهنا تساءل: هل كانت دول الجوار للعراق، خصوصا الكويت، مدركة للوضع الاقتصادي العراقي المنهار، وما يمكن أن تقدم عليه السلطة السياسية في مجتمع وقعت عسكرته خلال سنوات طويلة بنسبة كبرى كما تدل الأرقام في الدراسة، هل كانت القوى السياسية والفكر السياسي على إدراك لما يمكن أن تقدم عليه مثل هذه القيادة. بعض الأخوة هنا-وأظن الأستاذ محمد مساعد الصالح إن لم تخني الذاكرة-قالوا إن هناك إدراكا حسب ما فهمت من الكويتيين لهذا الوضع. وهو مجرد تساؤل، لأن القضية مهمة.

الملاحظة الثانية: تحدث الباحث عن موقف بعض المثقفين العرب والأنظمة الثورية إلى آخرة من كون دول الخليج قد بعثرت ثرواتها فيما لا يفيد... إلى آخره. أعتقد أن هذه النقطة ستأتي ضمن مناسبة ولا بد أن نعيد النظر في هذه القضايا. هذه الشعارات الأيديولوجية لا يمكن قبولها في منطق الواقعية السياسية والواقعية الاقتصادية. لأننا إذا نظرنا إلى الدول وإلى أقطار عربية فقيرة يعني ليست نفطية وبحثنا أين بعثرت أموالها الكبرى، ويمكن أن أذكر فقط رقم إحدى الدول الشقيقة الكبرى حسب الإحصائيات الرسمية، أن الأرصدة لأبنائها في الخارج يمكن أن تغطي عجزها الذي أشرف على 30 مليار دولار، دولة أخرى عربية غنية نفطيا وغازيا يعني نعرفها في منطقتنا أيضا ما آلت إليه هذه الثروة إلى آخره. دولة أخرى كدست بالأسلحة في المخازن وفسدت هذه الأسلحة وهي الآن مدينة إلى دولة كبيرة، إلى آخره. قضية لا بد أن نبحثها بكل صراحة.

وأخيرا وقعت إشارة، أظن من الأستاذ محمد مساعد الصالح، إلى قضية استعمال العنف من أجل تحقيق الوحدة. وأنا قرأت بعض التصريحات أنه يجب استعمال القوة من أجل تحقيق الوحدة، ومن أغرب ما سمعت-وكنت أتناقش بالأمس وأنا في طريقي للكويت إلى واحد ممن يرفعون شعار القومية العربية منذ سنوات، وكان يتحدث عن ندوة كانت تتحدث عن استعمال العنف لتحقيق الوحدة، لكن استعمال العنف لتحقيق الوحدة يجب أن تتوافر له شروط وقال لي هذه الشروط لم تتوافر في قضية غزو الكويت. إذن حسب رأي إذا توافرت هذه الشروط فيمكن أن نفهم ذلك الغزو.

تعقيب من «المعقب» على البحث (عبد المحسن مظفر):

لو سمح لي الدكتور عزت قرني، ليس دفاعا عن الباحث على الإطلاق ولكن في حدود فهمي أنا المحدود لما قرأته لنقطتين. النقطة الأولى تتعلق بالخطاب السياسي العربي، أنا فهمي أن ما يرمي إليه هو مجمل الفكر السياسي والثقافي العربي الذي تكون في المنطقة العربية منذ أواسط الخمسينيات إلى الهزيمة الكبرى سنة 1967، المرتبطة أساسا بإمكانية خلق الوحدة العربية بإلغاء الدول القطرية. هذا هو مجمل الخطاب السياسي العربي في تلك الفترة. هذا الخطاب السياسي العربي الذي ربما استند إليه صدام حسين أو ادعى أنه يستند إليه في عدوانه على الكويت، يحتاج إلى إعادة نظر قوية وبحث قوي. الأيديولوجية هي أيضا مرتبطة بنفس الأيديولوجية والعقائد الفكرية السياسية العربية التي تكونت خلال الثلاثين سنة الماضية والتي مؤداها أيضا كما ذكر الباحث أنه لكي تحقق آمال الأمة في الوحدة والتحرير لا بد من القضاء على الكيانات القطرية، وربما كنت أنا شخصيا من أنصار نفس الفكرة، وأعتقد أنه صارت عندي فرصة لإعادة النظر في بعض هذه الأفكار، وهذه دعوة من الباحث للآخرين لمراجعة النفس وإعادة النظر في بعض الأفكار أو «الدوجما» التي أخذناها لمدة طويلة ورددناها دون وعي، والتجربة أثبتت عدم سلامتها وعدم جدواها لمرحلة التطور الحالية في الوطن العربي. هذا مجرد توضيح وليس دفاعا عن الكاتب. ولعل لديه توضيحا أحسن من ذلك.

البحث الرابع

الاحتلال العراقي الممارسات والوقائع من شاهد عيان

د. محمد حسين غلوم

تمهيد

تروي المواطنة الكويتية أم سعود مع بناتها الثلاث «نوف وفاطمة وهاجر» حكايتهن المفجعة مع الترمل. توفي زوجي-تقول أم سعود-«سنة 1967ضمن الشهداء الذين شاركوا في حرب مصر وإسرائيل، وحمدنا الله على كل حال. وأخذت عهدا على نفسي ألا أزوج بناتي إلى عسكري مهما كانت رتبته حتى لا يصبحن أرامل». إلا أن القدر يشاء أن تتزوج بناتها الثلاث من ضباط عسكريين في الجيش والشرطة.

«كان زوجي عبد الله قبل الغزو بيومين في إجازة خاصة-تتحدث نوف كبرى بناتها عن زوجها الضابط في الجيش-ثم ذهب للمعسكر، وكنا على وعد بأن نقضي نهاية الأسبوع عند أهله... استيقظت في صبيحة اليوم المشؤوم وأنا بين الحقيقة والخيال ولم أصدق... بعد يومين جاء خبر استشهاده، ومن شدة حزني كنت آنذاك حاملاً في شهري السابع وشعرت بآلام الوضع واستعانت أمي بامرأة من

الفريج «الحي» وخرج جابر للنور.........».

أما شقيقتها هاجر، التي ذهب زوجها إلى العمل منذ اليوم الأول للغزو وانقطعت أخباره، والتي لم يمض على زواجها سوى تسعة أشهر حينما وقع الغزو فتتذكر بمرارة: «عندما بلغني خبر استشهاده-تقصد زوجها-وهو يدافع عن أرضه، زغردت، وقالوا إنني جننت. ولكن مشاعري تركزت على كل كلمة كان يقولها لي وهو أنه يحلم بجيش قوي للكويت يكون هو أحد أفراده».

بيد أن الأخت الثالثة «فاطمة» أشد إيلاماً، إذ إن زوجها نواف-وهو ضابط في الشرطة-وقد ودعها في اليوم الأول ملتحقاً بمركز عمله دون أن تعلم عنه شيئاً»، وفي صبيحة يوم 22 أغسطس جاءت مجموعة من عسكر اللصوص مدججين بالسلاح واقتحموا البيت وأخذوا يفتشون ويلقون بالأشياء هنا وهناك وسط هلعنا. وسألناهم؟ ماذا يريدون؟ قالوا: السلاح. بكت أمي وتوسلت وقالت لهم ليس لدينا سلاح، كفانا أحزاناً أرجوكم.... ذبحتم اثنين، أعيدوا لنا الثالث. قال لها على أمرك.... حالاً سنأتي به. تضيف فاطمة «وبالفعل في السادسة من نفس اليوم جاءوا بنواف «زوجي» وصرخت عندما رأيته. كان شبه إنسان متهالك زائغ البصر، لم يستطع أن يتعرف علينا، طلب قليلا من الماء، فهرعت أمي تعطيه، فما كان من الجندي إلا أن ركل الكوب بقدمه فسقط على الأرض، وتوسلت إليه أمي باكية وتقول له: ليش يا وليدي حرام وما يصير إحنا كلنا أوادم(*) قال لها زاجراً: قولي له يعترف على السلام.

فقام نواف وبصق في وجهه فما كان من المجرم إلا أن صوب رشاشه إلى رقبته وأرداه قتيلاً وسط الغرفة. ولم ندر إلا والجيران ملتفون حولنا... كانت لحظات رهيبة، اختلطت فيها الدموع وخرج المجرمون»...

وتعلق أم سعود على المأساة: «لقد حملنا أنا وبناتي لقب الأرامل.... لم أكن أتوقع هكذا يوم يأتي علينا وبيتنا بلا رجل يحميه»[1].

ليست هذه المأساة حالة فردية شاذة لا تستقيم مع القاعدة العامة لوتيرة الحياة خلال سبعة أشهر من الاحتلال، وإنما هي حالة من مئات بل آلاف الحالات التي تعكس الوضع العام الذي كابده المواطنون الكويتيون والجزء الأكبر من المقيمين على أرض هذا الوطن وعاشوا في ظله. وفي

(*) أي لماذا يا ولدي؟ هذا حرام ولا يجوز فنحن جميعا بشر.

هذا لا يختلف الاحتلال العراقي عن غيره من أشكال الغزو والضم والإلحاق والهيمنة التي شهدتها المجتمعات الإنسانية عبر تاريخها إلى يومنا هذا. ذلك أن الاحتلال كظاهرة اجتماعية سياسية ينطوي ضمناً على استخدام القوة والقهر لإخضاع إرادة شعب آخر.

ويحرص المحتل أشد ما يحرص على «تطبيع الأوضاع» في المناطق التي أصبحت تحت سيطرته وذلك بتشجيع الناس على مزاولة أعمالهم المعتادة سعياً إلى فرض الأمر الواقع. وتشجيعاً لذلك وكسباً «لقلوب وعقول» الشعب المحتل فإنه يلجأ إلى تنصيب «حكومة عميلة» منهم لإضفاء الشرعية على احتلاله. غير أن هذه الإجراءات عادة ما تلاقي الفشل، إذ يلجأ الشعب المحتل إلى مقاومة القوى المحتلة وعدم التعاون مع حكومته العميلة التي نصبها قسراً. ويتدرج رفض المحتل من المقاطعة وعدم التعاون، أي الأسلوب السلمي في المقاومة كما فعل المهاتما غاندي في الهند ضد البريطانيين، إلى تلك المقاومة العنيفة التي تستخدم فيها الأسلحة. إن المقاومة بشكليها السلمي والمسلح تؤدي بدورها إلى زيادة قمع قوى الاحتلال واستخدامها للعنف مما يزيد من كراهيتها، والرغبة في التخلص منها. وأن العنف الذي بدأه المحتل سرعان ما يؤدي إلى عنف مضاد من جانب الشعب الواقع تحت الاحتلال، وهذا بدوره يؤدي إلى مزيد من العنف والقتل في دورة مفزعة أشعل فتيلها الأولى المحتل: (La Piere 1954:465-843).

غير أن ما عمق مأساة الشعب الكويتي هو أن هذا النظام المحتل هو نظام قمعي تسلطي في المقام الأول، أذل شعبه وأذاقه صنوف العذاب وألوان القهر، وهو لم يتورع حتى في استخدام الأسلحة الكيماوية ضده كما حدث مع الأكراد. لقد قضى نظام صدام حسين وحزبه الحاكم على كل أشكال المجتمع المدني النابض بالحياة وبناها الاجتماعية، وأحل مكانها بنى الدولة البيروقراطية المسيرة من قبل أجهزة المخابرات التي يقودها أفراد بلا جذور اجتماعية واضحة (الخليل، 1990 : 162).

وكان الإرهاب المنظم الذي تقوده الدولة وسيلته لتحقيق ذلك مستلهما «النموذج الفاشي» الذي ظهر في إيطاليا وألمانيا ثم ما لبث أن انتشر في بقاع أخرى. إن الدولة الإرهابية التي يمثل نظام صدام حسين أحد نماذجها «يمكن أن يرى-كما يقول شميد-كمنهج للحكم تتعرض فيه بعض الجماعات

من الناس إلى الاضطهاد والقمع الشديدين بصورة تعسفية بوساطة الدولة أو أفراد يتلقون الدعم منها، وذلك لكي يختفي أو ينصاع أو يرتدع من تسول له نفسه الارتباط بهؤلاء الضحايا. أما وسائلها الأساسية فهي الاعتقال الكيفي والعقاب دون محاكمة، التعذيب، الاغتيال السياسي، الخطف والاختفاء، ومعسكرات الاعتقال الجماعية (Schmid, 1990-31).

وإذا كان الشعب العراقي استمرأ القمع والظلم لطول عهده بهما، فإن الشعب الكويتي في المقابل لم يمر بتاريخه الممتد إلى قرون ثلاثة بمثل هذا الظلم والقمع أبداً. نعم، لقد تعرضت الكويت لغزوات عديدة على مدار تاريخها، إلا أنها لم تقع تحت احتلال، أو تسلط حاكم بهذه الوحشية. بل نريد أن نؤكد بأن هذا الشعب قد عاش في ظل نظام من الشورى منذ تأسيسه لكيانه السياسي ما لبث أن تطور إلى نظام ديمقراطي بعد الاستقلال على قاعدة اجتماعية من التضامن والتماسك. لذا فقد جاء الاحتلال بعنفه غير المعهود كصدمة عميقة لهذا الشعب الآمن ولو أنه قد طال أكثر للاقى من بقوا على أرض الكويت أضعاف ما لاقوه فعلاً.

وسيعتمد هذا البحث فضلاً عن الكتب والدراسات التي صدرت حول الاحتلال، المقابلات الصحفية التي أجرتها الصحافة المحلية لأبناء الشعب الكويتي الصامدين الذين بقوا على أرض الوطن. وهذه المقابلات مليئة بالمعلومات التفصيلية عن أيام الاحتلال. فهي تتضمن مقابلات مع عائلات الشهداء والأسرى والشباب الذين عملوا في المرافق وذكرياتهم، ومع العسكريين الذين قاتلوا في اليوم الأول فضلاً عن أفراد المقاومة وغيرها. ولما كنا قد شهدنا جميع فصول هذه المأساة شخصيا ببقائنا في الكويت وبفترة الأسر القصيرة التي أخذنا بها عنوة إلى العراق، فإنه بإمكاننا أن نميز تلك الروايات الصادقة، ونفرقها عن تلك التي يداخلها المبالغات. ولن نلجأ في هذا البحث إلى استخدام لغة الأرقام كثيراً. ذلك أن الأرقام-في بعض الأحيان-لا تعكس روح الظواهر الاجتماعية وجوهرها الفعلي. فإعدام شخص أمام أمه هو بلغة الأرقام قتل لشخص، أما بلغة من عايشوا هذا الحدث أو من سمعوا عنه من قريب فهو شيء مختلف تماماً تترتب عليه نتائج اجتماعية وسياسية يصعب على لغة الأرقام أن تحصيها. وعلى ذلك، فإننا سنميل إلى الاستعانة بمنهج «الفهم التعاطفي» Verstehen الذي وضعه

عالم الاجتماع ماكس فيبر لنقل صورة الاحتلال التي عايشناها (Giddens, 1978, 145-151) والحق أن بقاءنا تحت الاحتلال وملاحظة ما جرى في تلك الفترة يقربنا من منهج الملاحظة بالمشاركة (Burgess, 1991-87-100) وإن كنا أصلاً قد اضطررنا إلى ملاحظة ما جرى أثناء الاحتلال لبلدنا دون أن يكون لنا خيار آخر. لذا، فإننا سنتذكر بعض الوقائع التي عايشناها خاصة تلك التي ذكرها آخرون تدعيما لصدقها وإمعانا في نقل الصورة الحقيقية لأيام الاحتلال القاسية.

أيام الغزو الأولى

بينما كان الكويتيون يخلدون إلى الراحة مودعين يوم الأول من أغسطس لعام 1990 كان100 ألف من أفراد الجيش الجمهوري والقوات الخاصة التابعة للجيش العراقي يخترقون الحدود الدولية متجهين بسرعة إلى وسط العاصمة. ولم يدر بخلد الكويتيين وهم يفيقون في الصباح على طلقات الرصاص وأصوات المدافع وأزيز الطائرات أن بلدهم أصبح محتلاً من قبل الجيش العراقي وبأن حكومتهم الشرعية قد رحلت إلى المملكة العربية السعودية. صحيح أن جواً قاتماً من التشاؤم كان يسود مساء ذلك اليوم إثر فشل مفاوضات جدة بين عزت إبراهيم والشيخ سعد إلا أنه لم تكن هناك مظاهر في الكويت تدل على وصول الأزمة إلى طريق مسدود. فأمير البلاد كان قد ألغى حالة الاستنفار في الجيش الكويتي كي لا يعطي ذريعة للعراق لتصعيد الموقف (شوارتزكوف، 1993 : 99). ولم تكن هناك استعدادات على صعيد الدفاع المدني وغيرها. وبخلاف معارك بسيطة حول قصر الأمير في دسمان وعلى مفترق الطرق عند المطلاع وفي معسكرات الجيش والقيادة العامة في جيوان وجزيرة فيلكا، فإنه لم تقع معارك حقيقية[2]. ويرجع السبب إلى افتقار الجيش الكويتي إلى القيادة والتنظيم وإلى حجمه المتواضع (20 ألفاً تقريبا) فضلاً عن افتقاره للخبرة في مقابل الجيش العراقي الضخم الذي تمرس في حرب طويلة مع إيران امتدت ثماني سنوات (Hiro, 1992-103). وعلى الرغم من حالة الفوضى التي عاشها الجيش الكويتي في اليوم الأول فإن بعض وحداته البرية والجوية استطاعت الانسحاب المنظم إلى الأراضي السعودية[3]. وما أن حلت ظهيرة اليوم الثاني من

أغسطس حتى كانت القوات العراقية قد احتلت المراكز الأساسية في الكويت، أما في يوم الجمعة الثالث من أغسطس فقد كانت الكويت كلها قد سقطت بأيدي الغزاة. أصبح المواطنون في حيرة من أمرهم، فهم يريدون معرفة حقيقة الأمر. وكانت إذاعة الكويت قد سكتت منذ الصباح بعد أن أطلقت نداءات استغاثة (يا عرب... يا عرب) قبل أن يتم احتلال المبنى. أما تلفزيون الكويت فإنه استمر في البث المتقطع من«الاستديوهات المتنقلة»، وكان بثاً مشوشا. وجاءت الأخبار في منتصف النهار من بغداد، حيث بدأ «البيان التاريخي»-هكذا أسموه-لمجلس قيادة الثورة بالآية القرآنية الكريمة «إنهم فتية آمنوا بربهم»[4]. وقد ادعى البيان حدوث ثورة في الكويت وأن العراق قد تدخل استجابة لطلب «حكومة الكويت الحرة المؤقتة» وأنها ستنسحب حالما يستقر الحال وتطلب منا حكومة الكويت المؤقتة ذلك، وقد لا يتعدى ذلك بضعة أيام أو بضعة أسابيع (جمال، 1992 : 25-26). وبعد ساعة أعلنت «الحكومة المؤقتة» بيانها الذي جاء فيه: «إن المستعمر الأجنبي الذي حكم البلاد بالكويت ونصب عائلة آل الصباح التي نهبت ثروة الكويت وأذلت الشعب الكويتي وفرضت حالة شاملة من الإرهاب والقمع وكبت الحريات وقطع الأرزاق، وما قامت به من تآمر ضد العراق الذي قدم الغالي والدم دفاعاً عن أرض وكرامة العرب، هذه المؤامرة التي تخدم أهداف الاستعمار والصهيونية في فك عرى العلاقات مع الأهل والأشقاء وإضعاف الكيان العربي والقضية الفلسطينية». ويضيف: «وسوف تقوم حكومة الكويت الحرة المؤقتة بعد تأمين الاستقرار الضروري في البلاد، بإقامة انتخابات حرة نزيهة لانتخاب مجلس الشعب..... ومن أول واجباتها ومسؤولياتها الوطنية والقومية والأخلاقية إصلاح الأذى والعدوان الذي ألحقه النظام السابق بالشعب الكويتي»[5]. ثم تلا هذا البيان بيانات أخرى تدعو المواطنين والمقيمين للعودة إلى مزاولة أعمالهم.

وقد توجس البعض خيفة من أن تكون بعض رموز المعارضة السياسية الكويتية المعروفة قد تورطت في هذه الحركة، خاصة أن الأشهر التي سبقت الاحتلال شهدت تحركات سياسية مكثفة مطالبة بعودة الحياة النيابية والعمل بالدستور. غير أن الشك أخذ يساور الجميع بأن «الحكومة المؤقتة» ما هي إلا «تمثيلية عراقية بحتة» هدفها تغطية جريمة الاحتلال. فقد

لاحظ المواطنون منذ بداية استئناف الإرسال التلفزيوني في 8/4- تحت زعم أنه تلفزيون الكويت المحررة-أن مذيعي هذا التلفزيون هم أنفسهم مذيعو تلفزيون بغداد المعروفون جيداً من قبل جمهور المشاهدين في الكويت وقد ألبسوا الغترة والعقال(اللباس الوطني للكويت) ويحاولون تقليد اللهجة المحلية الدارجة، وكان ذلك محل تندر المواطنين ومبعثاً لتعليقاتهم[6]. وقد قطع الشك باليقين حينما أعلنت أسماء الحكومة في نفس اليوم حيث أتت برئاسة علاء حسين ورأى المواطنون أعضاءها فيما بعد (يوم 8/7) وهم يؤدون التحية لصدام حسين دون أن يسمع لهم صوت. ولم يكن بين هؤلاء من اشتهر بأن له ماضيا سياسياً معروفاً، بل إن المواطنين ظنوا أول الأمر بأنهم ليسوا كويتيين. ولكن لم تعمر هذه الحكومة طويلا، إذ بعد أن تم تحويل الكويت إلى جمهورية في اليوم السابع من أغسطس، أعلن العراق في اليوم التالي عن موافقة مجلس قيادة الثورة والمجلس الوطني على طلب حكومة الكويت الحرة المؤقتة قيام الوحدة الاندماجية بين القطرين، وبذا «عاد الفرع إلى الأصل». وأصبحت الكويت منذ يوم 28 من نفس الشهر المحافظة التاسعة عشرة، وقسمت إلى أربعة أقضية وعين علي حسين المجيد قريب صدام حسين محافظاً لها.

لم يهضم الكويتيون قصة الحكومة المؤقتة وثورتها المزعومة بعد هذه التقلبات المفاجئة والسريعة التي أفضت إلى ضم الكويت للعراق وتحديدا بعد أن تعرفوا على شخوص الحكومة وبدئوا يتداولون سيرها الذاتية وبعد أن نمى إلى علمهم نتف من أخبار تضحيات بعض أقرباء هؤلاء في سبيل الوطن. فقد سقط الطيار حمدان الشلال(شقيق يعقوب محمد الشلال وزير الكهرباء والتجارة والتخطيط في الحكومة المؤقتة) شهيدا في اليوم الثاني من أغسطس، بعد أن قاتل دفاعاً عن الكويت. كما استشهد شقيق فاضل الوفيقي (وزير الإعلام ووزير المواصلات بالوكالة) في شهر ديسمبر حين قتله الغزاة، واستشهد أيضا أسامة ابن عم فؤاد حسين (وزير النفط ووزير المالية بالوكالة)[7]. أما حقيقة هذه الحكومة فلم تعرف إلا بعد تحرير الكويت حينما أخذ العسكريون الكويتيون الأسرى بالرجوع وحينما عاد أعضاء هذه الحكومة (دون علاء حسين) إلى أرض الوطن وبيد كل منهم 50 ألف دولار قدمها صدام حسين بنفسه لهم زيادة في توريطهم وإلصاق

الشبهة بهم[8].

فبعد أن نقل مجموعة كبيرة من ضباط الجيش الكويتي الذين وقعوا في الأسر في اليوم الأول من الاحتلال إلى معسكرات البصرة، بدأ التحقيق مع الكل على دفعات من أجل استدراجهم لتشكيل الحكومة المؤقتة. وقد رفض تلك الفكرة عدد كبير من الضباط. ويورد نقيب بحري خالد الحويل الذي شهد الواقعة أن أحد زملائه رفض الوزارة قائلاً «يوبا[*1] أنا لا أريد الوزارة أعطني ألف رأس غنم ودعني في الصحراء معها أرعاها وترعاني. فغضب منه الضابط الذي يحدثه وطرده خارج مجلسه»(الشيباني، 1993: 350-349)[9]. وأثناء سير تلك التحقيقات-تكتب أماني البداح-دخل شخص برسالة من «السيد الريس» فأمر بإحضار ممثلي الحكومة فوراً نظراً لتزايد الضغط الإعلامي، واضطراب الأوضاع. وكان من سوء حظ المجموعات التي وجدت في غرفة التحقيق أن أمر المحقق وهو الوزير حسين كامل-صهر صدام-بنقلهم إلى بغداد فوراً. وعلى دون اطلاع منهم بحقيقة ما يجري، وتحت التهديد والارتباك، قبلت المجموعة بارتداء الملابس الكويتية والانتقال إلى بغداد. وبعد الانتقال لبغداد تم احتجاز المجموعة بغرفة، ولم تمض دقائق حتى كانوا بحضرة «السيد الريس». ولهول المفاجأة لم يتحدث أحد منهم عندما تفوه بأول جملة «حيا الله الثوار. كما تعرفون فنحن من واجبنا أن نحمي ثورة الأحرار في الكويت وأنتم قمتم بالثورة، ونحن سندعمكم»[10]. وأفاد وزير الصحة العامة ووزير الإسكان مشعل الهدب أن صدام حسين تحدث عن نفسه قالاً: «إنه عبد الله المؤمن وأنه ينتسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وإلى علي بن أبي طالب وأخذ يشتم الكويت. ثم قال: إننا دخلنا التاريخ من أوسع أبوابه لأننا أصبحنا وزراء. وبعد أن خلص حديثه وقف وقال: نأخذ الصور التذكارية»[11]. وبعد الانتهاء من هذا الدور تم احتجاز المجموعة في أحد البيوت تحت حراسة مشددة طوال فترة الاحتلال[12].

العصيان المدني

رفض الكويتيون بتلقائية وإجماع منح الشرعية للاحتلال عبر مقاطعتهم

(*1) بمعنى يا أخي.

التامة له ورفضهم الشامل التعامل معه بأي صورة إلا بتلك التي تدعم بقاء وصمود الشعب الكويتي على أرضه كتشغيل المستشفيات والمراكز الصحية وتسيير محطات الكهرباء والماء والعمل بالإطفاء والعناية بنزلاء دور الرعاية الاجتماعية[13]. ولقد ذهبت دعواته للموظفين والعاملين بأجهزة الدولة وإلى العسكريين للالتحاق بوحداتهم أدراج الرياح. أما محاولته فتح المدارس واستئناف التعليم الجامعي فهي كذلك قوبلت بالمقاطعة التامة. إن جميع محاولات المحتل «لتطبيع الحياة» في الكويت أصيبت بالفشل الذريع ولاقى العصيان المدني نجاحاً تاماً. ولقد حاول المحتل كسر هذا الجمود بالاتصال ببعض الشخصيات الكويتية الفاعلة بناء على توصية حزبية رفعت إلى مدير المخابرات في 1990/9/9 تؤكد أنه «بالإمكان الفصل بين تنظيمات المقاومة من خلال فتح حوار مع القوى المعارضة السياسية للنظام البائد وإمكانية إشراكهم في وضع القرارات الإدارية والاستماع إلى آرائهم السياسية». (الشيباني، 1992 : 339). وفعلاً اتصل علي حسن المجيد ببعض الشخصيات الكويتية، ولم يلاق غير الفشل، إذ إن هؤلاء قد أكدوا الموقف الشعبي برفض الاحتلال وعدم التعاون معه[14].

حلت مؤسسات المجتمع المدني كالمسجد والديوانية والجمعية التعاونية والتنظيمات السياسية والروابط القرابية بديلاً فاعلاً عن مؤسسات الدولة الشرعية الغائبة، وأدارت أحوال الناس في ظروف صعبة. وتشكلت لجان شعبية تطوعية على مستوى الأحياء ومن خلالها «تكون ما يشبه القيادة الشعبية الجماعية لمرابطي كل منطقة». ولم يكن لهذه اللجان لون سياسي أو طائفي بل ضمت الكويتيين من كافة مشاربهم (الفهد،1991 : 86). ووجدت لجان أخرى (سرية بالطبع) تعمل على النطاق الوطني العام كان أبرزها «اللجنة العليا لإدارة البلاد» التي تشكلت في أواسط مرحلة الاحتلال والتي ضمت فعاليات مختلفة وكانت على اتصال بالحكومة الشرعية بالمنفى دون أن تكون اللجنة الوحيدة لا من حيث الوظيفة أو العلاقة بالشرعية[15].

وكان الاتصال بين اللجان الرئيسية والحكومة في المنفى يتم إما باختراق الحدود وذلك في الفترة الأولى من الاحتلال أو بوساطة مجموعة محدودة من الهواتف المتنقلة عند القمر الهندي، أو أجهزة اللاسلكي التي كان يستخدمها الهواة بالدرجة الأولى (الشيباني، 1992 : 238، الغزالي. 1992ج 2 :

273-247). وكانت اللجان التي على اتصال مع القيادة تنسق معها، أما عن طبيعة تلك العلاقة فيبينها الشيخ صباح ناصر الصباح (عضو اللجنة العليا) قائلا: «إنه لم يعطونا أوامر تقول نفذ هذا الأمر بل كانوا يقولون الأمر متروك لكم»[16]. وفي أحيان كثيرة كانت لجان المناطق والعاملين في الحقل المدني: في الجمعيات التعاونية وغيرها على علاقة بتنظيمات المقاومة، وبينها تنسيق مشترك خاصة تلك اللجان العاملة على المستوى العام[17].

غير أنه لا بد من الإشارة أنه على الرغم من تضحيات اللجان التي عملت على مستوى عام وأعمالها الجليلة بالذات «اللجنة العليا» إلا أن المواطنين لم يكونوا يحسون بوجودها أو كانت لها سلطة معنوية عليهم. ويؤكد المواطن شاكر محمود حسن (الذي عمل متطوعاً في مقبرة الرقة وكان مساعد مهندس في وزارة الداخلية قبل الاحتلال) قائلا: «إننا لم نكن نعلم بوجود تنظيم سري داخل الكويت يتصل بالحكومة الكويتية في الخارج إلا بعد التحرير». (الشيباني، 1993: 58). إن حياة المواطنين كانت تنتظم من خلال لجان المناطق عبر الديوانية والمسجد والجيرة والصلات العائلية انطلاقا من روح التضامن التي برزت واضحة بينهم. وكان تعلقهم بوطنهم وولاؤهم له وتمسكهم بأرضهم هو الدافع الأساسي والمحرك للتفاني والانخراط في العمل التطوعي والمقاومة، ساعدهم في ذلك تلك التنظيمات الشعبية التي خلقها الصامدون بوسائلها المتواضعة كالنشرات وغيرها فضلا عن استئناف الإعلام الكويتي الخارجي (رغم سلبياته) وبالذات البرنامج التلفزيوني «رسالة الكويت». إن دعم الصمود وإنجاح العصيان المدني كان يعتمد على عاملين: أولهما إيجاد مصادر للرزق بديلة بعد أن توقفت الحياة الاقتصادية، وثانيهما تقديم الخدمات الضرورية. لقد انقطعت السبل بالمواطنين وغيرهم، فمدخراتهم المودعة لدى البنوك فقدت أكثر من تسعة أعشار قيمتها نتيجة معادلة الدينار الكويتي بالعراقي في 8/6. ثم ما لبثت أن توقفت البنوك عن أعمالها فاعتمد المواطنون على مدخراتهم السائلة والعينية وأخذوا ببيع بعض من أدواتهم الكهربائية وسياراتهم. إن المصدر الأساسي لحصول المواطنين والمقيمين على السلع كان الجمعيات التعاونية التي أصبحت محور الحياة الاجتماعية والاقتصادية أيام الاحتلال. لقد أصيبت الجمعيات التعاونية بارتباك في الأيام الأولى للغزو نتيجة الفوضى

والسلب والنهب من قبل الجنود العراقيين بخاصة، ثم كانت نكستها الثانية معادلة الدينار العراقي بالكويتي مما جعل المحتلين الذين بحوزتهم كميات كبيرة من الدنانير يشترون سلعاً بعشر أثمانها. وهذا أربك تناسب العرض والطلب للسلع. وكانت المشكلة الأخرى اضطرار الكثير من العاملين في مجالس إدارات هذه الجمعيات والفنيين والعمال مغادرة الكويت. لذا فقد تم تسيير الجمعيات من قبل اللجان الشعبية المكونة أساسا من شباب قليلي الخبرة. اتبعت الجمعيات نظام البيع بالبطاقة المدنية لتحديد سكان المنطقة فضلا عن نظام البيع بالدين وفق حصص معينة. ومنذ الشهر الثاني من الاحتلال أخذت بتوزيع السلع المدعومة[*2] لشهري أكتوبر وسبتمبر معاً. كما كان أعضاء الجمعية يقومون بالليل-وبشكل سري-بتوزيع المؤن الأساسية كالطحين والأرز على المواطنين[18].

أما المصدر الثاني فكان ما تبعثه الحكومة بالمنفى عبر الحدود، إلا أنه بعد أن أحكمت القوات العراقية السيطرة على الحدود أصبح التمويل داخليا، إذ كان يتم أخذ المبالغ من التجار الكويتيين أساساً ويتم منحهم سندات تضمن لهم تحويل الأموال للخارج بالدولار أو الدينار الكويتي بعد التحرير بواقع دينار لكل 6 دنانير عراقية. ثم يتم توزيع المبالغ على المواطنين ضمن شبكة غطت الكويت (بهبهاني، 1992: 217). وكان يتم تخصيص 500-100 دينار للأسرة. ولمعرفة القيمة الشرائية لهذا المبلغ نذكر أن كيف الدقيق وصل في ديسمبر 1990 إلى حوالي 500 دينار عراقي-إن وجد-وكان قبل الاحتلال بدينارين كويتيين فقط!! ولقد ظهرت وطنية كثير من التجار الكويتيين بجلاء في تلك الأيام،«فبعضهم يقول لنا-والحديث للمواطن صالح الهبيش الذي عمل في جمعية كيفان-خذوا ما تشاءون والتسديد حين تعود الكويت حرة». (الشيباني، 1992: 198).

العمل التطوعي شمل الخدمات الأساسية كالصحة والكهرباء والماء والإطفاء والعناية بنزلاء دور الرعاية. فقد انخفض الكادر الصحي إلى النصف، ومن بين 538 ممرضة كن يعملن في 2 أغسطس انخفض العدد إلى 70 ممرضة بحلول شهر يناير 1991 (كونا، 1993: 56). وقد حاول الكادر

(*2) نظام البطاقة التموينية متبع في الكويت حيث تقوم الحكومة بدعم السلع الأساسية ويحق لكل أسرة الحصول على هذه السلع كل شهر وفق نظام معين للحصص.

الطبي الوطني تقديم الخدمات الضرورية والمحافظة على الأجهزة والاحتفاظ برصيد من الأدوية-حتى ولو بإخفائها في أماكن سرية داخل وخارج المستشفيات[19]. وقد فتح البعض عيادات خاصة في بيوتهم كانوا يعالجون فيها المواطنين وأفراد المقاومة. ولم يكن من السهولة تقديم العلاج وبالذات لمن تشك فيه المخابرات العراقية المنتشرة. تروي إحدى المواطنات اللواتي أصبن برصاص المحتلين في المظاهرة النسائية التي نظمت في بيان (8/8) أنها نقلت إلى مستشفى مبارك وظلت هناك شهرين، «وكان جنود الطاغية يدخلون العنابر ويتبادلون الأحاديث مع الممرضات ويطلبون ملفات المرضى والجرحى. وقد سألوا عني وعن مرضي فأخبرتهم بأن الجراحة بسبب مرض السكر وأن الجرح تلوث فاضطر الأطباء إلى بتر الساق. ولم يصدقوا ذلك»-وتضيف المواطنة-«وطلبوا الملف فأخبرتهم أنني لا أعرف عنه شيئا. وفي تلك الأثناء استطاع الطبيب الكويتي أن يخفي الملف وطلب إلي أن أقول إذا سئلت عن مرضي إنه بسبب حادث سيارة أو مرض السكر». وتواصل: «كنت أنقبض من دخولهم المفاجئ وعبوسهم بوجوه المرضى وكأنهم يبحثون عن شيء معين. وفي كل مرة كانوا يسألون عن السبب ولم أغير كلامي.. كانت بجواري مريضة كويتية سألوها عني فقالت لهم: قصوا ريولها[*3] من مرض السكر... خلوها[*4] حرام عليكم[20]. إن جو الإرهاب والمناظر البشعة التي كان يراها المتطوعون-وكثير منهم قليلو الخبرة-لم تكن تشجع على الاستمرار في العمل إلا أولئك الذين نذروا أنفسهم خدمة للوطن. يفيد أحد المتطوعين في الهلال الأحمر، الذي عمل في مستشفى مبارك أن عددهم كان يتراوح بين150- 200 متطوع لم يبق منهم إلا 40-50 بعد أن اعتقلوا بعض أعضاء الجمعية في 1990/9/17. ينقل لنا هذا المتطوع «حسن ميرزا» أحد المناظر التي رآها قائلا: «ومن أكثر المواقف التي تركت بصمات في نفسي لن يمحوها الزمن رؤيتي لشاب كويتي اسمه «علي الشايع» أحضره أهله أيام الحرب الجوية وقد حرق بمحلول الأسيد-من التعذيب- فتآكل لحمه بطريقة بشعة. وكانت أمه وزوجته وأخواته يقفن حوله ومنظر الأم التي تبكي بصوت مكبوت والزوجة التي تنظر إليه غير مصدقة والأخت

(*3) أرجلها.

(*4) اتركوها.

التي تقسم بشكل متكرر: لن يذهب دمه هدراً[21].

كانت الأهداف الأساسية التي كنا نطمح إلى تنفيذها أثناء عملنا-يشير المهندس خالد الفرهود، (مدير الماء والمجاري المعين من قبل السلطات العراقية) هي توفير المياه الصالحة للشرب وإيصالها للمواطنين وبناء مخزون استراتيجي للمياه العذبة بهدف استخدامه في الحالات الطارئة بعد توقف محطات التقطير عن العمل، والمحافظة بقدر الإمكان على منشآت الوزارة من محطات الضخ وخزانات المياه والمعدات وغيرها. ويضيف: «كانت فترة الحرب الجوية هي أشد مراحل العمل قسوة، ففيها نقصت العمالة وقلت مرونة الحركة والتنقل وزاد ضغط السلطات العراقية علينا حيث اتبعت أسلوب التهديد المستمر بهدف ضمان وصول المياه لمواقعهم العسكرية. وأمكن بفضل الله تحقيق ما نريده، فقد كنا نغير نظام توزيع المياه لأيام محدودة بالأسبوع ولساعات محدودة. وقد كان هذا يضر بهم كثيرا «ولم تكن التضحيات قليلة» فإن الوصول لمواقع العمل كان يشكل عقبة كبيرة في تسيير العمل اليومي حيث أبى العاملون في المواقع البعيدة والنائية إلا أن يستمروا بالعمل في نظام المناوبة لمدة 24 ساعة بدل النظام العادي وهو 8 ساعات، بل إن العاملين في محطة القوى الكهربائية وتقطير المياه في الزور لم يغادروا المحطة منذ بداية الحرب الجوية وحتى تحرير الكويت»[22]. معاناة العاملين بدور الرعاية الاجتماعية كانت من نوع آخر حيث تتذكر السيدة سناء الخرقاوي والقلة من العاملين معها أن السؤال الذي كان يؤرقنا هو: كيف لنا أن نرعى ونطعم ونعالج ونعلم ونخدم 650 طفلاً وصبيا وشابا ومسناً: فيهم الشاب الجائع والطفل المعوق والإنسان المسن «المخرف» والصبية المراهقة المتمردة... أقول: كيف يتم لنا ذلك بعد أن هبط عددنا من 450 فردا قبل الاحتلال إلى 15 فرداً بعد الاحتلال!! (الفهد، 1991: 183». وبالرغم من محاولات المتطوعين والجمعيات التعاونية وبعض الأطباء في التخفيف إلا أن قسوة الظروف ونقص الأدوية والرعاية أديا إلى فقدان حوالي ثلث هؤلاء (الظفيري، 1992: 114).

النهب والتخريب

إن مشهد الطرقات الرئيسية منذ النهار الأول للغزو وبالذات تلك الموصلة

بين الكويت والبصرة كان ينبىء بما ستكون عليه ممارسات المحتل والأجواء الأمنية التي ستلف حياة السكان. فعلى جوانب تلك الطرقات وفي أماكن أخرى كانت هناك آلاف السيارات والمركبات الهامدة وقد اختفت عجلاتها وفتحت أغطية محركاتها وسرقت أجزاء مهمة منها وبالذات جهاز منظم الوقود (Carburetor). يفيد المواطن أحمد الكندري، الذي دخل الكويت يوم 9 /8 أنه عند جيوان-منطقة معسكرات الجيش والقيادة وهي على الطريق الرئيسي الموصل للبصرة-«رأينا سيارات عراقية ينزل أصحابها منها ويفككون آلاف السيارات الصغيرة (الصالون) ويأخذون منها قطع الغيار... كان ذلك شيئا عجيباً حقاً (الشيباني، 1992 : 323). وفي ظل الفوضى التي عمت في المرحلة الأولى كثر النهب والسلب للأسواق الرئيسية والمحلات الكبيرة والمخازن وبالذات تلك التابعة للجمعيات التعاونية أو لتجار لم يستطيعوا لأسباب مختلفة الوصول إلى ممتلكاتهم. كما أن الحرائق المتعمدة ازدادت وخاصة في المناطق الصناعية[23]. واستولت القوات الغازية على المزارع وحيواناتها وعلى الشاليهات والمنازل الواقعة على البحر وقصور العائلة الحاكمة، وكان أبرزها قصري بيان والشعب، وظل الأخير مستباحاً تدخله أفواج من بعض الجنسيات غير الكويتية لدول الضد أياماً عديدة[24]. ولم يكن الجنود هم الوحيدين في عمليات السلب، بل إن كثيرا من المقيمين من جنسيات معينة شاركوا بنشاط في تلك العمليات، وبعضهم استغل سماح السلطات العراقية بنقل العفش ومغادرة الكويت فقاموا بسرقة جيرانهم الذين كانوا خارج البلاد آنئذ ونقلوها معهم أو أولئك الذين كانوا يعملون في مؤسسات خاصة وتحت أيديهم أموال وبضائع، فباعوا تلك البضائع وأخذوا تلك الأموال واختفوا. إن هذه الممارسات لا يمكن حصرها وعدها وأي جنسية كانت الأكثر في ممارستها إلا لمن عايش تلك الأيام السود.

إن مرحلة السلب والنهب بدافع الاقتناء الشخصي وبصورة علنية قد توقفت بعد فترة وجيزة من الاحتلال لتحل مكانها مرحلة جديدة-استمرت طوال الاحتلال وعلى نطاق واسع-وهي الاستحواذ على ممتلكات الغير وخاصة المواطنين الكويتيين عن طريق استخدام النفوذ والسلطة والتهديد في ظل غياب القانون وعدم تطبيق العقاب وبالذات على كبار الضباط. يفيد المواطن يوسف البداح الذي دخل الكويت عن طريق الوفرة-جنوب

البلاد-في 8/27 مع أربعة أشخاص منهم قائد السيارة وهو بحريني الجنسية إنهم قد أوقفوا من قبل الفيلق وطلب منهم الانتظار حتى يصحو اللواء من نومه. وقد تطرق أحد الجنود-وهو من بدو العراق-لموضوع السرقات. فقال: إن الجالية الهندية والبنغلاديشية هي التي تسرق الكويتيين وبالتالي يلصقون التهمة بنا، فالجنود والضباط العراقيون شرفاء ولا يسرقون. فلم يكمل حديثه حتى قدم إلينا ضابط برتبة ملازم سائلاً عن صاحب السيارة «الجيب»-يقصد سيارة صاحبنا البحريني-وأن يتم تفريغها من الحاجات الشخصية. عندها-يقول البداح-التفت للأخ البحريني فقلت له: يا أبو محمد «ترى أرواحنا بيدك وبفداء السيارة» فإذا النشامى أصروا على أخذها فلا تمانع... عندها قال صاحبي البحريني «إن السيارة وصاحبها فداء الكويت وشعبها». وبالفعل تم تفريغ السيارة الجيب التي يقدر سعرها بحوالي 7 آلاف دينار (حوالي 22500 دولار) من الحاجات الشخصية أمامنا جميعا... ومن ثم «ضرب الملازم السلف»[*5] واتجه بها لشاليه اللواء بناء على طلب اللواء بعد أن صحا من نومه. وبعد السرقة مباشرة-يضيف-التفت للجندي الذي كان يتحدث عن السرقة فقلت له: هل صحيح أن الهنود والبنغلاديشيين هم الذين يسرقون الكويتيين؟! فلم ينطق بحرف»[25]. وفي هذا الإطار يحكي المحامي عبد الله الأيوب عن تجربة تفتيش منزله وهي لا تخلو من الطرافة وتوضح ما كان عاماً وشائعاً من أساليب السرقة والاستحواذ بالقوة. يقول: «في الساعة السادسة صباح يوم 1990/9/6 سمعت أصواتاً في المنزل فأيقظت زوجتي وقلت لها لقد جاء العراقيون حتى أنهم دخلوا علينا غرفة النوم. فقلت لهم إنني لدي عرض مثلكم تماماً. فقالوا حسناً. فتركوا الغرفة وأنزلوني فجاء بعض الجنود هامسين للضابط فسألني هل لديك سلاح، وكنت خشيت أنهم رأوا المسدس في غرفة النوم فقلت لهم نعم لدي مسدس في غرفة النوم. فصعدوا معي وأخرجته من الدرج ومعي الترخيص منذ 15 عاماً وأوضحت لهم أن طبيعة عملي تحتم قي حمل المسدس. وبما أن المسدس كان له شكل أنيق فقد احتفظوا به مع الذخيرة. ومن المضحك أنه أثناء تفتيش خزانة الملابس كان بها خاتم به ماسة نادرة تقدر بمليون دولار موضوعة في إطار خاتم فضة عند رؤيته يتخيل لك بأنه خاتم عادي ولا

(*5) أي أدار محركها.

يساوي شيئاً وبجانبه ساعة الخادمة التي ثمنها 8 دنانير فقط. فما كان منهم إلا أن أخذوا الساعة وتركوا الخاتم فتنفست الصعداء أنا وزوجتي (المباهلة، 1992 : 217-218).

ولقد تعرضت الممتلكات العامة لنهب منظم وبشكل «رسمي قانوني». فمثلاً هناك أمر من ديوان الرئاسة إلى وزارة الصناعة والتصنيع العسكري «بسحب كافة المكائن والمعدات الضرورية والثمينة من محافظة الكويت إلى المحافظات الأخرى». وأمر آخر من المجيد إلى وزارات التعليم العالي والتربية والمواصلات، ينص على أنه «تنسب نقل جميع الموجودات وبكافة أنواعها من جامعة الكويت والكليات والمعاهد والمدارس الثانوية والمتوسطة والابتدائية ورياض الأطفال الفائضة عن الحاجة من محافظة الكويت إلى ما يقابلها من محافظات القطر الأخرى (الصباح والعبيدلي، 1992 : 938 ,995). ومن العجيب أن يكون تركيز الأمر الثاني هو على الموجودات «الفائضة عن الحاجة» وما تم فعلاً هو أن المؤسسات التعليمية وعلى رأسها جامعة الكويت تركت قاعاً صفصفا!! يروي جرير سمور وهو طالب طب أردني تطوع في الهلال الأحمر في 12/ 9 أنه «عندما دخلت كلية الطب فوجئت بالتخريب الرهيب الذي حدث فلا يوجد هناك كتب ولا أجهزة ولا مختبرات، ومن شدة غيظي سألت العميد العراقي في ذلك لماذا أخذتم كل هذه الأدوات والكتب فأجابني هذا موضوع سياسي وليس لك شأن به وإلا فستكون مناقشتك أو طرحك تلك الأسئلة ذات نتائج سيئة عليك»[26]. ومن المؤسف حقاً أن يشارك في هذه الجريمة زملاؤنا من الأساتذة العراقيين الذين كانوا يدرسون عندنا بل ويشرفون عليها[27].

وفي الوقت الذي كان النظام العراقي يتمسح بالإسلام إعلامياً من أجل دغدغة عواطف الرأي العام العربي والإسلامي فإن ممارسته على أرض الواقع كانت أبعد ما تكون عن ذلك. «لقد قام العدو الغاشم بسرقة مطبعة الموسوعة الفقهية حيث إن هذه المطبعة بالإضافة إلى طباعة الموسوعة الفقهية كانت تقوم بطباعة القرآن الكريم وتفسيره بالكامل لخدمة الإسلام والمسلمين بالإضافة إلى طباعة كتب نشر الدعوة الإسلامية». هذا ما يؤكده جاسم السهلي أمين عام مخازن وزارة الأوقاف الذي يضيف: «ومن السرقات التي قام بها العدو الأدوات الكهربائية والأدوات الصحية وأجهزة التكييف

والأثاث والسجاد التي كانت الوزارة تزود بها المساجد»[28]. ولم تسلم مؤسسات المجتمع المدني فقد تم نهب المكتبة المركزية التي بناها الكويتيون في أوائل هذا القرن وكانت تحوي 90 ألف مجلد وحوالي 8 آلاف عنوان من النسخ النادرة وأرشيفا ضخما من الأشرطة السمعية والبصرية التي لا تقدر بثمن[29]. ونقلت جميع محتويات الهيئات الشعبية والنقابات العمالية والأندية إلى العراق حتى تلك العائدة إلى «جمعية المكفوفين». «فقد قاموا بحمل جميع محتوياتها ونقلها بالكامل من سجاد وشبابيك ولم يتركوا شيئا فأصبحت هيكلاً فارغاً»-كما يصرح رئيسها حمد الخالد الذي تعرض للضرب والإهانة من أجل التعاون معهم لكنه رفض!![30]. وتظهر رواية الرسامة ثريا البقصمي «المستوى الحضاري» للقوات المحتلة إذ «تم نهب مكتبة المرسم الحر التي أسست منذ ثلاثين عاماً، وكذلك سرقت لوحات الفنانين وحرق الجنود التماثيل الخشبية للنحات الكويتي عيسى صقر وسامي محمد بهدف التدفئة»[31].

كان التخريب واسعاً في الممتلكات العامة وفي البيئة فقد احتلت كل مدارس الكويت وتحولت إلى ثكنات، وتم حفر خنادق واستحكامات على طول شواطئ الكويت وفي أجزاء كبيرة من الصحراء وزرعت أعداد هائلة من الألغام المختلفة تم التخلص من مليون و714088 منها إلى يونيو 1993. ولقد بلغ إجمالي عدد المصابين «جرحى وقتلى» جراء انفجار هذه الألغام إلى آخر 1993 حوالي 809 أشخاص بينهم 195 طفلاً[32]. أما الجريمة الكبرى فكانت تخريب الثروة النفطية، إذ من إجمالي 1555 بئرا اشتعلت النيران في 618 بئراً ودمرت 462 بئراً وأخذ النفط يتدفق بفعل التخريب من 77 بئراً (غنيمي، 1992 : 51). وقدرت كمية النفط المحترقة بما يقارب أربعة إلى خمسة ملايين برميل في اليوم. أما السخام الناشئ عن الحرائق فقدر بنحو70 مليون متر مكعب في اليوم. وقد أدى تدفق النفط إلى تكوين أكثر من مائتي بحيرة تحتوي على نحو 1125 مليون برميل من النفط يتفاوت عمقها بين عشرة سنتيمترات ومترين». (العوضي، 1992 : 21، 22») ولم تكن هذه الجريمة إلا من فعل القوات العراقية كما تكشفها وثائقهم. فمن توجيهات مقر لواء المشاة 4237«المحركات» والمؤرخ بتاريخ 16 كانون الأول «ديسمبر» 1990 «باعتبار مسألة تلغيم المنشآت والآبار النفطية والأهداف الحيوية

الأخرى من الأمور الجوهرية ويجب تدقيق كافة الإجراءات الخاصة بالتلغيم والفحص والتفجير والحماية». (الصباح والعبيدلي، 992: 1017). ولقد قام العراقيون بتجارب على عملية التفجير وذلك قبل تعميم الألغام على كل الآبار. ففي شهر ديسمبر 1990 فجروا ست آبار نفطية في منطقة الأحمدي كتجربة لتحديد أفضل الطرق للتفجير (العوضي، 25 :1992). إن سكب النفط في البحر كان صورة أخرى من تلويث البيئة الواسع الذي استخدمه العراقيون، إذ يفيد المواطن أحمد الكندري (الذي عمل في غرفة مراقبة النفط التابعة لشركة نفط الكويت) أنه «صدر أمر من مدير التصدير العراقي «محمد سعيد الوائلي» إلى جميع موظفي غرفة المراقبة بالإبقاء على جميع صمامات النفط التي تؤدي إلى البحر مفتوحة. ولما سألت عن سبب ذلك وأن هذا سيؤدي إلى اختلاط النفط بين الخزانات الجنوبية والشمالية بالإضافة إلى خطر تسرب النفط إلى البحر، أجاب بأن هذه أوامر عسكرية ويجب تنفيذها» (الشيباني، 1992: 191).

إن الأيام الأربعة قبل تحرير الكويت شهدت أعظم عمليات تخريب إذ بالإضافة إلى تفجير الآبار الذي تم في يوم 21/ 2/1991، فقد قامت قوات الطاغية بحملة تفجير واسعة لكل المؤسسات المهمة في البلاد. يقول د.. الدمخي: «كنا نصحو على أصوات الانفجارات ونشاهد ألسنة اللهب وهي تتصاعد من الفنادق المنتشرة في أنحاء الكويت ومن محطات توليد القوى الكهربائية ومن محطات التحويل الكهربائية ومن بعض المرافق السياحية بل وحتى من المدارس التي كانوا يتحصنون بها. وقد شاهدت انفجار العديد من الذخائر في مدرسة أروى الابتدائية للبنات بمنطقة الرميثية وذلك في الساعة الثالثة من فجر يوم التحرير الموافق 1991/2/26 حيث تبين أن المدرسة كانت تستخدم كمستودع لتزويد قيادة «القوات الخاصة» التي كانت تتمركز بثانوية 25 فبراير للبنات المجاورة بالسلاح والذخيرة» (1991: 274-278).

المقاومة

لم يكتف الشعب الكويتي بالمقاطعة أسلوباً وحيداً للنضال بل نظم مقاومة مدنية ومسلحة. اتخذت المقاومة المدنية السلمية صورة كتابة الشعارات

المعادية للاحتلال والداعية للمقاومة على جدران المباني العامة كي لا يلحق بالسكان أي أذى، ومسح أسماء وأرقام الأحياء والمناطق والشوارع والبيوت وتضليل العدو، وتمت العملية بحركة جماهيرية واسعة شملت كافة المناطق ذات الكثافة الكويتية تقريباً. وظهرت في الشهرين الأولين بالذات مجموعة من النشرات السرية التي كانت توزع بشكل واسع وكلها تدعو للبقاء على أرض الوطن والمقاومة وبها تعليمات حول كيفية التصرف في حال نشوب حرب كيماوية (العتيبي، 1993، 146). كما انتشرت عملية تزوير الهويات الشخصية وبالذات للعسكريين. أما مساعدة وإيواء الأجانب الأوروبيين الذين حاصرتهم قوات الاحتلال وكانوا مطلوبين (وهو عمل ينطوي على التعرض لعقوبة الإعدام) فقد أصبحت من الواجبات الأخلاقية التي قامت بها مجموعة كبيرة من الأسر الكويتية. إن نقل هؤلاء في حالة الضرورة مثل مشكلة لكثرة نقاط التفتيش (السيطرات) فكان يتم تحجيبهم بالكامل ولكن لون العينين كان مكشوفا، لذا-كما يقول أحد رجال المقاومة-تم استعمال تناكر[*6] المياه بحيث يكون ممتلئا بالمياه للنصف وينزل الأجنبي داخله»[33].

أما النوع المميز من المقاومة السلمية التي هزت كيان قوات العدو النفسي فهو التكبير الجماعي من على السطوح. ولقد علم العدو بذلك فأصدر أوامر «بفتح النيران على سطوح المنازل التي تقوم بالتكبير بكافة الأسلحة»[34]. وصعد الكويتيون في تلك الليلة المحددة (الساعة الثانية عشرة ليلاً 8/31 أي صباح 1990/9/1) على أسطح منازلهم وأخذوا بالتكبير الجماعي في كافة أرجاء الكويت بينما قوات العدو تفتح النيران من كل صوب. لقد أثر هذا المنظر حتى في الأجانب المختبئين فلا بالك بالجنود العراقيين الذين من المفترض أن يؤمنوا بنفس العقيدة. يقول المهندس الأمريكي دولاند لايثم: «لا يمكن نسيان ذكرى مرور شهر على الاحتلال حين قمنا بفتح كل النوافذ للاستماع لصوت نساء الكويت وهن يصحن: الله أكبر من فوق أسطح المنازل وقد أزعج هذا الأمر القوات العراقية كثيرا حيث قاموا بفتح النار على أسطح المنازل وكان دليلاً قاطعاً على أن جميع الكويتيين لم يستسلموا أو يخضعوا للعدو الغازي»[35]. ولقد مارس الكويتيون أساليب أخرى للمقاومة كالمظاهرات وإخفاء الأطعمة من الجمعيات التعاونية وتوزيعها

(*6) شاحنات نقل المياه.

بالسر وكذلك توزيع الدقيق والخبز والأموال والاتصال بالعالم الخارجي عن طريق الهواتف النقالة واللاسلكي خاصة بعد أن قطعت الكويت عن العالم منذ اليوم الثاني للغزو. وقد ساعدت هذه الاتصالات على نقل أخبار الداخل. يبين المواطن عبد الجبار معرفي طبيعة هذا العمل فيقول: «كنت طوال الوقت اتصل بالكمبيوتر الذي لا يصدر ذبذبات وكانت مصدر أخباري هي الديوانية وأقاربي الذين يعملون في مراكز حساسة. وكنت أعمل يوميا منذ الصباح الباكر حتى منتصف الليل، أنقل ما يقارب من ثلاثين رسالة من أهل الداخل لذويهم في الخارج. وكنت استقبل ردود الرسائل. ولقد حرصت أن أذيل رسائلي بأنها مبعوثة من الأردن، وذلك نوع من الحذر. ولقد أحطت اتصالاتي بسرية تامة وكانوا قلائل هم الذين يعلمون حقيقة ما أقوم به»[36].
أما تصوير جثث الشهداء التي كان يقوم بها الأطباء ومتطوعو الهلال الأحمر والعاملون في المقابر فقد أعطت الدليل القاطع على فظائع تلك الأيام. ويتحدث عبد القادر باوزير-الذي عمل في مقبرة الرقة-عن طريقة التصوير فيقول: «كنا نخبئ آلات التصوير في «السيفون». ومن المواقف التي حصلت خلال ذلك أننا كنا ندعي أمام المشيعين أننا سندخل الجثة لتعديل ثيابها ولكن كنا نصورها». (الشيباني، 1993: 63).

ظهرت المقاومة المسلحة بديلا عن المؤسسة العسكرية، ولعبت دوراً في رفع معنويات الشعب الكويتي وفي إحداث إرباك في صفوف قوات الاحتلال. إن الحنق الذي أصاب المواطنين من سرعة وقوع بلدهم لقمة سائغة للعراق وعدم قيام الجيش الكويتي وباقي المؤسسات العسكرية بما فيها الدفاع المدني بدورها قد دفع المواطنين إلى أخذ المبادرة. فمنذ ساعات الصباح الأولى ليوم الثاني من أغسطس امتلأت مخافر الكويت بالشباب المتطوع الباحث عن السلاح. إلا أن العقلية العسكرية البيروقراطية التي كانت تصر على عدم وجود الأوامر في الوقت الذي كان الجيش العراقي يتمركز حول النقاط المهمة في المدينة وعلى الطرقات، إن هذه العقلية حالت دون توزيع السلاح في كثير من المخافر. وقد وقعت هي وأسماء المتطوعين في يد القوات العراقية حينما سيطرت على تلك المخافر وساعد وجود الأسماء على اعتقال كثير من المواطنين. أصبح العسكريون أمام استهجان المواطنين وتهكمهم. إلا أن ما خفف من هذه النظرة السلبية هو انتشار أخبار مقاومة

بعض الضباط وأفراد الجيش الكويتي ولجوءهم إلى منطقة كيفان، حيث ظل إطلاق النار فيها لثلاثة أيام(37). لقد بعثت مقاومة كيفان وحالة الحنق لدى المواطن وبالذات حالة المرارة التي عايشها العسكريون إلى تنظيم وحدات المقاومة المسلحة. وقد تشكلت مجموعات من خلال المقاومة في كل المناطق الرئيسية ذات الكثافة السكانية الكويتية تقريبا. أما متوسط عدد المجموعة الواحدة فغير معروف ولكنه لا يتجاوز العشرين تقريبا ضمت العسكريين والمدنيين في غالب الأحوال. وكان بعضها على ارتباط بالحكومة في المنفى وأخرى تعمل باستقلالية ومع ذلك فكان بينهما تنسيق وتعاون خاصة في تبادل الأسلحة والذخائر والمتفجرات والخبرات(38). أما مصادر تسليحها فكانت داخلية، إذ إن معسكرات الجيش والشرطة والحرس الوطني كانت «خاوية على عروشها» في الأيام الأولى وكان العسكريون وغيرهم يعرفون مخازن الأسلحة. أما قنابل «المولوتوف» فكان أمرها هيناً. وكانت المقاومة تتخذ من إحدى مؤسسات المجتمع المدني منطلقاً لها. تشير وثيقة عراقية إلى أنه «يتم الاتصال بين أفراد المقاومة وذلك بعد التجمع في الديوانيات، وكل ديوانية يوجد فيها من 20- 30 شخصاً يتم الاتصال بإرسال شخص من إحدى الديوانيات إلى الديوانية الأخرى للوقوف على آرائهم وأفكارهم». (الصباح والعبيدلي، 1992 : 86).

شملت عمليات المقاومة أفراد العدو وآلياته وتجمعاته وخاصة تجمع دوار العظام المؤدي إلى البصرة. وكانت هجمات المقاومة تتركز على الطرقات الرئيسية مبتعدة عن المناطق السكنية كي لا يصيبها الانتقام. إن مظاهر وآثار المقاومة كانت واضحة في الشهرين الأولين حيث عشرات الآليات العراقية كانت تشاهد محترقة على جوانب الطرق. وكان إطلاق الرصاص يسمع ليلاً بكثرة.

إن المقاومة المسلحة قد حققت أهدافها وهي أنها نقلت رسالة رفض الكويتيين للاحتلال فضلاً عن أنها أوقفت هجرة المدنيين العراقيين إلى الكويت. إذ إنه في بداية الاحتلال تدفقت سيارات الأجرة العراقية فما كان من المقاومة إلا أن اصطادت الكثير منها تفجيراً وقتلاً. وعلى ذلك منعت السلطات العراقية مدنييها من دخول«محافظة الكويت» إلا لمن كانت لهم إقامة سابقة. كما أن الجنود العراقيين أصبحوا في حالة نفسية سيئة

نتيجة الخوف. فقد كانوا في بداية الاحتلال وبالذات الأيام الأولى يتجولون بين الأحياء بحرية ثم ما لبثوا أن تحددت تحركاتهم. إن الشهرين الأولين كانا فترة الأعمال المسلحة للمقاومة ثم نتيجة للقمع الشديد وبسبب قلة الخبرة فقد خفت تلك العمليات فيما عدا عمليات تفخيخ السيارات التي استمرت إلى يوم التحرير[39]. لم يدر بخلد المقاومين أنهم سيحررون بلدهم من خلال عملياتهم، ذلك أن التوازن كان مختلاً. يكفي أن نعلم أن عدد الكويتيين الصامدين لم يكن يتجاوز ربع المليون بينما كان عدد جنود العدو نصف مليون شخص. لذا-كما يقول علاء القحطاني، أحد أفراد المقاومة العاملين في منطقة الفروانية-«كان الوطن والشرعية هي هواجسنا. كنا نعرف أننا لن نستطيع مواجهة الآلة العسكرية الضخمة والأعداد الهائلة للجيش العراقي بمختلف أسلحته... لكننا قررنا المضي... لإزعاجه وإقلاق نومه... وإحباط معنوياته وإبلاغ العالم بأسره أن الكويتي لن يهدأ ولن يستكين حتى تتحرر أرضه، وأنه ليس ذلك الطفل المدلل الذي ولد وملعقة الذهب في فمه، كما كان يصورنا الإعلام المعادي.... بل إننا رجال في وقت الشدة وعند المحن»[40].

المرأة والمقاومة

لا يمكن الحديث عن المقاومة دون الإشارة إلى الدور البارز الذي لعبته المرأة الكويتية فيها. فعلى الرغم من الثقافة الأبوية التي دعمت أكثر بانتشار الأصولية إلا أن المرأة الكويتية الصامدة استطاعت أن تقدم تضحيات لا تنسى[41]. فهي التي نظمت المظاهرات المنددة بالاحتلال في الأيام الأولى للغزو في أكثر من منطقة وعلى مدار الأسبوع الأول. وكانت المشاركة بها كثيفة إذ ضمت إحداها «ظاهرة العديلية» في 8/5 حوالي 700 امرأة تقريباً في ظروف عصيبة[42]. ولم تتوقف إلا حينما كشر المحتل عن أنيابه وذلك بسقوط المواطنة سناء الفودري شهيدة في المظاهرة التي خرجت من الرميثية إلى الجابرية يوم 8/8. تنقلنا حياة أختها إلى جو المظاهرة وظروف استشهادها فتقول: «سرنا معاً إلى أن اقتربنا من مخفر الجابرية. وهناك حدث إطلاق نار، فقد أخذ الجنود العراقيون يطلقون النار في الهواء. فتراجع البعض وبقينا مجموعة صغيرة من النساء والفتيات. قالت سناء:

أنا لن أتراجع، إما إن أكمل طريقي أو أموت شهيدة، واشتد إطلاق الرصاص علينا فوقعت سناء على الأرض، فصرخت عليها... هيا يا سناء لنكمل المظاهرة، وكنت أعتقد أنها سقطت بسبب الإرهاق والتعب والخوف، ولكنها نظرت إلي والحزن يملأ عينيها فقالت لي: أنا خلاص انتهى دوري يا حياة وأنت أكملي الطريق مع والدتي وديري[*7] بالك على أخي فهد. حاولت رفعها فلم أستطع. وعندما استعرض الجنود العراقيون الشارع وأخذوا يطلقون الرصاص تراجعنا.... أخذني أحد الشباب ورماني في الحديقة وصرت أصرخ... أختي سناء، فقال لي الشاب: لا تخافي سنحضرها، ولكنهم لم يستطيعوا الوصول إليها. وحاول شاب إيراني إنقاذها فقتل في الحال. بقيت سناء وحيدة في الشارع تنزف.. وجاء واحد من العراقيين... جندي عراقي أخذ ذلك الجندي السفاح أمام عيني يطلق الرصاص على أختي سناء حتى أفرغ رشاشاً كاملاً في جسدها، وهي ملقاة على الأرض لا حول لها ولا قوة، ولا أحد يستطيع إيقاف ذلك الحيوان... بعدها ذهب في حال سبيله غير متأثر بأي شيء وكأنه قتل دجاجة». (الشمري، 1991: 55-51).

كما أنها ساهمت مع أخيها في إصدار النشرات السرية وتوزيعها، وفي كتابة الشعارات على الحيطان والتكبير ومسؤولية الأسرة وبالذات لما أسر زوجها منذ اليوم الأول[43]. وقدمت مجموعة منهن أرواحهن بسبب هذه الأعمال كالشهيدة أسرار القبندي التي أعدمت في يناير 1991 وذلك لقيامها بتوزيع الأموال والاتصال بالحكومة الشرعية.

أما المساهمة في الكفاح المسلح فكان فعلاً جديداً على المرأة الكويتية التي اشتهرت بالترف والاستهلاك.

إن مصادر وأدبيات المقاومة الكويتية تؤكد على أن المرأة الكويتية قد شاركت في معظم تنظيمات المقاومة وتحملت مختلف المهام ومنها القيام بعمليات عسكرية. فيشير زين العتيبي أن ضمن «مجموعة الروضة» التي تضم 12 فرداً شاركت اثنتان من المواطنات في نقل السلاح وكانتا سبباً في نجاح الكثير من العمليات العسكرية (127:1991). وهذا ما تشير إليه إحدى الوثائق العراقية من «أن العناصر المعادية تحاول استغلال النساء في نقل

(*7) اهتمي بأخي.

السلاح والعتاد على أساس أنهن لا يتعرضن للتفتيش»(الصباح والعبيدلي، 1992: 62). وهي أيضا قامت بالعمليات الفدائية بنفسها فتذكر عيداء العامر أخت الشهيدة وفاء وهي مجموعة 25 فبراير أنها قامت «بعدة عمليات، فبرعت في مجال تلغيم السيارات، فكانت تقوم بتزوير دفتر السيارة الملغومة ثم توقفها في مكان وجود قوات العدو وتفجرها عن طريق اللاسلكي. وكانت تستعين بساعات الغسالات والطباخات في عمليات التفجير». (الشمري، 1991: 12).

يتحدث حامد علوي «أحد الناجين من مجموعة المسيلة» أنهم «قاموا بعملية عند جسر صباح السالم الثاني المقابل لأرض المعارض. وفي هذه العملية قامت إحدى زوجات أفراد المجموعة بعملية استطلاع لمعرفة مدى نجاح العملية فاقترحت على زوجها الذي كان يرافقها حرق الكارجو[*8] «المستهدف، وبالفعل قامت بحرقها»[44]. إن حب الوطن والتمسك بهويته هو الذي دفع الكويتي رجلاً كان أو امرأة إلى الانخراط في المقاومة وإلى تعلم العنف وإتقانه. تتحدث الشهيدة وفاء الحسن وهي طالبة حقوق في جامعة الكويت ومن مجموعة 25 فبراير عن تجربتها في كيفية تعلم القتل وذلك في رسالة تكتبها لزوجها الذي أسر منذ اليوم الأول. تقول: «في إحدى نقاط التفتيش سألني جندي عراقي عن جنسيتي. فقلت له كويتية، فضربني على وجهي، وقال لي أنت عراقية. رجعت البيت زعلانة[*9] فاتصلت بصديقتي. وقلت لها السالفة[*10]. ومن باكر ذهبنا إليه بطريقة «كيدهن عظيم» وقلنا له: أحد الأشخاص يضايقنا، فتعال معنا حتى تمنعه، وهذا ما صدق[*11] وركب السيارة وما يدري أنه رايح لقبره[*12] ورحنا لإحدى المناطق،، وما راح أقول لك أي منطقة... ترددت بقتله وقد تخيلت صورتك أمامي. ولكن فارق بينك وبينه... أنت تدافع عن الوطن... وهو غاز.. معتد.. ولذلك رميته.. وبعدين بكيت. ومن يومها، صار قتل العراقيين عندي شيئا عاديا». (الشمري، 1991: 34).

(*8) سيارة نقل عسكرية.

(*9) حزينة.

(*10) القصة.

(*11) لم يصدق فرحا.

(*12) أي أنه لا يعلم أنه ذاهب إلى قبره.

القمع والتنكيل

لا يمكن لأحد أن يشعر بأهمية الأمن والأمان لانتظام الحياة البشرية إلا لمن عاش بمثل الأوضاع التي عاش في ظلها من بقوا الشهور السبعة في الكويت. لم يكن للقانون أي قيمة، ولم تكن للشعارات الوحدوية والعربية وأخيراً الإسلامية التي رفعها النظام العراقي أي انعكاس على سلوكيات قواته المحتلة. كان القمع والتنكيل والإرهاب والاغتصاب والخطف من الظواهر «العادية» المتكررة أمام أعين الجميع. واشتد ذلك مع تزايد المقاومة المسلحة ونجاح العصيان المدني حتى بدت الكويت وكأنها معسكر اعتقال كبير. إذ انتشرت نقاط التفتيش «السيطرات» في كل الشوارع الرئيسية والفرعية وكان في بعض الأحيان لا يفصل الواحدة عن الأخرى سوى كيلو مترين. كما أغلقت جميع الجسور المقامة على الطرق الرئيسية وذلك زيادة للسيطرة على التحركات. وعلى نقاط التفتيش هذه كان المواطنون وغيرهم يلاقون أنواعاً من المعاملة القاسية والإهانات والإذلال المتعمد ومصادرة السيارة ومحتوياتها في بعض الأحيان أو التحرش بالنساء وبالذات إذا صادف أن كان على «السيطرة» رجال من الاستخبارات أو القوات الخاصة. وذاق طعم الاعتقال الآلاف ولفترات تمتد بين يوم وعدة أشهر ومعظمها لأسباب واهية وخاصة للابتزاز بدفع الرشوة لضباط المخافر والمعتقلات ثمناً للحرية. ولأنه لا توجد إحصاءات عن الذين دخلوا السجون لفترات مختلفة في فترة الاحتلال فسنضرب مثلاً تقريبياً من واقع الحي الذي سكنا فيه وهو الدسمة وكانت منطقة هادئة بالمقارنة بتلك المناطق التي نشطت فيها المقاومة كالرميثية. فلم يبق بيت من البيوت العشرة المجاورة لمنزلنا والواقعة على نفس الشارع الفرعي إلا واعتقل أحد أفراده أو أكثر. ولم تكن السجون والمخافر هي مكان المعتقلات الوحيدة. بل إن مجموعة كبيرة من البيوت الخالية-وما أكثرها أيام الاحتلال في كل منطقة قد تحولت إلى معتقلات فضلاً عن النوادي الرياضية وبالذات نادي كاظمة. وأصبح مقر الاستخبارات الرئيسي في المشاتل[45].

ولم تكن العقوبة شخصية كما تنص جميع دساتير الأمم المتحضرة بل كانت تشمل في كثير من الأحيان العائلة بكاملها. يقول المواطن علي الرومي الذي اعتقل أخواه عصام وعماد في 1990/10/21 أنه «بعد شهر، أتوا بأخي

عصام إلى البيت، وقالوا لأهلي إذا أردتم ابنكم تعالوا إلى المخفر لتوقعوا تعهداً بعدم القيام في المستقبل بأي أعمال مخلة بالقانون. فصدقت والدتي وكذلك جميع أسر الشباب المأسورين، فذهبت إلى المخفر عشرات السيارات التي قد يصل ما فيها من بشر إلى الثلاثين. وبعد يومين من اعتقال أهالي الأسرى نقل الجميع إلى البصرة... ولم يرجع الأهالي إلا بعد تحرير البلاد، إذ ظلوا معتقلين إلى نهاية الاحتلال عندما أتت جماعات الثوار العراقيين إلى السجون وأطلقت سراح المسجونين فكانت والدتي وخالي وأهله من ضمن من أفرج عنهم». ومازال عماد وعصام في الأسر في العراق (الشيباني، 1993 : 131)[46]. ولم يكن الراشدون فقط الذين يطاردهم الاعتقال والأسر بل وكذلك الأطفال. فيحكي لنا بلاغ عراقي أنه «في حوالي الساعة2000 من مساء هذا اليوم أ حال إلينا قاطع كربلاء الثاني للجيش الشعبي بموجب كتابه المرقم 175 في 1990/11/1 الطفل جاسم محمد علي البالغ من العمر 6 سنوات مع والدته ناجية جمعة سليم الساكن الصليبيخات قطعة 3 شارع 2 منزل 19 حيث عثر حرس القاطع المذكور أعلاه على الطفل المذكور حاملاً بيده علم النظام المقبور مع العلم بأن العلم قذر وملطخ بمواد دهنية» (خليفوه 1993 : 181). إن «البهدلة» التي يلاقيها من يسأل عن موقوف قريب له أو على علاقة به كانت لا توصف. وفي غالب الأحيان كانت الرشاوى تذهب هدراً. فالتوجيهات العسكرية الرسمية كانت تقضي «بعدم إشعار ذوي الموقوفين بالجهة التي يرسلون إليها». (الصباح والعبيدلي، 1992 : 757).

مورس التعذيب بشكل واسع وتفنن به رجالات الاستخبارات وبالذات مع المشتبه بأنهم من أفراد المقاومة. شاهد المواطن الحاج حسن محمد الدشتي الذي تطوع في مقبرة الصليبيخات «الشيعة» والذي قام بدفن أكثر من 500 جثة منهم 300 شهيد أن «الكثير من الشهداء قد أزيلت أظافرهم ومشوهون من آثار التعذيب». يضيف: «وأيضا شاهدت العديد من تلك الأجساد الطاهرة وقد تم إزالة الجلد وتقطيع اللحم وخلع العين، هذا بالإضافة إلى بتر اللحم عن طريق المنشار وحفر اللحم بجهاز الدريل الكهربائي وحرق بعض جثث الشهداء». ويواصل: «ومن المشاهد التي لن أنساها هو دفني لجثة أحد الشهداء وقد وجدتها مقطعة من الناحية اليمنى للوجه ويبدو أن الجثة شحلت بوساطة السيارة». (الخلف، 1991 : 108) وكذلك

يفيد محمود مصطفى يوسف وهو فلسطيني تطوع في مقبرة الرقة يوم 5/ 1990/8 أنه «في بداية شهر سبتمبر 1990 بدت نوعية الجثث التي تأتينا عجيبة وغريبة فأغلبها مشوه من آثار التعذيب والتنكيل وفي النهاية تجد الجثة مضروبة بالرصاص من خلف الرأس». أما عن الآثار التي كان يراها في القتيل فهي «إما كي بالنار أو تقطيع أعضاء أو سمل للعين أو جدع للأنف أو تعذيب بالمحاليل الكيميائية إلى الخنق بالأسلاك والسلاسل والحبال أو تخريم وثقب الجسم والعظام بجهاز الثقب الدريل». (الشيباني، 1993 : 44). إن أشكال التعذيب التي مارسها العراقيون أثناء الاحتلال تفصح عنها حالة مواطن مصري حيث كانت «قائمة» التعذيب تشتمل على «تقبيل صورة مكهربة لصدام حسين، ضرب بالعصا المكهربة على جهازه التناسلي، تقييد اليدين والرجلين وضرب بوساطة مواسير المجاري على الظهر والمؤخرة، شد الأصابع بمقابض حديدية، كسر الساق، وضع حلقة بلاستيكية حول الرقبة يجر منها حتى الاختناق، اغتصابه جنسيا، غرس سجاير في سطل بول وبراز والطلب منه تدخينها»(الدريع، 1993 : 185). وينقل لنا المواطن شاكر محمود حسن رواية أخرى مروعة عن ابن عمته حميد محمود، «من أن العراقيين اعتقلوا عدداً من الشباب وكان منهم، فقادوهم إلى أحد الأندية. وقد أحضروا أحد المعتقلين أمامهم وكان مجرداً من ثيابه وحالته يرثى لها من التعذيب والاضطهاد وكان مع العراقيين «كلابتان» يرعصون[*13] بكل واحدة على خصية من خصيتي الرجل، ثم يرحونه ثم يدسون الثانية ثم يأتون بعصا مخمة[*14] ويجبرون الشخص أن يجلس عليها». (الشيباني، 1993 : 55).

إن هذه الممارسات هي تنفيذ للخطة التي رسمها كل من علي حسن المجيد والدكتور سبعاوي إبراهيم مدير جهاز المخابرات «في السياسة التي يجب اتباعها مع الكويتيين» بعد أن نجح العصيان المدني وذلك في اجتماعهما في 23 أغسطس 1990. تنص النقطة الرابعة منها على ما يلي: كل شخص يعبث بالأمن ويسبب إيذاء للمسيرة الأمنية وبالتالي يسيء إلى مبادئ الحزب والثورة فإن المادة القانونية في الحالات الاعتيادية تحكمه أكثر من سنة

(*13) يضغطون.

(*14) مكنسة.

فيجب أن يقتل في الظرف الحالي ومن حكمه أقل من سنة ينظر فيه مع العلم بأن كافة الكويتيين «لاحظ ذلك» شاركوا في إيذاء العراق!! وتذهب النقطة الثالثة إلى أنه «اعتباراً من 8/25 كل شخص سياسي يلقى القبض عليه في الأسبوع الأول تحجز عائلته أما في الأسبوع الثاني فيتم حجز العائلة وتهدم داره بعد قطع التيار الكهربائي وعدم إخراج أي مادة من الدارة وبعدها يقرر مصير العائلة، أما العائلة التي تخبر عن أحد أفرادها فتعفى من كل العقوبات ويكون الجرم شخصياً». أما المادة التي تليها فإنها تقرر على أن «جميع الأعداء المسيسين السابقين واللاحقين يجب قطع رؤوسهم وأن نتفنن في إلحاق الأذى بهم». (الشطي، 34-35). ولقد كانت استراتيجية المحتلين في إخضاع المواطنين والقضاء على صمود الشعب الكويتي ومقاومته المدنية والمسلحة هو بإشاعة الذعر والإرهاب عبر العقاب العلني حيث يؤكد أحد التوجهات على «دور الحزم مع المخربين في محافظة الكويت وأن التحقيق يجب أن يتوجه بمعرفة من هم المشاركون معهم وتنفيذ حكم الإعدام بهم أمام الناس ليكونوا عبرة لمن اعتبر» (الصباح والعبيدلي، 1992 : 95).

وكان أكثر أنواع الإعدام بشاعة وإشاعة للرعب هو القتل أمام المنزل. وفي أحيان كثيرة على مرأى من الأم. وتبدأ العملية باتصال هاتفي بالأسرة من قبل المخابرات بأنهم سيسلمون ابنهم المفرج عنه عند المنزل فتعم الفرحة. ثم يؤتى به ويدعى أهل الحي. يصف لنا الدكتور سليمان الشطي ما يحصل بعد ذلك من منظر مروع وقد وقع أحدها أمام ناظريه. «أنزلوه معصوب العينين وكان في الملابس الداخلية فقط، النحول سمة لا يخطئها الناظر، أزالوا العصابة، طلبوا منه أن يتجه إلى باب منزلهم، فسار والضابط المكلف يتبعه والمسدس بيده، وعندما اقترب الشاب من الباب، رفع الضابط مسدسه وأطلق الرصاصة الأولى خلف الأذن مباشرة، ليسقط على بعد أمتار قليلة من الباب، وأكمل الضابط بقية الرصاصات الأخرى في الرأس. وعاد إلى السيارة وامتطاها كما يفعل الفارس». (: 17). وكانت إحدى الوسائل الأخرى المرعبة هي تشويه الجثة والتمثيل بها ورميها قرب المنزل أو في الحي. يحدثنا المواطن جاسم الشطي الذي يقول: «لقد تسلمت جثة الشهيدة أسرار القبندي وقد هشم رأسها بالساطور واختفت معالم وجهها العلوي

كما كانت مصابة بطلقتين في صدرها». (الدمخي، 1991 : 94). وكانت كثيراً ما ترمى جثث الشهداء في خزانات القمامة فيكتشفها الشباب المتطوع للتنظيف [47]. أما البيوت التي ينتسب أفرادها للمقاومة فكانت تضرب بمدفع الـ «آر. بي. جي» فتحرق. وكانوا يمنعون المطافئ من مكافحة النيران، بينما كانت البيوت التي ينطلق منها الرصاص تدمر[48].

إن الحفاظ على الشرف وصون العرض قيمة مركزية في نسق القيم التي تحكم العقلية العربية وتوجه سلوكها «فالنار ولا العار» كما يقول المثل. كان هذا أهم هاجس لمن بقي، ودافعاً أساسياً لمن نزح أو سبباً فيه. يقول المواطن جاسم الشطي وقد عمل كمتطوع في مستشفى مبارك «أعرف فتاتين في عمر الزهور يتراوح عمراهما بين 15-17 عاماً تقطنان منطقة الرميثية اعتدى عليهما الجنود العراقيون بوحشية وتركوهما في الشارع تنزفان وتصرخان من الألم، مما دفع رب الأسرة للخروج من الكويت بعد علاجهما». (الدمخي، 1991 : 94)[49]. لا توجد أرقام رسمية منشورة عن عدد حالات الاغتصاب وهناك تكتم شديد على تلك الحالات المبلغة ذلك أن المغتصبة لا ينظر إليها المجتمع على أنها «بطلة» قدمت تضحية غالية للوطن وبالتالي تحجم كثير من المغتصبات عن التبليغ خوفاً من العار في حالة تسرب المعلومات عنهن. تقول إحداهن بمرارة وقد اغتصبها عقيد عراقي أمام زوجها وأبنائها «إنه وإلى الآن-فبراير 94- وزوجي يعيش في أزمة نفسية. فقد رفض حتى معاشرتي كزوجة حتى اليوم، ولكنه مصر على عدم تطليقي فأنا ضحية وهو يعتقد بأنه هو السبب»[50]. إن روايات الاغتصاب تتواتر بكثرة. تفيد الدكتورة النفسية فوزية الدريع بأنها «التقت شخصيا بخمس فتيات على الأقل تم الاعتداء عليهن بوحشية من قبل أزلام الطاغية، إحداهن تبلغ من العمر 21 عاما اعتدى عليها ما يقرب من 15 مجرما ثم رموها في منطقة بر مشرف وأخرى لم يتجاوز عمرها 19 عاما ومتزوجة، اعتدى عليها 14 مجرما بالتناوب في شقة بمنطقة حولي». (الدمخي، 1991 : 96). وتبين سجلات مستشفى الولادة بعد التحرير أن هناك 64 حالة اغتصاب و 34 حالة حمل سفاح معظمهن من الجنسيات الكويتية والفلسطينية والمصرية وجنوب شرق آسيا وأعمارهن تتراوح بين 15-54 عاما على أن الدكتور عبد الله الحمادي «رئيس مركز الرقعي

التخصصي وهو المركز المشرف على علاج مثل هذه الحالات» يعتقد بأن عدد حالات الاغتصاب يتجاوز الألف حالة تقريبا تشمل جميع الجنسيات ومختلف الأعمار: نساء ورجالا. ولأن الاغتصاب مثل مشكلة اجتماعية فقد صدرت فتوى شرعية بعد تحرير الكويت تجيز الإجهاض للواتي حملن سفاحا(51).

ولا بد من تأكيد أن الاغتصاب أخذ شكلين: أما الأول فهو الذي كان يقترفه الجنود والضباط بالذات وذلك لانعدام الرادع القانوني والأخلاقي وكان يصيب الناس بوجه خاص. أما الثاني فهو ذلك الاغتصاب الذي كان يمارس على المساجين والمعتقلين «رسميا» بهدف تحطيم روحهم المعنوية وإمعانا في إذلالهم كوسيلة لاستنطاقهم. وكانت تلك الأخبار تشكل مصدر رعب لمن عاش تلك الأيام. يحدثنا محمد رضا إبراهيم «عامل في مقبرة الصليبخات آنذاك وهو إيراني الجنسية» برواية غريبة بهذا الخصوص فيقول: «إنه في أحد الأيام اغتصبت مجموعة من العسكريين العراقيين الموجودين في المقبرة بنتا في محراب المسجد ولا نعرف جنسيتها وهي تصرخ وتصيح وتطلب النجدة ولكن دون فائدة فإنقاذها يعني الموت والتعذيب، فلا حول ولا قوة إلا بالله». ويضيف: «وأنا قد غسلت دماءها الكثيرة التي خرجت منها في المحراب». (الشيباني، 1993 : 74). أما النوع الثاني فيؤكده من مررن بتجربة الاعتقال، فتقول إحداهن وهي من مجموعة 25 فبراير للمقاومة وكانت معتقلة في المشاتل إنها «شاهدت مجموعة من فتيات الكويت يعذبن وهن معصوبات العينين وعرايا دون ملابس». (الدمخي، 1991 : 100). أما المواطن ميداد يوسف خالد العامل مهندسا في إحدى القواعد الجوية الذي اعتقل في 1990/11/3 وأفرج عنه في 1990/12/13 فيؤكد أن «أكثر المشاهد إيلاما حينما سمعت صراخ فتاة كويتية لا يتجاوز عمرها 17 عاما قام المجرمون بفض موضع عفتها بواسطة هوز(*15) بلاستيكي». (الدمخي، 1991 : 99). ولم يقتصر الاغتصاب على النساء بل كان يمارس على الرجال. يقول ذات الشخص إنه «رأى شخصا من الجنسية المصرية وهو عار تماما يتأوه من الألم بعد أن قام المجرمون بوضع هوز بلاستيكي في فتحة شرجه. وتهمته كانت حمل هوية دخول مجمع الرحاب». (نفس المرجع: 99).

(*15) أنبوب بلاستيكي.

الحياة الاجتماعية

تركز معظم النشاط الاجتماعي في الحي وانبعث مفهوم «الفريج» القديم وتوثقت علاقات سكانه واكتشف الجيران بعضهم بعضا ولفهم روح تضامن قوي تأصل بسبب المصير المجهول الذي كان ينتظر الجميع. ونشط أبناء الحي الواحد في تنظيفه وتشكيل حراسات ليلية فيه والعمل في جمعيته والالتقاء في مسجده ودواوينه. وقد عوض ذلك ما كانت تشعر العائلة الكويتية إجمالا به حيث تقطعت أوصالها بسبب تبعثر أفرادها بين نازح وصامد وأسير. وكان النزوح الظاهرة الأبرز في الأشهر الثلاثة الأولى وكان قرار النزوح مبعثا للخلاف داخل الأسرة بين من يرى فيه حكمة ومن يرى في البقاء واجبا وهكذا. وكانت تلك العملية كذلك تفت من عضد تلك الأسر التي قررت البقاء. وكانت لحظات فراق الأحبة والأقارب مليئة بالشحن العاطفي ومؤلمة للذين بقوا على أرض الوطن. تصف الدكتورة دلال الزبن تلك اللحظات في مذكراتها حينما ودعت أبناءها. «اليوم الثامن من هذا الشهر «أكتوبر» أرغمت الأبناء الأعزاء على ترك الكويت والمغادرة إلى إيران خوفا عليهم لأن الغزاة ليس لهم حدود. فالخوف عليهم هو الذي دفع بي إلى تشجيعهم بل وإرغامهم رغم معارضتهم الشديدة لترك الكويت، غادروا إلى بلاد الله الواسعة عبر الأراضي الإيرانية، وكان لفراقهم أشد الألم في النفس. ولكن لسلامتهم فوضت الأمر إلى الله عز وجل فهو الحافظ والحفيظ. وبلعت الغصة وبكيت دما لا دمعا وتوجهت ببصري إلى الله راجية أن يجمعنا معهم على أرض الكويت»(1993 : 40). ولم تكن عملية النزوح مفرحة.

كذلك كانت تجربة قاسية لمن مر فيها. يتحدث عنها الدكتور مرسل العجمي الذي غادر في 1990/9/15 وقضى ذلك المساء في الخفجي. «في تلك الليلة حزنت حزنا شديدا لم أحزنه من قبل، وأحسست أن شيئا بداخلي قد انكسر كسرا لن تجبره الأيام مرة أخرى»[52]. أما عودة أحد الكويتيين إلى أرض الوطن فكانت تشيع جوا من البهجة وترفع المعنويات، بل كانت تؤدي إلى راحة نفسية للعائد وهو ما لمسناه من كثير من العائدين[53].

إن تركيبة الصامدين والنازحين الاجتماعية وخلفياتهم القبلية والطائفية جديرة بالدراسة والمقام هنا لا يتسع لها إلا إيجازا وهو أن معظم من بقي

في الكويت 227 ألفا و 395 نسمة من أصل الكويتيين البالغ عددهم 572 ألفا و 647 نسمة في يوم الغزو ينتمون إلى «سكان السور» أساسا وهم الكويتيون ذوو الأصول الحضرية. وكانت مناطق الداخل التي تسكنها هذه المجموعة عامرة بالسكان بنسبة 50-80 بينما المناطق الخارجية كانت خالية تقريبا. والحق أن سياسة المحتلين لم تكن تشجيع أو إجبار المواطنين على النزوح- كما يدعي الكثيرون-غير أن الحياة ذاتها كانت صعبة للغاية بسبب القمع والمداهمات وفلتان الأمن والخوف على العرض(54). وما يؤكد ما نذهب إليه أن العراق لم يكن يمنع أحدا من العودة عن طريق المنافذ الرسمية وهو في ذات الوقت لم يكن يفتح منفذ الخفجي باستمرار وكان يصادر كل وثائق المواطن حين الخروج منه. وقد أغلق العبور منه نهائيا أواسط يناير 1991. وهو كذلك قد منع العبور عن طريق البصرة-عبدان حينما اكتشف أن بعض الكويتيين يقومون بانتحال هويات إيرانية مزورة. وظننا أن النظام العراقي كان يريد للمواطنين الكويتيين أن يبقوا-ليس حبا بهم طبعا-ولكن ليضفي على احتلاله شرعية وذلك ادعاء بأن أهل الكويت راضون عن حكمه بدليل بقائهم في بلدهم. ولو بقي معظم المواطنين في الكويت لكان وضع الحكومة الشرعية في المنفى صعبا. لم يكن المواطنون هم الوحيدين بالنزوح ولكن كل المقيمين فعلوا الشيء ذاته، حيث كان بالكويت 769 ,606 ,1 وافدا نزح معظمهم(55). وكان جزء مهم منهم من خدم البيوت وبالتالي أثر ذلك على دور المرأة الكويتية حيث «عادت إلى العمل المنزلي التقليدي»، بل وأضيفت أعمال أخرى كالخبز وغيره لم يعهدها المجتمع الكويتي منذ مدة طويلة. وكانت النساء في تلك الأيام يتوشحن بالسواد «بالعباءة وغيرها» وكن يخفين زينتهن بل لا يتزين عموما خوفا من عمليات الاغتصاب ومن كآبة الحياة في تلك الأيام عموما أما الرجال فقد تغيرت كذلك ملابسهم، فكان الشباب- ومعظمهم من العاملين في الجمعيات وغيرها من النشاطات التطوعية- يلبسون في غالب الأحيان الجينز والترينج سوت(*16) دون اكتراث للمظهر. وبالنسبة للكبار قد اختفت تلك «الأبهة» والأناقة في اللبس وكان معظمهم يلبسون الغترة «شريمبا»(*17). وعلى الرغم من حدوث حالات زواج إلا أنه

(*16) أي البنطلون الجينز والملابس الرياضية وكانوا يلبسونها من غير مبالاة بالشكل.
(*17) أي دون عقال.

لم يقم أي فرح في تلك الأثناء كما أن المهور كانت رمزية وكانت الحياة بمجملها كئيبة. وكان الحزن باديا على كل وجه والترقب هو السائد. ولم يكن الأهالي حريصين على مشاهدة تلفزيون بغداد المليء بالأكاذيب أو جريدته «النداء» التي كان يصدرها عن دار القبس ويوزعها بالمجان. وأن وسيلتهم لمعرفة ما يدور كانت الإذاعات العالمية وإذاعة الكويت في المنفى و«رسالة الكويت» التلفزيونية التي كانت تبث الساعة الحادية عشرة كل ليلة.

كان ما يخفف الوطأة هو الاتصالات الهاتفية التي تكثفت بين الأقارب والأصدقاء والزيارات-وبالذات بين الجيران-وقضاء بعض الوقت في التسوق في الجمعية التعاونية التي أخذت مع مرور الوقت تفقد بضائعها وتقل ساعات بيعها. وانتشرت «البسطات» والأسواق غير المنتظمة في الحدائق وعلى الأرصفة. وكان المواطنون يذهبون إلى المدن العراقية وبالذات إلى البصرة لشراء البضائع (ومعظمها كان قد سرق من الكويت) أو للاتصال بأهاليهم خارج الكويت. ولقد نظم الأهالي زيارات لأسراهم المعتقلين في السجون العراقية وكانت تلك من النشاطات التي أراحت الكثيرين بعد أن انقطعت أخبارهم مدة أربعة أشهر. يحدثنا محمود قبازرد وهو أبو الشهيد أحمد وكان له ابن آخر ضابط من الأسرى: «لقد سهل تلك المهمة أحد كبار المسؤولين في حزب البعث العراقي ويدعى أبو ياسر الذي عمل مع الطاغية لمدة 14 عاما وتقاعد فيما بعد. استطاع هذا الشخص بنفوذه نقل الضباط الكويتيين الأسرى من سجون الموصل إلى معتقل يعقوبة في بغداد بعد أن زودناه بكشف يتضمن أسماء 638 ضابطا كويتيا....» ويضيف: «وتم فتح مكتب في منطقة الكاظم ببغداد لتسجيل أسماء العائلات الكويتية التي ترغب في زيارة أبنائها. وقد اشترط أبو ياسر لتسهيل هذه المهمة دفع مائة ألف دينار عراقي وأربع سيارات من نوع شيفروليه بالإضافة إلى عدد اثنين «وانيت» من نوع «تويوتا» (الدمخي، 1991: 206)[56].

وكان الشهر السابع صعبا جدا، ففي السابع منه انقطعت الهواتف وقل تنقل الناس وذلك لشحة البنزين ولمصادرة السيارات بالجملة وأخذ الدخان الأسود يلف المدينة شيئا فشيئا نتيجة إحراق آبار البترول وكان أكثر ما يرى من خلال المطر الأسود. وأصبحت الجمعيات التعاونية خالية من أي مواد

غذائية ولزم المواطنون مساكنهم وكانوا يخشون من هجوم الجيش الشعبي المنتشرين بين الأحياء للاستحواذ على الأطعمة التي خزنوها. لقد بدت الكويت في تلك الأيام «وكأنها قرية صغيرة لم تمسها الحضارة، الشوارع غير نظيفة والمخلفات تملؤها، وطيور النورس هجرت البحر». وتملأ ساحات وميادين البلد «بحثا عن الغذاء». ومناظر غريبة مثل حصان هزيل جائع زائغ البصر يتجول في الشوارع أو حمار يقوده بعض الصبية، أو معزة.. وأصوات الديكة والدجاج والبط تنبعث من البيوت (الزبن، 1993 : 114). أما يوم الخميس 1991/2/21 فكان أسود على الشعب الصامد، إذ فيه بدأت القوات العراقية باعتقال كل كويتي من 18-60 سنة واحتجازهم في المخافر- دون أن يسمحوا لأسرهم بمعرفة مكانهم أو مصيرهم-ثم شحن هؤلاء إلى العراق عبر طريق كان يقصف بوساطة طيران الحلفاء في جو مرعب. وكان كاتب هذه السطور من جملة هؤلاء الذين بلغ عددهم حوالي الألفي كويتي. ولم تتوقف عملية «الخطف الجماعية» هذه إلا مع فرار القوات العراقية في ليل يوم 1991/2/25. وأغلب الظن أنه لو تمت الموافقة على الخطة السوفييتية التي كانت تقضي باستكمال انسحاب القوات العراقية من الكويت في غضون 21 يوما لما بقي أحد من الصامدين في البلد، حيث كانت تنص التعليمات الصادرة من المخابرات على «التعرض لجميع الكويتيين وبحجج مختلفة»[57]. وكانت المأساة كبيرة حيث تركت مئات الأسر بالنساء والأطفال فقط دون رجالها.

ولقد تم الإفراج عن هؤلاء على دفعتين الأولى عددها 1200 أسير كانوا موجودين في معسكر أبي صخير في البصرة في 8/ 3/ 1991[58]، والثانية عددها 910 أسرى كانوا في سجن الرمادي شمال العراق وأطلق سراحهم في 1991/3/25. إن مجموع الأسرى الذين تم إطلاق سراحهم بوساطة الصليب الأحمر بلغ 7200 أسير[59].

وأما عدد الكويتيين الذين كانوا معتقلين في سجون ومعسكرات مدن الجنوب العراقي والذين أفرج عنهم الثوار فيبلغون بضع مئات. ومازال 557 أسيرا في سجون النظام العراقي لا يعرف عنهم شيء، منهم 78 من الإناث. ولأول مرة في تاريخ الكويت يصبح لديها أسرى من النساء والأطفال، ولأول مرة كذلك يصبح لديها شهيدات.

الجالية الفلسطينية والاحتلال

نزحت معظم الجاليات المقيمة في الكويت ولم يبق منها إلا أفراد قلائل، ولم تكن الجالية الفلسطينية استثناء، إذ وصل عدد النازحين منها حتى فبراير 1991 حوالي 180 ألفا. غير أن كثرة عدد هذه الجالية، الذي قدر بـ 350- 400 ألف في يوم الغزو، قد جعلها رغم ذلك محسوسة الوجود. بل يمكن القول إنه أثناء الاحتلال كانت الكتل البشرية الموجودة على أرض الكويت تنقسم إلى مجموعات ثلاث رئيسية هي: أفراد الجيش العراقي، الكويتيون والفلسطينيون. إن الجالية الفلسطينية لم تكن الأكبر حجما بل كانت الأقدم في سكناها والأرسخ في أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية (Ghabra, 1987-37-57). «ولقد شكلوا فيما بينهم مجتمعا يكاد يكون مغلقا ويمارسون داخله تنمية حسهم الوطني وعطائهم وتراثهم وثقافتهم الخاصة ويؤدون مسؤولياتهم تجاه قضيتهم الوطنية بتجنيد المقاتلين من بين صفوفهم، وبالتبرع بالمال وإقامة المناسبات والحفلات». هكذا يكتب الصحفي الفلسطيني توفيق أبو بكر ويضيف: كانوا يشكلون «جيتو» مستفيدين من تجربة اليهود في هذا المجال وذلك للتحصن من أية عدوى قد تدفع بهم للانخراط والاندماج في المجتمع، أي مجتمع. وكانت نسبة الزواج من خارج أسوار المجتمع الفلسطيني المحصن والمغلق متدنية جدا وبشكل يفوق الوصف»[60].

وقفت قلة قليلة من الفلسطينيين بنشاط وفاعلية مع الكويتيين تمثل ذلك في تقديم الخدمات مثل إيصال الغذاء والبنزين وغيرها وبالذات في الشهور الأخيرة للاحتلال مستفيدين من قدرتهم على الحركة. وآخرون- يؤكد الشيخ صباح الناصر الصباح وهو من الشخصيات الصامدة-«كانوا يمررون تعليماتنا وأشرطتنا ومنشوراتنا للقيادة الشرعية عن طريق الأردن. يسافرون ويأخذون معهم كل ما يحتاجون ويعودون لنا بالتعليمات عن طريق السفارة الكويتية هناك»[61]. بل وشارك بعض الفلسطينيين مشاركة فعالة في المقاومة المسلحة واستشهد منهم اثنان[62]. وفي الجانب الآخر وقفت قلة قليلة من الفلسطينيين بنشاط وفاعلية مع القوات العراقية واشتركت معها في حمل السلاح وفي تعذيب رجال المقاومة الكويتية وفي نقاط التفتيش (السيطرات). وكان أغلب هؤلاء أعضاء في جبهة التحرير العربية الموالية

أصلا للعراق.. و الفلسطينيون النشطاء سياسيا التابعون لفصائل منظمة التحرير وقواها المختلفة وذلك تماشيا مع قياداتها في دعم العراق[63]. أما غالبية الفلسطينيين فكان همهم الأول تأمين معيشتهم بعد أن انخفضت القيم الحقيقية لرواتبهم إلى تسعة أعشار ما كانت عليه قبل الاحتلال بفضل تسلمهم إياها بالدينار العراقي. تؤكد لنا رواية المواطنة فاطمة العيسى هذا الموقف حينما حاولت هي ومجموعة من السيدات الكويتيات الالتقاء ببعض سيدات الجالية الفلسطينية في أول أيام الاحتلال للاتفاق على درء بعض المشكلات ومنها أن الفلسطينيين أخذوا بتلقي التدريبات العسكرية انتصارا للعراق. تقول: «تصور نحن نتكلم بهذا الموضوع وهن يشكون من عدم توافر الأكل والمضايقات على الفلسطينيين بالجمعيات... يعني نحن بواد وهن بواد ولم نر من الحديث فائدة» (الغزالي، 1992، ج 1 : 254). إن الصراع على لقمة العيش قد جعل هؤلاء في مواجهة مع الكويتيين وبالذات عند الجمعيات التعاونية حيث كانت تطول الصفوف ويحتشد الناس ساعات طوالا وتقل المؤن. المواطن ناجي الصقر الذي كان مسؤولا عن توفير الغاز بجمعية كيفان يصف تجربته في ذلك فيقول: «إن بعض الأخوة الفلسطينيين كانوا سلبيين جدا في التعامل معنا، فكثيرون حضروا للحصول على الغاز، فلم نعطهم لقلة الكمية، ولإمكانهم الحصول عليه من مناطقهم. فكانوا يغضبون ويحضرون الجنود العراقيين للحصول على الغاز بالقوة» (الشيباني، 1992 : 185).

أما تعاطف الفلسطينيين فكان بلا شك مع العراق وبالذات بعد أن أطلق مبادرته الدعائية في 12/ 8 بربط انسحابه بحل القضية الفلسطينية. يذكر لنا المواطن صباح الزامل موقفا ذا دلالة بهذا الشأن حيث كان معتقلا بسجن مدينة الحلة (بابل حاليا) وكان معه بعض الفلسطينيين القاطنين في الكويت سجنوا بتهمة السرقة. يقول: «هؤلاء على الرغم من سجن العراقيين لهم، فإنهم رقصوا فرحا وطربا حين سمعوا بأن العراقيين دخلوا الخفجي»(الشيباني، 1993 : 111). إن التحاف معظم الفلسطينيين بأعمالهم في القطاع الحكومي كان يعني كسرا للعصيان المدني الذي أعلنه الكويتيون وبالذات في تلك الأعمال التي ليست ضرورية لاستمرار الحياة والصمود ولم تكن تدر دخلا ذا قيمة. إن آلة دولة الاحتلال قد سيرها الموظفون

والعاملون الفلسطينيون. ولقد لقي هذا الموقف استياء عاما من الشعب الكويتي. ومما زاد الطين بلة أن كثيرا من الفلسطينيين الذين بقوا كانوا هم الوحيدين الذين بعثوا أبناءهم إلى المدارس تحت ظل الاحتلال. وكان أمرا غريبا أن ينظر الكويتي إلى أطفاله وهم محرومون من العلم بينما يتمتع به أطفال من يفترض أنهم ضيوف عنده!!

كان العراقيون متعجبين من عدد الفلسطينيين الهائل في الكويت، وكانت خطتهم تهجيرهم. «هذا ما علمته ورأيته من كل عراقي سواء من قيادي وزارة الصحة أو من عندنا» هكذا يقول الدكتور يوسف النصف مدير مستشفى مبارك ويضيف: كانوا يقولون بالحرف الواحد «أنتم بلد مجنون، شنو حاطينهم[*18]، نحن في العراق بطولها وعرضها ما فيها 50 ألفا أنتم عندكم نصف مليون»، ويسبونهم بطريقة لا تصدق». (الغزالي، 1992: 250-251). والحق أنه لم تكن معاملة العراقيين للفلسطينيين جيدة، كما توحي المواقف السياسية، بل تعرض هؤلاء لما تعرض له الكويتيون وأكثر. ولم تكن النظرة لهم-وبالذات من قبل أبناء عشائر الجنوب-نظرة احترام مطلقا. وكان ذلك يظهر من المعاملة على نقاط التفتيش. أما الضباط والاستخبارات منهم بالذات، فكانوا «يستخدمونهم» في أحيان كثيرة في عمليات شتى كالتوسط في صفقات تجارية مشبوهة. إن هذه المعاملة السيئة قد وصلت إلى الأردن حيث التعاطف الواضح مع احتلال الكويت. فتشير إحدى الوثائق العراقية إلى اجتماع بين ليث شبيلات النائب في البرلمان الأردني وصدام حسين يؤكد فيها الأول سوء المعاملة التي يلقاها الفلسطينيون المقيمون في الكويت على أيدي القوات العراقية» مما ينفر معظم الذين كانوا مندفعين بتأييدهم العراق (الصباح والعبيدلي، 1992: 983).

إن بعض الفلسطينيين يؤكدون أن القمع والابتزاز الذي لاقوه على أيدي القوات العراقية يفوق ذلك الذي تكبدوه على أيدي جنود الاحتلال الإسرائيلي. ينقل الكاتب سليمان الفهد ما رواه له أحد المقيمين في الكويت منذ عشرين سنة. ووصل إلى الكويت بعد احتلالها بأسبوع، ففوجئ باستيلاء رجال الأمن العراقيين-بمركز حدود صفوان-على ذهب زوجته، الذي يتجاوز ثمنه العشرين ألف دينار كويتي. وقيل له-لتبرير هذه الفعلة-بأنها من قبيل

(*18) كيف سمحتم لهم.

الحماية، خشية سلبها من قبل اللصوص: وأخبروه بإمكان تسلمها من البنك المركزي في العاصمة الكويتية. وقد صدق الرجل الطيب مقولتهم. وحين راجع المدير العراقي للبنك قال له: من أين لك كل هذا الذهب، وأنت تقيم في فلسطين المحتلة؟! فأخبره: بأنه يشكل مدخرات كدح وشقاء خمسين سنة من عمره هو وزوجته. وبعد أن وعدوه بتسليم ذهبه في مواعيد مختلفة، استغرقت عدة أيام، أخبره صراحة بأن الذهب جيروه لحساب تحرير فلسطين!! ويقول بأنه انفجر فيهم غضبا وسبا ولعنا... لكنهم لم يأبهوا لغضبه، فطردوه شر طردة، على مرأى من الناس دون أي اعتبار لسنه وفلسطينيته!! ويقول بأن الأمر لم يقف عند هذا الحد، إذ فوجئ ذات صباح بقوات أمن الاحتلال العراقي تداهم منزل ولده في السالمية دون سبب أو مبرر. وجن جنونه حين لاحظ أن الجنود العراقيين، ينظرون إلى حفيداته الصبايا بنظرات وقحة، ويسمعونهم عبارات نابية مشينة، يستحي أن يذكرها لأنها وصمة عار يندى لها الجبين، ويختتم الشيخ الفلسطيني حديثه متسائلا بتهكم شديد ومرارة قوية: «هل هذه العينة من العسكر هي التي ستحرر لنا فلسطين؟!» (31:1991- 33).

جيش الاحتلال

لا يمكن إقفال هذا البحث دون الإشارة ولو عابرا إلى المحتلين ذاتهم. إن الجيش العراقي يتسم بتنظيم شديد التراتب يتسلط فيه الأعلى مرتبة على الأدنى منه ويستغله بشتى الصور. إن هناك فرقا واضحا في أسلوب الحياة ومستوى المعيشة والخلفية الطائفية والعشائرية والمناطقية بين الضباط والأفراد. كما يوجد أيضا اختلاف بين المنتسبين إلى الاستخبارات والحزب-بغض النظر عن الرتبة-وبين باقي أفراد الجيش في النفوذ والسلطة. وفي ذلك يروي اللاعب أحمد الحمدان-الذي قابل عدي صدام حسين بعد أن اعتقل في 26-12-1990 من قبل الاستخبارات ليستدلوا من خلاله على الجسم الرياضي-حيث يقول: «توجهنا إلى بغداد في سيارة مرسيدس دون أي توقف، وكان قائد السيارة يمر بحواجز العراقيين وينظر في الجنود ويمشي، وأحيانا يبصق عليهم وفيهم الرائد والمقدم والعقيد». (الشيباني، 1993 : 101). وكان الجنود يأخذون إجازاتهم برشوة ضباطهم وتقديم خدمات

لهم كنقل المسروقات إلى العراق. إن وضع الجنود العراقيين داخل المدينة كان أفضل حالا من زملائهم المنتشرين في صحراء الكويت، حيث كان الجنود في المدينة يحصلون على طعامهم عبر وسائل مختلفة، ومنها السرقة. أما الجنود في الصحراء فكانوا يعيشون حالة من الجوع ونقص الغذاء(64). وكان الضباط في المدينة يحصلون على طعامهم وغير ذلك عن طريق ما يشبه نظام الخاوة القبلي «الضريبة بحكم امتلاك القوة» من الجمعيات التعاونية التي كانت إداراتها تمنحهم الطعام والسجاير وغيرها اتقاء لشرورهم واستفادة منهم عند الحاجة. وكان الكثير من هؤلاء الضباط لديهم شقق يعربدون بها. إحدى المناضلات الكويتيات التي كانت معتقلة مع 12 شابة كويتية «إضافة إلى لبنانية واحدة» والتي تعرضت للاغتصاب مرارا تصف لنا حياة رجال الاستخبارات في معتقلها فتقول: «كان المعتقلون من الضباط والجنود يسكرون الليل ويعربدون فيه حتى مطلع الفجر، وعلينا نحن المعتقلات إعداد نقولهم و«مزتهم». وفي النهار كانوا ينامون مثل الفطيس ولا يفيقون إلا بعد الواحدة (الفهد،1991: 177).

ولكن لا يمكن معرفة التوجهات الحقيقية لأفراد الجيش العراقي في غزو الكويت على أي حال، هناك مؤشرات قوية على أنه لم يكن الكل راضيا، وربما لأسباب مختلفة. ولعل رواية المواطن عمار العجمي، الذي عاد إلى الكويت في أول أيام الاحتلال من الخارج توضح ذلك. يقول: «دخلنا السالمي «نقطة الحدود مع السعودية» فأوقفنا جندي عراقي وسألنا: إلى أين؟ قلنا إلى الكويت. قال: ألا تدرون ما حصل؟ قلنا نعم ندري ولكنها ديرتنا. فقال: أنتم الذين جلبتم هذا لأنفسكم.. أطعمتم هذا الكلب حتى كبر وقوي (الشيباني، 1992: 327). ويتحدث مواطن آخر «وائل العبيد» عن حادثة غريبة في هذا السياق وقد اعتقل في 1991/2/1 لقيامه بتصوير القصف الجوي على ميناء الشويخ من سطح منزله. فيذكر أنه «في التحقيق بدئوا بعرض أجهزتي التي صورت بها من البيت. وبعد قليل أوقفوا العرض وقاموا لتناول الغداء. بعد خروجهم فوجئت بجندي يعود بسرعة ويدخل علي المكان ويطلب مني أن أخبره بمكان وجود الشتم والسب على صدام، فأخبرته بذلك. وبدأ يمسح الشريط... واستمر في المسح حوالي عشر دقائق... وحين عاد الضباط، تابعوا العرض لدقائق ولم يروا شيئا يستحق

الذكر». (الشيباني، 1993 : 115)[65] ولعل من نافلة القول أن أكثر الفئات تعاطفا في الجيش العراقي مع الكويتيين كانوا الأكراد، وأكثرهم كراهية ودموية كانوا رجال الاستخبارات ورجال الحرس الجمهوري والقوات الخاصة.

ويبدو أن تمزقا وجدانيا كان يعتور بعض الجنود وبالذات البسطاء منهم لمجمل ما كانوا يقومون به. يشهد على ذلك ما يكتبه جندي عراقي في مذكراته وكان موقعه في منطقة إمغرة«قرب الجهراء»، إذ يكتب في 17/ 1/ 1991 م: «إنني هنا في الكويت-هذه المدينة الجميلة-جميلة بطبيعتها وجميلة بأهلها، فأهلها أناس مسالمون بطبيعتهم ولكن تغيرت عليهم الأحوال، فإنهم عندما يتوقفون للتفتيش في السيطرة يبدون لك المودة والكلام الجميل ويجاملونك ليس حبا فينا ولكن خوفا منا، ولكن لو كان الأمر بيدهم لشربوا من دمائنا، وهذا أمر طبيعي، ولو كنت مكانهم لفعلت أكثر من الذي يتمنونه لنا». ويضيف هذا الجندي: «اليوم، هنا رأيتهم يخرجون من ديارهم وهم يحملون ما خف من أمتعتهم ليذهبوا إلى أماكن أكثر أمنا في السراديب، إنهم ومع أطفالهم ونسائهم يكن قلب الظالم لهم بالشفقة، ترى على وجوههم الذعر الكبير، الله يحميهم». (عبد المعطي، 1993 : 15). ومرة أخرى يعبر هذا الجندي عن أحاسيسه بعبثية نظامه وبالندم لمعاملته الكويتيين معاملة المحتل. يكتب في 1991/2/3 ليلا (نفس المرجع: 17): «فجأة أتى إلى مخيلتي ذلك الشاب وهو يترجاني في أن أترك سيارته التي حجزتها منه لأنه لم يراجع لتغيير لوحة سيارته، ولكن كان ما باليد حيلة. لقد ذهبت سيارته إلى أدراج الريح، بل إلى أدراج الجيش». ويواصل واصفا ما يجول بداخله «إني أعاني بسبب هذا الموقف لأني لم أتذكر في يوم من الأيام في حياتي أني ظلمت شخصا، لا أعرف ماذا جرى لي، هل هو عقاب من الله لكي أكون ظالما ثم يحاسبني الله على ظلمي؟ أو أن خدشا كبيرا أصابني أو أصاب ضميري فأصبح ضميري ميتا لا محالة».!!!

الهوامش

(1) انظر الأنباء، 6/ 1/ 1992، ص 28.
(2) حول معارك اليوم الأول من الغزو، انظر المقال الذي كتبه العميد الركن د. محمد الهاشم في الوطن، 2/ 8/ 1992، ص 8- ص 9.
(3) انظر مساهمة اللواء 35الكويتي في يوم الغزو وانسحابه إلى الأراضي السعودية. القبس، 26/ 2/ 1992 ومقال عميد أركان حرب متقاعد عباس عبد الله أبل بعنوان: «اتق الله في هذا الرجل يا دويلة». الوطن في 8/ 9/ 1993.
(4) كما يتذكر المواطن بدر سلطان العيسى. انظر الوطن، 4/ 6/ 1992.
(5) مقتبس من مقالة بعنوان: «الحجج العراقية وأهدافها بالكويت» للكاتب يوسف محمد البداح. الرياض«السعودية»26/ 12/ 1990.
(6) انظر في هذا مقال حسن عبد الله الصايغ، الأنباء، 2/ 8/ 1993.
(7) القبس، 0 2/ 7/ 1991. وقد اشترك فاضل الوفيقي في القتال في اليوم الأول للغزو، وهو الذي أطلق النار على سفينة الإنزال العراقية في قاعدة خيران البحرية، ولم يكن العراقيون يعلمون ذلك حينما وزروه. (الشيباني، 1993: 349- 350)..
(8) عاد سبعة وزراء سيرا على الأقدام إلى نقطة الحدود وسلموا أنفسهم للحكومة الشرعية بعد أن وضعت الحرب أوزارها. أما الثامن وهو حسين دهمان الشمري «وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والأشغال العامة» فإنه لم يسهم في تلك الحكومة بتظاهره بالمرض الشديد وانفصاله عن زملائه حيث ظل في سجن انفرادي وعاد إلى البلاد بوساطة الصليب الأحمر في /31 يوليو1991. وبالنسبة لعلاء حسين فقد ظل في العراق ووجهت النيابة ضده تهمة «الخيانة العظمى». أما قصة عودة الوزراء السبعة فهي أنه في أحد أيام شهر أبريل 1991 طلب صدام حسين هؤلاء ليعلمهم بأنه يريد معرفة الجهة التي يودون الذهاب إليها كلاجئين سياسيين، فأصروا على عودتهم إلى الكويت. فما كان إلا أن أعطى كل واحد منهم خمسين ألف دولار، وأوصلتهم القوات العراقية إلى الحدود الدولية. انظر القبس، 20/ 7/ 1991، ص 4 وبيان النائب العام، القبس، 12/ 9/ 1991.
(9) ويقول أحد الضباط الذي طلب منه أن يكون وزيرا إنه أخذ من معسكر قتال حمزة في فجر الأحد معصوب العينين إلى جهة غير معلومة«دخلت صالة كبيرة تشبه صالة الأفراح.. ومنها دخلت غرفة مكتب ضخم كان يجلس بها ما يقارب من 13 إلى 14 ضابطا من رتبة لواء موزعين على جانبي المكتب.. شعرت من الوهلة الأولى، أنهم بمثابة أطباء نفسيين. فقد كان تركيزهم بالنظر على من يدخل شديدا، وكان من الواضح أنهم يريدون معرفة رد الفعل لدي، وعندما نظرت إلى الجالس على المكتب كانت المفاجأة، وجدت نفسي وجها لوجه مع سعدون حمادي. وعرفته من خلال صوره المنشورة في صحفنا. طلب مني سعدون الإجابة عن أسئلته.. وقد دارت حول أمور كثيرة ومنها أسعار السلع... وقد فاجأني بطلبه أن أكون وزيرا للتجارة. قلت له «أنا مرتاح لوضعي ولا أريد أكثر من ذلك.. قال: هذا رأيك؟ قلت نعم.. قال«جلب لكن أعرف شلون أخليك تحجي زين» «أي يا كلب سأعرف كيف أجعلك تتكلم جيدا». بقيت في زنزانة عبارة عن

حاوية بضائع شديدة الظلام ثلاثة أيام منفردا . وفي اليوم الرابع، خرجت ووجدت عددا من الضباط معهم بعض أسماء ما يسمى بحكومة الكويت الحرة المؤقتة»... ويضيف.. «وهم ضباط لا ذنب لهم سوى وقوعهم في الأسر... طبعا في ذلك الوقت لم نكن نعرف ما حدث في الكويت ولم نكن قد سمعنا عما أعلنه العراق عن قيام «الثورة» «أو الحكومة المؤقتة». انظر القبس، 12/ 10/ 1991.

(10) انظر «الحكومة المؤقتة: الكذبة التي لم يصدقها أحد». الوطن، 2 /8/ 1991، ص 4.

(11) المجلة «لندن» عدد 698, 27/ 6/ 1993، ص 29.

(12) وقد برأت النيابة العامة الضباط الثمانية استنادا إلى المادة (4) من قانون الجزاء التي تنص على أنه لا يساءل جزائيا من يكون وقت ارتكاب الفعل فاقدا حرية الاختيار». انظر تصريح النائب العام في القبس 12/9/ 1991.

(13) إن الكويتي الوحيد المشهور الذي تعاون مع قوى الاحتلال هو خضر مبارك، عميد ركن متقاعد في الجيش الكويتي. وهو شخص من أصول عراقية... 31/ 10/ 1990 انظر الوثيقة رقم 72 (خليفوه، 1993: 231).

(14) ومن الشخصيات البارزة التي اتصل بها المجيد خالد السلطان أحد زعماء الجماعة السلفية وعضو مجلس الأمة 81 ـ 1985، وفيصل الصانع، من أبرز البعثيين الكيويتيين وعضو مجلس الأمة 1985. وقد رفضا التعاون مع المحتل. وقد اعتقل الصانع وما زال أسيرا في العراق ولا يعرف عنه شيء.

(15) يقول الشيباني «1992» إن أعضاء اللجنة هم: فيصل المرزوق والشيخ صباح ناصر الصباح، اللواء محمد البدر، جاسم العون، عبد الوهاب الوزان، الشيخ علي السالم الصباح. وفيما بعد انضم إليهم جواد بو خمسين، واللواء فهد الأمير ص 29. ويؤكد في مكان آخر (ص 99) أن جواد بو خمسين قد أضيف إلى اللجنة قبل التحرير بأيام ولكنه لم يحضر إلا عددا قليلا من الاجتماعات أما خالد بودي «لواء» فقد كان عضوا في اللجنة ولكنه انسحب بعد أيام.

(16) انظر المقابلة التي أجرتها معه جريدة الوطن 2 / 8/ 1992ص 4.

(17) انظر الوثيقة العراقية رقم 22 بتاريخ 31 / 8 التي تشير إلى «أنه ظهرت أخيرا في الكويت جماعات وتنظيمات خدمية في كل منطقة هدفها الظاهري تقديم الخدمات كالتنظيف وغيرها. وقد بدأت تنظيم نفسها لمناهضة العراق» (الصباح والعبيدلي، 1992: 76).

(18) إن أول تمويل أتى للجمعيات كما يؤكد الشيخ صباح الناصر الصباح كان مصدره خزائن شركة البترول الموجودة في محطات البنزين والتي فتحت بالأكسجين. انظر المقابلة، الوطن، 2/8/ 1992.

(19) انظر مقابلة جريدة السياسة مع الدكتور عصام البحوه رئيس قسم الصيدلة والسموم والتجهيزات الطبية في منطقة الأميري 7/ 3/ 1993.

(20) انظر المقابلة مع المواطنة فريدة العريان. الأنباء، 25/ 1/ 1992.

(21) الوطن، 29/ 8/ 1992، والأنباء، 2/ 8/ 1992.

(22) الوطن، 2/ 8/ 1992. الملحق ص 2

(23) بلغ عدد الحرائق-حسب ما يورد المقدم عبد المجيد بهمن وكان مديرا للإطفاء-2250 حريقا حتى 25/ 2/ 1991 تسببت في 47 حالة وفاة و 97 إصابة. واستشهد بعض العاملين من الإطفائيين (المباهلة، 1992: 209).

(24) إن عدد أفراد الأسرة الحاكمة الذين ظلوا باقين في الكويت طيلة الاحتلال هو 35 فردا: نساء ورجالا، كما يقول الشيخ صباح ناصر الصباح. انظر المقابلة المنشورة في الوطن 2/ 8/ 1992.

(25) القبس، 2/8/ 1991.

(26) الوطن،9 / 8/ 2991.

(27) كالدكتور إبراهيم الفياض الذي كان يدرس في كلية الحقوق ثم أشرف على نقل موجوداتها وبالذات مكتبتها العامرة.

(28) الفجر الجديد1991/6/22.

(29) مجلة المدينة العربية «عدد خاص عن الكويت» 1/ 8/ 1991. ص 38.

(30) السياسة، 5/ 12/ 1992، ص 7.

(31) القبس، 21/3/1993، ص 24.

(32) الوطن، 21/ 6/ 1993. أما عن عدد الإصابات الناتجة عن الألغام فقد أخذت من وزارة الصحة.

(33) الوطن، 2/ 8/ 1993، ص 4.

(34) انظر الوثيقة رقم 32 المؤرخة في 31/ 8/ 1992 من العميد الركن عبد المحسن سلمان كاظم قائد لواء القوات الخاصة 65 بذلك، (الصباح والعبيدلي، 1992: 138).

(35) الأنباء، 22/ 2/ 1992.

(36) انظر المقابلة المنشورة بالوطن، 30/ 3/ 1990، ص 12.

(37) ويذكر محمد سهيل (وهو مساعد مهندس في وزارة الداخلية وكان موجودا في المنطقة) أنه لم يكن هناك تنظيم لعملية المقاومة، بل كانت فوضى شاملة.. وأن الضباط العسكريين لم يقوموا بتنظيم الشباب في فرق أو وحدات قتالية... أضف إلى ذلك كله أن العسكريين وهم من رتب متفاوتة كانوا يرتكبون أخطاء كبيرة وكنا نوجههم أو ننصحهم ولكنهم كانوا يرفضون ذلك. من تلك الأخطاء تكديس الأسلحة في المخفر والعدو قادم. «وبالفعل دخل العراقيون المخفر واستولوا على الأسلحة». (الشيباني، 1992: 127- 272).

(38) يذكر أحمد الكندري وهو من إحدى مجموعات المقاومة أن إحدى المجموعات العاملة في السالمية (جنود الرحمن) قاموا بتزويدنا بالكثير من السلاح والعجائن المستعملة في التفجير وفي المقابل كنت أقوم بتزويدهم بالذخيرة (الشيباني، 1992: 190). ويذهب محمد القديري-الذي كان على صلة وثيقة بالمقاومة أن اللواء محمد البدر كان هو الذي يقوم بالتنسيق بين فصائل المقاومة. انظر مقالته «تداعيات ليلة الحسم» ، الوطن 17/ 1/ 1991،وكذلك أحاديث شخصية كثيرة معه.

(39) يفيد العقيد محمود الدوسري الذي ينتمي إلى مجموعة مقاومة كان لها علاقة بالحكومة الشرعية أن الحكومة قد طلبت تخفيف العمليات المسلحة نظرا لكثرة عمليات الإعدام التي اقترفها العدو تنكيلا بالمواطنين (المباهلة، 1992: 170- 171).

(40) مجلة الطليعة، 28 يوليو 1993، ص 11.

(41) إن الثقافة الأبوية والفهم غير العصري للدين يعوقان المرأة. فإحدى المواطنات تقول: «ولقد تمنيت كثيرا أن أشارك في أعمال المقاومة إلا أن العمل مع خلايا المقاومة يحتم على الفتاة الاختلاط مع الرجال وهذا ترفضه العادات والتقاليد والدين». غير أن هذه المواطنة مع ذلك ساهمت ما وسعها ذلك إذ تضيف: «إنني وجدت أحد شباب المقاومة الكويتية جريحا فألبسته عباءة وأدخلته المستشفى على هيئة امرأة حامل وتم إسعافه ونجا بحمد الله». انظر الأنباء 6 1/

10/ 2993. ولقد أجابت إحدى طالباتي اللواتي درستهن مقرر مدخل إلى علم الاجتماع في صيف 1993 حينما سألت الطلبة عن دروس الذكرى الثالثة للاحتلال، بأن أخاها الذي كان في المقاومة كان يفتخر بالبنت الكويتية التي استطاعت أن تساهم في هذا العمل المليء بالتضحية ونكران الذات وفي الوقت نفسه كان هو ذاته يمنعني من المساهمة معهم!!.

(42) وقد صورت هذه المظاهرة بالفيديو سرا وأرسلت للخارج. انظر الوطن 2/ 8/ 1992، ص 11.

(43) يذكر سليمان الفهيد أسماء مجموعة من المتطوعات اللواتي شاركن في إصدار«صرخة» وهي نشرة سرية (1992: 190). كما أن نشرة «الصمود الشعبي» التي كان لي شرف المشاركة في توزيعها في أوائل أيام الاحتلال وبالذات في الرميثية دون أن أكتب فيها، كانت تساهم فيها مجموعة من الشابات.

(44) الوطن، 2/ 8/ 1991.

(45) الوطن، 2/ 8/ 2992، ص 21.

(46) يؤكد هذه الرواية المواطن بدر سلطان العيسى الذي يكتب رسالة لزوجته نقلها أحد المسافرين إلى خارج الكويت وقد نشرها الكاتب بعد تحرير الكويت إذ يقول:«إنه قبل يومين قام أمساخ صدام بأخذ 25 عائلة كويتية لمجرد شبهة». الوطن، 11/ 5/ 1992.

(47) كما حدث لقريبنا الشهيد يعقوب يوسف عباس الذي استشهد بالفردوس في 7/ 11/ 1990وغيره.

(48) انظر في حرق بيت الشهيد «أحمد قبازرد» وعدم السماح للإطفاء بإخماد الحريق «المباهلة، 1992: 12 2). ثم التوصية بهدم الدور، انظر اللوثيقة المقدمة من الأمن لقيادات الخليج والتي تلوم فيها آمر الفوج الثاني لواء 104 الموجود في منطقة الرميثية الذي تعرض فوجه لإطلاق نار من إحدى الدور بأن رده كان «غير فعال حيث كان المفروض عليه تدمير الدار في الحال دون انتظار» (الحجي، 1992: 94).

(49) انظر المقابلة التي أجرتها جريدة الرياض السعودية مع مجموعة من النازحين الكويتيين في 8/ 9/ 1990.

(50) انظر ملحق الوطن تحت عنوان ذي دلالة اجتماعية وأخلاقية:«مغتصبات ولكن شريفات» 26/2/1994، ص 5.

(51) (51) مقابلة معه أجريت في 26/ 6/ 1993، وانظر ما يكتبه في ذلك الكاتب يوسف عبد الرحمن تحت عنوان: «القوارير الجريحة». الأنباء، 13/ 3/ 1994. كذلك انظر ما نشرته The Sunday Times تحت عنوان مثير 1992/1/26 Saddam,s War Legagcy Babies Withow Past))

(52) الفجر الجديد، 6/ 7/ 2991.

(53) وفي هذا يقول المواطن مشعل السعيد «إننا في الكويت قد تغيرنا كليا، ونفوسنا تغيرت إلى الأحسن بعد أن كنا نعاني ونختلف على الرغم من توافر الأمن في أبها «السعودية» وكذلك الاستقرار. (الشيباني، 1992: 334- 335).

(54) انظر ما تكتبه القبس الدولي بهذا الخصوص في 17/ 9/ 1990 وما يذهب إليه الدكتور عبد المالك التميمي وهو أن«الهدف تفريغ الكويت من الكويتيين» (1992: 91- 92).

(55) القبس، 1/ 9/ 1991م.

(56) أبو ياسر هذا يقول عنه سليمان الفهد إنه «شخصية قيادية عشائرية تترأس قبيلة عربية منتشرة في الجزيرة العربية والعراق والشام» (1991:28).

(57) انظر الوثيقة رقم 14 والصادرة في 16/ 2/ 1991 من جهاز المخابرات المعممة إلى قيادة قوات الشرطة في 22/ 2/ 1991(محارب، 1992: 145).

(58) مقابلة مع المواطن محمد القديري وكان أسيرا في معسكر أبي صخير.

(59) القبس، 2/8/ 1991م.

(60) «الفلسطينيون في الكويت»، جريدة الشرق الأوسط «لندن» 12/ 12/ 1992.

(61) الوطن، 2/8/ 1992.

(62) وهما سامر محمود أبو دقر وأشرف نافع من مجموعة 25 فبراير وكان ضمن «14» شخصا من المجموعة تم إعدامهم. ولم يستطع أهل أشرف أن يتعرفوا على ولدهم إلا حينما تم غسل وجهه حين تم إخراجه من ثلاجة مستشفى مبارك. فقد كان الوجه مقطوعا بطبر «ساطور». السياسة، 11/ 1/1993 انظر كذلك القبس في 11/ 4/1993، ص10.

(63) انظر محاكمة أعضاء جبهة التحرير العربية (11 متهما). السياسة، 4/ 5/ 1992.

(64) وكان الكويتيون يعرفون أخبار الجيش المنتشر في الصحراء عن طريق الجنود الذين يركبون- وفي أحيان كثيرة بحكم الأمر الواقع-وبالذات عند نقطة صفوان الحدودية ودوار العظام وهو مفترق طريق رئيسي. وكان هؤلاء الجنود يروون حكايات مختلفة عن أحوالهم إذا علموا أن الشخص كويتي وليس استخبارات منتحلا صفة كويتي.

(65) ويروي المحامي عبد الله الأيوب أنهم حين فتشوا ديوانيته رأى أحد الجنود قنبلتين إلا أنه أرجع الطاولة عليها وأخبر الضابط أنه لا يوجد شيء (بهبهاني، 1992: 218). وهناك الكثير من أمثال هذه المواقف المشرفة.

المصادر

المصادر العربية

بهبهاني أ.

1992 المباهلة. الكويت: دار السياسة.

التميمي، ع.

1992 الكويت والخليج العربي المعاصر. الكويت: مؤسسة الشراع العربي.

جمال، م.

1992 الكويت أيام الاحتلال. الكويت: مطابع الخط.

الحجي، ح.

1992 أوجه التشابه والاختلاف بين موقف سلطنة المماليك من تيمورلنك والكويت من صدام»

المجلة العربية للعلوم الإنسانية، (41خريف)41-98.

الخليل، س.

1990 جمهورية الخوف «ترجمة قاسم عبده» القاهرة اللسان للنشر.

خليفوه، س.

1990 المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

الخلف، غ.

1991 انتصار الإرادة الكويتية. الكويت: مكتبة الحكمة.

الدمخي، ع.

1991 كويتي تحت الاحتلال. دي: مطبعة دبي.

الدريع، ف.

1994 الجريمة الجنسية للجيش العراقي. الكويت: هالي للنشر.

الزبن، د.

1993 أيام القهر الكويتية. الكويت: دار سعاد الصباح.

الشطي، س.

ب، ت رسالة لمن يهمه أمر الأمة: مركز البحوث والدراسات.

الصباح، ع. العبيدلي، م.

1992 الوثائق تتحدث: محنة وجهاد الشعب الكويتي تحت الاحتلال. دار سعاد الصباح.

الشمري، ل.

1991 شهيدات الكويت. الكويت: ب، ن.

الشيباني، م.

1992 كيفان أيام الاحتلال«الجزء الأول». الكويت: مطابع القبس.

الشيباني، م.

1993 كيفان أيام الاحتلال «الجزء الثاني». الكويت. مطابع الخط.
شوارتزكوف، ن.
1993 شوارتزكوف في الخليج، «ترجمة حسام الدين متولي». القاهرة: مكتبة مدبولي.
العوضي، ب.
1992«المسؤولية الدولية للعراق عن الدمار البيئي» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 64 «يناير» 16-32.
1992: «الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني أثناء الاحتلال العراقي لدولة الكويت» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد خاص «مايو» 71-108.
الظفيري، ع.
1992 «العدوان العراقي على دولة الكويت وآثاره المادية والمعنوية على مؤسسات الرعاية الاجتماعية» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية عدد خاص (مايو) 109- 123.
العتيبي، ز.
1991 أسرار المقاومة الكويتية. القاهرة: الزهراء للإعلام والنشر.
عبد المعطي، يوسف.
1992 قراءة في مذكرات جندي عراقي. الكويت: المركز الوطني لوثائق العدوان العراقي على دولة الكويت.
غنيمي، ز.
1992 «الآثار البيئية للغزو العراقي على الكويت» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية عدد خاص «مايو» 21-70.
الغزالي، ص.
1992 سور الكويت الرابع «أربعة أجزاء». الكويت.
الفهد، س.
1991 شاهد على زمان الاحتلال العراقي في الكويت«الجز الأول». القاهرة: مكتبة مدبولي.
1992 شاهد على زمان الاحتلال العراقي «الجزء الثاني». بيروت: أصدقاء الحرف.
محارب، ع.
1992 زيارة لبيت العنكبوت. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية. وكالة الأنباء الكويتية «كونا»
1993 حقوق الإنسان والاحتلال العراقي للكويت. الكويت: مطابع الخط.
1992 الاعتداء على البيئة في الكويت. الكويت: مطابع القبس.

المصادر الأجنبية

Burgess, R.
1990
In the Field An Introduction to Field Rese Reseach.
London Routledge.
Ghabra, Shafeeq

1987

Palestians in Kuwait. Bouldon, Westview

.Giddens, A

1978.

Capitalism and Modern Social Theory. London Cambridge University Press

.La Piere, R

1954.

A Theory of Social Control. London Mc Graw-Will Book Company.

A.. Schmid

1991.

Repression. State Terrorism and Genocide Conceptual Clarification. PP. 23- 37 in P.

Bushnell and Others (eds) State Organized Terror. Boulder. Westvirew

Hiro, Dilip.

1992.

Desert Shield to Desert Storm. NY. Routledge

البحث الرابع

التعقيب

د. عبد الله يوسف الغنيم

إلى هذا اليوم لم تسجل بدقة مجريات الحياة اليومية وحوادثها في الكويت أثناء الاحتلال الغاشم، ولم يكتب على وجه التفصيل أحداث تلك الأيام المظلمة التي مر بها الشعب الكويتي وعاشها بكل معاناتها وقسوتها ومرارتها. وما كتب لا يعدو أن يكون صورا محدودة لا نستطيع أن نكون منها الصورة الشاملة المطلوبة. وعليه فإن هذا البحث يقدم لنا بعض جوانب تلك الصورة من خلال مجموعة من الأحداث الواقعية التي مرَّ الكاتب بها شخصيا أو نقلها عن المصادر التي حرص على إثباتها تأكيدا للرواية وتوثيقا لها. فعمله هنا يمكن أن يتكامل مع كتابات صلاح الغزالي وسليمان الفهد وعلي الدمخي وإبراهيم بهبهاني ومحمد عبد الهادي جمال وغيرهم ممن سجلوا جوانب من أحداث الغزو، وهي أعمال استفاد منها وأضاف إليها وقدم كل ذلك في عرض منهجي وبأسلوب سلس لا يشعر القارئ معه بالملل وهو يتنقل به من صورة إلى أخرى.

ولما كان البحث هو استعراضا لوقائع ثابتة، فإن مجال النقد سيكون محدودا، وسيقتصر تعقيبي

على الإشارة إلى مواطن الإضافة المطلوبة مع بعض الملاحظات العامة، والتي ألخصها فيما يلي:

ا- نجح الكاتب بحسه الوطني وبحثه الذي تابع ما نشر عن الموضوع بجهد واضح يشكر عليه، ومن خلال اتصالاته ومعايشته في تقديم عرض شامل لممارسات الاحتلال الغادر، وقدم شهادات تاريخية لمن عاصروا هذه الأحداث تنقل مدى الوحشية والعنف والقسوة التي تميزت بها هذه الممارسات، كلها أمور سجلتها المنظمات الدولية التي رصدت خرق النظام العراقي لحقوق الإنسان وما يقوم بها من جرائم ضد المواطنين العُزل.

وقد أشار الكاتب إلى بعض الوثائق العراقية في حديثه عن الممارسات. ونعتقد أن دراسته من الممكن أن تصبح أكثر توثيقا ومصداقية لو أنه زود البحث بصور من تلك الوثائق. ألا يقتصر على العدد المحدود الذي رجع إليه بل يضيف إليه مما توافر منها وهو كثير.

ومن تلك الوثائق التي تحتاج إلى وقفة طويلة وتحليلية؟ الوثيقة التي تتضمن محضر اجتماع علي حسن المجيد والدكتور سبعاوي إبراهيم مدير جهاز مخابرات النظام العراقي؟ ذلك الاجتماع الذي تم يوم 23 أغسطس أي بعد ثلاثة أسابيع من الاحتلال والذي نصت الفقرة 4 منه على أن كل شخص يعبث بالأمن ويسبب إيذاء للمسيرة الأمنية يُقتل... مع العلم بأن كافة الكويتيين شاركوا في إيذاء العراق.

وتنص الفقرة السادسة أنه اعتبارا من 25/ 8 كل شخص سياسي يلقى القبض عليه في الأسبوع الأول تحجز عائلته، أما في الأسبوع الثاني فيتم حجز العائلة وتهدم داره بعد قطع التيار الكهربائي وعدم إخراج أي مادة من الدار وبعدها يقرر مصير العائلة...

أما الفقرة السابعة فتؤكد بوحشية لا سابق لها أن «جميع الأعداء المسيسين السابقين واللاحقين يجب قطع رؤوسهم وأن نتفنن في إلحاق الأذى بهم».

وتشير الفقرة الثامنة إلى أن تنفيذ كل ذلك لا يحتاج إلى أخذ موافقات المراجع العليا التي يمكن استصدارها لاحقا بعد قطع الرؤوس والتفنن في إلحاق الأذى!

وفي تطبيق عملي لمضمون هذا المحضر عثر على وثيقة بطل القادسية

اللواء الركن بارق عبد الله الحاج حنطه قائد القوات الخاصة مؤرخة في 9 سبتمبر 1990 م يحدد فيها خطة مواجهة المظاهرات على النحو التالي:

- التقرب إلى منطقة المظاهرة بهدوء-بهدوء والترجل من العجلات في مكان مناسب.

- التقرب إلى المتظاهرين من الخلف قدر الإمكان وغلق الطرق المحتملة لانسحابهم.

- يتم الانفتاح بالنسق والرمي عليهم بوقت واحد (الرمي صلياً) للبنادق والرشاشات وكذلك باستخدام مدافع RPG9 والقاذفات الخفيفة، وقاذفات اللهب لغرض قتل جميع المتظاهرين ليكونوا عبرة لكل الخارجين.

يمنع اقتراب أي شخص من المدنيين باتجاه الذين تم قتلهم إلا بعد إشعاركم من قبلنا. هذه الوثيقة موقعة كما ذكرت من (بطل القادسية) بارق عبد الله. وتقف دليلا مع الوثيقة التي قبلها على دماء شهدائنا التي أريقت ظلما وعدوانا.

إن مثل هذه الوثائق المتاحة الآن للباحثين من خلال بعض الدراسات التي نشرت في الكويت بعد تحريرها ينبغي أن ينظر إليها نظرة تحليلية شاملة، فمن خلال الربط بينها يظهر أن الحقد والتسلط من دوافع الاحتلال الرئيسية؟ يتضح ذلك من المعاملة الوحشية لأبناء الكويت العزل من السلاح، ويتضح أكثر من تلك الأوامر التي لا يحتاج معها الأمر إلى تعليق.

وعليه فإننا نطلب من الباحث أن يركز على هذا الجانب، وأن يفرد له جانبا من بحثه وأن يقوم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بنشر ذلك ضمن أعمال هذه الندوة بشكل مستقل، فما زالت تلك الصور المأساوية غير معروفة عند الشعوب العربية، فقد كان للتعتيم الإعلامي على الكويت أثناء الاحتلال، ولقصورنا الإعلامي، فضلا عن التضليل الذي تقوم به أجهزة الدعاية العراقية أثرها الكبير في حجب ما صاحب الاحتلال من إجرام واعتداء على الأغراض والأنفس والممتلكات.

2- نخالف الباحث من منطلق ما تم نشره من وثائق العدو فيما ذهب إليه بقوله إنه لم تقع معارك حقيقية مع قوات العدو الغازي. وقد اعتمد فيما كتبه عن المقاومة العسكرية في اليوم الأول على مقال العميد الركن الدكتور محمد الهاشم في جريدة الوطن. ولم يعتمد على الكتاب الذي

وضعه المؤلف المذكور حول تلك المعارك، الذي تكلم فيه بالتفصيل عن معارك اليوم الأول بصورة تدعو إلى إعادة النظر في تقييم الموقف العسكري الكويتي الذي لم يقيم بشكل صحيح، رغم الخلل الكبير في حجم القوى ودرجة استعداداتها بين الطرفين. وما زال الكثير من أحداث اليوم الأول في ذاكرة ضباط الجيش والحرس الوطني، وقد استمر نشاط من نجا منهم من الأسر وبقي في الكويت ليعمل ضمن خلايا المقاومة المسلحة لما لديهم من خبرة ودراية. ويمكن الرجوع إلى مطبوعات الندوة التي أقامتها وزارة الدفاع حول الدروس المستفادة من الغزو العراقي على الكويت، ففيها تفصيلات يمكن أن يستعان بها في هذا البحث ومن ذلك أنه بالإمكانيات المحدودة للقوات العسكرية الكويتية استطاعت في اليوم الأول إسقاط نحو 40 طائرة عراقية، وتكبيد العدو خسائر كبيرة تشهد بها الوثائق العراقية ذاتها، ومنها الوثيقة المنشورة في كتاب «المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية» وتتضمن تحليل معركة لواء القوات الخاصة 16 فرقة حمورابي التي تقر بما لقيته تلك القوات من دفاع مستميت من قبل القوات الكويتية. ومع ذلك فإن من الاستحالة بمكان أن نقارن بين القوتين حجما وتجهيزا وتدريبا وطبيعة الغدر والظروف السياسية التي قدمت طمأنة خادعة.

3- قد يوحي ما ذكره الكاتب عن تفجير آبار النفط وإشعالها أن ذلك لم يخطط له إلا في الأيام الأخيرة من الاحتلال حينما شعر النظام العراقي أن الانسحاب واقع لا محالة، غير أن الوثائق التي كانت تتكلم عن التخريب المؤجل لآبار النفط وللمنشآت الحيوية الأخرى كانت مرافقة لخطة الاحتلال، فقد جاء ضمن توجيهات وزير الصناعة والتصنيع العسكري العراقي ليوم 12 أغسطس 1990 ما يلي:

«تخصيص وتسمية جماعات التخريب الخاصة بآبار النفط ومحطات الكهرباء والماء التي تمت تهيئتها للتخريب المؤجل وإكمال كافة متطلبات التفجير بحيث تكون كل مجموعة ثابتة في المكان المحدد لها لغرض تفجير الأهداف المخصصة لها في حالة صدور الأمر بالتفجير».

وفي 10 ديسمبر 1990 كتب اللواء الركن عصمت صابر عمر من قادة عمليات الخليج يقول: نذكر القادة والآمرين بالتركيز على «اعتبار مسألة تلغيم المنشآت والآبار النفطية والأهداف الحيوية الأخرى من الأمور

الجوهرية، ويجب تدقيق كافة الإجراءات الخاصة بالتلغيم والفحص والتفجير والحماية».

وفي «مذكرات نائب عريف من قوات العدو العراقي على الكويت»8، شهادة بالتنفيذ الفعلي لتدمير آبار النفط.

4- نتفق مع الباحث على أن منهج الإحصاء الرقمي للشهداء لا ينقل لنا صورة المأساة؟ فهو يعامل البشر في أفظع ما مر بهم من نكبات كأرقام! فإعدام فرد أمام أمه وأهله وإلقاؤه على رصيف البيت ومنع الاقتراب منه لأيام ليس إعداما لفرد. ليس رقما مفردا، بل هو عذاب عميق وجرح يخترق الأعماق، فمنهج المشاركة أو التعاطف أكثر ملاءمة لدراسة موضوع ممارسات العدوان العراقي الغادر، والوثائق التي عثرنا عليها تؤكد أن العدوان العراقي لم يكن فقط يتصرف في حدود معاقبة من يخالفون أوامره، بل كان يستهدف الإيلام والتعذيب والانتقام.

وختاماً فإن التأريخ لفترة العدوان العراقي هو مسؤولية وطنية لا يمكن أن تتم على وجه صحيح إلا إذا أدلى كل من شاهد وقائعها وعاش أحداثها بما رأى وسمع وشاهد، ليكون التسجيل شاملا لوقفة أمة في مواجهة الطوفان، ولينكشف الخداع والتضليل الذي تمارسه أجهزة الدعاية العراقية. فالوحدة الاندماجية التي زعموها لا يمكن أن تتم بالقهر والعدوان وتدمير إنجازات شعب عربي شقيق ومحاولة محو شخصيته وكيانه.

وأرجو للدكتور محمد حسين أن يوفق في الإضافة إلى بحثه وأن يزوده بالوثائق العراقية الدالة والدامغة وأن يتيسر له نشر بأكثر من لغة حتى يعلم الجميع أن الشعوب التي وقفت معنا قد وقفت مع الحق ودفاعا منها عن إنسانية الإنسان.

ملاحق

1- محضر اجتماع علي حسن المجيد مع الدكتور سبعاوي إبراهيم (23/ 8/ 1990).

2- تعليمات اللواء الركن بارق عبد الله الحاج حنطه بخصوص قمع المظاهرات في الكويت (9/ 9/ 1990).

3- توجيهات وزير الصناعة والتصنيع العسكري بشأن التخريب المؤجل

لآبار النفط (12/ 8/ 1990)

4- تعليمات قيادة عمليات الخليج العراقية بشأن التخريب المؤجل لآبار النفط (10/ 12/ 1990).

محضر اجتماع

عقد اجتماع بالساعة 1200 من يوم 23/ 8 برئاسة الرفيق علي حسن المجيد عضو القيادة القطرية والدكتور سبعاوي إبراهيم مدير جهاز المخابرات للأجهزة والدوائر التالية (الجيش الشعبي-قيادة القوات الخاصة-المخابرات-الاستخبارات-الأمن-الشرطة) بحثت فيه الجوانب التالية:

1- أصبح الواجب واضحا للجميع بعد أن تم طرد أعداء الأمة خارج حدود العراق ومن بقي يكون ضمن مسؤوليتنا والمهمة مشتركة والعمل بصيغة الفريق الواحد كل ضمن اختصاصه المخابرات متابعة الأجانب والعرب، الأمن مسؤوليتها العراقيون، الجيش الشعبي يقوم بمهمة التدريب والمشاركة باستتباب الأمن، القوات الخاصة لها واجباتها في الضرب والقمع بشدة للخارجين عن الطريق.

2- يوم 25/ 8 وابتداء من الضياء الأول تشكل قوة مشتركة من الأجهزة أعلاه واجبها التفتيش الدقيق والمحافظة على الأمن على أن تقدم تقريرا يوميا مفصلا إلى مرجعهم الأعلى ومتابعة دقيقة لتنفيذ الواجبات والتأكيد على النزاهة في العمل وتثقيف المنتسبين على ذلك.

3- 3- تم التأكيد على التعامل الإنساني في عملنا اليومي مع التركيز على استخدام القسوة للمنحرفين والضالين عن الطريق.

هناك ثلاثة أنواع للبشر الموجود على الساحة:

أ- النوع المضاد الواضح: وهذا يكون معروفا من خلال ما يقوم به من أعمال.

ب- نوع هامشي: هذا النوع كثيرون ومنهم الكويتيون وغير الكويتيين ويكون معك عند استخدام القوة ومن الممكن الاستفادة منه في إيصال المعلومات أو الدلالة.. الخ.

جـ- النوع غير المسيس: أي غير منتم إلى خلية سياسية.

4- كل شخص يعبث بالأمن ويسبب إيذاء للمسيرة الأمنية وبالتالي يسيء

إلى مبادئ الحزب والثورة فإن المادة القانونية في الحالات الاعتيادية تحكمه أكثر من سنه، فيجب أن يقتل في الظرف الحالي ومن كان حكمه أقل من سنه ينظر فيه مع العلم بأن كافة الكويتيين شاركوا في إيذاء العراق سابقا.

5- العمل على تشكيل ثلاث قيادات مشتركة واختيار أقدم شخص سواء من ناحية الدرجة الحزبية أو الدولة أو الرتبة يكون مسؤولا عن هذا التشكيل ويعتبر هو المسؤول عن كل حادث ضمن قاطعه ويتم اختيارها وتحديد مسؤولياتها من قبل الأجهزة أعلاه وبإشراف الدكتور سبعاوي إبراهيم.

6- اعتبارا من 25/8 كل شخص سياسي يلقى القبض عليه في الأسبوع الأول تحجز عائلته أما في الأسبوع الثاني فيتم حجز العائلة وتهدم داره بعد قطع التيار الكهربائي وعدم إخراج أي مادة من الدار وبعدها يقرر مصير العائلة، أما العائلة التي تخبر عن أحد أفراد أسرتها فتعفى من كل العقوبات ويكون الجرم شخصيا.

7- جميع الأعداء المسيسين السابقين واللاحقين يجب قطع رؤوسهم وأن نتفنن في إلحاق الأذى بهم.

8- في حالة تنفيذ أي عمل يجب أن تؤخذ الموافقات وإذا اضطررنا إلى تنفيذ عمل ما يخدم وضعنا الأمني ينفذ ومن ثم تتم الكتابة به لاستحصال الموافقات من الأصولية من المرجع.

9- الإسراع في إيصال المعلومات من المادون إلى المرجع الأعلى أو بين الأجهزة. فيما بينها يكون بواسطة الهاتف مع مراعاة الجانب الأمني وتعزز فيما بعد تحريريا.

10- التأكيد على تطبيق منع التجوال عمليا والتركيز على الذين يكلفون بواجبات ضمن ساعات منع التجوال بحمل أوراق عدم تعرض قبل خروجهم للواجب وفي حالة الشك بالشخص الذي يحمل ورقة عدم تعرض يتم تفتيشه ويدرس قرار رفع منع التجوال خلال الأسبوعين القادمين.

11- يجب المحافظة على أموال المواطنين وعدم التصرف بها ولا يجوز الخطأ حتى إذا كانت نسبته واحدا بالمئة أما بالنسبة للواجبات المكلفين بها واحتمال حدوث حالات خطأ فيسمح بالنسبة عشرة بالمئة والعشرة بالمئة تخص عدم تصرف منتسبينا خارج إرادتنا-أما بالنسبة لمكافحة الأعداء فتكون النسبة مئة بالمئة.

12- هناك عوارض وضعت في الشوارع الرئيسية وخاصة الطريق الساحلي/ شارع الخليج/ من قبل القطعات العسكرية بشكل غير فني يجب دراستها فنيا وبالتنسيق فيما بين الأجهزة والمرور لأنها مستقبلا تؤذينا في حركة المرور وتخريب أرضية الشوارع.

13- الانتباه والحذر وتثقيف كافة المنتسبين بعدم السير مفردا أو الخروج بشكل مجموعات يسبقه استطلاع أماكن والانتباه.

14- في حالة وقوع معركة أو إنزال (بحري، جوي) لا سامح الله يجب أن تتخذ كل قوة أماكنها وتطبيق واجباتها وعدم الخروج خارج الأماكن الموجودة فيها وفي حالة طلب مساعدة يجب ألا ترسل كافة القوة وبقاء احتياطي.

15- كل ما تملكه دوائر الدولة أصبح حاليا ملكنا ولا يجوز التصرف به إلا بعد أخذ الموافقات الأصولية.

16- الأعداء سوف يتفننون في عملهم التخريبي (تفجير/ حرائق) يجب مراعاة الدقة في اتخاذ القرار والمعالجة.

العمل على تأمين شبكة اتصالات بين الأجهزة والدوائر المعنية لغرض الإسراع في إيصال الأوامر وتنفيذ الواجبات.

مناقشات

شوقي رافع

الواقع أن الصورة التي رسمها الدكتور غلوم عن واقع الاحتلال فيها من الرعب أكثر مما في الكوابيس. وهي بحث ميداني بتقديري من الدرجة الأولى وتصلح لأن تتحول حتى إلى أفلام سينمائية سوداء. وقد أضاف الدكتور الغنيم إلى هذه الصورة المزيد من الرعب ومن السواد. ولكن إذا كنا نهدف إلى مخاطبة رأي عام عربي أولا ورأي عام عالمي ثانيا، نتمنى إضافة بعض المصادر الأجنبية التي تحدثت عن فترة الاحتلال العراقي للكويت. فهناك تقارير صدرت عن ميدل ايست ووتش وتقارير من الكونجرس الأمريكي وهناك شهادات من لجان الأمم المتحدة، هذه كلها يمكن إضافتها، ربما في هذه الحالة يكتسب البحث المزيد من المصداقية. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى إذا كان الحديث هو عن التاريخ، في تقديري يمكن أن نستفيد منه بطريقة تخدم المستقبل، دكتور غلوم أشار إلى حوادث الاغتصاب للنساء، الواقع أن هذه القضية تحتاج إلى المزيد من التركيز عليها بمعنى أنه ما هي المشكلة التي نتجت عن هذا الاحتلال، عن هذا الاغتصاب؟

المقدم أحمد الرحماني

الحقيقة أن الأخ الكاتب تفضل وذكر كثيرا من الجوانب مشكورا، حتى من خلال التعقيب ذكرت جوانب كثيرة من الرعب وسرد للأحداث وخلافه. أعتقد خلال السنوات الماضية، بعد مرور ثلاث سنوات من الغزو، لم نعد فقط في حاجة إلى استرجاع صور الرعب أو فقط الجانب المؤلم من الأزمة، بقدر ما نحن بحاجة إلى استثمار الدروس أو استثمار روح رد الفعل من قبل الشعب الكويتي، واستثمار هذه القضية في إعادة بناء الإنسان الكويتي، أو الصورة التي يجب أن يخرج عليها المواطن الكويتي بعد أزمة الاحتلال. قضية المقاومة الكويتية أنا أعتقد في الحقيقة أنها لم تجد الدراسة الموضوعية الكاملة المحايدة والشاملة، البعيدة تماما عن الأهواء وعن أي غايات شخصية أو عن صور السرد القصصي أو خلافه. المقاومة الكويتية مثلها مثل أي مقاومة أخرى في العالم، الفرنسيون الحقيقة سنوات طويلة جدا استغلوا قضية المقاومة الفرنسية في بناء فرنسا، في بناء المواطن الفرنسي. في بناء تاريخ عزيز لفرنسا. نحن الحقيقة يجب ألا نستثمر فقط القضية في عملية التباكي والاسترجاع بقدر ما نحن بحاجة إلى عملية الاستغلال والاستثمار. ولذلك فإن هذه القضية قد تكون في ملعب المثقفين الكويتيين بشكل أساسي، ومراكز الاتصالات والعلوم فيها، لتسليط الضوء على جوانب أخرى، جوانب نحن كشعب كويتي قد نفتقر إليها.

أحب في الحقيقة أن أتطرق إلى أشكال معينة ربما لم يضعها الكاتب ضمن صورة الشمول في موضوع المقاومة الكويتية. المقاومة الكويتية شاء كثير من الكتاب أدب يحصروها في نطاق ضيق جدا وفي صورة ضيقة جدا، صورة الولد الذي يحمل بندقية ويرمي وبالتالي ينسحب. أنا أعتقد أن المعجزة في قضية المقاومة الكويتية هي في صورة الشمول، صورة الشمول خلال فترة قصيرة جدا، وعندما أقول «شمول» فإنما أعني أن كل حركة وكل سكنة وكل عطاء، في داخل الكويت خلال فترة الاحتلال، كان يصب بشكل أو بآخر في شكل من أشكال المقاومة الكويتية. عندما أقول الشمول لا أعني فئة معينة. لا أعني شكلا معينا، أعني المرأة، أعني الشاب، أعني العجوز، أعني كل فئات المجتمع وبكل أشكالها. كل واحد أعطى أو قدم عطاء بشكل أو بآخر أدى في النهاية إلى هذا الشكل المتكامل. وحتى

استعرضها بشكل عاجل وسريع، فالمقاومة الكويتية أخذت أكثر من شكل، ويمكن أن أحددها في أربعة أشكال أساسية:

- العصيان المدني. طبعا أهم شكل من الأشكال الذي تفضل الأخ الباحث بذكرها وكان لها تأثير لا يخفى على أحد.

- شكل آخر هو المقاومة المسلحة، والمقاومة المسلحة طبعا بدأت منذ اليوم الأول واستمرت حتى يوم التحرير، وكانت لها أشكال كثيرة جدا ابتداء من الجانب الأمني: تزوير وتزييف هويات المسؤولين أو المعنيين أو الشخصيات المطلوبة، ومرورا بالعمليات العسكرية وانتهاء بعملية خلق قناة التواصل مع قوات التحالف في الخارج.

- شكل ثالث. هو إدامة الخدمات الأساسية. يذكر لي أحد الأخوان بعد فترة الاحتلال أن هنالك جانبا معينا من المقاومة الكويتية كدرس مستفاد مرت به إحدى المدن اليونانية خلال الحرب العالمية الثانية، فعملية العصيان المدني لم تكن عملية عصيان سلبي أو المقاومة لم تكن مقاومة فقط سلبية بمعنى أن الناس تموت في مكانها.. الذي يريد الخروج يخرج، والذي لا يقدر يموت في مكانه، لا. الحقيقة أن الكثير من الشباب الكويتي التحق في الخدمات الأساسية: البترول، الصحة، الكهرباء، الإطفاء، هؤلاء الحقيقة كان لهم دور كبير جدا في دعم صمود الشعب الكويتي ودعم العصيان المدني داخل الكويت. علما بأنهم تحت الرقابة اليومية والمباشرة لعناصر الاحتلال العراقي وكان عملهم في الحقيقة مهما جدا.

- الجانب الآخر وكذلك المهم جدا أو الشكل الرابع هو إحياء روح التعاون وروح التكافل داخل الكويت، والعمل بشكل خلايا تقوم بهذه الخدمات داخل المناطق وداخل الأحياء. وكل الناس الذين كانوا موجودين في الكويت لمسوا هذا الدور. هذا الجانب الأخير غطى حتى قضية التعاون مع الأجانب الذين كانوا مطلوبين، أو الرهائن كما كان العراقيون يسمونهم، فالأجانب وقضية الاهتمام بهم كانت أحد الأدوار التي قامت بها مجالس مجموعات أو خلايا الأحياء والمناطق.

فهذه الأشكال الأربعة تبين شكل الشمول العام الذي ظهرت عليه المقاومة الكويتية، وبشكل عفوي وسريع وخلال فترة قصيرة جدا أظهرت العمل بهذا الشكل المتكامل. المقاومة الكويتية في الحقيقة كان لها دور آخر مهم

جدا كذلك، وهو خلق روح التواصل بين المواطن داخل الكويت وبين قيادته الشرعية بالخارج، وعدم تركه للاستسلام لواقع مؤلم بأنه انتهت قيادته الشرعية ولم يعد له قيادة وأنه يجب أن يستسلم لقيادة قوات الاحتلال.

أنا أتذكر في هذا الجانب الاتصالات اليومية التي كانت تأتي من الحكومة في الطائف، والاتصالات التي كانت تجري بشكل يومي مع بعض الوزراء. نحن ندرك طبعا أن الوزراء لم تكن لهم سلطة تنفيذية في ذلك الوقت، ولكن تخيلوا يا إخوان عندما يتصل وزير الصحة يتصل بمندوب الخلية الطبية داخل الكويت مثلا أو الأطباء ويأتي الطبيب ويكلم الأطباء ويقول أمس اتصلت بالوزير فلان وأعطاني التعليمات الفلانية، أو وزير البترول أيامها يتصل بمسؤول البترول داخل الكويت ويدردش معه وينقل هذا التأثير للآخرين، نفس الشيء بالنسبة لوزير الكهرباء وغيره. فالحقيقة هذه يا إخوان تتسرب مع الوقت ويصبح عند الناس قناعة بأن هناك قيادة-شرعية حكومية-قد لا تكون داخل الكويت، موجودة بالخارج إنها الموجود أمامنا الآن هذا محتل. هناك دروس-الحقيقة-قد يكون الكاتب بشكل أو بآخر لم يتطرق لها، يجب التركيز عليها لأنها لم تحدث من قبل في أي موقف وفي أي مكان في العالم، القضية المالية حدثت ولم يكن لها شبيه في التاريخ. قضية التعامل المالي مع التجار والتاجر يسلم أمواله للمعنيين داخل الكويت، لأناس مخولين، والأموال هذه تساعد على تعزيز العصيان المدني وتساعد على إعاشة الناس، هناك كثير من الأجانب استغربوا كيف عشتم سبعة شهور داخل الكويت ولم تكن هناك رواتب. كانت هناك قضية منظمة جدا: تسلم الأموال من التجار، إعطاء التاجر إيصالا بهذا المبلغ، التاجر هو الذي يحدد بأي عملة يحب أن يتسلم المبلغ، بالدولار الأمريكي أو بالدينار الكويتي. وكانت هناك أسعار صرف متفق عليها مع الحكومة: أربعة دنانير عراقية ونصف مقابل الدولار أو ست دنانير عراقية مقابل الدينار، والتاجر يعطي رقم حسابه ويدخل المبلغ في حسابه من قبل الحكومة الشرعية في الخارج.

هذه العملية يا إخوان لم تحدث من قبل في أي مكان في العالم، لكن كان لها دور كبير، هذا أثر كثير في الحقيقة، أولا شجع التجار على أن يفتحوا مخازنهم فيبيعوا بدلا من أن يتم الاستيلاء على المستودع بالقوة، يعزز العصيان المدني، يحافظ على أمواله، يخرجها بالخارج ويحصل عليها

بالعملة الصعبة. فكانت كلها الحقيقة فوائد. قضية الضخ المالي أو علاقة الكويت بالداخل، مع الأسرى حتى بالخارج. ربما لا يعرف الكثيرون أنه كان أسبوعيا من بعد بدء الزيارة كان يضخ مبلغ نصف مليون دينار عراقي إلى السجون أو المعتقلات العراقية. ومن تحصل له الفرصة منكم أن يلتقي بأي أسير في الخارج سيعرف منه أنه تم شراء الكثير من المواد من السوق العراقية ولأول مرة يحدث في التاريخ أن المسجون يدفع حتى راتب السجان.

ولذلك هناك دروس كثيرة أتصور أنه يجب أن يتم التركيز عليها. قضية أخيرة مهمة جدا. قضية التواصل مع الحلفاء. ربما قرأ العديد من الناس الكثير من المذكرات، لكن المذكرات لم تشر إلى أي دور للشعب الكويتي في الداخل، وكأن الشعب الكويتي كان ينتظر أو يستجدي الآخرين حتى يأتوا ويحرروه. هناك وثائق كثيرة. يمكن الدكتور عبد الله محارب وبعض الأخوة الآخرين طلبوا الكثير من الوثائق، كان هناك اتصال يومي وأكثر من مرة وكانت هناك قناة اتصال مفتوحة يوميا مع غرفة عمليات الحلفاء في الرياض، وكانت تمرر بشكل يومي جميع الأحداث والتحركات والمعنويات وأسماء القادة وأماكن وجود القيادات ومعلومات كثيرة جدا جداً بدأت من اليوم الأول واستمرت إلى مذبحة المطلاع وإلى تحرير الكويت. وهناك كتب من قادة التحالف أشاروا فيها إلى هذه الأمور. الحقيقة هذا جانب معين وددت أن أغطيه تعقيبا على الكاتب وآسف جدا على الإطالة.

د. خالد الوسمي:

كشاهد عيان حتى الآن لم أسهم وثائقيا لكن مازلت إلى الآن أراجع النفس في هذه المواضيع التي تتحدثون عنها. كان المحققان اللذان تحدثا معي واحد منهما حزبي والثاني أعتقد أنه غير حزبي. وصادفنا كثيرا من الناس ممن هم معنا أو ممن يريدون التخلص من العراقيين، وهؤلاء غير ملتزمين مع الإدارة السياسية. عندما جاء تليفون من المحقق الذي يرتدي اللباس الحزبي وذهب، سألت الثاني الذي حقق معي، سألته هل من المعقول أن تتحدثوا عن مقاومة كويتية؟ هذا غير معقول، يعني «750»ألف جندي يقابلهم «650» ألف كويتي عزل ثم تتحدثون عن المقاومة؟ أي مقاومة هذه؟ فقال أخي أنا أريد أن أقول لك شيئا، من يوم استلمنا الحكم (يقصد في

العراق) لغاية يومنا هذا لم نقابل مقاومة مثل ما وجدنا في الكويت.

قلت: «كيف؟ غير معقول. أنا لا أرى رأيك هذا». فقال: «لا، لا، المقاومة ليست قضية السلاح، أو قضية قتل الجندي، نحن مستعدون أن نعطيكم كل يوم ألف جندي تتسلون فيهم، لكن المقاومة في عيونكم وقلوبكم». على هذا الأساس، يجب أن نفهم المقاومة، يجب أن نفهمها بهذه الصورة، فليس صحيحا أن كل الأشياء اشتريت بالفلوس، صحيح أن الفلوس كانت عنصرا للحياة، لكن ليس صحيحا أن الفلوس كانت الرافد الأساسي.

ولا نريد أن نسجل أن المقاومة الكويتية عاشت بالفلوس. أنا واحد من الناس ربيت حماما ودجاجا. وبالتالي كان عندي «زوجان» وتكاثرا. والدكتور محمد غلوم يعرفني تماما ومن مجموعتنا، وبدأنا الصمود الشعبي أصدرنا جريدة أثناء الاحتلال استمرت 18 عددا، ولي الشرف أني أنا أسجل والدكتور محمد يعرف أنها انطلقت من ديوانيتي أنا. الحياة الاجتماعية التي كنا نعيشها، كل خميس، كل ليلة جمعة كنا نعمل جلسة عائلية للصغار، ويذكر كذلك الحياة الاجتماعية، نؤنس العيال الصغار، نواسي المرأة الوحيدة، نتحدث عن المستقبل، تدرون لماذا؟ لسبب بسيط جدا، لأننا لما دخلنا نقاوم الاحتلال عرفنا أن أقل جزاء لنا عند العراقيين هو القتل وبالتالي: عبرنا مرحلة الخوف، ثم انتهينا حاملين أكفاننا على أكتافنا وماضين، أي غلطة قاتلة.

نقطة الأسرى لعلها من أهم النقاط الأساسية التي بدأنا فيها ونتعامل معها وكانت خطيرة جدا، في مراحلها الأولى وحتى في مراحلها الأخيرة، شجون كثيرة، أنا لم أكن أريد أن أتحدث لكن أعتقد أن هناك قضايا يجب أن نلمسها. وفي مختصر بسيط جدا هل تدرون لماذا قاوم الشعب الكويتي؟ قاوم الشعب الكويتي لأنه شعب تحسس الحرية، تحسن الديمقراطية، مارس الكلمة، مارس أن يقول: لا. وبالتالي لما صارت المحنة، لما صار الاحتلال، بدأ فعلا يتكامل. وطريف جدا أنه ليس هناك واحد يمكن أن يقول أنا القائد أو مجموعة تقول أنا القائد.

د. المنصف الشنوفي:

أريد أن أشكر أولا الدكتور محمد حسين غلوم على شهادة الأيام التي

قدمها، وكذلك التعقيب. لدي بعض الملاحظات فقط بخصوص المقاومة الوطنية عند الاحتلال وعند الغزو، وفي نطاق الاستعمار. فالملاحظ في المقاومة الكويتية أنها مقاومة تتسم بعناصر كثيرة، عناصر المفاجأة، عدم التهيؤ لمثل هذا الاحتلال، وبخصوصيات كثيرة تجعل أن التحليل والتنظير لا يقلان قيمة من غير شك عن شيء أساسي هو الشهادة وشهادة الأيام أو ما يسمى الآن في التاريخ بالتاريخ الشفهي.

فهذا التاريخ له قواعده، وأعرف أن مركز البحوث والدراسات انكب على هذا الموضوع. لكن حبذا لو حرص كل الكويتيين بحكم ما قاسوه من مرارة الاحتلال والغزو ومن سموم أيضا، أن يتجاوزوا شيئا ما التواضع والخجل والاحتشام، الذي يتعلق بسلوك الإنسان عادة، وأن يكثروا من الشهادة. تراكم الشهادة والزيادة فيها ضروري علميا. الشيء الثاني في اعتقادي هو أن المقاومة الكويتية غير معروفة، للعناصر التي ذكرتم، وبالتالي افتقرت إلى السند الأجنبي من الأشقاء أو من أوروبا وأمريكا، للشهادة. أي لم يسند هذه المقاومة شهادات من صحفيين كبار ومن مؤرخين كبار تبنوا هذه المقاومة ووقفوا إلى جانبها.

فهذا يدعو إلى أن يترك الصامدون ومن عانوا هذه المعاناة يتركوا جانبا يعني ما اتفقنا عليه من احتشام وربما الخوف من أن يتهموا بالأنا وبالحديث عن أنفسهم، وأن يسجلوا ذلك للتاريخ بروح الموضوعية وفي نطاق عمل منهجي منظم، وفي نطاق ما يسمى بالتاريخ الشفوي للحركات الشعبية والمقاومات الشعبية.

د. سعد بن طفلة العجمي:

بداية أود أن أسجل تقديري وإعجابي بهذا البحث الجيد الذي تفضل به الدكتور محمد حسين غلوم، والذي أعطته تجربته الشخصية وتعرضه شخصيا لبعض من ممارسات العدوان والاحتلال طابعا متميزا. ولكن أود أن أعقب على هامش مثل هذه الممارسات أو الصعوبات التي تواجه نقل صورة هذه الممارسات للآخرين، وخاصة الآخرين من العرب. وأنا أعتقد أن من يدرك حجم المأساة، وطبيعة وقسوة هذه الممارسات التي تمت أثناء الاحتلال، إن كان لديه ذرة من إنسانية أو عروبة أو دين، فلا بد أن يغير

موقفه إن كان ممن تعاطفوا مع النظام العراقي وعدوانه. ولكن هذه الصعوبات في نظري تتلخص في نقاط ض أساسية:

أولا: أن ما حدث يفوق الخيال ويصعب تصديقه. كما أن غالبية تلك الممارسات لا يمكن تفسيرها بأي منطق، كنهب البيوت ونهب المدارس ونهب الجامعات بشكل منظم ورسمي ومبرمج.

ثانيا: من هم في الخندق الآخر للأسف لا يريدون أن يصدقوا مثل هذه الممارسات، لأن هذه الممارسات أتت من عربي مسلم مثله وبالتالي هو يرفض أن يصدق أن يكون ما حدث قد حدث.

ثالثا: لا يريد أن يصدق أن ما حدث قد حدث لأننا كشعوب شرقية عربية لم نتعود على أن نعترف بخطئنا لأننا لم نعتد على الاعتراف بالخطأ بل التمادي فيه والمكابرة أحيانا وهذا تعميم قد يكون ظالما.

رابعا: تصديق هذه الصورة ونقلها معناه نهاية لمفاهيم كثيرة نشأ وتربى عليها، ويعني في نهاية الأمر انتهاء حجته وموقفه الذي ساند على أساسه العدوان.

خامسا: أن هناك مشكلة صدقية (أفضل من مصداقية) صدقية عربية بين الشعوب العربية خاصة بعد الشرخ الذي حدث، وهذا الحديث بشكل عام، أصبحت الصدقية مفقودة على اعتبار أن محاولة نقل هذه الصورة مهما كنت موضوعيا يفسر على أنها وجهه نظر كويتية غير موضوعية، وعلى أنها نوع من الدعاية أو البروباجندا، كما أن الخطاب السياسي العربي تاريخيا كان يفتقر إلى الموضوعية، على الأقل بسبب طبيعة اللغة العربية وبسبب السيمانتيكا أو علم أو معنى اللغة العربية نفسها. أنا أعتقد أن نقل الصورة الحقيقية لهذه الممارسات ضروري ليس من أجل الكويت فقط وليس من أجل القضية الكويتية فحسب ولكن من أجل ألا يتكرر التعاطف بأي شكل من الأشكال مع ذلك الظلم المسلح القاهر، وأيضا بهدف نقل تفكير الإنسان العربي إلى شكل أرقى من التفكير الإنساني.

د. طلعت منصور:

شكرا للباحث الدكتور غلوم والمعقب الدكتور الغنيم على تناول هذه الورقة التي تعطينا نبضا حقيقيا واقعيا عن تلك الأحداث المأساوية البشعة

التي عاشها أبناء الكويت في أثناء هذه الفترة. طبعا العرض المأساوي هذا كان في نفس الوقت يستثير مواقف أخرى مضادة، مواقف إيجابية وبالتالي الظاهرة السلبية هذه مع نقيضها الذي هو الجانب الإيجابي من ردود فعل أو استجابة أبناء شعب الكويت لمثل هذه الأحداث، قطعا هناك صور مأساوية لكن في نفس الوقت يقابلها صور رائعة من البطولة والعظمة والتماسك والتراحم والترابط وغير هذا من سمات هذه الفترة، وبالتالي العرض هنا لا يقتصر فقط على جانب دون الآخر خوفا من الإيحاء بالسلب. بهذه المناسبة حقيقة كنت أتمنى وكنت أتوقع، منذ فترة بعد التحرير، أن تكون هناك هيئة مسؤولة عن تسجيل أحداث هذه الفترة من مصادرها المختلفة وليتبن هذا مثلا المجلس الوطني. أولا الاعتماد على أسلوب المذكرات اليومية، وهذا منهج علمي. كأن يطلب من بعض الشخصيات كدعوة عامة من الكويت دعوة وطنية لأن يكتبوا مذكراتهم عن هذه الفترة. وتجمع وتحلل من خلال منهج تحليل المضمون لمثل هذه المذكرات اليومية. أيضا يمكن أن تكلف هيئة رسمية فريقا من الباحثين ممن يستطيعون أن يذهبوا إلى البيوت ويتحدثوا ويسجلوا الخبرات المأساوية وردود الفعل الإيجابية من أبناء الشعب، خاصة ممن هم أقل ثقافة، يعني هناك قطعا مستويات مختلفة من الشرائح الاجتماعية الثقافية في الكويت عاشت هذه الأزمة وعانتها. أيضا التسجيل من خلال الجمع اليومي. يكمل هذا أيضا تحليل وثائقي للوثائق العالمية التي كتبت من مراسلين، جنود، ملاحظات أخرى. يعني هناك عين أخرى بخلاف العين الكويتية ممن يمكن أن تعطينا أيضا تحليلات عن الواقع المأساوي وأيضا تحليلات عن رد الفعل الإيجابي من أبناء الشعب الكويتي تجاه هذه الأزمة.

أيضا يا حبذا لو يستكمل هذا بنوع آخر من التوثيق وهو المواد الإعلامية والصحف العربية. يعني طرحت كثيرا مواقف المثقفين العرب من هذه الأزمة. قطعا كانت هناك كتابات كثيرة وصادقة ومن أول يوم. لماذا لا تجمع كل هذه الأشتات في مركز، وليكن مثلا متحفا أو هيئة عليا، وتعرض في شكل عرض إعلامي جيد، وكذلك في شكل كتيبات وملفات مختلفة حية، بحيث إن أحداث هذه الفترة-وأنا أختلف مع الدكتور خالد الوسمي حين يقول لا أريد أن أتحدث عنها بالعكس-علينا أن نتحدث عنها، على المستوى

القومي، وعلى مستوى استثمار هذه الفترة لتعزيز الروح الوطنية. والشخصية الكويتية في أصالتها وفي مقاومتها، وهذا لم يكن غريبا عليها، فهذا جزء من تراث الكويت. وأيضا استثمارها في لعبة السياسة العالمية، ولكي تكون درسا لمن تسول له نفسه بمثل هذه الجرائم التي لحقت بشعب لا يستحق على الإطلاق مثل ما حدث له.

د. محمد السيد سعيد

أبدأ بالاعتذار عن اضطراري لنقل الحوار من مجال التوثيق إلى مجال النظرية، وفي تقديري أن السؤال الأساسي الذي يثور بمناسبة هذه الورقة هو: لماذا هذا التوحش؟ لماذا هذا الارتداد إلى الهمجية؟ سوف يقال فورا، وهناك اتفاق بالفعل على أن النظم الشمولية العسكرية التي مرت بفترات حروب طويلة والتي تقوم أيديولوجيتها وزعامتها على تقديس العنف تميل بصورة تلقائية تقريبا للتوحش وإلى بث روح التوحش في قطاع اجتماعي واسع وعريض نسبيا.

ويمكننا أيضا أن نشير عند مستوى آخر إلى أن الشعوب ذاتها قد تتفاوت في مستوى ميلها للعدوان أو ميلها لتقديس العنف وجعله ممارسة مركزية في تسوية الخلافات والصراعات. وقد ننسب إلى أمم معينة أو مجتمعات معينة روحا تسلطية ممتدة أو نزعة ممتدة للعنف، هذا وارد أيضا. ولكن ما أود أن أثيره من مدخل ثقافي اجتماعي نفسي هو ببساطة أن المشاركة في الموجة العامة للتوحش تكاد تكون عالمية تقريبا. وأنها ليست حكرا على النظام التسلطي في العراق ولا هي حكر على الشعب العراقي أو تقليد العنف في المجتمع العراقي. بل وأخشى لو أخذنا بملامح إضافية من أمثلة في الهند، من أمثلة في يوغوسلافيا، من أمثلة في الصومال، من أمثلة كثيرة جدا، إننا نقترب من غلبة ثقافة تقوم بالتحديد على الارتداد إلى الهمجية والتوحش. وأنه في ذلك تشترك بعض النظم الديمقراطية مع النظم التسلطية، دون إنكار للامتياز الخاص للنظم التسلطية والعسكرية والتي تقوم على شخصية مغموسة بالعنف الأسود مثل صدام حسين. يبدو أن الحضارة لم تدافع بما يكفي عن التهذيب وعن ثقافة التهذيب ولم ينلها بعد من «الأنسنة» ما يكفي. هذا فيما يتعلق بالقضية الثقافية النفسية.

عندما نسأل سؤالا إضافيا لماذا التوحش بعد ذلك؟ أظن أننا أمام مجموعة من الظواهر التي قد تضيف إلى التفسير الثقافي نفسه تفسيرات أخرى أو أضواء إضافية. مثلا: الأمم التي تعاني مما يسمى في علم الاجتماع بحالة ازدواج المكانة، تميل إلى العنف والعدوان بأكثر من غيرها. الأمم المجروحة بصورة عامة تميل أيضا إلى أن تكون أكثر عدوانية من غيرها.

عبد المحسن مظفر تقي:

النقطة الأولى: بعد المعاناة لمدة شهرين أو أكثر في الكويت أثناء الاحتلال تسنى لي أن أخرج بطريقة صعبة جدا إلى الخارج وكان أول لقاء لي في الدوحة بأحد الأصدقاء العراقيين، صديق اعتز به وأعتز بمكانته، اشتكيت له بمرارة شديدة جدا ما حدث لنا على الأقل خلال فترة الشهرين أو الثلاثة التي عشتها تحت الاحتلال، فكان رده-وهذا الرد يحتاج إلى تفكير عميق من قبلنا-كان رده: «كل ما ذكرته صحيح ولكن هذا الشيء الذي ذكرته طبيعي جدا لأنكم الآن أصبحتم جزءا من الشعب العراقي ونحن كجزء من الشعب العراقي كنا نعاني ما تعانونه الآن وأكثر، وكنا نستنجد ونستصرخ ونقول وننادي ولا أحد يسمع بل بالعكس كنتم تصفقون لهذا الزعيم وتؤيدون خطواته وتباركونها وتمدونه بالعون بمختلف أشكاله. فأنتم الآن أصبحتم جزءا من الشعب العراقي وما وقع عليكم هو شيء طبيعي لأن هذا هو الذي يقع على الشعب العراقي ولا يزال منذ عشرين سنة وأكثر».

هذه نقطة مهمة جدا، من لا يرفع صوته ضد الظلم في آنه أيا كان مصدر هذا الظلم لا بد أن يأتي يوم يتعرض فيه لمثل هذا الظلم. ولقد كانت جريرتنا وخطيئتنا أننا لمدة طويلة جدا صفقنا للظالم ومشينا في ركابه.

النقطة الثانية: أعتقد أننا يجب ألا ننسى دور ما يمكن تسميته بالمقاومة الإعلامية خارج الكويت خلال فترة الاحتلال. وأنا لا أقارن طبعا المقاومة الإعلامية الخارجية بمقاومة الشهداء والأسرى والمواطنين الذين ظلوا صامدين في الداخل على الإطلاق، ولكن أعتقد أيضا أن المقاومة الخارجية الإعلامية بمختلف وجوهها كان لها دور على الأقل في توصيل الصوت الكويتي إلى العالم الخارجي بشكل واضح. وتحت هذا البند تدخل مجموعات كبيرة جدا، هيئات شعبية، مجموعات شكلت أثناء الاحتلال، مجموعات

نظمت بتأييد من السلطة الوطنية في الطائف، وأيضا حتى أعمال الحكومة الوطنية في الطائف تدخل ضمن عملية المقاومة الخارجية في فترة الاحتلال البغيض. وهذه نقطة تحتاج أيضا لتركيز الأضواء عليها.

مرة ثانية أنا لا أقر بها لنفس أهمية المقاومة الداخلية ولكن أيضا هي مقاومة مهمة جدا، وأعتقد أنه كان لها دور على الأقل في توضيح الصورة التي مر فيها المجتمع الكويتي خلال فترة الاحتلال إلى العالم العربي والعالم الأجنبي.

تعقيب الباحث:

أشكر المعقبين، في الحقيقة أغنوا البحث بتعقيباتهم الجيدة. لقد طلب مني المجلس الوطني أن أكتب بحثا عن الممارسات وليس استشراف المستقبل وما إلى ذلك. وبالتالي كان الموضوع محددا بالنسبة لي. أريد أن أقول بالنسبة للسيد أحمد الرحماني والدكتور عبد الله غنيم، يبدو أنكما لم تقرآ بحثي بشكل جيد. فالكثير من النقاط التي طرحتماها موجودة في ثنايا البحث بشكل تفصيلي وبالذات بالنسبة لزميلي الدكتور عبد الله غنيم إذ إنني أشرت إلى عملية تخريب النفط وبعض الوثائق العراقية وكذلك اجتماع سبعاوي مع المجيد وما إلى ذلك. أنا أختلف معهم في دور الجيش الكويتي، وهذا في الحقيقة للتاريخ يجب أن نقوله. لأن مقاومة هذا الجيش لم تستمر إلا 24 ساعة أو أقل. وأنا في الحقيقة لا أذكر ذلك من واقع ما تقوله الوثائق العراقية، لكن من واقع معيشتي أنا كمواطن. وهنا زاويتان مختلفتان، أنا استخدم الأسلوب السوسيولوجي الاجتماعي في تحليلي وليس الدراسات التاريخية التي تحصي كم عدد قتلى الجيش العراقي وما إلى ذلك. أنا كمواطن كويتي بسيط عشت في المأساة وجدت أن جيشنا، طبعا الجيش لم يكن في ظروف استنفار وما إلى ذلك، ولم يستدع، وكانت قيادته في فوضى كبيرة في الحقيقة، هذا الجيش لم يقاوم وفي الحقيقة لو كان السلاح موزعا على الكويتيين لحدثت مجزرة رهيبة جدا، لأنه كان هناك شعور قوي وطني بالنسبة لكل كويتي يريد أن يقاوم. ولذلك ذهب الكويتيون يا إخوان إلى المخافر وسجلوا أسماءهم ولأن العسكريين الكويتيين عقلياتهم عقليات العسكرية العربية الموجودة المنتشرة في الوطن العربي

قالوا ما عندنا أوامر، وهذه أحداث عشناها يا إخوان. يجب ألا نخفيها لأنها دروس للمستقبل. الجيش الكويتي على عيني ورأسي طلائع منه قاومت، كثير من أفراده قاوموا، هذا لا شك فيه كل واحد بحسب اجتهاده الشخصي. أريد أن أقول شيئا آخر بالنسبة لأخي الدكتور محمد السيد سعيد عن قضية الهمجية هذه: يذكر الولايات المتحدة وأن عملية التوحش هذه عملية عامة وشاملة. دعني اختلف معك من موقع المشاهد العيانية، وليس من موقع السماع. أنا كنت أحد الأسرى. طبعا لا أريد أن أشرح لك القضية طولا بعرض.

ولكن ما هو شعور الجندي العراقي بالنسبة لعمليات القصف الجوية التي كانت تقوم بها الولايات المتحدة، أقول شعور الجندي العراقي، وليس الإذاعة العراقية والتلفزيون. ورجاء أن تفهمني. حينما وصلنا إلى بغداد بعد ثلاثة أيام من الأسر في البصرة وما إلى ذلك. كان جندي عادي وليس من المراتب، وهو يقفل الباب علينا في معسكر الانضباط الحربي في بغداد يقول: «لا تخافون-هذا كان آخر يوم من القصف الجوي-لا تخافون هنا لن يضربوكم، هنا أمان»، تصور معسكر للانضباط الحربي في طرف بغداد معسكر أساسي، الجندي البسيط هذا وهو يغلق الباب يقول لنا إن طيران الحلفاء لا يضربون هذا المعسكر لأن هذا المعسكر فيه جنود فقط. وطول الطريق في الحقيقة لم أشاهد أن هناك أبنية مدنية مضروبة. طول الطريق كانت وسائل الاتصالات في مناطق العمارة على سبيل المثال التي مررنا فيها مضروبة. كانت الجسور الرئيسية عند البصرة التي طلعنا منها عند الفجر مضروبة. المعسكر الذي جلسنا فيه في الرمادي، في أول يوم تحرير الكويت وصلنا في الليل عرفت من جندي عراقي كان يسمع إذاعة BBC-لا يسمعون إذاعات بغداد، كانوا يعتمدون على BBC وعلى إذاعة مونت كارلو وصوت أمريكا-عرفت من الجندي أن الكويت تحررت في الصباح لأني سمعت أحد مذيعي BBC وهو يقول إن القوات العراقية انسحبت من الكويت انسحابا غير مشروط. ناديته وقلت له تعال، قلت: هل هذا الكلام حقيقة، قال نعم وأضاف-هذه الإضافة مهمة أن تسمعها أنت أخي العربي، يعني أريد أن أنقلها لك بصدق تام-قال: «إن شاء الله هذا خير لنا ولكم». ومن الصباح الباكر تعرفت على شباب المعسكر وإذا بهم مجندون منذ عشر

سنوات ويأخذون حوالي 24 دينارا فقط. فبالتالي أقول في هذا المعسكر نفسه كان شيء واحد مضروبا (معسكر الرمادي للأسرى الذين كان الأسرى الإيرانيون موجودين فيه، وهو معسكر كبير جدا) شيء واحد فقط هو: المخازن والمؤن فقط. أما المهاجع وما إلى ذلك فلم تكن مضروبة ومررنا على «الرمادي» ولم يكن مضروبا فيها أي شيء.

وبالتالي أنا أعتقد أن الوحشية هنا يجب أن نراجعها على ضوء كثير مما ورد في روايتي وروايات آخرين، وأنا لا أقول إن الأمريكان ليسوا أناسا، ولا يريدون الانتقام، لا. ولكن هناك نظام ديمقراطي بأجهزة إعلام وبلجان تحقيق وبكونجرس وبمشاكله ولجان حقوق الإنسان تمنع الكثير، أو تردع الكثير من الإتيان بهذه الممارسات. يعني الإنسان يمكن أن يتحول إلى وحش، يمكن أن يقتل مثل ما قتلت هذه البنت الجامعية التي في سنة أولى حقوق ويمكن أن يصير الأمر لطيفا جدا. أريد أن أقول: إضافة إلى الكلام الذي ذكرته، أن عمليات السلب والنهب الواسعة هذه قابلها شيء واحد كبناء، الشيء الوحيد الذي بناه صدام حسين بالإضافة إلى التحصينات العسكرية، هو شيء واحد في الحقيقة، هو الجداريات. والجداريات هذه هي صورة لصدام حسين كبيرة وتناسب المكان الذي توضع فيه الجدارية. فعلى الحدود مثلا صدام حسين رجل عربي بغترة وعقال وكذا يقول مرحبا في المحافظة ١٩. عند دور الرعاية الاجتماعية صدام حسين شخص إنساني وحامل طفل وما إلى ذلك، على الكورنيش صدام حسين يلبس النظارات الشمسية و«تي شيرت» وما إلى ذلك. هذا في الحقيقة هو الشيء الوحيد الذي بناه النظام العراقي في الكويت. وهذه الجداريات لها إدارة خاصة كبيرة في العراق.

يعني حينما تذهب إلى العراق، وأنا كنت أذهب كثيرا إلى البصرة، تجد الجداريات موجودة في كل مكان، تماما مثل البوذيين الذين يعبدون ذلك الصنم الخاص بهم، في العراق للأسف يعني حب الفردية أو الفردية وصلت النموذج المثالي في الحقيقة، وهذه مأساة كبرى. وخاتمة أريد أن أقول للسيد/ الرحماني إن كثيرا من المقاومة الشعبية، سلمية كانت أم عسكرية، وكثيرا من التنظيمات التي أنا في الحقيقة ذكرتها والتي تفضل وأضاف إليها الدكتور الغنيم إنها نشأت تلقائية بحتة.

الدكتور عبد الله الغنيم (المعقب على البحث)

أحب أن أشكر الدكتور محمد حسن غلوم على تعقيبه، وأريد فقط أن أذكر بأن ما أقصده من تعزيز البحث بالوثائق هذا يجعل مصداقية-أو صدقية كما ذكر الدكتور سعد-صدقية المعلومات بالنسبة للآخرين تعزز البحث بشكل أو بآخر. بعض الأخوة الذين سمعوا مقالتك هذا المساء، قد يكون بعضهم غير مصدق، لهذا الهول أو هذه الأحداث الوحشية التي حصلت، فتعزيزها بوثائق عراقية يؤكد تلك الصدقية أو المصداقية. أيضا بعض الأخوة الذين أشاروا إلى ضرورة وجود شهادات أجنبية لهذه الأحداث قد يكون لها أثرها في التنبيه للدارسين أو الباحثين أو القارئين إلى أهمية مثل هذه الأحداث أو قيمتها أو مصداقيتها، عندنا أهم من الشهادات الأجنبية وهي شهادات العراقيين أنفسهم من خلال وثائقهم والذين تركوا ما لا يقل عن مليون وثيقة عراقية وراء ظهورهم حينما انسحبوا من الكويت. وهناك مركز قام بجمع هذه الوثائق ودراستها وتحليلها، وهناك كتاب عن المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، ذكر أو أورد حوالي 176 وثيقة من هذه الوثائق للدلالة على ما قام به الكويتيون من ألسن العراقيين أو من خلال كتابات العراقيين، وليس من خلال أفراد المقاومة الكويتية الذين إلى الآن لم يتكلموا أو لم يذكروا أو يدلوا بكلمتهم الشاملة أو التفصيلية حول ما قاموا به من أعمال، إلا القلة القليلة، ونعتقد أن الجماعات الكبرى التي كانت لها فاعلية في المقاومة الكويتية خلال فترة الاحتلال لم تتكلم إلى الآن بما فيه الكفاية حول ما قاموا به من أعمال.

فتعزيز البحث بالوثائق هذا أمر مهم جدا. وأرجو أن يستكمل في المستقبل إن شاء الله.

البحث الخامس

الأبعاد الاقتصادية للغزو

عامر التميمي

قد يكون البعد الاقتصادي من أهم العوامل التي أدت إلى الغزو العراقي للكويت.. وبالرغم من الذرائع العديدة التي أثارها النظام العراقي محاولا تبرير غزو واحتلال الكويت، إلا أن مما لا شك فيه أن النتائج الكارثية للحرب العراقية الإيرانية وتدهور الأحوال المالية والمعيشية في العراق قد دفعت ذلك النظام لوضع سيناريو يعتمد على احتلال الكويت متسلحا بعدد من الادعاءات التاريخية الواهية، من أجل حل معضلة النظام الاقتصادية متوهما قدرته على تسخير موارد الكويت النفطية والمالية لمواجهة الالتزامات الملحة في العراق.. ومن تلك الالتزامات مواجهة خدمة الديون الخارجية وتوفير موارد مالية لإعادة البناء، وتسهيل الأمور المعيشية حتى لا يتراكم التذمر في أوساط المجتمع العراقي مما قد يعرض السلطة السياسية لمخاطر جمة.

بتاريخ 23/ 8/ 1989 أوردت وكالة رويتر تقريرا مهما عن خسائر العراق من الحرب الإيرانية العراقية، ومن غريب المصادفات أن ذلك التقرير صدر قبل عام واحد من غزو العراق للكويت.. وقد أفاد التقرير المذكور أن خسائر الأسلحة والعتاد

بلغت 100 بليون دولار أمريكي، أما الخراب في البنية التحتية والمباني فقد قدربـ 35 بليون دولار. أما خسائر العائدات النفطية فقد قدرت بـ 15 بليون دولار.. ويمكن أن نعزو انخفاض هذا الرقم لعدم توقف العراق عن تصدير النفط طيلة فترة الحرب والتي امتدت لثماني سنوات عجاف..

خلال تلك الفترة اقترض العراق من الدول الأجنبية (غير العربية) ومن مؤسسات المال الدولية مبالغ قدرت بـ 35 بليون دولار كما أوردت رويتر في ذلك التقرير.. أما القروض من الدول العربية فإنها قدرت بـ 35 بليون دولار معظمها لحساب السعودية والكويت. عندما نبين أن العراق كان يملك قبل بداية الحرب في سبتمبر 1980 ما يوازي 38 بليون دولار من أرصدة العملات الصعبة فإن ذلك يعني أن الإنفاق خلال سنوات الحرب، ربما تجاوز مائتي بليون دولار عندما نجمع الأرصدة بالإضافة إلى القروض وما تحصل من إيرادات من مبيعات النفط ويعني أن الإنفاق السنوي قد فاق الستة عشر بليون دولار، أو 1300 مليون شهريا.. وقد يكون جل ذلك الإنفاق موجها للآلة العسكرية، وعلى حساب التزامات المعيشة والحياة المدنية في العراق.

في عام 1989 بدا أن الأحوال الاقتصادية في العراق قد ازدادت في التردي.. ففي حين كانت إيرادات النفط بحدود 15 بليون دولار وهي تمثل 95 بالمائة من حصيلة الصادرات فإن الواردات من السلع والمعدات كانت بحدود 12 بليون دولار سنويا.. في الوقت ذاته كانت خدمات الديون الخارجية (الفوائد السنوية على القروض) 3 بلايين دولار. هناك أيضا تحويلات العاملين أو الوافدين والتي قدرت بـ بليون دولار سنويا.. وليس هناك من معلومات عن مخصصات الإنفاق العسكري في عام 1989.. وبذلك يتضح أن الإيرادات الذاتية قد لا تكفي للاحتياجات الأساسية، وليس هناك من إمكانيات مالية لمواجهة التزامات المشاريع الخاصة بإعادة الأعمار. ومن تلك المشاريع إعادة أعمار البصرة والفاو وتأهيل الموانئ والمطارات ومحطات توليد الكهرباء، ومصانع الأسمدة والبتروكيماويات ومصانع الألمنيوم، والحديد، وعربات النقل والسيارات ومصانع المؤسسة العسكرية.

وقد أبدت الحكومة العراقية، آنذاك، عزمها على إنفاق 6 بلايين دولار على 30 مشروعا نفطيا خلال 4 سنوات.. بيد أن الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن الحرب أوقفت خطوط الائتمان الخارجية، ولم تمكن الحكومة

العراقية من ترسية المشاريع الجديدة.. لذلك اتجه المسؤولون إلى دراسة إمكان الترسية من خلال الاقتراض طويل الأجل أو عقد اتفاقات مقايضة نفطية مقابل تنفيذ تلك المشاريع... وبناء عليه فقد تقرر رفع الطاقة التصديرية من النفط إلى 6 ملايين برميل يوميا. وأورد النظام العراقي بيانات عن احتياطيات النفط حيث قدرت بـ 280 بليون برميل منها 100 بليون برميل مؤكدة.. لكن رفع الطاقة الإنتاجية اصطدم مع الإمكانات المحدودة وقرارات الأوبك.. فقد حددت حصة العراق, 000 783, 2 برميل يوميا في حين ادعت المصادر النفطية العراقية بأن الطاقة الإنتاجية يمكن أن تصل إلى 4- 5, 4 مليون برميل يوميا. من جانب آخر لم تكن أسعار النفط مواتية لتحقيق عائدات مناسبة.. وقد زاد من تدهور الأسعار التنافس الشديد في الإنتاج بين مختلف دول الأوبك، وتلك الدول خارج الأوبك حيث تعاني معظم الدول من صعوبات مالية ولا تجد سوى مبيعات النفط لتحقيق الموارد المالية اللازمة لمواجهة كافة أنواع الالتزامات.

وفي ظل تلك الأوضاع المتأزمة كان يتعين على النظام العراقي إحداث نقلة نوعية في طريقة إدارة الاقتصاد العراقي.. فعلى سبيل المثال كان يجب انتهاء خدمات مئات الآلاف من العسكريين والعاملين في السلك العسكري والأمني وتحويل جهودهم لبناء اقتصاد مدني. لكن ذلك كان يتطلب انفتاحا سياسيا لا قبل لنظام مثل النظام العراقي به.. ذلك الانفتاح قد يسهل كسب ثقة المستثمرين واستعادة القطاع الخاص العراقي لمبادراته وتوظيف أمواله في بلاده، ومن ثم تحفيز المستثمرين العرب والأجانب للدخول في مشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية.

في عام 1970 كان عدد سكان العراق لا يتجاوز 5, 9 مليون نسمة، لكن عدد السكان ارتفع (حسب تعداد 1987) إلى أكثر من 16 مليون نسمة.. وتقدر الزيادة الطبيعية بنسبة 3, 3- 5, 3 بالمائة سنويا، وهي من أعلى معدلات الزيادة الطبيعية في العالم.. ولقد تبنت الحكومة العراقية منذ عام 1974 سياسات تحث على زيادة الإنجاب والزواج المبكر، وقد ذكر رئيس النظام العراقي في لقاء له مع الاتحاد العام لنساء العراق «بأن موقعنا الجغرافي يتطلب حجما سكانيا ملائما للدفاع عن العراق» وقال بأن من أهم واجبات الأسرة إنجاب الأطفال، وهذا «عنصر أساسي لضمان الوحدة الاجتماعية،

ومستقبل العراق.. ولذلك نأمل أن يتعاون الرجال والنساء لإنجاب الأطفال». وأضاف: يجب أن يكون «شعارنا أن على كل عائلة عراقية أن يكون لديها على الأقل خمسة أطفال. والعائلة التي لديها أقل من خمسة أطفال تستحق التقريع»[1].

بيد أن الاستفادة من هذا الكم الكبير من البشر لم يكن في خطط الإنتاج وتطوير البنية الأساسية أو إمكانيات التنوع في الاقتصاد العراقي خلال السنوات التي تولى فيها حزب البعث الحكم في العراق. فقد أخذت الحرب الرجال من المكاتب والمصانع والحقول ووضعتهم على الجبهات القتالية المواجهة لإيران خلال السنوات من 1980-1988 .. وفي عام 1983 اتضح أن النساء يمثلن 46 بالمائة من قوة العمل في البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين، و29 بالمائة من العاملين في قطاع الخدمات و 4، 18 بالمائة في قطاع التجارة وما يقارب 5، 38 بالمائة من قوة العمل في قطاع الزراعة و19 بالمائة من عمال الصناعة، و41 بالمائة من قطاع الكهرباء، و36 بالمائة من قطاع الخدمات الصحية. وتعني هذه الأرقام الاعتماد الكبير على النساء في مختلف قطاعات العمل نتيجة لانخفاض عدد الذكور الذين خطفتهم الحرب.. ولا شك أن هذه الوضعية زادت من الضغوط الاقتصادية على نساء العراق، وربما أدت بهم إلى ضبط التناسل مما يتناقض مع طموحات حكومة البعث[2].

من جانب آخر زادت الحرب من اعتماد العراق على العمالة الوافدة التي ربما فاقت المليون فرد مما زاد من تكاليف التحويلات الخارجية والتي قدرت في عام 1989 بأكثر من بليون دولار سنويا.. من جانب آخر فإن الحرب أدت إلى افتقاد العديد من العراقيين للخبرات العملية والمهنية في مجالات عديدة في مختلف قطاعات الاقتصاد المدني، وأفرغت طاقات مؤهلة بالتعليم من كفاءتها وقدراتها على كسب المهارات حيث تستغرق الحرب أمدا طويلا من الخدمة العسكرية وتكاد أن تقضي على كل الملكات التعليمية والمهنية لدى الأفراد.. وإذا تمكن أحد المختصين من إجراء دراسة، حتى بعد حين، عن دور المؤسسة العسكرية والحروب في إهدار الطاقات الاقتصادية العراقية ربما استنتج بيانات قياسية مذهلة.

أمام هذه الوضعية لا بد أن يستنتج المرء أن النظام السياسي وإفرازات

الحرب العراقية الإيرانية قد دفعت البلاد إلى حافة الهاوية الاقتصادية، ولم يعد بالإمكان انتشال الاقتصاد والأحوال المعيشية دون توفير أموال لمجابهة كافة الالتزامات المحلية والخارجية. في ظل نظام سياسي مختلف كان من الممكن إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية، يتحمل الشعب العراقي تبعاتها، هذا لو كان النظام البديل ديمقراطيا ويحظى بالشرعية الشعبية.. لكن عندما يكون النظام مصرا على الديكتاتوية وعلى عسكرة المجتمع وتوتير العلاقات مع الدول المجاورة فإنه يظل بحاجة إلى تمويلات كبيرة لمواجهة تبعات اختياراته.

وهكذا تخيل النظام العراقي أن غزو واحتلال الكويت هو البديل الواقعي للأزمة الاقتصادية الطاحنة. ذلك أن الكويت تملك موارد نفطية كبيرة يمكن أن تعزز مداخيل النفط العراقي. كما أن امتلاك الكويت لأصول خارجية مهمة مدرة للعائد لا بد أن يساهم في تعزيز دخل العملات الصعبة، وتلك الأصول يمكن أيضا تسييلها أو رهنها لمواجهة التزامات الديون الخارجية القديمة أو الجديدة. وبالرغم من أن هذا المنطق يتنافى مع مفاهيم وقيم العلاقات بين الدول ومفاهيم الشرعية والسيادة فإن ذلك لم يكن على جدول أعمال النظام في بغداد حيث لم تكن تلك الاعتبارات تمثل قيمة لديه. ولذلك لم يكن غريبا أن يتحدث الدكتور سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء العراقي إبان فترة الاحتلال عن القدرات الاقتصادية للعراق بعد الاحتلال. فقد ذكر أن العراق سيتمكن من ضخ ستة ملايين برميل من النفط وجني ثمار ذلك من أموال مهمة تمكن العراق من مواجهة التزاماته والشروع في إعادة أعمار المنشآت والمدن.. كما نشرت الحكومة العراقية بيانات عن الإمكانيات المالية الناتجة عن الأصول الكويتية..

يضاف إلى ذلك أن النظام العراقي أوضح في تصريحات عدد من المسؤولين خلال فترة الاحتلال أن الكويت سوف تكون مركزا لإنتاج النفط وميناء للتصدير والاستيراد ومقرا للبنوك والمؤسسات المالية، وبذلك لن تكون هناك أنشطة اقتصادية أخرى تذكر فيها. وكان من أهداف ذلك التوجه إفراغ البلاد من معظم سكانها وتحفيز الكويتيين وغيرهم على المغادرة بمختلف الأساليب.. كذلك قامت القوات العراقية بنقل أجهزة ومعدات وممتلكات المنشآت الكويتية الخاصة والعامة إلى العراق بحجة

إعادة توزيع الثروة بعدالة في كافة أرجاء القطر العراقي، كما كانوا يقولون.. بطبيعة الحال كان جزء من ذلك النقل القسري للممتلكات الكويتية نهبا واضحا لصالح المنتفعين من الغزو من أقطاب النظام وأتباعهم في أجهزة القوات المسلحة والأمن وبقية الأجهزة التي دخلت الكويت وكأنها حققت فتحا مبينا.. وتعتبر عمليات النهب التي لم تسلم منها مؤسسة عسكرية أو مدنية، عامة أو خاصة، في الكويت مثالا على نزعات الاستحواذ التي تطورت لدى النظام العراقي.. كما أن هذه الظاهرة قد تستحق التوثيق من قبل متخصصين لاستقرائها واستنتاج عناصر طبيعتها ونتائجها.

وعندما حدث الغزو للكويت توقفت الحياة الاقتصادية الاعتيادية فقد توقف إنتاج النفط بعد أن قررت الأمم المتحدة حظر شراء النفط العراقي والنفط الكويتي، كما توقفت تجارة الاستيراد من العالم الخارجي، وبذلك أصبحت الموانئ الكويتية والعراقية معطلة طيلة فترة الاحتلال. أما البنوك والشركات الاستثمارية والمؤسسات الصناعية والعديد من الشركات التجارية وشركات الخدمات فقد توقفت بسبب العصيان المدني في الكويت أو نتيجة لعدم وجود جدوى اقتصادية من استمرار النشاط في ظل الاحتلال...

ولذلك فإن أفراد العمالة الوافدة بالإضافة لخوفهم من الحراب وبطش المحتلين وجدوا أنفسهم دون عمل يذكر واضطر معظمهم للخروج أو بالأحرى الهروب من الكويت، وبعضهم من العراق في ظل ظروف قاسية.. ولقد خرج هؤلاء دون أن يتمكنوا من الحصول على حقوقهم المالية، وعاد معظمهم إلى بلدانهم الأصلية خالي الوفاض.. أما الكويتيون فقد كانت ظروفهم صعبة إلى حد كبير، فهم يريدون البقاء في وطنهم، إلا أنهم يفتقرون إلى الدخل المنتظم حيث تعطلت أعمالهم وتبخرت مدخراتهم بعد أن تم التسعير القسري للدينار الكويتي بقيمة الدينار العراقي.

ولقد قام التجار الكويتيون والجمعيات التعاونية بدور كبير وأساسي في توفير ظروف المعيشة المناسبة لهؤلاء الكويتيين من خلال توفير المواد الغذائية والسلع الضرورية والخدمات.. كما أن التجار وفروا حصيلة مبيعاتهم من نقود لدفعها للمواطنين لمواجهة تكاليف الحياة.. بطبيعة الحال قامت الحكومة الكويتية، بعد حين، بدفع المبالغ المصروفة للمواطنين وللتجار الكويتيين، إلا أن التجار بقيامهم بتوفير السيولة وفروا سبل الحياة في

الكويت في ظل ظروف استثنائية وفي وقت كان توزيع النقود والطعام يعتبر جريمة تستحق الإعدام.

وعندما نتعرض لطبيعة الاقتصاد الكويتي في ظل الاحتلال فإن الوصف الصحيح هو أن النشاط كان محدودا، وربما بدائيا.. فقد ركز المقيمون الصامدون في البلاد سواء كانوا كويتيين أو غير كويتيين على استمرار الحياة ضمن إمكانيات محدودة.. فقد كان البحث عن الطعام وأساسيات المعيشة هو الشغل الشاغل للرجال والنساء.. كما كان تقديم العون لبقية المقيمين من الأمور الأساسية لدى اللجان الشعبية وهيئات المقاومة المختلفة، والجمعيات التعاونية.. وكانت أعمال النظافة وتنظيم الحراسة في الأحياء وتوزيع الطعام من الأعمال التطوعية التي أبدع فيها الكثير من الكويتيين.. وفي حقيقة الأمر فكل تلك الأعمال كانت من أهم أعمال المقاومة والصمود والتي هدفت لاستمرار الحياة وتشجيع المواطنين على البقاء في بيوتهم وفي وطنهم..

كذلك قام عدد من التجار بجلب المواد الغذائية الطازجة من البصرة في العراق وتشمل الخضار وبعض الفواكه واللحوم وذلك حتى يتمكن المواطنون وبقية المقيمين من الحصول على الغذاء الكافي. بطبيعة الحال لم تكن الأحوال أثناء تلك الفترة تعادل ما كان متوافرا في العهد السابق للاحتلال، إلا أن البشر استطاعوا بشكل سريع التكيف.. كما ساعد على توافر المواد الغذائية توافر مخزون كبير من الحبوب تمكن التجار من توزيعه على الجمعيات التعاونية والمساجد وبعد ذلك تم توزيعه من قبل اللجان الشعبية على المواطنين... كذلك الحال مع معلبات الطعام المستوردة.

دمار الاحتلال في الكويت:

أحدث الاحتلال العراقي للكويت دمارا كبيرا وعطل الكثير من الأعمال وسبب خرابا في مواقع البنية التحتية التي تطورت في البلاد على مدى الخمسين عاما المنصرمة. وقد قدرت الأمم المتحدة الأضرار بأكثر من 23 بليون دولار أمريكي[3]. وقد قام وفد من الأمم المتحدة برئاسة السيد عبد الرحمن فرح بزيارة الكويت خلال الفترة من 16 مارس (آذار) إلى 4 أبريل (نيسان) 1991، وقدم تقريرا من 146 صفحة للأمين العام للأمم المتحدة

يتعلق بالدمار الذي لحق بالكويت وخصوصا البنية التحتية.

ولقد أفاد التقرير المذكور بأن مرافق الكهرباء، والاتصالات الهاتفية، والنقل العام قد خربت، كما أن مباني الحكومة والمؤسسات العامة قد دمرت إلى حد كبير..

يضاف إلى ذلك أن السجلات الرسمية، والأجهزة قد نهبت.. ولذلك استنتج التقرير أن البنية التحتية قد أصبحت غير صالحة للعمل.. أما قطاع النفط فقد أفاد التقرير بأن المؤسسات وحقول الإنتاج قد دمرت إلى حد لا يوصف.. وغني عن البيان أن الدمار كان مقصودا ولم يكن نتاج المعارك الحربية، بشكل أساسي، خلال حرب التحرير.. فقد دمرت خمس محطات لإنتاج الكهرباء، وأعطبت اثنتان أخريان. كما أن ثلاثا من أربع مقطرات للمياه أصابها التدمير والتخريب. كما لم يسلم نظام الصرف الصحي من التخريب، وإن استمر يعمل..

كما انتشرت الألغام في كل الكويت، مما عطل الوصول إلى السواحل والعديد من المناطق لفترة زمنية طويلة حتى تم تنظيفها من تلك الألغام. ومما لا شك فيه أن تنظيف المناطق أدى إلى خسائر في الأرواح وتضرر العديد من الأفراد من المواطنين والمقيمين والعاملين في عمليات تنظيف الألغام الذين فقدوا أطرافهم أو جرحوا جروحا بالغة.

لم تسلم الطرق من الضرر الناتج عن عمليات القصف أو نتيجة لمرور معدات ومركبات كبيرة مثل ناقلات الجنود أو الدبابات على تلك الطرقات.. ولم يعد العديد من تلك الطرق صالحا للاستعمال مما تطلب إصلاحات أساسية.. أما أنظمة النقل العام فقد لحقها النهب الكبير فلم تسلم منه باصات شركة النقل العام، ولا سيارات الإسعاف ولا عربات المطافئ، أو عربات نقل القمامة.. ويمكن القول إن أكثر من خمسين في المائة من تلك العربات والمعدات قد نهبت أو دمرت أو فقدت. ولم يكن إذن غريبا أن تشاهد بعض تلك العربات في أقصى شمال العراق، أو في طرقات بغداد مما يؤكد نهبها من قبل قوات النظام العراقي.

الخراب في قطاع النفط الكويتي:

قبل الغزو العراقي للكويت كان هناك 1080 بئر نفط منتجة.. وبعد

اندحار القوات العراقية الغازية، قامت تلك القوات بحرق أكثر من 700 بئر بشكل متعمد.. وقد تأكد تخريب 749 بئراً.. وقدرت كمية النفط المحترقة من تلك الآبار في المراحل المختلفة من بدء الحريق حتى إطفاء آخر بئر بها بين مليونين و6 ملايين برميل يوميا ... وإذا أردنا حساب الخسارة الاقتصادية المباشرة من حرق تلك الكميات من النفط فإن المبلغ قد يتراوح بين30- 90 مليون دولار يوميا على افتراض أن سعر النفط يعادل 15 دولارا للبرميل الواحد..

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الأضرار البيئية الناتجة عن تلوث الهواء، وحجب أشعة الشمس، ومن ثم تخفيض درجة الحرارة، وتكوين بحيرات نفطية تسبب أضرارا باهظة للتربة، بالإضافة إلى تخريب البيئة البحرية نتيجة لتسرب كميات كبيرة من النفط في مياه البحر، كل ذلك قد يؤدي إلى خسائر مالية ضخمة لا يمكن تعويضها إلا بعد مرور سنوات طويلة من الإصلاح وإعادة وتنظيف البيئة من كل تلك الآثار المدمرة.

يوجد في الكويت ستة موانئ للتصدير النفطي، ومن هذه الموانئ تم تخريب الرصيف الشمالي في ميناء الأحمدي، وكذلك الرصيف الجنوبي، وتدمير شامل للجزيرة الصناعية، أما ميناء عبد الله فقد دمر بشكل جزئي بما في ذلك الرصيف الجنوبي منه.

أما خطوط الأنابيب التي تربط رؤوس الآبار بمحطات التجميع، والخزانات، وموانئ التصدير ومحطات التكرير، فقد أصابها التخريب والتدمير بأشكال متعددة. فمثلا تم تدمير عدد من الخزانات والأنابيب التي تربط بينها وبين الموانئ. وكذلك خربت بعض الأنابيب التي تربط بين الموانئ ومحطات التقطير أو التكرير.. ومن مراكز التجميع التي كان يبلغ عددها 26 تم تخريب 3 مراكز بشكل كبير ورئيسي.

أما المصافي أو محطات التكرير فقد أصابها التخريب لأسباب عديدة ومن تلك الأسباب عدم تصريف كميات المواد الكيماوية منها بعد توقفها.. ومن المصافي التي تأثرت مصفاة ميناء عبد الله وميناء الأحمدي. أما مصفاة الشعيبة فقد دمرت بشكل رئيسي وكبير.

ولقد أدت عمليات التخريب سالفة الذكر إلى فقدان الكويت لموارد مالية مهمة نتيجة لعدم تحصيل عائدات نفطية سواء من بيع النفط الخام

أو النفط المكرر.. وفي 16 أكتوبر (تشرين أول) 1991 كان إنتاج الكويت من النفط 250 ألف برميل يوميا و120 مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي يوميا. وفي المنطقة المقسومة كان نصيب الكويت من الإنتاج، في ذلك الوقت، 125 ألف برميل نفط خام يوميا. وبذلك كان نصيب الكويت 375 ألف برميل يوميا بعد أكثر من ثمانية أشهر من تحرير البلاد[4].

وغني عن البيان حجم الخسارة المالية الناتجة عن انخفاض الإنتاج النفطي لبلد مثل الكويت تعتمد اقتصادياته على النفط بشكل رئيسي وحيوي. ففي 2 /8/ 1990 كان نصيب الكويت من الإنتاج لدول الأوبك 1,5 مليون برميل يوميا لحسب مقررات وزراء نفط الأوبك في شهر يوليو 1990.

وبالرغم من أن الكويت استطاعت أن تستعيد إنتاجها النفطي بمعدلاته الطبيعية، وفي زمن قياسي، إلا أن الخسائر التي نجمت عن التعطيل أثناء فترة الاحتلال، وخلال فترة الحرائق حتى نوفمبر 1991، وفترة تباطؤ الإنتاج، كل هذه العوامل أدت إلى فقدان الكويت لعائدات مالية كبيرة. من جهة أخرى فإن النفط المحترق مثل خسارة مالية كبيرة.. يضاف إلى ذلك أن الحرائق ربما أحدثت بعض الأضرار، وإن كانت طفيفة، لمكامن النفط.. ولذلك قامت شركة نفط الكويت بتكليف عدة جهات متخصصة لدراسة مختلف المكامن والحقول النفطية لتبيان الأضرار الحقيقية الناتجة من التدمير والحريق. وقد يمضي بعض الوقت قبل التعرف على نتائج تلك الدراسات. ومهما تواضعت الأضرار فإن التكاليف المالية لها قد تكون طائلة.

قطاع الصناعات التحويلية:

مثلت الصناعات التحويلية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي تقارب خمسة في المائة في السنوات السابقة للغزو العراقي للكويت. وقد ساهم القطاع الخاص منفردا وأحيانا بالشراكة مع القطاع العام في تطوير هذه الصناعات غير النفطية. ومن أهم الصناعات التحويلية في الكويت صناعة مواد البناء مثل الأسمنت، والمواد العازلة والأنابيب والطابوق وصناعات الأخشاب والأصباغ.. وقد مثلت هذه الصناعات أكثر من خمسين في المائة من عمليات التخريب والنهب قد تتجاوز عدة بلايين من الدولارات الأمريكية

يجري الآن حصرها من خلال هيئة التعويضات ومن ثم أجهزة الأمم المتحدة المختصة.. ولا شك أن تلك العمليات بالإضافة إلى الخسائر المباشرة في المصانع ومعداتها وأجهزتها قد أدت إلى فقدان أصحاب المؤسسات المذكورة للدخل المباشر من أعمالهم نتيجة لتوقفها عن العمل. كما أن قيام عدد من العاملين في تلك المنشآت بالرحيل عن الكويت أدى إلى خسارة في القدرة البشرية لا يمكن تعويضها بقوة عاملة بذات الكفاءة والخبرة في وقت مناسب.. وغني عن البيان أن توقف أعمال المنشآت الصناعية أدى إلى فقدانها لأسواقها الاعتيادية سواء داخل الكويت أو خارجها. أن توقف الإنتاج أدى إلى دخول شركات غير كويتية لتوريد منتجات بديلة للمنتجات الكويتية وبطبيعة الحال فإن اقتحام هذه الشركات لسوق الكويت قد نتج عنه سيطرة على حصص الشركات الكويتية. وحتى لو استأنفت الشركات الكويتية إنتاجها فلن تستطيع أن تستعيد حصصها إلا بعد مرور وقت طويل وإجراء تحسينات على نوعية المنتجات. كل ما سبق ذكره يبين مدى الخسائر الفادحة التي لحقت بقطاع الصناعات التحويلية في الكويت من جراء الغزو العراقي للكويت.

قطاعا التشييد والبناء والعقار:

تأثرت الأنشطة العقارية في الكويت بصورة واضحة من بعد الاحتلال العراقي. ولا يزال النشاط في القطاع العقاري متأثرا بالرغم من مرور ثلاث سنوات على التحرير.. ولا شك أن قطاع التشييد والبناء يتأثر بما يحدث في قطاع العقار.

من النتائج المباشرة للاحتلال العراقي انخفاض عدد السكان الوافدين إلى الكويت بنسبة كبيرة. ففي الوقت الذي كان فيه عدد السكان 2,2 مليون نسمة في منتصف عام 1990، كانت نسبة الكويتيين بينهم 27 في المائة وغير الكويتيين 73 في المائة.. ولقد كان غير الكويتيين يمثلون قوة شرائية كبيرة، ويشكلون فئة المستأجرين الأساسية في البلاد.. يضاف إلى ذلك أن الوافدين كانوا يتمتعون بحياة عائلية مستقرة، أو نسبة كبيرة منهم على الأقل، ومن ثم كان طلبهم على السكن العائلي مرتفعا. وقد جاء الغزو وتداعياته لوضع حد لذلك التكوين الديمغرافي للوافدين..

ومنذ التحرير برزت ظاهرة الوافدين العزاب الذين اضطروا للإقامة دون أسرهم، وهم بذلك قرروا أن يقيموا في مساكن جماعية مشتركة للتوفير في تكاليف المسكن وتوفير قدر أكبر من المال لتحويله لإعالة أسهم وذويهم في بلدانهم الأصلية.. وكان من نتاج هذه الوضعية انخفاض الطلب على المساكن في العمارات الاستثمارية.. وقد قدرت وزارة التخطيط في بداية عام 1992 عدد الشقق الشاغرة في مختلف مناطق الكويت السكنية بها يقارب 50 ألف شقة تمثل ثلاثين في المائة من إجمالي عدد الشقق المجهزة للسكن. ومن الطبيعي أن تتأثر مناطق أكثر من أخرى نتيجة لهجرة مجموعات سكانية من مناطق معينة.. كذلك تأثرت المناطق البعيدة عن المراكز الحضرية، ومواقع الأعمال في البلاد، تأثرت سلبيا أكثر من المناطق القريبة من العاصمة..

أما مباني المكاتب والمتاجر فهي لا بد أن تكون قد تأثرت بنتائج انخفاض السكان، وبالتغيرات التي حصلت للتركيبة السكانية، ولذلك أغلق الكثير من المكاتب والمتاجر أبوابها إما بسبب رحيل أصحابها الحقيقيين أو بسبب انخفاض حجم الطلب على أعمالها واضطراب أوضاعها المالية.. ومن نتائج ذلك انخفاض الطلب على المباني، وقد قام عدد من أصحاب الأعمال بتغيير مواقع أعمالهم من مبان إلى أخرى للاستفادة من وجود نوعية أفضل من المكاتب والمتاجر وبأسعار أفضل وفي مواقع موائمة لأعمالهم.

لقد نشأ عن تراجع نشاط القطاع العقاري أن تراجع العمل في قطاع الإنشاءات إلى حد كبير. من الطبيعي أن هناك أعمالا كثيرة يمكن أن يضطلع بها قطاع الإنشاءات ومن أهمها أعمال المشاريع الخاصة بالحكومة، بيد أن تلك الأعمال والتي تمثل أعمال إعادة البناء أو المشاريع الإسكانية الحكومية لا تمثل بديلا عن أعمال القطاع الخاص المستمرة.. الأعمال الحكومية بالرغم من أهميتها فإنها لا تغني عن أعمال القطاع الأهلي بالنسبة لكثير من أصحاب شركات المقاولات الصغيرة الذين عادة لا يصنفون في قوائم الحكومة.. ومن أهم أعمال الحكومة المشاريع الإسكانية التي تضطلع بها الهيئة العامة للإسكان، ومشاريع الطرق والأعمال الصحية والمباني الحكومية التي تضطلع بها وزارة الأشغال العامة، ويبدو أن الظروف الاقتصادية والمالية في البلاد تحتم ترشيدا في إنجاز تلك الأعمال وبرمجة

صارمة..

ويمكن أن نستنتج أن قطاع الأعمال الإنشائية قد تضرر كثيرا من واقع الغزو العراقي وتراجعت أعماله إلى حد كبير، بالرغم مما أتيح له من أعمال في برامج إعادة البناء..

قطاع التجارة والتوزيع:

كان قطاع تجارة الجملة والتجزئة في الكويت من القطاعات الاقتصادية الأساسية. في عام 1989 كانت قيمة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 492 مليون دينار كويتي من أصل قيمة الناتج التي بلغت 6779 مليون دينار كويتي أي بنسبة 7,3 في المائة. وهذه النسبة وإن كانت منخفضة نسبيا إلا أن القيمة إذا نسبت إلى قيمة الناتج من القطاعات غير النفطية في العام المذكور فإنها ترتفع إلى 12,3 في المائة.. ومن الطبيعي أن تكون التجارة من أهم أنشطة القطاع الخاص الكويتي الذي مارس هذا النشاط منذ زمن سحيق، وقد اعتمد الكويتيون في السنوات السابقة لاكتشاف النفط على التجارة مع دول أفريقيا الشرقية، ومدن شبه القارة الهندية وعملوا على جلب البضائع لبيعها في أسواق الجزيرة العربية والعراق. كما قاموا بتجارة التمور واللؤلؤ الذي نشط الكويتيون، آنذاك، في جمعه من أعماق الخليج وبيعه في الأسواق الهندية-وبعد أن أصبح قطاع النفط القطاع الأساسي والحيوي في الاقتصاد الكويتي قام القطاع الخاص في ترتيب أوضاعه وعمل على جلب السلع من مختلف دول العالم لبيعها في السوق المحلية النامية بعد أن تدفقت العمالة الوافدة على البلاد للعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية. وبعد أن كانت التجارة مقصورة على جلب السلع الأساسية مثل المواد الغذائية ومواد البناء، اتسعت السوق، بعد تحسن مستويات المعيشة وتطور الأوضاع الاجتماعية، لتشمل السلع الكمالية والمعدات الصناعية والسلع المعمرة.

لذلك فقد أصبحت التجارة مصدرا رئيسيا للدخل لعدد كبير من العائلات الكويتية.. وهذه المجموعات التجارية عملت على توسيع أنشطتها الاقتصادية في قطاعات اقتصادية أخرى مثل قطاع العقار والقطاع المالي والمصرفي وقطاع الخدمات.. وبذلك فإن التجارة أصبحت عنصرا مهما في تطوير

أعمال اقتصادية أخرى أساسية في الكويت.

وهكذا نجد أن قطاع التجارة يعتبر قطاعا حيويا، ونتيجة للاحتلال فإن هذا القطاع قد تأثر تأثرا بالغا. فمن ناحية فقد نهبت مخازن التجار من المواد والسلع والبضائع المستوردة والمخصصة للبيع في الكويت.. وكذلك فإن نتائج الاحتلال وانخفاض عدد السكان أدت إلى فقدان قوة شرائية أساسية كبيرة من السوق.. ولا شك أن تراجع أداء قطاع التجارة له انعكاسات سلبية على أداء قطاعات أخرى مثل القطاع المصرفي الذي يعتمد على فتحه اعتمادات للتجار لتمويل الاستيراد.. كذلك يتأثر القطاع العقاري نتيجة لانخفاض الطلب على النشاط التجاري من خلال إغلاق المحلات والمتاجر في العديد من المباني، أو تراجع طلب قطاع التجارة على العمالة الوافدة التي تخلق الطلب عادة على المساكن في المباني السكنية الاستثمارية.

المالية العامة:

خلال فترة الاحتلال العراقي للكويت صدر مرسوم أميري بالسماح باستخدام أموال احتياطي الأجيال القادمة لمواجهة تبعات ذلك الاحتلال البغيض. لقد كانت السياسة المالية في الكويت، قبل الغزو، محافظة بحيث تكون الإيرادات دائما في وضع يمكن من مواجهة التزامات الإنفاق العام.. وبالرغم من أن الكويت ومنذ بداية الثمانينيات أخذت تسجل عجزا في الميزانية العامة للدولة، إلا أن ذلك العجز كان دفتريا حيث إن موارد الاستثمارات الخارجية الكويتية لم تكن تقيد في جانب الإيرادات.. وبعد الغزو والاحتلال والتحرير أخذت الكويت تسجل عجزا حقيقيا.. في السنة المالية 91/ 1992 سجلت الميزانية عجزا قدره 5,3 مليار دينار كويتي (أو 17,7 مليار دولار أمريكي).. وبعد أن استطاعت الكويت تحسين قدراتها الإنتاجية في قطاع النفط فقد تمكنت في السنة المالية 92/ 1993 أن تخفض العجز إلى 1,8 مليار دينار (أو 6 مليارات دولار أمريكي) أما في السنة المالية الحالية فقط انخفض العجز إلى 1,3 مليار دينار (4,3 مليار دولار..).

ومما لا شك فيه أن العجز في السنة الأولى بعد التحرير نتج من الأعمال غير الاعتيادية التي خصص لها مبالغ ضمن الإنفاق العام وهي تتعلق بدفعات تكاليف التحرير، وإعادة بناء بعض المنشآت الأساسية، وإعادة

بناء القوات المسلحة.. كما أن من أسباب ذلك العجز الكبير انخفاض الإيرادات المتأتية من النفط، وانخفاض الدخل من الاستثمارات الخارجية.. كذلك فقد اضطرت الكويت إلى الاستدانة من الأسواق المالية العالمية وقد كان المبلغ الذي اقترضته الكويت قدره خمسة مليارات من الدولارات الأمريكية ولمدة 5 سنوات.

تذكر بعض المصادر الرسمية وغير الرسمية أن الكويت ربما استخدمت ما يقارب الخمسين مليار (أو بليون) دولار لمواجهة تبعات الغزو والاحتلال والتحرير.. وهذا المبلغ ربما فاق أكثر من خمسين في المائة من قيمة الأموال الكويتية الموظفة في الخارج.. وربما مثل نسبة أكبر من الاحتياطيات السائلة.. ولا بد أن يكون لاستخدام تلك الأموال أثر سلبي على قدرات الكويت في توليد الدخل من الاستثمار الخارجي.. ويتضح أن الاحتلال العراقي للكويت والدمار الذي نتج عنه قد أفقد الكويت قدراته المالية المتميزة التي تمتعت بها في السنوات السابقة للاحتلال.

القطاع الشخصي والاستهلاكي:

تأثر المواطنون والوافدون بالاحتلال العراقي بأشكال متعددة.. وما يهمنا هنا هو التأثير الاقتصادي، حيث إن كل مواطن أو وافد تأثر بشكل أو بآخر اقتصاديا.. هناك من فقد عمله أو توقف دخله، وكذلك هناك من فقد ماله أو محتويات منزله من أثاث أو ممتلكات ثمينة أو سياراته. ولقد أسست الحكومة الكويتية بعد التحرير الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن الأضرار الناتجة عن الاحتلال العراقي، وذلك لاستقبال طلبات التعويضات من الأفراد والشركات والمؤسسات.. وقد حددت الأمم المتحدة بموجب القرار 687 الصادر بتاريخ 1991/4/3 أسس التعويضات لمن تضرروا من الغزو والاحتلال العراقي للكويت كما حدد القرار 705 الصادر من مجلس الأمن بتاريخ 1991/8/15 النسبة المحددة التي تخصم من مبيعات النفط العراقية لمواجهة التزامات التعويضات المشار إليها آنفا. وقد حددت تلك النسبة بثلاثين في المائة من قيمة المبيعات النفطية العراقية..

من أهم ما سرق ونهب من قطاع المستهلكين إبان الاحتلال العراقي السيارات.. وقد تمت سرقة السيارات مباشرة من قبل عدد من الأفراد

الذين استغلوا غياب الأمن خلال فترة الاحتلال ليقوموا بترحيل تلك السيارات إلى عدد من الدول المجاورة وبيعها في أسواق تلك الدول أو استغلالها لحسابهم الخاص. وقد تتجاوز أعداد السيارات المسروقة عشرات الآلاف. وقد اضطر عدد من المواطنين والوافدين بعد عودتهم إلى الكويت تحمل تكاليف شراء سيارات جديدة تعويضا لما فقدوه دون أن يتم تعويضهم بأموال تعادل قيمة المسروقات.. كذلك اضطر المواطنون والوافدون إلى مواجهة التزامات أقساط السيارات التي تم شراؤها عن طريق التمويل من قبل البنوك أو المؤسسات المتخصصة أو من قبل وكلاء السيارات أنفسهم.. وقد أدى ذلك إلى حدوث مطالبات بالتعويض المباشر من قبل الحكومة الكويتية، والتي اضطرت أخيرا للموافقة على تشريع من مجلس الأمة خلال عام 1993 لتعويض شركات السيارات عن الأقساط غير المدفوعة والتي قد يصل إجمالي قيمتها أكثر من 150 مليون دينار.. ولقد سبق للحكومة الكويتية أن تحملت تعويضات أخرى لشركة التسهيلات التجارية نظرا للأقساط التي كان يجب مواجهتها من قبل المواطنين الذين اشتروا سياراتهم من خلال تمويلات الشركة المذكورة. وكذلك الحال مع بيت التمويل الكويتي.

ولا شك أن التعويضات التي دفعتها الحكومة للمواطنين من خلال التعويض عن قروض البنوك التجارية وشركة التسهيلات التجارية وبيت التمويل الكويتي قد مثلت عبئا ثقيلا على الخزينة العامة. وقد كان ذلك نتيجة من نتائج الاحتلال العراقي.. بيد أن التعويضات عن الأثاث والخراب في عدد من المنازل لم يتم تعويضها حتى الآن..

وبعد هذا التعويض يتضح لنا مدى الدمار والخراب والخسارة الاقتصادية التي تعرضت لها الكويت من جراء الغزو والاحتلال وقد لا تصدق كل التقديرات لتلك الخسائر حيث إن الأمر يتطلب مرور سنوات أو ربما عقد من الزمن قبل الوصول إلى التكلفة النهائية والحقيقية للخسائر الاقتصادية التي لا يضاهيها سوى الخسارة في البشر التي لا تعوض بثمن.. تلك الخسائر التي تمثلت بتخريب حقول النفط وتعطيل قدرة البلاد على الإنتاج والتصدير، وإضعاف الإمكانيات المالية للبلاد والتي جمعتها على مدى يزيد على أربعين عاما، وتخريب البنية التحتية، والقطاعات ونهب أصول وأموال التجار، وممتلكات الأفراد والأسر، وإبطال فعالية العمالة الوطنية والوافدة

لفترة زمنية طويلة وتعطيل قدراتها على تحصيل دخلها، كل هذه الخسائر سوف تمثل قيمة عالية، إذا قدر للكويت أن تطالب بتعويضات عنها قد تحتاج إلى زمن طويل لكي تستطيع الحكومة العراقية دفعها من إيراداتها النفطية كما نصت على ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي المتعددة..

ولكي تستطيع الكويت أن تعيد ما دمرته قوات الاحتلال خلال زمن معقول فإن على البلاد أن تقترض أموالا ضخمة من الأسواق المالية الدولية مما يزيد من تكاليف إعادة البناء. ولقد اقترضت الكويت فعلا خمسة بلايين دولار في بداية عام 1992 لمواجهة التزامات إعادة البناء العاجلة، كما أنها استخدمت بعض التسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها من الدول المصدرة الرئيسية.. لكن البلاد لا يمكن أن توغل في عمليات الاقتراض، وربما أصبح من المحتم برمجة إعادة البناء حسب أولويات اقتصادية معقولة.. وهذا يعني تعطيل الإنجاز إلى حين..

ومن الأمور التي تعطل التعويضات رفض العراق أن يضخ النفط في الأسواق حسب ما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن والتي أشرت لها آنفا.. هناك قرار يقضي بالسماح للعراق ببيع ما قيمته 6, 1 بليون دولار من النفط واستقطاع ثلاثين في المائة منها لمواجهة التزامات صندوق التعويضات واستخدام الفرق لمواجهة احتياجات العراق من الغذاء والدواء المستورد.. بيد أن الحكومة العراقية ما زالت ترفض الاستفادة من ذلك بحجة أن القرار المذكور يحد من سيادتها على ثروتها الوطنية.. ولذلك تتعطل مصالح الأفراد الكويتيين وغيرهم والمؤسسات، والحكومة الكويتية ولذلك تتباطأ عملية التعويض إلى أجل غير معلوم، وليس هناك من يقين حول طبيعة الظروف السياسية المحلية في العراق والدولية عندما يصبح بمقدور العراق بيع النفط ومن ثم مواجهة التزامات التعويض (نظريا).

وهكذا أصبح على الكويت تحمل تبعات الانتظار لفترة طويلة قد تمتد لسنوات عديدة حتى يمكنها استرداد قيمة ما دمر خلال فترة الاحتلال واستعادة ما فقدته من دخل تلك الفترة، وما تلاها من فترة إطفاء الحرائق وفترة استرداد الطاقة الإنتاجية الاعتيادية.. ويتطلب الأمر إجراء حسابات دقيقة لتقدير كافة الخسائر واستنباط قيمة التعويضات اللازمة على ضوء الزمن اللازم لتسلم التعويضات العتيدة.

الانعكاسات على البلدان العربية الأخرى:

أشار تقرير لصندوق النقد العربي إلى أن احتلال الكويت من قبل العراق وما تبعها من حرب تحرير قد أديا إلى خسارة للوطن العربي، بشكل مباشر وغير مباشر، تفوق في قيمتها650 بليون دولار أمريكي.. وقد يكون هذا التقرير مبنيا على خسائر مباشرة أو تخمينات لعمليات إعادة البناء، وكذلك خسارة لكل دولة عربية سواء من تحويلات العاملين أو غياب المساعدات الاقتصادية.. ومهما كان الحكم على هذا التقدير فإنه يمثل مبلغا كبيرا وهو، بالمصادفة، يعادل قيمة الأموال العربية الموظفة خارج الوطن العربي. أبعد من الخسارة الاقتصادية والمالية المباشرة هناك تداعيات اقتصادية دفعت الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية إلى الوراء نتيجة لذلك الاحتلال وما تبعه من اضطراب سياسي. ويقول «تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1990» والصادر من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ما يلي في هذا الصدد:

« .. امتدت الأزمة في تداعياتها لتخلق أحداثا كبيرة وخطيرة ألحقت بالدول العربية خسائر فادحة، وخلقت ضغوطا مالية واقتصادية أدت إلى تباطؤ النشاط الاستثماري، وحركة التجارة البينية، وتركت انعكاسات سلبية على اقتصاديات الدول العربية وتعامل الدول العربية مع العالم الخارجي حيث أصبحت المنطقة العربية تمثل منطقة ذات مخاطر لا توفر الأمان للأموال الأجنبية، كما خلقت نوعا من القلق الدولي من حقيقة الاعتماد على المنطقة العربية المضطربة كمصدر أساسي للطاقة. وامتدت الآثار السلبية للأزمة أيضا إلى العملات العربية حيث توقفت البنوك وأسواق المال العالمية عن التعامل بالعملات العربية لدول الخليج بيعا وشراء، هذا إلى جانب خروج عملة مهمة من السوق وهي الدينار الكويتي، الذي كان يساوي نحو ثلاثة وثلث دولار أمريكي قبل الاحتلال العراقي للكويت..».[5]

ولا يمكن للمرء إلا أن يتفق مع ما جاء في تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ولكن هذه الملاحظات الوديعة لا يمكن أن تصف حجم الخراب الاقتصادي الذي دفعته الشعوب العربية نتيجة لكارثة الاحتلال العراقي للكويت.. هناك مواطنون عرب فقدوا أعمالهم في الكويت والعراق بسبب الاحتلال وآخرون فقدوا أعمالهم في الكويت وبقية دول الخليج

نتيجة لتراجع حجم الأعمال والناتج من تداعيات الاحتلال. يضاف إلى ذلك أن قدرات الدول العربية الخليجية على منح وإقراض الأموال تراجعت إلى حد كبير. ويجب ألا يفوت عن الذهن العوامل السياسية الناتجة من ذلك الاحتلال البغيض، والتي دفعت إلى التباعد في العلاقات بين عدد كبير من الدول العربية، ومن ثم تراجع التعاون والتجارة والاستثمار بين تلك الدول.

وخلال عام 1990 تراجع عدد الزوار إلى كثير من الدول العربية نتيجة للعوامل الناتجة من الاحتلال والحرب، مما أفقد عددا من الدول العربية مثل مصر والمغرب وتونس والأردن بلايين الدولارات، والتي كانت تمثل مصدرا مهما من مصادر الدخل بالعملات الأجنبية لتلك الأقطار.

ونعود إلى تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والذي ذكر في هذا الصدد ما يلي:

«أدت الأزمة في أبعادها العربية إلى توسع فجوة الموارد الصعبة في كثير من الدول العربية وبخاصة في مصر والأردن، حيث لم تقتصر الأزمة السلبية على انخفاض التحويلات الخارجية فحسب بل امتدت إلى قطاعات كثيرة كالسياحة، والتجارة والنقل وغيرها من القطاعات الأخرى..»[6]

لم تسلم دولة عربية واحدة من التأثر بنتائج الاحتلال العراقي بأي شكل من الأشكال إلا أن هناك بلدانا تأثرت أكثر من غيرها.. فعلى سبيل المثال يمكن أن نقول إن الأردن عانت بشكل كبير، بالرغم من مواقفها المؤيدة للعراق أثناء الاحتلال وما بعده.. فلقد اضطربت الأحوال الاقتصادية نتيجة لتدفق العائدين من الكويت، ولتوقف تحويلاتهم المالية، ولتوتر علاقاتها السياسية مع الدول الخليجية بسبب المواقف الخاطئة من أزمة الخليج.. كما نتج عن الأزمة ازدياد حجم البطالة.. ويقول تقرير مناخ الاستثمار الصادر من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن الحكومة الأردنية «قامت بتطبيق برامج مشددة لترشيد الاستهلاك والحد منه شملت تعديل جداول التعرفة الجمركية وتعديل أسعار المياه والطاقة للشرائح الاستهلاكية العليا للحد من الكميات المستهلكة. وركزت في هذا المجال على ترشيد الاستهلاك الحكومي بتخفيض النفقات الجارية التي ليس لها أولوية قصوى، وأعادت النظر بالنفقات الرأسمالية باتجاه إعطاء الأولوية في التنفيذ للمشاريع

ذات الكثافة العمالية والتي تستخدم مواد أولية محلية مع الاستمرار بالتوسع في الخدمات الأساسية والضرورية كالتعليم والصحة لمواجهة حاجات العائدين من الخارج..»[7]

ولا شك أن تدفق أكثر من 300 ألف مواطن فلسطيني وأردني من الكويت وبعض دول الخليج إلى الأردن خلق مناخات اقتصادية واجتماعية لم تكن بالحسبان للحكومة الأردنية، وتطلبت كما هو مبين آنفا التزامات مالية كبيرة.. يضاف إلى ذلك أن القطاع السياحي في الأردن تراجع أداؤه نتيجة لحالة عدم الاستقرار التي أشاعها الاحتلال العراقي في منطقة الشرق الأوسط.. وبالرغم من محاولات الحكومة تنشيط القطاع المذكور إلا أن برامج الترويج لم تأت بثمار تذكر، مما اضطر السلطات المختصة إلى محاولة تنشيط السياحة الداخلية كتعويض الخسارة الناجمة عن انحسار الطلب الخارجي.

من جانب آخر واجه القطاع المصرفي الأردني عدة مخاطر في أعقاب الاحتلال العراقي للكويت تمثلت باندفاع المودعين إلى سحب أموالهم، وقيام بعضهم بتحويلها إلى الخارج.. لذلك فقد تراجعت إمكانيات تلك البنوك من مواجهة الطلب على العملات الأجنبية لتمويل التجارة الخارجية.. كما أن تلك التجارة الخارجية انخفضت بسبب الحصار المفروض على تجارة الأردن مع العراق، حيث حوصرت الموانئ الأردنية وبشكل دقيق.. وبذلك فقد تراجعت عملية فتح الاعتمادات مما أدى إلى تأثر أعمال المصارف.. هذا ولا بد أن يكون لتراجع القطاعات الاقتصادية الأخرى أكبر الأثر في أداء القطاع المصرفي حيث إن انكماش تلك القطاعات نتج عنه انخفاض في الطلب على الائتمان المصرفي.

هذا وقد قدرت خسائر الاقتصاد الأردني في عام 1990 حسب مصادر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بنحو 144 , 2 بليون دولار أمريكي موزعة كالآتي:

- فقدان الأسواق العراقية حيث مثلت تلك الأسواق ما يربو على 50 في المائة من صادرات الأردن.
- خسائر دعم الموازنة من خلال المنح التي كانت تقدم لها من قبل الكويت ودول الخليج والعراق.

- خسارة القروض الأردنية للعراق والتي قدرت بـ 310 ملايين دولار.
- خسارة الترانزيت والسياحة بمبلغ يقدربـ710 ملايين دولار.
- هناك خسائر من المستوردات النفطية حيث كان الأردن يحصل على منح نفطية من الكويت تقدر بمبلغ 60 مليون دولار سنويا.
- هذا بالإضافة إلى الخسائر غير المنظورة مثل تحويلات العاملين، وزيادة أعباء عودة الفلسطينيين والأردنيين من الكويت والعراق وبعض الدول الخليجية.

الآثار السلبية في الاقتصاد المصري:

لم تسلم مصر من آثار العدوان العراقي على الكويت وتأثرت أوضاعها الاقتصادية بصورة سلبية.. فمثلا «عاد عدد كبير من العمال المصريين الذين يعملون في الكويت والعراق بسبب الاحتلال العراقي للكويت وأفادت المصادر المصرية أن نحو نصف مليون عامل عادوا إلى مصر حتى منتصف شهر ديسمبر (كانون الأول) 1990 وسوف يتطلب ذلك من الدولة استثمارات إضافية لتشغيل العائدين»[(8)]

ولا شك أن عودة هؤلاء العمال تطلبت جهودا كبيرة من الحكومة المصرية، التي تعاني صعوبات اقتصادية واضحة، وواجهت تلك الحكومة عملية إعادة تأهيل تلك العمالة والبحث عن فرص عمل لهم. كذلك اضطرت الحكومة الكويتية أن تدفع 1200 جنيه مصري لكل عائد من الكويت عندما يكون لديه تعاقدات واضحة مع جهة عمل في الكويت سارية المفعول قبل وقوع الغزو العراقي للكويت.

هذا وقد تركت فترة الاحتلال العراقي البغيض للكويت آثارا اقتصادية أخرى مثل توقف تحويلات العاملين المصريين في الكويت والعراق والتي كانت تبلغ أكثر من ثلاثة بلايين دولار أمريكي (نقدية وعينية..)

ولا شك أنه حتى بعد التحرير لم يتمكن العديد من المصريين الذين عملوا في الكويت من استئناف أعمالهم نظرا لتقلص حجم العمل في السوق الكويتية نتيجة للآثار المدمرة للاحتلال في الاقتصاد الكويتي. كما لا يخفى أن إمكانات الاقتصاد العراقي لاستيعاب مئات الآلاف من العمالة المصرية قد تلاشت نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية واستمرار حالة

الحصار على النظام العراقي. ولا يعقل أن نتخيل إمكانية وقدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب عمالة وافدة بأعداد كبيرة حتى لو رفع الحصار الاقتصادي نظرا للحالة المزرية التي يمر بها الاقتصاد العراقي وارتفاع حدة البطالة بين المواطنين هناك.

وقد قدر البنك الدولي بأن مصر ستكون من أكثر الدول تضررا من الاحتلال العراقي للكويت، وتوقع البنك الدولي «أن مصر ستخفض مواردها من النقد الأجنبي في عام 1991 بنسبة 30 في المائة أو بنحو 6,3 مليار دولار، ومعظمها انخفاض في التحويلات النقدية للعمالة بنحو 2,4 مليار دولار، وانخفاض في إيرادات السياحة بنحو 500 مليون دولار، و 200 مليون دولار انخفاض في إيرادات قناة السويس»[9].

هناك أيضا تكاليف على الاقتصاديات ناتجة من التأثيرات السلبية للاحتلال في الاقتصاد المصري. فقد قررت دول الخليج إسقاط ما يعادل 7 مليارات دولار من الديون التي أقرضتها لمصر.. وبذلك فإن هذا المبلغ يمثل دعما كبيرا من الدول الخليجية للحكومة المصرية لمواجهة الالتزامات التي ترتبت على تبعات الاحتلال العراقي للكويت.

وبالرغم من كل هذه المساعدات وكذلك المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية، وإسقاط جزء من ديون تلك الدول فإن الاقتصاد المصري ما يزال يعاني من آثار الغزو العراقي. وأهم تلك الأضرار مثلما أشرنا، هو تراجع قيمة التحويلات من العاملين بالخارج نظرا لانخفاض أعداد هؤلاء العاملين في الكويت والعراق وعدد آخر من الدول الخليجية.

هناك أيضا آثار جانبية للاحتلال قد تمتد لسنوات طويلة، فكما هو معلوم أن مصر تعتبر دولة مصدرة لعدد من السلع الغذائية والملابس، وبعض المعدات إلى الأسواق العراقية، ونتيجة للحظر المفروض على العراق فإنها لا بد ستتأثر، ولو إلى حد ما، بطبيعة الحال قد تتمكن مصر من تدبير أسواق بديلة ولكن التكيف سيكون له تكاليف اقتصادية على المدى القصير.

ومن الأمور التي يجب الإشارة إليها في هذا الصدد أن تكاليف الإصلاحات الاقتصادية في مصر قد ازدادت، وتيرتها قد تعقدت نظرا لتبعات الاحتلال.. فمثلا ازدادت البطالة، وانكمشت الموارد الاقتصادية،

وبذلك فإن إنجاز الإصلاحات لا بد أن يكون قد تطلب في الظروف الحالية المزيد من التضحيات.. ولا بد أن يكون من نتائج الاحتلال تراجع إمكانيات الدول الخليجية لتقدير عون جديد وبمستوى مناسب للاقتصاد المصري للمساعدة على إنجاز العديد من المشاريع التنموية، وتوفير أموال للاستثمار في مشاريع أخرى في مختلف القطاعات الاقتصادية.. كما أن الدعم من دول الخليج كان يمكن أن يدعم موارد الخزينة المصرية التي تعاني من انخفاض الإيرادات حيث لا تكفي تلك الإيرادات لمواجهة النفقات الجارية، ولذلك ينتج عجز في الموازنة الحكومية يتراوح بين 4- 5 مليارات جنيه مصري في السنوات الأخيرة.

الاقتصاد السوري:

يعتبر الاقتصاد السوري من الاقتصادات العربية شديدة التأثر بما يحدث في منطقة الخليج العربي. فكما هو معلوم فإن هناك جالية سورية كبيرة موزعة على أقطار الخليج.. وقد قدر عدد السوريين المقيمين في الكويت قبل الغزو العراقي للكويت بها يربو على 100 ألف نسمة. وما يتميز به السوريون في الكويت أنهم من أنشط الجاليات العربية في مختلف القطاعات الاقتصادية-يضاف إلى ذلك أن عددا كبيرا منهم من أصحاب الأعمال والذين يعملون لحسابهم الخاص. ولذلك فإن خسارة هؤلاء لا بد أن تكون كبيرة نتيجة لتعطل أعمالهم خلال فترة الاحتلال، والتخريب الذي قد تعرضت له أعمالهم وممتلكاتهم.. وقد كانت تحويلات هؤلاء السوريين إلى وطنهم أساسية في الدخل الوطني.. وقد قدرت قيمة الانخفاض في تحويلات السوريين من الكويت خلال فترة الاحتلال بـ 766 مليون دولار[10].

وبعد تحرير الكويت انطبق على السوريين ما انطبق على غيرهم من جاليات عربية وأجنبية، حيث أصبح من المتعذر استيعابهم ضمن قطاعات الاقتصاد الكويتي نظرا لتراجع النشاط الاقتصادي في البلاد.. ولذلك فإن قيمة التحويلات لا بد أن تتأثر بهذه الحقيقة الاقتصادية الناتجة من الاحتلال العراقي.

هذا وقد تعرض الاقتصاد السوري إلى خسائر أخرى مباشرة وغير مباشرة من جراء الاحتلال العراقي للكويت.. فمثلا توقف تدفق السياح من

الكويت ومنطقة الخليج لمدة عام تقريبا.. كما تأثرت الصادرات السورية المتجهة للكويت وبقية دول الخليج.. أما أنشطة الترانزيت للسلع والركاب فقد انخفضت عن مستوياتها السابقة للاحتلال..

وقد كان من المقرر إعادة ضخ النفط عبر خط الأنابيب السوري إلى ميناء التصدير في بانياس مما كان سيؤدي إلى زيادة إيرادات الخزينة السورية من رسوم النقل.. وتوقف العمل في مشروع إعادة الضخ نتيجة للتطورات السياسية الناتجة من الاحتلال، ووقوف سوريا ضد العراق والتزامها بالقرارات الدولية اللاحقة للغزو..

كذلك اضطرت الحكومة السورية أن تمنح السوريين العائدين من الكويت وبعض دول الخليج تسهيلات كثيرة لإعادة ترتيب أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. ومن ضمن تلك التسهيلات منحهم إعفاءات جمركية، وقبول أبنائهم في المدارس والجامعات.

كل هذه العوامل شكلت أعباء مالية على الخزينة العامة، لكن الأهم من ذلك أن انخفاض النشاط الاقتصادي الناجم عن تراخي معدلات الأشغال في المنشآت السياحية والفنادق وتراجع التصدير إلى دول الخليج أدى إلى انخفاض دخل تلك المنشآت الاقتصادية، واضطر بعضها إلى الاستغناء عن عدد كبير من العاملين، مما زاد من عدد العاطلين عن العمل..

وكما بينت آنفا فإن قطاع التجارة كان من القطاعات الأساسية التي تأثرت بتداعيات الاحتلال، فقد بلغت قيمة الصادرات السورية إلى دول الخليج والأردن ما قيمته 310 ملايين دولار في عام 1989، وبلغت في الفصول الثلاثة الأولى من عام 1990 ما قيمته 293 مليون دولار. ومما لا شك فيه أن الخسائر الناجمة عن تعطل التجارة خلال فترة الاحتلال كانت مؤثرة بشكل كبير في الاقتصاد السوري.

الآثار الاقتصادية طويلة الأجل في الاقتصادات العربية:

هناك جوانب غير قابلة للحساب والتقدير ناجمة من الاحتلال العراقي للكويت في عام 1990 سوف تظل عالقة ومؤثرة في الحياة الاقتصادية العربية لزمن طويل.. بعض من هذه التبعات سبق ذكره من آثار مباشرة مثل تراجع حجم العمالة في البلدان العربية المصدرة للنفط، ومن ثم انخفاض

قيمة التحويلات المالية إلى البلدان المصدرة للعمالة.. لكن الأهم من هذا كله هو أن النظام الاقتصادي العربي سوف يتأثر لانعدام توافر الاطمئنان الأمني لدى الكثير من المستثمرين العرب، والعديد من المؤسسات العالمية، وتراجع الثقة الدولية بالأوضاع السياسية في المنطقة العربية بشكل عام.

ولقد أوضح الرئيس جورج بوش يوم تحرير الكويت بأن على الولايات المتحدة أن تبدأ بتطوير إمكانياتها العلمية لتنويع مصادر الطاقة، وتخفيف اعتمادها على النفط الشرق الأوسط.. وبالرغم من أن نفط الخليج سيظل مصدرا أساسيا لأمد طويل، إلا أن ذلك لن يحول دون قيام الدول الصناعية المستهلكة للنفط بتطوير الكفاءة التكنولوجية لاستخدام الطاقة (كافة الاستخدامات) وتعزيز البحث العلمي لجعل مصادر الطاقة البديلة أقل كلفة من التكاليف المقدرة لها في الوقت الراهن، وكذلك جعل عمليات الاستكشاف والاستخراج للنفط في مناطق أخرى من العالم ذات جدوى اقتصادية.. من الصحيح القول إن تلك المحاولات ستواجه صعوبات لإنجازها، خصوصا في ظل أسعار النفط المنخفضة، لكن الهاجس الأمني والخوف من تفجر نزاعات إقليمية في المستقبل في مناطق النفط العربية، وإمكانيات التورط فيها يجعل المؤسسات العاملة في وضع الإستراتيجيات في الغرب مشغولة في البحوث والدراسات لتحقيق بدائل للطاقة توفر تكاليف الاعتماد على النفط العربي.

ولاشك أن كارثة الغزو والاحتلال أيقظت لدى الغرب هموم الأمن في المنطقة العربية وكشفت مدى هشاشة العلاقات بين مختلف الدول العربية، وطريقة اتخاذ القرارات السياسية التي تدفع الأمم والشعوب تكاليف بشرية واقتصادية باهظة نتيجة لها.. ولذلك ستظل نظرة الدول الصناعية للأوضاع في العالم العربي ممتزجة بالشكوك وعدم الارتياح، على أقل تقدير.. وقد تؤدي هذه الشكوك وما يلحقها من تحليلات وتصورات إلى تراجع القيمة الإستراتيجية للمنطقة وثرواتها ومن أهمها النفط بعد مرور عدد من السنين، وبعد أن تتوصل تلك الدول إلى ترتيب أوضاع الطاقة في بلدانها.

من جانب آخر فإن اختلال النظام الأمني العربي وتزايد الأطماع لدى بعض الأنظمة العربية جعل الدول العربية المنتجة للنفط كثيرة التخوف والحذر من عدد من البلدان العربية.. ولا يمكن لهذه الدول النفطية أن

تطمئن لسلامة علاقاتها مع بقية الدول العربية في ظل هذه الحالة من الشكوك والارتياب.. ولن يكون الأمر مقصورا على الارتياب بل إن هذه الدول ستضطر إلى تخصيص مبالغ كبيرة لمواجهة التزامات الأمن والدفاع، وسوف تعمد لشراء المعدات العسكرية على حساب تخصيص الموارد للتنمية المحلية أو الإقليمية أو العربية.

العون الاقتصادي والاستثمار:

لا بد من الاعتراف بأن كارثة الاحتلال العراقي للكويت قد أضرت وإلى حد كبير بإمكانيات التوسع في مشاريع التنمية الاقتصادية سواء الجانب الاجتماعي العام منها أو الاستثماري الهادف إلى الربحية.. ومن أهم التبعات الناتجة عن الاحتلال الحالة السياسية التي أدت إلى تباين المواقف تجاه الغزو والاحتلال واتخاذ عدد من الدول العربية والكثير من الهيئات الشعبية مواقف يتضح منها، بشكل أو بآخر، تأييد للاحتلال أو رفض لتحرير الكويت كما أقرت الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن الدولي. فلا يعقل أن نتوقع أن تستمر أنشطة الهيئات الكويتية المتخصصة بتقديم العون في دعم اقتصاديات الأردن، أو السودان أو اليمن بعد أن تأكدت مواقف تلك الدول إبان الغزو، أو في الوقوف من خلال المحافل الدولية ضد كل قرارات تحرير الكويت، ومنذ اليوم الأول لذلك الغزو الكارثي. بعد ذلك فإن مواقف عدد من دول الخليج العربية، وفي إطار التضامن ضمن مجلس التعاون الخليجي، لا بد أن تكون متعاضدة مع مواقف الكويت، وإن كان هناك تباين بعد مرور عدد من السنوات منذ بدء الكارثة.. ولا شك أن تعطل عدد من مشاريع التنمية في هذه الدول حتى تعود العلاقات السياسية بين مختلف الدول العربية إلى حالة طبيعية سوف يؤدي إلى ضرر اقتصادي واضح في الدول المضيفة للاستثمار والمستقبلة للعون الاقتصادي، ويرفع من معدلات البطالة..

أهم من الأبعاد السياسية، هناك ضعف الإمكانات الاقتصادية الذي أدى إلى تواضع قدرات الدول العربية سواء المانحة أو المستفيدة من العون الاقتصادي.. فكما بينا فإن القدرات المالية للدول العربية الخليجية المنتجة للنفط قد تأثرت كثيرا من جراء الغزو والتزامات التحرير وعمليات إعادة البناء للكويت، وأصبح من غير المعقول تخصيص موارد كبيرة من أجل

العون الاقتصادي الموجه للدول العربية الأخرى سواء تلك التي وقفت مؤيدة للاحتلال أو حتى التي عارضته. هذا مع العلم أن صناديق التنمية في الدول الخليجية وصندوق الإنشاء العربي لم تتوقف عن تقديم العون، إلا أن التساؤل هو كم كان من الممكن تقديمه لو لم يحدث الغزو والاحتلال؟

أما التوجه نحو الاستثمار في الدول العربية، وعلى أسس تجارية، فبالرغم من تراجع تدفق الاستثمارات حتى من قبل الغزو العراقي نتيجة لأسباب اقتصادية موضوعية تتعلق بنتائج الاستثمارات السابقة أو للأوضاع الاقتصادية الهيكلية في الدول المضيفة للاستثمار، لكن يمكن القول إن عددا كبيرا من المستثمرين أصبح يتوجس خيفة من مواقف عدد من الدول العربية تجاه حقوق الملكية عند نشوء تباين حول القضايا العربية. فلقد ارتفعت بعض الأصوات في عدد من الدول العربية المضيفة للاستثمار مطالبة بالحجز على الاستثمارات الكويتية وأحيانا مصادرتها أو تحويل ملكيتها للعراق بعد احتلاله للكويت.. ولا شك أن مثل هذه المواقف لم تؤد إلا إلى تعميق حدة عدم الثقة في الأنظمة السياسية في الدول العربية وعدم مصداقيتها. وكان التصرف الطبيعي للكثير من المستثمرين: إعادة تقييم استراتيجيات الاستثمار في الكويت من الدول العربية.. ودون ريب فإن دعوات إعادة توظيف الأموال العربية الموطنة في الدول الصناعية الغربية سوف تذهب أدراج الرياح بعد ما تبين من مواقف سياسية ضارة بالاستثمار في تلك الدول العربية.

الآثار في توافد العمالة العربية:

من أهم آثار الاحتلال العراقي للكويت ذلك الشرخ النفسي في العلاقات بين شعوب الدول العربية.. فبعد أن كانت الجاليات العربية تمثل أغلبية الوافدين في الكويت، وكانت العمالة العربية العصب الرئيسي في الاقتصاد الكويتي، أصبح الكويتيون يتحفظون على تشغيل أفراد العديد من الجنسيات العربية نتيجة لمواقف حكوماتهم أو هيئاتهم القيادية المؤيدة للاحتلال العراقي للكويت، أو نتيجة للتوجس الأمني من البعض الآخر منهم... ولذلك فقد العرب وزنهم النسبي في التركيبة السكانية في الكويت.. وبالرغم من أن أوضاع الوافدين العرب لم تتأثر كثيرا في بعض دول الخليج، إلا أن اليمنيين

مثلا تأثرت أوضاعهم، من جراء الغزو العراقي للكويت، في المملكة العربية السعودية واضطرت أعداد كبيرة منهم للرحيل وبيع ممتلكاتهم هناك.

يضاف إلى ذلك أن إمكانيات توفير العمل للعمالة العربية في وظائف جديدة تأثرت بتبعات الاحتلال، وأصبح من الصعب قبول العمالة العربية في أكثر من بلد خليجي... وبالرغم من أن مجالات الأعمال أصبحت محدودة نتيجة لأسباب اقتصادية وتقلص النشاط بصورة رئيسية، إلا أن هناك مجالات ما تزال بحاجة إلى عمالة عند توسيع أعمالها، أو عندما تتوافر أعمال جديدة من جراء زيادة نشاط قطاعات معينة. وفي هذه الحالة تتجه الأنظار إلى الدول الآسيوية لتوفير تلك العمالة المطلوبة.

ومن المؤكد أن الآثار الكامنة في الاقتصادات الخليجية والناتجة من الاحتلال العراقي للكويت سوف تؤثر في أوضاع العاملين العرب في الكويت وغيرها من دول خليجية.. فلقد تأثرت القطاعات الاقتصادية بشكل رئيسي، ونجم عن ذلك تعطل أعمال العديد من المؤسسات، خصوصا في الكويت، وهذه المؤسسات وإن استطاعت استئناف أعمالها المعتادة إلا أنها معرضة لمخاطر التصفية والإفلاس، ما لم تحدث تطورات غير منظورة... عند ذلك سيضطر الوافدون العرب إلى مغادرة مواقع أعمالهم ومن ثم البلدان التي يعملون بها عائدين إلى بلدانهم الأصلية مع أسرهم.. وهناك تواجه حكوماتهم وأجهزتها المختلفة مشاكل إعادة استيعابهم ضمن الاقتصاديات الصعبة التي تواجهها.

وإذا كان هناك من يتوقع اضطرار العراق إلى استقبال العمالة العربية عندما تحين ساعة إعادة الأعمار هناك، فإن مثل هذه التوقعات ربما شابها التفاؤل المفرط.. ذلك أن العراق الذي يعاني حاليا من تبعات السياسات الطائشة، وكذلك يعاني من استمرار الحصار الاقتصادي لن يتمكن من تدبير تمويلات كافية لمواجهة التزامات إعادة البناء بسهولة.. كما أن وجود ملايين العاطلين عن العمل في العراق لن يتيح توفير مبررات اقتصادية لجلب عمالة عربية لمواجهة متطلبات البناء.. قد تكون هناك حاجة إلى بعض الكفاءات لإنجاز العديد من الأعمال الفنية، إلا أن ذلك لن يكون بحجم كبير بحيث يفتح الباب أمام تدفقات عمالية كبيرة. وهنا أيضا يجب التذكير بأن إنجاز عملية إعادة الأعمار في العراق سوف يتطلب شروطا

سياسية واقتصادية أساسية سيمر وقت طويل حتى يمكن توفيرها.

هذا وقد يكون من المناسب إبراز بعض البيانات الإحصائية لتبيان مدى الخسارة المتأثرة بحركة الهجرة المعاكسة للعمالة العربية.. ويورد تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لدول غرب آسيا ESCWA الجدول التالي[11]:

تقدير خسائر تحويلات العاملين في دول غرب آسيا (لسنتي 1990 و1991)

البلد	عدد العاملين العائدين	قيمة خسائر التحويلات (مليون دولار)
مصر	700,000	1,417
الأردن	220,000	707
لبنان	60,000	150
فلسطين	20,000	120
سوريا	50,000	158
اليمن	880,000	1,700
المجموع	1,930,000	4,252

ويتضح من الجدول، أن ما يقارب المليونين من العمال قد عادوا إلى بلدانهم، وإذا أضيف رقم أعداد أفراد أسرهم فإن العدد سيرتفع إلى الضعف على الأقل كما أن قيمة التحويلات المفقودة للسنتين تعتبر كبيرة، وسوف تستمر الخسائر في السنوات اللاحقة وإن كان بمعدلات أدنى حيث إن عدداً من هؤلاء العمال قد عاد للعمل في الكويت وبقية دول الخليج.

النفط وانعكاسات الأزمة:

مما لا شك فيه أن النفط يعتبر من القطاعات الأساسية في الدول العربية المنتجة والمصدرة لهذه السلعة الحيوية. وتأثرت الكويت بشكل أساسي بما جرى في قطاع النفط، كما أوضحنا في هذا البحث نتيجة للحرائق والتخريب الذي تعرض له هذا القطاع.

وحيث إن الكويت تعتمد بشكل رئيسي على هذا القطاع لتنشيط كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى فلا بد أن الاقتصاد الكويتي قد تأثر إلى حد كبير، وما زال هذا الاقتصاد يعاني مما حدث لقطاع النفط، وإن تمكنت البلاد من استعادة الإنتاج بمعدلات جيدة. لكن بقية الدول العربية المنتجة

قد تأثرت كثيرا.. هناك بلدان استطاعت أن تزيد من حصتها الإنتاجية لتغطية احتياجات السوق ولسد الفجوة الناتجة من توقف كل من الكويت والعراق عن الإنتاج خلال الأعوام الماضية.. وتعتبر المملكة العربية السعودية من أكبر الدول المنتجة وزادت حصتها بنسبة عالية نظرا لتوافر الطاقة الإنتاجية لديها، ولذلك فقد ارتفع إنتاجها إلى أكثر من ثمانية ملايين برميل يوميا. ولا شك أن التكاليف الاقتصادية لحرب تحرير الكويت قد دفعت العديد من الدول الخليجية النفطية لإصرار على حصة كبيرة من الإنتاج لكي تستطيع الإيفاء بالتزامات ترتبت على الاحتلال وحرب التحرير.. وهذا الواقع يفرض على هذه الدول حتمية رفض المطالبات بتخفيض الإنتاج من أجل المحافظة على أسعار مناسبة.

هناك أيضا مسألة القيمة الاستراتيجية للنفط حيث تعمل الدول المستهلكة للحد من اعتمادها على النفط المستورد وخصوصا نفط الخليج من أجل تفادي الانغماس بالخلافات الإقليمية في المستقبل. وتعمل الآن مراكز البحوث والتطوير في الدول الغربية على وضع سيناريوهات للطاقة في المستقبل لا يمكن أن تكون نتائجها في صالح الاستمرار في الاعتماد على النفط العربي. إن هذه التوجهات تعززت بعد غزو واحتلال الكويت من قبل العراق، وبعد خوض الدول الغربية لهذه الأزمة واضطرارها لدفع مئات الآلاف من العساكر للخليج من أجل حماية إمدادات النفط وتكريس الاستقرار.

كما هو معلوم هناك دعوات قوية في الولايات المتحدة وكافة الدول الغربية لعدم التدخل عسكريا في المناطق المتوترة وغير المستقرة، ولا تستطيع حكومات هذه الدول التوقف عن التدخل في منطقة مهمة كالخليج إلا بعد أن تجد حلا نهائيا لإمدادات الطاقة والنفط بشكل خاص. وهكذا تتجه الأنظار إلى مراكز البحث لإيجاد البدائل المناسبة. وربما لن يمضي وقت طويل قبل أن يتوصلوا للحلول المناسبة.

ومن المؤشرات المهمة في السوق النفطية بعد غزو الكويت المرونة المتناهية في تلك السوق لاستيعاب الصدمات.. فبالرغم من أن أسعار النفوط المختلفة ارتفعت ليتجاوز بعضها حاجز الأربعين دولارا خلال الشهور الأولى من الاحتلال، إلا أنها عادت واستقرت عند معدلاتها السابقة للأزمة بعد أن

قامت الدول المنتجة الرئيسية بزيادة إنتاجها لتغطي احتياجات السوق، وتعوض ما كانت تنتجه كل من الكويت والعراق.. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن الأسواق مشبعة وأن المنتجين يملكون طاقات إنتاجية لا بأس بها، وبذلك تكون النتائج دائما لصالح المستهلكين. وتظل العراق خارج إطار الإنتاج دون أن تؤثر في الأوضاع في السوق، بل على العكس من ذلك حيث يتخوف المنتجون من عودة العراق إلى الأسواق وتزعزع الأسعار أو انخفاضها إلى مستويات قياسية..

ولابد أن سوق النفط ستواجه فوضى لا نظير لها بعد عودة العراق إلى الإنتاج والتصدير.. وسوف تحدث خلافات حول مستويات الإنتاج بين دول الأوبك ولا شك أن صراعات ستنشأ حتى مع الدول المنتجة من خارج الأوبك.. ولن ينتج عن تلك الخلافات والصراعات سوى تدهور مستمر في الأسعار.. هناك قناعات لدى المختصين بأن معظم الدول المنتجة ستجد صعوبات كبيرة لتبني سياسات تخفيض الإنتاج من أجل الحد من تراجع الأسعار، فهذه الدول لديها التزامات مالية ضخمة وعدد كبير منها، إن لم يكن معظمها أو كلها، مدينة للعالم الخارجي وعليها الوفاء بالتزامات مالية مهمة. كما أن هذه الدول باتت غير مقتنعة بإمكانية تحسين الأسعار حتى لو خفضت مستويات الإنتاج، ويعود ذلك لتجاربها السابقة مع التخفيض المتدرج.. يضاف إلى ذلك أن الخلافات السياسية العاصفة بين بعض دول الأوبك لا تبشر بإمكان التوافق من أجل المحافظة على القيمة الاستراتيجية للنفط. فبعد حرب قاسية بين إيران والعراق وبعد غزو غاشم من العراق للكويت علينا أن ننتظر سنوات طويلة لإزالة نتائج هذه الصراعات السياسية وتبعاتها، وربما خلال هذا الانتظار تتطور أوضاع الطاقة بما لا يفيد منتجي النفط.

قصة توزيع الثروة:

أثار النظام العراقي عند غزوه للكويت مسألة عدالة توزيع الثروة العربية على الشعوب العربية.. ومن جملة الأطروحات التي ذكرت أن الكويت ودول الخليج تحتكر ثروة النفط والعوائد المالية المترتبة عليها لصالح عدد محدود من السكان على حساب ملايين العرب الآخرين.. وعندما يتصدى المرء

لهذه الأطروحات لا بد أن يذكر مباشرة أن هذه الإثارة ليس لها أي سند قانوني وشرعي، فكما هو معلوم فإن البلدان العربية هي بلدان مستقلة ذات سيادة، وكل بلد منها حر في استغلال ثرواته الطبيعية والمالية بما تحدده إرادة شعبه.. من جانب آخر فإن مساهمة دول الخليج بما فيها الكويت في بناء الاقتصاديات العربية الأخرى أهم بكثير من المساهمات العراقية.

يضاف إلى ذلك أن الشعب العراقي ذاته لم يتمتع بثروته الوطنية بما يتناسب مع الإمكانات المتوافرة في العراق. وخلال حكم حزب البعث وظفت الأموال المتأتية من إنتاج وتصدير النفط في دعم القدرات العسكرية وأهمل التطور في القطاعات المدنية إلى حد كبير.. ولذلك لم تتحسن مستويات المعيشة، أو نوعية الحياة هناك.. وكان جديراً بالنظام العراقي أن يقيم مجتمعا يتمتع بالعدالة ومستويات المعيشة المناسبة ويرفع من كفاءة الحياة قبل أن يطالب الآخرين بالمساهمة في دعم الاقتصادات العربية.

هذا وقد قامت الكويت منذ فجر الاستقلال في عام 1961 بإنشاء المؤسسات التنموية وعلى رأسها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في الدول العربية والذي مول الكثير من مشاريع البنية الأساسية وغيرها من مشاريع مما ساعد على خلق مرتكزات أساسية في أكثر من قطر عربي. كما أنشأت الكويت عدداً آخر من المؤسسات التي وظفت الأموال كاستثمارات مباشرة في العديد من المشاريع الزراعية والصناعية والعقارية والسياحية في مختلف الدول العربية مثل مصر والسودان والمغرب وتونس وموريتانيا واليمن والأردن وسوريا.. أما المؤسسات التنموية والاستثمارية العربية فإنها ما كانت لتقوم لولا مساهمات الكويت والسعودية والإمارات والتي دعمت من إمكاناتها المالية للمساهمة في العديد من المشاريع العربية.. كما ساهمت دول الخليج في تأسيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي انبثقت عنه العديد من الشركات العربية المشتركة مثل الشركة العربية للاستثمار، والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، والشركة العربية للتعدين، وهذه الشركات قامت بتأسيس مجموعة أخرى من الشركات التابعة والتي لعبت أدواراً مهمة في عدد من الدول العربية.

قد تكون هناك بعض أوجه النقد والتحفظ على أداء مختلف المؤسسات والمنظمات المذكورة، إلا أنه مما ليس فيه شك أن الكويت ودول الخليج

ساهمت بقوة في مشاريع التنمية العربية، ودون ادعاء.. ولا بد أن نقول إن هذه المساهمات تشكل دعما حقيقيا للاقتصادات العربية..

بيد أن ما نتج عن غزو الكويت، كما سبق أن ذكرنا هو في الواقع انتكاسة كبيرة للتنمية العربية حيث تدهورت الإمكانات المالية وتوترت الأجواء السياسية وفقد الكثير من المستثمرين ثقتهم في العديد من الأنظمة السياسية والاقتصادية في الدول العربية.. كل ذلك أضعف التدفقات النقدية من دول الخليج النفطية إلى الدول المضيفة للاستثمار.. وقد يقول قائل بأن التدفقات المالية من دول الخليج إلى الدول العربية الأخرى قد تراخت حتى قبل غزو العراق للكويت، إلا أن من الأمور المؤكدة أن هذه التدفقات قد ضعفت إلى درجة كبيرة من جراء ذلك الغزو. كما لا ينتظر أن تتسارع وتيرة هذه التدفقات خلال السنوات القليلة القادمة حيث تواجه الدول الخليجية النفطية مشكلات مالية صعبة هي، في واقع الأمر، من تبعات ونتائج الغزو والالتزامات التي ترتبت عليه...

وإذا افترضنا أن الأوضاع السياسية والعلاقات بين دول الخليج من الدول العربية التي ساندت أو اتخذت مواقف سياسية متوافقة مع الموقف العراقي إبان احتلال الكويت، فإن الإمكانيات الاقتصادية لهذه الدول الخليجية لن تسمح لها بتقديم الدعم المالي المناسب لاحتياجات الدول العربية الأخرى.. لكن هذه الأوضاع السياسية لا يمكن التغلب عليها بحسن النوايا فقط. فمثلا يقول تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة والمعنون بـ «آثار أزمة الخليج في اقتصاديات دول غرب آسيا» يقول التقرير:

«إن تخطي الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن أحداث الخليج تتطلب جهودا، مكثفة، والتزاما، وتعاونا، ورؤية تضع بعين الاعتبار مصالح كافة الدول والجهات ذات العلاقة في دول غرب آسيا. وفي المدى القصير فإن جهود التقارب والمصالحة يجب أن تبدأ فورا لمعالجة الخلافات السياسية والاقتصادية بين الدول المعنية. ويجب أن تسعى المنظمات والهيئات العربية وخصوصا جامعة الدول العربية لتذويب الخلافات بين هذه الدول. كذلك يجب أن تلتزم كافة الدول بمعايير وشروط جديدة لأسس التعاون فيما بينها ومثل هذه الاشتراطات يجب أن توضح بمعرفة من قبل الجهات

الدولية مثل الأمم المتحدة التي يمكن أن تلعب دورا بناء»[12].

ومن المحتمل أن يمضي وقت طويل قبل التوصل إلى صيغ مناسبة للتعاون بين الدول العربية تعتمد على الاحترام المتبادل.. ولا شك أن ذلك الاحترام المتبادل للسيادة وللحقوق الوطنية للشعوب في ثرواتها، وعدم محاولة حل المشاكل القطرية على حساب الأقطار الأخرى تتطلب أنظمة سياسية ذات مشروعية واضحة وتتطلب علاجات عقلانية للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد عربي.

التأثيرات بعيدة المدى في الاقتصاد الكويتي:

بعد أن واجهت الكويت الاحتلال العراقي وتبعاته ونتائجه السلبية في مجمل القطاعات الاقتصادية. فإن البلاد لا بد أن تتوقع تأثيرات عميقة وبعيدة المدى في أوضاعها المالية والاقتصادية.. فلقد اتضح أن الإمكانيات المالية للكويت قد تراجعت بشكل كبير، وكما أشرت في سياق هذا البحث فإن الكويت ربما استخدمت ما يربو على الخمسين بليون دولار لمواجهة كافة تبعات الاحتلال والتحرير وإعادة البناء. إن المبلغ المذكور يمثل نسبة عالية من قيمة الأصول الكويتية الخارجية يضاف إلى ذلك أن قيام الكويت بالاستدانة من الأسواق المالية الخارجية من خلال قروض مباشرة، أو عن طريق عمليات تمويل الصادرات قد زاد من الأعباء والالتزامات تجاه العالم الخارجي.. وقد خلقت هذه العوامل ضغوطا على الخزينة العامة في السنوات الثلاث المنصرمة، وهي لا بد ستظل مستمرة لسنوات أخرى قادمة.

وفي ظل العوامل الاقتصادية الدولية الراهنة المتسمة بالركود وانعكاسها على اقتصاديات النفط فإن إمكانيات الكويت من تحقيق إيرادات مالية كبيرة من النفط ستظل محدودة.. ولقد شهدت الأسواق النفطية في شهر ديسمبر (كانون الأول) من عام 1993 تراجعا كبيرا في أسعار النفط نتج بصورة أساسية من عجز منظمة الأوبك عن الاتفاق على تخفيض الإنتاج من مستوياته الحالية لدى الدول الأعضاء إلى مستوى يتناسب مع الطلب.. وبالرغم من أن الطلب على النفط يتحسن في شهور الشتاء فمان الأوضاع في الربع الأخير من العام المنصرم لم تعمل على زيادة التفاؤل لدى الأوساط المالية في الدول المنتجة للنفط. وقد يؤدي هذا الوضع في السوق النفطية

إلى إعادة النظر في التوقعات الموضوعة للإيرادات المالية للخزينة العامة الكويتية، وعندما تعجز السلطات المختصة من تخفيض الإنفاق بطريقة أساسية فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع العجز وارتفاع معدلاته قياسا بالناتج المحلي الإجمالي..

خلال السنة الماضية قررت الحكومة الكويتية التوقف عن إصدار سندات الخزينة، واكتفت بإصدار أذونات الخزينة (بعيدة الأمد) لتمويل احتياجات الخزينة العامة. وبعد توقف إصدار السندات في شهر أغسطس (آب) 1993 بلغ رصيد هذه السندات في الشهر المذكور خمسة ملايين دينار لا غير، في حين بلغت قيمة الأذونات المصدرة حينذاك 1852 مليون دينار. ويعني ذلك أن إجمالي رصيد الأذونات والسندات المصدرة لحساب الحكومة كان 1857 مليون دينار كويتي.. وإذا تراجعت الإيرادات النفطية فإنه ليس من المستبعد أن تستأنف السلطات النقدية إصدار سندات جديدة بآجال متوسطة لمواجهة التزامات الخزينة العامة.. ومما لا شك فيه أن هذه الإصدارات الجديدة المتوقعة ستؤدي إلى زيادة الدين العام المحلي..

أما الالتزامات المالية على الكويت تجاه العالم الخارجي والتي تمثلت بقرض قيمته 5 ,5 بليون دولار تم تبريره في مطلع عام 1992، وكذلك بقروض لتمويل الواردات الكويتية من عدد من الدول الصناعية الرئيسية. وقد وقع أخيرا قرض بقيمة 5 بلايين فرنك فرنسي لتمويل الصادرات الفرنسية للكويت.

وقد يقول البعض إن الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها الكويت في الوقت الراهن ليست بالضرورة نتاجا للاحتلال العراقي وإنما هي انعكاس للوضع الاقتصادي الدولي والظروف التي تمر بها الأسواق النفطية، وهي أيضا نتيجة للسياسات الاقتصادية والمالية التي تبنتها الكويت منذ بداية عصر النفط.. وقد يكون هذا التحفظ صحيحا في جانب منه، إلا أن الكويت كان بإمكانها مواجهة الصعوبات دون اللجوء للاقتراض، ودون إنفاق أموال طائلة لو لم يحدث ذلك العدوان الغاشم والاحتلال البغيض..

وإذا تناولنا بعض البيانات فإننا سنرى مدى تأثر الاقتصاد الكويتي من ظروف الغزو والاحتلال، فتشير بيانات الناتج المحلي (بالأسعار الجارية) إلى إن ذلك الناتج قد انخفض من 28 71 مليون دينار في عام 1989 إلى 5247

مليون دينار في عام 1990 ثم إلى 3184 مليون دينار عام 1991.. وتدل هذه البيانات على أن الانخفاض خلال عام 1990 نتج عن التوقف الكامل لمجمل الأنشطة الاقتصادية الرئيسية وأهمها قطاع النفط خلال شهور الاحتلال من ذلك العام وهي خمسة أشهر.. أما في عام 1991 فإن هناك فترة احتلال مدتها شهران يضاف لها توقف الإنتاج النفطي وشلل الحياة الاقتصادية حيث انخفضت مساهمات كافة القطاعات الرئيسية.. وإذا قارنا مستويات الناتج المحلي في عامي 1989، و 1991 فإن الانخفاض يعادل نسبة 55 في المائة. وقد تمكن الاقتصاد الكويتي من الانتعاش النسبي في عام 1992 وقدر الناتج المحلي الإجمالي بـ 6367 مليون دينار بعد أن تحسن الإنتاج النفطي حيث أطفأت الحرائق النفطية وعولجت الكثير من الآثار ليرتفع الإنتاج تدريجيا. وفي العام المذكور بلغت مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي 43 في المائة بعد أن كانت 39 في المائة في عام1989 قبل الاحتلال... ويدل هذا المؤشر على ضعف مساهمات القطاعات غير النفطية بعد أن كان مؤملا لها أن تزيد مساهمتها في الاقتصاد الكويتي على حساب القطاع النفطي.. وهكذا يتكرس النفط بشكل مركز في الحياة الاقتصادية، ولا تعتبر نسبة إلى 43 في المائة هي الحد الأقصى لمساهمة النفط، ولكنها تمثل المساهمة المباشرة، وهناك العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تعتمد على النفط ومن ثم تعتبر مساهمتها من الناتج المحلي الاجتماعي مساهمات غير مباشرة للقطاع النفطي، ومنها يقع ضمن الصناعات التحويلية، وهناك القطاعات الخدمية الحكومية.. يضاف إلى ذلك أن العديد من الأنشطة الأخرى تعتمد على الإنفاق العام الذي تموله الإيرادات النفطية[13].

ولا شك أن الاقتصاد الكويتي سوف يتحمل العديد من الضغوط الناجمة عن الاحتلال وتبعاته الاقتصادية ولمدة طويلة.. ومن العوامل السلبية التي ستتأثر بها الاقتصاديات العربية الأخرى ذلك الضعف الذي حدث للإمكانات المالية الكويتية.

النتائج والآثار بعيدة المدى في الاقتصاد العراقي:

إذا كانت آثار الاحتلال العراقي في الكويت صعبة ومكلفة، فمما لا شك

فيه أن آثار مغامرة الغزو والاحتلال في العراق ستكون أكثر قسوة وشدة. وبعد مرور ثلاث سنوات على الغزو تعيش العراق ظروفا اقتصادية بالغة التعقيد، حيث لا يزال الحظر الاقتصادي مستمرا نظرا لعدم التزام النظام العراقي بشروط وقف إطلاق النار وقرارات مجلس الأمن الدولي. كذلك رفضت الحكومة العراقية القبول بشروط التصدير الجزئي للنفط بحيث تتمكن من الوفاء بالتزامات واردات الغذاء والدواء وفي ذات الوقت دفع التزامات التعويضات الناشئة عن غزو واحتلال الكويت.. وقد كان يمكن لمثل تلك الموافقة أن توفر للعراق مبلغا قدره 1600 مليون دولار كل ستة أشهر وتحافظ على إمدادات الأغذية والأدوية وتوفر استقرارا معقولا للأوضاع الاقتصادية.. وقد نتج عن عدم الموافقة العراقية على ذلك القرار ارتفاع الأسعار خصوصا أسعار المواد الأساسية، إلى مستويات فلكية، مما أدى إلى تدهور مستويات المعيشة وانخفاض كبير في سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي.

وإذا تجاوزنا الأوضاع الراهنة إلى المستقبل فإن إمكانيات العراق الاقتصادية وتطويرها تستلزم توافر الأموال.. مثل تلك الأموال لا يمكن للعراق الحصول عليها سواء من إمكاناته الذاتية مثل بيع النفط، أو الاقتراض.. وحتى لو تمكن العراق من بيع ما يزيد على ثلاثة ملايين برميل يوميا، وهو احتمال قائم بعد زمن من استئناف الإنتاج، فإن أسعار النفط لن تساعد على تحقيق إيرادات كبيرة. بل إنه من المتوقع أن تنخفض الأسعار فور دخول العراق رسميا في السوق النفطية مرة أخرى. ولقد اتضحت توجهات الأسعار خلال الربع الأخير من عام 1993، وانخفضت بمعدلات كبيرة، وقد قدر معدل أسعار نفوط الأوبك خلال شهر ديسمبر (كانون الأول) 1993 بأقل من أربعة عشر دولارا أمريكيا للبرميل، وذلك يعني أنها أقل من السعر المستهدف للأوبك-والذي أقر قبل الغزو العراقي للكويت، والبالغ 21 دولارا-بأكثر من سبعة دولارات.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن العراق كان مدينا بأكثر من ثمانين بليون دولار قبل مغامرة الغزو، وهناك التزامات كبيرة نتجت عن احتلال الكويت، فإن إمكانيات الأسواق المالية، والمؤسسات الدولية والحكومية للتعامل مع إقراض العراق من جديد ستكون محدودة إن لم تكن معدومة. وقد يتبقى

إمكان الاقتراض غير المباشر عن طريق تلزيم بعض الشركات أعمال إعادة الأعمار والطلب منها تدبير التمويل لأعمالها من خلال المؤسسات المالية في بلدانها والتعويض عليها عينيا بالصادرات النفطية.. ويظل هذا الخيار محدودا ولا يتناسب مع حجم الأعمال المطلوبة لجعل العراق قادرا على استئناف النشاط الاقتصادي المتناسب مع الإمكانات الفعلية في بلد مثل العراق تتوافر لديه ثروة طبيعية ومياه، وأراض زراعية، وثروة بشرية مناسبة.

ولذلك فإنه حتى لو افترضنا انتهاء الظروف السياسية التي تفرض استمرار الحصار الاقتصادي واستئناف إنتاج وتصدير النفط فإن متطلبات إعادة البناء أكبر بكثير مما سيحصل عليه العراق من أموال.. كما أن العالم الخارجي سوف يشترط وجود نظام سياسي مستقر يتمتع بمشروعية شعبية في كافة أرجاء العراق، ويكون مقبولا من القوى الدولية الرئيسية، ودول الخليج ودول الجوار الرئيسية.. عندئذ يمكن التعامل المالي مع العراق.. وحتى لو توافرت كافة تلك الشروط فإن انتشال الأوضاع الاقتصادية سوف يستلزم مرور وقت طويل.. ولن تتحسن الأحوال المعيشية ولن يستقر سعر صرف الدينار العراقي إلا بعد تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية، وتحسن القدرات التصديرية.. وسوف يمر وقت طويل قبل أن يتضح تقييم الأسواق المالية للمصداقية الائتمانية للعراق.

وقد يكون من أهم الأمور التي سوف يضطلع بها أي نظام سياسي جديد هناك، هو توفير ثقة أصحاب رؤوس الأموال العراقيين لكي يقوموا بتوظيف مدخراتهم في العراق وإعادة تشغيل مختلف القطاعات الاقتصادية بعد الدمار والتخريب اللذين مرت بهما خلال أكثر من عقد من الزمن. كذلك لا بد من توفير الأموال لإعادة بناء منشآت القطاع النفطي وموانئ التصدير.. ومثلما أشرت في بداية هذا البحث فإن المبالغ التي كانت مطلوبة لتعمير هذا القطاع قبل غزو الكويت بلغت 6 بلايين دولار، ومعنى هذا أن الاحتياجات الراهنة تفوق ذلك المبلغ بكثير.. وإذا تقررت زيادة الإنتاج على المستويات-التي كانت سائدة قبل أغسطس (آب) عام 1990 (بحدود ثلاثة ملايين برميل يوميا) فإن هناك حاجة ماسة لتوفير أموال كثيرة لاستثمارها في حقول الإنتاج الحالية والجديدة.. ولن يكون من السهل على الحكومة العراقية القيام بهذه الاستثمارات في ظل ظروفها الاقتصادية والمالية الحالية

والمتوقعة، وإذا قامت بدعوة المستثمرين الأجانب مثل الشركات النفطية الكبرى في الدول الغربية فإنها قد لا تستسيغ الشروط.. يضاف إلى أن شروط الاقتراض لتمويل هذه الأعمال قد لا تكون ميسرة على الإطلاق.. وربما تضطر إلى القبول بدخول الشركاء الأجانب بموجب عقود امتياز قد لا تختلف كثيرا عن عقود الامتياز لدى الشركات النفطية الغربية قبل تأميم النفط.

يتضح لنا مدى التداعيات التي تمخض عنها غزو العراق للكويت وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد العراقي وأداء مختلف قطاعاته، وكذلك الآثار الفادحة على مستويات المعيشة ونوعية الحياة.. وهذه التداعيات تضاف إلى ما نتج عن حرب ثماني السنوات بين العراق وإيران وآثارها الكارثية.. ومهما يكن من أمر فإن إصلاح الأوضاع الاقتصادية يتطلب تغيرات وإصلاحات سياسية مركزية في العراق.

الخلاصة:

بعد استعراض الآثار الاقتصادية للاحتلال العراقي للكويت في الكويت والعراق وبقية الدول العربية يتبين أن النتائج كارثية وما زالت آثارها مستمرة وسوف تظل محبطة للكثير من الآمال العربية لمدى زمني منظور وبعيد المدى.. وقد أوضحت النتائج الحقائق الاقتصادية التالية:

أولا: إنهاك الاقتصاد الكويتي إلى حد كبير، وتراجع القدرات المالية، وتقلص إمكانات السوق المحلية وتراجع المقدرة الاستيعابية لتوظيف العمالة في مختلف القطاعات الاقتصادية.. كذلك فإن ضعف القدرات المالية أدى إلى زيادة حدة العجز في الموازنة الحكومية على مدى السنوات المنصرمة وقد يستمر خلال السنوات القادمة. وتشير الأوضاع المالية للكويت إلى تراجع القدرة على تمويل المشاريع الأساسية والمشاريع الاستثمارية في العديد من الدول العربية.

ثانيا: تدهور الاقتصاد العراقي، والذي كان أصلا منهكا من قبل مغامرة الغزو، وازدياد حدة المديونية الخارجية، وتوقف الإيرادات النفطية على مدى يزيد على ثلاث سنوات حتى الآن وربما لفترة غير معلومة اعتمادا على مجرى المواقف العراقية وتعاملها مع قرارات الأمم المتحدة. وقد أدت

هذه المغامرة إلى عزل العراق اقتصاديا عن العالم الخارجي، وفقدان القيمة الاقتصادية للبلاد، على الأقل في الوقت الراهن. فبالرغم من أهمية العراق كبلد منتج للنفط فإن غيابه عن السوق النفطية لم يؤد إلى أسعار النفط، بل إن الدول المنتجة استطاعت أن تعوض حصة العراق بشكل واف. أبعد من ذلك هناك تخوف من عودة العراق إلى السوق النفطية مما قد يخلق ضغطا على الأسعار ويدفعها إلى التراجع.

وقد أدت هذه الحقائق إلى تراجع كبير في مستويات المعيشة نظرا لتدهور سعر صرف الدينار، وازدادت حدة التضخم في أسعار السلع والمواد الأساسية.. كما أن إمكانيات الحكومة العراقية لإنجاز المشاريع الأساسية مثل مشاريع البنية الأساسية والمشاريع النفطية والصناعات التحويلية وتطوير الإمكانات الزراعية قد توقفت تماما.

ثالثا: تأثر العديد من الاقتصادات العربية بالنتائج الكارثية للغزو العراقي للكويت، ففي حين تحملت الدول الخليجية تبعات مالية كبيرة من أجل تحرير الكويت، وعانت من عجز كبير في موازناتها الحكومية، فإن بقية الدول العربية قد تأثرت بتوقف تحويلات العاملين وتراجع الدخل من السياحة، وتوقف الدعم العربي من دول الخليج.. كما أن بعض الدول العربية تأثرت بسبب الأوضاع الاقتصادية المستجدة في الكويت والعراق حيث تراجعت معدلات الاستيراد، واضطر عدد كبير من عمالتها الوطنية إلى المغادرة والعودة إلى بلدانهم الأصلية.. ومن الدول التي تأثرت بشكل واضح الأردن، واليمن، ومصر وسوريا والسودان. ولا شك أن هذه الدول تحملت أعباء إعادة التوطين للأعداد الكبيرة من هؤلاء العائدين.

رابعا: يبدو أن غزو العراق للكويت قد خلق لدى الدول الصناعية هاجسا من مسألة أمن النفط، وأخذت هذه الدول تعمل على تطوير البدائل المناسبة للطاقة.. كذلك هناك تصورات جادة في مسألة ترشيد استهلاك النفط، وتطوير للسياسات الضريبية مثل ضريبة الكربون وضريبة البنزين من أجل الحد من الاستهلاك. كما توجد سياسات لتحسين تكنولوجيا الاستخدام حتى يتم تقليص الحاجة للنفط.

قد لا تستطيع هذه الدول الاستغناء عن النفط لمدى زمني طويل، خصوصا في ظل الأسعار المنخفضة، وعدم التمكن من خلق بدائل مناسبة

من حيث التكلفة الاقتصادية، إلا أنه يمكن القول بأن أزمة الكويت خلقت حافزا لدى الدول المستهلكة للبحث عن بدائل أقل كلفة من الناحية الأمنية.

خامسا: مما لا شك فيه أن هاجس الأمن أصبح قضية محورية لدى دول الخليج وقد تضطر هذه الدول إلى تعزيز الدفاعات من خلال شراء المزيد من الأسلحة والمعدات العسكرية. وهذا لا بد أن ينعكس سلبيا، في ضوء تراجع الإيرادات النفطية، على مخصصات التنمية داخل هذه البلدان، وفي البلدان العربية الأخرى.. إن حالة عدم الاطمئنان من حالة الأمن دفعت وسوف تدفع العديد من دول المنطقة للاعتماد على الدول الكبرى الرئيسية لحمايتها وحماية استقرارها السياسي والاقتصادي.. ولا شك أن التعاقدات الأمنية سوف تحتم تكاليف اقتصادية مهمة.

سادسا: إن ضعف الإمكانات المالية والاقتصادية في عدد من دول المنطقة سيدفعها إلى الانفتاح الاقتصادي أمام الشركات العالمية وإفساح المجال أمامها في قطاعات اقتصادية مهمة مثل قطاع النفط الذي سبق تأميمه.. وقد يكون هناك بعض الجوانب الإيجابية لمثل هذا الانفتاح مثل حسن الإدارة وكفاءة الاستغلال، لكن هناك جوانب أخرى قد تؤدي إلى فقدان السيطرة على الثروة النفطية، وإعادة هيمنة الشركات الكبرى على المقدرات الاقتصادية في المنطقة. بيد أن الضعف الناجم عن الاحتلال العراقي للكويت لعدد من دول المنطقة خصوصا العراق لن يسمح بقدر كبير من المناورة أمام هذه الدول إذا سعت لتطوير قدراتها الاقتصادية والتوسع في إنتاجها النفطي..

ويتضح جليا أن مسألة الانكشاف الاقتصادي قد أضحت مسألة هيكلية ولا يمكن تجاوزها إلا بعد بناء للقدرات ومن خلال تراكمات، وقد لا يتحقق إلا بعد مرور مدة طويلة.. كل ذلك يؤكد أن الجوانب الاقتصادية للغزو العراقي للكويت قد تكون من أهم النتائج، وإن انعكاساتها على الاقتصادات العربية ستدوم، ولن تتجلي إلا بعد ردح طويل من الزمن.

الهوامش

(1)Business Report on Republic of Iraq 1989 Middle East Economic Digest. Page3

(2) Business Report on Republic of Iraq 1989 Middle East Economic Digest. Page4

(3) Information Memorandun for the state of Kuwait-J.P. Morgan. October. 1991.Page7

(4) Information Memorandun for the State of Kuwait J.P. Morgan. October,1991.Page 25

(5) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1990. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. صفحة 12

(6) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1990. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. صفحة 51

(7) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1990. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، صفحة 80

(8) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1990. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. صفحة 408

(9) أثر أزمة الخليج على الاقتصاد المصري-دراسة بقلم د. وهبي وهبة صفحة 4

(10) دراسة حول الأضرار والخسائر الاقتصادية التي لحقت بالجمهورية العربية السورية نتيجة أزمة الخليج-الأمم المتحدة-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا صفحة 10

(11)The Impact of the Gulf Crisis on the Economies of Western Asice, U.N. Ec) onomic & Social Council Economic & Social Commission for Western Asia 37December 1992. Page

(12) The Impact of the Gulf Crisis on the Economies of Western Asia, U.N. Economic & Social Commission for Western Asia, December1992. Page 81

(13) التقرير الاقتصادي (1990-1992) بنك الكويت المركزي صفحة 17

المراجع

(1)Business Report on Republic of Iraq 1989 Middle East Economic Digest-London, U.K

(2) تقرير مناخ الاستثمار 1990-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار-الكويت.

(3) أثر أزمة الخليج على الاقتصاد المصري-دراسة بقلم د. وهبي وهبة-القاهرة-أكتوبر 1990.

(4) دراسة حول الأضرار والخسائر الاقتصادية التي لحقت بالجمهورية العربية السورية نتيجة أزمة الخليج-الأمم المتحدة-اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا.

(5) The Impact of the Gulf Crisis on the Economies of Western Asia, U.K. Economic & Social Council Economic & Social Council for Western Asia. December 1992.

(6) التقرير الاقتصادي (990 ا- 1992) بنك الكويت المركزي الكويت 1993.

التعقيب

د. طه عبد العليم

- I -

.. في دراسة «الأبعاد الاقتصادية للغزو العراقي للكويت» يقدم الباحث تحليلا عميقا للأبعاد الثلاثة الرئيسية الواجب تناولها. إذ يتناول من جانب دوافع وخسائر كارثة الغزو، ومن جانب ثان ذرائع وعواقب محاولة الاحتلال، ومن جانب ثالث مقدمات وتداعيات حرب التحرير. ورغم صعوبة الفصل بين الأبعاد الاقتصادية والأبعاد غير الاقتصادية للغزو، فإن الباحث تجنب باقتدار خطر الانزلاق إلى مجرد المدخل«الاقتصادي». إذ جمع الباحث بين مدخل تحليل «اقتصاديات» الغزو والاحتلال والتحرير، وذلك في حساب التكاليف الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، وبين مدخل «الاقتصاد السياسي» وذلك لكشف التفاعل الوثيق والمتبادل بين الأبعاد الاقتصادية وغير الاقتصادية. ولا يقتصر الباحث على رصد المؤشرات والمعطيات الكمية وغير الكمية لكشف الأبعاد الاقتصادية الكارثية، وإنما يطرح افتراضات ويخلص لاستنتاجات حول قضايا قد تكون محلا للاتفاق أو الاختلاف، إلا أنها تعكس إصرار الباحث على عدم تجاهل ما هو جوهري.

وقد نشير على سبيل المثال، بين القضايا الجوهرية التي قدم بصددها الباحث رؤيته-من منظور الاقتصاد السياسي-لأبعاد الغزو والاحتلال والتحرير: تفاعلات سوق النفط، ودعاوى توزيع الثروة، وإشكاليات أمن الخليج، ومعضلات التعاون العربي.

.. وينزع الباحث إلى التمسك بالموضوعية العلمية فيما يتناوله بالتحليل، متمسكا بتوجيه «ورقة عمل الندوة». وهكذا، من حيث الشكل، فإن الباحث ينزع إلى تجنب إصدار أحكام مطلقة، وهو ما يظهر مثلا في استخدامه لفظ «ربما» في إشارته للأجل الممكن لإحلال بدائل للنفط العربي. كما يستخدم تعبير «من المحتمل» في إشارته إلى الوقت اللازم لخلق شروط إعادة بناء التعاون العربي على أسس جديدة. إذ لا يخفى أن مثل هذه التوقعات إما تتفاوت بشأنها التقديرات، كما في حالة مستقبل سوق النفط، أو تتباين بصددها التصورات، كما في حالة مستقبل التعاون العربي. وأما من حيث المضمون، فإن الباحث ينزع إلى صرامة الموضوعية، في تحليله لأسباب الصعوبات الاقتصادية الكويتية، وأصحاب المصلحة في الغزو العراقي، وعامل تدهور أسعار النفط. وهكذا، مثلا، نلاحظ إشارة الباحث إلى «السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة منذ بدء عصر النفط» في معرض تناوله لأسباب الصعوبات الاقتصادية الراهنة بالكويت، دون تجاهل حقائق النتائج الكارثية للعدوان العراقي وآثاره في إضعاف القدرات الاقتصادية الكويتية، التي كان بمقدورها لولا العدوان مواجهة هذه الصعوبات. كما نرصد تشديد الباحث على توجيه الاتهام بصدد نهب الكويت في فترة الاحتلال إلى «المنتفعين من أقطاب النظام وأتباعهم»، في معرض تحليله للخسائر الاقتصادية المباشرة، وذلك رغم وقوع أقسام واسعة من شعب العراق في أسر الأوهام التي روجها النظام العراقي بشأن ولوج الرفاهة عبر بوابة الكويت!

-2-

.. ولقد ساق الباحث حشدا من المؤشرات الإحصائية التي تكشف أبعاد الكارثة الاقتصادية في صورة الخسائر الاقتصادية المباشرة ليس فقط للكويت وإنما بدرجة أشد للعراق، ولم تقتصر على البلدان العربية الأخرى

التي وقفت ضد الغزو بل شملت وبدرجة ربما أشد إيلاما البلدان العربية التي تواطأت مع الغزو عن سوء تقدير أو سوء قصد. وينبهنا الباحث بقوة إلى جريمة حرق وتخريب آبار النفط ومنشآته في الكويت العربية باسم حماية الثروة العربية، وجريمة نهب ممتلكات الشعب الكويتي العربي لصالح قراصنة الغزو بدعوى عدالة توزيع الثروة، وبذات القوة يذكرنا الباحث بأن «آثار مغامرة الغزو والاحتلال على العراق أكثر قسوة وشدة» مشيرا إلى آثار الحرب التي فجرها الغزو ناهيك عن عواقب الحصار.

.. ويؤكد الباحث بحق أنه «لم تسلم دولة عربية واحدة من التأثر بنتائج الاحتلال العراقي... وإن بدرجات متفاوتة»، وهي آثار وخيمة في الاقتصاديات العربية، النفطية وغير النفطية، الغنية والفقيرة، ذات الفائض وذات العجز، المستقبلة للعمالة والمرسلة لها، وذلك على جانبي متراس حرب تحرير الكويت بمختلف أبعادها-العسكرية والسياسية والأيديولوجية والنفسية-ذات الآثار الأبعد مدى والأكثر خطورة. ويصعب ألا نشير هنا إلى تقرير صندوق النقد العربي للخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للعدوان العراقي وحرب تحرير الكويت (التي امتدت منطقيا إلى حرب لوأد احتمال معاودة الغزو العراقي للكويت فضلا عن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للقوى الدولية التي فرض الاحتلال العراقي الخيار الخليجي العربي الصعب بدعوتها)، وهو التقدير الذي أورده الباحث في مستهل عرضه للخسائر العربية المباشرة، والبالغ أكثر من 650 مليار دولار، أي-كما لا ينسى الباحث أن يذكرنا به-ما يعادل قيمة الأموال العربية الموظفة خارج الوطن العربي.

... والأهم-في تقديرنا-هو انطلاق الباحث في تحليله من توجه عربي. وهو توجه تمليه الحقائق التاريخية والجغرافية والثقافية لهوية الكويت العربية. وفوق هذا فإنه توجه تفرضه التفاعلات الموضوعية الحتمية، الاقتصادية والسياسية وغيرها، بين البلدان العربية الخليجية وغير الخليجية المنتمية لذات النظام الإقليمي. وأخيرا، هو توجه لا بد أن يعالج «ببرودة رأس»، من منظور المستقبل، كارثة كان حتميا أن تشعل «حمية الوجدان» إلى حين لا بد أن ينتهي. وفي هذا السياق نفهم تساؤل الباحث «كم كان من الممكن تقديمه لو لم يحدث الغزو والاحتلال؟» وذلك في معرض تحليله

لآثار الكارثة في العون المالي والاستثمار المباشر وفرص العمل التي وفرتها الكويت وغيرها من الدول العربية الخليجية لبقية الدول العربية. ويبدو لنا أن إشارة الباحث إلى العوامل الاقتصادية التي أدت إلى انخفاض تدفق الأموال الخليجية العربية لا تعكس نزعة إلى تبرير ظاهرة هروب رؤوس الأموال العربية، شاملة غير الخليجية. وقد يستند استنتاجنا إلى تأكيد الباحث على «الآمال العربية المحبطة»، وعلى شروط «التوصل إلى صيغ مناسبة للتعاون بين الدول العربية».

.. وسنوجز في الختام إشكاليات الاقتصاد السياسي للغزو والاحتلال والتحرير، من منظور مستقبل الكويت ومستقبل «أوضاعنا في العالم العربي» بكلمات ورقة عمل الندوة. وهنا قد يكون من المفيد للنقاش المرجو أن نطرح بعض الهواجس التي أثارها لدينا بعض ما تضمنه هذا البحث الرصين. وفي هذا الطرح نهدف بالأساس إلى تجاوز البقاء أسرى فقدان الاتجاه الذي تفاقم من جراء المغامرة الطائشة البائسة للغزو. لأن هذا يزيد الآثار الوخيمة لكارثة الغزو والاحتلال والتحرير، وذلك بتكريس واقع«إن مسألة الانكشاف الاقتصادي قد أصبحت مسألة هيكلية» بكلمات الباحث. ولا شك أن التحلي بالواقعية العقلانية والموضوعية-العلمية ضرورة لا يملك الفكر العربي ترف تجاهلها في القيام بواجبه، الذي نتصوره هدفا لهذه الندوة، وهو توضيح خيارات الانتقال من الانكشاف الراهن إلى الأمن الممكن ثم إلى القدرة المنشودة، من منظور الاقتصاد السياسي للتقدم.

-3-

ولعل أول الهواجس مبعثه ما قد يبدو غيابا لتصور، أو تسليما باستحالة، التوجه نحو دور الفاعل الذي انتزع من قبل سوق النفط العالمي. نقصد الدور الذي يحمي مصالح ويحقق أهداف الدول العربية الخليجية، المالكة والمنتجة والمصدرة الرئيسية للنفط في العالم. وذلك قبل غيرها من بلدان الوطن العربي، فضلا عن غيرها من الدول المصدرة للنفط. وهكذا، فإن الباحث يؤكد بحق أنه بالرغم من أن نفط الخليج«سيظل مصدرا أساسيا للطاقة لأمد طويل، إلا أن ذلك لن يحول دون قيام الدول الصناعية المستهلكة للنفط: بتطوير الكفاءة التكنولوجية لاستخدام الطاقة... وتعزيز البحث

العلمي لجعل مصادر الطاقة البديلة أقل كلفة... وجعل عمليات الاستكشاف والاستخراج للنفط، في مناطق أخرى من العالم، ذات جدوى اقتصادية». ويشير الباحث إلى تصريح الرئيس جورج بوش يوم تحرير الكويت بأن على الولايات المتحدة أن تبدأ بتطوير إمكانياتها العلمية لتنويع مصادر الطاقة، وتخفيف اعتمادها على نفط الشرق الأوسط. ويرصد الباحث نذير «تراجع القيمة الاستراتيجية للمنطقة وثرواتها ومن أهمها النفط» وذلك بالنسبة للدول الصناعية الغربية المستهلكة للنفط «بعد مرور عدد من السنين، وبعد أن تتوصل تلك الدول إلى ترتيب أوضاع الطاقة في بلدانها». وربما لن يمر وقت طويل قبل إيجاد البدائل المناسبة لإمدادات الطاقة، والنفط بشكل خاص-كما يتوقع الباحث-مشيرا إلى حقيقة أن مراكز البحث والتطوير تعمل الآن لوضع سيناريوهات للطاقة «ليست في صالح النفط العربي». كما يشير الباحث إلى السياسات الضريبية التي تبنتها الدول الصناعية المستهلكة للحد من استهلاك النفط، وخاصة ضريبة الكربون، فضلا عن ضريبة البنزين. وهي ضرائب تمثل فوق هذا كما يرصد المراقبون إعادة تدوير جانب إضافي من العائدات المتآكلة للصادرات النفطية. وأخيرا، يشدد الباحث في «الخلاصة» على مخاطر «أن ضعف الإمكانات المالية والاقتصادية في عدد من دول المنطقة، سيدفعها إلى الانفتاح الاقتصادي أمام الشركات العالمية وإفساح المجال أمامها في قطاعات اقتصادية مهمة مثل قطاع النفط الذي سبق تأميمه..»، ورغم تسليم الباحث بما قد يترتب على هذا من آثار إيجابية، فإنه يحذر من نتائج أخرى» قد تؤدي إلى فقدان السيطرة على الثروة النفطية، وإعادة هيمنة الشركات الكبرى على المقدرات الاقتصادية في المنطقة. بل يرصد الباحث خطرا، يشير إليه بخصوص العراق تحت ضغط حاجات تمويل الأعمار، ونراه يهدد غير العراق ربما تحت ضغوط أخرى، وهو «دخول الشركاء الأجانب بموجب عقود امتياز قد لا تختلف كثيرا عن عقود الامتياز لدى الشركات النفطية الغربية قبل تأميم النفط». وفي سياق هذه المعطيات والاستنتاجات نتفق مع ما أورده الباحث في خاتمة «الخلاصة» من تأكيد أن الانكشاف الاقتصادي الهيكلي-الذي نراه العامل المحدد لمجمل التطورات الجارية والمتوقعة في سوق النفط-يستحيل تجاوزه «إلا بعد بناء للقدرات ومن خلال تراكمات، وقد لا يتحقق

إلا بعد مرور مدة طويلة» لكنه كان يتوجب عليه الاستدراك بأن هذا قد لا يتحقق قط إذا لم نشرع في هذا البناء.

ونشدد على أن كل ما أبرزناه من معطيات واستنتاجات الباحث نتفق معه فيه. بيد أن هذا لم يمنع الهاجس الذي تولد لدينا من غياب إشارة-وإن موجزة ومطروحة للبحث اللاحق-إلى الخيارات بعيدة المدى لتجاوز الانكشاف الاقتصادي الهيكلي، بما يعنيه بصدد ما نناقشه من بناء الركيزة الأهم لتحول سوق النفط من سوق للبائعين إلى سوق للمشترين، مجددا وبصورة راسخة. ولا نضيف جديدا إذا قلنا إن هذا يعني بالدرجة الأولى اللحاق بالثورة الصناعية التكنولوجية المتسارعة، وتعظيم القدرات الاقتصادية العربية-الإقليمية، على أسس تتعلم بالتأكيد من دروس كارثة الغزو والاحتلال والحرب، وتراعي ما تمليه المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، وهو ما سنعود إليه بإيجاز فيما بعد. بيد أن «رؤية البعيد»، التي يتوجب أن يتحلى بها الفكر لرؤية الهدف المنشود وتخفيف آلام وتقليص تكاليف الوصول إليه عبر أقصر السبل الممكنة، لا يقلل الأهمية العملية «لرؤية القريب». إذ لا تخفى حتمية تخطي عقبات المسالك إلى الغايات البعيدة، وما يقتضيه هذا من دور للفكر، يتجاوز مجرد رسم خريطة «عوائق الطريق» ويسعى إلى كشف سبل تجاوزها الآمن بأقل الخسائر وبغير فقدان للاتجاه. ولعل هذا الهاجس قد راودنا لدى قراءة ما عرض له الباحث-رغم صحته-من تعمق أسباب تجاوز حصص الإنتاج، وتدهور أسعار البيع، من جراء كارثة الغزو والاحتلال والحرب. أي ذات الأسباب التي زادت آثار الانكشاف الاقتصادي الهيكلي، المحدد للميل طويل الأجل لتراجع الطلب وانخفاض الأسعار، في سوق النفط العالمي. وقد راودنا الهاجس، ليس بسبب ما يبدو من ترجيح الباحث ألا مفر من «الخلافات والصراعات» بين الدول المنتجة للنفط-داخل وخارج أوبك-«حول مستويات الإنتاج»، وليس بسبب توقع الباحث بأن «سوق النفط ستواجه فوضى لا نظير لها بعد عودة العراق إلى الإنتاج والتصدير». وإنما مبعث هاجسنا تناول الباحث لسياسات الإنتاج الواجب ترشيدها تحسينا لشروط المساومة الاقتصادية في سوق النفط حتى تتخلق أسباب القدرة الاقتصادية لتقليص التبعية للنفط. وهكذا، يقول الباحث-بغير تحفظه الملحوظ في البحث-«دفعت التكاليف الاقتصادية لحرب تحرير

الكويت بالعديد من الدول الخليجية النفطية للإصرار على حصة أكبر من الإنتاج... وهذا الموقف يفرض على هذه الدول حتمية رفض المطالبات بتخفيض الإنتاج من أجل المحافظة على أسعار مناسبة». كما يورد الباحث- من دون نقد يعرض للتصورات المخالفة-أن «هناك قناعات لدى المختصين بأن الدول المنتجة... باتت غير مقتنعة بإمكانية تحسن الأسعار حتى لو خفضت مستويات الإنتاج، ويعود ذلك لتجاربها السابقة مع التخفيض المتدرج». ويخلص الباحث-وهو محق في استنتاجه، وإن بدا مفرطا في التشاؤم-إلى أن «الخلافات السياسية بين بعض دول الأوبك لا تبشر بإمكانية التوافق من أجل المحافظة على القيمة الاستراتيجية للنفط...» وحتى تزال آثار حرب الخليج الأولى (العراقية-الإيرانية) وحرب الخليج الثانية (احتلال وتحرير الكويت)... «ربما تتطور أوضاع الطاقة بها لا يفيد منتجي النفط». والأمر أن تبدل «أوضاع الطاقة» سوف يستغرق عقودا طويلة، كما تؤكد تقديرات ذات مصداقية اطلع عليها الباحث ولا شك. ويورد الباحث أسبابا لتداعي «نظم العدوان الإقليمية» تبشر بإمكانية تجاوز «الخلافات السياسية»، وفي تقديرنا أن أسباب توقع «الرشادة والعقلانية والواقعية» تتوافر رغم كارثة الغزو، وربما بسببها بالذات. ويكفي النظر إلى مؤشرات الكارثة الاقتصادية، وهي المؤشرات التي أفاض الباحث، منطقيا، في صدها في معرض كشفه لدوافع العدوان، والتي نراها كاشفة أيضا لوأد أسباب العدوان!.

-4-

وقد لا نضيف الكثير إلى ما أكدناه صبيحة الغزو العراقي للكويت، من أن تجاوز الحصص مارسه الجميع، ولا يبرر جريمة الغزو، ولا بديل عن توازن مصالح أطراف السوق. فقد كتبنا في مقال بالأهرام في 8 أغسطس 1990، أنه «في مقدمة الأهداف والنتائج المتصلة بالغزو العراقي للكويت تبرز الدوافع والآثار الاقتصادية، المستهدفة والمتوقعة، نتيجة لهذا الغزو وتداعياته الجارية والمحتملة». وبين هذه الوقائع والآثار، أشرنا إلى ذريعة الغزو بأن الكويت أضرت بالاقتصاد العراقي (وغيره من الاقتصادات العربية) عن طريق تجاوز حصص إنتاج النفط... بحيث انخفضت أسعاره، ومن ثم

عوائد النفط العراقي (والعربي)..». وأكدنا «حقيقة تؤكدها كل الدراسات الدقيقة بأنه من المؤكد أن المسؤولية الكويتية المنفردة عن انهيار أسعار النفط نتيجة لسياستها النفطية هي أمر بعيد إلى حد كبير عن الصحة. ذلك أن تجاوز حصص الإنتاج يكاد يكون عرفا مستقرا داخل منظمة أوبك، ولا تكاد تكون هناك دولة من أعضاء أوبك لم تتجاوز حصتها في وقت من الأوقات، بما في ذلك العراق». وتوقعنا أنه «لن يستطيع العراق ضم الكويت في ضوء الموازين والحقائق الدولية. وبوجه خاص، فإن هذا يعني قبولا عالميا وإقليميا بسيطرة العراق (أي أحد مراكز القوة الإقليمية العربية، مهما كان نظامه السياسي) على حوالي 25٪ من الاحتياطي المؤكد للنفط العالمي، وعلى حوالي 20٪ من إنتاج الأوبك من النفط (بضم حصص العراق والكويت). ويعني أيضا سماحا عربيا. بمبدأ الإلحاق العسكري للدول العربية الضعيفة، بما يقود إلى تقويض النظام الإقليمي العربي الراهن. وكلا الاحتمالين غير وارد». كما أشرنا إلى توقع أن«تواجه الكويت (بدورها) خسائر هائلة، نفطية وغير نفطية، نتيجة الغزو والاحتلال العراقي»، جنبا إلى جنب مع خسائر العراق وغيره من الأقطار العربية. وشددنا على ضرورة إدراك صانع القرار السياسي العربي «الأخطار التي تترتب على الانطلاق من المصالح القطرية أو الإقليمية الأنانية على حساب المصالح العربية الجماعية». وأوضحنا أن هذا الإدراك يعني في «إدارة الأزمة الراهنة»- ضمن أمور أخرى-«صياغة سياسة نفطية من المصالح العربية». وسلمنا أيضا بأن الكويت تملك مبررات قوية (خاصة في ظل حماية عسكرية أمريكية) للامتناع عن الاستجابة للأهداف-الذرائع وراء الغزو العراقي. وفي مقدمتها تقليص الإنتاج النفطي الكويتي[1].

وفي مقال لاحق في 18 سبتمبر 1990 أكدنا أنه «هزل في موضع الجد أن تتصور القيادة الصدامية أن بمقدورها تهديد مصادر النفط بغير رد فعل عالمي قادر على وقف الهزل. وتجاهل صدام أن الدول الصناعية الغربية بزعامة الولايات المتحدة، قد أعلنت جهارا نهارا، مرارا وتكرارا، أنها لن تسمح بتهديد الاحتياطي العالمي من النفط في بلدان الخليج. وفي أعقاب غزو الكويت، وتهديد السعودية وغيرها من بلدان الخليج، أصيب الغرب والعالم بفرع حقيقي من الهزل في مجال لا يسمح فيه إلا بجد الجد. وفي

توضيح جوهر الهزل في مغامرة صدام الطامعة في السطو والسيطرة على نفط الكويت والخليج، نكتفي بالإشارة إلى حقيقتين تتعلقان بحدود قواعد لعبة النفط، التي ظهر بجلاء جهل أو تجاهل القيادة الصدامية لها. الأولى، أن نفط العرب سلعة قابلة للمساومة في السوق. لكن المساومة لا تعني الابتزاز. إذ يستطيع العرب باعتبارهم مالكي هذه السلعة الاستراتيجية أن يقايضوا بها للحصول على سلع استراتيجية أخرى. ومن ذلك مثلا مواد ومعارف التكنولوجيا الضرورية للتنمية والتصنيع من الدول الصناعية المنتجة لها والمستوردة للنفط. وهامش المساومة هنا واسع... وفي هذا المجال ما زال الكثير الكثير ممكنا ولازما. والثانية، أن البلدان العربية قد تمكنت، بقدر ما أدركت قواعد لعبة النفط، من تحقيق مكاسب مهمة. فقد ساهمت صادرات النفط في دعم صمود مصر وغيرها من بلدان المواجهة مع إسرائيل في أعقاب هزيمة 1967، وكان هذا خيار عبد الناصر ضد المزايدين المطالبين بوقف تصدير نفط العرب إلى الغرب. واستخدام العرب سلاح الحظر الجزئي لصادرات النفط إلى الدول المساندة لإسرائيل إبان حربهم العادلة لتحرير الأراضي العربية المحتلة في 1973. وكان تأميم النفط وفرض أسعاره العادلة، بالاستناد إلى استخدام القوة الشاملة العربية في حرب أكتوبر، إنجازا تاريخيا تمكن العرب بعده من تحقيق سيطرة مهمة على ثروتهم النفطية. ولا جدال في أن شوطا طويلا ما زال مطلوبا لتوظيف النفط لصالح العرب». ثم خلصت إلى «أن الغزو العراقي الغادر يهدد بعود على بدء، يفقد معه العرب الكثير مما حققوه..» وأوضحنا «أن غزو صدام للكويت يكشف جهلا فاضحا أو تجاهلا مدمرا لحدود لعبة النفط: التبادل الممكن والعادل وليس الابتزاز المستحيل والغادر. توظيف القدرة النفطية العربية لصالح حماية حقوق العرب لا تخريب ديارهم وشق صفوفهم وخدمة أعدائهم»[2].

-5-

أما ثاني الهواجس فمبعثه ما قد يبدو خطر الانزلاق إلى قراءة خاطئة لدروس كارثة الغزو والاحتلال بصدد مزاعم «توزيع وتوظيف الثروة العربية». والواقع أن الباحث يؤكد بحق-كما أكدت ورقة عمل الندوة-أنه «قد يكون

البعد الاقتصادي من أهم العوامل التي أدت إلى الغزو العراقي للكويت». وأن العدوان استهدف «تسخير موارد الكويت النفطية والمالية لمواجهة الالتزامات الملحة في العراق» و«حل معضلة النظام الاقتصادي». ويعرض الباحث لمؤشرات المأزق الاقتصادي في بلد مثل العراق تتوافر لديه ثروة طبيعية، ومياه وأراض زراعية، وثروة بشرية..» على حد وصف الباحث. وكان هذا المأزق ثمرة أن «النظام السياسي وإفرازات الحرب العراقية الإيرانية قد دفعت البلاد إلى حافة الهاوية الاقتصادية». كما يوضح الباحث بحق. لكنه قبل أن ننتقل إلى عرض دواعي الهاجس الذي أشرنا إليه، يتوجب أن نضيف إلى ما أدرك الباحث من حقائق، حقيقة «الهدف التاريخي للعراق بضم الكويت». وهو هدف زاد إلحاحا مع اكتشاف وتصدير النفط في الكويت بقدر اشتداد نزعة السيطرة على ثروة الكويت نفطا ومالا، كما أكدنا صبيحة الغزو[3]. ونعتقد أن الباحث ربما لم يشر إلى هذه الحقيقة باعتبار أنها موضوع بحوث المحور الأول للندوة-التاريخي السياسي. ولا جدال أن النهب السافر والتدمير الشامل الذي مارسه العدوان العراقي على الكويت، كما توضحه بجلاء المعطيات الواردة بالبحث، يكفي وحده دليلا على زيف دعاوى المعتدي حول التوزيع العادل للثروة.

وقد نتفق جزئيا، وإن تفهمنا تماما، ما كتبه الباحث بصدد العون الكويتي: «لا يعقل أن نتوقع أن تستمر أنشطة الهيئات الكويتية المتخصصة بتقديم العون، أن تستمر في دعم اقتصاديات الأردن أو السودان أو اليمن، بعد أن تأكدت مواقف تلك الدول إبان الغزو». وأما التفهم التام، فإن مرجعه إيماننا بأن «الساكت عن الحق شيطان أخرس». وقد سكتت حكومات هذه البلدان العربية عن إدانة الغزو صراحة، والمطالبة بانسحاب غير مشروط وفوري لقوات الاحتلال العراقي. بل وتذرعت «بقولة حق أريد بها باطل» وهي إنهاء «التدخل الأجنبي»، أولا رغم إدراكها أنه كان-للأسف-الشرط الوحيد لتحرير الكويت! ولا جدال في أن «الشرخ النفسي»-بتعبير الباحث-في العلاقات بين شعوب الدول العربية، قد أصاب أشد ما أصاب علاقة الشعب العربي في الكويت مع شعوب البلدان «التي وقفت مؤيدة للاحتلال» وهو«شرخ» يستحيل أن نتصور تجاوزه لدى «الشعب الكويتي» بسهولة. لكنه قد لا يزول إذا بقيت في أسره «النخبة الكويتية». وندرك أنه ما دامت

مزاعم «الحق التاريخي الإقليمي للعراق في الكويت باقية، تزيد صعوبة تجاوز الآثار المريرة «للشرخ النفسي» بيد أن الرؤية المستقبلية، لا بد أن تنطلق من إعادة رسم «صورة الآخر». ولا نقصد هنا النظم التي تواطأت مع العدوان ناهيك عن النظام ذاته وإنما نقصد الشعوب التي ضللتها شعارات الغزو، وقاست ويلات عواقبه، ولم تكن لها ناقة ولا بعير» في العدوان وأطماعه، كما سنوضح لاحقا. ولا جدال أن إعادة بناء الجسور بين الشعوب العربية واجب النخبة العربية في الكويت وغيرها من بلدان الوطن العربي، الآن قبل الغد. ويبقى أن اتفاقنا الجزئي مع العبارة المذكورة سابقا، مرجعه، أن درس إعادة بناء العلاقات بين «خصوم الأمس»، يوضح أنه لا بد أن يكون «الدعم الاقتصادي» مشروطا بإعادة بناء الثقة بين النظم، وهو ما يعبر عنه البعض «بالمصارحة قبل المصالحة». وانخفاض هذا الدعم، مقارنة بالممكن لولا الغزو مفهوم. وهو ثمن لا بد أن يدفعه من ساقته الأوهام إلى موقف «الساكت عن الحق» في أحسن الأوصاف.

بيد أن أكثر ما أثار هواجسنا بشأن ما يبدو تعلما سلبيا من دروس الكارثة، ما أورده الباحث-بغير موقف نقدي-بصدد استقبال العمالة العربية بالكويت، إذ يقول «أصبح الكويتيون يتحفظون على تشغيل أفراد العديد من الجنسيات العربية نتيجة لمواقف حكوماتهم أو هيئاتهم القيادية المؤيدة للاحتلال العراقي للكويت، أو نتيجة للتوجس الأمني.. ولذلك فقد العرب وزنهم النسبي في التركيبة السكانية في الكويت».. وأنه.. «عندما تتوافر أعمال جديدة... تتجه الأنظار إلى الدول الآسيوية لتوفير تلك العمالة المطلوبة». إن الأمر هنا يبدو «عقابا جماعيا» للشعوب العربية، بما في ذلك الشعب العربي في مصر مثلا، رغم موقفه الجماعي الحازم ضد الاحتلال العراقي للكويت. ورغم المؤشرات التي عرض لها الباحث بصدد «العمالة العائدة» من العراق والكويت، والتي مثل المصريون 7, 66٪ منها (الجدول)، وعلى الرغم من إشارة الباحث لمشكلة البطالة في مصر من جراء هذا، وهي المشكلة التي تمثل مصدرا لا يخفى لقوى التطرف، أي الأرض الخصبة لدعاية الطامعين في ثروة الكويت وغيره من البلدان العربية النفطية الخليجية... نقول إنه رغم هذا كله، لم يشدد الباحث على التحفظ الواجب تجاه هذا «التعلم السلبي من درس الكارثة».

وإذا كنا نتفق مع الباحث في تأكيده أنه «أهم من الأبعاد السياسية، هناك ضعف الإمكانات الاقتصادية»... وأنه بسبب خسائر الكارثة وتدهور الدخل «أصبح من غير المعقول تخصيص موارد كبيرة من أجل العون الاقتصادي الموجه للدول العربية، سواء تلك التي وقفت مؤيدة للاحتلال أو حتى التي عارضته» فإن صفة «كبيرة» نسبية وغير واضحة، والمساواة بين المؤيدين والمعارضين للاحتلال متعسفة وغير منطقية. وربما تعكس العبارة السابقة رد فعل مفهوما إزاء ما بدا نكرانا لجميل الكويت التي كانت أول من بادر بالفعل، وعن إدراك صحيح للضرورة، بتقديم العون الاقتصادي إلى البلدان الشقيقة. لكنه رد فعل على إطلاقه يبعث لدينا هاجس «مرارة من العرب» لا يجدر أن يبقى «عرب الكويت» أسراها، وعلى نحو مطلق مزمن. والأهم، هاجس نسيان ضرورة المبادرة الكويتية التاريخية بتقديم العون، وهي ضرورة تؤكدها دروس الكارثة ولا تنفيها. ويكفي أن نشير إلى مواقف الدول والشعوب التي ساندت شعب الكويت ودولته إبان الكارثة. والأمر هنا لا يتصل بما يسمى «بوليصة التأمين» رغم مشروعية الدعوة إلى تبادل المصالح، أي الدعم الأمني والدعم الاقتصادي، وإنما يتعلق بفهم ضروريات العون الاقتصادي على الصعيد العالمي من منظور مصالح المانحين.

وأخيرا، فإن هاجس«تبرير هروب الأموال» يراودنا، لدى قراءة اتجاهات النشاط الاقتصادي في الكويت بعد نحو أربع سنوات من دحر الاحتلال، إن الكويت قد تحررت، وكان محتما أن تتحرر. وشعب الكويت لا بد أن يواصل طموحه التاريخي والمشروع والواجب في تنويع قدراته الاقتصادية والإنتاجية لتقليص الاعتماد المطلق على تصدير النفط من أجل تعظيم مكاسبه من النفط بالذات. ولا ننفي صحة ما كتبه الباحث من أن «عددا كبيرا من المستثمرين أصبح يتوجس خيفة من مواقف عدد من الدول العربية تجاه حقوق الملكية عند نشوء تباين حول القضايا العربية». لكن«هروب الأموال»، كما يلاحظ الباحث نفسه مرجعه أيضا الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلدان العربية، وما تخلقه من «مناخ غير ملائم للاستثمار» بالنسبة لرؤوس الأموال القطرية-الوطنية، قبل رؤوس الأموال العربية-الوافدة. ويتطلب الأمر تعديل هذه الأوضاع، وهو ما نرى أن المتغيرات العالمية والإقليمية تدفع نحوه كما سنشير لاحقا. أضف إلى هذا، حقيقة أن الاستثمار

الإنتاجي العربي في الوطن العربي هو نفسه شرط الأمن وإضعاف النظم التي تهدد «حقوق الملكية» عند أول «نزاع سياسي». إن الانطلاق مما سبق، كان يمكن أن يدفع بالباحث إلى تحفظ آخر واجب في قوله إنه، دون ريب أن دعوات إعادة توظيف الأموال العربية الموظفة في الدول الصناعية الغربية سوف تذهب أدراج الرياح». وقد نتفهم هنا أن المخاطر غير الاقتصادية فضلا عن اعتبارات الرشادة الاقتصادية، سوف تكون محددة لزمان ومكان إعادة الأموال الهاربة، بيد أن هذه العودة تبدو شرط تمويل أسباب الأمن والتقدم، للكويت وبلدان الخليج العربية الأخرى الشقيقة قبل غيرها من بلدان الوطن العربي.

وأخيرا فإنه يتوجب أن نعلن اتفاقنا مع الباحث في تأكيده أن «إثارة مسألة عدالة توزيع الثروة العربية على الشعوب العربية... ليس لها أي سند قانوني أو شرعي»، وإعلانه أن «البلدان العربية هي بلدان مستقلة ذات سيادة، وكل بلد منها حر في استغلال ثرواته الطبيعية والمالية بما تحدده إرادة شعبه»، وتوضيحه أن «مساهمة دول الخليج بما فيها الكويت في بناء الاقتصادات العربية الأخرى أهم بكثير من المساهمات العراقية»، وإشارته إلى أن «الشعب العراقي ذاته لم يتمتع بثروته الوطنية..» وأنه خلال حكم البعث بالعراق وظفت أموال النفط في دعم القدرات العسكرية وأهملت القطاعات المدنية.. الخ، بيد أن مفهوم التقدم الشامل، ومنطق الاقتصاد السياسي للأمن: الوطني والإقليمي والعالمي، يؤكدان أن نشر الرفاهة هو شرط التقدم والأمن، للبلدان الغنية قبل غيرها. ونكتفي هنا بالإشارة إلى ضرورة التعلم الإيجابي من أحد دروس الأزمة: أنه تسهل استثارة «مشاعر الحرمان» بالمقارنة مع «مظاهر الثراء» حين تشتد الفجوة في ذات الوطن الذي يستحيل تجاهل الانتماء إليه.

-6-

وهنا أيضا قد لا نجد الكثير لنضيفه إلى ما كتبنا في فترة الاحتلال العراقي للكويت «مزاعم إعادة توزيع الثروة»، وذلك من أجل إزالة أي سوء فهم لمقصدنا. لقد كتبنا في مقال نشر يوم 18 سبتمبر 1990، في محاولة لإلقاء الضوء حول ما وصفناه «زيف سراب دعاوى العدل والحرية المستندة

إلى الغزو والسطو»، إنه قد «قيل بحق إن شعبا حرا لا يمكن أن يستعبد شعوبا أخرى، وليس انتهاك حقوق الإنسان في الكويت، إلا الوجه الآخر لإهدار حقوق الإنسان في العراق». وذكرنا بأنه «لا يعرف التاريخ أو المنطق استعمارا ديمقراطيا. لأن الاستعمار بمفهومه ذاته هو اغتصاب المستعمر ما لا يملك ولا يستحق. ومنطق الاستعمار ذاته نفي للحرية-حرية الشعوب في تقرير المصير. ولا تغير دعاوى الوحدة، عبر السطو المسلح من الأمر شيئا. لأن الوحدة اختيار حر بين بلدان مستقلة ترى مصلحتها المشتركة في الوحدة. ومنطق الحقوق التاريخية لممارسة الغزو والضم ليس سوى إيقاظ لفتنة عالمية نائمة تصيب اللعنة من يوقظها. وفرض الأمر الواقع لا يستند إلى قوة عراقية قادرة على مواجهة العالم بأسره-الرافض مصلحة أو مبدأ لهذا الأمر».

وأوضحنا على نحو قاطع «أما الحديث عن التقاسم العادل للثروة العربية، فإنه لا يعدو لغوا حين تكون نقطة البدء هي السطو المسلح لا حسابات المصلحة والتراضي. ولا نشير هنا إلى مصير ثروة يسيطر عليها نظام عراقي لا مصداقية لحديثه عن العدل قطريا أو قوميا، ولا ثقة في حكمته، بعد أن أهدر ثروة العراق ذاته»[4].

وفي كتاب نشر قبل حرب تحرير الكويت، أشرنا إلى ما أثاره العراق-في تبريره لغزو الكويت وتهديده لغيرها من الدول الخليجية العربية-العديد من «المزاعم التي تتمحور حول أن هدف العراق هو إعادة توزيع الثروة العربية على أساس عادل يقضي على تفاوت توزيع هذه الثروة. وقد ترددت هذه المزاعم على ألسنة كثيرين من الذين استنكروا غزو الكويت، ولقيت بعض الاستجابة الجماهيرية نتيجة اختلاط الحق بالباطل في هذه المزاعم». وبصدد هذه المزاعم أشرنا-بادئ ذي بدء-إلى أمرين مبدئيين:

«الأول، أن ثروة النفط التي تملكها الدول الخليجية العربية ليست موضوعا للتوزيع بين الدول العربية. إذ على امتداد الزمان والمكان لم يحدث أن تقاسمت البلدان والشعوب ثرواتها، وإنما جرى تبادل الخبرات، أو جرى اغتصاب الثروات عنوة. والدول المعاصرة لا تقدم ما تملكه من ثروة بالمجان، وإنما تقدم العون، أو تستثمر المال، أو تبادا السلعة على أساس تبادل المنافع والمزايا. وقد تقبل الدول الخليجية العربية أن تكون ثروة النفط، التي تملكها،

مشاعا للاقتسام إذا قبلت غيرها من الدول أن تكون الثروات الصناعية والزراعية والمائية وغيرها مشاعا للاقتسام والتملك. أضف إلى هذا، أن النظم الاقتصادية بعد المشاعة البدائية لم تقم على أساس مشاعية تملك الثروات. ولا تعرف الرأسمالية أو الاشتراكية إعادة توزيع الثروة، وإنما تقوم على حقوق الملكية، الخاصة أو الجماعية، وإن عرفت آليات مختلفة لإعادة توزيع الدخل المتولد عن استغلال الثروات الطبيعية واستخدام الأصول الإنتاجية».

«والثاني، إن تاريخ العالم لم يعرف «إعادة توزيع الدخل» أو «تقاسم غنائم السطو»، على أساس العدل، بواسطة قوة غازية. وعبر الغزو، فإن حصة الأسد تكون من نصيب قائد الغزو. وأما الفتات فإنه نصيب الواهمين والمحرومين والطامعين في اقتسام الغنائم. وعلى المدى-البعيد، بعد أن تتراجع حاجة الطاغية إلى الخداع بالشعارات فإن الخسارة تصبح نصيب من لهثوا وراء سراب عدل، وتصوروا إمكان إقامة العدل بواسطة «المستبد العادل». بل قد يغتصب المستعمر والطاغية ما قدمه قبلا من فتات، من كل من تسول له نفسه أن يتطلع إلى العدل حقا. وإذا كاد العدل راية تعلو نظام القيم الإنسانية... فإن تحقيق العدل شكلا ومضمونا أمر يخص كل بلد وكل شعب»[5].

وفي مقالنا «صدام من تبديد الثروة إلى تدمير القدرة» بالأهرام في فبراير 1991 كتبنا: «ردد الخطاب العراقي بعد غزو الكويت حقا أراد به باطلا. ويتلخص ظاهر الحق في الدعوة إلى توظيف عوائد النفط العربي وفق متطلبات التقدم والأمر والتكامل في الوطن العربي. لكن واقع الباطل، الذي يكشف زيف الدعوة يتجسد قبل أي شيء في أشكال تبديد عوائد نفط العراق ذاته، وتوظيف هذه العوائد في اتجاهات تثمر عكس الغايات المعلنة». وأوضحنا: «لقد تبددت هذه العوائد حرب كان ينبغي تجنبها مع إيران، أو كان يمكن الحد من خسائرها، إذا قبل النظام العراقي مبكرا شروط السلام الإيراني، التي أذعن لها متأخرا. ومعلوم للكافة أن هذه الخطوة لم تكن من أجل تعمير وتعويض ما دمرته الحرب، أو لتمويل الاستثمار الهائل المطلوب لمواجهة تحديات التنمية وتهديدات الأمن ومقتضيات التكامل أمام العراق. إنها تعلق الأمر بشق قناة جديدة لإهدار أوسع لعوائد النفط

العراقي، ولتدمير أبشع لقدرات الاقتصاد العراقي، وذلك بالإقدام على غزو الكويت، وإشعال حرب الخليج الثانية». وقد عرضنا المؤشرات الاقتصادية الموثقة لتبديد الثروة العراقية إبان الحرب العراقية الإيرانية، ولاستمرار تخلف وانكشاف وتبعية الاقتصاد العراقي في حقبة النفط، ولمحدودية إسهام العراق في تطوير العلاقات الاقتصادية العربية-العربية وفي بناء أسس التكامل الاقتصادي العربي، ثم لتقديراتنا للخسائر الاقتصادية للعراق من جراء الحصار الاقتصادي الدولي والحرب الشاملة التي دفع إليها بعد غزوه واحتلاله للكويت. ثم خلصنا إلى أن «النظام العراقي يجني من غزو الكويت خسائر اقتصادية تفوق ما كان يحلم به من مكاسب. وإذا واصل الإصرار على مواصلة الحرب، فإن النظام العراقي يقود العراق إلى كارثة تحجيم وربما تمزيق لكيانه، وتدمير هائل لقدراته كما حدث لألمانيا النازية، دون أن تكون له القدرة الألمانية على إعادة البناء الاقتصادي، وتصبح عائدات نفطه مرهونة لسداد الديون وتغطية تكاليف الأعمار، طوال عشرات السنين»[6].

-7-

وثالث الهواجس يتصل بمعالجة مشكلات التعاون والتقدم في الوطن العربي وأخطاره بعد تحرير الكويت، وتحت تأثير تداعيات كارثة الغزو والاحتلال العراقي للكويت. ونرصد هنا أن الباحث ينطلق من استنتاج نتفق معه من حيث المبدأ، وهو أنه «من المحتمل أن يمضي وقت طويل قبل التوصل إلى صيغ مناسبة للتعاون بين الدول العربية، تعتمد على الاحترام المتبادل للسيادة، وللحقوق الوطنية للشعوب في ثرواتها، وعدم محاولة حل المشاكل القطرية على حساب الأقطار الأخرى». كما يطرح في ذات الوقت افتراضا بأن «ذلك يتطلب أنظمة سياسية ذات مشروعية واضحة، وعلاجات عقلانية للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد عربي». وهذا الافتراض، وإن اتفقنا مع شطره الأول من حيث الجوهر، يفتح الباب لهاجس تبرير نزعة «الوصاية» التي استند النظام العراقي إليها في تبرير عدوانه على الكويت وتهديد بقية البلدان الخليجية العربية باتهام النظم الخليجية العربية «بعدم المشروعية». ونؤكد هنا، ولا نعتقد أن الباحث يختلف معنا،

أن مشروعية النظام السياسي لأي بلد، أمر يخص شعبه في المحل الأول. وهذه المشروعية أمر نسبي، كما يكشف الصراع الأيديولوجي بين دول النظامين «الاشتراكي والرأسمالي» في زمن الحرب العالمية الباردة، وبين النظم التي وصفت «بالتعددية» وتلك التي اتهمت «بالرجعية» في سنوات الحرب الباردة، بل وبين النظم المسماة «بالإسلامية» وتلك الموصوفة «بالعلمانية» في الشرق الأوسط في اللحظة الراهنة. وسوف نوجز تصورنا لما نراه ركائز المشروعية للنظم المعاصرة وفق مفهوم مركب للتقدم ومعاييره. بيد أن المفهوم الفكري-النظري لا يقدم بحال لأي نظام حق الوصاية وإعطاء صكوك الغفران لغيره من النظم تحت دعاوى المشروعية واللامشروعية. وإنما نقصد به مجرد النهوض بواجب المفكر الذي شبهناه في كتابة سابقة بدليل القافلة في الصحراء.

والواقع، أنه يتوجب على المفكر، فضلا عن القائد، أن يتحلى ببعد النظر ليرى بوضوح الهدف البعيد ويرشد اليه ويوفر تكاليف الوصول إليه. بيد أنه لا بد أن يرى القريب بذات الوضوح حتى لا يورد القافلة موارد التهلكة بالوقوع في شراك خداعية أو اللهاث وراء السراب. إن رؤية «واحة التقدم» ضرورة ليس فقط لتوفير التكلفة وإنما ضرورة أيضا لتحفيز المهمة. لكن هذا لا يعني بحال الغفلة عن رؤية ما تحت الأقدام، وإلا دخلت الأمة في حقول الغام-شأن حقل ألغام الكويت الذي دخله صدام-تورد التهلكة أو تؤجل الوصول إلى واحة التقدم المنشود لزمن طويل. وقد نضيف، أن الواجب يتطلب الأخذ بالمثل العربي الشائع، «قدر لرجلك قبل الخطو موضعها»، مع الأخذ في ذات الوقت بالمثل الصيني الذي لا يقل شيوعا، «رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة». ونعني هنا، أن التروي في السعي إلى التقدم مع إدراك طول الطريق إليه يجب ألا يكون تكأة للتباطؤ أو اليأس. وإذا انطلقنا من هذا التصور، فإننا سنسلم بصعوبات إعادة بناء التعاون الاقتصادي العربي، على أسس جديدة كما نتفق مع الباحث، وربما عبر حلقات وسيطة مثل مجلس التعاون الخليجي الذي يشير إليه الباحث كأساس للتضامن و«التعاضد»، أو حتى إعلان دمشق الذي يرتكز إلى التجربة الفعلية والمصلحة المؤكدة. لكن التسليم بصعوبة الوصول ليس سببا لعدم السير على الطريق الواجب، وإلا بقينا في أسر «فقدان الاتجاه» كما أشرنا. وقد نضيف أن

أسباب المرارة من «العروبة» تقوم ربما لدى جميع الشعوب العربية، لكن هذا لن يغير حقيقة أنها«عربية» وتبقى في الحد الأدنى ضرورات التكامل الإقليمي التي تؤكدها التصورات العالمية لبناء التجمعات الاقتصادية الإقليمية. وهي تجمعات تتم بين دول بينها تاريخيا «بحور من الدماء»، مثل أوروبا الغربية وشرق آسيا، لكنها دول تمارس بالفعل«علاجات عقلانية للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية» ليس فقط على المستويات المحلية، إنما أيضا الأصعدة الإقليمية، لكن هذا التوجه، لا يعني بحال اعتقادنا أن أسباب إعادة بناء التعاون العربي قد توافرت، وإنما نقصد بالذات ضرورة التمسك بهذا التوجه الذي لا بديل له. ومهما تشددنا في طرح الشروط المثلى، فإنه يتوجب إدراك أن أسباب التناقض ما زالت قائمة، وسيتولد غيرها، في مختلف التكتلات الاقتصادية في العالم من حولنا. وقد يكفي أن نشير إلى أسباب تعثر تنفيذ «اتفاقية ماستريخت» والشكوك بصدد استكمال بناء الوحدة الاقتصادية والسياسية بين دول «الاتحاد الأوروبي». كما يكفي أن نشير إلى أسباب عدم النجاح وربما ضعف التوجه إلى تقنين التكامل الاقتصادي في شرق آسيا. بيد أن درس التعاون الاقتصادي الإقليمي في ذلك الإقليم الصاعد على الخريطة الاقتصادية العالمية يؤكد أن بناء الروابط الاقتصادية، بين اليابان والصين مثلا، هو ذاته شرط تقليص أسباب التناقض والصراع، ليصبح الإطار القانوني التنظيمي للتكامل المتوقع، مجرد «تحصيل حاصل». وفي تقديرنا، أن العملية الموضوعية للتحولات الليبرالية، الاقتصادية والسياسية، التي تتسارع في أغلب البلدان العربية، إن ارتبطت بتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ستخلق شروط احترام حقوق الملكية وحقوق السيادة، وتوافر أسس العقلانية الاقتصادية والمشروعية السياسية، وغير ذلك مما يطرحه الباحث بحق.

-8-

ورابع الهواجس، وربما أهمها، يتصل بقصور مرتكزات الأمن في منطقة الخليج خاصة، والأمن في الوطن العربي، عامة، بعد كارثة الغزو العراقي للكويت. وهكذا، يطرح الباحث حقيقة «انكشاف دول الغرب إبان الأزمة، واضطرارها للتدخل العسكري لحماية إمدادات النفط وتكريس الاستقرار».

ويظهر اتفاقنا مع الباحث، بصدد حتمية التدخل العسكري الغربي بمبادرة وقيادة الولايات المتحدة، من موقفنا خلال الأزمة كما عرضنا آنفا. لكن التسليم بحتمية هذا التدخل، في رأينا وربما في رأي الباحث، لا يعني أنه اختيار مرغوب في ذاته أو كان مطلوبا خليجيا، أو لا مفر منه في حال تغير الظروف التي أحاطت به. لكنه حتمي بالنظر لغياب البديل الذي كان بمقدوره إجبار المحتل على الانسحاب بالقوة، بعد أن واصل إصراره على عدم الانسحاب سلما. وكان حتميا في تقديرنا لأنه ببساطة كان معلنا بصراحة من قبل الولايات المتحدة، وأصبح ممكنا في ظل المتغيرات العالمية التي تسارعت مع «بيروسترويكا» جورباتشوف، وكان حتميا لأن من يبدأ بالكويت سوف يثني بغيرها، وكان لا بد أن يتحسس رأسه كل من صب عليهم صدام جام اتهاماته بالرجعية والعمالة والخيانة.. لآخر قاموس «عهد الهجاء والشتيمة». وسوف نعود إلى هذا وغيره حين نوجز تصورنا حول إشكاليات الاقتصاد السياسي لأمن النفط في منطقة الخليج.

ونلاحظ هنا أن الباحث يفجر بقوة هذه الإشكاليات من أهم زواياها. وهكذا، على سبيل المثال، يشير الباحث إلى أن «كارثة الغزو أيقظت لدى الغرب هموم الأمن في المنطقة العربية، وكشفت مدى هشاشة العلاقات بين مختلف الدول العربية، وطريقة اتخاذ القرارات السياسية التي تدفع الأمم والشعوب تكاليف بشرية واقتصادية باهظة نتيجة لها». وقد نضيف فقط أن هذا «الهم» عربي قبل أن يكون غربيا، أو يجب أن يكون كذلك، وهو ما لا نعتقد أن الباحث يختلف فيه معنا، ببساطة لأن «شعوبنا» هي التي تدفع «ثمنه الباهظ». والغرب سيتراجع همه بعد «إيجاد البدائل المناسبة لإمدادات الطاقة والنفط بشكل خاص»، وما يترتب على هذا من «تراجع القيمة الاستراتيجية للمنطقة وثرواتها ومن أهمها النفط» كما يؤكد الباحث. ويبقى الهم همنا، ولكن بعد أن تكون قد أفلتت نهائيا الفرصة الاستثنائية التي أتيحت للأمة العربية كي تتجاوز أوضاع التخلف وأخطار التهميش في عصر النفط.

وإلى جانب خسائر المستقبل يشير الباحث إلى خسائر الحاضر. ذلك أن «اختلال النظام الأمني العربي وتزايد الأطماع لدى بعض الأنظمة العربية جعل الدول العربية المنتجة للنفط كثيرة التخوف والحذر من عدد من البلدان

العربية.. وهذه الدول ستضطر إلى تخصيص مبالغ كثيرة لمواجهة التزامات الأمن والدفاع.. على حساب تخصيص الموارد للتنمية المحلية أو الإقليمية أو العربية». وتكفي نظرة لتقدير صندوق النقد العربي للخسائر العربية من جراء جريمة الغزو العراقي للكويت كي ندرك أبعاد هذه الخسائر الحاضرة بانعكاساتها المؤكدة السلبية على المستقبل العربي. وتتضح أعباء الإنفاق الدفاعي وحدها بالنظر إلى التكاليف العربية المباشرة في حرب تحرير الكويت. وهي أعباء استمرت بعد الحرب كما تشير أرقام مشتريات السلاح ونفقات الدفاع في الدول العربية الخليجية، ناهيك عن الأعباء الأخرى المترتبة على غياب سلام عربي-عربي، فضلا عن أسباب التوتر العربي-الإقليمي.

بيد أن الأشد خطورة، تلك الحقيقة المؤلمة التي يذكرها الباحث، وهي «أن حالة عدم الاطمئنان من حالة الأمن دفعت وسوف تدفع العديد من دول المنطقة للاعتماد على الدول الكبرى الرئيسية لحمايتها وحماية استقرارها السياسي والاقتصادي.. ولا شك أن التعاقدات الأمنية سوف تحتم تكاليف اقتصادية مهمة». ووجه الخطورة الأشد لا يتعلق، رغم مرارة هذا البعد، في أن الاعتماد على استمرار «حماية الدول الكبرى الرئيسية» تضعف أسبابه. وقد نشير على سبيل المثال إلى المواقف المترددة للعديد من دول أوروبا الرئيسية تجاه قرار الحرب الشاملة لتحرير الكويت، وهي مواقف لا تقل دلالة عنها مواقف دول كبرى رئيسية أخرى ربما كانت أشد ترددا مثل اليابان، فضلا عن الصين والاتحاد السوفييتي السابق. والأهم، هو ما ذكره الباحث من أن «هناك دعوات قوية في الولايات المتحدة وكافة الدول الغربية لعدم التدخل العسكري في المناطق المتوترة وغير المستقرة». وصحيح أن الباحث يضيف بحق أنه «لا تستطيع حكومات هذه الدول التوقف عن التدخل في منطقة مهمة كالخليج إلا بعد أن تجد حلا نهائيا لإمدادات الطاقة والنفط بشكل خاص». إلا أنه يستدرك بموضوعية، معبرا عن قلق مشروع، أنه «ربما لن يمضي وقت طويل قبل أن يتوصلوا للحلول المناسبة». وقد نضيف هنا وجها آخر «لهاجس غائب»، وهو تآكل أسباب «المشروعية العربية» التي استند إليها «التدخل الدولي». ونقصد أثر نزعات «الانكفاء على الذات» في دائرة الخليج مع «التوجه إلى الغرب» بحثا عن الأمن، رغم

التسليم بأن البعد العربي لأمن الخليج لا يغني عن البعد الدولي لهذا الأمن، حتى تتوطد الأسباب العربية له، وهو أمر لن يتحقق في رأينا دون إدراك الخليج العربي لدوره في هذا الصدد.

ويزيد الباحث هاجس الأمن عمقا بإشارته إلى التهديدات التي تجابه «الأمن الاقتصادي العربي» عامة «والأمن الاقتصادي الخليجي» خاصة، بإشارته إلى خطر إعادة هيمنة الشركات الكبرى على المقدرات الاقتصادية في المنطقة»، وما يترتب على هذا من «فقدان السيطرة على الثروة النفطية». أضف إلى هذا، أن «تراجع الثقة الدولية بالأوضاع السياسية في المنطقة العربية بشكل عام» كما يقول الباحث، لا بد أن ينعكس على قدرة البلدان العربية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للإسهام في التنمية والتصنيع، وهو ما تراهن عليه سياسات التحول الاقتصادي الليبرالي التي تنتشر وتتعمق في الوطن العربي وغيره من أوطان العالم. أي أنه«قد نرضى بالهم، ولكنه لن يرضى بنا»، إذا بقيت أوضاع التشرذم والتقاتل العربي على ما هي عليه، وفي الحالين نكون قد خسرنا محاولة «التنمية المستقلة» ولا سبيل أمامنا «للتنمية التابعة»، رغم تحفظنا النظري-التاريخي على هذه المقولات.

وسواء من منظور الاقتصاد السياسي للأمن أو من زاوية الأمن الاقتصادي أو باعتبار المكون الاقتصادي للدفاع، فإن تهديد الأمن العربي القومي أو تهديد الأمن العربي الخليجي، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، فإن مصدر التهديد الرئيسي يكمن فيما ختم به الباحث خلاصته، أي قوله «إن مسألة الانكشاف الاقتصادي قد أصبحت مسألة هيكلية». والأهم في تقديرنا أنه في زمن الحرب الباردة، وبالنظر إلى التنافس على الجنوب بين الغرب والشرق، ربما كانت أخطار هذا الانكشاف أقل. ومع تسارع الثورة الصناعية التكنولوجية في حلقاتها الأحدث في «الدول الصناعية الرئيسية»، ومن ثم اتساع الفجوة بين التقدم والتأخر، فإن عواقب هذا الانكشاف أشد.

-9-

وقد كانت قضية «التدخل الدولي» بلا جدال أحد أهم الأوتار الحساسة لدى شعوبنا التي تملك كل المبررات التاريخية لهذه الحساسية، ولذا شدد

عليها الخطاب الدعائي العراقي عقب الغزو، والتقى في هذا ليس فقط مع جوقة «مؤيديه» وإنما مع عديد من «معارضيه» الذين يدركون أن تدخل «الدول الرئيسية الكبرى» سيكون لمصلحتها بالدرجة الأولى، مهما تكن «أحكام الضرورة» التي فرضت «غصة حلق» لديهم، إذ لم يروا بديلا لهذا من أجل «تحرير الكويت» حماية «للمستقبل العربي» ذاته.

وهكذا، أكدنا في «صوت الكويت» خلال الأزمة على مخاطر استخدام سلاح النفط بالأسلوب الذي عفا عليه الزمان، أي بتجاهل قواعد توازن وتبادل المصالح».. وأشرنا إلى أن تصدر نجاح الابتزاز بالنفط استند إلى إثارة المخاوف من وجود القوات الأجنبية، وإشاعة الشكوك حول«التواطؤ مع الإمبريالية»، وإلى صراخ منافق حول حماية «الثروة النفطية». وأوضحنا رأينا وتقديرنا بأن من يتحلى بروح المسؤولية القومية حقا، كان عليه ألا يستخف برد فعل الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة، التي يصعب أن تضع حياتها الاقتصادية تحت رحمة إرهابي يائس، يعلن صراحة استعداده لتقويض صرح الاقتصاد الصناعي الغربي»[7]. وربما كانت مخاوفنا أكثر مما كشفت عنه سوق النفط بصدد آثار حرق آبار النفط الكويتي، وإن كنا في هذا لم نتجاوز التقديرات التشاؤمية الغربية ذاتها، إذ كشفت السوق كما سجل الباحث «مرونة لا نهائية» وخاصة بسبب القدرات الإنتاجية السعودية، بحيث زاد العرض بها تجاوز توقف الإنتاج الكويتي وحصار صادرات العراق.

والأمر المهم فيما يتعلق بقضية «التدخل الدولي» هو تلك الحقائق التي أوردتها ورقة عمل الندوة، فقد تحركت العراق في اتجاه كان لا بد أن يؤدي إلى إلحاق هزيمة كبرى بها. والأحداث المأساوية للغزو والحرب «دارت في اللحظة نفسها التي كان العالم يمر فيها بأهم منعطف في تاريخه المعاصر، «إذ ارتبط انهيار النظم الشيوعية وتداعي الكتلة السوفييتية بظهور علاقات قوى جديدة على الصعيد الدولي» جوهرها اختفاء نظام القطبية الثنائية. وكما تؤكد ورقة العمل بحق، فإنه بدلا من أقصى الحذر، نظر النظام العراقي إلى عالم التسعينيات «بنفس عقلية الحرب الباردة، متصورا أنه سيتلاعب بدولة عظمى ارتكازا على الثانية..»، كاشفا عجزه عن فهم التغيرات الجذرية العالمية.

ولقد كتبنا بالأهرام قبل نحو أربعة أشهر من بدء عمليات حرب تحرير الكويت: «خسر صدام أهم رهان في مقامرته الكبرى للفوز بالكويت، وهو الرهان على الاستفادة من التناقض بين القوتين العظميين للإفلات بالغنيمة. فقد صادق جورباتشوف وبوش، في مداولة هلسنكي، على حكم الأمم المتحدة بوأد المغامرة الصدامية. وأكد مجددا اللاعبان الأساسيان في لعبة الأمم على منع صدام من الفوز بالكويت، وعدم السماح له بمواصلة المقامرة في الخليج. وتأكد في هذه القمة اتفاق الاتحاد السوفييتي مع الولايات المتحدة على مضمون تسوية الأزمة الراهنة في الخليج، على الرغم من استمرار الخلاف بين الدولتين العظميين حول وسيلة، ومن ثم مهلة تنفيذ الحكم العالمي بوأد المغامرة الصدامية. والأهم أن حدود الخلاف لم تتعد دائرة كتب على محيطها: من لم يمت بالسيف مات بغيره.. تعددت الأسباب والموت واحد! وقلنا إنه «يبدو أن تلك الحسابات قد صورت له القدرة على استدعاء أشباح الماضي، والعودة إلى زمن الحرب الباردة بإعلانه الحرب ضد «الإمبريالية» الأمريكية. وربما صورت له تلك الحسابات إمكانية استنفار الحرس السوفييتي القديم ليقود ردة ضد «البيريسترويكا»... وأرجعنا خطأ تلك الحسابات إلى «جهل معرفة أو ضعف استيعاب الاستراتيجية السوفييتية الكامنة وراء نهج جورباتشوف للانسحاب من نقاط المجابهة الساخنة مع الولايات المتحدة على الخريطة العالمية. وأعلنا أن «خطأ صدام في تقدير رد الفعل السوفييتي من غزو الكويت وأزمة الخليج قد أصابه في مقتل، وجسد أخطر الشراك الخداعية التي وقعت بها مغامرته الطائشة البائسة.

وقد أكدنا أن المبادرة الأمريكية بحشد القوات الدولية في حرب الخليج الثانية قد جسدت حقائق النظام الدولي الجديد. وأوضحنا أن الاتحاد السوفييتي السابق وقد تخلى عن أوهام الثورة العالمية وتصفية الإمبريالية، وتراجع عن نهج الحرب الباردة والتصدي للتدخل «الإمبريالي»، قد أعلن على لسان جورباتشوف في كتابه «البيريسترويكا<< عن «احترام المصالح الحيوية للغرب في العالم الثالث،. وبذلك فإن الموقف السوفييتي» كان منطقيا في إعلان تفهمه للمبادرة الأمريكية ضد التهديد العراقي المحتمل لمصادر النفط العربي الحيوية للبلدان الصناعية الغربية. أضف إلى هذا،

أن النزعة الواقعية لجورباتشوف توضح له بجلاء، أنه لا يملك قدرة عملية لمنع الولايات المتحدة من التدخل العسكري، وأن الولايات المتحدة القادرة عمليا على قيادة الحملة الدولية ضد الابتزاز الصدامي، فضلا عن أنه لا يملك إلا التسليم بحق بلدان الخليج العربية في طلب الحماية الدولية. وأوضحنا أيضا أنه «لا شك أن المصالح القومية وليست المبادئ المعلنة هي أساس تفسير سلوك الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في إدارة الأزمة الراهنة في الخليج». وهكذا. مثلا يشدد وليم كوانت (الخبير الأمريكي في شؤون الشرق الأوسط) على منع العراق من التحكم في النفط العربي باعتباره أهم أهداف المبادرة الأمريكية. وينوه أليكس فاسيليف (الخبير السوفييتي في شؤون الشرق الأوسط) بارتفاع أسعار تصدير النفط السوفييتي باعتباره مكسبا سوفييتيا من الأزمة[8]. وفي مقالات لاحقة «بصوت الكويت» قلنا إن «ثبات الموقف السوفييتي الذي كان يرى مضمون التسوية في الانسحاب العراقي غير المشروط من الكويت، واستمرار السلوك السوفييتي مجسدا لنزعة الانكفاء عن الذات في جوهره، كان في نهاية المطاف ضد النظام العراقي ومع التحالف الدولي». وقلنا إنه «يكفي أن نشير إلى التزام الاتحاد السوفييتي من حيث الجوهر بحصار العراق، وعدم تقديم أي عون مؤثر له، كان بمقدوره وسيبقى، حتى تضع الحرب أوزارها» بيد أننا قد استدركنا، وهو ما تدل عليه مؤشرات النشاط الراهن لدبلوماسية«روسيا» الوريث الفعلي والشرعي للاتحاد السوفييت السابق كقوة عظمى، أن الانسحاب السوفييتي المنظم من حرب الخليج يتوقف على درجة مراعاة مصالحه ومخاوفه في منطقة الخليج والشرق الأوسط، وخاصة بعد تدمير القدرة العراقية التي ساهم قبلا في بنائها مدفوعا بمصالحه الإقليمية المتعددة. وفي تقديرنا، أن هذا الموقف الانسحابي لا يمكن إلا أن يكون مؤقتا بحكم وحدة العالم وعالمية المصالح واستحالة العزلة... ويتوقف توقيت وشكل عودة «الاتحاد السوفييتي» إلى ساحة التأثير العالمي، في الخليج وغيره من مناطق العالم، على مراعاة الولايات المتحدة قواعد توازن المصالح، من جهة، ومراعاة«الاتحاد السوفييتي» حقائق توازن القوى، من جهة ثانية»[9]. وبإيجاز، فإن ثمة مخاوف ومصالح لروسيا الوريث يتوجب مراعاتها في الرهان على استمرار «الحماية الأمريكية» منفردة، وهو ما

يبدو أن الكويت تدركه، كما تكشف سلسلة الاتفاقات الأخيرة التي أبرمتها مع كل من روسيا والصين وفقا لما أوردته الأخبار الصحفية. لكن الأهم، هو إدراك أن الأسباب المتينة للأمن الإقليمي لا بديل عنها مهما تكن حسابات التدخل الدولي، على الأقل من منظور المستقبل البعيد، وانطلاقا من أنه لا صداقات دائمة وإنما مصالح دائمة في السياسة[15].

-15-

وبدلا من الخاتمة، نتصور ضرورة استشراف مستقبل ما بعد تحرير الكويت وذلك بعرض بعض التصورات الأولية حول إشكاليات الاقتصاد السياسي للأمن في منطقة الخليج. ونركز بوجه خاص على مجموعتين من هذه الإشكاليات. الأولى، تتصل بإدارة السيطرة على الثروة النفطية، وقضايا أمن الخليج. والثانية، تتعلق بخطر الانكشاف الاقتصادي الهيكلي، وقضايا التعاون العربي. وهي إشكاليات تزداد حدة في ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية التي تعيد تشكيل النظام العالمي والدولي، والنظام الشرق أوسطي والعربي.

وقد يتوجب أن ننوه بأن مساحة التعقيب لا تسمح إلا بإيجاز قد يكون مخلا. ورغم هذا، ولأن البحث موضوع التعقيب قد طرح بقوة إشكاليات الاقتصاد السياسي للأمن، فإن طرح بعض التصورات الأولية في هذا الصدد لا غنى عنه للمساهمة في بناء جسور العبور الخليجي العربي من كارثة الحرب إلى مظلة الأمن.

لقد حذر الباحث من خطر «فقدان السيطرة على الثروة النفطية»، ولا يقتصر تحذيره على المستقبل وإنما يمتد إلى الحاضر. إذ تتهدد الثروة النفطية، في الأجل الطويل بتراجع القيمة الاستراتيجية والاقتصادية للنفط مع تسارع سياسات الدول الصناعية الرئيسية، المستهلك والمستورد الرئيسي للنفط، في اتجاه توفير استهلاك الطاقة، وإحلال بدائل النفط، وتقليص الاعتماد على النفط العربي. أما في اللحظة الراهنة، فإن تدهور أسعار وعوائد النفط فضلا عن إعادة تدوير العوائد لتلبية حاجات الأعمار والأمن، عوامل توسع إهدار الثروة النفطية. أضف إلى هذا التهديد المباشر بالسيطرة العسكرية على الثروة النفطية.

ونرصد أولا، كما كتبنا في محاولة قراءة دروس الأزمة في أعقاب الغزو العراقي «أن هذا الغزو قد أظهر خطورة عدم المناعة الدفاعية والإغراء بالعدوان الذي يواجه دول مجلس التعاون الخليجي، الغنية بالنفط. وأكدت الأزمة أن السبب الجوهري لتهديد أمن هذه الدول هو الفجوة بين ما تتمتع به من ثروة نفطية وما يحمي هذه الثروة من قدرة دفاعية. وأبرزنا في ذات المقال مجموعتين من المؤشرات للدلالة على هذا الاستنتاج. أولا: أن منطقة الخليج تحتوي على 66٪ من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط، وتساهم بنحو 42٪ من صادرات النفط في العالم، وتقدم 25٪ من الإنتاج النفطي العالمي. وذلك وفقا لمؤشرات عام 1989 السابق للغزو العراقي للكويت. ولاحظنا «ثانيا» أن القدرة الدفاعية للدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي (مجتمعة) كانت أضعف بكثير مقارنة بدولتي الجوار الإقليمي-الخليجي، أي العراق وإيران.

وأوضحنا ثانيا، أن الثروة النفطية التي تملكها الدول العربية أعضاء مجلس التعاون الخليجي كانت سببا تاريخيا لتوليد التهديدات الأمنية التي تتعرض لها، وعلى وجه التحديد، نرصد ثلاثة مصادر لتهديد أمن هذه الدول ومن ثم أمن الخليج. الأول، التهديد الخارجي، وهو تهديد يظهر في حال وجود مخاوف من أخطار جدية بقطع إمدادات النفط، أو المغالاة في تحديد أسعار النفط إلى المدى الذي يهدد اقتصادات الدول المستهلكة والمستوردة لهذا النفط، وبخاصة الدول الصناعية. والثاني، التهديد الإقليمي، وهو تهديد يرجع إلى نزاعات الهيمنة الإقليمية في منطقة الخليج من قبل مراكز القوى الإقليمية ذاتها. ولعل الجدير والخطير هنا هو تهديد وجود الكويت ذاته من قبل العراق، وهو ما بدا مستحيلا عربيا وعالميا. والثالث، التهديد الداخلي، وهو تهديد يواجه المجتمعات الخليجية مثل غيرها من المجتمعات والمتولد عن التناقضات الاجتماعية العامة والخاصة، وهو يتغذى على صعوبات عملية التحديث ومعضلات بناء الشرعية في الداخل ومحاولات تصدير الثورة من الخارج».

وأكدنا ثالثا، أنه من منظور الاقتصاد السياسي للأمن في منطقة الخليج، فإن مواجهة ما عرضنا له، من أسباب الإغراء بالعدوان ومصادر التهديد، توجب على الدول العربية أعضاء مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن

غيرها من القوى العالمية والإقليمية والعربية، أن تدرك ثلاث مجموعات من المسلمات. أولاها، أن النفط العربي سلعة للمساومة الاقتصادية وليس مادة للابتزاز السياسي، وهو ما ينبغي أن تدركه جميع الدول الخليجية النفطية. وأن ضمان إمدادات النفط يشترط مراعاة المصالح واحترام الحقوق العربية والخليجية. وأنه دون هذا وذاك تولد أسباب تهديد الأمن عالميا وإقليميا. وثانيتها، أنه لا بد من إعادة بناء العلاقات بين الدول الخليجية على أساس تبادل وتوازن المصالح، وتوطيد أسباب التعاون والسلام، ولكن يبقى ضروريا أيضا بناء تحالفات عربية من قبل الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي، ما دامت ترى ضرورة هذا الدعم دفاعيا. وثالثتها، التقدم نحو تأكيد مشروعية «الدولة الخليجية على أساس احترام مبادىء حقوق الإنسان، وبناء الدولة العصرية، وتطوير الجيوش الوطنية. وعلى الرغم من المرارات المشروعة ينبغي دعم «الرسالة القومية» للدول الخليجية في دعم الطموحات العربية إلى التقدم والتنمية.

وأشرنا رابعا، إلى «أن السياسة النفطية قد تمثل مصدرا لتهديد الأمن في منطقة الخليج إذا غابت عن صانع القرار العربي-الخليجي في هذا الحقل الاستراتيجي، إحدى حقيقتين. الأولى: أن النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة، وسوف يبقى كذلك لعقود مقبلة، وأن النفط مثل 44 في المائة من استهلاك الطاقة في الدول الصناعية في عام 1989، وهي أهم مستهلك للطاقة والنفط في العالم. ويتوقع أن يمثل النفط 32 في المائة من استهلاك العالم للطاقة بعد ثلاثة عقود. أي في عام 2020، وذلك مقارنة بنسبة 39 في المائة عام 1989. والثانية: أن النفط هو المصدر الرئيسي لتوليد الدخل القومي في جميع الدول الخليجية. إذ وفر هذا القطاع 4, 26 في المائة من الدخل القومي للسعودية، و 8, 21 في المائة للعراق، مثلا، فضلا عن أنه قدم أكثر من 90 في المائة من عوائد الصادرات السلعية للدول الخليجية في عام 1989. وسوف تبقى هذه الأهمية الحيوية للنفط في اقتصادات الخليج على رغم جهود دوله في تنويع مصادر الدخل».

وخلصنا، خامسا، إلى «أن السياسة النفطية مثلت مصدرا لتهديد الأمن في منطقة الخليج، ويمكن أن تمثل مصدرا لتجديد هذا التهديد، في حال نزوع أي من الدول الخليجية للانفراد بالسيطرة على مخزون العالم النفطي

عبر العدوان المسلح...» وأضفنا أن هذه النزعة تجسد تجاهلا لحيوية النفط الخليجي للعالم وخاصة الغرب (الحقيقة الأولى، في الفقرة السابقة)، وتجاهلا لأهمية عوائد النفط في الحياة الاقتصادية لإيران والعراق وغيرها من الدول الخليجية (الحقيقة الثانية، في الفقرة السابقة). وأكدنا «أن التعلم الإيجابي من دروس الأزمة يفرض أن تستجيب السياسة النفطية لضرورات المزج بين اتجاهين مترابطين: الأول، الانطلاق من واقع الاعتماد المتبادل بين الدول المصدرة والدول المستوردة للنفط في اتجاه بناء علاقات تستند إلى تبادل وتوازن المصالح في مجالات تصدير وتسعير النفط بل وفي غيرها من مجالات العلاقات الاقتصادية. ويعني هذا بالدرجة الأولى إدراك الدول الصناعية أنه بغير بناء أسباب التكافؤ والعدالة في هذه العلاقات، ستتولد هنا أسباب التناقض والصراع وتهديد الأمن في الخليج. والثاني، البدء من حقيقة التعارض والتوافق في آن واحد، بين الدول المصدرة للنفط، الفقيرة في احتياطياتها والغنية في هذه الاحتياطيات، كثيفة السكان وذات الأعباء الاقتصادية الثقيلة وخفيفة السكان وذات الأعباء الاقتصادية الأقل وطأة. إذ رغم حقيقة المصلحة المشتركة لها في تعظيم دخولها النفطية فقد تتعارض مصالحها الخاصة في الالتزام بحصص الإنتاج. والأمر المهم هنا، إدراك استقرار العلاقات وتوطيد التعاون بين الدول الخليجية يتطلب استمرار التنسيق عبر «الأوبك» في تحديد أسعار وحصص الإنتاج»[11].

كما حذر الباحث من خطر«أن مسألة الانكشاف الاقتصادي قد أصبحت مسألة هيكلية» وأن تجاوز هذا الانكشاف قد لا يتحقق إلا بعد مدق طويلة. ونشدد هنا، كما كتبنا أيضا إبان الأزمة وعقب التحرير، على أنه «يكمن السبب الأعمق لتهديد الأمن القومي في الوطن العربي في مأزق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمثل التأخر عن اللحاق بالثروة الصناعية والتكنولوجية أخطر حلقات ضعف الدول العربية. ويقود استمرار ارتهان الحياة الاقتصادية العربية للعامل النفطي، إلى زيادة أخطار الانكشاف الاقتصادي العربي. وهكذا، على الرغم من جهود التنمية وأرقام الاستثمار ومظاهر الرفاهية، فقد استمر الوطن العربي معرضا لكل ألوان التهديد الاقتصادي الخارجي».

وقد أوضحنا أولا، أن مأزق التنمية الاقتصادية، وتفاقم الاعتماد غير

المتكافئ على الخارج، وتضخم ألوان النشاط الريعي-الخدمي، وتراجع الوظيفة الإنتاجية في الاقتصادات العربية، وتدهور قيمة العمل المنتج في المجتمعات العربية... أساس ما نسميه بالانكشاف البنيوي». وأضفنا أنه قد «أدى قصور التصنيع وضعف الإنتاج في الاقتصاديات العربية، إلى تمكن الدول الصناعية من تصحيح ما بدا استثناء تاريخيا. ونقصد، من جهة، تصحيح عدم التطابق بين امتلاك القدرة المالية وامتلاك القدرة الصناعية-الإنتاجية، وذلك عبر تدوير عوائد النفط العربي... ونقصد من جهة ثانية، تحويل النفط العربي من عامل للقوة إلى عنصر للضعف في صراعات الإرادات الدولية، وذلك بإعادة سوق النفط إلى سوق يتحكم فيه المستوردون لا المصدرون، كما كانت الحال قبل الانقلاب النفطي في السبعينيات.

وأكدنا ثانيا، أنه «يتوقف تحقيق الاستقرار وحماية الأمن في الوطن العربي على تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالذات مضاعفة معدلات النمو للصناعة التحويلية والإنتاج الزراعي. ويمثل تنويع مصادر الدخل على حساب الارتهان للعوائد النفطية ضرورة لحماية الثروة النفطية ذاتها، ولتجنب العود إلى حقبة النفط الرخيص، ولإعادة الاعتبار للنفط العربي باعتباره عاملا للقوة الاقتصادية العربية. ويتوقف تحقيق الأمن وتدفق النفط، وهو ما يمثل مصلحة للدول الصناعية الغربية، على إدراك ضرورة دعم تمويل التنمية العربية وتحسين شروط التجارة وتقليص استنزاف عوائد النفط، بل ودعم التطلعات العربية للحاق بالثورة الصناعية التكنولوجية. وبديل توازن المصالح هذا، هو تفاقم التناقض العربي-الغربي»[12]. وقد يجدر أن نؤكد أن هذا لا بد أن يدفع بالفكر العربي إلى إعادة النظر في اعتبار الغرب عدوا أبديا في سياق عملية متبادلة عربية غربية لإعادة تشكيل الصورة الخاطئة عن الآخر.

وأوضحنا ثالثا، من زاوية أثر العون الإنمائي الخليجي على التنمية الاقتصادية العربية «أن الدول العربية الخليجية النفطية، قدمت عونا إنمائيا، لم يكن ثمة بديل أو مثيل له بين معونات التنمية الرسمية. وكان هذا العون أهم تطور في مجال التعاون. ليس فقط بين الدول العربية بعضها البعض، وإنما أيضا بين مجموعة الدول النامية، عربية وغير عربية. وكان هذا

العون أداة مهمة للتخفيف من وطأة مشاكل المدفوعات الخارجية وتمويل التنمية، وللحد من تعاظم الاعتماد غير المتكافئ للبلدان النامية على القروض والمعونات من البلدان الصناعية. أضف إلى هذا أن العون الإنمائي الرسمي، من الدول العربية الخليجية، كان من حيث الشروط والحجم مصدرا من أهم مصادر التمويل الميسر المتاح للبلدان العربية الفقيرة المتلقية لمعونات التنمية الرسمية. وتظهر أفضلية هذا العون، سواء بالمقارنة مع التمويل الميسر الذي تقدمه الدول الصناعية الرأسمالية أو الذي قدمته آنذاك الدول الاشتراكية». وبينا كان هذا العون الذي قدمت أغلبه السعودية والكويت والإمارات، قناة مهمة غير مسبوقة لإعادة توزيع الدخل بين الدول العربية الغنية والفقيرة، وإن لم تكن القناة الوحيدة في هذا المجال». ومن ذلك تحويلات العمالة بوجه خاص. وبينا كيف كان إسهام العراق محدودا في تطوير العلاقات الاقتصادية العربية-العربية، وفي بناء أسس التكامل العربي فضلا عن استمرار تخلف وانكشاف وتبعية الاقتصاد العراقي في حقبة النفط، وضعف إسهام عوائد نفط العراق في تحقيق غياب التقدم والأمن والتكامل في الوطن العري[13].

وأشرنا رابعا، إلى «أن تماثل الهياكل الإنتاجية وقصور الحوافز الاستثمارية يمثل أهم العوائق الموضوعية الاقتصادية بوجه تطوير العلاقات الاقتصادية البينية. وهكذا مثلا، فإن الصادرات البينية لم تتعد5, 6 في المائة... من إجمالي الصادرات العربية. وكان الاستثمار العربي الخاص (المباشر) ففي بلدان الوطن العربي أقل من 1, 0 في المائة من الاستثمار العربي الخاص في الأسواق الدولية وذلك في عام 1989». لكننا أكدنا في ذلك الوقت «أن الإرادة السياسية هي الشرط الأهم لتطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية. ويمثل تبادل المصالح أهم دوافع إعادة بناء العلاقات العربية-العربية، اقتصادية وغير اقتصادية، وهو ما تأكد بمبادلة الدعم الدفاعي-السياسي المصري بالدعم الاقتصادي-المالي الخليجي في أزمة وحرب الخليج. وبغير هذا، فإن تعارض المصالح القطرية والإقليمية من شأنه تكريس أو تكوين إعادة نزعات العزلة القطرية والانكفاء الإقليمي في الوطن العربي».

وخلصنا، خامسا، إلى أن مستقبل التنمية الاقتصادية في الوطن العربي

يتوقف على مدى صحة وموضوعية قراءة المعطيات العربية والمتغيرات العالمية. وفي تقديرنا أن مأزق هذه التنمية يكمن إلى حد بعيد في أسباب أهمها: أولا، غياب الهدف المحدد الواجب وهو اللحاق بالثورة الصناعية التكنولوجية المتسارعة التي تضاعف الفجوة بين التقدم والقوة في المراكز الصناعية والتأخر والضعف في الأطراف المتخلفة. ثانيا، تجاهل أن الاقتصاد ينبغي أن يكون «اقتصاديا»، بمعنى ترشيد استخدام الموارد وكفاءة تشغيل الأصول، وإدارة الاقتصاد على أساس المعايير الاقتصادية ومبادئ العرض والطلب. وأكدنا أنه لا مستقبل لاستراتيجية التحولات الليبرالية الاقتصادية ما لم تتبن نظام القيم الذي يجمع بين حقوق الإنسان الاقتصادية والسياسية، وتتراجع فيه سطوة النظم الشمولية لصالح قوة المجتمع المدني، وتصبح فيه الأيديولوجيات مفضوحة بقدر ما تهدد هذه القيم. كما نقصد بناء الاقتصاد الذي يحقق الجمع الأمثل بين اعتبارات الكفاءة والعدالة. كما شددنا على أن استراتيجية التحرير في الاقتصادات العربية لا بد أن تنزع إلى تعظيم مزايا المشاركة في التخصص الدولي على أساس بناء مرتكزات تكافؤ الاعتماد المتبادل، وبغية تطوير دوافع تبادل وتوزان المصالح العربية وغير العربية، أي تعميق أسباب الأمن القومي للدول العربية»[14].

مصادر ومراجع وهوامش

(1) د. طه عبد العليم: رؤية اقتصادية لغزو الكويت. جريدة «الأهرام»، 8/ 8/ 1990.

(2) ......: نفط الكويت وألغام الخليج. جريدة «عكاظ»، 18/ 9/ 1990.

(3) ......: رؤية اقتصادية لغزو الكويت. جريدة «الأهرام»، 8/ 8/ 1990.

(4) ......: نفط الكويت وألغام الخليج. جريدة «عكاظ»، 18/ 9/ 1990.

(5) انظر:

د. طه عبد العليم: «الآثار الاقتصادية لغزو الكويت»، في كتاب: الكويت وجودا وحدودا. مجموعة مؤلفين (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1991) ص 180-184. الطبعة الثانية.

وانظر أيضا:

د طه عبد العليم.. حول مزاعم إعادة توزيع الثروة (1). جريدة «صوت الكويت» 21 يناير 1991.

(6) ......: صدام من تبديد الثروة إلى تدمير القدرة. جريدة «الأهرام» 8 فبراير 1991.

وانظر أيضا:

.........: الآثار الاقتصادية لغزو الكويت، مصدر سابق، ص 187- 193.

(7) ......: النفط العربي بين المساومة والابتزاز. جريدة «صوت الكويت» 23 يناير 1991.

(8) ......: الرهان الخاسر في قمة هلسنكي. جريدة «الأهرام»، 14 سبتمبر 1990.

(9) ......: جورباتشوف في مواجهة عاصفة الصحراء (1 من 3). جريدة «صوت الكويت»، 5 مارس 1991.

(10) انظر كتاباتنا اللاحقة على سبيل المثال:

د. طه عبد العليم. السياسة الاقتصادية والسياسة الخارجية لإدارة كلينتون. في كتاب: إدارة كلينتون والقضايا العربية. د. هالة سعودي (محررة). القاهرة/ مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1993).

.....،: الدور الروسي في النظام العالمي الجديد. في كتاب: مفهوم وآليات النظام العالمي الجديد. د. محمد السيد سليم (محرر) (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة) (تحت النشر).

(11) انظر:

د. طه عبد العليم. إدارة السيطرة على النفط العربي. سلسلة «كراسات استراتيجية» العدد 6، نوفمبر 1991.

......: النفط العربي وتطورات السوق العالمي. في كتاب: الوطن العربي والمتغيرات العالمية. د. محمد صفي الدين أبو العز (مشرف)، د. محمد السيد سعيد (محرر). (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1992).

(12) ......: الاقتصاد وأمن الخليج بعد تحرير الكويت. جريدة الحياة.

(13) ......: الآثار الاقتصادية لغزو الكويت، مصدر سابق، ص 184- 191.

(14) ......: الاقتصاد وأمن الخليج بعد تحرير الكويت. مصدر سابق. وانظر أيضا كتاباتنا اللاحقة

حول هذه القضايا وغيرها في:

د. طه عبد العليم (محرر). انهيار الاتحاد السوفييتي وتأثيراته على الوطن العربي. (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1992).

......: مستقبل الرأسمالية الصناعية المصرية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1993)

......: آليات التكامل الاقتصادي العربي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993).

مناقشات

د. سليمان العسكري:

في الواقع أود في البداية أن أنبه إلى نقطة لم أتمكن من الإشارة إليها في جلسة أمس صباحا وهي أنني أتمنى ألا نضع أي حاجز أو أي شيء يحد من حريتنا في النقاش وفي تداول وجهات النظر والآراء. نحن هنا في ملتقى علمي يجب أن نتعامل معه على أساس أن هذا الملتقى علمي مئة بالمئة، ولا نتحرج من أن نبدي أي وجهة نظر سواء مختلفة أو متفقة مع الباحث أو مع وجهة النظر الكويتية، لأننا في النهاية نريد أن نصل إلى حقائق ووجهات نظر علمية بالدرجة الأولى. وأنا أشكر لكم كل جهودكم التي تفضلتم بها في مناقشاتكم في جلسة أمس.

في الواقع أنا لا أريد أن آخذ في النقاش من فرص الأخوان لكن عندي بعض الملاحظات السريعة على ورقة الأخ عامر. أنا أعتقد أن الأرقام التي ذكرت حول الخسائر هي أرقام تم تداولها كثيرا منذ بدء حركة الأعمار في الكويت إلى اليوم. ويبدو لي أنه كانت هناك إمكانية لأن نتجاوز التقديرات الرقمية إلى السياسات والاستراتيجيات التي يفترض أن نطرحها ونتصورها بشكل بعيد المدى

في المرحلة القادمة. طبعا الأخ عامر لم يحدد أو يذكر تكلفة الخسائر العسكرية، لكن هناك خسائر ضخمة جداً في المجال العسكري سواء في المعدات العسكرية، والتسليح الذي أخذ أو دمر والمنشآت العسكرية، لأنه في الواقع يبدو أن المنشآت العسكرية تقريبا دمر أكثر من 80٪ منها وبالذات المطارات العسكرية. وهذه طبعا حملت الكويت تكلفة هائلة جداً في إعادة بناء القوات المسلحة.

بالنسبة لموضوع العمالة، أود أن أشكر الدكتور طه على تحديد هذه النقطة. لأن هذه نقطة جوهرية وأنا أتمنى أن يكون هناك نقاش بشكل واسع حول موضوع العمالة، استبدال العمالة الآسيوية بالعربية إذا وصلنا إلى قناعة. لأن هناك بالفعل محاولة لاستبدال العمالة الآسيوية بالعربية وربما من أسبابها الرئيسية رخص العمالة الآسيوية، لأنها عمالة متدنية خصوصا في العمالة البسيطة، أيد رخيصة جدا بالمقارنة بالعمالة العربية. وهناك أيضا ملاحظة مهمة أن العمالة الأجنبية أسهل كثيرا أن نجلبها من دون عائلاتهم بينما العمالة العربية ليس من السهل توفيرها كاملة دون حضور الزوجات والأبناء إلى آخره. وهذه طبعا تخفف التكلفة على الاقتصاد الكويتي في المرحلة الحالية.

أيضا هناك نقطة سريعة بالنسبة للاقتصاد العراقي. أنا أعتقد أن العراق تعامل مع القضية الاقتصادية بسفه شديد، حتى منذ ما قبل الحرب العراقية الإيرانية. فأي رصد لمسيرة الاقتصاد العراقي يوضح أن هناك تبديدا للثروة بشكل غير معقول، وحتى المتخصصون في الاقتصاد كانوا يلاحظون ويشعرون بأن هناك سياسة اقتصادية لا تحكمها القواعد الاقتصادية المتعارف عليها، فهناك تبديد بلا معنى وبالمقابل ليس هناك تنمية حقيقية ومع كل ازدهار في أسعار النفط في فترة من الفترات قبل الحرب العراقية الإيرانية لم يكن هناك ارتفاع ملحوظ في الدخل الفردي، ولا هناك إحساس بوجود تنمية حقيقية في العراق، لا على مستوى السياحة (بالعكس السياحة متدهورة) أو مستوى الفرد الاقتصادي أو مستوى التنمية. كان هناك طبعا تركيز في مجال الإنشاءات على بعض الطرق التي أنشئت في الغالب لأغراض عسكرية أكثر منها لأغراض مدنية، فمثلا محاولة ربط الشمال والجنوب بطرق سريعة كانت في الحقيقة لهدف عسكري

أكثر منها لهدف مدني. إنما بالمقابل لم يكن هناك إحساس بوجود تنمية اقتصادية حقيقية في العراق. وحتى في أيام الحرب العراقية الإيرانية كان هدف النظام العراقي أن يقول للناس: لا تخافوا فلن يتغير شيء بالنسبة لكم، فكان هناك العديد من التجار في الكويت ازدهرت تجارتهم من خلال شحن بضائع تطلب بالتليفون من العراق: اشحنوا لنا طائرة صابون لوكس للحمامات، وأرخص سلعة كانت في العراق طوال الحرب العراقية الإيرانية هي أفخر أنواع الويسكي، وكانت بكميات مهولة في الأسواق العراقية وبأسعار زهيدة جداً، بالمقابل نجد إهمالا شديدا للتنمية الزراعية وتنمية الإنتاج المحلي خلال فترة الحرب وما بعدها في الحقيقة، وربما لوحظت حتى قبل فترة الحرب.

د. فؤاد زكريا:

موضوع الغزو العراقي للكويت كان منذ البداية موضوعا يعتبر نموذجا واضحا جدا للتأثير المتبادل بين الاقتصاد والسياسة. وربما في مراحل تاريخية مختلفة، كان هذا التأثير يخفى في أغلب الأحيان، فتمارس السياسة كما لو كانت سياسة خالصة ومثلا إذا حصل غزو أو حرب تقدم له أسباب «مثالية» أو أسباب معنوية، ويظل الجانب الاقتصادي خفيا متواريا، يحرصون على عدم إظهاره. لكن في هذه الحالة كانت العلاقة بين الاقتصاد وبين السياسة واضحة مئة بالمئة، ومنذ اللحظة الأولى أعلنت الأهداف: أن الكويت وبقية دول الخليج تسعى إلى الإقلال من الدخل العراقي عن طريق فائض الإنتاج وقبول أسعار متدنية وأخذ بعض الآبار العراقية إلى آخره. ولم يكن ذلك على المستوى المحلي فقط إنما على المستوى العالمي أيضا، فالدول التي أرسلت جيوشا لم تكن تخفي أنها لا تستطيع أن تستغني عن نفط الشرق الأوسط. فهذه من الحالات الواضحة جداً. وأظن وأتصور أن السياسة الدولية من الآن فصاعدا ستمارس بهذه الطريقة. لن تكون هناك محاولة لإخفاء التأثير الهال للعامل الاقتصادي في الممارسات السياسية. و لو تأملنا وضعيتنا وسط العالم المحيط بنا سنجد أنها ليست مثالية على الإطلاق. ففي الشرق الأقصى القوى الاقتصادية البازغة الجديدة لم تبدد أموالها على هذا النحو وإنما كرستها كلها لبناء نفسها، في أوروبا الغربية

من بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كل مواردهم خصصوها لأنفسهم وبنوا بها أيضا اقتصادا، حتى البلاد المهزومة كألمانيا واليابان وغيرها وغيرها، وهكذا.

فلماذا نحن بالذات في هذه المنطقة من العالم مكتوب علينا، أو يوجد نوع من اللعنة التي فرضت علينا، والتي تجعلنا كلما كدسنا فائضا اقتصاديا معينا يبدد بطريقة لا تعود علينا إلا بالضرر الكامل، وتضاف إليه أيضا خسائر بشرية إلى جانب الخسائر المادية.

وقد يبدو الكلام عن اللعنة هنا كلاما غير علمي. طبعا المسألة ليست مسألة لعنة، بل هي مسألة حسابات دقيقة. على سبيل المثال مثلا المصانع في الدول الغربية استفادت جداً من الفترة التي كان فيها الغرب يؤيد النظام العراقي أثناء حربه مع إيران. ثم استفادت عندما انقلب الغرب على النظام العراقي في حرب الخليج. ثم استفادت أكثر وأكثر عندما عمرت الكويت والمنطقة الخليجية بعد أن انتهت الحرب، وعندما بدأ الكثير من الأموال في هذه المنطقة يتدفق على الغرب خوفا من القلاقل السابقة والمتوقعة في المستقبل وعدم الاستقرار الذي ترتب على الغزو، أي مثلما نقول في مصر «زي المنشار طالع واكل نازل واكل»، فعندما يؤيد العراق يكسب وعندما يعارض العراق يكسب، وهكذا. بالإضافة إلى أن اقتصاد المنطقة في الخليج بالذات فقد جزءا كبيرا من ذلك التنوع الذي كان عليه من قبل، وأصبح لدول غربية معينة نصيب كبير جدا فيه. أنا لا أقول هذا على سبيل النقد فقط لأنه يمكن أن تشعر دولة مثل الكويت، كانت مهددة بفقد هويتها وبأنها ستمسح من الخريطة تماما، عندما تجد من أرجعوا إليها هذه الهوية ومن أعادوا إليها مكانتها على خريطة العالم، ستشعر بنوع من الرغبة في رد الجميل لهؤلاء. لكن على المدى الطويل ماذا ستكون نتائج هذا النوع من التوجه الواحد في الاقتصاد بدلا من التنوع الذي كان يتسم به.

وبعض الناس يمكن أن يستنتجوا من هذا الكلام أن تلك عملية كان الغرب يحركها من البداية لكي تشتغل مصانعه. ولكن أنا أعود فأقول إن أي كلام عن المؤامرة لا أقيم له وزنا كبيرا لأنه في نهاية الأمر هناك نظام معين هو الذي أتاح لهذه المؤامرة أن تطبق على الوجه الأمثل والأكمل، سواء في

الحرب الطويلة المدى التي شنت مع إيران أو في الغزو الأحمق الذي حدث للكويت.

د. الحبيب الجنحاني:

الواقع أن البحث من جهة، وبالخصوص التعقيب أيضا، جعلاني أرغب في إبداء هذه الملاحظات بإيجاز:

الملاحظة الأولى: تتعلق بما جاء في التعقيب من ربط بين كارثة الخليج وقضية التنمية والتقدم في الأقطار العربية كلها وليس فقط في منطقة الخليج. وفعلا هذه الآثار الاقتصادية للغزو مست كل الأقطار العربية بدرجات متفاوتة من المشرق إلى المغرب. فنحن أيضا في المغرب، وفي بلد مثل تونس، شعرنا بكل وضوح ولمسنا بكل وضوح هذه الآثار السلبية لغزو النظام العراقي للكويت.

إذن هذه الآثار لها انعكاسات على عملية التنمية وعملية التقدم في العراق نفسها بطبيعة الحال، كما عانت من ذلك أقطار أخرى مثل مصر الشقيقة ومثل اليمن إلى آخره.

إذن في النهاية أريد أن أربط هذه الآثار السلبية بقضية سياسية لأن هذه الآثار السلبية في النهاية في مجال التنمية وتحقيق التقدم والتحديث لها علاقة بقضية سياسية جوهرية، لأن التنمية والتقدم مرتبطان بقضية الديمقراطية والتجارب الديمقراطية، وإن كانت هذه التجارب هشة. وفعلا لاحظنا بروز هاجس الأمن في هذه الأقطار وحتى الأقطار البعيدة عن المنطقة، وما يكلفه هاجس الأمن من نفقات جديدة للقضاء على انتفاضات اجتماعية متوقعة، قضية التطرف والإرهاب المتستر بالدين، كل هذه القضايا إذن لها علاقة أكثر في مناسبة أخرى، مثلما ربط بين قضية البطالة في مصر وموجة التطرف.

النقطة الثانية: وقعت الإشارة إليها في بحث اليوم، وجاءت أيضا بوضوح في بحث الدكتور تركي الحمد بالأمس، وهي قضية توزيع الثروة العربية بعدالة إلى آخره. هذه قضية إذن لا بد أن نقف عندها وقفة أطول. أنا قد أفهم أن الجماهير الشعبية التي ليس لها وعي سياسي تحلم مثلما وقع تزييف القضية بالنسبة للجماهير الشعبية في العراق، بالرفاه بعد احتلال

الكويت إلى آخره، لكن الذي لا أفهمه أن نجد إلى يومنا هذا وبعد مرور ما يتجاوز أربع سنوات على الغزو أناسا ينتسبون إلى النخبة ربما السياسية والإعلامية وحتى الثقافية، وما يزالون يصدقون هذه الخرافة. لا بد أن نتحدث عن هذه القضية، قضية توزيع الثروة والثروة العربية..

إن هذه الثروة يمكن أن تتوزع بأكثر ما يمكن من العدالة عن طريق التعاون الاقتصادي، عن طريق التضامن، عن طريق المشاريع المشتركة. لا أن نأخذها بالقوة ونوزعها. ثم أنا أقول هل الثروة الوطنية العراقية وزعت على الشعب العراقي نفسه وليس على الأمة العربية، وهل وزعت بعدالة؟ ووقعت إشارة هنا من بعض الأخوان إلى أوضاع رأيناها بأنفسنا حتى أيام طفرة النفط، هناك، أشياء لا يمكن أن تحكى في العاصمة العراقية ذاتها من مظاهر التخلف إلى آخره.

النقطة الأخيرة فيها تلميح إلى ما أشار إليه أو ما أسماه الأستاذ الدكتور فؤاد زكريا بقضية اللعنة. هذه الفكرة ذكرتني أو أرجعتني إلى التاريخ، والاهتمام قليل بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع العربي الإسلامي، لماذا هذه المشاكل، طبعا مع وجود فروق بين الماضي واليوم، أعتقد أن من أبرز هذه الأسباب طغيان العامل السياسي، العامل السياسي والسلطة حتى في الماضي، فحتى في أيام ازدهار الاقتصاد الإسلامي في فترة ما، دائما يصاب بنكسات ومشاكل لأن العامل السياسي والسلطة يطغيان ويتحكمان في كل شيء. هذه قضية يمكن أن نربط فيها الماضي بالحاضر.

محمود المراغي:

لا شك أننا أمام ورقة وأمام قضية من أهم القضايا الخاصة بالغزو، وربما تكون هي الأهم على الإطلاق. ألاحظ على الورقة المقدمة أنها حين حاولت أن ترصد الجوانب الاقتصادية رصدت كويتيا ولم ترصد عراقيا بالقدر الكافي، رغم أنه إذا كانت النظرة علمية وكاملة فلا بد أن تكون على الجانبين. أيضا اهتمت بالماضي والحاضر أكثر مما اهتمت باستشراف المستقبل. أيضا اهتمت بالمباشر أكثر من غير المباشر، وربما حاول التعقيب أن يوسع المناقشة ويعمقها، ليصل إلى أبعاد سياسية أكثر وأبعاد مستقبلية

أكثر. أرى أن الورقة بها أشياء تحتاج إلى تدقيق، مثلا رقم الخسائر «650» مليار دولار بشكل عام، الكويت 23 مليارا.. هل الباقي يخص العراق أو العراق إلى جانب بعض بلدان عربية أخرى؟ أنا أظن أن الأرقام تحتاج إلى مراجعة، ورقم الكويت نفسه يحتاج لتدقيق لأنه ليس «23» مليارا.

قضية التعمير لم تأخذ حقها. وهنا التعمير على الجانب العراقي قد يصبح أهم لأننا هنا سندخل في الاقتصاد السياسي، والعلاقة بين العراق والغرب على ضوء احتمالات أن يكسب الغرب من تعمير العراق بشكل أكبر مما كسب من الكويت.

أيضا أنا أظن أن اقتصاديات الحرب أو تكلفة الدفاع والسياسات التي وجدت بعد الغزو وليس قبل الغزو كانت تحتاج وقفة أطول. وهنا تصبح ملاحظة الدكتور فؤاد زكريا مهمة أن كل حقبة تتجمع فيها بعض العوائد العربية تأتي حرب وتنزحها، حدث هذا في السبعينيات، وحدث أيضا في الثمانينيات. هناك أيضا قضايا يجب أن نتوقف أمامها بشكل أعمق وهي قضية الأمن والتنمية، قضية النفط والسياسة، قضايا استراتيجية مثل قضية السكان في الكويت، قضية العمل العربي المشترك. بشكل سريع، أقول إن قضية النفط مثلا نوقشت هنا على أنها سوق النفط، لا.. أنا أتصور أنها أبعد من ذلك، فالقضية هي موقع النفط من السياسة الغربية، من السياسة الأمريكية، من موقف أمريكا من المنطقة، من استقلال المنطقة. هل نحن نبادل النفط بالأمن، وهل نحن قادرون على هذا أم نحن نسلم للغرب النفط والأمن معا. إذا كنا نأخذ بمعادلة النفط بالأمن فلا بد إذن من سياسة أكثر تنسيقا وأكثر جماعية بحيث يظل اتخاذ القرار في قضية النفط قرارا عربيا في الأساس، أو منطقة الخليج يبقى قرارا خليجيا في الأساس وبالتالي نستطيع أن نعمل عملية المبادلة وألا نكون قد سلمنا المسألتين معا، النفط والأمن، للغرب أو الولايات المتحدة.

قضية السكان في الكويت، أنا أظن أن هناك منظورين. فقبل الغزو كان اهتمام الكويت بإقامة دولة رفاهية. لم يكن هناك قيد كبير على النمو السكاني، ووصل عدد السكان إلى مليونين أو أكثر قليلا، كان التركيز على الجانب الاقتصادي، احتياطي الأجيال القادمة، الاستثمارات الخارجية، إلى آخره.

بعد الغزو أظن أن الأولويات قد اختلفت. قضية الأمن أساسية، قضية السكان عولجت بشكل «إشكالي»، يعني هل نزيد عدد السكان حتى تصبح هناك قوة أكثر للبلد ويتوافر وعاء تجنيدي أكبر للقوات المسلحة مثلا، أم نقلل السكان؟ وهل تقليل السكان يقلل المخاطر. أنا أتصور أن قضية السكان في الكويت، نقطة استراتيجية ومسألة لا بد من إعادة النظر فيها. طبعا يمكن أن يجرنا ذلك لقصية الكيانات الصغيرة في كل الخليج وإلى أين يتجه مستقبلها. قضية العمل العربي المشترك: هل زاد الاهتمام به بعد الغزو كعنصر أمن أم قل الاهتمام به استجابة لنوازع عاطفية: إن هناك أحاسيس كويتية أو غير كويتية أن العرب لم يقفوا بكفاية، أن العرب لم يكونوا سندا، أن الأمريكيين كان لهم دور أكبر، إلى آخره.

د. أحمد البغدادي:

الحقيقة عندي ملاحظة تتصل بقضية البعد الاقتصادي واعتباره أهم الدوافع للغزو. حقيقة أنا لا أتفق مع الأخ الفاضل عامر حول هذه القضية، وأميل حقيقة لرأي الدكتور طه في أن هناك أبعادا أو قضايا أخرى على رأسها قضية الهيمنة ويكون منها حقيقة الجانب الاقتصادي، الذي لا يمكن فصله عن الجانب السياسي. فيمكن أن تستخدم القضية الاقتصادية لتحقيق جوانب أيديولوجية معينة وأهداف سياسية معينة ولكن لا تكون هذه الدوافع حقيقة بالنسبة للكويت. لأن العراق لو استثمر أمواله وأدارها بطريقة جيدة (العراق أغنى من الكويت اقتصاديا وزراعيا وحتى من ناحية النفط حقيقة) لكان بإمكانه أن يركز على هذا الجانب. وقضية الرفاهية ليست مهمة في العراق. نحن نرى ذلك في الجنوب على سبيل المثال، الجنوب لم يتغير منذ القديم، اللهم إلا بعض التطور المحدود، لكن يبدو أن قضية الهيمنة وقضية الفردية في اتخاذ القرار وغيرها أهم بكثير بالنسبة للنظام العراقي من الجانب الاقتصادي.

قضية توزيع الثروة، كنت أتمنى لو أن الأخ عامر تجاوزها، لأنها استهلكت وبحثت وليست ذات جدوى حقيقة لأنها غير صحيحة. ثم النقطة الأخيرة: أتفق مع الأستاذ محمود المراغي في قضية المستقبل العراقي فيما يتصل بالأرقام. الأرقام مهمة. فالاقتصاد العراقي كيف سيكون، نريد أن نعرف.

لأن تأثير تدهور الأوضاع الاقتصادية لا بد أن ينعكس على الكويت كما حدث مع ألمانيا على سبيل المثال بعد الحرب العالمية الثانية.

قضية التعويضات. وهي الكثيرة جدا، ومدى تأثيرها على الاقتصاد العراقي ومن ثم انعكاس ذلك على الكويت. حقيقة الجانب الاقتصادي العراقي مهم جدا خاصة فيما يتصل بالمستقبل. وكنت أتمنى أن نتطرق إلى هذه القضية بدلا من تكرار نفس الأرقام الواردة في كثير من الكتابات.

صلاح الدين حافظ:

في الواقع نحن أمام ورقة متميزة، وأمام تعقيب شديد التميز. والذي استفزني للحديث هذا الصباح هو الورقة، ولكن التعقيب أكثر في الحقيقة، لأن التعقيب فتح مجموعة من الأبواب والنوافذ علينا أن نفكر فيها بشكل مختلف. أعتقد أنه لمس قضايا معينة مثل قضايا ارتباط السياسة بالاقتصاد بشكل مباشر مسألة مفروغ منها. ولكن حينما نذهب إلى التفاصيل في ضوء ما جرى في حرب وأزمة الخليج الثانية، نعتقد أن ما يسمى بالنظام الدولي الجديد قد بلور نظرية جديدة في هذا الاتجاه وأستأذن أستاذنا الدكتور فؤاد زكريا في قضية المؤامرة، النظر إلى تكلفة الحرب، كما جاء في ورقة الأستاذ عامر التميمي، إذا كانت بالفعل «650» مليار دولار. وأنا أعتقد أنها أكثر، فهذا يثبت أن عجلة المؤامرة مستمرة، حتى ولو لم تكن مؤامرة مباشرة. ولكن الدائرة المغلقة والمستمرة باستمرار تثبت مرة أخرى عقلية الاستنزاف أو سفه الإنفاق الموجود في العقلية العربية والشخصية العربية المركبة بشكل مباشر: استنزاف مالي، استنزاف اقتصادي، استنزاف فكري وثقافي، استنزاف عسكري، إلى غير ذلك. إنما المهم أنه يصب في النهاية خارج الدائرة العربية باستمرار. الواقع أن هناك كلاما كثيرا في هذه القضية، ولكن أريد أن أتوقف عند قضية محددة هي قضية تأثير غزو الكويت على قضية التنمية.

التنمية لا تتحقق في مجتمع إلا إذا توافرت شروط التنمية: أرض، سكان، مصادر، إنتاج. الواقع أنه في قضايا النفط والخليج هناك معادلة غير مكتملة، هناك ثروة نفطية ضخمة، هناك خلخلة سكانية تقابلها، هناك ضيق في المساحة الجغرافية، إذا استثنينا السعودية، هذا يؤدي في النهاية

إلى عدة أشياء، إلى وجود عقلية الإنفاق السريع والقوي خارج الدائرة، يؤدي إلى ظهور الأطماع المحيطة، يؤدي إلى الدائرة الثالثة وهي أنه لا بد باستمرار أن تكون هناك مظلة حماية لهذه الثروة من خارج الدائرة. هذه التركيبة في مجملها تشكل الواقع الكويتي بشكل مباشر. وأرجو أن يتسع صدر الأشقاء الكويتيين إلى أن يسمعوا باستمرار آراء مختلفة.

والواقع بشأن قضية التنمية في الكويت، هل يمكن أن تحدث تنمية بشرية مستديمة ومستمرة مثلما تقول المعايير الدولية في هذا الوضع؟ أنا أعتقد أنه من غير المنطقي أن نفكر في هذا. يمكن أن تحدث تنمية بشرية داخل الكويت في الإطار المغلق ولا يمكن للإطار المغلق أن يؤدي إلى استقرار دولة الكويت، إنما هنا علينا أن ننفتح مرة أخرى، التنمية في إطارها القومي، أنا أدرك المحاذير على كل ما يسمى «قوميا» بعد أزمة الكويت، أدرك تماما وأتفهم هذه الأوضاع. ولكن ليس هناك حل آخر، في المدى المنظور على الأقل، إلا في هذا الإطار. مسألة الاستخدام المتصل لقضية إعادة توزيع الثروة التي رفعها رئيس النظام العراقي في فترة من الفترات لكسب العواطف الشعبية والغرائز الشعبية فقط، إنها قضية يجب أن نتجاوزها فعلا كما قال أحد المتحدثين قبلي، لأنها لم تعد قضية مقنعة لأحد. إنما هذه القضية بالذات لا بد أن ندرك أنها فجرت قضية أخرى: قصية التجاذب الشديد بين الفقراء والأغنياء في المنطقة، قضية إعادة تدوير الإحساس العام بأن تكدس الثروة في مكان يؤدي باستمرار إلى أزمات، فيكفي أن تذكر لأي مواطن عربي من المحيط للخليج، تقول له أن تكلفة هذه الحرب أخذت «650» مليار دولار. فقط هذا الرقم يؤدي إلى مشاعر مختلفة، أدت إلى شيء آخر، وهي الأخطر، إنها بصراحة كانت عنصرا من عناصر تزويد التيارات المتطرفة بالمدد الجديد، التطرف الحالي اكتسب قوة شديدة بعد أزمة الكويت.

د. عبد الرزاق الفارس:

في الحقيقة عندي تعقيب صغير، وتعقيب مطول قليلا حول موضوع النفط.

التعقيب القصير يخص موضوع الأرقام التي دارت حول التكاليف

الاقتصادية لعملية غزو الكويت. والعمليات الحربية التي رافقتها، وما بعدها. طبعا في ورقة الأستاذ عامر التميمي، وهي ورقة جيدة حقيقة من حيث الأعداد والتقديرات والمصادر التي اعتمدت عليها، إلا أنه أورد مجموعة كبيرة من الأرقام بحيث إن الإنسان وقع في لبس كبير حول ما هو الرقم الحقيقي. الطريقة الاقتصادية السليمة التي تتبع عادة لتقدير التكاليف الاقتصادية بالإضافة إلى التكاليف المباشرة مفترض أنها تقدر ما سمي باسم تكاليف الفرص البديلة التي ضاعت على الاقتصاديات العربية أو اقتصاديات الدول التي تأثرت أساسا بالعملية وهي الكويت والعراق. وهذه التقديرات حقيقة أفضل ما قدر لها حتى الآن هو الرقم الذي أورده الأستاذ عامر التميمي وهو رقم «650» مليار دولار والتي وردت في الدراسة المفصلة التي أعدها صندوق النفط العربي. وهذا التقدير مبني على أساس التكاليف المباشرة للتدوير والعمليات الحربية بأكملها والتكاليف التي تسمى بتكلفة الفرصة البديلة، نتيجة لضياع الاستثمارات والعائدات العربية والأشياء الأخرى المتعذر تحديدها رقميا والتي ترافقت مع الغزو. إلا أن تعقيبي الأساسي حقيقة هو في موضوع النفط. دار كلام كثير بالأمس واليوم حول أن أحد الأهداف الأساسية للغرب هو الحصول على نفط رخيص. والحقيقة أن هذه هي إحدى الخرافات التي تنتشر في العالم العربي، الغرب لا يريد نفطا رخيصا، ليس من مصلحة الولايات المتحدة أن ينخفض سعر النفط إلى هذا المستوى الذي هو عليه الآن. أولا لأن الولايات المتحدة من الدول المنتجة الرئيسية للنفط وانخفاض سعر النفط يؤدي إلى خسائر هائلة جداً في الصناعة النفطية. وأنا السنة الماضية-سنة 1993- أتيح لي أن أحضر ثلاثة مؤتمرات أساسية في النفط، منها مؤتمران في الولايات المتحدة ومؤتمر في سالزبورج. المؤتمر المهم في سالزبورج التقيت فيه باثنين من أهم صانعي السياسات النفطية: هيلداستيك وهي المدير العام لوكالة الطاقة الدولية وهي ألمانية، وستيف نورث الأمين العام للجماعة الأوروبية.

في الحقيقة الانطباع نفسه هو الانطباع الموجود لدى من يدرسون الصناعة النفطية: إن انخفاض أسعار النفط يحطم الصناعة النفطية، لأن الشركات النفطية والدول النفطية-خارج الدول الخليجية-تستثمر أموالها بالمليارات، وانخفاض أسعار النفط نتيجة ضخ كميات هائلة من النفط غير

محسوبة ليس في مصلحة هذه الدول وليس في مصلحة هذه الشركات، وليس في مصلحة الصناعة على المدى البعيد. إلا أن الشيء الأغرب الذي استمعت إليه، عندما سألت سؤالا مباشراً أثناء المؤتمر: هل لدى الدول الغربية تصور نحو السعر العادل للنفط، طبعا «استيك» لم تجب لكن «نورث» أجاب بقوله نعتقد أن السعر ما بين 21 إلى 25 دولارا معقول جدا لإعطاء عائد معقول للدول النفطية وللشركات النفطية أيضا. لأن الشيء الذي استغربت منه أكثر الشركات النفطية «يعني في مؤتمر حضره معظم مندوبي الشركات النفطية كنا على غداء، واحد من المندوبين لأحد شركات النفط الكبرى بدأ يهاجم الدول الخليجية وقال نحن كصناعة نفطية في الولايات المتحدة نواجه تدميرا كبيرا من السياسات في دول الشرق الأوسط».

نحن في كثير من الأحيان يسهل علينا أن نجتمع وأن نقول إن هناك قرارا غربيا بالحصول على نفط رخيص. ولكن الحقيقة إن جزءا كبيرا من المشكلة هو مشكلة أن الدول الخليجية غير قادرة إلى الآن على أن تتخذ قرارا سليما في هذا المجال.

د. طلعت منصور:

في الحقيقة تعقيبي هو قراءة سيكولوجية لهذا البعد الاقتصادي للأزمة. من ركائز البحث في الأزمات أو في «علم الصدمات» انتهاك فرضيات أساسية يقوم عليها فهمنا لهذا العالم. أول هذه الانتهاكات هي حاجاتنا إلى النظام Order، نحن بحاجة إلى نظام ومعنى النظام أن تكون هناك قدرة على التنبؤ وعلى التكامل المنظم الهادف مع مجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية السياسية. من طبيعة الأزمة إذن انتهاك هذه الفرضية الأساسية، إننا عالم بلا نظام. انتهاك هذه الفرضية ولا شك أعتقد أنه من الأبعاد بعيدة المدى التي ينبغي أن نتناول بها هذا البعد الاقتصادي وانعكاسه على المجالات الأخرى من أزمة الخليج. وهذا ينقلني حقيقة إلى نقطة ثانية، وهي ربما طرحت، الآثار الاقتصادية من منظور ما نسميه «المظاهر الأولية» أي مظاهر «هنا والآن»، ما حدث وما هي نتائجه، ولكن ما هي «المظاهر الثانوية» وهي انعكاس للمظاهر الأولية، أي البعيدة المدى. بمعنى أصح هناك متغيرات وتغيرات أولية حدثت، لكن أيضا هناك تغيرات

ومتغيرات ثانوية حدثت نتيجة لهذه الأزمة من حيث البعد الاقتصادي، ظهور أبعاد جديدة، تغيرات جديدة في الآلية الاقتصادية للعالم العربي، وانعكاساتها على النواحي السياسية والاجتماعية وكافة هذه المجالات. وبالتالي ينبغي أن نفرق بين ما هو أولي أي الخسائر المباشرة-قلنا مثلا 650 مليار دولار تقريبا-لكني أعتقد أن الخسائر من حيث التقدير الثانوي، المظاهر الثانوية، هي أبعد وأبعد بكثير. ثم أيضا المتضمنات الاجتماعية والسياسية في العالم العربي نتيجة لهذا. بعد آخر أود أن أتكلم عنه وهو العلاقة بين الاقتصاد والنواحي النفسية، فهناك جامعات مثل جامعة ميونيخ تبدي منذ سنوات عديدة اهتماما غير عادي بعلم النفس الاقتصادي. وهناك أستاذ كبير وضع نظرية سنة 1992، اسمه هوبفول في مجلة اسمها «أنكسيتي» يقول فيها إن الصدمة جوهرها هو الخوف من التهديد أو القلق من أن نفقد المصادر. طبعا المصادر هنا مصادر اقتصادية، مصادر بشرية، المكان، التاريخ، التراث، إلى آخره. وبالتالي هذا يربطنا أيضا بالمصادر العربية، المحلية الكويتية، إلى آخره، مصادر اقتصادية، مصادر بشرية، المكان، الجغرافيا، التاريخ، إلى آخره، الخوف مما يمكن أن ينال من هذه المصادر المستقرة في إطار نظام معين.

في الحقيقة هناك نقطة أخيرة أحب أن أشير إليها. وهي أنه في إطار مناخ الخليج تخلقت بيئة نفسية غير مواتية للاستقرار على المدى البعيد. هناك خوف، هناك إحساس بالتهديد، هناك توجس، هناك علاقات متوترة، هناك حسابات أخرى ربما لا توفر ما يؤكد عليه أيضا علماء الاقتصاد وعلماء علم النفس من حيث الإنجاز Achievement يعني هنا مجتمع يريد أن يتحول بمصادره، ولا أقول فقط المصادر الاقتصادية وإنما البشرية والاجتماعية والثقافية والحضارية، إلى مستويات أفضل من خلال العمل، من خلال عمل هادف، من خلال عمل يسوده النظام، من خلال عمل في نسق يمكن التنبؤ به. وهذا يجرنا إلى كيف يمكن أن نخلق المستقبل الممكن والمنشود في الحاضر.

عبد المحسن مظفر تقي:

أولا: الشكر والتقدير للباحث والمعقب على الجهد الطيب في الورقة

وفي التعقيب. لن أفلسف نظرية المؤامرة التي عرضت مرات عديدة في السابق. ولكن إذا كانت تساق نظرية المؤامرة لتهوين اللوم على قيام صدام حسين بعدوانه، فهذه مسألة تستحق الالتفات إليها. أنا أعتقد أنه في هذه الجزئية بالذات يمكن دحض نظرية المؤامرة المقصود منها تخفيف اللوم على صدام بأنه وضع ضمن مؤامرة، لأنه منذ اللحظات الأولى أو منذ اليوم الأول للغزو كانت تقدم له النصائح من جميع الأطراف العربية والدولية بأن ينسحب ويحفظ ماء وجهه، ويحفظ شعبه وجيشه ولم يستجب لهذه النداءات. ولو كانت نظرية المؤامرة صحيحة بمعنى أنه مخطط من قبل الغرب للقيام بهذا العدوان والاستمرار فيه لما قدمت له النصائح والتحذيرات بشكل متكرر ومبالغ فيه، سواء من الرئيس حسني مبارك في مراحل متعددة أو حتى في اللقاء الأخير الذي حصل بين وزير الخارجية الأمريكي وطارق عزيز وآخرين، يعني قدمت تحذيرات شديدة جدا. على أية حال لن أدخل في نظرية المؤامرة وفلسفتها، ولكن سأحاول أن أنظر لبعض الأمور الفكرية والسياسية التي كانت مستقرة في الكويت على الأقل كيف انقلبت النظرة إليها رأسا على عقب. وأبدأ ببعض النقاط التي قد لا يكون بينها ترابط ولكن لنرى وكيف انقلبت الصورة كلية: أولا، فيما يتعلق بالاقتصاد الكويتي، اقتصاد قوى مزدهر وموثوق فيه وتطمئن إليه الفعاليات الاقتصادية، تحول إلى اقتصاد يحتاج إلى ثقة فيه وضعيف ولم يعد بالقوة التي كان عليها، هذه أول نقطة.

المالية العامة الكويتية لم تكن تشكو من العجز أو على الأقل كانت تشكو عجزا خفيفا جدا يمكن معالجته. وتحولت الكويت إلى دولة مدينة وقد تكون دولة مدينة على مدى طويل جدا. الإنفاق العسكري، ولو أنه كان إلى حد ما لا يتناسب مع حاجات الكويت العسكرية في ذلك الوقت قبل الغزو، الآن أصبح الإنفاق العسكري مبررا ومبررا جدا ومبالغا فيه بحيث أصبح مثلما تفضل الدكتور أحمد البغدادي يشكل نسبة عالية جدا من الميزانية العامة وهذه نقطة خطيرة جدا، حتى دعوات الناس الذين كانوا يحاولون الحد من الإنفاق العسكري أصبحت الآن ضعيفة أمام ما حصل من غزو وتخويف وترهيب بأن هناك خطرا خارجيا، لا بد من الإنفاق على القضايا العسكرية وقضايا الدفاع. في المؤسسات المالية التي كان لها نوع من

الاستقلال الآن نسمع عن محاولات لإدخال الشريك الأجنبي في المؤسسات المالية وفي المصارف الكويتية وهذه نقطة خطيرة جدا. في قطاع النفط الذي وصل إلى الاستقلال ووصل إلى السيطرة الكويتية الكاملة عليه، الآن هناك دعوات ونداءات إلى اشتراك أو إعادة إشراك الشريك الأجنبي في قطاع النفط في مختلف فروعه. بل أن هناك بعض الأصوات ترتفع لبيع النفط الكويتي لإسرائيل. يعني مسألة لم تكن مطروحة على الإطلاق ولا يمكن للمجتمع الكويتي مجرد الهمس في هذا الموضوع، أصبح الآن هذا الكلام يعلن. النتيجة النهائية أو المحصلة النهائية لما حدث من كارثة هو انقلاب كافة الأمور المستقرة وانقلاب كافة المفاهيم الأساسية في الفكر وفي السياسة وفي المنهج الكويتي على الأقل إن لم يكن في الفكر والمنهج والسياسة العربية.

الدكتور محمد السيد سعيد:

انطلاقا من الأطروحات المهمة التي تفصل بها أستاذنا محمود المراغي سوف أركز على القضايا المستقبلية، وبالتحديد قضية واحدة، غير أني أود أن أبدأ ذلك بتمهيد بسيط حول نسق الإدارة العربية لنتائج ما بعد الحرب. كان هناك أداء في تقديري سيئ نسبيا في الإدارة العربية للحرب أو حرب تحرير الكويت. لكن هناك الأكثر خطورة وهو إدارة عربية أسوأ لنتائج ما بعد الحرب. وأظن أننا لو شخصنا هذه الإدارة فسوف ترتكز بصورة رئيسية على ما يمكن تسميته بشعار «الاستعادة» Restoration أي عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الغزو العراقي للكويت.

إن شعار الاستعادة يفترض في الجوهر-وهناك بالفعل في العقلية العربية- نزعة قوية للحنين إلى الماضي ونزعة قوية للتأكيد على أن شيئا لم يحدث في واقع الأمر، بمعنى أننا نستطيع مغالبة ما حدث وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه.

يفترض هذا المفهوم من الناحية الفلسفية أن الأمور كانت جيدة بالفعل قبل الغزو وأن غاية ما نتمناه أن تعي الأمور إلى ما قبل الغزو، وفي ذلك فإن الحسابات من الناحية الاقتصادية البحتة يمكن أن تكون سيئة، فعلى سبيل المثال لو قدرنا الفرص البديلة فالفرص البديلة ليست فقط سالبة

وإنما كان يمكن أن تكون موجبة. فلو أخذنا مثلا بتجربتي ألمانيا واليابان ما بعد الحرب، نستطيع أن نحسب فرصا بديلة موجبة بمعنى أن الحرب وخراب الحرب أعطى لهذين المجتمعين دافعا مذهلا لإعادة البناء بما انتهى بمعدلات من التطور لم يكن من الممكن تحقيقها لو كانت الأمور قد سارت في السياق العادي. هنا مقارنة بين مجتمعات تطرح إدارة نتائج ما بعد الحرب بطموح شديد وبخيال وأساليب بها خيال وبين مجتمعات ترمي فقط إلى استعادة الأمور إلى ما كانت عليه في أفضل الأحوال. لو توقفنا عند قضية الاستعادة فسنجد أن تكلفة الفرصة البديلة سالبة وبالتالي يصبح تقدير الصندوق العربي (650 مليار دولار) سليما تماما.

ومعنى هذا أن الاقتصاديات العربية، وخاصة اقتصاد الكويت، سيظل مرهونا بنحو ما يقدر بحوالي «35» سنة لمجرد تعويض نتائج الحرب. ولكن لو تصورنا سيناريو بديلا هو شعار الاستعادة جذريا في اتجاه عملية ضخمة لإعادة البناء على أسس سليمة نستطيع أن نحتسب افتراضا فرصة بديلة موجبة، بمعنى: هناك حافز إضافي لإقامة البناء وإعادة البناء على أسس أكثر سلامة. في هذا الإطار هناك قضايا كثيرة جدا ولكن سأتوقف عند قضية واحدة لأنني لم أفهمها قط في واقع الأمر، من الناحية الاقتصادية البحتة لها تأثير اجتماعي سيكولوجي نفسي وخلافه، لكن ليس لها تفسير اقتصادي، وهي قضية العمالة.

أنا أستغرب مثلا من أن صديقي الدكتور طه عبد العليم قد طالب بقصر العمالة على العمالة العربية. وهناك في معالجات القومية العربية آلاف من الدراسات والمقالات التي تحذر وتنذر من غلبة العمالة الآسيوية في مجتمعات الخليج. هذه النظرة في تقديري لا تعد اقتصادية قطعا، ليست اقتصادية لأن الأصل في العمل هو العمل الأكثر إنتاجية والأقل تكلفة. ولكن المهم فيها هي النظرة الثقافية، فمقابل النظرة التي تقول بالعروبة وبتعريب سوق العمل في الخليج بالكامل، وأظن أن هذه النظرة بالذات لها أساس ثقافي ولها أساس ثقافي مضاد، فلو أخذنا مثلا بالمناظرات المهمة التي كانت تدور في نهاية العصر الأموي بين ما يسمى بالقيسيين واليمنيين، بين القائلين بالتعريب القح وبين القائلين بإمكانية استيعاب العرب لثقافات وشعوب أوسع في النطاق الإسلامي وإعادة إنتاج حضارة إسلامية

عربية عن طريق الاستيعاب والإدماج المتساوي لجماعات من البشر هم مسلمون في كل الأحوال ولكنهم ليسوا عربا وإعادة إنتاج الثقافة العربية في أوساط غير عربية، إن هذه النظرة هي في واقع الأمر محل المناظرة الراهنة حول المخاطر الشديدة للعمالة الآسيوية في مقابل الرغبة في تعريب العمالة، هنا مجتمع منكمش خائف يريد أن يعتكف على ذاته بتأكيد العرب الأصليين، ولكن لو أخذنا بالتجربة الحضارية العربية، العرب عربوا شعوبا لم تكن عربية، ونما المجتمع في هذا السياق. القضية إذن ليست عربيا أو غير عربي وإنما قضية ما إذا كان المجتمع الكويتي على سبيل المثال، أو المجتمع الخليجي، أولا لديه القرار التاريخي بالتحول من مجتمع لا طبيعي بتأثير النفط منذ أربعينيات هذا القرن تقريبا إلى مجتمع طبيعي، أي مجتمع قادر على الحفاظ على استمراريته ليس فقط من خلال العوامل الاقتصادية وإنما بالتحديد من خلال العوامل الثقافية والسكانية. هنا يقلقني مثلا القول بأن الاقتصاد الكويتي أو الاقتصاد الخليجي لم يعد له قدرة على الاستيعاب، مع إننا نعرف في الاقتصاد أن السكان هم أحد عناصر حسبة القدرة الاستيعابية.

القضية في واقع الأمر التي ينبغي أن تناقش هنا هي قضية توطين العمالة وليس الاعتماد الدائم والمستمر على العمالة المؤقتة والمهاجرة، والتي تأتي وتخرج دون أن تكون قد أثرت في المجتمع الكويتي على الإطلاق. ودون أن ترغب في البقاء فيه لأنه يوجد تمييز منظم ضدها ولا تمتلك فيه أي حياة ثقافية أو أخلاقية أو دينية أو اجتماعية. شخص مقتلع من بيئته الطبيعية لم يغرس إطلاقا في البيئة التي تم توريده إليها ثم قذفه مرة أخرى إلى بلاده دون أن يكون قد حصل على أي شيء غير«فلوس» يستعين بها في بلاده.

لو كان هذا هو الأمر فأنا حتى من هذا الإطار لا أتحيز للعمالة العربية دون العمالة البنجلاديشية، لأنه من المؤكد أن الفقر أشد في بنجلاديش منه في مصر. لكن أود أن أتجاوز القضية في الواقع إلى القول بحتمية التحول إلى مجتمع طبيعي من خلال سياسة سكانية مستنيرة تقوم ليس فقط على استيعاب «البدون» في المجتمع وإعادة تكوين المجتمع من خلال بوتقة انصهار وبوتقة استيعاب وإدماج متساو، وإنما حتى هؤلاء العمالة

المهاجرة قطعا بحسبة اقتصادية بحتة، إن الاقتصاد الكويتي أو الاقتصاد الإماراتي يستطيع استيعاب ثلاثة أو أربعة أضعاف عدد السكان الحاليين وتوطينهم توطينا دائما وصهر أطفالهم إن لم يكن صهرهم هم أنفسهم.

د. عزت قرني:

لدي بعض الملاحظات السريعة. أولا: لم نسمع شيئا، بخصوص أسعار النفط، عن تأثير رجوع العراق إلى الإنتاج والتسويق. خصوصا إذا كانت وراءه عقلية انتقامية. لم نسمع أيضا عن الآثار الاقتصادية الممكنة لفتح العراق بعد قبوله وتنفيذه القرارات الخاصة بمجلس الأمن إلى آخره، عن تأثير فتح أبوابه لإعادة التعمير، ليس فقط اقتصاديا بل وكذلك سياسيا.

نقطة أخرى مهمة جدا، في الحقيقة السنة الأولى بعد التحرير، يعني في91/ 92 كنا كلنا نعيش آثار الغزو، كانت لا تزال الآبار تشتعل... إلى آخره، فكنا نستمع إلى ما يقوله لنا بالذات الطلاب في الجامعة. أهم نتيجة للغزو هي إيجابية المواطن الكويتي، كان يقوم بكل شيء، لكن بعد الغزو وبعد مرور بضعة أشهر، الموقف اختلف. وهنا نجد أمامنا نقطة مهمة لم يتطرق لها البحث: هو الموقف من الإنتاجية الكويتية؟ لأننا إذا كنا نتكلم عن الاقتصاد، الاقتصاد ليس نقودا فقط، الاقتصاد ليس موارد فقط، هناك أيضا عامل الإنتاج. كيف يمكن للاقتصاد الكويتي بل للمجتمع الكويتي، ويدخل في ذلك الأمن الكويتي، أن يقوم دون المشاركة الإيجابية من الكويتيين. لا بد أن يقبل الكويتيون القيام بكافة الأعمال ومن أهمها الأعمال اليدوية والأعمال الفنية وليس الأعمال الإدارية فقط. إذن هذا أمر مهم اجتماعيا واقتصاديا في نفس الوقت. سمعت تعبير الثروة العربية من الدكتور طه، وفي الواقع هذا التعبير، في تصوري، لا يقابل الواقع. هناك ثروة البلاد العربية. وأسوق هنا حالتين واضحتين: هذا أولا هو إحدى الدعاوى التي ادعاها صدام، ثانيا نحن نعرف بوضوح جدا أن صناديق التمويل تعطي للدول العربية ذاتها بفوائد وأحيانا فوائد عالية جدا.

تعقيب الباحث

بداية أود أن أقول من خلال سماع هذه المداخلات، يبدو أن الكثير من

الأخوان لم يقرئوا البحث. واضح جدا أنهم لم يقرئوا البحث والكثير منهم اعتمد على العرض، والذي كان عرضا موجزا لم أتمكن خلاله من شرح ما ورد في البحث بشكل جيد ومناسب. في الواقع أود أن أرد أولا الملاحظات المهمة التي ذكرها الدكتور طه عبد العليم بالنسبة لموضوع السوق النفطية.

في الواقع أنا أعتقد أن التطور الذي حصل في السوق النفطية من بداية الثمانينيات هو تطور باتجاه الانخفاض في الأسعار. وهذا التطور ليس تطورا دوريا لأن الأسعار كما تعلمون بدأت تنخفض من 81، وبالرغم من الحرب العراقية الإيرانية لم تتأثر الأسعار وترتفع. فاستمر الانخفاض وحصل الانخفاض الكبير في سنة 1986، إلى أن اضطرت دول الأوبك أن تخفض الإنتاج بكمية كبيرة جدا فوصل إنتاج الأوبك إلى 5 ,16 مليون برميل يوميا فقط. وبعد ذلك تعافت الأسعار قليلا ولكن ظل هيكل الانخفاض أساسيا في التوجه العام للأسعار، وأصبح السوق من ذلك الوقت هو سوق مشترين.

ولا يمكن الآن إعادة الكرة إلى ما كان موجودا في السبعينيات وإعادة السوق إلى سوق منتجين، لأن الأسعار ستظل على حالها نتيجة للتطورات التي حدثت في الدول الصناعية المستهلكة للنفط، والتي أدت إلى تحسين الاستخدام والبحث عن موارد وتحسين وسائل استخدام الطاقة سواء كانت الطاقة المنزلية أو استخدام الطاقة في التنقل، وأعتقد أن الكل لاحظ بعد الاحتلال العراقي للكويت أن الأسعار ارتفعت لمدة زمنية محدودة ولكنها عادت بعد الاتفاق على تعويض النفط الكويتي والعراقي من قبل الدول الأخرى إلى الانخفاض. وحتى أثناء الحرب، حرب تحرير الكويت، الأسعار لم ترتفع بالشكل الذي كنا نتوقعه، فالسيناريوهات توقعت أن تصل الأسعار إلى 100 دولار من قبل العديد من المؤسسات المتخصصة في الصناعة النفطية ومنها مؤسسة الدكتور أحمد زكي اليماني في لندن. ولكن كل هذه التوقعات لم تتحقق وعادت الأسعار إلى الانخفاض كما هو واضح واستمرت في الانخفاض حتى اليوم. ولا أعتقد أن الدول المنتجة للنفط تستطيع أن تعيد توجه الأسعار إلى الارتفاع نتيجة للمشاكل الهيكلية في هذه الدول، لأن هذه الدول تعاني أيضا من أزمات مالية سواء أكانت دولا غنية أو فقيرة. وبالتالي أنا أعتقد أن الملاحظة التي أثارها الدكتور عبد الرزاق

الفارس في هذا الإطار ومفادها أن هناك تذمرا من بعض الدول المنتجة من سياسات الدول الخليجية. أعتقد أن هذا التذمر لا قيمة له لأن الدول المنتجة أيضا تحدد إنتاجها على أساس إمكانياتها واحتياجاتها، فلا يمكن مقارنة الإنتاج الكويتي أو السعودي أو الإماراتي بالإنتاج في الجزائر لأن الإمكانيات الاحتياطية الموجودة في هذه الدول لا تقارن بما هو موجود في الجزائر. وبطبيعة الحال حتى دول الأوبك عندما تقرر توزيع الحصص تقررها على أساس القدرات والاحتياطيات وعدد السكان. وبالتالي لا يمكن احتساب عامل عدد السكان على أنه العامل الوحيد في سياسة الإنتاج، لأن الجزائر احتياطياتها لا تقارن بها هو موجود في الدول الخليجية. هذا من ناحية، ومن ناحية العامل الاقتصادي أنا طبعا ذكرت في الدراسة أن العامل الاقتصادي تضرر لأسباب اقتصادية نتيجة لضعف الإمكانيات الناتجة عن الغزو والاحتلال، وأيضا تضرر نتيجة لمواقف زمنية قصيرة. ومثلما ذكر الدكتور محمد السيد سعيد حول سياسة استعادة الأمور كما كانت قبل الغزو من الصعب جدا الاقتناع بها لأن الأمور تغيرت وما حدث يعتبر زلزالا للنظام العربي.

وبالتالي يجب أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار عندما نتوقع سياسات من الدول الخليجية أو من الكويت بشكل خاص. أما من ناحية العمالة العربية، في الواقع العمالة العربية، ليس فقط في الدول التي نسميها هنا في الكويت الدول الصد، التي وقفت ضد الكويت، ومع العراق ومع الغزو من قبل أحزاب في الكثير من الدول التي وقفت رسميا مع الكويت، في مصر وفي المغرب، وهناك أيضا توجس داخل الكويت من استخدام عمالة من هذه الشعوب التي كان لها موقف سلبي من قضية احتلال الكويت من وجهة النظر الكويتية، فهذا الأمر يحتاج إلى وقت لتجاوزه. وأنا أعتقد أن علينا أن نأخذ هذا بعين الاعتبار، لأن الفترة الزمنية التي فاتت حتى الآن ليست كافية لتجاوز الآلام والجراح. في موضوع التكاليف، طبعا التكاليف المباشرة وغير المباشرة هي «650 مليارا» مثلما ورد في تقرير صندوق النقد العربي، لكن إذا أردت أن تقارنها بما ورد عن موضوع تكاليف الخراب الاقتصادي في الكويت في تقرير الدكتور عبد الرحمن فرح رئيس لجنة الأمم المتحدة، فقد قاس التكاليف المباشرة للخراب الذي حصل في الكويت، ولكن طبعا

هذا لا يدخل ضمنه تكاليف التحرير، كذلك لم تقس تكاليف الخسائر العسكرية، ويمكن مثلا إضافة 13,5 مليار دولار التي تمثل التكاليف العسكرية والتي رصدت لها ميزانية ضمن مرسوم صدر في عام 1991، أيضا قضية قياس التكاليف والخسائر العراقية المباشرة وغير المباشرة مثلما طلب الأستاذ محمود المراغي، من الصعب جدا القيام بذلك لأنه لا توجد إحصائيات عن الاقتصاد العراقي. وكما هو معروف فالبنك المركزي العراقي أوقف إصدار أي إحصائية تتعلق بالاقتصاد العراقي منذ نشوب الحرب الإيرانية العراقية. وبالتالي حتى الديون العراقية لا توجد أرقام رسمية عنها وهي مجرد تقديرات حتى الآن. وهذه أيضا من المعضلات التي تواجه أي باحث فيما يتعلق بطبيعة الاقتصاد العراقي واحتياجات الاقتصاد العراقي، سواء في الوقت الراهن أو بعد رفع الحصار.

طبعا موضوع إثارة قضية إعادة توزيع الثروة هو موضوع مهم، لأن الكثير من الأحزاب السياسية ومن العناصر الشعبية اقتنعت بهذه المسألة وطبلت لها. وأعتقد أن إثارة هذا الموضوع من باب توضيح الموقف الكويتي والخليجي من قضية توزيع الثروة التي تمت من الستينيات حتى الآن، ودور العراق أيضا في عملية توزيع الثروة سواء داخل العراق أو داخل الوطن العربي. لأن العراق كما تعلمون لم يوزع الثروة جيدا على الشعب العراقي، وبالتالي أيضا لم يكن له دور مهم في تعمير الوطن العربي واستخدام الثروة العراقية للتنمية العربية.

أما قضية نظرية المؤامرة فطبعا أنا لا أعطيها أي أهمية، ولا أعتقد أن هناك مؤامرة غربية أدت إلى الاحتلال العراقي للكويت. وإذا كانت هناك مؤامرة فأنا أعتقد أن المؤامرة هي من تدبير صدام حسين، وبالتالي نحن المتآمرون على أنفسنا. وأعتقد أن ما حصل حتى الآن من ضياع للثروات العربية هو نتيجة لعدم الاهتمام بالتنمية المدنية والتركيز على التسلح وعلى العسكرة، وأيضا نتيجة للمغامرات التي قام بها النظام العراقي سواء في حربه ضد إيران أو غزوه للكويت. وكل هذه الأموال أهدرت نتيجة لسياسات عربية ولا يمكن أن نلوم الآخرين على مشاكلنا. فيجب إعادة النظر في هذا الموقف والتبصر فيما نحن محتاجون له من إعادة النظر في سياستنا الاقتصادية وفي سبيل تحقيق تنمية حقيقية تنهي النزاعات الإقليمية بشكل

جذري ونهائي. وأعتقد أن كل الملاحظات الأخرى التي أثيرت هي ملاحظات مهمة. وأشكر الأخوان على مداخلاتهم وأشكر الدكتور طه عبد العليم على تعقيبه القيم، وأرجو أن أستفيد من هذه الملاحظات في إعداد بحث قادم.

البحث السادس

ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت

د. محمد الرميحي

مدخل

في السياسة، التي تتضمن مزيجاً من التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والثقافية أيضاً، وبكل أبعاد هذا المزيج في الماضي والحاضر، لا يتوقف الكشف عن ردود الأفعال على حدث أو قضية ما عند حدود الكشف عن الأسباب المحدثة لها، تطبيقاً لقانون الفعل ورد الفعل الميكانيكي، وإنما يتجاوز الكشف-أو ينبغي أن يكون متجاوزاً- تلك الحدود الضيقة نافذاً إلى جوهر الأفعال، وجوهر ردود الأفعال، وآليات إحداثها لدى الفاعلين هنا وهناك، وبعبارة أخرى فإن الكشف يطمح إلى إماطة اللثام عن الفكر الماثل وراء الفعل ورد الفعل، وبعبارة ثالثة فإن المستهدف من دراسة ردود الأفعال على الكارثة الغزو العراقي للكويت وتداعياتها هو الكشف عن العقل الذي أفرز ردود الأفعال هذه.

وما دمنا بصدد دراسة ردود الأفعال العربية على غزو العراق للكويت ومتوالية التفاعلات التي نشأت في أعقاب هذا الغزو، فإننا في الصميم

نستهدف استكشاف العقل العربي، بغاية نقدية وتقويمية، لنتعرف الأسباب والدوافع ونستخلص العبر والدروس، ومن المفارقات أن نجد أنفسنا في مسار هذا الاستكشاف النقدي للعقل العربي الذي أفرز ردود الأفعال على الكارثة، نتوقف بالنقد أمام فصام لعقل عربي، قدم إنجازاً لامعاً في مجال نقد العقل العربي، بل اختص بالنقد العقل السياسي العربي، وهو ما كان عوناً لكل دارس للعقل العربي برؤية نقدية، نعني بذلك المفكر وعالم الاجتماع العربي الدكتور محمد عابد الجابري، صاحب سلسلة«نقد العقل العربي»، والتي نختص منها في مضمار بحثنا كتابه الموسوم«العقل السياسي العربي»، فلقد فاجأنا إبان الكارثة بارتكابه خرقا واضحا لما كان قد نقده وخطأه في مؤلفاته، فارتكب من خطايا الحوار ما يدخله تحت مظلة القبلية التي انتقدها كمحدد من محددات العقل السياسي العربي، أي القبيلة والغنيمة والعقيدة التي يحركها عقل جماعي يحكمه منطق الجماعة المؤسس على رموز خيالية، بمعنى ما يفرضه الغالب على المغلوب من أتاوات أو الفائض المأخوذ بالقوة.

نقول هذا لأننا سنبدأ بنبذ الآليات موقع الانتقاد فستعينين ببعض إنجازات الجابري، بل إن مدخلنا إلى دراسة ردود الأفعال العربية على أزمة الخليج هو نفسه مدخله الساعي إلى مقاربات في المنهج والرؤية انتهجها إبان توجهه لنقد العقل السياسي العربي. فهو يقوله:

«لكل فعل محددات وتجليات، المحددات قد تكون دوافع داخلية بيولوجية أو سيكولوجية، شعورية أو لا شعورية، وقد تكون تنبيهات أو تأثيرات خارجية. أما التجليات فهي المظاهر والكيفيات التي يتحقق الفعل فيها أو من خلالها أو بواسطتها.

والسياسة فعل له هو الآخر محدداته وتجلياته، وهي فعل اجتماعي يعبر عن علاقة قوى بين طرفين يمارس أحدهما على الآخر نوعاً من السلطة الخاصة»[1]. إلى هنا نتفق مع الجابري، لكننا نختلف معه عندما يقصر هذه السلطة على«سلطة الحكم»، فالسلطة أيضا قد تأتي من تسلط نص ما، أو تراث، أو تاريخ، وبالطبع فإن للفعل السياسي وجهه الآخر وهو رد الفعل، وهذا وذاك مصدرهما العقل السياسي الذي يحدده الجابري بأنه يقع بالضبط «بين من يمارس السلطة السياسية أو يشرع لكيفية

ممارستها وبين من تمارس عليهم»[2] ونعود لنعترض على هذا التطبيق لمواقع العقل السياسي، الذي هو من واقع الحال عقول سياسية، فهناك عقل للسلطة السياسية، وعقل سياسي لمن هم خارج هذه السلطة، ولعله يكون من المفيد تقسيم هذا العقل أيضا إلى عقول، فهناك العقل السياسي للنخبة، وهناك العقل السياسي للشارع الذي يشمل عقولا عديدة منها عقل الشارع المنظم الشرعي، أي عقل الأحزاب السياسية والجماعات العلنية، وعقل الشارع المنظم السري، في شكل أحزاب أو جماعات غير معلنة أو محظورة، وبعد ذلك يأتي عقل الشارع غير المنظم، الذي يشمل عقولا عديدة أيضا تبعا للمحددات الثقافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

ونحن إذن بصدد البحث عن إضاءة لآلية تفكير عقول سياسية عربية عديدة أفرزت ردود أفعال عديدة تجاه الكارثة، وما دام الأمر بهذا التركيب فإن منهج الدراسة لا بد أن يكون واضحا وبسيط الهيكلية ليحتوي-من ثم- هذا التعقيد في داخله. لهذا فإن المقترح بعد التمهيد هو القيام بنوع من المسح الزمني والجغرافي لردود الأفعال، يشمل ردود الأفعال في هذا البلد العربي أو ذاك، في المشرق العربي أو في المغرب العربي، وهذا بدوره يتضمن ردود أفعال النخبة والشارع، وقد يكون من الضروري إفراد معالجات خاصة لردود أفعال قطاع عربي بعينه، كقطاع ما يسمى بالحركة الأصولية العربية، أو بالأصح حركة الإسلام السياسي، نظرا لأن المنهج والدوافع- لدى هذا القطاع-ذات منابع لا يحددها كثيرا البعد الجغرافي أو الانتماء القومي، إضافة لبروز رد فعلها من حيث الانتشار أو ارتفاع الصوت أو عمق التأثير.

بعد ذلك، أي بعد التمهيد، ثم المسح، يأتي دور التحليل والاستنتاج، فلا بد من الوصول إلى استنتاج ما، فلو أن كارثة بمثل حجم كارثة غزو الكويت وتبعاتها، مرت دون أن توصلنا إلى رأي ما، إلى درس ما، إلى رؤية ما، فإن الواقعة سيتكرر وقوعها، وإن بأشكال أخرى، أو في أماكن أخرى. فآلام البشرية كانت دائما طريقا لاكتشاف أساليب لتحاشي تلك الآلام، ولو لم يتمعن فيها الدارسون ليستخلصوا ما استخلصوه لكانت الآلام طريقا واحدا إلى الموت، وسبيلا مفتوحا إلى الفناء، وأعتقد أننا ما زلنا أمة تقاوم الموت والفناء.

إطار

قبل أن ندلف إلى ساحة الرصد، لنتوقف بالتسجيل-قبل التحليل-أمام ردود الفعل العربية على احتلال الكويت، وحرب تحريره، لا بد من وضع إطار تهيئة لحشد أنماط ردود الأفعال المستهدف دراستها داخل هذا الإطار الذي يتكون من مفاهيم ومحددات تنتقي من حشد المعلومات الهائل حول ردود الأفعال على الكارثة ما يتسق مع الرغبة في استكشاف العقل الكامن وراء ردود الأفعال هذه والممارسات التي نتجت عنها، والتي تتجلى بدورها في خطاب معبر عنه بوسائل قابلة للتوثيق كالكتابة أو النقل الشفهي المستند إلى ثقات، فنحن إذن-عبر هذا الإطار-نبحث عن استكناه العقل العرب في هذه الفترة من التاريخ العربي، ونبحث عن ملامح الخطاب العربي في هذه الفترة، ولعلنا نتوقف قليلا أمام تشخيص الفعل قبل تحديد إطار عملية الرصد لرد الفعل.

فما كنه الكارثة؟ و ما دلالاتها السياسية؟

يقول الدكتور سعد الدين إبراهيم: «تعتبر أزمة الخليج بحق«الفتنة الكبرى» الثانية في التاريخ الإسلامي، فمنذ «الفتنة الكبرى» الأولى في منتصف القرن الهجري الأول، لم يمر العرب والمسلمون بمثل ما مروا به في أزمة الخليج التي بدأت فصولها الدرامية المعلنة يوم 2 / 8/ 1990، عندما قام نظام صدام حسين في العراق بغزو دولة الكويت، وانتهت آخر فصولها العلنية بانهزام قوات النظام العراقي وانسحابها من الكويت يوم 28/ 2/ 1991»[3]

ويقول الدكتور حليم بركات والذي أخذ موقفا مؤيدا وداعما للتصرف العراقي: «بعد اجتياح العراق للكويت في 2 آب/أغسطس 1990، صعق الاجتياح العالم بسرعته وحجمه وتوقيته ونتائجه، كما لو كان زلزالا وطوفانا في آن معا»[4]

وكتب الدكتور حسن حنفي يقول: «هل عدنا إلى الصفر من جديد، كما عدنا بعد محمد علي وعبد الناصر ؟ هل نحن في مخاض جديد يتعهده جيل قادم بعد أن تهرأ كل شيء»[5].

وكتب زكريا نيل: «دون شك هناك انكسار حدث في البناء العربي بعد غزو العراق للكويت، كان انكسارا حادا وغير مسبوق في تاريخ قدسية

الأوطان، ومن ثم حدث الانفراط العربي»[6].

هذا بينما أسماها «فيليب جلاب» مأساة[7]. وردد فهمي هويدي كونها: «أزمة الخليج التي تبدو أعمق بكثير مما يبدو على السطح»[8]

فتوصيف ما حدث من المؤيدين أو المعارضين أو الراصدين المحايدين تجمع على أن ما حدث في الثاني من أغسطس 1990 هو زلزال على سطح العلاقات العربية في العصر الحديث.

وعلى الرغم من رؤيتنا أن ما حدث كان كارثة صنعها الغزو العراقي للكويت، وما تبعه من تفاعلات فإننا سنمضي مع افتراضات الكتاب المختلفين إلى حين، وسواء كانت واقعة الغزو وتوابعها زلزالا أو طوفانا أو فتنة كبرى أو عودة إلى الصفر أو انكسارا عربيا حادا أو حتى أزمة عميقة، فإن هذه التوصيفات كلها تشير إلى جسامة الخطب، وجلل الحدث، لكن الإشارة الأعمق تكمن في الانتباه إلى أن ما حدث كان مسبوقا بشيء من جنسه، وإن اختلف في الكم أو تمايز في الكيف، «الزلزال» كانت له نذر من عدم استقرار الأرض العربية، و«الفتنة الكبرى» هي محصلة لفتن أخرى أصغر منها، و«الانكسار» هو توسيع لشرخ في البناء العربي لا بد أنه كان موجودا، وكما يقول الدكتور سعد الدين إبراهيم، «مع انتباهنا إلى أن أي فعل- سياسي-أو رد فعل هو تجليات لفكرما» يقول: «إن فكر أي مجتمع قومي هي صيرورة مستمرة، قد تتفاوت في زخمها من لحظة لأخرى، إلا أنها لا تنقطع أبدا»[9]، وهو المعنى نفسه الذي قصد إليه الدكتور حسن وجيه في قوله: «لم تكن تفاعلات أزمة الخليج وليدة ذات هذه الأزمة بعينها، ولكنها كانت تمثل في واقعها ذروة تلك الأزمة المزمنة التي كان ولا يزال يعاني منها العالم العربي سواء على مستوى تفاعلات النخبة أو الرأي العام»[10]. ويتقدم الدكتور حسن وجيه أكثر فيتجه صوب غايتنا، إذ يقول: «وتظهر أعراض هذه الأزمة المزمنة من خلال الكم الهائل من السلبيات التي ترسخت في أنماط واستراتيجيات الحوار التفاوضي اليومي في العالم العربي وبنسب متفاوتة بين البلدان العربية المختلفة والتي تتم عملية ممارستها في أغلب الأحيان بطريقة لا شعورية»[11].

نحن إذن بصدد دراسة الأعراض الحادة لإدراك المرض المزمن، والذروة للوعي بالسهول والسفوح، والتجليات لكشف الكوامن، والمتاح بين أيادينا هو

خطاب ردود الأفعال العربية وليد العقل السياسي العربي، ومن ثم فإننا نتوقف لصنع إطار درسنا من نقد هذا العقل، وملاحظة سلبيات هذا الحوار.

وكأساس نظري فإننا نتفق مع الدكتور محمد عابد الجابري في نقده للعقل السياسي العربي، الذي كان الحالة المزمنة التي تمخضت عنها كارثة الغزو-الحالة الحادة-الفعل-وردود الأفعال تجاهها.

والعقل السياسي العربي هو «عقل الواقع العربي» كما يقول الجابري، أي محددات الممارسة السياسية وتجلياتها في الحضارة العربية الإسلامية وامتداداتها إلى اليوم[12]، لكننا نضيف ما تجاهله الجابري في هذا التحديد الذي يعتبر الشق الداخلي أو المقيم في هذا الواقع، فهناك أيضا الشق الوافد-المكتسب أو المقحم-عبر عمليات التثاقف التي مثلت لقاء الحضارات أو صدامها أو إزاحات بعضها البعض في علاقات التجاور أو التناحر أو الغزو التي خبرها الجسم العربي عبر حدوده الشمالية والشرقية على وجه التحديد، إن مع أوروبا أو آسيا الفارسية، أو الخليط العثماني الزاحف من ضفاف البوسفور الأوروبية والآسيوية على السواء.

وبادئ ذي بدء، فإننا كعالم عربي وقبل فوران كارثة الغزو، وحتى اليوم فإننا ينطبق علينا ما يوصف في الأدبيات السياسية والاجتماعية المعاصرة بأنها «مجتمعات قبل رأسمالية» وتمثل من بين أصنافها خليطا من المجتمعات التي لا تزال تحتفظ برائحة القبلية وروحها، وتتصل بخيط متين مع حضارات الشرق القديم، وهي إضافة إلى ذلك موشاة بخيوط التثاقف التي تسلل أغلبها إلينا عن طريق القهر مع ألوان الغزاة مختلفي الألوان والمشارب سواء أتوا من شمال أو شرق: مغول، تتار، عثمانيون، صليبيون وأوربيون، ثم فيالق من موجتي الاستعمار الفرنسي والبريطاني.

من سبيكة هذا شأنها يتكون عقل سياسي خاص، عقل في أغلب تكوينه، وفي أعمق طبقاته هو عقل قديم، ولعلنا نستعير هذا التعبير من علم فزيولوجيا الأعصاب، حيث قشرة المخ السطحية هي الأحدث، وهي المعنية بالأفعال الواعية ومراعاة البيئة المحيطة والروادع الاجتماعية، بينما العقل القديم هو ما يكمن تحت لحاء المخ، أو قشرته الخارجية الرقيقة، ويختزن خلاصة الخبرات القديمة وبصمة التذكارات لسالف الحقب والدهور، وهذه الخلاصة وتلك البصمة تلعبان دور الشيفرة التي تتجلى بموجبها ظواهر

اللاشعور، من هنا نتفق مع الجابري في إيراده وتوظيفه لمفهوم «اللاشعور السياسي» عند رصده ونقده للعقل السياسي العربي.

ورغم أن مفهوم «اللاشعور» يعني في أغلب الأحوال عند علماء النفس ما يصدر عن الإنسان الفرد من سلوكيات غير مخطط لها، رغم كونها تهدف إلى تلبية حاجات كامنة وتتوجه لتلبية رغبات خاصة دفينة، وهي غير خاضعة لمراقبة«الأنا» ومن ثم فهي لا شعورية، وتتجلى-عند فرويد-في الأحلام وفلتات اللسان والأفعال اللا إرادية، رغم هذا كله، فإن النقيض أي الشعور بما هو خاضع لمراقبة الأنا، وصادر عن قرار وتصميم، أي الوعي، فإنه لا يخلو من الشروط التي تكتنف اللاشعور، بمعنى أن كل فعل شعوري فيه من تلقائية اللاشعور الكثير، خاصة عندما يكون هذا الفعل-الشعوري الواعي-صادرا عن جماعة، قبيلة، أو حزب، أو حتى كتلة بشرية في حالة احتشاد، كما هو الحال في زخم التعبير السياسي لدى جمهرة من الناس، فإن ما يبدو مخططا له هو كاشف عن الكامن في «اللاشعور الجمعي» على حد تعبير كارل جوستاف يونغ، وكاشف عن «اللاشعور السياسي» لدى الجمهرة متفقة المشارب من الناس، سواء في شارع سياسي منظم، أي حزب، أو شارع سياسي غير منظم، أي ردات الفعل العفوية للجماهير. وهذا اللاشعور السياسي قد يكون العنصر الأهم في دراسة ردود الفعل العربية-لدى الشارع غير المنظم خاصة-حيال غزو العراق للكويت، وما أعقب هذا الغزو، لأن هناك الكثير من ردود الفعل العربية ما يبدو محيرا ويصعب استكناه «عقله السياسي» دون الوقوف على دقائق «لا شعوره السياسي» أي أن الدارس لردود الفعل العربية حيال الغزو العراقي وعواقبه لا بد له من إعمال علم النفس السياسي لإدراك بعض أسرار ردود الأفعال العربية، ولقد رأى «ريجيس دوبري»[13] ذلك في وقت مبكر لدى دراسته للعقل السياسي عامة «وليس العربي»، فوصل إلى نتيجة أن الظاهرة السياسية لا يؤسسها وعي الناس، آراؤهم وطموحاتهم، ولا ما يؤسس هذا الوعي نفسه من علاقات اجتماعية ومصالح، بل تجد دوافعها فيما يطلق عليه اسم «اللاشعور السياسي» الذي هو عبارة عن بنية قوامها علاقات مادية جمعية تمارس على الأفراد والجماعات ضغطا لا يقاوم، علاقات من نوع العلاقات القبلية العشائرية والطائفية والمذهبية والحزبية الضيقة التي تستمد قوتها

المادية الضاغطة القسرية مما تقيمه من ترابطات بين الناس تؤطر ما يقوم بينهم، بفعل تلك العلاقات نفسها، من نعرة وتناصر أو فرقة وتنافر، فالنعرة القبلية العشائرية والتعصب الطائفي والطموح إلى الحصول على مغانم ومصالح، ظواهر تبقى نشطة أو كامنة في كيان الجماعات، خاصة الكثير من الجماعات العربية بالمعنى السياسي، فالعلاقات الاجتماعية العربية ذات الطابع العشائري والطائفي ما زالت تحتل موقعا أساسيا وصريحا في حياتنا السياسية.

دون كل هذه الأدوات قد يصعب حتى مجرد رصد ردود الأفعال العربية في تنوعها واضطرابها، وإقامة علامات فارقة أو مشتركة في طبيعة ردود الأفعال هذه التي تبدو دون أدوات علم النفس الاجتماعي والسياسي محيرة، كما يبدو لنا رد فعل الشارع المغاربي البعيد على سبيل المثال أو الشارع الفلسطيني في الأرض المحتلة، وهو الواقع تحت شرط مماثل لقهر الغزو أي قهر الاحتلال.

بل إن هذه الأدوات النفسية، قد تكون لأزمة لمحاولة فهم التجليات السياسية إبان كارثة الغزو، لعقل ناقد للعقل السياسي العربي، كعقل محمد عابد الجابري، اللامع الذي وقع في تناقض لا يفسره إلا تشريحه السابق للعقل السياسي العربي، أي أننا في حاجة إلى أدوات نفسية أيضا، لتفسير تجليات أو ظاهرات العقل السياسي العربي لدى النخبة، وتطبيقا على هذا، نتذكر مقالا كتبه الدكتور محمد عابد الجابري أثناء الكارثة في جريدة الاتحاد الاشتراكي المغربية بتاريخ 1991/1/27، بعنوان: «كلام.. الآن فقط أصبح له معنى...» وفيه«من الخلل في إقامة الحجة»[14]-على حد تعبير الدكتور حسن وجيه-ما يذكرنا بأدوات الدكتور الجابري نفسه في نقد العقل العربي، وإن لزمت للتعامل مع «عقله السياسي» الذي أفرز هذه المقالة آنفة الذكر، والتي نوجزها في أنها: بدأت بمقدمة لتعريف التاريخ، كتاريخين أولهما ميت، فهو تراث، وثانيهما حي يكتب في نقطة ما في الماضي، متوجها إلى الحاضر، ولقد كانت بداية التاريخ الحي لدى الكاتب هي لحظة في يوم 26 يونيو 1990 عندما كان الكاتب في بغداد يحضر ندوة بمناسبة مرور عام على وفاة ميشيل عفلق الذي يعتبره النظام الحاكم في العراق مؤسسا لحزب البعث العراقي الحاكم، وكان مدعوا إلى حفل عشاء

حضره مسؤول عراقي كبير ومجموعة من المفكرين المغاربة والمصريين، ودار كلام خلال العشاء حول واقع الوطن العربي وطرق تحقيق المشروع القومي العربي في التقدم والوحدة، وفي هذا الكلام أدلى المسؤول العراقي بتحليل للوضع من وجهة نظر القيادة العراقية، ويتلخص في أنهم«أي العراقيين» حاولوا بعد هزيمة 1967 «تدشين طريقة جديدة في التعامل مع الغرب، قوامها بناء علاقات تعتمد على تبادل المصالح مع حد أدنى في الندية». لكن الغرب كان يرفض ذلك ويمر على التعامل مع العرب كما لو كانوا مستعمرين، والغاية ضمان تدفق البترول بالكمية والسعر اللذين يحددهما، ولقد أطاعه حكام عرب كثيرون، أما العراق فرفض، فكانت النتيجة أن الولايات المتحدة صارت تستخدم حكام هذه البلاد لخنق العراق اقتصاديا كما تستخدم الطائفية ضد حركة التحرر العربي، لهذا كان الواجب يقتضي تصحيح الوضع وذلك بطرح قضية التحرر العربي والإسلامي طرحا سليما بسلوك استراتيجية نضالية تضع الجميع أمام اختيار واحد لا غير: إما مع الاستعمار والصهيونية وإما مع التحرر العربي والنهضة العربية، كان ذلك حديث المسؤول العراقي الكبير الذي أصغى إليه الجابري قبل أكثر من شهر من غزو العراق للكويت، وهو ما يعتبره لحظة بدء التاريخ الحي لمسلسل الغزو وما تبعه، ويضيف الجابري إلى هذه اللحظة تصريحين للقيادة العراقية، أولهما لصدام حسين، يقول فيه: إنه إذا هاجمت إسرائيل منشآتنا الصناعية فإننا سنستعمل المزدوج الكيماوي ونحرق نصف إسرائيل، ومن الطريف أن هذا التصريح كان له رد فعل إيجابي-وقتها-لدى الصحافة الكويتية التي أوردت ذلك في مانشيتات عريضة وقد ألقاه يوم 25 يونيو 1990، في الندوة التي كان قد حضرها الجابري في اليوم السابق على حديث العشاء آنف الذكر، وقد قال فيه صدام حسين:«فلسطين آتية إن شاء الله»، ويذكر الجابري من مكونات لحظة بدء التاريخ الحي للأزمة، أنه قال للمسؤول العراقي في معرض التعقيب على حديثه عن الجبهتين العربيتين المتضادتين: «كان هناك عمر بن الخطاب، فلما توفي جرت الأمور على غير المجرى الذي كانت تجري عليه في عهده وكان هناك جمال عبد الناصر، فلما توفي حدث ما نعرفه جميعا»، كان الجابري يريد طرح سؤال وضحه في صيغة مباشرة بعد ذلك عندما سأل المسؤول العراقي الكبير عن «كيف

نضمن الاستمرارية»؟ وبدا كأن المسؤول العراقي يصر على السكوت، فلما حاول الجابري أن يستنطقه تدخل أحد الحضور قائلا للجابري حتى يكف عن ترديد السؤال:«الأخ عابد، رسالتك وصلت، يكفي، فلننتقل إلى موضوع آخر، وتبسم المسؤول العراقي». وعند هذه الابتسامة انتهى كلام العشاء الذي أصبح له معنى-في عرف الجابري-فيما بعد عند الغزو العراقي للكويت، ثم مع بدء الحرب التي استهدفت تحرير الكويت وحتى يسوغ الجابري هذا المعنى الذي استخرجه من بطن الكلام أتى على ذكر ما لا يمكن تصديقه لكل عارف بالأمور في العراق، إذ كتب عن ملابسات هذه اللحظة، «وكانت القيادة العراقية آنذاك منهمكة-أو هكذا كان يظهر للناس-في مراجعة الدستور والإعداد للتعددية والحياة الديمقراطية»!.

كان لا بد للجابري أن ينزلق إلى هذه المغالطة ليسوغ وصوله إلى المعنى الذي أراد الوصول إليه في نهاية مقاله، والذي حدده بالقول: «الآن، والآن فقط بعد اندلاع الحرب أخذت أعطي لكلام المسؤول العراقي معناه.. لقد أصبحت أرى فيه الآن كلاما جديدا بل مفتاحا لإعادة كتابة تاريخ المسلسل الذي أدى إلى ما جرى ويجري، الآن «فلنرجع القهقرى» إذن بعد أن وضعنا أرجلنا على موقع يمكننا من قراءة الأمور الماضية والحوادث «الغابرة» قراءة أخرى، قراءة تعطي معنى آخر لدخول القوات العراقية للكويت، إذ يبدو الآن أن العراق لم يدخل الكويت من أجل ثروتها بل من أجل تدشين العمل في مشروع تحرري عربي جديد هو الذي شرحه المسؤول العراقي»!

وقبل أن نتطرق إلى القراءة التحليلية لخطاب الدكتور الجابري، نشير إلى أن النظام العراقي نفسه لم يكن يمتلك خطة واضحة فيما ادعى أنها أيديولوجية مواجهة للغرب لديه، ففي أعقاب غزوه للكويت أعلن أنه جاء مناصرا انقلابا أعلن فيما بعد أن له حكومة مؤقتة، ثم تحول إعلانه إلى أنه سيمكث فترة وينسحب، ثم أعلن عن طلب لحكومة الكويت المؤقتة بالوحدة الاندماجية مع العراق وقبول العراق بذلك ثم أعلن عن ضم الكويت للعراق تحت اسم المحافظة ١٩، فإضافة إلى عنصر المراوغة يتبين أن هذا النظام لم يكن لديه رؤية واضحة لتبرير سلوكه.

ولقد توقفنا أمام نموذج الخطاب السابق للجابري كألمع نقاد العقل السياسي العربي حتى نبين أنه هو نفسه لم يفلت من دفعات

وانزلاقات«اللاشعور السياسي» العربي الذي أتى على نقده منذ سنوات قبل الغزو العراقي للكويت، هذا اللاشعور المتخم بالمحددات التي مضى زمانها وما زالت تتحكم في العقل السياسي العربي، وهي: روح «القبلية» بالمعنى الأنثروبولوجي أي القرابة في المجتمعات البدائية، وتبرير «الغنيمة» أي الفائض المأخوذ بالقوة، ثم الخضوع للمعتقدية أو «الأدلجة» دون موقف نقدي، وهذا بدوره يعني الجنوح بالعاطفة-ونبذ البرهان-في اتجاه تأكيد المعتقد، ومن ثم التكريس للرؤية أحادية الجانب التي لا سبيل إلى كشف زيفها إلا بقراءة شاملة تستخدم الأدوات النفسية لأنها تتعرض فيما يبدو لعقل جمعي قديم يتحكم فيه لا شعور جمعي هو لب هذا اللاشعور السياسي الذي يتجلى فقط في معطيات العقل السياسي الجمعي، بل الفردي أيضا. ويتضح ليس فقط في العقل لدى العامة، بل أيضا عند النخبة، وقد رأينا في مثال رد الفعل حيال «كارثة الغزو وعواقبها» عند الجابري كمفكر عربي من صفوة النخبة العربية ما يدلنا على مدى سطوة هذا«اللاشعور السياسي» الذي انتقده من قبل كمحدد للعقل السياسي العربي.

وإضافة لما سبق فإن النموذج السالف لا ينتهي بنا إلى التلامس مع المحددات البائدة للعقل السياسي العربي، بل تجاوزها إلى إظهار أخطاء الخطاب العربي أو خطاياه، ومن أبرزها ما ينتج عن الخلل في إقامة الحجة والبرهان داخل هذا الخطاب، ويفسر الدكتور حسن وجيه هذا الخلل بكونه خلطا لما يفترض أنه عناصر عليمة بذاتية المتحاور أو صاحب الخطاب «الذي لا يستحضر القدر الكافي من التجرد الموضوعي للحكم على الأمور بالقدر المطلوب من الدقة بل يترك لحيز الذاتية الموجود بداخل كل إنسان المجال الأكبر لتفسير الحدث»[15] مثلما وقع في خطاب الجابري الذي ربط ادعاءه غزو القوات العراقية للكويت بتدشين العمل في مشروع تحرري عربي جديد وكخطوة في تحرير فلسطين دون أن يقيم ما يكفي من العلاقة بين السبب وأثره إلا ذلك الحديث المناور للمسؤول العراقي على مائدة عشاء وشراب وذلك الحوار الغارق في الظلال وكأنه يلجأ إلى التخاطر ولغة الملامح إذ يكتفي المفكر بابتسامة المسؤول ذات المغزى-الغارق في بطن الشاعر!-كإجابة عن سؤاله التوضيحي.

وخلل الخطاب النخبوي، كدالة على جانب من تجليات العقل السياسي

العربي في وقفتنا المتمعنة أمام خطاب-رد فعل-الجابري يتمثل في إهدار جوانب بنائية مهمة في تشييد معقولية الخطاب وقدرته على الإقناع.

فالحديث عن اللحظة التاريخية الآتية من الماضي باتجاه الحاضر كان ينبغي ألا يعزى إلى ادعاء المشروع التحرري العربي-على افتراض صحته أو صدقه-بل كان ينبغي أن يتوقف بفضيلة الشك العملي أو العقل النقدي-هبة المفكرين الأساسية-أمام احتمال تاريخي آخر لصيرورة الأمور يتمثل في «مطامع العراق التاريخية لتكوين إمبراطورية عراقية من ناحية» وهو ما اتضح في الماضي-محاولة عبد الكريم قاسم التوسعية على سبيل المثال-وتجلى في الحاضر بإعلان الكويت «المحافظة رقم ١٩»، كما أن ملامح التبسيط التاريخي الزائد، وغير العملي، تتمثل في تجاهل تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي الطويل والمعقد واختزاله في عبارة صدام حسين العابرة: «فلسطين آتية إن شاء الله»، فضلا عن غوغائية هذا الخطاب، فإن الرؤية التاريخية لا بد أن تكون دالة على أن النظام العراقي لم يتصد لإسرائيل إلا بالكلام الفارغ من كل إرادة للفعل حتى عندما ضربت إسرائيل قلب العراق نفسه في غارتها على المفاعل النووي العراقي قبل غزو الكويت بنحو عشر سنوات!

وإن الفساد العلمي لخطاب المفكر العربي يتمثل أيضا في خاصية أخرى من خواص الخلل في إقامة الحجة لدى المتحدث، وهي لا معقولية ولا مصداقية من يستشهد بهم المتحدث-المحاور-صاحب الخطاب-في معرض حديثه، فإضافة لكونه مسؤولا عراقيا كبيرا، أي مسؤولا عربيا كبيرا عن أكثر الأوضاع السياسية مراوغة ومعاداة للديمقراطية ضمن الأنظمة العربية، فهو مجهل وغامض العبارة، ولا يلتزم حتى بخطة مضمرة لصيرورة الغزو كما أشرنا من قبل، ولكن المفكر العربي لم ير ذلك كله للوصول إلى المعنى الذي ابتغاه بعاطفته وبـ «لا شعوره السياسي»، أي بعقله السياسي القديم، الخاضع لكل المحددات البالية التي انتقدها قبل أن تمتحنه الأزمة.

لعل المثال السابق يأخذنا إلى منطقة نتبين منها أن ردود الفعل العربية على مسلسل الغزو العراقي وتوابعه، لا تكشف فقط عن العقل العربي لحظة الإتيان برد الفعل، بل هي تتجاوز ذلك للكشف عن كوامنه وخباياه وآلياته، ولقد كانت غايتنا من البدء بهذا الإطار أن نضع علامات مرشدة

تمكننا من إنجاز عملية مزدوجة في تتبعنا لردود الفعل العربية حيال الكارثة، فهذه العلامات المرشدة تقودنا إلى فعل الرصد بوعي حيثما نعدد أنواع ردود الفعل العربية ومن ثم فهي تتضمن نوعا من القراءة لردود الأفعال هذه حال رصدها، ومن خلال هذا الإطار فإنه يمكننا عمل تقسيم أولي لصب أنواع ردود الأفعال في مجرياتها تبعا لتميزها فإن أيسر سبل الرصد ستكون بالحس الجغرافي أو بالتقسيم القطري، فثمة رد فعل يمني، وآخر أردني، وثالث مغاربي، ورابع مصري وسوري، وخامس خليجي، وسادس إسلامي «كموزاييك» تتباين الوحدات المكونة له، لكنها في «بانوراميتها» تأتي شاهدا على رهان العقل العربي إبان الكارثة، وكاشفا عن مكوناته التي تراكمت عبر التاريخ العربي، وتاريخ الأقطار العربية المختلفة والمتشابهة على مدى طويل من السنين، فهي لوحة «موزاييك» لردود الأفعال العربية تجاه الكارثة، وصورة كاشفة للعقل السياسي العربي في لحظة من أعسر لحظات امتحانه.

ردود فعل دول مجلس التعاون الخليجي على الغزو وحرب تحرير الكويت

رغم أي نقائص بنائية، فإن الروابط التي تضم دول مجلس التعاون الخليجي الذي تم التوقيع على نظامه الرئيسي في 25 مايو 1981 في أبو ظبي (عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة) جعلت منه تجمعا إقليميا يتفوق على ما حوله من تجمعات إقليمية نشأت هشة وتهاوى معظمها، ذلك أن دول مجلس التعاون الخليجي الست تتماثل معظم هياكلها السياسية والاقتصادية والديموغرافية، مما قوى من الأواصر التي تجمعها، وحال دون تفكك هذا المجلس الذي نشأ في مواجهة تحديات التهديد والقلاقل من حوله، لكن التحدي الأكبر كان إبان كارثة الغزو التي عصفت بالمنطقة وكانت دول المجلس الست موقعا مستهدفا بالحريق الذي اشتعلت ناره مع اجتياح العراق العسكري لإحدى دول هذا المجلس، ومن ثم فإن رصد وقراءة ردود أفعال المجلس ودوله تجاه هذه الكارثة يمكن إجمالها فيما يلي:

كان رد الفعل الأول الملموس هو البيان الذي صدر عقب انعقاد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في القاهرة على هامش اجتماعات مجلس الجامعة العربية في أعقاب الغزو مباشرة في 3 أغسطس 1990. وكان يمثل

رد الفعل الجماعي الأول لدول المجلس الست. وفي هذا البيان تشكل الإطار الذي تحركت خلاله معظم نشاطات المجلس فيما بعد وتتمثل في: المطالبة بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل 1 أغسطس 1990، وعدم الاعتراف بنتائج العدوان العراقي، ومطالبة جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربي موحد تجاه العدوان.

ويبدو أن دول المجلس، منذ وقت مبكر من انفجار الكارثة، لم يكن لديها كبير ثقة في فعالية الجامعة العربية الكافية لتحريكها، لهذا فضلت هذه الدول ألا توصد الباب أمام الجهود الدولية. لهذا أصدر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بيانا أكدوا فيه مفهومهم للفقرة السادسة من قرار مجلس الجامعة العربية الطارئ الذي يرفض التدخل الأجنبي في الشؤون العربية، بأن ذلك لا يستبعد الإجراءات الدولية الجماعية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، وأن الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والجامعة العربية يجعل من الأمم المتحدة الهيئة الدولية المعنية قانونا بحفظ الأمن والسلم في العالم وأن قرارات الأمم المتحدة وإجراءاتها لا تندرج تحت معنى التدخل الأجنبي لأنه منصوص على الالتزام بها في ميثاق جامعة الدول العربية.

وفي 7 أغسطس 1990، في جدة، انعقد الاجتماع الطارئ الثاني للمجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي مؤكدا موقفه السابق الرافض للغزو والعدوان، ومكرسا للبحث في الخطوات التالية الواجب اتخاذها، إذ بعد ذلك بيوم واحد، أي في 8 أغسطس 1990، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن إرسال الولايات المتحدة لقوات أمريكية إلى المنطقة كجزء من قوة متعددة الجنسيات لحماية المنطقة من التهديد العراقي.

وفي 11 أغسطس 1990، عقد رؤساء الأركان لدول مجلس التعاون الخليجي اجتماعهم في الرياض لإقرار خطط موحدة لجيوش دول المجلس وللتنسيق في استقبال القوات الغربية والعربية التي ستفد إلى المنطقة. ولقد أوضح هذا الاجتماع أن الكارثة لم توجه ضربة قاصمة لمؤسسات مجلس التعاون الخليجي التي ظلت فاعلة ومثال فعاليتها ذلك الاجتماع.

وفي 15 أغسطس 1990 عقد وزراء إعلام دول المجلس اجتماعهم الطارئ في جدة لتأكيد موقف دول المجلس ضد الغزو ولمواجهة الإعلام العراقي الذي اتخذوا قرارا بقطع كل أشكال التعاون معه، كما تقرر في هذا الاجتماع

بث نشرة يومية تلفزيونية تعدها الكويت وتذاع عبر تلفزيونات دول المجلس.

وفي 22 أغسطس 1990 عقد وزراء دفاع دول المجلس اجتماعا استثنائيا في الرياض لمناقشة الوضع العسكري بالإضافة لدراسة توصيات رؤساء الأركان في اجتماعهم السابق، وذكر أمين عام المجلس أن النقطة الأولى في هذه المرحلة هي دعم ومساندة الكويت والعمل معها لتخليصها من الاحتلال العراقي في الإطار الدولي، والنقطة الثانية تختص بإكمال المشاورات والتنسيق بين دول المجلس للاستفادة من التسهيلات الممكنة في منطقة الخليج لتحرير الكويت.

وفي 6 سبتمبر 1990 في مدينة جدة، اجتمع وزراء خارجية دول المجلس في إطار استمرار التشاور بينهم لمتابعة الموقف، وأدانوا عدم انصياع العراق لإرادة المجتمع الدولي وميثاق الجامعة العربية وشددوا على ضرورة عودة الشرعية إلى الكويت وانسحاب العراق، وحملوا النظام العراقي مغبة الاعتداء على المدنيين الكويتيين تحت الاحتلال وضرورة ضمان سلامتهم، كما نوقشت في هذا الاجتماع مسألة عقد قمة طارئة لدول المجلس لتكون أول قمة طارئة له منذ تأسيسه قبل تسع سنوات.

وفي ثنايا الكارثة اجتمع وزراء مالية كل من السعودية والكويت وقطر والإمارات لتدارس إمكانية المشاركة في نفقات القوات الدولية المرابطة في المنطقة التي اتفقت الإدارة الأمريكية وكل من السعودية والكويت على تحمل جزء منها.

كما أنه بناء على اجتماع مسؤولي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول المجلس تقرر اعتبار الدينار الكويتي معادلا لعشرة دراهم إماراتية لمنع انهيار العملة الكويتية وتحقيق فعالية اقتصادية لدول المجلس حتى تنجح في مواجهة الأعباء التي ألقت بها الكارثة على كاهلها.

وعلى المستوى العسكري التطبيقي فإن قوات درع الجزيرة (التي تشكلت عام 1984 بهدف نجدة أي دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي تتعرض للعدوان) كانت جوهر المشاركة العملية لدول المجلس في حرب تحرير الكويت، وعلى الرغم من أن هذه القوات بحكم حجمها وقدراتها المحدودة لم يكن لديها الإمكانية للقيام بدور كبير، إلا أن وضعها في إطار القيادة السعودية وتدعيمها بالأفراد والعتاد تطبيقا لقرار وزراء خارجية دول المجلس، قد

جعل منها أكثر من رمز في عملية التحرير وفي تأكيد تضامن دول المجلس التي أثبتت الأزمة قدرتها الفائقة على الحفاظ على وحدة الصف عند الشدائد.

ما سبق كان على المستوى الرسمي، أما على المستوى الشعبي، فإن الشارع العربي في الخليج أظهر تضامنا موازيا تجلى في قدرة استيعاب أفراد الشعب الكويتي الذين شتتهم الاحتلال ضمن نسيج الشعوب الخليجية طوال امتداد الأزمة حتى التحرير. كما ساعدت التخوم الخليجية للكويت في عملية دعم المقاومة الكويتية في الداخل طوال فترة الاحتلال وحتى تمام التحرير.

ورغم الاحتضان الكبير للقضية الكويتية والتقبل الواسع المدى-على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري والشعبي-من قبل الدول الخليجية، فإن أصواتا قليلة وشاحبة من بين أبناء دول مجلس التعاون الخليجي «ممن تربطهم روابط سابقة بالنظام العراقي، أو ارتباطات تنظيمية ببعض التجمعات العربية السياسية والأصولية»، اتخذوا مواقف مناوئة للكويت، بعضهم لأسباب فردية خاصة بوضعهم الداخلي، وقد أظهروا بعض التعاطف الصامت أو الحذر مع النظام العراقي، ولكن هؤلاء كانوا من الندرة والشحوب، بحيث لم يؤثروا في الموقف الإيجابي الشامل الذي وقفته الحكومات والقطاعات الشعبية في دول مجلس التعاون الخليجي.

رد الفعل المصري على الغزو وحرب تحرير الكويت

يستطيع الراصد لردود الفعل العربية تجاه كارثة الغزو وتوابعها أن يفرد لمصر مساحة خاصة واضحة، وقابلة للإيجاز لفرط وضوحها، إن على مستوى السلطة، أو على مستوى الشارع بكل تدرجاته، من نخبة إلى عامة، ومن جماهير منظمة إلى جماهير لا تعرف التنظيم، ولعل أكثر ما كان يثير دهشة المراقبين في الأيام الأولى لاندلاع الأزمة، أي بعد غزو العراق للكويت مباشرة هو ذلك الصمت الذي ران على الشارع المصري واستمر لبعض الوقت، وكان موضع مقارنة مع الصخب الذي تفجر في شوارع عربية أخرى تميل عواطفها باتجاه بغداد، لكن العارف بطبيعة المصريين يدرك أنه صمت المصدوم الذي فوجئ بخرق فاضح للأصول كان الخارق من ذوي

القربى، ومن ثم كانت الصدمة، وكان الصمت، لكن ذلك الصمت سرعان ما تبدد وبدأت مروحة الألوان في التركيبة المصرية تسفر عن نفسها، وقد يكون جديرا بالملاحظة أن هذا الصمت الذي تبدى على السطح كردة فعل أولى، لم يكن دلالة قاطعة على السكون فيما تحت السطح، خاصة لدى النخبة، فقد كان رد الفعل قاطعا وواضحا لدى الباحثين-على سبيل المثال في مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، ففي مساء الخميس «يوم الغزو» 2/ 1990/8 اجتمع هؤلاء الباحثون لدراسة احتمالات ردود الأفعال والتداعيات على الموقف، ونتج عن ذلك الاجتماع ورقة «اطلع عليها كاتب هذه السطور فيما بعد»، وقد قدمت للدوائر الرسمية المسؤولة في مصر حينذاك، ومجمل تلك الورقة حساب دقيق للتداعيات السلبية على الموقف العربي وعلى مصر من جراء الاحتلال العراقي للكويت، كما تضمنت الدعوة بأن تأخذ مصر دور المبادرة في رفض هذا الاحتلال ومقاومته بالطرق المتاحة دون إبطاء أو تأخير.

وبالنسبة للشارع المصري بعامة فإنه كان ضد الغزو وانتهاك حرمة دولة عربية من قبل دولة عربية أخرى، وباستثناء بعض الاتجاهات السياسية اليسارية وكذلك قطاعات الإسلام السياسي والأخيرة بلورت رأيها-إلى حد ما-جريدة الشعب، فإن الشارع المصري كان ضد الغزو، وكانت هناك مواقف لافتة لمفكرين مصريين كبار لم يتنازلوا منذ أول لحظة عن هجومهم على الغزو وديكتاتورية الغازي، ومنهم الدكتور فؤاد زكريا وخالد محمد خالد، والدكتور إسماعيل صبري عبد الله، ولعل هذه الأسماء تعطي فكرة عن أن معارضة الغزو لم تكن وقفا على لون بعينه بين مروحة الألوان الفكرية والسياسية في الشارع المصري، بل كانت هناك مواقف غير متوقعة في وقفتها ضد الغزو والغازي كموقف المرحوم الدكتور يوسف إدريس الذي عارض-بعد فترة من الصمت-الغزو، بل هاجم صدام حسين وادعاءاته، على الرغم من أنه كان صديقا شخصيا لصدام حسين وحاصلا على جائزته في الأدب، لم يكن هناك في الشارع المصري غير قطاع من تيار الإسلام السياسي مؤيد لصدام حسين وادعاءاته التي لبست ثوب الإسلام فجأة لتضفي طابعا دينيا على ما فعله، أما اليسار وبعض المثقفين المصريين فإنهم بشكل عام أيضا تبنوا ما يمكن وصفه بأنه موقف مركب، يرفض الغزو ويرفض في

الوقت نفسه ما سمي بنوايا تدمير العراق، وبالنسبة للعامة فإنه على الرغم من عدم توافر مقياس علمي يعتمد عليه في تتبع آرائهم إلا أن ما كان ينشر ويذاع يشف أيضا عن رفض الغزو وتعاطف عامة المصريين مع الكويتيين الذين لاذ بعضهم بالقاهرة إلى حين التحرير.

من المنظور العلمي والقابلية للتوثيق فإن موقف السلطة المصرية كان هو المشهد الأبرز والقابل للتتبع والتدقيق، ويمكن أن نتوقف معه عند تلك المحطات قبل تفسير كنهها، وهي الخطوة الأهم في تتبع الموقف المصري الذي كان مفاجأة مذهلة لتصورات صدام حسين وحساباته:

لقد بدأ الدور المصري قبل الانفجار الكبير والأخطر للكارثة-أي الغزو العراقي الفعلي للكويت، وبالتحديد عندما تقدم وزير الخارجية العراقي طارق عزيز بمذكرة احتجاج لأمين عام جامعة الدول العربية في 7/15/ 1990-مناشدا طرفي النزاع ألا يتخليا عن ضبط النفس، وقام الرئيس المصري بجولة في كل من العراق والكويت والسعودية من أجل احتواء الأزمة وضمان عدم خروجها عن الإطار العربي، وكان التأكيد المصري على الرئيس العراقي هو عدم اللجوء إلى العمل العسكري، ووقف الحملات الإعلامية وعقد لقاء مصالحة يتم من خلاله طرح وجهات النظر العراقية والكويتية بغية التصالح والوصول إلى حل يوفق بين وجهات نظر الطرفين، وعلى الرغم من حصول مصر على تأكيدات عراقية بعدم اللجوء إلى استعمال القوات العسكرية، واطمئنان الطرف الكويتي للتأكيدات التي نقلها الرئيس المصري، إلا أن الاجتياح العسكري العراقي للكويت فاجأ المصريين كما فاجأ العالم، وعلى الرغم من أن مصر الرسمية كانت تحس بلطمة شخصية من حنث النظام العراقي بوعوده التي قطعها على نفسه أمام مصر ممثلة في شخص رئيسها، على الرغم من هذا فقد تذرعت مصر الرسمية بأقصى درجات الصبر ولعبت دورا في تأجيل صدور بيان وزراء خارجية الدول العربية إلى ما بعد زيارة الملك حسين لبغداد لعله يستطيع حلحلة الأزمة، وهو ما اتفق عليه مع الرئيس المصري أثناء زيارة الملك حسين المفاجئة والخاطفة لمصر، وقد تم تحقيق هذا الإرجاء لصدور البيان عبر اتصال الرئيس مبارك بكل من وزير الخارجية السعودي ومندوب الكويت بالإضافة إلى عدد آخر من وزراء الخارجية، وبعدما تبين عدم جدوى الاتصالات مع العراق صدر بيان

الخارجية المصرية في 1990/8/3 وكانت دعوة الرئيس المصري لعقد مؤتمر قمة عربي عاجل، خلال 24 ساعة إحساسا بخطورة الموقف وتدهور الأوضاع.

مع تصاعد الأزمة استجابت القيادة المصرية لطلب المملكة العربية السعودية بإرسال قوات عسكرية مصرية لحماية الأرض السعودية، كما أرسلت قوات أخرى لدولة الإمارات للذود عن الطرف المعتدى عليه أو المرشح للعدوان حينذاك.

عندما بدا أن الصدام المرتقب لتحرير الكويت ستكون له آثار جانبية يمكن تحاشيها لو انسحب صدام من تلقاء نفسه، وجه الرئيس المصري نداء إلى صدام حسين يرجوه باسم الأخوة العربية والإسلامية أن يعود لصوت الحق والعدل وأن يقدر الموقف تقديرا سليما بعد احتشاد المجتمع الدولي ضد الغزو وتعاقب قرارات مجلس الأمن التي تدين العدوان وتطالب بالانسحاب غير المشروط وتزايد تدفق قوات التحالف الدولي، وحتى ما قبل لحظة بدء الحرب في 17 يناير 1991، ظل الرئيس المصري يوجه نداءاته إلى صدام حسين رغبة في إنقاذ الشعب العراقي مما ينتظره وإنقاذ ما بقي للأمة العربية من قدرة على التآزر، لكن كل تلك النداءات ذهبت أدراج الرياح.

وحينما لم يكن هناك من سبيل لتحرير الكويت من الغزو العراقي إلا بالقوة فإن الجيش المصري المشارك ضمن جيوش التحالف كان لاعبا أساسيا في ساحة المعركة-خاصة جانبها البري-ذلك هو بإيجاز دور مصر، فعلها ورد فعلها على الأزمة. أما الفرقاء في الأيديولوجيا فإنهم التقوا بشكل ما في رد الفعل تجاه الغزو العراقي للكويت وتوابعه. ونعني بالفرقاء هنا: تيار الإسلام السياسي في مصر، واليسار المصري، أو-على وجه الدقة-بعض قطاعاته.

بالنسبة لتيار الإسلام السياسي المصري، فإننا ندمجه في معالجة ردود الأفعال على الكارثة لدى حركة الإسلام السياسي العربية بعامة، ولعل إشارة واحدة تؤكد ما سبق أن أبديناه من مبرر لإدماج ردود فعل هذا التيار معا، لأن مرجعيتهم ليست وطنية ولا قومية، بل تبدو «أممية» (إن صح انطباق التعبير على هذه الحالة). فقد شرع الأخوان المسلمون في مصر بالاشتراك في وفد الوساطة الإسلامي الذي ضم ممثلين للعديد من

الجماعات الإسلامية بالعالم الإسلامي، ولم يتمكن المستشار مأمون الهضيبي رئيس الهيئة البرلمانية للإخوان المسلمين في مصر، وكذلك المرشد العام للإخوان المسلمين الأستاذ حامد أبو النصر، لم يتمكنا من السفر واللحاق بهذا الوفد، فأناب المرشد العام للإخوان المسلمين-وهو مصري-المراقب العام للإخوان المسلمين-وهو أردني-للتحدث باسمه[16]، ولعل في هذه الإشارة ما يكفي لتبرير دمجنا لردود فعل تيار الإسلام السياسي معا خارج الأطر القطرية للبلدان العربية.

أما اليسار المصري فقد شهد انقساما في ردود أفعاله على الغزو وتوابعه تراوحت ما بين موقف التأييد للعراق بزعم مواجهته للإمبريالية، وكأمثلة للمتخذين لهذا الموقف الدكتورة نوال السعداوي، وما بين الرافضين للغزو مع رفضهم للحرب ضد العراق وممثلو هذا الموقف الذي يمكن وصفه بأنه مركب كانوا الكثرة ضمن اليسار المصري، وعن بعض ملامح هذا الموقف تتحدث شهادة للأستاذ محمود المراغي الذي كان عضوا في المكتب السياسي لتنظيم اليسار المصري المعروف«حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي» إضافة لاضطلاعه السابق برئاسة تحرير جريدة «الأهالي» التي يصدرها هذا الحزب[17].

ومما جاء في شهادة المراغي التأكيد على أن الموقف الحكومي في مصر كان ضد العدوان، وهذا ما عبرت عنه الصحف القومية، وقد اختلفت عنها بعض الشيء صحيفتا «الأهالي»-المعبرة عن حزب التجمع اليساري-و«الشعب»-المعبرة عن قطاع من تيار الإسلام السياسي-وقد أشار الأستاذ المراغي إلى أن الموقف الرسمي لحزب التجمع كان ضد الغزو، ولكنه أيضا ضد التدخل الأجنبي، وفي داخل هذا الموقف كان هناك أقطاب مهمون في حزب التجمع مع الكويت وكانوا مؤسسين في لجنة التضامن مع الشعب الكويتي، ومنهم إسماعيل صبري عبد الله، وإبراهيم سعد الدين، ومحمود المراغي، إضافة لأعداد من أعضاء اللجنة المركزية والأمانة العامة، وأشار المراغي في شهادته إلى أن جدلا كان يجري داخل أروقة حزب التجمع، فثمة من يرى أن الحل العربي لم يأخذ فرصة وثمة من كان يشير إلى استحالة الحل العربي، وبالنسبة لأصحاب وجهات النظر المحدد في اليسار عموما كان هناك خلاف، الناصريون كان منهم على سبيل المثال فريد عبد

الكريم الذي يقف مع العراق ويرى فيما حدث بعدا وحدويا، لكن لم يكن هذا رأي كل الناصريين، فهناك من الناصريين ومن اليسار عموما، من كان يرى في الغزو خطرا على فكرة القومية العربية عندما يقوم بلد عربي بغزو بلد عربي آخر، ولعل سبب الخلاف يرجع إلى اختلاف الرؤية ولعله يرجع إلى أن هناك كثيرين كان لديهم علاقات خاصة وقديمة مع بغداد سواء للمصلحة أو نتيجة للاقتناع، أما الذين وقفوا مع الكويت فليسوا جميعا أصحاب علاقة سابقة معها، فإبراهيم سعد الدين وإسماعيل صبري عبد الله ا يذهبا إلى الكويت للعمل، وكانت زياراتهما إما لندوات أو استشارات، وعلى الرغم من ذلك وقفا ضد نظام صدام، وكانا عضوين في لجنة التضامن مع الشعب الكويتي، المسألة لم تكن عاطفية إلا بالنسبة لأجزاء من الشارع المصري، إذ كان هناك عدة ملايين من المصريين في العراق وأيضا في الكويت، لكن الخلاف داخل اليسار بشكل عام كان ناتجا عن رؤى عقلانية، فمن كان مع الكويت كان ذلك من منطلق الفكرة العربية، لأن واقعة الغزو كانت غير مسبوقة، كما أن الذين كانوا ضد التدخل الأمريكي كان لهم منطلقهم من حيث احتمالات الدخول في فترة هيمنة تذكر بالاستعمار القديم!

كانت هذه بعض الخطوط الأساسية في شهادة الأستاذ المراغي التي تلقي الضوء على قطاع مهم من رد الفعل المصري وهو قطاع اليسار.

ونعود الآن للموقف العام الذي يعكس رد الفعل المصري حيال الغزو العراقي وتوابعه.

يبدو أن حسابات صدام حسين كانت مبنية على أساس أن مصر وهي أكبر قوة في المنطقة ستقف إلى جانبه وتدعمه أو على الأقل سوف تكون في موقف حيادي، وبالتالي ستتمكن قبضته من احتواء الكويت وربما التسلل أيضا إلى المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، وفي هذه الحال فما من دولة عربية ستجرؤ على الوقوف ضد هذه الخطوة، فمصر-القلب الاستراتيجي-للوطن العربي ستسكت عن العراق لكونها عضوا في مجلس التعاون العربي، والعراق هو الجناح الشرقي لهذا المجلس، ثم إن الثروة المفاجئة من بترول الخليج الواقع في القبضة العراقية سيذهب جزء منها إلى مصر تطبيقا للشعار العراقي الدعائي عن «تحقيق العدالة الاجتماعية

العربية» وكان صدام حسين-على الأرجح-يعتقد أن مصر لن ترفض ذلك نتيجة لكونها في مسيس الحاجة لما يخرجها من أزمتها الاقتصادية التي طال أمدها، وكانت المفاجأة-بكل معنى الكلمة-لصدام حسين هي رفض مصر للرشوة ولاقتسام الغنائم المغتصبة، وهذا الموقف لمن يتأمله يكشف عن أبعاد تاريخية لعقل سياسي تكون في مصر عبر تاريخ طويل، وهو ينبذ منطق الغنيمة ومنطق القبيلة في التفاعلات السياسية العربية/العربية، ولعل عودة إلى التاريخ القريب، والقريب نسبيا، تدلنا على هذه السمة المصرية التي تجعل منها دولة إقليمية مركزية، دون مبالغة نتيجة لشعورها التاريخي بمسؤولياتها الكبرى تجاه مصالح الإقليم كله رغم ضيق ذات اليد في كثير من الأحيان، ولنتأمل هذه المحطة التاريخية.

.. في عام 1954 وصل نوري السعيد رئيس وزراء العراق إلى القاهرة ليعرض على جمال عبد الناصر فكرة إقامة حلف عسكري يرتبط بالغرب للدفاع عن الشرق الأوسط، وكان رد جمال عبد الناصر هو أن الدفاع عن المنطقة يجب أن يرتكز على قاعدة ميثاق الضمان الجماعي العربي، وفي إطاره، ومن ثم لن تسمح مصر بإقامة مثل هذا الحلف، ولإيضاح معنى الدولة المركزية في هذا الشأن فإن المملكة العربية السعودية ممثلة في الملك سعود آنذاك أبرقت سيلا من الرسائل للتنسيق مع القاهرة-على الرغم من كل اختلاف في شكل نظام الحكم وتوجهاته-ذلك أن السعودية استشعرت الخطر من انضمام العراق لحلف يضم تركيا وباكستان ويفترض أن تنضم إليه دول الشرق الأوسط كلها، ومن ثم وعلى حد تعبير الملك سعود في إحدى رسائله إلى عبد الناصر آنذاك «هذه المسألة (يقصد الحلف المشار إليه) أحدثت فجوة في صفوف العرب، والتجافي العراقي غير محدود، وربما كان وراء هذا ما هو أعظم مما يضر بمصالح العرب».

ومع تأكد دخول بغداد في حلف عسكري خارج الإطار العربي أعلنت مصر في بيان لها دعوة لاجتماع الجامعة العربية وناشدت نوري السعيد حضور هذا الاجتماع لأنها لا تزال تؤمن بالتعاون بين العرب جميعا وبعيدا عن النفوذ الخارجي. ورفض نوري السعيد الحضور وظل المؤتمر منعقدا من 22 يناير حتى 6 فبراير 1955 وحاول عبد الناصر كرئيس للوفد المصري ورئيس مؤتمر الحكومات على مدى 15 جلسة أن يحتوي الخلافات العربية

ويقرب بين وجهات النظر لصالح التضامن العربي والتنبيه إلى أن المصلحة القومية العربية ينبغي أن تكون فوق كل مصلحة شخصية أو قطرية لكن دون جدوى. وانتهى المؤتمر لكن المحاور العربية كشفت عن وجهها إذ بقيت مصر صاحبة توجه قومي عربي ووقفت معها السعودية وسوريا، بينما كانت بعض البلدان العربية تناور لكسب الوقت، وبعضها الآخر يقف في موقف المترقب حتى يتبين الخط الأبيض من الخط الأسود في سلم المصالح والمغانم.

تلك المحطة التاريخية البعيدة القريبة إنما تدلنا على خط سير القطار السياسي المصري الذي بلغ محطة كارثة الغزو العراقي للكويت، فكرر موقفه الرافض للغزو، فكأنما التاريخ يكرر نفسه، المحاور نفسها، والتوجهات نفسها، بينما تبقى مصر بالشعور أو اللاشعور السياسي، مدركة لدورها القيادي كقلب استراتيجي في المنطقة عليه مسؤولية تجاه الجسد كله، بينما كان العراق رغم تغير الأقنعة-من نوري السعيد إلى عبد الكريم قاسم إلى صدام حسين-عامل تمزيق وفرقة للنظام العربي الذي كان الخاسر الأكبر في الأزمة، وثمة شهادة كويتية[18] تمثل رصدا عيانيا لرد فعل مصر-على اختلاف ألوان الطيف فيها وسيادة اللون الأساسي المؤكد على ما سبق أن ذهبنا إليه في الصفحات السابقة-ويتبلور في الإحساس التاريخي المصري بالدور العادل في المنطقة، فقد جاء في التقرير المقدم لسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء عن نتائج مهمة وفد المؤتمر الشعبي الكويتي التي طاف خلالها بعديد من البلدان العربية كانت مصر بينها التي وصل إليها الوفد يوم 6/ 12/ 1990، ولنلاحظ أن توقيت الزيارة يشغل موقعا بين الغزو والتحرير فهو دال على رد الفعل المصري على الحدثين معا، وذلك مسح للقراءة العامة للمواقف في مصر كما عاينها الوفد: اللجنة المصرية للتضامن مع شعب الكويت كانت بالطبع مع الحق الكويتي وقد برز بين الأسماء-إضافة لما سبق ذكره-الدكتور إبراهيم صقر والسيد أحمد الجمال تأكيدا على ما ذهب إليه الأستاذ محمود المراغي في شهادته عن هذه اللجنة ويقرر تنوع المنتمين إليها، وكان مجلس الشورى ورئيسه الدكتور مصطفى كمال حلمي في صف الكويت أيضا، كذلك كان رئيس جامعة عين شمس وعمداء الكليات بها، ووقف شيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية مع الكويت،

وكان موقف الرجلين رائعا، أما محمد حسنين هيكل فكان واضحا أن له تحفظاته التي صاغها في أنه يتصور أن الملك فهد قادر على إقناع صدام حسين بالانسحاب من الكويت، وكان يتصور أن العدوان العراقي وليد ساعته، أما عن الأحزاب المصرية، فكان مع الحق الكويتي كل من حزب الوفد وحزب الأحرار، بينما كان الحزب الناصري معنيا بوجود ما أسماه القوات الأجنبية ورفض وجودها في النزاع، وإن أسفر الهجوم على كل من السعودية والكويت عن تعاطفه مع العراق، أما الأحزاب ذات المواقف المتباينة فهما حزب التجمع الذي اختلفت قياداته بدرجة أو بأخرى، وإن عبر رئيسه خالد محيي الدين عن رفضه للغزو العراقي للكويت، والإخوان المسلمين كما عبر عنهم بعض قادتهم، فإنهم كانوا يقولون برفض العدوان مع عدم ترحيبهم بتدخل القوات الأجنبية على الرغم من عدم وجود تصور واضح لديهم عن أي شكل لحل عربي أو إسلامي.

ومن مكونات هذا المسح للساحة المصرية كما عرضها التقرير، فإن الصورة الأعم لرد الفعل المصري تميل كفتها رسميا وشعبيا باتجاه الكويت وقد يكون ذلك تجسيدا لمقولة الإدراك الواعي «واللاشعوري السياسي أيضا» لدى مصر والمصريين بموقعهم التاريخي في المنطقة كفعالية للاستقرار لا التوسع.

رد الفعل السوري

لعل أكثر المواقف لفتا للانتباه حيال الكارثة هو الموقف السوري الذي أسفر منذ اللحظات الأولى عن رفضه لمنطق الغزو، وانتباهه للفخ الذي يريده صدام حسين لقيادة الأمة العربية صوبه، ومن ثم كان التنسيق السوري مع مصر هو حجر الزاوية في بناء المعارضة العربية الفاعلة ضد مغامرة صدام حسين، ولعل عنصر المفاجأة-لدى المصريين-حيال رد الفعل السوري على الغزو، كان في الديناميكية التي أدهشت الذين توقعوا شكلا استاتيكيا يتسق مع تصور استاتيكي لنظام يتبنى أيديولوجية البعث العربي، وينتمي للنظام العالمي القديم (إن صح أن هناك نظاما عالميا جديدا).

يعبر عن هذه المفاجأة ما سمعه كاتب هذه السطور في مقابلة مع الأستاذ جبران كوريه الناطق الصحفي باسم القصر الجمهوري السوري، إذ

قال: «إن الغرب-عموما-كان يتوقع أن يوجه بندقيته إلى هدفين سيجدهما معا، هما صدام حسين وحافظ الأسد، لكن حافظ الأسد فاجأهم بأنه وقف خلف هذه البندقية لا أمامها». وكان وقوف الأسد في هذا الاتجاه إدراكا مبكرا لعجز الحل العربي منفردا عن رد العدوان العراقي وهو ما عبر عنه الرئيس الأسد بتوجيه سؤال صريح إلى كثير من القادة العرب أثناء مؤتمر القمة الطارئ عن قدرتهم على رد العراق عن الكويت وكانت إجابتهم بالنفي.

وما يقال عن الموقف الرسمي يعكس الرأي الشعبي-مع استثناءات نادرة كبعض التهليلات التي انطلقت على الحدود السورية عند إطلاق بعض الصواريخ العراقية على إسرائيل-ما يقال عن تجانس الرسمي والشعبي في ردة الفعل السورية عن الغزو العراقي وتوابعه، هو قول تؤكده شهادات عديدة نورد منها شهادتين للسفير الكويتي في سورية إبان الغزو «الأستاذ أحمد الجاسم»[19]، وشهادة محمد مساعد الصالح عضو اللجنة الشعبية الكويتية التي طافت بالبلدان العربية لشرح الموقف الكويتي[20]، وأكده التقرير المقدم لسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء عن هذه الجولة[21].

هذا ويمكن إيجاز وتعقب التفاعل السوري على مرحلتين:

المرحلة الأولى-قبل حديث الحرب:

وقفت سوريا ضد الغزو في بياناتها الرسمية وفي اجتماع الجامعة العربية وبدا الشارع السوري مصدوما كالصدمة التي حلت بالشارع المصري ومع تطور الأمور باتجاه المنزلق الخطر خاصة بالنسبة لسوريا التي تقف على خط مواجهة مباشرة مع إسرائيل بينما حالة الحرب العربية الإسرائيلية ساكنة لكنها غير منتهية راح الموقف السوري يزداد زخما كعنصر فاعل مهم في المرحلة التالية.

المرحلة الثانية-مرحلة الحرب-وظهور بوادرها:

كان التصريح الرسمي على الدوام هو أن النظام العراقي افتعل هذه الحرب ويريد بها إنهاك الوطن العربي وتبديد طاقاته في معارك تثير الفرقة على الساحة العربية، بعدما أشعل من قبلها الحرب مع إيران مبددا طاقات مالية وبشرية هائلة للعراق وللأمة العربية كان يمكن وضعها في مواجهة العدو الإسرائيلي لذلك كانت مشاركة سوريا في إرسال قواتها إلى

منطقة الخليج استجابة لأشقائها كي تقوم بواجبها القومي تجاههم.

- وقد صرح العماد مصطفى طلاس وزير الدفاع السوري في 8/ 2/ 1991: إن الهدف الوحيد للقوات السورية ضمن قوات الحلفاء هو الدفاع عن السعودية حيث توجد الأماكن الإسلامية المقدسة.

- وجاء على لسان السيد عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري 11/ 2 إن صدام حسين ارتكب جريمة احتلال الكويت ضاربا عرض الحائط بكل المواثيق والأعراف الدولية، وإن ضم الكويت للعراق بالقوة يعطي المبرر لإسرائيل لمواصلة نهجها العدواني والتوسعي ضد الشعب الفلسطيني.

كما أن وزارة الأوقاف السورية أعلنت في بيانها في 20/ 1/ 1991:

إن لجوء الرئيس العراقي إلى اتخاذ الشعارات الإسلامية كمسوغ لفعلته التي يدعيها على أساس ديني ما هو إلا محاولة مفضوحة يستنكرها ديننا الحنيف، جر من خلالها العراق وجيشه وشعبه إلى أتون حرب ظالمة، أصابت الأمة العربية والإسلامية بأفدح الأخطار والويلات.

- وقد بعث عبد القادر قدورة رئيس مجلس الشعب برسالة إلى رئيس مجلس النواب الأردني في 22/ 1/ 1991 تقول:

إن سوريا لا تستطيع أن تقبل بمبدأ الاجتياح والضم، فهي دولة تواجه الاحتلال والضم من قبل العدو الإسرائيلي، وإذا كانت الحكومة العراقية جادة في مواجهة العدو الإسرائيلي كما تدعي فهل تكون الجدية بوضع الجيش العراقي في الكويت وتوجيه بضعة صواريخ إلى فلسطين تجني منها إسرائيل ثمارا من تكديس المزيد من السلاح في ترسانتها الحربية وممارسة الابتزاز السياسي والمالي والمعنوي على دول العالم.

موقف سوريا بعد انتهاء الحرب والترتيبات الأمنية:

إن سوريا بالاشتراك مع مصر ودول مجلس التعاون الخليجي ساهمت في وضع الترتيبات الأمنية للمنطقة، وتمثل موقفها كما يلي:

- صرح رئيس البرلمان السوري: إن سوريا ستبقى ملتزمة بصيانة المصالح القومية العربية، وعلى النهوض بمسؤولياتها اليوم مثلما فعلت في الماضي وستفعل في المستقبل.

- أما وزير الخارجية السوري فقد أعلن في 6/ 1/ 1991 بأن حل أزمة الخليج يجب أن يؤدي إلى حل النزاع في الشرق الأوسط.

- كما صرح أيضا في 11/ 2/ 1991: إن موقف سوريا ينطلق من أن الصيغة الأمنية في الخليج يجب أن تنبع من دول المنطقة وليس من خارجها.

وكان وزير الدفاع السوري قد صرح في 8/ 2/ 1991: بأنه ينبغي بعد انتهاء الحرب في الخليج عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة، كما ينبغي أن يقوم في المنطقة سلام وطيد عادل يراعي مصالح كافة الأطراف.

وقد أدلى وزير الخارجية السوري في 14/ 2/ 2991 بتصريح لوكالة رويتر أكد على أن سوريا ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي ستناقش خطة خاصة بالأمن في منطقة الخليج في فترة ما بعد الحرب في اجتماع يعقد في القاهرة في 15/ 2/ 1991.

وكان أن تم اجتماع في القاهرة في 15/ 2/ 1991 على مستوى وزراء خارجية سوريا ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي، تدارسوا فيه التنسيق والتعاون فيما بين دولهم لمرحلة ما بعد تحرير الكويت في كافة المجالات وخاصة الأمنية والسياسية والاقتصادية.

ويلي ذلك إعلان دمشق في5/ 6 / 1991. تم فيه التوقيع بالأحرف الأولى للتنسيق والتعاون بين الدول العربية ووقعه وزراء خارجية كل من مصر وسوريا والسعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وسلطنة عمان والكويت.

وقد التقى فيه الرئيس السوري حافظ الأسد بالوزراء العرب وأكد لهم أن سوريا ستظل إلى جانب جميع الأشقاء العرب في العمل من أجل القضايا القومية للأمة العربية، وعبر عن ارتياحه لعودة الكويت وانتهاء القتال في الخليج.

- وفي10/ 3/ 1991 صدر بيان الرياض عن وزراء خارجية الدول الثماني، أكدوا فيه: أن العمل سيكون وفق ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وأن التعاون سيكون وفق احترام وتعزيز الروابط التاريخية والأخوية وعلاقات حسن الجوار والالتزام باحترام وحدة الأراضي والسلامة الإقليمية والمساواة في السيادة وعدم اكتساب الأراضي بالقوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ولعل الموقف السوري كان هو القرار الأصعب في مواجهة التربية

السياسية السائدة أو التي سادت ردحا طويلا وكان يتم خلالها التكريس لدعوى الثورية-اليسارية منها خاصة-وإن كان ذلك على حساب القوانين والأعراف الدولية. فمما لا شك فيه أن النظام السوري بذل جهدا قويا للإحاطة برنين الشعارات التي أطلقها صدام حسين عن إعادة توزيع الدخل القومي العربي، والتلويح بالوحدة عن طريق القوة، ومقارعة الإمبريالية، وهذه كلها مفردات متداولة في كثير من أركان الشارع السياسي السوري لكنها خارج حالة العدوان العراقي، ومع ذلك كان لا بد للنظام أن يتذرع بأقصى قوة للإقناع لفرز هذه الشعارات في جوهرها الحقيقي وفصلها عن الاستغلال الغوغائي في امتلاك الشارع وإقناعه حتى أوشك رد الفعل الرسمي أن يكون هو نفسه رد الفعل الشعبي باستثناء بعض المواقف المترددة لبعض المثقفين السوريين الذين اتخذوا ما يسمى بالموقف الثالث أي الذي لم يكن تأييدا مطلقا ولا رفضا مطلقا، لكنه كان خليطا من رفض غزو بلد عربي لبد آخر وفي نفس الوقت رفض ما يسمى بتدمير العراق من قبل الولايات المتحدة، ولقد كان هذا الموقف خافتا حتى لا يكاد يتعرف عليه إلا المتابع للإيقاع الداخلي للشارع السوري.

رد الفعل اللبناني

قد يكون حريا بالتنويه أن أول شخصية عربية رسمية أعلنت رفضها الواضح للغزو العراقي لدولة الكويت جاءت من لبنان ممثلة في شخص رئيس وزرائها سليم الحص، كما أن لبنان الرسمية كانت رافضة للغزو، وهذا ما أوضحته-إضافة للمواقف اللبنانية المعلنة-مقابلة أعضاء وفد المؤتمر الشعبي الكويتي للرئيس إلياس الهراوي في 29/ 11/ 1990، كما أن قطاعات عريضة من الصحافة اللبنانية كانت صريحة في وقوفها مع الحق الكويتي، وكان يمثل هذه القطاعات نقيب الصحفيين اللبنانيين محمد بعلبكي، لكن كان هناك أيضا من يحمل تعاطفا تجاه الجانب العراقي، ومثال ذلك طلال سلمان رئيس تحرير جريدة السفير اللبنانية.

أما ما يمكن قوله عن الجماهير اللبنانية فإنها كانت بين الصدمة التي أصابت كثيرين ممن يعملون أو يعمل عوائلهم في الكويت والخليج، ومن ثم كانوا ضد الغزو إضافة لردود الفعل الأخرى التي كانت مرجعيتها هذه

الدرجة أو تلك من الانتماءات السياسية سواء للأحزاب اللبنانية أو التجمعات الفلسطينية على أرض لبنان، ومن ثم كان هناك مناصرو عرفات المتبنون لموقف التأييد للعدوان العراقي ومعارضوه الرافضون لهذا العدوان ولموقف عرفات معاً.

مواقف الفلسطينيين

كان موقف منظمة التحرير الفلسطينية من احتلال الكويت ثم الحرب التي نتجت عن ذلك مربكا بحق. وعلى الرغم من أنه كان في مجمله العام منحازا إلى العراق. أو هكذا بدا الأمر على الأقل من خلال تصريحات رئيس هذه المنظمة السيد ياسر عرفات إلا أن التناقضات والتضاربات في البيانات مع اختلاف الرؤى الفلسطينية ترك أثرا سيئا سواء على الفلسطينيين المقيمين داخل الأرض المحتلة أو الفلسطينيين المقيمين في الخليج، أو في أقطار عربية أخرى.

لقد كانت العلاقة بين الكويت والفلسطينيين ذات طابع خاص، فقد كان يعيش في الكويت نفسها أكثر من 400 ألف فلسطيني موجودين في كل مناحي الحياة بها، مما أعطى تأثيرا كبيرا على القرار السياسي الكويتي، وجعل الكويت باستمرار من أكثر المتحمسين للقضية الفلسطينية.

ولم يتوقف الأمر على كمية المساعدات التي قدمتها الحكومة الكويتية بصورة مباشرة لمنظمة التحرير والمساعدات للمؤسسات وللأسر داخل الأراضي المحتلة أو التحويلات المالية للعاملين الفلسطينيين بها، ولكن منظمة التحرير الفلسطينية نفسها قد ولدت في الكويت في عام 1968، حينما كان ياسر عرفات يعمل في الكويت.. ويقول الأستاذ أحمد السقاف في كتابه «صيف الغدر» وهو يحكي عن استضافته لياسر عرفات في منزله عام 1986 عندما كان يزور الكويت: «رحبت به واستقبله الأخوة الكويتيون استقبالا يليق بمقامه كقائد للثورة الفلسطينية، ورئيس لدولة فلسطين، ثم أمطروه بأسئلة محرجة جدا، واتهموا المسؤولين في المنظمة بالاهتمام بالسياحة والتنقلات بين بلدان العالم، والتمتع بحياة الفنادق الفخمة. وانزعج أبو عمار، وأراد أن يرد ردا مقنعا، فإذا به يقول: «أعلموا يا أخوة أن منظمة التحرير الفلسطينية بنت الكويت، وأن ياسر عرفات ابن الكويت، فإذا كان

لديكم نقد فوجهوه للكويت لأننا جميعا في منظمة التحرير قد انطلقنا من هذه الأرض، ولم يقتنع الأخوة بهذا الرد»[22].

لقد كان المأزق الفلسطيني واضحا منذ البداية. فقد كانت المنظمة تعتمد سياسيا وإعلاميا واقتصاديا على المعونات التي تأخذها من بلدان الخليج. وهي معونات سخية تصل إلى حوالي مليار دولار سنويا. وهي من ناحية أخرى تطمح إلى أن يكون لها علاقة متميزة بالعراق، وأن تكون بغداد هي عاصمتها السياسية بعد أن فقدت بيروت وبعد أن اكتشفت أن تونس عاجزة-أو غير راغبة-في أداء هذا الدور.

والمأزق الثاني هو الذي واجه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات شخصيا الذي لم يأخذ موقفا محايدا إزاء هذه الأزمة العنيفة. أو بالأحرى لم يستطع تعويم الدور الفلسطيني حتى-كما تعود دائما-ينجو به من الغرق في بحر الخلافات العربية فهو أكثر الأطراف ضررا بحدوث أي انقسام عربي. وعلى الرغم من ذلك فحسب ما يجمع المراقبون وحسب ما آلت إليه الأمور فقد تصرف بشكل خاطئ منذ بداية الأزمة إلى نهايتها.

لقد اختلفت المواقف الفلسطينية حسب اختلاف الجماعات والمنظمات المختلفة المكونة لها، بل إن الاختلاف حدث داخل المنظمة الواحدة بحسب موقعها الجغرافي وانتمائها إلى إحدى العواصم العربية. وهي في النهاية مواقف لم تكشف عن نوع من الوعي السياسي بقدر ما كشفت عن بعض عوامل الانتهازية السياسية التي لم تستطع أن تخفي دوافعها الحقيقية.

ويمكننا من خلال الرصد السريع أن نلقي نظرة على المواقف الفلسطينية المختلفة لعل هذا الرصد يقودنا فيما بعد إلى العوامل التي حكمت آليات الموقف الفلسطيني وأدت إلى ما صار إليه:

أولا: منظمة التحرير الفلسطينية:

1- في أول رد فعلي على الغزو كان تحفظ دولة فلسطين في مجلس جامعة الدول العربية في القاهرة على القرار الذي أصدره المجلس والذي تضمن إدانة العراق والمطالبة بانسحابه الفوري من الكويت وكان التعليل الفلسطيني لهذا التحفظ أن هذه الإدانة سوف تفتح الباب للتدخل الأجنبي.

2- تكرر الموقف الفلسطيني أثناء انعقاد القمة العربية في القاهرة في10/ 10/ 1990 لذا جاء تصويتها ضد قرار القمة بإدانة الغزو وأعلنت منظمة

التحرير فيما بعد أنها لم تعترض على هذا القرار، وأنها فقط قد رفضت التصويت وذلك من أجل تهدئة الأوضاع وحتى يتسم اتخاذ قرارات مقبولة من كل الأطراف العربية.

3- اقترح الرئيس ياسر عرفات تكوين لجنة عربية تكون مهمتها السفر إلى بغداد والتفاهم مع الرئيس العراقي وهو الاقتراح الذي رفضه الرؤساء العرب.

4- خضع الموقف الفلسطيني بعد ذلك لموجات من التضارب والمزايدات. واختلفت مواقف منظمة التحرير باختلاف العاصمة التي تصدر منها: ففي عمان أصدر أحد قادة منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن عن دائرة الإفتاء فتوى يعتبر فيها مرتدا عن دين الإسلام كل من ساند الأنظمة الرجعية في الدول العربية، ووصف ياسر عرفات مبادرات صدام حسين بربط الانسحاب من الكويت بالانسحاب الإسرائيلي والسوري من لبنان، بأنها جاءت لتضع المنظمة في إطار الحل الصحيح والمشرف كما أن عملية الغزو تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية داخل العائلة العربية. ودعا بيانه إلى انتفاضة شعبية عارمة تنادي بسقوط الأنظمة الرجعية والخائنة.

ولكن نفس هذا الخط الفلسطيني اختلف تماما في العاصمة السعودية- الرياض-عندما أكد سفير دولة فلسطين بها أن ما وصم به الموقف السياسي لمنظمة التحرير كان أبعد ما يكون عن الحقيقة وأن الموقف السياسي للمنظمة هو أنها تؤيد حلا يضمن سلامة أراضي وأمن العراق والكويت والسعودية والمنطقة العربية بأسرها(؟!!) وأنها ترفض حل الخلافات العربية بالقوة، كما أنها تحترم توجه المملكة السعودية لحماية ذاتها ودرء الخطر عن أراضيها.

5- رأى المراقبون السياسيون في التحركات الفلسطينية اللاحقة بعد ذلك أنها تحاول إرضاء جميع الأطراف وزاد من تورطها اتسام بياناتها بالغموض أحيانا وبالتناقض في أحيان أخرى وبات واضحا أن الاحتلال العراقي للكويت قد أوقع الرئيس عرفات في مأزق بين مؤيديه ومعارضيه على السواء.

6- حاولت بعض القيادات الفلسطينية تصحيح المسار وتحسين صورتها على المستوى العربي ومحاولة إبراز أن عدم تفهم الموقف الفلسطيني أساء

للشعب الفلسطيني ذاته ولكن هذه التحركات الفلسطينية لم تعد تنطلي على دول الخليج.

ثانيا: المنظمات الفلسطينية الأخرى:

ا- عارضت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والقيادة العامة والنضال الشعبي والتحرير الفلسطينية وجود القوات الأجنبية في المنطقة وأصدرت البيانات التي تحث الجماهير على مواجهتها وانفردت حركات المعارضة في «فتح» التي يتزعمها أبو موسى من موقعها في دمشق بانتقاد الولايات المتحدة وياسر عرفات معا.

2- أصدر الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية «أبو العباس» أمرا قتاليا للكوادر وأعضاء ومقاتلي وأصدقاء وأنصار الجبهة بضرب المصالح الأمريكية وخونة الأمة العربية.

3- أعرب ناطق اسم ما يسمى بالجبهة الإسلامية لتحرير فلسطين في عمان عن تأييد الجبهة لدخول الجيش العراقي للكويت وطالب بتنظيف الخليج-على حد تعبيره-من الحكام المستبدين أتباع أمريكا وبريطانيا.

4- جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني «خالد الفاهوم» أظهر رفضه للغزو ورفضه لموقف عرفات وأشار إلى خطأ الموقف الكويتي السابق على الغزو بالانحياز لعرفات

ثالثا: الفلسطينيون داخل الأرض المحتلة:

ا- تواصلت في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة مظاهرات التأييد للعراق في تصديه للدفاع عن الأمة العربية وكرامتها وشرفها. وذكرت وكالات الأنباء أن المتظاهرين قد أجمعوا على أن صدام حسين هو الزعيم العربي الوحيد الذي إذا قال فعل. بل وأطلقوا عليه اسم «ناصر الجديد» وأنه هو وحده القادر على التصدي لإسرائيل.

2- بعثت القيادة الموحدة للانتفاضة في الضفة الغربية وغزة ببرقية تأييد للقيادة العراقية ضد القادة الرجعيين المناصرين للسياسات الأمريكية في الخليج.

3- أعلن فيصل الحسيني ومجموعته وهو الممثل غير الرسمي لمنظمة التحرير في الأراضي العربية المحتلة أن مبادرات صدام حسين لإنهاء كافة صور الاحتلال بالشرق الأوسط تفتح المجال لتطبيق قواعد القانون الدولي.

رابعا: الفلسطينيون في الخارج:

1- رأى بعض الفلسطينيين في خارج الدول العربية أن حرب الخليج هي معركة عربية-عربية، بدأت باحتلال العراق للكويت، مما استدعى الاستنجاد بالقوى الأجنبية، بينما رأى البعض الآخر أنها استمرار لمعركة طويلة مستمرة بين العرب والغرب.

2- كان الرأي الغالب بين العديد من المثقفين مثل حليم بركات-لبناني لصيق بالشعارات الفلسطينية في أمريكا-وهشام شرابي على سبيل المثال، أن عملية تطويق العراق قد بدأت قبل غزوه للكويت، وعلى الرغم من اعترافهم أن الغزو العراقي كان خطأ كبيرا من حيث إنه مغامرة غير مدروسة وخالية من معرفة دقيقة بالواقع العربي والعالمي، إلا أنهم يرون أن القيادة العراقية قد وقعت بسهولة في الشرك الذي أعدته أمريكا لها، حين أوحت أنها لن تتدخل في الخلافات العربية، وهم بهذا يؤيدون التفسير التآمري للتاريخ.

3- توجه المركز الفلسطيني للدراسات السياسية الذي يرأسه د. هشام شرابي بنداء إلى الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، لاتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع ما يشاع عن القيام بأعمال انتقامية ضد الفلسطينيين في 26/ 2/ 1991، وذلك على إثر تقارير نشرت ونسبت إلى ولي العهد رئيس الوزراء الكويتي الشيخ سعد الصباح قال فيه: «إن بعض الفلسطينيين في الكويت ساعدوا وتعاونوا مع القوات العراقية»[23].

4- شنت الصحف الموالية للفلسطينيين طوال فترة الاحتلال والحرب وخاصة جريدة القدس التي كانت تصدر في لندن هجوما عنيفا ومتواصلا ضد الكويت، وكان خطها العام مؤيدا للعراق ومعاديا لتحركات كل الدول الخليجية.

ويذكر كاتب هذه السطور أنه إبان أيام الاحتلال العراقي حدثت مجزرة قتل فيها مجموعة من الشباب الفلسطيني في القدس، وكتبت ونحن في غياهب السواد ضد هذا التصرف في الجريدة التي كنت أرأس تحريرها والناطقة باسم الكويت، وكتبت جريدة القدس تدين ذاك الاعتداء وتحث صدام حسين على مواصلة الاحتلال!

العوامل التي أثرت في الموقف الفلسطيني:

عانت الثورة الفلسطينية من العديد من الانقسامات السياسية والفكرية وكانت هذه الظواهر هي امتدادا لما يحدث في الساحة العربية. وكانت الحاجة ملحة دائما إلى وجود هوية فلسطينية تحدد اتجاهات حركة المنظمات المختلفة. ويبدو أن الانتفاضة رغم طول مدتها والمعارك التي خاضتها لم تنجح تماما في بلورة هذه الهوية الفلسطينية، وكانت الحاجة ملحة إلى دفعة جديدة للقضية الفلسطينية تعيد طرحها من جديد بأسلوب غير الأسلوب العربي التقليدي في الطرح. وجد البعض أن هذا الأمر قد حدث إبان الأزمة، وما جرى فيها من تطورات وشمل أكثر من ظاهرة منها:

1- أصبح صدام حسين بطلا قوميا يتصدى من وجهة النظر الفلسطينية لأعداء القضية، ويملك القدرة العسكرية والرغبة السياسية اللتين تمكنانه من تحدي إسرائيل.

2- تشير بعض المصادر الإعلامية إلى أن اندفاع المنظمة للوقوف بجانب العراق كان رد فعل لانفتاح دول الخليج على حركة حماس بداخل الأرض العربية على حسابها وهو ما يعني فقدان المنظمة لعناصر أساسية في دعمها.

3- ترسب لدى العديد من القيادات اعتقاد خاطئ بأن خروج العراق منتصرا قد يصنع وجودا عراقيا فلسطينيا جديدا يشكل قوة إقليمية عربية جديدة تعيد تشكيل خريطة المنطقة. وقد أخطأت هذه التوقعات بنفس الطريقة التي أخطأت بها المنظمة من قبل في كل من الأردن ولبنان.

4- اعتقدت المنظمة أن وجود أكثر من 400 ألف فلسطيني يعيشون على أرض الكويت يمكن أن يكونوا قوة ضاغطة وأن يمثلوا دعما للموقف العراقي، ولكن الغزو زاد من محنة هؤلاء العاملين وانقطعت الرواتب التي كانوا يمدون بها أهليهم في الأرض المحتلة.

5- استقطبت العراق العديد من القيادات الفلسطينية فقد منحت حق اللجوء السياسي للثلاثي الفلسطيني «حبش» أبو نضال، أبو العباس، في الثاني من سبتمبر 1990 أي بعد شهر واحد من الغزو.

لقد خلق الموقف الفلسطيني بحساباته الخاطئة موقفا صعبا بالنسبة للفلسطينيين العاملين في دول الخليج، وبالنسبة لسكان الأرض المحتلة الذين كانوا يعتمدون على المعونات والرواتب التي تصل إليهم من هذه

الدول، والأهم من ذلك أنه أظهر الموقف الفلسطيني ضعيفا ومليئا بالخلافات وهو الذي قاد في النهاية إلى توقيع الاتفاق الذي أطلق عليه «غزة-أريحا».

موقف الأردن

من الصعب فصل الدور الذي لعبته الأردن قبل وبعد تحرير الكويت عن بقية الأدوار التي لعبتها في مجمل السياسة العربية منذ الخمسينيات حتى الآن. فهذا الدور تحكمه هواجس عدة فرضت على الأردن قدرا دقيقا من توازن المصالح.. ويمكن أن نجمل هذه الهواجس فيما يلي:

1- هاجس الموقع: فالأردن بحجمها الصغير وإمكاناتها المحدودة تقع وسط ثلاثة جيران أقوياء بينهم خلافات دائمة: مع إسرائيل من الغرب وسوريا من الشمال والعراق من الشرق. وكان على الأردن دائما أن يكون له دائما سياستان، واحدة معلنة تتماشى مع السياسة العربية العامة وأخرى خفية تحاول بها الأردن أن تجد لنفسها درجة من الأمان. ويذكر بطبيعة الحال بأن الأردن كانت من أوائل الدول التي كان لها اتصالات سرية وخفية مع إسرائيل قبل أن تطرح أي نوع من اتفاقات السلام معها من أي طرف عربي.

2- هاجس السكان: تدرك الأردن دوما أنها دولة ضرورة. أقيمت لإرضاء الأطراف العربية الغاضبة، وللفصل بينها. لذلك فقد أخذت تركيبتها السكانية طرفا من كل تناقضات الموقع الجغرافي وزاد من حدة هذا الأمر وجود أعداد كبيرة من الفلسطينيين الذين يشغلون جانبا مهما ومؤثرا من النشاط الاقتصادي ولا يحسون بانتماء حقيقي إلى دولة البدء التي تأسست عليها دولة الأردن.

3- هاجس الاقتصاد: فالإمكانات الضئيلة للأردن وكونه منطقة عبور تجارية جعلتها حريصة دائما على سريان شرايين التجارة من خلال شبكة الطرقات المارة بها إلى العراق والسعودية ودول الخليج، كما أن اعتمادها على المساعدات الاقتصادية من مصادر عربية وغربية حكمت سياساته وتوجهاتها دائما. لذا فإن التبعية هي سمة مميزة وحاكمة للعلاقات الأردنية سواء كانت عربية أو غربية.

لقد تجسدت كل هذه الهواجس وما خلفته من إرهاصات في أتون ما

عرف بأزمة الخليج في أوضح صورها. وإذا كان التخبط بسبب هذه الأزمة قد ساد النظام العربي بأكمله. فإن هذا التخبط كان مضاعفا في الحالة الأردنية فقد مر بمراحل من محاولات التخفي والإنكار والتظاهر بالقيام بدور الوساطة ثم إلى التأييد العلني والصريح ثم التراجع عن كل هذه المواقف ومحاولة التبرير في كتاب طويل نشر باسم الملك حسين وأطلق عليه «الكتاب الأبيض»[24].

ويقول الدكتور فهمي جدعان إن الملك حسين منذ البداية قد شجع وأيد صدام على القيام بعملية الغزو لعدة أسباب، منها ادعاؤه بإحساسه الشديد بالإهانة التي تعرض لها في الكويت حين قام بآخر زيارة لها، وأن أمير الكويت جعله ينتظر على السلم! ويقال إنه قد قطع زيارته للكويت وعاد إلى الأردن مباشرة، ولا أحد يعلم مقدار دقة هذه القصة من الصحة، ولكنها متداولة في الأردن منذ تاريخ الزيارة في عام 1988، كما أنه كانت هناك علاقة شخصية وقوية تربط الملك حسين بالرئيس صدام، واعتماد الأردن على البترول الذي يأتي إليها من العراق، أضف إلى ذلك قضية خلافية أخرى، وهي ما قيل من أن صدام قد وعد الملك حسين بأن يكون ملكا على الحجاز وأن تعود هذه المنطقة مرة أخرى إلى حكم الهاشميين.

ويؤكد التقرير الذي كتبه الوفد الكويتي من خلال لقائه مع الملك حسين، الموقف التفصيلي للملك حسين من أزمة الكويت والشروط التي وضعها من أجل إنهاء الأزمة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- لو أن الكويت أسقطت الديون ودفعت لصدام المال الذي طلبه وتساهلت قليلا في قضية الحدود لما حصل الاجتياح.

2- شكا من المعاملة التي عومل بها قبل الغزو حين زار الكويت طالبا المساعدة لإنعاش الاقتصاد الأردني فقد قيل له (كما زعم) لماذا تبني الجامعات وتنفذ برامج التنمية؟

3- شكا من حملات التجريح في الصحف الكويتية.

4- رفض الاجتياح العراقي للكويت ورفض الوجود الأجنبي في الجزيرة العربية.

5- وجوب عودة الشرعية إلى الكويت.

ويذكر التقرير أيضا أنه في لقاء الوفد الكويتي مع رئيس الوزراء الأردني

طاهر المصري فقد هاجم الأخير بعنف مجلس التعاون الخليجي وقال إن الجماهير العربية قد نظرت إليه باعتباره فرزا بين الذين يملكون والذي لا يملكون[25].

ويمكن أن نوضح أولا وجهة النظر الأردنية في النظر إلى أزمة الخليج قبل أن نرد عليها بالوقائع اليومية التي حكمت سلوك النظام الأردني إبان الغزو. وقد ظهر هذا الموقف التبريري واضحا في موقف أحد أعمدة هذا النظام وهي الدكتورة ليلى شرف التي كانت تشغل منصب وزيرة الإعلام في الأردن سابقا وأصبحت بعد ذلك عضوا في مجلس الأعيان[26].

تبرر ليلى شرف هذا الخلط الذي ساد الموقف الأردني بـ«الاختلاف الذي حصل بين الموقف الرسمي الأردني والموقف الشعبي، ومع أن الاختلاف كان اختلافا في الظلال ومفاصل التركيز إذا ما درس بعمق وتمحيص إلا أن التعبير الشعبي العاطفي الاندفاعي جعله موقفا متطرفا مغايرا للموقف الرسمي. بل جارا إياه إلى ما سمي «التطرف» الذي اتهم به الموقف الرسمي..».

وضعف التبرير هنا هو محاولة اتباع الموقف الرسمي إلى الموقف الشعبي ومحاولة قلب الحقائق بجعل الأخير يؤثر في الأول، وهو الأمر غير الصحيح كما تدلنا عليه مجريات الأمور وما تكشف عنه أسرار الأزمة. فالموقف الرسمي في الأردن من خلال تقصي تاريخه الحديث مؤثر وفعال في التوجهات التي يتخذها الشارع الأردني، وتأثير الأخير على الأول قليل ونادر.

ولكن الموقف الرسمي يطرح مبرراته في النقاط التالية:

1- الخوف من عودة التدخل الأجنبي المباشر في الشؤون العربية.

2- تفسخ النظام العربي وافتقاده الدور الفعال في حل مشكلاته وفي قراره المستقل بشؤونه الوطنية والإقليمية والقومية.

3- الوعي بنتائج الدمار للبنية التحتية لبلدين عربيين هما العراق والكويت بسبب دخول آلة الحرب الغربية في المنطقة.

4- الخوف من أن ينتج عن الحرب خلل اقتصادي يهدد الاقتصاد العربي بأكمله بالتراجع الخطير وربما الانهيار.

5- فقدان السيطرة على الموارد الطبيعية بسبب التدخل الأجنبي وانعكاس

ذلك على الإرادة العربية واستقلال القرار السياسي العربي الجماعي.

كل هذه الأسباب التي ساقتها ليلى شرف لتبرير موقف النظام الأردني، جعلته يتصرف إزاء الأزمة وفق مبدأين أساسيين رددهما بعد ذلك:

المبدأ الأول: القناعة بعدم وجوب احتلال أراضي الغير بالقوة.

المبدأ الثاني: إبقاء الأزمة داخل الإطار العربي ببعدين رئيسيين:

1- البعد التفاوضي السلمي عن طريق التفاوض بين أطراف الأزمة.

2- البعد العسكري عن طريق تكوين قوة عربية مشتركة تفصل بين الجهتين المتنازعتين (وكأن الغزو العراقي للكويت لم يقع).

وتعتقد الإدارة الأردنية أنها كان يمكن أن تنفذ هذا الأمر وأن تقدم حلا عربيا للأزمة لولا تسارع الأحداث وصدور قرار بالإدانة من جامعة الدول العربية الذي جعل العراق يتراجع عن كل دعوة بالتفاهم والانسحاب.

وهناك مبررات أخرى تسوقها الدكتورة ليلى شرف لتبرير الموقف الشعبي ويمكن تركيزه في النقاط التالية:

1- تسارع أحداث الأزمة جعل قضية احتلال العراق للكويت تتراجع في ذهن الشارع الأردني كي تحل بدلا منها قضية الصراع ضد القوى الأجنبية. وهكذا تحول الصراع من كويتي-عراقي إلى عربي-أجنبي.

2- طرح العراق لشعارات تداعب الوعي العربي وآلامه القومية مثل التصدي لإسرائيل وربطه بين الانسحاب من الكويت والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة.

3- رفع العراق شعار الإسلام ورفع علم الله أكبر بكل ما يحمله في الثقافة الجماعية للأمة من ذكريات المجد والانتصار.

4- طرح العراق مشكلة التنمية الاقتصادية العربية والاستفادة العربية الجماعية من الثروات الطبيعية في جو من الإحباط الاقتصادي.

ولم يختلف موقف المثقفين الأردنيين كثيرا عن هذه الآراء، فقد اندفعوا جميعا إلى مواجهة التدخل الأجنبي، قافزين بذلك على المشكلة الحقيقية التي سببت هذا التدخل وهي الاحتلال العراقي لبلد عربي آخر هو الكويت، بل والتضحية بالكويت كدولة عربية مستقلة.

وبديهي أن هذا الموقف قد استدعى مبررات أكثر اضطرابا وتهرؤا. وبعيدا عن المحاولات التبريرية من جانب النظام الأردني، ومحاولة النظر

الموضوعي لاختلاف درجات الموقف باختلاف درجات الأزمة يمكن رصد العلامات البارزة في سياق موقف الأردن في العديد من المراحل يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل أساسية:

أولا: تجاهل مشكلة احتلال الكويت ودعم الموقف العراقي.

ثانيا: توجيه الأنظار بعيدا عن مركز الصراع وتصعيد نغمة التهديد الإسرائيلي للأردن.

ثالثا: محاولة إيجاد موقف وسط لا يغضب العراق ولا يهدد مصالح الأردن.

أولا: تجاهل مشكلة احتلال الكويت ودعم الموقف العراقي:

1- تشير كل الدلائل إلى أن الملك حسين كان يعلم مسبقا بنية الغزو العراقي للكويت وقد ذكرت ذلك مجلة النيوزويك الأمريكية ووردت أحاديث قريبة من هذا الأمر في تلميحات القادة العراقيين والأردنيين.

2- اتخذت الصحف الأردنية جميعها موقفا مؤيدا في اليوم التالي مباشرة للغزو أي في الثالث من أغسطس عام 1990 وادعت هذه الصحف أن التحرك العراقي كان هدفه الأول هو الحفاظ على ثروة البترول العربية حتى ترفع الأمة رأسها وتعزز قدراتها ويلاحظ أن الصحف الأردنية قد طرحت هذا الشعار قبل أن يطرحه النظام العراقي نفسه. وقد أكدت صحيفة الدستور الأردنية في افتتاحيتها لهذا اليوم... أن ما حدث في الكويت حدث وأصبح الوجود العراقي حقيقة واقعة...[27]

3- صدر بيان من مجلس رؤساء النقابات المهنية في الأردن وصف فيه يوم الغزو العراقي للكويت بأنه يوم تاريخي في حياة الأمة العربية.

ويجب أن نذكر في هذا السياق أن موقف الحزب الشيوعي الأردني المحلول كان متميزا، فقد رفض زعيمه يعقوب زيادين الغزو العراقي منذ اليوم الأول، وكتب في العديد من صحف الخليج ضد هذا الأمر، واشترك في أكثر من ندوة تدين العدوان[28].

4- شن الملك حسين هجوما على الكويت وبقية دول الخليج في حديثه إلى التلفزيون الأمريكي بعد أسبوع من الغزو[29] لأنها كانت السبب في انهيار أسعار النفط الذي لم يؤثر على العراق فقط ولكنه أثر على المنطقة كلها وأن هذا الأمر هو الذي دفع العراق للقيام بالغزو، ويعد هذا أول

اعتراف من الملك بشرعية الغزو العراقي وهو أمر مخالف للادعاءات التي زعمت فيما بعد أنه كان ضد احتلال أراضي الغير بالقوة.

وكذلك أعلن ولي العهد الأردني الأمير حسن بن طلال في مقابلة مع محطة تلفزيون .C.N.N أن هناك الكثير من العوامل التي تجعل الاحتلال واردا، فهناك دولة غنية وصغيرة بجانبها دولة كبيرة فقيرة ومسلحة، وكان ولي العهد الأردني يقصد بذلك العلاقة بين الكويت والعراق، لم ينتبه أن هذا المنطق نفسه يمكن أن يبرر اعتداءات إسرائيل على الأردن.

5- نشطت الدبلوماسية الأردنية من أجل دعم الموقف العراقي. وقام رئيس وزراء الأردن مضر بدران بزيارة لسوريا بعد أسبوع من الغزو أي في يوم 9 / 8/ 1990 لحث سوريا على مؤازرة العراق وإعادة فتح خط أنابيب النفط العراقي الذي يمر عبر الأراضي السورية والذي أغلق في وقت سابق إبان الحرب العراقية الإيرانية. كما أجرى الملك حسين اتصالات عاجلة مع رؤساء وحكام مصر وسوريا وليبيا وقطر والبحرين واليمن لعقد قمة مصغرة في جدة، ويزعم الملك أن مؤتمر القمة العربية الذي عقد في القاهرة هو الذي أجهض هذه القمة المصغرة المقترحة، والحقيقة أن سبب الإجهاض الحقيقي هو الموقف العراقي المتصلب الذي رفض تقديم أي مبادرات أو أي أساس للتفاوض والمساندة المباشرة أو الخفية من بعض الأنظمة العربية ومن بينها النظام الأردني.

تقول السيدة مارجريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية إبان الأشهر الأولى للاحتلال، في مذكراتها المنشورة، إنها كانت متألمة من موقف الملك حسين ملك الأردن والذي لم يكن فقط يسمح بخرق الحصار على العراق من خلال التسهيلات التي يقدمها في ميناء العقبة، بل وأيضا يبرر الاحتلال العراقي للكويت. وتقول السيدة تاتشر: عندما جاء«الملك» لمقابلتي في 31 أغسطس 1990 بدأ الحديث مبررا ما فعله العراقيون، فقلت له إنني أعجب من تبريرك لما هو واضح، إنه اعتداء سافر من جانب العراقيين، وأضفت أن الملك يجب ألا يحاول التفاوض نيابة عن العراقيين، بل عليه تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تفرض الحصار ضده، ولقد كنت واضحة في هذا الأمر.

وتضيف السيدة تاتشر«ولكن لم يكن أي قدر من الضغط على الملك

حسين ليجعله يغير من موقفه الذي بناه على حسابات أنه لا يستطيع أن يقف ضد صدام حسين... ويبقى»[30].

6- تغيرت لهجة النظام الأردني بعد ذلك. على أثر مشاعر الغضب التي عمت العديد من دول العالم ضد العدوان وحاول الملك حسين امتصاص مشاعر النقمة العالمية على موقفه فأصدر بيانا يوم 8/8/ 1990 أي بعد يوم واحد من حديثه التلفزيوني يعلن فيه أن الأردن لا تعترف بضم الكويت إلى العراق، وأنه ما زال يعترف بنظام الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت وحكومته التي كانت قائمة قبل الغزو.

7- رغم هذا البيان الواضح إلا أن الأردن عادت وتحفظت على قرارات اجتماعات القمة العربية التي عقدت في القاهرة وأدانت الغزو العراقي وأكدت سيادة الكويت والاستجابة لمطلب المملكة العربية السعودية بإرسال قوات عربية مساندة. وأكد الملك حسين في خطابه أمام القمة أن للعراق دينا في أعناق الأمة العربية حين حارب عنها وخرج منتصرا وكان يقصد بذلك حربه مع إيران ثم أعلن أنه لن يرسل أي قوات أردنية إلى السعودية ما لم تسحب الولايات المتحدة قواتها.

ثانيا: محاولة صرف الأنظار عن مركز الصراع وتصعيد نغمة التهديد الإسرائيلي للأردن:

1- كان الأردن يدرك أن أي صراع عسكري بين العراق وإسرائيل سوف تدفع الأردن ثمنه وكان الملك حسين يردد دائما قول موشيه أرينز من أن إسرائيل سوف ترد على الفور إذا عبرت القوات العراقية الحدود إلى الأردن.

2- حذر متحدث رسمي أردني إسرائيل من استغلال الموقف الحالي في الخليج والقيام بشن عدوان على الأردن ووصف التصريحات الإسرائيلية بأنها مستفزة ووضع الأردن قواته في حالة تأهب كامل من 2 /8/ 1990 أي منذ اليوم الأول للغزو.

3- طرحت الصحف الأردنية تكوين كتلة واحدة-تضم الأردن والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية تؤازرها إيران في مواجهة العدو المشترك.

ثالثا: محاولة إيجاد موقف وسط لا يغضب العراق ولا يهدد مصالح الأردن:

1- رغم إعلان الأردن أنه يحترم قرارات الأمم المتحدة بفرض الحصار على العراق إلا أن العراق استمر في استخدام ميناء العقبة الواقع على ساحل البحر الأحمر لخرق الحصار الدولي المفروض عليه.

2- ألغت الأردن جميع الرسوم المفروضة على وسائل النقل والبضائع المنقولة عبر الأردن إلى العراق وكانت قيمتها حوالي 500 مليون دينار أردني. وأكد ولي العهد الأردني أنه لا يستطيع تنفيذ العقوبات ضد العراق لأنها سترهقه اقتصاديا وبرر إلغاء هذه الرسوم بأنها لتسهيل الحركة التجارية بين البلدين.

3- قرر الأردن إغلاق سفارته في الكويت وبذلك فقد ألغى فعليا قراره بعدم الاعتراف بعملية ضم الكويت إلى العراق واكتفى بالسفارة الأردنية في بغداد مؤكدا تحديه السافر للإرادة الدولية التي رفضت إغلاق سفاراتها والتصدي لمطلب العراق بهذا الشأن وهو ما أطلق عليه تعبير «حرب السفارات».

4- حاول الأردن إقناع العالم برغبته في أن يسود السلام في المنطقة، وأعلن الملك حسين أنه سوف يقوم بمبادرة دبلوماسية قبل أن تشتعل الحرب في المنطقة، وحاول من خلال جولة كبيرة في العديد من الدول العربية والأجنبية شملت إحدى عشرة دولة أن يركز على ثلاث نقاط:

النقطة الأولى: تبرير الموقف الأردني المؤيد للعراق في محاولة لتخفيف حدة الغضب الدولي الذي تتعرض له بلاده.

النقطة الثانية: محاولة طرح مبادرات جديدة للوصول إلى تسوية سياسية تتجنب الحل العسكري.

النقطة الثالثة: محاولة تشكيل جبهة دولية تقف مع العراق ضد التدخل الأجنبي في المنطقة.

5- طرح مبادرة سلمية لتسوية الأزمة بالاشتراك مع منظمة التحرير الفلسطينية تقضي بانسحاب متزامن بين القوات العراقية من الكويت والقوات الأجنبية من المنطقة.

وإرسال قوة عسكرية عربية إلى الكويت وبدء مفاوضات تستمر من 6 شهور إلى سنة بين الكويت والعراق حول المشاكل المعلقة بينهما. ولم تلق هذه المبادرة أي استجابة ودية.

- تداعيات الموقف الأردني أثناء حرب تحرير الكويت:

لم يتغير موقف الأردن أثناء الحرب عنه كثيرا أيام أزمة الاحتلال. فقد ظل على نفس درجة التحيز الواضح إلى الجانب العراقي وعبر عن ذلك وفق مبدأين أساسيين:

المبدأ الأول: إن الحرب من جانب التحالف ضد العراق هي حرب ظالمة وغير عادلة وهدفها الأساسي هو تدمير العراق وتغيير موازين القوى في الشرق الأوسط.

المبدأ الثاني: الربط بين مشكلة احتلال الكويت ومشكلة الشرق الأوسط وأن الحل يجب ألا يقوم على عدم الفصل بينهما.

وقد مر الموقف الأردني بالعديد من المراحل المتتالية:

أولا-ر فعل الأردن تجاه حرب تحرير الكويت.

1- أصدر البرلمان الأردني في ثاني أيام الحرب 18/ 1/ 1991 بيانا أدان فيه ما وصفه بالعدوان على العراق، وطالب دول العالم الإسلامي بضرب المصالح الأميركية والدول الحليفة معها.

2- اندلعت المظاهرات المؤيدة للعراق في عمان، وتوجهت بصورة خاصة إلى السفارتين الأمريكية والمصرية في عمان لبيان موقف «الشارع» الأردني.

أكد مفتي المملكة الأردنية أن العدوان تشنه قوى الكفر ضد العراق وأن كل ما صدر من فتاوى تبيح هذه الهجمة هي باطلة.

4- توالت الوفود العراقية التي تزور الأردن. بدأها سعدون حمادي رئيس وزراء العراق وقتها، ثم وفد برلماني عراقي، ودعت كل المباحثات التي أجراها الأردن مع الجانب العراقي دول العالم إلى رفض قرارات مجلس الأمن وخاصة القرار 678 الذي يسمح باستخدام القوة لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي.

5- توالت تصريحات المسؤولين الأردنيين ضد الحرب وإن أكدت في أكثر من مرة أنها منحازة أكثر إلى معسكر السلام وأن الأردن حريص على علاقاته مع الولايات المتحدة وإن لم يؤكد بنفس الدرجة حرصه على العلاقات مع الكويت.

6- بعث الملك حسين يوم 14/ 2/ 1991 برسالة إلى مجلس الأمن الدولي دعا فيها إلى وقف الأعمال العسكرية في حرب تحرير الكويت. كما انتقد

التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لقتل النساء والأطفال ومحاولة تخريب البنية الأساسية في العراق.

7- اتهم الأردن قوات التحالف بقتل مدنيين أردنيين في هجوم شنته الطائرات على الحدود الأردنية العراقية وأكد وزير الإعلام الأردني أن الأردن لن يذعن للضغوط الأمريكية ويغير سياسته بشأن حرب تحرير الكويت.

8- أعلنت الأردن الحداد العام لمدة ثلاثة أيام في أعقاب قصف القوات المتحالفة لملجأ «العامرية» والذي قالت السلطات العراقية إن مئات المدنيين قد لقوا مصرعهم فيه.

ثانيا: رد فعل الأردن لتداعيات ما بعد حرب تحرير الكويت:

1- دافع الأردن عن عدم التزامه بقرار المقاطعة الدولية للعراق بحاجته إلى النفط وواصل مد العراق بالذخائر التي يحتاج إليها ونفى الاتهامات السعودية التي كشفت هذا الأمر بأن هذه الذخائر كانت متوجهة للعراق منذ عامي 1982 و 1983.

2- رحب الأردن بالمبادرة التي أعلنها العراق حول استعداده للتعاون من أجل تطبيق قرار مجلس الأمن660 ودعا بقية الدول إلى التجاوب مع المبادرة العراقية آملة أن تتوصل إلى حل جميع قضايا المنطقة حلا عادلا.

مما سبق يتبين لنا أن هناك ملاحظات عدة حول الدور الذي قام به الأردن في سياق الاحتلال العراقي للكويت. ويمكن أن نجملها في النقاط التالية:

1- رغم كل ما أعلنته الأردن عن رغبتها في إيجاد حل عربي، وعن وقوفها عام الحياد فإن كل الدلائل تقول إنها كانت مع الغزو العراقي للكويت وأنها تعتبره أمرا واقعا.

2- تحكمت الهواجس في السياسة الأردنية بحيث جعلتها تتخلى بوضوح على التوازن التقليدي، وجعلتها تنحاز لما ظن أنه جار قوي وغني قادر على حمايتها ومدها بالمساعدات المالية التي يمكن أن تساعدها على الخروج من أزمتها الاقتصادية.

3- نشطت الدبلوماسية الأردنية لترويج وجهة النظر العراقية في الأزمة وحاولت بقدر الإمكان تأجيل قرار الحرب حتى يمكن تحويل الاحتلال

العراقي للكويت إلى أمر واقع.

4- رغم كل هذا فقد دفعت الأردن ثمنا باهظا لهذا الموقف وللمقاطعة التي فرضت على العراق وقد تمثل ذلك في إلغاء الدعم الحكومي المخصص للمواد الغذائية كما خفضت نسبة الإنفاق الحكومي إلى 25٪.

5- إن الأردن قد تعرضت بذلك إلى وقف الدعم الخليجي الذي كان يقدم لها والذي بلغ 500 مليون دولار بالإضافة إلى عودة الآلاف من العمالة الأردنية التي كانت تعمل في بلدان الخليج.

موقف اليمن

يبدو دور اليمن من احتلال الكويت ثم حرب التحرير مثيرا للحيرة، ومخيبا للآمال في نظر دول الخليج العربي بوجه عام، والكويت بشكل خاص، فاليمن تعتبر جزءا من الجزيرة العربية ولها حدود مشتركة مع كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وهي من الدول القليلة التي تتلقى دعما مباشرا، ومستمرا من دول الخليج مساهمة منها في أعمارها وتنميتها وتنفيذ المشروعات الحيوية فيها لسنين طويلة، ويمكن أن نحلل الدوافع التي جعلت اليمن تأخذ موقفا-في مجمله العام-منحازا للعراق ضد الكويت إلى عدد من العوامل:

1- الخلافات الحدودية القديمة بين اليمن والسعودية، وما تركته من مشاكل مطمورة تحت سطح الأحداث، ويبدو أن الاجتياح العراقي لأرض الكويت ومزاعمه حول تعديل حدوده الأصلية، قد وجد صدى وهوى في نفوس حكام اليمن.

ففي لقاء بين الوفد اليمني الذي رأسه أبو بكر العطاس رئيس وزراء اليمن في الرابع عشر من يناير 1991، وبين الرئيس صدام حسين، قال العطاس لصدام: نريد أن ننقل اليمن بجوار العراق، وقد آمنه صدام على ذلك، وبطبيعة الحال فإن هذا الاقتراح يلغي المسافة الشاسعة التي تفصل اليمن عن العراق، أي إلغاء المملكة العربية السعودية!!

وفي هذا اللقاء تتكشف أيضا حقائق التنسيق الدبلوماسي بين بغداد وصنعاء بشأن تحركات تتخذ فيها العاصمة اليمنية صفة الوسيط الزائف فيما تعلن لصدام بصراحة أنها طرف في الصراع ومحسوبة على الموقف

العراقي وتمضي إلى أبعد من ذلك حين تأخذ أوامرها من صدام بشأن أي تحرك إقليمي أو دولي وتستأذن بالاتصال بالجهات المعنية بالصراع في الخليج.

2- محاولة اليمن أن تكون جزءا فاعلا في مجلس التعاون العربي وألا تكون حلقة من حلقاته الضعيفة، ويذكر أن اليمن كانت تحمل في أعماقها مرارة خاصة من أنها لم تدع لتكون شريكا في مجلس التعاون الخليجي.

3- هناك خلاف دائم بين اليمن ودول الخليج حول أسلوب المساعدات التي تقدم إليها، وقد شكت اليمن أكثر من مرة أن هذه المساعدات لا تقدم في المشروعات التي تعطيها الأولوية في خططها، ويبدو أن اليمن كانت تريد هذه المساعدات في شكل أموال سائلة الأمر الذي رفضته دول الخليج أكثر من مرة. وتحولت عنه إلى مساعدات في شكل منشآت ومشاريع.

وقد تعرض الأستاذ أحمد السقاف لهذا الموضوع في كتابه «صيف الغدر» عندما وصف اللقاء الذي تم بين وفد الكويت الذي كان يزور اليمن ليشرح الملابسات التي أحاطت بالغزو، وبين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، فقد زعم الرئيس اليمني أن هناك مبالغة في الحديث عن مساعدات الكويت لليمن، وإنها لا تتجاوز مبلغ ثلاثمائة مليون دولار، وأنه سوف يردها إذا ما تحسن إنتاج النفط عنده. ويضيف الأستاذ السقاف «ورفضنا أن ندخل في تدقيق الأرقام، وهي أكثر من هذا بكثير، فالتنمية التي قدمتها الكويت لليمن بشطريه لا تقاس بالدراهم، وفي مقدمتها تنمية الإنسان اليمني وإخراجه من الكتاتيب إلى المدارس والجامعات، عدا رصف الطرق وإنشاء محطات الكهرباء وسدود المياه ومعاملة أبناء اليمن كالكويتيين في المدارس والكليات والتدريب في الكويت[31].

إن موقف اليمن من الاحتلال لا يعتبر مخالفا بنفس الحدة التي وجدناها في حالة الأردن وإن كان الاختلاف في درجة التحرك الفعال لترجمة هذه الرؤية إلى أفعال وسوف نحاول هنا أن نعرض وجهة النظر اليمنية في موقفها الشعبي والرسمي والنخبوي، وذلك كما عبر عنها الدكتور محمد عبد الملك عبد الكريم المتوكل الذي يعمل أستاذا في جامعة صنعاء وقبل ذلك كان وزيرا سابقا!![32]

ويمكن أن نجمل وجهة النظر اليمنية كما شرحها الدكتور محمد عبد

الملك عبد الكريم في النقاط التالية:

أولا: الموقف الشعبي:

1- عاش الشعب اليمني في حالة من الحزن والغضب مع أنباء الغزو الأولى، وخرجت المظاهرات الأولى منددة بالاجتياح العراقي للكويت، ولم تهدأ النفوس إلا حين أعلن طه ياسين رمضان نائب الرئيس العراقي في صنعاء عن عزم العراق على الانسحاب من الكويت.

2- تحول الموقف سريعا حين ظهرت بوادر المساعدة الأجنبية والأمريكية بشكل خاص، وبينما كانت النخبة في مجالسها ومقايلها تحاول التحليل وتبين الموقف، كان المواطن العادي قد نزل إلى الشارع يهتف ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وضد عملائها في المنطقة، وقد كان تركيزهم في بداية نزولهم العفوي وغير المنظم على السفارات الأمريكية والبريطانية والسعودية والسفارة المصرية.

3- تصاعدت شعبية العراق بعد أن قدم العراق مبادرته في 12 أغسطس 1990 والتي ربط فيها احتلال الكويت بالمشكلة الفلسطينية، ولم تعرف سهول اليمن وجبالها موقف تأييد وتعاطف كما حدث في هذه الآونة، فقد أقيمت الموالد لنصرة العراق وكانت المساجد في كل قرية ومدينة تدعو للعراق في كل فرض من فروض الصلاة وكان التبرع الشعبي بالمال والدم سخيا بلا حدود.

4- انهارت شعبية مصر وسوريا بشكل مخيف في الوقت الذي تابع فيه اليمنيون بإعجاب المواقف الشعبية والرسمية في كل من الأردن والسودان والجزائر وتونس وموريتانيا، وكذا الموقف الشعبي في المملكة المغربية، ولقد توقع اليمنيون من ليبيا موقفا أكثر تأييدا للعراق ولكنهم شعروا بخيبة أمل.

ثانيا: موقف النخبة:

1- اتجهت النخبة اليمنية إلى تشكيل إطار منظم لتحركها، فشكلت اللجنة الشعبية للدفاع عن العراق والأمة العربية وحددت أهدافها كما يلي:

أ- تعبئة الجهود والطاقات الشعبية وتنظيم مشاركتها لدعم ومؤازرة شعب العراق والأمة العربية في التصدي لقوات الإمبريالية والصهيونية.

ب- ترسيخ وحدة اليمن كمنطلق أساسي لوحدة عربية شاملة.

جـ- تعزيز روح التضامن العربي والإسلامي لمواجهة المخاطر والتحديات

التي تواجه الأمة العربية والشعوب الإسلامية «كأن الكويت ليست من هذه الدول»!

2- توالت البيانات والبرقيات التي أرسلتها اللجنة الشعبية، وكان أول بيان لها بتاريخ 1990/8/14، وقد أوضح موقف النخبة اليمنية من أنها تعتبر كل ما حدث هو جزءا من مؤامرة أمريكية صهيونية لضرب العراق سواء قام بغزو الكويت أو لم يقم بذلك.

3- وصلت اللجنة أيضا إلى قناعة بأن ما يحدث هو ضرب للمشروع الحضاري للأمة العربية يهدف إلى تأصيل تمزقها واستلاب أرضها وثروتها، وترسيخ تبعيتها للمشروع الغربي الاستعماري في كل المجالات.

4- اتجهت اللجنة الشعبية اليمنية إلى تقوية علاقات التنسيق والتعاون بين اللجان الشعبية المماثلة في الأردن والسودان ودول المغرب العربي وساهمت بفعالية في كل المؤتمرات التي عقدتها.

لم يكن هذا هو موقف كل النخبة اليمنية، فقد كان قطاع منها مؤيدا للكويت، وقد تكونت لجنة شعبية مضادة للجنة الأولى أطلق عليها «اللجنة الشعبية لمناصرة الكويت» برئاسة عبد الله بن الأحمر رئيس المجلس النيابي، وبعض رؤساء القبائل المستنيرين، و قد مارس في الجنوب تحركا شعبيا محدودا مؤيدا للكويت ولكنه لم يبرز بسبب المد الإعلامي والعاطفي الجارف المناصر للنظام العراقي الذي كان يسود الشارع اليمني.

ثالثا: موقف الحكومة اليمنية:

1- يلخص تقرير من وزارة الخارجية اليمنية الموقف الرسمي في النقاط التالية:

أ- عدم موافقة اليمن على الغزو العراقي وضمه للكويت وطلبها انسحاب العراق من الكويت.

ب- اليمن ترفض التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة، وتطلب حل القضية بالطرق السلمية وفي إطار الأسرة العربية.

جـ- تدين اليمن الإجراءات العسكرية ضد العراق.

د- توافق على بحث قضايا المنطقة وتؤيد المبادرة العراقية بتاريخ 12/ 8/ 1990.

2- كان مندوب اليمن عبد الله الأشطل هو ممثل المجموعة العربية

خلال هذه الفترة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقد تغيب عن التصويت عندما طرح القرار 660 بإدانة العراق، وصوت ضد قرار عقوبات العراق مرتين، وامتنع عن التصويت خمس مرات في كل قرار كان يمثل إدانة أو فرض عقوبة على العراق.

3- رفضت اليمن إدانة العراق في مجلس الأمن ثلاث مرات:

أ- في مجلس الأمن عندما تغيب المندوب اليمني عن التصويت على القرار660 الذي يدين الغزو، وعللت اليمن ذلك بأن مندوبها كان يمثل المجموعة العربية ولم يكن للمجموعة العربية في هذا الوقت رأي موحد، لذا ففي غياب قرار عربي قرر المندوب أن يتغيب هو أيضا.

ب- في القاهرة عندما رفضت اليمن البيان الذي أصدره وزراء الخارجية العرب قبل اجتماع القمة العربية في 1990/8/10، وعللت ذلك بأنها قد بلغتها أنباء أن الرئيس العراقي قد وافق على الانسحاب، وأعلن طه ياسين ذلك لرجال الصحافة ونشر تصريحه في جريدة الثورة اليمنية 1990/8/4، وقد رفضت اليمن قرار إدانة العراق الصادر من القمة العربية التي عقدت في القاهرة لأنها وجدت أن هذا القرار قد أعد سلفا-على حد ادعاء وزير الخارجية اليمنية عبد الكريم الإرياني-وقتها-ومتفق عليه من الأغلبية.

ويمكن القول إن رصد ومتابعة رد الفعل اليمني يبين بوضوح حرص اليمن على عدم تدويل الأزمة، ومحاولة حصرها في إطار عربي-عربي، ورغم الموقف المتصلب والعنيد من الجانب العراقي إلا أن اليمن قد وجدت له أكثر من عذر في هذا الأمر ويمكن تقسيم رد الفعل اليمني إلى ثلاث مراحل مختلفة:

أولا: موقف اليمن قبل وقوع الغزو العراقي للكويت:

1- استقبلت اليمن الدكتور عبد الرحمن العوضي مبعوثا من القيادة الكويتية في 20/ 7/ 1990 لشرح أبعاد الأزمة التي فرضها النظام العراقي على الكويت، وقد أكدت صنعاء حرصها على حل المشكلة عربيا ورفض تدويلها.

2- نسقت القيادة اليمنية مع الأردنية لإزالة الشوائب السياسية التي بدأت تخيم بين مصر والعراق أملا في تنقية الجو، وإفساح المسار أمام سيادة الرأي العراقي.

3- رحب مجلس الرئاسة اليمني في اجتماعه بتاريخ 25/ 7/ 1990 باستجابة العراق والكويت للمساعي الرامية إلى حل الخلافات بينهما عن طريق المباحثات.

ثانيا: الموقف اليمني أثناء الاحتلال:

1- فور حدوث الغزو العراقي عقد مجلس الأمن الدولي جلسة طارئة بتاريخ 2/ 8 / 1990، أدان فيها العراق وطالبه بسحب قواته فورا وبلا شروط، ودعا العراق والكويت إلى إجراء مباحثات مكثفة لحل الخلافات فيما بينهما، وقد صوتت 14 دولة لصالح القرار، بينما قرر وفد اليمن-وهو الوفد العربي الوحيد في المجلس-الغياب وعدم المشاركة في التصويت بحجة أنه لم تكن هناك تعليمات محددة لرئيس الوفد السفير عبد الله الأشطل من صنعاء.

2- حاول الرئيس اليمني أن يجد حلا عربيا حسب تصوره فأجرى اتصالا مع الإدارة الأمريكية وأكد حرص اليمن على عدم تدمير العراق والسماح بفرض حل عربي للأزمة.

3- صوتت اليمن في اجتماعات المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية ضد قرار هذا المجلس الذي تضمن إدانة صريحة للعدوان العسكري العراقي، ومطالبته بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل 1/ 8/ 1990.

4- حاول اليمن مع عدد من الدول إجراء تعديلات في مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي على البيان الذي كان المؤتمر يعد لإصداره بهدف إتاحة الفرصة لدور إسلامي يتواكب مع مستجدات الأزمة التي كان اليمن يرى أنها تتمثل في دخول القوات الأمريكية للمنطقة، وليس الاحتلال العراقي للكويت، ولكن المؤتمر رفض بأغلبية 38 دولة هذه التعديلات، وكانت النتيجة هي امتناع اليمن عن التصويت.

5- عقد الرئيس اليمني اجتماعا للقيادة المسلحة في 12/ 8/ 1990، جرى خلاله مناقشة التهديدات والتحديات الخارجية ووسائل التصدي لها وأسفر الاجتماع عن تكليف مجلس الرئاسة بمواصلة جهوده في تطويق المشكلة عربيا واستمرار بذل مساعيه لدى الأشقاء والأصدقاء لتجنيب المنطقة خطر التدخلات الأجنبية.

6- امتنعت اليمن عن التصويت على قرارات القمة العربية الطارئة في 10/ 8/ 1995 وقد أعلن مجلس الرئاسة اليمني أن هذا الامتناع عن التصويت لا يعني إقرار وتأييد استخدام القوة لحل المشاكل بين الأشقاء، ولكن حل الأزمة لن يكون إلا من خلال الجهود العربية المكثفة والإيجابية والثقة لدى الأطراف المعنية، وباقي الأشقاء للوصول إلى حل عربي سلمي للأزمة يعزز التضامن العربي.

7- 7- على المستوى الشعبي في البداية أدانت كل الأحزاب السياسية الغزو العراقي للكويت، ولكن الملابسات التي أحاطت بانعقاد القمة العربية أعطت الانطباع بأنها قد عقدت لإضفاء الشرعية على الوجود الأجنبي في المنطقة، وقد تحول هذا إلى تعاطف مع العراق، وتوافدت جموع الناس على السفارة العراقية بينما تصاعدت التظاهرات المعادية لمصر، ووصلت حد الاعتداء على السفارة المصرية وشركات الطيران.

ثالثا: الموقف اليمني أثناء حرب الكويت:

1- اتصف الموقف اليمني من حرب الخليج بالتحيز الواضح إلى جانب النظام العراقي، وتصاعدت تصريحات المسؤولين السياسيين اليمنيين في هذا الاتجاه، وأعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح: «إن إجبار العراق على الانسحاب من الكويت هو ذريعة لتدمير العراق الشقيق».

2- صرح حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني في لقائه بأعضاء البعثة الطبية اليمنية المتوجهة إلى بغداد للمساهمة في معالجة المصابين العراقيين في 12 / 2/ 2991 قائلا إن صمود العراق أمام العدوان الغاشم مستمد من التقاليد العربية العريقة ومن الدين الإسلامي الحنيف.

3- أعلن عن وقوع انفجار «3/ 2/ 1991» قرب السفارة الإيطالية في صنعاء كذلك حدثت اعتداءات على مقر سكن سفراء الولايات المتحدة وتركيا واليابان، ثم حدث انفجار مماثل بالقرب من السفارة الفرنسية.

4- أعرب مندوب اليمن في الأمم المتحدة عن أمله ألا تتصاعد الحرب لأن الحرب البرية في رأيه سوف تكون لها خسائر فادحة على كل الأطراف.

5- رحب رئيس مجلس الرئاسة اليمني علي صالح باستعداد العراق للالتزام بقرار مجلس الأمن 660 مقابل التزام دول التحالف بوقف إطلاق النار وسحب قواتها من المنطقة، وطلب مجلس الرئاسة اليمني في بيانه من

مجلس الأمن إصدار قرار عاجل بالوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية«16/ 2/1991».

مما سبق يتبين لنا أن موقف اليمن يمكن إجماله في النقاط التالية:

1- حدث تحول أساسي في الموقف الرسمي والشعبي اليمني من الغزو العراقي للكويت وبسرعة، فبعد أن كان الاستنكار هو النغمة الأساسية ضد الغزو في الأيام الأولى تحول-مع دخول القوات الأمريكية-إلى نوع من التعاطف ثم التأييد والدعم القوي للعراق.

2- لم ينس اليمن أنه عضو أساسي في مجلس التعاون العربي الذي كان العراق عضوا فيه وبذلك فقد رتب سياسته على هذا الأساس وبدت سياسته شبيهة بالأردن العضو الآخر في المجلس، ولم يشذ عن ذلك سوى مصر.

3- إن الدعم والتأييد اليمني للعراق قد فرضته العلاقات التي كانت في تزايد مستمر بين البلدين خاصة في أعقاب إعلان الوحدة اليمنية والموقف العراقي الداعم لها، وهو موقف متميز للعراق على سائر الأنظمة العربية الأخرى، كما كان أيضا للعلاقات الوطيدة بين العراق واليمن الجنوبي أكبر الأثر على الموقف السياسي لليمن الموحد. إضافة إلى كل ذلك العناصر والقوى السياسية النشيطة في اليمن الموالين لحزب البعث العراقي، مدعومة بتمويل مادي ومعنوي وإعلامي.

موقف السودان

يبدو موقف السودان خلال احتلال العراق للكويت، والحرب التي تلته امتدادا للمواقف السابقة التي ربطت السودان بالعراق منذ دخل في حرب الخليج الأولى مع إيران. ففي إبان هذه الحرب كونت السودان «الهيئة الشعبية السودانية لنصرة العراق» التي ساعدت في التحاق المئات من المتطوعين في جبهة القتال مع العراق ضد إيران وسقط منهم العشرات. وقد ردت العراق على ذلك بأن ظلت تزود السودان بالنفط حتى خلال أشد الأيام سوادا تحت حكم النميري.

وكذلك استمر الدعم العراقي للسودان أثناء حرب الجنوب عندما ساعد الحكومة على تحرير مدينة «الكرمك» السودانية من أيدي الانفصاليين وظل يدعم القوات المسلحة السودانية وأقام الجيشان العراقي والسوداني

علاقات وثيقة فيما بينهما.

وربما كان الفارق الأساسي هنا أن الكويت قد قدمت إلى السودان العديد من المعونات التنموية، التي ظهرت في العديد من المدارس والطرق والمستشفيات والمصانع، وهذا هو الفرق، فقد كان النظام السوداني يحاول أن ينقذ سمعته العسكرية أمام الهزائم المتوالية التي ألحقها به جيش الجنوب، وكان العراق هو أمله في ذلك.

من هنا كان هذا التفاعل السوداني الفوري من أزمة الخليج والانحياز المطلق إلى جانب العراق وكان السودانيون متأثرين تماما بوقائع الحرب الإعلامية التي سبقت الحرب والتي ادعى العراق فيها أنه سوف يقوم بضرب إسرائيل ولم يهتم أحد كثيرا بأن الهدف الذي قام صدام بضربه لا يمت إلى إسرائيل بصلة. وكانت المظاهرات التي خرجت في الشارع السوداني يوم 4/ 8/ 1990 هي أول مظاهر تأييد للاحتلال العراقي تخرج في العالم العربي، وقد طافت شوارع العاصمة وانتهى بها الأمر أمام السفارة العراقية وبدا واضحا منذ اللحظات الأولى أن النظام السوداني وقطاعا واسعا من الشعب السوداني في الداخل لا يريدان أن يسمعا أي وجهة نظر أخرى.

ولعل السودان هو البلد العربي الوحيد الذي لم يقدم تبريرا حول موقفه حتى الآن. ولعله الوحيد أيضا الذي لم يتنصل من تبعات هذا الموقف المؤيد حتى بعد انكشاف كل مزاعم النظام العراقي وهو الذي لم يتخذ الموقف الملتبس الذي اتخذته كثير من الأنظمة العربية التي أدانت الغزو ولكنها- على حد زعمها-قد غيرت موقفها بعد تدخل القوات الأجنبية. فالسودان منذ لحظات الأزمة الأولى كان محدد المواقف وهو أنه إلى جانب العراق مهما كان التصرف الذي يقوم به.

ويمكننا رصد جوانب الموقف السوداني من أزمة الخليج في المواقف التالية:

أولا الموقف الشعبي:

1- لم تتوقف المظاهرات الشعبية-العفوية والمنظمة-وانتشرت صور صدام حسين مع صور عرفات وعبد الناصر في كل مكان وتلقت سفارتا مصر وأمريكا نصيبهما الأكبر من السخط الذي توجهه الجماهير.

2- أعلن عن فتح باب التطوع للحرب في صفوف العراق وتم فتح مراكز

في الاتحادات النقابية والجامعة بل وفي السفارة العراقية أيضا.

3- انصبت خطب الجمعة ودعوات الأئمة على الدعوة لنصر العراق وازدادت نسبة تسمية المواليد باسم صدام بل وظهرت موضة جديدة للزي الشعبي السوداني المميز للمرأة السودانية أطلق عليه «ثوب صدام».

4- اشترك الإعلام إلى حد كبير في زيادة هذه المشاعر المنحازة، فقاطعت الجماهير الصحف المصرية التي كانت لها شعبية كبيرة في السودان واهتمت بأخبار التلفزيون التي كانت تعرض أخبار صدام بالتفصيل وكذلك بالغت هذه الأجهزة في نقل أخبار مظاهرات التأييد في الأرض المحتلة والأردن واليمن وتونس والمغرب والجزائر ولبنان وباكستان.

ثانيا: الموقف الرسمي:

1- دأبت الصحف التي تمتلكها الحكومة رسميا على تبني وجهة النظر العراقية للأزمة منذ يومها الأول وبدأت منذ اليوم الثاني للغزو تتحدث عن قيام ثورة في الكويت واستدعاء حكومة الثورة للقوات العراقية لمساعدتها وكذلك رحبت هذه الصحف بمزاعم النظام العراقي حول قيام الوحدة بين العراف والكويت وبعد أن انتقدت حكومة الكويت السابقة دعت إلى «الجهاد» من أجل نصرة العراق.

2- لم تطلب الحكومة السودانية قي أي بيان من بياناتها سحب القوات العراقية من الكويت ولكنها رفضت الإدانة كأسلوب يزيد من تعقيد الأزمة ورفضت الوجود الأجنبي في المنطقة ودعت إلى حل عربي عن طريق التفاوض.

3- رفضت السودان إدانة العراق خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة وأعلن اللواء البشير أن السودان وبقية الدول التي لم تصوت إلى جانب القرار ستقوم بتحركات لاحتواء الأزمة عربيا.

4- قام الرئيس السوداني بمحاولات على طريق الحل العربي للأزمة زار فيها العراق وعددا من الأقطار العربية وأعلن عن وجود مبادرة سودانية لحل الأزمة دون الكشف عن تفاصيلها ثم عن تحرك سوداني-ليبي مشترك.

ثالثا: موقف النخبة:

1- الأحزاب:

اتخذت الأحزاب السياسية السودانية مواقف مختلفة ولكنها انصبت

جميعا في تأييد العراق والتعبئة ضد التدخل الأجنبي واستنفار الشعب السوداني للمواجهة وقد أصدرت معظم الأحزاب حتى غير المسموح لها بالعمل العلني بيانا وقعت عليه جميعا أشادت فيه بجهود العراق ودعت الحكومة السودانية للقيام بإجراءات عملية لمواجهة الأزمة منها إطلاق المسجونين السياسيين وإيقاف الحرب في الجنوب وفتح مراكز التدريب للمتطوعين في الحرب بجانب العراق.

أما الحزب الشيوعي وحزب الأمة وقسم من الاتحاديين فقد اتخذوا موقفا مختلفا ومعارضا للحكومة وكذلك فقد ظل هذا الأمر متواصلا لموقفهم السابق ضد العراق إبان حربها مع إيران.

2- الحركة الانفصالية في الجنوب:

أعلنت هذه الحركة بقيادة جون جارنج تأييدها للحرب ضد العراق وأنها على استعداد لإرسال مقاتلين إلى السعودية للقتال إلى جانب القوات السعودية.

3- النقابات السودانية:

اتخذت النقابات موقفها إلى جانب العراق ضد التدخل الأجنبي بخاصة الاتحاد العام لنقابات عمال السودان الذي دعا إلى مسيرة تأييد ضخمة والتنديد بقرار مؤتمر القاهرة وكذلك جعل من مقره مركزا لتسجيل المتطوعين للقتال في صفوف العراق.

4- المثقفون والمتعلمون الذين لا ينتمون إلى أحزاب:

اتسمت مواقف هذه الفئة بمعارضة العراق في احتلال الكويت وكذلك لتعارضه مع السيادة والقانون الدولي. كما أن فئة أخرى وقفت مع الحرب ضد العراق نكاية في نظام البشير. وكذلك اتخذ هذا الموقف العديد من المثقفين المعارضين والذين يقيمون في الخارج.

مما سبق يمكن أن نرجع الموقف السوداني المؤيد للعراق إلى العوامل التالية:

1- حدوث ردود أفعال سريعة للجماهير ساهمت فيها عملية التغطية والتضليل الإعلامي الذي مارسته أدوات الإعلام السودانية بإغفالها الحقائق وعدم توضيحها الجانب الموضوعي والإنساني والشرعي للأزمة وبذلك بقي الانفعال العاطفي وغير الموضوعي هو الغالب على نظرة الشارع

السوداني للأزمة.

2- ساد الموقف كله نوع من الانتهازية السياسية سواء من جانب الحكومة أو الأحزاب المتصارعة على الحكم. وغلبت الأزمة الداخلية التي يعاني منها السودان سواء كانت اقتصادية أو متاعب الصراع مع الجنوب على نظرته للأزمة وسعيه إلى تأييد العراق على أمل أن يساعده نصيبه من الصفقة على الخروج من مأزقه الاقتصادي والسياسي.

موقف الاتحاد المغاربي من غزو وحرب تحرير الكويت

تشتت واضطراب وتباعد في المواقف الرسمية والشعبية، هذا هو الوضع الذي يعكسه موقف دول الاتحاد المغاربي عشية الأزمة الكويتية العراقية، ثم احتلال الكويت، ومن بعد ذلك حرب التحرير، ورغم أن هذه الدول الخمس «ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب-موريتانيا» يجمعها اتحاد واحد، تتناوب فيه كل دولة منها الرئاسة، دورة من الزمن، إلا أن الأزمة قد كشفت مدى التباعد والتباين بين مواقف هذه الدول من جهة وبينها وبين مؤسساتها الشعبية والجماهيرية من جهة أخرى.

لقد أظهرت الأزمة، كما أظهرت قمة الدول العربية في القاهرة التي عقدت في أبانها مباشرة، ذلك التضارب في المواقف المختلفة في هذه الدول، بحيث عبر تصويتها على قرارات القمة عن خمسة مواقف متباينة، كما أن هذه المواقف قد تباينت وتباعدت وسط الأحداث المتلاحقة للأزمة، وبدا واضحا أن هناك غيابا في التنسيق في السياسة الخارجية والعربية على الأقل بين هذه الدول، ويمكن إرجاع هذا التباين في الموقف إلى:

1- أن الاتحاد المغاربي كان كيانا سياسيا حديث النشأة نسبيا لم يحتل الدور الإقليمي اللائق به كما لم توضع له الأسس والتقاليد السياسية الكفيلة بقيام التنسيق بين أعضائه على اختلافهم.

2- أن أنظمة الحكم في الاتحاد المغاربي تنتمي إلى أشكال متعددة ومختلفة، بعضها ملكي والآخر شمولي والثالث عسكري، وبالتالي تختلف المواقف السياسية حسب طبيعة كل نظام ودوافعه ونظرته إلى ارتباطاته الآنية والمستقبلية.

3- اختلاف المصالح الاقتصادية بين دول الاتحاد، وكذا اختلاف المشكلات

الداخلية في كل دولة حتم عليها أن تتخذ موقفا مغايرا للدولة الأخرى.

ويمكن رصد مواقف هذه الدول ومعرفة وجهة نظرها من خلال الأوراق التي قدمت عن هذه الأزمة[33] ومن خلال الدراسات التي قدمها المثقفون المغاربة في أكثر من مناسبة، وتتشابه المواقف الرسمية في بعض النقاط العامة ولكنها تختلف في درجة حديثها إزاء بعض تفاصيل وتداعيات الأزمة[34].

أولا: الموقف الشعبي:

1- فوجئ الرأي العام المغاربي باجتياح القوات العسكرية العراقية للكويت في الثاني من أغسطس 1990، واعتبرت الجزائر هذا العمل عملا قطريا بحتا بعيدا عن أي عمل قومي، وقد ردت بعض الصحف في البداية على دعاوى صدام حسين بأن هذه الخطوة هي على طريق الوحدة، بأن ظروف القرن العشرين لا تسمح لصدام حسين بأن يحقق الوحدة العربية بقوة السلاح.

2- كان الأمر مختلفا في المغرب حيث انتاب المثقفين المغاربة نوع من الحماس جعلهم يتغاضون منذ اللحظات الأولى عن الاجتياح وأن يدبجوا عشرات المقالات عن الحدث من منظور أيديولوجي يهدف إلى تحويلها إلى حدث قومي يعلن قيام الوحدة وإعادة توزيع الثروة العربية وتحرير فلسطين.

3- رغم أنه كانت هناك بعض الكتابات التي تضع كثيرا من علامات الاستفهام حول ممارسات النظام العراقي اللاديمقراطي، إلا أن هذه الانتقادات قد تراجعت واكتفى المثقف المغاربي بتقديم موقفه وشهادته في دعم العراق عن طريق إبراز قيمة الفتح العراقي، ثم في إدانة الغطرسة الأمريكية، وإدانة العرب الذين ضيعوا الثروة العربية وفتحوا الطريق أمام العدو الأمريكي حتى يعود إلى الأرض العربية مزهوا بقدرته على توجيه التاريخ.

4- سادت نغمة المنطق التآمري في تفسير الأحداث وكان الرأي السائد أنه قد تم استدراج العراق من طرف الغرب للوقوف أولا ضد إيران بسبب الثورة الإسلامية، ثم استدراجه لاحتلال الكويت وذلك من أجل إيجاد ذريعة مناسبة لضرب العراق بعد ذلك وتحطيم قواه.

5- كان الإعلام في دول الاتحاد المغاربي يمثل قوة ضاغطة في اتجاه

واحد، ولا تترك الفرصة لأي حوار حتى يتضح الموقف المؤيد للكويت، ويقدم لنا السفير السيد عبد المحسن ناصر الجيعان سفير الكويت في تونس صورة عن المناخ الإعلامي المعادي قائلا: «إن هناك كويتيين كان في نيتهم البقاء في تونس خلال الأزمة، ولكن هذا الزخم الإعلامي غير الودي جعلهم يتركون تونس، وفي لقاءاتنا مع المسؤولين كان الجواب الذي نتلقاه دائما أن تونس لا تزال على موقفها، فمشكلتنا هي مع ازدواجية خطاب السلطة، وما يعلن لنا في اللقاءات الرسمية لا يمارس»[35].

ثانيا: الموقف الرسمي:

1- مع بداية التدهور في العلاقات العراقية الكويتية وبعد أن أخذ العراق يكيل الاتهامات للكويت، كانت دول الاتحاد المغاربي ضمن محطة التحرك السياسي، وقد توالت عليها الوفود الكويتية والعراقية ليشرح كل واحد منهما وجهة نظره، وقد دعت القيادات المغاربية إلى ضرورة تطويق الخلاف بالتفاهم وبما يعزز التضامن بين الأشقاء ويدعم صفوفهم، ودعت الجماهيرية الليبية إلى تشكيل لجنة تقصي الحقائق حول الأحداث التي عكرت صفو العلاقات بين الدولتين، وقدمت إلى الجامعة العربية مذكرة رسمية تطلب منها تشكيل هذه اللجنة بتاريخ 1990/7/22.

2- مع الاجتياح العراقي للكويت وتصاعد حدة الأزمة، بادر المكتب الليبي للاتصال الخارجي «وزارة الخارجية» إلى إصدار بيان يؤكد أن أي تدخل خارجي سيعتبر اعتداء على الأمة العربية، ونددت الجزائر أيضا بالعدوان العراقي، ومال الموقف الموريتاني إلى تفهم الاعتبارات التي أدت إلى العملية العسكرية العراقية وكذلك تميز الموقف المغربي بالتشدد في إدانة الاجتياح العراقي للكويت.

3- تباينت مواقف دول الاتحاد المغاربي من مؤتمر القمة العربي، فقد امتنعت الجزائر عن التصويت، وتحفظت موريتانيا عليه، وعارضت الجماهيرية الليبية القرارات التي توصل إليها، بينما تغيبت تونس عن القمة أصلا، وعبر الموقف المغربي عن استمراريته في إدانة العراق، فوافق على قرار الإدانة وقرر إرسال وحدة مغربية للمشاركة في حرب الخليج قوامها 1200جندي.

ويقدم لنا الوفد الشعبي الكويتي الذي تشكل عقب مؤتمر جدة في

الفترة من 13- 15 أكتوبر 1990، والذي كتب تقريره عضو الوفد الأستاذ عبد العزيز الصرعاوي صورة شاملة عن الموقف الشعبي والرسمي في بلدان المغرب العربي، كما شاهدوه على الطبيعة، فقد قام الوفد بزيارة البلدان الرئيسية الأربعة ما عدا موريتانيا التي كانت مضطربة سياسيا على إثر محاولة انقلابية فاشلة، ولم تقتصر زيارة الوفد على رؤساء الجمهوريات والمسؤولين والرسميين فقط، ولكنهم شاركوا في العديد من المؤتمرات الشعبية التي كانت تؤيد الكويت، والتي كانت تقف ضده أيضا، وأجروا حوارا مع معظم القوى السياسية التي كانت على الساحة، وتبدو حركة الوفد من خلال التقرير الذي كتبه الأستاذ الصرعاوي[36] منفتحة على استعداد لتقبل الرأي والرأي الآخر، وعلى إيران عميق أيضا أن الحوار قادر وحده على إيضاح كل الملابسات الغامضة التي صاحبت ظروف الغزو العراقي للكويت، ويمكن تلخيص حركة الوفد في النقاط التالية:

1- على المستوى الرسمي، تقابل الوفد مع رئيس الجمهورية الجزائرية الشاذلي بن جديد وغيره من المسؤولين الجزائريين، وقد استمع الرئيس لما قدمه الوفد من شرح للموقف، ثم أوضح أنه يفكر في أن يقوم بدور ما إذا وجد أن هذا سوف يحل المشكلة، وفي تونس لم يتمكن الوفد من مقابلة رئيس الجمهورية، ولكنه تقابل عوضا عنه مع الوزير الأول حمد القروي ومع عدد كبير من المسؤولين التونسيين، وقد منعت الحكومة تظاهرة كانت من المفروض أن تكون في استقبال وصول الوفد في المطار، أما في المغرب فقد عقد الوفد لقاء مع الملك الحسن الثاني بالقصر الملكي بالرباط، وقد أكد الملك للوفد أنه كان أول من شجب العدوان، وأن موقفه ما زال ثابتا بالرغم من محاولات الكثير من الأحزاب المغربية المتأثرة الموالية للعراق والتي يشكل أنصارها قطاعا لا يستهان به في الشارع المغربي. أما في ليبيا فقد عقد الوفد عدة لقاءات مع المسؤولين الليبيين، وعلى رأسهم العقيد معمر القذافي، الذي أكد للوفد أنه يدرك تماما أنه ليس للعراق أي حقوق تاريخية في الكويت، ورغم ذلك فقد اقترح على الوفد أن تتنازل الكويت عن جزيرتي وربة وبوبيان حلا لهذه المعضلة، وبعد أن أبدى أعضاء الوفد وجهة نظرهم المخالفة لهذا الاقتراح تراجع الرئيس الليبي عنه ووصف الرئيس العراقي بالجنون والغرور، وأبدى استعداده لمد الكويت بالرجال والمال والسلاح

إذا رغبوا في ذلك.

2- على المستوى الشعبي: شارك الوفد في العديد من المؤتمرات الشعبية والحزبية التي عقدت في دول الاتحاد المغاربي، وقد كانت هناك تجمعات شعبية حاشدة خاصة في الجزائر والمغرب، فقد حضر الوفد اجتماعا في ملعب جويلية بالعاصمة الجزائرية حضره حوالي 45 إلى 50 ألف شخص، وتفاوتت فيه مشاعر الجمهور مع توجهات الخطباء هاجم بعضهم الكويت ودول الخليج بينما شجب البعض الآخر ممارسات العراق واحتلاله للكويت، وفي تونس منعت السلطات التونسية لقاء شعبيا كان سيحاضر فيه أعضاء الوفد، وعوضا عن ذلك فقد عقدوا لقاء مع اللجان الوطنية التونسية المساندة للكويت وحضر اللقاء حوالي 200 شخص، كما قام الوفد بزيارات لعدد من الأحزاب التونسية المؤثرة على الساحة، وفي المغرب قام الوفد بزيارة الأحزاب المهمة، وعقد معها أكثر من لقاء وأكثر من مقابلة ظهرت على التلفزيون المغربي.

هذه هي شهادة اللجنة وجولتها، ويلاحظ أنها قد أخذت بعين الاهتمام الموقفين الرسمي والشعبي حتى يمكن أن تصل إلى الإطار العام الذي ساد دول الاتحاد المغاربي أثناء الأزمة وبعدها، وفي إطار حرب تحرير الكويت. وقد عكست الأزمة الحالة التي وصل إليها الاتحاد المغاربي سواء على مستوى دوله أو على مستوى الاتحاد كإطار مؤسسي حيث فشلت كل الاتصالات التي جرت لمحاولة عقد اجتماع طارئ للاتحاد في أعقاب اجتياح العراق للأراضي الكويتية.

ويمكن تتبع خطوط ردود الفعل من خلال الوقائع وبنظرة أقرب إلى الموضوعية من خلال البيانات الرسمية والشعبية التي تابعت تفاصيل الأزمة سواء أثناء الاحتلال أو بعد قيام حرب التحرير.

أولا: موقف دول الاتحاد المغاربي أثناء احتلال الكويت:

1- كان البيان الليبي غامضا في تحديد موقف واضح من احتلال العراق للكويت، فقد أعلن بيان مكتب الاتصال الخارجي «وزارة الخارجية الليبية» دعوته للأشقاء إلى الالتزام بميثاق الجامعة العربية إلا أنه أكد أن أي اعتداء خارجي سوف يعتبر اعتداء على الأمة العربية، وكذا فقد أشار إلى أن السياسة النفطية لبعض الدول قد أضرت بالمصالح الاقتصادية للأمة

العربية في إشارة واضحة إلى تبني وجهة النظر العراقية في النظر إلى أسباب النزاع.

2- أعلنت تونس قلقها البالغ حيال التدهور العسكري في النزاع العراقي الكويتي، وأكدت أنه من الضروري أن يسحب العراق قواته بهدف جمع الشروط الملائمة لإنجاح الجهود الهادفة إلى حصر الخلاف العراقي-الكويتي وأكدت أن الجامعة العربية تبقى الإطار الملائم لتسوية الأزمة بالطرق السلمية.

3- أصدرت الجزائر بيانا نددت فيه تنديدا شديدا بعدوان النظام العراقي وطالبت بالانسحاب الفوري للقوات الغازية دون قيد أو شرط، والتأكيد على سيادة الكويت واستقلالها.

4- مال الموقف الموريتاني إلى تفهم الاعتبارات التي أدت إلى العملية العسكرية العراقية ومن ثم عدم الموافقة على إدانة العراق على الرغم من تأكيد موريتانيا في نفس البيان رفض استخدام القوة لحل النزاعات بين الأشقاء.

5- تميز موقف المغرب بالتشدد في إدانة الاجتياح العراقي للكويت، وترأس الملك اجتماعا وزاريا استثنائيا في نفس يوم الغزو، وأصدر بيانا أكد فيه أن الغزو العراقي للكويت يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية.

6- ألقى وصول الحشود الأمريكية والغربية بطلب من كل من السعودية والكويت ظله على التباين في مواقف دول الاتحاد المغاربي، فقد تشابه نمط التصويت على البيان الصادر عن المجلس الوزاري للجامعة العربية وعلى البيان الذي أصدره مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية، فقد وافقت كل من المغرب وتونس والجزائر على القرارين في حين امتنعت موريتانيا عن التصويت وغاب وفد ليبيا عن المشاركة.

7- استمر هذا التباين واضحا لموقف دول الاتحاد المغاربي عندما طرحت قرارات القمة العربية الطارئة التي أقيمت في القاهرة، للتصويت ففي حين وافقت المغرب على القرارات، امتنعت الجزائر عن التصويت، وتحفظت موريتانيا عليها وعارضتها الجماهيرية الليبية بينما تغيبت تونس عن القمة أصلا.

8- أعلن العقيد القذافي عن مبادرة جديدة في ذكرى الثورة الليبية الأول من ديسمبر 1990، طالب فيها بإحلال قوات الأمم المتحدة محل القوات العراقية في الكويت وانسحاب القوات الأمريكية من السعودية، وفك الحصار عن العراق، ووضع نظام داخلي للحكم في الكويت، ووضع سياسة نفطية لا يجوز الخروج عنها وتسوية مسألة الديون والتعويضات، وتمكين العراق من جزيرة بوبيان، وكان مصير هذه المبادرة مثل بقية المبادرات العربية الكثيرة التي طرحت وأهملت ولم يأبه بها أحد.

ثانيا: موقف الاتحاد المغاربي أثناء حرب تحرير الكويت:

1- ليبيا وحرب تحرير الكويت:

- بعد ساعات من الحرب وجه العقيد القذافي نداء إلى الأمم المتحدة يدعوها فيه إلى وقف الغارات الجوية على العراق ثم قاد مظاهرة ضخمة اشترك فيها مليون متدرب طافت شوارع طرابلس تطالب بوقف القصف الجوي لبغداد، وفي لقاء له مع الطلاب الليبيين جسد الزعيم الليبي الأزمة التي يعاني منها قائلا: «إنه عندما تقف الآن مع العراق فإنك تقف ضد شعب الكويت وضد مصر وسوريا والمغرب والسعودية والبحرين وقطر والإمارات الذين هم جميعا يقاتلون في صف واحد مع الكويت».

- بعث الزعيم الليبي رسائل إلى الملوك والرؤساء العرب تتعلق بضرورة العمل المشترك والسريع لوقف الحرب في الخليج، كما اتصل بزعماء العالم الإسلامي وبعث بالعديد من الرسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة يدعوه لوقف الحرب.

- رأت القيادة الليبية أن العراق في حالة دفاع عن النفس، رغم اعترافها بأن القيادة العراقية هي التي تسببت في هذه الحرب، وأكد القذافي أن العراق كان يحضر لاحتلال الكويت منذ عشر سنوات وأنه قد أقحم العرب في موقف دون استشارتهم.

- طالبت ليبيا بإيقاف إطلاق النار أكثر من مرة، وطرحت أكثر من مبادرة، وقال القذافي إن الحرب ليست لتحرير الكويت ولكنها بالتأكيد عمل انتقامي لتدمير العراق.

2- تونس وحرب التحرير:

- أعربت تونس عن استيائها العميق لاندلاع الحرب، وتواصلت في

مختلف أنحاء البلاد المظاهرات والمسيرات الداعية إلى وقف الحرب والتنديد بالعدوان الوحشي الذي يتعرض له الشعب العراقي، وكانت أكبرها تلك المظاهرات التي نظمها الاتحاد العام التونسي للشغل في 1991/1/20، وشارك فيها الآلاف في العاصمة التونسية.

- قامت تونس بتحرك دبلوماسي نشط ووجهت الرسائل إلى مختلف الدول تدعوها فيها إلى التدخل لوقف الحرب، وصرح وزير خارجية تونس الحبيب بولداس أن ما يحدث ليس هدفه تحرير الكويت وإنما تدمير العراق، وأكد الرئيس التونسي نفس المعنى في أكثر من خطاب له، واتهم القوات المتحالفة في حرب الخليج بقيادة الولايات المتحدة بإساءة استخدام التفويض الذي منحته لها الأمم المتحدة لطرد العراق من الكويت.

- أكد المسؤولون التونسيون في أكثر من مناسبة على تضامن الشعب التونسي مع شقيقه العراقي، وذكروا أن الأهداف التي يجري تدميرها ليست عسكرية وإنما هي أهداف مدنية وعلمية.

- وفي 91/2/27 أعرب وزير خارجية تونس عن ارتياحه لتحرير الكويت ولكنه أعرب عن قلقه البالغ من استمرار العمليات العسكرية، ودعا إلى وقف فوري لإطلاق النار.

3- الجزائر وحرب تحرير الكويت:

- فور نشوب الحرب أعلن وزير خارجية الجزائر أن محاولة تدمير الإمكانات الاقتصادية والعسكرية للعراق تشكل انحرافا عن الهدف الأصلي لقرار الأمم المتحدة الذي يسمح باستخدام القوة لتحرير الكويت، وقد حاولت الجزائر أن تنفي عن نفسها صفة الغموض الذي يسود موقفها مؤكدة أنه موقف مبني على المبادئ، وإن كانت تشعر بالإشفاق على العراق الذي يقف موقفا متشددا سوف يؤدي إلى تحطيمه.

- طلبت الجزائر في إطار الاتحاد المغاربي من مجلس الأمن أن يتدخل لوقف القتال، وسافر مبعوث جزائري إلى بغداد لمقابلة الرئيس العراقي، وصرح بعد عودته بأن الرئيس العراقي مستعد للتفاوض بقدر تصميمه على مواجهة الحرب.

- طلبت الجزائر من إيران السماح بمرور المساعدات إلى العراق عبر أراضيها، وأعربت عن قلقها العميق إزاء تورط تركيا، كما ناشدت الجزائر

سكرتير الأمم المتحدة التدخل لإيقاف الحرب ودعت إلى اجتماع بلدان عدم الانحياز.

4- المغرب وحرب الخليج:

- فور الحرب أصدرت الحكومة المغربية بيانا أكدت فيه أن الفرصة ما زالت سانحة للتراجع عن الحرب في نفس الوقت الذي أيدت فيه الإضراب العام الذي أعلن في المغرب تعبيرا عن تعاطفه مع ضحايا الشعب العراقي، وأكد سفير المغرب لدى إسبانيا أن تأييد الحكومة المغربية لهذا الإضراب لم يكن المقصود به تأييد صدام حسين وإنما هو تعاطف مع الشعب العراقي.

- أجرى المغرب العديد من الاتصالات لوقف الحرب، وأوضح أن القوات المغربية المتمركزة في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات ليست قوات عدوان، وإنما أرسلت للدفاع عن أراضي دولة شقيقة، وأنها تخضع لقيادة السعودية وليس لقوات التحالف.

- قال الملك الحسن الثاني عاهل المغرب في رسالة إلى الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت في 25/ 2/1991 إنه «لن يهدأ إلى أن تتحرر الكويت ويعود شعبها إلى دوره العربي والإسلامي تحت قيادتكم الحكيمة».

5- موريتانيا وحرب تحرير الكويت:

- أعلنت موريتانيا عن مساندتها للعراق ودعت إلى وقف فوري لإطلاق النار.

- نفت وجود زوجة الرئيس العراقي أو أي مسؤول عراقي على أراضيها.

- طلب وزير خارجية موريتانيا حسن ولد ديدي من مجلس الأمن في 31/ 1 / 1991 أن يضطلع بمسؤولياته في مواجهة أعمال التدمير التي يتعرض لها العراق.

وهناك العديد من العوامل التي أثرت على هذا الموقف المتباين لدول الاتحاد المغاربي، وخصوصا تلك الإدانة الحادة التي أبداها المغرب الرسمي، وهذا التأييد المطلق الذي أبدته موريتانيا، بينما تقع مواقف ليبيا وتونس والجزائر في الوسط من هذين الموقفين، ويعود هذا للأسباب التالية:

1- إن النظام الملكي المحافظ في المغرب كان ميالا للظهور بموقف الحليف من دول الخليج العربي، ولم يكن راضيا بطبيعة الحال عن انفراد العراق

بتوجيه الأحداث في المنطقة وفق طموحاته الكبرى، وقد تدعم موقف المغرب مع المملكة العربية السعودية، عندما آزرته في بناء قوته العسكرية أثناء حرب الصحراء المغربية، وقد قام المغرب بإرسال قواته العسكرية إلى السعودية والإمارات رغم عدم رضاء أحزاب المعارضة عن هذا الأمر.

2- اتخذت موريتانيا موقفا واضحا في تأييد العراق ويعود ذلك إلى العلاقات المتميزة بينهما خصوصا حين ساندت العراق موريتانيا أثناء الخلاف مع السنغال، وقد شبت المظاهرات في نواكشوط وهاجم المتظاهرون السفارة الأمريكية.

3- أدانت تونس احتلال العراق للكويت ولكن الحزب الحاكم وسبعة أحزاب معارضة أعلنت معارضتها لأي هجوم ضد العراق، كما أن هناك تأييدا ضخما قد أبدته الجماعات الأصولية في تونس للعراق ضد ما أسمته بالهجمة الإمبريالية والصهيونية.

4- تشابه الموقف الجزائري مع التونسي، وبرز الوزن والأثر الذي لعبته الجماعات الأصولية المتشددة في إدانة التدخل الأجنبي ودعم العراق وقد انعكس هذا الأمر على الموقف الرسمي.

5- وقفت ليبيا موقفا عقلانيا في البداية من الأزمة في محاولة منها لفك إطار العزلة الدولية والعربية حولها، وقد حاولت أن تتخلى عن الصورة الشائعة عنها من أنها تميل دائما لتأييد حالات التطرف، لذا فقد أدانت احتلال الكويت ولكن اللجان الثورية قامت بعدة تظاهرات رسمية للتنديد بالتدخل في الخليج، ولكنها في موقفها لم تفلت كثيرا من افتقاد التوازن خاصة إزاء تزايد وجود القوات الأجنبية في المنطقة.

رد فعل الحركات الأصولية العربية على غزو وحرب تحرير الكويت

عند دراسة رد فعل الحركات الأصولية أو «الإسلام السياسي» على أزمة الغزو وما أعقبها، لا مناص من العودة لتتبع جذور هذه الحركات، فهذا التتبع لازم لفهم ردود أفعالها.

ولقد ظهرت الأصولية الدينية كتوجه داخل المجتمعات الدينية في صورة أفراد وحركات، وتمثل هذا التوجه بقصد الحفاظ على هويتهم المميزة، إن إحساسهم بأن هذه الهوية معرضة للخطر دفعهم إلى تحصينها بعقائد

ومعتقدات دينية استرجاعية منتقاة من الماضي المقدس لكي تكون سدا بوجه التيارات والثقافات العلمانية اللادينية.

إنها وإن كانت تنطلق من الماضي لكن المراد بها توجيه المستقبل عن طريق وجود قيادة شخصانية متسلطة وقاعدة أخلاقية-اجتماعية صارمة يلتزم بها الأتباع والمؤيدون، وهكذا تتحدد هوية الخصوم وتتحدد مهمات الحركات الدينية في إعادة بناء المجتمع، لكن مما لا خلاف عليه أن الحركات الأصولية محتم عليها التورط والتعامل مع الحياة السياسية المعاصرة، وتتشارك فيما بينها بلغة عامة فيما يتصل بالتحديث والتطور والبناء السياسي والتخطيط الاقتصادي.. وإنها-وإن اختلفت قليلا في بعض توجهاتها-تبقى هادفة إلى العودة إلى الإسلام الحقيقي النقي. (عن طريق السيادة في الدولة) أي ملك السلطة.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في مواجهة أزمة سياسية وعميقة مثل كارثة غزو الكويت كيف تصرفت هذه الجماعات، وكيف فهمت المتناقضات التي طرحتها مثل هذه الأزمة، والأكثر دهشة من ذلك كيف انحازت هذه الجماعات في مجملها العام إلى نظام «علماني» كان يجهر دائما بهذه العلمانية، ويضطهد كل من يناوئه أو لا يناوئه إن هو التمس التمسك بالدين، في الوقت الذي تخلت فيه هذه الجماعات والأحزاب عن دول الخليج المحافظة التي طالما احتضنتها ووفرت لها الدعم والحماية على مدى سنوات طويلة.

يقول الدكتور محمد أبو القاسم مستشار المركز الإسلامي العالمي في واشنطن[37]:

لقد احتضنت دول الخليج الكثير من هذه الجماعات التي كانت مضطهدة ومطاردة في بلادها، ليس حبا في هذه الجماعات، ولكن معاداة للأنظمة التي كانت تحاول أن تقمعها، وأعني بها نظام الناصرية في مصر وحزب البعث في بلاد الشام والعراق. فقد كانت هذه الدول على خلافات مستترة أحيانا ومعلنة في أحيان أخرى مع هذه الأنظمة، وقد وجدت هذه الجماعات-خاصة الإخوان المسلمين-دعما كبيرا في بلاد الخليج حتى أصبح لها مؤسساتها الخاصة وصحفها الخاصة واكتسبت قوة ذاتية مؤثرة بمعزل عن الأنظمة التي احتضنتها حتى أنها حاولت أن تؤثر في هذه الدول وتجعلها

تخضع لتوجهاتها وآرائها.

لقد كان الخلاف موجودا بين دول الخليج وهذه الجماعات وكل ما فعله الغزو العراقي للكويت هو أنه فجر هذه الخلافات وكشف كل الأقنعة، لقد نبهنا أكثر من مرة إلى وجود هذه الخلافات، والجماعات الإسلامية التي وقفت بجانب العراق لم تفعل ذلك حبا في النظام العراقي، فهي أول من يعرف مساوئه ومدى ابتعاده عن أهداف الإسلام، كما يرونها، ولكنهم فعلوا ذلك حنقا على دول الخليج التي لم ترضخ لمطالبهم وتنفذ توجيهاتهم.

الدين والواقعية السياسية

الاستجابات الإسلامية تجاه حرب الخليج

على الرغم من اندحار قوات صدام الغازية وهزيمتها بشكل ماحق برا وجوا إلا أنه ربح سمعة أدبية لأنه واجه وحيدا القوة الهائلة التي قادتها أمريكا، بما في ذلك ضربه إسرائيل بالصواريخ، الأمر الذي أدى بملايين المسلمين إلى التعارض مع حكوماتهم واعتباره «بطلا مسلما» مما أبرز الدين كأهمية مركزية تقع في قلب الأزمة السياسية للعالم الإسلامي.

لم يكن صدام حسين أو نظامه البعثي في يوم ما محط أمل للإسلام السياسي قبل أزمة الخليج ولم يتورع عن إعدام آية الله محمد باقر الصدر وشقيقته شنقا في إبريل 1980.. لكن النظر إليه على أنه بطل إسلامي من معظم-وليس كل-الإسلام السياسي، كان أكثر الأمور إثارة. وفي هذا المجال فإن النداء العاطفي للقضية الفلسطينية التي تؤجج الغضب المستتر والتعرض للدول الخليجية التي استدعت القوات الأجنبية والشكوك في دوافع استجابة تلك الدول وجيوشها جعل الحركات والجماعات الإسلامية الأصولية تحدد جدول أعمالها السياسي إزاء الأزمة.

لم تكن الأوهام المعادية للسعودية والكيان الصهيوني في خطاب صدام حسين من قبيل المصادفة، فالسعودية وفلسطين تمثلان رموزا عاطفية متداخلة في التداعيات الفكرية السياسية لدى المسلمين، كلاهما يمثل المدن المقدسة للإسلام وارتباطهما بحياة النبي-صلى الله عليه وسلم-وحين طرح صدام حسين مبادرته في 12 أغسطس 1990 ربط بشكل واضح انسحابه من الكويت بالانسحاب الإسرائيلي من الأرض المحتلة، مستغلا الشعور الديني العميق لدى المسلمين جميعا تجاه هذه القضية، محاولا تحويل

الأنظار عن احتلاله للكويت، وبالضرب على الوتر الحساس بشكل مخادع وجد تجاوبا في معظم شوارع العالم الإسلامي.

فقد أدان خطيب المسجد الأقصى بحدة أمام عشرة آلاف مصل، قائلا: «القادة العرب يمنحون أراضي المسلمين للأمريكيين»[38]، وفي الأردن دعا الإخوان المسلمون إلى تطهير الأرض المقدسة بفلسطين ونجد والحجاز من الصهاينة والإمبرياليين، وفي لندن تجمع المسلمون وصرخوا بشعارات معادية للسعودية وحتى المسلمون في الصين شعروا بأن الإسلام قد أهين، وأن معارضة صدام للقوات الأجنبية تستحق التأييد، لذلك حرص السعوديون على استصدار فتوى دينية من الشيخ ابن باز تقر السماح بوجود مثل هذه القوات لمقاومة العدوان والدفاع عن البلاد، كما أصدر مجلس كبار العلماء موافقته على دعوة الملك فهد لهذه القوات وأن عليه أن يسعى لطلب أية مساعدة من أية قوة تمكنه من تحقيق ذلك الهدف.

وقد ألقى هذا الوضع الفريد بظلاله على الوضع الداخلي للمملكة العربية السعودية في ظل الدعاية الضخمة التي قام بها النظام العراقي لتشويه صورة النظام السعودي وشيوع العديد من الأقاويل حول قيام جنود القوات الغربية بممارسة شعائرها الدينية على أرض المملكة، وكان البعض يتساءل: إذا دخل أرضك كلب هل تستقدم أسدا للتخلص منه؟.

الشارع الإسلامي واستجابة الأصوليين

لقد كانت قيادة الحركة الإسلامية في جميع أنحاء العالم الإسلامي في مأزق، فمن جهة يميل أعضاؤها للتعاطف مع صدام، ومن جهة ثانية فإنها تعتمد في تمويل معظم أنشطتها على الأموال القادمة من النشاطات الشعبية في الدول الخليجية خصوصا المملكة العربية السعودية والكويت.

إن الحماس الذي ظهر لصدام حسين كان نتيجة شعور عام بالخيبات التي رافقت المسلمين في فلسطين والأردن والجزائر وشعور بالسخط تجاه الأنظمة الخليجية حيث جلبت الثروة لهم حسد وعداء وبغض الآخرين من فقراء العرب والمسلمين.

وعلى الرغم من الأموال الهائلة التي أنفقتها دول الخليج لصالح العرب والمسلمين إلا أنها لم تجن ثمار ذلك من التأييد، ولعل ذلك يعود إلى الربط الخاطئ الذي يعتقد به البعض والقائم بين الثروة الخليجية والاقتصاد

الأمريكي من جهة، ودور الاقتصاد الأمريكي في مؤازرة الاقتصاد الإسرائيلي من جهة أخرى، كما قد يكون ذلك أيضا نابعا من حالة «الإحباط» الذي أصاب التنمية في بلدان الكثافة البشرية العربية، وقد رافق ذلك شكوك متوارية في النوايا الغربية تجاه العالم الإسلامي الذي يكن شعورا معاديا للغرب، لم يختف من الذاكرة التاريخية العامة لدى المسلمين حيث رأت الجماعة الإسلامية في المغرب «أن هدف الغرب ليس تحرير الكويت بل تدمير البنية الاقتصادية والعسكرية للعراق الذي يمثل قوة عربية... مع هدف تعزيز القوة الإسرائيلية والسيطرة على الثروة النفطية العربية»[39]، كل هذه التفسيرات ساعدت على التأييد التلقائي الذي برز لدى الجماهير في الشارع الإسلامي العربي وسار بها وراء صدام كما ساعدت على تفسير الضغط الذي نجم من القاعدة إلى القمة مسببا مأزقا حقيقيا للحكومات العربية والمعارضة الإسلامية على السواء والتي ستكون حمقاء إن عرضت علاقاتها المالية مع دول الخليج للخطر وستكون طائشة ومتهورة لو لم تستجب لشعور أعضائها المؤيد لصدام.

حركات المعارضة الأصولية الشيعية العراقية

مع بدء الهزيمة العراقية في حرب الخليج ونتيجة للضعف السياسي برزت عدة حركات سياسية كبيرة ومتنافسة تتشارك في الابتهاج الشديد لقيام الصعوبات بوجه نظام صدام حسين، ومع هذا فقد تمكن صدام حسين من القضاء عليها وبقوة، الأمر الذي وجد فيه الأصوليون العراقيون أنفسهم في موقف محفوف بالمخاطر: حصار تجاري وحرب محدودة ضد العراق، وقبول الأطراف الأخرى لها بشكل حذر مع التركيز على وحدة الأراضي العراقية ومواجهة مطلقة مع نظام لا يمكن احتماله.

ورغم أن دول التحالف ودول الخليج كانت ترغب في غياب نظام صدام حين لكن ليس بأي ثمن، لأنها لم تكن راغبة في فتح «صندوق باندورا» أو الحرب الأهلية كما أنها لم ترغب وهذا الأكثر أهمية في إذكاء نار قيام دولة أصولية على النمط الإيراني على الحدود الشمالية للسعودية والكويت.

ورغم فشل الانتفاضة الشيعية أثناء اندحار صدام بعد بضعة أسابيع على قيامها إلا أن حركة المعارضة الإسلامية العراقية ظلت أقوى عناصر المعارضة ضد صدام بالنسبة لسكان العراق والناطقين بالعربية«يشكل الأكراد

18٪ من الشعب العراقي ولهم لغتهم الخاصة و 55٪ من الشيعة و23٪ من السنة» (هذه النسبة الأكثر قبولا لدى كثير من الدارسين).

ويشار هنا أيضا إلى المعارضة العراقية من الحزب الاشتراكي والقوميين المستقلين والحزب الشيوعي والحركة الإسلامية في العراق «مثلها السيد أبو إسراء» والجبهة الكردستانية العراقية، وقد أجمع هؤلاء على رفضهم لنظام صدام وتمنوا انسحاب الجيش العراقي من الكويت وعدم اندلاع الحرب.

رد الفعل تجاه الكويت

كان رد فعل أهم أربع منظمات إسلامية معارضة «حزب الدعوة، وأمل، ومنظمة العمل الإسلامي، والمجلس الأعلى»، متطابقة من الناحية العملية حيث شجبت جميعها الغزو وبصرامة باعتباره جريمة تتناقض مع الشريعة الإسلامية ومبادئها.

أما موقف هذه الحركات تجاه الوجود الغربي في المنطقة فقد اتسم بالتعارض، ففي حين دعت المجتمع الدولي لمعاقبة صدام ونظامه، فإنها تغاضت بذلك ولو ضمنيا عن الوجود الغربي في المنطقة.

ولأن هذه الحركات تقف في الجانب المتطرف المعادي للولايات المتحدة فإنها لم تستطع مقاومة إغراء مهاجمة الغرب، وعادة ما تشجب وجود الجيوش المسيحية في المنطقة، كما لم يكن لدى الجماعات الإسلامية المعارضة للنظام العراقي أي شك في أن الأمريكيين يتذرعون بالغزو العراقي للكويت لاحتلال المنطقة الغنية بالنفط لتحقيق أهدافهم الخاصة بهم، وأحيانا يطالبون بالإجلاء الفوري للقوات الأجنبية وترك حل المشكلة للأمة الإسلامية، وهذا مستمد من البيان الرسمي المشترك الذي نشر للحركات الأصولية الشيعية وشاركها فيه الأحزاب الكردية والحزب الشيوعي وبعثيون سابقون[40].

هذه الرؤية المتناقضة تجاه الغرب انعكست في أسلوب المصطلحات المستخدمة من قبل الأصوليين الإسلاميين العراقيين، فحين يكون النداء لطلب مساعدة الغرب فإنهم يصوغونه بأسلوب مناشدة المجتمع الدولي والرأي العام العالمي، أما في حالة شجب الغرب فإنهم يدعونه «الإمبريالي» أو «قوى الاستكبار»، ونظرا لأن وسائل الإعلام الغربية تتجاهلم فإنهم

استخدموا أزمة الغزو لدخولهم الإعلامي إليها وعرض قضيتهم عبر تلك الوسائل.

اللحظة الحاسمة: الأصولية الإسلامية الفلسطينية.. أزمة الخليج ومأزق حماس

الموقف الذي تبنته حماس في أزمة الخليج يحتاج إلى أن ينظر إليه في إطار تنافسها مع منظمة التحرير الفلسطينية من أجل الهيمنة السياسية في المناطق المحتلة، بل ويمكن تقييم موقف حماس على أنه قد أصيب بشيء من الارتباك، لقد وقعت قيادة حماس ما بين المطرقة والسندان، الرأي الفلسطيني المؤيد لصدام حسين بانحراف شامل من جانب، والاعتماد المالي على الدعم الشعبي من الدول النفطية من جانب آخر.

إن أزمة الخليج وفق رؤية حماس الخاصة تمثل مرحلة أخرى في الصراع بين الخير والشر، حرب «صليبية» جديدة يقوم بها الغرب، و«مؤامرة نصرانية كريهة ضد ديننا وحضارتنا وأرضنا» فالولايات المتحدة «تأمر كل القوى المعادية للإسلام والمسلمين»، وجورج بوش هو «زعيم الآلهة المزيفين»، و «قائد قوى الشر».

كذلك رفضت حماس دعوى التحالف بالدفاع عن القانون الدولي: «أين كانت هذه الدول حين استولى اليهود على أرض فلسطين وسيناء ومرتفعات الجولان؟ وأين كانت يوم غزت إسرائيل جنوب لبنان»؟. أما مجلس الأمن الدولي فهو يمثل «ديكتاتورية عالمية في أكثر الأشكال خفاء»، هل ننسى استخدام بريطانيا حق الفيتو حيث قامت من خلال «وعد بلفور» بزرع هذا الجسد السرطاني «إسرائيل» في بلادنا، ومن خلال أمريكا «الحليف الاستراتيجي لأبناء الأفاعي» فالقوى الأمريكية «غيرت رداءها الاستعماري القديم لتلبس زيا جديدا يتمثل بتأييد الإدارة الدولية في الدفاع عن الحق والعدالة والشرعية، لكننا لا نعيش الوهم، إن العملية في الحقيقة الاستعداد لغزو العراق وتسهيل عملية غزو إسرائيل للأردن»[41].

إن البيان الصادر في 13 أغسطس/آب 1990 سلط الضوء على مطالب الحركة: «انسحاب القوات الأمريكية من المناطق العربية التي انتهكت حرمتها وترك الشؤون العربية للعرب»، كما نص البيان على «أن الكويت والعراق أخوة كبقية الدول العربية، وأنهما يجب عليهما العمل لحل المشاكل القائمة

بينهما بأنفسهم» إلا أن البيان ذاك لم يطالب بالانسحاب العراقي، وسكت عنه.

أما البيان رقم 63 لحركة حماس فيتعلق بالقضية الكويتية من جانبها الإنساني والسياسي، حيث نص البيان على التالي: «نحن هنا في فلسطين، وفي عمق العذاب، نشعر أكثر من أي طرف آخر بمرارة فقدان الوطن، ومعاناة التشريد والهجرة.. إن شعبنا الفلسطيني المخلص لا ينسى إحسان وكرم أهل الكويت تجاه الشعب الفلسطيني خلال محنته»، ولكن سرعان ما أضافت حماس «نحن على يقين أن إخواننا العراقيين سوف يمنحون أخوتهم الكويتيين الأمن والحماية لأنفسهم وأموالهم بالعدل، كما دعت «شعب الكويت إلى حق تقرير مستقبل بلادهم» وأن النزاعات يجب أن تحل في إطار العمل العربي أو الإسلامي، الذي يعد من واجبه البحث بشكل دقيق في الدعاوى العراقية سواء بالتحكيم ورسم الحدود أو بإلغاء الديون المترتبة على العراق بسبب الحرب مع إيران»[42].

في البيان رقم 64 ترى حماس وجوب «تمكين الكويتيين من ممارسة حقهم بتقرير المصير واختيار النظام السياسي وفقا لما يرونه مناسبا لهم»، بهذا الأسلوب لم تؤيد حماس الموقف العراقي بشكل كامل حتى وإن حدث شيء من التعاطف مع بعض الادعاءات العراقية كما أنها لم تنحز تماما مع الموقف الكويتي، وكانت قضية فلسطين هي الجوهر الرئيسي للموضوع: «إن صراعنا في الخليج ضد الصليبيين هو ذات الصراع في فلسطين ضد الصهاينة»[45]. هذه التوجهات تدفع إلى الاستنتاج أن حركة حماس كانت تسعى ألا ينظر إليها كمعارضة للرأي العام الفلسطيني، وفي الوقت ذاته لا تستطيع أن تقدم المبرر لقطع المساعدات المالية الخليجية التي تعتمد عليها لتمويل أنشطتها خاصة أن خصمها الرئيسي منظمة التحرير الفلسطينية قد بان عليها الضعف بسبب انحيازها التام مع العراق ونتيجته كان فقدانها المصادر المالية الخليجية.

الاستجابة غير الواثقة:

الحركة الإسلامية في مصر

حزب العمل:

لقد عارض حزب العمل الغزو العراقي للكويت لكن لم يحدث أن أدانه

لأنه يعتقد أن أسلوب الإدانة يعرقل نجاح مساعي الوساطة، يضاف إلى ذلك اعتقاد الحزب أن للعراق سببا مشروعا للشكوى من الكويت، ولم يخف الحزب اعتقاد أن الكويت أداة بيد الغرب الساعي للسيطرة على المصادر النفطية، بهذا المفهوم يميز الحزب بين التذمر العراقي المشروع من الكويت من جهة، والغزو اللامشروع للكويت كأسلوب لمعالجة هذا التذمر من جهة ثانية!

لقد أدان الحزب التحالف الدولي على أساس أنه يهدف إلى تدمير أو إضعاف الإمكانات العسكرية للأمة العربية والإسلامية حتى تتحقق السيطرة الأمريكية الإسرائيلية على مقدرات المنطقة.. من هذا المنطلق انتقد حزب العمل المشاركة المصرية الرسمية في التحالف الدولي ضد العراق، لأن تلاعب أمريكا بسياسات مصر أحدث ضررا فادحا بمصالحها في العالم العربي، خاصة أن مصر انضمت إلى التحالف دون الأخذ بعين الاعتبار عدد المصريين الهائل العاملين في العراق، ودون ضمان القبول الأمريكي لمصر بتجريد إسرائيل من الأسلحة النووية مقابل تحجيم القوة العسكرية العراقية، كذلك فإن الحكومة المصرية لم تربط كل ذلك بأن يكون لها دور عسكري أكبر في مرحلة ما بعد الحرب.

ووفقا لرأي الحزب فقد كان الاتحاد السوفييتي حليفا متضامنا مع الولايات المتحدة، ولذلك انتقدت جريدة الحزب بشدة دور السوفييت في التفاوض مع العراق قبل الهجوم البري الذي اندلع يوم 25 فبراير/شباط 1991، ووصفت الجريدة الدور السوفييتي بالدور الفاسد، واتهمتهم بخيانة العراق وربطت التورط السوفييتي في هذه الأزمة وفقا لما هو شائع بخداعهم لعبد الناصر عام 1967.

لقد وصف الحزب التحالف الدولي كحملة صليبية ضد قيام الإسلام والعروبة، ونسب ذلك إلى كون العديد من المسؤولين الاستراتيجيين الغربيين من اليهود في إشارة خاصة إلى وزير الخارجية السوفييتي الجديد وقتها، وقد ترافق ذلك مع مقالات حماسية ملتهبة ضد الولايات المتحدة في مقابل الحديث عن العراق بلغة الثناء والإطراء.

الإخوان المسلمون:

إن علينا أن نشرح موقف الإخوان المسلمين في مصر ببعض من التفصيل

لأنه أكبر هذه التنظيمات الإسلامية من ناحية، ومن ناحية أخرى لأن تأثير هذه الجماعات لا يقتصر فقط على داخل حدود مصر، ولكنه يمتد ليشمل بقية أفرع الجماعات الأخرى التي يجمعها مع الجماعة الأم تنظيم دولي، وبذلك فإن آراء الجماعة تبدو في مختلف البلاد مثل نظرية الأواني المستطرقة تؤثر كل جماعة في الأخرى، كما أن لهذه الجماعات منابر معروفة وأسماء ورموزا واضحة يمكن من خلالها رصد ردود أفعال هذه الجمعة عبر كل ملامح الأزمة.

اختلف موقف الإخوان المسلمين في مصر مع التطورات المتلاحقة التي سارت فيها الأزمة، وقد بدأت المرحلة الأولى مع بداية الأزمة ثم ما أعقبها من قيام العراق بكارثة الغزو، وشملت المرحلة الثانية قيام حرب تحرير الكويت بين العراق والقوات المتحالفة، أما المرحلة الثالثة والأخيرة فقد أعقبت انتهاء الحرب، وما ترتب على ذلك من آثار، ويمكن رصد ملامح موقف الإخوان باختلاف هذه المراحل:

أولا: الإخوان المسلمون وكارثة الغزو:

1- أرجع الإخوان الأزمة لأسباب عديدة منها الأسباب الدينية المعتادة وهي ما يتعلق بابتعاد المسلمين عن أمور دينهم، وتولي حكام لا يقيمون شرع الله، ومنها الأسباب السياسية مثل تحميل الولايات المتحدة مسؤولية الغزو وتحريض العراق على القيام بالغزو الأمر الذي توافق مع ميول حكام العراق.

وهكذا نرى أن الإخوان المسلمين قد عارضوا واقعة الغزو في البداية، وأصدروا بيانا أعربوا فيه عن رفضهم ومعارضتهم للغزو العراقي للكويت، وما تلا ذلك من استباحة الأنفس والأعراض والأموال وترويع الآمنين، وطالبوا بسحب القوات العراقية من الكويت وتركها لأهلها، مؤكدين أن هذا العمل «الاحتلال» سوف يفتح أبواب شر كبيرة وسوف يؤثر على مجريات كفاح الشعوب الإسلامية في كل الأرجاء وخاصة فلسطين المحتلة، وقد ناشد البيان قادة العراق أن يعيدوا النظر فيما أقدموا عليه، كما أهاب بشعوب وقادة الأمة الإسلامية ببذل مساعيهم ونفوذهم لدى العراق لسحب قواتها من الكويت[44].

2- تغير موقف الإخوان المسلمين بعد ذلك مع تواتر أنباء وصول القوات الدولية إلى المنطقة، فأصدروا بيانا ثانيا بعد أسبوع واحد عبروا فيه بصورة

مفصلة عن موقفهم ورؤيتهم للأزمة، فأكدوا من جديد رفضهم ومعارضتهم لاستخدام القوة في العلاقات بين الدول العربية والإسلامية، وضرورة أن يتم تسوية مثل تلك الخلافات بالطرق السلمية، وندد البيان واستنكر بشدة التدخل الأمريكي العسكري في أزمة الخليج وطالب بانسحابها وانسحاب كافة القوى الأجنبية الأخرى من المنطقة على الفور، مؤكدين أن وجود مثل هذه القوات-أيا كانت مبرراته وأسبابه-يعيد إلى الأذهان عصور الاحتلال والحماية السافرين للمنطقة[45].

وقد صعد المستشار مأمون الهضيبي وهو واحد من أهم زعماء الإخوان المسلمين من حدة انتقاداته التي شملت تصريحات الرئيس مبارك عقب لقاء مبارك بوزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في شهر سبتمبر 1990، والتي جاء فيها أن المنطقة لن تعرف الاستقرار إلا بإلغاء الأسلحة الموجودة لدى العراق، حيث أكد المستشار الهضيبي أنه من غير المعقول أن تبقى إسرائيل بقوتها النووية وأسلحتها الكيماوية ثم يقال لدول عربية وإسلامية مهددة بالتوسع الإسرائيلي أنه لا بد أن تنزع أسلحتها[46].

3- ثم جاء موقف الإخوان المسلمين بالمطالبة بإرسال قوات إسلامية أو عربية بصفة عامة وقوات مصرية بصفة خاصة تكون بمثابة منطقة عازلة وقوة حاجزة بين كل من العراق والسعودية، إلى أن يتم التوصل إلى حل سلمي للأزمة، ثم تبدل هذا الموقف أيضا مع وصول القوات الأمريكية والمتحالفة إلى المنطقة، وعاد الإخوان يطالبون بعدم اشتراك أي قوات عربية وإسلامية لأن هذا سوف يجعلها تحت إمرة الولايات المتحدة، وبالتالي ستتحول هذه القوات إلى مظلة لإضفاء الشرعية على القوات الأجنبية، ومن هنا جاء رفض الإخوان لكافة مظاهر الوجود العسكري على الأرض العربية بالخليج أجنبية وعربية وإسلامية.

ثانيا: موقف الإخوان المسلمين أثناء حرب تحرير الكويت:

1- مع بداية الحرب صعد الإخوان المسلمون من هجومهم ضد القوات المتحالفة وعلى رأسها الولايات المتحدة واتهموا النظم العربية المتحالفة معها بالتبعية ومن ذات المنطق انتقدوا موقف هذه النظم، وطالبوا رؤساء الدول العربية والإسلامية الأخرى ببذل مزيد من الجهود لوقف هذه الحرب والتوصل إلى حل سلمي، واستنكر البيان الذي صدر بعد الحرب مباشرة

الحرب التي يشنها الغرب ضد العراق وأسلوبها الهمجي التدميري الذي لا يتفق والأهداف المعلنة عن طبيعة عمل قوات التحالف، حيث رأى الإخوان في ذلك الأسلوب طريقة لتدمير العراق، ورأى الإخوان إنه أيا كانت خطيئة حاكم العراق ونظام حكمه الذي وصفته بالمستبد الكريه، فإن ذلك لا يمكن أن يغير من حقيقة أن الملايين من أبناء شعب العراق هم جزء مهم من الأمة العربية، وكذا شن البيان هجوما عنيفا على الحكومة المصرية، بسبب انحيازها لأمريكا حليفة العدو الصهيوني[47] .

2- ومع اشتداد القتال صعد الإخوان من درجة هجومهم ضد الولايات المتحدة وحلفائها وأصدروا بيانا أدانوا فيه بشدة هجوم قوات التحالف على ملجأ «العامرية» في بغداد حيث لقي عدد كبير من المدنيين العراقيين حتفهم، ودعا البيان إلى وقف الحرب فورا[48] ثم أصدروا بعد ذلك مباشرة بيانا رحبوا فيه بالمبادرة العراقية التي أعلنها مجلس قيادة الثورة العراقية في 15/ 2/ 1991 وهي المبادرة التي عدل فيها عن اعتبار الكويت جزءا من العراق وإقراره بكيان الكويت كدولة حرة مستقلة ذات سيادة، ودعا البيان إلى ضرورة مساندة الدول الإسلامية والعربية مطلب وقف الحرب والبدء في مفاوضات سلمية عبر هذه المبادرة التي تحقق صالح جميع الأطراف[49] .

3- تجدر الإشارة هنا إلى أنه رغم كل هذه البيانات المتعاطفة مع العراق إلا أن الإخوان المسلمين أكدوا أكثر من مرة في أكثر من مناسبة معارضتهم للنظام العراقي وحكم صدام حسين الديكتاتوري، وقد تم التأكيد على لسان المستشار مأمون الهضيبي أن موقف الإخوان من الحرب لم يكن من منطلق التعاطف مع صدام حسين وإنما رغبة في الحفاظ على الأمة، وكذا فقد رفض الإخوان ادعاء العراق بالدفاع عن الإسلام والقضية الفلسطينية[50] .

ثالثا موقف الإخوان المسلمين بعد حرب تحرير الكويت:

1- فور انتهاء المعارك سارع الإخوان بالإعراب عن فرحتهم بعودة الكويت إلى أهلها، وانتهزوا هذا الفرصة للمطالبة بالاعتبار مما تعرضت له البلاد، وطالبوا بضرورة أن يمارس الشعب الكويتي وغيره من الشعوب العربية والإسلامية حقها في حياة شورية سليمة، تعبر عن إرادته الحرة، مؤكدين أن ما حدث في منطقة الخليج يرجع في المقام الأول إلى استبداد الحكام

وفساد الأنظمة وغياب الشورى الإسلامية[51].

2- ومع اندلاع الاضطرابات في شمالي وجنوبي العراق أعاد الإخوان هجومهم على الدول الغربية وعلى رأسهم أمريكا، محملين إياها مسؤولية ما يحدث، ومؤكدين أن ذلك أمر مخطط ومستهدف منذ اندلاع الأزمة[52].

ويمكن إجمال عدة ملاحظات حول موقف الإخوان المسلمين في أزمة الخليج في النقاط التالية:

1- في المرحلة الأولى يمكن القول إن موقفهم المبدئي كان ضد الغزو، ومطالبة العراق بالتراجع، وحاولوا خلال هذه المرحلة الوصول إلى رؤية متوازنة في سياق الحديث عن أسباب المشكلة وأصولها، بحيث نظروا إلى عناصر الأولويات الداخلية داخل النظام العراقي وكذا عناصر التآمر الخارجي ممثلا في الولايات المتحدة.

2- في المرحلة الثانية تغير موقف الإخوان مع اندلاع القتال، وحذروا من خطر خلط الأوراق، وأن إدانتهم للحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد العراق لا يعني قبولهم للغزو العراقي مؤكدين موقفا جوهريا هو إنه لا يمكن علاج الخطأ بخطيئة، كذا فقد شهدت هذه المرحلة إصرارا في خطاب الإخوان على ضرورة قيام الأمة الإسلامية والعربية بواجباتها لدرء الخطر الناجم عن أزمة الخليج، وكان ترحيبها كبيرا بكل المبادرات التي طرحت لوقف القتال وكذا كان تنديدها كبيرا بالولايات المتحدة لرفضها هذه المبادرات على حد قول البيان.

3- في المرحلة الثالثة أكد الإخوان رضاهم لتحرير الكويت، ورجوع أهلها وعبروا في بياناتهم عن مجموعة من القضايا الأساسية، فقد أكدوا تشابك قضايا الأمة الإسلامية، إذ أكدوا أن أسباب ما حصل هو شيوع الاستبداد في الممارسات السياسية وغياب الشورى وتغييب الشعوب كعناصر أساسية في تسيير دفة الحكم، وكذا محاولة كشف النقاب عن عناصر الازدواجية في مفهوم الشرعية الدولية حيال أحداث المنطقة العربية على الرغم من تشابكها وترابطها.

وهكذا يبدو موقف الإخوان المسلمين في مصر معاديا لتصفية الكويت ومؤيدا تحرير أهلها فقد تم خلط كثير من الأوراق وإدخال كثير من القضايا الفرعية والقديمة ثم قضية حديثة وأساسية حتى تتوه أوراقها الأساسية،

كل ذلك الموقف السلبي يبدو معتدلا إن قسناه بما صدر من بيانات مبالغ فيها عن جماعات الإخوان في بلاد أخرى مثل الأردن والجزائر، حيث كان رد الفعل مباشرا ودون محاولة لتلمس أي موقف متوسط، وهو الأمر الذي أثار ثائرة الإخوان المسلمين في الكويت، وأعلنوا انسحابهم من التنظيم الدولي منه، رغم أنهم كانوا من أنشط الجماعات الموجودة بداخله وأكثرها سخاء وأسرعها إلى فعل الخير وقد كتب لسان حال الإخوان المسلمين في الكويت الدكتور إسماعيل الشطي رئيس تحرير مجلة المجتمع الكويتية رسالة إلى المرشد العام للإخوان المسلمين السيد حامد أبو النصر يعلن هذا الأمر قائلا :«يا فضيلة المرشد، إنه ليؤلمني أن يكتب قلمي عن موقف مخالف للإسلام يقفه الإخوان وبإصرار حتى هذه اللحظة لقد وقف الإخوان المسلمون الكويتيون مذهولين من هول ما يسمعونه ويرونه ووجدوا صعوبة بالغة في فهم هذا الموقف وتفسيره»[53].

وقد أحدثت أزمة الكويت موقفا متباعدا بين عناصر التنظيم المختلفة ما زالت مستمرة حتى الآن.

وقد حدثت عدة محاولات للمصالحة أبرزها ما قام به الكاتب فهمي هويدي حين كتب عدة مقالات في جريدة الشرق الأوسط التي تصدر في لندن حاول أن يبرر فيها المواقف المتباعدة بأن الذين أيدوا الكويت من الإخوان المسلمين كانوا يتبعون فقه«دفع الصائل»، أما الذين وقفوا ضد الكويت وضد التدخل الأجنبي في المنطقة فإنهم يتبعون «فقه الموازنات». وأن كلا الفريقين كان على حق. وهو تبرير واه لا يمتلك منطقا يقيمه.

الجماعات الإسلامية نظرت الجماعات الإسلامية لأزمة الخليج نظرة ذات شقين: الأول، أن أزمة الخليج ليست إلا مؤامرة غربية للسيطرة على المسلمين وإذلالهم، والثاني: أن صدام حسين جزء من هذه المؤامرة لعدوانه على الكويت، وعدائه للحركة الإسلامية في بلاده والثورة الإسلامية في إيران، أما الكويت فإنها في نظر الجماعة جزء من المخطط الغربي وأنها لا تطبق الشريعة الإسلامية.

لقد اختلفت هذه الجماعات فيما بينها بالنسبة للتفاصيل، فزعيم منظمة الجهاد العسكري المسجون عبد اللطيف حسن الزمر أبدى تحذيرا من أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إعادة تشكيل العقل العربي الإسلامي

لكي يقبل فكرة التفوق الغربي ومن ثم يقبل الإذلال، في حين صرح عمر عبد الرحمن زعيم جماعة الجهاد الإسلامي من منفاه في الولايات المتحدة: أن المسلم الذي يقتل في حرب لا يخوضها من أجل إعلاء كلمة الله لا يعد شهيدا، ومما يجدر ذكره أن الزمر وعبد الرحمن دعوا إلى القتال والجهاد إلى جانب العراق.

وهناك أقلية من هذه «الجماعة» كأولئك الموجودين في بني سويف في مصر العليا، تعتقد أن الأزمة هي نزاع بين الولايات المتحدة ممثلة الشيطان الأعظم وأتباعها في العالم العربي الإسلامي من جهة والإسلام من جهة أخرى لذلك دعوا إلى الجهاد لصالح العراق.

اختبار القوة الإسلامية الجزائرية

إن محاولة صدام حسين اللعب بالورقة الإسلامية من خلال الإعلان عن مقاومة العراق لقوى التحالف الذي تقوده أمريكا في صورة «الجهاد»، قد تم تجاهله من المعلقين الغربيين على أساس أن تلك دعوى زائفة في ضوء العقيدة العلمانية لحزب البعث، وسجله الممتلئ باضطهاد الحركات الإسلامية في العراق، ورغم ذلك فقد حول الرأي العام المساند للعراق صدام حسين إلى بطل شعبي.

والحركة الإسلامية دائمة العداء للبعث لأنه يقوم على المعنى العلماني للعروبة متجاوزة الانقسامات الدينية والاجتماعية السائدة في المشرق العربي، أي أن البعث يقود المجتمع أيديولوجيا وفكريا وليس دينيا، في حين أن الوضع مختلف في المغرب العربي لأن الدين هو الذي يقوم بهذا الدور التوحيدي للمجتمع على اختلاف طبقاته لانعدام وجود الفرق بين السني والشيعي وعدم وجود المسيحية أيضا، لذلك يكون الإسلام هو القوة الرئيسية لتجاوز الانقسامات الطبقية والاختلافات العرقية واللغوية بين العرب والبربر.

ولذلك فإن التعارض بين التيار العروبي والتيار الإسلامي هو أمر طبيعي في المشرق، لكن ليس له وجود في المغرب، فالحركة الإسلامية الجزائرية المعاصرة تستمد رؤيتها من الأطراف المتشددة في الحركة الإسلامية التي تطورت في المشرق، والتي تعيش حالة تعارض دائم مع الأنظمة السياسية الوطنية العلمانية، ولذلك تبنت الحركة الإسلامية بشكل عام تحامل الحركات

المشرقية ضد الأنظمة العلمانية البعثية فضلا عن اتخاذها موقف العداء لاشتراكية الدولة، يضاف إلى ذلك الروابط القائمة بين الحركة الإسلامية في الجزائر والسعودية والدول الخليجية الأخرى التي تتلقى منها المساعدات المالية، ورغم وقوف الحركة الإسلامية في الجزائر على النقيض مع علمانية البعث، فإنها كانت تميل إلى جانب بغداد استجابة لتنامي الرأي العام الجزائري كلما تعمقت أزمة الخليج.

في بداية الأمر أخذت جبهة الإنقاذ موقفا متوازيا، إن لم يكن غامضا، بإدانة الغزو العراقي بشكل مبكر، فقد صرح يوم 1990/8/17 البروفيسور عباسي مدني أحد مؤسسيها أنه لا سبب لوجود حدود بين الدول المسلمة، في حين أن عضوها البارز الممثل لتيار الشباب علي بلحاج اعتبر الأمر كارثة مستهزئا بالرئيس العراقي على أنه «هدام» و«خدام» قبل شجبه الكويتيين كونهم يجمعون الثروات الضخمة «ضد الإرادة الإلهية»، كما صرح أن الأماكن المقدسة مثل مكة والمدينة هي ملك لكل المسلمين وأنه يجب إسناد إدارتها إلى العلماء وليس إلى المملكة العربية السعودية.

في يوم 1990/9/13 أعلن مدني أن جبهة الإنقاذ مندمجة في عملية وساطة وذهب مع علي بلحاج إلى منطقة الخليج وزار بغداد مرتين وجدة ثلاث مرات ولم تلق محاولاتهما نجاحا ورغم تململ ناخبيها فإنها لم تقطع علاقتها مع السعودية محافظة على موقف متوازن.

لكن هذا الموقف أخذ يتعرض لنقد بن بيلا الذي عاد إلى الجزائر يوم 27 سبتمبر-أيلول 1990 بعد زيارة قام بها لبغداد متخذا دور المناصر للعراق.

ومع العد التنازلي للحرب وتنامي الشعور الشعبي كانت جبهة الإنقاذ ملزمة أن تتحرك بثبات إلى جانب الموقف العراقي حتى تظل في صدارة التأييد الشعبي لها، وقد حققت ذلك فعلا عبر موقف يتسم بالوسطية، إذ وقفت قريبا من مساندة بغداد، لكنها جعلت من الوجود العسكري الغربي القضية المركزية.. بالتأكيد أن جبهة الإنقاذ لم تقتنع بقيادة صدام حسين لعملية الجهاد، كما أنها لم تشجع مؤيديه باعتباره بطلا، لكن ما إن بدأت الحرب حتى تبين أن جبهة الإنقاذ أكثر المؤيدين ضمنا للعراق، خاصة مع قيام التظاهرات الضخمة التي حدثت في الجزائر يوم 18 يناير/كانون الثاني 1991 وقد ضمت التظاهرات 400 ألف فرد وشاركت فيها كل الأحزاب

السياسية في الجزائر.

الأحزاب الإسلامية الأخرى كانت أقل حدة من موقف جبهة الإنقاذ ويعود ذلك التراخي إلى فقدانهم القدرة على تحريك الجماهير مقارنة بجبهة الإنقاذ لعدم رغبتهم الدخول في انتخاب يونيو/حزيران 1990. يضاف إلى ذلك ضعف قاعدتهم الانتخابية، ويمكن القول إن موقفهم كان أكثر اعتدالا تجاه الأزمة، ولقد برز في هذا الاتجاه تصريح الشيخ النحناح الذي شجب الوجود الغربي العسكري في الخليج كما شجب بشدة الغزو العراقي للكويت ولم يشجع الاتجاه الشعبي الذي يميل إلى تضخيم شخصية صدام حسين، وبهذا يختلف عن جبهة الإنقاذ التي جعلت من الوجود العسكري الغربي القضية المركزية وأما الغزو العراقي فهو أمر يبعث على الأسى[54].

يمكن القول بشكل عام إن جميع الاتجاهات الإسلامية والرأي العام في الجزائر قد أدانت الغزو العراقي للكويت في البداية، لكنها أدانت بقوة أكبر الوجود الغربي بمنطقة الخليج حيث تجلى ذلك في مساقين أيديولوجيين: مساق التضامن العروبي ومعاداة الإمبريالية، أما المساق الثاني فإنه يتصل بمسألة الشرف، فصدام حسين غدا بطلا لأنه يستخف بأمريكا، ويحفظ «كلمته» حين قال إنه سيهاجم إسرائيل،«وكلمة الشرف لها موضعها في التقليد الجزائري» وليس من موقع للإسلام في هذين المساقين.

رؤية ختامية

كما أسلفنا في المدخل والإطار، فإن ردود الفعل العربية على اختلافها قد كشفت عن كوامن العقل السياسي العربي وآليات تفاعله على مستوى الشعور واللاشعور السياسي الذي يتداخل أحدهما في الآخر.

كما أزاحت هذه التفاعلات كثيرا من المسلمات «القومية» إلى أركان تجعلها في موضع تساؤل حقيقي حيال التفكير في المستقبل العربي.

لقد حدث اختلاف حول تعبير الأزمة عند الإشارة إلى عملية الغزو وما أعقبها، ثم اتفق بعض المختلفين، ولعلنا نتفق معهم حول أن مسلسل الغزو وعواقبه بدأ أزمة تحولت إلى كارثة، وثمة من ذهب إلى أنها أزمة لم تتوقف، وكارثة تفضي إلى كوارث، لكننا لا نمضي في التشاؤم إلى هذا الحد الذي يغلق علينا كل أبواب المستقبل.

نعم، كان ما حدث أعمق من أزمة فهو كارثة، ولكنها بقدر ما كانت عنيفة الآلام، فإنها كانت كآلام الجسد الذي يخفي علة في داخله، وما الألم إلا مؤشر إلى موضع العلة وإعلان عن حقيقة وجودها، وفي حال كشفها وتحديدها بداية لإزالتها، إن توافرت الإرادة للعلاج، لا التغطية عبر التسكين التي تزيل الألم وتخفي العلة، لكنها في النهاية تفضي إلى الموت الأكيد.

وقد كشفت الأزمة-الكارثة العديد من الأقنعة السياسية من على وجه المواطن العربي والسياسي العربي على السواء، ويمكن أن نوجزها في المظاهر التالية:

أولا: كشفت الكارثة (عبر ردود الأفعال العربية) عن مدى تحكم آليات العقل السياسي العربي القديم في كثير من أركانه على مستوى النخبة والعامة، فما زال الإذعان-ولو باللاشعور-لنقائص العمل السياسي العربي مستمرا في كثير من تجليات هذا العقل وأوضحها التفاعلات الناشئة عن الأزمة/ الكارثة، فروح القبيلة اللاعقلانية، وغلبة الانفعالات، ومنطق الأسلاب والغنائم في التعامل مع الغير، وتقديس الرؤى المعتقدية السياسية أحادية الجانب، كل هذه النقائص البائدة أظهرت أنها ما زالت تحيا في كوامن العقل السياسي العربي، خاصة لدى من انصاعوا لغوغائية الدعاية الصدامية وتعاموا عن شرور الديكتاتورية حلما بالغنيمة. إضافة إلى ذلك فقد أثبتت هذه الظواهر مدى خضوعها للسلطة «البطريكية» بمعنى الإذعان لقعقعة الذكورية الفارغة في ادعاءات المقارعة بالسيف العربي، ومناطحة الغرب، بينما يتم التغاضي عن أن الأولى بالمقارعة هو بعض من التكوين العربي نفسه.

ثانيا: ثمة مظاهر لتفاعل العقل السياسي العربي مع الكارثة وتوابعها، كشفت عن اضطراب لغة الخطاب السياسي العربي كما أسلفنا، وكشفت عند مدى حاجتنا إلى وسائط غير تقليدية في دراسة تجليات هذا العقل، فعلى سبيل المثال ثمة ردود أفعال تم اتخاذها لا بناء على معطيات الموقف، بل للثأر من طرف آخر، فالأحزاب السودانية المعارضة على سبيل المثال كان موقفها نكاية في النظام السوداني أكثر من أي شيء آخر، كما أن مواقف بعض الأنظمة كانت نوعا من أخذ الثأر من أحد أطراف الصراع، وهذه مظاهر تعزى إلى آليات الدفاع النفسي أكثر من كونها مواقف سياسية

مدروسة، كما أن اختلاف الأقنعة السياسية لم ينف حقيقة «السلفية» التي تتملك الكثيرين من مفكري اليسار واليمين العربي على السواء، مما أدى إلى التقاء خطوط الأيديولوجيات المتنافرة أمام امتحان تضمنته كارثة الغزو وعواقبها.

ثالثا: الخلط السياسي للأوراق القديمة والجديدة أدى إلى اختلاط الموقف أمام رؤوس سياسية عديدة فبعض المقدسين لشعار التحشيد ضد الاستعمار والغرب فاتهم أن ثمة كارثة غير مسبوقة في التاريخ العربي تتمثل في غزو دولة عربية لدولة عربية أخرى، وهنا التقى اليسار المؤتمت «أي المضبوطة مفاتيحه بشكل ميكانيكي وآلي على كل ما يسمى «غرب أو إمبريالية» حتى لو كان ذلك النعت سطحيا»، واليمين المؤتمت أيضا «والمضبوطة مفاتيحه على كل ما يسمى «غرب صليبي» حتى وإن كانت التسمية ملفقة»... التقى هؤلاء وهؤلاء نتيجة للسير الأعمى وراء الشعار إلى التعامي عن كارثة غزو دولة عربية لدولة عربية أخرى، أو دولة إسلامية لدولة إسلامية، وصارت «أم المشاكل» لديهم هي مواجهة الغرب الإمبريالي «في قاموس هؤلاء» أو الصليبي «في قاموس أولئك»، متناسين تلك المعضلة التي تتمثل في عجز النظام العربي عن ردع المعتدي وإخراجه من الكويت «البلد العربي المسلم المعتدى عليه من بلد يفترض أنه عربي ومسلم أيضا»، ولقد كانت هذه النقطة-أي العجز العربي عن إخراج العراق من الكويت- واضحة لدى من يملكون جرأة التفكير السياسي ووضوحه ومنهم الرئيس السوري حافظ الأسد الذي وجه هذا السؤال صريحا «هل تستطيع إخراج العراق من الكويت؟» لكثير من القادة العرب ولم يحصل على إجابة إلا بالنفي.

رابعا انهيار منطق التجمعات العربية الإقليمية، فقد بدأت الحرب إحدى دول مجلس التعاون العربي، واشتعلت النار في قلب مجلس التعاون الخليجي، وظهرت الخلافات واضحة بين دول الاتحاد المغاربي، وهكذا بددت الكارثة الكثير من الشعارات السياسية التي كانت مطروحة على الساحة، وربما يمكن القول إن التجمع العربي الوحيد الذي تماسكت أطرافه وتجمعت قواه أثناء الأزمة هو مجلس التعاون الخليجي لأن الخطر الذي كان يتهدده كان واحدا.

خامسا: ازدواجية الخطاب العربي بين ما تعلنه الأنظمة عبر وسائل إعلامها وبين ما تقوم به سرا، وقد انعكس هذا أيضا في ازدواجية المواقف التي اتخذتها هذه الأنظمة، كما أن غياب أجهزة قياس الرأي العام قد جعلت قبولنا لهذا الرأي يأتي دفعة واحدة دون معرفة لاختلاف الآراء داخل المجتمع الواحد، وقد أثبتت أزمة الخليج أنه لا يوجد أي قياس علمي موثوق به يمكن أن نستطلع به رأي الجماهير بعيدا عن تأثير النخبة الحاكمة.

إذن ثمة لا عقلانية، ولا واقعية، سادت الكثير من ردود الأفعال العربية المؤيدة للغزو. لكن الحقيقة التي تجعلنا أقل تشاؤما مستقبليا هي أن الجسم العربي لم يتهاو كله في قبضة النقائص، فثمة تيار مناهض أصغى للغة العصر ولم ترهبه عمليات التلويح بالشعارات «القومية» المتقادمة، وكان هذا التيار معاصرا حقا باحترامه لما استقر في الضمير الدولي، وما تمثله المؤسسات الدولية من احترام لسيادة الآخر، قريبا كان أم بعيدا، وإذا كان من صنع الأزمة/ الكارثة هو غزوا عربيا لبلد عربي، فإن من لعب دورا كبيرا في تحرير هذا البلد العربي كان من العرب أيضا، فمجال الكفر بكامل النظام العربي ينبغي ألا يتسع حتى ينفي هذا النظام عن خريطة المستقبل.

لا بد من عقل سياسي عربي جديد، ونظام سياسي عربي جديد يتأسس على معطيات هذا العقل الذي ينبغي عليه نبذ همجية القبائل، ومنطق الأسلاب، وتقديس الفكرة الواحدة، والإذعان لصنم «الزعيم»، «الأب الشامل»، «الديكتاتور العادل».

لقد اتهم أحد وزراء الخارجية الفرنسيين العرب بأنهم وهم كبير...

وهذا الاتهام حق وباطل، حق إن ظل العقل العربي خاضعا لآلياته القديمة بينما لا يكف عن الغناء للوحدة التي تضر بها هذه الآليات في الصميم، وباطل إن جعلتنا آلام الكارثة نفطن إلى موضع الداء ونجد في استئصاله. وهذا هو الدرس الحقيقي من رصد وقراءة ردود الفعل العربية تجاه كارثة الغزو العراقي للكويت وتوابعه.

مراجع البحث

(1) محمد عابد الجابري «العقل السياسي العربي، نقد العقل العربي» بيروت 1990 مركز دراسات الوحدة العربية-ص 7- المقدمة.

(2) المرجع السابق.

(3) حسن وجيه، «أزمة الخليج ولغة الحوار السياسي في الوطن العربي»، القاهرة 1992 مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية-11- المقدمة.

(4) حليم بركات، حرب الخليج خطوط في الزمن والرمل-بيروت-مركز دراسات الوحدة العربية- ص 9.

(5) حسن حنفي-جريدة الأهرام في 7/ 11/ 1990.

(6) زكريا نيل-جريدة الأهرام في 8/ 9/ 1990.

(7) فيليب جلاب-جريدة الأهرام في 14/ 3/ 1991.

(8) فهمي هويدي-جريدة الأهرام في 23/ 11 / 1990.

(9) حسن وجيه «أزمة الخليج ولغة الحوار السياسي في الوطن العربي» ص 17.

(10) المرجع السابق ص 21.

(11) المرجع السابق ص 126.

(12) محمد عابد الجابري «العقل السياسي العربي-نقد العقل العربي» ص 123.

(13) المرجع السابق ص 11.

(14) حسن وجيه «أزمة الخليج ولغة الحوار السياسي في الوطن العربي», 217.

(15) المرجع السابق ص 169.

(16) مجموعة من الباحثين «الأمة في عام-تقرير حولي عن الشؤون السياسية والاقتصادية»-«أمة برس» والاستشاريين العرب-دار الوفاء-مصر 1992.

(17) محمود المراغي-لقاء جرى تسجيله في الكويت-يناير 1994.

(18) تقرير الأستاذ أحمد السقاف إلى سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الكويتي عن نتائج مهمة وفد المؤتمر الشعبي إلى الدول العربية 26/ 11/ 1990.

(19) أحمد الجاسم-لقاء جرى تسجيله في الكويت في ديسمبر 1993.

(20) محمد مساعد الصالح-لقاء جرى تسجيله في الكويت ديسمبر 1993.

(21) المصدر رقم 18.

(22) أحمد السقاف-صيف الغدر-الكويت 1992- ص 64.

(23) حليم بركات-حرب الخليج خطوط في الزمن والرمل-مركز دراسات الوحدة العربية-1992- ص 204.

(24) د. فهمي جدعان-لقاء جرى تسجيله في الكويت-يناير 1994.

(25) تقرير الوفد الكويتي الشعبي إلى دول المشرق العربي وقد تفضل الأخ الكريم عبد الرحمن خالد الغنيم بتوفير نسخة منه للباحث.

(26) ليلى شرف-موقف الأردن من أحداث الخليج، ورقة مقدمة إلى ندوة أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية 21- 22 إبريل 1991، القاهرة-الكويت.
(27) صحيفة الدستور الأردنية الافتتاحية 3/ 8/ 1990.
(28) حديث فهمي جدعان-سبق ذكره.
(29) حديث الملك حسين لمحطة سي. بي. اس. 7/ 8/ 1990.
(30) Margaret Thatcher (The Downing Street Years) Harper Collinis Publishers. 1993
(31) أحمد السقاف-سبق ذكره-ص130.
(32) محمد عبد الله المتوكل-موقف الجمهورية اليمنية الشعبي والنخبوي والرسمي من أزمة الخليج العربي، ندوة مركز الدراسات العربية-سبق ذكرها.
(33) عثمان سعدي-ردود فعل الرأي العام الجزائري إزاء أزمة الخليج والعدوان على العراق، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية سبق ذكرها.
(34) كمال عبد اللطيف-المثقفون المغاربة-حرب الخليج-مجلة المستقبل العربي عدد 171 تاريخ5/ 93.
(35) حديث مع السفير الكويتي في تونس عبد المحسن ناصر الجيعان مع صحيفة «حقائق» التونسية، عدد 266 بتاريخ 28/ 9/ 1990.
(36) تقرير أعده الأستاذ عبد العزيز الصرعاوي عضو وفد المؤتمر الشعبي الكويتي لدول المغرب العربي، وقد تفضل مشكورا بإعطاء الباحث نسخة منه.
(37) مقابلة خاصة مع د. محمد أبو القاسم في الكويت-فبراير 1994.
(38) جيمس بيسكاتور-الحركات الأصولية الإسلامية وأزمة الخليج-ترجمة أحمد مبارك البغدادي-مؤسسة الشراع العربي-الكويت 1992.
(39) نفس المرجع السابق ص 168.
(40) نفس المرجع السابق ص 170.
(41) نفس المرجع السابق ص 163.
(42) نفس المرجع السابق ص 165.
(43) نفس المرجع السابق ص 171.
(44) نص البيان منشور في جريدة الشعب بتاريخ 4/ 9/ 1990.
(45) نص البيان منشور في جريدة الشعب بتاريخ 11/ 9/ 1990.
(46) نفس المرجع السابق.
(47) جريدة الشعب بتاريخ 20/ 1/ 1991.
(48) جريدة الشعب بتاريخ 14/ 1/ 1991.
(49) جريدة الشعب بتاريخ 26/ 1/ 1991.
(50) مجلة أكتوبر-حديث مع المستشار مأمون الهضيبي-10/ 3/ 1991.
(51) جريدة الشعب بتاريخ 27/ 4/ 1991.
(52) جريدة الشعب بتاريخ 27/ 4/ 1991.
(53) صوت الكويت بتاريخ 2/ 7/ 1991.
(54) جيمس بيسكاتور-مرجع سبق ذكره ص 271.

التعقيب

د. قاسم عبده قاسم

أولا: الواقع أن البحث في موضوع ردود الفعل العربية أمر شائك وشائق في الوقت نفسه. فمجال البحث واسع وحافل بالمشكلات المعلوماتية والمنهجية. إذ بدا العالم العربي أثناء الأزمة وكأنه ضبط متلبسا بعجزه وحيرته. ولذلك كانت حركته متصادمة متعارضة، بحيث حدث انشقاق وتعارض داخل كل تجمع سياسي تقريبا في العالم العربي.

ثانيا: حدث تداخل شديد بين الحدث التاريخي، وهو غزو الكويت، والمواقف السياسية الأيديولوجية في المراحل التالية من الأزمة. كما حدث خلط بين أسباب الأزمة ونتائجها حين خلط البعض قصدا أو عفوا بين الغزو الذي أوقع العرب في مأزق تاريخي خطير من ناحية والوجود العسكري الأجنبي الذي كان من نتائج هذا الغزو من ناحية أخرى. وكان هذا كله ناجما عن فشل العرب في احتواء المشكلة قبل تفجرها وبعد انفجارها، وتحول المشكلة إلى قضية عالمية تمسك الولايات المتحدة بزمام المبادرة فيها.

ثالثا: حاولت الورقة أن تجمع بين دراسة مواقف الحكومات العربية ودراسة ردود فعل الجماهير،

وبينما نجح الأستاذ الدكتور الرميحي في رصد مواقف بعض الحكومات بشكل جيد، نجده يكتفي باقتباسات من تصريحات المسؤولين في بعض دول أخرى. كذلك فإن ردود الفعل الشعبية في العالم العربي تحتاج إلى دراسة مستقلة، لأن الباحث سجل ملاحظات عابرة هنا وهناك ولم يتمكن من الغوص إلى جذور أسباب تنوع المواقف وتشابكها على هذا النحو المثير الذي رأيناه.

رابعا: إن تفسير ما حدث في الثاني من أغسطس خارج السياق التاريخي والظروف الموضوعية السائدة في العالم العربي قبل هذا التاريخ وبعده، والاكتفاء بالأطر النظرية ربما يوقعنا في منزلق الخلط بين الأسباب التي أدت إلى الحادثة-الأزمة والنتائج التي نجمت عنها. ففي تصوري أن غزو العراق للكويت كان تعبيرا عن الأزمة الكامنة في نسيج العلاقات العربية العربية ولم يكن ذلك الغزو نفسه أزمة برزت فجأة من طيات المجهول.

خامسا: إن محاولة تفسير ردود الفعل العربية دون رصد الأحوال السياسية في السنوات السابقة على الأزمة يمكن أن يسبب نوعا من الدهشة غير المبررة إزاء مواقف بعض القوى السياسية في العالم العربي. لن أطيل على حضراتكم سأذكركم ببعض حقائق الموقف السياسي قبل الغزو.

ربما كان الأصوب أن نرى الأزمة-الكارثة من منطق تاريخي يرصد الأحداث وتداعياتها باحثا عن العلاقة السببية بين مفرداتها بدلا من الاعتماد المطلق على أدوات علم النفس الاجتماعي والسياسي. وفي تصوري أن الأزمة بدأت مع نهاية الحرب العراقية الإيرانية بسبب الظروف التاريخية الموضوعية ولم تكن حالة عقلية أو طبيعية أو خلقية. إذ خرج العراق بقوة عسكرية ضاربة متمرسة على القتال وأزمة اقتصادية اجتماعية خانقة تمسك بتلابيبه تمثلت في غياب البنية الاقتصادية القادرة على استيعاب عشرات الألوف من الشباب العائدين من ميدان القتال كما تمثلت في ديون ضخمة ونظام سياسي ديكتاتوري شرس ومغرور بأوهام القوة وخيالات النصر. فقد أقنع صدام حسين شعبه بأنه خاض أكبر حرب في التاريخ وصدقه العراقيون ورقصوا في الشوارع، وعلى الصعيد الداخلي وعد صدام حسين ببعض الإجراءات الليبرالية والدستورية، وعلى الصعيد العربي حاول رسم صورة عظيمة للعراق وفي 16 فبراير 1989 أعلن عن قيام مجلس

التعاون العربي في بغداد بعضوية مصر والأردن واليمن الجنوبي والعراق، ثم طمأن صدام المملكة العربية السعودية بعقد معاهدة عدم اعتداء في 27 مارس سنة 1989 وفي تلك الأثناء فشلت زيارة سمو الشيخ سعد العبد الله رئيس الوزراء وولي العهد الكويتي في تحقيق أي مصالحة حول المشكلات العراقية الكويتية. على الصعيد الاقتصادي أعلن العراق عن حاجته لأموال كثيرة لإنعاش الاقتصاد الذي أنهكته الحرب وعندما تم تسريح 200 ألف جندي لينزل عدد الجيش العراقي إلى مليون جندي، اصطدم العائدون من جبهة القتال بالمصريين العاملين في العراق والذين حافظوا على الاقتصاد المدني العراقي طوال زمن الحرب. وأدى هذا إلى قتل وجرح عدة مئات من المصريين هناك. وبينما انشغلت الحكومتان المصرية والعراقية بحل هذه المشكلة الخطيرة، وكانت دول الغرب الأوروبي مشغولة بأوروبا الشرقية والتداعيات التي أدت في النهاية إلى تفكك الاتحاد السوفييتي وانهيار الشيوعية. واستغلت إسرائيل الموقف لاستقدام أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود كما وجهت اهتمامها إلى برنامج الصواريخ العراقي. وكان القبض على الجاسوس الإنجليزي بازوفت وإعدامه مقدمة لحرب دعائية بين الغرب وإسرائيل من ناحية والعراق من ناحية أخرى، وكان طبيعيا أن يلقى العراق وصدام حسين تعاطفا وتأييدا عربيا على المستوى الشعبي والرسمي وهو ما بقيت ذيوله وامتداداته بعد الغزو العراقي للكويت.

في تلك الأثناء كانت منظمة التحرير الفلسطينية تمر بأزمة هوية حادة. إذ إن الانتفاضة كانت مندلعة منذ سنة تقريبا، وجرت تطورات زادت من توثيق العلاقات بين العراق والمنظمة. ثم جاءت المذبحة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في 20 مايو سنة 1990 مناسبة لإبراز الدور العراقي. ففي 28 مايو اجتمع الزعماء العرب في بغداد وعلى الرغم من اللهجة الإنشائية لقرارات قمة بغداد فإنها طالبت بوضع استراتيجية عربية لمواجهة التأييد الأمريكي المطلق لإسرائيل.

هكذا إذن كانت الخلفية التاريخية التي نشبت عليها أزمة الغزو العراقي للكويت. وفي تقديري أنها تفسر لنا الكثير من دقائق ردود الأفعال العربية تجاه الأزمة.

تفاصيل الموقف الحكومي كما عرضت لها الورقة التي تقدم بها الأستاذ

الدكتور محمد الرميحي اتفق معه في كثير منها، ربما لأنها أحداث تاريخية ليست من صنع أحد. لكني أختلف معه في وجهة النظر أو في الرؤية التي حللها بها.

أنا أعتقد أن الكلام عن عقل سياسي أو عقول عربية سياسية هو كلام عن أعراض المرض وليس كلاما عن المرض نفسه. فإذا كانت هناك مواقف عربية يمكن أن ننسبها إلى عقل سياسي عربي، أو غير عربي، فإنني أعتقد أن هذا العقل نفسه هو نتاج لظروف موضوعية، وأوضاع سياسية، وخبرة سياسية أيضا. وأعتقد أن حال التخبط والتشابك الذي شاد المواقف العربية في كل مكان، على المستوى الرسمي وعلى المستوى الشعبي، بحيث وجدنا قطاعات تؤيد هذا الفريق وقطاعات تقف ضد هذا الفريق، أعتقد أن السبب في هذا هو الخبرة السياسية العربية في ظل أنظمة حكم مستبدة، وفي ظل غياب المعلومات الواجبة والواجب توافرها للجماهير لبناء مواقفها. وأكبر دليل على حالة التخبط أن الناس استيقظوا في الثاني من أغسطس ليجدوا أن حارس البوابة الشرقية للوطن العربي قد أصبح هو اللص الذي تسلل من هذه البوابة لكي يسرق جزءا من الوطن العربي.

وربما يكون مفيدا أن نسوق تعليقاتنا على هذه المعالجة في صورة عرض لمواقف هذه الدول من وجهة نظرنا-وهي تتفق في نقاط كثيرة مع ما أورده الأستاذ الدكتور محمد الرميحي-لتكون الفائدة أكثر عموما.

على الرغم من أن ردود الفعل العالمية جاءت حاسمة من جانب مجلس الأمن«القرار رقم 660 الذي يدين الغزو العراقي للكويت ويطلب الانسحاب الفوري وعودة الحكومة الشرعية» والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية «تجميد كافة الأموال والممتلكات الكويتية والعراقية» والاتحاد السوفييتي «وقف مبيعات السلاح للعراق»-نقول إنه على الرغم من سرعة رد الفعل وصرامته خارج العالم العربي، فإن رد الفعل داخله على المستوى الرسمي ظل مؤجلا بسبب طبيعة التردد الذي يحكم الساسة العرب، وازدواجية القول والفعل في السياسة العربية أيضا.

إذ أصدر مجلس وزراء خارجية الدول العربية (الذي اجتمع على هامش مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بالقاهرة) بيانا في اليوم التالي للغزو يدين الغزو العراقي ويرفض أية آثار ترتبت عليه بأغلبية 14 صوتا من

مجموع 21 صوتا. وكان هذا أول مؤشر على عجز العمل العربي عن حل مشكلة ظلت تبحث عن حل قبل أن تنفجر على هذا النحو المأساوي، وبعد أن انفجرت بالفعل.

لقد كانت الكويت تواجه، في الشهور القليلة السابقة على الغزو، مشكلة داخلية مع قوى المعارضة من ناحية، كما كانت تواجه مشكلات مع جيرانها الكبار «السعودية-إيران-العراق» من ناحية أخرى. كان لب المشكلة من وجهة نظر العراقيين هو تجاوز الكويت لحصتها التي حددتها أوبك، وتناسى صدام المساعدات التي كان يتلقاها من الكويت والسعودية وأرسل في 15 مايو رسالة إلى الجامعة العربية يشكو فيها من سياسة الكويت والإمارات البترولية. وعلى الرغم من أن الأيام التالية شهدت تصاعدا خطيرا في الأزمة، فإن كافة الجهود العربية عجزت عن استيعاب الأزمة. ذلك أن القبلات والأحضان الرسمية العربية المتكررة في صور الحكام والمسؤولين، لم تخف حقيقة الشك والمرارة التي تحكم علاقات الدول العربية ببعضها البعض، وعجز قادة هذه الدول عن نبذ الأسلوب الشخصي والمزاجي وصولا إلى رؤية عامة للصالح العربي.

وقد أدى ذلك إلى ظهور مواقف فردية لبعض الدول العربية، إذ أدان بيان الخارجية المصرية يوم 2 أغسطس، وبيان المملكة المغربية بإدانة العدوان، والموقف اللبناني المماثل. ثم تجسد الفشل العربي بصورة أكثر وضوحا بإعلان السعودية في يوم 4 أغسطس تأجيل القمة المصغرة التي اقترحها الملك حسين في جدة عقب مباحثاته مع الرئيس المصري محمد حسني مبارك بالإسكندرية. وأكدت تداعيات الأحداث حالة الفشل العربي (من جديد) في اتخاذ موقف سياسي واحد إزاء هذه الأزمة الخطيرة. وعلى الرغم من أن كافة الأطراف ظلت تدعو باستمرار إلى حل عربي للأزمة، فإن الجميع فشلوا في بيان طريق هذا الحل. وطوال الفترة التي سبقت عقد القمة العربية الطارئة والتي اختتمت أعمالها يوم الجمعة 10 أغسطس كانت هناك محاولات واجتماعات ثنائية بين القادة العرب، تراوحت بين الرغبة الحقيقية في حل الأزمة، ومحاولة اللعب على الحبال وكسب النقاط من هذه الأزمة لحساب بعض القوى في العالم العربي.

وأصدر مؤتمر القمة العربية الطارئة بالقاهرة بيانا بأغلبية ضئيلة

يدين فيه الغزو العراقي للكويت، ويرفض الاعتراف بضم الكويت للعراق، ويقرر إرسال قوات عسكرية للدفاع عن السعودية ودول الخليج العربي. وقررت مصر وسوريا والمغرب إرسال قواتها.

هنا بدأ فرز المواقف العربية-على المستوى الرسمي-من غزو العراق للكويت، وهو الأمر الذي يدعونا إلى محاولة رصد مواقف الدول العربية وقادتها من هذا الحدث أولا، ومتابعة تطورات هذه المواقف ثانيا، ثم محاولة فهم أسباب هذه المواقف ودوافعها ثالثا.

وربما يمكن تقسيم الدول العربية في مجموعات على النحو التالي:

المجموعة الأولى: دول المواجهة:

ونقصد بها دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، وقطر، والبحرين) التي تضمها والكويت منظمة إقليمية واحدة. وكانت هذه الدول أشد حساسية من غيرها إزاء الغزو العراقي لا سيما أن أمنها بات مهددا بوجود القوات العراقية في الكويت على نحو يهدد بقية دول الخليج. ومن الطبيعي أن رد الفعل في هذه المنطقة كان حادا وعصبيا بقدر ما كانت المفاجأة والممارسات العراقية فجة وقاسية.

كان رد الفعل الأول متوازنا، إذ صدر بيان عن المجموعة يوم 3 أغسطس على هامش اجتماعات وزراء الخارجية الإسلاميين بالقاهرة يطلب الانسحاب، وعدم الاعتراف بنتائج الغزو العراقي، ويطلب موقفا عربيا واحدا.

وقطع الشيخ زايد زيارته لمصر وعاد مسرعا إلى بلاده لمواجهة التطورات الجارية، كما أن المملكة العربية السعودية تصرفت بالحذر المعهود، وفي يوم الأحد 5 أغسطس أعلنت التعبئة العامة في القوات المسلحة. ثم جاء إعلان المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته الاستثنائية الثانية عشرة بجدة يوم 7 أغسطس ليصدر بيانا يدعم فيه الحكومة الشرعية في الكويت، ويطلب من العراق سحب قواته فورا من الكويت. وفي اليوم التالي أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن إرسال قوات أمريكية إلى المنطقة لحمايتها من الغزو العراقي.

في يوم الخميس 9 أغسطس أصدر الملك فهد بيانا يؤكد فيه رفض السعودية لكل ما يترتب على الغزو العراقي للكويت ويطالب بعودة الأسرة الحاكمة، وفي يوم 13 أغسطس أعلن أن مبادرة العراق غير قابلة للتنفيذ. ثم ازدادت لهجة العاهل السعودي وهو يؤكد أن السعودية لن تسمح بالعدوان على شبر واحد من أراضيها. وربما كان هذا الموقف المتصاعد تدريجيا من جانب السعودية موازيا لتطورات دولية أخرى (فقد أجرى الرئيس بوش مكالمة مع الملك فهد أخبره فيها أن القوات العراقية تحتشد على الحدود السعودية وأجاب العاهل السعودي بأدب بأنهم يحتاجون بعض المساعدة لسلاحهم الجوي ولكنهم لا يحتاجون إلى جيش الولايات المتحدة. وعندما وصل الأمير بندر إلى السعودية لمناقشة الوضع علم أن المملكة أرسلت قوات استطلاع ولكنها لم تجد أثرا لقوات عراقية تتجه صوب السعودية. وأجاب الأمير بندر بأنه رأى صورا لأقمار صناعية توضح العكس.

وكانت تلك الصورة أيضا هي أداة تشيني الذي أرسله بوش إلى السعودية لكي يقنع الملك فهد بدعوة القوات الأمريكية إلى المملكة).

ثم بدأ تصعيد محسوب في المواجهة السياسية بين دول هذه المجموعة والعراق مع بدء وصول القوات العربية والإسلامية والأجنبية واستمرار تدفقها إلى السعودية والإمارات، وبدأت لهجة الدبلوماسية الخليجية تلتزم الحسم سواء في مفرداتها أو في المواقف التي تتبناها، ففي 19 أغسطس رحبت الإمارات بنشر قوات عربية وصديقة في أراضيها. وفي الأربعاء29 أغسطس أنشأت السعودية قيادتين منفصلتين للتنسيق بين القوات العربية والقوات الأمريكية والأجنبية الموجودة فوق أراضيها.

ثم جاءت تطورات أخرى تؤكد توازي تصعيد دول الخليج مواجهتها للعراق مع تطور الأحداث على الصعيد الدولي. ففي أول سبتمبر زادت الإمارات والسعودية حجم إنتاجهما من البترول لتعويض النقص الناجم عن توقف البترول الكويتي والعراقي. وفي 17 سبتمبر أعلنت السعودية عن عودة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي بعد 50 عاما من انقطاعها، وذلك ردا على موقف الاتحاد السوفييتي من الأزمة (وهو موقف جاء مخيبا لحسابات صدام حسين وتوقعاته بالقدر الذي يكشف عن قصور الرؤية السياسية العراقية لحقائق الموقف الدولي). وفي 22 سبتمبر أعلنت

الحكومة السعودية قرارها بطرد أعضاء البعثات الدبلوماسية للعراق واليمن والأردن. في 24 أكتوبر أكد عاهل السعودية ضرورة انسحاب جميع الحشود العراقية المرابطة على حدود السعودية مع ضمانات بعدم تكرار عدوان حاكم العراق على أية دولة خليجية أخرى.

وليس بوسعنا أن نقوم برصد تفاصيل رد الفعل لدى هذه المجموعة على المستوى السياسي، وهو تصاعد نرى أنه كان متوازيا مع تصاعد الاستعداد العسكري حتى بدء العمليات العسكرية يوم الخميس 17 يناير 1991. وفي تقديرنا أن موقف هذه المجموعة موقف طبيعي للغاية، إذ إن خطوط التماس بين دول هذه المجموعة والقوات العراقية الغازية في الكويت كانت تفرض هذا الموقف الذي تدرج من الحذر الهادئ المشوب بالخوف من اندفاع المغامرة العراقية في الأيام الأولى إلى داخل الأراضي السعودية، إلى الموقف الحاسم المستند إلى طمأنينة وجود ضمانات الدفاع الكاملة والتأييد العالمي، ثم المشاركة في القتال الفعلي ضد القوات العراقية سواء في معركة الخفجي 31 يناير 1991 أو. في حرب تحرير الكويت.

وموقف هذه المجموعة يبدو، أيضا، متسقا مع تطورات الموقف السياسي والعسكري على المستويين العربي والدولي. فقد أدت تداعيات الأحداث إلى نتائج جانبية داخل نسيج العلاقات السياسية مع دول العالم العربي لهذه المجموعة.

المجموعة الثانية:

وهي الدول العربية التي يمكن أن نسميها دول المساندة، وهي التي اتخذت موقفا ضد الغزو منذ البداية، ولم تكتف بالمساندة السياسية وتسجيل المواقف وإنما ترجمت ذلك إلى مساندة عملية من خلال تحركاتها الدبلوماسية، وهي مصر وسوريا والمغرب.

لقد قررت الدول الثلاث إرسال قواتها إلى المملكة العربية السعودية بناء على قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة يوم 10 أغسطس. وفي تصورنا أن هناك عوامل مشتركة جمعت بين مصر وسوريا والمغرب، كما أن هناك نقاط خلاف بطبيعة الحال بين دول هذه المجموعة، إذ إن إدراك الدول الثلاث لمدى اختلال مفهوم الأمن العربي نتيجة الغزو العراقي كان

عاملا حاسما في ردود أفعال هذه الدول الثلاث، كما أن مبدأ غزو الجيران وحل المشكلات بالقوة العسكرية أمر لا يمكن قبوله بالنسبة للمغرب التي عانت كثيرا من مشكلة الصحراء. وبالنسبة لمصر التي اتخذت لنفسها سياسة معلنة تجاه حل المشكلات بالمفاوضات منذ اتفاقية كامب ديفيد، كان حل المشكلات بالقوة العسكرية أمرا غير مقبول لا سيما بين جارتين عربيتين، وهو أمر لا يمكن قبوله بالنسبة لسوريا التي لا تزال أراضيها تحت الاحتلال الصهيوني.

وإذا كانت مصر قد ربطتها بالعراق علاقات تعاون وثيقة خلال سنوات الحرب مع إيران، ثم من داخل مجلس التعاون العرب، فإن مصر رأت في التصرف العراقي بغزو الكويت، والغدر السياسي والعسكري الذي واكبه، سلوكا خطرا على مفهوم الأمن العربي والاستقرار الذي كانت السياسة المصرية تحاول بناءه من خلال ممارسات سياسية وسطية. وفي تقديرنا أن حجم الصدمة كان كبيرا بالنسبة للرئيس المصري الذي ظن أن الرئيس العراقي قد استجاب لوساطته عندما وعده بعدم اللجوء إلى القوة.

وربما كان الرأي العام المصري من العوامل المهمة في صياغة رد الفعل المصري، إذ رأت الحكومة المصرية، وبعض القوى السياسية (حزب الوفد) أن المشكلة الرئيسية هي غزو العراق للكويت، وكان من رأي التيارات السياسية الأخرى «التجمع-الإخوان-الناصريون» أن الغزو خطأ سياسي وقومي يرقى إلى مرتبة الخطيئة، بيد أن خطر الوجود العسكري الأمريكي أكبر من أي خطأ آخر. ومن المهم أن مواقف كافة القوى السياسية كانت متداخلة بين رفض الغزو من ناحية ورفض تدمير العراق تحت غطاء تحرير الكويت من ناحية أخرى. وكانت تأثيرات أزمة الخليج في مصر بمثابة وقود إضافي لنيران النزاع بين الحكومة والمعارضة، ولكن عودة حوالي 350 ألفا من المصريين العاملين في الكويت والعراق بعد أن فقدوا معظم ممتلكاتهم ومدخراتهم جعلت الرأي العام المصري متوافقا مع تصرفات الرئيس المصري. وربما كان للآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن الأزمة (تدهور عائدات المصريين في الخليج، ودخل قناة السويس والسياحة) أثرها في صياغة الموقف المصري الذي كان مساندا للكويت وحقوقها، على الرغم من رفض بعض القوى السياسية للتدخل الأجنبي وتدمير العراق. ومن المهم أن نشير

إلى أن كافة القوى السياسية قد أدانت الغزو العراقي منذ البداية، ولكن تدفق القوات الأجنبية إلى المنطقة أدى إلى فرز القوى السياسية من ناحية، وأدى إلى خلط بعض القوى السياسية الأخرى بين الأيديولوجيا والتاريخ، أو تقديم الموقف الأيديولوجي على حقائق الموقف التاريخي الناجم عن الغزو.

كذلك فإن الموقف السوري كان راجعا إلى اعتبارات عملية على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي. فسوريا على خلاف شديد مع العراق منذ سنوات طويلة، وقد فشلت كل محاولات الإصلاح بينهما على الرغم من أن الحكم في كل منهما بيد حزب البعث العربي، وزاد من تعقيد الموقف مساندة سوريا لإيران طوال سنوات الحرب العراقية الإيرانية، ثم مساندة العراق لميشيل عون في لبنان. وعلى الرغم من أن سوريا ليست في نفس الموقف السياسي والعسكري الذي تتمتع به مصر (بسبب وجودها العسكري في لبنان، واحتلال إسرائيل لجزء من أراضيها، وعلاقاتها السيئة بالغرب) فإنها أدركت أن خروج العراق بغنيمته سالما يعني اختلال توازن الإقليمية لصالح العراق، وهو أمر لا تستطيع سوريا أن تتحمل تبعاته.

أما المغرب، الذي كانت تربطه بدول الخليج علاقات طيبة دائما، فقد حاول أن ينهج نهجا متوازيا يراعي المصلحة الخاصة بالمغرب، ويتواءم مع العلاقات الدولية، مع عدم الرغبة في قطع الجسور مع العراق. بيد أن اتجاه الرأي العام في المغرب كان يميل لصالح العراق، فقد وقف الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية مع العراق. وعلى الرغم من أن الحكومة أرسلت قوة عسكرية قوامها 1200 جندي إلى السعودية، فإنها ظلت تسعى إلى حل سلمي عربي للأزمة. ومثلما حدث في مصر كانت الأزمة سببا في مزيد من الشقاق والتخاصم بين الحكومة المغربية وقوى المعارضة السياسية.

وعلى الرغم من هذه المساندة النشطة، فإن هذه الدول الثلاث ظلت تتصرف باستمرار على أساس إمكان إرغام العراق على الانسحاب دون حرب. ومع التصريحات والنداءات المتكررة من جانب الرئيس المصري (27 نداء) كان يبدو أن هذه المجموعة تخشى من الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن مواجهة عسكرية مدمرة في حالة استمرار التعنت العراقي. ويمكن أن نضع موقف هذه المجموعة في إطار رد الفعل وانتظار تداعيات الأحداث.

ولكن تطور الأزمة بالشكل الذي حدث جعل مشاركة القوات المسلحة لهذه الدول إيجابية في حرب تحرير الكويت، وكان دور القوات المصرية أكثرها فعالية وإيجابية في الحرب البرية.

المجموعة الثالثة:

يمكن أن نسميها دول الموقف السلبي، وهي الدول التي اتخذت موقفا جمع بين رفض الغزو العراقي وإدانة التدخل الأجنبي، وتبرز الجزائر وليبيا وتونس في مقدمة هذه المجموعة، وكانت ليبيا هي الدولة الأكثر نشاطا في محاولة تطويق التدخل الأجنبي وصياغة دور عربي مع إدانة التدخل الأمريكي، فقد وصل الرئيس الليبي إلى القاهرة يوم 8 أغسطس (في نفس اليوم الذي دعا فيه الرئيس المصري إلى القمة العربية الطارئة)، كما اقترح القذافي يوم 10 أغسطس تشكيل مجموعة من القادة العرب لإبلاغ صدام حسين بقرارات القمة. وفي الوقت نفسه ظلت الاتصالات قائمة بين الكويت وليبيا. ومن ناحية أخرى حرصت ليبيا على تأكيد موقفها الرافض للتدخل الأجنبي والمعادي للولايات المتحدة، ففي 18 أغسطس احتج على اعتراض السفن الأمريكية للسفن التي تحمل بضائع للعراق تنفيذا لقرار المقاطعة، وفي 21 أغسطس عقد الرئيس الليبي مؤتمرا صحفيا بطرابلس أدان فيه الغزو العراقي للكويت باعتباره خرقا لميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة، واستنكر استخدام الرهائن، ولكنه حرص على إدانة التدخل الأمريكي أيضا.

ويمكن فهم الدور الليبي من خلال الدور السياسي الليبي الداعي إلى الوحدة العربية من ناحية، ورصيد العلاقات العدائية بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى. بيد أن الحلول التي طرحتها ليبيا للازمة لم تلق النجاح بسبب ما تضمنته من تنازلات لصالح العراق. ومع تصاعد الوجود العسكري الأجنبي زادت حدة المعارضة الليبية للحرب على أساس أنها سوف تدمر العراق. وكانت التحركات والمظاهرات الشعبية الضخمة مؤازرة للعراق في مواجهة الولايات المتحدة والغرب.

وفي تونس تكونت لجان شعبية لمناصرة الشعب الكويتي وسط تيار جماهيري معادية لدول الخليج بشكل عام على الرغم من الموقف الوسطي

للحكومة التونسية التي غابت عن القمة العربية في القاهرة.

ومع تكثيف الوجود العسكري الأجنبي قي منطقة الخليج زاد إجماع القوى السياسية في بلدان المغرب العربي على مساندة العراق، على حين أعلن حزب الوحدة الشعبية في الجزائر عن تأييده لموقف السعودية والكويت.

هكذا كانت الخريطة السياسية متداخلة إلى حد الارتباك داخل هذه المجموعة، ولم يكن ثمة موقف واحد يمكن أن نرصده في أي من هذه البلدان. غير أن أهم ما أسفر عنه موقف هذه المجموعة هو وجود موقف وسطي داخل المجموعة العربية كان بمثابة منطقة عازلة بين موقف المجموعة الأولى والمجموعة الثانية اللتين تطابقت مواقفهما وأصبحت موقفا واحدا، وموقف المجموعة الرابعة التي أخذت موقف الدعم الصريح للعراق.

المجموعة الرابعة:

تضم الدول العربية التي ساندت الغزو العراقي ووقفت معه منذ البداية، على الرغم من اختلاف الأدوار فيما بينها وتضم السودان، والأردن واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية. ويمكن تفسير موقف هذه المجموعة في ضوء الأحداث والظروف السياسية والاقتصادية التي عاشتها هذه الدول في الشهور القليلة التي سبقت انفجار الأزمة، كما تأثرت السودان والأردن واليمن بالعودة الجماعية لمواطنيها من منطقة الخليج، كما ساءت أحوالها الاقتصادية نتيجة الحصار الاقتصادي وارتفاع أسعار البترول، كما أن الإحباط السياسي والمشكلات المالية التي واجهتها منظمة التحرير الفلسطينية كانت وراء تأييد القوى السياسية في هذه المجموعة للعراق، ونسبت هذه المعاناة إلى المؤامرة الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

ويبرز موقف الأردن والمنظمة من خلال المناورات السياسية والدبلوماسية، والحركة الدائبة لملك الأردن ورحلاته الكثيرة من ناحية، ومشروعات ياسر عرفات وتصريحاته واقتراحاته من ناحية أخرى، فقد كان الملك حسين أول من تحرك في هذه المجموعة، ومعه ياسر عرفات، والرئيس اليمني. وجاء موقف منظمة التحرير واليمن في القمة الطارئة حسما لتوجهات هذه المجموعة التي استمرت مواقفها على نفس الخط المؤيد للعراق والرافض للتدخل الأجنبي في المنطقة بشكل خلق حساسيات بين هذه المجموعة

والمجموعتين الأولى والثانية، وزاد من حدة التوتر المظاهرات اليمنية والسودانية ضد السفارة المصرية في صنعاء والخرطوم. كما أن مندوب اليمن في مجلس الأمن لعب دورا صريحا في مساندة العراق في غالبية القرارات التي اتخذها مجلس الأمن. ووصلت العلاقات بين مصر والسودان إلى أدنى مستوياتها، ووصل الأمر إلى حد التهديد العسكري. ففي يوم الخميس 23 أغسطس نفى مسؤول بالخرطوم الأنباء التي شاعت عن تقديم تسهيلات عسكرية للعراق كما نفى وجود طائرات عراقية على الأراضي السودانية. وفي 5 سبتمبر جددت الحكومة السودانية نفي وجود طائرات وصواريخ عراقية فوق أراضيها، وبعدها بيومين أكد الرئيس مبارك أن مصر سوف تدمر، بدون إبطاء، أي صواريخ عراقية تنصب في السودان.

وعلى الرغم من أن هيئات شعبية سودانية في الخارج انتقدت موقف الحكومة في السودان، وعلى الرغم من تراجع الموقف السوداني الرسمي عن المساندة المطلقة للعراق، فإن حكومة البشير ربطت بين مساعدات العراق الاقتصادية والعسكرية في مواجهة تمرد الجنوب، وبين دواعي الأمن العربي الذي هزه الغزو العراقي من أساسه. كما اتخذ الموقف السوداني طابعا تأريا من دول الخليج التي اتخذت موقفا فاترا من حكومة البشير بعد الانقلاب الذي أتى به على قمة السلطة في السودان.

أما أكثر الخاسرين داخل هذه المجموعة على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي فهي منظمة التحرير الفلسطينية التي خسرت موارد اقتصادية هائلة، والدعم السياسي للانتفاضة كما أن جلبة وضوضاء السلاح العراقي في الكويت حجبت مسرح الاستيطان الصهيوني المتصاعد في فلسطين، كما حجبت مذابح الصهاينة ضد أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل، فضلا عن أن الغزو العراقي وتداعياته قد ترك المنظمة عارية في مواجهة الغطرسة الإسرائيلية والتواطؤ الأمريكي. ولسنا نظن أن ياسر عرفات على هذا القدر من السذاجة السياسية، وربما يكون تفسير هذا الموقف كامنا في طيات العلاقة المتينة بين صدام حسين وياسر عرفات في السنوات السابقة من ناحية، وربما كان اليأس والإحباط اللذان خيما على قيادة المنظمة وراء هذا الموقف في مساندة العراق إرضاء لمشاعر الجماهير، لا سيما أن الورقة الفلسطينية كانت من ضمن أوراق اللعب العراقية أثناء

الأزمة من ناحية ثانية، كما أن ضرب إسرائيل بالصواريخ العراقية دغدغ الأمل في نفوس الفلسطينيين الذين عانوا من خيبة أمل كبيرة تجاه الدول العربية.

وفي تقديرنا أن الموقف الفلسطيني قد خلط بين الفعل التاريخي والموقف السياسي. إذ إن العدوان العراقي على الكويت قد خلق فعلا تاريخيا ينبغي محاصرته قبل أن نربط بينه وبين قضية فلسطين على هذا النحو الهزلي الذي يمنع حل المشكلتين معا، كما يقلل من تركيز الاهتمام حول قضية فلسطين، كما أن الموقف الذي تبنته المنظمة قد أعطى الفرصة لبعض دعاة الواقعية السياسية الفجة لكي ينادوا بنفض الأيدي عن مساندة الفلسطينيين.

أما اليمن فإن مشكلات الحدود القديمة بينها وبين السعودية من ناحية، ورغبتها في لعب دور قوي داخل مجلس التعاون العربي من ناحية ثانية، واستياءها من أسلوب تعامل دول الخليج من ناحية ثالثة، ربما يفسر موقفها الذي أدان الغزو العراقي ولكنه رفض اتخاذ أية تدابير ضده في الوقت نفسه وأصر على إمكان الحل العربي للأزمة. ويبقى دور الأردن الواقع بين الرغبة في تحاشي العدوان الإسرائيلي والاختراق العراقي، والذي كان يحاول الموازنة بين إرضاء الرأي العام المنحاز إلى جانب العراق ومصالح الأردن السياسية والاقتصادية.

على أية حال، فإن تصاعد الأزمة وبروز دور القوة العسكرية الأمريكية، ثم بدء ضرب العراق جعل الموازين داخل هذه المجموعة-وغيرها-تميل نحو مساندة العراق.

هذا الموقف السلبي مجموعة الأخيرة، كان من أهم عوامل انقسام العرب، وهو الذي ضيع الفرصة على العرب لإيجاد حل عربي للأزمة. لقد فشل العرب في اتخاذ موقف واحد نتيجة الظروف التاريخية السائدة وقت نشوب الأزمة-وهي ظروف قائمة منذ سنوات طويلة أهمها غياب المفهوم السياسي للوجود العربي المتكامل، وسيادة نزعة التشرذم والأنانية السياسية، وغياب الديمقراطية. ولكن محصلة هذا الموقف المرير تمثلت في نتيجة أشد مرارة، وهي أن العرب أصبحوا (بسبب العدوان العراقي) في موقع المفعول به في جملة السياسة الدولية.

وأجدني مضطرا للاختلاف مع الدكتور الرميحي في رؤيته الخاتمة

فهو يرى أن ما حدث قد كشف عن كوامن العقل السياسي العربي، كما أن الأزمة قد أزاحت كثيرا من المسلمات «القومية» بحيث باتت موضع تساؤل حقيقي تجاه المستقبل العربي. وفي رأينا أن الأزمة/ الكارثة كانت أزمة النظام العربي القائم على الاستبداد، والنفاق السياسي، وغياب الجماهير عن المشاركة في صنع القرار السياسي. ويكفي تدليلا على ذلك أن قرار الغزو العراقي كان قرارا فرديا من جانب الرئيس العراقي بعيدا عن مشاركة الشعب في العراق، كما أن القرارات التي شكلت ردود الفعل الحكومية على اختلافها في أنحاء العالم العربي كانت قرارات حكومات أو رؤساء لم تشارك الجماهير فيها.

لقد كانت أحداث الغزو العراقي، وتداعياتها، تعبيرا عن الأزمة التي كانت كامنة. وكان غياب المعلومات، وتضليل الأنظمة لشعوبها، والإحباط السياسي والاقتصادي والاجتماعي مصدر ذلك التخبط والبلبلة. وفي تصوري أنه لا يمكن فهم مثل هذه الأمور في ضوء المعطيات النظرية المستعارة من علم النفس الاجتماعي والسياسي فقط، وإنما يمكن فهمه من خلال تحليل الظروف التاريخية الموضوعية التي سادت في المنطقة العربية قبل الثاني من أغسطس 1990 م. والمسألة ليست مسألة «عقل عربي» أو «عقول عربية» جامدة بسبب طبيعي أو خلقي، ولكنها نتاج واقع تاريخي بأبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية وإفرازاتها الثقافية.

المناقشات

د. طلعت منصور:

الواقع أن عرض هذه الدراسة الوثائقية القيمة يذكرني باسم كتاب عن الأزمات بعنوان «عالم تناثر في أجزاء» واضح جدا أن أزمة الخليج أو العدوان العراقي الغاشم على دولة الكويت كانت بمنزلة العامل الخارجي الصدمي الذي فجر مكنونا في الواقع العربي وفي تكوين العقل العربي. وهذا يفسر لماذا كانت هذه التناقضات اللاعقلانية في التعامل مع هذه الأزمة، أو الكارثة أو الزلزال الذي حل بالأمة العربية. مواقف مع تتقلب إلى مواقف ضد. هناك ظاهرة نطلق عليها في علم النفس اسم ظاهرة التوحد مع المعتدي، أي أن مواقف مع تنقلب بالنقيض إلى مواقف ضد. مواقف تنقلب فيها الأسباب إلى نتائج، مواقف تنقلب فيها المتغيرات المستقلة كما نسميها في مناهج البحث إلى متغيرات تابعة. خلط وتشويه معرفي ربما لم يشهده العالم من قبل في فهم هذه الأزمة وفي تعقلها. وفي نفس الوقت ونحن نحاول أن نستبصر حقيقة ما حدث عقلانيا هناك ردود فعل لكن من المنظور الإيجابي هناك (Pro-actions) وينبغي أن نفرق بين هذين المفهومين هناك ردود فعل ضيقة ومحدودة لا ترى إلا «هنا والآن» ردود فعل ساذجة يمكن الاستهزاء بعقلها وبكرامتها في احترام نفسها. لكن هناك ردود فعل عربية وشعبية ورسمية وحزبية من قبيل الـ :Pro-action إذكاء الفعل، السمو بالاستجابة للمواقف، القائمة على استبصار الواقع، وتقدير الواقع والمتوقع منه. وكانت هناك بجانب ما ذكره الأخ الدكتور الرميحي، من ردود فعل أو من استجابات رسمية وحكومية، كانت هناك أيضا الكثير من الردود الشعبية الكثيرة التي كانت من قبيل الـ :Proaction التعامل مع هذه الأزمة واتخاذ موقف بشأنها، موقف حضري وإنساني، ويمكن أن أعطيكم الكثير والكثير من الندوات الشعبية ومن الكتابات الكثيرة التي لم تكن من قبيل حكومة أو حزب وإنما من قبيل تلقائية فردية في استجابة تلقائية طبيعية للموقف مع الحق.

الحقيقة نقطة أخرى أود أن أنبه إليها: أرجو ألا نقع في منزلق «العقل العربي»، هذا مسمى في الحقيقة هناك كتابات غربية وربما أيضا كتابات صهيونية روجت وروجت سلبا لما يعرف بـ The Arabmind وهي نظرة ربما ترتبط باتجاه يرى العالم العربي من منظور أنه عالم Down عالم أقل، ومن ثم لا ينبغي أن ينتشر في حياتنا الثقافية والفكرية مثل هذا المفهوم، ويمكن أيضا أن أذكر الأخوة بكتاب آخر صدر في العشرينيات والثلاثينيات بعنوان The African Mind حيث كان الإنجليز يحاولون أيضا نشر دراسات عما يعرف بالعقل الأفريقي، وهكذا من مفاهيم أرجو ألا تتسلل أو تخترق فهمنا وبصيرتنا. وقبل كل هذا أرجو ألا تنال من ثقتنا بأنفسنا. وفي النهاية أعود إلى المفهوم الذي بدأت به وهو أنه إذا كان هناك عالم تناثر إلى أجزاء فإن الكل أعظم، الكل أكبر من مجموع الأجزاء، والكل هنا هو الشعب العربي.

د. سليمان الشطي:

الثناء على ورقة الدكتور رميحي قول زائد وفضول لسنا في حاجة إليه لأن الدكتور الرميحي دائما يستقصي ويعطي دائما كل ما هو مفيد. وأرى أيضا من المستحسن دائما أن تكون مناقشة مثل هذه الأوراق مناقشة لما قيل فيها وليس ما لم يقل. ولذلك أنا لن أتكلم عن أشياء لم يقلها الباحث ولكن سأنحاز إلى طريقة اتبعها وأهملها. اتبعها في أول بحثه، وفي ختام بحثه، وأهملها في منتصفه. وهي تلك المقدمة التي قدم بها في حديثه مع مناقشة مفكر معين موجه إلى المجتمع وموجه إلى الآخرين، عندما ناقش محمد عابد الجابري بالأفكار التي كشف من خلالها عدم قدرة هذا الباحث على القراءة الصحيحة للأحداث وإدراك مدلول الخطاب كما زعم أنه يفهمه كما يجب، وإلا لو قرأ خطاب صدام حسين، وهو كثير مكتوب، ولا شك أنه عند زيارته التي أشار إليها الدكتور لا بد أنه زود بعشرات الكتيبات عن خطابات الزعيم ولو قرأها لعرف التوجه. فإذن هو فشل، وهذا الفشل كان ممكنا أن يكون هو المنهج الصحيح الذي يتبعه الدكتور في بقية بحثه، ويحلل هذا الفكر المؤيد للغزو والآخر الذي وقف مدافعا عن الحق آخر. كانت ردود الفعل هذه المؤيدة والمعارضة هي القسم الأهم وطبعا المدخل الجيد الذي دخله فيما يتعلق بالمواقف الرسمية، هذا مفيد ولكن محدود

فهي واضحة بين مؤيد ومعارض، ثم ألوان الطيف تتوالى حسب الانتهازية السياسية وما بين الاثنين. وهذه ممكن إجمالها شرائحيا. أنا كنت أتمنى أن يكون هناك (وهو عرض هذا الشيء وأنا أقول أسير مع منهجه وليس فرضا على منهجه هو) إنه لو استطاع أن يقدم المواقف الرسمية والمواقف الشعبية، وأقصد بالشعبي هنا القوة المؤثرة القائدة الموجهة للآخرين أو المؤثرة في الشعب، أصحاب الكلمة، الصورة، وهؤلاء يتوزعون ما بين رسمي وشبه رسمي ومستقل، الفكر بمفهومه المتسع، طبعا قادة الأحزاب والسياسيون ومن في مقامهم والنقابات، كل هؤلاء هو تكلم عنهم في الحقيقة ولكن الفكرة ضاعت في خضم التقسيم القطري، مع أن الحجج كانت تكرر ونحن بحاجة لأن نفهم لماذا هذا أيد ولماذا عارض، وهذه هي الحصيلة النهائية. وهذا يكشف المنطق، المنطق المهم الذي ظل سائدا. أنا كنت أتمنى أن يقرأ الدكتور الكتاب الذي أصدرته دار الريح وهو «عودة الاستعمار» وهذا الكتاب يفترض فيه شكلا أنه يعرض مؤيدين ومعارضين، ولكن في حقيقة الأمر أنه كان منحازا ابتداء يعني العنوان عودة الاستعمار، الذين يعارضون أو يقفون موقفا مضادا من دولة الكويت وموقفها ثمانية، والذي يؤيد الموقف الكويتي أربعة. فأي انحياز شكلي هذا أيضا سقوط حتى في تنظيم العقل المباشر.

حقيقة أيضا أنا كنت أتمنى أن تكون هناك إشارة للتزييف الفكري، مثلا هناك إحدى المفكرات مسؤولة عن إحدى الصفحات تنشر صورة الكويت سنة 58 وتقول إن الكويت مستقرة تحت الاحتلال. أنا لا يهمني هذا التزييف، يهمني أن هذا المفكر كيف يجيز لنفسه أن يكون رخيصا بهذه الصورة.

أيضا موقف الفلسطينيين الحقيقة غريب. أنا أرى أن هناك موقفا ابتدائيا من القيادة ومواكبا له ثم أضيف إليه موقف آخر مضاد له من دول الخليج ردا على هذا الفعل، وتحولت بعدها إلى قضية كأن الفلسطينيين أصبحوا جزءا، أنا شخصيا شاهدت في التلفزيون العراقي ما لا أتمنى أن تشاهدوه ولكن الذي يفاجأ الإنسان به عدد الذين كانوا يتحدثون أكثر من العراقيين، فكل عشرة من الفلسطينيين قد تجد جزءا من عراقي ولا أقول عراقيا، لأن الذي يكون جزءا من نظام فهو جزء، فإذن هذه قضية تحتاج فعلا إلى تدقيق، أيضا أنا أشير إلى الكوميديا السوداء التي حصلت في

مؤتمر القمة العربي. ففيه تلخيص للموقف الرسمي كان يغني الدكتور الرميحي عن كل التفصيلات الأخرى، ويصب بعد ذلك بحثه في النقاط التي أشرت إليها سالفا.

د. إبراهيم سعد الدين

الحقيقة بعد التفصيلات التي أوردها الدكتور الرميحي لا مجال لتفصيلات جديدة. ولكن قد يكون هناك بعض التفسيرات فقط هي التي يمكن أن تضاف. وفي ظني أن هناك نقطة أساسية ذكرها الدكتور الرميحي ولكنه لم يستطرد فيها هي ما سماه الموقف القبلي لدى العرب. وهو ما يمكن أن نقول عنه إننا نحكم على الحدث ليس في ذاته بل من موقفنا من فاعله، ومن يقع عليهم الحدث. فمثلا بغض النظر عن الكويت والعراق، إذا كان هناك اضطهاد لعنصر يساري فإن من يدافع عنه هم اليساريون أما العناصر غير اليسارية فموقفها هو تأييد هذا الاضطهاد، والعكس بالعكس، إذا حدث اضطهاد من نظام ما للإخوان المسلمين، كما في الجزائر مثلا، فسنجد أنه يرحب به من البعض ويندد به من البعض على أساس المواقف المسبقة لهذا البعض. فإذن حكمنا في واقع الأمر على الأحداث ينبع من موقفنا المسبق: هؤلاء معنا أم ليسوا معنا، ينتمون إلينا أو ننتمي إليهم، أم لا، هذه القضية مهمة جدا في الحكم على الأشياء، ومن هنا عندما يقع حدث مثل العدوان على الكويت فهنا يحاكم هذا الحدث من نفس المنطق. المنطق ليس أن الحدث في ذاته تجزم إنما من الفاعل وعلى من وقعت الجريمة. هنا تأتي قضية صورة الكويت لدى الجماعات البشرية المختلفة التي تحكم على هذا الحدث، وصورة العراق وليس نظام صدام لدى الكثيرين من الناس. لأن الكثير من الناس طبعا باستثناء الواعين لا يعرفون نظام صدام تفصيلا، إنما العراق وله موقف تاريخي وإلى آخره. هذه الصورة تحدد إلى حد كبير جدا الموقف الذي تتخذه الجماعات المختلفة. فإذا كانت الصورة هي صورة الأغنياء الذين يتصرفون بالمال دون حذر وما إلى ذلك، هنا يكون هناك موقف مضاد بغض النظر عن أن هناك عدوانا على الكويت. إذا كانت صورة العراق هي حارس البوابة الشرقية، كما قيل، فإن الفعل العراقي في مثل هذه الحالة بالنسبة لناس كثيرين مبرر. فهنا نحن نحكم

في واقع الأمر ليس على الحدث وإنما على محدث الحدث في هذا الأمر. هذا يفسر أن هناك عدة عوامل كانت موجودة. ففي الدوائر العربية هناك ما أسميه الحقد البدائي على الأغنياء، وهو منتشر وموجود لدى أناس كثيرين. هذا الحقد البدائي على الأغنياء يؤدي إلى موقف مضاد للكويت، وبغض النظر عن الأحداث. الموقف المضاد من الإمبريالية والاستعمار، فأذن تحدد موقفنا أنه ما دام مع الأمريكان أو ضد الأمريكان فنحن مع أو ضد هذا الحدث وهنا فإن هذه العملية تكرر في أشياء كثيرة جدا.

الغريب في هذا الأمر أن كثيرا من الناس كانوا حريصين جدا على ألا تقوم الحرب، وهذا موقف طبيعي، فعدم قيام الحرب هدف سام لا بد أن يسعى إليه الجميع. إنما المشكل أنه في محاولتنا لمنع الحرب كان الكثيرون يضغطون على الكويت للتنازل وليس على العراق للجلاء. طبعا منع الحرب يمكن أن يحدث بإحدى وسيلتين: إما جلاء العراق وإما تنازلات الكويت. سنجد أن الكثيرين من القيادات السياسية كانوا في واقع الأمر يضغطون من أجل تنازلات كويتية باعتبار أنه لا مجالا للعراق للتراجع لأن «كرامة» صدام التي هي من كرامة الشعب العراقي لا يمكن أن تمس في مثل هذه الحالة. وجوهر الأمر هنا أن هناك خطأ سياسيا حقيقيا وقع من بعض القيادات المسؤولة في تقدير احتمالات وقوع الحرب أو عدم احتمالات الوقوع. فمن الظاهر جدا مثلا أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بقيت حتى ضرب القنبلة الأولى لا تصدق قيام الحرب، بل بقيت غير مصدقة رغم التحركات في إسرائيل (أنا أتذكر أنه قبل يومين من العدوان أحد الأخوة في جريدة الأهالي كلمني وقال لي ما رأيك، قلت له الحرب ستقوم في خلال 24 ساعة أو 48 ساعة لأن إسرائيل بدأت حركة تعبئة، وإسرائيل وهي تبدأ حركة تعبئة فإسرائيل تعلم، إذا كنتم لا تعلمون فإن إسرائيل تعلم وما يجري في إسرائيل هو دليل على أنه لن تمر 48 ساعة وإلا الحرب) هذه الأحداث كانت تجري أمام الناس وهم يغمضون أعينهم عنها بالكامل لأن لهم موقفا مسبقا كما أقول من المعتدي ومن المعتدى عليه.

د. فؤاد زكريا:

الموضوع الذي أمامنا في الحقيقة بذل فيه جهد كبير. ولا شك أن لجوء

الدكتور الرميحي إلى بعض الوثائق التي لم تنشر بعد والمقابلات الشخصية التي أجراها أعطت قدرا كبيرا من الحيوية والجدة لهذه الورقة. ربما كان الشيء الوحيد الذي أريد أن أناقشه مع الدكتور الرميحي هو المقدمة النظرية التي وضعها لهذا البحث، وبشكل أدق ثقته الزائدة في آراء محمد عابد الجابري السياسية.

فمسألة أن التصرفات أو المسلك السياسي العربي يمكن أن يفسر بما يسمى بالعقل السياسي العربي الذي تراكم عبر فترات مختلفة وأصبح يكون نوعا من اللاشعور الجمعي عند العرب، أظن-وهذه النقطة اهتدى إليها الدكتور الرميحي نفسه-أنه مجرد أن نتكلم عن عقول سياسية عربية متعددة معناه هدم لهذه النظرية، وأنت نفسك ذكرت ذلك، أنه يوجد عقل سياسي عند النخبة، عقل عند الجماهير، وعقل عند نظم كذا، وعقل عند نظم كذا. حتى الجماعة الواحدة مثل الجماعات الإسلامية انقسمت في موقفها، هذا في حد ذاته يكفي لئلا نثق كثيرا بالنظرية التي تقول بوجود عقل جمعي أو لاشعور جمعي وهذا اللاشعور من الحياة القبلية وغيرها وغيرها، إلى آخر الصفات المعروفة التي حددها الجابري في نظريته. أريد أن أقول إن الجابري نفسه كان موقفه هو ذاته تفنيدا لنظريته، وأنت مدرك لهذا طبعا. وأريد أن أضيف هنا قصة أخرى حكيتها للكثيرين من الأخوة الموجودين هنا، ولكن لا بأس أن أرويها بسرعة لبعض من لم يسمعوها وهي أن الجابري كان في ندوة مثل هذه في القاهرة حضرها عدد أكبر من هذا العدد بكثير ومنهم بعض الأخوة الكويتيين، كان يقول إن السبب الوحيد الذي جعله يتخذ هذا الموقف ضد الكويت هو أنه في الأيام الأولى للحرب جاء عدد من الكويتيين ومعهم حقائب مليئة بالدولارات، جاءوا إلى المغرب، وكانوا يريدون شراء الرأي العام المغربي بمن فيه من كتاب وصحفيين ومفكرين، فخشي الجابري من أن يتهم بأنه أحد الذين قبضوا من هذه الحقائب. فقرر أن يتخذ الموقف الآخر. فهذه قصة قيلت على مسمع من عدد كبير من المثقفين المحترمين، وكان مطلوبا أن يصدقوا هذا الكلام. قارن هذا بما جاء في القصة الظريفة التي أوردتها أنت عن أنه كان يجلس مع بعض المسؤولين العراقيين وواحد قال كذا، وعندما سئل المسؤول «ما الذي يضمن لنا الاستمرارية»(يعني أين الديمقراطية في العراق) المسؤول

ابتسم ثم سكت وتبين للجابري فيما بعد أن النظام العراقي كان يحضر سرا لنقلة ديمقراطية حاسمة في بلده. يعني لما تقارن بين الموقفين: التأييد الذي يصل إلى إلغاء الإنسان لعقله، مسألة أنه يصدق أن النظام العراقي كان يحضر للديمقراطية ولكن في صمت، وما الذي يجعلك تسكت، يعني بالعكس أنت إذا كنت تحضر للديمقراطية فهذا شيء تفخر به وتعلنه في كل مكان.

ومن جهة أخرى أن يتصور أن الناس ستصدق مسألة الحقائب المليئة بالدولارات، وأن عاملا كهذا يجعل مفكرا كبيرا من وزن الجابري يتخذ موقفا ضد الكويت لمجرد ألا يتهم بأنه ارتشى. أريد أن أقول إن المسألة في حقيقتها هي أن الجابري نفسه هو ذاته تفنيد لنظريته، لأنه اتخذ موقفين متضادين. حقيقة الأمر في نظري أنا، أنه إذا كان العامل الذي هو العقل السياسي العربي الذي تراكم عبر خبرات عربية معينة، إذا كان له دور فهناك عوامل أخرى لها دور وهذه العوامل لا يصح إغفالها على الإطلاق. على رأسها مثلا عامل المصلحة. المصلحة شيء والعقل شيء آخر، وكثيرا ما تسير المصلحة في اتجاه والعقل يسير في اتجاه مختلف. كثيرا ما يحدث هذا. فلو أخذنا الدعاية التي تم بها التأثير على الشعب الأردني والشعب الفلسطيني: قيل لهم إن الخليج سيقسم وسننال نصيبنا من الغنيمة و... و... لكن لو كان هناك أدنى تفكير عاقل لأدركوا أن هذه خدعة كبرى، بل حتى على مستوى المصلحة ليس من مصلحة الفلسطيني أن يدعم الحجة القائلة بأن من حق دولة أن تحتل دولة أخرى بحجة حقوق تاريخية، لأن هذه هي بالضبط الحجة التي استخدمتها إسرائيل وما زالت تستخدمها حتى الآن في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية. فالمصلحة الحقيقية للفلسطيني كانت تقضي بأن يتخذ الموقف المضاد. وأنا أقول(وهذا استكمال للكلام المهم الذي قاله الدكتور إبراهيم سعد الدين) إن من المشاكل المهمة جدا في هذه القضية العلاقة المتبادلة بين النخبة المثقفة في العالم العربي وبين الجماهير. في بعض الأحيان يقال إن النخبة المثقفة كانت تتملق الجماهير وتساير مشاعرها الغوغائية، وهذا ورد في ورقة الدكتور الرميحي، ولكن في بعض الأحيان كانت هذه النخبة المثقفة هي التي تضلل الجماهير وتجعلها من الأصل تتخذ موقفا خطأ. وأنا في تصوري أنه لو أن القيادة،

مثلا قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أو كبار الصحفيين في الأردن، قالوا من البداية:: «يا جماعة إن ما فعله العراق هو في صميمه تكرار وبشكل أسوأ لمأساة فلسطين، وهو نوع من الاحتلال غير المشروع ضد إرادة شعب كامل وبحجة وجود حقوق تاريخية قديمة، إذن مأساة فلسطين تتكرر مرة أخرى بشكل العذر فيه أقل» لو كان قد قيل هذا من اليوم الأول، من بعد 2 أغسطس مباشرة، وقاله قادة الرأي العام الفلسطينيون لسارت المظاهرات في الشوارع، في القدس وفي غيرها، بشكل مضاد لما حدث فعلا. فهذا مثال لحالة يقوم فيها المثقفون بتضليل الرأي العام ويخلقون رأيا عاما زائفا ثم يقولون إننا كنا ننقاد لأن هذه كانت هي مشاعر الجماهير.

عامر التميمي:

في الواقع المجهود واضح في ورقة الدكتور محمد الرميحي، ولكن كنت أود أن يتابع الدكتور المواقف المختلفة للتيارات والأنظمة السياسية التي اتخذت مواقف معادية للكويت ومؤيدة للاحتلال العراقي، خصوصا بعد مرور ثلاث سنوات على تحرير الكويت.

وبطبيعة الحال كنت أود أن أرى مدى التقدم الذي حصل في مختلف هذه المواقف، خصوصا أن الفلسطينيين على سبيل المثال كانوا يتوهمون بأن النظام العراقي يسعى لتحرير فلسطين. فهل أفاقوا من هذا الوهم وهل اكتشفوا مدى زيف ادعاءات النظام العراقي في هذا الصدد. هذا من ناحية، من ناحية أخرى موقف محمد عابد الجابري أنا أتفق مع الدكتور محمد الرميحي كان مفاجأة خصوصا المقالات التي نشرها في جريدة اليوم السابع التي كانت تصدر في باريس والتي أوضح فيها أيضا مدى تأييده للاحتلال العراقي وذكر أن الكويتيين مجرد «شوية بدو» وبالتالي فإن هذا أسلوب لتحقيق الوحدة العربية. تلك كانت أطروحته والمفاجأة في موقف الجابري تأتي من كونه من المفكرين العرب البارزين وأنه كان على علاقة واضحة وجيدة مع المثقفين الكويتيين، وكان دائما ما يتردد على الكويت. وأعتقد أن مواقفه أيضا قبل الغزو العراقي للكويت كانت مواقف معادية لنظام صدام حسين باعتباره من الأنظمة الفاشية، هذا من ناحية.

ولكن هناك أيضا مفاجأة أخرى في مواقف بعض المفكرين المصريين.

فأحدهم ذكر على سبيل المثال أن الكويت مجرد حي صغير في القاهرة، ولا يتعدى عدد سكانه عدد سكان شبرا مثلا، وبالتالي فإن ضمه للعراق ليس شيئا يذكر بالنسبة لتطور الحياة السياسية في الوطن العربي.

هذه المواقف كانت تحتاج إلى دراسة متعمقة في الواقع. أما ما ذكره الدكتور قاسم من أنه لا داعي للدهشة للمواقف العربية المتعددة من أزمة الكويت، وأن الموقف العراقي كان في ذلك الوقت يؤيد المواقف القومية المعادية لإسرائيل، فطبعا هذا قد يكون مقبولا أن يقال من جماهير شعبية محدودة الثقافة السياسية، لكن لا يمكن قبوله من قيادات عربية متعمقة في معرفتها لطبيعة النظام العراقي ومدى عدم جدية ذلك النظام في تحرير فلسطين أو في اتخاذ مواقف تدعم حتى الموقف التفاوضي للعرب مع إسرائيل. فبالتالي أعتقد أنه لا بد أن نكون مندهشين من العديد من المواقف العربية التي لا يمكن تبريرها إلا بأنها مواقف غير مبدئية وغير أخلاقية، وأعتقد أن العديد من التيارات السياسية وقعت أيضا في هذه المصيدة واتخذت مواقف لا تنسجم حتى مع مواقفها التي كانت سائدة قبل الغزو من ذلك النظام، والمسألة في رأي ما زالت تحتاج إلى بحث، ومع الأسف الشديد أعتقد أن الكثير من المثقفين العرب ما زالوا حتى الآن مقتنعين بدعاوى النظام العراقي، وهذا يفسر فعلا وجود خلل في العقل العربي. فهناك فعلا خلل في العقل العربي.

د. سعد بن طفلة:

تعليقي حقيقة ينصب على فقرة وردت في خاتمة هذا البحث الجيد، فيما يتعلق ببحث الدكتور الفاضل على أهمية أو ضرورة البحث عن إيجاد عقل سياسي عربي جديد. وأنا أتفق مع ذلك وأعتقد أن الإسهاب في هذه الورقة حول كيفية خلقه سيكون خروجا عن صلب موضوعها، وأنا أفهم ذلك. إلا أن تعقيبي ينصب حول اللغة الجديدة التي يجب أن يتكلمها مثل هذا العقل السياسي العربي الجديد. فالعقل بحاجة إلى لغة، والعقل فكرة والفكرة من العقل. واللغة هي الأداة الرئيسية لنقلها. ونحن بحاجة إلى لغة تختلف عن لغة الأحزاب الدينية أو القومية التي تفضل الدكتور الرميحي بعرض مواقفها إبان الأزمة، وهي لغة، كما تفضل الأستاذ عامر التميمي،

لم تتغير في مجملها. فما زالت تراوح في غوغائيتها وسذاجتها، وأعتقد أنه من غير المجدي محاولة تفنيد هذه اللغة لأننا إذا كنا نتحدث عن بناء عقل سياسي جديد فيجب أن نتكلم لغة جديدة مختلفة، أقصد خطابا سياسيا يؤدي إلى خلق عقلية سياسية جديدة. فكما نعرف فإن الأحزاب الدينية والقومية التي وقفت مع الخندق الصدامي كانت ولا تزال تردد أقاويل فيما يتعلق بالادعاءات الدينية بأن هذه حرب صليبية قامت ضد العراق المسلم رغم أن نظامه نظام علماني لأن هذه الصليبية لا تريد نظاما.. إلى آخر هذا الكلام الذي نعرفه. وجاءت الأحزاب القومية أيضا لتدعي بأن هذه معركة وليست حربا وأن صراعنا مع الإمبريالية والاستعمار لن يتوقف بحرب واحدة قام بها صدام حسين وإن لم يكن يمثل لنا كافة الطموحات، إلى آخره. وأعتقد أن خطابنا السياسي الجديد في خندق المثقفين الذين يهتمون بمحاولة خلق عقل سياسي جديد ينبغي أن تكون أداته في التبشير بهذا العقل الجديد التبشير بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والتركيز على أن غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق هو الذي أدى إلى خلق الأزمة وإلى الحرب واعد الاجتياح وإلى الغزو وإلى الاحتلال، وإلى العناد والمكابرة في التصدي لقوات وجيوش أعدت أساسا لدمار ما كان يسمى بالاتحاد السوفييتي والكتلة الاشتراكية فما بالك بدولة عربية أو دولة من دول العالم الثالث. أعتقد أن غياب الديمقراطية وحكم الفرد هو الذي دفع العراق إلى ارتكاب تلك الجريمة والتأكيد أيضا ليس فقط من ضمن خلق عقل سياسي جديد وإنما محاولة جادة ورد على ادعاءات محاولة فك العزلة عن النظام العراقي بأن الديمقراطية والإطاحة بهذا النظام هي التي سوف تكفل خلق عراق جديد وينهي معاناة الشعب العراقي. وأعتقد في النهاية أن التبشير بالديمقراطية وحقوق الإنسان يرتبطان أيضا بواقع سياسي عربي، وذاك أمر آخر.

د. طه عبد العليم:

أول ما يلفت النظر في هذا البحث المتعمق للدكتور محمد الرميحي هو الجهد البحثي الكبير الذي بذل في إعداده، كما أنه اتسم بدرجة عالية من التجرد والموضوعية برغم أنه وقع في تفاصيل يمكن أن تبعث على كثير من

المرارة، والملاحظة التي أود أن أذكرها هي في الحقيقة تعقيب على«التعقيب». الأزمة العربية أو أزمة النظام العربي يمكن أن تفسر أن يحدث اشتباك على الحدود بين الجزائر والمغرب، أو مصر وليبيا، الخ، لكنها لا تفسر إلحاق دولة بدولة. عندما نتكلم أيضا عن الظروف العراقية والأزمة، يمكن أن يفسر هذا مواصلة منطق الابتزاز، ابتزاز الكويت وبوليصة التأمين وادفعوا لنا، أو حتى اشتباك على الحدود، وإطلاق بعض الطلقات، لكن محاولة الإلحاق والضم أنا أؤكد مرة أخرى أن جوهرها هو نزعة للتوسع والهيمنة العراقية. وحتى ونحن نقرأ الحرب العراقية الإيرانية أنا ألفت الانتباه لأنها هي نفسها كاشفة. فإذا أردنا أن نرى الخلفية التاريخية لغزو العراق للكويت فحرب العراق ضد إيران كاشفة لأنها في جوهرها محاولة لهيمنة العراق باعتبارها مركز قوة إقليميا في هذه المنطقة. هنا طبعا نجد أن هناك ثلاثة أوهام تحرك صدام حسين، الوهم الأول وهم إمكان إخضاع إيران في ظروف الضعف، وهو منطق انتهازي، ووهم الدعم الغربي له أو محاولة الاستفادة من الدعم الغربي وهذا يكشف المنطق المنافق: إنه سيعتمد على «الإمبريالية» لإخضاع إيران، وبعد ذلك يصبح ضد الإمبريالية. ووهم ثالث هو وهم استثمار المخاوف الخليجية من خطر ربما كان حقيقيا أو يمكن أن يصبح حقيقيا، أن إيران باعتبارها مركز قوة إقليميا هي الأخرى ربما تكون لها أيضا طموحاتها للهيمنة. الأهم من هذا، ونحن نتكلم عن إعلان ضم الكويت باعتباره أيضا يكشف عن السبب الجوهري للغزو، كشف المنطق المتناقض داخليا لخطاب الغزو نفسه، والأوهام التي أسقطت الوهم نفسه. فهو يستغل هنا بشكل انتهازي، مثلما حاول أن يستغل لحظة ضعف إيران، يستغل هنا التعرض للدافع للكويت، ولكن قراءته هنا خاطئة: لأن الكويت تتوافر لها أسباب دولية وأسباب عربية للأمن، الدكتور الرميحي يلمس العديد منها ويصل منها لاستنتاج: أنه استثمر وسعى لاستثمار الشعوبية العربية، في نفس الوقت الذي رفع فيه شعار الوحدة العربية، شعار الشعوبية بإبراز صورة شائعة للخليجي في ذهن الآخرين، الأهم من هذا في الحقيقة إنه يقول في حواراته مع الأمريكان: فلنقسم النفوذ، خذوا السعودية واتركوا لي الكويت. وهذا منطق غريب وفاضح، في الوقت الذي يزعم فيه أنه يدعو إلى تحرير الثورة العربية.

عبد المحسن مظفر:

أولا، يستحق الدكتور الرميحي الشكر والثناء على الجهد الجيد الذي بذله في هذه الورقة القيمة، عند تعقيبي على ورقة الدكتور تركي الحمد، دعوت المثقفين والمفكرين والساسة العرب، الذين كانت لهم مواقف خاطئة مضادة لمواقف الحق لإعادة النظر في مواقفهم تلك. استكمالا لنفس الحديث أعتقد أن الدول الحديثة بالذات تحكمها المصالح، ولا تعبأ كثيرا بالعواطف. والدول-ودولة الكويت ليست استثناء منها-لا بد أن ترتفع فوق جراحها وعواطفها تحقيقا لمصالحها. أنا أعتقد أن دعوة المثقفين والمفكرين والساسة العرب الذين كانت لهم مواقف خاطئة، لإعادة النظر في موقفهم، وفي بعض الأحيان توضيح مواقفهم، دعوة سليمة ولكنها تحتاج منا نحن ككويتيين إلى تهيئة الأجواء لهم. لماذا؟ لأن النفس البشرية من طبيعتها المكابرة والعناد وعدم الاعتراف بالخطأ ولا يمكن التغلب على هذه الطبيعة إلا بالحوار الحسن، الحوار الجيد. وأعتقد أن الفرصة مهيأة لإعادة استمالة الكثير من المثقفين والمفكرين والساسة العرب إلى الموقف الصحيح خاصة بعد انجلاء الحقائق بعد حرب التحرير. كما أعتقد أن أية خطوة إيجابية تمتد للكويت للمصالحة أو للرغبة في تصحيح المواقف السابقة حتى لو كانت ضعيفة أو غير واضحة لا بد من استغلالها ودفعها في الاتجاه الصحيح وعدم صدها.

د. سليمان العسكري:

سأشير إلى النقاط التي أود إثارتها إشارة سريعة. لن أضيف جديدا إذا ما شكرت الدكتور الرميحي على الجهد المبذول في البحث. لكن أعاتبه لأنه بحث عن شهادات بعيدة جدا عنه ونسيني أنا القريب منه، ولم يحاول أن يستفيد بشهادتي على الأقل، فلدي شهادة مهمة جدا لهذا البحث، لأني في الواقع كنت أول كويتي سعى بعد وقوع الغزو مباشرة للالتقاء بقيادة الإخوان المسلمين في القاهرة، وفعلا بعد محاولات مستميتة لمدة أسبوع استطعنا أن نحصل على مقابلة معهم، وكنت برفقة ممثل دولة الكويت في القاهرة الدكتور عبد الرحمن العوضي، وكان وزيرا للدولة في ذلك الوقت. في الواقع كان موقف جماعة الإخوان واضحا في ذلك الوقت، ولم يتزحزحوا

عن موقفهم هذا إلى مرحلة متأخرة جدا بعد تحرير الكويت. كان الموقف موقف استنكار-صحيح أنهم أعلنوا موقفهم منذ اليوم الأول ضد الغزو-إنما فجأة أخذوا موقفا آخر وهو ضد أي تدخل أجنبي أو غربي أو كما أسموه «كافر» أو «صليبي» أو «نصراني»، في القضية، وأنه يجب أن تترك المسألة للعرب والمسلمين ليحلوها بالطريقة التي يرونها. وهذا يجرنا إلى الموقف العام في الموضوع، نحن طبعا نستهدف في هذه الندوة أن نوثق الأحداث ونحلل، يعني لا يكفي فقط أن نسجل الأحداث، فلو لم نصل إلى التحليل نكون قد بترنا المسؤولية أو الهدف الذي نسعى إليه. وفي تصوري أن الأحزاب الكبرى في الساحة العربية، جماعة الإخوان أو التيارات الدينية، والتيارات أو الأحزاب اليسارية، والحركة الفلسطينية، كلها استخدمت في البدايات الأولى للأزمة، أو استسهلت في الواقع، استخدام التعبئة الجماهيرية العربية طوال عشرين سنة أو خمس وعشرين سنة مضت ضد الاستعمار وضد الغرب الاستعماري وضد أمريكا وضد الإمبريالية، وبالتالي هذه الشعوب كانت معبأة، ومن ثم وجدت هذه الأحزاب سهولة في تحريك الشارع لدعم مواقفها. هذه الأحزاب كلها بنت وراهنت على أن تستخدم هذا الشارع المعبأ أصلا ضد الغرب لتدعيم مواقفها الحزبية، وخاصة التيارات الدينية التي وجدت في هذا الموقف فرصة واعتقدت أنها فرصة نادرة سوف تستفيد منها وتبني سلطاتها بشكل أقوى بعد هدوء الأزمة واستقرارها. هذا هو تقييمي في الحقيقة. وأعتقد أنه لا بد أن نقيم هذه المواقف العربية. لماذا كان هذا الموقف الذي اتخذه التيار الديني؟ ما مصلحة التيار الديني في التحالف مع صدام؟ ما مصلحة الحركة الفلسطينية في التحالف مع صدام؟ وما مصلحة الأحزاب اليسارية في المغرب العربي، في المغرب وفي الجزائر وفي تونس، لماذا وقفت مع صدام دون أن تقيم وتحلل بشكل هادئ وعقلاني الوضع حتى تتخذ الموقف المناسب؟ أعتقد أن هذه مهمة أساسية وأتمنى أن يستكمل الدكتور الرميحي هذا البحث بعمل تقييم لهذه المواقف.

د. الحبيب الجنحاني:

في الحقيقة الدراسة ثرية وتطرح قضايا متعددة، ومعقدة في الوقت

نفسه. وسأكتفي هنا بالإشارة في إيجاز إلى بعض القضايا المتصلة بمنطقة المغرب العربي. وطبعا أنا عشت هذه الأحداث والضغوط المختلفة التي كانت موجودة في الساحة المغاربية وفي بلدي بالذات،. الكثير من القضايا، حتى ونحن كنا نعيشها عن كثب، لم نستطع حتى الآن تفسيرها تفسيرا موضوعيا، وما زالت هنالك بعض الخلفيات، والذين وقفوا ضد الغزو ولم ينساقوا وراء التيار الجارف كانوا كصالح في ثمود. إذن، وقعت الإشارة إلى ازدواجية الخطاب وتذبذب الموقف الرسمي هنا أو هناك في بعض أقطار الاتحاد المغاربي. أعتقد أن لهذا التذبذب أسبابا متعددة وليس سببا واحدا. ومن أبرز هذه الأسباب ضغط الشارع والخوف من انفجاره. وهنالك الهاجس الأمني القطري المحلي، هذه حقيقة موجودة. أيضا دور الإعلام، وخصوصا الإعلام التجاري الذي ركب موجة الشارع وانساق، ونحن نعرف بعض الصحف انساقت وحققت أموالا كثيرة من وراء ذلك. ولكنني أعتقد أيضا في الوقت ذاته أن موقف منظمة التحرير الفلسطينية، في أقطار المغرب بالذات، كان له تأثير سواء على مستوى الموقف الرسمي أو على المستوى الشعبي والمنظمات الشعبية، نظرا للحساسية الدقيقة للقضية الفلسطينية في أقطار المغرب ولأسباب ليس هنا محل شرحها. وبهذه المناسبة، لفت نظري بشأن هذه القضية موقف الشعب أو موقف الناس عامة، وحتى أيضا المنطقة الرسمية، لما بدأت الحرب العراقية الإيرانية، رغم أنها كانت حربا من أجل الخلاف على الحدود وكانت بين جيشين ولم تكن غزوا ومحاولة مسح لشعب كامل وبلد كامل، رغم ذلك لم يكونوا مؤيدين للعراق بالدرجة التي قد نجدها في الخليج أو في بلدان المشرق العربي. وحتى مثلا العقيد معمر القذافي، والمعروف أنه وقع عليه ضغط كبير من النظام العراقي، لم يؤيد وأرسل مرة برقية يقول فيها «القاتل والمقتول في النار»، وأن هذه حرب بين مسلمين، إلى آخره. وهنا لا بد للمرء أن يتساءل لماذا إذن تأييد هذا الغزو بالنسبة للكويت؟ قضية تلفت النظر.

ملاحظة أخرى يجب في الحقيقة أن نقف عندها وقفة أطول وهي موقف منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا الموقف طبعا أثار الاستغراب وما زال يثير لأنه، حسبما نعرف، القيادة الفلسطينية والسياسيين الفلسطينيين بصفة عامة من أكثر الناس معرفة بطبيعة النظام العراقي، وفي نفس

الوقت من أكثر الناس معرفة بالأوضاع الداخلية في الكويت. وهم أيضا يعرفون جيدا أن أسرهم تعيش هنا في الكويت في ازدهار وأنه يقدم لهم الكثير من المساعدات وأولادهم في المدارس، إلى آخر ذلك. إذن كيف نفسر هذا الموقف؟ قد أفهم أنا شخصيا، من الناحية السياسية أو من منطلق المصلحة، أن يكون موقف المنظمة حياديا باعتبار الوضع الخاص للفلسطينيين، أن يسهموا في وساطة عربية أو كذا، يعني محاولة إيجاد حل للقضية قبل أن تتفاقم، أما أن يكون الموقف مؤيدا للغزو فهذا في الحقيقة غير مفهوم أبدا. تصوروا أن تحرير فلسطين يمر عبر غزو الكويت؟! حكاية غريبة في الحقيقة. الملاحظة الختامية، قضية العقل السياسي العربي أو العقول السياسية العربية، كما ذهب إلى ذلك الدكتور الرميحي. في الحقيقة أنا أميز هنا بين أمرين في مواقف النخبة. الأمر الأول أنني قد أجد عذرا أو أفهم مواقف أناس ربما لا يعرفون الحقائق والتبست عليهم الأمور، هذا شيء، وهناك مواقف لها مصالح وراء ذلك، لا بد أن نفرق بين هذا وذاك، وحتى لا نظل نحلل في مواقف ونحاول أن ننظر لها والقضية أبسط من ذلك بكثير. هذا رأي. لكن هي فرصة أن نعيد النظر في مواقف النخبة ككل وفي كثير من المفاهيم والمصطلحات المطروحة على الساحة العربية في هذا المجال.

محمد مساعد الصالح:

أهمية الورقة التي قدمها الدكتور الرميحي ليست في المعلومات التي قدمها فحسب إنها في طرحها للتساؤل-وأعتقد أن التساؤل لا يزال قائما- وهو أهمية العقل العربي. وهذه قضية أعتقد أنها جوهرية، وأتمنى أن يتبنى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ندوة أخرى تناقش هذا الأمر. لأنني أعتقد أن هناك شيئا في العقل العربي، ولن أقول خللا حتى لا نظلم العقل العربي أو جميع العقول العربية على الأقل، إنما لا بد أن هناك شيئا بالنسبة للعقل العربي يجب أن نناقشه من واقع ما طرحه الدكتور الرميحي من مقولات. وفي اعتقادي أنه لو حللنا هذه المعضلة فسيمكن أن تحل أمور كثيرة جدا. وسأضرب مثلين يوضحان هذا التناقض. أنا أكتب مثلا زاوية يومية في جريدة القبس، وأحيانا كثيرة أنتقد الوزارات

والعمل الحكومي وكذا، ومع ذلك عندما أذهب إلى مكتب المحاماة الخاص بي أجد هناك فوضى أيضا، تجد واحدا لم يعمل المذكرة وآخر غائبا، الخ. فأتساءل: أنا انتقدت الوزير الذي يعمل تحت إشرافه ألف وخمسمائة موظف ومع ذلك لا أستطيع أن أدير عشرة فقط يعملون في مكتبي. فهي في الحقيقة مشكلة، فنحن ننتقد، إنها في مجال أنفسنا عقلنا العربي لا يتحمل نقد أنفسنا، الأمر الثاني أن الوزير عندما يدخل الوزارة، وعادة الوزير في أي قطر عربي أو معظم الأقطار العربية يكون مثلا في المعارضة ولديه أطروحات جيدة وعندما يدخل الوزارة تذهب هذه الأطروحات، وعندما يترك الوزارة ينضم للمعارضة مرة أخرى وأيضا ينتقد أعمال الوزارة، مع أنه أتيحت له الفرصة ليعمل من خلال الوزارة ومع ذلك لم يعمل. وهذا يعني أنه لا بد أن هناك شيئا خطأ بالنسبة للعقل العربي.

تعقيب الباحث (الدكتور محمد الرميحي):

أشكر الإخوان جميعا على هذا النقاش المطول للورقة، وقد استفدت استفادة كبيرة بكل الأفكار التي قدمت حول هذه الورقة، والفلسفة من وجود هذه الورقة أصلا ووجود هذا التجمع الكريم هي تعميق وإغناء ورقة من هذا النوع، لأنه في نهاية الأمر نحن نبحث عن الحقيقة ونبحث عن طريق للخروج إلى علاقات عربية أفضل وأكثر صحية. لذلك دون ذكر الأسماء، الزملاء المحترمون وعلى رأسهم الأخ الدكتور قاسم عبده قاسم، الذين قرءوا الورقة وعلقوا عليها وعلى التعقيب الذي قدمه الدكتور قاسم عليها، وهناك إضاءات كثيرة سوف أستفيد منها. فقط تصحيحا لنقطة ذكرها زميلنا الكبير الدكتور سليمان العسكري، فقد طلبت منه في الحقيقة لقاء، ويبدو أنه في انشغالاته الكثيرة لم يعطني الوقت حتى آخذ الشهادة. ولكنه الآن أمامكم اعترف بأنه سيعطيني هذه الشهادة. أيضا هناك شهادة أخرى تكرم زميلنا الكريم الدكتور عبد الله الغنيم وأسر لي أمس بأن لديهم دراسة حول موقف المثقفين المغاربة من الغزو وسأكون شاكرا لو تسلمتها منه من أجل إضافة بعد آخر لهذه الورقة، وبالتالي ستكون الورقة بذلك قريبة إلى النضج.

البحث السابع

ردود الفعل الدولية إزاء الغزو

د. حسن نافعة

مقدمة:

هذا العنوان يحتاج إلى ثلاث ملاحظات توضيحية لإلقاء الضوء على طبيعة القضايا التي سنعالجها في هذا البحث وعلى منهج المعالجة.

الملاحظة الأولى:

تتعلق بما نقصده هنا بمفهوم «الغزو». فواقعة الغزو نفسها لم تكن إلا ذروة الحدث الدرامي الذي سبقته مقدمات، وترتبت عليه سلسلة من ردود الأفعال والتداعيات التي وصلت ذروتها مع هبوب «عاصفة الصحراء»، ونجمت عنه عواقب لا تزال آثارها تتفاعل حتى هذه اللحظة وذلك على مختلف الصعد المحلية والإقليمية والعالمية. وفي هذا السياق لا يصبح للتحليل الخاص بردود الأفعال الدولية معنى إلا إذا انصرف إلى مجمل عناصر الأزمة، بمقدماتها وتداعياتها ونتائجها، وليس إلى واقعة الغزو أو الاحتلال فقط.

الملاحظة الثانية:

تتعلق بماهية الأطراف «الدولية» التي يتعين

بحث وتحليل ردود فعلها تجاه الأزمة. فقد أفرد المخطط العام للندوة فصلا خاصا لتحليل «ردود الفعل العربية» ومعنى هذا أن نطاق التحليل الوارد في هذا الفصل يتعين أن يمتد ليشمل جميع الأطراف الدولية الأخرى ما عدا الأطراف العربية. ولما كانت هذه الأطراف تتسع لتشمل عددا هائلا من الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والتي تشكل مجموع الفاعلين في النظام الدولي، فإنه لا مناص من اللجوء إلى نوع من الانتقائية نظرا لاستحالة معالجة موقف كل من هؤلاء الفاعلين على حدة. والانتقائية تنطوي بالضرورة على قدر من التحكم. ولكي نقلل من هذا العنصر التحكمي قدر الإمكان رأينا أن نعتمد معيارين للانتقاء من بين هؤلاء الفاعلين الدوليين هما معيار الأهمية النسبية للدور الذي لعبته أو الموقف الذي اتخذته الأطراف المختلفة خلال هذه الأزمة، ومعيار ما يرمز إليه هذا الدور أو الموقف وما يعبر عنه من دلالات. ووفقا للمعيار الأول يتعين أن نولي عناية خاصة للدور الذي لعبته الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن مع التركيز بالطبع على دور الولايات المتحدة الأمريكية. ووفقا للمعيار الثاني يتعين أن نولي عناية خاصة إلى موقف عدد من المنظمات الدولية الحكومية والتجمعات الدولية الأخرى مع التركيز على دور الأمم المتحدة بصفة خاصة لأن هذه المواقف تعبر عن الشرعية الدولية من ناحية، كما تعكس الحد الأدنى لموقف عدد كبير من الدول الأعضاء في هذه المنظمات أو التجمعات والتي سوف يستحيل تحليل موقف كل منها على حدة في هذا الحيز المحدود.

الملاحظة الثالثة:

تتعلق بما نقصده هنا من «ردود الفعل» وقد أثار الغزو العراقي للكويت أصداء واسعة في جميع أنحاء العالم وذلك على المستويين الرسمي والشعبي. لكننا لن نشغل أنفسنا كثيرا هنا بتتبع ردود الفعل أو تحليل دوافعها لأننا كما سبق أن نوهنا بصدد سلسلة متتالية من الأفعال وردود الأفعال تداخلت وشكلت معا عناصر أزمة كبرى. وبالتالي فإن ما يعنينا هنا في الأساس هو تحليل موقف الفاعلين الدوليين من هذه الأزمة وأسلوب كل منهم في إدارتها، ومن ثم فإننا سنركز في الأساس على الموقف الرسمي دون أن نشغل أنفسنا كثيرا بالموقف الشعبي أو موقف الرأي العام إلا بالقدر الذي مارس تأثيره

على بلورة الموقف الرسمي إن كان قد مارس مثل هذا التأثير. بعبارة أخرى فإن المنهج الذي سنستخدمه في التحليل هو منهج إدارة الأزمة. وهذا المنهج يقوم على افتراض أن أي أزمة تتيح-بالنسبة لكافة الأطراف التي تتأثر مصالحها بها وليس فقط بالنسبة لأطرافها المباشرين-فرصا كما تخلق مخاطر ومحاذير في الوقت نفسه. ومن ثم فإن كل طرف يحاول قدر ما يستطيع تعظيم الفرص أو المكاسب إلى أقصى حد ممكن وتقليص الأخطار والمحاذير أو الخسائر إلى أدنى حد ممكن.

وإذا كانت الأزمة-الكارثة التي نجمت عن الغزو العراقي للكويت قد ولدت في نفس كل مواطن عربي مرارة يصعب التخلص منها، بصرف النظر عن اختلاف مصدرها، فإن قدرتنا على استخلاص الدروس المفيدة من هذه المحنة الكبرى تتوقف على قدرتنا على تحري الحقيقة والدقة الكاملة والتخلص من أي أفكار أو أحكام مسبقة مبنية على الانحياز الأيديولوجي أو التأثر العاطفي أو الرؤية المثالية. وأول ما يتعين أن نتخلص منه في هذا الصدد هو الوقوع في وهم الاعتقاد بأن الكويت قد تحررت لمجرد أن قضيتها كانت عادلة. فعلى الرغم من بشاعة ما ارتكبه صدام حسين من جرم في حق الكويت وشعبها، إلا أن رد الفعل الدولي على هذه الجريمة كان من الممكن أن يقف عند حد إصدار البيانات اللفظية التي تدين وتشجب وتستنكر دون أن يحرك أحد ساكنا كما حدث في أحيان كثيرة.

وعلينا أن نتذكر أن صدام حسين لم يكن أول من يثير الشغب في تاريخ العلاقات الدولية أو يقدم على حل خلافاته مع الآخرين بالقوة، ولن يكون أخرهم. وإذا كانت الأزمة التي تسبب فيها قرار الغزو والاحتلال ثم الضم قد أحدثت خللا جسيما في موازين القوى الإقليمية والعالمية ترتب عليه على الفور تشكل تحالف مضاد قوي وقادر على مواجهة التحدي، إلا أن تحرير الكويت قد جاء في سياق عملية تجاوزت أهدافها بكثير هدف التحرير. ومن ثم فإن تحليلنا يجب أن يلقي الضوء كاملا على الأبعاد المختلفة للأزمة والسياق الإقليمي والعالمي الذي أنضجها وأشعل فتيلها وطبيعة وأهداف ودوافع القوى الدولية التي تحكمت في مسارها وآلت إليها إدارتها.

من هذا المنطلق نقترح أن نقوم أولا بتحليل موقف الأمم المتحدة من هذه الأزمة مع الإشارة السريعة إلى موقف عدد من المنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة المؤتمر الإسلامي أو حركة عدم الانحياز... الخ، حتى نتعرف على دور وحدود الشرعية الدولية في عملية إدارة الأزمة، ثم نعكف بعد ذلك على دراسة موقف القوى العالمية الكبرى ممثلة بالدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وأخيرا نبحث عن موقف القوى الإقليمية الرئيسية وهي إيران وتركيا وإسرائيل.

المبحث الأول

موقف المجتمع الدولي والشرعية الدولية

1 - موقف الأمم المتحدة

الواقع أنه يستحيل فهم حقيقة وأبعاد ودوافع وأسباب ردود الفعل الدولية التي بدأت تتعاقب مثل موجات البحر الهائج بمجرد تناقل وكالات الأنباء العالمية خبر الغزو العراقي للكويت فجر يوم الثاني من أغسطس عام 1990، دون فهم عميق لدلالات توقيت الأزمة. فقد اندلعت الأزمة في وقت كان النظام العالمي، الذي استقر في أعقاب الحرب العالمية الثانية، يمر بتحولات عميقة أثرت على هيكل وموازين القوى فيه. وجاءت أزمة الكويت لكي تضع هذا النظام برمته في مفترق طرق ولتسهم بدورها في الكشف عن سمات نظام دولي مختلف بدأ يتشكل في رحم هذه الأزمة نفسها.

فمنذ وصول جورباتشوف للسلطة في الاتحاد السوفييتي عام 1985 وشروعه في إحداث تغييرات جوهرية في هيكل وسياسات النظام السوفييتي وفقا لرؤيته هو لضرورات المكاشفة «الجلاسنوست» وإعادة البناء «البيروسترويكا» كان من الواضح أن النظام العالمي بدأ يدخل مرحلة جديدة. وكانت أهم

سمات تلك المرحلة الممتدة منذ وصول جورباتشوف إلى السلطة وحتى اندلاع أزمة الكويت، تتمثل في قرار الاتحاد السوفييتي تقصير خطوط علاقاته الخارجية والبحث عن أسلوب جديد لمعالجة وحل المشكلات الدولية يقوم على أساس «توازن المصالح» بدلا من «توازن القوى» ونبذ محاولات السيطرة والهيمنة والصراع الأيديولوجي وتلمس صيغ جديدة للتعاون الدولي تضمن الحد من سباق التسلح والتفرغ لمعالجة المشكلات الكونية..... الخ. وكانت النتيجة الأساسية لهذا التوجه الجديد، بصرف النظر عن دوافعه أو أسلوب تطبيقه، هي الانحسار التدريجي للنفوذ السوفييتي من مواقع عديدة ثم الانسحاب، والذي بدا منتظما في البداية ثم راح يتعثر مهرولا بعد ذلك، من المسرح العالمي للتركيز على مشكلات الاتحاد السوفييتي الداخلية. وقبل أن تندلع أزمة الخليج كان موقف الاتحاد السوفييتي من العديد من المشكلات الإقليمية في العالم قد تغير كلية بعد أن أبدى استعداده للذهاب إلى أبعد مدى ممكن لإيجاد حل مشرف ومعقول يأخذ في اعتباره مصالح جميع الأطراف. ثم بدأ موقفه يتغير من قضايا ومشكلات أوروبا الشرقية نفسها، وهي منطقة نفوذه المباشر وخط دفاعه الأمني الأول، إلى حد أنه تخلى نهائيا عن أنظمة الحكم الشيوعية الموالية له وتركها وحيدة تحت رحمة جماهيرها الغاضبة. ولم يكن بوسع أحد على الإطلاق أن يشكك في عمق التغير الذي طرأ على سياسة الاتحاد السوفييتي حيث بدا وكأنه غير راغب في أن يحرك ساكنا عندما اندفعت الجماهير الثائرة في ألمانيا الشرقية تحطم سور برلين في يوم 9 نوفمبر 1989 وهو اليوم الذي جسد عمليا نهاية الحرب الباردة. وكان من الطبيعي أن تنعكس هذه التطورات نفسها على الأمم المتحدة وأسلوبها التقليدي في معالجة الأزمات الدولية. ومن المعروف أن الحرب الباردة كانت قد أدت إلى إصابة نظام الأمن الجماعي، كما تصوره واضعو ميثاق الأمم المتحدة، بالشلل شبه التام وحل محل هذا النظام نظام آخر هو نظام مناطق النفوذ. وفي هذا السياق استحال على الأمم المتحدة أن تتدخل في أي أزمة تندلع داخل منطقة النفوذ المباشر لأي من القوتين العظميين «مجموعة حلف وارسو ومجموعة حلف شمال الأطلنطي» كما استحال عليها أيضا أن تتدخل في أي أزمة تكون إحدى القوتين العظميين طرفا مباشرا فيها «الأزمة الفيتنامية، الأزمة

الأفغانية.... الخ». أما في الأزمات الأخرى فقد توقفت فعالية الدور الذي يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة فيها على عوامل كثيرة كان من أهمها اتفاق الدولتين العظميين، بصرف النظر عن اختلاف الدوافع والأسباب، على احتواء هذه الأزمة وإفساح المجال أمام الأمم المتحدة لكي تلعب دورا ما. وحتى في هذه الحالات يلاحظ أن مجلس الأمن لم يستخدم السلطات الممنوحة له وفقا للفصل السابع من الميثاق إلا نادرا. فلم تفرض عقوبات اقتصادية في تاريخ الأمم المتحدة إلا في حالتين فقط «روديسيا وجنوب أفريقيا». وكانت هذه العقوبات محدودة في نطاقها ولم يصحبها فرض حظر بحري أو جوي للتأكد من التزام المجتمع الدولي بها. كما لم يلجأ مجلس الأمن إلى استخدام صلاحياته في قمع العدوان من خلال العمل العسكري المباشر وفقا للترتيبات المنصوص عليها في الميثاق على الإطلاق. ونادرا ما كانت قرارات مجلس الأمن تحيل صراحة أو تشير حتى ضمنا إلى مواد الفصل السابع من الميثاق. بل اتسمت هذه القرارات في كثير من الأحيان بالغموض المتعمد «القرار 242 لسنة 1967»، وهو ما نجم عنه تكريس العدوان وتمكن المعتدي من الاحتفاظ بالأراضي التي احتلها كرهينة إلى أن يتمكن من فرض التسوية بشروطه هو. وكان سلاح الفيتو مشهرا دائما من جانب أي من القوتين العظميين للحيلولة دون صدور أي مشروع لا ترضى عنه[1].

لكن هذا الأسلوب التقليدي في معالجة الأزمات الدولية كان قد بدأ يتغير تغيرا واضحا خلال النصف الثاني من الثمانينيات وحتى قبل أن تندلع أزمة الكويت. فقد هدفت «بيروسترويكا» جورباتشوف، في بعدها الخارجي، إلى إقامة «نظام عالمي جديد» تلعب فيه الأمم المتحدة دورا رئيسيا في النظام الدولي، وتقوم على أساس من «توازن المصالح» بديلا عن «توازن القوى» كما سبق أن أشرنا.

من هذا المنطلق بذل الاتحاد السوفييتي أقصى ما يستطيع ليدلل على حسن نيته ويقدم العديد من التنازلات من جانب واحد. وذهب في ذلك إلى أبعد مدى ممكن تصوره لدرجة أنه بدأ يمارس ضغوطا مكثفة على حلفائه لحثهم على تبني مواقف أكثر مرونة والتخلص من قدر كبير من طموحاتهم. وفي هذا السياق أصبح للأمم المتحدة دور جديد تؤديه في مجال تنشيط

البحث عن تسوية سياسية للعديد من النزاعات الإقليمية. أفغانستان، أنجولا، كمبوديا... الخ. ومما يدل على عمق التحولات التي طرأت على سياسة الاتحاد السوفييتي تجاه «الأمم المتحدة» أن الاتحاد السوفييتي، والذي كان أكثر الدول استخداما لحق الفيتو منذ نشأة الأمم المتحدة وحتى نهاية السبعينيات. لم يستخدم هذا الحق مطلقا خلال الفترة من 1986-1990، بينما استخدمت الولايات المتحدة هذا الحق، خلال الفترة نفسها، 24 مرة، وبريطانيا سبع مرات، وفرنسا ثلاث مرات، كذلك فإن الصين أيضا لم تستخدم هذا الحق خلال تلك الفترة[2]. وإن دل هذا المؤشر على شيء فإنما يدل على تحول بل واختلاف كامل في سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية حيث كان الفيتو إحدى أدواتها الأساسية.

وعلى الرغم من أنه لم يكن بوسع أحد على الإطلاق أن يتنبأ، حتى بعد انهيار المعسكر الشرقي وتفسخ حلف وارسو، بقرب تفكك الاتحاد السوفييتي نفسه، فقد كان بوسع أي مراقب خبير أن يدرك أن تغيرا جوهريا قد طرأ بالفعل على قواعد إدارة الأزمات الدولية. وتلك حقيقة لم يدركها النظام العراقي على ما يبدو وكانت أحد الأخطاء الأساسية في حساباته رغم أن هذا التغير كان يبدو ظاهريا جليا للعيان، وأذكر أنه قبل اندلاع أزمة الكويت بشهور طويلة، نشرت لي صحيفة «الأهرام» القاهرية مقالا تحت عنوان «الأمم المتحدة في مفترق طرق» قلت فيه بالحرف الواحد إنها إذا استمرت حالة الوفاق الحالي بين الدولتين العظميين واكتسبت بفعل الأحداث المتلاحقة زخما جديدا فليس من المستبعد تماما أن يصل الاتفاق إلى حد محاولة تمكين مجلس الأمن من الاضطلاع بمهمته كحكومة عالمية مسؤولة عن إقرار السلم والأمن الدوليين لما. لكن لم يدر بخلدي على الإطلاق، في ذلك الوقت، أن أزمة عربية-عربية هي التي سوف تعطي الوفاق الجديد بين القوتين العظميين هذا الزخم المفقود[3].

لذلك كله كان من السهل توقع أن تلعب الأمم المتحدة في أزمة الكويت دورا يختلف جذريا عن أدوارها التقليدية في إدارة الأزمات الدولية. لكن هذا الدور في الواقع فاق كل تصور إذ بدت الأمم المتحدة كعملاق خرج من القمقم فجأة، وخلال الشهور الأولى راحت الأمم المتحدة تبدو وكأنها هي المسرح الرئيسي لإدارة الأزمة. ويتضح ذلك مما يلي:

ا- أصبح مجلس الأمن منذ اللحظات الأولى للغزو في 2 أغسطس وحتى يوم 9 نوفمبر (حين صدر القرار الخاص بالتصريح للدول المتعاونة مع حكومة الكويت باستخدام القوة المسلحة) في حالة انعقاد شبه دائم وأصدر خلال تلك الفترة القصيرة نسبيا اثني عشر قرارا جميعها ملزمة جميعها تشير صراحة إلى مواد الفصل السابع من الميثاق وهو ما لم يحدث مطلقا في أي أزمة أخرى عالجتها الأمم المتحدة من قبل.

2- انعقد مجلسه الأمن خلال تلك الفترة مرتين على مستوى وزراء الخارجية، إحداهما برئاسة وزير الخارجية الأمريكي والأخرى برئاسة وزير الخارجية السوفييتي، وهو ما لم يحدث أيضا في تاريخ مجلس الأمن. ولكي تتضح أهمية هذه المسألة يكفي أن نشير إلى أن مجلس الأمن لم يكن قد اجتمع على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء طوال تاريخ الأمم المتحدة وحتى اندلاع أزمة الكويت إلا مرتين فقط[4].

ولكي يتضح أسلوب الأمم المتحدة في معالجة هذه الأزمة، وردود فعل المجتمع الدولي ككل تجاهها، ربما يكون من المفيد أن نقوم بعملية تصنيف القرارات الاثني عشر التي صدرت عن الأمم المتحدة بطريقة تسمح بقراءة صحيحة لهذا الأسلوب.

أولا: تصنيف القرارات وفقا لمضمونها:

يمكن تقسيم القرارات الاثني عشر التي صدرت عن الأمم المتحدة منذ بداية الأزمة وحتى اندلاع العمليات العسكرية إلى ثلاث مجموعات وذلك على النحو التالي[5]:

ا- مجموعة القرارات الخاصة بالتكييف القانوني للغزو وبأساس تسوية الأزمة.

اتخذ مجلس الأمن بعد ساعات قليلة من الغزو العراقي للكويت القرار 660 والذي اعتبر الغزو عدوانا سافرا ويشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتهديدا للسلم والأمن الدوليين وإخلالا بهما، ومن ثم فقد أدان الغزو من ناحية وطالب العراق، من ناحية أخرى، بأن «يسحب قواته فورا دون قيد أو شرط» إلى المواقع التي كانت عليها في أول أغسطس. فإذا ما تحقق هذا الانسحاب يتعين أن يدخل العراق والكويت «في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما». كذلك أيد القرار جميع الجهود المبذولة في هذا

الصدد وبوجه خاص جهود جامعة الدول العربية. وفي 9 أغسطس، وبعد أن قرر العراق ضم الكويت واعتبارها «المحافظة رقم 19» أدان قرار مجلس الأمن رقم 662 هذا الضم واعتبره مُلغى وباطلا وليست له أية صلاحية قانونية وأكد هذا القرار على تصميم المجلس على «إنهاء الاحتلال واستعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية» وكذلك استعادة الحكومة الشرعية لسلطتها.

2- مجموعة القرارات الخاصة بالإجراءات التحفظية:

أقدم العراق على مجموعة من الممارسات أثناء الاحتلال تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي وأضرت ضررا بالغا بمصالح الشعب الكويتي وأيضا بمصالح وحقوق أطراف أخرى كثيرة. ولذلك اتخذ مجلس الأمن مجموعة كبيرة من القرارات التي أدانت هذه الممارسات من ناحية واعتبرت العراق مسؤولا مسؤولية كاملة عن تلك الأضرار وانطوت في الوقت نفسه على إجراءات تحفظية معينة بهدف حماية الحقوق والمصالح التي تعرضت للخطر. ويدخل في إطار هذه المجموعة من القرارات: القرار 664(18 أغسطس) الذي يطالب العراق «بأن يسمح ويسهل المغادرة الفورية من الكويت والعراق لمواطني الدول الثالثة وأن يوفر الوصول الفوري والمستمر للمسؤولين القنصليين لمثل هؤلاء المواطنين والقرار 667 (16 سبتمبر) الذي يدين العراق «بسبب أعماله العدائية ضد مقار وأعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الكويت» ويطالب بإطلاق سراح الأشخاص المحتجزين كرهائن على الفور، والقرار 674(29 أكتوبر) الذي يدين «ممارسات سلطات الاحتلال في الكويت» ويعتبر العراق «مسؤولا عن أية خسائر أو أضرار تلحق بممتلكات الدول أو الشركات أو الأفراد بسبب الاحتلال غير الشرعي للكويت من جانب العراق» والقرار 677 (28 نوفمبر) الذي يدين الإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال بهدف تغيير البنية والخريطة السكانية في الكويت ويقرر بطلان هذه الإجراءات.

2- مجموعة القرارات الخاصة بالعقوبات:

وهي القرارات التي استهدفت ممارسة الضغوط المختلفة على العراق لإجبارها على الانسحاب من الكويت وتشمل هذه المجموعة: القرار 661(8 أغسطس) والذي طالب بفرض المقاطعة الشاملة على العراق تجاريا وماليا

وعسكريا. والقرار 665 (25 أغسطس) والذي صرح باستخدام القوة لإحكام الحظر وضمان احترام قرار المقاطعة. والقرار 670(25 سبتمبر) والذي قرر فرض الحصار الجوي على العراق والسماح باحتجاز السفن العراقية التي تنتهك الحظر. كذلك تشمل هذه المجموعة القرار 666(14 سبتمبر) والذي يستثني شحنات الغذاء والأدوية من نطاق الحظر بشرط أن تتم عبر الأمم المتحدة ومنظمة الصليب الأحمر. وكذلك القرار 669 (24 سبتمبر) والذي يخول «لجنة العقوبات» حق فحص الطلبات التي ترد إليها لمساعدة الدول المتضررة من تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في قرارات المقاطعة والحصار. وأخيرا يأتي أخطر هذه القرارات جميعها وهو القرار 678 (29 نوفمبر) والذي «يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت، ما لم ينفذ العراق في 15 يناير1991 أو قبله القرارات سالفة الذكر تنفيذا كاملا بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار660 وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة». وهذا القرار هو الذي أضفى المشروعية الدولية على العمليات العسكرية ضد العراق والتي بدأت بالفعل فجر يوم 17 يناير 1991[6].

ثانيا: تصنيف القرارات حسب حجم التأييد الدولي لها

تنقسم القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن، من منظور مدى تأييد الدول الأعضاء لها، إلى ثلاث مجموعات أيضا.

المجموعة الأولى: وهي القرارات التي وافقت عليها جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن ومن ثم حظيت بإجماع كامل ودون أي تحفظات. وتشمل هذه المجموعات القرارات660, 662, 664, 667, 669, 677. وتتعلق هذه القرارات أساسا بالتكييف القانوني للغزو «عدوان سافر» وأساس التسوية «الانسحاب الفوري الكامل وغير المشروط من الكويت» وبإدانة الممارسات العراقية داخل الكويت «إغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية، واحتجاز الرعايا الأجانب كرهائن، وتغيير البنية السكانية في الكويت..... الخ».

المجموعة الثانية: وهي القرارات التي تحفظت بعض الدول عليها ولكن هذا التحفظ لم يصل إلى حد رفضها كلية من جانب هذه الدول التي اكتفت بالامتناع عن التصويت عليها وتشمل هذه المجموعة: القرارات 661، 665, 666, 674 (وهي القرارات التي وافقت عليها ثلاث عشرة دولة وامتنعت

كل من كوبا واليمن عن التصويت عليها). وتنصب هذه القرارات في الأساس على العقوبات التي فرضت على العراق وتحفظت عليها اليمن وكوبا من منطلق أنها تمت بصورة متعجلة دون منح عملية البحث عن تسوية الفرصة الكافية.

المجموعة الثالثة: وهي القرارات التي اعترضت عليها بعض الدول صراحة وصوتت ضدها وتشمل هذه المجموعة القرارات: 665(الذي صوتت ضده كل من اليمن وكوبا). والقرار 670(الذي صوتت ضده كوبا و حدها) والقرار 678 (الذي صوتت ضده كوبا واليمن وامتنعت الصين عن التصويت عليه). وتنصب هذه المجموعة من القرارات أساسا على المسائل المتعلقة بالحصار البحري والجوي أو بنطاق العقوبات (القرار666 مثلا والذي يجعل الحظر الاقتصادي شاملا الغذاء والدواء ما لم يتم توزيعهما بمعرفة الأمم المتحدة والصليب الأحمر) ولكن أيضا وعلى وجه الخصوص، بموضوع استخدام القوة المسلحة. ويلاحظ أن القرار678 كان هو القرار الوحيد الذي امتنعت عن التصويت عليه إحدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن «الصين». وكان اعتراض الدول على هذه القرارات ينصب على قضيتين رئيسيتين:

الأولى: أنها تسهم في تصعيد الأزمة في اتجاه التعقيد وليس الحل وتؤدي إلى تشبث أطراف الصراع بمواقفهم دون إفساح المجال لحل وسط أو مخرج مقبول، الثانية: أنها أو بعضها على الأقل تنطوي، من وجهة نظر الدول الرافضة لها، على عدم اتساق أحيانا ومخالفات صريحة أو مستترة لبعض نصوص الميثاق وروحه أحيانا أخرى.

وفي هذا السياق يتضح أنه لم يحدث أي خلاف على الإطلاق بين أعضاء مجلس الأمن حول ما إذا كان الغزو العراقي يشكل انتهاكا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة كما لم يكن بوسع أحد على الإطلاق أن يدافع عن ممارسات العراق بعد الغزو سواء تلك التي ارتكبت في حق الشعب الكويتي نفسه أو في حق أطراف ثالثة. لكن جوهر الخلاف انصب أساسا حول الوسائل المناسبة للتوصل إلى الحل الوحيد المقبول من وجهة نظر الشرعية الدولية وهو الانسحاب العراقي من الكويت[7].

ملاحظات عامة على أسلوب مجلس الأمن في إدارة الأزمة:

تعامل مجلس الأمن مع أزمة الكويت، كما سبقت الإشارة، بطريقة مختلفة تماما وغير مسبوقة، بالمقارنة بالأسلوب التقليدي الذي انتهجه مجلس الأمن في تعامله مع أزمات العدوان المسلح من قبل، ويستدعي هذا الأسلوب عددا من الملاحظات نجملها على النحو التالي:

أولا: إن الاهتمام الرئيسي لمجلس الأمن تركز في بحث سبل عزل العراق وحصاره بأكثر بكثير من اهتمامه باستكشاف وبحث آفاق تسوية سلمية. وكان تقدير مجلس الأمن للموقف يقوم على أساس أن غزو العراق للكويت يشكل عدوانا وتحديا لا يمكن أن ينتهي بمجرد العدول عنه ومحو آثاره ولكن أيضا يتعين على المجتمع الدولي إنزال العقاب بمرتكبه. ويلاحظ أن قرار فرض الحظر الاقتصادي على العراق قد اتخذ بعد أقل من أربعة أيام فقط من وقوع الغزو. كما أنه قصد منه على الفور أن يكون محكما وشاملا لدرجة أن مجلس الأمن فرض شروطا، كان يعلم أنها سوف تكون مرفوضة سلفا من العراق، لكي يمكن السماح باستثناء الغذاء والأدوية من نطاق الحظر المفروض[8].

ثانيا: ثار جدل حاد، داخل الأمم المتحدة وخارجها، حول ما إذا كان يتعين على مجلس الأمن أن ينتظر فترة كافية من الوقت لكي تحدث العقوبات الاقتصادية، وما يتبعها من حصار بحري وجوي محكم، آثارها قبل أن ينتقل إلى الإجراء العسكري. ولهذا الجدل بعد قانوني وآخر سياسي. أما البعد القانوني فينصرف إلى قضية مدى التزام مجلس الأمن، قانونا، بضرورة التدرج في استخدام الوسائل المختلفة والامتناع عن التصعيد إلا بعد التأكد من عدم فاعلية الوسائل الأخرى. وهناك من فقهاء القانون الدولي من يرى أن مجلس الأمن كان يتعين عليه، إذا التزم حرفيا بأحكام الميثاق، ألا يلجأ إلى العمل العسكري إلا بعد أن يتأكد على نحو قاطع بعدم قدرة وسائل الضغط الأخرى على تحقيق الأهداف المرجوة. لكن الرأي الغالب في الفقه الدولي حول هذه النقطة يرى أن سلطة مجلس الأمن تقديرية بحتة وأنه يملك الصلاحيات التي تمكنه من الاختيار من بين الوسائل المتاحة وفقا لتقديره الخاص للموقف دون التزام بالتدرج. وأما البعد السياسي فينصرف إلى قضية المواءمة والتي تقضي بضرورة إفساح فترة زمنية كافية تتيح للخصم البحث عن مخرج للتراجع. وينطلق هذا الموقف من حقيقة أن

مجلس الأمن ليس مجرد جهاز بوليس دولي تنحصر مهمته في القبض على المجرم أو قتله، إن كان هذا القتل ضروريا لإنقاذ حياة الآخرين، وإنما أيضا هو جهاز للتسوية السلمية للأزمات الدولية. وعلى أي حال فقد كشفت أزمة الكويت، وبصرف النظر عن وجاهة الحجج والمبررات التي يمكن لكل طرف أن يسوقها للدفاع عن وجهة نظره، عن أزمة هيكلية في بنية نظام الأمن الجماعي نفسه، وهي عدم توافر جهة محايدة أو جهاز قادر على تقييم موضوعي للبدائل المتاحة واختيار الأنسب منها من وجهة نظر مصلحة المجتمع الدولي ككل وليس من وجهة نظر الأطراف المباشرة في الصراع[9].

ثالثا: حدث تداخل وخلط في عملية إدارة الأزمة بين آليتين مختلفتين تماما. الأولى هي آلية الدفاع الشرعي عن النفس، والثانية هي آلية نظام الأمن الجماعي. فقد طلبت حكومة الكويت، ثم بعض الحكومات الخليجية الأخرى من الولايات المتحدة ودول أخرى مساعدتها عسكريا إما لتحرير أراضيها (الكويت) وإما للدفاع عنها ضد تهديد أو خطر محتمل (بعض دول الخليج الأخرى). وبناء على هذا الطلب توجهت قوات تابعة لدول عديدة إلى منطقة الخليج، وهي الدول التي ورد ذكرها في بعض قرارات مجلس الأمن بوصفها «دولا متعاونة مع حكومة الكويت» ومن الناحية القانونية فإن هذا الإجراء يعد عملا شرعيا وقانونيا تماما. فالمادة 51 من الميثاق تعتبر أن«حق الدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، هو حق طبيعي» وليس في الميثاق ما يضعف أو ينقص منه لكن هذه المادة نفسها أضافت على الفور «أن التدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال في حق المجلس-بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق-في أن يتخذ في أي وقت من الأوقات ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلام والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه».

ويفهم من هذا النص أن آلية الدفاع الشرعي عن النفس لا تعطل، ولا يجوز لها أن تعطل آلية الدفاع الجماعي وفقا للإجراءات المنصوص عليها في الميثاق. بمعنى آخر فإنه بمجرد أن يشرع مجلس الأمن في اتخاذ التدابير التي يراها ملائمة لعلاج الأزمة، تتوقف آلية الدفاع عن النفس عن الدوران،

لتحل محلها آلية الأمن الجماعي ويصبح مجلس الأمن هو الجهة المنوط بها شرعا إدارة الأزمة والسيطرة على مسارها.

وهنا تكمن إحدى المفارقات الكبرى في إدارة الأمم المتحدة لأزمة الخليج. فقد بدأ مجلس الأمن على الفور، في الاضطلاع بمسؤولياته للتصدي للعدوان وبدأ في ممارسة صلاحياته وسلطاته وبطريقة لم تعهدها الأمم المتحدة من قبل، كما سبق أن رأينا. فأدان الغزو وطالب العراق بسحب قواته فورا ودون شروط ثم بدأ يفرض الحظر الاقتصادي. لكنه عندما قرر فرض الحصار البحري والجوي وبدأ يصرح باتخاذ إجراءات لها طابع عسكري خرجت هذه الإجراءات عمليا عن سيطرته وأصبحت ممارستها منوطة بالدول «المتعاونة مع حكومة الكويت» والتي تستمد شرعية وجودها العسكري في المنطقة من الترتيبات التي اتخذت في إطار الدفاع عن النفس. ولم يلجأ مجلس الأمن إلى وضع هذه القوات تحت سيطرته أو إشرافه ولم يخولها حق رفع علم الأمم المتحدة... الخ. لكن الأخطر من ذلك أنه عندما قرر اللجوء إلى الخيار العسكري، فقد تم عن طريق التصريح، للدول المتعاونة مع حكومة الكويت» باستخدام القوة المسلحة ودون أن تكون له أي إمكانية على السيطرة أو الإشراف على سير العمليات. وتلك قضية لا تزال عل جدل كبير بين الباحثين. وإذا كانت الحرب التي شنت على العراق هي حربا مشروعة في إطار الدفاع عن النفس، فإنها بهذه الصفة لا تحتاج إلى تصريح مسبق من مجلس الأمن أما إذا كانت هذه الحرب تأتي في سياق تطبيق نظام الأمن الجماعي-والمفروض أن تكون كذلك لأن الهدف منها كان إجبار العراق على «تطبيق قرارات مجلس الأمن» وإعادة السلم والأمن إلى نصابهما في المنطقة-فإنها لم تتم وفقا للترتيبات المنصوص عليها في الميثاق، كما لم تخضع العمليات العسكرية لإشراف أو رقابة مجلس الأمن، وأصبحت العمليات خارجة تماما عن نطاق سيطرته[15].

ومن المعروف أن الاتحاد السوفييتي حاول خلال الأزمة إعادة إحياء لجنة أركان الحرب ودراسة الجوانب العملية المتعلقة بوضع وحدات عسكرية وطنية تحت تصرف مجلس الأمن وأبدى استعداده لإبرام اتفاق مع مجلس الأمن بهذا الخصوص في إطار وضع المادة 43 موضع التطبيق، وهي المادة التي كانت قد جمدتها الحرب الباردة تماما. لكن الولايات المتحدة لم تعر

هذا الحماس السوفييتي أي اهتمام. ويرجع أحد الأساتذة الفرنسيين الكبار في العلاقات الدولية فشل هذه المبادرة السوفييتية إلى سببين رئيسيين:

الأول: هو أن الولايات المتحدة كانت ترغب في الاحتفاظ بحريتها في الحركة كاملة إذا ما ظهرت الحاجة إلى ضرورة القيام بإجراء عسكري ولم تعبأ بإشراك الاتحاد السوفييتي في مشروعاتها.

والثاني: هو أن الاتحاد السوفييتي نفسه كان يرغب في أن يبقى بعيدا عن ميدان المواجهة العسكرية، وهو ما أضعف في الواقع من حجته في المطالبة بإعادة تنشيط لجنة أركان الحرب»[11].

رابعا: أوضحت تطورات أزمة الكويت أن حركة مجلس الأمن لمواجهتها كانت لها قوة دفع ذاتية خاصة بها، وسوف نشير لأسبابها فيما بعد، ولم تكن تعبيرا عن ولادة «نظام عالمي» تلعب فيه الأمم المتحدة دورا فاعلا في النظام الدولي. فالواقع أن «شعار النظام الدولي الجديد» كان شعارا تعبويا للمحافظة على التحالف المناهض للعراق، ولكنه لم يكن تعبيرا عن ميلاد أمم متحدة جديدة، وكانت تطورات الوضع في الأراضي التي تحتلها إسرائيل هي الكاشفة لهذه الحقيقة. فخلال نفس الفترة التي كان مجلس الأمن يقوم فيها بمعالجة ملف الأزمة العراقية-الكويتية اتخذ مجلس الأمن ثلاثة قرارات تتعلق بأحداث العنف التي جرت في القدس وأدت إلى مصرع 20 وجرح150 فلسطينيا، الأول «القرار 672»، والذي اتخذ في 12 أكتوبر 1990 «يدين أعمال العنف التي ارتكبتها السلطات الإسرائيلية» والثاني «القرار673»، والذي اتخذ في 24 أكتوبر «يستنكر رفض الحكومة الإسرائيلية استقبال بعثة السكرتير العام للمنطقة». والثالث «القرار 681» والذي اتخذ في 20 ديسمبر، يعبر عن «قلق مجلس الأمن الشديد بسبب رفض إسرائيل للقرارين الأولين، و «يدين إسرائيل كسلطة احتلال، بتكرار أعمال طرد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة» ولم يؤد رفض إسرائيل التام والمعلن والصريح والمتحدي، إلى تعريضها لأي أنواع من العقوبات. ويعلق البروفيسور ميرل على هذا الوضع قائلا: «من المؤكد أن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية لا يمكن مقارنته تماما بعملية «ضم» العراق للكويت. لكنهما يشكلان معا خرقا لقواعد القانون الدولي نجم عن ارتكاب عدوان، الأول يعود إلى عام 1967، دون أن يتمكن مجلس الأمن على الإطلاق من إجبار إسرائيل على

احترام الشرعية الدولية»[12].

والواقع أن الباحث المدقق عن حقيقة الدور الذي لعبه مجلس الأمن في أزمة الكويت سوف يكتشف أن هذا الدور مر بثلاث مراحل متميزة ومختلفة[13].

المرحلة الأولى: وهي المرحلة الممتدة منذ بداية العدوان العراقي مباشرة في 2 أغسطس 1990 وحتى تفويض دول التحالف المناهض للعراق باستخدام القوة في 29 نوفمبر من نفس العام. وقد لعب مجلس الأمن في بداية هذه الفترة دورا بالغ الأهمية بدا معه وكأنه يستعيد مكانه المفقود ويبدأ بالأمم المتحدة مرحلة جديدة لإعادة إحياء نظام الأمن الجماعي وضمان فاعليته وفقا لإجراءات المنصوص عليها في الميثاق، لكن هذه الفترة انتهت لأسباب تتعلق بالخلل القائم في هياكل الأمم المتحدة والموروث عن الحرب الباردة وأيضا لأسباب تتعلق بأسلوب الولايات المتحدة في إدارة الأزمة والأهداف التي تبغي تحقيقها كما سيرد تفصيلا في موضع لاحق، بتخلي مجلس الأمن نفسه عن الاستمرار في إدارة الأزمة في أشد مراحلها حساسية وهي مرحلة الحسم العسكري، حين عهد إلى دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة باستخدام القوة المسلحة ودون إشراف أو رقابة من جانبه.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة الممتدة منذ قرار التفويض في 29 نوفمبر وحتى إعلان وقف إطلاق النار الفعلي في 27 فبراير 1991 من جانب دول التحالف. وخلال هذه الفترة تجمد دور مجلس الأمن تماما ولم يمارس أي تأثير على مسار الأزمة.

وهناك مؤشرات عديدة توضح كيف أن مجلس الأمن ألغى دوره تماما خلال هذه الفترة وأصبح مصير الحرب والسلام في المنطقة متوقفا على إدارة رجلين فقط هما جورج بوش وصدام حسين. فلم يستشر الرئيس الأمريكي أحدا على الإطلاق حين بادر باقتراح عقد لقاء في واشنطن مع وزير الخارجية العراقي ولقاء وزير خارجيته بالرئيس العراقي في بغداد، وهي المبادرة التي انتهت بعد مناورات عديدة، إلى عقد اللقاء الشهير بين طارق عزيز وجيمس بيكر في جنيف. بل إن زيارة«الفرصة الأخيرة» التي قام بها السكرتير العام للأمم المتحدة إلى بغداد قبل انتهاء المهلة المحددة للعراق وبداية الحرب، تمت بناء على طلب وإلحاح الرئيس الأمريكي ولم

تتم بتكليف من مجلس الأمن أو بمبادرة ذاتية من جانب السكرتير العام نفسه. وعلى الجانب الآخر ركب صدام حسين سفينة عناده الجامحة حتى النهاية، ولم تسفر محاولات الوساطة التي قامت بها أطراف عديدة، خارج إطار مجلس الأمن والأمم المتحدة أيضا، عن وقف الانزلاق نحو الهاوية. وأصبحت خطط الحرب والقرارات الخاصة بتوقيتها ونوع الأسلحة المستخدمة فيها ونهايتها... الخ كلها قرارات أمريكية خالصة. لكن أكثر اللحظات تعبيرا عن عجز مجلس الأمن وشلله التام اتضحت أثناء سير العمليات العسكرية نفسها، وخاصة حين طلبت الدول العربية الخمس الأعضاء في اتحاد المغرب العربي عقد جلسة عاجلة للمجلس في 23 يناير، فقد رفضت الولايات المتحدة مجرد انعقاده. ويطلق كثير من الباحثين المرموقين تعبير «مجلس الأمن المختطف» لوصف هذه المرحلة لأنه كان خلال تلك الفترة أشبه بطائرة مختطفة مضطرة إلى التوجه إلى حيث يريد لها خاطفها تحت وطأة السلاح[14].

فلم يتمكن مجلس الأمن من عقد جلسة خاصة مغلقة «للتشاور» إلا في 15 فبراير 1991 وكانت الولايات المتحدة هي وحدها التي قدرت في 27 فبراير، ووفقا لحسابات خاصة بها، أنه آن الأوان لوقف العمليات العسكرية، وأعقب ذلك إعلان دول «التحالف» تباعا وقف الحرب.

المرحلة الثالثة: هي المرحلة الممتدة من 13 إبريل 1991، حين اتخذ مجلس الأمن القرار 687 والخاص بشروط وقف إطلاق النار نهائيا، وحتى اليوم. وفي هذه المرحلة عاد مجلس الأمن ليمارس دوره، لكن دوره في هذه المرحلة كان أقرب ما يكون إلى دور المنفذ لإرادة التحالف الدولي المنتصر في الحرب عسكريا ضد العراق منه إلى دور الهيئة العالمية المسؤولة عن معالجة الأزمة في سياق رؤية كونية لقضايا السلم والأمن في العالم. ولا يتسع المقام هنا للحديث عن القرار687، وهو أطول قرار في تاريخ المجلس، لأنه يثير عددا هائلا من الإشكاليات القانونية والسياسية: فهو يتضمن إجراءات معينة خاصة برسم الحدود بين الكويت والعراق وإقامة منطقة عازلة منزوعة السلاح بينهما تتمركز فيها قوات دولية، كما يتضمن آليات محددة للإشراف على نزع وتدمير أسلحة الدمار الشامل في العراق، وآليات محددة لحمل العراق وضمان قيامه بالتعويض عما ألحقه من أضرار سواء بشعب الكويت

أو بالأطراف الأخرى... الخ.. ومعظم هذه الإجراءات ليست لها سوابق في التنظيم الدولي، وخاصة في تاريخ الأمم المتحدة، ولكنها تشبه بعض «معاهدات الصلح» التي يفرض فيها المنتصر شروطه على الطرف المهزوم، مع فارق مهم جدا هو أن مجلس الأمن أصبح مسؤولا باسم المجتمع الدولي كله، عن الإشراف على حسن تطبيقها وهو وحده الذي يقرر ما إذا كان العراق قد استجاب بالكامل أم لا، ومن ثم يحق له فرض ما يراه من إجراءات ضرورية لحمل العراق على الانصياع لها وبهذه الطريقة أصبحت العقوبات المفروضة على العراق مستمرة ولا يمكن رفعها إلا بموافقة أغلبية من مجلس الأمن يتعين أن تتضمن بالضرورة جميع الأعضاء الدائمين بالمجلس[15].

وفي ختام هذا العرض لردود فعل المجتمع الدولي ككل، ممثلا في الأمم المتحدة، تجاه الغزو يمكن القول إن هناك ثلاثة عوامل رئيسية أثرت في منهج مجلس الأمن في إدارتها:

العامل الأول: يتعلق بطبيعة الأزمة والنتائج المحتملة لنجاح العراق في السيطرة على الكويت:

فبصرف النظر عن الاعتبارات القانونية والأخلاقية، فقد ترتب على احتلال العراق للكويت، منذ اللحظة الأولى، بروز قوى إقليمية ودولية هائلة على استعداد لوضع كل إمكاناتها العسكرية ومواردها المالية ونفوذها السياسي للحيلولة دون تمكين العراق من الإفلات بصيده الثمين، والعمل، سواء من داخل مجلس الأمن أو خارجه، على استعادة الكويت لوضعها السابق كدولة مستقلة. لكن القانون والأخلاق تزاوجا هذه المرة تزاوجا سعيدا مع حقائق القوة على أرض الواقع. ولأن الغزو العراقي ثم قرار الضم ثم ممارسات العراق خلال الأزمة كانت جميعها ليست فقط غير مبررة ولكنها تنطوي على خرق واضح وفاضح لكل القوانين والأعراف الدولية، فقد كان من السهل جدا أن يصبح استخدام القوة في هذه الحالة بالذات مبررا ومدعوما من جانب الشرعية الدولية. والواقع أنه لم يحدث أي خلاف داخل الأمم المتحدة حول إدانة الغزو أو ضرورة الانسحاب العراقي ولكن الخلاف تركز، كما سبقت الإشارة، حول أسلوب التسوية وطريقتها.

العامل الثاني: يتعلق بطبيعة الأمم المتحدة نفسها:

فالأمم المتحدة، كمنظمة دولية، ليست سلطة فوق الدول ولا تملك من الموارد والإمكانات إلا في حدود ما تضعه الدول الأعضاء تحت تصرفها. وفي حالة أزمة الخليج فقد كانت هناك قوى دولية عديدة على استعداد لأن تضع مواردها وإمكاناتها الهائلة لاتخاذ كل ما يلزم لكي تفعل الأمم المتحدة أقصى ما في وسعها لإجبار العراق على التراجع، لكنها لم تكن بالضرورة على استعداد للاستفادة من الأزمة لإعادة إحياء مؤسسات نظام الأمن الجماعي التي جمدتها الحرب الباردة. وخاصة هيئة أركان الحرب والترتيبات الواردة في المادة 43 من الميثاق.

العامل الثالث: يتعلق بتوقيت الأزمة:

فقد اندلعت الأزمة في فترة تحولات دولية كبرى وكان النظام العالمي في حالة سيولة يندر تكرار مثلها. وبرزت الولايات المتحدة، رغم كل مشاكلها الاقتصادية، باعتبارها القوة الوحيدة في العالم القادرة، وذات المصلحة في الوقت نفسه، على إدارة الأزمة وتوجيه كل التفاعلات الدولية الجارية في السياق الذي يخدم المصالح الأمريكية. ولذلك فإن أهداف الولايات المتحدة خلال الأزمة لم تكن محصورة فقط في تحرير الكويت ولكنها كانت أوسع من ذلك بكثير، كما سيتضح فيما بعد، وربما يفسر هذا العامل حقيقة أن دور الأمم المتحدة خلال أزمة الخليج كان فريدا وغير قابل للتكرار على الإطلاق.

2- موقف المنظمات والتجمعات الدولية الأخرى

كان من الطبيعي أن تثير أزمة دولية في حجم الأزمة التي ترتبت على الغزو العراقي للكويت ردود أفعال واسعة النطاق شملت العالم بأسره من أقصاه إلى أقصاه. فبالإضافة إلى انعكاسات هذه الأزمة ونتائجها المحتملة على موازين القوى وعلى الأوضاع الاستراتيجية في العالم أجمع اشتملت الأزمة وحملت في طياتها قضايا وموضوعات عديدة أثرت تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على جميع دول العالم دون استثناء حتى وإن تم ذلك بدرجات ونتائج متفاوتة على مصالح هذه الدول. من بين هذه القضايا: إمدادات النفط وأسعاره المتزايدة، مصير البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت، أوضاع العاملين في الكويت والعراق، الرهائن، نتائج الحظر الاقتصادي

والعسكري المفروض من جانب مجلس الأمن...... الخ. لذلك لم يكن غريبا أن يصدر عن جميع المنظمات والتجمعات الدولية دون استثناء بيانات تحدد مواقف الدول الأعضاء في هذه المنظمات والتجمعات المختلفة. وعلى الرغم من وجود تباين محسوس بين رؤية ومواقف الدول الأعضاء في هذه المنظمات والتجمعات من الأزمة وتداعياتها، إلا أن هذه البيانات تمثل على الأقل المواقف المشتركة التي تعكس الحد الأدنى من الإنفاق في وجهات النظر بينها.

ولا يتسع المقام هنا لتحليل مفصل للبيانات الصادرة عن كافة هذه المنظمات والتجمعات الدولية. ولكن يلفت النظر هنا وجود مساحة مشتركة واسعة بين مواقف هذه المنظمات والتجمعات كما تعكسها البيانات الصادرة عنها. وتشمل هذه المساحة إدانة الغزو العراقي للكويت، وإدانة ممارسات العراق خلال الأزمة والخاصة بمعاملة البعثات الدبلوماسية والقنصلية، والانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان، واحتجاز رعايا الدول الأخرى كرهائن... الخ. كذلك أيدت كافة البيانات الصادرة عن هذه المنظمات والتجمعات قرارات مجلس الأمن، بما فيها قرار الحظر الاقتصادي، وأعلنت التزامها بها وطالبت بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية إلى المواقع التي كانت عليها قبل الغزو، وعودة الحكومة الشرعية للكويت والحرص على استقلال الكويت وسلامة أراضيها.

لكن هذه البيانات عكست في الوقت نفسه تفاوتا في التقديرات والرؤى حول الإجراءات التي يتعين اتخاذها لاحتواء ومحاصرة الأزمة كما عكست تفاوتا في تركيز كل منها على قضايا بعينها اعتبرتها ذات أهمية خاصة بالنسبة لها.

فالبيان الصادر عقب اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز في 4 أكتوبر 1990 أثناء انعقاد الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة أعرب عن «قلقه العميق واهتمامه بالخطر المتزايد الذي يمكن أن ينجم عن تصعيد الأزمة وما يمكن أن يؤدي إليه هذا التصعيد من احتمالات مواجهة عسكرية قد تكون لها عواقب وخيمة وبعيدة المدى ليس فقط بالنسبة للمنطقة ولكن بالنسبة للعالم كله» وفي محاولة من مجموعة عدم الانحياز لبذل مساعيها الحميدة من أجل العثور على صيغة لتسوية سلمية

للأزمة قرر المؤتمر تكليف يوغوسلافيا، باعتبارها رئيس الدورة، بمهمة القيام بهذه الوساطة على أساس الالتزام بقرارات مجلس الأمن أرقام660، 662, 664[16]. كذلك كان من اللافت للنظر حرص وزراء خارجية الحركة على أن يتضمن هذا البيان نفسه ربطا من نوع ما بين أزمة الكويت والصراع العربي الإسرائيلي حين أكدوا أن «أي حل للأزمة يتعين أن يسهم في حث المجتمع الدولي على أن يقترب بنفس القدر من التصميم لمعالجة الصراع العربي الإسرائيلي، وفي القلب منه القضية الفلسطينية، من أجل إيجاد حل دائم وعادل لهذه الأزمة الممتدة في الشرق الأوسط»[17].

أما البيان الصادر عن مجلس منظمة الدول الأمريكية في 22 أغسطس 1990 فقد كان من اللافت للنظر حرصه على استخدام تعبيرات هادئة، ووجه نداء يحث على «التضامن الدولي لمنع مزيد من تدهور الموقف في الشرق الأوسط وللتوصل إلى حل سريع للأزمة يتفق ومقتضيات القانون الدولي»[18].

واحتلت قضية«الاحتياجات الإنسانية الهائلة الناجمة عن الغزو العراقي للكويت» مكانا بارزا في بيان دول الشمال الأوروبي The Nordic States الصادر في 12 سبتمبر 1990 وأعرب وزراء الخارجية عن رغبة واستعداد حكوماتهم لتقديم المعونة الإنسانية إلى الدول التي يتدفق نحوها اللاجئون وناشدوا المجتمع الدولي اتخاذ الخطوات الضرورية لمنع حدوث كارثة على نطاق واسع. كذلك احتلت قضايا الرهائن والبعثات الدبلوماسية والقنصلية نفس القدر من الاهتمام[19].

وربما كانت الجماعة الأوروبية هي أكثر المنظمات الدولية اهتماما بالأزمة، بعد الأمم المتحدة، فقد صدر عن المؤسسات المختلفة للجماعة وعلى كل المستويات بيانات عديدة طوال فترة الأزمة ففي 2 أغسطس أي نفس اليوم الذي تم فيه الغزو صدر بيان يطالب بالانسحاب الفوري للقوات العراقية ويؤيد قرار مجلس الأمن رقم 660، لكن اللافت للنظر أن دول الجماعة قررت في 4 أغسطس، وقبل أن يصدر قرار الحظر الاقتصادي من مجلس الأمن (6 أغسطس) فرض حظر شامل على البترول، والأرصدة المالية العراقية، وشحنات السلاح وأي نوع من أنواع التعاون العسكري أو الفني أو العلمي وكذلك تعليق استفادة العراق من نظام المعاملات القنصلية

العام. كما كان من اللافت للنظر إعلان الجماعة الأوروبية عن تشجيعها وحثها للتوصل إلى حل عربي للنزاع[20]. واستمر صدور البيانات عن الجماعة الأوروبية تباعا لتأييد قرارات مجلس الأمن المختلفة ومتابعة تطورات الموقف على ضوء تطورات الرأي العام الأوروبي والجهود الدولية المبذولة لاحتواء الموقف وخاصة جهود مبعوثي السكرتير العام للأمم المتحدة للإفراج عن الأجانب المحتجزين كرهائن، وفي البيان الصادر عن الاجتماع الوزاري للجنة السياسية للجماعة والذي عقد في روما بتاريخ 7 سبتمبر أعلنت الجماعة الأوروبية عن القيام باتخاذ قرار لتقديم العون المالي لكل من مصر والأردن وتركيا وهي الدول الثلاث التي اعتبرتها الأكثر تضررا بالأزمة وبقرارات الحظر الاقتصادي، كما أعلنت عن استعدادها لتقديم مساعدات محسوسة لمواجهة الاحتياجات الإنسانية العاجلة وناشدت المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والهيئات الدولية الأخرى مثل نادي باريس لتفهم احتياجات هذه الدول. وكان من اللافت للنظر في هذا البيان تأكيده عزم الجماعة الأوروبية تنشيط سياساتها الخاصة بالتعاون السياسي والاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي ومع دول حوض البحر الأبيض المتوسط وعزمها على الإسراع بالخطوات التي بدأ اتخاذها لكي يكون للجماعة الأوروبية سياسة متوسطية واضحة. وقد أعقب هذا البيان صدور بيانات خاصة عن قضايا بعينها مثل: التعاون العربي-الأوروبي، المواطنين المحتجزين في العراق والكويت، البعثات الدبلوماسية في الكويت... الخ. كما صدرت خلال الأزمة بيانات مشتركة بين الجماعة الأوروبية والاتحاد السوفييتي وبين الجماعة الأوروبية ودول مجلس التعاون الخليجي وفي البيان المشترك مع الاتحاد السوفييتي (26 سبتمبر1990) أكد الجانبان عزمهما على البحث عن حلول عادلة ودائمة للصراع العربي-الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وفقا لقرارات مجلس الأمن، وأشير إلى الوضع في لبنان، وإلى رغبتهما في العمل على إيجاد الحاجة إلى خفض سباق التسلح والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل...... الخ. أما في البيان المشترك مع دول مجلس التعاون الخليجي (2 أكتوبر 1990) فبالإضافة إلى تعبير الجماعة عن تضامنها مع دول المجلس وعزمها على تحرير الكويت والمحافظة على استقلالها، حرص البيان على تأكيد عزم الجماعة الأوروبية على الإسراع

بالتوصل إلى اتفاقية للتجارة الحرة مع دول مجلس التعاون الخليجي ودعم التعاون في جميع الميادين وخاصة السياسية والثقافية[21].

وكانت أزمة الكويت هي المناسبة التي أدت إلى نوع من التنسيق السياسي والعسكري غير المسبوق بين الدول الأعضاء في اتحاد أوروبا الغربية The Western European Union فقد عقد وزراء الخارجية والدفاع لدول الاتحاد اجتماعا مشتركا في 21 أغسطس جاء في بيانه الختامي، ضمن ما جاء«تأييد الخطوات التي اتخذتها دول الاتحاد... استجابة لطلب بعض دول الخليج تقديم مساعدة عسكرية بهدف إجبار العراق على سحب قواتها من الكويت دون شروط واستعادة الكويت لسيادتها». وعلى أثر هذا الاجتماع عقد رؤساء أركان حرب الدول الأعضاء في الاتحاد اجتماعا في 27 أغسطس1990، وهو أول اجتماع من نوعه في تاريخ الاتحاد، لتنسيق الإجراءات العسكرية التي تم اتخاذها بالفعل لدعم قراري مجلس الأمن 661 , 665«ولترجمة الرغبة الصادرة عن وزراء الخارجية والدفاع في صورة إجراءات محددة وواضحة لإظهار مدى إصرار وتضامن دول الاتحاد في مواجهة قرار العراق غزو وضم الكويت»[22].

واجتمع أيضا مجلس حلف شمال الأطلنطي في 7 سبتمبر 1990 للتنسيق السياسي والعسكري بين خطط الدول الأعضاء في الحلف، وأيضا بين خطط الحلف من ناحية وخطط اتحاد غرب أوروبا من ناحية أخرى. وجاء في البيان الصحفي الذي أعلن عقب الاجتماع تعبير الدول الأعضاء «عن التزامها الكامل للعمل من أجل التطبيق الكامل لقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك التنفيذ العملي المؤثر للعقوبات، والإسهام القائم على التضامن في عمليات البحث عن حل»[23].

وخلال الأزمة عقدت منظمة الأوبك سلسلة من الاجتماعات لمواجهة الموقف الناتج عن احتمالات زيادة سعر البترول ولإطلاق حرية الدول الأعضاء في زيادة الإنتاج، وكان أهم هذه الاجتماعات هو الاجتماع الذي عقد في فيينا خلال الفترة من 26-29 أغسطس. كما عقدت أيضا اجتماعات عديدة بين وزراء مالية ومحافظي البنوك المركزية للدول السبع، والدول العشر كما حدث نوع من التعبئة العامة داخل المنظمات الاقتصادية الدولية لمواجهة الآثار الاقتصادية للأزمة وتعويض الدول المتضررة رغبة في المحافظة على

التحالف المناهض للعراق لإنجاح الحصار الاقتصادي المفروض عليه.

ويلاحظ من هذا الاستعراض الموجز ما يلي:

1- وجود إجماع كامل بين الدول الأعضاء في مختلف المنظمات والتجمعات الدولية حول إدانة الغزو والمطالبة بسحب القوات العراقية دون شروط وعودة الحكومة الشرعية للكويت والالتزام بقرارات مجلس الأمن.

2- إن العقوبات الاقتصادية فرضت وبدأ تنفيذها من جانب كافة الدول الغربية حتى من قبل أن تفرض من جانب مجلس الأمن.

3- إن التنسيق السياسي والعسكري بين دول حلف شمال الأطلنطي والجماعة الأوربية واتحاد أوروبا الغربية وصل إلى مستويات غير معهودة من قبل في أي أزمات دولية سابقة، كما أن التنسيق بين مجموعة الدول الصناعية السبع والدول المتقدمة عموما والمؤسسات المالية الدولية كان كاملا للتأكد من إحكام الحظر الاقتصادي ومعالجة الآثار الجانبية للدول المتضررة.

4- إن التجمعات الخاصة بدول العالم الثالث: حركة عدم الانحياز، منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة الوحدة الأفريقية، منظمة الدول الأمريكية لم يكن لها تأثير يذكر على مسار الأزمة.

المبحث الثانى

موقف الدول الكبرى وبعض الدول الأخرى

1- الولايات المتحدة الأمريكية

أ- مقدمة:

لا يمكن فهم ردود فعل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الغزو العراقي إلا في سياق فهم أعمق لطبيعة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ككل. وكان للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اندلاع الأزمة ثلاثة أهداف رئيسية تجاه المنطقة: محاربة النفوذ السوفييتي. حماية إسرائيل وضمان أمنها، المحافظة على مصالحها البترولية والتي تشمل ضمان تدفق النفط لها ولحلفائها وبالأسعار التي تناسب الاقتصاد الأمريكي بصفة خاصة. ورغم اختلاف وتغير أساليب وأدوات السياسة الخارجية الأمريكية من إدارة إلى أخرى إلا أن هذه الأهداف الثلاثة ظلت ثابتة على الدوام ولم تخضع لأي مراجعة جوهرية طوال ما يقرب من نصف القرن الماضي أو تأثرت بتغير وتعاقب الإدارات الأمريكية المختلفة في الحكم طوال تلك الفترة[24].

وكان العراق يصنف تقليديا ومنذ ثورة يوليو

1958، على أنه دولة معادية للغرب عموما وللولايات المتحدة على وجه الخصوص: فنظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي هو نظام راديكالي ذو توجه قومي عربي، فضلا عن أنه نظام يتسم بالتسلط والعنف، ويرتبط بصداقة قوية وعميقة مع الاتحاد السوفييتي الذي يعتبر المصدر الرئيسي لتوريد السلاح له وهو نظام معاد لإسرائيل «على مستوى الخطاب السياسي على الأقل» فضلا عن أن العراق هو الذي كان قد قاد حملة الرفض العربية المناهضة لاتفاقيتي كامب ديفيد والمطالبة بعزل مصر عربيا وعالميا، وتعرضت أراضيه للعدوان الإسرائيلي المسلح حين قامت إسرائيل بضرب المفاعل النووي العراقي «أوزيراك» في يناير 1981. وأخيرا فقد كان العراق يمارس سياسة نفطية مستقلة ولا توجد للشركات الأمريكية الكبرى مصالح نفطية تذكر في العراق. وأخيرا، وربما بسبب تفاعل هذه العوامل جميعا، ظلت العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والعراق مقطوعة لفترة طويلة منذ عام 1967 وحتى منتصف الثمانينيات.

وفجأة تغير سياق العلاقات الأمريكية العراقية مع الانهيار المفاجئ لحكم الشاه في إيران، والذي كان إحدى ركائز السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ووصول التيار الإسلامي الراديكالي بقيادة الخميني إلى السلطة عام 1979. وبصرف النظر عن الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في استدراج العراق لشن الحرب على إيران، وهو دور لم يتضح بصورة كاملة وموثقة بعد، إلا أنه من المؤكد أن الحرب العراقية الإيرانية قد خلقت مساحة واسعة لتعاون أمريكي-عراقي من منطلق أن الخطر الأكبر على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط أصبح مجسدا في الثورة الإيرانية واحتمالات تصديرها إلى دول المنطقة. لكن الولايات المتحدة سرعان ما اكتشفت أنها تستطيع أن تضرب العصافير الطائرة كلها بحجر واحد إذا ما نجحت في سكب الزيت باستمرار على النيران المشتعلة في الخليج: تحجيم الثورة الإيرانية والحيلولة دون تصديرها، وإجهاد أي محاولة لإحياء جبهة شرقية قادرة على الصمود في وجه إسرائيل بعد خروج مصر من الصراع العسكري مع إسرائيل ومن ثم إفساح الطريق أمام إنجاح عملية التسوية السلمية التي بدأت باتفاقيتي كامب ديفيد وكسر طوق العزلة المفروض على مصر، وتخفيف الضغط السياسي والعسكري على دول الخليج وإفساح

المجال أمامها لكي تلعب دورا إقليميا في المنطقة، من خلال مجلس التعاون الخليجي. كل ذلك كان من الصعب تصوره دون صدام مباشر بين الدولتين الإقليميتين الأكبر والأقوى تأثيرا وهما إيران والعراق. وفي هذا السياق الجديد الذي خلقته الحرب العراقية الإيرانية راحت العلاقات الأمريكية العراقية تتحسن باطراد على جميع الصعد السياسية والعسكرية وانتهت بإعادة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين عام 1984[25].

لكن الانهيار المفاجئ للجيش الإيراني واضطرار الخميني لقبول وقف إطلاق النار أدى إلى تغير سياق التفاعلات في المنطقة وأدخل معطيات جديدة تماما تعين على الولايات المتحدة أن تأخذها في الاعتبار للمحافظة على مصالحها فيها. ففي إيران لم تؤد الحرب الطويلة مع العراق إلى إسقاط النظام الإسلامي الثوري هناك والذي ظل عداؤه للولايات المتحدة على ما هو إن لم يكن قد ازداد حرارة وتصميما. وبعد توقف إطلاق النار أصبح بإمكان إيران أن تشرع في إعادة بناء جيشها واقتصادها المنهارين وتتفرغ لشؤونها الداخلية من ناحية ولدعم نفوذها الخارجي من خلال التأثير الأيديولوجي والسياسي من ناحية أخرى. أما العراق فقد خرج من الحرب منتصرا ولديه الآن جيش ضخم صقلته الحرب الطويلة وأصبح على درجة عالية من الكفاءة القتالية ويمتلك ترسانة كبيرة جدا من الأسلحة بما فيها الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والصواريخ متوسطة المدى فضلا عن استمرار البرنامج النووي العراقي رغم تدمير مفاعل أوزيراك. وكان العراق قد استطاع خلال سنوات الحرب أن يقيم شبكة هائلة من العلاقات مع مصادر السلاح والتكنولوجيا في الغرب مكنته من تطوير صناعاته العسكرية بطريقة ملحوظة. ولا شك أن هذا الوضع الجديد بدأ يثير قلق الولايات المتحدة التي راحت تتساءل عن طبيعة الدور الإقليمي الذي يطمع العراق في أن يلعبه، ونمط التحالفات التي يمكن أن يدخل فيها بعد أن تخفف من عبء الحرب وأثقالها. وعلى الرغم من أن الشعب العراقي كان قد قاسى كثيرا خلال سنوات الحرب الطويلة وبدأ يتطلع إلى فترة لالتقاط الأنفاس ويأمل في عودة الانتعاش الاقتصادي الذي لمس ثماره خلال الفترة 1973- 1980، وهو ما كان يفرض على الحكومة العراقية أن تتفرغ للبناء الداخلي، إلا أن الطموحات الشخصية لنظام صدام حسين لم تكن خافية

على أحد. ولم يكن هناك ما يحول دون أن يعمل صدام على جهتين متوازيتين: تعويض الشعب العراقي عن فترة الحرمان الطويلة خلال الحرب، والتطلع نحو دور إن لم يكن زعامة عراقية للعالم العربي. وبدأت الولايات المتحدة تحس بالقلق فالقوة العسكرية العراقية المتنامية أصبحت مصدر تهديد محتمل لدول الخليج العربي من ناحية وأيضا لإسرائيل من ناحية أخرى، كما أن زيادة نفوذ العراق في النظام العربي لا يمكن أن يؤدي إلا إلى مزيد من تعزيز التوجه الراديكالي في المنطقة. ولذلك شهدت الفترة من 1988-1990 توترا متصاعدا في العلاقات الأمريكية-العراقية بصفة خاصة، والغربية-العراقية بصفة عامة[26].

وقد حاول الرئيس العراقي خلال هذه الفترة أن يتبنى سياسة عربية معتدلة بالتركيز على التقارب مع مصر والسعودية ومحاولة عزل سوريا. فقد كثف من مساعداته لميشيل عون في لبنان، وتحمس لإقامة مجلس التعاون العربي مع مصر والأردن واليمن، ثم بادر هو بعرض إبرام معاهدة عدم اعتداء مع المملكة العربية السعودية كما شهدت هذه الفترة محاولات للتقارب أكثر مع الولايات المتحدة أملا في تهدئة مخاوفها. وفي أكتوبر 1989 زار طارق عزيز نائب رئيس الوزراء وزير خارجية العراق الولايات المتحدة والتقى خلال زيارته كلا من جيمس بيكر وزير الخارجية والرئيس بوش. وفي 11 فبراير 1990 قام جون كيلي مساعد وزير الخارجية الأمريكية بزيارة لبغداد والتقى خلالها صدام حسين. وحصلت الشركات الأمريكية خلال تلك الفترة على عقود ضخمة في العراق. لكن ذلك كله لم يهدئ من مخاوف بعض الأوساط الأمريكية. وكان أكثر ما يثير قلقها هو سياسة التسليح العراقية وخاصة ما يتعلق منها بأسلحة الدمار الشامل. وقد رأت الولايات المتحدة في هذه السياسة، وخصوصا بعد توقف الحرب العراقية-الإيرانية، تهديدا محتملا لأمن الدول العربية الخليجية وكذلك لأمن إسرائيل. وعندما بدأ العراق يثير قضية النفط، ويتهم الكويت والإمارات بمحاولة خنقه اقتصاديا بتعمد تجاوز حصصهما لإنتاج النفط وتأثير ذلك على أسعاره، اكتملت الدائرة وأصبحت السياسة العراقية تهدد كل أركان السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: النفط وأمن الخليج وأمن إسرائيل.

وهنا يتعين أن نتوقف قليلا لاستجلاء حقيقة المقولة التي ترددت

أصداؤها كثيرا أثناء وبعد الأزمة والتي تؤكد أن الولايات المتحدة استدرجت العراق ونصبت له فخا وقع فيه. وتعتمد هذه المقولة أساسا على محضر المقابلة الشهيرة التي تمت بين صدام حسين وسفيرة الولايات المتحدة لدى العراق، إيريل جلاسبى، يوم 25 يوليو 1990، بعد أن راحت الأزمة بين العراق والكويت تتصاعد بطريقة خطرة وقد نسب إلى السيدة/ جلاسبى قولها:

«إن الذي لا يتوافر لدينا رأي محدد حوله هو الخلافات العربية-العربية، ومنها مثلا خلافكم الحدودي مع الكويت. وأنا خدمت في أواخر الستينيات في سفارة أمريكا بالكويت، وكانت التوجيهات لنا في تلك الفترة هي أننا ينبغي ألا نبدي رأيا حول هذه القضية، وأنه لا علاقة لأمريكا بهذه القضية. وقد وجه جيمس بيكر متحدثنا الرسمي لأن يعيد التأكيد على هذا التوجيه ونتمنى أن تتمكنوا من حل هذه المشكلة بأي طريقة مناسبة عن طريق القليبي أو الرئيس مبارك[27]».

وقد رتب البعض على ذلك أن الولايات المتحدة هي في الواقع الطرف المثير للأزمة والمتسبب فيها بتعمدها إيهام العراق أنها لن تتدخل في الأزمة. وفي تقديري أنه يتعين وضع هذه القضية في إطارها الصحيح وذلك على النحو التالي:

أولا: إن الأطراف المتصارعة في العلاقات الدولية تحاول استخدام كل الوسائل الممكنة لتحقيق أهدافها، بما في ذلك استدراج الخصم للوقوع في أخطاء قاتلة: ومن ثم فليس من المفيد على أي نحو إجهاد النفس في محاولة نفي هذه التهمة عن الولايات المتحدة أو إثباتها لكن المسؤولية الرئيسية تقع على من ارتكب الجريمة وليس على من أغراه بارتكابها.

ثانيا: إن الرئيس صدام حسين كان هو الذي استدعى جلاسبي، وبالتالي فمان ما يتعين أن يعتد به في هذا اللقاء هو ما قاله الرئيس وليس ما قالته السفيرة، وكان صدام يريد أن يقول للولايات المتحدة إن مصالح العراق لا تتعارض بالضرورة مع مصالح الولايات المتحدة وإن العراق يتفهم مطالب الولايات المتحدة وحرصها على تدفق النفط وعلى السلام في المنطقة، ولكنه أراد أيضا أن يحذرها من محاولة تحقيق هذه المصالح بالضغط والإكراه والقوة. وأشار إلى استعداد العراق لمواجهة خطر ضربة عسكرية. وقال بالنص «نحن نعرف أنكم قادرون على إلحاق أذى بنا. ونحن لا نستخدم

التهديد ضدكم. ولكن نحن أيضا قادرون على إلحاق أذى بكم... نحن لا نطلب منكم أن تحلوا مشاكلنا ولكن لا تشجعوا بعض الناس على أن يتصرفوا بأكبر من أحجامهم وعلى الباطل»[28].

ويفهم من هذا الكلام، بوضوح وصراحة تامة، أن صدام حسين كان يعتقد أن الولايات المتحدة تستفزه وتشجع الكويت على اتخاذ موقف وانتهاج سياسة تتعمد إلحاق الضرر بالعراق، وأنه لم يستبعد احتمال قيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية. وبصرف النظر عن صحة هذا الاعتقاد من عدمه، إلا أن إقدامه على غزو الكويت، في ظل وجود مثل هذا الإدراك لديه، كان معناه ببساطة أن صدام قرر أن يتحدى الولايات المتحدة والتي رأى فيها خصمه الأساسي.

بعبارة أخرى، فإنه حتى إذا نحينا جانبا أحلام العراق في ضم الكويت واعتبرنا أن قرار غزو العراق جاء كرد فعل على استفزاز أمريكي كانت الكويت أداته «كما يدعي الرئيس صدام»، فإن هذا القرار جاء إذن في سياق إدراك عراقي كامل بأن المواجهة الفعلية هي مع الولايات المتحدة أساسا وليس مع أي طرف آخر. وبالتالي أصبحت القضية هي كيف يدير كل طرف هذه الأزمة وما هي الأوراق التي يملكها؟

ب-الإدارة الأمريكية للأزمة:

بمجرد إقدام العراق على غزو الكويت، وبصرف النظر عن دوافعه أو أهدافه الحقيقية أو الحسابات التي بنى عليها قراره، فقد تحولت المخاوف من الترسانة العسكرية العراقية من كونها تشكل مجرد مخاطر أو تهديدات محتملة إلى واقع فعلي تعين التعامل معه ومواجهة ما يمثله من تحد سواء وفقا لمعطيات الحاضر أو توقعات المستقبل. وعلى ضوء ما كتب حتى الآن عن موقف الولايات المتحدة وإدارتها للأزمة وما كشفت عنه تطورات الأحداث اللاحقة، يمكن تحديد اتجاهات التفكير الأمريكي والعناصر التي استندت إليها الحسابات الأمريكية وكذلك الأهداف التي حاولت السياسة الأمريكية تحقيقها من خلال إدارتها للأزمة على النحو التالي:

أولا: إنه يتعين أن يخرج العراق بأي وسيلة ودون قيد أو شرط من الكويت ودون أن يحصل على أي مكافأة أو أي ميزة من وراء عدوانه. فإذا ما تم تحقيق ذلك الهدف بوسائل سلمية فسوف يبدو النظام العراقي وكأنه

أقدم على ارتكاب جريمة شنعاء وطائشة لم يحقق من ورائها أي شيء ومن ثم يمكن بعد ذلك محاصرته وعزله وبحث وسائل تقليم أظافر ترسانته العسكرية والتعامل معها وفقا لمعطيات الموقف.

ثانيا: إنه يجب عدم استبعاد العمل العسكري ومن ثم التصرف على أساس أن مواجهة عسكرية واقعة لا محالة فإذا ما حدث الصدام العسكري فإن الهدف يجب ألا يقتصر على مجرد تحرير الكويت وإنما تدمير القوة العراقية حتى لا يتكرر ما حدث.

ثالثا: إنه في ظل التحولات الدولية الجارية، والتي اندلعت الأزمة في ذروة تفاعلاتها، فإن الإدارة الأمريكية للأزمة يجب أن تتم على النحو الذي يحقق انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم. وفي هذا السياق أضيف إلى أهداف الولايات المتحدة المرتبطة بموضوع الأزمة مباشرة (تحرير الكويت وتدمير العراق عسكريا)، أهدافا أخرى تتعلق بالنظام العالمي وفي مقدمتها العمل على إظهار العجز الكامل للاتحاد السوفييتي على أمل التعجيل بانهياره، وتعزيز مكانة الولايات المتحدة ودورها في منطقة الخليج.

رابعا: أن تتم إدارة الأزمة على النحو الذي يمهد الطريق أمام وضع أسس نظام شرق أوسطي جديد تصبح إسرائيل طرفا رئيسيا وفاعلا فيه من خلال تعميم التسوية السلمية وفقا لمنهج كامب ديفيد على بقية الأطراف العربية.

والواقع أن الباحث المدقق لأسلوب الولايات المتحدة في إدارة هذه الأزمة سرعان ما يكتشف أن الولايات المتحدة انخرطت فيها بكل ثقلها ووظفت جميع إمكاناتها الدبلوماسية والسياسية والعسكرية والإعلامية سواء للضغط على البعض أو إغراء البعض الآخر أو الاستفادة من أخطاء الجميع، الأصدقاء والأعداء، لكي تنفرد وحدها بإدارة وتوجيه الأزمة وفقا لرؤيتها هي ومصالحها أولا وقبل كل شيء. وقد نجحت في ذلك نجاحا فاق كل تصور.

كان أول قرار اتخذه الرئيس بوش فور سماعه بأنباء الغزو، في نفس لحظة وقوعه تقريبا هو إصدار بيان يدين الغزو ويطالب بسرعة الانسحاب دون قيد أو شرط، وإرسال مجموعة من طائرات ف-15 إلى السعودية، وتجميد كل الأموال العراقية والكويتية في البنوك، وإنشاء لجان دائمة

لمتابعة تطورات الأزمة. وكان تقديره أنه ليس هناك أصلا ما يمكن التفاوض بشأنه، فإما أن ينسحب العراق دون قيد أو شرط وإما أن يجبر على هذا الانسحاب بأي وسيلة. وشرع على الفور في إعداد خططه على هذا الأساس[29].

وكان أهم إنجاز حققه التعاون الكويتي-الأمريكي في الساعات الأولى للأزمة هو النجاح في تنفيذ خطة الطوارئ التي أمكن من خلالها إنقاذ أمير الكويت وجميع الأعضاء الرئيسيين في الأسرة الحاكمة[30]. وكان ذلك النجاح هو أول ضربة وجهت للخطة التي بنت عليها القيادة العراقية حساباتها الأولى الرئيسية. ذلك أنه أصبح من الممكن التحدث مع حكومة شرعية للكويت هي وحدها صاحب الحق في أن تقبل أو ترفض أي حل للأزمة بعد ذلك، بصرف النظر عن احتلال الكويت نفسها وبصرف النظر عن أي ترتيبات تتم من قبل سلطة الاحتلال. وطلبت حكومة الكويت الشرعية من الولايات المتحدة رسميا، بمجرد وقوع الغزو، مساعدتها بكل الوسائل الممكنة لدحر العدوان وتحرير الكويت[31].

وكانت الخطوة التالية والبالغة الأهمية، من وجهة نظر الولايات المتحدة، هي الحصول على موافقة السعودية على استضافة قوات أمريكية ضخمة على أراضيها تحسبا لاحتمال مواجهة عسكرية. ورغم أن السعودية كانت تشعر بالقلق البالغ على أمنها وبأن الخطر بدأ يقترب منها، إلا أنها لم تقبل إلا بعد أن تأكدت بما لا يدع مجالا للشك من أن القوة التي تنوي أمريكا حشدها وكذلك الخطط الأمريكية المصاحبة لها كفيلة بحسم الموقف وأن أمريكا جادة تماما في مواجهة التحدي ومصرة على إجبار صدام على التراجع أو تجرع الهزيمة. وجاء قبول السعودية يوم 6 أغسطس وهو نفس اليوم الذي أصدر فيه مجلس الأمن القرار 661 والذي تم بمقتضاه فرض عقوبات اقتصادية شاملة ضد العراق. وهكذا أصبحت الولايات المتحدة هي المتحكم الرئيسي في الخطوات التالية وفي مسار الأزمة ولم يبق إلا وضع الخطط والتفاصيل وتهيئة المسرح السياسي والعسكري للمواجهة الفاصلة.

وراحت الولايات المتحدة تزيح كل العقبات التي بدأت تعترض طريقها الواحدة بعد الأخرى وكانت أهم هذه العقبات على الإطلاق تتمثل في

احتمالات ردود الفعل السلبية من جراء وجود هذا العدد الضخم من القوات الأجنبية في الأراضي المقدسة وما يمكن أن يثيره من مشاعر غاضبة لدى العرب والمسلمين. ومن ثم كانت هناك ضرورة قصوى لتجنب أن تأخذ المواجهة العسكرية، إن باتت حتمية، شكل المواجهة بين العراق، من ناحية، وبين الولايات المتحدة، من ناحية أخرى، ولتفويت الفرصة على العراق لكسب الرأي العام العربي والإسلامي في صفه. وهنا تتضح أهمية الدور المحوري الذي لعبته مصر، وإلى حد ما سوريا، حين وافقتا في وقت مبكر جدا على بدء إرسال قوات إلى السعودية. وعلى أي حال فلم تكن هذه عقبة يستحيل تخطيها. فالمعتدي دولة عربية مسلمة والمعتدى عليه دولة عربية مسلمة. ولم يكن الغزو مبررا سواء من الناحية الأخلاقية أو القانونية كما كان يمثل انتهاكا صارخا لميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك يضاف إلى ذلك أن الرئيس مبارك كان مستاء جدا لأن الرئيس صدام حسين كان قد وعده بعدم استخدام القوة لحل خلافه مع الكويت. وتولد إحساس قوي في مصر بأن النية لدى العراق كانت مبيتة لغزو الكويت وأن دوافع العراق في تأسيس مجلس التعاون العربي كان عزل سوريا وتجميد مصر. وبدت مصر وكأنها في وضع تحتم عليها معه أن تختار فيه بين دول الخليج العربي مجتمعة وبين العراق وكانت مشكلات مصر الاقتصادية وطبيعة علاقاتها السياسية والاقتصادية بالولايات المتحدة الأمريكية لا تسمح لها بهامش كبير من حرية الحركة والمناورة. أما سوريا فبالإضافة إلى خلافاتها المزمنة مع القيادة العراقية فإن إنهاء المعسكر الاشتراكي فرض عليها إعادة تقييم سياساتها الخارجية وأتاحت لها الأزمة فرصة كسر عزلتها السياسية وإنهاء مشكلة عون في لبنان ومد جسر للحوار مع الولايات المتحدة، وفي هذا السياق وحده أمكن لمؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة أن يتخذ قرارا بأغلبية ضئيلة «أحد عشر صوتا» قرر فيه «الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى لنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعا عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي». وما يعنينا هنا هو أن حالة التمزق والانشطار العربي بين الرغبة في وضع نهاية للعدوان العراقي وتحرير الكويت، وبين الخوف من العواقب غير المأمونة لوجود عسكري أمريكي

كثيف على الأرض العربية قد أوجد حالة من الشلل العربي سهلت تماما تحقيق رغبة الإدارة الأمريكية في تجميع كل خيوط وعناصر إدارة الأزمة في يدها . ولم يكن العالم العربي وقتها، ولأسباب كثيرة ليس هنا مجال تحليلها، في وضع يسمح له بالتحرك بفاعلية سواء لإيجاد تسوية سياسية للأزمة أو لإجبار العراق عسكريا على التخلي عن احتلاله للكويت. ولذلك بدا العالم العربي، بعد مؤتمر القمة وكأن نصفه يؤيد الاحتلال العراقي للكويت ونصفه الآخر يؤيد «المخطط الأمريكي لضرب وتصفية القدرات العسكرية العراقية». ولم يكن ذلك التقييم صحيحا على الإطلاق ولكنه أدى إلى نتيجة واحدة وهي فقدان العالم العربي لزمام المبادرة في السيطرة على مسار الأزمة.

والولايات المتحدة تحتاج إلى وقت لتحشد فيه قواتها وقوات الدول الحليفة وتنهي استعداداتها العسكرية للحرب بأقل الخسائر الممكنة، إن أصبحت هذه الحرب حتمية، وبدأت على الفور في وضع الخطة 1002-90 للتنفيذ والتي استغرقت ثلاث مراحل:

مرحلة أولى مدتها شهر لحشد قوات كافية لردع العراق عن مهاجمة السعودية، ومرحلة ثانية، تطلبت من ثلاثة إلى أربعة شهور، لحشد قوات تكفي لتحرير الكويت كهدف محدود، ومرحلة ثالثة احتاجت من 6- 8 شهور لحشد قوات تكفي للدخول في حرب مفتوحة مع العراق. وقبل اندلاع الحرب كانت الولايات المتحدة قد حشدت قوات بحرية وجوية وبرية لم يشهد العالم لها مثيلا منذ الحرب العالمية الثانية. كانت هناك أربع حاملات طائرات في الجزء الشمالي من البحر الأحمر تحمل فوق ظهرها مائتي طائرة، وحاملتان في الخليج تحملان مائة طائرة بالإضافة إلى البوارج المزودة بتجهيزات لإطلاق صواريخ «كروز» و «توما هوك» وفي السعودية كانت هناك ثلاث قواعد جوية في حفر الباطن والرياض والظهران ترابض فيها 800 طائرة، وفي تركيا هناك قاعدة انسرليك تربض فيها 400 طائرة، وفي مواجهة الخطوط العراقية كان هناك أكثر من 000 ,350 جندي معظمهم من الأمريكيين مزودين بأحدث ما وصلت إله تكنولوجيا الحرب في العالم وعلى أتم استعداد لخوض الحرب[32].

وخلال تلك الفترة الطويلة التي استغرقتها عملية الحشد والاستعداد

العسكري كانت الدبلوماسية الأمريكية مشغولة باستكمال مهام أخرى لا تقل أهمية. وكان في مقدمة هذه المهام توفير غطاء محكم من الشرعية الدولية يطبق الحصار على العراق ويجيز العمل العسكري، وفي الوقت نفسه يبقي على قرار الحرب والسلام في يد الولايات المتحدة. وأصبح مجلس الأمن المسرح الرئيسي لاستكمال وإنجاز هذه المهمة، والتي نجحت فيها الولايات المتحدة نجاحا باهرا على النحو الذي أشرنا إليه تفصيلا من قبل. وكان يتعين على الدبلوماسية الأمريكية أن تعمل على المحافظة على تماسك التحالف المناهض للعراق بأي وسيلة. وفي سياق العمل الدءوب لتحقيق هذا الهدف الرئيسي برزت قضيتان على جانب كبير من الأهمية.

القضية الأولى: ضرورة التعامل بحنكة مع عوامل القلق والتردد وأيضا مع كل المبادرات الدبلوماسية الهادفة إلى إيجاد تسوية سلمية للأزمة أيا كان مصدر هذه المبادرة، سواء من داخل دول التحالف أو من خارجها. فقد كانت الولايات المتحدة تدرك أن أهدافها وغاياتها النهائية قد لا تتفق بالكامل مع أهداف وغايات حلفائها جميعا. ولذلك كان عليها أن تستخدم تكتيكا مرنا يقوم على أساس وضع كل الأطراف أمام الأمر الواقع من خلال سياسة مرحلية مرنة تغلق باب التراجع على من شارك منهم في مراحلها الأولى وتضييق فرص الخيار أمامهم بحيث يضطرون إلى المشاركة في المراحل التالية، ووضع الأطراف المترددة في موقف تصبح فيه تكلفة عدم المشاركة الفاعلة في التحالف أكبر بكثير من المشاركة فيه. فمصر وسوريا تحمستا لإرسال القوات للدفاع عن السعودية ودول الخليج الأخرى ولممارسة ضغوط على العراق للانسحاب من الكويت. لكن لم يصبح أمامهما خيار إلا المشاركة الفعلية في القتال حتى النهاية على الرغم من أن الهدف أصبح في مراحل تالية أكبر من مجرد تحرير الكويت. وفرنسا التي ترددت كثيرا واتسمت سياستها بالغموض حول درجة مشاركتها في مرحلة الحسم العسكري، وصلت إلى نقطة لم تجد معها خيارا آخر إلا أن تصبح حليفا وشريكا عسكريا كاملا. في الوقت نفسه كان يتعين ألا تبدو الولايات المتحدة وكأنها تبحث عن الحرب بأي ثمن وأن تتعامل بذكاء مع كل المبادرات الدبلوماسية المطروحة وكانت الدول الأكثر نشاطا وحركة واهتماما واتصالا بكل الأطراف هي الأردن وفرنسا والاتحاد السوفييتي. وقد تكفل عناد

الرئيس صدام حسين القاتل بتسهيل مهمة الولايات المتحدة إلى حد كبير وإجهاض كل المبادرات الصادرة عن هذه الدول وغيرها. فعلى الرغم من أن الملك حسين والمبعوث السوفييتي بريماكوف وغيرهما أكدا أن الرئيس صدام حسين كان مستعدا للانسحاب والتسوية السلمية إلا أنه كان من الواضح أن هذا الانسحاب مشروط بشروط أظهرته وكأنه نوع من الرفض المستتر للانسحاب والتمسك بضم الكويت (انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، وسوريا من لبنان... الخ). وعندما بدأت تخف حدة هذه الشروط تدريجيا لتصبح مجرد الحرص على تأمين انسحاب الجيش العراقي من الكويت كان الوقت قد تأخر كثيرا. ولم يتمكن صدام حسين من استغلال بعض الفرص التي أتيحت له لكي يعلن استعداده للانسحاب الكامل وغير المشروط، غير أنه للأمانة أيضا يتعين أن نقول إن الولايات المتحدة حرصت أشد الحرص على أن تسد أمامه جميع منافذ الهرب، ولم تتح له في أي لحظة من اللحظات أي مخرج «كريم» أو أي مخرج يتيح له حتى أن «ينفذ بجلده». وقد جسد هذا الموقف تصريح الرئيس بوش في 21 ديسمبر بعد قرار العراق الإفراج عن الرهائن حين اعتبر أن هذا الإفراج «يصحح جريمة ارتكبها العراق حين احتجز هؤلاء الرهائن». أما فيما يتعلق بجوهر الأزمة فقد قال بوش: «إن انسحاب العراق من الكويت ليس كافيا لحل الأزمة، وإنما يجب لحلها أن يتم نزع قوة العراق العسكرية، وإزالة مصانع وقواعد صواريخه وكافة منشآته النووية، وكذلك يتعين على العراق أن يدفع تعويضات كاملة عن كل الأضرار التي لحقت بجميع الأطراف في المنطقة». كما جسده أيضا لقاء عزيز-بيكر في جنيف وهو لقاء لم يكن يمثل في حقيقته بحثا عن مخرج سلمي ولكنه كان لقاء لتوجيه إنذار أمريكي تضمنته رسالة بوش والتي رفض عزيز تسلمهما (بعد أن قرأها) والتي مضمونها «إما أن تخرج الآن وبلا شروط من الكويت... وإما سيتم تدمير قواتك تماما». ثم جسد هذا الموقف الرفض الأمريكي للمبادرة الفرنسية التي حاولت قبل انتهاء المهلة التي حددها مجلس الأمن بساعات إصدار بيان عن مجلس الأمن يتضمن ست نقاط لحل الأزمة (وهي مبادرة تردد أن العراق رفضها أيضا). وأخيرا جسد هذا الموقف رفض الولايات المتحدة للوساطة السوفييتية، حتى بعد اندلاع الحرب نفسها، لمحاولة تجنب الحرب البرية على الرغم

من قبول العراق للانسحاب الكامل وغير المشروط طبقا لقرارات الأمم المتحدة[33].

القضية الثانية: ضرورة إبعاد إسرائيل تماما عن أن تصبح طرفا مباشرا في الأزمة حتى لو تعرضت للهجوم. وكانت هذه مسألة بالغة الحساسية. ذلك أن اشتراك إسرائيل في الأزمة سوف يترتب عليه حتما فك التحالف المناهض للعراق واحتمال تحول كامل في موقف الدول العربية والرأي العام العربي لصالح العراق. ويبدو أن الرئيس صدام عول كثيرا على هذه النقطة في حساباته.

فهو يعرف أن إسرائيل لم تعتد أبدا أن تصمت وخصوصا إذا هوجمت ومن ثم فلن تستطيع قوة على وجه الأرض أن تمنع إسرائيل من الدخول طرفا مباشرا في المعركة مع أول صاروخ يسقط عليها. وشكل ذلك تحديا ومعضلة كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. لكن الولايات المتحدة نجحت بالفعل في مواجهة هذا التحدي. صحيح أن إسرائيل استغلت هذا الوضع أفضل استغلال وقبضت ثمنا باهظا لهذه «التضحية الكبرى» كما سيتضح فيما بعد، لكن النتيجة فيما يتعلق بمحاولة الولايات المتحدة تجميع سائر خيوط الأزمة في يدها كانت واحدة. ولم يكن هناك قوة أخرى تستطيع شراء صمت إسرائيل أو فرضه إلا الولايات المتحدة. وربما كانت مهمة الولايات المتحدة أهون نسبيا قبل بداية الحرب فقد كانت المساعدات المالية والعسكرية والتلويح بمغانم سياسية إسرائيلية كبيرة بعد انتهاء الأزمة تكفي لإقناع إسرائيل بمزايا العمل خلف الكواليس دون الظهور على خشبة المسرح. لكنه مع بداية الحرب واحتمال تعرض إسرائيل للهجمات الصاروخية العراقية، فقد استلزم الأمر حضورا أمريكيا على أعلى المستويات في إسرائيل نفسها طوال فترة الحرب. وقبل بدء العمليات العسكرية سافر إلى إسرائيل سرا كل من لورانس إيجلبوجر مساعد وزير الخارجية، والجنرال روبرت وولفوتيز من رئاسة أركان الحرب المشتركة وظلا هناك حتى انتهاء المعارك. وكان الهدف من هذا الحضور هو ضمان ألا تفقد إسرائيل أعصابها خلال الحرب وتتخلى عن تعهدها بعدم التدخل في المعركة[34].

وأخيرا كان على بوش أن يواجه أهم التحديات على الإطلاق وهي إقناع الرأي العام الأمريكي والكونجرس بحتمية مشاركة الولايات المتحدة في

الحرب وقيادتها للأزمة حتى نهايتها المحتومة. والواقع أن نجاح بوش في بناء التحالف المناهض للعراق وفي الحصول على غطاء قوي من الشرعية الدولية كانت كلها عوامل هيأت ومهدت لتعبئة الرأي العام الأمريكي والتغلب على مخاوفه من «فيتنام» أخرى. ورغم أن المعارضة داخل الكونجرس لم تكن هينة إلا أن الرئيس بوش استطاع في نهاية الأمر أن يحصل من الكونجرس، في 12 يناير 1991، على تصريح باستخدام القوة إذا لزم الأمر وبأغلبية ضئيلة نسبيا(52 صوتا ضد 47 في مجلس الشيوخ) و250 صوتا ضد 183 في مجلس النواب)، بعد ذلك كان بوش هو وحده الذي يستطيع أن يقول متى يبدأ القتال ومتى ينتهي[35].

2-الاتحاد السوفييتي

- مقدمة:

لم يكن الاتحاد السوفييتي مهيأ على الإطلاق للتعامل مع أزمة في حجم تلك التي تسبب فيها الغزو العراقي للكويت فقد جاء هذا الغزو بمنزلة مفاجأة كاملة بالنسبة للقيادة السوفييتية والتي كان لديها هموم أخرى كثيرة أكثر إلحاحا من متابعة ما يدور على مسرح الشرق الأوسط. ولذلك لم يكن للاتحاد السوفييتي مصلحة على الإطلاق في إثارة أزمة شكلت بالنسبة له اختبارا، على جميع الجبهات، لم يكن مستعدا له ولا كان توقيته ملائما على الإطلاق، لكنه اضطر أن يخوضه لأنه لم يكن أمامه أي خيار آخر.

فأولا: كان الاتحاد السوفييتي في حاجة ماسة لأن يثبت للولايات المتحدة بصفة خاصة ولحلفائه الغربيين بصفة عامة مصداقية سياسته الخارجية الجديدة والتي أفرزتها «الجلاسنوست» و«البيروسترويكا» وأفضت إلى وضع نهاية لممارسات مرحلة الحرب الباردة لكنه كان عليه أن يثبت هذه المصداقية في ظل وضع داخلي شديد التأزم بسبب ما أفرزته سياسة الإصلاح السياسي والاقتصادي من انقسام حاد بين صفوف النخبة، وفي ظل ضغوط شديدة تهدد بتفكك الاتحاد السوفييتي نفسه بعد أن بدأت دول البلطيق الثلاث تثير المشكلات وتطالب بالاستقلال الكامل. ولذلك كانت حاجة الاتحاد السوفييتي للغرب مزدوجة: المعونة الاقتصادية والتي لم يكن من المتصور أن

ينجح الإصلاح الاقتصادي والسياسي دونها، والدعم السياسي لموقف القيادة السوفييتية الرافضة لاستقلال دول البلطيق، حتى ولو اضطرت إلى استخدام القوة المسلحة، لاعتقادها بأن قبولها هذا الاستقلال يعني بداية تفكك الاتحاد السوفييتي عمليا[36].

وثانيا: كان الاتحاد السوفييتي في حاجة ماسة لأن يثبت في الوقت نفسه أنه لا يزال قوة عظمى قادرة على الدفاع عن مصالحه ومصالح حلفائه أيضا، وأن هذه القوة لا تزال قادرة على انتهاج سياسة مستقلة ولم تتحول بعد إلى«ذيل» أو «تابع للغرب» وكان الاتحاد السوفييتي مرتبطا بمعاهدة صداقة وتعاون مع العراق أبرمت عام 1952 وتم تجديدها عام 1978، وهذه المعاهدة قد تفرض عليه التزامات عسكرية معينة في حالة دخول العراق الحرب ضد أطراف أخرى. كما كان أكثر من نصف تسليح الجيش العراقي (53٪) من مصادر سوفييتية. وكان للاتحاد السوفييتي 8 آلاف خبير ما زالوا يعمل في العراق منهم ألف خبير عسكري فضلا عن ذلك فإن اندلاع أي حرب بين العراق، وهو دولة متاخمة للحدود الجنوبية السوفييتية وبين الدول الغربية قد يؤدي إلى اضطرار الأطراف المتحاربة إلى استخدام المجال الجوي للاتحاد السوفييتي نفسه. وهو وضع لا يملك الاتحاد السوفييتي أن يقف منه موقف المتفرج[37].

وثالثا: كان الاتحاد السوفييتي في حاجة ماسة لأن يراعي توازنات داخلية دقيقة عند إدارته لأزمة الخليج: فهناك من ناحية ضغوط الجناح الراديكالي، الذي يطالب بدفع التعاون مع الولايات المتحدة والغرب إلى أقصى حدود ممكنة والتحول بأسرع ما يمكن إلى النظام السياسي الليبرالي واقتصاديات السوق. وهناك ضغوط الجناح المحافظ، الذي يشعر بالقلق على مكانة وهيبة الاتحاد السوفييتي واحتمال تفككه كدولة وكمجتمع ويطالب باتخاذ مواقف أكثر حسما في مواجهة الضغوط الغربية، من ناحية ثانية، وهناك جمهوريات وسط آسيا الإسلامية التي بدأت تشعر بالقلق من تطورات الأزمة وتفاعلاتها وانعكاساتها المباشرة على مستقبلها، من ناحية ثالثة[38].

ولم يكن من السهل على القيادة السوفييتية بلورة سياسية شاملة ورشيدة تأخذ في اعتبارها كل هذه المصالح والاتجاهات المتعارضة وتوازن بينها. ولذلك اتبع الاتحاد السوفييتي سياسة براجماتية بحتة، فالغزو العراقي

للكويت يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة، ولذلك فإن إدانته والمطالبة بالانسحاب الفوري وغير المشروط يسمحان بتشكيل أرضية مشتركة للقاء وتعاون مع الولايات المتحدة والغرب كفيل بتجنب الضغوط المحتملة على الجبهة الداخلية وربما الحصول على مزيد من المساعدات الغربية، دون أن يبدو هذا الموقف السوفييتي وكأنه مجرد موقف تابع للغرب. والعلاقة الخاصة بالعراق يمكن الاستفادة منها وتوظيفها لمنع تفاقم الأزمة، ولكن أيضا وعلى وجه الخصوص، للتأكيد على الطابع المستقل والمتميز لحركة السياسة الخارجية. لكن مشكلة السياسات القائمة على مثل هذه التوازنات الدقيقة أنها لا تحتاج فقط إلى المهارات الدبلوماسية وحدها لإنجاحها ولكنها تحتاج أيضا إلى إمكانات وموارد وقوة قادرة-على الأقل-على الحيلولة دون انحراف مسار الأزمة إلى وجهة لا تريدها السياسة السوفييتية إن لم تكن قادرة على التحكم كلية في هذا المسار. والواقع أن الاتحاد السوفييتي لم يكن في يسمح له لا بالتحكم في مسار الأزمة ولا باعتراض هذا المسار أو تحديه بجدية، ولكنه حاول أن يخفف من حدة اندفاعه بيد أنه وصل في نهاية الأمر إلى الغاية التي أرادها هؤلاء الذين تحكموا منذ البداية في هذا المسار. وهذا ما يتضح من الإدارة السوفييتية للأزمة.

ب-الإدارة السوفييتية للأزمة:

فرضت الأزمة على الاتحاد السوفييتي أن يصبح في موقف رد الفعل وليس الفعل لذلك حاول الاتحاد السوفييتي أن يبلور سياسة مرنة تجاه الأزمة قابلة للتطور مع تطور التفاعلات الخاصة بالأزمة نفسها وذلك في ضوء الضغوط المختلفة الاتجاهات التي تمارس عليه سواء من الداخل أو الخارج. ويبدو أن الحسابات التي استند عليها الاتحاد السوفييتي في رسم سياسته قد رجحت على الفور كفة التنسيق مع الولايات المتحدة والغرب. فلم تكن القيادة السوفييتية تستطيع عمليا تحدي الولايات المتحدة والغرب دون أن تفقد مصداقيتها في الداخل والخارج وتهدم بالكامل الصورة التي صنعتها هذه القيادة لنفسها من خلال رفعها لشعارات التغيير والديمقراطية وتوازن المصالح ونبذ سياسات القوة.... الخ. وفي الوقت نفسه لم تكن هذه القيادة تملك وسائل هذا التحدي أو إمكاناته حتى لو رغبت فيه. لكنها لم

تكن في الوقت نفسه تستطيع أن تساير الولايات المتحدة والغرب حتى نهاية الشوط دون أن تفقد هيبتها كدولة عظمى. ولم تكن في الوقت نفسه قادرة على أن تصبح شريكا وعلى قدم المساواة مع الولايات المتحدة في إدارة الأزمة. ولذلك حاولت القيادة السوفييتية أن تؤكد تمايز سياستها عن سياسة الولايات المتحدة خصوصا والغرب عموما. واتخذ هذا التمايز أشكالا مختلفة عبر بها عن نفسه سواء داخل أروقة الأمم المتحدة أو بالإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة طوال الأزمة مع القيادة العراقية خلال المبادرات الدبلوماسية التي طرحتها.

أولا: التنسيق مع الولايات المتحدة والغرب:

أدان الاتحاد السوفييتي على الفور الغزو العراقي للكويت وطالب العراق بسحب قواته إلى الحدود التي كانت عليها قبل الغزو فورا ودون أي شروط وانطلق هذا الموقف من تقدير الاتحاد السوفييتي أن هذا الأسلوب في حل الصراعات الدولية هو أسلوب ينتمي إلى نظام الحرب الباردة والذي نبذه الاتحاد السوفييتي وإلى الأبد. وكان التأكيد على هذه المسألة حيويا بالنسبة للاتحاد السوفييتي الذي كان حريصا أشد الحرص على تنمية علاقاته بالولايات المتحدة، ومثل الغزو في البداية فرصة للتأكيد على مدى صلابة هذه العلاقة، ولذلك لم تكن هناك أي مشكلة في أن يوافق الاتحاد السوفييتي على الفور على قرار مجلس الأمن رقم 660 الصادر في نفس يوم الغزو لكن التنسيق الأمريكي-السوفييتي راح يحاول توسيع رقعة الأرضية المشتركة للتعامل مع الأزمة خلال مراحلها المختلفة. ففي اليوم التالي مباشرة على الغزو التقى وزيرا خارجية البلدين وصدر عنهما بيان اتسم بالصرامة. فقد أدان هذا البيان الغزو ووصفه «بالهمجي» و «غير شرعي» وأكد«حتمية تنفيذ قرار مجلس الأمن» وطالب الجماعة الدولية بعدم الاكتفاء بإدانة الغزو و«أن تقوم باتخاذ الإجراءات العملية لمواجهته» وأوضح البيان أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قاما بالفعل باتخاذ عدد من الإجراءات من بينها وقف تزويد العراق بالأسلحة السوفييتية وقيام الولايات المتحدة بتجميد أرصدة العراق لديه، وأخيرا ناشد البيان «المجتمع الدولي بأسره لكي ينضم إلينا في فرض حظر دولي شامل على إمداد العراق بالسلاح». واستمر التنسيق بين الدولتين طوال فترة الأزمة مع ظهور بعض الخلافات

التي كانت تتسع حينا وتضيق أحيانا في بعض مراحل الأزمة سوف نشير إليها في حينها. لكن كان الحرص واضحا جدا من جانب كلا الطرفين على التشاور المستمر مع تجنب الإقدام على أي حركة تثير حنق الآخر أو تهدد مصالحه. وفي هذا السياق تم لقاء القمة بين رئيسي الدولتين في هلسنكي في يوم 9 سبتمبر 1990 وأكد البيان المشترك الصادر عن هذا اللقاء مساندة الدولتين لقرارات مجلس الأمن (وكان قد صدر منها خمسة حتى ذلك الوقت) واتفقا أيضا على أن«تخضع الواردات الغذائية للمتابعة الدقيقة بواسطة الوكالات الدولية لضمان وصولها إلى المقصود وصولها إليهم مع منح أولوية خاصة لتوفير احتياجات الأطفال»، وهذا موقف بالطبع يعكس وجهة نظر الولايات المتحدة في الأساس. لكن البيان المشترك أكد في الوقت نفسه تفضيل الدولتين لحل الأزمة سلميا، وأنه «بمجرد تحقيق الأهداف التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن سوف يصدر الرئيسان تعليماتهما إلى وزيري خارجيتهما لكي يعملا مع دول المنطقة ومع غيرها لإيجاد هياكل أمنية إقليمية وترتيبات لتعزيز السلام... والعمل بجد ونشاط لحل بقية النزاعات الأخرى بالشرق الأوسط والخليج... وسوت يستمر الجانبان في التشاور معا واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف الأوسع في الوقت المناسب»، وهذه الفقرة تعكس بالأساس سياسة الاتحاد السوفييتي وحرصه على أن يكون شريكا للولايات المتحدة في ترتيبات ما بعد الأزمة[39].

ولكن بينما كان الاتحاد السوفييتي يحاول إيجاد مخرج لتسوية سلمية كانت الولايات المتحدة تحاول في الواقع، وفيما يؤكده معظم المحللين، أن تضيق الخناق على صدام حسين إلى أقصى درجة. وكان تصلب العراق هو الذي أسهم، ضمن عوامل أخرى كثيرة، في استمرار زخم العلاقات الأمريكية السوفييتية الجديدة ودفع الاتحاد السوفييتي أكثر نحو الموقف الأمريكي في اتجاه الموافقة على الحل العسكري. واقتضى الأمر اتفاقا على مستوى القمة لبحث إمكانية فرض قرارات جديدة تبيح إمكان استخدام القوة العسكرية، وهو ما تم من حيث المبدأ، أثناء انعقاد مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي الذي عقد 20 نوفمبر 1990. ولكن، وعلى الرغم من موافقة الاتحاد السوفييتي على القرار 678، إلا أنه رفض أن يرسل قوات إلى المنطقة ولم

يشأ أن يشارك مباشرة في أي عمل عسكري ضد العراق على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تفضل أن يرسل الاتحاد السوفييتي ولو قوات رمزية إلى المنطقة.

وعندما اندلع القتال وأصبح أن من الواضح أن الولايات المتحدة هي التي تتحكم منفردة تقريبا في مسار الأزمة استمر التشاور بين البلدين، والتقى وزيرا الخارجية مرة أخرى في واشنطن في 29 يناير وصدر عن لقائهما بيان مشترك وافقت عليه الولايات المتحدة، تحت إلحاح من الاتحاد السوفييتي، والتزمت علنا بأن يقتصر الهدف من تدخلها المسلح على «تحرير الكويت وليس تحطيم العراق... وعدم المساس بالسلامة الإقليمية للعراق»، وأعاد البيان التأكيد على رغبتهما السابقة في الاشتراك معا في الترتيبات التي سوف تتخذ بعد الحرب لتحقيق السلام في المنطقة[40].

ويتضح من هذا العرض أن الاتحاد السوفييتي حرص أولا وقبل كل شيء في إدارته للأزمة على الحفاظ على سلامة العلاقات الأمريكية السوفييتية وعدم تعريضها للخطر وحاول في الوقت نفسه تهدئة اندفاع الموقف الأمريكي وترشيده ولكن دون أن يتمكن على الإطلاق من تغييره، وهو ما يعني أن الاتحاد السوفييتي كان عليه أن يتكيف باستمرار مع الموقف الأمريكي الذي أخذ زمام المبادرة في إدارة الأزمة ولكن دون أن يملك القدرة على تغييره أو تعديله.

ومن خلال هذا الموقف استطاع الاتحاد السوفييتي أن يحصل على مزيد من الوعود الأمريكية والخليجية بالدعم المالي وأن يضمن في الوقت نفسه إحجام الولايات المتحدة عن تقديم الدعم السياسي النشط إلى الحركات الانفصالية في دول البلطيق، بل وكان في إبان الاتحاد السوفييتي أن يتشدد في موقفه من ليتوانيا إلى درجة تدخل الجيش السوفييتي لقمع حركة الانفصال هناك في مطلع عام 1991 دون أن يثير ذلك ردود فعل حادة في الغرب. وفي المقابل حصلت الولايات المتحدة على تعاون سوفييتي في الأمم المتحدة وتمكنت من توظيف الدور السوفييتي لخدمة توجهاتها في إدارة الأزمة. وقد تردد أن هذا التعاون وصل في بعض مراحل الأزمة إلى حد قيام الاتحاد السوفييتي بمد الولايات المتحدة بها يعرف من معلومات عن حجم التسليح العراقي ونظمه الدفاعية.

لكن حجم الفجوة بين موقف كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بدأ في الاتساع مع تطور المعارك العسكرية، وخصوصا حين حاول الاتحاد السوفييتي تجنب وقوع الحرب البرية وتمكن من التوصل إلى اتفاق مع القيادة العراقية، لكن الوقت كان قد أصبح متأخرا جدا ولم تكن الولايات المتحدة على استعداد لأن تعطي الاتحاد السوفييتي أي ميزة أو مكافأة تمكنه من تحسين موقفه التفاوضي أو حتى دوره في مرحلة ما بعد انتهاء الأزمة.

ثانيا: الإبقاء على خطوط الاتصال مفتوحة مع القيادة العراقية:

ربما كان الاتحاد السوفييتي هو الدولة الكبرى الوحيدة التي استطاعت أن تبقي على خطوط اتصالاتها مفتوحة مع جميع الأطراف، وخاصة مع القيادة العراقية، طوال فترة الأزمة.. والسبب في ذلك يرجع إلى طبيعة العلاقات السوفييتية-العراقية قبل الأزمة، وحرص الاتحاد السوفييتي على محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه من مصالحه الخاصة في العراق وفي العالم العربي، والحرص أيضا على الاستجابة «ولو جزئيا» لضغوط قطاع مهم من النخبة السوفييتية المؤيدة للموقف العراقي.. الخ. ولأن الفرصة الوحيدة المتاحة للاتحاد السوفييتي للتأثير في مسار الأزمة كانت من خلال العمل الدبلوماسي، فقد اقتضى ذلك أن يبذل الاتحاد السوفييتي كل ما في وسعه للإبقاء على خطوط الاتصال مع العراق مفتوحة طوال الوقت. ولم تمانع الولايات المتحدة في ذلك على الإطلاق من منطلق أنه يمكن استخدام قناة الاتصال السوفييتية لتوليد مزيد من الضغوط على العراق وليس إنقاذ العراق من ورطته.

في هذا السياق كان الاتحاد السوفييتي حريصا على أن يعلن منذ البداية عن عدم نيته إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة مع العراق، على الرغم من أن الاتحاد السوفييتي أعلن صراحة أن العراق خالف نصوص المادتين السابعة والثامنة من المعاهدة، والتي تقضي بالتشاور معه مسبقا في حالة حدوث إخلال بالأمن، وهو ما لم يحدث، ومن ثم فلم يعتبر الاتحاد السوفييتي نفسه ملزما بوضع الاتفاقية موضع التنفيذ إذا تعرض العراق لعمل عسكري بسبب عدوانه على الكويت[41].

من ناحية أخرى تحاشى الاتحاد السوفييتي أن يدخل في تحد سافر

مع العراق بسبب قراره إغلاق السفارات العاملة في الكويت، ففي حين أصرت الدول الغربية على عدم سحب دبلوماسييها من الكويت واعتبار أي محاولة عراقية لاستخدام القوة ضد البعثات الدبلوماسية بمنزلة اعتداء يجيز استخدام القوة المسلحة. اتخذ الاتحاد السوفييتي موقفا وسطا، فقد أقر بعدم شرعية ضم العراق للكويت، وبعدم قبول نتائج هذا الضم، إلا أنه وافق على سحب البعثة الدبلوماسية من الكويت تحت مبرر أن ظروف الاحتلال لا تساعد البعثة على القيام بمهامها[42].

وقد أدت دبلوماسية القنوات المفتوحة مع العراق إلى جعل الحوار والاتصال السياسي بين البلدين مستمرا وتبادل الزيارات على مستويات عالية ممكنا. وفي هذا السياق قام طارق عزيز بزيارة لموسكو في 5 سبتمبر، كان الهدف منها فيما يبدو محاولة إقناع القيادة السوفييتية بتفهم الموقف العراقي بعدم الانسحاب من الكويت،، ورد السوفييت بإصرارهم على الانسحاب الكامل وعودة الكويت دولة مستقلة. وقام بريماكوف بعدة زيارات إلى العراق، ممثلا للزعيم السوفييتي، كانت أولها في 3 أكتوبر1990 لمحاولة إقناع العراق بالانسحاب مع حل سلمي للأزمة، وهو ما فشل فيه، وأيضا للسماح للرعايا السوفييت بمغادرة العراق وهو ما نجح فيه، ثم قام برحلة ثانية إلى بغداد في 28 أكتوبر قبل التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 677 الخاص بفرض تعويضات على العراق وتحميله المسؤولية عن أي خسائر قد تحدث في الكويت أو في أي دولة ثالثة. وطلب الاتحاد السوفييتي أيضا اللقاء مع طارق عزيز في 26 نوفمبر قبل الذهاب إلى نيويورك لمناقشة القرار 678 الذي يجيز استخدام القوة ضد العراق. ثم قام بريماكوف بزيارة ثالثة لبغداد أثناء الحرب الجوية في 13 فبراير لنقل أفكار وتصورات سوفييتية عن الضمانات التي يمكن أن تقدم للعراق في حالة التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وقبل اندلاع الحرب البرية استقبلت موسكو طارق عزيز مرة أخرى في محاولة لتجنب الحرب البرية.

وعلى الرغم من أن هذا النوع من الدبلوماسية لم يثمر في التوصل إلى حل سياسي للأزمة إلا أنه كان ضروريا جدا بالنسبة للقيادة السوفييتية لخلق الانطباع بأن الاتحاد السوفييتي ما زال موجودا على الساحة الدولية وبأنه يمارس دورا مهما من أجل السلم في العالم[43].

ثالثا: استخدام الأمم المتحدة كأداة للمشاركة في الإدارة الجماعية للأزمة:

إن النظرة العامة للمحصلة النهائية للموقف السوفييتي داخل مجلس الأمن توحي بتطابق هذا الموقف تطابقا تاما مع موقف الدول الغربية حول الدور الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم به في إدارة الأزمة. فقد صوت الاتحاد السوفييتي بالإيجاب على جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن خلال فترة الأزمة، ولم يعترض أو حتى يمتنع عن التصويت على أي منها، بعكس الصين مثلا التي امتنعت عن التصويت على القرار 678. لكن مثل هذا الاستنتاج ليس دقيقا. فقد تميز الموقف السوفييتي في مرحلة ما قبل صياغة هذه القرارات أو أثناءها أو بعدها من عدة وجوه:

1- حاول الاتحاد السوفييتي أن يستخدم حق الفيتو وقناة الاتصال المفتوحة على القيادة العراقية للضغط على العراق في كل مرة كان مجلس الأمن، تحت ضغط القوى الغربية، يقوم بعملية تصعيد في الموقف، ويلاحظ أن الاتحاد السوفييتي كان يقوم دائما بإجراء اتصال بشكل أو بآخر مع القيادة العراقية. قبل التصويت على قرارات مجلس الأمن، على أمل أن يحصل منها على تنازلات كافية تتيح له عرقلة عملية التصعيد. وكان هذا التكتيك مناسبا للاتحاد السوفييتي لأنه يسمح له بتبرير موقفه التصويتي اللاحق، بالنسبة لقطاعات معينة داخل النخبة السوفييتية ولقطاعات أخرى واسعة من الرأي العام وفي مواجهة العراق نفسه، على أساس أن السبب هو تصلب الموقف العراقي، وفي الوقت نفسه يستجيب للضغوط الغربية الواقعة عليه في نهاية المطاف. وكثيرا ما نجح الاتحاد السوفييتي في تأجيل التصويت على مشروعات القرارات المقترحة بعض الوقت إلى أن تتم اتصالاته بالقيادة العراقية، وتستنفد أغراضها.

2- تمكن الاتحاد السوفييتي من إدخال بعض التعديلات الطفيفة في كثير من الأحيان على المشروعات المقترحة نفسها. وعلى سبيل المثال فقد كان مشروع القرار 665 ينص في إحدى فقراته على إمكانية «استخدام قوة عسكرية محدودة لأغراض تطبيق الحصار الاقتصادي» إلا أن الاتحاد السوفييتي رفض هذه الصيغة واستطاع تعديلها لتصبح «اللجوء إلى الإجراءات المناسبة التي يتطلبها كل ظرف من الظروف». كذلك فعند

التصويت على القرار 678 رفض الاتحاد السوفييتي أن يتضمن القرار نصا صريحا يبيح استخدام القوة العسكرية وتم استبداله بنص آخر أكثر عمومية يبيح «استخدام جميع الوسائل الضرورية» كما أصر على أن تكون هناك فترة زمنية مقبولة، تم تحديدها بخمسة وأربعين يوما، قبل اللجوء إلى هذه الوسائل. ويعكس هذا الموقف تفضيل الاتحاد السوفييتي للحل السلمي، بعكس الولايات المتحدة التي كانت ترى أن الحل العسكري حتمي [44].

3- كان الاتحاد السوفييتي يلجأ أحيانا إلى إعطاء تفسيرات مختلفة عن التفسيرات الغربية لبعض القرارات بعد صدورها. وعلى سبيل المثال فقد ذهبت كل من بريطانيا والولايات المتحدة في تفسير القرار661 الذي فرض الحظر الاقتصادي على العراق إلى أنه يبيح استخدام القوة للتأكد من التزام الدول له، بينما رأى الاتحاد السوفييتي أن الحظر الاقتصادي يجب ألا يرتبط بأي إجراء عسكري، بل هو راجع إلى اقتناع الدول بإرادتها الذاتية بالامتناع عن الدخول في معاملات تجارية أو مالية مع العراق، واستشهد السوفييت بكافة السوابق الدولية في هذا الصدد. كذلك حدد السوفييت موقفهم من الحظر الاقتصادي على أنه لا يتضمن أنشطة المستشارين العسكريين والخبراء المدنيين والعلاقات القنصلية وخطوط النقل البرية والجوية، في الوقت الذي أصرت فيه الولايات المتحدة وبريطانيا على أن مفهومهما للحظر هو مفهوم شامل يتضمن كل أنواع الاتصالات مع العراق، وقد أدت هذه الخلافات إلى تأخر صدور القرار 665 عدة أيام[45].

من ناحية أخرى يلاحظ أن الاتحاد السوفييتي كان يشعر بالقلق من الوجود العسكري الكثيف وخاصة للدول الغربية في المنطقة وقد رفض أن يرسل أي قوات. وليس معنى ذلك أن الاتحاد السوفييتي كان يستبعد بالضرورة العمل العسكري، ولكنه حاول، قدر إمكانه ألا يتم هذا العمل إلا بعد استنفاد كل وسائل التسوية السلمية، من ناحية، وأن يتم العمل العسكري تحت سلطة وإشراف وسيطرة مجلس الأمن الكاملة، من ناحية أخرى، ولذلك كان الاتحاد السوفييتي متحمسا لإحياء سلطة أركان الحرب التابعة للمجلس وإرسال قوات إلى الخليج ولكن بموجب اتفاقات دائمة يبرمها مجلس الأمن في إطار الترتيبات المنصوص عليها في المادة 43[46].

ويتعين أن نلاحظ أن تقوية ودعم الأمم المتحدة كانا هدفا حقيقيا

للاتحاد السوفييتي وجزءا من رؤية جورباتشوف لإصلاح النظام العالمي وإقامة نظام عالمي جديد. لكن ذلك كان أملا أو طموحا أفرزته مصالح الاتحاد السوفييتي ولكن واقع موازين القوى لم يستطع فرضه. وكما سبقت الإشارة لم يكن الحديث عن «النظام العالمي الجديد» الذي تلعب فيه الأمم المتحدة الدور الرئيسي لحفظ السلم والأمن الدوليين، بالنسبة للولايات المتحدة، إلا وسيلة لتعبئة أكبر تحالف دولي ممكن ضد العراق والمحافظة على تماسكه.

رابعا: بذل أقصى الجهود الدبلوماسية الممكنة:

لم تكن رغبة الاتحاد السوفييتي في حل واحتواء الأزمة سلميا نابعة من مجرد اعتبارات تكتيكية ولكن أملتها أيضا ربما في المقام الأول اعتبارات استراتيجية. فقد كان للاتحاد السوفييتي مصالح ضخمة في العراق قبل الأزمة. وكان العراق من بين الدول العربية القليلة الراديكالية التوجه التي أصبح الاتحاد السوفييتي هو المصدر الرئيسي لاحتياجاتها من التسليح والتصنيع، وهو في الوقت نفسه دولة غنية لا تشكل احتياجاتها عبئا على الاقتصاد السوفييتي وإنما ميزة له. ولذلك كان الاتحاد السوفييتي حريصا على أن تظل سوق العراق مفتوحة له. وعندما بدأ الاتحاد السوفييتي يدرك على نحو متزايد، وفي ضوء موقفه الرافض للمشاركة في عمل عسكري ضد العراق وعجزه عن إحياء نظام الأمن الجماعي وفقا للترتيبات الواردة في الميثاق، أن الحسم العسكري سوف يحقق مصالح الدول الغربية أساسا على حساب مصالحه، ولأن المنتصر هو الذي يفرض شروطه وهيمنته فلم يكن الاتحاد السوفييتي معرضا لأن يفقد فقط سوق العراق ولكن أيضا سوق الخليج ككل، والذي كان جورباتشوف يأمل في تطوير علاقته به. فإذا أضفنا إلى ذلك مجمل الاعتبارات التكتيكية، والخاصة أساسا بطبيعة التوازنات السياسية الداخلية في الاتحاد السوفييتي، لأمكن لنا أن ندرك أن الاتحاد السوفييتي كانت له مصلحة حقيقية في التوصل إلى تسوية سياسية أو على الأقل الحيلولة دون انفجار عسكري شامل، وتصور في بعض اللحظات وكأن أمامه فرصة واضحة للنجاح.

والواقع إن الاتحاد السوفييتي تحرك، لتحقيق الهدف، في عدة اتجاهات وعلى عدة محاور، فبالإضافة إلى قنوات اتصاله المباشرة والمفتوحة مع

العراق، والتي سبقت الإشارة إليها، فقد حاول الاتحاد السوفييتي في بعض المراحل حث العالم العربي على التوصل إلى صيغة تسمح بانسحاب العراق، وتحمس لحل عربي، وبذل جهدا لمساعدة الدول العربية على تنسيق مواقفها. وفي هذا السياق جاءت جولتا المبعوثين السوفييتيين الكسندر بيلونوجوف وفلادمير بتروفسكي إلى الدول العربية، وأيضا زيارة بريماكوف إلى بعض العواصم العربية في مراحل مختلفة. كذلك حاول الاتحاد السوفييتي في مراحل أخرى، وعندما بدا له أن الحل العربي غير وارد، أن يستفيد أيضا من تردد الموقف الفرنسي وتجنيده هو الآخر لحل سلمي ودعم النشاط الفرنسي في مجال البحث عن تسوية سلمية وأيضا لعرقلة الحل العسكري بعض الشيء.... ويبدو أن التنسيق السوفييتي الفرنسي كان واضحا خاصة عند مناقشة القرار 678 وحاولت الدولتان معا إطالة أمد المهلة الممنوحة للعراق قدر الإمكان على أمل استثمارها بنجاح للتوصل إلى تسوية. كذلك جرى تنسيق سوفييتي-إيراني في مراحل أخرى وشجع الاتحاد السوفييتي الجهود الإيرانية للتوصل إلى تسوية.

وعندما تعثرت كل جهود التسوية التي بذلها الاتحاد السوفييتي واندلعت الحرب بدأت أوساط عديدة داخل مراكز صنع القرار السوفييتي توجه انتقادات للولايات المتحدة وحلفائها على أساس أن الحلفاء تجاوزوا حدود القرارات الدولية التي نصت على مهمة تحرير الكويت وليس تدمير العراق. وقد أشار بسمرتنيخ وزير الخارجية السوفييتي الذي حل محل سلفه شيفرنادزه أثناء الأزمة صراحة إلى أن القصف الجوي أصبح يهدد حياة المدنيين ويعرض المنشآت المدنية للتدمير(47).

ولم ييأس الاتحاد السوفييتي حتى بعد اندلاع الحرب الجوية، وحاول الحيلولة دون وقوع الحرب البرية وكادت جهوده تنجح بعد أن بدأ الموقف العراقي يتغير بشكل ملموس وفي اتجاه الاقتناع بحتمية الانسحاب من الكويت وأصبحت مشكلة العراق الرئيسية أن يحصل على ضمانات لتأمين هذا الانسحاب وحتى لا يتعرض الجيش المنسحب للتدمير. وبدا أن الاتحاد السوفييتي كان على استعداد لتقديم مثل هذه الضمانات. وفي المباحثات التي تمت بين طارق عزيز والقيادة السوفييتية في موسكو في 18 فبراير قدم الاتحاد السوفييتي خطة تقوم على مبدأين أساسيين هما: الانسحاب

العراقي غير المشروط وتوفير ضمانات معينة سواء لتأمين الانسحاب أو لتأمين العراق بعد هذا الانسحاب. ثم أعلن الاتحاد السوفييتي رسميا في 22 فبراير قبول العراق لخطة سوفييتية من خمس نقاط تتضمن: تنفيذ القرار660 القاضي بالانسحاب دون شرط، ويبدأ الانسحاب بعد يوم واحد من وقف إطلاق النار، ويكتمل بعد 21 يوما، تصبح قرارات الأمم المتحدة الأخرى في حكم الملغاة فور اكتمال الانسحاب، ويتم إطلاق أسرى الحرب بعد 72 ساعة من وقف إطلاق النار. غير أن الولايات المتحدة رفضت هذه الخطة وأعلنت بدء الحرب البرية بعد يوم واحد لأنها كانت في وضع عسكري يسمح لها بفرض شروطها بالكامل. وهو ما قد تم بالفعل[48].

وهكذا فشلت كل جهود الاتحاد السوفييتي للتأثير في مسار الأزمة في الاتجاه الذي يريده. لكن يبدو أن بريماكوف له رأي آخر إذ يقول:

«إنني على ثقة من أن التاريخ سيقدر في جميع الأحوال تلك الجهود التي بذلها الاتحاد السوفييتي والرامية لتحقيق أو تسهيل انتصار العدل والسلام والاستقرار في الشرق الأوسط..... فمن دون التحرك السوفييتي ربما كانت الحرب قد امتدت لتشمل الأراضي العراقية نفسها وهو ما كان يمكن أن يؤدي إلى اتساع وزيادة الضحايا وهذا التحرك هو وحده الذي سمح بالإمساك بالخيط الذي حاول بطريقة أو بأخرى أن يربط الحكومة العراقية بالعالم المتحضر. فمن دون هذا الخيط كان يمكن لصدام حسين، مع كل العقد المصاب بها، أن يظل معزولا عزلة تامة. ومن يدري مدى تأثير هذا الإحساس بالعزلة والذي كان يمكن أن يدفعه إلى استخدام كل ما في حوزته من وسائل وفي مقدمتها الأسلحة الكيماوية»[49].

وبصرف النظر عما إذا كان هذا التقييم صحيحا من عدمه، إلا أنه لا شك أن الاتحاد السوفييتي كان هو الدولة الوحيدة في العالم التي ظلت حتى آخر لحظة قادرة على الحركة الدبلوماسية والاتصال مع كل الأطراف. وكانت النوايا الحسنة متوافرة لكن القدرة كانت غائبة.

3- المملكة المتحدة

أ- مقدمة:

لم تكن المملكة المتحدة بعيدا عن أجواء الأزمة حتى قبل انفجارها في

اليوم الثاني من أغسطس حين قرر العراق غزو الكويت بكاملها ثم ضمها إليه فيما بعد فقد كانت بريطانيا أيضا تشعر بالقلق على مصالحها في منطقة الخليج بصفة عامة وفي الكويت بصفة خاصة، منذ توقف الحرب العراقية الإيرانية، وكانت لندن من أكبر العواصم الغربية إثارة للضجيج حول خطورة السياسة التي ينتهجها العراق في مجال التسليح وأيضا من أكثرها تشهيرا بسياسة العراق تجاه المعارضة والأقليات. وبانتهاكاته لحقوق الإنسان بصفة عامة، وبسبب استخدامه لأبشع الأساليب في قمع حركة المقاومة الكردية. ففي يوم 9 مارس ألقت السلطات العراقية القبض على صحفي إيراني يحمل جواز سفر بريطانيا ويعمل مراسلا لصحيفة «الأوبزرفز» اللندنية، واسمه «فاراد بازوفت» وذلك بتهمة التجسس ودخول مناطق عسكرية محظورة. وقدم هذا الصحفي للمحاكمة بعد أن أذاعت وسائل الإعلام العراقية اعترافاته الكاملة. لكن الصحافة البريطانية شنت حملة ضخمة على السلطات العراقية واتهمتها بتلفيق التهمة، وجرت محاولات عديدة للإفراج عنه لكن الحكم صدر عليه بالإعدام ونفذ فيه فعلا يوم 15 مارس 1990. وفي يوم 22 مارس اغتيل الدكتور «جيرالدبول» الذي اشتهر بخبرته في صنع مدافع عملاقة وتناولت الصحافة البريطانية بالتفصيل الشائعات التي حامت حول تعاونه مع السلطات العراقية لتصنيع مدفع عملاق، ثم أعلنت السلطات البريطانية في 29 مارس أنها عثرت على قطعة من مواسير هذا المدفع العملاق وحذرت العراق من التورط في مغامرات من هذا النوع وجددت الصحافة حملتها على سياسة العراق التسليحية... الخ.

وفي هذا المناخ العدائي للعلاقات البريطانية-العراقية لم يكن غريبا أن يأتي رد الفعل البريطاني على الغزو العراقي للكويت حادا وغاضبا. ولم تكن حدة رد الفعل تلك مجرد انعكاس لمرحلة توتر مؤقت، ولكنها كانت تتسق مع طبيعة العلاقات التاريخية التي ربطت بريطانيا بمنطقة الخليج عموما وبالكويت خصوصا، فقد كانت هذه المنطقة منطقة نفوذ خالصة لبريطانيا على مدى عدة قرون متصلة بسبب موقعها الاستراتيجي الفريد على طريق إمبراطوريتها في الهند. وكانت بريطانيا هي التي لعبت أخطر الأطوار في تشكيل خريطة هذه المنطقة وحدودها السياسية وفي تصميم

وهندسة العلاقات الاجتماعية والقبلية فيها. وعلى الرغم من أن النفوذ البريطاني تراجع في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لصالح النفوذ الأمريكي إلا أن بريطانيا ظلت تتمتع بمكانة خاصة في هذه المنطقة وكانت الحكومة البريطانية بخاصة هي التي سارعت بإرسال قواتها إلى الكويت عندما أعلن عبد الكريم قاسم عام 1961 رفضه لاستقلال الكويت وعزمه على ضمها إلى «الوطن الأم» وفي هذا السياق لم يكن غريبا أن يأتي رد الفعل البريطاني على الغزو العراقي للكويت في أغسطس عام 1990 حادا وعنيفا من منطلق الإحساس بمسئوليتها التاريخية تجاه قضية استقلال الكويت وبأن المحافظة على هذا الاستقلال هي الضمان الرئيسي للمحافظة على المصالح البريطانية ذاتها أو على ما تبقى منها في المنطقة(50).

لكن بريطانيا كانت تدرك في الوقت نفسه أن الدور الذي كان بمقدورها أن تلعبه بمفردها في سياق أزمة 1961 غير قابل للتكرار في سياق أزمة 1990 بسبب اختلاف موازين القوى الإقليمية والعالمية اختلافا جوهريا. وكانت على يقين من أن الولايات المتحدة هي وحدها المؤهلة والقادرة والراغبة في الإمساك بكل خيوط إدارة الأزمة في مواجهة العراق وأي قوى أخرى قد تقف إلى جانبه. لذلك لم تكن بريطانيا في حاجة إلى أن تلعب دور المحرض للولايات المتحدة. لكنها كانت تدرك في الوقت نفسه أنها تستطيع، بحكم خبرتها العميقة بالمنطقة، أن تحقق كل أهدافها إذا ارتبطت ارتباطا واضحا وعميقا بالولايات المتحدة وخططها في إدارة الأزمة. كما كانت الولايات المتحدة أيضا في أمس الحاجة إلى الدور البريطاني، ليس فقط للاستفادة من خبرة بريطانيا ومعرفتها العميقة بالدروب السياسية والاجتماعية للمنطقة ولكن أيضا لعرقلة أي نزعة استقلالية قد تتطلع إليها الجماعة الأوروبية، ولم يكن تحقيق التلاحم بين الخطط الأمريكية، البريطانية بالأمر المتعذر إذا أخذنا في الاعتبار خصوصية العلاقات البريطانية الأمريكية والتي جعلت من بريطانيا أهم حليف أوروبي للولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحديث باستثناء فترات توتر قصيرة ومؤقتة.

ب- الإدارة البريطانية للأزمة:

يتميز المنهج البريطاني إذن في إدارته لأزمة الكويت عن نهج جميع الدول الأوروبية بسمتين رئيسيتين:

الأولى: التطابق الكامل أو شبه الكامل مع الرؤية الأمريكية لطبيعة الأزمة ومع الخطط الأمريكية الرامية إلى تفضيل الحل العسكري ورفض أي حلول وسط، والتي تمثل هدفها الرئيسي في نهاية المطاف ليس فقط في تحرير الكويت وإنما تحطيم القدرة العسكرية العراقية للقضاء على أي احتمال لتكرار ما حدث في المستقبل أو وقوع دول الخليج العربي تحت سطوة التهديد أو الابتزاز العراقي إذا خرج العراق من هذه الأزمة سليما عسكريا[51].

الثانية: الحيلولة دون قيام أوروبا بدور مستقل عن الدور الأمريكي، إلا في حدود ما يمكن أن تسمح به سياسة الاستفادة من لعبة توزيع الأدوار، حتى لا تفسد أوروبا على الولايات المتحدة خططها الرامية إلى استغلال الأزمة للانفراد بقيادة النظام العالمي وتحسين مركزها التفاوضي مستقبلا في مواجهة أوروبا واليابان على السواء.

في هذا السياق لم يكن غريبا أن يبدأ التنسيق الأمريكي البريطاني منذ اللحظات الأولى لوقوع الغزو. ويعتقد كثير من المراقبين أن السيدة مارجريت تاتشر لعبت دورا مهما في تشجيع الرئيس الأمريكي على اتخاذ خط متشدد منذ البداية وكانت السيدة تاتشر في زيارة للولايات المتحدة، عند وقوع الغزو والتقى بها بوش في كولورادو عندما ذهب لحضور الجلسة الختامية للمؤتمر السنوي لمجموعة «أسبن» في 3 أغسطس وشهد هذا اللقاء تلاقيا كاملا في وجهات نظرهما من أول لحظة، وفيما بعد تردد أن مارجريت تاتشر قالت في مجلس الوزراء البريطاني عن هذا اللقاء «إنها حاولت أن تقوي من عزيمة بوش، فقد خافت أن تصطك ركبه من الفزع من جراء نصائح بعض الخبراء الأمريكيين الذي يلحون عليه بضبط النفس»[52].

وهكذا وقفت بريطانيا موقفا صلبا في مجلس الأمن ولم تكتف بالموافقة على جميع القرارات التي أصدرها المجلس خلال الأزمة وإنما أيضا لعبت دورا في حشد التأييد لهذه القرارات من خلال التنسيق مع مجموعة دول الكومنولث ومع حلفائها التقليديين. وكانت بريطانيا من أوائل الدول الأوروبية التي سارعت بإرسال قوات بحرية وجوية إلى المنطقة وبالتدريج وصل عدد القوات البريطانية التي تم حشدها إلى 35 ألف جندي من أفضل وحدات الجيش البريطاني وشاركت بعدد كبير من الطائرات وبرز خلال الحرب

الدور المهم الذي لعبته طائرات «التورنادو» البريطانية. وعلى الرغم من أن القوات البريطانية التي شاركت في العمليات العسكرية لم تشكل إلا 5٪ من حجم قوات التحالف إلا أنها كانت تعتبر القوة الثانية مباشرة من حيث الحجم بعد القوة الأمريكية[53].

وقد برز موقف بريطانيا الرافض لإجراء أي تفاوض أو حوار مع صدام حسين منذ اللحظة الأولى وتأكد بعد ذلك في مناسبات عديدة. وعلى سبيل المثال أعلنت مارجريت تاتشر في مؤتمر حزب المحافظين (12 أكتوبر 1990) أنه «لا يوجد أي شيء يمكن التفاوض بشأنه مع صدام حسين، بل ويتعين بعد استعادة الكويت، إجباره على دفع تعويضات عن الخسائر التي تسبب فيها وتحمل مسؤولية جرائمه». ثم أكدت بعد ذلك مواقفها التفصيلية مرة أخرى عندما قابلت بعد ذلك بأيام قليلة المبعوث السوفييتي بريماكوف، إذ صرحت آنذاك قائلة: «إن انسحاب القوات العراقية من الكويت لا يكفي، إنه من الضروري توجيه ضربة ساحقة إلى العراق وتحطيم العمود الفقري لصدام حسين، وهدم البنية العسكرية وأيضا البنية الصناعية، إن أمكن»[54].

وعلى الرغم من أن النغمة البريطانية قد أصبحت أقل غلوا بعد رحيل مارجريت تاتشر وتولي جون ميجور رئاسة الوزارة، إلا أن الموقف البريطاني ظل في جوهره ثابتا لم يتغير واختلف عن موقف معظم الدول الأوروبية من نواح عديدة. وأصبحت بريطانيا هي المدافع الأول عن السياسة الأمريكية، بل والمحرض الأول لمزيد من التشدد الأمريكي، داخل الجماعة الأوروبية ولم يكن رفض أي حوار مع صدام هو محور الخلاف الوحيد بينها وبين موقف العديد من الدول الأوروبية، فقد رفضت بريطانيا أيضا وبإصرار أي نوع من الربط بين القضية الفلسطينية والأزمة الكويتية، ورفضت الحديث عن أي مؤتمر دولي للسلام، أو الالتزام بأي شيء من هذا القبيل قبل تحرير الكويت[55].

وقد استطاعت بريطانيا بنجاح أن تجهض عدة محاولات أوروبية للتحرك الجماعي من أجل البحث عن صيغة للتسوية وفي اجتماع لوزراء الخارجية عقد في 4 يناير 1991 كانت العديد من دول الجماعة الأوروبية، وخاصة فرنسا وإيطاليا، لا تزال تعتقد أن كل محاولات التسوية الدبلوماسية لم تستنفد بعد وأن القنوات الدبلوماسية المتاحة لم تتم تجربتها كلها، حتى في

ذلك الوقت المتأخر، وقبل انتهاء المهلة الدبلوماسية الممنوحة للعراق بعشرة أيام فقط. إلا أن بريطانيا، والولايات المتحدة بالطبع كانتا تريان ضرورة إحجام الجماعة الأوروبية عن القيام بأي تحرك دبلوماسي قد يفهم خطأ من جانب العراق على أنه نوع من التردد أو الضعف أو علامة على وجود انقسام بين دول التحالف(56).

أيضا اختلف الموقف البريطاني عن موقف العديد من الدول الأوروبية، وخاصة دول البحر المتوسط، التي قبلت بشكل ما من أشكال الربط بين الكويت و المسألة الفلسطينية وخاصة الإعلان عن التزام عالمي وأوروبي بحل المسألة الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي من خلال مؤتمر دولي يتفق والنمط الذي دافع تحته العرب لفترة طويلة أما بريطانيا فقد رفضت أي نوع من الربط(57).

4- فرنسا

أ- مقدمة:

كان من الطبيعي أن يختلف رد الفعل الفرنسي تجاه الغزو العراقي عن رد الفعل البريطاني اختلافا كبيرا. فعلى عكس بريطانيا لم يكن لفرنسا ذلك الرصيد التاريخي من النفوذ في المنطقة. وعلى الرغم من أن علاقاتها التجارية والمالية كانت جيدة بدول الخليج عموما، إلا أن علاقاتها بالعراق بالذات كانت أكثر تميزا، وكانت صادراتها إليها، وخاصة في مجالات التسليح والطاقة والصناعات العسكرية والمدنية، مهمة. وعلى عكس بريطانيا أيضا كانت سياسة فرنسا التقليدية في مجال الشؤون الخارجية تتسم، ومنذ ديجول، بنزعة تجاه الاستقلال وخاصة عن الولايات المتحدة الأمريكية.

في الوقت نفسه كانت فرنسا تدرك أنها لا تستطيع، وليس من مصلحتها في جميع الأحوال، أن تتحدى الولايات المتحدة بشكل سافر. كما كانت تدرك أيضا أنه ليس من مصلحتها على الإطلاق أن تتجاهل روابطها مع الكويت ودول الخليج الأخرى من أجل إنقاذ أو الحفاظ على مصالحها في العراق، خصوصا أن العراق ارتكب عملا يشكل مخالفة صريحة وواضحة لميثاق الأمم المتحدة ولكل القوانين والأعراف الدولية.

في هذا السياق خضعت فرنسا لعوامل شد وجذب كثيرة نجمت عن

رغبتها في تحقيق أهداف بدا الجمع بينها صعبا في إطار سياسة متجانسة ومتناغمة. فهي من ناحية ليست فقط مضطرة إلى إدانة الغزو وإنما يتعين عليها أيضا أن تعمل على إنهاء هذا الغزو وتحرير الكويت دون مكافأة المعتدي. لكنها في الوقت نفسه وجدت نفسها غير راغبة في الانسياق وراء الاندفاع الأمريكي والبريطاني وحريصة على استقلالها وعلى أن تبدو سياستها متميزة عن هاتين الدولتين.

ولذلك اتسمت سياستها إلى حد كبير «بالتردد والالتواء» وحاولت أن تشق لنفسها خطا وسطا بين هذه الضغوط المتعارضة بالعمل على إدانة العدوان وفي الوقت نفسه البحث عن تسوية سلمية للأزمة وتشجيع الجماعة الأوروبية على اتخاذ موقف مستقل وتفضيل معالجة الأزمة في إطار عربي حتى ولو أدى إلى تقديم بعض التنازلات مثل إيجاد صيغة ما للربط بين حل الأزمة الكويتية والصراع العربي-الإسرائيلي.... الخ[58].

ب- الإدارة الفرنسية للأزمة:

على الرغم من قيام فرنسا بإدانة العدوان العراقي على الفور، وبتجميد الأرصدة العراقية فيها، إلا أن صوتها ظل خافتا في بداية الأزمة، ربما بسبب علاقتها الطويلة بنظام صدام حسين ودعمها له منذ توليه السلطة مباشرة في منتصف السبعينيات، وربما كان تصريح رولان دوما وزير الخارجية الفرنسي بأن من شأن هذا العدوان حمل فرنسا على «إعادة النظر في سياستها تجاه هذه المنطقة» يعكس قدرا من الارتباك وعدم وضوح الرؤية بشأن مستقبل فرنسا ودورها في النظام العالمي «الجديد» بأكثر مما يحمل في ظاهره من تصميم على التعامل مع الموقف الحرج الناجم عن هذا العدوان. فقد كانت فرنسا لا تزال تعيش حالة قلق كبير، بعضه ظاهر فوق السطح وأكثره غاطس في الأعماق، بسبب السرعة التي تمت بها إعادة توحيد ألمانيا. وكانت فرنسا تدرك أن ألمانيا الموحدة سوف تصبح هي القائد الفعلي للجماعة الأوروبية، إذا ما نجحت حركة الوحدة الأوروبية وتدعمت خطاها، كما قد تكون مصدر خطر بالغ على أمنها إذا ما تعثرت هذه الوحدة وفي كلتا الحالتين سوف تكون فرنسا هي الخاص. من ناحية أخرى فربما تكون فرنسا قد أحست منذ اللحظات الأولى لوقوع العدوان أن الولايات المتحدة وبريطانيا هما الدولتان المرشحتان أكثر من

غيرهما للإمساك بأهم خيوط إدارة الأزمة في مواجهة العراق، ومن ثم فسوف تكونان أكثر من غيرهما قدرة على الاستفادة من الأزمة وتوجيه مسارها بما يخدم مصالحهما قبل أي شيء آخر، وكان هذا باعثا آخر نحو مزيد من القلق والارتباك. ويبدو أن رأي فرنسا قد استقر في البداية على أن تساير الولايات المتحدة وبريطانيا في إدانة العدوان والعمل على تكثيف الضغوط على العراق لإجباره على الانسحاب من الكويت وفي الوقت نفسه عرقلة اندفاعهما نحو الحل العسكري للأزمة، لأن التسوية السلمية هي الوسيلة الأنسب للمحافظة على مصالح فرنسا في المنطقة خصوصا إذا تمكنت فرنسا من أن تسهم بشكل أو بآخر في التوصل إليها.

في هذا السياق لم يكن من المستغرب أن توافق فرنسا على قرار مجلس الأمن بفرض الحظر الاقتصادي على العراق، بل وأن تقترح على دول السوق الأوروبية المشتركة وقف وارداتها البترولية من العراق حتى قبل فرض الحظر الاقتصادي على العراق من جانب مجلس الأمن، ولكنها رفضت على الفور تفسير هذا الحظر الاقتصادي على أنه حصار، لأن «الحصار عمل من أعمال الحرب». من ناحية أخرى لم تسارع فرنسا مثلما فعلت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى إرسال قوات ميدانية إلى الخليج واكتفت بالإعلان عن توجه حاملة الطائرات «كليمنصو» إلى مياه الخليج. وأصيبت هذه الحاملة «بعطل ميكانيكي»ولم تصل إلى مياه الخليج إلا ببطء شديد. واعتبر وزير الخارجية الفرنسي وأن التدخل الأمريكي البريطاني. تم بطلب من السعودية وفرنسا لا ترتبط مع السعودية باتفاقية خاصة، ولم تطلب منها السعودية أي شيء»[59].

وقد أعلنت فرنسا مبكرا عن تفضيلها «لحل داخل الإطار العربي» وقام الرئيس ميتران بإيفاد عدد من المبعوثين إلى الدول العربية، وخاصة دول المغرب. وكان يحدوها الأمل أن تؤدي علاقاتها المتميزة بالعالم العربي إلى تمكينها من أن تلعب دورا مهما في عملية البحث عن تسوية وتصورت أن التأكيد على استقلالية سياستها يمكن أن يدعم هذا الدور. وفي هذا السياق وحده يمكن فهم العديد من التصريحات الفرنسية المتتالية التي أكدت هذا المعنى. فقد صرح بيرموروا قائلا:«إن فرنسا، والتي تحتفظ باستقلالية حركتها على الصعيد العسكري وتنصت باهتمام إلى العالم

العربي، تبحث عن الطريقة التي يمكن أن تسهم بها في تسوية أزمة الخليج». وبعد ذلك بأيام قليلة صرح كلود شيسون قائلا: «إن مبادرة تطرحها فرنسا لا بد أن تكون شيئا مختلفا عن تلك التي يمكن أن تطرحها الولايات المتحدة أو الدول الغربية الأخرى». غير أنه بمرور الوقت بدأت إمكانية حل عربي، تدعمه فرنسا وترعاه، تخبو تماما. ولم تستطع فرنسا أن تخفي مرارتها بعد فشل اتصالاتها مع كل الأطراف العربية، بما فيها العراق وظلت هذه الاتصالات مستمرة حتى قبيل المهلة المحددة للعراق من قبل مجلس الأمن بفترة وجيزة. فقد قام السيد موريل، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالجمعية الوطنية الفرنسية بزيارة للعراق في 6 يناير 1991، وعكس تصريح وزير الخارجية هذا الشعور بالمرارة حين قال: «لقد كان لفرنسا حضور في العالم العربي ولها تجاهه سياسة واضحة أما اليوم فإن المشكلة تكمن في الجانب العربي وليس الفرنسي لأنه منقسم على نفسه».

وجربت فرنسا أن تنسق مع الاتحاد السوفييتي، حيث التقت مصالحهما معا لتفضيل الحل السلمي على الحل العسكري. وجرت بين الطرفين مباحثات في موسكو خلال شهر أغسطس من عام 1990. ويبدو أن فكرة عقد مؤتمر دولي تناقش فيه كل القضايا المتفجرة في الشرق الأوسط بما فيها القضية الفلسطينية قد بزغت خلال هذه المحادثات، فقد عبر البيان الختامي لمحادثات وزيري خارجية فرنسا والاتحاد السوفييتي في 26 أغسطس عن «اقتناع الطرفين بأن هذه الأزمة تبرز مرة أخرى الأهمية القصوى والعاجلة لبذل جهد أكبر من أجل تسوية القضايا المتفجرة الأخرى في الشرق الأوسط وعلى الأخص منها القضية الفلسطينية». ومع أن فرنسا كانت حريصة على أن تتجنب الوقوع في الفخ الذي وضعه صدام حسين حين اقترح عقد مؤتمر دولي لمعالجة جميع مشكلات المنطقة دفعة واحدة ودون اشتراط تحقق انسحاب فعلي ومسبق من الكويت، إلا أن فرنسا ذهبت إلى أبعد مما ذهبت إليه أي دولة أخرى في التجاوب مع هذه الفكرة. ففي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 24 سبتمبر قال ميتران: «ما على العراق إلا أن يؤكد نيته على سحب قواته وإطلاق صاح الرهائن حتى يصبح كل شيء ممكنا». لكن الولايات المتحدة رفضت تبني مشروع قرار عرض على مجلس الأمن يشير صراحة إلى عقد مؤتمر دولي

في المستقبل لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي وتمسكت بموقفها من هذه المسألة رغم النداءات المتكررة لها من جانب السلطات الفرنسية وحتى نهاية فترة الإنذار، وقد أشار ميتران علنا في مؤتمره الصحفي الذي عقده بتاريخ 9 يناير 1991، إلى هذا الخلاف حين قال موجها حديثه مباشرة إلى الولايات المتحدة قائلا: «إذن أنا أقول نعم للمؤتمر الدولي، ورفضكم له خطأ في تقديري، وبالطبع فإن هذا شأنكم وحدكم، لكن موقفكم هذا لا يتعين أن يدفعني إلى التخلي عما اعتقد أنه الطريق الأفضل لتهدئة الخواطر في الشرق الأوسط»[60].

وعلى الرغم من أن فرنسا وافقت على جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، فإنها حرصت، في أكثر من مناسبة، على تأكيد تميز سياستها واختلافها عن السياستين الأمريكية والبريطانية، سواء فيما يتعلق بتفسير بعض هذه القرارات، أو فيما يتعلق بالدور الذي يتعين أن تلعبه الأمم المتحدة وآليات القيام بهذا الدور، أو فيما يتعلق بالجهود المبذولة داخل الأمم المتحدة لدفع مسار الأزمة في اتجاه آخر غير الحل العسكري. وقد سبق أن أشرنا إلى أن فرنسا لم تعتبر الحظر المفروض على العراق بموجب القرار 662 حصارا يتعين العمل على تنفيذه بالقوة. وتعين الانتظار حتى 19 أغسطس قبل أن تعترف فرنسا بأن «أي حظر لا معنى له إلا إذا كان فعالا، وهو ما يقتضي اتخاذ إجراءات للتثبيت والمراقبة والضغط». ورحبت فرنسا أيضا بفكرة الاتحاد السوفييتي بإحياء «لجنة أركان الحرب» التابعة لمجلس الأمن بحيث تصبح هي المسؤولة عن تنفيذ «الخيار العسكري» في حالة ما إذا أصبح هذا الخيار حتميا وكنوع من التأكيد على أن فرنسا ترغب فعلا في أن يصبح للأمم المتحدة أداتها العسكرية الجاهزة والدائمة كي تتمكن من الاضطلاع بدور فعال في «النظام العالمي الجديد». لكن هذه الفكرة أيضا تلاشت تحت ضغوط عوامل كان أهمها عدم تحمس الولايات المتحدة لها. وحين عرض مشروع القرار 678، الذي يصرح باستخدام القوة ضد العراق، طلبت فرنسا مد المهلة أمام العراق لتصبح 15 يناير بدلا من أول يناير. لكن أهم المبادرات الفرنسية على الإطلاق جاءت فجر يوم 15 يناير نفسه حين تقدمت فرنسا بمشروع قرار لمجلس الأمن عرف باسم «المبادرة الفرنسية الأخيرة للسلام» وقد تضمن هذا المشروع عدة عناصر مهمة، أكدت فرنسا

من خلالها تميز موقعها، من بينها[61].

1- إعلان العراق دون تأخير عن عزمه على الانسحاب من الكويت وفقا لبرنامج زمني مع البدء فورا بإجراء انسحاب سريع ومكثف.

2- إرسال مراقبين دوليين للتحقق من الانسحاب وتشكيل قوة لحفظ السلام تشارك فيها دول عربية.

3- منح العراق ضمانا بعدم الاعتداء.

4- الدعوة في اللحظة المناسبة إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية المشاكل الأخرى في المنطقة خاصة الصراع العربي-الإسرائيلي بعد الانتهاء من تسوية الأزمة الكويتية.

وقد فشلت هذه المبادرة هي الأخرى بسبب رفض كل من الولايات المتحدة والعراق لها.

لكن فرنسا كانت تتحرك في الوقت نفسه على خط آخر مواز ومختلف. فقد أحست بمرور الوقت أن الحل العسكري قد يكون قدرا لا مفر منه. كما أن هذا الحل، حين يجيء أوانه، سوف يتم استنادا إلى آلية الدفاع الشرعي عن النفس، وفقا للمادة 51، وليس إلى الآليات الخاصة بنظام الأمن الجماعي وفقا للإجراءات المنصوص عليها في الميثاق. وأدركت فرنسا أنه إذا تم هذا الحل العسكري دون مشاركة فرنسية فعالة فسوف تفقد فرنسا قدرا كبيرا من مكانتها الدولية وربما أيضا من مصالحها في منطقة الخليج وربما تستبعد من المشاركة في أي ترتيبات خاصة بالمنطقة بعد انتهاء الأزمة. ولذلك راحت تبحث عن فرصة تبرر بها إرسال قوات ميدانية هجومية وليس مجرد قوات رمزية دفاعية في مياه الخليج. وتعللت فرنسا بقيام العراق بخرق قواعد الحصانة الدبلوماسية التي تتمتع بها بعثتها في الكويت وقررت اتخاذ إجراءات انتقامية كان من بينها إرسال قوات عسكرية إلى المنطقة وهكذا أعلن ميتران في مؤتمر صحفي بتاريخ 15 سبتمبر قراره «بإرسال لواء من المشاة والطيران مكون من ثلاثة فيالق ويبلغ إجمالي هذه القوات 4 آلاف مقاتل». وهكذا بدأت فرنسا «عملية داجيه» Operation Daguet التي تمكنت فرنسا من خلالها من المشاركة في الحل العسكري وراحت هذه القوات تتزايد تدريجيا، بعد أن قررت فرنسا في 15 ديسمبر دعم قوتها لتصل إلى 12 ألف مقاتل.

وقد تعين على الرئيس ميتران أن يواجه مجموعة من الضغوط الإضافية التي فجرتها الأزمة. فقد بدأت «إيطاليا» تثير قضية العضوية الدائمة في مجلس الأمن وتطالب بإعادة تشكيله. وأحست فرنسا بأن عدم مشاركتها بفاعلية في العمل العسكري قد يؤدي إلى عزلتها وإضعاف مكانتها الدولية والتشكيك في جدارتها بمقعد مجلس الأمن الدائم. وكان من شأن هذا العامل أن يحثها على حسم ترددها في استخدام القوة. ومن ناحية أخرى كان المزاج السائد لدى الرأي العام الفرنسي يتجه نحو تزايد نسبة الرافضين لمشاركة فرنسا في مواجهة عسكرية. حيث ازدادت هذه النسبة من 43٪، في شهر أغسطس، إلى 52٪ في شهر أكتوبر، إلى 57٪ في شهر نوفمبر، واشتد الرفض حتى في بعض الأوساط المتحالفة أو القريبة من الأغلبية الرئاسية وخاصة بين صفوف جماعة «الخضر» الفرنسية. وفي هذا السياق تعين على ميتران أن يهيئ الرأي العام الفرنسي لمشاركة فرنسية جادة في العمل العسكري ولأن مجرد الحديث عن «صلف» صدام حسين أو فظاعة ما ارتكبه من جرائم كانت لا تكفي لتبرير تحول الموقف، فقد ركز ميتران على «مكانة فرنسا» المهددة في النظام الدولي وعلى «المصالح الوطنية الفرنسية» التي يمكن أن تتأثر في المستقبل[62].

وهناك آراء تفسر التحول في الموقف الفرنسي بضغط رجال الأعمال الذين أحسوا بالقلق على المصالح الفرنسية بعد أن حصلت الشركات الأمريكية والبريطانية على معظم العقود من السعودية ومن الحكومة الكويتية في المنفى استعدادا لفترة ما بعد الحرب. وحين بدأت السعودية تتفاوض مع شركة«طومسون» الفرنسية على عقد بتوريد 30 محطة رادار تصل قيمتها إلى أكثر من بليوني دولار أحست المصالح الفرنسية أن دخولها في حلبة المنافسة مع الأمريكيين والبريطانيين يتوقف على أن تظهر فرنسا موقفا أكثر انسجاما مع الموقفين البريطاني والأمريكي تجاه موضع الحسم العسكري.

كما تردد أيضا أن بعض العناصر العسكرية في الجيش الفرنسي التقت مع المصالح المالية في ضرورة أن تتخذ فرنسا موقفا يختلف عن ذي قبل«فإذا كانت الحرب قادمة، وإذا كانت نتيجتها مرئية من الآن. إذن فأي صالح لفرنسا أن تكون بعيدة عن معسكر المنتصرين فيها خصوصا أنه المعسكر

الذي سيضع شروط التسوية المنتظرة في الشرق الأوسط، والتي سوف ترسم خرائطه من جديد»[63].

5-الصين

أ- مقدمة

عندما اندلعت أزمة الخليج كانت الصين فيما يبدو مشغولة بتقييم أثر انهيار حلف وارسو على مجمل موازين القوى في العالم بصفة عامة وعلى الأوضاع في آسيا بصفة خاصة وانعكاسات ذلك كله على الأوضاع الداخلية في الصين نفسها. ويبدو أن هذه الأحداث ولدت شعورا مزدوجا لدى القيادة الصينية. فانهيار حلف وارسو وتراجع القوة السوفييتية كان يعني زوال أحد مصادر التهديد الرئيسية للأمن القومي الصيني، أو على الأقل، تراجع هذا التهديد إلى درجة كبيرة. ومن المعروف أن الصين كانت تنظر إلى الاتحاد السوفييتي، ومنذ الانشقاق الصيني السوفييتي في نهاية الخمسينيات، على أنه يمثل مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي الصيني، وخصوصا بعد أن تطور الصراع الأيديولوجي بينهما إلى مواجهة عسكرية في عام 1969. لكن القيادة الصينية لم تستطع، من ناحية أخرى، أن تخفي قلقها من احتمال انفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي وما ينطوي عليه هذا الوضع من مخاطر تركيز الضغوط الدولية على الصين في المرحلة التالية والتي قد تصبح مستهدفة وخصوصا بخطر التفجير من الداخل. كما كانت القيادة الصينية تحاول استخلاص الدروس المستفادة مما حدث للاتحاد السوفييتي في ظل مناخ هائل من الضغوط النفسية. وقد عكس رد الفعل الدموي للحكومة الصينية على مظاهرات الطلاب، التي احتشدت في «الميدان السماوي» ببكين تطالب بالديمقراطية وحقوق الإنسان، هذا المناخ النفسي. وقد وجدت الولايات المتحدة في تلك الأحداث فرصة لممارسة ضغوط هائلة على الصين أخذت شكل العقوبات الاقتصادية ومحاولة فرض عزلة سياسية عليها. وفي هذا السياق كان من الطبيعي أن يصبح الموقف الصيني من أزمة الكويت محكوما إلى حد كبير بتأثير هذا الموقف على العلاقات الصينية-الأمريكية، وربما وجدت القيادة الصينية في هذه الأزمة فرصة للتخفيف من حدة الضغوط الأمريكية عليها وكسر حصار عزلتها

الدبلوماسية التي أدت إليها أحداث الميدان السماوي، خصوصا أن تطورات الأزمة أوضحت بجلاء أن الولايات المتحدة سوف تضطر إلى تقديم تنازلات للصين للتغلب على عقبة الفيتو الصيني في مجلس الأمن.

على صعيد آخر كانت الصين قد استطاعت، منذ نهاية السبعينيات أن تبني تدريجيا قاعدة مصالح مهمة لنفسها في منطقة الخليج وتنفتح على جميع دوله. وكانت الحرب العراقية-الإيرانية هي السبب الرئيسي في أن تحتل الصين، مع حلول عام 1987، المركز الخامس بين الدول المصدرة للسلاح في العالم. وأصبحت الصين موردا رئيسيا للسلاح لكل من العراق وإيران على حد سواء، وبدأت تتطلع بأنظارها إلى بيع السلاح لدول الخليج الأخرى مثل الكويت والسعودية وتحاول أيضا من خلال انفتاحها الاقتصادي جذب الاستثمارات الخليجية إليها وتتيح أسواق الخليج أمام بضائعها. ولذلك شكلت المصالح الصينية المتنامية في الخليج أحد محددات الموقف الصيني من الأزمة[64].

ب- الإدارة الصينية للأزمة:

لا يبدو أنه كانت هناك رؤية صينية مستقلة أو سياسة محددة المعالم للتأثير في مسار الأزمة في أي اتجاه. وربما أدركت الصين على الفور، وخصوصا منذ أن بدأ تدفق القوات الأمريكية إلى مياه الخليج، أن أبعاد الأزمة وحجم المصالح المتضمنة فيها أعقد وأكبر من قدرة الصين على أن تلعب فيها دورا محسوسا للتأثير في مسارها. فمن ناحية لم يكن هناك أي حافز لدى القيادة الصينية لكي ترسل قوات لها إلى المنطقة لأن المصالح الصينية المباشرة لم تكن مهددة بالقدر الذي يتطلب اتخاذ إجراء على هذا القدر من الأهمية، خصوصا أن سياسة الصين الخارجية كانت تلتزم دائما بجانب الحذر والرغبة في عدم التدخل في الصراعات الدولية إلا عند الضرورة القصوى وهذه الضرورة لم تؤثر كثيرا على مواقف الأطراف المتصارعة لإقناعهم أو لحملهم على التوصل إلى صيغة ما من صيغ التسوية السياسية للأزمة. ومن ثم فلم تجهد نفسها كثيرا في محاولة البحث عن تسوية سياسية أو تقوم بمحاولات مكوكية كثيفة للتوسط بين الأطراف المتصارعة أو حتى تطرح مبادرات خاصة بها أو مقترحات للتسوية. ولذلك ربما لا يكون دقيقا القول بأنه كانت هناك «إدارة» صينية للأزمة حيث

تحدد الموقف الصيني من خلال مجموعة من ردود الأفعال إما التلقائية وإما استجابة لمطالب أو ضغوط واقعة عليها من جانب الأطراف المختلفة للأزمة. وكانت ردود الأفعال أو الاستجابات هذه تتحدد وفقا لإدراك النخبة الحاكمة في الصين للمصلحة الوطنية الصينية. ولأن عملية صنع القرار داخل المجتمع الصيني هي عملية أقل ما يقال عنها أنها غير شفافة ومن ثم غير واضحة ولا توجد حولها كتابات كثيرة فسوف نحكم على الموقف الصيني من ظاهره أي استنادا إلى الخطاب السياسي الصيني الرسمي أو إلى السلوك الصيني الرسمي المعلن.

وقد تمثل رد الفعل الأولي للصين على الغزو العراقي في إدانة هذا الغزو. وعندما أقدمت العراق على ضم الكويت لم تعترف بهذا الضم. وطلبت أن تسحب العراق قواتها على الفور ودون شروط من الكويت. لم يكن لدى الصين أي سبب للتردد على الموافقة على قرار مجلس الأمن الذي صدر في نفس يوم الغزو متضمنا هذه المعاني. لكن الصين أبدت أيضا وفي اتساق تام مع سياستها الخارجية، معارضتها لتدخل القوى الخارجية، وصرح رئيس الوزراء الصيني بأن الأزمة يتعين أن تعالج في إطار جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي[65]. ومع ذلك فقد أبدت الصين «تفهمها» في الوقت نفسه للتدابير الدفاعية التي أقدمت عليها السعودية، باعتبارها دولة ذات سيادة يحق لها أن تطلب عون من تشاء من الدول لحماية أمنها. على الرغم من معارضتها، من حيث المبدأ، لأي تدخل عسكري من جانب الدول الكبرى حيث اعتبرت دائما أن هذا التدخل يتم عادة لأغراض الهيمنة الإمبريالية[66].

وعندما فرض مجلس الأمن عقوبات اقتصادية على العراق، وافقت الصين دون تحفظات على القرار كما أعلنت قرارها الخاص بوقف بيع شحنات السلاح إلى العراق على الرغم من أنه تردد أن هذا القرار كلف الصين ما لا يقل عن بليوني دولار واعتبر المتحدث باسم الخارجية الصينية أن هذه الخطوة هي إجراء طبيعي ومنطقي يترتب على موافقة الصين على قرار مجلس الأمن والتزامها به[67]. وهنا يتضح أن الصين، على الرغم من عدم تحمسها عادة لاتخاذ إجراءات قسرية حتى في إطار الأمم المتحدة، إلا أنها رأت أنه من الضروري ممارسة ضغوط على العراق للانسحاب من

الكويت وعودة الحكومة الشرعية إليها اتساقا مع سياسة المجتمع الدولي ككل، خصوصا أن هذا الموقف الصيني كان من شأنه أن يعيد فتح حوار كان قد انقطع تقريبا بين واشنطن وبكين التي كانت في أمس الحاجة إليه.

ومع أن الصين لم تعترض صراحة على أي من قرارات الأمم المتحدة التي صدرت ضد العراق طوال فترة الأزمة إلا أنها حرصت أيضا على أن يتميز موقفها سواء عن الدول الغربية أو عن الاتحاد السوفييتي. فقد اتفقت مع الدول الغربية، ومع الاتحاد السوفييتي أيضا في ضرورة إدانة الغزو وممارسة ضغوط اقتصادية على العراق حتى يستجيب لقرارات مجلس الأمن. لكنها اختلفت مع الولايات المتحدة وبريطانيا في إظهار عدم حماستها أو عدم ترحيبها بالحل العسكري، وفي هذه النقطة اقترب موقفها من موقف كل من الاتحاد السوفييتي وفرنسا، لكنها اختلفت عنهما في عدم تقدمها بمبادرات أو مقترحات خاصة للتسوية السلمية، بعكس فرنسا والاتحاد السوفييتي اللذين حاولا في لحظات مختلفة التقدم بمبادرات خاصة لإنقاذ الموقف. واتفقت مع الاتحاد السوفييتي في عدم قيامها بإرسال أي قوات عسكرية إلى المنطقة، بعكس فرنسا التي أرسلت قواتها وشاركت بعد تردد ولكن بفعالية في القتال. لكنها اختلفت عن الجميع في امتناعها عن التصويت في قرار مجلس الأمن الذي يصرح للدول المتعاونة مع حكومة الكويت باستخدام القوة ضمنا. ويتفق هذا الموقف المتميز مع الموقف المبدئي للصين الرافض للحلول العسكرية وأيضا مع حرص الصين على تأكيد صورتها لدى دول العالم الثالث بأنه ليست لديها سياسات أو أهداف استعمارية أو أي طموحات للهيمنة أو حتى النفوذ. لكن هذا الموقف له دلالاته الأخرى والتي تعكس حقيقة المصالح الصينية في تعاملها مع الأزمة. فقد أدركت الصين أن الولايات المتحدة في أمس الحاجة إلى تأييدها الإيجابي للتصويت على هذا القرار بالذات. ولأنها كانت في حاجة إلى تحسين علاقاتها بالولايات المتحدة وبدول الخليج العربي التي تواجه تهديدا فعليا، ولكن دون أن تشوه صورتها التقليدية كدولة معارضة للهيمنة الإمبريالية، فقد أصبح امتناع الصين عن التصويت هو الحل الوسط الذي يستجيب لهذه المطالب المتعارضة.

وخلال المراحل الأولى للأزمة كانت الصين حريصة على توجيه الاتهامات

للولايات المتحدة بسبب إدارتها للأزمة ودفع العالم في اتجاه المواجهة العسكرية لفرض خططها في الهيمنة على العالم والتي ساعد عليها، ومن وجهة نظرها، انسحاب الاتحاد السوفييتي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لكنها حرصت في الوقت نفسه على ألا تبدو على الإطلاق منحازة للعراق. ولم يكن بوسع الصين ممارسة أي قدر من التأثير في مسار الأزمة. ولذلك فعندما اندلعت المعارك العسكرية لم تجد ما تفعله أكثر من إصدار بيان باسم وزير الخارجية تعبر فيه عن قلقها وتؤكد مواقفها السابقة وتختتمه قائلة: «ليس بوسع الصين في هذه اللحظة العصيبة سوى أن تناشد الطرفين المتحاربين إظهار أكبر قدر من ضبط النفس لتجنب انتشار اللهب كي تتمكن الجماعة الدولية من اتخاذ الإجراءات العاجلة والاستمرار في البحث عن سبل ووسائل التسوية السلمية اللازمة»[68].

وبعد انتهاء الحرب لم يكن أمام الصين إلا أن توافق على القرار 687 والذي تضمن شروط وقف إطلاق النار ضد العراق، لكنها رأت أن تفسر موقفها بعد التصويت مؤكدة عددا من المبادئ التي توليها عناية خاصة:

أولا: ضرورة نشر مراقبين على الحدود بين البلدين وسحب القوات الأجنبية من منطقة الخليج بأسرع وقت ممكن.

ثانيا: تأييد تدمير أسلحة العراق البيولوجية والكيماوية، ووضع نظام متوازن وشامل لضبط الرقابة على التسليح في المنطقة والعمل على جعل المنطقة كلها خالية من أسلحة الدمار الشامل.

ثالثا: تأييد حق الكويت ودول أخرى في الحصول من حيث المبدأ، على تعويضات من العراق. لكن الأولوية الآن يجب أن توجه للشعب العراقي ولقدرة العراق على الدفع ولحاجة العراق إلى إعادة بناء اقتصاده.

رابعا: التأييد لإلغاء الفوري لأي قيود على استيراد العراق للغذاء والاحتياجات اليومية والإلغاء التدريجي وفي الوقت المناسب لباقي العقوبات الأخرى المفروضة على العراق[69].

المبحث الثالث

ردود الفعل الإقليمية

أثار الغزو العراقي للكويت بمجرد وقوعه ردود فعل عنيفة، ولكن متباينة، لدى دول الجوار الجغرافي، والتي ترتبط عادة بعلاقات يغلب عليها الطابع الصراعي مع العالم العربي. ومن الغريب أن مصالح هذه الدول جميعا قد التقت حول شيء واحد وهو تفضيل الخيار العسكري، أو بمعنى أدق، الرغبة في أن تنتهي الأزمة بإضعاف العراق عموما وتدمير قدراتها العسكرية على وجه الخصوص. فالاعتبارات الخاصة بالقانون الدولي أو بالأخلاق لم يكن لها دور يذكر في تشكيل ردود أفعال وسياسات تركيا وإيران وإسرائيل تجاه هذه الأزمة بالذات والتي ترتب عليها على الفور خلل خطير في موازين القوى الإقليمية مس المصالح الاستراتيجية والتكتيكية المباشرة لجميع هذه الدول. ولكن، ورغم هذا الالتقاء الغريب وربما التطابق التام، في مصالح هذه الدول الثلاث فيما يتعلق برغبتها في أن تسفر الأزمة عن إخراج العراق من معادلة موازين القوى في المنطقة، إلا أن دوافع هذه الدول والحسابات التي استندت إليها والدور الذي ترغب فيه، أو تقدر على، القيام به في عملية إدارتها اختلفت تمام الاختلاف بالنسبة لهذه الدول

الثلاث. من ناحتين أخرى فإنه من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الدولة التي أصبحت كل الظروف العالمية والإقليمية والمحلية تشير إليها وحدها أن تتقدم لقيادة التحالف المناهض للعراق في هذه الأزمة، فقد اختلف ما هو مطلوب من هذه الدول الثلاث أن تقوم به خلال الأزمة اختلافا جوهريا. فتركيا كانت ترغب بشدة في أن تصبح عضوا أساسيا وفاعلا في التحالف المناهض للعراق، وكان ذلك مطلوبا ومرغوبا فيه بشدة من جانب دول التحالف أيضا. وإسرائيل أيضا كانت ترغب بشدة في أن تصبح عضوا أساسيا وفاعلا في التحالف المناهض للعراق، لكن ذلك لم يكن مطلوبا ولا مرغوبا فيه على الإطلاق من جانب دول التحالف. وأصبحت مشكلة التحالف تتمثل في كيفية شراء صمت إسرائيل. وأما إيران فلم تكن هي ترغب وربما لم يكن مطلوبا منها أيضا أن تصبح عضوا فاعلا ورئيسيا في التحالف المناهض للعراق. لكن دول التحالف كانت تستطيع الرهان على الآثار النفسية والسياسية والعسكرية للحرب العراقية-الإيرانية لضمان حياد إيران في هذه الأزمة، وكان هذا الحياد مطلوباً ومرغوباً فيه من جانب دول التحالف. وفيما يلي سنحاول باختصار شديد، استعراض طبيعة الحسابات التي بنت عليها هذه الدول الثلاث حساباتها والتي حكمت ردود أفعالها تجاه الأزمة.

١- تركيا

بنت القيادة التركية، وبالذات تورجوت أوزال، حساباتها على أساس أن الغزو العراقي للكويت، من ناحية، وتحرك الأساطيل والجيوش الأمريكية الفوري من ناحية ثانية، وانقسام العالم العربي وما ترتب عليه من شلل جامعة الدول العربية، من ناحية ثالثة كلها عوامل من شأنها أن تهيئ لتركيا دورا في المنطقة لم تكن تحلم به من قبل ويمكن باختصار شديد، إجمال التفكير التركي حول طبيعة الفرص التي يمكن أن تتيحها الأزمة والتي يتعين على تركيا انتهازها على النحو التالي:

أولا- كانت الأهمية الاستراتيجية لتركيا من وجهة نظر الولايات المتحدة والغرب، تتراجع باستمرار مع انهيار حلف وارسو وانكفاء الاتحاد السوفييتي، والذي لم يكن قد انهار نهائيا بعد، على مشكلاته الداخلية. ولأن التحالف

التركي الغربي قد صمد على مدى نصف قرن لأسباب تتعلق أساسا بالأهمية القصوى لموقع تركيا الجغرافي في استراتيجية احتواء الاتحاد السوفييتي عالمياً ومحاربة النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط، إقليميا، فقد بدا هذا التحالف، بكل ما ينطوي عليه من مزايا اقتصادية وسياسية وعسكرية بالنسبة لتركيا، معرضاً للخطر. وفي هذا السياق أتاحت أزمة الكويت فرصة كبرى أمام تركيا لكي تعيد صياغة سياساتها الخارجية بما يتيح لها الحصول على موقع متميز لها على خريطة النظام العالمي الجديد ليس استنادا لدور تلعبه في مواجهة الاتحاد السوفييتي ولكن استنادا إلى دور تلعبه في إعادة رسم خريطة جديدة للشرق الأوسط وما تنطوي عليه هذه الخريطة بالضرورة من هياكل أمنية تصورت تركيا أنها لابد أن تصبح ركنا أساسيا فيها[70].

وقد استندت الحسابات التركية في هذا الإطار على أساس أن الغزو العراقي للكويت قد أضعف بالفعل، إن لم يكن قد أنهى دور الجامعة العربية، وإن الاتحاد السوفييتي لم يعد قوة تصارع على النفوذ في المنطقة، وأن إسرائيل، حتى بعد أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية وشاملة للصراع العربي-الإسرائيلي لن تستطيع أن تلعب دورا موثوقا به ويمكن الاعتماد عليه في الصراعات العربية-العربية، وكذلك إيران. ومن ثم تصبح تركيا، بحكم روابطها التاريخية بالعالم العربي، أقدر من أي دولة إقليمية أخرى من خارج المنطقة لكي تصبح حجر الأساس في أي هياكل أمنية مستقبلية.

وقد تصورت تركيا أن دورها المستقبلي هذا في المنطقة يتوقف بالدرجة الأولى على الدور الذي يمكن أن تلعبه تركيا في خدمة التحالف المناهض للعراق وخاصة على درجة متانة التنسيق التركي-الأمريكي خلال الأزمة وبعدها.

ثانيا- كانت تركيا لا تزال تحاول بشدة أن تصبح عضوا في مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة ولم تكن قد يئست من رفض دول الجماعة لطلبها. وربما تصورت أنها تستطيع استغلال الأزمة للتأكيد على ولائها للغرب ولمحاولة التغلب على بعض أسباب الرفض الأوروبي لقبولها داخل المجموعة الأوروبية وبمساعدة الولايات المتحدة. وحتى إذا لم يتم ذلك فان الدور التركي خلال الأزمة يمكن أن يفتح آفاقا وفرصا أمام الشركات

التركية في منطقة الخليج العربي ويساعد أيضا على جلب الاستثمارات العربية إلى تركيا، وعلى نحو قد يعوض الخسارة الاقتصادية الناجمة من عدم انضمام تركيا إلى السوق الأوروبية المشتركة[71].

ثالثا- كانت العلاقات التركية-العراقية قبل الغزو تتسم بنوع من التوتر، سواء بسبب مشكلة المياه أو بسبب استخدام كلا الجانبين للمشكلة الكردية للضغط على الآخر. ورغم أن العلاقات التجارية والاقتصادية كانت قوية ومهمة بالنسبة لكلا الطرفين. فان تركيا لم تكن بالقطع تتمنى دولة عراقية قوية في المنطقة وكانت تعتبر أن نجاح العراق في ضم الكويت أو حتى التوصل إلى حل وسط يتيح للعراق تعظيم نفوذه في منطقة الخليج، أمر ليس مرغوبا فيه على الإطلاق من وجهة نظر المصالح التركية. وتصورت تركيا أن خروج العراق مهزوما ومحطما من الناحية العسكرية يمكن أن يفيد المصالح التركية من أكثر من زاوية: فمن ناحية يمكن، في حالة تحلل وانقسام الدولة العراقية، أن توجد فرصة تاريخية، مناسبة للاستيلاء على منطقة الموصل-كركوك الغنية بالنفط والتي تقول تركيا إن لها مطالب تاريخية فيها. ومن ناحية أخرى فإن عراقا ضعيفا قد يسهل من مهمة تركيا في مواجهة المشكلة الكردية وهي واحدة من أخطر المشكلات التي تواجهها تركيا على الإطلاق (12 مليون نسمة)[72].

رابعا: كانت تركيا تدرك أن دورها في الأزمة لا يمكن الاستغناء عنه لإحكام الحصار الاقتصادي على العراق من ناحية وإجبار العراق، عسكريا، على فتح أكثر من جبهة. ولذلك فقد كان بمقدورها أن تحصل على مكاسب اقتصادية ومالية عاجلة. وهو ما تم بالفعل[73].

هذه الحسابات وغيرها هي التي دفعت تورجوت أوزال ألا يكتفي بإدانة الغزو ومطالبة العراق بالانسحاب وإنما قام أيضا وبسرعة باتخاذ إجراءات غاية في الجدية لإحكام الحصار الاقتصادي والعسكري على العراق. فتم إغلاق الحدود وكذلك خط أنابيب النفط الذي ينقل نفط شمال العراق إلى البحر الأبيض المتوسط عبر الأراضي التركية. وتم السماح للولايات المتحدة باستخدام قاعدة أنسرليك الجوية. وقامت تركيا بحشد ما لا يقل عن 200 ألف من قواتها على حدود العراق. وكان تورجوت أوزال من أنصار التعجيل بالعمل العسكري ودفع دائما في اتجاهه ولم يول التحركات المتاحة بالتسوية

السلمية اهتماما يذكر أو يشارك فيها بفاعلية. واستصدرت الحكومة التركية قراراً من البرلمان يخولها اتخاذ الإجراءات اللازمة تحسبا لاحتمال اندلاع الحرب أو استخدام القوات المسلحة في عمليات عسكرية ضد العراق. كما أعلنت استعدادها لإرسال قوات تركية إلى الخليج إذا طلب منها ذلك، وأمدت الولايات المتحدة بكل ما لديها من معلومات عن العراق... الخ[74].

لكن هذا الخط التركي المتشدد لم يكن يحظى بإجماع الحكومة التركية التي رأى بعض أعضائها عدم الاندفاع في اتجاه الخيار العسكري والتريث تحسبا لإمكان حل الأزمة سلميا وحتى لا تتورط تركيا في مشاكل مستقبلية مع العراق. وكان في مقدمة المعارضين للاتجاه المتشدد كل من وزير الخارجية ووزير الدفاع اللذين استقالا أو أقالهما أوزال، ليحسم الموقف لصالح الخط المتشدد وليقود أوزال بنفسه إدارة الموقف التركي من الأزمة. وفي نفس يوم بدء العمليات العسكرية استطاع أوزال أن يحصل على موافقة البرلمان التركي بأغلبية 250 صوتا ضد 148 على استخدام القوات المسلحة التركية وكذلك القوات الأجنبية الرابضة فوق الأراضي التركية في عمليات عسكرية ضد العراق[75].

ويبدو أن أوزال قد راهن منذ البداية على أن الحل العسكري سوف يكون هو الخيار الوحيد، وأن الولايات المتحدة سوف تكون هي الجانب المنتصر في هذه الحرب، ومن ثم فقد قام باتخاذ الإجراءات التي تضمن لتركيا، وفقا لتصوره، دورا أكبر في منطقة كانت الحرب هي بداية إعادة رسمها من جديد. ويبدو أنه كسب الرهان بالفعل.

2-إيران

لأول وهلة بدا الغزو العراقي للكويت، من منظور إيراني، وكأنه منحة هبطت من السماء على طهران لتعويضها عن سنوات عجاف مرت بها. فها هم حلفاء الأمس ضد الثورة الإسلامية الإيرانية يتحولون فجأة إلى أعداء يشهرون السلاح في وجوه بعضهم البعض فلا بأس إذن من أن يحل عليهم غضب الله وعقابه. لكن سرعان ما تبين للقيادة الإيرانية أن الأزمة أعقد من أن ينظر إليها من خلال هذه الرؤية القدرية المبسطة. فها هي جيوش الولايات المتحدة تزحف على المنطقة حاملة معها أخطار سيطرة أمريكية

مباشرة على منطقة الخليج وكانت الولايات المتحدة لا تزال في نظر الإيرانيين تمثل «الشيطان الأكبر». أما صدام ومن وقف معه في حربه غير المقدسة ضد الثورة الإيرانية فلم يكونوا سوى شياطين صغار. وإذن «فالشيطان الأكبر» هو المرشح لأن يصبح هو المستفيد الأعظم من هذه الأزمة. ولا تملك إيران أن تبدو وكأنها تقف في خندق واحد مع الشيطان الأكبر ضد الشياطين الصغيرة ومن ناحية أخرى فقد حاول صدام حسين أن يستفيد من وجود القوات الأجنبية على الأراضي السعودية ويتحدث بلغة خطاب إسلامي جديد على القيادة العراقية ليحول الأزمة إلى معركة بين «الإسلام» و «الصليبية» الجديدة، وتمكن بالفعل من حشد وتحريك تيار لا يستهان به من المحيطين الإسلامي والعربي ضد الوجود الأجنبي في الخليج. ولم تكن إيران تستطيع أن تغمض عينيها عن هذا الوضع من ناحية ثالثة كانت هناك احتمالات لمشاركة إسرائيل في حرب تشنها دول التحالف المناهض للعراق في حرب «لتحرير الكويت» أو لتحرير الكويت وتدمير العراق معا، ولم يكن ذلك مقبولا أو مرحبا به من جانب إيران. وفي سياق هذا الوضع المعقد انقسمت النخبة الحاكمة في إيران وكذلك الشارع الإيراني إلى ثلاثة تيارات رئيسية:

الأول: يرى أن إيران يتعين عليها أن تقف إلى جانب صدام حسين وتساعده في إلحاق الهزيمة بالولايات المتحدة التي تعتبرها العدو الأساسي والعقبة الكبرى نحو انتصار الإسلام الثوري والراديكالي في المنطقة كخطوة لإقامة الدولة الإسلامية الكبرى. وكان هذا التيار يرى أن إيران يمكن لها أن تتغاضى عن ماضي صدام حسين بعد أن «تاب» وأصبح يرفع شعارات إسلامية واضحة ومن ثم فإن تحالفا بين العراق وإيران أصبح ليس فقط ممكنا ولكنه ضروري أيضا.

الثاني: يرى أن إيران يتعين عليها أن تساعد دول التحالف المناهض للعراق لإزاحة صدام حسين، لأنه هو العدو الحقيقي لإيران. ولأن إزاحته هي الخطوة الصحيحة التي تضمن تعاظم الدور الإيراني في المنطقة ويفتح الطريق أمام نفوذ الثورة الإسلامية التي كان صدام أداة كل القوى التي حاولت اعتراضها.

الثالث: يرى أن إيران يتعين عليها أن تقف موقف الحياد وأن تدير

الأزمة من منظور براجماتي بحت لا ينساق وراء الشعارات ويضع عينه على مصالح إيران في المقام الأول.

وقد عبر أحمد خاميني ابن الزعيم الروحي للثورة آية الله الخميني عن هذا الانقسام في وجهات النظر، وانحاز هو نفسه إلى التيار الثالث «البراجماتي» حين قال:

«إن اختلاف المواقف لهو دليل على قوتنا وليس ضعفا، فأولا: هنا من يعتقدون أنه يتعين أن نساعد صدام لإلحاق الهزيمة بالولايات المتحدة وحلفائها، لأنهم أسالوا وامتصوا دماء المسلمين في كل مكان وأهدروا مواردهم وقيمهم، وللمساعدة في بناء دولة إسلامية حقيقية في جميع أنحاء العام. وثانيا: هناك من ينظرون إلى صدام على أنه العدو الحقيقي للإسلام والذي ارتكب من الجرائم أكثر مما ارتكبه الأمريكيون والصهاينة في حق العراقيين أو في حق الفلسطينيين والإيرانيين. ومن ثم فإنه يجب أن نساعد على إزاحة صدام لأن المنطقة لن تعرف السلام مادام في السلطة. وثالثا: هناك هؤلاء الذين يحاجون بأن هجوم صدام على الإسرائيليين والأمريكيين لن يؤدي إلى تحرير فلسطين أو نصرة المسلمين. فقد تحالف صدام لسنوات طويلة مع الصهاينة والأمريكيين ضد الفلسطينيين كما تحالف مع دول الخليج ضد إيران. والآن يعلن صدام التوبة وأنه قد أصبح مسلما حقيقيا وإذا صدقناه فيتعين علينا أن نصدق بوش إذا أعلن هو أيضا توبته في يوم من الأيام وإنني أتفق مع هذا الرأي الثالث. إن الإجابة هي لا، إذ إن الموقف بالغ التعقيد، وهو ليس على أي حال في صالح المسلمين[76].

والواقع أن هذا التصور البراجماتي لما يجب أن تكون عليه السياسة الإيرانية تجاه الأزمة هو الذي ساد منذ بداية الغزو. فقد وجدت إيران في هذا الغزو فرصة لتسوية حساباتها مع طرفي الصراع. وأدركت على الفور أن جميع الأطراف سوف يتسابقون لاستمالتها وما عليها إلا أن تنتظر. ولم تتخذ إيران في البداية موقفا عنيفا معارضا للغزو واتجهت الحملات الصحفية نحو الكويت تكيل الاتهامات للأسرة الحاكمة وتعاونها مع الدوائر الإمبريالية والصهيونية[77]. و كانت المفاجأة إعلان صدام في منتصف أغسطس قبول ما لم يكن مستعدا لقبوله من قبل على الإطلاق. وقدم تنازلات ضخمة لإيران تمثلت في الاستجابة لجميع الشروط الإيرانية

الخاصة بالانسحاب الفوري الشامل للقوات العراقية من الأراضي الإيرانية، والاعتراف باتفاقية الجزائر المبرمة عام 1975 والخاصة بترسيم الحدود بين البلدين وتبادل الأسرى، في الوقت نفسه سارعت الحكومة الكويتية ودول الخليج الأخرى بتكثيف اتصالاتها بالجانب الإيراني في محاولة لمنعه من تأييد العراق. ويبدو أن سوريا لعبت دورا مهما في هذا الإطار. وفسرت هذه الزيارات على أنها محاولة لتقديم الاعتذار عن مساندة العراق في حربها ضد إيران. وبعد أن حصلت إيران على التنازلات العراقية أصبح الموقف الإيراني أكثر وضوحا في إدانته للغزو ومطالبته بانسحاب القوات العراقية من الكويت. ورفضت إيران أيضا أي حلول وسط كما رفضت رفضا قاطعا على وجه الخصوص أن تكرس مثل هذه الحلول، إن أمكن التوصل إليها، أي احتلال عراقي لجزيرة بوبيان. ولم يتردد رافسنجاني في التصريح بأنه إذا أسفر حل أزمة الخليج سلميا عن احتفاظ العراق بجزيرة بوبيان «فإن القوات الإيرانية سوف تقوم باحتلال هذه الجزيرة» كما رفضت من حيث المبدأ أي تعديل في الحدود الإقليمية[78].

ولم يفت إيران أن تستغل الأزمة لكي تطرح نفسها باعتبارها الطرف الإقليمي الوحيد القادر على حماية أمن الخليج ودوله من أطماع العراق وتهديداتها، ولكي تمد جسورا كانت قد قطعت مع دول الخليج على أمل أن تصبح لها كلمة في أية ترتيبات أمنية تتم بعد انتهاء الأزمة، بل وحاول رافسنجاني تقديم إيران باعتبارها شرطي المنطقة الذي يمكن الاعتماد عليه حين قال: «إن إيران هي البلد الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه للدفاع عن أمن منطقة الخليج وحماية مواردها من النفط»[79].

على صعيد آخر يبدو أن إيران أجادت لعبة توزيع الأدوار فيما يتصل بالموقف من وجود القوات الأجنبية في المنطقة. ففي الوقت الذي تصاعد فيه رفض تيار إيراني قوي للوجود الأجنبي إلى حد المطالبة بتأييد العراق لمواجهة هذا الوجود «ومن أبرز قياداته محمد صادق خلخلي ومحتشمي»، كان الموقف الرسمي كما أعلن عنه الرئيس رافسنجاني في 1990/8/25 يؤكد أن إيران لا تمانع في وجود قوات أجنبية إذا كان هدفها فقط إخراج القوات العراقية من الكويت، وبشرط أن ترحل بعد ذلك عن المنطقة. وكان معنى هذا الموقف أن إيران سوف تقف في حالة حياد إذا نشبت الحرب[80].

أيضا يلاحظ أنه في الوقت الذي تكررت فيه التصريحات الرسمية بان إيران ملتزمة بقرارات مجلس الأمن بما في ذلك قرارات الحظر والحصار الاقتصادي، فان تصريحات أخرى أشارت إلى أن إيران سوف تقدم الغذاء والدواء للعراق مقابل النفط وأن ذلك سيتم بدوافع إنسانية بحتة[81].

وقد أدى الموقف الإيراني أثناء الأزمة إلى تمكين إيران من الحصول على مكاسب مباشرة «إقدام المجموعة الأوروبية على إلغاء جميع العقوبات المفروضة على إيران» وكذلك كسر العزلة الدبلوماسية التي كانت مفروضة عليها إيران قبل الأزمة. فخلال الأزمة أصبحت إيران محط أنظار العالم وأصبحت مركزا للعديد من الاتصالات الدبلوماسية. وكان بمقدور إيران في بعض مراحل الأزمة أن تبادر بطرح تصورات للتسوية كان لها صدى وكانت مسموعة من العالم وجرى تنسيق إيراني-سوفييتي من أجل التوصل إلى تسوية. كل ذلك في الوقت الذي كانت فيه إيران هي الملجأ الوحيد الذي تستطيع الطائرات العراقية أن تلجا إليه[82].

ومن الجدير بالذكر أن ظاهرة لجوء الطيران العراقي إلى إيران كانت مثار حيرة وتساؤلات عديدة من جانب العراقيين. وكان هناك من يعتقد بوجود ترتيبات واتفاقيات عراقية-إيرانية بهذا الشأن، كما كان هناك من رأى في هذه الظاهرة دليلاً على بداية تمرد سلاح الطيران العراقي. لكن يبدو أن التفسير المنطقي والمعقول والأرجح هو أن القيادة العراقية تركت للطيارين حرية التصرف بعد أن تبين لها أن السيطرة الجوية لقوات الحلفاء كاملة على الأجواء العراقية وأن الدشم الخفية لم تعد كافية لحماية هذه الطائرات بعد استخدام قوات الحلفاء لنوع من القنابل القادرة على اختراق هذه الدشم وفتح الثغرات فيها ثم الدوران داخلها والانفجار فيها، ويقال إن بعض الطائرات العراقية بدأت تصل إلى مطارات إيران قبل إخطار الحكومة الإيرانية بقرار بغداد. ثم وصل الطلب الرسمي بعد ذلك يرجو إيران الاحتفاظ بهذه الطائرات وديعة عندها حتى تنتهي المعارك وكانت هذه الطائرات منحة جديدة هبطت عليها من السماء[83].

3-إسرائيل

كان وضع إسرائيل في سياق أزمة الكويت وكذلك ردود أفعالها طوال

مراحل تطور الأزمة منذ بدايتها وحتى نهايتها، غاية في الغرابة وأشبه ما يكون بالمعنى الرمزي الكامن بين ظلال لوحة سريالية رسمها فنان عبقري. ويصبح إدراك هذا المعنى شرطا ضروريا لفهم حركة الخطوط والأبعاد والتي دونها تصبح هذه الخطوط مجرد «شخبطات» لا قيمة لها. فقد كانت إسرائيل طرفا مباشرا في مرحلة ما قبل الغزو ولعبت دوراً رئيسيا في عملية التصعيد التي أدت إلى إحساس صدام حسين بالحصار وبالخناق يضيق من حوله وبعد الغزو أراد صدام أن تكون طرفاً مباشراً، على الأقل حين اشترط أن تنسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة كجزء من صفقة لتسوية شاملة لكل مشكلات المنطقة في تفاعلات الأزمة. وعند اندلاع القتال تعمد صدام مهاجمتها بالصورايخ في محاولة مكشوفة لاستفزازها للرد ولتصبح طرفا مباشرا في حرب الخليج. ورغم ذلك كله فقد فرض على إسرائيل صمت لم تكن ترغب فيه واشترطت لقبوله أن تقبض ثمناً باهظا جعلها من الناحية الفعلية أحد الرابحين بالجوائز الكبرى في الأزمة.

أ-لم يكن العراق طرفا رئيسيا في الصراع العربي الإسرائيلي لأنه ليس من دول الطوق. وتاريخيا لم يلعب إلا دورا ثانويا في كل المواجهات العسكرية بين العرب وإسرائيل. لكن طموحات العراق في قيادة النظام العربي بعد تراجع الدور المصري وخصوصا بعد توقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد فرضت عليه أن يقود جبهة الرفض للتسوية السياسية. ثم جاءت غارة إسرائيل على المفاعل النووي العراقي عام 1981 لتشد العراق إلى ساحة المواجهة العسكرية المباشرة مع إسرائيل، على الأقل من زاوية إثارة رغبة العراق في الانتقام والرد على الضربة المباشرة التي وجهت إليه. وخلال الحرب العراقية الإيرانية كانت إسرائيل أحد الأطراف الرئيسية التي حاولت سكب الزيت على النار المشتعل لإطالة أمد الحرب. وعندما انتهت هذه الحرب بانتصار عراقي واضح كانت إسرائيل أول من شعر بالقلق من تنامي القدرة العسكرية العراقية، ولم تكن الأوساط الصهيونية في الغرب بعيدة عن الحملة الشرسة التي شنت على العراق قبيل الأزمة بسبب سياسة العراق التسليحية، وفي 30 مارس أعلن الجنرال «أهود باراك» رئيس أركان حرب الجيش الإسرائيلي «أن إسرائيل لابد أن تكون جاهزة لضربة وقائية ضد العراق في أي وقت تشعر فيه أن قوته خطر عليها». وبعدها بقليل

صرح اسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي: «إن إسرائيل سوف تهاجم العراق إذا أحست أنه اقترب من إنتاج أسلحة نووية» وكانت هذه التصريحات هي التي استفزت الرئيس العراقي إلى درجة إعلانه في خطابه الشهير بتاريخ أول إبريل «أنه سيحرق نصف إسرائيل بالكيماوي المزدوج إذا شنت إسرائيل عليه هجوما نوويا» ومعنى ذلك بوضوح أن إسرائيل كانت أحد مصادر الرياح الساخنة في مناخ ما قبل الغزو وكانت صاحبة المصلحة الأكبر في أن تجد حلا ما لمعضلة القوة العسكرية العراقية المتنامية[84].

ب-عندما أقدم صدام حسين على ارتكاب حماقة، بل جريمة غزو الكويت، وبصرف النظر عن دوافعه فإنه وسع موضوعيا من نطاق الأطراف الدولية صاحبة المصلحة في ضرب القوات العسكرية العراقية التي أصبحت تمثل تهديدا فعليا ومباشرا لوجودها نفسه أو لمصالحها وليس مجرد خطر محتمل. وتشكل على الفور تحالف دولي واسع النطاق، وانحصرت أهداف بعض أطرافه في إجبار العراق على الانسحاب من الكويت واتسعت أهداف البعض الآخر لتشمل أيضا وعلى وجه الخصوص، تدمير القوة العسكرية العراقية. ومنح الغزو لهذه الأطراف فرصة حقيقية لتحقيق هذه الأهداف، وكانت إسرائيل من بين الدول التي سعت بكل الوسائل لكي تنتهي الأزمة عمليا بإلحاق أوسع دمار ممكن بالعراق. وخلال الشهور الأولى من الأزمة تعين على إسرائيل أن تتعامل مع مشكلتين رئيسيتين الأولى هي أن تضمن لنفسها دورا نشطا وفاعلا في التحالف المناهض للعراق. لكنها فوجئت بأن المطلوب منها هو العكس تماما، أي أن تلتزم الصمت مهما كانت درجة الاستفزاز العراقي وجرت محاولة إقناعها بأن أهدافها يمكن أن تتحقق بصورة أفضل دون مشاركتها، وقد قبل شامير على مضض ضغوط جميع الأطراف عليه للتحلي بالصبر لكن عندما أعلن مجلس قيادة الثورة العراقي في سبتمبر 1990 قراره بضرب إسرائيل ومنشآت النفط في الكويت بالصواريخ إذا تعرض للهجوم، رد شامير على الفور بأن إسرائيل سوف تعطي نفسها حرية العمل العسكري ضد العراق منفردة إذا لم تجد لنفسها مكانا ترضاه في التحالف. وكان من بين مقاصد إسرائيل أن تدخل عضوا كاملا وظاهرا في التحالف، مما يعطي شرعية في التعاون والتعامل مع دول المنظمة خلال أزمة من نوع معقد، تنفذ منها، فإذا هي شريك شرعي ومعترف به

في مصائر المنطقة. وسارع بوش بدعوة شامير للقائه في واشنطن في ديسمبر وفي هذا اللقاء أجيبت كل طلبات إسرائيل لتبقى بعيدة عن التحالف مهما حدث[85].

أما المشكلة الثانية فقد تمثلت في قضية الربط بين الانسحاب من الكويت والانسحاب من الأراضي المحتلة. وتوقعت إسرائيل أن تمارس عليها ضغوط كثيرة سواء خلال الأزمة أو بعدها لتقديم تنازلات لا تقبل بها و لهذا ألقت بكل ثقلها ليس فقط لكيلا يكون هناك أي ربط من أي نوع ما ولكن أيضا لكيلا تلزم الولايات المتحدة نفسها أمام أطراف التحالف العربية بالضغط على إسرائيل بعد انتهاء الأزمة بل أكثر من ذلك حصلت إسرائيل، فيما يبدو، على وعود بأن دول الخليج سوف تكون في مقدمة الدول التي ستبذل جهدها لتسهيل التسوية السياسية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية والاعتراف بإسرائيل. وهكذا حصلت إسرائيل على معونات عسكرية واقتصادية ضخمة خلال الأزمة وكذلك على مكاسب سياسية هائلة مقابل امتناعها عن الدخول كطرف مباشر في الحرب[86].

الخلاصة

كان من السهل على العراق أن يحرك قواته ويحتل الكويت خلال ساعات ولكن لم يكن في استطاعته أن يسيطر على ردود الأفعال الدولية التي أثارها هذا العمل العدواني ولأن حساباته لردود الأفعال هذه كانت كلها خاطئة فإن سلوكه اللاحق لحدث الغزو لم يؤد إلا إلى إحكام المصيدة التي أوقع نفسه حيالها.

فقد وقع الغزو في فترة تحول في النظامين العالمي والإقليمي لم يكن العراق قادرا على فهم طبيعته. فعلى الصعيد العالمي كان المعسكر الاشتراكي قد انهار بالفعل، والاتحاد السوفييتي نفسه كان على وشك التفكك والانهيار. وفي هذا السياق أصبحت الولايات المتحدة حرة طليقة الحركة لقيادة النظام العالمي ومنحها الغزو فرصة تأكيد هيمنتها وتمكينها من جمع كل خيوط إدارة الأزمة في يدها وحدها. ولم تكن الأزمة الاقتصادية والأوضاع الداخلية المتردية التي تواجهها الولايات المتحدة تمثل مشكلة أو عائقاً نحو تحريك وإدارة الأزمة على النحو الذي يحقق لها جميع أهدافها الاستراتيجية

والتكتيكية فقيادتها لتحالف دولي واسع مناهض للعراق مكنها من توزيع محكم للأدوار: تتكفل هي بالتعبئة السياسية والحشد العسكري اللازم وتتكفل دول الخليج العربي وألمانيا واليابان بتمويل جميع التكاليف المطلوبة ولا بأس من أن تلعب دول مثل الاتحاد السوفييتي وفرنسا أدوارا معينة لتأكيد وجودها أو رغبتها في الحركة المستقلة مادامت لا تتجاوز الخطوط الحمراء التي وضعتها قيادة التحالف أو لا تفشل الخطط الكفيلة بتحقيق الأهداف التي حددتها لنفسها. أما النظام العربي فقد كان يمر بمرحلة نقاهة وأصابه الغزو بانتكاسة حادة شلت إرادته. ولم يؤد هذا الشلل فقط إلى تسهيل مهمة الولايات المتحدة لإدارة الأزمة وفقا لمخططاتها هي وإنما أدى أيضا إلى إتاحة الفرصة أمام دول الجوار الجغرافي وخاصة إسرائيل وتركيا وإيران لتحقيق مكاسب على حساب النظام العربي لم تكن تحلم بها.

وفي سياق هذه الطبيعة الخاصة جدا للنظامين العالمي والإقليمي وقت وقوع الغزو كانت الأمم المتحدة قادرة على إدانة الغزو وفرض الحظر الاقتصادي واستخدام أقصى ما في حوزتها من سلطات لمحاصرة العدوان سياسيا واقتصاديا، لكنها لم تكن قادرة على مواجهته عسكريا. فقد كانت بعض آليات الأمن الجماعي لا تزال معطلة بسبب تراكمات الحرب الباردة، ولم تسمح سيولة التفاعلات الدولية وتقاطع خطوط ردود الأفعال الدولية التي أثارها واختلاف دوافعها بإعادة إحياء هذه الآليات المعطلة، ولذلك ظلت الأمم المتحدة لشهور عديدة هي المسرح الرئيسي الظاهر لهذه التفاعلات، ثم ما لبثت أن سلمت إدارة عملية الحسم العسكري، عندما باتت ضرورية، إلى قيادة التحالف ودون أي رقابة أو إشراف من جانبها. ولذلك لم يكن غريبا أن تكون المحصلة النهائية لردود الأفعال الدولية على الغزو العراقي للكويت هي تحرير الكويت وتدمير العراق معا.

هوامش وملاحظات

(1) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع:
د. حسن نافعة: الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، كراسات استراتيجية (10) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، يوليو 1992.
(2) راجع: د. حسن نافعة، الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق ص 44.
(3) د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في مفترق طرق، الأهرام. 10 يونيو 1990.
(4) د. حسن نافعة، الأمم المتحدة وأزمة الخليج: دراسة حالة في نظام الأمن الجماعي، في: د. أحمد الرشيدي «محرر:< الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة 1991، ص 157.
(5) راجع:
مارسيل مير، أزمة الخليج والنظام العالمي الجدير، ترجمة د. حسن نافعة، سلسلة دراسات أزمات الخليج (4)، دار سعاد الصباح، القاهرة،1992، ص 89- 92.
(6) راجع نصوص هذه القررات في:
E. Lauterpacht)etal(.)eds(; The Kuwait Crisis: Basic Documents, Cambridge lnter 98- 88. national Document Series, Vol I, Grotius,1991, pp
(7) للتعرف على مواقف وملاحظات الدول الأعضاء في مجلس الأمن على القرارات الاثنى عشر راجع محاضر جلسات مجلس الأمن التي تضمنتها الوثائق التالي:
S/PV. 2932)2 August 1990(, 2933)6 Aug), 2934
- (.9 Aug.), (2937)19 Aug.(2938)25 Aug) 2939
- (14 sept(2940)16 sept.(, 2942)24 sept)2943
- (.25 sept(, 2950 27 oct.(, 2951)29 Oct), 2959- 60
- (27 Nov), 2462 (28 Nov.), 2963 (29 Nov)

(8) راجع
Tavemier, Paul; L‘Annee des N. U) 23 / 12 / 1989- 21 / 12 / 1990) Questions Juridiques, A.F.D.I Vol. xxvl. 1990

(9) راجع:
Ramonet, Ignacio; changer l‘ ONU, Le Monde Diplomatique, October 1992.
(10) راجع: مارسيل ميرلي، م. س. ذ، ص 103 وما بعدها.
(11) المصدر نفسه ص 113- 114.
(12) المصدر نفسه ص 93- 94.
(13) راجع: د. حسن نافعة، الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، م. س. ذ، ص 33- 35.
(14) عن الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على الدول الأعضاء في مجلس الأمن، راجع:
Phyllis Bennis; False Consensus: George Bush‘ s United Nations; in Phillis Bennis and Michel

Moushabeck)eds(: Beyond the storm; Olive Branch Press, New York 1991. PP . 125- 112.

(15) هناك دراسة رئيسية عن كل الأبعاد الخاصة بالقرار 687 وما يرتبه من مسؤوليات والتزامات سواء بالنسبة للعراق أو بالنسبة للأمم المتحدة. لمزيد من التفاصيل راجع:.

SUR, Serge: La Resolution 687.

UNITAR, Travaux de Recherche No. /2

United Nations, New York 1992

(16) راجع نص هذا البيان في المرجع الوثائقي المشار إليه في الهامش رقم (7) ص 306.

(17) لمزيد من التفاصيل عن موقف مجموعة عدم الانحياز من الغزو والأزمة راجع:

Jeevan Kumar: Role fo me NAM; in A.K. PASHA)ed(. The Gulf in Tunoil: a Global ResWnse, S. Kumor, Lncers Bwks, New Delhi, 1992. PP.147- 27

(18) لمزيد من التفاصيل عن موقف دول أمريكا اللاتينية راجع:

.Abdul Nafey; Latin America: Divergent Perception and Trends, in Pasha(ed)op cit pp. 303- 286.

(19) راجع نص البيان في المرجع الوثائقي المشار إليه في الهامش رقم (7) ص 307.

(20) لمزيد من التفاصيل راجع: التقرير الاستراتيجي العرب لعام 1990، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ص 66-72.

(21) راجع نصوص هذه البيانات جميعها في المرجع الوثائقي المشار إليه في الهامش رقم (7) ص 313-308.

(22) المصدر نفسه ص 314-315.

(23) المصدر نفسه ص 316.

(24) لتقييم عام للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وثبات هذه السياسة انظر:

Noam Chomsky; After the Cold War: U.S. Middle East Policy, in Bennis & Mou shabeck)eds. op. cit. pp. 87- 75.

(25) لمزيد من التفاصيل حول بعض القضايا التي أثيرت في هذه الفقرة راجع: د. حسن نافعة. أنماط التفاعلات بين الحرب العراقية. الإيرانية والصراع العربي-الإسرائيلي، شؤون فلسطينية، العدد (168-169)، ما رس/ إبريل 1987.

(26) لمزيد من التفاصيل حول سياق العلاقة بين الولايات المتحدة و العراق بصفة خاصة والمنطقة بصفة عامة قبل ا لغزو راجع:-

d Gulf War, Dilip Hiro; Desert shield to Desert storn: the seco Paladin, Harber col Iins Publishers, London, 1992 PP. 100-49.

(27) نقلا عن: محمد حسنين هيكل. حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1992، ص 346- 347.

(28) المصدر نفسه ص 344.

(29) BoB Woodwards; the Commanders, PP. 226-227

(30) وفقا لرواية هيكل في: حرب الخليج، مصدر سابق ص 359- 360.

وقارن مع رواية Dilip Hiro مصدر سابق ص 102-103.

(31) Dilip Hiro مرجع سبق ذكره ص103.

(32) هيكل، مرجع سابق ص 389، ص 547. وانظر أيضاً:

:Sheila Ryan: Countdown for a Decade: The U.S Build-up for war in the Gulf in Bennis & Moushabeck(eds)op.c. t. PP 102- 91.

(33) هيكل، المصدر نفسه وخاصة الفصل الثامن 463-507 وكذلك الفصول التالية.

(34) راجع التقرير الاستراتيجي العربي، 1990، مرجع سابق 1991.

(35) للتعرف على موقف الرأي العام الأمريكي وتفاعلاته خلال الأزمة راجع

Dilip Hero, op cit. PP 190-208.

Max Elbaum; the storn at Home: the U.S. Anti-war movement, in Bennis & Moushabeek Op. cit. PP .159-142.

(36) د. حسن نافعة: الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي، في الوطن العربي والمتغيرات العالمية «مجموعة مؤلفين لا معهد البحوت والدراسات العربية 1991 ص 107 وما بعدها.

(37) راجع في هذا تفصيلا:

.Anuradha M. Chenoy: USSR: Last Balancing Act in: Pasha)ed. op. cit. PP 194- 201.

لمزيد من التفاصيل راجع: (38)

H.H. Ticktin; me Political Economy of Soviet-US Relations over the invasion of-Kuwait in the period August 1990 to March 1991, in Haim Bresheeth and Nira Yu val Davis, zed Books, 1991. PP 39- 30.

(39) راجع: مارسيل ميرل، أزمة الخليج والنظام العالمي. م. س. ذ ص 152-156.

(40) التقرير الاستراتيجي العربي 1990، م. س. ذ. ص 58.

(41) Chenoy: USSR: Last Bolancing Act OP. cit P 179

(42) التقرير الاستراتيجي العربي. 1990 م. س. ذ، ص 53.

(43) لمزيد من التفاصيل عن المبادرات السلمية السوفييتبة خلال الأزمة اقرأ رواية بريماكوف عن زياراته ومحادثاته في العراق.

(44) Primakov, Mission a Bagdad: Histoire d.une negociation Secrete, Seuil, Paris 1991

(45) التقرير الاستراتيجي العربي 1990 م. س. ذ، الصفحات 52, 56.

(46) مارسيل ميرل، مرجع سبق ذكره، ص 111, 112.

(47) التقرير الاستراتيجي العربي 1990 ص 58.

(48) راجع:

Chenoy Op. Cit P. 199

Hiro OP. cit PP. 368. 370

بريماكوف، م. س. ذص 157. نقلا عن ميرل، م. س. ذ ص 161, (49)

(50) راجع:

Bamey Dickson: From Emperor to policeman. Britain and the Gulf War. in Bre sheeth and Yuval-Daris)eds(, Gulf war and the new world order op. cit. PP. 49- 40.

(51) المصدر نفسه ص 45.

وراجع أيضا Hiro PP. 17-18, 329-332

(52) هيكل، عاصفة الصحراء، م. س. ذ، ص 388- 389.

(53) راجع:

,(Pursottam Bhattachrya: British Response: Reviving Imperial Glory in Pasha)ed 209. The Gulf in

Turmoil, OP. cit P

(54) مارسل ميرل، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد، م. س. ذ. ص 120-121 أيضا بريماكوف، مرجع سابق، ص 82.

(55) راجع: التقرير الاستراتيجي العربي. 1990 مرجع سابق ص 66-73.

(56) Pursottam Bhattacharya OP. cit. P. 206

(57) التقرير الاستراتيجي العربي. 1990 ص 70-71.

(58) يعتمد الجزء الخاص بالموقف الفرنسي على كتاب مارسيل ميرل راجع الصفحات 129-151.

(59) المصدر نفسه ص 131.

(60) المصدر نفسه الصفحات 135-136.

(61) انظر نص هذا المشروع الفرنسي في: مارسيل ميرل، المصدر نفسه، هامش رقم (23) من الفصل الثالث، ص 193.

(62) ميرل، المصدر نفسه، وخاصة الصفحات 140- 146.

(63) هيكل، م. س. ذ، ص 513- 514.

(64) Yeshi choedon, China: Domestic Constraints, in: Pasha)ed(: The 6 Gulf in Tur moil, oP. ci P 269

(65) المصدر نفسه 271

(66) المصدر نفسه ص 272.

(67) المصدر نفسه ص 272.

(68) مارسيل ميرل، م. س. ذ ص 167.

(69) choedon, op. cit. P. 273

راجع: (70)

Dario Navaro; Turkey and the Gulf war, in: Bresheeth and Yuval Davis(eds): The Gulf War and the New World Order. of. cit. PP 90-80

(71) المصدر نفسه ص 83.

(72) المصدر نفسه ص 86.

(73) التقرير الاستراتيجي العربي 1990 م. س. ذ، ص 151.

(74) عماد جاد، دور الحوار الجغرافي حسابات المكسب ولاخسارة، ملف أزمة الخليج: التطورات والاحتمالات (7)، السياسة الدولية، العدد 103 يناير 1991 ص 78.

(75) Navaro op. cit P. 80

(76) Davis Maryam Poya: The Role of lra in the Gulf war, in: Bresheeth and Yuval ed. op. cit. p. 92)

(77) عماد جاد، م. س. ذ، ص 77.

(78) المصدر نفسه ص 78.

(79) المصدر نفسه ص 77.

(80) التقرير الاستراتيجي العربي 1990، م. س. ذ ص 143.

(81) عماد جاد، م. س. ذ، ص 77.

(82) التقرير الاستراتيجي العربي 1990 مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1992، ص 133.

(83) هيكل: حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، م. س ذ، ص 559- 560.

(84) هيكل. المصدر نفسه ص 241.

(85) المصدر نفسه ص 527.

(86) في تفاصيل بعض الجوانب الأخرى لردود الفعل الإسرائيلية تجاه الغزو أنظر:

Jeam Butterfield: U.S. Aid to Israel: Funding Occupation in the Aftermath of the. 111- 103. Gulf War PP. 191- 183.

Ibrahim Abu Lughod: The Arab-lsraeli Conflict in the Gulf War PP Stanley Gohem; From the Sealed Room: lsrael's Peace Movement During the Gulf war PP. 214- 205.

Mordechai Bar-on: lsrael and the Gulf war: A view From the lsraeli Peace Move ment. PP .227- 215. in: Bennis and Mousha beck)eds(; Beyond the storn: A Gulf Crisis Reader. op. cit

وانظر أيضا:

Kathy Glavanis: Changing Perceptions and Constant Realities: Palestinian and ls raeli Expenses of me Gulf War PP. 135- 117.

Yael Lotan: The Left Eye of Zion.

ln: Bresheeth and Yuval-Davis)eds(; The Gulf War and the New World Order, op. cit

التعقيب

د. سمعان بطرس

أتوجه أولاً بالشكر والتقدير لزميلي الدكتور حسن نافعة الذي بذل جهدا غير عادي في كتابة بحث قيم يتسم بالشمول والجدية التامة. كل ما في الأمر أن رؤية الباحث للأحداث وتفسيره لها تختلف عن رؤيتي وتفسيري لنفس هذه الأحداث. واختلاف الرؤى أمر وارد بل أمر مطلوب يساعد على بلورة رؤية جماعية أو مشتركة تكون أكثر تكاملا وأكثر موضوعية من أي رؤية فردية مهما كانت قيمة هذه الرؤية الذاتية.

من البديهي أن من حق الباحث أن يحدد الإطار العام لموضوع بحثه، كما أن من حقه اختيار المنهج الذي يرى أنه أكثر ملاءمة لموضوع البحث من حيث القيمة التفسيرية. ويرى د. حسن نافعة-وهو محق في ذلك-أن موضوع البحث لا يقتصر على مناقشة واقعة الغزو أو الاحتلال فقط، ولكن يجب أيضا أن يتناول مجمل عناصر الأزمة التي ترتبت على الغزو العراقي للكويت بمقدماتها وتداعياتها ونتائجها. وإذا كان الباحث قد أوضح بما فيه الكفاية تداعيات الأزمة ونتائجها، فإنه لم يتعرض لردود الفعل الدولية إزاء مقدمات الأزمة. ولو فعل ذلك لاتضح

له مدى قصور المنظمات الدولية في معالجة أزمة العلاقات العراقية-الكويتية خاصة بعد أن انحرفت إلى منعطف خطير مع بداية عام 1990، للحيلولة دون تصاعدها إلى غزو عسكري واحتلال هدد الأمن الإقليمي والدولي.

من ناحية أخرى، من حق الباحث اختيار الفاعلين الدوليين الذين كان لهم أكبر الأثر في مسار الأزمة وفي تسويتها. وقد ركز د. حسن نافعة اهتمامه على ردود فعل الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن، وعلى دور الأمم المتحدة باعتبارها ممثلة للمجتمع الدولي ككل وحامية لمبادئ الشرعية الدولية. وتطرق الباحث أيضا وبصفة ثانوية، إلى تفسير مواقف بعض الدول الإقليمية من خارج التنظيم العربي وهي على وجه التحديد تركيا وإيران وإسرائيل. وهكذا ناقش الباحث موضوعه في ثلاثة مباحث فرعية: المبحث الأول، ينصرف إلى تفسير موقف المجتمع الدولي ككل متمثلا أساسا في دور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. والمبحث الثاني، يتناول بالتحليل مواقف الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن. أما المبحث الثالث فقد خصصه لمناقشة ردود الفعل الإقليمية.

هذا الإطار العام، الذي وضعه الباحث لمناقشة ردود الفعل الدولية إزاء الغزو العراقي للكويت، أدى في نظرنا إلى خلل هيكلي في تركيبة البحث. فقد اضطر الباحث إلى تكرار كثير من المقولات في أكثر من موضع فتضخم حجم البحث على حساب تماسكه. وكان من الأفضل، في رأينا، إدماج المبحثين الأول والثاني لأنه لا يمكن فصل دور مجلس الأمن عن مواقف الدول الخمس الكبرى التي تتمتع بعضويته الدائمة. ولو فعل الباحث ذلك لأمكنه استغلال مساحة البحث لمزيد من التحليل المتعمق.

والأهم من ذلك، أن الباحث بنى مناقشته للموضوع انطلاقا من فرضين أساسيين وكأنهما من المسلمات بينما كان ينبغي إثباتهما على أساس من الوقائع الموثقة.

والفرض الأول، هو تجنب «الوقوع في وهم الاعتقاد بأن الكويت قد تحررت لمجرد أن قضيتها كانت عادلة». فلو كان الأمر يتعلق بمفهوم «العدالة» لاقتصر رد الفعل الدولي على إصدار «البيانات اللفظية التي تدين وتشجب وتستنكر دون أن يحرك أحد على الإطلاق ساكنا كما حدث في أحيان كثيرة». فإذا كان المجتمع الدولي قد تحرك بشكل إيجابي لمواجهة العدوان

العراقي، فإن ذلك يرجع إلى أن العدوان قد «أحدث خللا جسيما» في موازين القوى الإقليمية والعالمية. هذا الخلل هو العامل الحاسم ل «تحرير الكويت»، وليست عدالة القضية الكويتية في ذاتها.

هذا الفرض يطرح قضية أساسية تتعلق بالجدلية الأزلية بين «الشرعية» من جانب، و «المصلحة» من الجانب الآخر. ويتضح من سياق البحث أن الشرعية الدولية لا تستند إلى مبادئ عامة للسلوك ارتضاها المجتمع الدولي كأساس لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما، بقدر ما ترتبط بمصالح الدول وهي متغيرة بطبيعتها. فالدافع الأساسي لسلوك الدول هو المصلحة ومن ثم تتكيف مبادئ الشرعية الدولية تبعا لتغير تلك المصالح. وهكذا تصبح العلاقة بين «لشرعية» و «المصلحة» هي علاقة التابع للمتبوع. هذا المنطق يؤدي بالضرورة إلى تهميش دور الشرعية الدولية من جانب، وإلى اتهام الأمم المتحدة بازدواجية-بل تعددية-معايير الشرعية الدولية من الجانب الآخر.

ونحن لا ننكر الترابط الوثيق بين مضمون القواعد الدولية ومصالح الدول وتوازن القوى فيما بينها. ولا ننكر كذلك أن التزام الدول بتلك القواعد يتسم بالنسبية في حالات كثيرة. ولكن ليس معنى ذلك أن الفصل في كل مواضع الخلاف بين الدول يكون للمصلحة المدعومة بالقوة وإلا انتهى بنا هذا المنطق إلى القول بأن الحق-أي الشرعية-هو القوة. وهو قول مرفوض ليس فقط من منظور «مثالي» ولكن أيضا من منطلق واقعي. فالقانون ليس مجرد أداة لخدمة القوة، ولكنه أيضا أداة لتنظيمها وتقييدها. ولذلك فإن جميع الدول، حتى أكثرها عدوانية، تحرص دائما على وصف تصرفاتها بأنها مشروعة قانونا وإلا فقدت عنصرا مهما من عناصر فاعلية تلك التصرفات. فالقول بأن عنصر الشرعية لم يكن عنصرا مؤثرا في إدارة الأزمة وتحرير الكويت يجانبه الصواب لأن تهميش أهمية عنصر الشرعية في تفسير مواقف الدول منفردة وموقف المجتمع الدولي ككل، لا ينسجم وواقع الحياة الدولية. فلم يكن في الإمكان أن تقف الأمم المتحدة موقف المتفرج من العدوان العراقي على دولة الكويت والذي وصل إلى درجة تصفيتها تماما، أو أن تكتفي المنظمة بالتنديد بذلك العدوان، ولكن كان عليها أن تتخذ من التدابير ما يكفل حق أحد أعضائها في البقاء، وإلا فقدت المنظمة

صدقيتها بل مبررات وجودها أصلا.

صحيح أن سلوك الأمم المتحدة اتسم بالسلبية إزاء كثير من حالات انتهاك قواعد الشرعية الدولية، وتعاملت مع هذه القواعد بحذر شديد، وهو أمر يؤسف له، ويفسر شيوع اتهامها بالازدواجية في تطبيق معايير الشرعية الدولية. ولكن تقصير المنظمة في مواجهة حالات كثيرة من عدم المشروعية لا يبرر استمرار التقصير خاصة أن المنظمة لم تواجه من قبل حالة في وضوح العدوان العراقي على دولة الكويت الذي استهدف كما ذكرنا إلغاء دولة عضو في الأمم المتحدة من الوجود. ولذلك فإن أول قرار لمجلس الأمن (القرار رقم 660) والذي أدان العدوان العراقي بوصفه «يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة» قد صدر بإجماع الدول الأعضاء وأن غياب مندوب دولة اليمن عن جلسة الاقتراع هو خير دليل على الحرج الشديد الذي وقعت فيه تلك الدولة التي رأت أن مصلحتها تقتفي التعاطف مع السياسة العراقية. فإجماع الدول على شجب العدوان العراقي وضرورة مواجهته لإلغاء أثاره يؤكد أهمية الشرعية الدولية في إدارة الأزمة الحادة التي ترتبت على ذلك العدوان، وأن اختلاف مصالح الدول وإن أثر في اختيار وأساليب المواجهة، فهو لا ينفي ضرورة المواجهة في حد ذاتها. صحيح أن تدخل الولايات المتحدة والدول التي تحالفت معها ضد العراق كان بدافع المصلحة وليس انتصارا للشرعية الدولية في حد ذاتها. ولكن ذلك لا ينفي أن الاستناد إلى قواعد الشرعية الدولية أضاف إلى هذا التدخل عنصرا مهما من عناصر فاعليته. كذلك فإن الانتصار لقواعد الشرعية الدولية كان السند الوحيد للموقف المناوئ للعراق من جانب الدول التي لم يكن لها مصالح حيوية مباشرة في منطقة الخليج ولذلك نجحت الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها في تعبئة شبه إجماع الدول في مواجهة العدوان العراقي. على ذلك، فنحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن «عدالة» القضية الكويتية كانت عملا مهما وليس هامشيا، في تحرير الكويت وإن لم تكن العامل الوحيد.

أما الفرض الثاني الذي استند إليه الباحث في مناقشته للموضوع: فهو الإدعاء بأن «تحرير الكويت قد جاء في سياق عملية تجاوزت أهدافها بكثير هدف التحرير». وهو فرض ينبغي إثباته وليس الاكتفاء بتأكيده.

وتحليلات الباحث التالية في ثنايا البحث لا تقدم لنا أدلة مقنعة على صحة الاستنتاج الذي توصل إليه.

من ناحية أخرى، فإن هذا الفرض يثير قضية مهمة تتلعق بمفهوم «ردع» العدوان. فالردع لا يعني فقط إعادة الأمور إلى الوضع الذي كانت عليه قبل العدوان-أي انسحاب القوات العراقية من الكويت إلى خط الحدود الدولية قبل واقعة الغزو-ولكنه يعني أيضا معاقبة المعتدي، واتخاذ التدابير اللازمة لمنعه من معاودة العدوان. وكان ينبغي مناقشة عملية «عاصفة الصحراء» من هذا المنظور لمعرفة ما إذا كانت تهدف إلى الردع بهذا المفهوم، أم أنها تجاوزت هدف التحرير وهدف الردع إلى تدمير قوة العراق كلية ومن ثم إخراجه نهائيا من معادلة التوازن في المنطقة كما يستفاد من سياق البحث.

لا ريب أن من حق الباحث أن يستنتج ما يراه في تحليله لعملية «عاصفة الصحراء». ولكن عليه أن يفسر بعض الوقائع التي لا تستقيم تماما والاستنتاج الذي توصل إليه. وكان عليه أن يجيب بوضوح عن سؤالين مهمين في هذا الصدد. هل كان في الإمكان تحرير الكويت دون ضرب العمق العراقي وتدمير جزء كبير من قدرته العسكرية آخذا في الاعتبار الرغبة المشروعة في تقليل حجم خسائر قوات التحالف إلى أدنى قدر ممكن؟ وثانيا، لماذا توقفت الأعمال القتالية في البر عند حد معين بينما كان في الإمكان مواصلتها للقضاء على قوة العراق العسكرية والاقتصادية كلية؟ وعلى أية حال لنا عودة إلى هذا الموضوع عند مناقشة المقابلة بين آلية «الأمن الجماعي» و «آلية الدفاع الشرعي الجماعي عن النفس» ودور مجلس الأمن.

على ضوء هذين الفرضين، وفي حدود الإطار العام الذي وضعه الباحث لمناقشة الموضوع متبعا «منهج إدارة الأزمات الدولية، بدأ باحثنا بمناقشة موقف المجتمع الدولي من قضية غزو العراق للكويت، ولاسيما أسلوب مجلس الأمن في إدارة الأزمة.

موقف الأمم المتحدة:

لقد ربط الباحث-وبحق-بين فاعلية دور الأمم المتحدة ونهاية الحرب الباردة وانحسار النفوذ السوفييتي داخل القارة الأوروبية وخارجها، وتفضيله

لأسلوب «الوفاق» بين الدول الكبرى في معالجة الأزمات الدولية بدلا من أسلوب المواجهة الذي كان متبعاً في السابق. وقد انعكس ذلك على الأمم المتحدة وأسلوبها التقليدي في معالجة الأزمات الدولية، فأصبحت المنظمة أكثر قدرة على تسوية العديد من المشاكل الدولية التي عجزت من قبل عن تسويتها. وأشارك الباحث رأيه في أن دور الأمم المتحدة في إدارة «أزمة الكويت» قد فاق كل تصور. فخلال الأشهر الأولى راحت الأمم المتحدة تبدو وكأنها هي «المسرح الرئيسي لإدارة الأزمة».

وتظهر مقدرة الباحث على التحليل العلمي الدقيق في تصنيفه لقرارات مجلس الأمن وفقا لمضمونها وحجم التأييد الدولي لها. ومع ذلك، وعلى الرغم من تعظيم الباحث لدور الأمم المتحدة في إدارة الأزمة، نجده ينتقد أسلوب مجلس الأمن في إدارتها من عدة جوانب.

والنقطة الأولى التي أثارها الباحث في هذا الصدد تتعلق بطبيعة دور المجلس. فهو يقول إن «الاهتمام الرئيسي لمجلس الأمن تركز في بحث عزل العراق وحصاره أكثر بكثير من اهتمامه باستكشاف وبحث وسائل تسوية سلمية». معنى ذلك أن المجلس أعطى أولوية «للردع»، أي إنزال العقاب بمرتكب العدوان، على حساب «التسوية السلمية». ويستند الباحث في استنتاجه هذا على قرار المجلس بفرض الحظر الاقتصادي على العراق «قبل أقل من أربعة أيام فقط من وقوع الغزو».

هذا التقييم لا يستقيم في نظري، وحقيقة مجلس الأمن. فإن أول قرار أصدره المجلس (رقم 660) دعا العراق إلى سحب قواته فورا ودون قيد أو شرط من الكويت، وإذا تحقق هذا الانسحاب فإن المجلس يطلب من العراق والكويت الدخول في «مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما». كما أشاد القرار بجميع الجهود المبذولة للتسوية السلمية للصراع خاصة جهود جامعة الدول العربية». ولم يلجأ مجلس الأمن إلى توقيع العقوبات الاقتصادية على العراق إلا بعد أن رفضت الحكومة العراقية القرار رقم (660) سالف الذكر. فقد صرح المندوب العراقي أمام المجلس أن الأحداث في الكويت مسألة داخلية ليست من اختصاص مجلس الأمن الدولي، فكيف يمكن بعد ذلك القول بأن مجلس الأمن أعطى أولوية «الردع» على «التسوية السلمية» للأزمة؟

والنقطة الثانية التي أثارها الباحث في صدد تقييمه لدور مجلس الأمن

تتعلق بتدرج العقوبات التي يوقعها المجلس عل الدولة المدانة بالعدوان. ويثير هذا الموضوع، كما أشار الباحث بحق، جدلا قانونيا وآخر سياسياً. وإذا كان الباحث لم يحدد موقفه صراحة من البعد القانوني للقضية، فإنه يستفاد من سياق كلامه أنه يتفق مع الرأي الغالب في الفقه الدولي الذي يؤكد سلطة مجلس الأمن التقديرية في الاختيار بين العقوبات التي ذكرها ميثاق المنظمة دون التزام بتدرج محدد. أما البعد السياسي الذي يتعلق بمواءمة التدرج، فيرى الباحث أن موقف مجلس الأمن من أزمة الكويت قد كشف عن أزمة هيكلية في بنية نظام الأمن الجماعي نفسه، وهي عدم توافر جهة محايدة وجهاز قادر على تقييم موضوعي للبدائل المتاحة، واختيار الأنسب منها من وجهة نظر مصلحة المجتمع الدولي ككل، وليس من وجهة نظر الأطراف المباشرة في الصراع.

ونحن لا نشاطر الباحث هذا الرأي لأنه يقوم على افتراض أن فاعلية «نظام الأمن الجماعي» مرهونة بوجود جهاز محايد وقادر على التقييم الموضوعي للأمور من وجهة نظر المجتمع الدولي ككل، وليس من وجهة نظر الأطراف المباشرة في الصراع. ومجلس الأمن ليس هذا الجهاز.

هذه الرؤية المجردة لا تنسجم تماما ومنطق قيام المنظمات الدولية أو واقع حياتها. فلم يكن التنظيم الدولي أبدا، في أي طور من أطواره، تنظيما مجردا، أي منفصلا كلية عن أوضاع الدول المكونة له. صحيح أنه من المنظور القانوني المجرد، تتمتع هيئة الأمم المتحدة بإرادة ذاتية مستقلة عن الإرادات الفردية للدول الأعضاء بها، فإن هذه الإرادة الجماعية تنبثق عن الشخصية القانونية المستقلة التي تتميز بها المنظمة. وفي ذلك يقول الميثاق: «تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة» للمحافظة على السلم والأمن الدوليين، و«تقمع» أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم «المادة الأولى». وتطبيقا لذلك، يعهد أعضاء المنظمة إلى مجلس الأمن. «بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين» ويؤكد الميثاق أن المجلس «يعمل نائبا» عن جميع الدول الأعضاء في المنظمة في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات، «وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها» (المادة 24). ولكن ليس معنى ذلك أن المجلس يعمل كهيئة قضائية منفصلة كلية عن أوضاع وسياسات الدول المكونة له. فهو هيئة سياسية وأداة دبلوماسية

تستخدمها الدول الأعضاء في تحقيق مصالحها القومية. ولذلك فإن قرارات المجلس-وقرارات المنظمة ككل-تكون محصلة لمفاوضات ومشاورات عديدة ومتداخلة تهدف إلى التوصل إلى موقف جماعي يحقق مصالح غالبية الدول الأعضاء، لا سيما مصالح الدول الكبرى المهتمة أكثر من غيرها بقضايا السلم والأمن في العالم، وفي حدود المبادئ العامة التي يقوم عليها التنظيم. فوفقا لمنطق ميثاق الأمم المتحدة، لا يمكن أن يكون موقف مجلس الأمن محايدا حياد الهيئة القضائية كما يتمنى الباحث. ولكن ذلك لا يعني أن المجلس يعبر عن وجهة نظر أحادية تنسب إلى دولة معينة بالذات. فهو يعبر عن إرادة جماعية تعكس توافقا بين مواقف غالبية أعضائه على أن تكون من بينها الدول الكبرى دائمة العضوية فيه. ولنا عودة إلى هذا الموضوع عند مناقشة رأي الباحث لقضية مدى تأثر مجلس الأمن بموقف الولايات المتحدة الأمريكية دون سواها من الدول الأعضاء.

من ناحية أخرى، يستفاد من سياق تحليل الباحث لدور مجلس الأمن، أن المجلس قد تعجل في إقرار الإجراء العسكري المباشر ضد العراق، وأنه كان ينبغي أن ينتظر فترة كافية من الزمن لكي تحدث العقوبات الاقتصادية آثارها بإرغام العراق على سحب قواته من الكويت.

وفي رأينا أنه يجب عدم إطلاق الأحكام العامة في شأن تدرج العقوبات أو توقيتها. فإن لكل أزمة دولية طبيعتها وظروفها الخاصة. فأحيانا يكون توقيع العقوبات الاقتصادية كافيا لإنهاء العدوان، وأحيانا أخرى لا يكون مجديا. وتاريخ المنظمات الدولية حافل بالسوابق في هذا الشأن بدءا بعدوان اليابان على الصين «قضية منشوريا»، وعدوان إيطاليا على الحبشة والاستيلاء عليها في الثلاثينيات، ووصولا إلى قضية البوسنة والهرسك الآن. فكثير من الدول تتحايل بشتى الطرق على تدابير المقاطعة الاقتصادية مهما أحكمت وسائلها. ثم أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار مقدرة الدولة على تحمل العقوبات الاقتصادية. والدليل على ذلك أن المقاطعة الاقتصادية للعراق لم تقنعه حتى الآن، وبعد مضي قرابة أربع سنوات على فرضها، بتنفيذ جميع بنود قرار مجلس الأمن الخاص بوقف إطلاق النار نهائيا في «حرب الخليج الثانية». فالمدة الزمنية التي ينبغي انقضاؤها لكي تحقق العقوبات الاقتصادية الهدف المنشود بحمل الدولة المعتدية على العدول عن

عدوانها منوطة بالسلطة التقديرية لمجلس الأمن وفقا لظروف كل حالة على حدة. فهل أساء المجلس استخدام سلطته التقديرية في حالة العراق كما يدعي الباحث؟ لا نعتقد ذلك فمن الملاحظ أن المجلس لم يتخذ قراره بالتصريح للدول المتعاونة مع حكومة الكويت باستخدام «جميع الوسائل اللازمة» لتنفيذ القرار رقم (660) وما تلاه من قرارات إلا في يوم 29 نوفمبر 1990، أي بعد مضي قرابة أربعة أشهر على احتلال الكويت، ورفض العراق الامتثال لجميع قرارات المجلس. أكثر من ذلك، فإن القرار المذكور أمهل العراق (45) يوماً للانسحاب السلمي من الكويت قبل اتخاذ أي إجراء عسكري ضده. فهل هذه الفترة الزمنية لا تعتبر كافية وأنه كان ينبغي التريث أكثر من ذلك، وإلى متى؟

أما النقطة الثالثة التي أثارها الباحث في معرض تقييمه لدور مجلس الأمن في إدارة الأزمة، فهي تتعلق بالتكييف القانوني لعمل المجلس، فهو يرى أنه «حدث تداخل وخلط في عملية إدارة الأزمة بين آليتين مختلفتين تماما. الأولى هي آلية الدفاع الشرعي عن النفس، والثانية هي آلية نظام الأمن الجماعي».

والحقيقة أن التداخل بين الآليتين لم يكن من فعل المجلس ولكنه يرجع إلى طبيعة الآليتين. فالاختلاف بينهما ليس مطلقا إذ إنهما تشتركان في بعض الخصائص وتختلفان في خصائص وأبعاد أخرى.

ولا يتسع المقام لمناقشة فقهية متعمقة لهذا الموضوع. ويكفي القول إن التفرقة بين «الأمن الجماعي» و «الدفاع الشرعي الجماعي» هي من قبيل التنظير المجرد الذي لا ينسجم كلية مع واقع الحياة الدولية. فمن الناحية النظرية المجردة، فإن مفهوم «الأمن الجماعي» يعني مجموعة التدابير والإجراءات التي تتخذها منظمة دولية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما. وهذه التدابير ليست مجرد رد فعل ضد الاستخدام غير المشروع للقوة من جانب إحدى الدول، لأن تهديد السلم والأمن قد يقع حتى في حالات يكون استخدام القوة فيها مشروعا. والفصل السابع من الميثاق الخاص بنظام «الأمن الجماعي» يحمل العنوان التالي: «فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان». إن استخدام «واو» العطف يفيد أن مسؤولية مجلس الأمن في أعمال «آلية

الأمن الجماعي» لا ترتبط بالضرورة بمفهوم «العدوان»، أو الاستخدام غير المشروع للقوة. بينما «العدوان المسلح» هو شرط ضروري لمباشرة «الحق الطبيعي في الدفاع الشرعي عن النفس الفردي والجماعي» «المادة 51 من الميثاق». فنطاق استخدام آلية «الأمن الجماعي» أوسع بكثير من نطاق استخدام آلية «الدفاع الشرعي».

من ناحية أخرى، حيث إن جوهر «الأمن الجماعي» هو المحافظة على السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما أيا كان مصدر التهديد أو العدوان، فإن آلية «الأمن الجماعي» تطبق على أية دولة تهدد السلم والأمن أو ترتكب عملا من أعمال العدوان، سواء كانت تلك الدولة عضوا في المنظمة الدولية المنوط بها مسؤولية المحافظة على الأمن أو ردع العدوان، أم غير عضو فيها «المادة 6/2 من الميثاق». مثال ذلك: تدخل الأمم المتحدة ضد كوريا الشمالية في أوائل الخمسينيات بينما «الدفاع الشرعي الجماعي عن النفس» يعتمد على إبرام «الأحلاف الدفاعية» التي تكون موجهة ضد عدوان دولة معينة، أو محتملة من خارج التحالف. ولذلك فإن الأحلاف العسكرية هي تجزئة للمجتمع الدولي لأنها ترتكز على واقع توازن القوى. أما «آلية الأمن الجماعي»، والتي تقوم على مفهوم أن السلم الدولي غير قابل للتجزئة، فهي تعكس ترابط ووحدة المجتمع الدولي، وتهدف في نهاية الأمر إلى المحافظة على استقراره. من هذا المنظور المجرد، يمكن القول إن مفهوم «الأمن الجماعي» يختلف كل الاختلاف عن مفهوم «الدفاع الشرعي الجماعي». فآلية «الأمن الجماعي» هي من قبيل أعمال الشرطة في المجتمع الدول (Police Action). بينما آلية «الدفاع الشرعي» تقوم على مبدأ الدفاع عن الذات (Auto-Protection).

ومع ذلك، وعلى أرض الواقع، فإن التفرقة، حتى على مستوى المفاهيم، بين «الأمن الجماعي» و «الدفاع الشرعي لا ليست مطلقة، فالمفهومان متداخلان أو بعبارة أكثر دقة، فإن آلية «الأمن الجماعي» و«آلية الدفاع الشرعي» ترتكزان على مبدأ واحد وهو أن العدوان على أي عضو في التنظيم أو في التحالف يعتبر عدوانا على جميع الدول الأعضاء أو الأطراف ومن ثم يلتزم الجميع بمقاومته وردعه. فمبدأ «التعاون الجماعي» هو مبدأ مشترك بين الآليتين. ولكن ذلك لا ينفي الاختلاف بينهما من حيث التطبيق،

خاصة على مستوى التنظيم الإقليمي. فطبقا لميثاق الأمم المتحدة، يضطلع مجلس الأمن «بالتبعات الرئيسية» في أمر حفظ السلم والأمن، نيابة عن جميع أعضاء الهيئة كما ذكرنا. وللاضطلاع بهذه التبعات له أن يتخذ قرارات ملزمة تتعهد جميع الدول الأعضاء بتنفيذها (المادة 25). وبصفة ثانوية، أقر الميثاق للمنظمات الإقليمية بدور في المحافظة على السلم (المادة 52 /1) سواء باسم مجلس الأمن، أو بناء على ترخيص منه (المادة 53 /1) وتحت رقابته المادة (54). هذه القيود المفروضة على المنظمات الإقليمية في مجال الأمن الجماعي، دفعتها إلى الاستعانة بآلية «الدفاع الشرعي» عن النفس في مفهوم المادة (51) من الميثاق التي لا تشترط الحصول على موافقة مجلس الأمن قبل المباشرة في اتخاذ تدابير عسكرية ضد دولة معتدية.

ولكن الاستعانة بآلية الدفاع الشرعي تخلق بعض العقبات في حالة التمسك بحرفية صياغة المادة (51) من الميثاق. فإن هذه المادة تفرض قيوداً على ممارسة حق الدفاع الشرعي لم يكن يخضع لها من قبل طبقا لقواعد القانون الدولي العام التقليدي. فالمادة (51) لا تجيز الدفاع الشرعي إلا إذا «اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة» (If an armed attack occurs)، الأمر الذي طرح تساؤلاً حول مشروعية «الدفاع الشرعي الوقائي» (preventive Self-defence). من ناحية أخرى، فإن التدابير التي تتخذ في إطار ممارسة حق الدفاع الشرعي هي تدابير مؤقتة ينبغي أن تتوقف إذا تدخل مجلس الأمن لإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما تطبيقا لنظام الأمن الجماعي. وأخيرا فإن تدابير الدفاع الشرعي تحكمها قاعدة «النسبية» بين العدوان والدفاع. فإذا تجاوزت تلك التدابير حدود دفع العدوان فإنها تفقد أساس شرعيتها. هذه هي القيود التي فرضها ميثاق الأمم المتحدة على ممارسة حق الدفاع الشرعي عن النفس. ولكن درجت الدول على الالتفاف حول هذه القيود، والعودة بمفهوم الدفاع الشرعي إلى مفهومه التقليدي في القانون الدولي العام مع إضافة مفهوم «الردع» الذي استعارته من آلية «الأمن الجماعي». فقد تم التوسع في مفهوم «العدوان» الذي يبرر الدفاع الشرعي. فلم يعد العدوان مقصورا على «العدوان المسلح» بصريح عبارة المادة «(51) من الميثاق، ولكنه أصبح يشمل أيضا صورا أخرى من

العدوان. ونعلم أن العراق استند إلى هذا المفهوم الموسع للعدوان لتبرير غزوه لدولة الكويت. فقد ادعى، بين جملة ادعاءات أخرى، بأنه يمارس حقه الطبيعي في الدفاع الشرعي عن الذات في مواجهة السياسة النفطية الكويتية التي تساوي في آثارها العدوان المسلح. كذلك استمرت الدول في ممارسة «الدفاع الشرعي الوقائي» أي دون انتظار وقوع عدوان مسلح بالفعل. فيكفي وجود تهديد حال بالعدوان (Imminent aggression). وأخيرا، وهنا مربط الفرس، فقد تجاوزت الدول مبدأ «النسبية» بحجة أن الدفاع الشرعي لا يقتصر فقط على دفع عدوان قائم، ولكنه يهدف أيضا إلى «ردع» الدولة المعتدية ومنعها من تكرار العدوان في المستقبل. بعبارة موجزة، فقد تم التوسع في تفسير المادة (51) من الميثاق بحيث أصبحت آلية الدفاع الشرعي تقترب كثيرا من آلية الأمن الجماعي بالقياس إلى مفهوم «الردع» الذي أصبح مفهوما مشتركا بين الآليتين. وهكذا، وبحكم تواتر العمل، تداخلت الآليتان، وأصبح من المتعذر الفصل بينهما فصلا تاما. ولذلك إذا كان مجلس الأمن قد أكد حق الكويت والدول المتعاونة معها في الدفاع الشرعي عن النفس وفقا لمنطوق المادة (51) من الميثاق-أي في حدود قاعدة «النسبية»-فقد طلب منها أيضا أن تتخذ من التدابير العسكرية البحرية والجوية بما يتناسب مع الظروف المحددة وحسب الضرورة لفرض تنفيذ العقوبات الاقتصادية التي وقعها المجلس على العراق (القرار رقم 665 والقرار رقم 670). وحيث إن منطق العقوبات يرتكز على مفهوم «الردع»، أصبحت قوات التحالف هي أداة ذلك الردع والتي استخدمها مجلس الأمن في حدود سلطته بمقتضى الفصل السابع من الميثاق. ويظهر ذلك بوضوح أكبر في القرار رقم (678)، الصادر في 29 نوفمبر 1990 والذي «يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت» بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة «لدعم تنفيذ القرار (660) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة». وهكذا تم توصيف «حرب تحرير الكويت» بأنها تطبيق «لآلية الأمن الجماعي» وليست فقط تطبيقا «لآلية الدفاع الشرعي».

صحيح أنه من الناحية التقنية الصرف، فإن مجلس الأمن هو الذي يضع الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة بمساعدة «لجنة أركان

الحرب» التي تشكل من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين في المجلس أو من يقوم مقامهم (المواد 45, 46, 47 من الميثاق). وصحيح أيضا أن تشكيل القوات التي تضمها الدول تحت تصرف مجلس الأمن يكون «بناء على طلبه وطبقا لاتفاق أو اتفاقات خاصة» (المادة 43/1 من الميثاق). وحيث إن هذه الإجراءات لم تتبع، يخلص الباحث إلى القول بعدم مشروعية «حرب تحرير الكويت» لأنها لم تتم وفقا للترتيبات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

ونحن لا نشارك الباحث تشككه في مشروعية «حرب تحرير الكويت» بناء على السبب الذي استند إليه. فقد استحال على مجلس الأمن، منذ نشأته وحتى الآن، اتخاذ التدابير الإجرائية المنصوص عليها في المواد من (43) إلى (47) بسبب الحرب الباردة. فهل معنى ذلك أن يقف مجلس الأمن عاجزا كلياً عن القيام بوظيفته الأساسية في المحافظة على السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما؟ في الحقيقة أن منطق كل تنظيم سياسي يفرض قدرا من المرونة يسمح للمنظمة الدولية بأداء الوظيفة المنوطة بها، دون التقيد بحرفية النصوص القانونية التي تضع الإطار الإجرائي لممارسة هذه الوظيفة. وهذا ما فعلته هيئة الأمم المتحدة منذ إنشائها بقيامها بنشاط عسكري ميداني للمحافظة على السلم والأمن الدوليين--Peace keeping Opera) (tions دون أن يكون لهذا النشاط سند من نصوص الميثاق ولكنه ينسجم تماما مع روحه، أعني مع الهدف العام الذي قامت المنظمة من أجل تحقيقه، وهو المحافظة على السلم والأمن في العالم واستقرار العلاقات الدولية. وتطبيقا لهذا الهدف العام لا يوجد في الميثاق مانع قانوني في أن يرخص مجلس الأمن لدول التحالف ليس فقط بالاستمرار في ممارسة حقها الطبيعي في الدفاع الشرعي عن نفسها، ولكن أيضا تكليفها تنفيذ قرارات المجلس، وردع العدوان نيابة عنه. فقد نصت المادة (48) من الميثاق على أن «الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين يقوم بها جميع أعضاء الأمم المتحدة أو بعض هؤلاء الأعضاء وذلك حسبما يقرره المجلس». وقد سبق أن ذكرنا أن مفهوم «الردع» يتجاوز مبدأ «النسبية» التي تقيد آلية الدفاع الشرعي لأن الردع ينطوي على بعد عقابي يهدف إلى قمع العدوان كما يهدف إلى منع تكراره

في المستقبل إن أمكن ذلك.

من ناحية أخرى لا نشارك الباحث الرأي الذي توصل إليه بأنه ابتداء من 29 نوفمبر (القرار 678)، تخلى مجلس الأمن عن الاستمرار في إدارة الأزمة في اشد مراحلها حساسية، وهي مرحلة الحسم العسكري حين عهد إلى دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة باستخدام القوة المسلحة «ودون أي إشراف ورقابة من جانبه». واستطرد الباحث بأنه خلال الفترة الممتدة من 29 نوفمبر وحتى إعلان وقف إطلاق النار الفعلي في 27 فبراير 1991، «تجمد دور مجلس الأمن تماما» ولم يعد باستطاعته أن يمارس أي تأثير على مسار الأزمة سواء لمحاولة تجنب اندلاع الحرب والتوصل إلى تسوية سلمية خلال فترة المهلة أو لإدارة سير العمليات العسكرية ذاتها.. وأصبح مصير الحرب والسلام في المنطقة متوقفا على إرادة رجلين هما جورج بوش وصدام حسين. ويؤكد الباحث هذا التقييم عند مناقشته لدور الولايات المتحدة فيقول: إن مجلس الأمن أصبح المسرح الرئيسي «لاستكمال وإنجاز الخطة الأمريكية». وتدليلا على هذا التقييم، يقول الباحث إن أكثر اللحظات تعبيرا عن «عجز مجلس الأمن وشلله التام» اتضحت أثناء سير العمليات العسكرية نفسها، وخاصة حين طلبت الدول العربية الخمس الأعضاء في اتحاد المغرب عقد جلسة للمجلس في 23 يناير 1991، فقد رفضت الولايات المتحدة مجرد انعقاده. ويشبه الباحث مجلس الأمن بالطائرة المختطفة من قبل الولايات المتحدة والتي اضطرت إلى التوجه إلى حيث يريدها خاطفها تحت وطأة السلاح!!. وأخيرا في المرحلة الممتدة من 3 أبريل 1991 حين اتخذ مجلس الأمن القرار الخاص بشروط وقف إطلاق النار نهائيا، وحتى اليوم، عاد المجلس ليمارس دوره. ولكن دوره في هذه المرحلة كان أقرب ما يكون إلى دور المنفذ لإرادة التحالف الدولي المنتصر في الحرب عسكريا ضد العراق منه إلى دور الهيئة العالمية المسؤولة عن معالجة الأزمة في سياق رؤية كونية لقضايا السلم والأمن في العالم!!.

ونعتقد أن هذا التقييم هو من قبيل التبسيط الشديد للأمور، ولا يعبر عن حقيقة دور مجلس الأمن، ويتبنى دون تدقيق المقولة التي بثتها أجهزة الإعلام العراقية، ورددتها وراءها أجهزة بعض الدول وبعض التيارات السياسية التي ساندت العراق والتي وصفت مجلس الأمن بأنه أصبح جهازا

من أجهزة وزارة الخارجية الأمريكية. ولكن هذه المقولة لا تستند إلى الحقيقة، بل إنها تتجاهل عمداً الحقيقة لتغطية موقف سياسي أو أيديولوجي مبدئي. لا ينكر أحد أن الولايات المتحدة بصفتها أقوى دولة في العالم، تمارس نفوذا كبيراً داخل مجلس الأمن، وعلى الساحة العالمية عموما. ومن البديهي أن تعمل جاهدة على حمل الدول على تبني وجهة النظر الأمريكية. ولكن ذلك لا يعني تفردها باتخاذ القرارات داخل مجلس الأمن. فإن قرارات المجلس جاءت محصلة لجهود دبلوماسية مضنية داخل المجلس وخارجه، واقتضت رحلات مكوكية لكثير من زعماء الدول بهدف التوصل إلى موقف جماعي يأخذ في الاعتبار مصالح مختلف الدول. وهناك شواهد عديدة تدل على ذلك. فمن الملاحظ أن معظم قرارات مجلس الأمن كانت بناء على اقتراحات جماعية ضمت دولا تنتمي إلى جميع القارات وذات توجهات ومصالح متباينة. كما أن هذه القرارات قد أجيزت بالإجماع أو بأغلبية ساحقة من بينها دول لا يمكن اعتبارها من أتباع الولايات المتحدة (مثل فنلندا، رومانيا، أثيوبيا، الهند، الصين، بل واليمن). حتى بعض القرارات الأمريكية المنشأ تم إدخال تعديلات عليها خلال مناقشات غير رسمية قبل طرحها على مجلس الأمن. مثال ذلك: القرار رقم (678) الصادر في 29 نوفمبر 1990 والذي حدد مهلة حتى 15 يناير 1991 لانسحاب العراق السلمي من الكويت قبل اتخاذ تدابير عسكرية لإجباره على ذلك. فقد كان موقف الولايات المتحدة ألا تمتد هذه المهلة إلى أبعد من أول يناير 1991. واضطرت الحكومة الأمريكية إلى تمديد هذه المهلة نزولا على رغبة الدول الكبرى الأخرى، لا سيما الاتحاد السوفييتي وفرنسا. بناء على ذلك، فإن إسناد هذا الإجماع الدولي إلى إذعان الدول للإرادة الأمريكية هو تفسير ينطوي على قدر كبير من التجني على الحقيقة. والأصح القول إن المصلحة المشتركة للدول اقتضت أن يتصرف مجلس الأمن على النحو الذي اتخذه وليس على نحو آخر.

ولم يكتف الباحث بتأكيد تبعية مجلس الأمن للإرادة الأمريكية، ولكنه يسحب نفس الحكم على جهاز آخر من أجهزة الأمم المتحدة وهو جهاز الأمانة العامة. فهو يقول: إن زيارة «الفرصة الأخيرة» التي قام بها الأمين العام للمنظمة إلى بغداد قبل انتهاء المهلة المحددة للعراق وبداية الحرب،

تمت بناء على طلب وإلحاح الرئيس الأمريكي ولم تتم بتكليف من مجلس الأمن أو بمبادرة ذاتية من جانب السكرتير العام نفسه. وهذه هي الرواية التي رددتها الحكومة العراقية وتبناها بعض الكتاب المتعاطفين معها دون تقديم أي دليل على صحتها. على العكس تماما فقد رحب مجلس الأمن منذ البداية، وقبل قيامه بهذه الزيارة المشهورة، بالجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل إجراء مشاورات عاجلة مع حكومة العراق للسماح بخروج رعايا البلدان الثالثة من الكويت والعراق على الفور (القرار رقم 664). كما طلب مجلس الأمن من الأمين العام استخدام مساعيه الحميدة من أجل تيسير إيصال المواد الغذائية إلى العراق والكويت وتوزيعها (القرار رقم 111). ورحب مجلس الأمن «باستخدام الأمين العام لمساعيه الحميدة لتعزيز التوصل إلى حل سلمي يستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة مع التقدير للجهود المتواصلة التي يبذلها تحقيقا لهذا الهدف» (القرار رقم 670). وقد أكد المجلس هذا الترحيب في القرار رقم (674)، وطلب من الأمين العام مواصلة ممارسة مساعيه الحميدة فيما يتعلق بسلامة رعايا الدول الأخرى في العراق والكويت. وفي نفس القرار، عبر مجلس الأمن عن ثقته في الأمين العام، ودعاه إلى مواصلة «الجهود الدبلوماسية من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة الناجمة عن الغزو والاحتلال العراقيين للكويت». وبمناسبة زيارة «الفرصة الأخيرة»، أكد الأمين العام أنه قام بهذه الزيارة بصفته ممثلا للأمم المتحدة ككل، وبمقتضى مسؤوليته بصفته أمينا عاما للمنظمة، وليس بناء على طلب أية دولة عضو في المنظمة. ونحن نرجح صدق تأكيد الأمين العام لأنه ينسجم تماما مع تطور الوظيفة السياسية للأمين العام للأمم المتحدة منذ مطلع الستينيات وحتى اليوم.

موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

نتفق مع الباحث في تقييمه العام لردود فعل الولايات المتحدة تجاه الغزو العراقي للكويت والتي لا يمكن فهمها إلا في سياق فهم أعمق لطبيعة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ككل، وإن السياسة العراقية أصبحت تهدد كل أركان السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: النفط وأمن الخليج وإسرائيل. ويصف د. حسن نافعة أسلوب الإدارة الأمريكية للأزمة بقوله:

«إن الباحث المدقق لأسلوب الولايات المتحدة في إدارة الأزمة سرعان ما يكتشف أن الولايات المتحدة انخرطت فيها بكل ثقلها ووظفت جميع إمكاناتها الدبلوماسية والسياسية والعسكرية والإعلامية سواء للضغط على البعض أو إغراء البعض الآخر أو الاستفادة من أخطاء الجميع، الأصدقاء والأعداء، لكي تنفرد وحدها بإدارة وتوجيه الأزمة وفقا لرؤيتها هي ومصالحها أولا وقبل شيء. وقد نجحت في ذلك نجاحا فاق كل تصور».

وإذا كان الوصف السابق دقيقا وثابتا في رأينا، فإن الاستنتاج الذي رتبه الباحث على هذا الوصف-وهو انفراد الولايات المتحدة بإدارة الأزمة وتوجيهها وفقا لرؤيتها ومصالحها، لا يتمتع بنفس الدقة والصواب. وقد عالجنا هذه النقطة عند مناقشة دور مجلس الأمن.

ويرى المؤلف أن الولايات المتحدة أدارت الأزمة بناء على الأسس التالية:

1- انسحاب العراق من الكويت بأي وسيلة ودون قيد أو شرط، ودون أن يحصل على أي ميزة من وراء عدوانه. وسواء انسحب سلما أو أجبر على الانسحاب بالعمل العسكري فإن الهدف يجب ألا يقتصر على مجرد تحرير الكويت وإنما تحجيم القوة العسكرية. فإذا انسحب سلما فإن الولايات المتحدة سوف تستغل ضعف النظام العراقي الذي أقدم على «ارتكاب جريمة شنعاء وطائشة» لم يحقق من ورائها أي شيء «لمحاصرته وعزله وبحث وسائل تقليم أظافر ترسانته العسكرية والتعامل معها وفقا لمعطيات الموقف». أما إذا أجبر على الانسحاب بالعمل العسكري «فإن الهدف يجب ألا يقتصر على مجرد تحرير الكويت وإنما تدمير القوة العسكرية العراقية تدميرا كاملا حتى لا يتكرر ما حدث».

2- إن الإدارة الأمريكية للأزمة يجب أن تتم على النحو الذي «يحقق انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم». وفي هذا السياق أضاف المؤلف إلى أهداف الحكومة الأمريكية المرتبطة بموضوع الأزمة مباشرة (تحرير الكويت وتدمير العراق عسكريا)، أهدافا أخرى تتعلق بالنظام العالمي وفي مقدمتها العمل على إظهار العجز الكامل للاتحاد السوفييتي على أمل التعجيل بانهياره، وتعزيز مكانة الولايات المتحدة تجاه حلفائها القدامى من خلال وضع يدها على منابع النفط والهيمنة المباشرة على منطقة الخليج.

3- أن تتم إدارة الأزمة على النحو الذي يمهد الطريق أمام وضع أسس

نظام شرق أوسطي جديد تصبح إسرائيل طرفا «رئيسيا» وفاعلا فيه من خلال تعميم التسوية السلمية وفقا لمنهج كامب ديفيد على بقية الأطراف العربية. هذا التصور العام للأهداف الأمريكية من وراء إدارتها للأزمة يطرح عدة قضايا تثير جدلا واسعا في الأوساط السياسية والأكاديمية. وسوف نركز مناقشاتنا على قضيتين رئيسيتين ترتبطان مباشرة بموضوع الأزمة وهما تحرير الكويت، وتدمير العراق عسكريا. أما القضايا الأخرى مثل «التفرد بقيادة العالم»، و «وضع نظام شرق أوسطي جديد» فهي ما زالت محل تكهنات كثيرة (speculations) وتتداخل فيها عوامل عديدة لا ترتبط مباشرة بموضوع البحث.

وبالنسبة لقضية تحرير الكويت يطرح الباحث مشكلة الخيار بين التسوية السلمية والحل العسكري. ويتضح من سياق البحث، أن الحكومة الأمريكية استبعدت منذ البداية خيار التسوية السلمية، وأنه لا مناص من إرغام العراق عسكريا على الانسحاب من الكويت. وفي سبيل ذلك حشدت الولايات المتحدة قوات كافية ليس فقط لردع العراق عن مهاجمة السعودية، وتحرير الكويت، ولكن تكفي أيضا للدخول في «حرب مفتوحة مع العراق لتدمير قوته العسكرية» تدميرا كاملا. وخلال الفترة الطويلة التي استغرقتها عملية الحشد والاستعداد العسكري، وحيث إنه كان يتعين ألا تبدو الولايات المتحدة وكأنها تبحث عن الحرب بأي ثمن، فقد حرصت الحكومة الأمريكية على «توفير غطاء محكم من الشرعية الدولية» يطبق الحصار على العراق ويجيز العمل العسكري، كما حرصت على التعامل بحنكة وذكاء مع «كل المبادرات الدبلوماسية الهادفة إلى إيجاد تسوية سلمية للأزمة أيا كان مصدر هذه المبادرات، سواء من داخل دول التحالف أو من خارجها»، وأهمها مبادرات الأردن وفرنسا والاتحاد السوفييتي. وقد تكفل عناد الرئيس صدام حسين القاتل، بفرضه شروطاً للتسوية السلمية أظهرتها وكأنها نوع من الرفض المستتر للانسحاب من الكويت والتمسك بضمها إليه، في تسهيل مهمة الولايات المتحدة إلى حد كبير، «وإجهاض كل المبادرات الصادرة من هذه الدول وغيرها». وعندما بدأت تخف الشروط العراقية تدريجيا لتصبح مجرد الحرص على تأمين انسحاب الجيش العراقي من الكويت، كان الوقت قد تأخر كثيرا. ويضيف الباحث أنه «للأمانة» يتعين أن نقول إن الولايات

المتحدة» حرصت أشد الحرص على أن تسد أمامه (صدام حسين) جميع منافذ الهرب، ولم تتح له في أي لحظة من اللحظات مخرجا كريما (يلاحظ أن الباحث لم يوضح المقصود «بالمخرج الكريم»). وقد جسد هذا الموقف الرافض للتسوية السلمية لقاء عزيز-بيكر في جنيف وهو لقاء لم يكن يمثل في حقيقته بحثا عن مخرج سلمي ولكنه كان لقاء لتوجيه إنذار أمريكي». وجسده أيضا رفض الولايات المتحدة للمبادرة الفرنسية، ورفضها للوساطة السوفييتية، حتى بعد اندلاع الحرب نفسها، لمحاولة تجنب الحرب البرية «على الرغم من قبول العراق للانسحاب الكامل وغير المشروط لقرارات الأمم المتحدة».

هذا التقييم العام للموقف الأمريكي والذي يتلخص في الإصرار على الخيار العسكري، يقوم على افتراضات ومحاكمة للنوايا لا تدعمها أسانيد قوية وموثقة. على العكس، فإن الوقائع الموثقة من المصادر العراقية الرسمية تدل دلالة قاطعة على أن العراق كان هو الطرف الرافض للانسحاب من الكويت أصلا في بداية الأمر بأن وضع لذلك الانسحاب شروطا كان يستحيل قبولها من جانب الطرف الآخر في الصراع، أو من جانب المجتمع الدولي ككل «انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وانسحاب سوريا من لبنان.. .. الخ»، والرافض بعد ذلك للانسحاب من الكويت إلا بشروط تعود على العراق بفوائد معينة. وهذا ينطبق بصفة خاصة على الوساطة السوفييتية التي حاولت تجنب الحرب البرية. فإن قول الباحث بأن الولايات المتحدة رفضت تلك الوساطة «على الرغم من قبول العراق للانسحاب الكامل وغير المشروط ولقرارات الأمم المتحدة» فيه تجن على الحقيقة. فحتى 15 فبراير 1991 ظل قبول العراق الانسحاب من الكويت مقيدا بشروط حددها بيان القيادة العراقية الصادر في ذلك التاريخ على النحو التالي:

أولاً: استعداد العراق للتعامل مع قرار مجلس الأمن رقم 660 / 1990 بهدف التوصل إلى حل سياسي مشرف ومقبول بما في ذلك «الانسحاب» على أن يكون تعهد العراق بالانسحاب مرتبا بتحقيق الشروط التالية:

أ- وقف إطلاق النار وقفاً تاماً وشاملا في البر والجو والبحر.

ب- إلغاء جميع القرارات التي صدرت من مجلس الأمن ضد العراق والآثار التي تترتب عليها كافة. وكذلك إلغاء كل قرارات وإجراءات المقاطعة

التي اتخذتها بعض الدول ضد العراق بصورة فردية أو جماعية قبل آب / 1990.

جـ- سحب القوات الأمريكية والحليفة من المنطقة، وسحب ما جاءت به من أسلحة... بما في ذلك الأسلحة والمعدات التي زودتها بعض الدول لإسرائيل بحجة الأزمة في الخليج.. على أن يجري سحب تلك القوات والأسلحة والمعدات خلال فترة لا تزيد على شهر من تاريخ وقف إطلاق النار.

د- انسحاب إسرائيل من فلسطين والجولان ولبنان.. وفي حالة امتناعها عن ذلك يطبق مجلس الأمن ضدها نفس القرارات التي اتخذها ضد العراق.

هـ- ضمان حقوق العراق التاريخية في الأرض والبحر كاملة غير منقوصة.

ثانيا: تتعهد الدول التي شاركت في العدوان على العراق بتمويل إعادة بناء ما دمرته الحرب في العراق، دون أن يتحمل العراق أية تكاليف مالية.

ثالثا: إلغاء كل الديون المترتبة على العراق وعلى دول المنطقة التي تضررت من العدوان.. وإقامة علاقات بين الدول الغنية والدول الفقيرة في المنطقة وفي العالم قائمة على العدل والإنصاف على أساس قاعدة «أن للفقراء حقا في أموال الأغنياء».

رابعا: يترك لدول الخليج بما فيها إيران حرية ومهمة إجراء ترتيبات الأمن في المنطقة وتنظيم العلاقات فيما بينها من دون أي تدخل خارجي.

خامسا: إعلان منطقة الخليج العربي منطقة خالية من القواعد العسكرية الأجنبية ومن أي شكل من أشكال الوجود العسكري الأجنبي.

هذه شروط يفرضها قائد يتوهم أنه قد انتصر في الحرب على أعدائه انتصارا حاسما ومن ثم فإن رفضها كان مؤكدا.

أما إعلان الرئيس العراقي رسميا، في يوم 23 فبراير، 1991، سحب قواته من الكويت دون ربط الانسحاب بتسوية القضية الفلسطينية أو بغير ذلك من الشروط على أن يصدر مجلس الأمن قرارا بوقف إطلاق النار، وتوفير ضمانات أمنية للقوات العراقية عند الانسحاب، فقد جاء بعد فوات الأوان، لأن الهجوم البري كان قد بدأ بالفعل وأخذا في الاعتبار أن هذا الهجوم البري كان أيضا ردا على ارتكاب القوات العراقية لأبشع عمل

إرهابي حكومي في التاريخ عندما قامت، قبل بدء انسحابها بالفعل، بتدمير معظم آبار النفط الكويتية وإحراقها.

وأخيرا لا نستطيع أن نترك مناقشة الباحث للموقف الأمريكي دون التعقيب على نقطة وردت في سياق تحليله للعقبات التي اعترضت عملية حشد القوات الأمريكية على أرض المملكة العربية السعودية. إذ علينا أن نلاحظ أنه على الرغم من أن الخطاب الديني الذي استخدمه صدام حسين في غير موضعه قد نجح في إثارة جزء من الرأي العام الإسلامي ضد حكومة المملكة العربية السعودية والحكومات العربية والإسلامية الأخرى التي أدانت عملية غزو الكويت، فإنه لم ينجح في إقناع جزء آخر من الرأي العام الإسلامي بصحة ذلك الطرح، وإقناع الحكومات الإسلامية بعدم معارضة الغزو العراقي (باكستان، أندونيسيا، ماليزيا، مالي، غينيا .. . الخ)، وحتى الحكومة الإسلامية الإيرانية، وهي أكثر الحكومات الإسلامية تشددا أعلنت رسميا أنها لا تمانع في وجود تلك القوات لإخراج العراق من الكويت مادام وجودها مؤقتا بإنهاء الأزمة. والحقيقة أنه لم يكن من المنطقي أن نتوقع من الحكومة الإيرانية عدم ترحيبها بتحطيم الآلة العسكرية العراقية حتى لو تم ذلك على يد «الشيطان الأكبر». فإن بقاء القوات العسكرية العراقية سليمة، بل ومتنامية، كان يعني بالنسبة لإيران استمرار الوقوع تحت التهديد العراقي، ناهيك عن إعاقة تحقيق النفوذ الإيراني في المنطقة. وقد أكد الباحث نفسه هذه الحقيقة عند مناقشته للموقف الإيراني من الأزمة. ونضيف إلى ذلك أن جزءا كبيرا من التيارات الإسلامية التي ساندت صدام حسين قد عدلت عن موقفها، بعد تحرير الكويت، بعد أن تبينت زيف استخدامه للخطاب الإسلامي، وعلى المستوى الرسمي، فإن الدورة الحادية والعشرين لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي والتي عقدت في كراتشي في 25- 29 إبريل 1991 أكدت ضرورة تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بغزو الكويت واحتلالها تنفيذاً كاملا لضمان عدم تكرار عدوان جديد على الدول المجاورة له.

مواقف الدول الكبرى الأخرى:

إن مناقشة الباحث لمواقف الدول الكبرى (الاتحاد السوفييتي، فرنسا،

بريطانيا، والصين) تدور حول محور واحد وهو أن هذه الدول كان عليها أن تتكيف باستمرار مع الموقف الأمريكي. هذا التقييم العام يقوم على الافتراض المبدئي الذي تبناه الباحث في مستهل بحثه وهو تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة الأزمة، وتفردها بقيادة العالم بعد تصدع كيان الاتحاد السوفييتي، وانهيار تكتل الدول الاشتراكية. وهو افتراض لا يستند إلى تحليل دقيق وموضوعي كما سبق أن أوضحنا عند مناقشة دور مجلس الأمن. وعلى الرغم من كثرة عدد الصفحات التي خصصها الباحث لمناقشة مواقف هذه الدول الكبرى، فإنه لم يقنعنا بصحة مقولته الرئيسية وهي تبعية مواقف هذه الدول للموقف الأمريكي. بل يتضح من سياق المناقشة أن الباحث نفسه غير مقتنع كليا بصحة هذه المقولة بدليل التناقضات التي تتخلل تحليلاته، لاسيما فيما يتعلق بمناقشة موقف الاتحاد السوفييتي، وإلى حد ما موقف فرنسا.

لا شك أن الباحث قد أجاد في وصف المأزق الذي واجه الاتحاد السوفييتي في تعامله مع الأزمة الدولية التي تسبب فيها الغزو العراقي للكويت. فقد كانت هذه الأزمة محكا لاختبار توجه السياسة الخارجية السوفييتية الجديدة نحو التعاون مع الغرب عموما، ومع الولايات المتحدة بصفة خاصة، لتسوية الأزمات الإقليمية الحادة التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ولكن من ناحية أخرى، كان الاتحاد السوفييتي في حاجة ماسة لأن يثبت في الوقت نفسه أنه «لا يزال قوة عظمى قادرة على الدفاع عن مصالحه ومصالح حلفائه أيضا» (من بينهم العراق بمقتضى معاهدة الصداقة والتعاون التي أبرمت بين البلدين عام 1960 وتم تجديدها في 1978). وصحيح أيضا أن الاتحاد السوفييتي لم يكن في وضع يسمح له بالتحكم في مسار الأزمة. ولكن القيادة السوفييتية حاولت أن تؤكد «تمايز سياستها عن سياسة الولايات المتحدة خصوصاً والغرب عموما». وأن هذه السياسة لم تتحول بعد إلى «ذيل» أو «تابع للغرب».

هذا الوصف الدقيق للمأزق السوفييتي لا يستقيم تماما والاستنتاج الذي توصل إليه الباحث وهو أن «الاتحاد السوفييتي كان عليه أن يتكيف باستمرار مع الموقف الأمريكي الذي أخذ زمام المبادرة في إدارة الأزمة»، وأنه خلال هذا التكيف «استطاع الاتحاد السوفييتي أن يحصل على مزيد

من الوعود الأمريكية والخليجية بالدعم المالي»، وأن يضمن في الوقت نفسه «إحجام الولايات المتحدة عن تقديم الدعم السياسي النشط إلى الحركات الانفصالية في دول البلطيق». والغريب في الأمر، أن مناقشة الباحث لمختلف المواقف السوفييتية لا توحي بهذا الاستنتاج، بل تتناقض معه. فقد أكد الباحث الحرص الواضح جدا من جانب كلا الطرفين «على التشاور المستمر مع تجنب الإقدام على أي حركة تثير حنق الآخر أو تهدد مصالحه». وقد جاء بيان القمة بين رئيسي الدولتين، في هلسنكي يوم 9 سبتمبر 1990 تجسيدا لذلك الحرص. كذلك يؤكد الباحث أنه بعد أن أصبح من الواضح (عندما اندلع القتال) «أن الولايات المتحدة هي التي تتحكم منفردة تقريبا في مسار الأزمة»، فقد وافقت الحكومة الأمريكية، ل«تحت إلحاح الاتحاد السوفيتتي»، بأن يقتصر الهدف من تدخلها المسلح على تحرير الكويت وليس تحطيم العراق.. . وعدم المساس بالسلامة الإقليمية. ويؤكد الباحث أيضا أن الاتحاد السوفييتي قد نجح في تأجيل التصويت على مشروعات القرارات المقترحة بعض الوقت إلى أن تتم اتصالاته بالقيادة العراقية، كما أنه تمكن من إدخال بعض التعديلات «الطفيفة» في كثير من الأحيان على المشروعات المقترحة نفسها. وأخيرا يؤكد الباحث أن الاتحاد السوفييتي كان هو «الدولة الوحيدة في العالم التي ظلت حتى آخر لحظة قادرة على الحركة الدبلوماسية والاتصال مع كل الأطراف». وعلى الرغم من كل هذه التأكيدات يخلص الباحث إلى نتيجة تتناقض مع تأكيداته بقوله إن كل جهود الاتحاد السوفييتي فشلت في التأثير على مسار الأزمة في الاتجاه الذي يريده، وأنه وصل في نهاية الأمر إلى الغاية التي أرادها هؤلاء الذين تحكموا منذ البداية في هذا المسار. بينما تحليلات الباحث تؤكد أن الاتحاد السوفييتي قام بدور مهم في إدارة الأزمة، ولم يكن مجرد أداة طيعة في يد الولايات المتحدة. وإذا كانت هناك توجهات مشتركة بين الدولتين فيما يتعلق بجوهر الأزمة، فإن ذلك يرجع إلى توافق المصالح، وليس بسبب خضوع طرف للطرف الآخر.

ونفس الملاحظة تنطبق على تقييم الباحث لموقف فرنسا من الأزمة. فإن جميع تحليلاته تثبت بوضوح مدى استقلالية موقف فرنسا عن الموقف الأمريكي في إدارة الأزمة. وإذا كان قد حدث توافق بين الموقفين فيما يتعلق

بجوهر تسوية الأزمة في نهاية الأمر، فإن ذلك لا يرجع إلى تبعية الموقف الفرنسي للموقف الأمريكي وإنما يرجع إلى عدم التعارض بين مصالحهما في المنطقة من جانب، وإلى رفض صدام حسين لجميع المبادرات الفرنسية لتسوية الأزمة، سلماً وليس حرباً، من جانب آخر.

ويبدو لنا أن الباحث غير واثق تماما من تحليله لمواقف الصين، بدليل كثرة استخدامه لكلمة «ربما» في تفسيره لتلك المواقف. ويفسر الباحث امتناع الصين عن التصويت على بعض قرارات مجلس الأمن (بدلا من استخدام «الفيتو») بأنها كانت في حاجة إلى تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة ودول الخليج العربية، ولكن دون أن تشوه صورتها التقليدية كدولة معارضة «للهيمنة الإمبريالية». هذا التحليل هو من العمومية بحيث يفقد أية قيمة تفسيرية حقيقية، بل إنه لا يفسر مواقف الصين إزاء القرار رقم (687) الذي وضع تقنينا «متكاملا» أو حدد برامج دقيقة لتنفيذه بهدف تجريد العراق من قدرته على تهديد السلم الإقليمي والدولي في المستقبل. فقد اعتبر كثيرون-ومنهم الباحث-أن هذا القرار يجسد ذروة «تفرد» الولايات المتحدة بإدارة وتسوية الأزمة وفقا لمصالحها الخاصة دون غيرها من المصالح، ويعكس بوضوح تطلعها إلى الهيمنة العالمية.

ردود الفعل الإقليمية

إن المبحث الثالث الذي خصصه الباحث لتقييم ردود الفعل الإقليمية (تركيا، وإيران، وإسرائيل) هو أضعف أجزاء البحث من حيث عمق التحليل. وأرجح أن الوقت لم يسعف الباحث في الاطلاع والإفادة من الدراسات الجادة العديدة التي تناولت تحليل مواقف هذه الدول بعمق وبموضوعية أكاديمية كافية.

أما خلاصة البحث، والتي تقع في صفحة واحدة، فإنها لا تعكس تماما تحليلات الباحث السابقة. فقد انتهى إلى نفس الخلاصة التي انتهى إليها محمد حسنين هيكل في كتابه عن حرب الخليج، وهي أن النظام العراقي قد أخطأ في حساباته لردود الأفعال الدولية وأن سلوكه اللاحق لحدث الغزو لم يؤد إلا إلى «إحكام المصيدة التي أوقع نفسه في حبالها».

إن معظم تحليلات الباحث واستنتاجاته انطلقت من افتراض أساسي

هو «تفرد» الولايات المتحدة بإدارة وتسوية الأزمة. هذا الافتراض يحتاج إلى مزيد من الدراسة الموضوعية المجردة من الميول الأيديولوجية والسياسية. فإذا كانت «حرب الخليج» قد أبرزت الدور الجوهري الذي تلعبه الولايات المتحدة في السياسة الدولية، فإن ذلك لا يعني «تفردها» بالهيمنة والنفوذ، وأنها باتت مطلقة اليد في الشؤون العالمية، فإن مساحة نفوذها وتأثيرها لها حدود وهذه الحدود تتعلق بإمكانات قوى دولية كبرى أخرى، كما تتعلق أيضاً بالداخل الأمريكي ذاته الذي يعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة تحد من حرية التحرك على الصعيد الخارجي.

المناقشات

د. أحمد البغدادي:

في الحقيقة استمتعنا برد الدكتور سمعان على كثير من المقولات التي وردت في بحث الدكتور حسن نافعة، لكن أيضا الدكتور حسن قدم لنا الكثير في هذه الورقة. وأود أن أناقش هنا فرضية طرحها الدكتور حسن ورفضها الدكتور سمعان، وهي قضية أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي سيطرت على مجلس الأمن وهي التي سيرت كل ما في الأمم المتحدة لصالحها لضرب العراق. حقيقة لننظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تريد أن تقر أمراً فيه الحق وتمنع الباطل وبدلا من أن تعتمد على الاستخدام الذاتي، أو التصرف الفردي، تلجأ إلى الوسائل القانونية من خلال مؤسسة دولية، العراق والكويت وغيرهما من الدول أعضاء في هذه المؤسسة، والجميع ملتزم، كما يفترض، بميثاق هذه المنظمة، تلجأ هذه القوى العظمى إلى هذه القنوات القانونية لكي تفرض القانون على-كما يطلق على العراق-دولة خارج القانون. وأعتقد أن هذا شيء جيد.. يعني نحن نتمناه أن يحدث للبوسنة والهرسك، بأن تتدخل أمريكا فعلا من خلال مجلس الأمن وتنقذ المسلمين في البوسنة والهرسك، نتمنى

أن تتدخل في كل مكان في العالم حقيقة، سواء أمريكا أو غيرها إذا كانت دولة عظمى قادرة على فرض القانون. وبالتالي أنا لا أعتقد أنه يكون نوعا من الإساءة في حق الولايات المتحدة الأمريكية أنها تلجأ إلى القانون لكي تفرض القانون حقيقة، وهذا شيء في صالح الدول الصغرى وفي صالح ميثاق الأمم المتحدة، وفي صالح إعادة الهيبة للأمم المتحدة، وهي الهيبة التي افتقدتها طويلا في ظل ما يسمى بالحرب الباردة. ومن ثم فإن قضية أن الولايات المتحدة استخدمت مجلس الأمن: من يستطيع أن يقدم البديل، يعني ما البديل إلا أن تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى عمل قد يشوه صورتها، في حين أن بإمكانها كما فعلت وحسنا فعلت أن تلجأ إلى هذا الأسلوب خاصة أنها أصبحت الآن الجهة الوحيدة القادرة على فرض النظام، ولكنها تريد ذلك من خلال أعلى هيئة أو منظمة دولية. حقيقة جميع دول العالم ارتضت التمسك بميثاق هذه المنظمة. فأنا أعتقد أن هذا شيء جيد، بالعكس نتمنى أن يسود العلاقات الدولية هذا النوع من السيطرة حتى لا نسمح لشريعة الغاب بأن تسيطر في العلاقات الدولية.

صلاح الدين حافظ:

الواقع أننا أمام ورقة متميزة وأمام تعقيب متميز. وأعتقد أن ورقة الدكتور حسن نافعة جاءت لتكمل الصورة بعد الورقة التي سبق أن ناقشناها مع الدكتور محمد الرميحي فيما يتعلق بردود الأفعال العربية. من إحساسي هذا بالتكامل اسمحوا لي أن أطوف قليلا ببضع إشارات حول الورقتين معا في إطار هذه الجلسة. باختصار شديد لقد أثارت الورقتان معا في داخلي خمسة أبعاد للتأمل:

البعد الأول: هو البعد الإعلامي في الأزمة وفي تشكيل بعض ردود الأفعال الدولية والعربية بشكل عام. نعتقد أن هذا الجانب قد غاب كثيرا عن هذه الندوة، لكن لعب الإعلام دورا أساسيا في تشكيل ردود الأفعال في مختلف أنحاء العالم حول أزمة غزو العراق للكويت. وللأسف الشديد وجدنا تناقضا في هذا. ففي حين غاب الإعلام العربي أو غيب ونقصت فيه المعلومات الدقيقة على جانبي الصراع، نجد أن المصدر الأساسي للمعلومات والإعلام سواء كانت صحيحة أو خاطئة كان المصدر الغربي، واعتقد أن

أمامنا نقطتين متكاملتين كان يجب على الورقتين أن تستقصيهما، بشكل واضح، نعتقد أن الإعلام العراقي لعب دورا أساسيا في التجهيل بحقيقة ودوافع الغزو، مقابل أن الإعلام المؤيد للكويت لعب دورا آخر في محاولة كشف هذا الغموض، وإن كان دوره أقل من تأثير الدور العراقي خاصة في الشارع الشعبي العربي والإسلامي، بشكل آخر، القضية هنا كانت قضية غياب المعلومات عن الشارع العربي وبالتالي فإن الدور الأساسي الذي لعبه الإعلام العربي كان دورا قاصرا.

البعد الثاني: هو البعد الإسرائيلي في قضية ردود الأفعال. صحيح تعرض الدكتور حسن نافعة في ورقته للبعد الإسرائيلي كقوة إقليمية من قوى الجوار الجغرافي مع تركيا وإيران، ولكني أعتقد أن إسرائيل كانت مستفيدة في جميع الحالات. إسرائيل لم تحاول أن تلتحق بركب التحالف فقط، ولكن إسرائيل كانت مستفيدة لو أن العراق استمر في احتلال الكويت لسبب أساسي وهو كسر الروح القومية التي كانت موجودة في الكويت فيما قبل الغزو والدعم الشديد الذي كانت تقدمه الكويت ماديا وسياسيا وماليا خاصة للقضية الفلسطينية، وكانت إسرائيل مستفيدة أيضا لو أن العراق انكسر في حالة غزوه للكويت، لأنها تريد أيضا أن تكسر القوة العراقية بشكل مباشر. وهذا يبدو واضحا مما تعرض له الدكتور حسن في قضية ضرب المفاعل النووي، في قضية التهديد بأن إسرائيل أصبحت مطلقة السراح في التعامل مع العراق كقوة عسكرية مناوئة وليست كاملة فقط. أما الاستفادة الأكبر لإسرائيل في هذه القضية فقد جاءت من نتائج حرب تحرير الكويت. الواقع أن ما صاحب أزمة الخليج، أزمة غزو العراق للكويت ثم حرب عاصفة الصحراء بكل ثقلها السياسي والعسكري والنفسي، أدى في النهاية مع متغيرات دولية وإقليمية أخرى إلى تهيئة المناخ بشكل مباشر للتعجيل بقضية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بالشروط الأقرب إلى الشروط الإسرائيلية منها إلى الشروط العربية وأعتقد أن هذا البعد أساسي.

البعد الثالث: هو بعد رد الفعل الواضح أو غير الواضح للمعارضة العراقية. وقد كنت أتمنى أن يتعرض لهذا الجانب الدكتور محمد الرميحي في بحثه، وقد دهشت فعلا أن هذا الجانب لم يطرح في بحث الدكتور محمد الرميحي رغم أن موقف المعارضة العراقية هنا قد يكون موقفا له

دلالة محددة. للأسف الشديد أن المعارضة العراقية بجميع فصائلها، وقد عاصرت مؤتمرين مختلفين، هذه المعارضة في قرارة نفسها لها موقف من أحقية العراق التاريخية في الكويت. أي أنها لا تختلف كثيرا في قضية شرعية ضم الكويت للعراق ولكنها تختلف فقط لأن صدام أقدم على الغزو. أي أنها بنت موقفها السياسي تجاه الكويت ليس على شرعية وجود دولة الكويت ولكن على حقها في معارضة نظام صدام حسين.

البعد الرابع: هو ما أسميه البعد الاستبعادي، وقد أشار إليه الأستاذ عبد المحسن مظفر من قبل، قضية أن أزمة غزو العراق للكويت وحربها خلفت مرارات شديدة في النفوس: خلفت مرارة شديدة في نفوس الكويتيين والخليجيين بشكل عام، مرارة الغزو، مرارة الانتهاك، مرارة الاغتصاب، مرارة كسر المحرم الأساسي في العمل العربي المشترك، وخلفت في المقابل مرارة أخرى في الشعب العراقي الذي يشعر الآن أو يقال له الآن إن ما تعانيه هو نتيجة من نتائج القضية الكويتية. الواقع أن ما أخشاه هو الاستمرار في هذه الروح، روح استبعاد الآخر. وهذه القضية خطيرة جدا، إن تركناها تنمو بالشكل الذي كانت تنمو به قبل فترة، سوف تؤثر تأثيرا أساسيا في العمل العربي بشكل عام وفي العلاقات الكويتية العراقية في المستقبل. ولحسن الحظ أني ألمح تغيرا في المواقف، وخاصة في مواقف الشعب الكويتي، بدأ الكويتيون يتفهمون أن هناك قدرا هو قدر الجوار مع العراق، وأن هذا القدر يتطلب التعايش مع العراق وأن العداء مقصور على النظام العراقي الحاكم الآن وليس ممتدا إلى الشعب العراقي. وهذه جزئية مهمة تقتضي منا أن نعيد النظر في كثير من التعامل مع الشعب العراقي وليس فقط الإصرار على استبعاده.

البعد الخامس والأخير: وهو البعد الديماجوجي في السياسة العربية بشكل عام مقابل البعد البراجماتي في السياسة الدولية. وهذا يبدو واضحا من خلال الاستعراض الأساسي، سواء في ورقة الدكتور الرميحي أو في ورقة الدكتور حسن نافعة فيما يتعلق بردود الأفعال المختلفة. في الحقيقة هذا طرح أمامي جدلية معينة وهي تقوم كالآتي: في مقابل أننا نحن العرب نستطيع أن نخلق الأزمات ونفشل في إدارتها، بينما نجد على الناحية الأخرى أن الغرب إن استطاع أن يخلق الأزمات فهو ينجح في تحديد

وسائل إدارتها قبل أن تفلت من يديه، وأعتقد أن هذا هو الفارق الحقيقي في درجة النضج السياسي والثقافي.

محمود المراغي:

نحن في الواقع أمام منطقين لأستاذين لهما مكانتهما العلمية، وكما فهمت من الورقة والتعقيب فإن الدكتور نافعة يغلب في تفسير الموقف الأمريكي أنه قام على ركن المصلحة وأن الدكتور سمعان يقول: بل قام على ركن المبادئ أو أن المبادئ غير مستبعدة في هذا الموضوع، أنا في الواقع أريد أن أوجه بعض الأسئلة للدكتور سمعان:

1- هل يعتبر أن الموقف الأمريكي مستند فقط لفكرة الحق والشرعية وبالتالي قضية النفط أو قضية القوة العسكرية العراقية أو قوة الخطر العراقي الذي كان متوهما ضد إسرائيل مستبعدة؟

2- الأمم المتحدة اشتغلت في الموضوع وأمريكا اشتغلت في الموضوع، هل يعتقد أن اليد الطولى كانت للأمم المتحدة؟

أنا في الواقع أميل إلى رأي الدكتور نافعة في أن الأمم المتحدة أخذت القرارات ثم أعطت العملية للولايات المتحدة على طريقة تسليم المفتاح. وأمامي وثيقة محددة لابد أن تكون مرت على الدكتور سمعان، وهي التقرير الذي قدمه البنتاجون للكونجرس الأمريكي عن عاصفة الصحراء. الموجز الأول الذي وضعه شوارزكوف ثم التقرير المفصل الذي وضعه بعد ذلك. وفي التقرير شرح واف لفكرة التحالف، يعني كيف تم بناء التحالف: إن قيادة أمريكية حولها مجموعة كبيرة من الدول تقدم التأييد السياسي في الأساس، وتقدم بعض المساعدة العسكرية، لتتجنب الولايات المتحدة بهذا فكرة أن تكون منفردة في العملية أو تأخذ مخاطرة تكرار موضوع فيتنام أو أنها تتحمل العبء الاقتصادي إلى آخره. لا أتذكر فيما يتعلق بهذا إن كان فيه كلام كثير حول دور حتى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، يعني فكرة التحالف كانت مبنية على أساس قيادة أمريكية وحلفاء آخرين. وهذا أيضا يحتاج لتفسير. فهذا التحالف من 30 أو 34 دولة بعض هذه التحالفات ليس لها معنى. فمثلا السنغال لما جاءت هو نوع من التأييد السياسي. كندا لما جاءت هو نوع من التأييد السياسي للولايات المتحدة في الأساس. تبقى

نقطتان للدكتور نافعة أنا لا أعرف إذا كان البحث قد تطرق لهما أم لا وهما: العراق ضربت إسرائيل بالصواريخ أكثر من مرة، صحيح أنها لم تكن مؤثرة تأثيرا كبيرا من الناحية العسكرية. ولكن هل ترتب على هذا أن إسرائيل بدأت تعيد النظر في نظرية الأمن، يعني بمعنى أنه أصبح من الممكن أن تتمكن دولة أخرى أكثر قربا من العراق ولتكن سوريا مثلا تتمكن عسكريا أكثر، فتهدم نظرية الأمن الإسرائيلية.

النقطة الثانية: بالنسبة للولايات المتحدة أيضاً، الولايات المتحدة لم تستطع أن تفعل شيئا قبل شهر ونصف أو شهرين حتى أكملت التعبئة ونادت قواتها من غرب أمريكا إلى الخليج، فهل اختلفت الاستراتيجية الأمريكية بعد وقبل عملية عاصفة الصحراء؟

د. محمد السيد سعيد:

ملاحظاتي تنصرف في واقع الأمر لكيفية مناقشة ورقة الأستاذ الدكتور حسن نافعة ويتصل ذلك بملاحظة سريعة عن ورقة أستاذنا الدكتور محمد الرميحي. في تقديري أن العرض الذي قام به الدكتور الرميحي لردود الفعل العربية كان ظالما لحد بعيد لفئتين من العرب:

الفئة الأولى: وهي تلك التي وقفت موقفا وسطاً يدين إدانة كاملة وجازمة العدوان العراقي المجرم أو العدوان الصدامي المجرم على دولة الكويت ويتوجس خيفة أيضاً من شرور الحل العسكري عموماً والرغبة الأمريكية معروفة في تدمير القدرات العراقية جزئيا لصالح إسرائيل وهو أمر لا تنكره الولايات المتحدة الأمريكية ولا ينكره مرجع واحد صدر عن أزمة الخليج. هذه الفئة من العرب لا يمكن حسابها في فئة الضد، والميل لاختزال هذا الموقف المعقد والمركب إلى فئة الضد هو أمر لغير صالح القضية العادلة للشعب الكويتي، كما أنه من ناحية الأمانة العلمية الصرفة أمر غير جائز. وأظن أن هناك انقساما أو شرخاً رأسياً، يعني ليس فقط على مستوى المنظمات السياسية والأحزاب والحركات العربية، وإنما على مستوى كل وجدان عربي، فردي، جماعي. هذه القضية كانت تناقش على مستوى كل أسرة وكل شخص، وبالتالي ينبغي تقدير الأهمية الخاصة لهذا الموقف ليس فقط باعتباره موقف القطاع الأعظم ربما من المواطنين العرب، وإنما

أيضا لأنه موقف في ذاته نبيل من الناحية الأخلاقية، لأنه يحاول أن ينقذ أو يسعى لإنقاذ الشقيقين معا الكويت والعراق، على الرغم من أنه في تقديري من الناحية الموضوعية هو موقف مغلوط، نبيل ولكنه مغلوط من حيث إنه كان يطمح إلى حل يكاد يكون مستحيلا وهو إخراج الغزاة من الكويت وإخراج القوات الدولية أيضا من الأراضي العربية. وهو موقف مستحيل ولكن ينبغي تقديره باعتباره موقفا نبيلا. هناك أيضا جانب كبير جدا من العرب كانت تنتابهم حيرة، وخاصة المواطنين العاديين وهؤلاء عدد هائل جدا من الناس في أكثرية الدول العربية، كان موقفهم هو الأقرب إلى الحيرة بمعنى أنه قريب من المنطق الذي ذكرته دون أن يكون متحزبا لموقف أو آخر، هذه الأغلبية الصامتة كان ينبغي أيضا تقدير موقفها. أقول هذه الملاحظة بصدد أمرين.

الأمر الأول: هو ميل بعض الأخوة في الكويت إلى وضع جميع من لم يتبن كل الموقف الكويتي بكل تفاصيله مرة واحدة وحاول أن يضيف بعدا وهو أننا مع حرصنا الشديد وحتى مع أولوية تحرير الكويت إلا أننا نرغب أيضا أو البعض يرغب في استنفاد كل الوسائل الممكنة لإنقاذ الشعب العراقي.

الأمر الثاني: له دلالة أيضا بالنسبة لمناقشة ورقة الدكتور حسن نافعة، وهو الميل لاعتبار موقف الدكتور حسن نافعة من نفس الطراز، التعامل مع الورقة بنفس الطريقة باعتبار أنها موضوعيا تقود إلى الموقف المضاد للشرعية والعدالة في الكويت. في واقع الأمر أنا أوضح هذه المسألة لأن لها أهمية بالغة، وقد لمحت من رد أستاذنا الدكتور سمعان بطرس هذا المنطق نفسه وهو موقف في رأي شديد التطرف. أميز هنا إذن بين تقدير موقف الدكتور حسن وغيره من العلماء العرب باعتباره موقفا مستقلا جائزا أخلاقياً ولكنه قد يكون مغلوطا، وبين مناقشة مضمون ما يقوله. ففيما يتصل بالقضية الأخيرة التي هي مضمون الورقة سوف أعرض فقط لبضع ملاحظات سريعة: الملاحظة الأولى تتصل بالتهميش المشترك في واقع الأمر بين الدكتور سمعان وبين الدكتور حسن نافعة لمقولة الشرعية الدولية. في واقع الأمر أنا أشك جدا في أن مقولة الشرعية الدولية تستحق التهميش أو أنها ليست أمرا معتبرا في عمل المنظمة الدولية كما ذكر

صراحة الدكتور حسن. ولو أننا تناولنا عشر أزمات دولية وبحثنا في دبلوماسية حل الصراعات الدولية العشرة، من كمبوديا لغاية الصحراء المغربية، فسوف نجد أن التطبيق الذي حدث في هذه الأزمات كان في المضمون ينصرف إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن المعنية بهذه الأزمات، إن ما حدث من تسويات يتفق في العموم على الأقل إن لم يكن بالتفصيل مع الشرعية الدولية بمعنى القرارات ذات الصلة من مجلس الأمن، وبالتالي لا أستطيع إطلاقا أن استبعد الشرعية الدولية باعتبارها أمرا هامشيا. لا، لم يكن هامشيا. وفي جنوب أفريقيا، وناميبيا مرورا بعشرات الحالات، عشر حالات على الأقل فيها جهود للتسوية الدبلوماسية للصراعات الإقليمية، كانت القرارات المعنية من مجلس الأمن هي حجر الزاوية في التوجيه للتطبيق مع اختلاف طبعاً في تقنيات التطبيق وتفصيلاته.

الأمر الثاني: هو التمييز بين الشرعية الدولية وبين مقولة الكيل بمكيالين فهما مسألتان مختلفتان جذريا. الشرعية الدولية معناها ينصرف إلى الأساس القانوني لحل أو معالجة مشكلة ما، وحتى فيما يتصل بالقضية الفلسطينية هذا الأساس القانوني كامن حتى في الآلية الراهنة وهي آلية تستبعد الأمم المتحدة ذاتها ولكن الأساس القانوني الذي يعترف به صراحة هو قرار (242) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

ولكن الكيل بمكيالين يأتي في قضية الفصل السابع من الميثاق، بمعنى هل تتوافر آلية التنفيذ الإكراهي أم لا تتوافر هذه الآلية. فمثلا في البوسنة والهرسك الأمر بوضوح شديد الشرعية الدولة محددة وقاطعة، فيما يتصل بكيفية التعامل مع حل أزمة البوسنة والهرسك، لكن لا تتوافر، بالقدر الكافي على الأقل، آلية إكراهية للتنفيذ، هذان أمران مختلفان جذريا، وبالتالي أنا أطالب الدكتور حسن بمراجعة موقفه من تحقير مفهوم الشرعية الدولية. ملاحظة أخرى هي أن الدكتور حسن بالغ مبالغة شديدة في رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في ضرب ونسف القدرات العسكرية العراقية. أنا لم أر مرجعا أمريكيا واحدا يتناول أزمة الخليج يقول بذلك. مع أن هذا الأمر هو موضع لمناقشة مستفيضة في معظم المصادر الأمريكية، إنما لا المصدر الرسمي ولا مصادر الكتاب المستقلين قالوا إن الموضوع على إطلاقه ضرب القدرات العراقية، قالوا بالتحديد تخفيض القدرات العسكرية

العراقية بما لا يمس أو بما لا يهز أسس الاستقرار الإقليمي والتوازنات الإقليمية وبما لا يدفع إلى تفكك العراق. بمعنى أنه كان هناك قيدان أساسيان على الاستراتيجية الأمريكية في ضرب العراق، القيد الأول هو عدم الإخلال بالتوازنات الإقليمية بمعنى التمييز بين القدرات الهجومية والقدرات الدفاعية، والقيد الثاني هو عدم دفع العراق للتفكك بما يقود إلى عملية متصلة على طريقة نظرية الطاولة، أظن أن هذه المسألة على درجة عالية من الأهمية.

المسألة الثالثة، التي تستحق المناقشة في المضمون، وربما كان مناسبتها في الحقيقة قبل اندلاع الحرب، وهذه النقطة كانت حجر الزاوية في المناقشات والمناظرات القوية التي حصلت قبل أزمة الخليج، هي ما إذا كان هناك حل ثالث مهما كان هذا الحل الثالث نبيلاً. «أنا في تقديري أنه كان نبيلاً» بمعنى البحث عن صيغة تنقذ الشقيقين معاً، القضية التي أريد أن أؤكدها والتي اتفق فيها إلى حد ما دون الصياغات المتطرفة التي طرحها الدكتور سمعان، هي ما إذا كان مثل هذا الحل ممكنا على الإطلاق أم لا. وأنت تعلم يا دكتور حسن على سبيل المثال أن العقوبات والحصار الاقتصادي مثلا أداة استخدمتها الأمم المتحدة في عدد من الحالات فشلت فيها جميعها وعندما نجحت في حالة واحدة هي حالة جنوب أفريقيا الحالية وتسيير آلية التحول الديمقراطي، نجحت بعد عشرين سنة على الأقل من صدور أول قرار يدين نظام الأبريتهايد ويطلب تصفيته. في البوسنة والهرسك القرار مطبق منذ سنتين على الأقل ودون أن ينتهي بنتيجة واضحة. على أي حال أنا أدعو الدكتور حسن، بمناسبة ما حدث بالفعل، إلى تأمل جدوى القول بأنه كان هناك حل وسط وسحري وسعيد، وأن هذا النوع من القضايا سنشهده من الآن فصاعدا، نحن كعرب، وأن هذه قضايا مختلفة ومعقدة للغاية، الاختيار فيها ليس بين حق وباطل وبين صح وخطأ، وإنما هو اختيار بين أقل الشرور الممكنة وليس بين صح وخطأ ومنهج أمريكي عربي. فالمسألة كانت في الحقيقة عربا مع أمريكان، وأمريكيين مع عرب مع حل ثان. وأنا أقطع تقريبا أنه بالفعل الحل الذي كنت تتصوره، الحل السحري السعيد ببعض الحصار الاقتصادي وبعض الضغط الدبلوماسي كان سيخرج العراق من الكويت، أعتقد أن هذا الحل هو جزء من مناورة عراقية هدفها تفويت

الفرصة من خلال الحساب الدقيق لإمكانات العمل العسكري المتوافرة على الأرض أنه يمر شهر يناير وفبراير بما يجعل قضية التدخل العسكري أو الحسم العسكري قضية مستحيلة على وجه الإطلاق، وبالتالي كان الناس الذين وضعوا الأولوية لتحرير الكويت ولهزيمة المشروع الطغياني العراقي على المشرق العربي كله، كانوا مضطرين لقبول فكرة الحرب. وأدعوك لمراجعة هذه القضية بالرغم من اعترافي وإصراري على أننا جميعا ينبغي أن نعترف بأن هذا الموقف من حيث مضمونه الأخلاقي هو موقف نبيل على الرغم من أنه لم يكن صحيحا.

عبد المحسن مظفر:

أحد علماء الفيزياء البارعين أراد أن يهدي إلى عالم صديق له هدية ما فأهدى إليه خيطا رفيعا جدا من الذهب لا يكاد يلمس أو يرى بالعين، فما كان من العالم الآخر إلا أن أعادها إلى صديقه العالم بعد أن ثقبها طولاً. هذا هو تقديري للبحث القيم للدكتور حسن نافعة والتعقيب القيم للدكتور بطرس، بحث فاخر جداً وتعقيب أفخر منه. عقلي كلية مع هذا البحث وعاطفتي وجزء من عقلي كلية مع التعقيب. هذا على الهامش لبيان تقديري للبحث والتعقيب. ولتسمحوا لي أن أتدخل في نقطتين أشار المتحدث الأخير إليهما جزئيا. النقطة الأولى تتعلق بجدوى الحصار والمقاطعة الاقتصادية لحل المشكلة القائمة بين الكويت والعراق، أو لإنهاء القضية. الحصار والمقاطعة الاقتصادية، رسمياً على الأقل، من إعلانه إلى هذه اللحظة قائم ضد العراق ولا يزال النظام العراقي يحكم ولم يسقط ولم يتأثر كنظام، ربما تأثر الشعب العراقي وعانى من هذا الحصار ومن هذه المقاطعة، ولكن النظام العراقي رغم الحصار ورغم المقاطعة حتى الآن لا يزال قائما فإذن مقولة أن الحصار والمقاطعة كانا كافيين لثني النظام العراقي عن استمرار احتلال الكويت ثبت فعليا بطلانها. هذه نقطة.

النقطة الثانية: هي قضية تدمير القوة العسكرية العراقية وأن هذا كان الهدف الأساسي من قيام الولايات المتحدة الحلفاء بتحرير الكويت، أولا: هناك تقارير عديدة تشير الآن إلى أن حوالي 80٪ من القوة العسكرية العراقية الاعتيادية باقية، غير أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية

التي عليها رقابة. الأسلحة الاعتيادية، معظم التقارير الدولية العسكرية تشير إلى أن العراق لا يزال يحتفظ ب 80٪ من قوته العسكرية الاعتيادية. وهذه نقطة مهمة جدا، فإذن لم تدمر القوة العسكرية العراقية كما يجول في أذهان البعض.

النقطة الثالثة المتعلقة بهذه القضية أنه كان بإمكان النظام العراقي الحفاظ على قوته العسكرية لو استجاب للنداءات المتكررة من جميع الأطراف ومن بينها النداءات الواضحة من وزير الخارجية الأمريكية في لقائه الأخير مع وزير الخارجية العراقية لما أوضح ما الذي سيجري على الأرض العسكرية من دمار شامل للعراق لو لم يستجب لهذا. إذن المقولتان باطلتان، مقولة الحصار الاقتصادي باطلة بالفعل ومقولة تدمير القوة العسكرية العراقية، وأنها كانت الهدف الأساسي من عملية تحرير الكويت، أيضا يبدو أنها غير صحيحة وغير دقيقة وتحتاج إلى كثير من الحذر عند الحديث فيها.

شوقي رافع:

لدي ملاحظة سريعة فقط حول ما أثير عن الولايات المتحدة والأمم المتحدة. أعتقد أن هناك شهادة للسيدة مارجريت تاتشر في مذكراتها تقول فيها: إنها كانت تلح على الرئيس بوش أن يبادر إلى ضربة عسكرية لقوات صدام حسين في الكويت، وقد ضاق صدرها بتردد الرئيس بوش ووزير الخارجية جيمس بيكر لأنهما كانا يصران على أن تقوم الأمم المتحدة بدور أساسي، فإذن في النهاية نحن نستبعد محاكمة النوايا فأعتقد أن إشارة السيدة تاتشر مهمة في هذا الصدد.

د. سعد بن طفلة:

استمتعت حقيقة بتصفح معظم ما في هذه الورقة وأود فقط أن ألتقط جانبا وبسرعة وأعلق تعليقا قد يراه البعض غريبا نوعا ما فيما يتعلق بالتباكي أو حتى محاولة التأسف على تدمير القوة العسكرية العراقية. قد يكون في هذه الدعوة التي أنادي أو حقيقة أؤمن بها بأنه يجب أن يكون هناك نوع من نزع أسلحة الأنظمة الديكتاتورية العربية. وكنت أرى وأنا أشاهد التلفزيون تدمير بعض الدبابات العراقية، أرى في كل دبابة إنقاذا

ربما لعشرات من الشعب العراقي نفسه. هذه الأسطورة أو محاولة الحفاظ على القوة العربية أو الجيش العراقي، أو غير الجيش العراقي، حقيقة ليس بحفاظ على هذا الجيش ولا يخدم الإنسان ولا يخدم التنمية سواء في العراق ولا في المنطقة. بعض التقارير تتحدث على أن الجيش العراقي قتل، أو أن النظام «نظام صدام» قتل، من الشعب العراقي لإخماد ثورة الجنوب أربعة أضعاف ما قتله الحلفاء أثناء حرب تحرير الكويت، أما افتراض البعض منا لإيمانهم بهذه الأسطورة القائلة أنه قد يأتي في يوم من الأيام نظام وطني نستطيع من خلال هذا الجيش وهذه القدرات العسكرية الموجودة في العراق أن نحرر بها فلسطين، أنا أعتقد بأن هذا ضحك على النفس وعيش في وهم. تخيلوا مثلا لو أن انتفاضة الحجارة كانت موجودة لدى نظام عربي مثل نظام صدام حسين، هل كانت ستستمر لمدة سنتين أو ثلاث سنوات. لنكن أكثر واقعية، حقيقة أنا كنت أتألم حين أرى جسراً يدمر في العراق لأن الجسر قد يعبر عليه طفل أو شيخ أو حتى دابة، ولكن حقيقة كنت أرى في دمار أي دبابة عراقية إنقاذا لعشرات إن لم يكن أكثر من الشعب العراقي أنفسهم. يجب حقيقة أن نعيش داخل وهم وسراب بأن عملية تدمير الجيش العراقي كانت دمارا لقدرات عربية. أنا أعتقد بأن هذا نوع من الضحك على أنفسنا. لربما بأن الدعوة إلى نزع الأسلحة وعدم تسليح هذه الأنظمة يتوافق أيضا مع دعوة أؤمن بها للديمقراطية وللتنمية. لأن تسخير هذه التكاليف الباهظة-وبدلا من صرفها على الجيش-لمشاريع للتنمية من شأنها حقيقة أن تؤدي إلى أهداف استراتيجية قومية قد نصبو إليها، ولنا في اليابان أو ألمانيا خير مثال، فعلى الرغم من أنهما فرض عليهما الحد من التسلح إلا أن ألمانيا رغما عن أنف العالم وبوجود جيوش معسكر حلف وراسو والحلف الأطلسي استطاعت بشكل سلمي أن تتوحد مع ألمانيا الشرقية. وهناك أيضا نموذج اليابان ومحاولة مغازلة روسيا لليابان من أجل المساعدات الاقتصادية، رغم أن روسيا عسكريا أقوى من اليابان وهو خير مثال على أنك تستطيع حقيقة أن تستعيد حقك. فاليابان رفضت إعطاء مساعدات لروسيا إلا بعد عودة جزر الكورال. أنا أريد حقيقة أن نبحث عن نمط تفكير آخر، أتمنى حقيقة أن نتجاوز مفهوم القدرة العسكرية القوية الدبابية وهلم جرا. لا ننسى

حقيقة بأن هذه الأنظمة وهذه الجيوش وهذه الأموال التي صرفت على مدى العقود الأربعة أو الخمسة الماضية، تحت ذريعة تحرير فلسطين، قد وجهت حقيقة إلى صدور هذا الشعب وعلى حساب تنمية هذه الشعوب في المنطقة. وأعتقد أيضا أن الدعوة إلى نزع أسلحة هذه الأنظمة يتوافق أيضا مع انتهاء الحرب الباردة ودخول هذا العالم إلى لغة جديدة، لغة تنادي حقيقة بالسلم العالمي والاستقرار العالمي.

د. سليمان العسكري:

في الواقع أنا لا أريد أن أطيل في هذا التعقيب، إنما أريد أن أشير إلى ما ورد في بحث الدكتور حسن نافعة، في الفقرة القائلة إنه «في الساعات الأولى للغزو نفذت خطة الطوارئ التي من قبل أمريكا لإنقاذ الأسرة الحاكمة الكويتية». في الواقع يبدو لي أن هذه مقولة غير دقيقة، ولم تثبت بالطريقة التي ذكرها هيكل، وهيكل نقلها عن مصدر آخر، صحفي أمريكي في الواقع. هناك ملاحظتان صغيرتان أيضا على ما ورد في بحث الدكتور حسن نافعة بالنسبة لما حققته أمريكا من مكاسب في حرب تحرير الكويت. ورد في البحث أنها استطاعت أن تسيطر على منابع النفط «وهذه إحدى الفوائد التي أنت ذكرتها لأمريكا» يبدو لي أنه لم يجد جديد بالنسبة للمصالح الأمريكية في النفط في المنطقة بشكل عام، لا قبل الأزمة ولا بعد الأزمة، أيضا إحدى الفوائد التي حققتها أمريكا هي أنها عندما سيطرت على منابع النفط تمكنت من أن تضغط على اليابان وعلى أوروبا في مصالحها النفطية، أنا في الواقع لا أعرف أي ضغوط مورست من قبل أمريكا على اليابان وعلى أوروبا. بالعكس بعد نهاية الحرب أسعار النفط بدأت تنخفض ولم تتصاعد. وبالتالي أنا لا أعتقد أن أمريكا سببت مشاكل لأوروبا واليابان في هذا الجانب. بالنسبة لفرض نظام شرق أوسطي جديد تدخل إسرائيل فيه طرفا أساسيا، في الواقع هذا الموضوع ليس بجديد، هذا الموضوع بدئ فيه من السبعينيات، فمنذ بدء الصلح مع إسرائيل وكامب ديفيد بدأ تنفيذ هذا الموضوع، وصحيح أخذ مراحل متباعدة إنما الموضوع ليس بجديد ولم يكن مرتبطا بالحرب التي حدثت لتحرير الكويت. بالنسبة للجيش العراقي في الواقع الإخوان غطوا هذه النقطة لأننا نعتقد بأن الجيش العراقي لم

يدمر كاملا وليس من المطلوب تدميره في الواقع بالشكل الذي كان متصورا. أمريكا لم تخسر في الحرب في القوى البشرية واضح طبعاً لأننا كلنا نعرف أن العراق لم يقاتل، فحتى قواته التي حشدها في الكويت وفي جنوب العراق، لم تقاتل أمريكا ولم تحاول حتى أن تصد قوات برية عادية، يعني شيء غريب أن الكل استسلم منذ اللحظة الأولى لبدء المعركة البرية.

تعقيب الباحث (د. حسن نافعة):

الحقيقة أنا أود أن أبدأ بالتعبير عن سعادتي الحقيقية لكل ما سمعت، سواء ممن اختلف معي أو من اتفق لأنني انتمي لهذا النوع من المثقفين، أو المتعلمين لكيلا أعطي لنفسي هالة أكبر مما استحق، الذين ينصتون إلى الرأي الآخر ويقدرونه ويحترمونه تماما. ومن هذه الزاوية فأنا أقدر تقديرا كبيرا ما تفضل به أستاذي الدكتور سمعان بطرس. وأود أن أؤكد في البداية أنني لم أكتب هذا البحث انطلاقا من مواقف أيديولوجية على الإطلاق أو انطلاقا من مواقف انطباعية، بل حاولت أن قوم ببحث أكاديمي موضوعي قدر ما تسمح به قدراتي. ولذلك أنا أميز بين موقفي من الأزمة كفرد وبين تناولي لها كباحث، وأظن أنني كتبت وكان موقفي واضحا جدا ضد الغزو العراقي للكويت على طول الخط ومع تحرير الكويت تحريرا كاملا، وإنما تناول هذا الموضوع في ضوء تطورات الأزمة. أنا أيضا كنت حزينا لتدمير العراق رغم أنني اعتبر أن النظام العراقي هو من أبشع النظم التي عرفتها المنطقة العربية وربما من أبشع النظم في العالم، وتلك مسائل بديهية ولا تحتاج إلى توضيح، أنا فقط مندهش، أنا أود أن أركز على مسألتين، مسألة أنني تعمدت تهميش الشرعية في البحث. أنا لم أقم بأي عملية لتهميش الشرعية ولم أقل إن المواقف الدولية تبنى فقط على المصالح بمعنى أن المصلحة هي التي تسود حتى لو كانت ضد الشرعية الدولية أو أنني أطالب بأن تسود هذه الرؤية. كانت القضية عادلة كلما مكن هذا من قدر أكبر من التعبئة الدولية ومن الدفاع عن القضية، وبالتالي ليست قضية أنني أهمش الشرعية الدولية، أنا لم أهمش الشرعية الدولية أو لم انتقص من قدرها على الإطلاق، وكانت قضية الكويت قضية عادلة وكانت قضية الكويت تتسق تماما مع الشرعية الدولية وكان مطلوبا إخراج العراق من الكويت.

القضية التي تناولتها هي تحديدا لماذا عملت آليات الأمن الجماعي بهذه الصورة ووفقا لهذا المنطق. وما هي العوامل التي أثرت عليها، ولماذا تصرفت الأمم المتحدة بهذه الطريقة تحديدا ولم تتصرف بأي طريقة أخرى؟ ولذلك هناك في تاريخ الأمم المتحدة مواقف فيها خرق واضح تماما للشرعية الدولية ولكن النظام الدولي كان يعمل وقتها بطريقة مختلفة وبآلية مختلفة. خذ مثلا في المجر سنة 1956، جيوش حلف وارسو اجتاحت المجر لقمع ثورة فيها، ألم يكن هذا خرقا واضحا وفاضحا للقانون الدولي؟ طبعا الاتحاد السوفييتي استخدم حق الفيتو في مجلس الأمن وعندما عرض الموضوع على الجمعية العامة للأمم المتحدة ووفقا لقرار الاتحاد من أجل السلام كل ما فعلته الجمعية العامة أنها أخذت تندد بالغزو وترسل بعثة لتقصي الحقائق، الاتحاد السوفييتي رفض حتى أنه يستقبلها. مثال آخر، الغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا. إذن هناك مناطق نفوذ وكانت هناك آلية رغم أن الميثاق هو الميثاق ولم يتعدل الميثاق. ما أريد أن أقوله أن كل حالة وكل أزمة لها توقيتها وتعمل في إطار نظام دولي معين. فنحن نرى معالم النظام الدولي الذي تعمل في إطاره الأمم المتحدة ونحاول أن نفهم وأن نشرع وأن نفسر لماذا تصرفت الأمم المتحدة على هذا النحو. بالنسبة لقضية العقوبات الاقتصادية، أنا مقتنع تماما أن العقوبات الاقتصادية ما كان يمس لها أن تؤثر على مسار الأزمة، وأعتقد أنني كتبت هذا إن لم يكن في هذا البحث فربما في أبحاث أخرى. واضح جدا أنه كان هناك عوامل كثيرة جدا تضغط في اتجاه التعجيل بالحل العسكري، أحد هذه العوامل أن العقوبات الاقتصادية وحدها ربما لا تكفي لأنه يتعين الانتظار لفترة طويلة جدا، لكن فقط أريد أن أقول إن العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق ليس لها مثيل على الإطلاق في تاريخ المنظمات، في تاريخ الأمم المتحدة، لأن العقوبات التي فرضت على روديسيا والعقوبات التي فرضت على جنوب أفريقيا كانت عقوبات جزئية ومحدودة جداً ولا يمكن مقارنتها ولم يفرض الحصار البحري أو الجوي الذي فرض على العراق على الإطلاق، وبالتالي حتى من هذه الزاوية هناك فرق كبير وكان من الممكن أن تؤثر العقوبات، لكنها كان يتعين أن تستغرق وقتا طويلا وتكلفة القوات الموجودة تكلفة كبيرة جدا، وهذا عامل ضاغط، ثم موسم رمضان والحج، هناك إذن عوامل

كثيرة جدا عجلت بضرورة اللجوء إلى الحسم العسكري.

كل هذا نحلله تحليلا موضوعيا، وأنا أقول إنني كنت أتمنى أن ينسحب صدام حسين من الكويت دون قيد أو شرط من خلال حل سياسي، لكني لست أبله بل أن فاهم تماماً، الموقف العراقي حتى ولو أنا حللت الموقف العراقي بمنهج إدارة الأزمة اعتبر أن هناك مواقف غير مفهومة، وحتى مواقف شديدة الغباء وأن هناك بعض اللحظات أتيحت فيها الفرصة ليستفيد من الموقف الفرنسي على سبيل المثال، فهناك مشروع قرار عرض على مجلس الأمن قبل انتهاء المهلة المحددة للعراق بساعات قليلة جدا، بريز دي كويلار في زيارته لبغداد وأنا آسف للتعبير «لطعه» صدام حسين عدة ساعات، لم يقابله صدام حسين مع أني كنت أتصور أنه حتى بمنطق إدارة الأزمة كان يستطيع أن يأخذ بريز دي كويلار من يده ويقول له أنا ضد الأمريكان لكن أنا مع الشرعية الدولية وأنا سوف انسحب ويطلب ضمانات لحماية القوات العراقية المنسحبة إلى آخره. فأنا أتصور أن هذا الموقف أيضا هو سوء تقدير، يعني هناك سلسلة من الأخطاء، أخطاء التقدير التي وقع فيها العراق في الحساب حتى من زاوية الرؤية العلمية الموضوعية لكيفية إدارة أزمة وكيفية إدارة الصراع، ليست الشطارة إنك تحتل الكويت في ست ساعات، هذه مسألة سهلة وميسورة ولكن الشطارة هي كيف تدير الأزمة، لكنه حتى هنا لم يعرف بالضبط كيف يدير الأزمة إدارة صحيحة وكيف يناور، إلى آخره.

لكن أنا كانت قضيتي الأساسية بالنسبة للأمم المتحدة هي أن أحدد تحديدا ما العوامل ولماذا تصرفت الأمم المتحدة وآليات الأمم المتحدة على هذا النحو. وأريد أن أضيف هنا نقطة، طبعاً الحديث في هذا يطول والجدل يمكن أن يكون مستمراً إنما يجب أن نتذكر، وقد ذكر ذلك في البحث تحديدا لكن لا أعرف لماذا لم تتم الإشارة إليه، أن هناك لجنة اسمها لجنة أركان الحرب وأن هناك مادة اسمها المادة (43) والالتزامات التي تفرضها على الدول، وأنا كنت أقارن ليس من زاوية مثالية، يعني ما المعيار التي تتحدث عنه، القرار (678) مثلا يطرح تساؤلات، لماذا ليس تقييمي أنا للموقف، إنما أنت تنظر ماذا يقول ميثاق الأمم المتحدة في ذلك وما الحالات التي يمكن فيها استخدام القوة، وكيف وبأي شروط، صحيح

أستاذنا الدكتور سمعان قال: إن الميثاق لا يمنع من أن يفوض مجلس الأمن دولا أخرى في تنفيذ قراراته، نعم ولكن ليست هذه هي آلية الأمن الجماعي كما هو منصوص عليها في الميثاق.

النقطة التي كنت أتمنى أنها تحصل، خصوصا ومقولة النظام العالمي طرحت بقوة، النظام العالمي الجديد الذي تلعب فيه الأمم المتحدة الدور الأساسي، وأنها تعاقب كل المجرمين وكل الخارجين على قواعد القانون الدولي بنفس الطريقة، كان هناك فرصة في تقديري الشخصي لكنها أجهضت. أجهضت لأسباب كثيرة جدا من بينها أن الولايات المتحدة لم تكن ترغب في ذلك، لأن مفهوم الأمن الجماعي بطبيعته يعني إدارة جماعية، يعني إدارة مشتركة يعني وجود شريك آخر يدير، الولايات المتحدة في لحظة من لحظات النظام العالمي التي لديها فيها فرصة أن تنفرد بقيادة النظام العالمي لم تكن تريد هذا، لكن الاتحاد السوفييتي مرح في أثناء الأزمة أنه على استعداد للتفكير في إحياء لجنة أركان الحرب التي تجمدت أثناء الحرب الباردة وقال إنه على استعداد لأن يبحث في آلية لتنفيذ الوضع المادة 43 لوضع التنفيذ، وفرنسا رحبت بهذه الفكرة لكن الولايات المتحدة قطعت عليهما الطريق. وأيضا الموقف السوفييتي لم يكن موقفا حازماً في هذا الموضوع، وبالتالي لم تكن هناك إدارة جماعية دولية لاستغلال مرحلة الأزمة لإعادة إحياء الآليات التي توقفت أو تجمدت أو ماتت في أثناء الحرب الباردة. وبالتالي أنا أميل إلى الاعتقاد بأن مقولة شعار النظام الدولي الجديد كانت أساسا لتحريك وتعبئة قطاع أوسع للتحالف ضد العراق لكن لم تتوافر الإمكانات أو القدرات أو النوايا أو الرغبات لوضع آلية الأمن الجماعي موضع التطبيق بالفعل.

واكتفى بهذا، هناك ملاحظات كثيرة جدا لكن أنا أشكر لكل من تفضل بالتعقيب على هذا البحث أو قراءته.

تعقيب من «المعقب على البحث» «د. سمعان بطرس»

أولا يسعدني كثيرا أن المداخلات التي تمت والتعقيب الأخير لزميلي الأستاذ الدكتور حسن نافعة أوصلتنا في الحقيقة إلى أرضية مشتركة بدلا من النفور الذي كان يبدو واضحاً في البداية وهو في الواقع نفور غير

صحيح ولا ينطبق على الحقيقة والمداخلات بيني وبين الأستاذ الدكتور حسن.

الآن اتجه إلى الرد مباشرة على بعض الأسئلة التي وجهت إليه أو الملاحظات التي وجهت إلي مباشرة وأولها سؤالان وجههما الأستاذ محمود المراغي فإنه فهم أنني قلت أن الموقف الأمريكي استند أساسا إلى الشرعية الدولية بينما الدكتور حسن نافعة يؤكد أو يرجح أن الموقف الأمريكي استند إلى المصالح وليس إلى الشرعية. في حقيقة الأمر أنا لم أقل إن الولايات المتحدة استندت فقط إلى الشرعية الدولية فإن موقف أي دولة في العالم، والولايات المتحدة أو غير الولايات المتحدة، تبرره المصالح. كل ما في الأمر أن دور الشرعية الدولية جاء مؤكدا ومؤيدا ومساندا للموقف الأمريكي الذي أساسه المصالح. فأنا لم أنف المصالح إطلاقا في هذا الشأن، إنما استفادت الولايات المتحدة من الوضع القائم من مبادئ الشرعية الدولية لكي تعزز موقفها وتحقق مصالحها في هذا الشان.

الملاحظة الثانية، وهي ترتبط بالواقع الدولي، هل اليد الطولى كانت للأمم المتحدة أم اليد الطولى كانت للولايات المتحدة الأمريكية، وهنا أيضاً يرجح أو يميل الأخ محمود المراغي إلى رأي الدكتور حسن نافعة بأن اليد الطولى كانت للولايات المتحدة الأمريكية. عند هذه النقطة أنا ندمت أشد الندم أنني بسبب الالتزام بالوقت تجاهلت أو في الواقع أجلت مناقشة موضوع المقابلة بين حق الدفاع الشرعي عن الذات وآلية الأمن الجماعي، لو كنت ناقشت هذه القضية لاتضح تماماً أن المسألة ليست يدا طولى للولايات المتحدة أو يدا طولى للأمم المتحدة، إنما هناك في الواقع تفاعل تام بحكم طبيعة الآليتين، بين هاتين الآليتين. وكلتا الآليتين سواء الأمن الجماعي أو الدفاع الشرعي عن النفس تشرف عليهما الأمم المتحدة. صحيح من الناحية الواقعية، على أرض الواقع، قيادة القوات، قيادة العمليات العسكرية، هذه كلها كانت متروكة للولايات المتحدة الأمريكية لأن أساس العملية أصلا قام على أساس حق الدفاع الشرعي عن النفس ولم يقم على أساس تطبيق نظام الضمان أو الأمن الجماعي الذي تتولى القيادة فيه الأمم المتحدة ذاته وليس الدول، فلو كنت شرحت هذه النقطة وهذا التفاعل لاتضح أن المسألة ليست يدا طولى لهذا أو يدا طولى لتلك إنما هي قضية

تفاعل بين آليتين وانسجام أو توافق أو تناغم بين مصالح الدول عبر عنها مجلس الأمن. فهنا مجلس الأمن لم يكن أيضا غائبا كلية حتى عن سير العمليات العسكرية والنتائج التي ترتبت على سير العمليات العسكرية، بدليل أن مجلس الأمن هو الذي تبنى القرار ولا أستطيع أن أقول إن هذا قرار أمريكي. نعم اقترحته الولايات المتحدة إنما كون مجلس الأمن يتبناه إذن معنى ذلك أن المجتمع الدولي أيضا يتبناه، وهو القرار الخاص بشروط وقف إطلاق النار. فالأمم المتحدة كان لها يد في هذه القضية. و انتقل للأخ الزميل الدكتور محمد السيد سعيد وأقول إنني أوافقه على كل ما قاله في حقيقة الأمر، ولكن مع ملاحظة بسيطة أن هناك فارقا بين التطرف والحماسة في عرض الرأي. فأنا أعترف أن هذه طبيعتي، أني متحمس في عرض رأي أنا مقتنع به، إنما لا يعني ذلك أنني متطرف في هذا الرأي، لأن التطرف معناه أنني متشبث بالرأي ولا أقبل غيره. فهنا أعتقد أني بعيد كل البعد عن مسألة التطرف في هذا الأمر بهذا المفهوم بطبيعة الحال ولكني أقر وأعترف بأني أبديت رأي بقدر كبير من الحماسة، ولو كنت قلت نفس الرأي بطريقة هادئة بسيطة ناعمة ربما لما كنت اتهمت بهذا التطرف.

نأتي للملاحظة الأخيرة للدكتور حسن، أنا لا أنكر إطلاقا انه هنا الأمم المتحدة لم تلتزم بأصول وأسس الأمن الجماعي، كما هو منصوص عليه في الميثاق الفصل السابع وبصفة خاصة المادة 43. وأنا معك أن نظام الأمن الجماعي، كما هو مرسوم في الميثاق، لم يطبق ولا مرة واحدة منذ أن نشأت الأمم المتحدة حتى الآن. ولا أتوقع أن يطبق حتى في المستقبل. لأن هنا هذا النظام يقوم في الواقع على افتراضين، وهما افتراض إجماع الدول الكبرى هذا الإجماع مهما حدث بينها لن يتوفر في كل الحالات، ولذلك فإن الدول الكبرى أرادت أن تتحرر وتتحفظ لنفسها على الرغم من أنها هي التي وضعت نظام الأمن الجماعي، ولأنها لا تريد أن تقيد نفسها سلفا بهذا النظام ولذلك فالأفضل لها أن تلجأ إلى أساليب أخرى وهي المادة 51 مع تطوير هذه المادة التي هي أساس الدفاع الشرعي عن النفس.

وفضلا عن ذلك فإن عمليات الأمم المتحدة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين، أين أساسها من ميثاق الأمم المتحدة، لا وجود لمثل هذا السلوك في ميثاق الأمم المتحدة، استخدام القوة في هذا الشأن منوط فقط بنظام

الأمن الجماعي أو الدفاع الشرعي. فأين هنا موضع العمليات الميدانية للأمم المتحدة والتي تقوم فيها بعمليات عسكرية مثل الوضع في الصومال، مثل الوضع إلى حد ما في البوسنة والهرسك وغيرهما الكثير. فهذا النشاط لاوجود له إطلاقا، لا أساس له في ميثاق الأمم المتحدة. ولكن كما نعلم أن أي منظمة دولية هي منظمة حية تحاول أن تواكب طبيعة سير العلاقات بين الدول، وإذا لم تواكب هذا فهنا في الواقع تفقد المنظمة الدولية أي فاعلية وأي مصداقية وينتهي بها الأمر في الواقع إلى الانهيار. وهذا ما حدث بالنسبة لعصبة الأمم المتحدة لأنها لم تواكب التطورات التي حدثت في العلاقات الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين. الأمم المتحدة كانت أكثر مرونة وتجاوزت نصوص الميثاق عن طريق تفسيرات واسعة لكي تدخل آليات هي أصلا غير موجودة في الميثاق في هذا الأمر. فهنا يجب ألا أحكم إذن على نشاط الأمم المتحدة أو موقف الأمم المتحدة من قضية الغزو العراقي للكويت فقط بالنظر أو بالقياس إلى الفصل السابع من الميثاق، وعلى وجه التحديد المادة 43 من هذا الفصل. لأن هذه النصوص وبصفة خاصة المادة 43 نصوص موقوفة، لم تطبق ولن تطبق في المستقبل المنظور على الأقل. فلا أحكم على هذا الأساس، فأجد أساسا آخر في الميثاق يبرر لي هذه الشرعية.

المحور الثالث
الآثار النفسية والاجتماعيات
للغزو العراقي لدولة الكويت

البحث الثامن

دراسة في الآثار النفسية والاجتماعية للغزو العراقي لدولة الكويت

د. طلعت منصور

مقدمة:

لقد شهد التاريخ الإنساني في مواضع كثيرة من العالم أحداثا مروعة من عدوانات وحروب.. اختلفت بشأنها الاجتهادات والتفسيرات، ولكن ربما لم يخبر التاريخ الإنساني موقفا اجتمعت فيه كلمة العالم واتحدت حوله الآراء والاتجاهات مثل الموقف من العدوان العراقي على الكويت.. فالمحنة التي تعرضت لها الكويت-دولة ومجتمعا، ترابا وتراثا، شعبا وقيادة شرعية-من جراء ذلك العدوان. وما اتصف به ذلك العدوان من اللامعنى واللامعيارية ومن القساوة والوحشية التي تفوق في حالات كثيرة كل ما شهده التاريخ الإنساني من مآس ومن ظلم، قد أوجدت معها «حالة صدمة» للإنسان الكويتي في سعيه الجاد لبناء ذاته الحضارية بين المجتمعات الإنسانية.. بل كان «صدمة» لكل المجتمع الإنساني، وذلك في عصر يرنو إلى حضارة القرن الحادي

والعشرين (طلعت منصور، سبتمبر 1990)[1].

وربما لا نختلف في أن العدوان العراقي على دولة الكويت هو «نموذج أو طراز أصلي» Prototype للأزمات، وحيث يمكن بناء على نظرية الأزمة crisis theory وعلى نتائج البحوث العلمية وتضميناتها فيما يتعلق بتجارب الدول الأخرى التي خبرت أزمات من مآسي الحروب-أن يكون تعاملنا مع آثار أزمة العدوان العراقي الغاشم على دولة الكويت قائما على أساس من بصيرة علمية ومن خبرات عملية وعالمية.

فرضيات أساسية في نظرية الأزمة:

يمكن من استقراء نظرية الأزمة ومفاهيمها وما تبسطه نتائج البحوث من آفاق للتفسير والتنبؤ والضبط[2]، أن نحدد عددا من الفرضيات الأساسية التي تساعدنا على فهم طبيعة الأزمة ودينامياتها وآثارها وأبعاد مواجهتها:
الأزمات ظاهرة وجودية: إن الأزمات مكون أساسي من مكونات الوجود الإنساني، بقدر ما تعتبر الأزمات أحداثا متوقعة في فترات مختلفة من مدى حياة الإنسان ومن تاريخ المجتمعات والشعوب، وذلك رغم وجود متغير الفجاءة والسرعة والشدة في طبيعة الأزمة ذاتها. وغالبا ما تنطوي الأزمة على «حالة صدمة»، أي وقوع الأذى والضرر والخسارة على المستويين البنائي والتوظيفي للفرد أو المجتمع.

منشأ الأزمة: تنطوي الأزمات على بدايات يمكن تحديدها في أحداث معينة تمثل «منشأ» الأزمة crisis onset، ويتوقف تأثير هذه الأحداث في توقيتها وشدتها ومدتها وتتابعها ودرجة تداخلها مع بعضها ومع أحداث أخرى[3].

الاضطراب واختلال التوازن: يمثل الاضطراب أو اختلال التوازن-Dis-equilibrium أكثر الجوانب المميزة لحالة الأزمة[4]، وتأخذ هذه الحالة مظاهر متميزة من الاضطراب الانفعالي الشديد. وفي ذلك يصف «كراو» (Crow)1977 الأزمات في أنها تنعكس على حياة الناس بألوان ثلاثة-اللون الأصفر (القلق)، واللون الأحمر (الغضب)، واللون الأسود (الاكتئاب)-تمثل الجوانب الانفعالية لحالة الأزمة[5]. ولا تقتصر مظاهر الأزمة على التغيرات الانفعالية ولكن تشمل أيضا الشكوى من اضطرابات جسمية (مثل

اضطرابات المعدة، والصداع المزمن، والأمراض الجلدية، وأمراض القلب وغيرها)، والاضطرابات السلوكية (الصراع مع الآخرين، اضطراب قدرة الفرد على العمل أو بذل الجهد أو الممارسات اليومية).

وتتميز حالة الأزمة بعدة أعراض وهي[6]:

1- الشعور بالتعب والإجهاد.
2- الشعور بالعجز.
3- الشعور بعدم الكفاية.
4- الشعور بالحيرة والفوضى.
5- أعراض جسمية.
6- مشاعر القلق.
7- اضطراب في علاقات العمل.
8- اضطراب في العلاقات الأسرية.
9- اضطراب في العلاقات الاجتماعية.
10- اضطراب في الأنشطة الاجتماعية.

وتعكس هذه الأعراض ما يتفق عليه العلماء من أن حالة الأزمة يمكن أن تؤثر في جوانب متعددة من حياة الأفراد في وقت واحد:

- المشاعر.
- الأفكار.
- السلوك.
- العلاقات الاجتماعية.
- التوظيف الجسمي.

ضعف القدرة على المواجهة: من الجوانب الأساسية في فهم الأزمات وديناميتها تعرض قدرات ومهارات الأفراد على المواجهة إلى الانهيار أو الاضطراب، أي عدم كفاية أساليب الفرد في التعامل مع أحداث الأزمة، بقدر ما تمثل تلك الأحداث ظروفا جديدة قاسية ومباغتة. يحدد «كابلان» عدة خصائص للمواجهة الفعالة[7]:

1- استكشاف الواقع وقضاياه بفاعلية، والبحث عن المعلومات.
2- التعبير بحرية عن كل من المشاعر الموجبة والسالبة، وتحمل الإحباط.
3- طلب المساعدة الفعالة من الآخرين.

4- تجزئة المشكلات إلى وحدات يمكن السيطرة عليها والتعامل معها على أساس تناول وحدة واحدة في وقت معين.

5- الوعي بالتعب وبالنزعة إلى الارتباك والفوضى، بينما تبذل الجهود ويباشر الضبط والسيطرة على مجالات كثيرة في الحياة قدر الإمكان.

6- التحكم في الانفعالات حيثما يكون ممكنا (وتقبلها حينما يكون ذلك ضروريا)، مع المرونة والرغبة في التغير.

7- الثقة في النفس وفي الآخرين، مع التفاؤل بنتائج جهود المواجهة.

يقسم «لاذاروس» (1980) عمليات المواجهة هذه في فئتين.

1- تغيير الموقف-حل المشكلة.

2- السيطرة على المكونات الذاتية للمشكلة.

والواقع أن حالة الأزمة تتصف بضعف أو انهيار عمليات المواجهة لأن الحل العقلاني للمشكلة فد يكون صعبا أو مستحيلا، كما أن الأفراد يواجهون صعوبة في التحكم في المكونات أو الجوانب الذاتية للموقف أو المشكلة[8].

متغير الزمن في الأزمة: يقرر معظم العلماء والمعالجين المتخصصين في الأزمات أن حالة الأزمة قد تكون حادة (نشأتها مفاجئة ومداها قصير) أو مزمنة (تتراكم مع الوقت وقد تستمر لسنوات). وإذا كان «كابلان» (1964) يذهب إلى أن المدى الزمني لحل الأزمة يستغرق غالبا ستة أسابيع[9]، إلا أن هناك من العلماء من يقررون أن هناك من الأزمات ما لا يمكن حله في غضون تلك الفترة الزمنية القصيرة (وورتمان وسيلفر، 1987)[10]. ويذهب «لاذاروس» (1980) إلى أن حل الأزمات الخاصة بالفقدان والموت قد يستغرق سنوات[11]. وقد سعت بعض الدراسات إلى استعراض عدد من الدراسات عن استمرار التأثيرات التي أجريت على الأشخاص الذين بقوا على قيد الحياة بعد معسكرات الاعتقال النازي وحيث تكشف هذه الدراسات عن طائفة واسعة من المشكلات التكيفية المزمنة-الانفعالية والدافعية والجنسية والاجتماعية والأسرية[12].

وتفترض هذه الدراسات عامة أن شدة الاضطرابات السلوكية تزداد كدالة لشدة الحدث الضاغط ولمداه الزمني[13].

والواقع أن ما يطرحه «كابلان» وآخرون عن سحر العدد ستة أسابيع كمدى زمني لحل الأزمة إنما يحتاج إلى إيضاح وتحديد على أساس من

التمييز بين طورين من أطوار مواجهة الأزمات وهما: استعادة التوازن وحل الأزمة. فاستعادة التوازن تستغرق فترة الأسابيع الستة تقريبا، حيث ينخفض السلوك المضطرب والانفعالات المضطربة وكثرة الشكوى من اضطرابات جسمية عن الحالة الشديدة التي كانت تميز المرحلة الأولى من الأزمة. فالإنسان لا يستطيع أن يتحمل مستويات عالية من اضطراب التوازن وعدم الاستقرار لفترات طويلة من الزمن، وبالتالي فان استعادة التوازن قد تستغرق هذا المدى الزمني المحدود. أما حل الأزمة فقد يستغرق فترة قد تطول أو تقصر بناء على درجة شدة التعرض لأحداث الأزمة وعلى الاستعدادات الشخصية وعلى أساليب التدخل والمواجهة لآثار الخبرات الصدمية.

ومن حيث المدى الزمني الذي تستغرقه آثار الأزمة، فيتفق العلماء على مرحلية تتابعها. وفي ذلك يقدم عدد من الباحثين (مثل كابلان Caplan، 1964، فينك وآخرين، Fink et al 1971، هورويتز Horoitz 1976، بالدوين Baldwin 1979، وغيرهم) نماذج متعددة لتفسير التطور المرحلي للأزمات، وهي نماذج تتفق على نسق تتابعي من المراحل التالية:

الصدمة، التراجع الدفاعي، الاعتراف، ثم التكيف والتغير(*). وتتميز كل مرحلة من هذه المراحل بخبراتها المختلفة، وبإدراكاتها للواقع وبأفكارها وانفعالاتها، وبأنماطها من السلوك، وصولا إلى المستوى المتوقع من التحسن والنمو بقدر فعالية استراتيجية المواجهة للأزمة.

نموذجا عن نسق تطور الأزمة في1976يقدم «هورويتز» Horowitz خمس مراحل متتابعة وهي[14]:

يتمثل أول رد فعل لأحداث الأزمة، وما تتضمنه من إحساس بالتهديد والخطر، في الصرخة/الاحتجاج Outcry وهي ردود الأفعال الانفعالية كانعكاس مباشر للصدمة، أي هي ردود الأفعال الأولية لتأثير الأزمة.

ويؤدي رد الفعل الأولي للأزمة إما إلى الإنكار/الرفض للأزمة أو إلى الانغمار فيها. يشير الإنكار/(Denial) الرفض إلى النزعة إلى الحد من تأثير الأزمة والى تحجيم تداعياتها، مع السعي إلى إظهار التماسك والقوة. وقد تصاحب هذه الحالة بالتخدر الانفعالي (emotional numbing) التي قد تظهر في شكل نزعة إلى اللاتفكير فيما حدث أو إلى القيام بأنشطة كما لو

(*) Shock, devensive retreat, acknowledgement, adapation and change

أن الأزمة لم تقع.

أما الانغمار (intrusiveness) فيتضمن التدفق اللاإرادي للأفكار وللمشاعر المؤلمة فيما يتعلق بأحداث ومآسي الصدمة، وحيث يدور الفرد في دوامة هذه الأفكار والمشاعر التي تتملكه وتستحوذ عليه. وهناك من الأفراد من ينتقل مباشرة من مرحلة الإنكار إلى مرحلة الانغمار، وهناك غيرهم ممن يتأرجح بينهما فيعيش هاتين الحالتين. يعقب ذلك مرحلة «العمل على التغلب على الأزمة» (Working through) وهي المرحلة التي يجري فيها تشغيل تلك العمليات التي يعمل فيها الأفراد على التعبير عن أفكارهم ومشاعرهم وعن صور خبرات الأزمة، وعلى تعرفها وتحديدها، وكذلك. على تقبلها واستيعابها، وتلك مرحلة من التقدم نحو استعادة التوازن وترشيد الحياة بعد الأزمة. وهنا قد يحتاج بعض الأشخاص إلى المساعدة أو السند من الآخرين كي يصلوا إلى هذه المرحلة من تطور حالة الأزمة.

أما مرحلة الاكتمال (completion) فهي مرحلة تكامل خبرة الأزمة داخل حياة الفرد/الأفراد والجماعة، واندماجها في نسيج حياة الفرد والجماعة. وتلك هي المرحلة النهائية لخبرة الأزمة، وحيث تتنامى قوى مواجهتها، وحيث يجري تحديد المشاعر والأفكار والتعبير عنها، وكذلك إعادة تنظيم فعاليات الفرد أو المجتمع لمواجهة الأزمة وما نتج عنها من آثار، مع العمل على ترسم أسلوب حياة جديد يفيد من خبرات الأزمة.

نسق الأزمة. ويؤكد منحى النظم على تناول الأزمات باعتبارها منظومة كلية تتفاعل في سياقها منظومات فرعية. وبالتالي يكون التعامل مع الأزمات وإدارتها ومواجهتها وفقا لذلك النسق. وهنا يحدد بعض المنظرين «نسق الأزمة» Crisis Context في أربع منظومات فرعية subsystems وهي: الأشخاص، جماعة الأسرة الجماعات الاجتماعية، المجتمع، والثقافة، وما تتضمنه هذه المنظومات الفرعية من متغيرات فيما يلي[15]: (سلايكي، 1990: 30- 36).

الشخص/الأشخاص: تتضمن متغيرات هذه المنظومة جوانب توظيف الشخصية (personality functioning)، وهي الجوانب السلوكية والوجدانية. والجسمية والعلاقات التشخيصية والمعرفية، وهنا تتحدد «حالة الأزمة» Crisis state بالتغيرات التي يخبرها الشخص في هذه الجوانب أو في بعضها، وهو ما ينبغي أن يتضمنه القياس الكلينكي لتلك الجوانب.

جماعة الأسرة/ الجماعات الاجتماعية. الأسرة، الأصدقاء، الجيران، وطبيعة علاقاتهم بالشخص أو الأشخاص في الأزمة (التماسك والترابط، أنماط التواصل، الأدوار والمسؤوليات، المرونة والمكاشفة، القيم)، وتمثل جماعة الأسرة/ الجماعات الاجتماعية «المنظومة الصغرى» microsystem، وهي الوسط الاجتماعي المباشر الذي يعيش فيه الشخص/الأشخاص. وتتضمن هذه المنظومة ما هو متاح في ذلك الوسط من «إمدادات اجتماعية» social supplies تلعب دورا أساسيا في الأزمات. فالجماعة الاجتماعية المباشرة قد تكون مصدرا للتأييد والسند أو مصدرا للضغوط. وفي معظم الحالات تعتبر جماعة الأسرة والجماعات الاجتماعية هي الأساس في تقديم الإسعافات النفسية الأولية في مواجهة ضغوط الأزمة.

المجتمع: خصائص المجتمع من حيث المتغيرات الجغرافية والمصادر المادية والاقتصادية، السياسات السائدة في الأجهزة السياسية والحكومية (التنفيذية والقضائية والتشريعية)، الأعمال والمهن، المدارس، دور العبادة، التنظيمات والمؤسسات المختلفة. ويتأكد في هذه المنظومة الدور الحاسم للأجهزة الحكومية والسياسية والاجتماعية في التعامل مع الأزمة وحسن إدارتها عملا على استعادة التوازن وإعادة البناء.

الثقافة: وتتمثل متغيرات هذه المنظومة فيما يسؤ أسلوب حياة المجتمع من عادات وتقاليد واتجاهات ومعتقدات ومعايير وقيم. وفي ذلك تنطوي الأزمة على تغير في أسلوب حياة الفرد والجماعة، أي في أساليب التفكير والسلوك والعمل، وفي الانفعال، وفي الاتجاهات والقيم، وفي النظرة إلى الناس والحياة والوجود والمستقبل، بل وفي فلسفة الحياة بصفة عامة.

ويتناول بعض الباحثين «نسق الأزمة» أو «منحى النظم» في التعامل مع الأزمات من منظور وظيفي، حيث تتحدد الوظائف الأساسية لأي منظومة في وظائف ثلاث، وهي:

أ- التكيف مع البيئة.

ب- التكامل بين المنظومات الفرعية المختلفة.

جـ- اتخاذ القرارات.

ومن شأن أي اضطراب في هذه الوظائف الثلاث أن يؤدي إلى أزمة. فالأزمة قد تعكس نوعا من اضطراب التوافق مع البيئة، أو من نقص

التفاعل بين المنظومات المختلفة داخل النسق العام للمجتمع. أما وظيفة اتخاذ القرارات فهي حجر الزاوية في استراتيجيات المواجهة كبعد رئيسي من أبعاد نظرية الأزمات. ومن ثم فإن وظيفة اتخاذ القرارات إبان الأزمات تأخذ وجهتين. حل الأزمة باستراتيجيات فعالة لمواجهتها أو الاضطراب أو الإخفاق في التعامل معها.

نواتج الأزمة: تعد الأزمات فترات حرجة ونقاط تحول حاسمة في حياة الأفراد والمجتمعات، وحيث يكون الخطر موجودا جنبا إلى جنب مع الفرصة، أي مع احتمالات التغير والتحسن. ولذلك يمكن النظر إلى نواتج أو آثار الأزمات على أنها واحدة من نواتج ثلاث: تغير إلى الأحسن، أو تغير إلى الأسوأ، أو العودة إلى المستوى السابق السائد قبل الأزمة. وهنا يؤكد بعض المنظرين والباحثين في ميدان سيكولوجيا وعلاج الأزمات أن «الأزمة ظاهرة» تجمع في طياتها دائما «الخطر مع الفرصة» Danger With Opportunity. فعنصر الخطر يتأتى حينما تخلق بعض الأحداث المعجلة توترا لا يلقى خفضا بوساطة الأنماط السلوكية العادية. ويزداد مستوى التوتر وعدم الارتياح بشكل واضح عندما تخفق الحلول واحدة تلو الأخرى وعندما يثبت أن أساليب المواجهة غير ملائمة. ويصاحب هذا التوتر الزائد ما يخبره الفرد أو الجماعة من اضطراب معرفي وانفعالي. ويتبع ذلك حالة من اضطراب التنظيم ومن اختلال آليات (ميكانزمات) التوازن، والتي تؤدي بدورها إلى خفض المقدرة على حل المشكلات وإلى تعميق الإحساس بالضيق والأسى. وعند هذه النقطة يكون الناس في حالة من القهر والانغمار في حمأة الخطر من الأزمة (إيلين جانسويك Janosik 1984)[16].

إلا أنه خلال حالة الاضطراب التي تصاحب الأزمة، تتأتى «الفرصة للنمو» Opportunity for grwoth. وتلك هي الفترة التي يتلقى فيها الفرد أو الجماعة الدعم أو السند من الآخرين، كما أنها الفترة التي تنشط فيها فعاليات الفرد و/ أو الجماعة استمرارا للبحث من جانبهم على حلول بديلة، وهذه الحلول البديلة قد تكون حلولا تكيفية او حلولا غير تكيفية. وتنشأ الحلول البديلة اللاتكيفية من تجنب الأحداث الخطرة أو المقلقة، أو اجترار المشكلات أو تسطيحها، أو إنكار حالة الضيق أو الغضب. وهنا فإن «إمكانات الخطر» Danger potential تستمر في تفوقها على «إمكانات النمو»

growth potential لأن المواجهة اللاتكيفية لا تعوق الحلول الجارية للمشكلات فحسب، ولكنها تهدد أيضا القدرة على حل المشكلات في المستقبل»[17].

أما الحل الإيجابي للأزمة، فهو العمل من خلال أحداث الأزمة كي تصبح تلك الأحداث متكاملة داخل نسيج الحياة، تاركة الأشخاص في حالة من الانفتاح، وليس الانغلاق، على المستقبل (فايني، 1976)[18].

مشكلة الدراسة

يتضمن التراث العلمي فيما يتعلق بسيكولوجية الأزمات والضغوط وبإدارة الأزمات ومواجهة الضغوط قدرا من النظريات والبحوث ومن طرق وأساليب المواجهة. وهو ما يعكس خبرات وجهود بعض العلماء والباحثين في الغرب وأمريكا في هذا الشأن. والأغلب أن خبرتنا كباحثين عرب في هذا الميدان تعد ضئيلة. وذلك هو واقع الحال حينما وقع العدوان العراقي الغاشم على الكويت، وما صاحبه من حالة من الارتباك والاضطراب، وما تخلف عنه من نتائج وآثار شتى.

وقد نشأ مشروع هذا البحث كجانب من عدد من الجهود التي اضطلعنا بها إبان تلك الأزمة، واستغرق جمع مادته، من خلال أداة بسيطة لجمع المعلومات، الفترة من أكتوبر سنة 1990 حتى مارس 1991 وهي تلك الفترة القاسية من أحداث ذلك العدوان البغيض، عملا على تعرف وتحليل المتلازمات النفسية لدى الأطفال والمراهقين الكويتيين. والمتلازمات النفسية هي تلك التغيرات النفسية/ السلوكية التي صاحبت «الأزمة» التي تعرضت لها الكويت من جراء ذلك العدوان، والتي تبدت في عدة مظاهر/ أعراض نشأت كردود أفعال للأحداث والمواقف المأساوية التي تعرض لها الوطن والمواطن. واستقراء لتلك المظاهر/ الأعراض، وربطها بأطرها من النماذج النظرية والمفاهيم التفسيرية، يمكن استخلاص/بناء استراتيجية إرشادية لمعالجة وقع تلك الأزمة وآثارها على الناشئة من الأطفال والمراهقين الكويتيين.

ومن هنا، فإن الدراسة الحالية تنتمي إلى ذلك النمط من البحوث المعروف بالبحوث العملية (Action Research) كاستجابة لظروف أو متغيرات أو صعوبات طارئة-تشخيصا بالتحليل الكلينيكي ومواجهة بالإرشاد / العلاج.

الهدف من الدراسة

تنشد الدراسة الحالية تحليل الآثار التي صاحبت أزمة العدوان العراقي على الكويت باعتبارها «متلازمات نفسية» لحالة «الصدمة» التي تعرض لها الوطن والمواطن، بهدف تشخيص الآثار النفسية لوقع تلك الصدمة ووطأتها على عينات من الأطفال والمراهقين الكويتيين، واعتبارا لبعض المتغيرات المصاحبة كالعمر (طفولة، مراهقة) والجنس (ذكور، إناث) وتباين الخبرة الصدمية لدى هؤلاء الناشئة ممن كانوا داخل الوطن أو خارج الوطن إبان تلك المحنة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المتضمنات الإرشادية لنواتج تلك الأزمة ولانعكاساتها على الناشئة من الأطفال والمراهقين الكويتيين.

فروض الدراسة

في ضوء الإطار النظري للبحث. وبتمحيص الأهداف المنشودة منه، وتفاعلا مع الخبرة الشخصية للباحث في العمل في بناء استراتيجيات إرشادية للتعامل مع تلك الأزمة ومواجهتها، يمكن استنباط الفروض التالية:

1- تتحدد المتلازمات النفسية لأزمة الخليج لدى الناشئة من الكويتيين في مجموعات من المكونات الأساسية التي تتجمع في عدد من العوامل المتعلقة بها.

2- تختلف المتلازمات النفسية لأزمة الخليج لدى الناشئة من الكويتيين باختلاف متغيرات الجنس والعمر وبيئة الوجود إبان الأزمة.

الطريقة

العينة:

تتألف العينة الأساسية للبحث من 592 من الأطفال والمراهقين الكويتيين. وتنقسم العينة الكلية إلى مجموعات فرعية وفقا للمتغيرات المصاحبة للبحث وهي: متغير الجنس (ذكور، إناث)، متغير العمر (الطفولة الوسطى، المراهقة الوسطى)، ومتغير ظروف بيئة الوجود إبان الأزمة (داخل الوطن لفترة من الوقت إبان الأزمة، خارج الوطن)، كما يتضح من الجدول رقم (1).

وقد بلغ متوسط أعمار عينة الأطفال من الذكور 8 سنوات و 7 أشهر

جدول رقم (1)

يوضح مجموعات عينة البحث وفقا للمتغيرات المصاحبة: الجنس، العمر، البيئة

متغير الجنس والعمر / متغير بيئة الوجود إبان الأزمة	ذكور		إناث	
	طفولة	مراهقة	طفولة	مراهقة
داخل الوطن	105	102	58	53
خارج الوطن	63	61	70	80

بانحراف معياري قدره 3, 4، ومتوسط أعمار عينة الأطفال من الإناث 8 سنوات و10 أشهر بانحراف معياري قدره 5, 11، في حين بلغ متوسط أعمار عينة المراهقين من الذكور 15 سنة، و 8 أشهر بانحراف معياري قدره 8, 6 ومتوسط أعمار عينة الإناث 15 سنة، و 4 أشهر بانحراف معياري قدره 3, 2،

وقد جرى جمع البيانات من هذه المجموعات المكونة للعينة الأساسية من الأطفال والمراهقين الكويتيين من الجنسين الموجودين في مدينة القاهرة إبان فترة العدوان العراقي على الكويت. ويتحدد متغير ظروف بيئة الوجود إبان فترة العدوان بفئتين: فئة خارج الوطن حيث لم يكونوا موجودين بالوطن منذ بداية العدوان في الثاني من أغسطس، وفئة داخل الوطن أثناء الاحتلال العراقي لفترة من الوقت تراوحت ما بين شهرين وخمسة أشهر ثم استقروا بالقاهرة.

وقد اعتمد جمع المعلومات على مجموعة من الباحثين من طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة عين شمس ومن الشباب العاملين بالمركز الإعلامي لسفارة دولة الكويت بالقاهرة إبان الأزمة، وحيث قدم المركز التيسيرات اللازمة لجمع البيانات من مجموعات عينة البحث. وشملت مصادر عينة البحث المدارس الكويتية بالقاهرة إضافة (هل بعض المدارس المصرية وأماكن تجمع الكويتيين بالقاهرة.

أداة البحث:

وتتمثل في (قائمة المظاهر النفسية الملازمة لأزمة الخليج لدى الأطفال والمراهقين الكويتيين)، وهي من إعداد الباحث. وقد اعتمد بناء هذه القائمة

على عدة مصادر:

1- إجراء استفتاء مفتوح على مجموعة من الأمهات الكويتيات (ن = 17). ويدور الاستفتاء حول الإجابة عن السؤال التالي: (ما آثار العدوان العراقي على الكويت في الطفل الكويتي؟» (اكتبي كل ما تلاحظينه-كأم-من تغيرات في التصرفات والأفعال أو المظاهر أو المشكلات التي طرأت على طفلك بعد هذا العدوان ولم تكن موجودة عنده من قبل).

2- إجراء مقابلة مفتوحة مع بعض هؤلاء الأمهات (7 أمهات) حول إجاباتهن وما تستدعيه تلك الإجابات من تحليلات وتفسيرات كما تراها الأم.

3- الملاحظات التي جمعها الباحث من خلال عمله وتفاعله مع مواقف وأحداث الأزمة.

4- تحليل النظريات والبحوث المتعلقة بسيكولوجية الأزمات وبالتدخل في الأزمات.

تلك هي المصادر الأساسية التي استخلصت منها مكونات تلك الأداة. وقد بلغت بنود هذه القائمة 68 بندا تعكس المظاهر المختلفة للآثار النفسية كمتلازمات لأزمة الخليج لدى الناشئة من الكويتيين. وقد طبقت هذه القائمة على عينات البحث من الأطفال والمراهقين، وفقا لمقياس متدرج: كثيرا-إلى حد ما-نادرا، وتحسب الدرجات 3- 2- 1 بالنسبة لكل بند.

ثبات الأداة: وقد حسب بطريقة إعادة التطبيق (بعد أسبوعين) على 28 طفلا ولقد بلغت قيمة معامل الارتباط لدرجات هؤلاء المفحوصين على القائمة بين الإجراءين (ر = 76, 0) وهو معامل ثبات دال إحصائيا عند مستوى 01, 0

صدق الأداة: وقد حسبت خصائص الصدق بطريقتين:

الأولى: الصدق المنطقي:

ويعنى بالتحقق من مدى تمثيل الأداة للميدان الذي تقيمه، فالمكونات الرئيسية لأداة جمع المعلومات في الدراسة الحالية قد جرت مراجعتها على المفاهيم المشتقة من النظريات والنتائج البحثية في ميدان سيكولوجية الأزمات والتدخل في الأزمات.

الثاني: الصدق التلازمي:

وقد استخدم الباحث «مقياس القلق للأطفال» لا من إعداد (كاستانيدا وآخرين) وتعريب وتقنين (فيولا الببلاوي، 1987) كمحك ذي معنى للمقارنة بينه وبين أداة البحث الحالي. وقد طبق هذان المقياسان على مجموعة من المفحوصين (ن = 28 طفلا)، وحسب معامل الارتباط بين درجات الأطفال على هاتين الأداتين، وحيث بلغت قيمة (ر= 0,81).

وهكذا فإن أداة البحث الحالي تتوافر لها شروط الصلاحية في جمع البيانات اللازمة.

نتائج الدراسة

في ضؤ الهدف من البحث، وتأسيسا على الفروض المطروحة للتحقق منها، نعرض لنتائج الدراسة في القسمين التاليين:

القسم الأول:

ويختص بتحليل مكونات المتلازمات النفسية لأزمة الخليج لدى الناشئة الكويتيين إلى عواملها المتعلقة بها. وقد شمل التحليل في هذا القسم البيانات المستمدة من العينة الكلية (ن = 592)، حيث أخضعت مصفوفة معاملات الارتباط بين بنود قائمة المظاهر النفسية الملازمة لأزمة الخليج لدى كل من الأطفال والمراهقين الكويتيين-للتحليل العاملي من الدرجة الأولى، ثم للتحليل العاملي من الدرجة الثانية.

القسم الثاني:

الهدف منه تعرف الفروق في المتلازمات النفسية لأزمة الخليج بين الناشئة الكويتيين وفقا لمتغيرات الجنس والعمر وبيئة الوجود إبان الأزمة. وقد أخضعت البيانات المتجمعة من مجموعات المفحوصين إلى تحليل التباين ذي التصميم (2 x 2 x 2).

وفيما يلي نعرض لنتائج الدراسة وفقا لهذا التنظيم:

أولا: تحليل مكونات المتلازمات النفسية لأزمة الخليج لدى الأطفال والمراهقين الكويتيين

لقد أخضعت البيانات المستمدة من العينة الكلية للبحث (ن = 592 مفحوصا) للتحليل العاملي وفقا لطريقة المكونات الأساسية لهوتلنج والتدوير

المتعامد بطريقة الفاريماكس لكايزر. وقد أسفرت نتائج هذا التحليل عن استخلاص سبعة عوامل، كما يتضح من الجدول رقم (2).

جدول (1:2)
التشبعات على العامل الأول

رقم البند	مضمونه	التشبع
31-	الشعور بعدم الأمان	0 ,746
57-	الشعور بالغضب المستمر	0 ,721
67-	القلق الزائد على الوطن	0 ,787
8-	نقص الحيوية/الهمة	0 ,674
20-	الخوف من المستقبل	0 ,652
65-	الابتئاس	0 ,567
60-	الإحساس بالغربة	0 ,548
26-	نقص الاهتمام بالأنشطة المختلفة	0 ,543
38-	نقص الرغبة في اللعب	0 ,537
51-	الأحلام المزعجة	0 ,531
25-	الضيق/الهم/النكد	0 ,527
11-	الخوف من الظلام	0 ,475
44-	البكاء	0 ,449

ينطوي هذا العمل على عدد من المكونات التي تكشف عن بعض المظاهر أو الأعراض الدالة على صعوبات / اضطرابات في الجانب الانفعالي-الدافعي من الحياة النفسية للأطفال والمراهقين الكويتيين إبان أزمة العدوان العراقي على الوطن، وهي مظاهر/ أعراض لاستجابات انفعالية متعددة تأخذ مظاهر متباينة، ولكنها تعكس في مجملها شعورا بالتهديد والخطر كرد فعل لكل الأحداث البشعة التي لازمت تلك الأزمة. ولذلك يعبر هذا العامل عن «الصعوبات الانفعالية-الدافعية»، وتلك هي تسمية هذا العامل.

تتلازم التشبعات على هذا العامل مع بنود تتعلق بجوانب الإدراك والتفكير والتقييم لأحداث العدوان وظروفه ومترتباته سواء ما يتعلق بالذات أو الآخر، أو بالحاضر أو المستقبل أو حتى بفلسفة الحياة ومعنى الوجود. كما تتضمن بنود هذا العامل بعضا من المعتقدات كالقضاء والقدر وعزو الأحداث إلى ظروف خارجية أو الاعتقاد في حياة مثالية. ويتعلق بهذا العامل أيضا بعض من العمليات المعرفية مثل التنافر الذي يظهر في شكل التناقض في

جدول (2:2)
التشبعات على العامل الثاني

رقم البند	مضمونه	التشبع
17-	التفكير الزائد في احتمالات الخطر في المستقبل	0,769
48-	الاعتقاد بأن القدر وراء كل ما حدث	0,744
63-	الشعور بالعداوة من الجار والشقيق	0,732
29-	الاعتقاد بأن مايحدث من كوارث يرتبط بظروف خارجية	0,728
39-	الإحساس بانعدام المعايير لما يجري من أحداث	0,715
68-	لوم الذات على ما وقع من كوارث	0,674
46-	التشتت/صعوبة التركيز/السرحان	0,637
2-	تنافر الإحساس بمعنى العروبة	0,604
34-	الإحساس بالوحدة	0,592
27-	الشعور بالضيق إزاء الفاقد والخسارة	0,567
14-	الاعتقاد بأن الحياة ينبغي أن تكون سهلة وخالية من المتاعب	0,532
33-	النزعة رلى اللاتفكير في أحداث تلك المحنة	0,463

تفسير الأحداث وفي تقييم معاني الحياة، وكذلك في تنافر معنى العروبة والإحساس بها إبان تفاعلات وافتعالات أحداث الأزمة. ويرتبط بهذه الجوانب المعرفية استجابات تنطوي على الإحساس بالعداوة من الجار والشقيق وبالفاقد والخسارة، ونقص الثقة في الآخرين، والإحساس بانعدام المعايير وبالوحدة. ومن ذلك يتضح أن موضوع هذا العامل وتضميناته من البنود ومفاهيمها هو: «الصعوبات المعرفية»، وهي تسمية هذا العامل.

تكشف البنود المتشبعة بهذا العامل عن بعض التغيرات الفسيولوجية التي تظهر في صعوبات الطعام من حيث النقص أو الزيادة في الشهية أو العزوف عن الطعام، وفي اضطرابات الوزن زيادة ونقصانا، والشكوى من آلام في المعدة أو من الصداع أو من التعرض لأمراض أو اضطرابات جسمية غير مألوفة. والإحساس بالإجهاد وسرعة التعب والضعف الجسمي، وكذلك في صعوبات النوم من الأرق أو كثرة النوم أو قلته أو تقطعه أو صعوبة الذهاب إلى الفراش أو الاستيقاظ فجأة أثناء النوم. ونقترح تسمية هذا العامل «الصعوبات / الاضطرابات الفسيولوجية».

جدول (3:2)

التشبعات على العامل الثالث

رقم البند	مضمونه	التشبع
30-	صعوبات الطعام (نقص الشهية، زيادة الشهية، العزوف عن الطعام)	0,637
7-	اضطراب الوزن (نقص الوزن، زيادة الوزن)	0,622
45-	الشكوى من آلام في المعدة	0,576
23-	الشكوى من الصداع	0,568
50-	الإحساس بالإجهاد/سرعة التعب	0,554
12-	صعوبات النوم (الأرق، قلة النوم، كثرة النوم، النوم المتقطع، صعوبة الذهاب إلى الفراش، الاستيقاظ فجأة أثناء النوم.. إلخ)	0,569
56-	الضعف الجسمي	0,520
19-	الشكوى من التعرض لأمراض أو اضطرابات جسمية غير مألوفة	0,446

لقد تمايزت البنود المتجمعة في هذا العامل بارتباطها جميعا بحالة الاستثارية التي تتمثل في العصبية وسرعة الاستثارة وسورات الغضب والنشاط الزائد وكثرة الحركة، كما تتأثر في بعض «اللازمات العصبية» مثل قضم الأظافر والحركات الجسمية اللاإرادية. ومن ثم، فإن هذه المظاهر تتجمع في تلك الحالة العامة من «الاستثارية»، وتلك هي التسمية التي نقترحها لهذا العامل. TICS

هذه البنود المتجمعة في هذا العامل واضحة بذاتها، حيث تكشف عن تأثير العدوان في الناشئة من الكويتيين من حيث اضطراب حياتهم الدراسية، وابتعادهم عن مدارسهم ونظمهم التعليمية المعتادة، وهذه المظاهر المختلفة تعكس في مضمونها نقص الدافعية للتعلم وللانتظام في العمل المدرسي ولممارسة أنشطته المختلفة. وتلك هي «الصعوبات الدراسية» التي لازمت المحنة التي ألمت بالوطن.

يعبر هذا العامل عن ردود أفعال أو نزعات سلوكية تأخذ أنماطا مختلفة من السلوك، كالنزعة إلى السلوك العدواني، كما يتضح من العنف والخشونة والاحتراز والتشاجر، والنزعة إلى السلوك الانسحابي من حيث الميل إلى العزلة، واضطراب السلوك الاجتماعي من حيث نقص المشاركة في التحادث

جدول (4:2)
التشبعات على العامل الرابع

رقم البند	مضمونه	التشبع
52-	العصبية	0,573
61-	قضم الأظافر	0,546
43-	الحركات الجسمية اللاإرادية (القدمين، الذراعين، الرأس، الكتف... إلخ)	0,519
9-	النشاط الزائد وكثرة الحركة	0,472
32-	سرعة الاستثارة	0,425
18-	سورات الغضب	0,413

والتواصل مع الآخرين، ومن حيث نقص الثقة في الآخر، وتزايد السلوك الاستهلاكي، وحالة التوقع للأحداث وما فيها من ترقب وانتظار. ولذلك يعبر هذا العامل عن «الصعوبات/الاضطرابات السلوكية».

يبدو من تفحص البنود المتجمعة على هذا العامل، أن هذه البنود، على الرغم من كثرتها، فإنها جميعها تتميز بالوضوح والعمومية، فهي تعبر عن الأبعاد الإيجابية في التعامل مع المحنة وفي الاستجابة لأحداثها وفي مواجهة نتائجها ومترتباتها. وفي هذا العامل يعبر الناشئة الكويتيون عن تعاظم الإحساس بالثقة في الله سبحانه وتعالى وفي عدالته، وفي الوطن والحق وفي انجلاء الغمة وعودة الأمة، وفي النصر والتحرير وفي القيادة الشرعية والتوحد معها: وهو ما يمثل متغيرات دافعية، تحقق وظائفها من التنشيط والاستثارة ومن التوجيه والتنظيم لفعاليات الأفراد والجماعات من الأطفال والمراهقين الكويتيين. وبهذه الدافعية يقوى الإحساس بالذات وبالثقة فيها والاعتماد عليها، وهو ما ينعكس بدوره على تقوية القدرة على تحمل الصعوبات ومواجهة الضغوط الملازمة لتلك المحنة، كما ينعكس على تقوية روح التضحية والشجاعة والمخاطرة والاستشهاد. وأن هذه التقوية النفسية لا تمثل الأساس في تعزيز ذلك الإحساس المتنامي بالوطن وبالانتماء إليه والحرص عليه، وبالاهتمام والهم بحاضره ومستقبله، تواصلا مع ماضيه وإنجازاته، وكذلك تنامي الإحساس بقيادته الشرعية وبالتوحد معها، وبالترابط مع أبناء الوطن وتشابههم في مواجهة مترتبات المحنة، إضافة إلى تنامي الإحساس بالآخر من حيث تقدير الدعم والسند من الأصدقاء

جدول (5:2)
التشبعات على العامل الخامس

رقم البند	مضمونه	التشبع
49-	نقص الرغبة في الذهاب إلى المدرسة	0,841
55-	انخفاض مستوى التحصيل	0,763
13-	نقص المشاركة في الأنشطة المدرسية	0,759
22-	نقص الانتظام في المدرسة	0,572
6-	نقص الاهتمام بالواجبات المدرسية	0,564
37-	تناقص كفاءات العمل المدرسي	0,547

ومن المناصرين لقيم الحق والعدل في تحرير الكويت. ونقترح أن يسمى هذا العامل «الإرادة والمواجهة».

التحليل العاملي من الدرجة الثانية:

لقد أسفر التحليل العاملي من الدرجة الأولى عن استخلاص سبعة عوامل تؤلف البنية العاملية للأداة البحثية في هذه الدراسة، وهي بنية يمكن أن نميز فيها بالتالي سبعة أبعاد (مقاييس فرعية) تمثل تلك العوامل المستخلصة من هذا المستوى من التحليل وهي:

1- الصعوبات الانفعالية-الدافعية.
2- الصعوبات المعرفية.
3- الصعوبات / الاضطرابات الفسيولوجية.

جدول (6:2)
التشبعات على العامل السادس

رقم البند	مضمونه	التشبع
42-	العنف/الخشونة/الاحترار	0,683
58-	التشاجر	0,656
62-	الانسحاب/الانطواء	0,548
1-	نقص الثقة في الآحرين	0,533
10-	الإسراف/زيادة الاستهلاك	0,479
53-	الترقب والانتظار	0,468
24-	نقص المشاركة في الحديث	0,376

جدول (7:2)

التشبعات على العامل السابع

رقم البند	مضمونه	التشبع
3	الثقة في عدالة الخالق عز وجل	0,861
16	الثقة في الحق الكويتي	0,855
41	الثقة في النصر والتحرير والعودة	0,837
59	الرغبة في التضحية والاستشهاد	0,826
40	تزايد الإحساس بالانتماء للوطن	0,814
66	التوحد مع القيادة الشرعية والحرص عليها	0,782
28	الاعتماد على النفس	0,739
64	عدم الخوف من الموت	0,723
36	الشجاعة في مواجهة المخاطر	0,715
54	التفكير في مستقبل أفضل للوطن	0,706
47	الترابط وتكوين صداقات مع الآخرين (من غير الكويتيين)	0,692
5	الإحساس بالمشاركة والترابط مع أبناء الوطن	0,673
4	تحمل الصعوبات	0,657
35	زيادة الحرص	0,619
21	اعتبار المستقبل	0,607
15	تقدير الدعم من الأصدقاء ومن المناصرين للحق الكويتي	0,547

4- الاستشارية.

5- الصعوبات الدراسية.

6- الصعوبات / الاضطرابات السلوكية

7- الإرادة والمواجهة.

ويعتمد التحليل العاملي من الدرجة الثانية على إجراء المزيد من الاختزال والتبلور لتلك العوامل المستخلصة من التحليل العاملي من الدرجة الأولى بهدف الوصول إلى فئات للتحليل أوسع وأكثر تجريدا واقتصادا. وقد أخضع الباحث العوامل الستة الأولى للتحليل كعوامل تعبر عن الأبعاد أو الآثار السالبة للأزمة، مستبقيا العامل السابع (الإرادة والمواجهة) باعتباره عاملا مستقلا يمثل الأبعاد الإيجابية في الأزمة. ولتحقيق هذا المستوى من التحليل، تم التدوير المائل للعوامل الستة (الأبعاد السالبة) استنادا إلى منطق الارتباط بين العوامل وليس إلى منطق الاستقلال الذي يعبر عنه التدوير المتعامد، ومن ثم أجري التحليل العاملي على الارتباطات بين عوامل التدوير المائل

جدول (1:3)
التشبعات على العامل الأول

رقم البند	مضمونه	التشبع
67-	القلق الزائد على الوطن	0,772
39-	الإحساس بانعدام المعايير لما يجري من أحداث	0,748
17-	التفكير الزائد في احتمالات الخطر في المستقبل	0,732
63-	الشعور بالعداوة من الجار والشقيق	0,726
31-	الشعور بعدم الأمان	0,704
42-	العنف/الخشونة/الاحترار	0,641
20-	الخوف من المستقبل	0,633
58-	التشاجر	0,624
34-	الإحساس بالوحدة	0,561
52-	العصبية	0,557
18-	سورات الغضب	0,539
60-	الإحساس بالغربة	0,534
27-	الضعور بالضيق إزاء الفاقد والخسارة	0,527
1-	نقص الثقة في الآخرين	0,511
37-	تناقص كفاءات العمل المدرسي	0,483
10-	الإسراف/زيادة الاستهلاك	0,863
53-	الترقب والانتظار	0,447
32-	سرعة الاستثارة	0,425
11-	الخوف من الظلام	0,407

(صفوت فرج، 1980: 308- 314). وهكذا أسفرت نتائج التحليل العاملي من الدرجة الثانية عن تبلور تلك العوامل المتعلقة بالأبعاد السالبة الناتجة من التحليل العاملي من الدرجة الأولى واقتصادها في عاملين رئيسيين، كما يتضح مما يلي:

تعبر البنود المشبعة بالعامل الأول عن حالة من الإحساس بالخطر والتهديد وعدم الأمان، وبانعدام المعايير إزاء أحداث وملابسات العدوان على الوطن من الجار والشقيق ومن عذرهما. كما تتضمن تلك الحالة «توقع الخطر» واحتمالاته كما تظهر من القلق على الوطن وعلى المستقبل، ومن الإحساس بالضيق إزاء الفاقد والخسارة ومن حالة الترقب والانتظار. وتبدو تلك الحالة في عدة مظاهر مثل الاحترار والتشاجر والعنف والعصبية وسرعة الاستثارة والإسراف، والإحساس بالوحدة والغربة وبنقص

جدول (2:3)
التشبعات على العامل الثاني

رقم البند	مضمونه	التشبع
-48	الاعتقاد بأن القدر وراء كل ما حدث	0 , 728
-57	الشعور بالغضب المستمر	0 , 716
-49	نقص الرغبة في الذهاب إلى المدرسة	0 , 703
-13	نقص المشاركة في الأنشطة المدسية	0 , 695
-29	الاعتقاد بأن ما يحدث من كوارث يرتبط بظروف خارجية	0 , 684
-68	لوم الذات على ما وقع من كوترث	0 , 641
-55	انخفاض مستوى التحصيل	0 , 607
-30	صعوبات الطعام	0 , 583
-7	اضطرابات الوزن	0 , 567
-50	الإحساس بالإجهاد/سرعة التغب	0 , 539
-6	نقص الإهتمام بالواجبات المدرسية	0 , 534
-45	الشكوى من الآلام في المعدة	0 , 527
-51	الأحلام المزعجة	0 , 516
-12	صعوبات النوم	0 , 512
-65	الابتئاس	0 , 509
-8	نقص الحيوية/الهمة	0 , 505
-22	نقص الانتظام في المدرسة	0 , 503
-46	التشتت/صعوبة التركيز/السرحان	0 , 494
-26	نقص الاهتمام بالأنشطة المختلفة	0 , 485
-25	الضيق/الهم/النكد	0 , 473
-38	نقص الرغبة في اللعب	0 , 467
-2	تنافر الإحساس بمعنى العروبة	0 , 464
-33	النزعة إلى اللاتفكير في أحداث تلك المحنة	0 , 457

الثقة في الآخرين، وكذلك في انخفاض مستوى الدافعية كما تظهر في تناقص الحماسة للعمل المدرسي. ونقترح تسمية هذا العامل: «القلق الوجودي».

تدور البنود التي يتألف منها العامل الثاني حول (de pressive reactions) «ردود أفعال إكتئابية تأخذ عددا من المظاهر الانفعالية والمعرفية والفسيولوجية والسلوكية. تتضح المظاهر الانفعالية في الشعور بالضيق أو الهم أو النكد أو الابتئاس، وفي الغضب والأحلام المزعجة، وفي نقص الدافعية فيما يتعلق بالانتظام في المدرسة وبالواجبات المدرسية وفي المشاركة

جدول (2:3)
التشبعات على العامل الثاني

رقم البند	مضمونه	التشبع
23-	الشكوى من الصداع	0,443
56-	الضعف الجسمي	0,431
14-	الاعتقاد بأن الحياة ينبغي أن تكون سهلة وخالية من المتاعب والمشاكل	0,426
19-	الشكوى من التعرض لأمراض أو اضطرابات جسمية غير مألوفة	0,418
62-	الانسحاب/الانطواء	0,412
61-	قضم الأظافر	0,403
44-	البكاء	0,395
9-	النشاط الزائد/كثرة الحركة	0,387
43-	الحركات الجسمية اللاإرادية	0,381
24-	نقص المشاركة في الحديث	0,367

في الأنشطة المدرسية وفي اللعب. وتبدو المظاهر المعرفية في بعض المعتقدات كالقدر وعزو الأحداث إلى ظروف خارجية أو توجيه اللوم إلى الذات، أو تنافر معنى العروبة والإحساس بها، أو الاعتقاد في حياة مثالية بلا متاعب، وقد يكون رد الفعل في ذلك نوعا من العمليات المعرفية من حيث النزعة إلى النسيان أو الكبت لأحداث ومواقف تلك المحنة وذكرياتها أو النزعة إلى اللاتفكير في تلك الأحداث. وتتمثل التغيرات الفسيولوجية في مظاهر متعددة كالإحساس بالإجهاد وسرعة التعب والضعف الجسمي والتعرض لصعوبات

أو اضطرابات صحية كالطعام أو الوزن أو النوم والشكوى من الصداع ومن آلام في المعدة ومن سهولة التعرض لأمراض أو اضطرابات صحية غير مألوفة. أما المظاهر السلوكية فتبدو في بعض أشكال السلوك الانسحابي أو الانطوائي، وفي نقص فاعلية النشاط الدراسي وانخفاض مستوى التحصيل وفي بعض «الأزمات العصبية» مثل قضم الأظافر أو الحركات الجسمية اللاإرادية وفي البكاء، وكذلك في التشتت أو السرحان وصعوبة التركيز. وبناء على ذلك يمكن تسمية هذا العامل: «زود أفعال الاكتئاب الصدمي».

ومن هذه النتائج المستمدة من التحليل العاملي من الدرجة الأولى ومن الدرجة الثانية، تبرز ثلاثة عوامل أساسية تتجمع فيها المتلازمات أو الآثار النفسية لأزمة الخليج لدى عينات من الأطفال والمراهقين الكويتيين وهي:

1- القلق الوجودي.

2- ردود أفعال الاكتئاب الصدمي.

3- الإرادة والمواجهة.

يعكس العاملان (الأول والثاني) المتلازمات السلبية للأزمة، في حين يعكس العامل الثالث المتلازمات الإيجابية لها. ونتناول فيما يلي المزيد من المعالجة الإحصائية للبيانات المتجمعة من عينات البحث وفقا لهذه الأبعاد/ العوامل الثلاثة.

ثانيا: الفروق في المتلازمات النفسية لأزمة الخليج بين الأطفال والمراهقين الكويتيين وفقا للمتغيرات موضع البحث

ولتبين الفروق في عوامل المتلازمات النفسية لأزمة الخليج بين مجموعات المفحوصين وفقا لمتغيرات الجنس (ذكور، إناث) والعمر (طفولة، مراهقة) والبيئة (وجود داخل الوطن، وجود خارج الوطن)، أجري تحليل التباين ذي التصميم (2*2*2)لتعرف الفروق بين متوسطات درجات المفحوصين في عوامل المتلازمات النفسية لأزمة الخليج وهي عوامل: القلق الوجودي، ردود أفعال الاكتئاب الصدمي، الإرادة والمواجهة. كما يتضح من الجداول رقم (4، 5، 6).

أ-الفروق في عامل (القلق الوجودي):

يتضمن الجدول رقم (4) نتائج تحليل التباين لمجموعات المفحوصين تبعا لمتغيرات الجنس والعمر والبيئة في عامل القلق الوجودي.

يتضح من الجدول رقم (4) أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا في المتلازمات النفسية الخاصة بعامل القلق الوجودي تبعا لمتغيرات الجنس والعمر والبيئة، كذلك لا يوجد تفاعل بين هذه المتغيرات بعضها والبعض الآخر في تأثيرها المشترك على ذلك العامل. وتشير هذه النتائج إلى عمومية الشعور بالقلق على الوطن ومنجزاته وعلى المستقبل وما يتضمنه ذلك من شعور بالتهديد والخطر ومن إحساس بانعدام المعايير إزاء عدوانية الجار والشقيق وغدره،

جدول (4)

يوضح نتائج تحليل التباين لمجموعات عينة الدراسة في عامل (القلق الوجودي)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباين	النسبة الفائية
الجنس (ذكور، إناث)	10,70	1	10,70	0,21
العمر (طفولة، مراهقة)	12,88	1	12,88	0,25
البيئة (داخل الوطن، خارج الوطن)	8,44	1	8,44	0,17
تفاعل الجنس x العمر	75,31	1	75,31	1,53
تفاعل الجنس x البيئة	79,74	1	79,74	1,61
تفاعل العمر x البيئة	77,83	1	77,83	1,84
تفاعل العمر x العمر x البيئة	66,84	1	66,84	1,34
الخطأ	29216,38	584	49,34	

فالقلق الوجودي هو قلق عام لازم محنة الوطن، فلم تتضح معه فروق جوهرية بين مجموعات المفحوصين في هذه الدراسة.

ب- الفروق في عامل (ردود أفعال الاكتئاب الصدمي):

ويوضح الجدول رقم (5) نتائج تحليل التباين في هذا العامل.

يتبين من الجدول رقم (5) عدم وجود فروق دالة فيما يتعلق بالمتغيرات الخاصة بردود أفعال الاكتئاب الصدمي من حيث متغير الجنس والعمر، في حين توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى 0,05 من حيث متغير البيئة.. وبالمقارنة بين متوسطات درجات مجموعتي متغير البيئة (مجموعة المفحوصين ممن كانوا داخل الوطن وقد بلغت متوسطات درجاتهم 14,39 بانحراف معياري 16,5، ومجموعة المفحوصين ممن كانوا خارج الوطن وقد بلغت متوسطات درجاتهم 10,38 بانحراف معياري 5,25)، كانت قيمة «ت» 2,438 وهي دالة عند مستوى 0,05 وتوضح هذه النتائج أن مجموعات البحث من الذكور والإناث ومن الأطفال والمراهقين ممن كانوا داخل الوطن لفترة إبان محنة العدوان على الوطن كانوا أكثر استهدافا للتأثر بالمحنة من خلال خبرات عيانية مباشرة مع مواقف وأحداث تلك المحنة، وهو ما يستدعي ردود أفعال من الاكتئاب الصدمي لديهم أكثر من مجموعات المفحوصين ممن كانوا خارج الوطن. ومع ذلك، فاعتبارا لمتوسطات درجات كل من هاتين المجموعتين، ولكون الفروق بينها دالة عند مستوى 0,05،

جدول (5)

يوضح نتائج تحليل التباين لمجموعات عينة الدراسة في عامل

(ردود أفعال الاكتئاب الصدمي)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباين	النسبة الفائية
الجنس (ذكور، إناث)	84 ,85	1	84 ,85	3 ,03
العمر (طفولة، مراهقة)	22 ,81	1	22 ,81	0 ,81
البيئة (داخل الوطن، خارج الوطن)	155 ,13	1	155 ,13	5 ,54*
تفاعل الجنس x العمر	255 ,48	1	255 ,48	9 ,13**
تفاعل الجنس x البيئة	123 ,18	1	123 ,18	4 ,43*
تفاعل العمر x البيئة	185 ,23	1	185 ,23	3 ,63**
تفاعل العمر x العمر x البيئة	100 ,34	1	100 ,34	3 ,58
الخطأ	16551 ,21	584	27 ,95	

* دالة عند 0,05

** دالة عند 0,01

ولوجود تفاعل دال بين متغيرات الجنس والعمر، والجنس والبيئة، والعمر في التأثير المشترك لكل منهما على ردود أفعال الاكتئاب الصدمي، فإن المجموعات المختلفة من الأطفال والمراهقين من الجنسين قد خبرت حالة مشتركة من المعاناة سواء داخل الوطن أو خارج الوطن وهو ما يظهر في ردود الأفعال الاكتئابية كمتلازمات نفسية لحالة الصدمة.

جـ- الفروق في عامل (الإرادة والمواجهة):

ويوضح الجدول رقم (6) نتائج تحليل التباين فيما يتعلق بعامل الإرادة والمواجهة.

من هذا الجدول يتكشف عدد من النتائج:

- فلم تظهر فروق دالة بين مجموعات المفحوصين فيما يتعلق بمتغير الجنس، ويشير ذلك إلى أن الناشئة الكويتيين من الذكور والإناث يتشابهون في حالة من الإيجابية والفعالية كاستجابة لضغوط الأزمة وكمواجهة لها.

- ثمة فروق دالة عند مستوى، 0,01 فيما يتعلق بمتغير العمر، أي بين الأطفال والمراهقين.. وللمقارنة بين هاتين الفئتين العمريتين، حسبت قيمة «ت» لتعرف الفروق بين متوسطات درجات مجموعة الأطفال (م = 73، 35،ع = 6,21) ومتوسطات درجات مجموعة المراهقين (م = 63, 37، ع =

جدول (6)
يوضح نتائج تحليل التباين لمجموعات عينة الدراسة في عامل
(الإرادة والمواجهة)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباين	النسبة الفائية
الجنس (ذكور، إناث)	39 ,92	1	39 ,92	0 ,97
العمر (طفولة، مراهقة)	543 ,41	1	543 ,41	13 ,44**
البيئة (داخل الوطن، خارج الوطن)	377 ,90	1	377 ,90	9 ,33**
تفاعل الجنس x العمر	395 ,63	1	395 ,63	9 ,76**
تفاعل الجنس x البيئة	561 ,11	1	561 ,11	13 ,85**
تفاعل العمر x البيئة	57 ,67	1	57 ,67	1 ,41
تفاعل العمر x العمر x البيئة	17 ,72	1	17 ,72	0 ,43
الخطأ	23960 ,61	584	40 ,46	

** دالة عند 0 ,10

39 ,6)، حيث بلغت قيمة «ت» 3 ,68 وهي قيمة دالة عند مستوى 0 ,01 حيث يتفوق المفحوصون من المراهقين على المفحوصين من الأطفال في هذا الجانب الإيجابي من الأزمة، الأمر الذي يبين أن العمر يمثل متغيرا نمائيا يعزز من قدرة الفرد على استيعاب الأزمات وعلى الإرادة والتحدي للصعوبات والضغوط الناجمة عن تلك المحن.

كما أظهرت النتائج وفقا للجدول (6) وجود فروق دالة عند مستوى 0 ,01 من حيث متغير البيئة-بين الناشئة الكويتيين ممن كانوا داخل الوطن ونظرائهم ممن كانوا خارج الوطن إبان المحنة. وللمقارنة بين هاتين المجموعتين، تم حساب قيمة «ت» بين متوسطات درجات مجموعة المفحوصين ممن كانوا داخل الوطن (م = 95, 35، ع = 10 ,6)، ومتوسطات درجات نظرائهم ممن كانوا خارج الوطن (51, 37،ع = 53, 6)، وقد بلغت قيمة «ت» 3 ,04، هي قيمة دالة عند مستوى 0 ,01، وتشير هذه النتائج إلى أن الناشئة الكويتيين ممن كانوا خارج الوطن أكثر من نظرائهم ممن كانوا داخل الوطن إبان المحنة في هذا البعد من متلازمات المحنة. وربما يمكن تفسير ذلك بما خبره الناشئة الكويتيون من أطفال ومراهقين ممن كانوا داخل الوطن إبان الأزمة من قهر وقمع، ومن أهوال ومآس ووحشية ومن

تكرار للخبرات العيانية المباشرة، وهي خبرات مؤلمة صادمة، ومن اعتياد لأحداث ومناظر وأخبار هذا العدوان البربري، خاصة مع حالة العزل البشع التي فرضها العدو بعسكره وحرابه وممارساته وإعلامه على أبناء الوطن داخل وطنهم وما صاحب ذلك من إحساس بالغموض والترقب والانتظار. ومع هذه الظروف البشعة وغير المحتملة، يتوقع أن تستهلك طاقات الفرد وفعاليته بسبب النزعة إلى «البقاء» وإلى «المحافظة» على الذات وعلى الوطن وما في هذا أيضا من تعاظم لمواقف الصمود والتحدي والمقاومة والبطولة في خضم هذا البلاء الذي فرض على الوطن غدرا وظلما ووحشية.

أما الناشئة الكويتيون ممن كانوا خارج الوطن إبان الأزمة، فهم قد عاشوا حالة المعاناة والانفعال بالأحداث والإحساس بالخطر والتهديد، بل إن الاغتراب عن المكان (الوطن) من شأنه أن يرفع من مستوى الاستثارة لديهم، وربما يفسر ذلك عدم وجود فروق دالة في عامل (القلق الوجودي) بين الناشئة الكويتيين ممن كانوا داخل الوطن وممن كانوا خارج الوطن. وفي مقابل حالة «الارتباك» داخل الوطن إبان المحنة، كان هناك التنامي خارج الوطن في استعادة فعاليات التنظيم وفي تعزيز القدرة على (إدارة الأزمة Crissi Management) وعلى (مواجهة Coping) مترتباتها وتحدياتها. وقد تأتى ذلك ارتباطا بعدة عوامل:

1- «التوحد» مع القيادة الشرعية.

2- تحريك الرأي العام العربي والعالمي من مدخل حضاري وإنساني.

3- الإحساس بالدعم والسند من الآخرين (وهذا من طبيعة سيكولوجية الأزمات وإدارة الأزمات كما يقرر «سلايكي» Slaikeu، 1990، ص 15).

4- تعزيز القدرة على التفكير في الوطن وعلى استلهام آفاق جديدة في التفكير والتدبير بشأن مستقبل الوطن.

وإذا كان المواطن الكويتي داخل الوطن قد عاش المحنة من داخلها، فإن المواطن الكويتي خارج الوطن إبان المحنة قد عاش المحنة من «داخلها» و «من خارجها»، الأمر الذي يفسر ما أتيح له من حرية الحركة في التعامل مع الأزمة ومن تحريك لفعاليات مواجهتها. وفي كل ذلك كان التلاقي والتفاعل في وحدة من الصمود والتحدي والعمل المشترك بين أبناء الوطن داخل الوطن وخارجه.

مناقشة النتائج

لقد كان الهدف من الدراسة الحالية هو تحليل وتشخيص المظاهر والآثار النفسية التي لازمت أزمة عدوان النظام العراقي على الكويت من حيث وقعها على الناشئة من الأطفال والمراهقين الكويتيين. ولهذا الهدف جرى إعداد أداة لجمع المعلومات (قائمة المظاهر النفسية الملازمة لأزمة الخليج)، طبقت على مجموعات من الناشئة الكويتيين من الأطفال والمراهقين من الجنسين وممن كانوا داخل الوطن وخارجه إبان الأزمة. ولقد أخضعت البيانات المتجمعة لعدد من الطرق الإحصائية المتمثلة في التحليل العاملي من الدرجة الأولى ومن الدرجة الثانية، وكذلك تحليل التباين ذي التصميم المركب والنسبة الحرجة. ولقد أسفرت نتائج التحليلات الإحصائية عن استخلاص ثلاثة عوامل أساسية يتجمع في كل منها عدد من الاستجابات والتوجهات والمظاهر التي تكشف عن الآثار النفسية التي لازمت الأزمة لدى تلك المجموعات من المفحوصين من الأطفال والمراهقين. وتحدد هذه العوامل في جانبين وهما:

الجانب السلبي ويتمثل في عاملي:

1- القلق الوجودي.

2- ردود أفعال الاكتئاب الصدمي.

الجانب الإيجابي ويتمثل في عامل.

3- الإرادة والمواجهة.

وبناء على ذلك، نتناول مناقشة نتائج هذه الدراسة تأسيسا على هذه العوامل الثلاثة واعتبارا للمتغيرات المصاحبة للدراسة وهي متغيرات الجنس والعمر والبيئة.

القلق الوجودي:

لقد أظهرت نتائج الدراسة مجموعة من المظاهر التي تعكس شعورا بالقلق كرد فعل لحالة «الصدمة» التي تعرض لها الوطن والمواطن من جراء ذلك العدوان البربري على الكويت. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيا في عامل القلق الوجودي بين مجموعات المفحوصين من الناشئة الكويتيين تبعا لمتغيرات الجنس والعمر وبيئة الوجود إبان الأزمة.

ويتحدد المحور الرئيسي لمعظم مكونات ظاهرة القلق في الوطن والوجود

والمستقبل، وتتضمن تلك الظاهرة مجموعة من المكونات: تتمثل المكونات الانفعالية للقلق في مظاهر كالقلق الزائد على الوطن والشعور بالعداوة من الجار والشقيق والشعور بعدم الأمان والخوف من المستقبل والشعور بالضيق إزاء الفاقد والخسارة وسرعة الاستثارة وثورات الغضب والخوف من الظلام. وتبدو المكونات المعرفية للقلق في عدد من المظاهر ومنها الإحساس بانعدام المعايير لما يجري من أحداث والتفكير الزائد في احتمالات الخطر في المستقبل وحالة الترقب والانتظار للاحتمالات والتوقعات. وتأخذ المكونات الاجتماعية للقلق مظاهر معينة تتمثل في الإحساس بالوحدة/ العزلة وفي الإحساس بالغربة وفي نقص الثقة في الآخرين. أما المكونات السلوكية للقلق فتبدو في مظاهر السلوك الدال على العنف والخشونة والاحترار والتشاجر والعصبية، كما تبدو في تناقص كفاءات العمل المدرسي وفي السلوك الاستهلاكي الزائد.

تعكس هذه المكونات للقلق ومظاهره نمطا من أنماط القلق هو القلق الوجودي (existential anxiety) الذي يعد رد فعل عاديا أو طبيعيا لحالة الصدمة ولخبرة المعاناة التي عاشتها الكويت وطنا ومواطنا. فالقلق الوجودي هو قلق عادي أو طبيعي إزاء أحداث أو مواقف تبعث على التهديد والخطر. وهنا يعني القلق «حالة من الاستثارة تنتج بسبب التهديد لخير الإنسان ورفاهته well-being (آبي أركوف Arkoff، 1968: 110). ويميز «فرويد» نمطا من أنماط القلق يسميه بالقلق الواقعي (reality anxiety)، وهو القلق الذي ينشأ من تهديدات واقعية من البيئة. (تومسون ورودولف Thompson & Rudoloh، 1983: 162)[20].

ويذهب روللوماي May في كتابه (معنى القلق) في عام 1950 إلى أن وجهة الاستجابة للقلق هي التي تجعل الإنسان في حالة من النشاط والفعالية توجه إلى استعادة التوازن وإعادة البناء، أو أن وجهة الاستجابة للقلق تأخذ حالة من التعطيل والتوقف والانغلاقية. وذلك هو الفارق ما بين القلق العادي/الطبيعي والقلق المرضي/العصابي[21].

ويحدد بعض الباحثين شروطا أو ظروفا عامة تكمن وراء نشوء القلق، فالقلق ينمو 1- في تلك الظروف التي يصعب فيها التخلص من الموقف الباعث على الخطر أو استبعاد ذلك الموقف، و2- عندما يكون توقع الأذى أو

المضرة قويا، و3- في حالة ما يصعب القيام برد فعل «إقدامي» لمواجهة الخطر، و4- في حالة التهديد بسحب السند الانفعالي اللازم في تلك المواقف الباعثة على الخطر أو في حالة غياب أو افتقاد ذلك السند. والقلق في ذلك هو استثارة انفعالية وجسمية / تتوافر لها الظروف الملائمة لاستهلاكها أو تفريغها بوساطة العمل أو النشاط الملائم، أي استيعاب تلك الاستثارة بوساطة الاستجابة الملائمة. ومن شأن الاستجابة غير الملائمة لتلك الاستثارة أن تكشف عن نفسها في شكل القلق الصريح أو الظاهر (شتيرن Stern، 1966 : 29)[22].

ومن المظاهر المميزة لحالة القلق الوجودي أن الاهتمام بالمستقبل وتوقعاته من المتغيرات المميزة لتلك الحالة، فالقلق هنا يدور حول توقعات المستقبل واحتمالاته (فريتز بيرلز Perls، 1969)[23]. وهذه الحالة قد تنعكس على معنى الحياة والوجود ارتباطا بالإحساس باللامعنى إزاء ما يجري في العالم من حوله. وهنا تذهب «كارن هورني Homey (1937) إلى أن الطراز الأصلي prototype للقلق هو شعور الفرد بأنه مهدد وضعيف وسط عالم عدواني مليء بالتناقض[24].

لقد ارتبط البحث في أنطولوجيا القلق (أو المنحى OntoIogy of anxiety الوجودي في تفسير القلق) بالمضامين المعرفية أساساً لمعاني الحياة والوجود والعلاقات والمستقبل، وحيث تتفاعل تلك المعاني مع إحساس الإنسان باللامعنى واللامعيارية في تفاعله مع المواقف والأحداث والعلاقات وفي تفسيره لها، وحيث يكون الوجود ككل هو موضوع القلق.

2- ردود أفعال الاكتئاب الصدمي.

لقد كشفت نتائج البحث عن تجمع عدد من المظاهر/الأعراض الانفعالية والمعرفية والفسيولوجية والسلوكية الدالة على نشوء ردود أفعال اكتئابية (depressive reactions)، أي هي تلك المظاهر/الأعراض التي نشأت لدى الأطفال والمراهقين الكويتيين كرد فعل لحالة الصدمة، وهو رد فعل متوقع إزاء الأحداث والمواقف والخبرات المأساوية التي خبرها أبناء الوطن مع تلك الصدمة.

ويظهر من تناولنا لتحليل عامل (ردود أفعال الاكتئاب الصدمي) في دراستنا الحالية كما سبق، إن مكونات هذا العامل ومظاهرها/أعراضها

تتفق مع الصورة الكلينيكية للاكتئاب يستدمجون/يستدخلون (internalization) صراعاتهم الأصلية من خلال عمليات القنوط والجزع وخفض الفعالية النفسية. ويخبر الأطفال في هذه الحالة إحساسا بالذنب وبانخفاض تقدير الذات، وبالمشاعر المتناقضة تجاه الناس المعنيين، كما يخبرون إحساسا بتناقص القوة والفعالية، وبالوحدة النفسية. وإذا كان الباحثون في اكتئاب الطفولة قد يتناولونه على أنه حالة وقتية لأزمة نمائية، أو على أنه حالة من حالات الذهان، أو على أنه رد فعل حاد للحزن من الفقدان والخسارة لأشخاص أو أشياء أو موضوعات (إيروين جي نوب Knopf، 1984 : 334-335)[25]، فإن ما ظهر من نتائج الدراسة الحالية من مظاهر/أعراض للاكتئاب لدى مجموعات من الأطفال والمراهقين الكويتيين ليست مرضا للاكتئاب العصابي أو الذهاني، وليست طرازا أصليا prototype للاكتئاب كاضطراب مزمن وحاد مما ورد عن الاكتئاب في (فئة الاضطرابات الوجدانية) في «الدليل التشخيصي والإحصائي الثالث DSM-III (للإضطرابات النفسية/العقلية الصادر عن الرابطة الأمريكية للطب النفسي».

أما تلك المظاهر/الأعراض للاكتئاب التي ظهرت من نتائج الدراسة الحالية فهي ردود أفعال لصدمة العدوان على الوطن والمواطن، قياسا إلى القاعدة التي تقرر (أن لكل فعل رد فعل). وعليه، فإن ردود الأفعال الاكتئابية هذه كانت حالة عامة خبرها وعاناها كل إنسان وكل جماعة اجتماعية وكل مجتمع إنساني في كل العالم تقريبا إبان أزمة العدوان العراقي «الصادم»، بقدر ما كان هذا العدوان «صدمة» للإنسان ولحضارته ولقيم الخير والحق والعدل.

ومن ناحية أخرى، تعد ردود الأفعال الاكتئابية الملازمة للصدمة ظاهرة وقتية، يمكن أن تزول بزوال المؤثر: ولكن مواجهة هذه الظاهرة وخفضها أو علاجها رهن بالتدخل السيكولوجي الفعال من خلال استراتيجيات ملائمة للإرشاد/ العلاج النفسي.

حالة صدمة

إن هذه المتلازمات النفسية السالبة فيما يتعلق بالقلق الوجودي وردود

أفعال الاكتئاب الصدمي لهي تعبير عن «حالة صدمة».

تعني «الصدمة» Trauma وقوع أو حدوث الأذى والضرر والظلم والخسارة (injury)، والجرح والإصابة (Wound)، والرجة أو الهزة أو الصدمة للنفس أو العقل-وفي النواحي الفيزيقية/المادية وفي التركيب أو البناء أو في كل هذه النواحي، ويحدث ذلك في شكل صدمة انفعالية emotional shock تحدث اضطرابا أو خللا في البنى/التراكيب structures وفي الوظائف functions للفرد أو الجماعة، وذلك لفترة من الوقت قد تطول أو تقصر وفقا لدرجة شدة الصدمة. (جيمس دريفر Drever، 1973)[26].

فلقد كان العدوان العراقي من المفاجأة والضراوة في غير ما توقعات أو احتمالات، كما كان من فقدان العقلانية في منطقه وموضوعه وهدفه وأسلوبه، بحيث إنه ترك كل ل«إنسان»، عربي وغير عربي، في «حالة صدمة»، لا يدرك معها ما الذي حدث ؟ ولماذا قد حدث ؟ !

إن ما جرى للكويت هو محصلة نزعة مرضية، شريرة وشرسة لتدمير الإنسان العربي من داخله.. وما تمخض عنها من استنزاف نفسي لطاقاته الإنسانية والروحية والمادية.

لقد أقدم النظام «الصادم» في العراق ليبدد إمكانات الشخصية العربية وليحدث تصدعا عنيفا في بنائها وفي توازنها وفي وظيفتها، ونزيفا لا يحتمل في طاقاتها وفي قوتها.. بل إننا إذا أردنا أن نكون أكثر صراحة وأكثر شجاعة، فإن العراق قد جعل من عالمنا كما لو أننا أعداء أنفسنا.. العدو هو من داخلنا، وليس من خارجنا كما نوهم أنفسنا في أحيان غير قليلة.. والفاقد ليس هو ما ضاع من مليارات الأموال، ولكن ل«الفاقد» الحقيقي والخطير هو لـ «الفاقد النفسي».. في إمكانات ومصادر الإنسان العربي ذاته.. في كفاءات العقل والوجدان والعمل، وفي حسن استعمار تلك المصادر في اتجاه التقدم.

كذلك فقد أحدث ذلك العدوان المشؤوم تلوثا غير محتمل في المناخ النفسي في عالمنا العربي الذي صار ملبدا بسحابة ذرية تمطر علينا غبار العداوة والاستعداء، ونتعثر فيها بأوحال الشقاق والانشقاق، وتجرفنا داخلها ريح المخاطرة غير المحسوبة والأخطار المنذرة بالدمار. إنها «حالة صدمة» تضرب بكل ضراوة وتهز بكل عنف إمكانات وطاقاتي «العقل العربي»

و«الوجدان العربي» و«العمل العربي». (طلعت منصور، سبتمبر 1990) [27].

وإذا كان النظام «الصادم» في العراق قد أتى بالدمار والخراب، المتعمد والمقصود وبالشراسة والوحشية، على الكويت.. ذلك البلد العربي الآمن والمسالم والذي وجه جُل اهتماماته وطاقاته إلى بناء نموذج حضاري وإنساني في ذلك الركن الكريم والعزيز من وطننا العربي.. فإن هذا النظام قد أتى بالدمار والخراب-ابتداء وفي الأساس-على الإنسان العراقي وعلى المجتمع العراقي.. ليدمر هذا الإنسان ومجتمعه من داخله.. وأن الكويت، إنسانها وأرضها ومياهها وسماءها وتراثها وإنجازاتها، لتصرخ وتئن وفي كل جراحها ومآسيها من كل الأساليب والممارسات الوحشية التي تعكس غياب العقل والضمير لدى الشقيق والجار، وهو ما كان ليحدث، أو ما كان ليتوقع أن يحدث، إلا بعد أن سلب هذا النظام من الإنسان العراقي إنسانيته، وبعد أن قتل الإنسان في الإنسان العراقي في هذه الحقبة لدى أولئك الذين استجابوا لهذا النظام وتوحدوا معه قهرا وقمعا واستلابا للحرية وللإرادة فيهم.. (طلعت منصور، ديسمبر 1990)[28].

إن العدوان العراقي على الكويت ليجسد مفاهيم اللامعنى meaninglessness واللامعيارية normlessness في كل أحداثه ومواقفه.. ثم، ومن مصائب الدهر في تفاعلات وافتعالات هذا العدوان نشوء ظاهرة «التوحد مع المعتدي»، لدى البعض ممن ساروا في «مسايرة» الموقف العراقي الصادم، وممن لفوا لفه ورفضوا صوت العقل العربي، وتلك ظاهرة تتعلق بميكانيزم «رد الفعل العكسي» reaction formation، وهو بالمفهوم العلمي «ميكانيزم دفاعي» يعمل على كف أو تغطية نزعات أو حفزات تهديدية-Threatening impulses أو التغلب عليها، وذلك باتخاذ نزعات أو حفزات عكسية».. أي اتخاذ المواقف المضادة، فالوقوف «ضد» المعتدي يتحول بالنقيض عند هذا البعض إلى وقوف «مع» المعتدي.. وتلك ديناميات غير صحية تتعاكس فيها الأسباب مع النتائج.. وتختلط المقدمات بالمترتبات. (طلعت منصور، يناير 1991)[29].

ولم يكن عدوان النظام العراقي (الصادم) صدمة للإنسان فحسب، بل كان أيضا «صدمة للبيئة».. لتمتد يده الملطخة بالدماء إلى البيئة فيعتدي عليها وعلى كنوز خيرها من البترول في الكويت الذي يحرقه نارا ويطلقه

في الخليج ضياعا ودمارا، وتلويثا للماء الذي جعل منه الله سبحانه وتعالى كل شيء حي! وتلك هي الجريمة البيئية الأولى في تاريخ الحضارة الإنسانية. «لقد سعرت النار يا نيرون». هاهي البيئة العمرانية يصيبها التخريب والتدمير وكذلك النهب والسلب لمحتوياتها من أجهزة وأدوات حضارة العصر، وهاهي البيئة الحضارية المتمثلة في تراث الكويت قد امتدت إليها يد التتارية في نهاية القرن العشرين، فراحوا يسلبون وينهبون متاحف الكويت ودور المخطوطات والتراث والمكتبات وما فيها من كنوز للحضارة العربية الإسلامية.. بل ولم تسلم الجوانب الإيكولوجية الأخرى كالحيوان والنبات من هذه العدوانية، فأبادوا الحيوانات والنباتات التي كانت تزخر بها حدائق الحيوان والمتنزهات وحدائق الأطفال، ثم هناك تلك البيئة الجليدية المشيدة في تلك الصالة الجميلة، بمدينة الكويت للتزحلق على الجليد، وحيث كان يلهو فوقها الأطفال بهجة وحيوية ومرحا بسعادة الطفولة قد حولوها إلى مقبرة جماعية للكويتيين الذين تصدوا لذلك العدوان، وهم أبطال الوطن وشهداء غد ربهم يرزقون!! إنها أشبه بالمقابر الجماعية التي اشتهرت بها عدوانية الهتلرية في معسكرات الاعتقال النازي في «داشاو» و«أوشويتز» وغيرها في ألمانيا (طلعت منصور، فبراير 1992)[30].

إن هذا العدوان المعمم (أو تعميم العدوان ووجهاته) لهو «ظاهرة مرضية» تستدعي معها حالة من الاكتئاب بقدر ما نشرت معها أشكالا شتى من الحزن والضيق بأنفسنا وبحاضرنا ومستقبلنا.. ومن اللامعنى واللاهدف في كل ما يجري من فوضى وخبل، ومن انعدام المعايير في تقدير الأمور والمواقف. وتلك كلها مظاهر تعكس من نقص «الثقة الأساسية» اللازمة لكل استقرار ولكل إحساس بالأمان.. واللازمة بدورها لخلق «المناخ النفسي لا الصحي الذي ينطلق فيه العقل والوجدان والعمل في تحرر من أسر الخوف والقلق والإثم والعداوة. (طلعت منصور، ديسمبر 1990)[31].

الآثار بعيدة المدى لضغوط ما بعد الصدمة:

إن الحروب وأشكالها المختلفة تخلق أحداثا وظروفا ينشأ عنها الكثير من الأزمات التي تخلف وراءها آثارا بعيدة المدى في الفرد والجماعات الاجتماعية والمجتمع ككل، مثل فقدان الحياة، والمصادر والثروة، وتهديد

الهوية الوطنية، وأسلوب الحياة الجديدة المفروض قسرا على الفرد والجماعة، وما تخلفه الحرب من مشكلات خاصة بالأسرى والمفقودين وبمعسكرات الاعتقال.

كذا يتكشف عن أزمات ما بعد الحرب تأثيرات سالبة يتوقع أن تستمر لفترة طويلة في الأفراد والمجتمعات، وذلك هو ما يعرف بالمصطلح «اضطرابات ضغوط ما بعد الصدمة» Post-Traumatic Stress (PTSD) Disorders. وربما لم يتنبه العلماء والباحثون إلى هذه المظاهر من الآثار النفسية في مرحلة ما بعد الصدمة (صدمة الحرب أو الكوارث الطبيعية أو البشرية أو غيرها)، وإلى ضرورة مواجهتها بالتشخيص والإرشاد/العلاج- إلا منذ منتصف السبعينيات من القرن الحالي، حيث جذبت هذه الآثار معظم اهتمام العالم بالبحوث الحديثة عن الجيل الثاني من الأشخاص الباقين على قيد الحياة في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية وفي أمريكا بعد حرب فيتنام، وهي تلك البحوث التي تمثلت في جهود عدد من العلماء والباحثين في هذا الشأن كما قام «سلايكي» 1990 : 72 , 87) بحصرها في نحو تسعة أعمال علمية[32].

فقد وجد «دافيدسون» Davidson (1980) من نتائج خبراته في علاج الأشخاص الباقين على قيد الحياة من معسكرات الاعتقال، أن هناك أعدادا متزايدة من أعضاء الأسرة من الجيل الثاني ممن يعانون من أشكال متباينة من الاضطرابات الانفعالية، واضطرابات الشخصية، وحالات ذهانية، أو حالات حدية (ما بين الذهان والعصاب) والتي ترتبط بوضوح بالتأثيرات بعيدة المدى للحالة الصدمية Traumatization الشديدة عند الوالدين الباقين على قيد الحياة»[33].

ولقد كشفت الجهود التشخيصية لهؤلاء الباحثين عن اضطراب عمليات التفاعل بين الوالدين والأبناء كالقلق الزائد والحماية الزائدة والشعور بالذنب وبعض الأعراض الاكتئابية والسيكوسوماتية عند الوالدين وانعكاساتها على الأبناء.

ويقدم فرانكل (1982 : 116-126) صورة كلينيكية عن سيكولوجية الأشخاص المعتقلين في معسكرات الاعتقال وبعد الإفراج عنهم فيما يعرف بزملة «مرض الأسلاك الشائكة» Barbed Wire Sickness، وتبدو في أعراض أساسية

من أبرزها فقدان القدرة على الإحساس بالسرور، واختلال الشخصية والشهية الزائدة والكلام الزائد، والقسوة، والفساد الخلقي. يقول فرانكل: «وينبغي أن نضع في الاعتبار أن الشخص الذي كان تحت ذلك الضغط النفسي الهائل في معسكرات الاعتقال، من الطبيعي أن يكون في خطر بعد إطلاق سراحه. فهذا الخطر من منظور الصحة النفسية هو صورة نفسية مطابقة للقيود التي رزح تحتها. فكما أن الصحة الجسمية للغواص تتعرض للخطر إذا ترك مكان الغوص فجأة (حيث يكون تحت ضغط جوي عال)، كذلك فإن الشخص الذي يجري تحريره فجأة من الضغط النفسي قد يعاني من اختلال في صحته النفسية.

فالآن وبعد تحررهم، صاروا يعتقدون أنهم يستطيعون استخدام حريتهم بلا قيود وبلا هوادة؛ فكأن الشيء الوحيد الذي تغير بالنسبة لهم هو أنهم الآن القامعون بدلا من المقموعين، لقد صاروا محضرين، وليسوا أهدافا للقوة العاتية، وللظلم المقصود. ويبررون سلوكهم بخبراتهم البشعة.. لذا كان من الطبيعي العمل على إعادة هؤلاء الأشخاص إلى الحقيقة المألوفة بأنه ليس من حق أي شخص أن يأتي بخطأ، حتى ولو وقع عليه خطأ، وكانت عملية إعادة هؤلاء الأشخاص إلى هذه الحقيقة تتم بطريقة بطيئة ومنظمة» (ص ص 122-123)[34].

تكشف الدراسات التي أجريت في الخمسينيات عن آثار الحرب العالمية الثانية أن الأشخاص الذين تعرضوا لأحداث الحرب يعانون في الغالب من ظاهرة «إجهاد الكوارث» (Disaster fatigue) وما تستدعيه من استنزاف للطاقات ومن تعطيل للكفاءات والمهارات عند هؤلاء الأشخاص، وهو ما تضمنه تقرير «الرابطة الأمريكية للطب النفسي» في عام 1956. ومن نتائج الإجهاد النفسي حالة «الاستهداف» أو «القابلية للانهيار عند التعرض لمؤثرات في المجتمع لا يستطيعون التوافق معها. وقد أدى هذا التشخيص التنبئي لمثل هذه الحالات إلى قيام نظام علاجي جديد يتمركز حول مفهوم «التوقع»، أو ما يعرف ب «العلاج المتمركز حول التوقع) وهو ما يتطلب تعرفا على المثيرات الباعثة على «توقع الخطر» عند الحالة، وهذا هو لب ظاهرة القلق. لذا يقوم هذا النظام العلاجي على تقديم برامج لتقوية الأنا عند مثل هذه الحالات من ناحية وعلى التدخل العلاجي المباشر لمساعدة الحالات

التي واجهت أحداثا قاسية من ناحية أخرى[35].

ومما ينبه إليه الخبراء في علاج الأزمات «الآثار بعيدة المدى» للأزمات، حيث يتكشف عن أزمات ما بعد الحرب تأثيرات سالبة يتوقع أن تستمر لفترة طويلة في الأفراد والمجتمعات-وتلك هي «اضطرابات ضغوط ما بعد الصدمة» والتي تأخذ درجات متباينة من اضطراب توظيف الشخصية كما يظهر في أعراض متنوعة.

ورغم أن العالم قد عاش خبرات متنوعة من مآسي الحروب والكوارث فإن الباحثين لم يتنبهوا إلى «الآثار بعيدة المدى» لتلك الأزمات إلا بناء على ما أظهرته نتائج البحوث الحديثة في السبعينيات (سليكي Slaikeu، 1990)[36].

ومن ناحية أخرى، فلقد نبه الخبراء منذ الخمسينيات إلى أن القصور في معالجة آثار الأزمات وفي حل أزمات الحياة قد يؤدي إلى استمرار الإهدار النفسي وإلى إحداث إصابات نفسية بعيدة المدى-وذلك ركن أساسي من أركان «نظرية الأزمة» (جيرالد كابلان Caplan 1964)[37].

ومن هذا التراث العلمي وما يتضمنه من خبرات عملية كلينيكية لأزمات ما بعد الحرب تتضح الحاجة إلى استراتيجية وطنية للمواجهة الفعالة لأشكال ومظاهر «اضطرابات ضغوط ما بعد الصدمة» الناجمة عن العدوان العراقي على الكويت وما اتصف به من «صدمة عنيفة» وفقا لمفاهيم أصحاب نظرية الأزمة وعلاج الأزمة. وقد حققت الكويت خطوات حضارية وإنسانية كبيرة في سبيل تحقيق تلك الاستراتيجية، وكما يتمثل ذلك في إنشاء «مكتب الإنماء الاجتماعي» و«مكتب الشهيد» و«اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين» وهي هيئات تابعة لأعلى سلطة في الدولة وهي الديوان الأميري. وقد حققت هذه الهيئات وغيرها من المؤسسات الحكومية والأهلية إنجازات رائعة بكل المقاييس الحضارية والعلمية والتقنية في سبيل المواجهة الفعالة لآثار العدوان الغاشم سواء على المدى القريب أو على المدى البعيد.

تعد «ضغوط ما بعد الصدمة» أكثر أشكال الضغوط شدة، وحيث يكون الأشخاص أكثر استهدافا لأعراض متنوعة من الاضطرابات والتي يطلق عليها «اضطرابات ضغوط ما بعد الصدمة».

لقد حددت «الرابطة الأمريكية للطب النفسي» (APA) في «الدليل

التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية-الدليل الثالث-المعدل» (DSM lll-R) في عام (1987) «اضطرابات ضغوط ما بعد الصدمة (PTSD) وتصنفها في فئات أو تجمعات ثلاث من الأعراض، كما ترتبط بمحاور أخرى في هذا الدليل[38]:

1- الانغمار النفسي في استرجاع خبرات الحدث الصدمي-lntrusive Psycho logicaI reexperiencing، وفيه يلعب «التفسير» دورا مهما في كل فينومينولوجيا «اضطرابات ضغوط ما بعد الصدمة». وتنطوي هذه الأعراض على الحساسية النفسية الزائدة التي تظهر في شكل استرجاعات قسرية للآثار والنتائج الصدمية.

2- التخدر النفسي (Psychological Numbing) إزاء البيئة الخارجية، وهو ما قد يأخذ أيضا مظاهر من الإحجام أو الانسحاب، أو السلبية أو الاكتئاب.

3- الاستثارة العصبية الزائدة Arousal / Hyperreactivity، وهو ما يتضح في الحساسية العصبية الزائدة Neurologic Hypersensitvity .

وهذه التجمعات أو الزملات الثلاث من الأعراض والمظاهر المميزة لاضطرابات ضغوط ما بعد الصدمة ترتبط بعدة محاور من الاضطرابات النفسية وفقا لهذا الدليل التشخيصي للرابطة الأمريكية للطب النفسي كما يلي:

المحور «1»:

زملات الأعراض السيكياترية Psychiatric Syndromes

المحور «2»:

اضطرابات الشخصية Personality Disorders

المحور«3»:

اضطرابا سيكوفسيولوجية Psychophysiological Disorders

والواقع أننا نستطيع من خلال «علم الصدمات النفسية (Psychotraumatology) (إيفرلي Everly، 1992) أن نستبصر بالآثار بعيدة المدى للأحداث الصدمية للعدوان العراقي الغاشم على الكويت، بقدر ما تعتبر الصدمة انتهاكا لسعي الإنسان والمجتمعات لإشباع الحاجة-إلى الأمن والسلامة وهي تعني كما يقرر «ماسلو» الحاجة إلى الأمان، والتحرر من الخوف والحاجة إلى البناء والنظام، والاستقرار، والحماية. فالصدمة هي

«نقيض» النظام والحماية والأمن، وحيث تمثل الصدمة جانبا من «متاهة الحياة» Puz zle of life. ولذا يعتبر «إيفرلي» (1992) أن الشرط الضروري للمعالجة الناجحة لاضطراب ضغوط ما بعد الصدمة (PTSD) هو خلق إدراك بأن العالم مرة أخرى هو سالم آمن، وسالم، ويمكن التنبؤ به[39]. أي هو عالم تتوافر له ركائزه من الاستقرار والثبات داخل نسق الخريطة المعرفية في نظامنا من التوظيف المعرفي، أي من الفهم والتنبؤ والضبط لظاهرات وأحداث هذا العالم.

في الآثار الإيجابية للغزو:

الإرادة والمواجهة

تكشف نتائج الدراسة أنه بجانب المتلازمات السلبية للأزمة، كانت هناك أيضا المتلازمات الإيجابية التي تتمثل في الاستثارة والتنشيط لقوى الإرادة والتحدي للأزمة وللاستيعاب والمواجهة لها. ويتفق ذلك مع ما تقرره «نظرية الأزمات» من أن الأزمات ظاهرة من «الخطر مع الفرصة»، أي أن للأزمات وجهتين:

1- حالة الخطر وما تستدعيه من ردود أفعال نفسية سلبية.

2- الفرصة للنمو، وهي تلك القوى الدافعية والإرادية المستثارة تجاه امتصاص الأزمة واستيعاب مترتباتها، استعادة للتوازن وعملا على إعادة البناء. (جانوسيك، 1984 : 8)[40].

ويتبين من تجمع طائفة من الاتجاهات والدافعيات والأفكار والنزعات السلوكية في العامل الخاص بهذا البعد الإيجابي للأزمة (الإرادة والمواجهة) أنها تكشف عن تعاظم الإحساس بالثقة في الله عز وجل وفي الوطن وفي قيادته الشرعية، وبالتقدير للدعم والسند من الأصدقاء، وبالحرص على الوطن، وعن تنامي القدرة على تحمل الصعوبات ومواجهة الضغوط، وعن تعزيز السلوك الإرادي القائم على التضحية والشجاعة والاستشهاد، وعلى الترابط بين أبناء الوطن، وفي كل ذلك يبرز الهدف الأكبر وهو إعادة البناء للوطن وللمواطن. هذه العناصر في تفاعلها مع بعضها البعض تؤلف ذلك التوجه المتنامي وهو «الإرادة والمواجهة»، وهو توجه لم تستطع معه وحشية ذلك النازي أن تنال منه ومن قوته. والإرادة هي وحدة الشعور بالواجب

والهدف والمسؤولية وتعبئة الجهود في وعي نحو الهدف الأعظم وهو الوطن وعزه وعزته، ولنسأل أنفسنا: لماذا تلك الإرادة التي تعزز من قوة الكويتي من داخله، رغم أشكال وأساليب القهر من خارجه؟ والإجابة هي «إرادة المعنى» و«إرادة الوجود».. معنى الكويت.. والوجود الكويتي الحضاري والإنساني. (طلعت منصور، يناير 1991)[41].

ويتضح هذا التوجه كذلك في فعالية المواجهة للأزمة ولمترتباتها، بل إن تفحص مكونات عامل (الإرادة والمواجهة) ليتفق في كثير في خصائص المواجهة الفعالة للأزمات (effective coping) كما تحددها بعض النظريات الأساسية في هذا الميدان (كابلان Caplan 1964، لازاروس Lazrus 1980)[42].

وثمة أسئلة تطرح نفسها في هذا الشأن: هل يعني ما يتردد عن الآثار الإيجابية للعدوان العراقي الغاشم على دولة الكويت أن هذا العدوان هو الذي أتى بهذه الجوانب الإيجابية من مجموع الآثار المترتبة على الصدمة؟ الواقع إن الإجابة عن هذا السؤال تتحدد بهوية الشخصية الكويتية أو بهوية الذات الكويتية.. وتتضح لنا الصورة أكثر إذا حللنا تلك الشخصية في ضوء مفهومين أو توجهين أساسيين في علم النفس وهما: مفهوم «السطح» ومفهوم «العمق» في تحليل وتحديد سمات الشخصية. لقد تكونت الشخصية الكويتية من ثلاث شرائح تاريخية ثقافية تؤلف في تكاملها وتفاعلها بنائية ووظيفية تلك الشخصية وهي: شريحة ثقافة القبيلة التي توافرت فيها للشخصية الكويتية قيم وتوجهات الجلد والصبر والمثابرة وتحمل الضغوط والشهامة والشجاعة والاعتزاز بالقبيلة وبالمكان والانتماء والولاء والتعاون. ثم شريحة ثقافة البحر، وقوامها ارتياد البحر وتحمل مشقته وصعوباته من صيد وغوص وتجارة وما يعنيه ذلك من مواجهة المخاطر وتحملها والرضا بالقضاء والقدر ومن تعزز قيم التعاون والتكافل والترابط. أما الشريحة الثالثة وهي شريحة ثقافة النفط، وهي شريحة من التحول الاقتصادي والحضاري إلى دولة تتوافر لها كل أسباب الرخاء والحياة المترفة وتيسيراتها، وتسعى إلى تحقيق نموذج حضاري رائد وراشد لدولة حديثة تحقق ذاتها الحضارية في كل المجالات.

والواقع أن الشخصية الكويتية هكذا في مواجهة العدوان العراقي الغاشم بكل صور وأعمال المواجهة والتحدي لهذا العدوان وممارساته البشعة، إنما

كانت تمارس أصالتها التي رسخت وعززت في تراثها وفي أسلوب حياتها من التكافل والتماسك والجلد والمثابرة، ومن الشجاعة والمخاطرة، بل ومن صور الإبداع في مقاومة ومواجهة العدوان الغاشم. لقد كانت الشخصية الكويتية تستدعي إذن من «أعماقها» مصادر قوتها وزاد مقاومتها لهذا العدوان وممارساته، وبحيث لم يكن هناك تناقض أو تنافر ما بين «عمق» تلك الشخصية وصلابتها وأصالتها، وما بين «سطح» تلك الشخصية من مظاهر وصور الترف وتيسيرات الحضارة الحديثة. وكان العدوان العراقي الغاشم هكذا، ورغم كل أشكال وممارسات القهر والمعاناة، هو اختبارا لعمق تلك الشخصية ولأصالتها وصلابتها، الأمر الذي يفسر أشكال ومظاهر الجوانب الإيجابية من صدمة العدوان العراقي الغاشم على دولة الكويت.

وهنا نثير أيضا عدة تساؤلات: ما العلاقة بين الآثار السلبية والآثار الإيجابية للعدوان العراقي؟ هل تمثل تلك الآثار جانبين مختلفين، أحدهما موجب والآخر سالب؟ هل توجد تلك الآثار منفصلة عن بعضها البعض؟

تجاوز المتناقضات فيما بعد الأزمة

(عملية دينامية من النمو من داخل الفرد والمجتمع)

لقد انطوى رد فعل العدوان العراقي على دولة الكويت أثناء الأزمة وما بعد الأزمة-وكما ذكرنا-على آثار ونتائج متناقضة ما بين السلبية والإيجابية، وهذه الآثار والنتائج، السلبية والإيجابية، لم تكن لتوجد عند الإنسان الكويتي والشعب الكويتي في حالة من الإنفصال بعضها عن بعض أو في وضع من التوازي. بل إنها بجانبيها الإيجابي والسلبي تدخل في عملية دينامية من التفاعل فيما بينها، وهي عملية «تجاوز المتناقضات»[*1]، وهي عملية نشطة

(*1) يعني مفهوم «تجاوز المتناقضات» (Synergy) عملية إدراك أضداد الحياة ومتناقضاتها ومتقابلاتها على أنها مترابطة مع بعضها ترابطا ذا معنى. كما يعني هذا المفهوم القدرة على تحمل الغموض في هذه المتناقضات وعلى التعامل معها لا على أنها في حالة من التنافر أو التناقض أو المفارقة، وإنما بالأحرى على أنها في حالة من التفاعل الذي يشكل حقيقة الوجود الإنساني.. ولأهمية «تجاوز المتناقضات» كبعد من أبعاد الصحة النفسية، فقد تضمنه «اختبار التوجه الشخصي وقياس تحقيق الذات «لشوستروم كبعد من أبعاد تحقيق الذات. وقد قمنا بتقنين هذا المقياس على المجتمعين الكويتي والمصري:

طلعت منصور وفيولا الببلاوي: اختبار التوجه الشخصي وقياس تحقيق الذات. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية 1986

تستثير المصادر والقوى الكامنة في الإنسان الكويتي وفي الثقافة الكويتية، وكذلك تعبئة تلك المصادر والقوى لمواجهة التحديات والضغوط الواقعة على الوطن والمواطن، وينتج عن هذه العملية الدينامية تفجر الطاقات الجديدة والمتجددة في الإنسان الكويتي ومن داخل مصادر ثقافته، وهي الطاقات الموجهة إلى المواجهة وإلى البناء، وإلى الإنماء على مستوى الفرد ومستوى المجتمع.

وهكذا يتأتى في عملية تجاوز المتناقضات استيعاب المحنة بكل خبراتها ونتائجها، والتسامي فوق مآسيها، وتحويل المعاناة إلى إرادة للوجود وللعمل والبناء بوعي أكثر وبطاقات أكبر وبمعان أعظم، ومن ثم تكون الأزمة عند هذه المرحلة «فرصة للنمو».

يقرر «فرانكل» (ترجمة المؤلف، 1982 : 94- 97) من واقع تحليلاته لخبرات الحرب العالمية الثانية[43] : «لقد كانت هناك على الدوام اختيارات في تلك الظروف المروعة من الضغط النفسي والمادي. ففي كل وقت تتأتى الفرصة لاتخاذ قرار-وهو القرار الذي يحدد ما إذا كنت تنوي أن تخضع أو لا تخضع لتلك القوى التي تهدد بأن تسلبك من ذات نفسك.. من حريتك الداخلية؟ ولقد قال «دوستويفسكي» ذات مرة: يوجد شيء واحد فقط يروعني وهو «ألا أكون جديرا بآلامي». هذه كلمات راودت نفسي مرارا وألحت عليه بعد أن أصبحت مدركا لأولئك الشهداء الذين يفصح عذابهم وموتهم عن الحقيقة بأن الحرية الداخلية لا يمكن فقدها. ولقد كانوا كذلك جديرين بآلامهم، فالطريقة التي تحملوا بها آلامهم تمثل إنجازا داخليا أصيلا. تلك هي الحرية الروحية-وهي التي لا يمكن سلبها من الإنسان وهي التي تجعل الحياة ذات معنى وذات هدف».

«إن الطريقة التي يتقبل بها الإنسان قدره ويتقبل بها كل ما يحمله من معاناة، والطريقة التي يواجه بها محنه.. كل هذا يهيئ له فرصة عظيمة حتى في أحلك الظروف-لكي يضيف إلى حياته معنى أعمق، حيث يحتفظ بحريته الداخلية الكاملة ويتوصل إلى تلك القيم المعنوية التي أتاحتها الآلام، وفي ذلك الدليل الكافي على أن القوة الداخلية للإنسان قد تعلو به فوق قدره في هذا العالم الخارجي.. فحيث يواجه الإنسان أمرا مقدرا لابد من وقوعه، تكون هناك فرصة تحقيق إنجاز عظيم من خلال المعاناة».

تضمينات إرشادية

يواجه أي مجتمع، كما يواجه أي إنسان، «فترات حرجة» من تاريخه تنطوي على صعوبات ومشكلات وتحديات، خاصة في فترات الحروب وأزمات الحياة وما تفرزه من أشكال ومستويات مختلفة من الضغوط والمعاناة. وأن الكويت، في مواجهة عدوان النظام العراقي ونتائجه، لتتجاوز بكل الصلابة والإرادة والتحدي تلك المحنة القاسية.. تعزيزا لمسيرتها الحضارية والإنسانية، وتناميا لذاتها الحضارية.

اعتبارات أساسية

ولقد تأكد من تجارب كثير من الشعوب أنه في الفترات التاريخية «الحرجة»، تبرز أهمية بناء استراتيجيات «إدارة الأزمات» (Management crisis) و«مواجهة الأزمات» (Coping with crisis). وعلى هذا الأساس، ومواجهة لضغوط تلك الفترات ومعالجة لحالة اضطراب التوازن في الفرد والمجتمع نتيجة للصدمة وما يترتب على تلك الحالة من ارتباك في المجتمع من حيث البناء والوظيفة والعمليات، تكون التضمينات الإرشادية لأزمة الخليج لدى الأطفال المراهقين عملا استراتيجيا يحدد إطار العمل الإرشادي وأهدافه ومراحله واستراتيجياته وبرامجه الإرشادية.

ومن هنا ينبغي أن نحدد ابتداء مراحل أزمة الخليج حتى يستطيع العمل الإرشادي الاستراتيجي لتجاوز تلك الأزمة أن يستوعب تلك المراحل ويتجاوزها إلى استعادة التوازن وإعادة البناء. وهنا نقرر-وفق معطيات علمية مستمدة من «سيكولوجية الأزمات»-Cri sis Psychology والتدخل السيكولوجي في الأزمات Crisis intervention-أن أزمة الخليج يمكن تحديدها في أربع مراحل أساسية هي[44].

1- مرحلة أثر الصدمة: فيما يتعلق بتلك الخبرة الصدمية لعدوان النظام العراقي على الكويت وما ترتب على ذلك من معاناة وارتباك وردود أفعال متباينة ومتناقضة إزاء أحداث ومآسي هذا العدوان.

2- مرحلة صدمة الأثر: وهي الصدمة المتعلقة ب «الأثر» الناجم عن ذلك العدوان المشؤوم، وبحجم ومدى الفاقد الذي تخلف عن هذه الفترة سواء الفاقد المادي، أو الفاقد النفسي-وهو الأخطر-من قلق واكتئاب ومن فقدان الثقة ومن نقص الإحساس والاستقرار.

3- مرحلة استعادة التوازن: وهي مرحلة ما بعد حرب تحرير الكويت امتصاصا للصدمة، وتجاوزا-لا تجاهلا-للأزمة ونواتجها.

4- مرحلة إعادة البناء والتنمية: وهي مرحلة استثمار ما قد يقع من محن للشعوب لتعويض الفاقد وإعادة البناء، ووعيا بالتجارب والدروس، وانطلاقا بالطاقات المتجددة والمجددة لفعاليات الأفراد والمجتمعات.

وتأسيسا على ذلك، يقوم العمل الإرشادي على استراتيجية لتجاوز تلك الأزمة، وهي استراتيجية ذات توجهين أساسيين.

- استراتيجية وقائية/ علاجية.
- واستراتيجية بنائية/ تنموية.

فمن حيث إنها استراتيجية وقائية/ علاجية، ترتكز الاستراتيجية في بعض مراحل وجوانب عملها على الوقاية من الآثار والشروخ النفسية التي أوجدها بلاء عدوان النظام العراقي على الكويت، وما ترتب على ذلك من تطورات آلت إلى حرب تحرير الكويت ومعالجة تلك الآثار استيعابا للصدمة وتجاوزا للمحنة.

ومن حيث إنها استراتيجية بنائية/ تنموية، ترتكز الاستراتيجية في الأساس إلى لعادة البناء وإلى التنمية للذات وللوطن، تواصلا منطقيا للنمو الطبيعي للإنسان الكويتي وللتقدم المأمول للمجتمع الكويتي.

وبناء على ذلك تتحدد الأهداف العامة لاستراتيجية تجاوز أزمة الخليج في مجملها في فئتين متكاملتين من الأهداف:

- أهداف قريبة المدى: وهي أهداف مرحلية، تختص بمرحلة استيعاب الصدمة وتجاوز المحنة، عملا بالتوجه الوقائي والعلاجي للاستراتيجية.

أهداف ممتدة بعيدة المدى. وهي أهداف تتجه إلى إعادة البناء والتنمية للذات والوطن عملا بالتوجه البنائي والتنموي للاستراتيجية.

ومع هذا التحديد يتأكد أن أهداف الاستراتيجية تتكامل فيما بينها وقد تسير متزامنة، رغم أولويات العمل الاستراتيجي الموجه إلى استيعاب الصدمة وتجاوز الأزمة.

وتستلزم الأزمات الشديدة، وخاصة أزمات الحروب والكوارث، بناء استراتيجية إرشادية/ علاجية ذات أهداف محددة ومتعددة، وتوجه لاستيعاب الأزمة في كافة جوانبها واستثمارها كقوة دفع لمزيد من الارتقاء

والتقدم. ومن ثم، فإن بناء البرامج الإرشادية المتنوعة بتنوع جوانب الأزمة ومترتباتها، ليعكس هذا التوجه الاستراتيجي في أعمال وممارسات منظمة من حيث استيعاب الأزمة ومواجهتها واستثمارها كقوة بناء وإنماء للفرد والمجتمع.

ويحدد الثقات من المنظرين والباحثين في ميدان «التدخل في الأزمات» عددا من الخصائص / الشروط اللازم توافرها في «المواجهة الفعالة» للأزمات. (كابلان-Ca plan، 1964، لازاروس Lazarus 1980).

1- استكشاف الواقع ومشكلاته والبحث عن المعلومات الكافية.

2- التعبير في حرية عن كل من المشاعر الموجبة والسالبة، مع تحمل الإحباط.

3- طلب العون من الآخرين.

4- تجزئة المشكلات إلى وحدات يمكن معها تناولها ومعالجتها في وقت معين.

5- معالجة التعب والميل إلى الاضطراب خلال عمليات بذل الجهود والضبط والتحكم في المشاعر.

6- التحكم في المشاعر قدر الإمكان (وتقبلها عند الضرورة)، مع إبداء المرونة والرغبة في التغير.

7- الثقة في النفس وفي الآخرين، مع التفاؤل في نتائج ما يبذل من جهود لمواجهة الأزمة.

ويؤكد بعض الباحثين في هذا الميدان (فينيviney، 1976) على أن حل الأزمات يتضمن عددا من المقومات وهي: الاحتفاظ بحالة من التوازن، والتمكن المعرفي من الموقف، ونمو استراتيجيات جديدة للمواجهة كالتغير في السلوك والاستخدام الملائم للمصادر الخارجية. ومن ثم فإن الحل الإيجابي للأزمات هو «العمل من خلال أحداث الأزمة كي تندمج في نسيج الحياة، تاركة الشخص/الأشخاص في حالة من الانفتاح للمستقبل بدلا من الانغلاق عليه».

الهوامش والمراجع

(1) طلعت منصور: دروس وتساؤلات في مأساة العدوان العراقي على الكويت. دراسات ومقالات للمؤلف، جمعها ونشرها المركز الإعلامي الكويتي في إصدار خاص، القاهرة، فبراير 1991.

(2) يمكن للقارئ الرجوع أيضا إلى دراسة أخرى للمؤلف تناول فيها نظرية الأزمة ومفاهيمها، طلعت منصور: أزمة الخليج: الخطر والفرصة (رؤية للحاضر بدلالة المستقبل)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، تصدر عن مجلس النشر العلمي-جامعة الكويت، عدد 42، السنة الحادية عشر، شتاء 1993.

(3) يطرح «فيني» في تحديد طبيعة الأزمة عدة عناصر مستقاة من دراسات متعددة تتناول أحداث الحياة الضاغطة والتغيرات في الحياة الأسرية وفي الدراسة وظروف العمل، والتغيرات الصحية والهجرة والكوارث الطبيعية والتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية السريعة.

Viney, L. L. The Concept of Crisis: A Tool for Clinical Psychologist. Bulletin of. 395- 387, 29, 1976, the British Psychological Society

(4) تميز نظرية «جيرالد كابلان» حالة الأزمة بظاهر اختلال التوازن، وتتضح في الاضطراب الانفعالي وفي انهيار قدرات الفرد على حل المشكلات أو مواجهة المواقف الصعبة.

Caplan, G. Princlples of Preventive Psvchiatry

New York: Basic Books, .1964

(5) Crow, G.A. Crisis lntervention: A Social lnteraction Approach. New York: As sociation Press, . 1977

(6) Halpern, H.A. Crisis Theory: A definitional study. Community Mental Health , joumal, 1973, 9, 342-349

(7) مرجع سابق G. Caplan,

(8) Lazarus,R.S The Stress and Coping Paradigm. In L.A. Bond and R.C. Rosen Eds. Competence. and Coping during Adulthood

New Hampshire: University Press of New EngIand, 1980.

(9) مرجع سابق Caplan, G.

(10) Wortman, C B., & Silver, R C. Coping with irrevocable loss. ln G.R. VandenBos.. B. K. Bryant(Eds.),Cataclysms, Crises, and Catastrophes: Psychology: in action &, Washington.

D.C.: American Psychological Association 1987, 189-235

(11) مرجع سابق. Lazarus, R. S

(12) Eitinger, L. Concentration Camp Syndrome and its late Sequelae. ln J.E. Dims :.

Survivors, Victims, and Perpetrators: Essays on the Nazi Holocaust,Washington, D.C. 162- 127 ;1980,.Hemisphere Pub

(13)-Auerbach, S.M., & Spirits, A. Crisis lntervention with children exposed to nat. ural disasters. In

S.M. Auerbach and A.L. Stolberg,)Eds(, Crisis lntervention with Children and Families. Washington, D.C.. Hemisphere Pub .1986, 191-201

(14) Horowitz, M.J. Diagnosis and Treatment of Sness Response Syndromes: General.

(Principles. ln H.J Parad, H.L.P. Resnik & L.G. Parad)Eds: .

Emergency and Disaster Management: A Mental Health Sourcebook, Bowie, Md, The Charles press publishers. 1976

(15) Sleikeu, K.A. Crsis lntervention. Boston: Allyn and Bacon, 1990, Pp.30-36.

(16) Janosik, E.H. Crisis Counseling: A contemporary Approach. Monetary, California: Wadsworth Health Science Division, .1984

(17) المرجع نفسه.

(18) مرجع سابق..Viney, L. L

(19) Arkoff, A. Adjustment and Mental Health. New York Mc Graw-Hill, 1968, p.110.

(20) Thompson, C.L., & Rudolph, L.B. Counseling Children. Monterey, California: Brooks/Cole Pub. Co., 1983, p. 162.

(21). 1950, May, R. The Meaning of Anxiety. New York: Ronald Press (22) Stern, P.J. The Abnormal Person and his World Princeton: D. Van Nostrand Co.,1966, P. 29.

(23), Perts, F. Gestalt Therapy Verbatim. Lafayette, CaIifornia: Real People Press. 1969

(24) Horney, K. The Neurotic Personality of Our Time. New York: Norton.1937

(25) Knopt, l.J. Childhood Psychopathology A Developmental Approach. New Jersey: Prentice-Hall,lnc.,1984, Pp 335- 334.

(26) Drever, J. Dictionary of Psychology. Penguin Books . 1973

(27) طلعت منصور: دروس وتساؤلات في مأساة العدوان العراقي الغاشم على دولة الكويت.

(28) نفس المرجع

(29) نفس المرجع

(30) نفس المرجع

(31) نفس المرجع

(32) مرجع سابق. 87 ,72. Sleikeu, K.A. p

(33) Davidson, S. The Clinical Effects of Massive Psychic Trauma in Families of. Holocaust Survivors Journal of Marital and Family Therapy, 1980,6, 11-21

(34) فرانكل، فيكتور: الإنسان يبحث عن المعنى: العلاج بالمعنى. ترجمة: طلعت منصور، الكويت: دار القلم، 1982. يقدم فرانكل في هذا الكتاب، من وحي خبراته ومعاناته إبان الحرب العالمية الثانية وداخل معسكرات الاعتقال النازي، نظرية في سيكولوجية الحروب والأزمات ومدرسة علمية في العلاج النفسي تعرف بمدرسة «العلاج بالمعنى» Logotherapy والتي تمثل تيارا متميزا في العلاج الوجودي والإنساني، ومن أبرز معالم تطور العلاج النفسي ا لمعاصر.

(35) America Psychiatric Association, Committee on Civil Defense. Disaster Fatigue 1956. NAVMED p. 5051.

(36) مرجع سابق. Sleikeu, K.A

(37) مرجع سابق. Caplan, G

(38) American Psychiatric Association. Diagnostic and StatisticaI Manual of Mental (Disorders.)3rd ed., rev.(Washington D.C.: APA press .1987

(39) Everly, G.S. Psychonaumatology: A Two Factor Formulation of Post-Traumatic-Stress. Paper presented at the 4th Montreux Congress on Stress. Montreux, Switzer, land, Feb. 1992

(40) مرجع سابق. Janosik, E. H., p .8

(41) طلعت منصور: مرجع سابق

(42) مرجع سابق. Caplan, G

مرجع سابق. Lazarus, R

(43) فرانكل: مرجع سابق، ص ص 94-97.

(44) طرح المؤلف في دراسات سابقة بعض التوجهات الاستراتيجية لتجاوز أزمة الخليج ولمواجهة آثارها ومترتباتها.

طلعت منصور: نحو استراتيجية عربية لتجاوز أزمة الخليج.. ندوة أزمة الخليج.. الحاضر والمستقبل، نظمها المجلس الشعبي المحلي، مصر الجديدة/القاهرة، مارس 1991.

التعقيب

د. كمال مرسي

إن البحث الذي بين أيدينا يعتبر من الدراسات التي لها مميزات خاصة. أولى هذه المميزات هو التوفيق في إجراء البحث فقد أجري البحث أثناء العدوان ووقوع الأحداث مما يجعله دراسة عن تفاعل الأطفال والمراهقين الكويتيين المقيمين في القاهرة مع المحنة أو المصيبة التي حلت ببلدهم وأهلهم أكثر من أن تكون دراسة للآثار النفسية الاجتماعية التي تركها العدوان في نفوس الأطفال والمراهقين.

الناحية الثانية. هي المنهج العلمي الذي اتبعه الباحث على الرغم من الصعوبات التي تواجه مثل هذه الدراسات لأنها تجري في ظروف غير عادية، ظروف الباحث فوجئ فيها بالأحداث وبموضوع البحث فكان عليه أن يخطط ويعد أدواته ويجمع بياناته بسرعة فهو يعمل تحت ضغوط الوقت والزمن. في ظل هذه الضغوط قد يضطر إلى التنازل عن بعض الشروط العلمية. لكن البحث الذي نعقب عليه توافرت فيه الشروط العلمية في العينة والأداة وتحليل البيانات ومناقشاتها.

أيضا هذا البحث يعتبر من البحوث الرائدة في

ميدان الآثار النفسية، لأنه كان استجابة سريعة وعفوية من الباحث للأحداث فكان له السبق العلمي وقد تبعه باحثون آخرون، وعقدت الندوات والمؤتمرات حول الآثار النفسية للعدوان العراقي بهدف تعرفها وتحديد أساليب تشخيصها ومواجهتها وعلاجها.

وفي الحقيقة كان للدكتور طلعت منصور حضور واضح في كل من الندوات وحلقات النقاش والمؤتمرات التي عقدت حول هذا الموضوع، وأسهم إسهاما كبيرا في تشخيص الآثار النفسية وفي وضع الاستراتيجية الوطنية التي يعمل بها مكتب الإنماء الاجتماعي الآن.

فالبحث الذي قدمه قد ضمنه خبرات عملية وعلمية. وربما من الأمور التي لاحظتها في البحث أن الأستاذ الدكتور طلعت قد توحد مع الأزمة، وتوحد مع الكويتيين، وكانت تعبيراته تدل على ذلك في البحث، وفي التقرير الذي بين أيدينا، وفي وصفه للآثار. فكانت تعبيراته تعبر فعلا عن معايشة للأحداث ووجود مع هذه الأحداث.

طبعا هذا البحث، كما أشار الأستاذ الدكتور طلعت، استخدم فيه المنهج العلمي ولجأ إلى تحليلات إحصائية معقدة في تناوله للبيانات التي توصل إليها، وبالتالي كانت النتائج التي توصل إليها نتائج جيدة. وأيضا كانت تفسيراته التي فسر بها النتائج تفسيرات علمية مقنعة. لكن هناك بعض الملاحظات التي أريد أن أطرحها على الأستاذ الدكتور طلعت لعلها تفيد في تطوير هذا البحث أو تحسينه. أولى هذه الملاحظات وهي ملاحظات شكلية أن عنوان البحث دراسة في الآثار النفسية والاجتماعية، وأعتقد أنه لم يتطرق للناحية الاجتماعية إنما هي كانت دراسة للمظاهر النفسية فحسب.

وأعتقد أنه يفضل أن يكون عنوان البحث «دراسة في المظاهر النفسية للعدوان العراقي الغاشم لدى الأطفال والمراهقين الكويتيين ومتضمناتها الإرشادية».

أيضا كما قلت هناك تعبيرات كثيرة في البحث فيها انفعالات وفيها تعميمات. ليتنا أو ليت الدكتور طلعت يبسط هذه التعبيرات حتى تتفق مع الأسلوب العلمي الذي سارت عليه الدراسة مثل: «كان العدوان العراقي من الفجاءة بحيث إنه ترك كل إنسان عربي وغير عربي في صدمة» وأيضا

«أحدث العدوان المشؤوم تلوثا جعل عالمنا العربي ملبدا بسحابة ذرية تمطر عليها غبار العداوة والاستعداء»، وغير ذلك.

كذلك هناك بعض المصطلحات التي أختلف مع الدكتور طلعت فيها مثل مصطلح الإحساس باللامعنى في العدوان العراقي. أعتقد أن العدوان العراقي كان له معنى والمعنى معروف ليس في بطن الشاعر وإنما أيضا معروف عند من قام بالعدوان، فالهدف كان واضحا: الاستيلاء على الكويت. وأيضا عند الكويتيين كان هذا العدوان له معنى، وهو الاستيلاء على الكويت وضياع الشخصية الكويتية. كذلك «اللامعيارية في العدوان» لا أعتقد أن يكون هناك عدوان معياري وعدوان لا معياري، فالعدوان عدوان. أما أن يكون العدوان العراقي لامعياريا ربما للتصرفات والشذوذ الذي ظهر فكذلك هناك تجاوزات في العدوان كثيرة، إنما هذا هو العدوان وهذه هي المعايير التي سار عليها. أيضا هناك ملاحظة شكلية بسيطة وهي أن الانحراف المعياري لعينة الأطفال من الإناث يحتاج إلى مراجعة لأن المتوسط 8 سنوات وعشرة أشهر والانحراف المعياري 30 ,11 أعتقد أن هناك خطأ في الحساب أو في الطباعة ربما، لأن الانحراف أكبر من المتوسط. إنما عندي بعض المقترحات التي أريد أن أطرحها على الأستاذ الدكتور طلعت وأرجو أن تكون هذه المقترحات مقبولة. الاقتراح الأول أشرت إليه وهو تعديل عنوان الدراسة إلى المظاهر النفسية لأزمة الخليج بدل الآثار النفسية. الاقتراح الثاني: أن هذه الدراسة أجريت في أكتوبر 90 إلى مارس 91 وأعد هذا التقرير في ديسمبر 91 والآن نريد أن ننشر هذا التقرير في 94 أي مضى على هذا التقرير ثلاث سنوات تقريبا فلابد من تحديث المعلومات وإضافة الدراسات التي أجريت عن الآثار النفسية في السنوات الثلاث الماضية وقد نشر منها العديد، والدكتور طلعت كان له حضور في كل الندوات أو كل حلقات النقاش التي أجريت حول هذا الموضوع. أيضا اقتراح آخر حول موضوع المصطلحات، وأقصد به في العينة مصطلح الطفولة الوسطى والمراهقة الوسطى. ما المقصود، ما السن أو التحديد، لأننا عندما نحدد المراحل أو نحدد هذه المصطلحات نحددها بسن معينة. فالبحث أشار إلى أنه أجري على الطفولة الوسطى، والمراهقة الوسطى. طيب لماذا أهملنا الطفولة المتأخرة والمراهقة المبكرة؟ أعتقد أن البحث شمل الطفولة كلها، أو

الطفولة المتوسطة والمتأخرة وشمل المراهقة كلها. لأن الانحرافات المعيارية للأعمار الزمنية تدل على أن مدى الأعمار الزمنية لم يكن صغيرا، لأنه أربع سنوات وعشرة شهور في الانحراف المعياري، وذلك معناه أن المدى كان كبيرا، وست سنوات و 8 شهور في المراهقة وذلك معناه أن الدراسة شملت هذه الفئات فتحتاج إلى إشارة إلى هذا، وأن الدراسة شملت الطفولة المتوسطة والمتأخرة وشملت المراهقة بمراحلها المختلفة.

الأمر الآخر أو الاقتراح الآخر وهو الذي أريد أن أوضحه أو أقترحه على الدكتور طلعت هو أن يبين كيف طبق استمارة البحث 326 طفلا. طبعا إذا قلنا إن الأطفال تتراوح أعمارهم ما بين «6 , 12» سنة ومعظمهم لا يجيدون القراءة والكتابة، فهناك أسلوبان: إما أن أعطيه الاستمارة يطبقها. أو ما نسميه بالمقابلة المفتتة، وهي أن أعطيه استمارة يجيب عنها والباحث هو الذي يسأله والطفل هو الذي يجيب، فإذا كنت اتبعت هذا الأسلوب فلا بد أن تشير إليه في هذه الدراسة حتى يتضح أن تطبيق الاستمارة كان بهذا الأسلوب، لأن هناك عبارات كثيرة أعتقد أن كثيرا من الأطفال لم يفهموها مثل التفكير الزائد في احتمالات الخطر في المستقبل، الاعتقاد بأن القدر وراء كل ما حدث، لوم الذات على ما وقع من كوارث، التفكير في احتمالات الخطر في المستقبل، هذه كلها أمور تحتاج إلى توضيح بالنسبة للأطفال الذين أجابوا عن هذه الاستمارة، وعددهم كبير ونحن نعرف أن مستواهم في القراءة والكتابة محدود ولا يستطيعون قراءة هذه العبارات ثم فهمها.

الاقتراح الثالث: وهو أن حساب معاملات الثبات قام على أساس المقياس ككل، الإستمارة ككل، في حين أن الدرجة الكلية في الاستمارة لم تستخدم، والذي استخدم ثلاثة مقاييس فرعية. مقياس المواجهة والقلق الوجودي والاكتئاب الصدمي، وبالتالي ثبات الاستمارة ككل لا يعني ثبات المقاييس الفرعية فيها، وكان يفضل أن تكون هناك حسابات لثبات هذه المقاييس الفرعية التي اعتمدت عليها في تحليل التباين للفروق في المجموعة بحسب المتغيرات التي أشرت إليها.

كذلك في حساب الصدق، كان لابد أن يكون هناك حساب لصدق المقاييس الفرعية، خاصة وأنا أعتقد أن مقياس القلق الصريح للأطفال الذي استخدم كمحك لصدق الإستبانة أعتقد أنه يتفق في مضمونه ومكوناته

مع مقياس القلق الوجودي والاكتئاب الصدمي لكنه لا يتفق مع الإرادة والمواجهة، وكنت أتوقع أن يكون ارتباطه موجبا بالقلق الوجودي والاكتئاب الصدمي ثم يكون ارتباطه سالبا بالإرادة والمواجهة، لأن الإرادة والمواجهة صفة أو تعكس صفات أو مظاهر نفسية إيجابية والمقياس القلقي الصريح يعكس مظاهر سلبية. فلابد أن تكون هذه الصورة واضحة.

عندي أيضا بعض التساؤلات حول موضوعات غمضت على الباحث وأرجو أن تساعد إثارتها على توضيحها في البحث. أول هذه التساؤلات. أنت عملت استمارة وهذه ميزة جديدة جدا في الباحث أنه أنشأ استمارة من جديد، ولم يلجا إلى الطريقة السهلة، أن يترجم أو يأتي بنموذج جاهز، ولكن إعداد استمارة لابد أن يكون مر بمراحل. طبعا أنت مضغوط في وقت البحث والظروف والوقت المحدد لك، لكن أيضا هذا لا يمنع أن تكون هذه الاستمارة قد مرت بمراحل تجريبية وانتهت إلى 68 بندا. وسبب التساؤل هو أنني أجد أن بعض العبارات في الاستمارة بها غموض خاصة على الأطفال، مثلا سؤال 29 الاعتقاد بأن ما يحدث من كوارث يرتبط بظروف خارجية: ما الظروف الخارجية، طبعا يمكن أن نختلف في فهمها، أي الظروف الخارجية.

تنافر الإحساس بمعنى العروبة، الشعور بالضيق إزاء الفاقد والخسارة، ما معنى الفاقد والخسارة بالنسبة للطفل؟ النزعة إلى اللاتفكير في أحداث المحنة، إذن كيف تكون هناك نزعة في اللاتفكير في المحنة وهو يعيشها، يجوز لي أن أقول الآن «النزعة في اللاتفكير» لأنها أشياء مضت، لكن وهو يعيش في القاهرة ومطرود من بلده ولا يفكر في المحنة! طبعا ذلك غير وارد وبالتالي معناها يحتاج إلى توضيح. أيضا النقطة التي هي التساؤل، وقد أشار إليه الدكتور طلعت في شرحه إلى الإرادة والمواجهة، فهناك ثلاثة متغيرات أو ثلاثة جوانب. جانب هو السلبية: وجود القلق الوجودي أو الاكتئاب الصدمي ومرتبط إيجابا مع الإرادة والمواجهة، أعتقد أن الإنسان لديه الجانبان، جانب الإرادة والمواجهة وجانب الناحية الانفعالية التي تظهر فيها نواحي القلق. لكن على أي الأحوال لا يوجد الاثنان مع الإنسان في وقت واحد، فإذا ظهر القلق وظهر الاكتئاب فأعتقد أن الإرادة تخف وتنزل، وإذا خف القلق والاكتئاب ترتفع الإرادة والمواجهة. وهذه هي المواقف التي

يمر بها الإنسان، عندما ينفعل نجد أن إرادته في مواجهة الأمور تقل، وعندما يتبصر ويعود إلى حاله، وهذه مهمة الإرشاد، نجد أن الإرادة والمواجهة تزداد. ولذلك نجد أن بعض الأسئلة يعني مثلا: عندما يشعر الطفل بالترابط وتكوين صداقات مع الآخرين من العرب، هذا يقول نعم، وبالتالي نتوقع أن تكون استجابته على تنافر الإحساس بمعنى العروبة سلبية، وأيضا الإحساس بالوحدة لا يكون مثلما قال، إنه غير مرتبط مع أحد، هذه نقطة. النقطة الثانية: الرغبة في التضحية، أعتقد أنه لو قال نعم في الرغبة في التضحية إذن لابد ألا يكون عنده الإحساس بالإجهاد وسرعة التعب ونقص الحيوية والهمة والضعف الجسمي، يعني ارتباط هذه الصفة تحتاج إلى أن تكون متغيرة مع الصفة الأخرى. لكن هناك نقطة مهمة جدا، وهي أن العدوان وارد إلينا من الخارج، والنماذج أخذناها منهم، من الأنجلو أمريكان، والدكتور طلعت يقول أيضا إن خبرتنا في مواجهة الأزمة وعلاجها وأساليب مواجهاتها ضعيفة ولابد أن تعتمد على الخبرة الأمريكية والخبرة التي تأتي من الغرب فهو يقول: «إن التراث العلمي فيما يتعلق بسيكولوجية الأزمات والضغوط وإدارة الأزمات ومواجهة الضغوط يعكس-جهود وخبرات ونظريات باحثين في الغرب وأمريكا». والأغلب، كما يقول الدكتور طلعت، إن خبرتنا كباحثين عرب في هذا المجال تعد ضئيلة. وهذا الاستنتاج قد ينطبق على واقع الحال عند وقوع العدوان لكن الآن بعد ثلاث سنوات أعتقد أنه لا ينطبق، بعد إنشاء مكتب الإنماء ومكتب الشهيد ومكتب الأسرى بالديوان الأميري وفرق التدخل السريع، فلابد أن تكون عندنا الآن خبرة لابد أن نشير إليها ولا نقف عند سنة 1991 ونقول إن خبرتنا ضئيلة وأنت خير شاهد على ذلك، على أن الخبرة أصبحت في هذا المجال كبيرة.

المناقشات

د. المنصف الشنوفي:

أولا أريد أن أشكر مقدم الورقة الأستاذ الدكتور طلعت منصور، وأقول جزاه الله خيرا على التعريف بخصوص اللغة العربية والمجهود الذي قام به، وهو مجهود مهم جدا. ولي ملاحظة جوهرية وملاحظتان شكليتان.

الملاحظة الجوهرية: تحدث الدكتور طلعت عن التنظير، ومع الأسف الشديد هو تبسيط وليس بتنظير. النقطة الشكلية. طيب أنا معك في التعريف والمجهود بذلته والتراث الموجود من قبل في مصر على الخصوص مهم جدا لكن هناك بعض الافتراء. مثلا، تتحدث بخصوص الاضطرابات واختلال التوازن فتقول في البند رابعا إنه يعني الشعور بالحيرة والفوضى ومشاعر القلق. يسلمنا هذا إلى موضوع القلق الوجودي. استغربت أن يوجد مصطلح فلسفي هو ركيزة الفلسفة الوجودية والقلق الوجودي بمعنى الشك في الوجود والشك في الذات وفي عالم آخر، ويستعمل تعسفا في هذه الدراسة.

الملاحظة الثانية: هي فيما يتعلق بالمصادر والمراجع، استغربت كما استغرب المعقب، غياب ذكر ما بذل بعد 91، خاصة في مجالات الجامعة

بالكويت. أنا أعجبت أيما إعجاب بالدراسات المتوافرة عن الموضوع وهو موضوع الساعة، وهو محور البحوث في المجلة العربية للعلوم الإنسانية وفي مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، إلخ. ولا ذكر لذلك. فاستغربت غياب ذلك واقتصارك على مراجع ترجع إلى 91، مع ذكر المراجع الأجنبية التي فيها أيضا بعض القدم في هذا الموضوع. بحيث إن كل هذا يحتاج إلى تحديث وأعتقد أن الدكتور كمال قد قال ما يكفي في خصوص الملاحظة الأخرى.

عامر التميمي:

بداية أود أن أعترف بأني جاهل في الأمور التي في موضوع العينة، والتساؤل موجه للدكتور طلعت، هل العينة هذه مقصود بها عمر معين أو أن المقصود أنها استكشاف للآثار في المجتمع ككل.

ثانيا: موضوع الآثار النفسية إذا أخذنا قصر مدة الأزمة (سبعة شهور) هل يمكن أن نستنتج أن هذه الآثار النفسية سيكون لها استقرار في نفسية المواطنين الكويتيين نتيجة لعملية الاحتلال والغزو، لأن ما يجعلني أثير هذا التساؤل في الواقع هو تجربة الكويتيين الصامدين داخل الكويت خلال فترة الغزو والاحتلال.

إن هناك العديد من الكويتيين الذين قاموا بأعمال جيدة وقاموا بمبادرات وقاموا بخدمة المجتمع، وتحملوا مسؤوليات ما كانوا يتحملونها قبل الغزو. وهذا نتيجة لظروفهم وللضرورة أيضا. ولكن بعد التحرير مباشرة تبخر العديد من هذه السلوكيات الإيجابية. فمعنى ذلك أن الأزمة هذه لم تترك آثارا حقيقية في نفوس الناس ولم يتعلموا منها بشكل جيد. فبالتالي هل الآثار النفسية السلبية أيضا يمكن أن تستمر أم أنها تتبخر بالطريقة نفسها. أيضا أتصور أن الدراسة بعد انتهاء الأزمة تعطي نتيجة أفضل من أنها تجري خلال فترة الأزمة خصوصا مثلما ذكرت أن مدة الأزمة كانت قصيرة جدا. لأنه بالنسبة للحياة البشرية سبعة شهور مدة تعتبر قصيرة، فبالتالي كان من الأفضل أن تجري هذه الدراسة بعد الأزمة. والآن الدكتور المنصف الشنوفي يقول إن هناك بعض الدراسات أجريت، وبالتالي أنا أتمنى أن يأخذ الدكتور طلعت على عاتقه إجراء مثل هذه الدراسة حتى في الوقت

الحاضر، يعني بعد مرور ثلاث سنوات على التحرير، فسيكون ذلك شيئا جيدا.

د. عبد الله محارب

الدكتور طلعت في الحقيقة له جهود في هذا المجال وجهوده في وقت الأزمة مشكورة ومعروفة. ولكن أود أن أسأل هل تمت متابعة هذه الحالات بعد التحرير. لأني أعرف أن العينة أخذت في شهر أكتوبر 90 ثم إلى شهر مارس 91. وأتصور أن العينة في هذه المرحلة كانت في بؤرة التعرض للصدمة، ويا حبذا لو تمت متابعة هذه العينة وعينة مماثلة لها في المواصفات في مجال ثبات الآثار أو تغيرها أو تحسنها. إلخ.

كذلك العينة، أقصد الدراسة، شملت عينة من الخارج وليست عينة من داخل الكويت، فأيضا أتصور لو أضيف على العنوان ما يدل على أن هذه العينة أخذت من خارج الكويت وليس من داخل الكويت.

د. محمود عودة:

الحقيقة عندي بعض الملاحظات الشكلية وملاحظة منهجية وملاحظة نظرية. الملاحظة الشكلية هي الخاصة بالمصطلحات، فالمصطلحات في أي علم هي اللغة المشتركة بين العلماء. فليس كل منا حرا في أن يستخدم المصطلحات التي يحددها لأننا بذلك سنفقد التواصل. وهذه الملاحظة أثيرت من قبل مناقشين كثيرين.

الملاحظة الثانية هي ملاحظة منهجية. الدكتور طلعت يقول إن هذا البحث من قبيل «الأكشن رسيرش» الحقيقة أنا أفهم الأكشن رسيرش على أنه نوع من البحوث أنا أصطنع فيه الموقف يعني أنا كباحث أدخل مشروعا تنمويا أو أدخل برنامج توعية أو برنامج كذا، وأنا الذي أعمله وأتتبع آثاره، وهذا ليس «أكشن رسيرش» يعني ليس كل بحث أمبريقي يعتبر أكشن رسيرش.

فيما يتعلق بالمنهج أيضا، التصميم المنهجي نفسه. كيف أعرف أن هذه السمات التي أشار إليها على أنها نتائج ليست سمات موجودة في الشخصية الكويتية بشكل عام. فمثلا سمة مثل القلق، سمة مثل الخوف من المستقبل،

سمات كثيرة-أو في الإنسانية بشكل عام-فلو أنني قارنت هذه النتائج أو السمات بسمات على عينة من الأطفال المصريين في الفترة نفسها، أنا أعتقد أنها ستكون متقاربة إلى حد كبير كما أنني لا أملك معيارا لسمات الشخصية الكويتية فيما قبل الأزمة أقيس به أو أقارن به. فعلى أي أساس أنا قارنت وربطت ربطا تعسفيا بين الأزمة وبين هذه السمات أو هذه الخصائص.

من ضمن الخصائص التي يعتبرها سلبية، مثلا، خاصية لوم الذات. لماذا يعتبرها خاصية سلبية. لماذا يكون الإحساس بالمسؤولية خاصية سلبية؟ مثلا الثقة في العدالة الإلهية، هل الناس قبل الأزمة لم يكن لديهم ثقة في العدالة الإلهية، ثم تولدت عن الأزمة. يعني الدرجات والتفاوتات والاختلافات تحتاج في الحقيقة إلى معيار أو محك تستند إليه في المقارنة.

النقطة الثانية نظرية. الحقيقة هذا البحث ذكرني بما يكتب في بعض الأحيان في الصحافة المصرية من تحليلات للجماعات الدينية المتطرفة من منظور علم الإجرام. حيث تجد بعض الكتابات تحلل التطرف والإرهاب في مصر من منظور علم الإجرام: أنه يرتبط بالأحياء المتخلفة، أنه مرتبط بكذا، إلى آخره، دون معالجة من منظور علم الاجتماع السياسي. الحقيقة نحيل إلى ملاءمة لمقاربة الموضوع. لأن هذه النظرية مرتبطة بالكوارث الطبيعية والأزمات الطبيعية أساسا. إنما نحن لدينا تراث من علم النفس السياسي ومن بحوث علم النفس السياسي توافر لنا بعض الاستبصارات حول المواقف المترتبة على الأزمات السياسية ذات الطابع الكارثي. هناك دراسات كثيرة عن الفلسطينيين بعد الاقتلاع في المعسكرات والآثار النفسية. هناك دراسات كثيرة عن التجربة الجزائرية إبان الاستعمار الفرنسي وفي محاولة الاستعمار الفرنسي إفقاد أو اقتلاع الهوية الجزائرية، عملية أو محاولة إلغاء الشخصية الجزائرية.

هناك دراسات كثيرة جدا سيكولوجية وأشار لبعضها الأستاذ الدكتور خلدون النقيب في دراساته لا أجد لها هنا أي تأثير. لو أننا قارنا الأطفال المصريين بعد الزلزال فلن أجد السمات مختلفة، الأطفال المصريون أو فئات من الشباب المصري أو المصريين بعد كارثة الزلزال، لكن هل كارثة الزلزال من نفس فئة كارثة اقتلاع مجتمع أو غزو بربري، أو غير ذلك. أنا

أتصور أن الرجوع أو التوجه أو المقارنة هنا لابد أن تنطلق من علم النفس السياسي وليس من علم نفس الأزمات بشكل عام.

تعقيب الباحث.

الحقيقة أن هذه المناقشات والتعقيبات كنت أتوقعها وأتوقع أكثر من ذلك، فيما تثيره هذه الدراسة من نقاط وما تطرحه أيضا من قضايا قابلة للمناقشة والجدل. وسوف أستعرض بعض هذه الملاحظات في كلياتها، لأن هناك ملاحظات كثيرة تكررت، من حيث إن الدراسة اقتصرت على البعد النفسي، وطبعا أنا أعترف بذلك. ويمكن الأخوة هنا في المجلس الوطني كلفوني بهذا العنوان، كما أني أعتقد أن من الصعب إن لم يكن من المتعذر فصل ما هو نفسي عما هو اجتماعي. بل إن الكثير من مكونات الأداة التي استخدمتها فيها ذلك البعد الاجتماعي، إضافة إلى ما طرح من تفسيرات ذات طابع اجتماعي ثقافي للمجتمع الكويتي. وبالتالي لم يغب عن ذهني المضمون الاجتماعي أيضا، أو البعد الاجتماعي الذي اعتبرته هنا إلى حد ما بعدا تفسيريا في هذه النتائج. لكن طبعا التركيز الأساسي هو على البعد النفسي. الحقيقة طرح الكثير من التساؤلات وسأحاول في إجابتي أن أغطي بصورة عامة الكثير من هذه التساؤلات.

لكل دراسة حدود. إن دراستي هذه لها حدود، لها حدود زمنية، وهي فترة الأزمة، وما يتوافر في هذه الفترة من ظاهرة ينبغي ألا يفلت من أيدينا، بمنطق اطرق الحديد وهو ساخن.

وذلك أن هناك ظواهر تحدث لابد أن نسرع كباحثين إلى ملاحقتها، وقد تفوتنا خلال هذا الإسراع بعض النواحي المعقدة في الناحية المنهجية. وأنا أعترف أني كنت ألهث وراء العينة، وفي أكثر من مرحلة كدت أتوقف عن إتمام هذه الدراسة لما فيها من معاناة كثيرة. نجري وراء مدارس، نجري وراء فندق سفير الزمالك وسفير الدقي يعني التناثر في الحصول على العينة. الاعتماد كثيرا حقيقة على الأمهات في جمع المعلومات، وهنا أشير ضمنا إلى تساؤل الدكتور كمال في هذا المجال. أيضا أقول ومع حدود الدراسة هذه حقيقة أنا كباحث-وأعترف بهذا-وقد يكون هذا فيه بعض النقد الذاتي، إني كنت منفعلا بالأزمة. ويمكن حتى اللغة التي كتبت بها

إبان الأزمة لا أستطيع الآن أن أكتبها. وربما أيضا من النواحي التفسيرية التي طرحتها في تفسير هذه النتائج موثقة بتاريخها، سبتمبر90، وديسمبر 90 إلخ، وبالتالي طبعا هناك توحد انفعالي عاطفي مع الأزمة كباحث، لذلك كانت التعبيرات أحيانا مثلما قال الدكتور عودة صحفية نوعا، وهي فعلا كانت منشورة في الكثير من الصحف الكويتية والمصرية والمجلات المصرية وغير ذلك، وأيضا في بعض الندوات الفكرية الشعبية التي عقدناها في حي مصر الجديدة في أثناء الأزمة وبعد الأزمة، مثل المؤتمر الذي عقد في المجلس الشعبي المحلي لحي مصر الجديدة وكنت أنا مقرر المؤتمر، فلا تلومونا على اللغة التي كتبنا بها في هذا، وأيضا في إطار حدود البحث، طبعا أنتم تعرفون منهجيا أن لكل بحث حدودا: الزمن، المكان، الأداة، طريقة الإجراء، إلخ. هذا بالنسبة للمصطلحات أتفق مع الدكتور كمال في كل ما ذكره وأقدر كل ما ذكره، يعني أن الصدمة طرقت كل إنسان عربي وغير عربي، حقيقة حتى الذين وقفوا ضد الحق الكويتي، فتلك صدمة. هو وقف ضد الحق الكويتي لأن هناك صدمة قلبت موازين التفكير وإدراك الأمور. أعتقد أن الجميع عاش هذه الصدمة، وربما الأخوة الذين عاشوا في أمريكا، وأنا أعرف الكثيرين منهم، كانت أيضا الأمور بالنسبة لهم فيها دهشة حادة على الأقل إزاء ما حدث. هناك مفاهيم مستخدمة الدكتور أشار إليها، الإحساس باللامعنى واللامعيارية، صحيح قد يكون هناك معنى عند المعتدين مثلما أن هناك معنى للمرض النفسي والسلوك المرضي والسلوك الإجرامي عند المريض وعند المجرم، هناك معنى، لكن ما أقصده هنا هو المعنى من المنظور الفينومينولوجي، الظاهرياتي، أي الحدث كما أدركه، أعتقد هنا الكويتي كان يحس باللامعنى. لماذا؟ كيف؟ ما الذي فعلناه؟ ما الذي جرى؟ أعتقد أن هذه وقتها كانت أسئلة ساخنة تعبر بوضوح عن مرارة الإحساس باللامعنى. الشيء نفسه بالنسبة للامعيارية: ما هذه الهمجية؟ ما كل هذه الجحافل من الجيوش والآليات العسكرية؟ ما معايير التعامل؟ يعني حينما يلتقي العسكري العراقي بالمواطن الكويتي: أنت كويتي؟ لا، أنت لست كويتيا. فأي معيار؟ هذا معيار يمكن أن يستخدم في مستشفى المجانين. أنا اسمي كذا تقول لي ليس اسمك كذا. أين المعايير هنا؟ طبعا إحساس باللامعيارية أو التي سماها دوركايم «الأنومي». أيضا بالنسبة للبنود: واضح انه مكتوب

هنا حتى في الجداول رقم البند ومضمون البند يعني ليست هذه هي العبارة نفسها، العبارات كانت بسيطة للأطفال، وهنا يوضع المعنى العلمي أو ال «Abshacting> للعبارات التي قدمت. الأداة: ربما استخدمنا طريقة المقابلة ومن خلال الأمهات خاصة مع الأطفال، يعني كنا نستخدم أكثر من طريقة، وقد تكون هناك ملاحظات على ذلك.

لكن هذا كان واقع الحال عند عمل هذه الدراسة. الدكتور كمال في الحقيقة طرح بعض النواحي أعتقد أنه على حق فيها. ربما أشير إلى بعضها، مثلا تحديث المعلومات. أنا حقيقة أقول إن هذه وثيقة في حدود معينة، أنا شخصيا لي دراسات كثيرة ربما تتجاوز 12 دراسة أو بحثا بعد الأزمة. سواء كانت دراسات تشخيصية أو دراسات عملية من حيث المواجهة ولم أرض أن أضمنها هذا البحث، ومنها دراسة في المجلة العربية للعلوم الإنسانية من نحو سنة وغيرها وغيرها، نحو ست دراسات في جهود مكتب الإنماء الاجتماعي، ولم أرض أن أضمنها لأنني قلت إن هذه الدراسة لها حدود زمنية. وأعتقد أنها يمكن أن تكون وثيقة في المجال. فأنا أرى أنه لا داعي لما يسمونه «over inclusive thinking»، أو التضمن الزائد، لأني لو أضفت الآن دراسات الآن ما بعد هذه الفترة، أعتقد أنها تعني نوعا من لي الذراع أو التفسير غير المتفق مع حدود هذه الدراسة والمرحلة التي أجريت فيها. لكن لم أنس حقيقة، وبناء على خبرات غيرنا، وقلت إن هناك آثارا بعيدة المدى. هذه الدراسة كانت إبان الأزمة لكن أيضا هناك آثار بعيدة المدى وأضفت إلى هذا تحليل وتصنيف الرابطة الأمريكية لعلم النفس، وأيضا دراسات أجنبية عن علم الصدمات وما هو متوقع من آثار قد تمتد لأجيال طويلة. وبالتالي هناك أيضا استمرار لمزيد من البحث في هذا المجال. وبالنسبة إلى السؤال خاص بخبرتنا كعرب كباحثين، طبعا أثناء الأزمة أعتقد ليس هناك خبراء في مجال إدارة الأزمات. أنا أتكلم عن وقت الأزمة وبالتالي كنا في حيرة. وحتى في مصر لما وقع الزلزال كان هناك أخطاء رهيبة من مسؤولين كبار، كيف نتعامل مع آثار الزلزال. يعني أنا شخصيا كتبت ردا مؤسسيا على بعض الأساتذة الكبار الذين كتبوا في الصحافة: أبناؤنا أصيبوا باكتئاب، أبناؤنا عندهم تهتهة، أبناؤنا عندهم.. . هذا خطأ موقف سوف يزول بزوال المؤثر، وإن بقيت منه بقايا فقد تفاعلت مع استعداد

شخصي سابق قبل الزلزال، لكن لا يصح عقب أزمة أن نطرح جزافا مفاهيم ومصطلحات مرضية، كما لو أن أطفالنا صاروا مرضى أو حتى مجانين. طبعا هذه كلها قضايا لابد أن نتحرز بشأنها. الدكتور عودة الحقيقة أشار إلى مجموعة من التساؤلات الجيدة التي اعتقد أنه لابد أن نتوقف عندها. اللغة المشتركة: يمكن تقصد بها اللغة الصحفية، وأنا طبعا متفق معك. وأنا أقول هنا أنا الآن لو أكتب هذا لا أعرف أن أكتب هذه اللغة التي كتبت بها البحث الآن، وإنما هي كانت في وقتها.

لكن يبقى هنا مثلما قلت، إن هذا ليس تنظيرا-ردا أيضا على سؤال الدكتور الشنوفي-وإنما فرضيات أساسية في مثل هذه الأزمة. فأنا أقول هنا. كيف نتحرك من حيث وجود «فرضيات» تنظم تفكيرنا علميا في التعامل مع الأزمة في حدوثها وأيضا مع نواتجها. لا أعتقد ولا أدعي أن هناك تنظيرا. ربما لم أكتب هذا في الدراسة أو أكون قلته على سبيل أن هناك إطارا نظريا نتحرك في داخله كي ننظم ما نسميه الخريطة المعرفية والخريطة مهمة جدا كما يرى الخبراء المتخصصون في الأزمات يعني كيف تكون الخريطة المعرفية منتظمة منسقة عقلانية في استيعاب كل مكونات هذه الأزمة وأيضا مراحلها. وهنا لا يصبح الترتيب مجرد أن أضع وأرتب، لا. ففي مجرد الترتيب هناك نوع من إعادة البناء المعرفي، وهناك معلومات جديدة أيضا. أي أن عملية ترتيب المعلومات في نسق معين تضيف أيضا معلومات جديدة ولا شك. طبعا أن هذه كلها أمور كان لابد أن نعتبرها.

الدكتور عودة على حق في كلمة «أكشن». فأنا أعتقد أنها دراسة تستجيب لواقع، ظاهرة تحتاج إلى حركة، أكشن، ويمكن هذا هو الاختلاف في المعنى الإجرائي. دكتور عودة يقول إن هناك سمات موجودة في الشخصية. نعم، وموجودة في الأطفال، وقبل الزلزال وبعد الزلزال وقبل العدوان وبعد العدوان، لكن هنا منهج التحليل العاملي يعطيني بنية، أو مجموعة هذه السمات مع بعضها، ففي تفاعلها مع بعضها يمكن أن أنظر لها على أنها تعبر عن ظاهرة أو جانب من جوانب الصعوبات التي قد يواجهها الأبناء. لكن لن أعزل سمة طبعا وأقول أن هذه مثلا موجودة أو غير موجودة. فهذه سمة موجودة عند الإنسان العادي وغير العادي لكن هناك «التجمع» حتى باللغة المنهجية «التجمع» هنا لمجموعة من الصفات أو المكونات يمكن أن تعبر عما

نقصده في هذا المجال، فهي تؤخذ في إطار، أو نسق التجمع داخل كل عامل من هذه العوامل. خاصية لوم الذات، لماذا هي سلبية؟ طبعا. لوم الذات في مرحلة، فأنا شاهدت أشخاصا كثيرين أثناء الأزمة، لوم زائد للذات ومعناها اتهام الذات، معنا Depersonalization، ما وقع يحتاج إلى مواجهة، هناك فرق بين لوم الذات وبين المراجعة و«الفيدباك» واتخاذ إمكانات وأساليب جديدة للمواجهة، وغير هذا من مفاهيم لوم الذات قضية أو ظاهرة يمكن أن تؤرق أو تجهد الطاقات النفسية والعقلية لأي إنسان، لأنني هنا وضعت نفسي في موضع الاتهام، لماذا؟ لأني غير قادر على مواجهة الاتهام Out Ward، إنما أواجهه Inward داخلي. ما طرح عن مفهوم القلق الوجودي. الدكتور الشنوفي طبعا يعرف أن الوجودية مذاهب كثيرة أو تيارات كثيرة، هناك وجودية مثالية ووجودية مادية، إلخ. وعندنا تيار رائع جدا في الإرشاد النفسي هو «العلاج الوجودي»، و «الإرشاد الوجودي». وأعتقد هنا أن الجانب المثالي والجانب الديني موجود أيضا، لأن هذا نظام من المعتقدات التي ينبغي أن توضع في الاعتبار في فهم الأزمات وأيضا في معالجة آثار الأزمات. فنحن نختلف في هذه النقطة.

البحث التاسع

النتائج العربية والدولية لأزمة الخليج الثانية من منظور الاقتصاد السياسي

د. محمد السيد سعيد

١ - مقدمة:

ما فائدة البحث في النتائج العالمية والعربية للغزو العراقي للكويت بعد نحو ثلاثة أعوام من نهاية حرب تحريرها؟ قد تتلخص الفائدة في استكمال التاريخ لهذا الفصل الحزين في التاريخ العربي الحديث بمتابعة تداعياته بعدما صارت أكثر وقائعه معروفة. غير أن التاريخ العلمي ينتظر سنوات كثيرة قبل أن يستكمل رصد وتقييم الحادث ونتائجه. وحتى لو أمكن القيام بهذا التاريخ فإنه قد لا يتجاوز الفائدة الدراسية حول فعل صار ماضيا. وقد تتلخص الفائدة أيضا في نقد قرار الغزو بالإشارة إلى جسامة ما أدى إليه من نتائج سلبية، على الأقل بالنسبة للمصالح العربية الجماعية العليا. غير أن هذا النقد مهما تكن فائدته قد لا يسعفنا كثيرا في تجنب تفجر أحداث ووقائع مماثلة للغزو الصدامي للكويت في المستقبل، في

أي بقعة أخرى من الوطن العربي.

ذلك أن قرار الغزو العراقي للكويت لم يكن سوى فعل واحد-مهما كان وزنه-وذلك في سلسلة طويلة من الممارسات الصدامية التي انتهت إلى نتائج أوسع نطاقا بكثير من هذا الفعل المنفرد. والاكتفاء بنقد الغزو الصدامي للكويت ينطلق من اعتقاد يجعله خارقا وخارجا عن نمط عام، في الوقت الذي يمثل فيه هذا الغزو امتدادا لهذا النمط وتعبيرا عنه ونتيجة للأعراض المرضية التي كانت قد ظهرت بالفعل لتطبيق نمط من السياسات والممارسات «الصدامية». والواقع أننا قد لا نستطيع قط أن نتفهم دوافع الغزو الصدامي للكويت دون الإشارة إلى النتائج الهيكلية للغزو الصدامي لإيران عام 1980 سبيل المثال لا الحصر. وفوق ذلك فإن الاكتفاء بحصر نتائج وآثار الغزو الصدامي للكويت قد يحبسنا في نقد ذرائعي بحت لقرار الغزو. وبالفعل، نجد أن أكثر الكتابات العربية حول أزمة الخليج الثانية، قد انطلقت من ذهنية ذرائعية تلقي الضوء على افتقار قرار الغزو للرشادة العملية، وخاصة في الظروف الفاصلة والمميزة التي تم في سياقها اتخاذ هذا القرار. والاكتفاء بالنقد الذرائعي البحت إنما يقودنا إلى مصيدة أخلاقية ومفاهيمية. إذ يجب أن نطرح دائما تساؤلات عميقة حول ماذا لو كان الغزو قد نجح: بمعنى الافتقار إلى إرادة دولية أو قدرات حقيقية على إيقاع الهزيمة بالغزو وإنهائه بالقوة المعنوية أو المسلحة. هل كان مثل هذا النجاح الافتراضي يدعونا إلى قبول واقعة الغزو أخلاقيا أو حتى عمليا. إن طرح هذا التساؤل هو أمر مهم للغاية من أجل نقد ومقاومة أعمال مماثلة في المستقبل وفي أي منطقة أخرى من العالم العربي. ذلك أنه يمكن للبعض البرهنة على أن قرارات مماثلة أكثر ذكاء من شأنها أن تقود إلى نتائج مغايرة لما تداعى منها بالفعل. ولنتصور مثلا دلالة ما تشير إليه تقارير دولية عديدة من تأكيد استحالة تحرير الكويت بالقوة المسلحة فيما لو كان الغزو الصدامي لها قد وقع بعد عامين فقط من التاريخ الذي وقع فيه بحيث يكون نظام صدام حسين قد نجح بالفعل في تطوير ونشر أسلحة ذرية[1]. ونستطيع أن نتصور سيناريوهات افتراضية لأعمال غزو مماثلة لبلد عربي من جانب بلد عربي آخر في ظروف دولية مختلفة عما كان سائدا عام 1990، حيث يكون من الممكن «الإفلات» بالغنيمة بسبب عدم توافر الإرادة السياسية الدولية

والإقليمية اللازمة لإنهاء مثل هذه الأعمال.

مشكلة النقد الذرائعي الصرف هنا هي أنه يتناول الحسابات العملية والوسائل والتوقيتات وموازين النجاح والفشل وحسابات المكسب والخسارة في قرار الغزو، والقرارات المماثلة، ولكنه يعجز عن نقد الفعل ذاته: أي محتواه الأخلاقي والسياسي والثقافي[2]. ولهذا تبرز دائما الحاجة إلى نقد أخلاقي وثقافي لفعل الغزو الصدامي للكويت وللأفعال المماثلة السابقة واللاحقة من أجل تجنب تكراره في المستقبل وفي أي منطقة أخرى من الوطن العربي.

غير أن النقد الأخلاقي والثقافي قد لا يكون مقبولا وحده من عموم الناس ومن خاصة المشتغلين بالسياسة. وغالبا ما يتمكن هؤلاء بسهولة من التملص من واجب النقد الأخلاقي بالإشارة إلى قاعدة عامة وهي انعدام الأخلاق في السياسة.

وبرغم مشروعية الاختلاف مع هذا التقدير الأخير فإنه من الممكن الوصول إلى النتيجة نفسها حتى لو طبقنا نقدا عمليا بحتا لقرار الغزو العراقي للكويت، وللقرارات المماثلة في الماضي والمستقبل. فيمكن البرهنة على أن النتائج النهائية بعيدة المدى لقرار الغزو العراقي للكويت-منظورا إليه في سياق سلسلة الأفعال المماثلة التي قام بها النظام الصدامي-لم تكن لتختلف كثيرا إلا في الإخراج والشكل، وحتى لو كان النظام الصدامي قد أفلت بفعلته هذه على المدى المباشر. نستطيع أن نصل إلى هذه النتيجة إذا ما طبقنا على فعل الغزو منظورا نقديا ثقافيا. فالنظم السياسية التي تتصور إمكان حل مشكلاتها الداخلية دفعة واحدة بوسائل العنف غالبا ما تضطر على المدى الطويل أن تدفع ضريبة باهظة لهذا العنف. ولا شك أننا نحتاج بشدة إلى منظور النقد الثقافي للتحرر من العادات الذهنية التي أسهمت مع غيرها من العادات والدوافع في اتخاذ قرار الغزو العراقي للكويت. وتكمن أهمية النقد في أنه لن يكتفي بنقد حدث واحد، وإنما سيميل منطقيا بالضرورة إلى نقد كل الأحداث المماثلة. ويصبح من غير الجائز مثلا إدانة قرار الغزو العراقي للكويت مع استمرار التسامح والتأييد لقرار الغزو العراقي لإيران. أو لإعادة غزو الشمال الكردي بوسائل وحشية خلال عامي 1987 و 1988، وهو ما يمكن أن يتكرر في المستقبل.

كما أننا يمكن أن نصل إلى النتيجة نفسها حتى لو طبقنا منظورا نقديا استراتيجيا، أو منظورا نقديا اقتصاديا. فعلى كافة هذه الأصعدة كان المآل الحتمي للغزو الصدامي للكويت هو الفشل على المدى البعيد، وإن كان من المعترف به أن مظاهر الفشل ونتائجه المحددة ستكون مختلفة عما حدث بالفعل من مواجهة حاسمة لهذا الغزو وإفشاله بعد شهور من وقوعه.

من هذا المنطلق ربما يكون من المحتم تناول الغزو الصدامي للكويت من منظور نقدي شامل يتناوله كخيار استراتيجي وكمشروع اقتصادي وكناتج لسياسة خارجية وداخلية نمطية. غير أن الأمر المهم والفائدة الحقيقية من دراسة نتائج الغزو إنما تكمن في نقد الإطار الأيديولوجي والسياسي المميز للصدامية السياسية التي صنعت هذا القرار، بل ولمجمل المركب الأيديولوجي السياسي الذي تشكل فيه الصدامية تيارا خاصا. وسوف نطلق على هذا المركب من الآن فصاعدا اسم «الراديكالية الزائفة». والقيام بهذا النقد الأخير قد يتطلب رؤية الغزو وتشخيصه كحلقة في سلسلة كاملة من ممارسات الصدامية السياسية والراديكالية الزائفة في العالم العربي.

والواقع أن نقد المركب الأيديولوجي السياسي العربي الذي تنتمي إليه الصدامية ليس أمرا سهلا لأنه يتناول ليس فقط عددا كبيرا من الأحزاب والمنظمات السياسية والتيارات الفعالة في الساحة العربية في الوقت الراهن، وإنما أيضا لأن هذا المركب له جذوره العميقة في التاريخ العربي الحديث. كما أنه مثل أحد الاختيارات البارزة في هذا التاريخ بحيث يمكن الحديث عنه باعتباره نزعة رئيسية لها أصولها ومناهلها في السيكولوجية والثقافة العربية الحديثة. وقد يكفي مؤقتا الإشارة إلى ما نسميه بالإغراء الشمولي Totalirian attraction كأحد مصادر هذه النزعة بين الجماهير والنخبة الثقافية على السواء. وقد نشير أيضا إلى عبادة الفرد Cult of Personality باعتبارها أحد هذه المصادر والأصول أيضا. وتستند هذه العبادة إلى تقاليد ثقافية عربية من بينها أسطورة المخلص. وقد ظهرت هذه الأسطورة على نحو واضح أثناء أزمة الخليج الثانية عندما أدت آليات ثقافية وسياسية ودعائية إلى النظر لصدام حسين-من جانب قطاعات شعبية عريضة في أقطار عربية شتى-وكأنه المنقذ والمخلص. وقد أسيء استخدام هذه الأسطورة مرارا في التاريخ العربي القديم والحديث على السواء. والغرض الأساسي

من القيام بهذا النقد الشامل هو تحرير العقل العربي من عادات ذهنية ومركبات أيديولوجية مرضية قادته إلى كوارث عديدة-من بينها الغزو الصدامي للكويت-ويمكن أن تستمر في إنتاج كوارث مماثلة في المستقبل.

ويهمنا من الناحية المنهجية أيضا أن نشير إلى ضرورة أن يأتي نقد المركب السياسي الأيديولوجي الراديكالي الزائف في الساحة العربية نقدا تاريخيا لا نقدا مجردا. ولا شك أن النقد التاريخي المسؤول سيكون أصعب كثيرا. فمن منظور النقد المجرد قد تكفي محاكمة التيار الصدامي في السياسة العربية بالإشارة إلى أمراض الصدامية مثل تقديس العنف والتدمير المنظم للمجتمع المدني واستسهال الحرب كأداة-أو بالأحرى كسيدة-للسياسة، والتلاعب الانتهازي بتناقضات السياسة العربية، والطبيعة الدموية المغلقة وشديدة الشراسة في مواجهة كل صور المعارضة القائمة أو المحتملة داخل العراق وخارجه. أما النقد التاريخي فإنه يدرس هذه الخصائص كنواتج منهجية للقاعدة الفكرية والسياسية لنمط معين من الاستجابة لتحديات حقيقية: خارجية وداخلية هائلة يواجهها العرب منذ نحو قرنين من الزمان. ولا يخلو هذا النمط للاستجابة-كما أكدنا-من أصول ومصادر بل ومن مشروعية كامنة في عادات ذهنية وثقافية مثلما هي كامنة في الواقع المادي العربي منذ لقائه مع النظام الدولي الحديث الذي نشأ بأوسع معانيه في النصف الأخير من القرن السادس عشر.

2-إطار منهجي ونظري:

ويكاد مدخل الاقتصاد السياسي يقترح نفسه لدى الإقدام على المعالجة المنهجية للآثار السياسية والاقتصادية-العربية والدولية-للغزو الصدامي للكويت.

غير أن الولوج إلى الموضوع من هذا المدخل قد يورطنا في مشكلة كبيرة. ذلك أن النفوذ الطاغي للفهم الماركسي الستاليني الجامد لموضوعات الحقل قد أرسى تقاليد نظرية ميكانيكية تنزع أوتوماتيكيا لاستنباط المحتوى السياسي مما يظن أنه قوانين «موضوعية أبدية» لتشكيل اقتصادي اجتماعي ما، وبالذات التشكيل الاجتماعي الرأسمالي المتطور. وعكفت هذه التقاليد على عزو كل مظاهر وظواهر السياسة والثقافة-المحلية والدولية-وبالذات

ما يتصل منها بالأزمات والحروب، إلى التشكيلات الرأسمالية المتطورة التي اصطلح على معالجتها جميعا معالجة واحدة غير مقيدة زمنيا باسم الإمبريالية. وهنا يتم إقامة علاقة رأسية أحادية الاتجاه بين التشكيلات الرأسمالية المتطورة من ناحية وتلك ما قبل الرأسمالية أو الرأسمالية المتخلفة في جنوب العالم من ناحية أخرى. وتوصف الأخيرة كأنها مجرد مادة خام متاحة دائما للأقلمة وإعادة التشكيل تبعا لمصالح وتطورات الأولى. وليس هناك الكثير مما يقال في إطار هذه التقاليد-حول «قوانين» وطبائع التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية في جنوب العالم وخاصة فيما يتعلق بسلوكها الخارجي. الإقليمي والدولي. غير أنه ليس من المتصور-تبعا لهذه التقاليد-أن تكون التشكيلات المسماة التابعة مصدرا لفعل سياسي مستقل إلا إذا كان في مواجهة وكرد فعل معاد «للإمبريالية»[3].

غير أن هذه التقاليد شكلت الأساس المفهومي للأدبيات التبريرية لحكام العالم الثالث، وخاصة هؤلاء الذين انتهجوا استراتيجيات راديكالية زائفة. بل إن التقاليد الماركسية الستالينية الجامدة قد أسهمت في تشكيل عقل وسياسات هؤلاء الحكام وأيديولوجياتهم. فقد احتفلت هذه التقاليد احتفالا هائلا بأي سياسة أو إجراء يبدو-ولو من سطحه الخارجي-وكأنه عدائي للغرب أو «الإمبريالية» حسب مصطلحات هذه التقاليد. وجمعت هذه التقاليد أيضا في فئة واحدة كل النظم السياسية والأيديولوجيات والممارسات العدائية للغرب «الإمبريالي» باعتبارها جميعا حركات تحرر وطني. وبررت بالتالي ممارسات وحشية عديدة لهذه النظم سواء في مواجهة المجتمعات المدنية في الداخل، أو الدول الأخرى المجاورة في الخارج. والواقع أن التقاليد الماركسية الستالينية في حقل الاقتصاد السياسي لم تكن مجرد إنتاج نظري، وإنما صارت قلبا محركا لخطاب سياسي معقد ومتنافر امتد بنفوذه لمناطق كثيرة في العالم الثالث، وخاصة العالم العربي. وبسبب شيوع الأساطير التي أنشأتها هذه التقاليد فقد الاقتصاد السياسي قدرته على الحكم المستقل على ممارسات النظم السياسية ورسخ أساسا خطابيا لتبرير وإشاعة التأييد الجماهيري لممارسات النظم الراديكالية والديكتاتورية عموما، وفي العالم العربي على وجه الخصوص.

إن دور هذه التقاليد في التبرير للغزو الصدامي للكويت كان واضحا

بدرجة كبيرة منذ البداية ومن هنا فإن النقد الواجب لهذه التقاليد ليس عملا منهجيا فحسب، بل إنه جزء من موضوع هذه الورقة: أي نقد الممارسة العملية والخطاب والمركب الأيديولوجي السياسي الشمولي عموما والصدامي بصورة خاصة.

إن الخطوة الأساسية في النقد المنهجي لتلك التقاليد التي مازالت سائدة في حقل الاقتصاد السياسي هي الاعتراف بأن الارتباط العميق بين الاقتصاد والسياسة لا ينفي الاستقلال النسبي للواحد منهما عن الآخر. وأن السياسة ليست مجرد «تحصيل حاصل» لما يحدث في مجال الاقتصاد. إذ يتعين علينا قبل كل شيء رفض النزعة الاقتصادية التي تلخص كل فعل اجتماعي في مصلحة اقتصادية ما، وكذلك نبذ النزعة الجبرية أو «الحتموية» التي تستنبط ميكانيكيا كل سياسة من دوافع الاقتصاد. وكذلك يتعين علينا الاعتراف بأن السياسة الدولية ليست تفاعلا أحادي الاتجاه بين «تشكيلات مركزية: إمبريالية بالضرورة، وأخرى هامشية: تابعة بالضرورة» تقوم على الهيمنة ومقاومتها. فهناك مقادير متفاوتة من الاستقلال الذاتي لكل تشكيل اجتماعي. كما أن لكل تشكيل أو مجتمع محدد تاريخه الخاص ودوافعه وطبائعه وخصائصه، وهذا كله لا يمكن قراءته كمجرد رد فعل لميل «الإمبريالية» الأبدي المطلق للتمدد والهيمنة. وهذا الاعتراف بالتاريخ السياسي الخاص بكل تشكيل اجتماعي هو الأساس المنطقي الوحيد لأي نقد منسجم للنظم السياسية الحاكمة في هذه التشكيلات، أو لعلاقاتها المتبادلة[4].

السياسة هي مجال اختيار ولو بين عدد محدود من المخارج المحتملة لمعضلات التطور الخاص بكل تشكيل اجتماعي. وهذا التعدد في المخارج المحتملة أو محاور الحركة السياسية يشكل حقل الفعل الاجتماعي السياسي، وهو حقل حافل بمؤثرات متداخلة للاقتصاد والثقافة والجغرافيا والسيكولوجية الجماعية والفردية ورصيد السياسة القديم. ويلعب الاقتصاد وعلاقات المعاش والإنتاج، وبالذات مستوى تكنولوجيا الإنتاج والمعرفة دورا رئيسيا في تعيين الوضعية التاريخية العامة للتشكيلة الاجتماعية ولكنه قد لا يلعب الدور المحدد لكل تطور سياسي أو ثقافي. وعلينا دائما أن نبحث في خصوصية السياق التاريخي الذي يتشكل بتأثيره حقل الاختيار بالنسبة

لنظام سياسي ما.

والفعل السياسي-أي فعل الاختيار بين مخارج تعددية لمعضلات التطور المجتمعي-قد يعيد تشكيل حقل الاختيار الاجتماعي والسياسي، وهذا هو ما يؤكد جدلية الاقتصاد والسياسة. ويكون لهذا الفعل أثر تقدمي لا بالقدر الذي يخاصم فيه أو يعادي تشكيلا مركزيا ما-سواء كان إمبرياليا أو غير إمبريالي-وإنما بالقدر الذي يرفع فيه اختناقات عميقة ويصحح مجرى تطور النظام الاجتماعي في الداخل والخارج. كما يكون لهذا الفعل أثر هدام أو رجعي عندما يؤدي إلى تعميق الانسدادات والاختناقات الكبيرة في النظام الاجتماعي أو تكميش موارده وزيادة أعبائه وحرمان الناس الذين يعيشون في ظله من فرصهم العادلة في النمو الجماعي والفردي أو يغلق الباب أمام تطلعاتهم المشروعة للتفتح والإبداع أو يدمر حياتهم.

ومن بين المستويات العديدة لحقل الاختيار الاجتماعي يلعب المستوى الإقليمي دورا أساسيا-من الناحية التحليلية والدراسية-لأنه المستوى الذي تتركب وتتضافر فيه مؤثرات وفعاليات قادمة من المستوى العالمي، ومن المستوى المحلي (الوطني). وتتعاظم أهمية المستوى الإقليمي في لحظات التطور الفاصلة على المستوى الدولي أو على المستوى القومي.

ومن الضروري أن نشدد على مبدأ «تعدد الاختيار» أمام الفعل السياسي وذلك كأداة علمية مهمة للتحرر من الجبرية، سواء في النظرية أو في الممارسة العملية. فمن الناحية النظرية لا يكاد يكون للسياسة أي محتوى مهم أو مستقل دون الاعتراف بتعدد الاختيارات، بما في ذلك الاختيارات الاستراتيجية. أما من الناحية العملية، فالاعتراف بتعددية الاختيارات هو الأساس الوحيد للاعتراف بعقلانية «التعددية السياسية» وتعددية نظم الإدارة الاجتماعية، وبالتالي القدرة على الحكم المستقل على الفعل السياسي. وأخيرا فإن مبدأ تعددية الاختيارات يفتح الباب أمام إعادة الوحدة لميادين الدراسة في الإنسانيات. حيث يتحتم علينا الاستعانة ليس فقط بعلم الاقتصاد، وإنما أيضا بالتاريخ الاجتماعي والسياسي والجغرافيا والاجتماع والثقافة.

ويصبح مدخل الاقتصاد السياسي بذلك بابا لعلم اجتماعي واسع يدرك وحدة الثقافة والسياسة والاقتصاد ولكنه يقدر استقلالها في الوقت ذاته.

انطلاقا من هذه الاعتبارات المنهجية نستطيع أن نتلمس الخطوط الرئيسية لإطار نظري عام يمكننا من فهم الأصول والجذور الموضوعية والذاتية للصدامية السياسية ولقرار غزو الكويت، وبحيث يعيننا في الوقت نفسه على استيعاب نتائج هذا الغزو في النطاقين العربي والمحلي.

ويكفينا لغرض هذه الدراسة أن نركز على صلة النظام الإقليمي العربي بالنظام الدولي، وطبيعة الديناميكية الداخلية للنظام العربي، في هذا الإطار العالمي. ذلك أن التاريخ والديناميكية الداخلية للنظام العربي قد ارتبطا على الدوام ارتباطا جدليا بتطور النظام الدولي. ويلزمنا ذلك منذ البداية بتشخيص طبيعة النظام الدولي ودور النظم الإقليمية فيه.

وحتى لا نبدأ من فراغ قد يكون من المناسب والمفيد أن نطور رؤيتنا للنظام الدولي انطلاقا من المناظرة الصامتة بين تيارين فكريين رئيسيين. التيار الأول تطور في نطاق علم العلاقات الدولية الأكاديمية المتجذرة في الرؤية الوضعية للعلم. أما التيار الثاني فقد تطور في نطاق الاقتصاد السياسي بتقاليده الراديكالية والنقدية. يرى التيار الأول أن النظام الدولي هو تجمع معقد لفاعلين رئيسيين هم الدول المستقلة ذات السيادة. وكل دولة تتحرك وفقا لمصالحها القومية في ساحة دولية تتسم بعلاقات قوة يبرز فيها محور الصراع بين مصالح قومية متناقضة أو مختلفة ولو إلى مدى معين، وهو الأمر الذي يجعل للمجال السياسي والاستراتيجي أولوية كبيرة في فهم سلوك الدولة وناتج التفاعلات الدولية. وأهم ناتج لهذه التفاعلات هو الفوضى وليس النظام. وتظهر الفوضى بأسوأ مظاهرها في الحروب، وبالذات الحروب العالمية. غير أنه نتيجة للتعلم تظهر مصلحة عامة لأكثرية من الدول في صيانة السلام، وهو الأمر الذي يمكن تحقيقه فقط من خلال منظمة دولية. ويمكننا أن نضيف هنا إسهامات تيارات فكرية مهمة تلتقي مع هذا التوصيف العام، وخاصة التيار الوظيفي. وربما يقبل أكثرية الوظيفيين بجوهر تشخيص النظام الدولي الذي أسهمت فيه مدرسة السياسة العملية. ولكنها بحكم اهتمامها بالسلام والاندماج بين الأمم تشير إلى أن العلاقات الدولية هي أيضا علاقات تعاون مثلما هي علاقات صراع. وأن مستقبل السلام-أي تقليص الفوضى الدولية-مرهون بتنمية التعاون الاقتصادي بين الأمم، مما يؤدي في النهاية لنشأة وتطور

نظام عالمي لا يقوم على الدولة القومية ذات السيادة بقدر ما يقوم على المصالح المشتركة للشعوب[5].

أما التيار الثاني فينطلق ليس من مفهوم النظام الدولي وإنما من مفهوم النظام العالمي. ويرى هذا التيار أن التشكيلات الرأسمالية المتقدمة قد أنشأت منذ القرن السادس عشر نظاما عالميا يقوم على الانقسام إلى دول مركزية ودول هامشية، وعلى العنف الرأسمالي بين الأولى والثانية. ولا يعتبر هذا التيار أن هناك مغزى أو أهمية حقيقية لفكرة الدولة القومية ذات السيادة، على الأقل في المجتمعات الهامشية (جنوب العالم). والمصدر الأساسي للتغير في النظام العالمي ليس التنافس بين القوميات، وإنما تغيير الهياكل الاقتصادية السائدة والتناسبات وموازين القوى بين الأقسام المختلفة من رأس المال المسيطر في التشكيلات الرأسمالية المتطورة (شمال العالم)[6]. ولكن ما دور الأقاليم أو الهياكل السياسية في هاتين الرؤيتين؟

تشكل الأقاليم السياسية، أو الأنظمة الإقليمية، في التصور الأول مستوى وسيطا بين النظام الدولي من ناحية والدولة القومية من ناحية ثانية. ومعنى ذلك أن النظم الإقليمية يمكن أن تنشأ بالارتباط مع النظام الدولي بحيث تلعب دورا مكملا في صيانة السلام الدولي (على المستوى الإقليمي). والمسعى الإقليمي هو بطبيعته إذن مكمل للمسعى الدولي من حيث إنهما معا يستهدفان تقليص الفوضى الكامنة في انقسام العالم إلى دول قومية ذات سيادة.

أما بالنسبة للتصور الثاني فإنه لا مكان للأنظمة الإقليمية وإنما هناك فقط مكان لدول إمبريالية إقليمية مرتبطة مع الإمبريالية العالمية في المراكز الرأسمالية المتقدمة. فمثلما تعتمد الإمبريالية الحديثة على رؤوس جذور تتكون من المصالح الرأسمالية التابعة على المستوى الوطني الداخلي، فإنها توظف أيضا دولا معينة للقيام بدور إمبريالي إقليمي. وليس هناك بالتالي إمكان لإمبريالية فرعية وإقليمية إلا بالارتباط مع إمبريالية المراكز المهيمنة على النظام العالمي.

والواقع أن المنظور الثاني يقدم بعض الأفكار المفيدة وذلك إذا تم تخليصها من المبالغات غير التاريخية، والتي يمكن أن تستكمل بعض جوانب النقص الأساسية في المنظور الأول. فمن المؤكد أن التمدد الخارجي للتشكيلات

الرأسمالية المتطورة هو الآلية الرئيسية التي ربطت العالم كله-بكل أقاليمه الجغرافية وأنظمته الثقافية-معا لأول مرة في التاريخ العالمي. على أنه قبل نشأة الرأسمالية الحديثة وذلك قرب نهاية القرن الثامن عشر-في إنجلترا وبعض أقاليم أوروبا الغربية الأخرى-كانت المنافسات القومية والاستراتيجية-بين المراكز الأوروبية-قد أدت إلى الموجات الأولى من التوسع الاستعماري الأوروبي، وهو التوسع الذي صار ممكنا بسبب طائفة من التطورات التقنية وخاصة في المجال الحربي. وظلت المنافسات القومية-الاستراتيجية ثم الاقتصادية-تمثل قوة دفع رئيسية للتوسع العالمي للدول الأوروبية المركزية في العالم الخارجي.

ولهذا فإنه حتى عقود قليلة خلت، أو فلنقل حتى سنوات قليلة في الحقيقة، يصعب الحديث عن نظام عالمي بمعنى تحقق وحدة عضوية حقيقية للعالم حتى على الصعيد الاقتصادي البحت. ومازال النظام القائم يقوم في الجوهر على الدولة، وهو بالتالي يظل نظام دولة أو نظاما دوليا على الرغم من أن عملية العولمة المتعاظمة للاقتصاد قد قطعت شوطا طويلا في المراكز الرأسمالية المتقدمة. ومازالت الدولة القومية-وما تهتم به من أهداف تعبر عن نفسها في نهاية المطاف في المجال السياسي والاستراتيجي-تقوم بدور جوهري في العلاقات الدولية. ومعنى ذلك أن إشكالية السيطرة على عوامل الفوضى تستمر باعتبارها القضية الرئيسية في النظام الدولي[7].

ومن ناحية أخرى، فقد ظل ميل التشكيلات الرأسمالية المتقدمة للتوسع الاقتصادي في العالم القاطرة المحركة لعملية العولمة الاقتصادية والثقافية. غير أنه ليس من الصحيح أن التوسع مرتبط على نحو حتمي بالإمبريالية العسكرية. فقد تفاوت الميل لاستخدام القوة العسكرية بهدف الهيمنة الاقتصادية والسياسية بين التشكيلات الرأسمالية المتقدمة، وبالنسبة لأكثرها قدرة وأهمية بين حقبة وأخرى، فمنذ النصف الثاني من القرن السادس عشر حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر كان للقوة العسكرية دور بارز في التوسع الأوروبي. وكان هذا التوسع مدفوعا بعوامل استراتيجية وتجارية مرتبطة بمرحلة الانتقال إلى الرأسمالية (وخاصة تحت تأثير المذهب الميركانتيلي) وأعقب ذلك مرحلة من التوسع من خلال مبدأ التجارة الحرة: أي دون استخدام الأداة العسكرية للسيطرة المباشرة إلا على نحو

استثنائي. وتسمى هذه المرحلة التي شغلت الردح الأطول من القرن التاسع عشر بإمبريالية التجارة الحرة. وأعقبها مرحلة اتسمت بالتوسع في استخدام الأداة العسكرية منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر وطوال النصف الأول من القرن العشرين. وتمثل تلك المرحلة أعنف تعبير عن النزعة الإمبريالية داخل التشكيلات الرأسمالية الأوروبية الناضجة. ومع موجة الاستقلال تراجعت الإمبريالية العسكرية وبدأ تشكل نمط خاص من علاقات الهيمنة في النصف الثاني من القرن العشرين، وهو النمط الذي سنتعرض له على نحو أكثر تفصيلا[8].

وما يهمنا في هذا العرض الموجز هو تأكيد أن التمدد العنيف للتشكيلات الرأسمالية المتطورة (أساسا في شمال العالم وفي اليابان) لم يكن تطورا جبريا ومطلقا وكأنه ينطلق من صلب قواعد وقوانين نمط الإنتاج الرأسمالي.

فالإمبريالية-بمعنى التمدد الواسع العنيف في الخارج باستخدام أدوات قسرية-مثلت أحد الاختيارات المفتوحة أمام حل معضلات تطور التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المتطورة. ولكنها لم تكن وليست بالضرورة الاختيار الوحيد. وقد برهن التطور الرأسمالي والدولي عموما على ما يكاد يكون قانونا عاما وهو أن الإمبريالية لم تكن اتجاها مفيدا للتطور الرأسمالي، بل على النقيض، فقد حققت التشكيلات الرأسمالية المتطورة التي لم تنخرط في مشروعات إمبريالية مقاييس أفضل للأداء الاقتصادي والسياسي بالمقارنة بتلك التي انخرطت في مثل هذه المشروعات لفترات ممتدة (مثلا أداء دول شمال أوروبا بالمقارنة بإنجلترا وفرنسا خلال النصف الأول من القرن العشرين). وكذلك فإن التشكيلات الرأسمالية حققت أداء أفضل-اقتصاديا وسياسيا وثقافيا-في الفترات التي انسحبت فيها من مستعمراتها بالمقارنة بالفترات التي انشغلت فيها بالاستعمار في العالم الخارجي، أو حتى بمجرد الهيمنة والتفوق العسكري.

وتبرهن الإمبريالية بذلك على أنها ميل إقطاعي عسكري وطفيلي ضار بتطور التشكيلات الرأسمالية التي انخرطت فيها. ولذلك فالمشروع الاستعماري والإمبريالي العنيف لم يمض دون معارضة قوية من التشكيلات الرأسمالية ذاتها.

وينبثق المشروع الإمبريالي من أصول وعوامل داخلية وخارجية، فعلى

المستوى الخارجي شكل التنافس الاستراتيجي بين المراكز المتقدمة للنظام العالمي أحد أهم دوافع التطور الإمبريالي. وعلى النقيض، فإن السيطرة على المنافسات الاستراتيجية بين هذه المراكز قلل قوة الدفع نحو الهيمنة المباشرة-سياسيا وعسكريا-في الخارج.

انطلاقا من هذه المعطيات نستطيع أن نتعرض بتفصيل أكبر للنظام الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وحتى قبيل الغزو الصدامي.

ويمكننا أن نلخص الخصائص الجوهرية لهذا النظام فيما يلي:

أولا: أدت نتائج الحرب العالمية الثانية إلى ثلاث نتائج غيرت جوهريا طبيعة النظام الدولي.

النتيجة الأولى: هي ظهور الاتحاد السوفييتي كعملاق عسكري مناقض أيديولوجيا للرأسمالية والإمبريالية الغربية. وهو ما تضمن انشقاق العالم إلى معسكرين متوازنين استراتيجيا ومتناقضين سياسيا. وشكلت هذه النتيجة الأساس الموضوعي للقطبية الثنائية والحرب الباردة. بإضافة توازن الرعب النووي صار نظام القطبية الثنائية أساسا لتناقض عالمي متحرك ولكنه محكوم. إذ تحقق استقرار نسبي عالمي، وخاصة في شمال العالم، في الوقت الذي تعطل فيه أداء المنظمة الدولية. الأمم المتحدة التي كان من المرجو أن تصبح نوعا من الحكومة العالمية في المستقبل.

أما النتيجة الثانية: فهي السيطرة على المنافسات الاستراتيجية والاقتصادية فيما بين المراكز الرأسمالية المتقدمة وذلك في إطار حلف الأطلنطي بين منظمات أخرى، وفي ظل هيمنة أمريكية ساحقة. كما ارتبط بهذه النتيجة تدفق تطور ديمقراطي هائل داخل التشكيلات الرأسمالية المتقدمة. غير أنه يمكن القول بصفة عامة إن الاستقلال السياسي للمستعمرات قد تحقق بفضل التطور الديمقراطي الداخلي والسيطرة على تناقضات المراكز الرأسمالية الغربية المتقدمة بأكثر بكثير مما تحقق بفضل القدرة الذاتية لحركة التحرر الوطني التي كانت قد بدأت في التدفق منذ نهاية الحرب الثانية[9].

أما النتيجة الثالثة: فهي التوسع المذهل للنظام الدولي بفضل الاستقلال السياسي وبناء نظام الدولة في جنوب العالم، وفقا للتقسيمات الجغرافية الموروثة من الحقبة الاستعمارية. والواقع إن الاستقلال السياسي وبناء

نظام الدولة في جنوب العالم هو أمر حافل بات وغني في القيمة التاريخية، وذلك على خلاف ما يؤكد تجاه الماركسي-الستاليني في حقل الاقتصاد السياسي وفي العلوم الاجتماعية عموما، والذي يرى في هذا التطور مجرد مكسب شكلي لا يكاد يخفي وقوع البلاد المستقلة حديثا في نطاق الهيمنة (الاقتصادية والاستراتيجية) الإمبريالية.

ثانيا: عرفت العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب عدة محاور للتطور الديناميكي-الصراعي والتعاوني. وعلى رأس هذه المحاور: التناقض بين الشرق والغرب، في المجال الاستراتيجي والسياسي. وعبر هذا المحور عن نفسه بأشكال شتى منها سباق التسلح. ومحور التناقض بين الشمال والجنوب، وعبر عن نفسه في حركة التحرر الوطني وحركة عدم الانحياز، وحركة إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد. ويهمنا في سياق هذه الورقة أن نلفت النظر إلى محور مستقل آخر، وهو تناقضات نظام الدولة في العالم ككل، وفي العالم الثالث على وجه الخصوص.

وشكلت العلاقة بين هذه المحاور السياق التاريخي للتطورات الكبرى في النظام الدولي. فعلى صعيد التطورات الإيجابية، أدى التحالف المستتر بين حركات التحرر الوطني من ناحية والدول الاشتراكية من ناحية أخرى إلى انفتاح ديمقراطي في النظام الدولي، وهو ما ظهر في حركة الاستقلال ونزع الاستعمار، وجعل التنمية إحدى أهم القضايا في جدول الأعمال الدولية، والنجاح في تصفية أشد جوانب العلاقات بين الشمال والجنوب تخلفا وإقطاعية. وعلى صعيد التطورات السلبية، أدت الدوافع الاستراتيجية إلى ربط معظم قضايا الصراع الإقليمي في الجنوب بمنظور كوني يتعلق بمتطلبات الصراع بين الشرق والغرب، وبات من الممكن استيعاب قطاع كبير من الدول المستقلة حديثا في خطاب الحرب الباردة ومتطلباتها، وأغرق العالم الثالث بالسلاح مما سهل انتشار الصراعات العسكرية داخل وفيما بين الدول المستقلة حديثا. وعلى الجانب الآخر، سهل الاستقطاب بين الشرق والغرب سياسات تتوجه لحل المشكلات الداخلية بالحصول على الدعم الخارجي من أحد المعسكرين وهكذا.

وانعكست هذه التطورات إيجابا وسلبا على أداء المنظمة الدولية، التي تطورت في جوانب معينة وخاصة في مجال الوظائف التنموية، وتراجعت

في جوانب أخرى، وخاصة في مجال حفظ السلام[10].

ثالثا: ومما يلفت النظر في النظام الدولي خلال النصف الثاني من القرن العشرين أن الأغلبية الساحقة من الصراعات المسلحة تمت في جنوب العالم، داخل وفيما بين الدول المتخلفة ذاتها، وترافق مع ذلك انحطاط مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي-مع الزمن-في أكثرية من التجمعات المتخلفة، وخاصة في أفريقيا وجنوب آسيا. كما اتضح بما لا يدع مجالا للشك أن العالم الثالث ككل قد صار حوضا هائلا للقمع السياسي والاجتماعي وأن هذه الأوضاع كلها قد أدت إلى إلقاء الشكوك حول استمرار المجتمع ذاته في عدد كبير جدا من البلاد المتخلفة.

ويمكن النظر لهذه المشكلات من أكثر من منظور

والمنظور الذي نقترح أولوية التركيز عليه-في سياق موضوع هذه الورقة- هو المسؤولية الخاصة لجدول اهتمامات سائد في مجتمعات جنوب العالم يتسم بالأولوية الساحقة للاهتمام السياسي بالمقارنة بالاهتمام التنموي، والغلبة الساحقة داخل الاهتمام السياسي لأولوية السياسة التعبيرية المتركزة حول التنافس على السيطرة على الدولة بين هويات مختلفة بالمقارنة بالسياسة التفاوضية التي تستهدف التوازن الاجتماعي، وأولوية السياسة العليا والمتعلقة ببناء جهاز الدولة بالمقارنة بالسياسة الدنيا والمتعلقة بالاستجابة إلى الحاجات الأولية-بما في ذلك الحاجات المؤسسية-لعموم الناس.

والنظرية العامة التي نطرحها في هذا السياق أيضا هي أن مستويات الأداء الاقتصادي والوظيفي ودرجة الاستقرار السياسي في مجتمعات العالم الثالث كانت أفضل عندما ساد جدول اهتمامات ركز على المجال الوظيفي والاقتصادي التنموي بالمقارنة بالمقال السياسي الاستراتيجي، وعندما ساد نمط للسياسة ركز على الاهتمامات العادية لعموم المواطنين بالمقارنة بالحاجات التعبيرية المتصلة بالهوية والمنافسة الصفرية بين هويات مختلفة، وعندما رجحت كفة السياسة التفاوضية بالمقارنة بالسياسة الاحتكارية والتسلطية. ولكي نشرح هذه الفكرة النظرية العامة سوف نعود إلى المعطيات الأساسية للموقف السياسي والاقتصادي السائد في معظم بلدان العالم الثالث، وخاصة في أفريقيا والعالم العربي، وجنوب آسيا. ويمكننا تلخيص

هذه المعطيات فيما يلي:

أ-أثبت نظام الدولة الموروث من عهد الاستعمار الأوروبي أنه مصدر لطائفة كبيرة من المشكلات المتفاقمة التي أهدرت طاقة المجتمعات في صراعات عقيم وحولت الموارد المحدودة من التنمية إلى التعبئة والحرب. ومع ذلك، فان محاولات التعديل العنيف لهذا النظام الموروث مثلت مصدرا لمشكلات أعمق وأشد.. بما ينذر بإشاعة موقف الفوضى السياسية ونشر الحروب وانهيار النظام العام بين الدول وداخلها. فعلى الصعيد الخارجي لم تكن التقسيمات الجغرافية للسيادة متفقة بالضرورة مع التقسيمات الاجتماعية للهوية. وهو ما أثار مطالب إقليمية من جانب الدول التي ترى نفسها تعبيرا عن «أمم» أو قوميات أوسع نطاقا من النطاق الجغرافي لسيادتها. وعلى المستوى الداخلي، فإن الانقسامات العرقية والقبلية والثقافية داخل نطاق سيادة الدولة فتح الباب إما للصراع حول السيطرة على الدولة أو لمطالب تقوم على حق تقرير المصير. وهو ما قاد إلى حروب أهلية ومنافسات سياسية وعرقية شكلت السبب الرئيسي للأزمات المتعاقبة ولشلل الحكومات ولانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان تصل أحيانا إلى حد إبادة الأجناس(١١).

وتعود هذه الأسباب كلها إلى ظاهرتين. الأولى هي سيادة نمط السياسة التعبيرية التي ترى في الدولة مجالا للتعبير عن الهوية (القومية، العرقية، الثقافية) بأكثر مما ترى فيها أداة لضمان التسوية السلمية والمنهجية للمنازعات ومجالا للعمل التنموي المتناسق، وهكذا صارت الدولة محورا للتنافس على أساس الهويات الفرعية. أما الظاهرة الثانية فهي الميل لمركزة السلطة، في جهاز دولة ذات طبيعة واحدية. وتفسر هذه الظاهرة من ناحية بغلبة العقل السياسي الرمزي والتعبيري، ومن ناحية أخرى باستعارة نمط الدولة الأوروبية الواحدية وإهمال نماذج نشر السلطة من خلال صيغ اتحادية (فدرالية وكونفدرالية ومحلية، وارتباطية... إلخ).

ب- أدت سيادة نموذج السياسة التعبيرية في دولة واحدة مركزية إلى وراثة السلطة الاستعمارية من جانب نخب متعلقة بالحداثة ولكنها مستوعبة كليا في إطار أيديولوجي يحتفل احتفالا شديدا بفكرة المكانة (المتعلقة بالهوية وخاصة الوطنية) وإحداث انقلاب سريع نحو الحداثة من خلال

برامج تعبوية صارمة للغاية. وقد أوصلنا هذا الإطار الأيديولوجي إلى تحول جارف للتسلطية والشمولية السياسية، وإلى ظهور جيل من القادة الذين يتسمون بنزعة شديدة للاحتكار والسلطة الفردية. وبرغم تنوع أنماط هؤلاء القادة بين تفضيل للممارسة الأبوية للسلطة المركزية وتفضيل للعنف دون حدود. فإن الإطار الأيديولوجي والنخب التحديثية التسلطية والشمولية والسلطة الفردية هي عوامل أدت جميعا إلى تفاقم النزعات الانقسامية في المجتمع وذلك على نقيض الادعاء بأن مهمة الدولة الحديثة هي بناء الأمة عن طريق صهر السكان في كل وطني واحد[12].

جـ- وبالارتباط مع هذا النمط العام للسياسة في الداخل، ظهرت نزعات إمبريالية إقليمية لدى تلك الدول الحديثة التي تتسم بكونها أقيمت في مناطق حضارات قديمة. ونستطيع أن نعزو بروز مساع إمبريالية إقليمية في دول مختلفة تنتمي إلى شتى الأنظمة الإقليمية في العالم الثالث إلى مجموعة كبيرة من العوامل على رأسها ما يلي:

إن غلبة ذهنية سياسية تتمركز حول قضايا السياسة العليا، والاعتبارات الاستراتيجية وتهتم اهتماما كبيرا بمكانة وهيبة الدولة كرست توجها تغلب فيه الاعتبارات العسكرية والتعبوية في بناء الدولة وأجهزتها. كما أن غلبة نموذج الدولة المركزية الواحدية والنزعة نحو التسلط والشمولية السياسية، وتوحد قادة معينين مع هذه الشعارات بما يعطيهم إحساسا بالقدسية الشخصية والدور التاريخي القدري قد ضاعف من دوافع التمدد الخارجي في المجال الإقليمي. غير أن أهم عوامل بروز ظاهرة الإمبريالية الإقليمية في أقاليم العالم الثالث هي أنها بدت في إطار ذلك كله وكأنها الوسيلة المثلى للتفاوض مع المراكز الغربية المتقدمة (الإمبريالية العالمية) من موقع القوة، بما يؤدي إلى الحصول على مزايا استراتيجية وسياسية واقتصادية من هذه الأخيرة، وهو ما ظن أنه يساعد بدوره في حل مشكلات التطور السياسي والاقتصادي الداخلي.

وقد أدت هذه الاستراتيجيات كلها إلى إنجازات حقيقية لفترة من الفترات (تبعا لحجم قاعدة الموارد وتنوعها، ورشادة النخبة الحاكمة عن الناحية الذرائعية، وقيمة الدولة في الاستراتيجية العالمية... إلخ). غير أن هذه الإنجازات سريعا ما توقفت وأصبح اتجاه التطور معكوسا حيث اتجهت

المجتمعات إلى الركود أو انفجر الموقف السياسي في صراع داخلي ممتد أو في صراع دولي بوسائل سياسية وعسكرية حولت الجانب الأعظم من الموارد إلى القطاع العسكري.

د-وفي مقابل ذلك كله، برز نموذج بديل يقوم على جدول اهتمامات وظيفية واقتصادية. وقد همشت في هذا النموذج اعتبارات السياسة العليا لصالح قضايا واعتبارات السياسة الدنيا بدءا من التعليم والصحة والنمو الاقتصادي وتطوير البنية الأساسية إلخ. وحققت طائفة من الدول التي اتبعت هذا النموذج معجزات اقتصادية. ونستطيع القول بصفة عامة إن البلدان التي انتهجت هذا المسار للتطور حققت نتائج أفضل ومقياسا أعلى للأداء الاقتصادي، وخاصة حينما توافرت لها في الأصل قاعدة موارد معقولة أو نخبة سياسية وتكنولوجية أرقى.

رابعا: وبرغم أن النظام الدولي الموروث عن الحرب العالمية الثانية قد اتسم بطابع جامد وإقطاعي، وخاصة في جوانبه الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يتصل بعلاقات الشمال بالجنوب على وجه التحديد، فإنه قد تطور بمرونة شديدة في اتجاهات شتى. غير أننا نستطيع التمييز بين مرحلتين. الأولى شهدت تطورا عالميا تقدميا، واستمرت حتى منتصف السبعينيات، والثانية شهدت على العكس اتجاها نكوصيا لتطور غير ديمقراطي، وبدأت مع نهاية السبعينيات.

فخلال المرحلة الأولى نجد ظواهر عالمية تقدمية على رأسها استكمال نزع الاستعمار، وتصفية شكل العلاقات الاقتصادية والامتيازية (القائمة على عقود الامتياز الاحتكارية في قطاع المواد الأولية والمرافق) وتأكيد مبدأ السيادة الاقتصادية، وتعديل بنية علاقات القوى العالمية لصالح الدول المستقلة حديثا، وهو ما ظهر بوضوح من خلال بروز دور الجمعية العامة على حساب مجلس الأمن في هيكل الأمم المتحدة، وصعود قائمة الاهتمامات التنموية تدريجيا على حساب قائمة الاهتمامات الاستراتيجية، سواء في هيكل أداء ووظائف الأمم المتحدة أو في سياسات الدول الكبرى. ويمكننا أن نعزو هذا التطور التقدمي إلى نجاح الاستراتيجية السياسية خلال هذه المرحلة، وهو النجاح الذي تحقق بفضل تحالف حركات التحرر الوطني مع الكتلة الاشتراكية في السياسة الدولية. كما نستطيع أن نعزوها للطبيعة

الخاصة للتطور في الهياكل الاقتصادية الداخلية والعالمية للتشكيلات الرأسمالية المتقدمة.

أما المرحلة الثانية فقد شهدت تطورا معاكسا، وهو ما بدا في طائفة متناقضة من مظاهر السياسة الدولية، فبسبب احتدام الأزمات الداخلية في عدد كبير من دول العالم الثالث، تراجع دوره في الحياة السياسية الدولية، وقاد الغرب هجوما مضادا ضد الدور المتعاظم للعالم الثالث في المنظمات الدولية مما أدى إلى تكميش هذا الدور. وتراجع أيضا الدور الاقتصادي للدول الرأسمالية المتقدمة في غالبية دول العالم الثالث كرد فعل للإجراءات الراديكالية التي اتخذتها الأخيرة حتى قرب نهاية السبعينيات. وبدأت كذلك مظاهر الميل طويل المدى للركود والانكماش في اقتصاديات الدول الاشتراكية بما فيها الاتحاد السوفييتي.

وتعاظمت مظاهر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في كافة هذه الدول، مما قلل كثيرا من قدرتها على توفير هامش معقول للمناورة من جانب بعض دول العالم الثالث الكبيرة في غير المجال الإستراتيجي. وبالتالي بدأ نوع من فض الارتباط بين الكتلة الاشتراكية وحركات العالم الثالث. وفي النهاية، أعلن الاتحاد السوفييتي منذ تولي الرئيس جورباتشوف للقيادة العليا في الحزب الشيوعي السوفييتي انسحابه من المنافسة العالمية مع الولايات المتحدة، ثم انهارت قوته وتحلل داخليا وسقطت الشيوعية كتجربة اجتماعية كلية، أولا في أوروبا الشرقية ثم في روسيا ذاتها. وبدأت السياسات الراديكالية المعادية للغرب أو حتى المستقلة ذاتيا تتهاوى الواحدة بعد الأخرى في العالم الثالث. وصار الاتجاه العام السائد هو المنافسة فيما بين هذه الدول على التقرب-وبالتالي الحصول على امتيازات خاصة-من المراكز الرأسمالية المتقدمة.

والواقع أنه يمكننا أن نعزو هذا التطور المعاكس إلى فشل الاستراتيجية السياسية لكل من العالم الثالث والكتلة الاشتراكية خلال هذه المرحلة، وهو ما يرجع بدوره إلى فشل هذه الأطراف في فهم واستيعاب أصول ومرتكزات النجاح في مرحلة جديدة، اتسمت بمعطيات جديدة داخلية ودولية.

لقد نجحت فقط تلك التجارب التي تأقلمت مع الحاجة العميقة إلى إعادة البناء على أسس اقتصادية ووظيفية. وكان النجاح الأولي للاستراتيجية

السياسية شرطا مناسبا لنقل التركيز من المجال السياسي والاستراتيجي إلى مجال البناء الاقتصادي بهدف إحداث تحسينات جذرية في مستويات الأداء في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية. وقد فعلت ذلك أوروبا الغربية واليابان وبعض دول جنوب شرق آسيا. على حين أن الانشغال الاستراتيجي والسياسي الخارجي الشديد لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي أدى إلى هبوط مستويات الأداء الوظيفي لكليهما، وبالتالي خسارتهما المنافسة الاقتصادية الدولية. وكان من المحتم أن يهبط الدور السياسي الدولي للاتحاد السوفييتي بسبب الفشل الاقتصادي والعجز عن التأقلم مع معطيات جديدة، وعلى رأسها الثورة التكنولوجية الثالثة. كما أنه كان من المحتم أن يهبط الأساس الموضوعي للدور العالمي للولايات المتحدة، ذلك أنه برغم انتصار الأخيرة في الحرب الباردة فإنها دفعت ثمنا باهظا للانشغال الاستراتيجي والعالمي، وبالضبط مثلما دفع الاستعماريون الأوروبيون ثمنا باهظا للانشغال الاستراتيجي والعالمي الاستعماري[13].

وكانت الولايات المتحدة منخرطة بالفعل في مناظرة ساخنة حول ضرورة الانسحاب من الانشغال الاستراتيجي والعالمي، وربما العودة إلى العزلة بهدف التركيز من جديد على إعادة البناء الاقتصادي، وذلك عندما انفجرت أزمة الخليج الثانية، فهل أدت هذه الأزمة إلى تغيرات عميقة في هذه الصورة العامة للنظام الدولي؟

هذا ما نسعى للإجابة عنه في القسم التالي من هذه الورقة.

3- النتائج الدولية للغزو والحرب:

قد يبدو من قبيل التبسيط والتعسف أن نعزو لأزمة واحدة أو لحادث خطير واحد في إحدى مناطق العالم الثالث نتائج دولية باقية: أي تتجاوز المدى الزمني الذي استغرقته منذ انفجارها حتى نزع فتيلها، ومع ذلك فإن المؤشرات المرتبطة مباشرة بالأزمة قد تكون في الحقيقة دالة لمدى ما يمكن توقعه من نتائج لها، ومن ذلك أن أزمة الخليج الثانية قد شغلت النظام الدولي وكانت الموضوع الأول على جدول أعماله لنحو عام كامل منذ وقوع الغزو في أغسطس عام 1990، وربما حتى وقوع الانقلاب الفاشل في موسكو في أكتوبر 1991. ولا يكاد يكون هناك حدث واحد في العلاقات الدولية قد

شغل النظام الدولي مثل هذه المدة واستقطب من الاهتمام ما فعلته أزمة الخليج الثانية. فحتى انهيار الاتحاد السوفييتي وحله رسميا في ديسمبر عام 1991 لم يحدث مثل هذا الأثر، ربما بسبب المقدمات المادية والرمزية الطويلة التي مهدت له.

لقد شكلت أزمة الخليج الثانية صدمة عالمية حركت نزعات عميقة لتجديد النظام الدولي في مجموعه، وبهذا المعنى يمكننا توقع أن تسفر عن نتائج دولية بالغة العمق والتأثير، ومع ذلك، فإن الصدمة مهما طالت قد تزول في النهاية تاركة الساحة لمؤثرات هيكلية أكثر عمقا. وبهذا المعنى قد نتوقع أن تتعرض النتائج الدولية المباشرة للأزمة للاضمحلال والتلاشي، مع الوقت. هناك إذن تفاوت كبير بين رؤيتين لنتائج هذا الفصل المحزن من التاريخ العربي الحديث. الرؤية الأولى تنسب للغزو والحرب معا نتائج سياسية-دولية وعربية-هائلة، وكارثية بالطبع.

أما الرؤية الثانية فتعترف بالنتائج المدمرة المباشرة للأزمة، وخاصة فيما يتعلق بالجانبين الاقتصادي والمعنوي/ النفسي، ولكنها تعتقد أن النتائج السياسية طويلة المدى قد تكون ضئيلة نسبيا. وربما يمكن تلخيص الرؤية الثانية في القول إن أزمة الخليج الثانية قد حركت بعض الأفكار والميول الجديدة، وخاصة في الساحة الدولية، ولكن الأمور قد عادت دورة كاملة إلى المسار العادي والمتوقع بعد تلاشي أثر الأزمة مع الزمن.

والواقع أن استيعاب النتائج الدولية لأزمة الخليج الثانية يتطلب التمييز بين ثلاثة جوانب رئيسية للعلاقات الدولية هي: بنية القوة، والمناخ العام، والمبادئ المنظمة لهذه العلاقات، وسوف نتناول نتائج الأزمة في كل من هذه الجوانب كما يلي:

أ- انعكاسات الأزمة على بنية العلاقات الدولية.

ينصرف مفهوم بنية العلاقات الدولية إلى تشكيلة القوة وتناسبها في الساحة الدولية. وعادة ما تتناول الأدبيات الغربية هذا الجانب بالتركيز على الموازين بين القوى الكبرى. غير أن من الضروري للحصول على فهم أشمل تناول علاقات القوة بين الشمال والجنوب أيضا.

ومن المنطقي أن نتوقع أن يكون لأزمة الخليج أقل أثر في هذا الجانب بحكم كونه يتشكل تبعا لعوامل بنائية تتعلق أساسا بالتفاوت في توزيع

الموارد، وخاصة في المجالين الاستراتيجي والاقتصادي. ومع ذلك، فقد أفرزت أزمة الخليج نتائج مهمة فيما يتعلق بالإدراك الذاتي للقوة وتناسباتها بين الأطراف الرئيسية للعلاقات الدولية، فعلاقات القوة لا تتحدد بالتوزيع غير المتكافئ لموارد القوة فحسب، بل وبإرادة استخدام القوة، بشتى أشكالها ومناهجها أيضا.

ويمكننا أن نحصر هذه النتائج فيما يلي:

أولا: تقليل قوة الدفع نحو هبوط القوة العالمية للولايات المتحدة.

شهد النصف الثاني من عقد الثمانينيات إعادة هيكلة جذرية لعلاقات القوة العالمية. ودون شك كان الأثر الرئيسي لثورة جورباتشوف في العلاقات الدولية هو سحب مظاهر القوة السوفييتية من الساحة الدولية وبالتالي من المنافسة مع الولايات المتحدة حول السيطرة والنفوذ في هذه الساحة. ويتضمن ذلك تحول النظام الدولي بعيدا عن القطبية الثنائية واقترابه من قطبية واحدية: سواء كان ذلك يعني قوة عظمى وحيدة، وهي الولايات المتحدة أو سيطرة تحالف وحيد على النظام الدولي وهو تحالف الأطلنطي.

ومع ذلك، فقد كان من الواضح أيضا أن نهاية مظاهر الحرب الباردة في النصف الثاني من عقد الثمانينيات قد أطلق داخل الولايات المتحدة ذاتها قوى عاتية تدفع نحو الاعتكاف الأمريكي على الذات وتقليل انشغال الولايات المتحدة بالشؤون العالمية لصالح الشروع في إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي الداخلي. وبكل تأكيد فإن الشكل المتطرف لهذا التوجه وهو العودة إلى سياسة العزلة الأمريكية القديمة عن «العالم القديم» لم يكن مقبولا. ولكن كان هناك بداية لإجماع بازغ حول الابتعاد بمسافة محسوبة من العالم القديم وشواغله ومشكلاته، بما يعيد هيكلة قائمة الاهتمامات الأمريكية، ويعيد تخصيص الموارد بعيدا عن القطاع السياسي والاستراتيجي ولصالح القطاع الاقتصادي والاجتماعي الداخلي[14].

ولم تكن الولايات المتحدة تستطيع أن تفعل ذلك إطلاقا دون الانتهاء من تفكيك الدولاب الاستراتيجي للحرب الباردة وكان الجانب الأساسي والأكبر لهذه العملية قد تم بالفعل من خلال سلسلة من اتفاقيات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والتقليدية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وخاصة في أوروبا. وبات من المتوقع أن تتجه الولايات المتحدة بالفعل لإعادة هيكلة

اهتماماتها الخارجية لكي تنصب أساسا على القضايا الاقتصادية الدولية المرتبطة بمصلحتها في إعادة البناء الاقتصادي الداخلي.

غير أن أزمة الخليج قطعت الطريق على هذا الاتجاه، وذلك من خلال إعطاء سبب وقوة دفع جديدة للانشغال الاستراتيجي (العسكري والسياسي) العالي لهذه القوة العظمى التي باتت وحيدة في الساحة العالمية، وتثبيت مكانتها المادية والاعتبارية في هذه الساحة.

لقد ظهر-بعد نهاية أزمة الخليج-مدى القوة التي يتمتع بها الاتجاه الداعي للانصراف الأمريكي عن الشؤون العالمية في سقوط الرئيس بوش-الذي قاد العمل الدولي المناهض للغزو العراقي للكويت، وفي انتخاب الرئيس كلينتون. فهذا الاتجاه كان أحد أهم أقسام التحالف السياسي والاجتماعي العريض الذي نهض عليه الرئيس الجديد ونجح بسببه. ويمكننا أن نعرض لمظاهر أخرى كثيرة لقوة هذا الاتجاه في العامين الأخيرين. ومع ذلك فإنه لا يمكن القول إن هذا الاتجاه قد حقق انتصارا تاما. وكان لأزمة الخليج دور بارز في تقليل قوة الدفع نحو الانصراف الأمريكي عن الشؤون العالمية وتخفيض مظاهر الاستعراض الأمريكي للقوة الاستراتيجية في الساحة العالمية.

ومن الممكن تشريح هذه النتيجة العاملة إلى طائفة من النتائج والآثار الفرعية، أبرزها ما يلي:

١- إحياء حس التهديد لدى مؤسسة الحكم الأمريكية:

فالحجة الرئيسية للاتجاه الداعي للانصراف الأمريكي عن الشؤون العالمية وإعادة هيكلة الاهتمامات الخارجية الأمريكية بعيدا عن مظاهر القوة الاستراتيجية ولصالح مظاهر ومقتضيات القوة الاقتصادية تمثلت في نهاية التهديد السوفييتي. غير أن الغزو العراقي للكويت قد أيقظ مؤسسة الحكم الأمريكية بكل قطاعاتها وبغض النظر-جزئيا-عن انتماءاتها الحزبية والسياسية على مصدر آخر للتهديد، تمثل في القوى الإقليمية المنشقة أو الراغبة في تغيير الأوضاع الإقليمية والعالمية بالقوة. وصارت التهديدات الإقليمية-مع تباين تعريفها وتقديرات أهميتها-مصدرا جديدا لتهديد الأمن القومي الأمريكي. ويستدعي هذا المصدر الجديد للتهديد استجابة استراتيجية أمريكية تعيد الولايات المتحدة إلى الساحة العالمية

وتحافظ على قوة الاهتمام الاستراتيجي العالمي للولايات المتحدة[15].

2- تثبيت موقع القيادة الأمريكية غير المنازعة للنظام العالمي بعد نهاية الحرب الباردة: فلو تصورنا أن النظام العالمي كان يتجه إلى حالة سلام عالمي نسبي تختفي فيه التهديدات الكبيرة أو إدراك هذه التهديدات لصار لموازين القوى الاقتصادية اليد الطولى في تعيين موازين القوى العالمية. في مثل هذه الحالة كان من المتوقع أن يهبط تقدير مكانة الولايات المتحدة إلى مجرد قوة بين قوى عديدة عظمى أو مؤثرة، ولانتقل النظام العالمي بالفعل إلى وضع توازن القوى. والواقع أن ذلك لم يحدث. واستمرت الولايات المتحدة في التمتع بوضع «القوة العظمى» الوحيدة بالمعنى الشامل لمصطلح القوة. ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب، يمكن عزو بعضها مباشرة لنتائج أزمة الخليج الثانية. ومن أبرز هذه الأسباب ما يلي:

استعادة الولايات المتحدة للثقة بالذات فيما يتصل بقدرتها على العمل العسكري في العالم، وخاصة في الأقاليم المهمة استراتيجيا من العالم الثالث. وهنا يبرز استنتاج واسع النطاق بأن النجاح الساحق للعسكرية الأمريكية في حرب الخليج الثانية قد ألغى أو على الأقل قلل من أثر «عقدة فيتنام» في السيكولوجية الأمريكية. وهذه الثقة المستعادة بالذات وبالقدرة على العمل العسكري الناجح في العالم الخارجي، وخاصة في العالم الثالث، ضاعف من دوافع استمرار الولايات المتحدة في القيام بدور شرطي العالم، بغض النظر عن تقدير أهمية «التهديدات الإقليمية» للمصالح القومية والعالمية للولايات المتحدة[16].

أقلمة الحلفاء الغربيين على النظر للولايات المتحدة من جديد كقيادة ضرورية «وغير منازعة» في النظام العالمي ما بعد الحرب الباردة. وقد ظهرت هذه الأقلمة بصورة واضحة في المناظرات حول استمرار الدور العسكري لحلف الأطلنطي، واستمرار تقدير أهمية القوة العسكرية الأمريكية في إطار هذا الحلف. فمن ناحية، نجحت الولايات المتحدة في تعميم الاهتمام بمصادر التهديد الإقليمية الجديدة بين حلفائها الغربيين، ومن ناحية ثانية أدرك هؤلاء الحلفاء محدودية قدراتهم العسكرية الفعلية وإراداتهم على العمل العسكري العالمي قياسا على ما تم بالفعل في أزمة الخليج. وهو ما يعني استمرار حاجتهم إلى القدرات العسكرية الأمريكية

في مواجهة تهديدات إقليمية أو عالمية محتملة. ومن دون هذه العوامل كان من المتوقع أن يضمحل الدور العسكري لحلف الأطلنطي إن لم يكن الحلف نفسه، والدور الأمريكي الكاسح فيه، وذلك لصالح استقلال أوروبا الغربية- الشريك الثاني في هذا الحلف-عسكريا واستراتيجيا عن الولايات المتحدة في أعقاب نهاية الحرب الباردة[17].

خلق عادة ومشروعية لتنسيق أمريكي-سوفييتي (ثم روسي) حيال قضايا السياسة الدولية، فقد مثلت أزمة الخليج أهم أزمة دولية وإقليمية ظهر فيها هذا التنسيق بعيدا عن مسائل تفكيك دولاب الحرب الباردة. وقد جرى هذا التنسيق بعد ذلك حيال قضايا دولية عديدة-وأهمها بالطبع قضية الحرب الأهلية في يوغسلافيا السابقة، وخاصة حرب البوسنة والهرسك-قياسا على ما تم بالفعل في حرب الخليج. حيث أمسكت الولايات المتحدة بزمام المبادرة بعد مشورة الاتحاد السوفييتي ثم روسيا بعد ذلك. وهو ما أكد بدوره القيادة الأمريكية غير المنازعة والقدرة الأمريكية على ترتيب العلاقات مع القوى الاستراتيجية المهمة في عالم ما بعد الحرب الباردة بما يتناسب مع رؤيتها للقضايا والأزمات الدولية.

ثانيا: زيادة تبعثر حركات العالم الثالث وتعميق هامشيتها في النظام الدولي:

على الرغم من أن العالم الثالث ككل محروم من موارد القوة الاقتصادية والاستراتيجية المؤثرة في الساحة العالمية، فإن تجمعاته وحركاته الكبرى كان لها قوة معنوية معتبرة. فقامت حركات الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ومجموعة ال 77 بدور كبير في تحرير النظام الدولي من جمود القطبية الثنائية ومن الطابع شبه الإقطاعي لعلاقات الشمال والجنوب.

ومع ذلك فقد كانت هذه الحركات تتراجع بالفعل من حيث تأثيرها وقيمتها المعنوية في النظام الدولي ومؤسساته الكبرى حتى قبل انفجار أزمة الخليج. وقد عزونا هذه الظاهرة لطائفة كبيرة من الأسباب من بينها فشل التنمية الاقتصادية في أغلبية دول الجنوب. وانتشار وتفاقم الصراعات فيما بينها وداخل العديد منها وتآكل مظاهر القوة الاقتصادية بسبب التحولات الكبيرة في تكنولوجيا الإنتاج، الأمر الذي قلل من قيمة كثير من الصادرات الأولية للعالم الثالث بالنسبة لدول الشمال. غير أن أزمة الخليج

الثانية قد ضاعفت من شدة الاتجاه نحو تبعثر حركات العالم الثالث وتراخي التضامن فيما بين دوله في الساحة السياسية الدولية، ويعود هذا التأثير بدوره إلى طائفة من الأسباب، يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

1- سقوط استراتيجية الإدارة السياسية لعلاقات الشمال والجنوب. ذلك أن الهزيمة المروعة للعراق في حرب تحرير الكويت قد زادت من شفافية علاقات القوى الحقيقية بين الدول الكبرى والعظمى في الشمال والدول الأكبر وحتى الأوفر قوة في الجنوب. وصار من الشائع النظر لهزيمة العراق كهزيمة للعالم الثالث ككل[18]. ولا شك أن في هذا التصوير مبالغة شديدة، ذلك أن الغالبية الكاسحة من دول العالم الثالث قد أدانت الغزو العراقي للكويت ووقفت سياسيا مع التحالف الدولي المناهض لهذا الغزو. وأسهم بعضها بقوات عسكرية في حرب تحرير الكويت. ومع ذلك، فقد كان لهذا التصوير للأمر بعض المصداقية فيما يتصل بمسألة واحدة، وهي أن الخيار الذي اتبعته حركات العالم الثالث طويلا وهو الضغط السياسي قد صار دون قيمة تقريبا. وعلى حين يظل من الممكن الانتقال إلى استراتيجية أو خيار بديل وهو المفاوضة الاقتصادية الجماعية، فإن ضآلة العلاقات الاقتصادية الحقيقية فيما بين دول جنوب العالم يقلل كثيرا من قيمة هذه الاستراتيجية وفعاليتها، في الأمد المباشر والوسيط.

2- تشجيع الدول الغربية الكبرى على التحول إلى استراتيجية الإشراف على النظم الإقليمية في العالم الثالث وبلاده الكبيرة ذات القيمة الاقتصادية والسياسية لدول الشمال. فقد تنبهت الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة لخطورة إهمال صراعات إقليمية معينة، بل ولخطورة الابتعاد عن شؤون وتطورات داخلية في دول ذات قيمة للمصالح الخارجية لها. ولهذا نلحظ تحرك الولايات المتحدة بنشاط والتزام أكبر لضبط أو حل عدد من الصراعات الإقليمية والحروب الأهلية في سياق أو في أعقاب حرب الخليج مباشرة، وأبرزها بالطبع الدور الأمريكي في الإطاحة بنظام منجستو هيلي ميريام في إثيوبيا وإحلال نظام أكثر مرونة فيها، وتحرك الولايات المتحدة مع دول غربية أخرى لضمان تحول سلمي في جنوب أفريقيا خاصة بعد نجاح تجربة استقلال ناميبيا. كما نلحظ دورا غربيا مهما لتسوية الصراع في كمبوديا وأخيرا اهتمام الولايات المتحدة بتسوية الصراع العربي-

الإسرائيلي. ومن الملاحظ أن الإطار متعدد الأطراف للتفاوض حول تسوية الصراع العربي الإسرائيلي يضع منطقة المشرق الأوسط كلها تحت إشراف دولي جماعي.

ونلحظ التصاعد نفسه في الاهتمام بالإشراف العربي المباشر وشبه المباشر على التطور الاقتصادي في دول كثيرة من العالم الثالث، وذلك بجرأة وحسم أكبر بكثير بعد أزمة الخليج بالمقارنة بالفترة السابقة عليها مباشرة، وقد لا تكون مخاوف البعض من اقتراب نموذج الإشراف هذا من نموذج الاستعمار مبالغا فيها[19].

3- انهيار الدور الجماعي العربي في الحركات الأساسية للعالم الثالث، فمع تفكك النظام الإقليمي العربي في أعقاب أزمة الخليج كاد يختفي الدور العربي في هذه الحركات وخاصة حركة عدم الانحياز ومجموعة ال 77. وكان هذا الدور مهما بالفعل ليس فقط بسبب القيمة السياسية للمجموعة العربية، وإنما بسبب تطلع عديد من الدول الأفريقية والآسيوية للمساعدات الخليجية أيضا. وقد أسهم انهيار الدور الجماعي العربي في هذه الحركات في اضمحلالها، على الرغم من أن ذلك ليس العامل الوحيد في هذا الاضمحلال.

بل إننا نلاحظ أن القيمة المعنوية للعرب في العالم الثالث قد تدهورت بشدة ليس فقط في النظام العالمي ككل، وإنما في العالم الثالث أيضا. ولم يعد العرب حلفاء مرغوبا فيهم حتى بين جيرانهم المباشرين في أفريقيا وآسيا.

ب-تأثير أزمة الخليج في المناخ العام للعلاقات الدولية:

غير أن العرب ليسوا وحدهم من حيث علاقات الجيرة المسممة. إذ تكاد هذه تصبح سمة عامة لعلاقات الجيرة في الساحتين الإقليمية والدولية في العقد الأخير من القرن العشرين، إذا استثنينا ولو إلى حد ما علاقات دول الشمال الرأسمالي المتقدم: أي أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. إذ يبدو أن العالم دخل مرحلة شديدة الصعوبة تتسم بانطلاق قوى التعصب والكراهة والتمييز الديني والثقافي والعرقي.

وعندما فرضت أزمة الخليج الثانية نفسها على الساحة الدولية، كان النظام الدولي يتيقظ تدريجيا على خطورة انفلات ثقافة التعصب والكراهة

العرقية والقومية. غير أن الملامح الجديدة-أو التي بدت جديدة نسبيا-في خريطة العنف والتعصب العرقي كانت تظهر تدريجيا في العلاقات بين القوميات التي ضمتها المؤسسة الإمبراطورية السوفييتية. وحيث إن نظرة الغرب التقليدية كانت متحيزة ضد استمرار الغطاء السوفييتي الذي كتم عوامل الغليان القومي، فإن الانتباه لما تجره تلك العوامل من كوارث كان محدودا. ولم يكن الغرب منتبها بالأصل لنشاط تلك العوامل لأكثر من عقدين من الزمن في العالم الثالث عموما، وفي أفريقيا بوجه خاص. ومن ثم فإننا نستطيع أن نعزو لانفجار أزمة الخليج جانبا مهما من الاهتمام الغربي المفاجئ والحاد بصراعات العالم الثالث عموما. وبرغم أن الغزو العراقي للكويت لا يحمل أية دلالات عرقية أو طائفية أو غير ذلك من الدلالات الثقافية والعنصرية، فيبدو أنه كان له الفضل في إثارة الاهتمام الغربي بتلك الصراعات أيضا. إذ إن الغزو العراقي للكويت أثار الاهتمام بالمظاهر الخطيرة الأخرى للفوضى التي تهدد بطوفان قد يقتلع النظام والأمن العالمي.

إن ما يهمنا في هذا كله هو تكون الانطباعات ذات الاتساع الجماهيري والجغرافي والتي تعين في نهاية المطاف ما نسميه هنا بالمناخ العام للعلاقات الدولية. فعلينا ألا ننسى أو نتجاهل قيمة كون أزمة الخليج قد تحولت إلى مظاهرة إعلامية وثقافية دولية بالقدر نفسه الذي كانت تمثل فيه أزمة سياسية دولية وإقليمية، وأنها بهذا المعنى قد دخلت كل بيت وكانت جزءا من المشاغل اليومية للمواطن في شمال أمريكا وأوروبا الغربية. والانطباعات والصور النمطية التي تتكون في سياق الانشغال الجماهيري العالمي بتلك الأزمة تصبح لها حياة مستقلة ودورة ثقافية-سياسية منفصلة ولكنها شديدة التأثير في عملية صنع القرار، والأهم صنع الصور الثقافية والرؤية العالمية للشعوب عن بعضها البعض.

ومن الضروري مع ذلك التمييز بوضوح بين المناخ العام المصنوع والمروج له بفضل تحول السياسة عموما إلى ظاهرة-وأحيانا مظاهرة-إعلامية وثقافية من ناحية، والمناخ الخاص للعلاقات الدولية والذي يتكون بتأثير إدراك المفكرين والنخب السياسية الأكثر اطلاعا على الإشكاليات الحقيقية لتطور العلاقات الدولية.

فالانطباع نفسه بوجود تهديد داهم بانفلات حالة فوضى عالمية يدخل إلى العمليات الثقافية والسياسية بصور مختلفة في الشمال والجنوب، كما يدخل أو يتدخل بصور مختلفة في تكوين مدركات الساسة والجماهير.

وإذا قصرنا اهتمامنا في السياق الحالي على دور أزمة الخليج في تكوين المناخ العام للعلاقات الدولية، فإن هذا التمييز يصبح ضروريا، ويمكننا إيضاحه في النقاط التالية:

١- فبالنسبة لمجتمعات الشمال، أدى انفجار أزمة الخليج إلى احتدام الإدراك باحتمال انفجار وشيك لعوامل الفوضى في العلاقات الدولية[20]، واتسم هذا الإدراك بتخوف خاص من العالمين العربي، والإسلامي. واتسمت ردود الفعل حيال هذه الفوضى «الوشيكة» بالخصائص المهمة التالية:

إن التهديد بانفجار الفوضى، في العالم الثالث، عموما، وفي العالمين العربي والإسلامي ليس تهديدا سياسيا بالمعنى العادي، وإنما تهديد لذات أصول ومرتكزات الحضارة الغربية وأسلوب الحياة الغربي. وقد ضاعف من شدة الإيمان بهذا المعنى تركيز الإعلام الغربي طوال فترة الأزمة على ما يسمى بالإرهاب الإسلامي «المنتظر» كرد فعل للتدخل الدولي، وعلى ظواهر مثل اتخاذ المواطنين الغربيين المقيمين في العراق كرهائن (وهو ما أيقظ الذكريات المرة والخاصة باتخاذ الدبلوماسيين الأمريكيين كرهائن عام 1979)، وعلى التهديد الخاص والماثل في احتمال استخدام أسلحة كيميائية من جانب العراق في الحرب، وهو أمر بدا ممكنا بل ومرجحا-من وجهة النظر الإعلامية-بسبب سوابق استخدام النظام العراقي لهذه الأسلحة ضد الأكراد في الشمال.

ظهور «عقدة حصار» فريدة في السيكولوجية والثقافة الغربية. فحيث إن الصدام تم تصويره وترويجه إعلاميا وثقافيا وكأنه صراع حضارات وصدام بين أساليب حياة وثقافات مختلفة، فقد بدا أن من الأقرب تعميم رؤية «غربية» للعالم الثالث ككل وكأنه غابة مزدحمة بالبشر وغارقة في المشكلات والصراعات والعنف بسبب سيادة ثقافات وعقائد وطرق حياة «غريبة» ولا عقلانية لا تتسم بالتهذيب أو الحرص على الحياة الإنسانية ولا احترام القواعد والأصول المرعية بين الجماعات المتحضرة. وحيث إن المعنى الثقافي للغرب-كما يحب أن يدرك نفسه-يقف في وجه ذلك كله،

وحيث إن الأغلبية العددية والجغرافية هي لصالح تلك «الغابة» فقد ظهر لأول مرة خوف فريد من نوعه من تحول الغرب إلى «جزيرة محاصرة» في محيط أو أرخبيل يمتلئ بتلك الصور لثقافات عنيفة لاعقلانية. وتكاد تكون «عقدة الحصار» هذه إفرازا ميكانيكيا مناقضا لمنطلقات الاستعمار الغربي في القرن التاسع عشر وهي المنطلقات التي شملت ليس عقدة التفوق فحسب، بل أيضا نزعة «تفاؤلية» تستبشر بدور الاستعمار الأبيض في وضع أسس الحضارة في مجتمعات «غير متحفز». لقد بدا وكأن تلك المجتمعات غير المتحضرة تقترب من حصار «جزيرة الحضارة الغربية»[21].

وفي إطار «عقدة الحصار» هذه ومع رسوخ الاقتناع بأن الصدام هو بين حضارات وثقافات وليس بين مجرد نظم سياسية ومصالح قومية متغيرة يظهر تفضيل واضح للعزلة والانسحاب بين الجماهير والنخب التكنولوجية في العالم الغربي. كما يبرز تفضيل واضح للتحلل من مسؤولية الانخراط في العمل الدولي، بما في ذلك العمل على صيانة وحفظ السلام في العالم الثالث، وسوف يثبت هذا التفضيل قوته في أحداث لاحقة منها تصور الدور الغربي في حل أزمات بارزة في العالم الثالث مثل أزمة الصومال وفي أوروبا ذاتها مثل أزمة الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك.

وأخيرا، فإن العرب والمسلمين صاروا يحتلون مكانا بارزا في تلك الرؤية «القيامية apocalyptic» التي يراها لإعلام الأمريكي والغربي عموما للنظام العالمي. إذ يبرز العرب والمسلمون كخطر شديد محتمل يهدد أصول الحضارة الغربية ذاتها. وعلى الرغم من أن العرب والمسلمين لا يحتكرون خريطة الأزمات والصراعات والحروب والعنف في الساحة العالمية فإنه يبدو للغرب أنهم هم وحدهم الذين عملوا وأثبتوا قدرتهم على نقل جانب من هذه الصراعات والأزمات إلى داخل المجتمعات الغربية مباشرة[22].

وفي هذا السياق كله، لا يستبعد إعادة صياغة العقائد الاستراتيجية لبعض دول الشمال، وخاصة الولايات المتحدة بما يتفق مع رؤية الإسلام السياسي والإرهاب الدولي (وخاصة العربي) كتهديد داهم سواء للأمن أو للحضارة بالمعنى الواسع للكلمة، وهناك سوابق تاريخية لوضع جماعات ثقافية أو عرقية كتهديد للأمن القومي، وحتى لو كان قسم من هذه الجماعات يتمتع بكامل الحقوق القانونية للمواطنين في دول غربية معينة مثل الولايات

المتحدة. ولا شك أن هذه النظرة تسهم إسهاما كبيرا في استهداف العرب بمعاملة تمييزية من جانب الغرب عموما..

2- وعلى جانب المجتمعات والنخب الثقافية والسياسية في الجنوب، تظهر إشكاليات الفوضى على نحو أكثر وضوحا بأبعادها الحقيقية. ويتعلق جانب من هذه الإشكالية بالتعارض بين نظام الدولة الموروث من الحقبة الاستعمارية من ناحية والآمال والتطلعات المشروعة لأقسام كبيرة من المجتمعات في الأقاليم الكبرى للعالم الثالث، بما فيها الإقليم العربي، من ناحية ثانية. وبعض هذه التطلعات تنصرف إلى إيجاد أداة مؤسسية للتعبير السياسي والرمزي عن هويات معينة: أي جماعات قومية أو ثقافية وعرقية ودينية.. . إلخ. وبعضها الآخر ينصرف إلى الحاجة إلى التوحد والاندماج كآلية مهمة لإعادة التفاوض-عالميا-حول الحصول على شروط أفضل للتطور الاقتصادي والاجتماعي. وتعد الحالة العربية هي أبرز نموذج لتلك التطلعات الأخيرة[23].

وبطبيعة الحال، فإنه لا ينبغي معالجة جميع تلك التطلعات، والأشكال المختلفة للتعبير عنها في مناطق مختلفة من العالم معالجه واحدة. غير أن مجرد التهديد الماثل في إثارة فوضى سياسية إقليمية نتيجة للميل لاستخدام العنف بهدف تحقيق تطلعات قومية أو عرقية بدأ ينجه النخب السياسية والثقافية الأكثر وعيا بالمخاطر المذهلة الكامنة في احتمال التسامح مع الوسائل القسرية للتعبير عن التطلعات «القومية» سواء كانت انقسامية أو توحيدية.

وقد انطلق التحالف العالمي والعربي المناهض للغزو العراقي للكويت من حقيقة أن التسامح مع هذا الغزو هو طريق مؤكد لانهيار النظام والسلام في مختلف أقطار العالم الثالث، وخاصة أفريقيا والعالم العربي، وهو ما يهدد بحالة فوضى صراعية ممتدة قادرة على افتراس ملايين من البشر.

وهناك جانب آخر من إشكالية الفوضى يتعلق بنمط التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات المتخلفة عموما، وهو جانب يمكن استعراضه من مظاهر شائعة مثل الفقر والبطالة والحرمان وعدم المساواة. ولا تقل أهمية عن هذه الظاهرة تلك المتمثلة في التسلط والقسوة السياسية والتحلل المؤسسي وعنف الدولة، والإرهاب والإحباط وفقدان التوجه وانهيار

المعنويات لدى أقسام كبيرة من المجتمع السياسي. ونعني بذلك كله أن أزمة التطور السياسي والاجتماعي قد تظهر في أعراض سياسية دولية وإقليمية تقضي في النهاية إلى فوضى عامة: أو حالة حروب ممتدة دولية وأهلية. ومن هذا المنظور ذاته قد يكون تعديل أنماط التطور الاقتصادي والاجتماعي مدخلا أساسيا لمواجهة إشكالية الفوضى السياسية المحتمل في مناطق أساسية من العالم الثالث، ومنها المنطقة العربية. وهنا قد تعد أزمة الخليج وتداعياتها، وخاصة في المحيط العربي نموذجا لهذا التفسير الأخير. إذ ظهر الاستقطاب وكأنه ثورة للمحرومين والفقراء العرب ضد الثراء الخليجي. فبغض النظر عن انعدام الدقة في هذا التشخيص إلا أنه ينبه إلى أهمية أخذ هذا المستوى الاقتصادي والاجتماعي في الاعتبار، ولكن من خلال نماذج فكرية ذات مصداقية علمية.

ويمكننا أن نعين مجموعة من الظواهر التي تكشف عن إشكالية الفوضى، كما هي مطروحة في مجتمعات الجنوب، باعتبارها مدخلات مؤثرة في المناخ العام للعلاقات الدولية وذلك كما يلي:

فقدان الثقة بالنفس، وخاصة فيما يتعلق بفعالية الآليات التضامنية الجماعية للعالم الثالث. ويترافق مع ذلك فقدان الاتجاه فيما يتعلق بالبحث عن نماذج وأسس فكرية ونماذج اقتصادية واجتماعية لحل إشكاليات التطور الخاص بمجتمعات الجنوب عموما.

والجانب الآخر لهذه الحيرة فيما يتعلق بكافة القضايا الكبرى بدءا من شكل الدولة، مرورا بهياكل العمل الإقليمي والنماذج الاجتماعية-الاقتصادية هو بروز ذهنية القبول غير المشروط بالنماذج الغربية في السياسة والاقتصاد، وخاصة على المستوى الداخلي بعد وضوح الفشل الذريع الذي منيت به التجارب الراديكالية الباحثة عن نماذج خاصة للتطور في البلدان المتخلفة، ومنها العالم العربي. وفي حالات عديدة، ذهبت النخبة الحاكمة بأبعد كثيرا مما انتوته أصلا في قبول هذه النماذج الغربية. ومن منظور معين، صار المناخ الفكري والسياسي السائد خاصة في أوساط النخب الحاكمة قريبا للغاية من الاعتراف بالانتصار الثقافي للغرب، وربما من الفكرة الجوهرية في مقولة «نهاية التاريخ» بمعنى التفوق المتأصل في النماذج التي أبدعها الغرب في السياسة والاقتصاد والثقافة. وقد لا نستطيع تفسير

نجاح مؤسسات اقتصادية دولية مثل صندوق النقد الدولي في تعميم نماذجها في مجال السياسة الاقتصادية بالإشارة إلى علاقة قوة مادية غير متكافئة وبمجرد القول إن هذه النماذج «فرضت» فرضا بوسائل قسرية. والأرجح أن الحالة الذهنية والمناخ الفكري العام بين النخب الثقافية والسياسية في مناطق كثيرة من العالم الثالث-والتي يبرز فيها القبول غير المشروط بالنماذج الغربية-قد أسهمت بدور ملموس في عملية إعادة الهيكلة، خاصة في المجال الاقتصادي داخل بلادها.

تدهور مصداقية الخطاب «العالم ثالثي» الذي يشكل الأساس الفكري لحركات العالم الثالث الكبرى مثل عدم الانحياز ومجموعة ال 77. ولا يزال هذا الخطاب-وحتى أشكاله المتطرفة-رائجا فكريا في أوساط فكرية معينة. غير أن هذه الأوساط تتحول تدريجيا إلى «جيتو ثقافي وسياسي» في عدد كبير من أقطار العالم الثالث، ومنها العالم العربي. وبسبب تدهور مصداقية خطاب العالم الثالث-مع تراجع جدارته الأخلاقية-تحدث تحولات كبيرة في المناخ العام للعلاقات الدولية. إن الغزو العراقي للكويت قد أسهم بدوره إسهاما كبيرا في تعزيز هذا الاتجاه للتحول. فقد أدركت أقسام كبيرة من النخب السياسية والثقافية في العالم الثالث هذا الغزو باعتباره فضيحة أخلاقية ذات أبعاد عالم ثالثية وليست عربية فقط. وهي فضيحة تشي بالكثير عن طبيعة النماذج الاقتصادية والسياسية التي أفرزتها مثلما تشي بالكثير عن تناقضات الخطاب العالم ثالثي والقومي التي قادت إلى هذا الغزو.

ب- انعكاسات الأزمة على الفكر السياسي الدولي.

في مجال الفكر السياسي الدولي تقع أهم الانعكاسات والنتائج الفورية لأزمة الخليج، ولكنها في الوقت نفسه الانعكاسات والنتائج الأقل استمرارا.

فإذا كانت أزمة الخليج قد نظر إليها-في السياق العالمي-كإنذار بما يمكن أن يؤدي إليه التسامح مع العدوان من فوضى، فإن الاستجابة التي تمت بالفعل لهذا الإنذار هي طرح ضرورة الدفاع عن «النظام». وحيث إن الفرص كانت سانحة لترتيبات سياسية دولية جدية-بحكم التعاون الأمريكي السوفييتي الجديد-فقد طرحت فكرة النظام الدولي الجديد كهدف مثالي يعمم نموذج العمل الدولي المشترك لإنهاء أزمة الخليج على ما قد يثور في

المستقبل من أزمات مماثلة. وقد طرح هذا المفهوم قبل أزمة الخليج بكثير. فمثلا طرحت مجموعة ال 77 مفهوم نظام اقتصادي عالمي جديد. وصدر بهذا المعنى الإعلان الشهير عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974. وكذلك طرح الرئيس السوفييتي ميخائيل جورباتشوف منذ منتصف الثمانينيات مفهوم «الجماعة العالمية» وكان يعني بذلك وضع ترتيبات جدية للأمن العالمي القائم على التعاون لا التنافس. غير أن الطرح الذي قدمه الرئيس الأمريكي بوش في 11 سبتمبر عام 1990 في خطابه أمام الكونجرس الأمريكي، ثم في خطابات لاحقة في أبريل 1992 بدا أن له مغزى سياسيا عمليا أعظم بحكم أنه شكل التزاما معنويا من جانب «القوة العظمى الوحيدة» في العالم بعد الحرب الباردة وبعد نهاية حرب الخليج الثانية.

والواقع أن أثر حرب الخليج قد تجاوز هذا المفهوم العام وأنتج «تجديدات» أخرى في الفكر السياسي والمبادئ العامة للقانون الدولي. وأهم هذه التجديدات ينصرف إلى ما اسمي «بحق التدخل الإنساني» ولهذا سوف نناقش هذين التجديدين باعتبارهما أهم نتائج الأزمة في مجال الفكر السياسي والقانوني الدولي وذلك كما يلي: 1- مفهوم النظام العالمي الجديد: أثار طرح الرئيس الأمريكي لهذا المفهوم تكهنات واسعة ومتقلبة في الأدبيات السياسية الدولية والعربية. وانفردت الأدبيات العربية-خاصة المتأثرة بالفكر القومي والراديكالي التقليدي-بنفور شديد من المفهوم ورفض شديد له، وكأنه قد طبق بالفعل على النحو الذي تخوفت منه هذه الأدبيات.

ومالت كتابات عديدة إلى توسيع المعنى والدلالة المعطاة لهذا المفهوم بما يؤدي إلى الخلط بين مبدأ doctrine في المجالين المؤسسي والقانوني الدولي، واعتبارات السياسة العملية التي قد تأخذ بتبريرات معينة، أو تفرض في الواقع توجهات جديدة، فمثلا ذهب البعض إلى أن مفهوم النظام العالمي الجديد إنما يعني الليبرالية الاقتصادية والسياسية داخل المجتمعات مثلما يعني آليات معينة للسلام والاستقرار في العلاقات بين المجتمعات والأمم.

والواقع أن المحتوى العملي للمبدأ القانوني والسياسي-كما طرحه الرئيس بوش-ينصرف أساسا إلى تحقيق هدف الأمن والسلم الدوليين من خلال آليات الأمن التعاوني كنقيض للأمن التنافسي الذي ساد خلال حقبة الحرب الباردة. ويعني ذلك بين أشياء وآليات أخرى إحياء دور الأمم المتحدة في

صيانة الأمن والسلم الدوليين. وفي أكثر التعريفات دقة التي قدمها الرئيس الأمريكي السابق لهذا المفهوم لم يزد على معنى غامض أو رؤية «تبشر إلى طرق جديدة في العمل مع الأمم الأخرى من أجل ردع العدوان وتحقيق الاستقرار، وتحقيق الرخاء وفوق كل شيء تحقيق السلام وهو ينبثق من الآمال في عالم يقوم على التزام مشترك بين الأمم الصغيرة والكبيرة بمجموعة من المبادئ التي تتأسس عليها علاقتنا: أي التسوية السلمية للمنازعات، والتضامن ضد العدوان، وتخفيض والتحكم في الترسانات (العسكرية)، والمعاملة العادلة لكل الشعوب»[24]. وبهذا المعنى الغامض لم تذهب السياسة الأمريكية بعيدا في طرح أفكار تفصيلية لترجمة هذا الشعار في الواقع العملي ولم تصر عليه الإدارة الأمريكية باعتباره أحد أعمدة السياسة الدولية للولايات المتحدة في ظل حكم الرئيس بوش نفسه. كما أن إدارة الرئيس كلينتون قد أسقطته كلية من شعارات وأهداف سياساتها الخارجية والدولية. والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة يتمثل في اهتمام إدارة بوش-وبعدها إدارة الرئيس كلينتون-بإبراز نيتها في العمل التعاوني الدولي في مجال الأمن والسلم الدوليين داخل الأمم المتحدة. حيث نجد الوثائق الأساسية المتضمنة للسياسة الخارجية الأمريكية كلها تشير باهتمام واضح للأمم المتحدة باعتبارها مجالا رئيسيا للعمل الدولي[25].

وتدعونا هذه الحقيقة لمناقشة جادة لموقف الفكر العربي من «أطروحة النظام العالمي الجديد» فالمخاوف العميقة من تحول هذا الشعار إلى تقنين للهيمنة الأمريكية على العالم هي أهم أسباب الرفض الشامل والشائع للأطروحة. فإذا كانت هذه المخاوف حقيقية، يثور التساؤل حول الأسباب التي دعت الولايات المتحدة لإهمال «أطروحة النظام العالمي الجديد» وإسقاطها من حسابات وشعارات السياسة الأمريكية خاصة في ظل إدارة كلينتون.

الواقع أن السبب الرئيسي لهذا الإهمال لشعار نظام عالمي جديد، هو أن التعامل الدولي الإيجابي معه كان لابد أن ينتهي بوضع قيود شديدة على حرية الولايات المتحدة في العمل على الساحة الدولية على الصعيدين القانوني والمؤسسي، بما يقتضيه تقليص ما شاب عمل الولايات المتحدة والأمم المتحدة من تناقض واختيارية وتمييز، وهو ما اصطلح عليه في

الأدبيات العربية بمفهوم «الكيل بمكيالين لما فإذا كان مفهوم النظام العالمي الجديد الذي طرح في سياق أزمة دولية هائلة مثل أزمة الخليج قد أنشأ تفاعلات وتداعيات سياسية دولية وإيجابية، لكان من الواجب والممكن تقنينه. ومن الممكن تصور أن مثل هذا التقنين له حد أقصى وحد أدنى. وفي الحد الأقصى تكاد تكون الترجمة المتسقة لشعار «نظام عالمي جديد» هي إحياء مبدأ وآلية «الأمن الجماعي» المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك إحياء لجنة الأركان المشتركة وتكوين جيش عالمي كأساس متين لعمل المنظمة الدولية في مجال الأمن والسلام الدوليين. وفي الحد الأدنى كان يمكن ترجمة شعار نظام عالمي جديد إلى تقنين دولي لآليات معينة للأمن التعاوني، ولو خارج الأمم المتحدة-وتحديدا لجنة الأركان المشتركة والجيش الدولي-بحيث تطبق هذه الآليات على كل القضايا المتماثلة بالطريقة نفسها، وتكون آلية صنع القرارات الخاصة بأعمال هذه الآليات تعددية. وهذا كله يحمل قيودا قانونية ومؤسسية شديدة على حرية الولايات المتحدة في التصرف. وهو ما لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لقبول الالتزام به على المدى البعيد.

وبالتالي يكون شعار «نظام عالمي جديد» قد وضع العالم سياسيا وفعليا أمام اختيار أحد بديلين رئيسيين في السياسة العملية الدولية، إما تقييد الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة بقيود قانونية ومؤسسية تعددية، وإما الاضطرار لاحقا للتأقلم على نحو أو آخر مع حريتها في التصرف الدولي بغض النظر عن الانضباط لقانون أو لآلية تعددية دولية في اتخاذ القرارات. ونحن نستنتج من رفض الفكر العربي لأطروحة «نظام عالمي جديد» أن هذا الفكر قد فضل عمليا الاختيار الأخير، على الرغم من أنه هو الذي يعكس ويحقق أسوأ المخاوف من هيمنة أمريكية على العالم وهي هيمنة لن تكون-والأمر كذلك-منضبطة لقانون أو آلية تعددية ما.

وعلى أية حال، فإن أهم النتائج الفكرية السياسية لأزمة الخليج الثانية وهي أطروحة النظام العالمي الجديد قد تآكلت في زمن قصير للغاية، مما يضع العالم من جديد أمام فراغ فكري وقانوني دولي فيما يتصل بالموقف من احتمالات انفجار فوضى عالمية، أو على الأقل فوضى سياسية في أطراف النظام الدولي.

وبهذا المعنى تكون الآلية التي أعملت في مواجهة الغزو العراقي للكويت قد برهنت على أنها آلية استثنائية وغير مطروحة عمليا للتطوير تبعا لتقنين عقلاني محدد.

2- مفهوم «حق التدخل الإنساني»

يمكن النظر إلى هذا المفهوم باعتباره امتدادا لتجديد أعمق وأكثر أصالة في الفكر السياسي والقانوني الدولي. وقد انبثق هذا التجديد في الأصل في سياق التشريع الدولي لحقوق الإنسان. فقد أنشأت الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية حقا قانونيا دوليا، وآلية مؤسسية محددة لتدخل الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات التي تقوم بها الدولة ضد مواطنيها، ويتضمن ذلك آلية عابرة لمفهوم السيادة الوطنية، تضع قيودا على هذه السيادة باعتبارات إنسانية محددة، صارت وفقا للتطور في التشريع الدولي جزءا من المسؤوليات المشتركة للإنسانية ككل، ولا يمكن تقييدها أو الاحتجاج عليها انطلاقا من مقولة السيادة الوطنية. غير أن أهم التطبيقات العملية لهذا المبدأ قد تمت في سياق العمل الدولي لمواجهة تداعيات أزمة الخليج وبصفة خاصة لحماية الأقلية الكردية والمواطنين الشيعة من احتمالات الإبادة الجماعية على أيدي قوات النظام الصدامي بعد نهاية حرب الخليج. حيث اقتضت حماية الأكراد من بطش الحكم الصدامي الذي تمكن من هزيمة ثورة الأكراد في مارس عام 1991 تعيين منطقة شمال خط العرض 36 كمنطقة آمنة يمكن لهم اللجوء إليها دون الخوف من تعقب القوات الصدامية لهم. واقتضى ذلك بدوره تدخلا عسكريا من جانب دول غربية بقيادة الولايات المتحدة لضمان عدم تخطي القوات الصدامية لهذا الخط أو اقتحامها للمنطقة الآمنة للأكراد وبالتالي اتخذ حق التدخل «الإنساني» شكلا عسكريا. وقد تكررت هذه الممارسة لحماية السكان الشيعة في الجنوب من البطش العسكري الصدامي، عندما عينت الولايات المتحدة منطقة محرمة على الطيران العسكري العراقي-وهي المنطقة الآمنة للسكان الشيعة-تبدأ من خط العرض 31 حتى الحدود الجنوبية.

والواقع أن القول «بحق التدخل الإنساني» بشكله العسكري لم يتقرر وفقا لآليات الأمم المتحدة، ولم يتم بالت لي تقنينه على نحو وثيق ومحدد.

وكانت قمة مجلس الأمن المنعقدة في نهاية يناير عام 1992 قد ناقشت أفكارا تتعلق بتقنين هذا المفهوم. غير أن ذلك لم يفض إلى نتيجة محددة. ولم تتضمن مذكرة الأمين العام المقدمة استجابة لطلب مجلس الأمن «إشارة لهذا المفهوم».

ومع ذلك فإنه يمكن إسناد تدخل الأمم المتحدة في الصومال وفقا لقرارات مجلس الأمن إلى هذا المفهوم بأكثر كثيرا مما يمكن إسناده إلى أي نص من ميثاق الأمم المتحدة. إذ إنه يصعب كثيرا إثبات أن الحرب الأهلية في الصومال تهدد الأمن والسلام الدوليين. ومع ذلك، فإن الفشل في تقنين هذا الحق يجعل الأساس القانوني الدولي لتدخلات مماثلة كما حدث في الصومال ضعيفا إلى حد ما. وكذلك، فإن فشل مهمة الأمم المتحدة في الصومال-بعد إعلان كل الدول الغربية المشاركة بقوات ضمن قوات الأمم المتحدة في الصومال عن سحبها بنهاية شهر مارس 1994- يحبط توقعات تقنين هذا المفهوم لاحقا، ومن المهم كذلك الإشارة إلى فشل الدول الغربية الكبرى في التدخل الفعال في أزمة البوسنة والهرسك انطلاقا من أطروحة «حق التدخل الإنساني» على الرغم من أن العدوان الصربي على الشعب المسلم في البوسنة والهرسك يصل إلى جريمة إبادة الأجناس.

إن من المفيد في هذا السياق أيضا مراجعة موقف الفكر السياسي العربي من أطروحة حق التدخل الإنساني، فالرأي السائد على الأقل في الكتابات الصحفية لهذا المفهوم يتناقض مع الضغوط العربية والإسلامية الهادفة إلى وضع حد لمأساة المسلمين في البوسنة والهرسك عن طريق تدخل عسكري جماعي، غربي أو من جانب الولايات المتحدة، فالأساس الوحيد لمثل هذا التدخل المنشود، هو في الواقع حق التدخل الإنساني. فإذا كانت الحجة المناهضة لهذه الأطروحة تقوم على المخاوف «المشروعة» من تطبيق «الحق» بصورة اختيارية وتمييزية، فقد كان من الأجدر أن يتم تقنينه في إطار الأمم المتحدة، وإنشاء آلية مستقلة لوضعه موضع التنفيذ بإرادة تعددية دولية، بدلا من أن يترك دون تقنين بما يؤدي تحديدا إلى تطبيقه بإرادة دول غربية منفردة عندما تشاء والنكوص عن تطبيقه عندما تشاء. وعلى وجه العموم فإن الفشل في تطبيق التجديدات المهمة في الفكر السياسي والقانوني الدولي-انطلاقا من السوابق التي وضعت في سياق

إدارة أزمة الخليج وتبعاتها قد أحبط الآمال في إمكان بعث دور الأمم المتحدة في النظام الدولي.

ويمكننا القول بالتالي إن النتائج الإيجابية لأزمة الخليج قد تلاشت مع الزمن. وعادت السياسة الدولية إلى نمط علاقات القوة وضوابط المصالح «القومية» الضيقة وقصيرة المدى، حيث يتم التعاطي مع المشكلات والأزمات الدولية تبعا لأهميتها للقوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة، وبالطريقة التي تراها مناسبة مع رؤيتها هي لهذه الأزمات، وليس تبعا لقانون عام وإرادة جماعية دولية.

د- انعكاسات الأزمة على الجانب الاستراتيجي للعلاقات الدولية:

في المجال الاستراتيجي تظهر الخصائص الأساسية لنمط السياسة العملية التي لا تنضبط بقانون عام. والنتيجة الأساسية لأزمة الخليج تتمثل فيما يلي: أدركت الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، مع غيرها من الدول الغربية الكبرى أهمية الحد من التسلح التقليدي وفوق التقليدي في أقاليم العالم الثالث. فحيازة العراق لأسلحة كيماوية وصواريخ متوسطة المدى، وبرنامج نووي كان يستهدف في نهاية المطاف الحصول على أسلحة ذرية كانت أكثر جوانب حرب تحرير الكويت مدعاة للقلق الأمريكي والغربي عموما.

غير أن الولايات المتحدة لم تستنتج حتمية إنشاء نظام عام أو أنظمة إقليمية للحد من التسلح سواء التقليدي أو فوق التقليدي ينطبق على جميع الدول، دون استثناء، أي ما يسمى بالمدخل الشامل للحد من ونزع التسلح. وإنما فضلت إنشاء آليات للحد من ونزع تسلح الدول التي لا تعدها صديقة، تاركة الدول الصديقة حرة عمليا في اتخاذ ما تراه من إجراءات تسليحية، حتى في المجال النووي. ومن المعروف أن إسرائيل وجنوب أفريقيا وكوريا الشمالية وباكستان والهند لديها برامج لتطوير أسلحة ذرية، وأن إسرائيل بالذات طورت ترسانة نووية هائلة، حتى بمقاييس الدول الكبرى، ومع ذلك، فقد سعت الولايات المتحدة لتطبيق اتفاقية الحد من الأسلحة الذرية NPT فقط على تلك الدول «غير الصديقة» بين طائفة الدول التي طورت سرا برامج ذرية. وعلى حين أقدمت جنوب أفريقيا على الإعلان عن تدمير أسلحتها الذرية، وضغطت الولايات المتحدة على باكستان لوقف برنامجها

الذري، واستمرت في تعقب كوريا الشمالية بضغوط هائلة لإجبارها على الإذعان لرغبتها في تفتيش المسآت الذرية، فإن إسرائيل قد تركت حرة دون ضغوط. وربما تكون أهم المبادرات الأمريكية في هذا المجال هي مبادرة الرئيس بوش لوقف انتشار أسلحة التدمير الشامل في العالم والمقدمة في يوليو 1992. أن أهم التطبيقات العملية للضغوط الأمريكية والغربية المشتركة هي تشديد آليات التنفيذ فيما يتعلق بمعاهدة حظر إنتاج وتخزين الأسلحة الكيماوية والتي فتحت للتوقيع والتصديق في يناير 1993. وقامت الدول الغربية بالضغط بشدة على عدد كبير من الدول العربية للتوقيع والتصديق على هذه المعاهدة الأخيرة على الرغم من إعلان هذه الدول رفضها التوقيع قبل اتخاذ إجراءات لضمان نزع السلاح الذري الإسرائيلي[26].

والواقع أن أزمة الخليج قد حفزت الدول الكبرى على التركيز في تطبيق الأفكار والبرامج الانتقائية للحد من التسلح التقليدي وفوق التقليدي على منطقة الشرق الأوسط. ويظهر ذلك بوضوح في مبادرة الرئيس بوش لضبط تسلح الشرق الأوسط في مايو 1991 وبيان باريس الصادر عن اجتماع الدول الكبرى المصدرة للسلاح لضبط تسلح الشرق الأوسط في أكتوبر 1991.

هـ- الانعكاسات الاقتصادية الدولية لأزمة الخليج.

حظي الجانب الاقتصادي لأزمة حرب الخليج بتغطية واسعة النطاق من جانب الصحافة العربية والدولية. وطغى على هذه التغطية المتابعات الصحفية والتقديرية للدوافع الاقتصادية للحرب والانعكاسات المباشرة على أسواق النفط والمال، وما يتصل بتمويل الحرب من تكاليف وأعباء، والتوقعات المتضاربة حول كفاية العقوبات الاقتصادية وحدها كطريق لإنهاء الغزو بالمقارنة مع اختيار الحرب، وغير ذلك من قضايا ذات اتصال مباشر بتداعيات الغزو والحرب.

غير أن المعالجة الأكاديمية والمنهجية للبعد الاقتصادي من النتائج الدولية للحرب لابد أن تقف عند ظاهرتين. الأولى هي الفارق المهم بين الأدبيات الصحفية العالمية ونظيراتها العربية فيما يتصل بتقييم أهمية البعد الاقتصادي في تداعيات الأزمة والحرب، والثانية هي طغيان منظور الأمد

القصير في المعالجة الصحفية أو حتى الأكاديمية الدولية للجوانب الاقتصادية من أزمة الخليج.

فمن الملاحظ مثلا أن الصحافة العالمية قد اهتمت بالبعد الاقتصادي-من حيث الدوافع والنتائج-للأزمة، ولكنها مالت إلى النظر إليه كأحد الأبعاد، وليس البعد الوحيد ولا حتى الأمم في تقدير دوافع وتضمينات ونتائج الأزمة. على حين مالت الأدبيات الصحفية العربية إلى المبالغة في إسهام هذا البعد في توليد الأزمة وعواقبها، وعلى وجه العموم، نظرت الأدبيات العربية لحرب الخليج وكأنها حلقة في الصراع حول النفط بالتحديد.

غير أن المثير في الأمر أن الغزو العراقي للكويت وحرب تحريرها أديا إلى مؤثرات هائلة في أسواق النفط والمال وذلك خلال فترة إدارة الأزمة: أي لنحو خمسة أو ستة أشهر فقط. على حين يبدو شكلا على الأقل أن حرب الخليج لم تفض إلى تغير كبير في المسار المتوقع لسوق النفط على المدى الأطول.

ومن الطبيعي أن نتوقع أن تؤثر أي حرب إقليمية أو دولية كبيرة على سوق السلع، وبالذات النفط، أساسا بسبب عوامل عدم اليقين، فكان أن ارتفع سعر برميل النفط من نحو 18 دولارا للبرميل قبيل الأزمة إلى نحو 40 دولارا في أكتوبر عام 1990، أي بعد نحو شهرين من الغزو الصدامي للكويت. غير أن المثير في إدارة الأزمة أنها نجحت في إحداث هبوط سريع في الأسعار بعد ذلك. ولم يعد إلى الارتفاع سوى لساعات قليلة بعد انفجار حرب تحرير الكويت مباشرة في السادس عشر من يناير، ليسجل نحو 30 دولارا، ثم ينخفض من جديد ليواصل مساره المتوقع منذ ذلك الوقت.

ومن الملاحظ أن التذبذبات في أسواق المال-ذات الحساسية الشديدة للحرب والعوامل السياسية عموما كانت أقل حدة بكثير، بل إن بورصة الأوراق المالية بنيويورك حققت ثاني أعلى مكسب لها في التاريخ اليوم التالي لحرب الكويت.

وفيما يتصل بتكلفة الحرب يقال إنها تراوحت بين 80 و 100 بليون دولار مع تباين توزيع أعباء هذه التكلفة بين الدول المشاركة في التحالف الدولي المناهض للغزو الصدامي للكويت. وتناولت الأدبيات الأمريكية بالذات بقدر من الحسرة ما يقال عن تحقيق الولايات المتحدة لربح صاف من الحرب

يقدر بنحو. (بلايين دولار هي صافي الفارق بين تقدير التكلفة (في حدود 40- 45 بليون دولار، وصافي إسهامات الدول الأخرى لتمويل الجهد الحربي الأمريكي في الخليج [والمقدر بنحو5 ,53 بليون دولاراً)، وهو ما يثير الشبهة في تحول الولايات المتحدة للارتزاق لأول مرة من حرب خارجية[27]. وتناقش الأدبيات الأجنبية أيضا مسألة توزيع الأعباء غير المباشرة للأزمة، وبالذات العقوبات الاقتصادية. وهي تتفق جميعها على أن أبرز الخاسرين الذين لم يمكن تعويضهم من أعباء الأزمة هم من بلدان العالم الثالث وأوروبا الشرقية، والذين نشأت خسارتهم أساسا عن ارتفاع أسعار النفط في سياق نصف العام الفاصل بين الغزو والحرب.

وبالنظر إلى عوامل التكلفة غير المباشرة يستنتج البعض أن الحرب كحل للأزمة ربما كانت أقل عبئا من انتظار نتائج إيجابية للعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وذلك خلال فترة ممتدة، ربما تحمل مفاجآت كثيرة، إضافة إلى عوامل عدم اليقين.

هذا كله ربما يكون قد أصبح تاريخا، يمكن الإفادة من دروسه، ولكن تداعياته المادية ربما تكون قد انتهت. وبالتالي يصبح السؤال الأهم هو ما إذا كانت أزمة الخليج قد أنتجت آثارا هيكلية طويلة الأمد في الاقتصاد الدولي.

وهنا لا تبدو الإجابات المتاحة في الأدبيات الدولية والعربية مقنعة على الإطلاق. فقد ناقشت الأدبيات الدولية مسألتين مهمتين في هذا الصدد، وهما ما إذا كانت أزمة الخليج قد عمقت الانكماش السائد في الاقتصاد العالمي خلال عام 1991، ومسألة ما إذا كانت حرب الخليج هي حلقة أولى من سلسلة متوقعة من حرب الموارد. وانتهت هذه الأدبيات بالإجابة بالنفي عن هذين السؤالين، فالأدلة المتاحة لا تشير إلى دور ملموس لأزمة الخليج في توليد أو تعميق الميول الانكماشية في الاقتصاد الدولي خلال دورة الهبوط التي بدأت في نهاية الثمانينيات، وربما لا تكون قد انتهت بعد حتى الآن. كما أن حالة فائض العرض في معظم السلع تشير إلى صعوبة اعتبار حرب الخليج مقدمة لما يسمى بحرب الموارد[28].

وفي المقابل، فإن ميل الصحافة العربية للمبالغة في تسييس القضايا الاقتصادية ربما يكون قد دفعها للنظر لأزمة الخليج كمقدمة لصراعات

إقليمية على الموارد. وليس من قبيل المصادفات في هذا المجال شيوع وانتشار اصطلاح «حرب المياه» في الشرق الأوسط، وربما في العالم بعد نهاية «حرب النفط» في الخليج[29].

وليس هنا السياق الملائم لمناقشة هذا التشخيص. غير أنه لا يفوتنا ملاحظة أن استنتاجات الصحافة العربية يمكن تفسيرها بتأثير «النظرة المالتوسية» إلى الموارد العالمية، وهي نظرة ملائمة بدورها لذهنية المؤامرة، والتسييس الفائض للظواهر الاقتصادية عموما، وهي ذهنية شائعة في الأدبيات العربية، عادة ما تنتهي بإساءة استخدام الحجج الاقتصادية في المناظرات السياسية ومع ذلك فإن الأمانة العلمية توجب التنبيه إلى بعض الاعتبارات التي يجب بحثها عند التساؤل عما إذا كانت أزمة الخليج قد أفرزت نتائج طويلة المدى على «هيكل الاقتصاد العالمي». وسوف نلخص هذه الاعتبارات في الظواهر الثلاث التالية:

1- الظاهرة الأولى تتعلق بالمضامين الاقتصادية للنتائج الاستراتيجية للأزمة عموما. ويمكننا هنا الإشارة إلى اعتبارين مهمين. الاعتبار الأول يتصل بنشوء موجة عالية من التسلح في منطقة الخليج بعد الغزو العراقي للكويت، وهي موجة قد تستمر لفترة من الزمن. والترجمة الاقتصادية البارزة لهذه الموجة من التسلح تتصل بإحداث زيادة كبيرة للحاجات المالية لدول الخليج، وهي زيادة لن يمكن إشباعها إلا بالمحافظة على مستوى مرتفع من الكميات المصدرة من النفط، بما يحد كثيرا من مرونة العرض، في الوقت الذي اتسم فيه الطلب على النفط بقدر كبير من المرونة. وبهذا المعنى تواجه منظمة الأوبك مشكلات كبيرة في ضبط التنافس حول حصص التصدير، مما يؤدي إلى ميل أسعار النفط للهبوط أو على الأقل الركود، ويعتبر هذا التطور معاكسا للتوقعات السائدة والتي كانت تؤكد اتجاه مسار أسعار النفط للصعود التدريجي من جديد بدءا من منتصف التسعينيات لأسباب تتصل بقرب نفاد احتياطي المصدرين الكبار خارج منظمة الأوبك، وخارج منطقة الخليج عموما[30].

أما الاعتبار الثاني فيخص تناسبات القوى الاقتصادية فيما بين الدول الكبرى. فعلى الرغم من إسهام معظم الدول العربية الكبرى-عسكريا أو ماليا-في التحالف الدولي المناهض للغزو العراقي للكويت، فإن الولايات

المتحدة خرجت من حرب تحرير الكويت بمزايا أكبر بكثير، وخاصة في منطقة الخليج ذاتها. والترجمة الاقتصادية لهذا الاعتبار تمثلت في ميل دول الخليج للتمييز سياسيا لصالح الولايات المتحدة فيما يتصل بتوجهات التعاون الاقتصادي الدولي. ففازت الولايات المتحدة بغالبية العقود ذات القيمة الكبيرة في مشروعات إعادة إعمار الكويت كما أنها فازت بعقد تجديد أسطول شركة الطيران السعودية والذي قدرت تكاليفه بما يصل إلى نحو 6 بلايين دولار. ولا شك أن تعزيز الدور الاقتصادي للولايات المتحدة في الخليج لا يكفي لوقف الاتجاه الهبوطي للمكانة الاقتصادية العالية للولايات المتحدة. إلا أنه يسهم إسهاما بارزا في تخفيض معدلات الهبوط، كما يسهم في الإنعاش الاقتصادي للولايات المتحدة.

2- أما الظاهرة الثانية فتتمثل في تعدد الجوانب الاقتصادية للنتائج السياسية العالمية لحرب الخليج وهي النتائج التي استفضنا في شرحها من قبل. ومن أبرز هذه النتائج اعتبار هزيمة العراق نوعا من الهزيمة السياسية لحركات العالم الثالث ككل، ومن الممكن الإشارة إلى عدد من النتائج الاقتصادية لهذه الهزيمة منها ضعف الموقف التفاوضي لحركات ومنظمات العالم الثالث فيما يتصل بعدد من القضايا المعلقة في علاقات الشمال والجنوب مثل قضية المديونية، وتكاليف صيانة وإنعاش البيئة العالمية والتي تسبب التنازع حول توزيعها في فشل مؤتمر ريودي جانيرو عام 1991، والواقع أن تمكن الإدارة الأمريكية لأزمة الخليج من نقل جزء كبير من التكلفة غير المباشرة للأزمة إلى طائفة كبيرة من دول العالم الثالث وعدم تعويضها من هذا العبء يعد مظهرا من مظاهر التحول الهيكلي في الموازين السياسية لعلاقات الشمال والجنوب[31].

3- أما الظاهرة الثالثة فتخص نفس الظاهرة السابقة، ولكن في نطاق علاقات ودور العرب في الاقتصاد العالمي. فهناك أكثر من مؤشر دال على أن انهيار مكانة العرب الدولية في أعقاب الغزو الصدامي للكويت قد مثل إشارة البدء في عملية إقصاء شبه منهجية للعرب في الاقتصاد العالمي: وبالذات في قطاع المال.

ففي أعقاب نهاية حرب الخليج بدأت سلسلة من الضغوط والمواقف السلبية الأوروبية ضد المؤسسات المالية والاقتصادية للعرب في أوروبا

الغربية. وليس ثمة شك في أن فضيحة بنك الاعتماد والتجارة قد تضمنت موقفا سياسيا، حتى لو كان وزنه أقل بكثير مما تشير إليه الصحافة العربية بالمقارنة بالجوانب المالية والمحاسبية. كما أن قرارات لجنة بال بخصوص ضوابط الأداء المصرفي تكاد تكون إعلانا لنهاية مسألة إعادة تدوير الفوائض النفطية التي شغلت الاهتمام الأوروبي والأمريكي لأكثر من عقد من الزمان، إذ إنها تؤدي بالضرورة إلى تصفية عدد كبير من المؤسسات المالية العربية في أوروبا، والإساءة إلى الجدارة الائتمائية لعدد من الدول العربية بين مؤسسات الائتمان الدولية.

على أن دور العوامل السياسية التي تأثرت بنتائج حرب الخليج فيما يتصل بهيكل سوق النفط يعد هو الترجمة الأكثر أهمية لتلك الظاهرة نفسها. فمما لا شك فيه أن اقتراح المفوضية الأوروبية بفرض ضريبة الكربون-التي تصل إلى عشرة دولارات على البرميل الواحد من النفط أو نظائره من الطاقة الكربونية-قد تأثر ولو إلى حد معين بسعي أوروبا لإحداث تحولات هيكلية على سوق النفط لصالح المستهلكين وضد مصلحة المنتجين. فمن ناحية يؤدي هذا القرار إلى قمع نمو الطلب على النفط على الرغم من النمو المتوقع للاقتصاد العالمي، وتخفيض هذا الطلب عام 2010 إلى مستواه عام 1990 وفيما لو نجح هذا القرار فإنه قد يؤدي إلى الهبوط بأسعار النفط في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين إلى مستوى أدنى مما كان عليه عام 1990 بسبب الضغوط المالية لزيادة العرض والصادرات. وفي السياق نفسه، فإن النتائج المالية لمثل هذا القرار تمكن مزيدا من الاختلال في توزيع الفائض المتولد من التجارة العالمية للنفط. فكان ثمة بالفعل اتجاه طويل الأمد لحصول الحكومات المستوردة للنفط على الجانب الأكبر من هذه الفوائض من خلال الضرائب، وذلك بالمقارنة بالدول المصدرة أو حتى الشركات الخاصة المتعاملة في هذه السلعة، ويضيف قرار المفوضية الأوروبية بفرض ضريبة الكربون بنسبة عالية مزيدا من الاختلال في هذا التوزيع. ويعني هذا الاختلال في الحقيقة أن الدول المنتجة للنفط تمول التطور الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية والإنفاق الحكومي في الدول المستوردة الغنية أصلا[32].

ولا يمكن بالطبع أن نعزو جميع هذه النتائج إلى أزمة الخليج وحدها.

غير أن الأزمة قد أسهمت بدور بارز-إن كان متفاوتا ويصعب قياسه-في توليدها وإبرازها كاتجاهات أساسية لتطور الاقتصاد العالمي.

4-النتائج العربية لأزمة الخليج:

الواقع أنه مهما قيل عن النتائج الدولية لأزمة الخليج فإنها لا تكاد تذكر بالمقارنة بالنتائج العربية لهذه الأزمة. فالغزو والحرب قد وقعا في أراض عربية، ولحقت جل تداعيات الأزمة بالمصالح العربية، ولا شك أن الخسائر الإنسانية والمعنوية التي حاقت بالعرب هي أكثر جوانب هذه النتائج إيلاما ومأساوية. فقد فقد العرب عددا كبيرا من القتلى بسبب الحرب. ويضاف إلى ذلك عدد أكبر من الجرحى والمصابين. ناهيك عن عدد كبير من الأسرى. وفوق ذلك فقد أدى الغزو، ثم الحرب إلى نزوح مئات الآلاف من العاملين العرب والأجانب في كل من الكويت والعراق وارتباك حياتهم وانهيار معنوياتهم وخسارة جانب كبير مما كافحوا لجمعه من دخل. غير أن ذلك كله قد لا يكون سوى جانب واحد من النتائج المعنوية المأساوية للأزمة، وهي الجوانب التي سنتحدث عنها لاحقا.

وربما تكون النتائج السياسية والاستراتيجية لأزمة الخليج بالنسبة للعلاقات العربية-العربية ولمكانة العرب الدولية هي التالية في الأهمية، غير أن هذه النتائج بالذات تكاد تكون موضوعا لخلاف مضمر في التقدير. صحيح أن أغلبية الكتاب العرب ينسبون للأزمة نتائج كارثية في المجال السياسي. غير أن هناك أقلية ترى أنه مع الاعتراف بالنتائج السلبية لأزمة الخليج على العلاقات العربية-العربية وعلى مكانة العرب الدولية، إلا أن الأزمة قد أضافت وعمقت من اتجاهات وميول سلبية كانت قائمة قبلها. وقد يقال في هذا الشأن أيضا إن الأنماط الجوهرية للسياسات العربية الداخلية وللعلاقات السياسية العربية-العربية ربما تكون قد عادت دورة كاملة إلى ما كانت عليه بالضبط قبل الأزمة، بعدما كانت هناك آمال واسعة في تغييرات إيجابية تقود إلى تجاوز ما اصطلح عليه بالأزمة الحضارية والسياسية العربية العامة.

وهكذا يكون من الحكمة أن نستعرض في البداية النتائج الاقتصادية للأزمة، والتي ليست محل خلاف قبل أن نتعرض بالمناقشة لطبيعة ومدى

النتائج السياسية العربية، بشقيها الداخلي والخارجي.

أ-النتائج الاقتصادية العربية لأزمة الخليج.

كان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1991 قد قدر الآثار السلبية المباشرة للأزمة (الغزو والحرب) بما يتراوح بين 600 و 800 بليون دولار ودقق التقرير في العدد التالي لعام 1992 هذا التقدير ووصل به إلى رقم 676 بليون دولار: تصنف إلى ما يلي:

الانخفاض الحاد في النمو الاقتصادي في كل من الكويت والعراق خاصة وبدرجات أقل في الدول العربية عامة. وتقدر الخسائر الناجمة عن هذا الانخفاض بنحو 97 بليون دولار.

الزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي بسبب التعبئة الدفاعية في عدد من الدول العربية. وتقدر هذه الزيادة بنحو 56 بليون دولار.

التحويلات الرسمية التي خرجت من دول الخليج أساسا ولم تصل إلى الدول العربية الأخرى وتقدر هذه التحويلات بنحو 51 بليون دولار.

أما أهم جوانب الخسارة الاقتصادية فهي الدمار الذي لحق بالمؤسسات والمنشآت الاقتصادية والبنية الأساسية في كل من الكويت والعراق، وتقدر قيمته بنحو 240 بليون دولار للكويت و 232 بليون دولار للعراق[33].

ومعنى ذلك أنه إذا أضفنا الخسائر الاقتصادية غير المباشرة للأزمة فإن مجمل هذه الخسائر قد يزيد كثيرا. كما أن تقدير الخسائر المباشرة لا يشمل عديدا من البنود مثل الدمار وإهدار الثروات الخاصة للعاملين العرب في الكويت والعراق. وتكاليف التعويضات الخاصة والأعباء المالية المفروضة على العراق مقابل تكلفة تنفيذ قرارات مجلس الأمن.. . إلخ. فماذا أضفنا ما قد يترتب على حصر شامل لهذه الخسائر أيضا، قد لا تكون هناك مبالغة في تقدير مجمل الخسائر بنحو تريليون دولار.

وتظهر الأبعاد المخيفة لانعدام الرشد في اتخاذ قرار الغزو الذي سبب الأزمة، في أن هذا الحجم المقدر للخسائر الاقتصادية الإجمالية للعرب من الأزمة يزيد على ضعف الناتج المحلي الإجمالي لكافة الدول العربية خلال عام. وفي المقابل، قد لا نستطيع تصور ما كان يمكن أن يترتب على استثمار ولو ربع هذا المقدار من تثوير شامل للاقتصاديات العربية. ويكفي إيضاحا لحجم المأساة أن المبررات المباشرة للغزو وفقا للدعاية العراقية-تتصل بنزاع

حول ما لا يزيد على ١٪ من حجم الخسائر المقدرة للأزمة.

وبسبب ضخامة الخسائر، فإن التقرير الاقتصادي العربي الموحد يرى أن العرب قد يكونوا بحاجة إلى عقد كامل على الأقل لتعويضها، وهو ما يشير إلى الطابع طويل المدى للنتائج الاقتصادية للغزو والحرب بالنسبة لعدد كبير من الدول العربية، وهذه التقديرات الإجمالية تشير إلى التوزيع المتفاوت لأعباء الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الأزمة.

ولا شك أن الجانب الأكبر من الخسائر المباشرة وغير المباشرة إنما يقع على كاهل العراق نفسه. فإلى جانب الخسائر المترتبة على التدمير المذهل للبنية الأساسية والمنشآت الإنتاجية، فإن الخسائر المترتبة على المقاطعة الاقتصادية قد حسبت في التقدير الخاص بالتقرير العربي الموحد لسنة واحدة هي عام ١٩٩١، على حين أن هذه الخسائر يجب حسابها طوال المدى الزمني لتطبيق المقاطعة والعقوبات الاقتصادية والتي لن تقل عن أربع سنوات، وإضافة إلى ذلك، فإن التعويضات المفروضة على العراق وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 687 سوف تفرض تكاليف إضافية حتى بعد رفع العقوبات. وتقدر بعض المصادر أن الاقتصاد العراقي، خاصة الدخل النفطي العراقي سوف يكون رهينة لهذه التعويضات فترة لا تقل عن ثلاثين عاما مقبلة، وهو ما يعني الدفع بالعراق إلى هاوية الفقر طوال هذه المدة، هذا إن لم تطله التداعيات المؤجلة لكارثة الحرب والهزيمة بحالة عدم استقرار ممتدة في المستقبل قد تضيف أعباء أسوأ من كل التقديرات السابقة للخسائر المباشرة[34].

وإذا كانت الكويت هي الخاسر التالي الأشد من الأزمة، فإنها-ومعها دول الخليج العربية الأخرى-قادرة على تعويض هذه الخسائر لا من الدخل النفطي المقبل فحسب، بل ومن خلال سياسات أكثر رشادة في الإنفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالتالي فإن ما يلفت النظر في توزيع أعباء الخسائر الاقتصادية على المدى الطويل هي البلاد العربية الأكثر فقرا، وبصفة خاصة الأرض الفلسطينية المحتلة، ثم الأردن، وبعدها تأتي الدول العربية الأقل دخلا وهي مصر واليمن والسودان والصومال وجيبوتي. فوقف المعونات والهبات الخليجية المباشرة وغير المباشرة للأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة

والقطاع) يضاعف من ميل انكماشي قوي يضرب اقتصاد الأراضي منذ عام 1987 ويؤدي إلى خسارة نحو 10 ٪ سنويا في المتوسط من الناتج المحلي. كما أن نزوح وطرد أكثر من نصف مليون فلسطيني من وظائفهم وأعمالهم في الكويت وبعض دول الخليج الأخرى يحرم اقتصاد الأراضي المحتلة من تحويلات كانت تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمارات هناك، ويضاعف من شدة الميل الانكماشي والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة مشكلة البطالة. ويصدق الأمر نفسه على الأردن وإن كان بحدة أقل[35].

وهناك من الأدلة ما يشير إلى أن الدول العربية الأفقر تعاني من نتائج طويلة المدى لأزمة الخليج. ومن بين هذه النتائج تدهور متحصلاتها من تحويلات العاملين من أبنائها في دول الخليج عموما. وفي العراق والكويت على وجه الخصوص بسبب انخفاض أعدادهم ودخولهم. وكذلك، فإن الاستثمارات الخاصة من دول الخليج في الدول العربية الأخرى عموما، وتلك الأفقر خصوصا تتجه للانخفاض بشدة ملحوظة مع الوقت، مما يضعف نسيج العلاقات الاقتصادية العربية عموما، ويفاقم من المصاعب الاقتصادية مع العالم الخارجي.

ب-النتائج السياسية العربية

تنقسم النتائج السياسية لأزمة الخليج إلى مجالين واسعين، الأول يخص العلاقات العربية-العربية، والثاني يتصل بمكانة العرب وعلاقاتهم بالنظام الدولي. كما أن من الضروري فحص تلك النتائج بالنسبة للنمط الأساسي للسياسة الداخلية في الأقطار العربية.

وإذا أخذنا بالشكل العام للأحداث، فقد تبدو أزمة الخليج وكأنها قد أحدثت تعديلات طفيفة على المسار الرئيسي لتطور العلاقات العربية-العربية، والنمط التسلطي في الجوهر للسياسة الداخلية في معظم الأقطار العربية. فالعلاقات العربية-العربية كانت في طريقها بالفعل إلى مزيد من التفكك والتدهور قبل أزمة الخليج. والنتيجة المباشرة للأزمة تمثلت في تكوين تحالفين رئيسيين متصادمين من حيث موقفهما من الأزمة. غير أن هذين التحالفين قد مالا بعد ذلك للتفكك، وصار من الممكن بعد عام واحد من نهاية الحرب تحقيق مصالحات ثنائية بين دول وأطراف عربية اصطدمت مواقفها من الأزمة. كما أن مكانة العرب الدولية كانت تتدهور بسرعة قبل

الأزمة وكذلك، شهدت عدة أقطار عربية تحولات مهمة في مجال الانفتاح السياسي الداخلي، ولكن ذلك التحول انتقل بعدد من هذه الأقطار إلى نموذج تعددية مقيدة، وليس إلى نظام ديمقراطي. كما أن دور أزمة الخليج في هذا التحول ربما كان محدودا باستثناء حالتي الكويت والأردن. ولا أدل على ما يبدو من ضآلة انعكاسات الأزمة على النمط الرئيسي للسياسة الداخلية العربية من بقاء نظام صدام حسين في السلطة داخل العراق على الرغم من تحمله مسؤولية الأزمة والحرب وما جره من ويلات مذهلة على الشعب العراقي.

وربما يمكن تفسير الضآلة النسبية لانعكاسات ونتائج أزمة الخليج في مجال المسار الشكلي للسياسة العربية-بمختلف مجالاتها-بأحد أمرين. فمن ناحية، ربما يمكن القول إن هذا المسار يعود إلى عوامل بنائية مثل التخلف الاقتصادي والاجتماعي، والحالة الذهنية والثقافية/ السياسة المستقرة نسبيا. ويصعب أن تقود أزمة الخليج إلى تغييرات فجائية في هذه العوامل البنائية. ومن ناحية ثانية، قد تفسر محدودية النتائج السياسية الشكلية لأزمة الخليج بأن الأزمات والحروب عموما لا تحل المشكلات الكبرى التي تعوق تحديث وتطوير النمط الرئيسي للسياسة العربية إلا إذا أنتجت ما يسمى بأثر التعلم Iearning effect. ومن الواضح إن النمط الرئيسي للثقافة السياسية العربية لم يستوعب بعد كامل دروس الأزمة. ومن الشائع القول في هذا الصدد إن العرب لم يتعلموا شيئا-أو لم يتعلموا سوى القليل-من دروس الأزمة. وربما لا تكون هذه نتيجة مدهشة بالنسبة لما طرحه التحالف الدولي والعربي من أهداف لمناهضة الغزو العراقي للكويت. إذ يمكن تلخيص هذه الأهداف في مجرد «استعادة» الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الغزو الصدامي للكويت. ولم يتطرق سوى عدد من الساسة العرب إلى هدف تجاوز مجمل الأوضاع التي ولدت أزمة هيكلية عميقة للسياسة العربية، كانت أزمة الخليج مجرد عرض أو مظهر شديد القسوة لها.

ومع ذلك، فإذا نحينا جانبا رصد المسار الشكلي العام للسياسة العربية، قد نكتشف أن أزمة الخليج قد أفرزت بالفعل تغييرات عميقة على «مضمون» هذه السياسة، وأن هذه التغييرات قد تقود إلى تحولات بنائية في تكوينها. ويدعونا هذا التقدير إلى تأمل النصمينات بعيدة المدى للتغيير الذي طرأ

على الجوانب والمجالات المختلفة للسياسة العربية. ويمكننا تلخيص هذه التضمينات فيما يلي:

أولا: انهيار مكانة العرب الدولية:

شهدت مكانة العرب الدولية اتجاها نزوليا واضحا منذ نهاية السبعينيات، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى سيادة رؤية غربية للعرب تقوم على تصويرهم كأصحاب نمط ثقافي سياسي يتسم بالسلط والعنف وكأصحاب منطقة تتسم بعدم استقرار دائم فرضت أعباء كبيرة على السياسة الدولية دون موازنة تلك الأعباء بإسهامات إيجابية في الحضارة العالمية. فالمنطقة صارت معروفة في السياسة الدولية بهموم أربع حروب كبيرة على الأقل وهي حرب 1967 وحرب 1973 والحرب اللبنانية 1982 والحرب العراقية-الإيرانية 80-1988، هذا إلى جانب ما يعتبره الغربيون إرهابا وصل إلى عقر دارهم، واستخدام النفط كسلاح سياسي، وهي كلها تهديدات لنمط الحياة والحضارة الغربية.

إن هذه الصورة للمنطقة والسياسة العربية ظالمة ومجحفة، وربما تكون عكس الحقيقة كما يراها العرب. حيث يكاد يجمع العرب على أن كل صور العنف التي تشهدها المنطقة إنما هي نتيجة لعدوان (إسرائيلي) مدعم غربيا، وأمريكيا بالذات، وخلال الفترة 88- 1990 تصارعت الصورتان العربية والغربية في الإعلام الدولي. وربما كان من الممكن أن تنتصر الصورة العربية الخاصة بتفسير العنف في المنطقة وذلك بفضل دعوة عربية متسقة لسلام عادل، ووقف مظاهر معينة للإرهاب، وخاصة في الدول الغربية وانتهاء الحرب العراقية-الإيرانية، وانفجار الانتفاضة الفلسطينية التي أوضحت لأول مرة للعالم الغربي المدى المذهل للقمع والعنف الإسرائيلي، وأن العربي مناضل مغلوب على أمره يصارع القمع والتمييز الإعلامي والثقافي ضده في الوقت نفسه.

غير أن الغزو الصدامي للكويت قلب جذريا هذا الاتجاه العام. إذ لم يكن من الممكن-في العقل الغربي على الأقل-نسب هذا الانفجار للعنف العربي للعسكرية والإمبريالية الإسرائيلية وتأكدت بالتالي صورة المنطقة والسياسة العربية لدى الغرب، وأمكن للغرب إشاعة صورتهم عن العرب في المجال العالمي. وربما يكون مثيرا ومستفزا لدى العرب أن الرؤية الغربية

لهم قد أخذتهم جماعة لبقاء صورة واحدة في سياق أزمة الخليج، وعلى الرغم من وضوح انقسامهم الداخلي وصراعهم الحاد حول الموقف من الغزو العراقي للكويت. ولكن ذلك هو ما تم بالفعل. ولم يكن العقل الغربي العام يميز بين مواطنين كويتيين أو سعوديين من ناحية ومواطنين عراقيين أو يمنيين من ناحية أخرى. وعومل العرب المقيمون في الولايات المتحدة وفي بلاد كثيرة من أوروبا الغربية باعتبارهم عربا معاملة تمييزية في سياق الأزمة والحرب.

وتبرر هذه الصورة للعرب لدى الغرب مظاهر شتى للتمييز ضد العرب في كافة المجالات السياسية الدولية. غير أن أهم هذه المظاهر وأكثرها دلالة هي ما يتعلق بإعادة تكييف الوضع السياسي للعرب في السياسة العالمية، وهناك عدة مؤشرات لعملية إعادة التكييف هذه، يمكن رصدها كما يلي:

ا- تهميش ووراثة النظام العربي:

من الواضح أن الدول الغربية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة قد اتخذت قرارا استراتيجيا بتهميش النظام العربي ومؤسساته بعدما ظهر من عجزه عن ردع العدوان الصدامي على الكويت واتخاذ موقف جماعي حازم منه. وأهم إجراء غربي في هذا الصدد هو دعوة الولايات المتحدة لإنشاء «بنية أمنية شرق أوسطية» بهدف ردع أعمال عدوان مماثلة للغزو العراقي للكويت، وذلك في أعقاب الغزو مباشرة. ونظرا لصعوبات تطبيق هذه الدعوة، فإن بلورتها في الواقع قد يأخذ مدى زمنيا طويلا، وذلك لارتباطه بمفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل.

ويعد سلب الوظيفة الأمنية للنظام العربي، ومنحها لترتيبات إقليمية أخرى، خاصة مشروع إنشاء نظام إقليمي شرق أوسطي تهميشا شديدا-أو بالأحرى قتلا-للنظام العربي. ذلك أن الترتيبات الأمنية حتى لو كانت مجرد تقاليد/عرفية هي حجر الزاوية بالنسبة لأي نظام إقليمي[36].

وبطبيعة الحال فإن إنشاء نظام شرق أوسطي بديل للنظام العربي ليس هو المشروع الوحيد لوراثة النظام العربي. كما أنه أمر يتسم بدرجة عالية من عدم اليقين نظرا لإصرار الغرب على ضم إسرائيل التي يربطها مع العرب ميراث طويل من الصراع والعداء لشكوك في المجال الأمني. ومع

ذلك، فحتى لو لم يكن من الممكن للغرب ترجمة هذا المشروع على أرض الواقع، فإنه قد لا يكون من اليسير إحياء النظام العربي، باعتباره نظاما إقليميا وقوميا في الوقت نفسه.

2- تفكك التحالفات العربية مع الكتل الأخرى من العالم الثالث.

والواقع أن امتداد وإشاعة الصورة الغربية عن العرب والنظام العربي حتى في العالم الثالث قاد إلى إخفاق شديد لتحالفات العرب مع الكتل الرئيسية من العالم الثالث، وخاصة الكتلة الأفريقية وكتلة عدم الانحياز. وأصبح الانطباع سائدا بين دول العالم الثالث أن التحالف مع العرب لا يفيد، بل ربما يضر بمصالحهم مع الدول الغربية. ويظهر هذا التفكك للتحالفات العربية مع كتل العالم الثالث في مواقف ومجالات شتى منها فشل العرب في منع تمرير قرار الجمعية العامة بمساواة قرارها السابق بإلغاء مساواة الصهيونية والعنصرية، وفشلهم في منع أو الحد من ازدهار العلاقات الإسرائيلية مع كثير من دول العالم الثالث التي كانت حليفة تقليدية للعرب، وبما في ذلك التعاون في المجال الأمني والاستراتيجي مع بلدان مثل الصين والهند.

ورغم أن هذا التفكك الذي لحق بالعلاقات العربية مع كتل عالم ثالثية قد سبق حادث الغزو العراقي للكويت، وهو ما يظهر مثلا في فشل عقد مؤتمر القمة العربي-الأفريقي أكثر من مرة، فإن المدى الذي وصل إليه يعكس التدهور الشديد لمكانة العرب الدولية بعد أزمة الخليج.

3- التهميش الاقتصادي للعرب:

وقد بدأ هذا التهميش-بالمؤشرات الإحصائية لمشاركة العرب في النظام الاقتصادي الدولي-قبل أزمة الخليج. حيث يتدهور نصيب العرب في التجارة العالمية، ويتجمد نصيبهم من حركة الاستثمارات الدولية قريبا من مستوى صفر. غير أن عملية التهميش هذه يبدو أنها صارت عمدية بعد أزمة الخليج الثانية. ويظهر هذا الطابع العمدي من مؤشرات عديدة جديدة منها رفض عروض إيجاد ترتيبات تعاونية بين المنتجين العرب والمستهلكين الأوروبيين في مجال النفط، على الرغم من تأييد معظم شركات النفط الأوروبية للبديل التعاوني، ومحاصرة الاستثمارات والمؤسسات المصرفية العربية في أوروبا، ومحاولة تهميش دور النفط في الاقتصادات الأوروبية

باستخدام آلية ضريبة الكربون، بين عدد آخر من الإجراءات.

4- «استهداف» دول عربية بمعاملة خاصة شديدة القسوة والإجحاف بالمصالح العربية الحيوية:

وهنا يبرز الاتجاه الغربي الواضح بالتحيز ضد العرب والمصالح العربية ومعاملتهم معاملة غير متماثلة وأسوأ كثيرا من أي كتلة دولية أو إقليمية أخرى من خلال عدد متلاحق من المؤشرات والتطورات.

فقد طبق على العراق نمط من العقوبات الخارقة، إذ لحقه مستوى من الدمار أثناء الحرب لا يتفق مع ما أصبح تقاليد عالمية مرعية، فمثلا تقفي المادة 5/ ب من الفصل الثاني من الملحق الأول لاتفاقيات جنيف والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة بعدم إجازة «الهجوم الذي يمكن أن يتوقع منه أن يسبب خسارة في أرواح المدنيين أو إصابة بهم أو أضرارا بالمرافق المدنية». وتنص المادة 54/ 2 من الفصل الثالث من الملحق نفسه لاتفاقيات جنيف الأربع الأربعة على انه «يحظر الهجوم أو تدمير أو نقل أو تعطيل المرافق والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين ومثالها المواد الغذائية والمناطق الزراعية.. ومرافق مياه الشرب وشبكاتها وأشغال الري». ومن الواضح من التقارير الدولية والأمريكية أن التدمير قد أصاب بأضرار واسعة شبكات كاملة من المرافق المدنية.. والتفسير «العقلاني» الوحيد لهذا المستوى المبالغ فيه من التدمير هو الحصول على مزايا الردع لأطراف أخرى وذلك إذا ما فكرت أي منها في المستقبل في تحدي الإدارة الأمريكية ولو في سياق آخر غير ما تمثله أزمة الخليج[37].

ويتفق مع النمط العام للاستهداف معاملة ليبيا معاملة شديدة القسوة، وذلك كرد فعل لاتهامها بالمسؤولية عن مأساة طائرة لوكربي وحادث مماثل لطائرة فرنسية فوق تشاد، فمثلا لم تعامل إيران أو إسرائيل المعاملة نفسها أو معاملة قريبة منها لمسؤوليتها عن أخذ رهائن من الدبلوماسيين. ولم يعامل الاتحاد السوفييتي السابق المعاملة نفسها لمسؤوليته عن إسقاط طائرة مدنية كورية جنوبية، ولم تعامل أي دولة أخرى بالدرجة نفسها من الشدة عن جرائم منسوبة لها بأنشطة مختلفة للإرهاب الدولي.

ومع ذلك فإن أهم وأخطر جوانب الاستهداف والتمييز المعادي للمصالح العربية إنما يتمثل في الأخذ بكامل المنظور الإسرائيلي فيما يتعلق بمضمون

وإجراءات التفاوض من أجل السلام بين العرب وإسرائيل عموما، وفيما يتعلق بحل المسألة الفلسطينية على وجه الخصوص.

ويتفق مع هذا النمط العام لاستهداف العرب ومعاملتهم معاملة تمييزية سلبية في النظام الدولي تأكد سلبية الولايات المتحدة-والدول الغربية عموما- فيما يتعلق بالمبادرة العربية-خاصة مبادرة الرئيس مبارك-الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط، وجعل المنطقة خالية من الأسلحة الذرية والنووية، وهو ما يملي إجبار إسرائيل على التوقيع والتصديق على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وتطبيق إجراءات التفتيش الدولي عليها المطبقة على بلاد أخرى كثيرة في العالم، ويظهر التمييز الاستراتيجي واضحا بالنظر إلى تعقب الولايات المتحدة لعدد من الدول المشتبه في تطويرها لبرامج إنتاج أسلحة ذرية وتهديدها بتطبيق عقوبات شديدة ضدها مثل باكستان وكوريا الشمالية. ويعد استثناء إسرائيل من هذا الإجراء موقفا شديد الخطورة على المصالح الغربية ذاتها فيما يتعلق بتأمين إمدادات النفط من الخليج العربي. والتفسير الوحيد لهذا التمييز ضد العرب في المجال الاستراتيجي هو موافقة الغرب على بقاء العرب تحت رحمة الابتزاز النووي الإسرائيلي، وذلك كشكل خاص من معاملتهم معاملة تمييزية والإجحاف بمصالحهم الحيوية.

ثانيا: انكماش النظام العربي وتجاهل مؤسساته

في هذا الجانب بالذات تبدو مسألة دور أزمة الخليج الثانية أقل وضوحا بكثير عن غيره من الجوانب. ذلك أن علامات الانكماش والتفكك في النظام العربي كانت واضحة قبل أزمة الخليج. وعلى الرغم من ازدهار وثائق إصلاح النظام ومؤسساته خلال عقد الثمانينيات، شهدت أغلب سني هذا العقد جمودا وشللا للنظام العربي بتأثير أزمة الخليج الأولى (الحرب العراقية/ الإيرانية). بين عوامل أخرى هيكلية وسياسية، وما يبدو أنه يميز دور أزمة الخليج هو أن هذا النظام شهد فترة قصيرة من الإحياء النسبي والرمزي بصورة أساسية. ظهرت عملية الإحياء هذه من خلال عقد أربع مؤتمرات «استثنائية» لمؤسسة القمة العربية: عمان 1987، الجزائر 1988، والدار البيضاء 1989، وبغداد 1990 قبل أن تتفجر أزمة الخليج. غير أنه كان من المعروف أن النظام العربي صار إلى حيرة شديدة بخصوص

متطلبات الإحياء المنهجي وذلك منذ مؤتمر قمة الدار البيضاء عام 1989. وكان التشوش والاختلاط بصدد الخطوات الإجرائية المطلوبة لهذا لإحياء شاملا وعاما بين أغلبية الدول العربية، ومن هنا فقد لا نستطيع أن نعزو ظواهر الانكماش والتفكك التي أعقبت أزمة الخليج الثانية كلية إلى هذه الأزمة. ويمكن القول إن النظام العربي عاد إلى مسار التدهور بعد فترة انقطاع قصيرة للغاية لم تسفر عن تقدم حقيقي على صيد الترتيبات المادية والمؤسسية وإن كانت قد ولدت شيئا من الآمال والتفاؤل[38].

غير أنه إذا ما دققنا النظر يمكننا أن نرى في علامات الانكماش والتفكك أمورا جديدة تتصل بموقف بديل كلية للعلاقات العربية-العربية، بعد أزمة الخليج. هذا الموقف البديل يتسم بانهيار الثقة في الترتيبات التعاقدية التي حكمت قانونا وعرفا العلاقات العربية-العربية واستعداد الدول العربية الرئيسي لتوديع هذه الترتيبات لمثواها الأخير والقبول بتحول النظام العربي من ترتيب سياسي/استراتيجي يقوم على مبدأ ترابط المصير خاصة في مجال الأمن إلى ترتيب ثقافي يقوم على مجرد الاعتراف بالتجانس الثقافي والديني. وفي أفضل الأحوال ينظر إلى النظام العربي ومؤسساته من قبل الدول العربية فرادى باعتباره خط دفاع أخيرا، محتملا وإن لم يكن موضع ثقة بعد استنفاد الإمكانات المتاحة في ترتيبات أخرى قطرية أو دولية، سواء لتحقيق المصلحة المشروعة في الدفاع المشروع أو لتحقيق مصالح قطرية أخرى. وربما تفسر هذه النظرة الأخيرة حقيقة أن الجامعة العربية لم تحل ولم ينسحب منها عضو، على الرغم من أنه لم يعد مسموحا لها اتخاذ أي قرار مهم في مسألة حيوية من مسائل العلاقات العربية-العربية.

هذا الموقف الجديد يعود إلى عوامل نشأت جميعا في سياق أزمة الخليج الثانية وبسبب تداعياتها في مجال العلاقات العربية-العربية، ويمكننا أن نلخص أهم هذه العوامل فيما يلي:

1- انهيار الثقة بآليات النظام العربي.

فقبل أزمة الخليج الثانية كنا نستطيع الحديث عن تدهور منظم للثقة بجدوى الآليات والترتيبات المؤسسية المقننة للنظام العربي، وخاصة آليات الدفاع المشترك. غير أن ما تبقى كان ثمينا، وربما كان كافيا للحيلولة دون

وراثة النظام العربي من جانب مشروعات منافسة: وهو الثقة بالأعراف والتقاليد التي تحول دون استخدام القوة الشاملة لتسوية المنازعات العربية-العربية. ووحدة المشاعر العربية-com munity of feelings خاصة حيال القضايا الجوهرية والمشتركة في العالم العربي. وقد أودت أزمة الخليج بهذا الجانب المتبقي من الثقة بالنظام العربي.

وقد يبدو الأمر ظاهريا وكأن العالم العربي قد انقسم-مع انهيار الثقة-إلى شطرين: حيث الخليج في جانب وبقية الدول العربية في جانب آخر. غير أن شيوع المخاوف المتبادلة بين ثنائيات من الدول العربية في داخل الخليج وخارجه يؤكد أن هناك انهيارا عاما للثقة في العروبة السياسية بحد ذاتها.

2- الانصراف الكلي عن ترتيبات الأمن العربية:

وأهم مظاهر أزمة الثقة الناشئة عن أزمة الخليج هو الانصراف شبه الكلي عن ترتيبات الأمن العربية: سواء كانت مقننة-تحديدا في اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لعام 1950- أو عرفية. ولا شك أن اضمحلال الجانب الأمني في اتفاق دمشق يعد تعبيرا مثاليا عن هذا الانصراف، وهو ما يكشف بدوره عن عمق واتساع أزمة الثقة بين البلدان العربية. وفي المقابل، انكسرت محرمات عربية تقليدية تكونت منذ فجر الاستقلال مثل عدم جواز منح قواعد عسكرية لقوى أجنبية في الأراضي العربية، وعدم جواز إنشاء أحلاف عسكرية بين دول عربية وقوى أجنبية.

3- «تبريد» التوجه العربي والاعتكاف القطري على الذات:

وكامتداد لأزمة الثقة، هناك ميل عام بين الغالبية الكبرى من الدول العربية لما يشبه تجميدا أو تبريدا للتوجهات العربية بين الجوانب المختلفة لسياساتها الخارجية، بل ولهبوط أهمية السياسة الخارجية عموما. حيث تظهر معظم هذه الدول وكأنها مشغولة كلية بهمومها الداخلية. وقد يعد ذلك استجابة طبيعية لتزايد تعقيد ومشكلات الساحة السياسية الداخلية في عدد كبير من الدول العربية. غير أن الاعتكاف على الذات يعكس أيضا ثقل ما يمكن تسميته «ثورة مضادة للتوقعات» في الساحة العربية، حيث لم تعد التوقعات الإيجابية بين دول العالم ذات بال إلا بالنسبة لعدد محدود من الدول الصغيرة. وأغلب الدول العربية أصبح يدرك-منذ انفجار أزمة

الخليج-محيطه العربي كمصدر للمشكلات بأكثر منه مصدرا للدعم الضروري لحل هذه المشكلات.

4- انهيار عام للمعنويات العربية

ويعد هذا الجانب أكثر نتائج أزمة الخليج سلبية على المستقبل العربي. إذ فرضت هذه الأزمة اختيارين كلاهما مر، وكلاهما يعد هزيمة حقيقية لمشروع النهضة والتحرر العربي: أي بين التسليم بحتمية تدمير العراق أو القبول بالاستسلام أمام النزعة الإمبريالية الصدامية التي ظهرت في احتلال الكويت والابتزاز الاستراتيجي لدول الخليج الأخرى. وعلى حين أن الرأي العام العربي كان يبحث-يائسا-عن آلية لاسترداد الكرامة العربية الجريحة، جاء الغزو والحرب لكي يعمق من الشعور العربي بالإهانة القومية في مواجهة بيئة خارجية شديدة القسوة والإجحاف بالعرب.

5- انكماش «تكافلية» النظام العربي

فتحت وطأة الشعور بإنكار الجميل هناك اتجاه لتقليص المعونات المالية من جانب دول الخليج للدول العربية الأخرى، مما يؤدي إلى انكماش «تكافلية» النظام العربي. وبتعبير آخر، فإن معادلات تبادلية المصالح في النظام العربي، والتي تأسست عليها القوة النسبية لهذا النظام في فترات ازدهاره، وخاصة منذ مؤتمر قمة الخرطوم عام 1967 في طريقها إلى التآكل التام، بما يعني إمكان «الاستغناء» مصلحيا على الأقل عن الانتماء كدائرة أولى أو ذات أفضلية للتوجه الخارجي للأقطار العربية.

ثالثا: الانفتاح السياسي والانتقال لتعددية مقيدة أثر للتعلم من دروس أزمة الخليج:

أحد الدروس المهمة لأزمة الخليج تتعلق بالعلاقة بين الأزمات العربية والطبيعة التسلطية لأكثرية نظم الحكم العربية، فربما كان يمكن إنقاذ العراق لو أن قرار غزو الكويت الذي اتخذته القيادة الصدامية الشمولية قد تم مراجعته من قبل أطراف من مؤسسة الحكم أو في المجتمع السياسي أو في المجتمع المدني. ولم يكن ذلك ممكنا في ظل نظام شمولي شديد القسوة والمتمركز حول شخص واحد. ونظرا لعمق المأساة التي تسببت عن هذا القرار، فقد انتقل قطاع مهم من المفكرين العرب إلى إدراك قيمة المثل الأعلى الديمقراطي.. بل وانتقلت بعض القيادات الرسمية في عدد من

الأقطار العربية إلى إدراك حتمية الانفتاح السياسي والاعتراف بالتعددية الفكرية والسياسية: والواقع أن الاتجاه نحو التحول إلى الانفتاح السياسي والاعتراف بالتعددية السياسية وتقنينها في العالم العربي كان سابقا لانفجار أزمة الخليج. وكانت مصر قد بادرت بتجربة الانتقال إلى نظام التعددية المقيدة والانفتاح السياسي منذ عام 1976. وتحققت جرعات أكبر من الحريات العامة: المدنية والسياسية في تونس (عام 1989) والأردن (عام 1989).

غير أن الملاحظ هو اتساع قاعدة التحول إلى الانفتاح السياسي الداخلي وتقنين التعددية، بعد أزمة الخليج. فتم تقنين التحول الليبرالي السياسي في الجزائر (عام 1991)، واليمن (1993) وموريتانيا (1991) والمغرب (1993) والكويت (1992)، وتعمقت التجربة «الديمقراطية» في الأردن (1993).

ويمكننا أن نعزو اتساع قاعدة التحول إلى نظام سياسي تعددي ومنفتح داخليا إلى التطور الطبيعي الناشئ عن الضغوط بصفة أساسية. ويؤكد وجهة النظر هذه أن تجربة الانتقال إلى التعددية قد انتكست بحكم عوامل داخلية في كل من الجزائر (1992) والسودان (1989). كما يمكننا أيضا أن نعزو جانبا من قوة الدفع نحو هذه التجربة إلى أثر التعلم من دروس أزمة الخليج، بما في ذلك التأقلم مع ضغوط المثقفين في الداخل وضغوط البيئة الدولية خاصة الدول الغربية الكبرى في الخارج.

والواقع أنه كان للتعلم من دروس أزمة الخليج بعض الفضل في إنجاز هذا التحول بالنسبة لبلدان عربية معينة، بأكثر مما كان له بالنسبة لبلدان عربية أخرى. فالتحول في الكويت مثلا يعود إلى فضل أثر التعلم من دروس الأزمة. وكذلك، فإن التحول في كل من الأردن واليمن ينسب نسبيا إلى دروس الأزمة بين عوامل أخرى: دولية وداخلية. ففي الأردن كان هذا التحول-في جانب أساسي منه-نوعا من التعويض المقصود به كسب احترام العالم الخارجي-وخاصة في الغرب-بعدما فقدت الدولة جانبا كبيرا من مكانتها واحترامها بسبب موقفها من أزمة الخليج. كما أن التحول الديمقراطي في اليمن الموحدة يرجع إلى اكتشاف النخب السياسية-خاصة في الشطر الجنوبي-قيمة المثل الديمقراطية كجزء من عملية تعلم طويلة من النتائج المأساوية للجمود الأيديولوجي على المستوى الداخلي والخارجي. ولا شك أنه كان لأزمة الخليج بعض الفضل في عملية التعلم هذه، ويعزز

وجهة النظر هذه اتجاه أكثر من دولة خليجية إلى مؤسسة النظام السياسي بما يحقق قدرا من مشاركة قطاع من المجتمع المدني في مسؤولية الحكم.

ومع ذلك، فإن استكمال التحول إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتحديث القيم السياسية الأساسية للمجتمع والدولة بما يتفق مع مبادئ الحرية والديمقراطية هي عملية طويلة الأمد ومعقدة للغاية في المنطقة العربية. وقد يقال في هذا الصدد إن التعلم من الدروس الخصبة لأزمة الخليج لم يكن كاملا في مجال التحول الديمقراطي. ومع ذلك، فإن أثر التعلم ربما يكون قد ظهر في هذا المجال بأكثر مما ظهر في مجالات أخرى.

4- موقع أزمة الخليج من التاريخ العربي الحديث:

يهمنا في هذا القسم من الورقة أن نتساءل عن كيفية قراءة التداعيات والنتائج التي نسبناها إلى أزمة الخليج، سواء على المستوى الدولي أو على المستوى العربي، وعن موقع هذه التداعيات والنتائج في التاريخ العربي. وقد يكون محور الحديث المتوقع هو التساؤل عما إذا كانت هذه النتائج نهائية، بمعنى أنها تشير إلى إغلاق ملف الحقبة الماضية في التاريخ العربي وبداية فصل جديد من هذا التاريخ بملامح جديدة كلية، أم أنها قابلة للمراجعة من خلال أثر التعلم، وبحيث يمكن تجنب كوارث جديدة في المستقبل مماثلة لتداعيات ونتائج أزمة الخليج، ومواصلة مشوار النضال من أجل النهضة والتحرر بمناهج وآليات جديدة.

إن أول شروط التوصل إلى إجابة علمية عن هذه التساؤلات هو الاعتراف بأن قرار غزو الكويت وتفجير الأزمة ليس قرارا خارقا، وإنما هو ناتج عن نمط أو مركب أيديولوجي سياسي تمثل الصدامية السياسية فيه تيارا خاصا. ويعني ذلك أنه برغم كون تداعيات أزمة الخليج تشكل رادعا دون تكراره، فإنه قابل للتكرار بأشكال أو في جهة جغرافية أخرى، مادام هذا المركب لا يزال له جذوره وسطوته في العقل العربي، عموما. كما أن له أصوله وأسبابه في الظروف التاريخية المحددة التي تحيط بتطور التشكيلات الاجتماعية العربية منذ بداية القرن التاسع عشر، على الأقل.

هذا المركب السياسي / الأيديولوجي الذي أسميناه بالراديكالية الزائفة له أوجه داخلية وأخرى خارجية.

فعلى الصعيد الداخلي، يمكن أن نرصد الملامح الرئيسية التالية لهذا المركب: أ-فهو قبل كل شيء يعكس اختيارا تسلطيا أو شموليا يتمركز حول الدولة. وينطلق هذا الاختيار من الاعتقاد بأن الدولة قادرة على إعادة صنع المجتمع على هواها جذريا. ولهذا فإن هذا الاختيار عادة ما يخضع كل المجال المدني والخاص، إضافة إلى المجال السياسي لسيطرة مطلقة من جانب بيروقراطية تعبوية وموجهة بالاعتقاد بأن الدولة هي صاحبة الرسالة والحقيقة الوحيدة. والدولة في هذا النموذج تدير كل المجالات الاجتماعية، بما فيها الاقتصاد إدارة تسلطية، ولا تلتفت إلى خصوصية أي مجال للعلاقات والفعاليات الاجتماعية والإنسانية، فالمجتمع في نظر هذه الدولة هو مادة خام قابلة للتشكيل تبعا لصورة مثالية تملكها الدولة وتحرسها بكل صور العنف المادي والرمزي.

ب-وتحتل الأيديولوجية/ وجهاز العنف المنظم معا موقفا مهيمنا في النظام المتمحور حول الدولة التي ينظر إليها كتعبير ورمز لهذه الأيديولوجية وأداتها للتحقق المادي، والأيديولوجية في العادة مغلقة وواحدية تنبذ وتميل لاقتلاع كل الأفكار المنافسة أو البديلة، هذا إن لم تستطع استيعابها وتوظيفها في إطارها هي. وفي الحالات التي تفتقر فيها الدولة إلى أيديولوجية تصبح أفكارا وهواجس الشخص الذي يحتكر سلطة الدولة هي محور كل نشاط فكري. وتصبح عبادة الشخصية مجالا أيديولوجيا خاصا. والتنافس الوحيد الممكن في هذا الإطار هو بين متطلبات التحقق الأيديولوجي من ناحية والمتطلبات الذاتية للعنف المنظم من ناحية ثانية.

ج-ويترتب على ذلك أن الدولة تستخدم قدرا كبيرا من العنف المادي والرمزي لمحاولة إعادة تشكيل المجتمع والمجال الخاص بما لا يتلاءم مع «رسالة الدولة» ويصل هذا العنف أحيانا إلى حد اقتلاع قوى سياسية واجتماعية بأكملها، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى «موت السياسة» واحتكار الإدارة التنفيذية لسلطة فرض إرادة واحدية في كل المجالات.

ولا يختلف الأمر كثيرا بين أن تكون الأيديولوجية قومية أو دينية أو حتى تماثلية تدور حول قدر ورسالة عائلة أو طائفة أو عشيرة أو قبيلة، حيث تتوحد أسطورة القدر والمصير مع مصالح الأمة والمجتمع توحدا كاملا، في ذهن القائمين على قمة جهاز الدولة.

د-ومع ذلك، فإن هذا المركب لا يخلو إطلاقا من خطاب وممارسة موجهة لكسب مشروعية اجتماعية تالية في القيمة لشرعية الأيديولوجية. وأكثر تجارب هذا المركب في التاريخ العربي تهتم في الفكر والممارسة بتأكيد معاني العدالة الاجتماعية بما يجذب الفقراء والمستضعفين (اقتصاديا) ولغة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومعاني التحديث والنهضة والتقدم، وهي جميعها إنجازات تتحقق على يد الدولة وتدار من أعلى بوسائل قسرية.

أما على الصعيد الخارجي، فإن هذا المركب يتسم بالخصائص التالية:

أ-المكانة المركزية في الأيديولوجية والخطاب لخصم خارجي-عادة ما يتم تعميمه ليشمل كل الغرب أو كل الأغيار، بحيث يحتل الاستنفار ضد هذا الخصم الجانب الأعظم في الخطاب وتصبح التعبئة ضده هي أساس كل مشروعية، بما يغفر أو يهمش قيمة أي خروقات أو إجراءات استثنائية، وعادة ما يتم تصوير علاقة الخصومة كأمر مطلق، وتصوير أجوائها بإنتاج تصويري منظم لمؤامرات خارجية، والنفخ في الشعور العام بالتهديد الداهم إلى حد إنتاج ثقافة سياسية كارثية، حيث يقود فك الاستنفار ولو مؤقتا إلى مظاهر «يوم القيامة».

ب-الاهتمام بشرعنة السيطرة على البيئة الإقليمية بما يؤكد الجدارة التلقائية في القيادة وينتهي ببناء أحلام إمبراطورية-على أسس أيديولوجية مغلقة: قومية أو دينية أو عائلية.. . إلخ. وسريعا ما تختفي الحدود بين القيادة الإقليمية كوظيفة مشروعة من ناحية أخرى. ويصبح الخطاب تبريرا لأيديولوجية «إمبريالية إقليمية». كما ينتهي ذلك في العادة بالاشتباك في حروب إقليمية عديدة قد لا تكون لها أدنى صلة بالمشروعية الأيديولوجية الأم ويصبح مشروع بناء إمبريالية إقليمية إجرا لابد منه لتسوية الصراع مع الإمبريالية العالمية.

ج-استسهال الحرب عموما كأسلوب لحل الخصومات والصراعات، بما في ذلك الحرب مع الإمبريالية العالمية. وتقاد الدولة إلى عملية منهجية للعسكرة الشاملة باعتبار أنها البديل الوحيد لتسوية الخصومات الإقليمية والعالمية، واعتبارها دائما دفاعية حتى لو كانت تستهدف إجهاض مجرد تهديد محتمل في المستقبل.

إن قراءة تداعيات أزمة الخليج على ضوء «جاذبية» هذا المركب السياسي

الأيديولوجي والمعطيات الثقافية والسياسية في العالم العربي بعد أزمة الخليج قد تقودنا إلى ثلاثة سيناريوهات رئيسية، السيناريو الأول دال على مسار فعلي للتاريخ العربي الحديث يتسم بتكرارية ودورية للكوارث «القومية» التي أنتجها هذا المركب ويمكن أن ينتجها في المستقبل. والسيناريو الثاني يفترض أن ما قادت إليه تداعيات أزمة الخليج من مشكلات وكوارث على المستوى العربي قد يفضي إلى حالة إغراق وإرهاق ممتد للعرب، بما يجعل أزمة الخليج وتداعياتها هي الكارثة «الأخيرة» ولكنه لا يتضمن عناصر توحي بإمكانات نهوض عربي مقبل. أما السيناريو الثالث فيستند إلى أثر تعلم يقود إلى إنتاج نمط بديل للسياسة العربية لا يتجنب كوارث محتملة في المستقبل فحسب، بل ويضع أسس نهوض مقبل أيضا.

وسوف نتناول هذه السيناريوهات كقراءات ثلاث «مشروعة» لتداعيات أزمة الخليج وموقعها من التاريخ والمستقبل العربي:

أولا: التكرارية التاريخية لكارثية الاختيار التسلطي / العسكري:

شهد التاريخ العربي سلسلة متلاحقة من «الكوارث» المرتبطة بهزائم عسكرية كبرى منها طائفة الكوارث المرتبطة بالاحتلال الأجنبي لأكثرية الأقطار العربية، وكارثه عام 1948 في فلسطين وكارثة عام 1967، ثم كارثة احتلال لبنان عام 1982، وكارثة الحرب العراقية الإيرانية 80-1988 وأخيرا كارثة الغزو العراقي للكويت وتداعياتها وعلى رأسها الحرب في يناير 1991. هذا إلى جانب عدد كبير من الحروب الأهلية، وحروب التدخل العربية-العربية. وبطبيعة الحال فإنه لا يمكن منطقا أو عقلا معاملة هذه الكوارث معاملة واحدة، ولا نسبها إلى مسؤولية عربية، سواء كانت راديكالية أو غير راديكالية، غير أننا نستطيع أن نرصد مسؤولية معينة لاتجاه الراديكالية الزائفة أو الاختيار التسلطي / العسكري عن إنتاج الكثير من هذه الكوارث.

والأمر الأهم، والدال بالنسبة للمستقبل هو الصعوبة الشديدة المحيطة بفصل مسؤولية المركب الأيديولوجي الراديكالي الزائف أو التسلطي / العسكري عن هذه الكوارث من ناحية ومسؤولية العدوان الغربي (والصهيوني) ابتداء عنها من ناحية ثانية.

غير أننا نستطيع أن نعين مسؤولية الاختيار الراديكالي الزائف عن بعض هذه الكوارث من خلال الكشف عن «اختيارات» أخرى أكثر عقلانية

وحكمة في التعامل مع التحديات المذهلة التي واجهت التاريخ العربي الحديث، بما في ذلك العدوان الداهم من الخارج.

والواقع أن مكمن جاذبية الاختيار الراديكالي الزائف أو الشمولي / العسكري في التاريخ العربي الحديث يتمثل في حتمية الدفاع العربي عن النفس في مواجهة مصادر عنف وعدوان خارجي. ولكن الأمر الذي يمكن طرحه هنا هو أن هذا الدفاع كان ممكنا باتباع استراتيجيات أخرى.

فالأصول الحقيقية الأعمق لهذه الجاذبية التاريخية تكمن في رد الفعل الوطني والقومي التحرري «الساذج» لنزعات العنف الإمبريالي ضد الغرب، وذلك منذ أن أدت الإمبريالية الغربية إلى إدماج المنطقة العربية إدماجا عنيفا في النظام الدولي قرب نهاية القرن الثامن عشر. فقد كشفت علاقة الإدماج العنيف هذه عن جانبين رئيسيين من موقف التشكيلات الاجتماعية العربية.

الجانب الأول يظهر الحاجة العميقة لتحرر العرب من علاقة الاضطهاد التي أفرزتها النزعات الإمبريالية الغربية. وتمثلت الإشكالية الحقيقية لهذا الجانب في فعالية جهاز العنف الذي تطور في سياق سيطرة النزعة الإمبريالية على التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المتطورة بسبب قدرته على الإفادة من التطور التكنولوجي والتنظيمي المذهل للرأسمالية الحديثة.

وقد اشتدت وطأة الشعور بالإذلال والمهانة المرتبطة بالعدوان الغربي ضد العرب بالذات بعد نيلهم الاستقلال السياسي. كما اشتدت هذه الوطأة عندما امتدت علاقة العنف-والعرب على أعتاب نيل استقلالهم السياسي- إلى مرحلة مأسسة العنف الصهيوني في فلسطين المحتلة بتكوين دولة إسرائيلية-كمجتمع عسكري استيطاني قادر على الغرف دون حدود من مزايا التقدم التكنولوجي الغربي خاصة في الميدان الاستراتيجي.

أما الجانب الثاني فيتمثل في التيقظ على حقيقة الهشاشة البالغة للتشكيلات الاجتماعية العربية وعجزها عن «صد» العدوان الغربي الصهيوني، ويعود هذا العجز إلى الاهتراء المؤسسي للدولة والمجتمع بقدر ما يعود إلى عمق التخلف في الميادين الاقتصادية والتكنولوجية في العالم العربي، والفشل في ملاحقة إنجازات الحداثة، خاصة في مجال التنظيم العصري. وكان هذا التيقظ هو أساس مشروعات التحديث في المجتمعات

العربية.

والواقع أنه يبدو من زاوية معينة أن الحاجة إلى التحرر تتناسق تناسقا تاما مع الحاجة إلى التحديث والنهوض الشامل. غير أنه يبدو من زاوية أخرى، أن كلا منهما يفرض متطلبات مختلفة إلى حد كبير، فالإصلاح والتحديث الداخلي يحتاجان إلى مرحلة ممتدة من العمل الدءوب والشاق على بناء مؤسسات الحداثة القادرة على ملاحقة مستويات الأداء الأكثر تطورا بكثير في الغرب. وهو ما يفرض بدوره تجنب المواجهات العنيفة مع النزعات الإمبريالية والصهيونية حتى يمكن العبور بمشروع النهضة والتنمية إلى مرحلة الأمان.

إن الوعي بالمتطلبات المختلفة للتحديث والمقاومة المشروعة للعنف الإمبريالي والصهيوني كان الأساس الموضوعي الحقيقي لاختيارين رئيسيين ومتضاربين في التاريخ العربي الحديث. الاختيار الأول طرح رد الفعل الفوري على المستوى العسكري، للعنف الغربي (وامتداده في العنف الصهيوني) وهو الأمر الذي يرجح تأجيل المشروع التحديثي، خاصة في المجالين السياسي والثقافي. أما الاختيار الثاني فيتمثل في تفضيل البدء بمشروع التحديث، حتى تكتمل ثماره بما يؤدي في النهاية إلى تمكين المجتمعات العربية من المقاومة الفعالة للعنف الإمبريالي والصهيوني. ويعني ذلك تأجيل «الحلقات» الفاصلة من الصراع، خاصة في المستوى العسكري، واتباع استراتيجيات سلمية بديلة للمقاومة وتحقيق التوازن.

ونحن نتحدث هنا عن «اختيارين» بمعنى تقريبي وواسع للغاية، حيث إن مشروع التحديث كان له دائما وجه مقاوم. كما أن مشروع المقاومة الفورية كان له وجه تحديثي. كما أن كل اختيار قد تفرع إلى طائفة مختلفة من الاختيارت العملية في كل ميدان.

وقد كان الخلاف بين هذين المدخلين أو الاختيارين الواسعين هو الهم الأول لأهم المناظرات المبكرة بين التيارات الفكرية والسياسية العربية. وهو ما يظهر في المناظرة بين جمال الدين الأفغاني والإمام محمد عبده، بعد هزيمة الثورة العربية في مصر. حيث دافع الأول عن استراتيجية الثورة السياسية الفورية القادرة على مواجهة الاستعمار الغربي. على حين لفت الأخير الانتباه إلى أن المقاومة الحقيقية للاستعمار الغربي يجب أن تتم في

ميدان مقاييس الأداء الحضاري، خاصة في مجال الثقافة والفكر والتعليم[39].

ورغم أن اختيار المقاومة الفورية-في الميدان العسكري خاصة-لم يكن بالضرورة قائما على تفضيل الشمولية والتسلطية، فإنه مال موضوعيا إلى إفراز حل تسلطي أو شمولي. فإعداد المجتمع لمواجهة فورية للعنف الإمبريالي والصهيوني قاد إلى تأكيد الدور المركزي للدولة والنظر للمجتمع من منظور التعبئة وهو ما فرض بدوره تنظيما شبه عسكري للمجتمع والدولة واستخدام قدر كبير من العنف. إننا نشهد في التاريخ العربي تجارب تنتمي إلى كل من هذين الاختيارين الواسعين. حيث حاولت بعض المجتمعات أو النظم السياسية العربية تجنب المواجهة العنيفة مع الإمبريالية الغربية، حتى يتم إنضاج الشروط الداخلية لمقاومة فعالة في المستقبل. كما أقدمت مجتمعات أخرى على المواجهة العنيفة الفورية دون إعداد كاف، وكانت موجات المقاومة الأولى أقرب إلى «الهرج العسكري» أو «الهوجة» بالتعبير المصري الذي أطلق مثلا على ثورة عرابي 1881- 1882 وهو ما انتهى بهزائم كبيرة.

ولكننا نشهد أيضا نوعا من «الدورة» في البلاد العربية الكبيرة على الأقل. حيث تعاقبت نظم سياسية بعضها يفضل التركيز على التحديث الاقتصادي والثقافي، وبعضها الآخر يركز على الحاجة إلى المقاومة الفورية للعنف الغربي والصهيوني أو العنف الخارجي عموما ضد العرب. بل وتعاقب النظام السياسي نفسه على الاختيارين الأول والثاني تبعا لظروف داخلية وخارجية متباينة. فهناك مراحل تتسم بإدارة للتناقضات الخارجية تعمل على التهدئة والعمل على كسب ونشر مكتسبات الحداثة في الداخل، ومراحل أخرى اتسمت فيها هذه الإدارة بالاستنفار، حيث تسارعت الأحداث والتفاعلات الخارجية العنيفة بحيث وجد النظام السياسي نفسه مشتبكا، أحيانا دون قصد أو إعداد كامل-في حرب حقيقية-وكانت هزيمة 1967 ذاتها تجسيدا لهذا النمط الأخير.

ومما يثير الانتباه أن هذا الحقل للاختيار قد تعرض لتغيرات كبيرة بعد الاستقلال. وعلى وجه التحديد، فإن اختيار المقاومة الفورية للعنف الغربي ضد العرب قد بلور أربع قسمات رئيسية جديدة نسبيا، منذ حصول غالبية الأقطار العربية على الاستقلال.

ويمكننا إيجاز هذه القسمات فيما يلي:

تبلور عسكرة المجتمع تحت قيادة نزعة راديكالية (زائفة) على نحو منهجي، وبحيث صارت المؤسسة العسكرية تقوم بدور جوهري في النظام السياسي، وصار تخصيص الموارد متحيزا بشدة لصالح القطاع العسكري وأخضعت أوجه النشاط الاجتماعي المختلفة لمتطلبات تعبئة عسكرية وشبه عسكرية.

بلغت مركزة السلطة في ظل الاختيار التسلطي والعسكري درجة كبيرة من التطرف بحيث تجسدت في العادة في شخص واحد على قمة السلطة. وعندما تختفي الشخصية الأولى في النظام الراديكالي يصاب النظام السياسي باختلالات كبيرة وعادة ما تبدأ الأجهزة العسكرية والبوليسية في اكتساب استقلال ذاتي عن السياسة وتفرض سطوتها على المجتمع بأشكال غير مقننة.

التطلع ل-والتنافس حول-دور الإمبريالية الإقليمية، وهنا تختفي الحدود بين وظيفة القيادة الإقليمية العربية من ناحية والاهتمام بالسيطرة، بما في ذلك من خلال امتداد فعالية الأجهزة البوليسية والعسكرية لنظام سياسي ما للعمل في ميدان إقليمي أوسع.

التعاظم السريع لتشوه استراتيجية المقاومة، بحيث تصبح التناقضات السياسية الثانوية في المجال الإقليمي هي المحور الرئيسي للسياسة الخارجية والعسكرية للنظام الذي يأخذ بالاختيار التسلطي / العسكري. وفي هذا الإطار يبتعد النظام الراديكالي بدرجات متزايدة عن التعبئة بهدف مقاومة العنف الإمبريالي الصهيوني ويقترب بها من الحرب والسيطرة الإقليمية. قيام النظام الصدامي بدور «إمبريالي إقليمي» في مواجهة إيران، ثم الكويت يعد نموذجا واضحا لمدى التشوه في استراتيجية الاختيار العسكري في العالم العربي.

والواقع أن هذه القسمات والخصائص سهلت من وقوع هزائم عسكرية كبيرة للأقطار العربية على نحو يكاد يكون نمطيا. وفي أعقاب هذه الهزائم تصاب الجماهير التي تبنت الاختيار التسلطي / العسكري بانهيارات معنوية مذهلة، ويصاب المجتمع كله بحالة فريدة من «التسليم القدري» بالمصير. ويتم تسريح الناس بعيدا عن أي اهتمام جدي بالشأن الوطني والقومي.

وغالبا ما تبدأ عملية منهجية لإثارة النعرات الداخلية والخارجية. ويترك لمشاعر الكراهة الطائفية والدينية والوطنية الحبل على الغارب داخليا وخارجيا، أما التفكك العام لحالة التعبئة فغالبا ما تؤدي إلى فترات ممتدة من الانكماش الوطني والقومي ويتصاعد الفساد الداخلي بحكم سعي الجميع لملاحقة مصالحهم الذاتية. ويعاني المجتمع من حالة إرهاق عميقة تبتعد به عن التعامل بمسؤولية مع قضاياه الكبرى الخارجية والداخلية، وذلك دون أن يكون قد تحرر حقا من واحدية الخطاب الشمولي.

والواقع أن الهزائم والانكسارات الوطنية والقومية التي تسببت فيها النظم الراديكالية الزائفة يمكن أن تطلق أيضا عمليات ثقافية أفقية تتسم بمستوى هائل من عدم الأمان، بل والهستيريا الجماعية التي تعطي أسبابا كافية للنمو السريع لبدائل تسلطية وشمولية أخرى ومن هنا تنشأ القوة الدافعة لدورة كارثية جديدة.

وتعود أصول هذه الدورة إلى حقيقة أن اختيار الراديكالية الزائفة عادة ما يهزم بسبب ضربات موجهة له من الخارج-سهل هو نجاحها السريع- وليس عن طريق نقد سياسي وثقافي داخلي. ولهذا فإن «النقد النمطي» للهزيمة والانكسار القومي، ولاختيار الراديكالية الزائفة عادة ما ينصب على القول «بنقص راديكالية» النظام الذي قاد الطريق إلى الهزيمة. ويعني ذلك الدفع نحو مزيد من التعبئة والاستنفار «الشمولي أو التسلطي». وبالتالي قد يستولي حزب أو جماعة أو تيار سياسي أكثر شمولية وتسلطا على السلطة بعد فترة معينة من هزيمة النظام السياسي الذي قاده حزب أو تيار سياسي راديكالي ما. فحركة القوميين العرب والأحزاب البعثية قدمت نقدا للجيل الأول من القوميين يستند بالضبط إلى اتهامها بالمحافظة، وكذلك قدمت الصدامية السياسية نقدا للناصريين ينصب على القول بنفور الأخيرة من العنف الطاغي الذي ميز الأولى، والأحزاب والتيارات الأصولية الإسلاموية المتطرفة قدمت «نقدا» للتيارات القومية يقوم على النظر للأخيرة وكأنها «عميل حضاري» للغرب «الصليبي» وهكذا تقاد السياسة العربية من ثقافة سياسية وأيديولوجية راديكالية إلى أخرى أشد تطرفا.

وهذه الآلية هي ما تبعث لدينا المخاوف من إمكان تكرار «كوارث» وطنية

وقومية مماثلة للغزو العراقي للكويت، في المستقبل.

ثانيا: سيناريو الانفراط «النهائي» وتبدد الطاقة القومية:

ينهض السيناريو على افتراض أن الأمم ليست كيانات أسطورية-فوق تاريخية-ولا تتمتع بموارد-مادية أو معنوية-غير محدودة. وتماسك الأمم ومستويات أدائها محكوما بتوازن دقيق بين «مواردها وقدراتها» المؤسسية من ناحية وحجم المشكلات الداخلية والخارجية التي يتعين عليها مواجهتها من أجل التقدم، من ناحية أخرى. ومن الممكن تصور حالات مختلفة لهذا التوازن. فمن الجائز والمحتمل مثلا أن يزيد حجم المشكلات والصعوبات التي تواجه أمة ما-أو نظاما اجتماعيا أو سياسيا-داخليا أو إقليميا أو عالميا-قليلا من قدراتها ومواردها المؤسسية، بما يستدعي حالة من الاستنفار والطموح الضروري لارتقاء وتطور هذه القدرات والموارد. أما إذا تعاظمت المشكلات والصعوبات التي تواجه أمة ما، أو نظاما سياسيا واجتماعيا-كثيرا عن قدراته المؤسسية، فإن هذه الأمة أو النظام قد ينكسر تحت وطأة حالة من الإغراق dumping.

ويمكننا كذلك أن نعيد صياغة هذا الافتراض بطريقة أخرى، فإذا تعاقبت على أمة سلسلة من الهزائم والنكبات المتتابعة سريعا، بما لا يمكنها من فرصة استرداد الأنفاس وإعادة تجميع الموارد والقدرات وهيكلة المؤسسات ومغالبة وتجاوز المشكلات والصعوبات الناشئة عن كل «نكبة» أو هزيمة بعينها، فإنها تصل إلى حالة انكسار بسبب أثر الإغراق نفسه.

وعلى حين قد تستطيع أمة ما النهوض من جديد بعد نكبة أو أخرى، فإنها-مهما كانت عظيمة-قد تواجه في نهاية المطاف لحظة انكسار عندما تحتشد قائمة اهتماماتها وجدول أعمالها بالمشكلات والصعوبات الناشئة عن سلسلة متتالية من النكبات والهزائم، دون أن تكون قد تمكنت من تنمية قدراتها المؤسسية ومواردها المادية والمعنوية بما يكفي لمغالبة هذه المشكلات. ومن هذا المنظور، قد نتصور أن تكون النتائج والتداعيات الصعبة والقاسية لأزمة الخليج الثانية هي لحظة الانكسار هذه-بالنسبة للأمة العربية وبالنسبة للعراق، على وجه أكثر تحديدا، إذ انبثقت هذه الأزمة وبرزت نتائجها وتداعياتها السلبية في وقت لم تكن الأمة قد نجحت بعد في تجميع أنفاسها واستنهاض ذاتها بعدما أدت إليه حرب الخليج الأولى من صعوبات

ومشكلات. وكانت هذه الأخيرة بدورها قد جرت سلسلة من المشكلات والصعوبات والهزائم في مناطق أخرى من العالم العربي، وعلى رأسها الغزو الإسرائيلي للبنان. والواقع أن هناك «مشاركة» في مسؤولية الوصول بالوضع العربي العام-أو ما نسميه بالنظام الإقليمي العربي لحالة الإرهاق النافذة والتي أدت إلى انفراطه وانكماشه. غير أننا نستطيع أيضا بكل أمانة أن نحمل النظام الصدامي المسؤولية الرئيسية عن هذا الوضع. ويمكننا على الأقل الإشارة إلى ثلاث حلقات من هذه المسؤولية الخاصة.

الحلقة الأولى تمثلت في التصعيد الخطير للصراع بين العراق وسوريا- بعد أشهر قليلة من الطرح والتباحث حول ميثاق للوفاق القومي بينهما- خلال عام 1979، وهو ما حال دون إعادة التماسك السياسي والدفاعي «للجبهة الشرقية» في مواجهة العدوان الصهيوني، خاصة بعد خروج مصر من المعادلات العسكرية للصراع وتوازن القوى العربي-الإسرائيلي في 77-1978. ومثل نسف جهود إحياء الجبهة الشرقية البداية التعسة التي عبرت منها جحافل الغزو الإسرائيلي للبنان بكل سهولة، وأدى ذلك بدوره إلى العصف بالمعنويات العربية وتدمير البنية العسكرية الأساسية لمنظمة التحرير، وابتزاز سوريا عسكريا وإرهاق النظام العربي بطائفة جديدة من المشكلات والصعوبات التي نشأت عن هذا الغزو[40].

والحلقة الثانية تمثلت في تفجير الحرب مع إيران عام 1980. وقد أضافت هذه الحرب الممتدة مع جار إقليمي قوي استراتيجيا وحضاريا ويمر بمرحلة فوران ثوري عنيف عبئا هائلا ضاعف من إرهاق النظام العربي الذي كان شديد الهشاشة أصلا. وأدى العبء الإضافي إلى شلل كامل لمؤسسات النظام العربي لأقل قليلا من عقد كامل من الزمن.

أما الحلقة الثالثة فجاءت مع غزو الكويت بما ترتب على هذا الغزو من صعوبات ونتائج كارثية لم يكن متصورا أن يحتملها النظام العربي وهو لم يكن قد خرج بعد من مرحلة الشلل الممتدة التي عانى منها الردح الأطول من عقد الثمانينيات.

ومن المحتمل أن تمثل تداعيات تلك الحلقة الأخيرة «القشة التي قسمت ظهر البعير» بمعنى الوصول بالنظام العربي إلى «حالة الانكسار:< ويضاعف من هذا الاحتمال أن النتائج الأساسية للحلقات السابقة من النكبات التي

تسبب فيها النظام الصدامي لم تختف، بل هي تشكل نوعا من الخلفية لتداعيات حلقة الأحداث «أي غزو الكويت» ويفضي ذلك كله إلى نوع من الإغراق الكامل للنظام العربي بمشكلات وصراعات قديمة وجديدة ولم يكن النظام العربي فعالا كثيرا في توفير متطلبات الوفاء بالتوازن بالنسبة لصراع واحد. هو الصراع العربي الإسرائيلي، فما بالنا مع إضافة صراعات خارجية كبيرة مثل الصراع مع إيران ومع الغرب، بل والصراعات المتعددة على خطوط التماس العربية-الأفريقية التي كانت قد التهبت بدورها في عقد الثمانينيات.

والأرجح أن الإرهاق والإغراق لم ينل فقط من تماسك النظام العربي، بل إنه يضرب بشدة نفسية الجماهير العربية في كل الأقطار العربية تقريبا، وربما تكون تلك الحقيقة وراء الاتجاه العام للانكفاء القطري على الذات بعد مرحلة طويلة من «الانشغال القومي المحبط».

ثالثا: سيناريو «الإحياء» الارتقائي طويل الأمد.

إننا لا نرى في «الانكفاء القطري» على الذات، ولا حتى في الأزمة العامة للنظام العربي، بعد حرب الخليج الثانية، ظاهرة سلبية بالضرورة إلا على المدى القصير، أما على المدى الطويل، فقد تكون هذه الظاهرة مرحلة ضرورية لتأمل مخلص وأمين لحصاد تجربة ممتدة مع «الفكرة القومية» ومع النظام العربي، واستيعاب الدروس الحقيقية المطلوبة لتحقيق نهضة قائمة على دعامات قوية في المستقبل.

وبتعبير آخر، فإن مظاهر الأزمة الشاملة الراهنة للنظام العربي لا تعني موت الفكرة القومية العربية، وإنما موت صياغة تسلطية/ عسكرية محددة لها. ومن الممكن، بل والمرجح أن يعاد اكتشاف جدارة الفكرة العربية وقيمتها في سياق إصلاح فكري وثقافي ضروري للمواجهة لقضايا التحديث والنهضة في المجتمعات العربية.

فالجدارة الحقيقية للفكرة القومية العربية ليست كما نظر إليها عادة من قبل الفكر القومي التسلطي والشمولي ذلك الحل السحري والسريع لإشكاليات ومعضلات التقدم القطري. بل تكمن هذه الجدارة على وجه التحديد في كون العمل «القومي لا المشترك امتدادا وتطورا لأداء حديث وفعال لمواجهة مشكلات التخلف على المستوى القطري. وقد نهض الاختيار

التسلطي / العسكري الراديكالي المتطرف في السياسة العربية على إشاعة نظرة أسطورية إلى «الحل القومي» صورته وكأنه البديل للعمل التنموي التحرري الجاد على المستوى القطري. ومن هنا بات نقد النظرة الأسطورية إلى «الحل القومي» والفكرة القومية بصورة عامة جزءا لا يتجزأ من نقد الاختيار التسلطي في السياسة العربية-داخليا وخارجيا-وهذا النقد لا يمكن بدوره إلا أن يكون نقدا ديمقراطيا، سواء على صيد «السياسة الداخلية» أو على صيد «السياسة العربية».

فالنقد الديمقراطي للتسلطية في السياسة العربية يهتم بنفي الخلط بين أداء وظائف القيادة في النظام العربي من ناحية والادعاءات الإمبراطورية أو الإمبريالية الإقليمية، من ناحية أخرى. وصار هذا النقد أكثر إلحاحا وضرورة بعد غزو الكويت الذي انطلق تحديدا من هذا الادعاء الإمبريالي الإقليمي. وكامتداد لنقد الإمبريالية الإقليمية لابد من الانتباه إلى أن نزعة «التنافس حول قيادة النظام العربي» وحول موقع «الدولة القاعدة أو الدولة القائدة» هي بدورها تعبير-وإن كان غير مباشر وأقل عنفا-عن نزعة غير ديمقراطية في السياسة العربية، قد تقود إلى إضفاء الشرعية على «ادعاءات إمبريالية إقليمية».

وقد برهنت التجربة التاريخية للنظام العربي أن هذا النظام انتعش، وحقق مستويات أفضل كثيرا للأداء عندما استتب الاعتراف بتعددية النظم السياسية والاجتماعية وحق كل مجتمع عربي في اختيار نظامه السياسي والاجتماعي الخاص به، واستند إلى مفهوم التراضي لا الإجبار والتهديد والقسر. وتحقق في الوقت نفسه سلام إقليمي أعمق مع الاعتراف بشرعية التعددية وحتمية التراضي. وعلى العكس، فإن فترات الصراع غير المحكوم بين النظم السياسية والاجتماعية، والتنافس حول وراثة دور الدولة القاعدة أو القائدة قد شهدت تدهور هذا النظام في الداخل والخارج وتدني مقاييس أدائه أو شلله كلية. ومثلت أزمة الخليج الثانية نموذجا واضحا للنتائج الكارثية لحالة الصراع غير المحكوم هذه.

وعلى المستوى الداخلي، فإن التحول إلى الديمقراطية والتعددية إنما يعني استعادة المجتمع العربي لمسئوليته عن نفسه وعن مصيره بعد حقبة ممتدة من اغتصاب هذه المسؤولية بوساطة نخبة تسلطية. وعلى المدى

البعيد يبدو الحل الديمقراطي لمعضلات التطور الداخلي شرطا جوهريا لاستكشاف صياغات التطور التي تحقق أداء أفضل وخاصة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي سياق البحث عن صياغات أفضل للتطور، وتحقيق مقاييس أعلى للأداء على الأصعدة التنموية سيكون من المحتم إعادة اكتشاف جدارة الفكرة القومية، والضرورة الموضوعية لنظام إقليمي عربي حديث وفعال. غير أن عملية إعادة تأسيس هذا النظام ستكون بالضرورة ذات طبيعة ارتقائية وطويلة المدى. ذلك أن الشرط الجوهري لأداء فعال لهذا النظام هو التوازن بين موارده وقدراته المؤسسية من ناحية والمطلوب منه أداؤه من وظائف وأدوار من ناحية أخرى. وأي نظام إقليمي لن يستطيع تحقيق أدواره إلا بالقدر الذي تتاح له فيه موارد وقدرات كافية لتحقيقها. والدول العربية بدورها لن تتيح للنظام العربي بعضا من مواردها-خاصة بعد نتائج أزمة الخليج-إلا بالقدر الذي يحقق لها مصالح حقيقية.

مراجع وملاحظات

(1) انظر هذا التحليل في:

Ken Matthews: me Gulf Conflict and internatiwnal relations, Routledge, london and New yorla, 1993 PP 7. 266.

(2) إننا نعني بالنقد هنا لا مجرد إدراك نواقص وعيوب خطاب ما أو واقع محدد أو نظام سياسي. وإنما التجاوز التاريخي الممكن لظاهرة ما بمناقشتها عند مستوى أعلى والقيام بهذه المناقشة يحتم الأخذ بالسياق المحدد الذي تولدت فيه ظاهرة مثل الشمولية والتسلطية العربية، والمناقشة عند مستوى أعلى لظاهرة مثل تلك يعني إدراك حقيقة المعضلات والأسباب الموضوعية التي تقود إلى هذه الظاهرة مع بيان إمكان تخطيها وتجاوزها بإعمال العقل الشامل، وليس فقط العقلانية الذرائعية.

انظر نقدا فلسفيا متكاملا للعقلانية الذرائعية في أعمال مدرسة فرانكفورت، خاصة أعمال هوركهايمر وأدورنو. انظر بالذات:

Horkheimer, M. and T.W Adorno. Dialectics of Enlightenment, New York, Herder. 1992 and Herder

(3) حول شرح متكامل لهذه الدراسة انظر

Frank, A. G: Dependent Accumulation and Underdevelopment, London, Mac, milIan. 1978

وكذلك:

.1981, Frank, A. G.: Crisis in the Third world. London. Heineman

(4) قدم نفد حاد للتقاليد الستالينية في حقل الاقتصاد السياسي من داخل المدرسة الماركسية، ذاتها. غير أن هذا النقد انصرف إلى بيان الاستقلال النسبي «للمجال السياسي لا عن المجال الاقتصادي في ذلك انظر:.

انظر أيضا: Nicos poulantzas: Political power and Social Classes. London, New left Books, 1975.Wolfe, A.: New Directions in the Marxist theory of Politics 59- 131. PoIitics and Socity, Vol. 4. No. 2. winter 1974 pp

(5) حول عرض متميز لمدرستي القوة الوظيفية الجديدة انظر:

R. Keohane and J. Nye: Power and interdependence: World Politics in Transition Boston: Little Brown. 1977

(6) حول مدرسة النظام الدولي انظر

Wallerstein, 1: The Rise and Future ernise of the capitalist world-system. Compartaive Studies in society and History, Vol. 16. 1974 pp. 418- 387

the future of the world-economy in T.K Hoptins and l. Wallerstein(eds)Pro. cesses of the world-system Beverly Hills. Sage Publications. 1980 PP. 80.

(7) في هذا الصدد انظر:

Paul Kennedy. Preparing for the twenty first century. New York, Roundom house 1993.-

(8) تعود رؤية الإمبريالية كاختراقات إقطاعية في قلب النظام الرأسمالي إلى الاقتصادي الشهير شومبيتر، حول نقده للنظرية الماركسية للإمبريالية واتجاهات أخرى لنقد هذه النظرية انظر:

,Tom Kem. Theories of imperialism. London Dobson 1967.

(9) تعود مقولة إن المصدر الأساسي للإمبريالية هو المنافسة بين المراكز الرأسمالية وأن السيطرة على هذه المنافسة ارتبطت بانحسار الإمبريالية إلى عالم السياسة الأمريكي موديلسكي: في ذلك انظر:

Modelski, G. The long cycles of global politics and the nation-state comparative Studies in Society and History. Vol. 20, 1978 pp. 35- 214.

ويمكننا أن نعد موديلسكي-عالم السياسة الأمريكي الشهير-صاحب نظرية حول الإمبريالية هي في الواقع وريثة نظرية نومبيتر حيت يؤكد أن التوسع الإقليمي من جانب قوة مهيمنة ليس مؤشرا للنمو والرخاء وإنما هو جهد يائس للارتفاع من جديد بموقع عالمي متساقط. ص 229- 230. انظر أيضا:

John OLoughlin. World-Power competition and local conflicts in the third World. in R.J Johnston and P. J Taylor)eds(A World in Crisis. New York Basil. Blackwell ltd. 1986. pp. 268- 231.

(10) حول التقدم والتراجع في المنظمات الدولية انظر:

South Center: The United Nations at a Critical Cross-Road. October 1992.

(11) حول تناقضات نظام الدولة في العالم الثالث انظر:

Donald Snow: Distant Thunder: Third world conflicts and me New lntemational. 1993, Order. New York. St Matin Press 12-

(12) حول الدولة كمصدر للانقسام وليس للاندماج القومي أو بناء الأمة انظر:

,OConor-J. Nation-J. Nation-building or Nation Detroying. World Poltics. Vol 24, N . 55- 219 April 1972, pp

(13) والواقع أن هذا الهبوط يتفق مع اتجاه عام لهبوط الحضارات بسبب التوسع العسكري في الخارج وذلك إلى جانب أسباب أخرى منها غلبة الذهنية الاستهلاكية، وأثر انتشار التكنولوجيا الجديدة، وخاصة التكنولوجيا العسكرية، وهنا يتفق أكثر من مفكر حول هذه المقولة، انظر في ذلك مثل:

Gilpin, R. War and change in the international system, New York, Cambridge Uni. 1981, versity Press

(14) وفي ذلك يقول شبيجل إنه «من الممكن البرهنة على أن الهجوم على الكويت لم يكن بالضرورة فعلا أحمق أو لا عقلانيا. فالولايات المتحدة قبل 2 أغسطس 1990 بدت مشغولة بنهاية الحرب الباردة، وغير متأكدة من مكانتها في العالم، ومتحولة إلى الداخل بهدف مواجهة مشكلاتها الاقتصا دية» انظر:

S. spiegI: Super-power conflict resolution in the Middle east; lmplications on the, persian gulf. in S. Speigel)ad(Connict Managment in the Middle East Boulder. col. west view press, 1992. p. 7

(15) في ذلك انظر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. التقرير الاستراتيجي العربي 1992، القاهرة الأهرام 1992 ص ص 64-65.

(16) حول دور عقدة فييتنام في اتخاذ موقف ورسم السياسة الأمريكية من حرب الخليج ونتائجها.

انظر: Ken Matthew Op-cit pp 121- 2- pp.47- 244

(17) انظر المرجع السابق ص ص 271- 47. انظر أيضا:

Buettner and M landgraf. the New order of Europe and me Gulf Crisis. The Gulf war and the New World Order. Gainesville. fi. University press of Florida, 1994 pp. 115- 77

(18) انظر:

(Lawerence Freedman. me Gulf War and the New World Order in James Grow)ed. Iraq, The Gulf Conflict and World Community-Lndon Brassey Cds, 1993. P 19.

(19) انظر مثلا:

Fred Halliday' The Gulf War and its after-math: first reflections. lnteernational Af. fairs, vol. 67 #2, l99

(20) حول فكرة الفوضى في النظرية الرئيسية للعلاقات الدولية انظر:

James Rosenau Turbulence in World Politics: A Therory of Change and Continuity New York, Harvesto / Wheastheab. 1990. pp. 66- 47

حول المخاوف الغربية من الفوضى العالمية ونقد لهذه المخاوف انظر:

Helen Milner the Assumption of Anarchy in lntenational Relations Theroy: A Cri tique. lnternational Studies. Vol. 17, 1991 PP . 85- 67

(21) كنموذج مثالي لهذا التحليل انظر:

Samuel Huntington. A Clash of Civilizations? Foreign Affairs

(22) لمرجع السابق

(23) حول أزمة الدولة ونظام الدولة في المجتمعات «الهامشية» انظر:

Evans. D, D. Rueschemeyer, and T. Skocpol)eds(Bringring The State Back ln, New York, Cmbridge University press. 1985

(24) انظر:

President George Bush. Address to Congress. 11 september 1990, US lnfomation. service

(25) انظر:

Lawrence Freedman. The Gulf war and the new world order. in Gow Op-cit. PP 183- 200.

(26) انظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام: التقرير الاستراتيجي العربي 1992. القاهرة-الأهرام 1993 ص ص 193-140.

(27) نظر مثل:

Ken Matthews. Op-cit p. 209

(28) نظر مثل:

Micheal Brnett.>from cold wars to resource wars: The Coming decline in US ,2, Israeli reIations?<The Jerusalam Review of Intemational ReIation. voI 1991 pp. 109- 108

و

Ken Matthews. op-cit. P.201.

(29) نقد التناول الصحفي العربي لأزمة الخليج انظر د. عبد المنعم سعيد. حرب الخليج والفكر العربي. القاهرة. دار الشروق 1993.

(30) في ذلك انظر:

Guy Caruso>Structural Adjustment in the OiI lndustry. in R. Leed and G Fesheraki-eds(The Oil Market in the 1990 s: challenges for me new era Boulder col. West)view Press. 1989 pp. 19- 1

وكذلك

. Philip]Robins: The Future of the Gulf Politics and Oil in the 1990s Dortmouth. The Royal lnstitute of lntemational Affairs. 1998. P 111

(31) انظر:

Susan Willet, The Economic Emplications in Gow op-cit pp 169-70.

(32) في ذلك انظر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. التقرير الاستراتيجي العربي العربي 1992 ص ص 182-183.

(33) انظر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وجهات أخرى.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1991- ص 19.

والتقرير الاقتصادي العربي الموحد 1992- ص 18.

(34) حول حساب الخسائر العراقية انظر تقرير بعثة الأمم المتحدة

Report to the secretary General on Humanitarian Needs in Kuwait and lraq in the lmmediate Post-Crisis Environment. By Mission led By under Secretary General. 1991 for Administration and Management. U.N 18 Much. 1991

Charles Brower: Settling lraqi Reprations. Finacial Times 11 April

(35) انظر:

Matthews. op-cit P. 214

. Fred Haliday op-cit

والتقرير الاقتصادي العربي الموحد 1992 انظر القسم الخاص بالاقتصاد الفلسطيني.

(36) انظر:

د. محمد السيد سعيد «نحو نظام عربي جديد بعد أزمة الخليج كراسات استراتيجية. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. رقم 1 يناير 1991.

(37) انظر تقرير بعثة الأمم المتحدة في المرجع رقم 34.

(38) حول العلاقة بين الشلل العام في النظام العربي وانفجار أزمة الخليج انظر

د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج. سلسلة عالم المعرفة رقم 158. يناير 1992 (القاهرة) المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب. الفصل الأول وخاصة ص ص 60-68. وفي ذلك انظر:

Michael Hudson‘ After The Gulf war: Prospects for Democratization in the Arab, World. Middle East Journal Vol 45#3, 1991

(39) انظر:

Nazih Ayubi Political lslam: Religion and Politics in the Arab World London and New York. Routedge, 1991. lntroduction and Ch. 1.

(40) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية التقرير الاستراتيجي العربي 1985 القاهرة. مؤسسة الأهرام 1986 ص ص 166-167.

التعقيب

د. طه عبد العليم

أود في بداية هذا التعقيب أن أشيد بالبناء النظري المتكامل لتحليل مقدمات وتداعيات أزمة الخليج من منظور النتائج الدولية والعربية وبمنهج أو مدخل الاقتصاد السياسي الذي تبناه الباحث.

ينقسم البحث إلى مقدمة، إطار منهجي ونظري، نتائج دولية للغزو والحرب، نتائج عربية لأزمة الخليج، ثم يخلص إلى ما يسميه الباحث بموقع أزمة الخليج من التاريخ العربي الحديث. وسوف أشير سريعا إلى بعض الملاحظات النابعة من قراءة النص، ثم أشير بعد ذلك إلى عدد من القضايا التي يثيرها البحث وبشكل خاص ما يتصل بالجديد في الوطن والجديد في العالم العربي قبل وبعد أزمة الخليج بقراءة مقدمات وتداعيات هذه الأزمة. وبوجه خاص فإنني أتصور أن الأزمة السوفييتية أو أزمة الاتحاد السوفييتي وجمهورياته الوريثة قبل وبعد الأزمة وتداعيات هذه الأزمة على هذا الأمر، أمر يستوجب إلقاء ضوء. تأمل ما يقال عن تراجع القوة الأمريكية بأسبابه وحقائقه أمر يستحق النظر، بانعكاس هذا على الدور الأمريكي العالمي فيما يسمى بالنظام العالمي الجديد أو فيما أسميه

بإعادة تشكيل النظام العالمي. أيضا تأمل الاتجاهات العامة للتغير في الوطن العربي قبل وبعد الأزمة من منظور الاقتصاد السياسي باعتباره لا يشذ عن دول الجنوب أو بقية عوالم الجنوب إلا بأن أهم مجموعة متمايزة في هذا الجنوب، وهي الدول الصناعية الجديدة، لا ينتسب أي من الدول العربية إليها.

وبوجه خاص فإن إشارة سريعة إلى التحولات في البنية الاقتصادية العالمية، وقضايا النفط تحت تأثير الثورة الصناعية التكنولوجية تستحق إشارة، وإشارة أيضا إلى التبدل في المنظومة العالمية وخاصة سقوط الاشتراكية وتمايز الجنوب بما في ذلك الجنوب العربي. لأن هذا ربما يجعلنا في بعض الأحيان نقرأ بعض التداعيات التي قرأها الأخ الزميل دكتور محمد السيد سعيد بشكل مخالف، والتغير في النظام العالمي أيضا ربما يقودنا إلى بعض النتائج المخالفة أو يدفعنا إلى التأكيد والتسليم بما خلص إليه الزميل من استنتاجات.

وأخيرا أتصور أن إشارة سريعة إلى الأولويات الجديدة المرتبطة بذلك التحول في البنية والنظام والمنظومة أمر مهم، وهو أيضا قد يقودنا إلى استنتاجات مخالفة فيما يتعلق على سبيل المثال بما يسمى بفرض شروط صندوق النقد الدولي وإملاء الشروط على الدول النامية في مجال التحرير الاقتصادي.

يثير الزميل في المقدمة عددا من الأمور بينها تساؤل مهم اتفق معه فيه وهو التساؤل حول فائدة بحث نتائج غزو الكويت بعد نحو أربع سنوات من نهاية حرب تحريرها. ويشير إلى أن استكمال التاريخ لهذه الأزمة أمل مازال مبكرا أو حول فعل ماض أو نقد لا يمنع التكرار، وأتصور أن التوثيق والدراسة الآن وإن كانت بحاجة لتواصل ضروري وإن كانت بحاجة إلى نظرة بعد فترة أبعد، نظرة أخرى تعيد قراءة ما قرأناه أو ما نقرأه الآن، إن هذه العملية ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها. يلفت الانتباه أيضا إشارة الدكتور محمد، وهي منسجمة مع منطق البحث كله أو تتغلغله كله، الإشارة إلى قرار الغزو العراقي للكويت باعتباره فعلا منفردا في سلسلة طويلة من ممارسات صدامية، والحقيقة أن هذا التوصيف ورفض اعتباره فعلا خارقا أو فعلا غير متوقع ينسجم مع منطق التحليل في البحث كله باعتبار أنه

نتاح ما يسميه بالراديكالية الزائفة والمركب الأيديولوجي السياسي الذي تمثل في الصدامية السياسية تيارا خاصا متمايزا. لكن اختلف معه قليلا هنا، اختلف في التأكيد على أن هناك خصوصية لهذا القرار تتمايز عن كل القرارات المرتبطة بالصراعات العربية أو الصراعات العربية الإقليمية. فالحدث العراقي يتميز عن كل أشكال الصراعات الإقليمية المسلحة التي تولدت عما يسميه الدكتور محمد بالتيار الصدامي للراديكالية الزائفة.

في المقدمة طبعا أتفق مع الدكتور محمد في أن النقد الذرائعي لا يكفي لأنني لو قلت إن الغزو، مثلما ينسب إلى أحد المفكرين العرب الكبار، أنه كان يصعب تحقيق نتائجه إذن أنا ممكن أقبله لو توافرت شروطه. لكني أتفق معه هنا في أن النقد الأخلاقي الثقافي الشامل مهم جدا حتى نقطع الطريق على قبول مثل هذه المحاولة بافتراض أن ظروفها يمكن أن تتوافر. فمثلما يشير الدكتور محمد فإن بعض التقديرات تقول لو أن العراق تأخر سنتين وحصل على القنبلة الذرية كان يمكن أن يفلت بالكويت. لذلك فالنقد الأخلاقي الثقافي الذي يشير له الدكتور محمد مهم فعلا من المنظور العلمي. يتكلم الباحث بالفعل وبحق عن ضرورة منظور النقد الشامل وعن مدخل الاقتصاد السياسي وبرغم أن الكلام عن الإطار النظري المنهجي الذي طرحه وتأكيده على المدخل الاقتصادي مهم جدا، فإنني أحسست في الحقيقة بهاجس أن مفهوم الاقتصاد السياسي هنا يقترب مما رآه واحد مثلي في فترة دراسته في موسكو. فالماركسية هنا هي علم العلوم فيتم بذلك إلغاء فروع علمية بأكملها، ولا يصبح هناك شيء اسمه علوم سياسية، فلم يظهر ما يسمى بالعلوم السياسية ودراسة العلوم السياسية في موسكو إلا في أوائل الثمانينيات. وأنا أخشى من أنه وبرغم أهمية مدخل الاقتصاد السياسي أن نتصور أنه يحل محل المناهج الأخرى.

إن مقولة التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية-بقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج والبنية الفوقية، وبكل ما حفل به الأدب الماركسي من تعريف للتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية وبرغم أهمية هذه المقولة لكن اعتمادها في تحليل تطور «ما بعد» و «ما قبل» الأزمة أعتقد أنه يحتاج لمراجعة، وأنها فعلا غير كافية لتفسير ذلك. وبالتالي يمكن اعتبار مدخل الاقتصاد السياسي أحد المداخل في تقديري، ولكن ليس هو المدخل الشامل الجامع مثلما يقول الأخ

الدكتور محمد : «يصبح مدخل الاقتصاد السياسي باباً لعلم اجتماعي واسع يدرك وحدة الثقافة والسياسة والاقتصاد ولكنه يقدر استقلالها في نفس الوقت».

وبالمناسبة حتى في الجدال الماركسي حكاية العوامل والعامل الاقتصادي هناك كلام كثير بما في ذلك حتى في بعض كتابات مؤسسي الماركسية، ف «انجلز» يقول مثلا . «إننا بالغنا في لحظة من اللحظات في العامل الاقتصادي» وهذا كان في سياق المواجهة مع أو تصفية الحساب مع المؤرخين الفرنسيين. لكن في الحقيقة المسألة ليست هكذا، وأنه يمكن أن تكون العوامل الأخرى غير الاقتصادية هي العوامل المحددة. الديني أو الثقافي. لكن هذا كله في النهاية يصب في إطار ما يسمى بالمدخل الشامل للاقتصاد السياسي كما لو كان يستبعد بقية العلوم. أنا لا أقول إن الدكتور محمد لا يدرك هذا التمييز، طبعا يدركه، ويدركه بعمق، لكن التمسك بمقولة التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية باعتبارها منطلقا للتحليل وبمدخل الاقتصاد السياسي بتعريفه الواسع هذا يمكن أن يوصله لنتائج غير دقيقة.

أيضا في الإطار النظري يتكلم الدكتور محمد أو هو يعرض الحقائق الجوهرية للنظام الدولي عقب الحرب العالمية الثانية وحتى قبيل الغزو الصدامي، في الحقيقة يمكن أن نلاحظ هنا أن الدكتور محمد في ذهنه أن البحث سينشر ضمن كتاب فاستفاض كثيرا أو استطرد كثيرا في الإطار النظري وفي عرض الخصائص الجوهرية للنظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وحتى غزو العراق للكويت. وأنا أعتقد أنه كان من الممكن أن نبدأ مباشرة بقراءة نتائج الغزو، وأنا أقرأ نتائج الغزو أعمل خلفية تاريخية، أرجع للوراء وأرى ما هو الجديد وأنسبه للقديم دون أن نخط عشرات الصفحات من أجل أن نوضح الأمور لأنفسنا لكي نصل لنقطة البداية التي نمسك بها . لذلك أتصور أنه في إعادة كتابة الورقة، لو أعيدت كتابتها، ربما أعمل على دمج هذا الجزء في الأجزاء اللاحقة أو اختصاره بشدة.

أيضا في هذا الجزء يثير قضية السيطرة على المنافسات الاستراتيجية الاقتصادية بين المراكز الرأسمالية المتقدمة باعتبارها إحدى نتائج ثلاث جوهرية لطبيعة النظام الدولي، وهذا مهم فعلا . فحين يقال توازن المصالح على الصعيد العالمي هذا المبدأ ليس جديدا وبالفعل توازن وتبادل المصالح

كان المبدأ السائد في العلاقات ما بين الدول الصناعية ولم يكن وجهه الآخر توازن القوى، بمعنى أن أراعي مصالحك بقدر قوتك. بالعكس القائد الأمريكي للنظام الرأسمالي العالمي في هذه الفترة كان يقدم تنازلات كثيرة في سياق الحرب الباردة لحلفائه. تنازلات لشرق آسيا وتنازلات لليابان وتنازلات لأوروبا، ظهرت تماما في تفجر الخلافات حول تحرير التجارة الدولية في إطار «الجات» وجولة أورجواي الأخيرة، فهذه نقطة مهمة في الحقيقة أعتقد أن تأملها مهم فيما يتعلق بتصور المستقبل. أيضا يتكلم وهو يشير لمحاور التطور الديناميكي، عن ثلاثة محاور للتطور الديناميكي، الصراع التعاوني أعتقد أغفل أن محورا أساسيا للتطور هو الثورة الصناعية التكنولوجية وتسارعها وبشكل خاص الحلقة الثالثة والموجه الأحدث للثورة الصناعية التكنولوجية، باعتبارها في تقديري السبب الأعمق لانهيار المنظومة الاشتراكية، لتبدل ميزان علاقات القوى ما بين الدول الصناعية، لتمايز الجنوب وتهميش قطاعات واسعة منه، إلى آخره من النتائج، بانعكاساتها على سوق النفط وتكنولوجيا توفير المواد وأثرها على خفض الحاجة وحفظ الطلب على النفط على المدى الطويل، باعتبار ذلك سببا للميل طويل الأجل لتراجع أسعار النفط، ففي المدى البسيط أو المدى المباشر والمنظور قد تكون خلافات الحصص هي السبب.

أيضا في هذا الجزء اختلف مع الدكتور محمد، واختلف معه في الورقة، لكن أنا أعرف أن موقفه ليس هذا الموقف بالضبط، عندما يتكلم عن التحالف ما بين حركة التحرر الوطني والدول الاشتراكية يتكلم عن نتائج إيجابية ونتائج سلبية، من النتائج الإيجابية يشير إلى انفتاح ديمقراطي. طبعا ديمقراطي هنا بالمفهوم الماركسي للديمقراطية بالمعنى الواسع. بمعنى أن الإصلاح الزراعي وانهيار الاستعمار إلى آخره هو جزء من العملية الديمقراطية العالمية. ثم نأتي للنتائج السلبية، في النتائج السلبية يتكلم عن ربط قضايا الصراع الإقليمي في الجنوب بمتطلبات الحرب الباردة، أنا أعتقد هنا أن النموذج التنموي المعتمد على الاقتصاد السلطوي، على اقتصاد الأوامر، على الشمولية الاقتصادية بوجهها الآخر وهو الشمولية السياسية، ربما كان أخطر ما ورثناه من التجربة الاشتراكية السوفييتية. وأعتقد وقد قلت هذا في إحدى الدراسات، إن الاتحاد السوفييتي ساهم في تقدم

مصر من زاوية وساهم في عرقلة أو خلق أسباب عرقلة التقدم من زاوية أخرى، إذ ورثنا منه واستوردنا منه آليات كابحة للتنمية عند نقطة محددة.

أيضا لم أفهم ما الذي يقصده الدكتور محمد عندما يقول «أثبت نظام الدولة الموروث من عهد الاستعمار أنه مصدر طائفة كبيرة من المشكلات والصراعات وتبديد الموارد»، هل يعرض هنا وجهات النظر الداعية إلى تجاوز الدولة القطرية وبالتالي المبررة للهيمنة الإقليمية. وربما كان يشير لذلك باعتباره تيارا فكريا موجودا أو باعتباره وجهة نظر مطروحة. ولكن نظام الدولة الموروث، طبعا بناء الدولة ما بعد الاستقلال له مشاكله وله إشكالياته وإلى آخره، لكن عندما أضعه في سياق أزمة الخليج قد أعطي إيحاء بأن الدولة في طور التشكيل، الدولة القطرية، ولأنها ميراث الاستعمار، يمكن أن تكون مولدة للمشاكل. وأعتقد أن خبرة أفريقيا مثلا كانت شديدة الأهمية وينبغي التعلم منها. لم تطرح الدول الأفريقية في منظمة الوحدة الأفريقية في يوم من الأيام قضية إعادة رسم الحدود، لأن هذا معناه حرب دامية ولا نهائية، معناه حرب الجميع ضد الجميع باختصار شديد.

يلفت الدكتور محمد نظرنا لنقطة مهمة حول أن مستويات الأداء الاقتصادي والوظيفي والاستقرار كانت أفضل عند جدول اهتمامات، يركز على الاهتمامات الوظيفية والاقتصادية أكثر من المجال السياسي الإستراتيجي، وعند نمط السياسة يركز على الاهتمامات العادية للمواطنين: بنية أساسية-صحة-تعليم-إلخ.. ، وعند رجحان السياسة التفاوضية، سياسة التوازن الاجتماعي مقارنة بالتسلطية. أعتقد أن هذه المسالة فعلا مهمة، ومثال شرق آسيا شديد الأهمية في الإشارة التي يوردها الدكتور محمد. وفي الحقيقة أنا مختلف أيضا مع الدكتور محمد في تمييزه ما بين مرحلتين في تطور النظام الدولي عشية حرب الخليج، مرحلة أولى يعتبرها مرحلة تطور عالمي تقدمي حتى منتصف السبعينيات ومرحلة تطور عالمي معاكس غير ديمقراطي مع نهاية السبعينيات وهنا في الحقيقة ما هو الخير وما هو الشر، ما هو التقدمي وما هو الرجعي، هذه مسائل أعتقد أنها تحتاج لمناقشة. فما يبدو خطوة للوراء قد يكون في أحيان كثيرة تمهيدا لخطوات أوسع للأمام. وأنا أشبه انهيار الاتحاد السوفييتي برغم آلامي لأني فعلا أحب الروس جدا، أشبه انهياره ببيت أدونيس «الخراب الجميل»، فأحيانا

يكون انهيار نظام بشع مثل النظام السوفييتي في شموليته وفي تسلطه وفي إذلاله للإنسان وامتهانه لكرامة البني آدم بمثابة خطوة للأمام، حتى لتكن هذه الخطوة في اتجاه اشتراكية-ديمقراطية، ليست هذه هي القصة. لكن هذا النموذج الستاليني لست أرى أن سيادة هذا النموذج واستمراره لغاية منتصف السبعينيات كان خيرا، بكل أنظمة ما يسمى بالتنمية المستقلة وأنظمة الشمولية الاقتصادية، بكل ميراثها، الصدامي والعراقي والناصري والجزائري، فبرغم إنجازاتها فإن هذه الأنظمة أصبحت كابحة للتقدم وأصبحت غير قادرة بالفعل على دفع التقدم وبالتالي انهيارها كان فيه شيء تقدمي. كوننا لم ندر عملية الانتقال بشكل كفء-سداح مداح للانفتاح مثلما يقال في مصر-هذه قصة أخرى، لكن التحولات الاقتصادية الليبرالية كانت ضرورة، ومن يقرأ الخبرة المصرية سنة 1965، المؤتمر الذي عقده عبد الناصر، ويمكن أستاذنا الدكتور إبراهيم سعد الدين يتذكر. «مؤتمر الإنتاج» بكل قيادات القطاع العام، وتكلم عبد الناصر عن الطبقة الجديدة التي ليست سوى نتاج لاقتصاد الأوامر والاقتصاد الشمولي السلطوي وفعلا قيادات القطاع العام في تلك الفكرة التي وصفهم عبد الناصر فيها بأنهم هم ممثلو الثورة، طرحوا فكرة تحرير اقتصادي جزئي، وابتدأ بالفعل بعد سنة 1967. وأعتقد أن الدكتور إبراهيم سعد الدين أستاذي الكبير تكلم أمس عن وقائع متصلة بلقاء مع عبد الناصر في تلك الفترة وأن عبد الناصر قرر بعد الهزيمة أن يفتح الباب لتحولات ليبرالية. عند عبد الناصر كان ذلك لضرورة سياسية، لاعتبارت الصراع والوحدة الوطنية في مواجهة الهزيمة، لكن عندي أنا أتصور أنه كان هناك ميل موضوعي، لماذا؟ هذا موضوع يمكن مناقشته في فرصة أخرى. لكن الحقيقة ما بعد75 وما قبل 75 التقدمي وغير الديمقراطي أنا أعتقد أن إضعاف الشمولية، التحولات الليبرالية بوجهها الإنساني، بأن أدفعها لأن تصبح في أفضل صورها، أعتقد أنه شيء تقدمي وليس شيئا رجعيا بما في ذلك سقوط المنظومة الاشتراكية، بما في ذلك سقوط الأنظمة الشبيهة في الجنوب، أيضا هناك نقطة أخرى مهمة، الدكتور محمد يشير لعدد من التطورات التي جرت بدءا من نهاية السبعينيات وينسبها لفشل الاستراتيجية السياسية لكل من العالم الثالث والكتلة الاشتراكية، أنا تقديري أن الاتحاد السوفييتي سقط

وكان من المحتم أن يسقط، عجل بالإنهيار انقلاب أغسطس وتفكك جهاز الدولة. كان بالإمكان أن يحدث الانهيار بعد عشرين سنة، 15 سنة، لكن أسس الماركسية سقطت، اقتصاد الأوامر أفلس، الإمبراطورية كان لابد أن تتداعى، هزم في الحرب الباردة، عجز بالفعل عن تجديد دماء الحياة في شرايينه لمواجهة متطلبات اللحاق بالغرب. فالمسألة ليست مسألة سياسة كانت خاطئة أو سياسة كانت صائبة، هو سقط بالفعل بحكم أسس النظام بالذات ((ديكتاتورية البرولوتارية)) ملكية الدولة لكل شيء. الدفع المتساوي للدخول، اقتصاد الأوامر، إدارة الاقتصاد السوفييتي ليست العالم بأوامر من موسكو. كل هذه الأمور كانت لابد أن تنهار. وسأسميه الخراب الجميل بشرط أنه يعطي خطوة للأمام. أيضا الدكتور محمد يشير لهبوط الأساس الموضوعي للدور الأمريكي بسبب أعباء الانشغال الإستراتيجي السياسي ونزعة العزلة الأمريكية لإعادة البناء الاقتصادي. والحقيقة هذا الكلام مهم جدا وبالفعل الدكتور محمد محق في إشارته لتراجع الأساس الموضوعي للدور العالمي الأمريكي، وكان دقيقا طبعا في سياق الكلام عن التراجع النسبي للقوة الأمريكية، لأن من يتصور أن القوة الأمريكية بشكل مطلق لم تعد المهيمنة في العالم طبعا وأهم، ليس فقط بمفهوم القوى الشاملة التي يشدد عليها الدكتور محمد، بل بمعايير القوة الاقتصادية. ولنورد هنا بعض المؤشرات عن وزن الاقتصاد الأمريكي، بإيجاز شديد: عشية الانتصار الأمريكي في الحرب الباردة كانت حصة الولايات المتحدة الأمريكية في الناتج العالمي ما يقرب من ربع هذا الناتج، و «140» دولة أخرى تنتج هذا الربع، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقدم نصف إسهام الدول الصناعية الرئيسية السبع تقريبا في الناتج العالمي، إذن نحن إزاء تراجع «نسبي» للقوة الأمريكية. الأهم من هذا في تقديري أن آلية النظام الأمريكي قادرة على التجديد، على إعادة البناء عكس آلية النظام السوفييتي، لأنه نظام قائم على آلة قمع، تنهار ينهار النظام كله. لكن هناك آلية للتجديد تجعل بوش عند انتصاره في الحرب الباردة وفي حرب الخليج يسقط في الانتخابات ولا ينهار المجتمع الأمريكي. ويأتي كلينتون ببرنامج ثان مخالف ويتكلم عن تدخل الدولة في الاقتصاد ويتكلم عن التخطيط ويتكلم عن أشياء كثيرة يمكن أن تنسب للاشتراكية التي انتصرت عليها أمريكا لتوها.

لكنه يتكلم عنها لا في إطار الكنزية ولا العودة للاقتصاد الكنزي، بل في إطار اقتصاد سوق. وهنا في الحقيقة تكون المبالغة في الكلام أنه يريد نزعة العزلة الأمريكية غير صحيحة لأنه حتى عند كلينتون نجده يقول بوضوح إنه يريد أن «ينافس وينتصر في الحلبة العالمية». فالمسألة كلها هي إعادة ترتيب للأولويات، ومن يقرأ مؤشرات تراجع الإنفاق العسكري الأمريكي سيجد أن كلينتون بالغ في خطابه الانتخابي فيما يتعلق بخفض الإنفاق العسكري الأمريكي، لأن هناك ضرورات للدور العالمي الأمريكي، لحماية المصالح الاقتصادية الأمريكية، لنجاح برنامجه لإعادة بناء الاقتصاد الداخلي، فرضت عليه أن يتقدم بخطوات أبطأ بكثير مما كان متوقعا.

أيضا نقطة مهمة هنا: الجنوب، الكلام عن العالم الثالث كما لو كان كتلة واحدة. وأنا أعرف جيدا أن زميلي الدكتور محمد اقتصادي بدرجة لا تقل عني إن لم يتفوق علي وله كتب في الاقتصاد. لكن في الحقيقة الكلام عن العالم الثالث ككتلة واحدة يلفت الانتباه. فنحن إزاء «أربعة» عوالم ثالثة، هناك الدول الصناعية الجديدة، هناك الدول النفطية الغنية، والدول المأزومة متوسطة التطور وهناك أخيرا ما يمكن أن نسميه الدول المهمشة، ولكل منها مصالح مختلفة وأوضاع مختلفة. فالكلام عن جبهة تتفتت وأن حرب الخليج عجلت ووفرت شرطا لمزيد من تفتت هذه الجبهة يتغافل عن أن أسس توحد العالم الثالث في فترة نهوض حركة التحرر الوطني والاستقلال السياسي اختفت. لا أستطيع أن أقول إن مصلحة دولة الإمارات مثلا هي مصلحة الصومال هي مصلحة مصر، هذه ثلاثة نماذج للتطور والإنتماء المختلف في العالم الثالث، ناهيك طبعا عن كوريا الجنوبية بمصالحها الجديدة. أضيف أيضا في إشارة سريعة أن الأخ الدكتور محمد محق فيما يتعلق بالمبالغة في قراءتنا لأزمة الخليج من منظور القضية النفطية. فمثلا الأخ الدكتور عبد الخالق عبد الله نشر دراسة أخيرة في مجلة المستقبل العربي يقول فيها أن أزمة الخليج الأخيرة أظهرت أن الدول المستهلكة الصناعية تتعامل مع النفط بحساسية مفرطة وأولوية تفوق كل ما كان متصورا. ثم يضيف «بل أكدت تلك الأزمة»-وهنا المبالغة-«أن هذه الدول على استعداد لخوض حروب عالمية من أجل النفط». حروب عالمية يعني نووية في العصر النووي. لا طبعا، لن تشن حروب نووية من أجل

النفط. ففي النهاية ستبتلعها بروح رياضية وتحاول بشكل أو بآخر أن تجد طريقة، لكنها لن تعمل حربا عالمية وخاصة نفط دول النظام الإقليمي الخليجي.

ويقول أيضا: «لقد تجاوزت دول العالم في الشرق والغرب خلافاتها الأيديولوجية والسياسية كما وضعت دول العالم في الشمال والجنوب صراعاتها الاقتصادية والتاريخية جانبا من أجل النفط» (منتهى المبالغة طبعا) «في لحظة تاريخية نادرة واستثنائية من أجل أن يوحد العمل). إن الانطلاق من حقيقة صحيحة وهي أهمية النفط لا ينبغي أن تقودنا إلى المبالغة، ويصبح هذا العصر عصر النفط، وقرن النفط، وتصبح أمريكا كل معجزاتها الاقتصادية عند هيكل منسوبة للنفط، لا، هناك أيضا التقدم التكنولوجي وهناك القدرة الاقتصادية وكفاءة النظام الاقتصادي، وبالتالي فالنفط مكون، وأمريكا اعتمدت على النفط العربي من الخمسينيات لكن إعجازها أو إنجازها الاقتصادي الأساسي تحقق قبل هذا، وخرجت بعد الحرب العالمية الثانية قائدة للعالم قبل أن تعتمد على النفط العربي، فبعض المبالغات ليست ضرورة. تبقى إشارة تتعلق بروسيا. روسيا هي الأهم من منظور المستقبل. يعني المبالغة أيضا هنا، وأتذكر أني كتبت أيام الأزمة مقالا اسمه «الرهان الخاسر في قمة هلسنكي» وقلت فيه إن الخلاف الأمريكي-السوفييتي محيطه دائرة مكتوب عليها «من لم يمت بالسيف مات بغيره، تتعدد الأسباب والموت واحد»، وقد لخصت المسألة في هذا لأنه في النهاية كان خلافا تكتيكيا تفصيليا، روسيا اليوم طبعا هناك خوف على المستقبل، صعود جرينوفسكي والتيار القومي في روسيا ربما يثير بعض القلق لأن لديه طموحات توسعية إمبراطورية، لكن هذا البديل يقابله بديلان آخران. البديل السوفييتي التوجه، وهو ليس ضعيفا لأنه مستند للبيروقراطية التي لن تختفي بسهولة (نحن عملنا انفتاح في مصر من سنة 1973، وفي 1994 القطاع العام الصناعي حصته في الصناعة نزلت من 70٪ إلى 60٪) فالبيروقراطية قوية وستتمكن من أن تحمي مصالحها وهذا أساس اقتصادي لسلطة شيرنومردين-يلتسين.

التيار الليبرالي لن ينتصر بسهولة، التيار القومي في تقديري الشخصي بنزعات جرينوفسكي سيظل يمثل قوة ضغط انعكست في المبادرات الروسية

الأخيرة في الخليج، في الشرق الأوسط، في البوسنة والهرسك، في موضوع حلف الأطلنطي، لكن في النهاية مقيدة بشيء أساسي هو: تجنب الحرب الأهلية، كما يرى «فيتالي نأوومكن»، فالسوفييت بعد عشرين مليونا ماتوا في الحرب الثانية، أو الروس، وبعد العصر النووي، مستحيل أن يدخلوا في حرب. أنا الحقيقة متفق مع كثير من النتائج الاقتصادية وغير الاقتصادية، العربية، وغير العربية، التي أشار لها الأخ الدكتور محمد، بل إنني أذهب فيما يتعلق بالبعد التكاملي، الذي أعطى فيه وزنا كبيرا لفكرة تدفقات العون الخليجية لبقية الدول العربية، وركز في نهاية تحليله على فكرة التنمية القطرية باعتبارها ركيزة وباعتبار التعاون الاقتصادي العربي دافعا لها، سأذهب لأكثر من هذا وأزعم أن التكامل الاقتصادي العربي لا بديل له وأن النظام في الشرق الأوسط والسوق الشرق-أوسطية لا مفر منها، بشرط أن أدرك كيف أستطيع أن أحجم هذه العلاقات الاقتصادية التي تنشأ بالضرورة، في تقديري، مع إسرائيل باعتبارها ضرورة للسلام، كيف أحجمها بحيث لا تحول دون تطوير علاقات التكامل العربية، وهذا رهن بإرادتنا نحن، وأي تصور حول أن الغرب سيظل معاديا لنا، وأننا بالنسبة له أعداء أبديون أرى أن هذا نوع من الوهم، وينبغي أن نتعلم من شرق آسيا.

المناقشات

د. إبراهيم سعد الدين:

من أجل أن أكون مختصرا لن أدخل في المناقشات النظرية بقدر ما سأطرح أسئلة. الدكتور محمد يبدأ برفض فكرة الإمبريالية في التعريف اللينيني ويقدم التعريف البديل وهو تعريف «شومبيتر» القائل إن الإمبريالية مرتبطة باستخدام القوة، وفي حالة عدم استخدام القوة فلا إمبريالية هناك، وهو ما يطرح لدي سؤالا في العلاقة بين أمريكا الشمالية مثلا وأمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية، هل توجد علاقة سيطرة وهيمنة؟ وهل هذه العلاقة مما يقال عنها إمبريالية أم بما أن القوة لا تستخدم فهي غير إمبريالية؟ هذا سؤال من الأسئلة.

الدكتور محمد في شرحه وتعميمه تكلم أيضا عن النموذج الذي أسماه الاختيار الراديكالي الزائف، وبغض النظر عن كلمة الزائف هو الاختيار الراديكالي بصفة عامة، وهنا تحدث عن الاختيار المستند إلى اختيار أيديولوجي والذي تلعب فيه سلطة كبيرة للدولة دورا أساسيا والذي يتسم بقدر كبير من التسلط، وأنا لن أدخل في مناقشة لهذا التعريف إذا كان صحيحا أم غير صحيح، إنما هو

استند إلى هذا التعريف ليقول إن هذه الأنظمة هي أنظمة تصادمية مع الخارج وهي تنتهي إلى حروب وتنتهي إلى كوارث. وهنا يأتي سؤالي. هل في كل حالة يوجد فيها نظام راديكالي من هذا النوع يتجه النظام إلى الصدام مع الخارج؟ أم أن هناك أنظمة من هذا النوع تحاول أن تتجنب الحرب؟ وأنا هنا عندي عدة أمثلة. موقف النظام الناصري، موقف الاتحاد السوفييتي من محاولة تجنب الحرب، موقف الصين من محاولة تجنب الدخول في صدام مسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية، وغير ذلك. أنا هنا لا أدافع عن هذا النظام، لكن هذا الاستنتاج ليس بالضرورة استنتاجا صحيحا في كل الأحوال-الأمر الثاني: أليست هناك حالات عدوان وكوارث في إطار أنظمة غير تسلطية؟ وسوف نأخذ مثل 1948 في الوطن العربي. 1948 جاءت بعد حكم ما يسمى الحكم الليبرالي المزيف أو الحكم الليبرالي غير الكامل الموجود في العالم العربي، ولم تكن هناك أية راديكالية زائفة. ومع ذلك نكسة 48 حدثت، بالعدوان الصهيوني وما إلى ذلك، وهنا يتضح أن احتمالات العدوان واحتمالات التصادم قائمة في أحوال كثيرة لا تتصف بهذه الصفة. السؤال الأخير الذي سأتكلم عنه هو استنتاج الدكتور محمد أن الأنظمة إما تعبيرية وإما إنجازية، هل يا ترى ممكن الجمع بين التعبيرية والإنجازية، أم أنه أمر من اثنين إما أن تكون تعبيريا وأما أن تكون إنجازيا؟ وفي هذا الإطار استحضر أيضا التجربة الناصرية: إلى أي حد كانت هناك محاولة حقيقية لتجنب الحرب ومحاولة حقيقية في الإنجاز في ميدان التعليم وفي ميدان الصحة وفي ميدان كذا وكذا وغير ذلك.

د. محمود عودة:

في الحقيقة النقاط التي سوف أناقشها-مرتبطة بما أثاره أستاذنا الدكتور إبراهيم سعد الدين ولذلك سأختصر جدا.

أولا: ملاحظتي على عرض الدكتور محمد السيد سعيد وتعقيب الدكتور طه عبد العليم أنهما معا يتجهان إلى الحسم الشديد في الرأي، حتى في تصورهما لسيناريوهات المستقبل هناك حسم شديد، وهذا الحسم الشديد في حقيقة الأمر لا يساير منطق التفكير العلمي إلى حد كبير. النقطة الثانية: خاصة بالنظرية التي يطرحها الدكتور محمد في الدولة وبالذات

في الاختيار السياسي للدولة في العالم العربي ما بين نظام تسلطي استبدادي شمولي راديكالي زائف، غير قادر على الإنجاز، ونظام عملي وظيفي. لكنه لم يقل لنا هل هذا النظام الآخر يمكن أن يصبح شموليا؟

د. الحبيب الجنحاني:

لابد في بحثنا لنتائج كارثة الخليج أن نتفق حول نقطة وهي أنها حدث من نوع خاص متميز، من نوع خاص في أهدافه وفي أساليبه وفي نتائجه. وهي مثال نادر ليس في المنطقة العربية فحسب بل في مناطق العالم الثالث إلى آخره.

وليس هذا من باب المبالغة فنحن نعرف مثلا أنه وقعت معركة عسكرية طاحنة بين المملكة المغربية والجزائر من أجل منطقة تاندوف، وهو صراع بين جيشين وعسكريين إلى آخره، لكن لم يقع الغزو، ومثلا دخول الجيش السوري وبرغم عيوبه لكن أيضا حاول أن يكتسب شرعية وطلب من الدولة القائمة والسلطة القائمة في لبنان إلى آخره.

إذن هي مقارنة ليس مع وجود الفرق كما يقول المناطقة وإنما مع وجود فوارق إلى آخره. لكن الذي يهمني في هذا هو أن نعرف ليس فقط الأشياء الكبيرة والأهداف بل أن نعرف جزئيات هذا الغزو، وهذه المهمة تعود بالنسبة للأشقاء الكويتيين بصفة خاصة. لأن هذه الجزئيات في رأيي لن تكشف فقط النظام السياسي وإنما ستفيدنا نحن المشتغلين بهذه القضايا في الكشف فيما يتعلق بالعقلية العربية عامة، بنيتها وآليات تفكيرها إلى آخره.

وهنا اسمحوا لي أن أقفز وأقارن بين هذه الجزئيات الصغيرة: ما وقعت في دولة شمولية ذات طابع ستاليني وهذه الجزئيات التي سمعت بعضا منها هذا الصباح في غزو الشقيقة الكويت. من المهم الاطلاع على هذه الجزئيات والأحداث. ونحن نعرف الآن مدارس جديدة في دراسة التاريخ ودراسة ما يسمى بالتاريخ اليومي، هذا التاريخ اليومي كشف لنا أشياء كبيرة كنا لا نعرفها. مثلا أنا عشت بعض الجزئيات قبل حوالي ثلاثين سنة وأنا أشارك في زيارات إلى الاتحاد السوفييتي وكنا من المنبهرين بتلك الإنجازات إلى آخره. لكن بعد ذلك لما بدأت الاطلاع على المشاكل فهمت وربطت تلك الجزئيات التي عشتها شخصيا بما أصبحت أقرأه فيما

بعد. وهنا فقط سأقتصر في ذلك على مثالين:

العجوز بائعة الأيس كريم في الساحة الحمراء وكنا نتردد عليها، هي تابعة إلى تعاونية رسمية حكومية هذا في الميدان الاقتصادي. ونحن نغادر القطار على الحدود السوفييتية البولندية ويدخل علينا، وهنا الجانب السياسي، يدخل علينا أحد رجال الشرطة وكان عندنا تفاح من النوع الصغير وجدناه في السوق، فأشار إلينا فكنت أظن أنه يريد أن يأخذ التفاحة ويأكلها فأعطيناه هذه التفاحة، لكن هو شقها بالموس خوفا من أن يكون فيها فيلم أو كذا، هذه هي الجزئيات. فكيف تقول أنت إنه جيش نظامي والعراق كون وبنى جيشا وطور صناعة وتقنية، إن هذا الجيش الذي أعد للغزو في الساعات الأولى من نزوله هنا وفي ساحات الكويت أولا تبين أنه كان ليست له خرائط ولا يعرف مناطق، ومن يوم نزوله والضباط يدقون على الأبواب من أجل أن يشربوا الماء. يعني هذا ليس نقدا لا يهمني النظام والجيش الرسمي، ولكن هذا يكشف عن أشياء كثيرة مفزعة ومفجعة، لابد أن نعرف هذه الجزئيات الكثيرة، إلى جانب محاضر الجلسات، فمن الأشياء الطريفة النادرة والتي تكشف عن أشياء كثيرة أنهم كانوا يسألون البيوت عن الفاكس: هل هناك فاكس أو آليات حديثة لإرسال المعلومات، وعن الحمام الزاجل الذي استعمله هارون الرشيد من أجل كذا، هي أشياء مهمة جدا بالنسبة لنا. أيضا قضية الإشارة إلى حقوق الإنسان وتدخل الهيئات الدولية أو الدول الكبرى من أجل حقوق الإنسان، وقارن بالبوسنة والهرسك هذه قضية مهمة جدا. نحن من أنصار المجتمع المدني والتجارب الديمقراطية في الوطن العربي لابد أيضا أن نتفق معها، وخاصة بعد ما عانته الشعوب العربية من ويلات. يعني البعض منهم ينسب ذلك إلى التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية إلى آخره. لكن نحن نعرف الويلات التي يعاني منها المواطن العربي من جراء هذه النظم الشمولية. فلا بد أن أقول إن هذه الظاهرة في إعادة تشكل النظام الدولي الجديد، هناك جوانب سلبية لها، لكن هنالك جوانب إيجابية، ومنها هذه القضية، قضية حقوق الإنسان وحق تدخل الدول أو المنظمة الدولية لحماية حقوق الإنسان داخل هذه الأقطار. والآن النظم العربية الشمولية تتجه إلى الأمم المتحدة وتصيح من أجل البوسنة والهرسك، المثال الذي ضربه الدكتور محمد سعيد، وفي نفس

الوقت عندما يخرج خبر في التقارير الدولية إنه وقع اعتداء على حقوق الإنسان في هذا القطر يحتجون ويقولون إنه تدخل في الشؤون الداخلية. فلابد أيضا أن نطرح هذه القضية. والملاحظة الأخيرة هي الآفاق المستقبلية، السيناريو الذي قدمه د. محمد سعيد، وهذه نقطة مهمة جدا. وأذكر أننا كنا في ندوة قبل مدة قصيرة نتنبأ بالآفاق المستقبلية للوطن العربي في دراسة أعدت خلال سنوات طويلة والنتائج طرحت في ندوة بتونس في الثمانينيات، وكان أسوأ هذه السيناريوهات وأضعفها أن الوطن العربي سيكون قادرا على تحقيق الحد الأدنى من التضامن العربي. وكانت هناك سيناريوهات أكثر تفاؤلا: الاتحادات الإقليمية، وحدة عربية، وبعد سنوات قليلة نسقت هذه الاحتمالات حتى هذا الحد الأدنى. فالآن أنا أريد أن أقول إن من الصعب التنبؤ، لكن أنا أقول قبل التنبؤ بالآفاق المستقبلية لابد أن نقوم بعملية نقدية جريئة وعملية جراحية لكل مقولاتنا وأفكارنا حول هذه الأمور كلها سواء الدولة الشمولية أو الأداء الوظيفي وكل هذه القضايا والنظم السياسية. لابد أن نطرحها للبحث بكل جرأة ونقوم بعملية جراحية حتى نكون قادرين فعلا على التنبؤ.

عامر التميمي:

التساؤل الأول هو مدى الاستفادة من الأزمة، من أزمة احتلال الكويت، يعني يبدو أن هذه الأزمة هي نتاج إدارة سياسية في الواقع. فهل النظام العربي استفاد من هذه الأزمة لتأكيد أهمية «دمقرطة» الأنظمة بحيث تكون هذه الإدارات السياسية قادرة على اتخاذ القارات المناسبة والقرارات الصالحة للشعوب العربية وبحيث لا تتكرر مثل هذه الأزمة في المستقبل.

التساؤل الثاني هو حول دور العرب في النظام الاقتصادي الدولي. فحتى الآن الدور الإستراتيجي للعرب هو النفط. فالنفط مثلما أشرت في دراستي التي عرضتها حول الأبعاد الاقتصادية للغزو العراقي للكويت، يفقد الآن قيمته الإستراتيجية، والعالم من بداية السبعينيات حتى الآن بدأ يتخذ خطوات لتقليل أهمية الاعتماد على النفط. طبعا أنا لم أقرأ الدراسة التي ذكرها الدكتور طه والتي نشرت في المستقبل العربي بقلم الدكتور عبد الخالق عبد الله حول أهمية النفط بالنسبة للدول الصناعية الغربية، لكن

أنا أعتقد أنه يبدو أن عنده مشكلة مع الغرب تجعله يتوقع أن الغرب ممكن أن يشن حربا عالمية أو حربا نووية حول النفط. لأنه مثلما ذكرت في دراستي أن الرئيس بوش يوم تحرير الكويت ألقى خطابا مهما قال فيه من الآن فصاعدا يجب أن نكرس جهودنا العلمية لتقليل اعتمادنا على النفط حتى لا نتورط مرة أخرى في مثل هذه الأزمة. وأنا أعتقد أننا كعرب لابد أن ننتبه لهذه التوجهات وهذه التوجهات أصبحت هيكلية في النظام الاقتصادي الصناعي الغربي.

أما الموضوع الذي أشار إليه الدكتور محمود عودة حول موضوع الخصخصة فإن رأسمالية الدولة تقاوم دائما الخصخصة. ونحن الآن في الكويت صار لنا أكثر من خمس سنوات نتكلم عن الخصخصة ومازالت البيروقراطية عندنا ترفض الخصخصة ليس في مصر حتى هنا في الكويت، مكانك راوح، إذن ليس هناك إمكان للتطور إلا إذا حصل تغيير في الإدارات التي تدير وتهيمن على الاقتصاد.

د. قاسم عبده قاسم:

لي تساؤل بالمحاضرة القيمة التي ألقاها الدكتور محمد والتعقيب الذي عقب به الدكتور طه.

في الحقيقة مسألة شبه الدائرة الجهنمية أو الشريرة أو الحتمية التي تفضي إلى إجهاض مشاريع التنمية العربية بدءا من محمد علي لغاية جمال عبد الناصر وأنا لن ألحق بها مثلما ألحق بها الدكتور محمد المشروع الصدامي لأنه ألست ترى أن هناك نوعا من الظلم في أن تضع تجربة محمد علي وتجربة جمال عبد الناصر في سلة واحدة مع التجربة الصدامية؟ ثم ألا يمكن تفسير هذه المسألة، وهي مسألة شبه الدائرة الجهنمية أو الشريرة، في ضؤ أصحاب المصلحة في إجهاض المشروعات التنموية في منطقتنا. ألا يمكن وضع هذا في الاعتبار بعيدا عن أي كلام عن التفسير التآمري للتاريخ.

المسألة الثانية هو أنك أشرت إلى أن هناك نوعا من الممارسات المتشابهة، وأن قرار الغزو المنفرد في العراق كان مشابها لقرارات أخرى، وصديقنا الدكتور طه رفض هذا. أنا في الحقيقة أؤيدك لكن من ناحية ثانية، إن

قرار الغزو كان قرارا فرديا من صدام وقرارات المساندة أو المواجهة أو المعارضة أو الوقوف على الحياد كلها، كانت قرارات فردية. وعلى الأقل في مصر-وطبعا ينسحب هذا على بقية العالم العربي لكن على الأقل في مصر- كانت مؤسسة الرئاسة فقط هي التي تتولى إدارة الموقف المصري ولم نسمع مجلس الوزراء ولا الحزب الوطني ولا مجلس الشعب ولا الجماهير ولا أي أحد، الرئيس هو الذي يقف ويسأل ويجيب.

د. المنصف الشنوفي:

استمعت إلى الدراسة القيمة التي ألقاها الزميل الدكتور محمد سعيد والشيء اللافت للنظر هو الزخم والازدحام في المفاهيم وفي المصطلحات، هذا شيء يغني اللغة العربية ولكنه من حيث الفهم أنا لم أفهم.

تراكم وازدحام في المصطلحات المستوردة والمعربة والأعجمية وغير الأعجمية تجعل الباحث، ونحن في «عالم المعرفة»، يتطلب شيئا من النسبية في الأحكام. ونفس الشيء أقوله فيما يتعلق بالأخ المعقب: لنعتمد النسبية في الأحكام. لا أقول الموضوعية إنما منهجيا شيء من النسبية، وإلا لن أقرأك كمطالع وكجمهور. نأتي إلى المقاربة التاريخية أو العلمية. أنا لا أؤمن، تاريخيا ومن حيث المنهج التاريخي، بالطفرة وبالانتقال السريع. إنما أؤمن بنظرة انتقالية في التطور التاريخي. فاستغرب حتى من حيث التقديم ومن حيث المصطلحات، نتيجة لكارثة الكويت وللغزو سيكون انهيار العالم العربي ومكانة كذا وكذا وكذا، فالمقاربة لا تقنعني لأنني لا أؤمن ولا أقبل في نطاق القراءات الجديدة مثل هذه النظرة. وكنت أود أن تركز الدراسة على ما أشار إليه بعض المتداخلين الآن من خصوصية هذا الغزو وفظاعته في عصر اعتقدنا فيه أن مثل هذا السلوك قد ولى واندثر. ففي صميم أواخر القرن العشرين بعد التقدم التكنولوجي وبعد التقدم الحضاري نعيش سلوكا بدائيا رفضه من لهم مسحة من العقل من الأول، وانساق معه من كان متشبثا بالأيديولوجية، وإن كنا نقبل عنوانا وحيدا من عناوينك، في نطاق الانهيار وفي انعكاس مباشر لأزمة الخليج، هو موت وانهيار الأيديولوجية العربية والأيديولوجية الاشتراكية والأيديولوجية البعثية على وجه الخصوص. انهارت إطلاقا بهذا السلوك. وكان حريا بنا جميعا، وخاصة

في مثل هذه الورقة، أن نشير إلى مثل هذا الموضوع.

أخيرا بخصوص العلاقات الدولية والمصطلحات نفسها، هي مرتبطة كذلك بالنفط ولعلك تعرف أن النظام الاقتصادي الجديد والنظام العالمي الإعلامي الجديد، وما نادى به بوش من غير شك هو وثيق الصلة بهذه القوة أو الطاقة التي يحتاج إليها الغرب وتحتاج إليها أمريكا وهي النفط. فليس إذن مصطلحا اخترعه بوش ولن يكون له غد، أنا أعتقد من حيث التحليل المتآني والقراءة المتواضعة للتاريخ أنه استئناف ومعالجة جديدة لموضوع مطروح منذ السبعينيات في خصوص قضية دول عدم الانحياز وموقفها من قضايا النفط على الخصوص.

د. سليمان العسكري:

في الواقع بودي أن أشكر الدكتور محمد والدكتور طه على الورقة القيمة والتعليق القيم، وأود أن أعلق في ملاحظات سريعة على إشارات وردت في الورقة الأصلية للدكتور محمد. إشارة تقول بوجود تخوف في بعض الكتابات الغربية المعاصرة مما يحدث في الجنوب أو تفكك في الجنوب، وخاصة بعض التيارات الدينية التي بدأ ينظر لها وكأنها تشكل نموا جديدا معاديا للغرب وحضارة الغرب والفكر السياسي والاقتصادي الغربي.

أنا في قناعتي أن الحركة الإسلامية بالذات، التي يتم التركيز عليها الآن، في اعتقادي أن هذه الحركة ستصل في النهاية إلى اتفاق وربما تحالف ولن تصطدم مع الغرب مثلما يثار التخويف منها لأن مصالحها الاقتصادية والاجتماعية لا تتناقض في الواقع مع ما هو مطروح من فكر في الغرب، إنما هناك هوامش بسيطة يمكن الاتفاق عليها بسهولة.

الإشارة الثانية هي موضوع عسكرة المجتمع العربي أو الراديكالية الزائفة التي اعتمدت على عسكرة المجتمع. في الواقع بالنسبة للمجتمع العربي أنا أعتقد أن أية قراءة متأنية للتاريخ العربي الإسلامي منذ قيام الدولة العربية الإسلامية ستبين أن عسكرة المجتمع العربي كانت صفة دائمة وملازمة لهذه الدولة منذ بدأ إنشاء ديوان الجند في الدولة الأموية، وهو الإعلان الرسمي بتأسيس الجيش النظامي للدولة الأموية، وإلى يومنا هذا السلطة العسكرية أو المجتمع العسكري هو المهيمن على السياسات في الدولة العربية.

ولا أعتقد أننا مررنا بأي نظام سياسي مخالف لهذه القاعدة في كل مجتمعاتنا سواء في مراحل الصعود والنمو أو في مرحلة التخاذل والتفكك. مسألة أخيرة أشير إليها في ثنايا البحث من قبل الدكتور محمد وطرحها أيضا في النقاش أكثر من مرة وهي التساؤل عن موضوع الحصار الاقتصادي على العراق. في الواقع أنا لا أعترض على موضوع قسوة الحصار الاقتصادي وما يسبب من كوارث للشعب العراقي ولا أختلف حول موضوع أهمية رفع هذا الحصار إذا كان سيصب في مصلحة الشعب العراقي وليس مصلحة النظام العراقي واستمراره. في الواقع كل المؤشرات وكل الوقائع تدل على أن أي رفع للحصار الاقتصادي عن النظام العراقي في الوقت الحاضر سوف يصب في زيادة هيمنة وعسكرة المجتمع العراقي أكثر ولن يستفيد منه المواطن العراقي والذي يفترض أن رفع الحصار يوجه لمصلحته.

تعقيب الباحث

أتقدم بالشكر لجميع من ساهموا في مناقشة هذه الورقة وأنا زعمت من البداية أنها مجرد اجتهاد وأكدت على نسبية معظم الأحكام القائمة بها بل أني مستعد الآن لمراجعة الكثير من هذه الاستنتاجات ولم أقم بصياغة أي استنتاج على طريقة سوف يحدث وإنما كنت دائما أقول من المرجح ومن المحتمل وغيره.

قضية المصطلحات، أعتقد بعض المصطلحات بالفعل غير مألوفة لأنها من ابتكاري وليست ترجمة لأشياء موجودة. لأني ظننت أن هناك حاجة حقيقية لمصطلح أو آخر مثل مصطلح السياسية التعبيرية والذي يشار إليه عادة في اللغات الأجنبية «Identity politics» لكنه ليس نفس الأمر. ومع ذلك فهذه كلها اجتهادات لا أظن أنها بالضرورة صحيحة. وهي اجتهاد يقطع نصف خطوة على طريق المراجعة الشاملة لثقافتنا العربية الراهنة. وأحد أهم أسس هذه المراجعة مراجعة نظرية الإمبريالية الموروثة من الماركسية وبحكم الستالينية التي تؤكد أن كل مجتمع غربي أو رأسمالي متقدم هو إمبريالي بالضرورة التعريف، ويتوحد فيه تعريف الرأسمالية الاحتكارية بتعريف الإمبريالية. وظننت أن هناك مئات من المشاكل في هذه النظرية من وجهة نظر «النظرية»، من وجهة نظر التأمل الدقيق للنظرية، هذه

النظرية لا يمكن إنقاذها سواء في القول بحتمية تصدير رأس المال أو حتمية السيطرة على جنوب العالم، وبكافة صياغاتها سواء كانت لينين أو رونا لكسمبورج مثلا. معظم الصياغات ثبت تجريبيا أنها غير صحيحة.

وأنا في تعريفي للإمبريالية أعتقد أنه أقرب للمعقولية من حيث أنه ينبغي تمييز الإمبريالية كسياسة وليست كواقع اجتماعي بعينه، بدليل أن هناك مجتمعات لا تمارس أي ضغوط، مجتمعات رأسمالية احتكارية لا تمارس أي ضغوط عالمية على الإطلاق من نوع مجتمعات دول شمال أوروبا مثلا.

الإمبريالية في تقديري ليست مجرد هيكل للسيطرة وإنما الأمر الأعمق في الإمبريالية أنها سياسة ترمى في الجوهر إلى استخدام الأدوات السياسية أو العسكرية القسرية للحصول على مزايا سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، وربما تكون أحيانا الدوافع الثقافية والسياسية للاستعمار أهم بكثير من الدوافع الاقتصادية. وهناك دراسات كثيرة تبرهن بصورة تجريبية (نظرية مودورسكي، جلبن، الأعمال المهمة لكيندي، أولغلن) على أن الإمبريالية- المشروع الإمبريالي الغربي بمعنى التمدد العنيف في الخارج من أجل الاحتلال وهو تشكل خاص من الإمبريالية-كان مرتبطا بانفلات المنافسات بين المراكز الرأسمالية المتقدمة بأكثر بكثير مما كان يرتبط بالحاجة لتصدير رأس المال، وفي معظم المستعمرات لم يتم تصدير رأس المال وخلافه. فهناك عشرات من الأدلة تجعل النظرية بالية ومهجورة الآن. أهمية مناقشة هذه القضية لسببين، الأول أن خطاب الامبريالية بحكم ميكانيكيته يتحول لأساس تبريري مهم لكل حكام العالم الثالث، وكان تحولا مهما أيضا في إطار تبرير كل ما يفعله أي أفاق يصطدم مع الغرب بحكم أنه مناضل من أجل التحرر الوطني. فحتى عيدي أمين وخلافه وأمثال ميكي ماوس والفاشست، كل الأصناف، مادامت اصطدمت مع الغرب لحظة تصبح حركات التحرر الوطني ضد الإمبريالية تقوم بدور تقدمي وكلام من هذا النوع. وأنا أقول لا، علينا أن نفض نهائيا الثنائية الخاصة بالغرب والعرب أو الغرب والعالم الثالث إنه داخل الغرب هناك نضالات ديمقراطية مهمة، بل إنني أنسب للنضالات الديمقراطية في الغرب الفضل الأساسي في نجاح حركة التحرر الوطني في مجتمعات الجنوب بمعنى أن النضالات

الديمقراطية في داخل أوروبا، في داخل المشروع الاستعماري، أو ضد المشروع الاستعماري من الداخل، كانت هي الأساس في انحصار المشروع الإمبريالي وليس الانتصار العسكري لحركات التحرر الوطني، وهناك سبعة نماذج من النضال العسكري فقط للتحرر الوطني وبقية حالات التحرر الوطني هي نضالات سياسية كان يمكن الاستمرار في قمعها عسكريا لولا فضل التطور المدهش للقوى الديمقراطية في أوروبا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

أزعم أيضا أن النظام الدولي لم يكن برغم أن به سمات إقطاعية قوية، منها سيطرة قمة هرمية على النظام إلا أنه وبرغم استمرار هذه السمات فإن هذه السمات ليست ثابتة. السمة الإقطاعية التي تعرف الإمبريالية في تقديري ليست ثابتة. بمعنى أنه مادام النظام فيه حركية إذن هذا ينفي السمة الأساسية في الإمبريالية وهي أنها تثبيت الأمر الواقع، تثبيت هياكل السيطرة، من هنا أقول إنه في الفترة لغاية75 حدث تحول ديمقراطي مدهش على مستوى النظام الدولي، وهنا قضية ثانوية إن الذين كانوا يطالبون بدمقرطة النظام الدولي كانوا يمارسون الاستبداد في داخل بلادهم، والذين كانوا يطالبون بإعادة توزيع الثروة على مستوى العالم كانوا يمارسون احتكارا للثروة على المستوى الداخلي.

لكن على أي حال شهد العالم فعلا حركة قوية لدمقرطة النظام الدولي من خلال دور أبرز للجمعية العامة، اهتمام أكبر بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية بالمقارنة بقضايا حفظ وصيانة السلام الدولي، تحول مهم تجاه دور أبرز للأمانة العامة التي تقوم فيها دبلوماسية العالم الثالث بدور رئيسي. هذه الحركة أصبحت حركة مضادة من عام 75 ولا صلة لها بغورباتشوف بل ترتبط بانهيار الإستراتيجية التي أسمتها استراتيجية العمل على تغيير العالم من خلال السياسة وليس من خلال الأداء الاقتصادي والمستويات الأميز والأفضل في الأداء الداخلي في مجتمعات العالم الثالث.

الاختيار الراديكالي الزائف أنا مضطر فيه أن أقول إن هناك فعلا شيئا ما يشترك بين محمد علي وعبد الناصر وصدام حسين، لكني أميز الصدامية السياسية باعتبار أن لها شكلا خاصا متميزا ببعض السمات النوعية عن الاختيار الراديكالي الزائف، وأعرف الاختيار الراديكالي الزائف بمجموعة

من المعطيات، أولا غلبة السياسة التعبيرية بمعنى رؤية الدولة، وهناك رؤيتان للدولة: رؤية كونية للدولة في شكلين أساسيين إما دولة هي أداة الحل المنهجي للصراعات الداخلية وإعادة التفاوض حول بناء هيكل مستقر للمصالحة السياسة، وإما الدولة التي تقوم بدور «رسالي» على أساس أن المجتمع عضوي واحد له دماغ واحدة، هذا المجتمع يعبر عن هوية وبالتالي له رسالة مقدسة. هذا المجتمع يميل بصورة تلقائية إلى التمركز حول الدولة، أي إلغاء أو تهميش المجتمع لصالح الدولة، وفي هذا السياق القيام بالاهتمام الشديد بالأجندة السياسية والإستراتيجية، وأنا لا أنادي بإلغاء الاهتمام بالأجندة السياسية والإستراتيجية، إنما أقول إن هناك عدم توازن شديدا نتيجة للاهتمام البارز جدا بالأجندة السياسية والإستراتيجية والتي كانت عادة مقتل كل التجارب الراديكالية، هذه التجارب عموما أو هذه الأيديولوجية تتسم أيضا بنزعة للخارج يعني للعمل الخارجي.

وغالبا سهولة الاشتباك في النزاعات المسلحة أحيانا بشكل عدواني وأحيانا بشكل انتقائي، وأنا أنسب الاصطدامات العسكرية المبكرة إلى الدفاع وليس الهجوم، لكن ما كنت أدعو إليه هو تأمل استراتيجيات بديلة مادمنا نداوم على الاصطدام مع الغرب والغرب عداوني ويمارس العنف علينا لا باعتباره غربا بل باعتبار أن هناك قوة إمبريالية داخل الغرب يعني قوة اجتماعية سياسية إمبريالية تصعد لسدة الحكم أحيانا وتمارس عنفا عظيما على أمتنا. ولكن المشكلة في رد الفعل تجاه هذا، الراديكالية الزائفة تعمل رد فعل ميكانيكيا بمعنى أن كل ضربة من الغرب لابد أن يواجهها ضربة فورية للغرب، وبالتالي عسكرة المجتمع، وبالتالي الاشتباك في صدامات مع طرف أقوى دائما ما تنتهي بانتكاسات خارجية قوية جدا تؤدي إلى تكميش المجتمع، تؤدي لانهيار المعنويات، تؤدي لسقوط مشروع بدا في لحظات معينة تنمويا، هنا محمد علي مقتله الحقيقي في رأيي كان في التوسع الخارجي، إهدار موارد البلد بدلا من استكمال تجربة التنمية أو التطورات المهمة في التحول الاقتصادي الاجتماعي، هو في الحقيقة أغرق الموارد في حروب خارجية كثيرة لم تفد منها البلاد بشيء، أعتقد أيضا أن استسهال الحرب عند عبد الناصر سبب مهم في هذا السياق، سواء في حرب اليمن أو في حرب 67.

فيما يتصل بحقوق الإنسان أنا في الحقيقة أكدت أن أحد إشكالات الفكر العربي أنه لم يتعامل باستقامة مع عدد من التجديدات الفكرية المهمة التي طرأت على الفكر السياسي الدولي بعد أزمة الخليج، ومنها فكرة النظام العالمي الجديد وفكرة حق التدخل الإنساني. وما أزعمه هو أن مطلبنا بتدخل المجتمع الدولي في البوسنة لا يمكن إقامته على الدور التقليدي لمجلس الأمن وفقا للمواد المعنية في الميثاق لأنها ليست حالة تهديد للأمن والسلام العالميين، ولا يمكن إقامته على شيء آخر غير حق التدخل الإنساني، إذن كنا محتاجين أصلا لتجديد مؤسسي في النظام الدولي يوفق ويدخل تعديلا في الميثاق يقوم بالفعل على حق التدخل الإنساني، لأنه لا توجد طريقة ثانية لحل المشكلة الصومالية أو أي أساس قانوني للتدخل في الصومال، غير حق التدخل الإنساني، بمعنى المسؤولية العامة لعموم الإنسانية في صيانة الحياة أو منع جرائم مثل جرائم إبادة الأجناس، وفي الظروف التي لا تظهر فيها آليات لدرء أو ردع مثل هذه التهديدات أو إنهائها من داخل مجتمع أحيانا لا يملك القدرة، المجتمع العراقي غير قادر، فيصبح من المهم جدا التدخل. هنا الحالة الخاصة للأكراد حالة مثالية، وحالة الصومال حالة مثالية، وأعتقد أن الفكر العربي أيضا يمكن أن يتعامل مع الشعار بروح إيجابية، فإذن أنا أؤيد حق التدخل الإنساني وأطالب بتوثيقه وتعميمه واعتباره جزءا من الميثاق، ميثاق الأمم المتحدة، ونتصرف على أساسه. كقاعدة قانونية، يعني بصورة متجانسة هو أهم صفات القاعدة القانونية.

وأنا أنفي بشدة أن قرار الغزو العراقي للكويت كان قرارا خارقا. هو قرار خارق بالنسبة لنا لأننا نتكلم على الآلام الكويتية وهي الآم مبررة ومشروعة تماما، لكن لم يتكلم أحد عن آلام إعادة غزو الأكراد في 76 ولم يتكلم أحد عن إعادة غزو المنطقة الشمالية في سنة 89، ولم يتكلم أحد عن الإبادة للبشر من خلال استخدام الأسلحة الكيماوية. ولا تقل جريمة الغزو العراقي لإيران هولا سواء من حيث الحجم الإجمالي للخسائر («500» مليار دولار و «20» ألف شخص إما قتلوا أو أعيقوا) وهذا أكثر بكثير مما حصل في الغزو العراقي. وبالتأكيد كان من حق الشعب الإيراني أن يمنع هذا، إذن هو لم يكن قرارا خارقا بل هو قرار متسق تماما مع مركب

سياسي أيديولوجي بل حتى مع عقلية وذهنية معينة، تتصور أن لها مصيرا وقدرا، وتتصور أنها يمكن أن تجرب حظها لنهاية المطاف إذا ثبتت عندها للنهاية ووضعت العالم كله عند حافة الهاوية وخلافه. هل من الظلم الجمع بين التجربة الصدامية وكل من محمد علي وعبد الناصر. بالفعل طبعا هناك ظلم لكن أنا أجمع عند مستوى معين، أن هناك بالفعل ذهنية سياسية تدير الحياة السياسية لأمة بصورة معينة فيها نقط مشتركة، بعد هذا هناك خلاف جذري. عبد الناصر لم يكن في أي وقت بالقسوة والوحشية التي يتصف بها صدام حسين، لا في الداخل ولا في الخارج. وبالتأكيد مشروعه كان مشروعا به درجة عالية جدا من النبل. كل الموضوع أن نظام عبد الناصر اتسم أساسا بتصور للعالم يقوم على مستوى كبير جدا من العسكرة. ومصر واحدة من البلاد القليلة التي كان مستوى الإنفاق العسكري فيها يصل إلى 50٪ من الميزانية العامة و25٪ من الناتج المحلي الإجمالي. مستوى عال جدا فيه تقريبا مليون جندي، فيه تعبئة شاملة، المجتمع كله مقولب على نسق معين مثل النظام العسكري. وكل التجارب التي نسميها «الراديكالية الزائفة» قائمة على فلسفة ميكانيكية لا جدلية لا تاريخية، لا تدرك أن الانتصار والهزيمة عملية طويلة وممتدة وتحتمل أحيانا الدفاع والانخراط في عمل عسكري لكنها تملي أحيانا الانسحاب الذكي من الانسحاق تحت وطأة آلة عسكرية جبارة للشمال، بحكم التفوق التكنولوجي، وأحيانا ذكاء شعوب أو أمم أو قيادات وبالتحديد في فعل الانسحاب هذا، وتأجيل الاصطدام حتى يستكمل المشروع التنموي بحيث يعطي عائدا على مستوى التكنولوجيا والأداء التنظيمي والمؤسسي والعسكري.

تعقيب (المعقب على البحث):

هناك ثلاث ملاحظات سريعة.

الملاحظة الأولى حول ما قيل عن نسبية الأحكام. طبعا العرض الشفوي يختلف عن العرض المكتوب. ففي العرض المكتوب يكون المرء أكثر حذرا وتوخيا للدقة، في حين أنه قد يكون متعجلا في العرض الشفوي. لكن يبقى أن رفض إصدار الأحكام يمكن أن يقودني إلى موقف يسمونه في الفلسفة «اللاأدرية»، يعني لا أدري شيئا، لكن لا، فأنا أستطيع أن أعرف بشكل عام

أن التقدم غاية وأنه لابد من التقدم لكن يمكن أن يكون النسبي هنا في وسائل التقدم، لا توجد وصفة جاهزة أو نظرية جاهزة تقدم لي، مثل الماركسية ومثل الليبرالية-بين قوسين الدجماتية-تقدم لي إجابة عن كل الأسئلة أو أقول مثلا إن السلام مضمونه يتضمن تطبيع العلاقات مع إسرائيل لكن ركائز السلام، حدود التكامل، هنا لا إكراه في التفاصيل كما يقول الدكتور سعيد النجار. لكن أقصد فكرة مثل فكرة حتمية هزيمة صدام، كتبنا كلنا أي إنسان عاقل قرأ الخريطة العالمية، الأوضاع الإقليمية، علاقات القوى تقول إن صدام سيهزم، وهناك كثيرون ركبهم الوهم أن صدام سينتصر ويفلت بها لكن الحساب العقلاني يمكن أن يوصلني لحكم يبدو أنه حكم مطلق لأنه لا يترك مجالا لمقولة ربما ينهزم صدام. ربما لا ينهزم. لا، أنا بالنسبة لي فكرة الحقيقة بحساب عقلي بارد مبني على براهين وعلى تحليل من حقي أن أخلص لأنه من المحتم أن ينهزم. أو أن أقول مثلا النظام الشيوعي الذي يقوم على الأسس واحد اثنين ثلاثة أربعة من المحتم أن ينهار وليس معناه بالضرورة أن الوصفة الليبرالية الجامدة التي يقدمها س أو ص من الناس أو المؤسسات هي الوصفة السحرية. ههنا نجد الحكم المطلق الذي يمكن رفضه.

الملاحظة الثانية، تتعلق بالغزو العراقي. أنا في الحقيقة أرى أن هذا انقطاع وليس استمرارا. وهنا مازلت أسجل اختلافي مع زميلي الدكتور محمد، انقطاع وليس استمرارا حتى بالمقارنة مع تقاليد ما يسميه بالراديكالية الزائفة. بما في ذلك الراديكالية الناصرية التي رفضت أن توحد السودان بالقوة، والتي رفضت أن تقضي على الانفصال السوري بالقوة، بما في ذلك الراديكالية الزائفة للإسلامية الأصولية في السودان والتي يعد صراعها في الجنوب أيضا شيئا مختلفا وبما في ذلك الراديكالية الزائفة لصدام حسين في علاقته مع الأكراد أو الشيعة. فما حدث من غزو للكويت انقطاع وليس استمرارا لأنه لم تكن توجد في تقاليد الراديكالية الزائفة العربية حتى هذا الحدث فكرة التوحيد بالقوة، أن ألغي وجود دولة، وهذا انقطاع حتى في التقاليد الدولية، والتعامل معه في الأمم المتحدة فعلا به شيء نوعي مختلف عن التعامل مع الأزمات التي يقول الدكتور محمد إنها مماثلة. لا، هناك شيء نوعي جديد هنا فكرة أن دولة تلغي

وجود دولة. حتى حالة البوسنة والهرسك الصراع أساسا من داخل البوسنة والهرسك وهذه حقيقة تحتاج إلى أن نتأملها.

الملاحظة الثالثة، وهي الأهم من منظور المستقبل، فعلا العرب يعانون من واقع التهميش أو من ميل واتجاه للتهميش، هذا التهميش له عوامله الخارجية والداخلية. أيضا هذا التهميش اقتصادي وسياسي، وأنا أعتقد أنه في مجال الاقتصاد بالذات يكمن سبيل وأد ما يسميه الدكتور محمد بالراديكالية الزائفة. وهنا في الحقيقة نجد رأيين: واحد يقول إن الصراع السياسي والثروة وإسقاط النظم وما إلى ذلك هو الذي يفتح لي الطريق للتقدم، وأنا شخصيا أقول «لا» وعندي الحقيقة مثال بسيط جدا مثل مدينة العاشر من رمضان في مصر. مدينة صناعية في سنتين بدأت تنتج ربع صادرات مصر الصناعية، خلقت جمعية مستثمري العاشر من رمضان، أصبح لها سطوة ونفوذ كإحدى مؤسسات المجتمع المدني التي تتشكل من جديد على صانع القرار، هذا على المدى البعيد، أنا أرى أن التحولات الاقتصادية والسياسية الليبرالية الملائمة لظروفنا يمكن أن تمثل طريق تصفية الراديكالية.

البحث العاشر

الشرعية السياسية في الخطاب السياسي العربي والاحتلال العراقي للكويت

د. منصور بوخمسين

بينما تنحصر الآثار المادية للغزو العراقي للكويت في الكويت والعراق وسكان هذين البلدين من كويتيين وعراقيين وجنسيات أخرى، تتجاوز آثاره الفكرية هذين البلدين وتمتد لتشمل مساحة العالم العربي برمته.

وأي مسح للإنتاج الفكري أو الثقافي المتعلق بذلك الحدث بأنواعه المختلفة من كتابات صحفية أو كتب علمية أو تدعي العلمية أو شعر نبطي أو فصيح يظهر معالم تحول يقترب من الجذرية في الأنماط الفكرية التي كانت سائدة في العالم العربي قبل الأزمة وتلك التي بدأت تبرز بعد التحرير. فالخطاب العربي حول الشرعية Legitimacy 7 والذي استقر في ذهن الأمة منذ منتصف هذا القرن تعرض لهزة أضعفت بنيته ومصداقيته إلى حد بعيد.

و«فجيعة» أبناء الخليج «Rude Awakinig» و

بمعسكر الضد ومواقفه وأطروحاته لا يفسرها إلا رؤيتهم لاستخدام مفاهيم تشربوها خلال جيل أو جيلين كاملين تستخدم في تبرير الجرائم والممارسات البشعة التي ارتكبت بحقهم وبحق كل ما هو عزيز عليهم. لقد فجر الغزو العديد من التناقضات الكامنة في فكر هؤلاء الناس وأجبر العديد من المثقفين والمفكرين وعامة الناس على إعادة النظر إن لم نقل رفض العديد مما كان يعتبر من مسلمات اللاوعي في الضمير العربي السياسي السائد قبل الغزو.

في المقابل تسود حالة الضياع والإحباط قطاعا واسعا ممن قاموا بمباركة الغزو صراحة أو ضمنا، ولا تخفي تلك الحالة الحذلقات الأدبية أو التفسير التآمري للتاريخ بل تؤكدها وتدل عليها.

ولكن ليس من المحتم أن تبقى الفجيعة والإحباط مرارة في الحلق وغصة في القلوب. إن الأمم تتعلم من نكساتها والأفراد من إخفاقاتهم بمراجعة النفس وإعادة تتبع الخطوات لمعرفة موضع الانعطاف الخاطئ خلال المسيرة ومكمن العثرة على الطريق.

ويزعم هذا البحث أن أحد مكامن العثرات على الطريق كان التناقض الشديد بين الفهم السائد والمقبول لمصادر الشرعية السياسية في الوطن العربي «Politcal Legitimacy» وبين الواقع السياسي والاجتماعي السائد وحالة الجمود التي أصابت منظري الخطاب السياسي المعاصر في وقت شهدت المنطقة العربية والعالم فيه تحولات جذرية في كل جانب من جوانب النشاط الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي وحركة السكان والمعلومات وتشابكا متزايدا مع العالم الخارجي وبروز وتطور مؤسسات الدولة الحديثة التي غيرت من طبيعة المجتمعات العربية بصور متباينة مختلفة مما خلق على أرض الواقع حقائق جديدة لا يمكن تجاهلها أو التجاوز عنها بأي حجة أو لأي سبب.

لقد كانت من أهم الآثار الفكرية للغزو إبراز هذا التناقض وتفجيره بصورة أدت إلى إثارة التساؤل حول مفاهيم الشرعية العربية القومية والدينية وإبراز عدم ملاءمتها للواقع المعاصر وقصور عن مواكبة احتياجات الشعوب والمؤسسات العربية بل وتناقضها مع أولويات الفكر الإنساني في أواخر القرن العشرين.

وقد تكون إحدى إيجابيات هذه الأزمة-إن كان لها إيجابيات-هي محاولة بعض المفكرين العرب تحويل مشاعر السخط والإحباط وخيبة الأمل والمرارة وسيل السباب والمهاترات والبهلوانيات الفكرية إلى شيء بناء، وذلك بالسمو بهذه المشاعر إلى قلق فكري يراجع النفس ويحاول الإجابة بطريقة علمية وموضوعية عما حدث للفكر العربي خلال الأزمة وأسبابه ومكونات الخروج منه، وخلق فكر جديد يستلهم الواقع واحتياجاته وحقائقه ويتطلع إلى المستقبل بعين الصدق والأمانة لا بعين الحلم والتمني «Wishfu thinking» ويستعيض عن مفردات الخطاب السياسي السابقة ولغته العاطفية غير الواقعية بمفردات تناسب واقعها ولغة تلائم العصر. وأولويات جديدة لأهداف العمل السياسي كالديموقراطية وحقوق الإنسان عوضا عن الأهداف والأولويات الطوباوية الغامضة التي طالما رددها ذلك الخطاب ولا يزال.

الأمة والخلافة:

ترسخ مفهوم الأمة في الكيان الفكري للعالم الإسلامي أيام الخلافة العباسية، وارتبط هذا المفهوم بمؤسسة الخلافة. ومع تزايد الضعف السياسي لمؤسسة الخلافة العباسية ازداد التصاقها بالصبغة الدينية، وتناسب نفوذ الخلفاء العباسيين المعنوي والديني وإطالة القدسية المحيطة بهم عكسيا مع قدراتهم السياسية. إذ كلما تقلصت تلك القدرات ازداد التأثير المعنوي. ومن المفارقات التاريخية أن الفقيه الماوردي وغيره من الفقهاء قد كرسوا هذه العلاقة التناسبية عندما منحوا الشرعية لولاية الاستيلاء إذا التزمت بالأمور الشرعية. وتأكد في ذلك العصر جعل أمور الخلافة من الأمور الشرعية رغم اعتراض العديد من رجال الفقه على ذلك وقد يكون أشهرهم في هذا المجال المؤرخ والقاضي ابن خلدون...

واستمد الولاة والملوك المستقلون شرعيتهم من طقوس ومراسيم وشكليات يؤدونها للخلافة وممارسات تؤكد صلاحية انتمائهم للأمة. ولقد منحتهم تلك المراسيم والممارسات الغطاء الشرعي لحكمهم بغض النظر عن طبيعة علاقة الحكام برعاياهم في الأمور الأخرى. وكتب الفقه واضحة وصريحة في هذا المجال، فهي توجب الطاعة للحاكم ودفع الضرائب له والقتال معه مادام قد سمح بإقامة الفرائض واكتسب الشرعية من مؤسسة الخلافة

حتى وإن كان فاسقا أو ظالما.

وبتقادم الفترة وبفضل الإنتاج الفكري الكبير للفقهاء ورجال الدين وممارساتهم العملية ترسخت مفاهيم الأمة والخلافة وشكلت جزءا مهما من تراث المسلمين صبغ مؤسساتهم الإسلامية عبر قرون التاريخ بدءا بالعباسيين وحتى العثمانيين.

ومن الأهمية في هذا المجال الإدراك والفهم والأخذ بعين الاعتبار لجانب مهم من جوانب الحياة السياسية في الدولة الإسلامية التقليدية هو محدودية دور تلك الدولة في حياة الأفراد والمجتمعات وقلة وظائفها«Function». بل إنني أزعم هنا أن عدم فهم هذا الجانب هو السبب الأهم في التناقض الذي أسلفت الحديث عنه بين مفهوم الأمة وواقع الدولة.

إذ لم يكن للدولة الإسلامية سوى دور محدود في شؤون الأفراد الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية بل الدينية أيضا. واقتصرت وظائف الدولة على أمور ثلاثة. حماية الأرض من العدوان الخارجي وإقامة الأمن في الداخل، وتمضية القضاء. وكانت معظم الوظائف التي تعتبر مسؤولية الدولة عنها أمرا مفروغا منه، من مسؤولية مؤسسات أخرى غير الدولة.

فالرعاية الاجتماعية والتعليم وتنظيم التجارة والصناعة والزراعة، وحتى بناء الموانئ وإقامة السدود وحل المنازعات البسيطة كانت كلها من مسؤوليات تنظيمات أخرى كالقرية أو القبيلة أو الطائفة الحرفية أو الصنف أو الطائفة الدينية أو الطريقة الصوفية وغيرها من تنظيمات.

وكان الأفراد في تلك الدول يعيشون ضمن دوائر واحدة المركز بالنسبة للفرد ولكنها تتقاطع في دوائر عديدة. فكان الفرد جزءا أو عضوا في القرية أو القبيلة أو الطريقة الصوفية أو انتماء ديني آخر أو صنف حرفي أو طائفة حرفية أو وحدة إدارية وإقليم جغرافي. وقد لا تتفق كل أو معظم هذه الدوائر في حدودها مع حدود التقسيم السياسي أو الإداري الذي يخضع الفرد له. ولم يكن لعدم الاتفاق ذلك أهمية قصوى؛ إذ إن محدودية وظائف الدولة ومطالبها من الأفراد وسهولة الاتصال وعدم وجود الحدود السياسية بمفهومها الحالي جعلت الفرد أو الجماعة هي التي تقرر أهم الحدود بالنسبة لها، إذ قد تكون تلك الحدود هي حدود الطبقة الاجتماعية أو المذهب الديني أو الولاء القبلي أو غيرها من الدوائر أكثر أهمية من

حدود الدول والأنظمة السياسية.

ومن نافلة القول «أن هذا النظام السياسي التقليدي يختلف اختلافا جذريا عن النظام الذي برز وساد في عالمنا الحديث والمعاصر إلا وهو الدولة القومية «Nation state» برزت الدولة المركزية القومية في أوروبا الغربية الحديثة وارتبط بروزها وتطورها ببروز وتطور الطبقة البرجوازية والنشاط الكبير في اقتصاد تلك المنطقة وصاحب ظهور هذه الدول تحول في الفكر الأوروبي ليس هذا مجال توصيفه، ولكن يهم بحثنا هذا أن يشير إلى جانب من ذلك التحول يتمثل في بروز النزعة القومية وفكرة الأمة كتجسيم حي للقومية.

وقد استمدت كل الدول الأوروبية الحديثة شرعيتها من تمثيلها للقومية وخلق الشعور القومي: دول فرنسا وإسبانيا وإنجلترا وغيرها من الدول.

أما في عالمنا العربي فقد بدأ هذا النمط السياسي بالبروز في أوائل القرن التاسع عشر في دولة محمد علي بمصر ولكنه لم ينتشر إلا في القرن العشرين. ولقد خرجت معظم دولنا الحديثة بحدودها المتعارف عليها الآن من أشلاء الدولة العثمانية أو على يد القوى الإمبريالية التي حكمت عالمنا العربي حتى وقت قريب. ورغم أن العديد من هذه الدول كاليمن ومصر والمغرب يعود بتاريخه إلى آلاف السنين إلا أن أيا من هذه الدول لم تحاول استمداد شرعيتها من فكر مشابه لفكرة الدولة القومية الأوروبية. أو حاولت ذلك على استحياء كما في تونس التي ركز فيها بعض أعضاء الحزب الدستوري الجديد على فكرة الشخصية التونسية المتميزة. أما المحاولات الأخرى كالفرعونية أو الفينيقية أو غيرها من أفكار قومية محلية فقد جوبهت بمعارضة شديدة ولم تلق قبولا يذكر. لم يكن باستطاعة أي من هذه الأفكار انتزاع مفهوم الأمة من وجدان عامة الناس أو مثقفيهم. لكن ذلك المفهوم شهد تحولا مهما في نفس فترة تكون الدولة الحديثة. إذ تحول مفهوم الأمة من مفهوم ديني إلى مفهوم قومي، وتحورت الخلافة إلى زعامة، وطغى هذا المفهوم أو كاد على المفهوم التقليدي للشرعية. ولكن المحصلة النهائية بقيت واحدة. إذ استمر استمداد الشرعية مما وراء الحدود سواء كانت تلك الشرعية شرعية دينية إسلامية أو شرعية قومية عربية. وشهدت فترة ولادة الخطاب العربي السياسي المعاصر بمفرداته وأولوياته

التي كرست مفهوم الأمة وأهداف الوحدة، وجعل ذلك الخطاب من الدولة القومية الحديثة التي خلع ذلك الخطاب عليها اسم الدولة القطرية دولة مرحلية تفتقر إلى الشرعية إلا بقدر ما تساهم في تكوين دولة الوحدة العربية. ولكن افتقار الدولة الحديثة هذه إلى الغطاء الشرعي المحلي لم يحل دون اضطلاعها بدورها كدولة قومية مركزية حديثة-Centeralized (state Nation). إذ تحولت هذه الدول مع الوقت وبفضل التطور الاقتصادي والإداري إلى قوى واضحة المعالم شديدة الفعالية محددة الوظائف. وازداد تدخلها في شؤون الأفراد والجماعات، وشرعت في استلاب الفعاليات المختلفة ووظائف التنظيم والإشراف والرعاية من التنظيمات والزعامات التقليدية المختلفة، وساهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إذابة الحدود بين الجماعات المختلفة ضمن الوحدة السياسية الواحدة، وبالمقابل تحولت الحدود السياسية إلى حدود واضحة وقوية تفصل أفراد الجماعة الواحدة، سواء كانت تلك الجماعة قبلية أو مهنية أو دينية عن أقرانهم في الوحدات السياسية الأخرى. وبينما كانت كافة الدوائر التي أسلفنا الحديث عنها تضعف كانت الدائرة السياسية للدولة الحديثة تزداد قوة ووضوحا في حياة الأفراد اليومية.

ولم يماثل هذا التغيير على أرض الواقع أي تغيير في مفهوم الشرعية السائد الذي تبعته القيادات السياسية والشارع السياسي دون تدقيق كبير، أو أي تطور في الخطاب السياسي المعاصر الذي برز عند أول تكوين الدول الوطنية. ويقول المرحوم عبد الرحمن البزاز إن تبني الأفكار الاشتراكية من قبل القوميين والوحدويين العرب لم يكن إلا هروبا من معضلة غياب المنهج وقفزا فوق مشاكل الفروقات العديدة بين الأقطار العربية المختلفة في الظروف الاقتصادية والأنماط الإدارية والتنظيمات الاجتماعية والفكرية. ولم يكن لمنظري الشرعية الوحدوية موقف واضح من الأقليات غير العربية أو الفروق الإقليمية أو قضايا التنمية ومتطلبات العصر الحديث. وبقيت دولة الوحدة حلما يبتعد عن الواقع الذي كانت تشكله الدول القطرية الحديثة التي تصدت لواقع حياة الأفراد والجماعات ومشاكل ومتطلبات العصر الحديث، وحاولت معالجتها بنجاح في بعض الأحيان وبالفشل في أحيان أخرى.

ولست في مضمار تقييم كفاءة أو حسن إدارة الدولة للأعباء الاجتماعية أو الاقتصادية والتعليمية وغيرها التي تصدت لها بل تأكيد سلطتها على تلك المجالات وسحبها تلك السلطة من يد الأسرة أو الجماعة وخلقها من خلال ذلك كله لطبقات ومصالح ومراكز نفوذ وقوة ترتبط ارتباطا وثيقا بالدولة القطرية الحديثة.

وقد يكون العراق الحديث مثالا واضحا لذلك التطور. لقد استخدمت الأنظمة السياسية التي تتابعت على حكم العراق كافة إمكانيات الدولة المركزية الحديثة لخلق كيان منفصل وواضح ومترابط من خليط يمثل كل ما أسلفنا الحديث عنه من دوائر قبلية أو مذهبية أو إقليمية، إذ أقامت الدولة العراقية الحديثة سدا حقيقيا بين الجماعات الممتدة بين شط العرب وعربستان في إيران وبين قبائل الفرات الأوسط وأرحامهم في الجزيرة العربية وحاجزا بين قبائل الفرات الأعلى على جانبي الحدود العراقية والسورية. وانقطعت أنماط اتصال تعود إلى مئات السنين بين منطقة الموصل وكل من تركيا وسوريا.

وقد يكون من سوء المصادفات أن يتزامن وصول نظام البعث إلى السلطة مع أول ارتفاع حقيقي لأسعار النفط في خريف عام 1969. إذ ساعدت العائدات النفطية على تسارع بناء الدولة القطرية وهدم كل ما يمت إلى الدولة التقليدية بصلة. إذ تم القضاء تقريبا على كافة القيادات التقليدية من قيادات دينية أو عشائرية أو جماعية، ولم يبق من المؤسسات الشعبية الحقيقية إلا ظل واه. وخلقت المؤسسات الجديدة البيروقراطية والاقتصادية والتعليمية جيلا يرتبط ارتباطا وثيقا بالدولة الحديثة.

ورغم الغطاء الأيديولوجي القومي والوحدوي الذي لبسه النظام البعثي إلا أنه اتخذ منهجا قطريا واضحا في سياسته الخارجية والداخلية.

واتخذ ذلك النظام منهجا واضح التناقض بين الخطاب السياسي والممارسات الفعلية. إذ بينما انتشرت دعاوى الوحدة والقومية، عمل ذلك النظام على إفشال كل محاولات الوحدة سواء في 1963 مع مصر وسوريا أو عام 1969 عندما توصل شقا حزب البعث في سوريا والعراق إلى صيغ الوحدة، ودخل ذلك النظام في منازعات لم تنته مع جيرانه العرب. وفيما دفع النظام بشعار محاربة الاستعمار والإمبريالية، ارتبطت سياساته بالقوى

الغربية ارتباطا وثيقا وتحالف معها في أكثر من مناسبة لعل أبرزها حربه مع إيران، كما ارتبطت سياساته الاقتصادية مع الغرب في سلسلة متشابكة من العلاقات كانت في بعض نواحيها أشد بشاعة من أشكال الاستعمار التقليدي. كل ذلك في ظل إعلام عالي الضجيج وخطاب قومي وحدوي معاد للاستعمار يوزع تهم العمالة والخيانة ذات اليمين وذات الشمال. كما شن سلسلة من الحروب الداخلية ضد الأكراد والشيعة وغيرهم في محاولة لصهر القطر أو التطهير العرقي، وتمت تغطية تلك الحروب أيضا بغطاء من الشرعية القومية التي وجدت المساندة أو السكوت في الشارع العربي.

وكما استخدم صدام إمكانية الدولة القطرية لغزو الكويت فإنه استغل كذلك شرعية الوحدة كغطاء لذلك العمل، على الرغم من أن ذلك العمل ليس سوى حلقة أخرى في بناء الدولة القطرية الوطنية واستكمال أجزاء الوطن بمفهوم الدولة الوطنية الحديثة، كما يظهر بكل وضوح في بيانات الغزو. ولم يكن العراق هو الدولة الوطنية الوحيدة في هذا المجال، إذ نجد في كافة الدول العربية ذات التناقض الواضح بين الولاء اللفظي والصخب الإعلامي والمراسيم والطقوس الوحدوية وارتداء لباس الشرعية العربية غير الممارسات الفعلية للأنظمة السياسية التي وضعت مصالحها في المقام الأول، حتى وإن تعارضت تلك المصالح مع المصالح القومية العربية. والأمثلة لا تعد ولا تحصى على ذلك. ونما مع تلك الممارسات نوع من التفكير الانفصامي الذي استمد معاييره بصورة متزامنة من أمور الواقع ومعايير الخطاب السياسي القومي والديني. وبموجب هذا النمط من التفكير أباح الشارع القطري لنفسه أي ممارسة معاكسة للخطاب القومي مادامت انسجمت مع مصالح القطر، أو حتى مصالح النظام السياسي، بينما استنكرت نفس الممارسة إذا ارتكبها الآخرون بحجة خروج هذه الممارسة عن المنهج القومي المفترض. وهكذا استباح الأردن والعراق وغيرهما حق محاصرة القوى الفلسطينية وتقليص فعالياتها بل وضربها بحجة إخلالها بالأمن والنظام، لكن الجميع استنكر موقف لبنان بوجه النضال الفلسطيني واستنكر الجميع-بمن فيهم اللبنانيون-محاولة الحكومة الأردنية إزالة الوضع الخاص للتنظيمات السياسية والعسكرية في الأردن في سنة. 1970 وما يجدر ذكره هنا أن الملك حسين في إحدى مقابلاته الأخيرة أورد في مجال

عتبه على الكويتيين كون هؤلاء قد «وقفوا ضد الأردن في محاولاته المشروعة لإعادة الأمن والنظام في سبتمبر الأسود إلى عمان بعد أن عبثت به أيادي منظمة التحرير» وذكر بدور الكويت في إنقاذ ياسر عرفات.

إن من عدم الدقة القول إن الإعلام العراقي قد خلق جو التأييد لصدام الذي ساد أكثر من شارع وتردد على الكثير من الألسنة، رغم فداحة وبشاعة ما قام به. إن الأدق هو القول إن التأييد الجماهيري هو الذي قاد إعلام صدام. لقد استجابت تلك الجماهير لمأثور متوارث يمنح الشرعية لأي عمل باسم الوحدة. ويمنح التأييد التلقائي لأي شخص يتقمص شخصية الزعيم أو القائد أو المستبد المستنير، وغير ذلك من أسماء حفلت بها أدبيات الوحدة القومية. إن تأييد مغامرة صدام ليس سوى رأس جبل الجليد الظاهر من مخاطر نمط فكري لا يطابق حقائق الواقع وأولويات العصر وتطلعات المستقبل والقيم الإنسانية. وأرجو ألا يفهم من كلامي هذا أن المأثور السائد في الفكر العربي عن الشرعية يفرض غطاء شرعيا للظلم أو القهر. ولكنني أزعم أنه يحمل بذور التغاضي عن الدكتاتورية وقبول المغامرات التوسعية والتجاوز عن اضطهاد الأقليات وابتلاعا لكيانات الصغيرة، أو كما يقول كنعان مكية تعليقا على الأنفال (والأنفال كما تعرفون كانت عملية التدمير المبرمجة التي قام بها النظام العراقي ضد الأكراد بقيادة علي حسن المجيد) يقول كنعان مكية: «لقد أثرنا الدنيا احتجاجا على تدمير الصهاينة لستين قرية عربية في فلسطين، ومن حقنا ذلك، ولكن صوتا واحدا لم يرتفع احتجاجا على تدمير أربعة آلاف قرية وبلدة ومدينة وتراث شعبي يمتد لآلاف السنين». من ناحية أخرى كان نتيجة للانشقاق الحاد في صفوف العالم العربي الذي أحدثته مغامرة صدام والصراع بين الأنشطة السياسية والجماعات المتعارضة الذي رافق وتبع تلك المغامرة أن اندفعت إلى السطح أنماط فكرية جديدة تصب في قناة شرعية سوفيتية جديدة تنطبق مع الحدود السياسية والمصالح المباشرة للأنظمة السياسية. فبيانات احتلال الكويت تتحدث عن العراق العظيم وعن العراقيين (وهنا التعبير العراقي «تاج العرب وعقال رؤوسهم»)

والبيان الذي أصدرته نقابة العمال الأردنيين بعد الغزو يتحدث عن فضل أبناء فلسطين والأردن في بناء حضارة الخليج، طبعا مع الإشارة

لتخلف الخليجيين وغير ذلك. وقصائد الشعر النبطي تتحدث عن من هم العرب فعلا، عرب القادسية وغير ذلك. والهجوم العنصري من جريدة العرب على عربان الخليج ذوي الأرداف الضخمة والأفواه الشرهة إلى غير ذلك. ولا تقل هذه الأنماط في بشاعتها عن أنماط التبرير للغزو بدعاوى الشرعية الوحدوية أو الدينية أو أولوية مفهوم الأمة أو المعايير المزدوجة لقياس الأحداث وتقييم الأفعال. ولكنني في نهاية المطاف لا أجد مبررا للشعور بالفجيعة أو الدهشة الزائدة على الحد أو الشعور بالانصعاق لسماع أو قراءة ذلك كله. إن ذلك كله ليس سوى نتاج لنمط من التفكير الازدواجي الذي مارسه العرب في عصرهم الحديث بمن فيهم أبناء الكويت والخليج. وقد يكون من الخطأ أو مضيعة الوقت محاولة الرد على دعاوى التيار المؤيد لصدام أو الدخول في نقاش أو جدل معها، أو حتى محاولة تفنيدها. إن من الأجدى في هذا المجال النظر في هذا النوع من الخطاب على أنه عرض لمرض، إن صح التعبير، أنه الواجهة الخارجية لنمط فكري أو أيديولوجي لا يستقيم مع متطلبات العصر ومفاهيمه وأولوياته، ولا يستجيب لحاجات الناس في هذا العصر، ولا يقدم لهم منهجا صالحا للتقييم أو القيام. إن معضلة انقسام موقف الشارع العربي تجاه الاحتلال العراقي للكويت، وعجز العديد من المثقفين عن استيعاب فداحة الظلم وعمق المأساة التي كان صدام يقود العراق بل والعالم العربي نحوها، ناتجة عن محاولة معالجة وضع جديد في عالم جديد بمفاهيم عفا عليها الزمن، وعجز الكثيرين عن التخلص من قوالب التفكير الجاهزة أو التفكير المؤتمت لسبب أو آخر. والتحدي الذي أمامنا الآن هو إيجاد خطاب سياسي جديد يستمد مبادئه من أولويات الحق والعدالة والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات كما يتعارف عليها الناس في العصر الحديث. وقد تكون الخطوة الأولى في مواجهة هذا التحدي هي استرجاع الماضي القريب ونقده نقدا موضوعيا والتخلص من القيود والعقد التي تراكمت في اللاوعي العربي خلال فترات الصراع الطويلة بين ذلك العالم العربي والإسلامي والعالم الخارجي، والتحرر من القوالب الفكرية الجاهزة والفكر المؤتمت وتعرية الانفصام الواضح بين

الفكر والفعل في عالمنا المعاصر على نطاق واسع، وازدواجية العديد من معايير خطابنا السياسي المعاصر.

تعقيب عام على أبحاث الندوة

د. فؤاد زكريا

عندما كنت عضوا في اللجنة التنظيمية لهذه الندوة ووافقت على أن يكون دوري في نهاية الندوة هو القيام بنوع من التعليق الشامل على الندوة، لم أكن أعرف في ذلك الحين أو لم أكن واعيا بأنني قد أوقعت نفسي في شر أعمالي بالموافقة على هذه الفكرة أو على هذا الاقتراح. لأن من يعلق على الندوة ككل لابد أن ينتظر حتى تنتهي الندوة تقريبا، ثم يبدأ في تسجيل تعليقاته سواء كانت خاصة أو عامة على هذه الندوة. وهذا بالفعل ما حدث لي، فبالرغم من أن أفكارا كثيرة جدا تدور في رأس الإنسان طوال الوقت فإني لم أبدأ في التدوين الفعلي لملاحظاتي هذه إلا صباح اليوم. مما جعلني مضطرا إلى التغيب عن الجلسة الصباحية. على أية حال وبحكم الأمر الواقع لن أطيل في التعليق على بحث الدكتور منصور، وإنما أريد أن أقول إني أتفق معه في الفكرة الرئيسية التي دارت حولها ورقته. هذه الفكرة الرئيسية هي أن الشرعية في العالم العربي الحديث قد استمدت

من معان سابقة هي قدرة أي نظام على تحقيق شكل من أشكال الوحدة أو القومية أو على الأقل ادعاؤه بهذا. ولكن هذا السند الشرعي لا يتطابق على الإطلاق مع السلوك الفعلي لهذه الدول. وأظن أن الغزو العراقي للكويت هو نموذج واضح لهذا. لأن الغطاء الفكري الذي استطاع به هذا النظام أن يجتذب نسبة هائلة من الجماهير العربية كان هو على وجه التحديد تلك النقطة التي تفضل بالتنبيه إليها الدكتور منصور، وهي أنه زعم أن كل ما يرمي إليه من احتلال الكويت ليس إلا تحقيق ذلك الحلم العربي القديم، وهو بناء الدولة العربية القومية الواحدة. ربما كان الاستثناء الذي أود أن أشير إليه في هذه النقطة بالنسبة إلى القاعدة العامة التي وضعها الدكتور المنصور، ربما كان الاستثناء الوحيد هو حال دولة مثل مصر. فلا أظن أن الشرعية في دولة كمصر قد بنيت على فكرة تحقيق الوحدة العربية الشاملة أو حتى المناداة بهذا الشعار، باعتبار أن مصر كانت دولة لها كيانها ومستقرة وزراعية قديمة إلى آخره، فلم يكن لهذا الشعار أي دور في الحياة المصرية المعاصرة إلا في فترة محدودة من عهد الرئيس عبد الناصر وهي الفترة ما بين 58 و 67 على وجه التحديد، أي أقل من عشر سنوات. وكما أن التجربة الناصرية ثبت فيما بعد أنها كانت متوقفة على شخص الزعيم نفسه، وعلى «الكاريزما» أو الجاذبية الخاصة التي اكتسبتها شخصيته، وأنه بعد أن انتهى وجود هذه الشخصية سقطت عناصر التجربة الناصرية بسهولة. فيمكن القول أيضا إن شعار الدولة القومية العربية الواحدة لم يبق له بريقه السابق الذي كان يكتسبه خلال جزء مهم من الفترة الناصرية. هذه الفكرة التي طرحها الدكتور منصور بعثت إلى ذهني في أثناء حديثه فكرة أخرى، وهي: أليس من الجائز أن قدرا كبيرا من التأييد أو عدم التأييد الذي وجده النظام العراقي عندما غزا الكويت راجع إلى هذه الحقيقة. بما أن النظام العراقي استخدم حجة التكوين أو إعادة بناء الدولة العربية الشاملة، وبما أن الدولة الرئيسية التي وقفت ضد هذا، وهي مصر، لم يكن هذا الشعار يؤثر فيها تاريخيا وفي وجدان الشعب نفسه تأثيرا قويا، فمن الجائز-وهذا مجرد فرض خطر ببالي قد يكون صوابا وقد يكون خطأ-من الجائز أن هذا كان أحد العوامل في تحديد الفرق بين مجتمعات عربية سارت في ركب الدعاية الصدامية ومجتمعات

أخرى لم تنخدع بهذه الدعاية. على أية حال أريد أن أنتقل الآن إلى التعليق العام على الندوة ككل، وهي في الواقع مهمتي الرئيسية كما حددت لي من قبل.

من أوضح عيوب الفكر السياسي العربي المعاصر أنه يتبع تعاليم أرسطو أكثر مما ينبغي، ولقد كان أرسطو-كما تعلم الكثيرون منا في المدارس الثانوية- يقول بثلاثة قوانين للفكر كان يراها ضرورية لكي يتوافر للتفكير الحد الأدنى من الصحة أو المعقولية. والذي يهمنا من هذه القوانين هو القانون الثالث المسمى باسم «الثالث» أو «الوسط المرفوع» Law of excluded middle. وينص هذا القانون على أن أي شيء لابد أن يتصف بصفة أو بنقيضها ويستحيل أن يوجد وسط بين الاثنين. فالسماء اليوم إما ممطرة أو لا ممطرة، والقاعة التي نجلس فيها إما مزدحمة أو لا مزدحمة، ومن المستحيل أن نتصور حالة ثالثة لا تكون هذه أو تلك. هذا القانون يمارس في فكرنا العربي تأثيرا بالغ القوة، مع أننا في واقع الأمر لا نفهمه على حقيقته عندما نطبقه على المواقف الفكرية الحادة التي تشكل ردود أفعالنا في معظم الأحيان. فنحن نصبغ تفكيرنا في أحيان كثيرة بصبغة ثنائية حادة نتصور فيها أننا كلما طرأت أمامنا مشكلة كان علينا أن نتخذ إما موقفا معينا وإما نقيض هذا الموقف، ونبدي فروض الطاعة والولاء لأرسطو العظيم حين نعجز تماما عن تصور أي ثالث أو وسط بين هذين النقيضين. ولكي اقترب بهذا الكلام المجرد إلى أرض الواقع دعونا نطبقه على حجة مشهورة ظهرت على نطاق واسع في ذلك الجدل الفكري الذي أثاره الغزو العراقي للكويت منذ أيامه الأولى.

فما أن أعلنت الولايات المتحدة اعتزامها إنزال قواتها في أرض المملكة العربية السعودية لكي تتصدى لقوات صدام حسين الغازية، حتى وجدها المدافعون عن صدام فرصة لكي يضفوا على موقفهم شكلا مقبولا ويربطوه بتيار طويل من مقاومة الغرب الإمبريالي وحليفته أمريكا. وهو تيار متأصل بقوة في عقل الإنسان العربي وقلبه أيضا. وهكذا أكد هؤلاء بأسلوب لم يكن يستخدم في الأيام الأولى للأزمة أن القضية كلها هي قضية وجود قوات أجنبية تنزل بأعداد هائلة في بلد عربي آخر، وأصبحت الحجة التي يقذفون بها في وجه كل من يجادلهم هي: هل أنت مع أمريكا أم ضدها؟ أو

هل تريد أن تقف في نفس الصف الذي تقف فيه الإمبريالية أم في صف من يناهضونها؟ هكذا طبق المبدأ المشهور في منطق أرسطو بصورة مباشرة، وتصور من طبقوه أنهم قد ضمنوا بذلك سلامة تفكيرهم وأثبتوا فساد تفكير خصومهم. ولكن الواقع أن هذا المبدأ المنطقي يطبق هنا بطريقة فجة فاسدة لو عرف بها أرسطو نفسه لاستنكرها كل الاستنكار. فالظواهر السياسية المعاصرة أعقد من أن ترد إلى مثل هذه الصيغة: هل أنت مع أمريكا أم ضدها؟ ذلك لأن الطرف العراقي، الذي ادعى أنه يناهض النفوذ الأمريكي في العالم العربي، هو الذي سلك بطريقة أدت في النهاية إلى أن أصبح العراق نفسه ومعه جزء كبير من العالم العربي أكثر خضوعا لأمريكا وللغرب بكثير مما كانوا عليه جميعا قبل بدء الأزمة. وكثير ممن ألحوا على النظام العراقي بالانسحاب خلال شهور الاحتلال العراقي السبعة-وهم أولئك الذين اتهموا طبعا بمسايرة الإمبريالية والأمريكان إلى آخره-كثير من هؤلاء كانوا مشفقين على المنطقة كلها من النتائج التي ستترتب على حرب غير متكافئة بين دولة عربية نامية وبين أعظم قوى العالم. وهكذا فإن المسائل لا ترد إلى صيغة مخلة في بساطتها، هل أنت مع / أ/ أم ضدها؛ لأن «مع» و «ضد» في هذه الحالة يحملان معاني معقدة إلى أبعد حد، وهما قطعا ليسا نقيضين بالصورة التي كان يطالب بها حكيمنا القديم أرسطو.

لقد أثيرت في هذه الندوة وفي أكثر من بحث مشكلة الخطاب العربي المستخدم خلال الأزمة، أو بتعبير آخر نوع اللغة التي كان يتخاطب بها الفريقان المتصارعان. ولابد أن ننتبه إلى أن أي حديث عن الخطاب أو اللغة إنما هو في واقع الأمر حديث عن الفكر الذي يكمن وراء هذا القالب اللغوي. فاستخدام لفظ ما أو اختيار مصطلح معين أو طريقة خاصة في التعبير لابد أن يكون انعكاسا لخيار فكري محدد. وفي هذا الإطار نستطيع أن نقول إن أي نقد يوجه إلى الخطاب العربي المعاصر إنما هو في الوقت ذاته نقد للفكر، أو للإطار الفكري الذي اختار هذا الخطاب اللغوي قالبا له. ولقد كانت أزمة الخليج حقل تجارب واسعا للغة السياسية العربية وبالتالي للفكر السياسي العربي. فمنذ اللحظة الأولى ظهر بوضوح ذلك الخلط الفادح بين السياسة والأخلاق في لغتنا وتفكيرنا. إذ دار الحديث

عن إيقاع صدام حسين في فخ نصبه له الغرب، وعرضت باستنكار فكرة تدخل المصالح البترولية في النزاع وكأن الوضع الأمثل للنزاعات هو أن تكون أخلاقية مجردة من المصالح. بل إنني أرى في الحديث الطويل عن ازدواجية المعايير-ونحن نعلم الدور الكبير الذي أخذته فكرة ازدواجية المعايير وخاصة في الشهور المتأخرة من هذه الأزمة-أرى في هذا الحديث الطويل عن ازدواجية المعايير أنه ينطوي بدوره على توقعات أخلاقية لا علاقة لها بميدان السياسة. ففي ميدان السياسة يكون من الطبيعي جدا أن تكيل الدولة بمكيالين أو أكثر فتنحاز مرة إلى مبدأ ومرة أخرى إلى عكسه وفقا لمصالحها، ولا يكون ذلك مرذولا إلا في ميدان الأخلاق والسلوك الشخصي.

وربما كان الأهم من ذلك أن نظرية المؤامرة بكل أشكالها المباشرة وغير المباشرة، العميقة والفجة، هي في رأيي شكل من أشكال الخلط بين الأخلاق والسياسة أيضا. فما نسميه مؤامرة هو تعبير آخر عن لجوء دولة ما إلى كل الطرق والأساليب الممكنة من أجل تحقيق أهدافها. ومن هنا فإنها تستخدم عقلها إلى أقصى حد في التغلب على أية عقبة تعترضها أو تقف في سبيل تحقيق مصالحها. ولعلنا في عالمنا العربي لم نفكر جيدا في دلالة إطلاق اسم Intellegence على أجهزة المخابرات، التي هي المختصة بتدبير ما نسميه بالمؤامرة. فأصحاب هذه الأجهزة ينظرون إلى الصراع على أنه مباراة في الذكاء، وليس التآمر السياسي سوى شكل من أشكال هذا الذكاء. ولعلنا أيضا لم نفكر جيدا في دلالة اسم «المخابرات» أو «الاستخبارات» الذي نستخدمه نحن. فالمسألة في نظرنا ليست إلا نقل الخبر أو الوشاية، وهو عمل غير أخلاقي لا علاقة له بالذكاء. وهكذا فإن الدول جميعا تستخدم كل ما لديها من ذكاء في التحايل على تحقيق أهدافها، والمطلوب هو أن يكون لدينا نحن من الذكاء ومن القدرة، والإرادة بالطبع، ما يمكننا من كشف هذا التحايل أو من ممارسة تحايل مضاد يفسد أهداف العدو ويحقق أهدافنا نحن.

ولكننا حين نجد أنفسنا مفتقرين إلى هذه القدرات نبكي على مصيرنا من خلال اتهام الخصم بالتآمر والخداع والغدر، وكلها مفاهيم أخلاقية تكتسب معانيها من ميدان السلوك الفردي ولا تعني شيئا بالنسبة لسلوك الدول. على سبيل المثال كل هجوم إسرائيلي على بلد عربي، في الأغلب

على مصر، كان هجوما غادرا، ولكن هجومنا نحن الوحيد الناجح سنة 73 لم يكن غادرا، بالعكس طبعا كان شيئا آخر على الإطلاق، مع ملاحظة أننا لوقسناه بالمقاييس الموضوعية الصرفة أو حتى المقاييس الإسرائيلية، فهذا اليوم كان يوم «كيبور»، أكبر عيد عند الإسرائيليين، وهو اليوم الذي يعطلون فيه أعمالهم ويصلون ويجلس كل واحد في بيته وكذا وكذا، فلو استخدمنا بمقاييسهم كلمة الغدر هنا، ربما كانت مبررة إلى حد كبير.

طبعا هذا أيضا يدل على أن من الممكن أن تزدوج المعايير ويكون هذا الازدواج مشروعا عندما يكون هناك غدر في جانب وانعدام غدر في جانب آخر. والى هذا الخلط بين الخطاب الأخلاقي والخطاب السياسي تنتمي تلك الظاهرة التي كان لها دور كبير في مختلف مراحل أزمة الخليج ومازالت تؤثر في أوضاع هذه الأزمة حتى اليوم، وأعني بها تأثير كرامة الزعيم على مسار الأحداث السياسية.

فمنذ الأيام الأولى للأزمة قيل إن المشكلة كلها كانت قابلة للحل لولا أن جامعة الدول العربية باتخاذها قرارا بإدانة العراق في 10 أغسطس 1990 قد مست كرامة صدام حسين فتشبث هذا الأخير بموقفه وقرر المضي في طريق التشدد. هذا الكلام لم يكن حديثا عابرا، ولم يأت على لسان بشر عاديين بل كان هو الحجة التي رددها الملك حسين مرارا وأوردها في شرح رسمي لموقف حكومته في الكتاب الأبيض الصادر عن القصر الملكي الأردني عقب تحرير الكويت، كما أورد مثل هذه الحجة كتاب من وزن محمد حنين هيكل وعدد لا يستهان به من كبار الباحثين والمحللين. وطبقا لهذا المنطق فقد كان من الممكن أن تحل الأزمة في إطار عربي بحت ودون إراقة أي دماء أو تدخل جيوش أجنبية، لو لم تتخذ أغلبية بسيطة من الدول العربية قرارا بإدانة الاحتلال العراقي للكويت، لأن هذا القرار قد مس كرامة الزعيم الذي هو في الوقت ذاته تجسيد لبلد. وبعبارة أخرى فإن كل المتاعب الدولية التي تراكمت خلال الفترة من 10 أغسطس 90 حتى اليوم، وكل الدماء التي سفكت والتضحيات التي بذلت والخسائر الفادحة التي لحقت بجميع الأطراف، كل هذا قد وضع في كفة وكرامة الزعيم في كفة أخرى.

وبطبيعة الحال فمن السهل أن نقول إن هذه كانت حجة أو ذريعة اتخذها النظام العراقي لكي يواصل تصلبه ويحتفظ بغنيمته، وهذا بالفعل هو

التفسير الصحيح في رأي. ولكن ليس ما يعنينا الآن هو صحة هذه الحجة أو بطلانها، بل إن ما يهمنا هو أن مثل هذه الحجة قد عرضت وقبلت على أعلى المستويات السياسية والفكرية العربية، وأن العقل العربي على هذه المستويات العالية لم يجد أي غضاضة في أن يتحول مجرى الأزمة بأثرها في طريق الكارثة التي مازلنا نعاني منها حتى اليوم لمجرد أن الزعيم الذي أثار الأزمة قد جرحت كرامته. ومن الجدير بالذكر أن حجة الكرامة هذه قد لعبت دورا ما في عملية تأميم قناة السويس عام 1956 عندما نظر عبد الناصر إلى رفض الغرب تمويل السد العالي على أنه مساس بكرامته، ولكنها لعبت دورا عكسيا في الانفصال السوري عام 1961 وفي هزيمة يونيو 67. إذ أكد الزعيم في الحالتين الأخيرتين أنه آثر حقن الدماء فأوقف القتال أو امتنع عنه ولو كان يضع مشاعره الشخصية فوق مصلحة الوطن لاستمر في استخدام القوة المسلحة على حساب تضحيات كبيرة في الدماء العربية. هذه كلمة على الهامش حتى نبين أن موضوع الكرامة أوسع من أن يكون متعلقا بالأزمة الخليجية فقط.

ولاشك أن هذه السمة التي تميز نظم الحكم الفردية في العالم الثالث والتي تجعل حكامه يضعون مشاعرهم الشخصية كالكرامة، في كفة ومصالح بلادهم وشعوبهم في كفة أخرى، هي التي تتيح للدول الكبرى أن تتلاعب بهؤلاء الحكام كما تشاء، أو تمارس عليهم ما نطلق عليه بشكل غير دقيق اسم المؤامرة. فما دامت عناصر التكوين الشخصي للحاكم الفرد هي التي تتحكم في سياسته إلى هذا الحد، فإن من السهل توجيه هذه السياسة عن طريق دراسة تلك العناصر والتنبؤ بردود أفعالها في كل موقف محدد. ويدخل في هذا الباب كل ما قاله ما يلزكوبلاند في كتاب لعبة الأمم عن تنبؤ المجموعات الأمريكية المتخصصة في دراسة زعماء العالم الثالث بسلوك الرئيس عبد الناصر مقدما في أزمتي 56 و 67. كما ينتمي إليه ما قيل على لسان السفيرة الأمريكية لصدام حسين، إذا صح، مما وصف بأنه مؤامرة لجره إلى الحرب. كما أن مرجريت تاتشر قد استخدمته ببراعة لإطلاق سراح النساء والأطفال من الأجانب المحتجزين كرهائن في العراق، حين وصفت الزعيم العراقي بأنه يختبئ وراء تنورات (جونيلات)النساء.

كما أن من المؤكد أن الخطاب السياسي الأمريكي أو الغربي بصورة

عامة قد وجه بحيث يثير في الزعيم العراقي حرصه على كرامته في الأشهر القليلة السابقة على الحرب، وهي الفترة التي كان أشد ما يؤرق زعماء التحالف الغربي فيها-حسبما ورد في كتابات موثوق منها-هو أن يقرر صدام حسين فجأة أن ينسحب في اللحظة الأخيرة. فقد كان هذا فعلا احتمالا مزعجا جدا بالنسبة إلى هؤلاء الزعماء. لأنه كان سيفسد كل شيء وكان سيخرج بالتأكيد بقدر من الغنائم لو أنه عرض الانسحاب، كما كان سيحتفظ بقوته المسلحة كاملة، مما يخل بالتوازن الذي يريدونه للمنطقة في المرحلة التالية إلى آخره.

والدرس الواضح الذي يستخلص من هذه الحالات هو أن انعدام المشاركة الحقيقية والافتقار الواضح إلى الديمقراطية هو الذي يسهل على القوى الأجنبية مهمة التلاعب ببلادنا والتحكم في مصادرنا، وهو أمر يمكن تتبعه بوضوح في حالة العراق منذ أن بدأت حربها مع إيران حتى اللحظة الراهنة.

والآن لنلق على المستقبل نظرة سريعة في ضوء البحوث والمناقشات التي قدمت في هذه الندوة.

لقد أكد الجميع تقريبا أن هناك أخطاء فكرية قاتلة كانت تعيش معنا زمنا طويلا، ولكن أزمة الخليج هي التي كشفت النقاب عنها، تماما مثلا نقول إن المحن هي التي تكشف المعدن الحقيقي للبشر. ولكن مع وجود هذه الأخطاء القاتلة لا يصح للطرف الذي خرج من الحرب منتصرا أو على الأصح ردت إليه الحرب ما كان الغزو قد سلبه إياه، لا يصح لهذا الطرف أن يركن إلى ذلك ويكتفي بتسجيل الأخطاء على خصومه. فمع الاعتراف التام بهذه الأخطاء لابد لنا أن نتساءل: لماذا لقيت هذه الرؤى والتحليلات والأحكام الزائفة تجاوبا شعبيا ضخما؟ ولماذا وجدت من كبار المفكرين والسياسيين من يتبنونها ويعملون على تبريرها وتنظيرها؟

لنتأمل المثال التالي:

أنا لا أشك لحظة في أن تهليل قطاعات كبيرة من الجماهير العربية لكل صاروخ عراقي كان يسقط على أرض إسرائيل، هذا التهليل كان علامة قصور فاضح في الفكر السياسي للجماهير، نتج عن سكوت النخبة في بلاد معينة أو خوفها من مواجهة جماهيرها بالحقائق. ومع ذلك فإن هذا التهليل ذاته كان موضوعا لدراسات وتحليلات عميقة في الدول الغربية

الكبرى، وكان واحدا من الأسباب التي دفعت هذه الدول إلى الإلحاح على عقد مؤتمر مدريد وما تلاه.

هذا المثل البسيط يدل على أن الخطأ نفسه يمكن أن يكون منطلقا للكثير من التحليل والتأمل وتغيير السياسات بناء على ذلك. ما دمنا قد تحدثنا عن الديمقراطية في سياق تحليل الأخطاء الفكرية التي كشفت عنها الأزمة، فلا بأس من أن نلقي نظرة على التغيرات التي يمكن أن تكون قد طرأت على نظرتنا إلى الديمقراطية بعد انتهاء الأزمة. ذلك لأن الأزمة ذاتها كانت قد كشفت عن استهتار عجيب بالمبدأ الديمقراطي ذاته على مستويات شعبية ونخبوية واسعة، وكان من الواضح أن الديكتاتورية السافرة للنظام العراقي لم تهز شعرة واحدة في رؤوس المؤيدين ليس بين الجماهير فحسب بل بين عدد كبير من كبار مفكري الأمة العربية وفلاسفتها. وهكذا ظهر تأييد العدوان بغير تحفظ. وكان من المتوقع بعد هزيمة هذا العدوان وبعد الخراب الشامل الذي أدى إليه، أن تتم مراجعة الأفكار السابقة وأن يتنبه المفكرون والفلاسفة المؤيدون على الأقل إلى أن القرار الفردي بما يصاحبه من عناد وتعرض دائم للخطأ، هو المسؤول عن استمرار الأزمة حتى مرحلة السقوط في الهاوية. ولكن شيئا من هذا لم يحدث، ولا يبدو في الأفق أن الوضع العام بالنسبة إلى موضوع الديمقراطية قد تغير كثيرا. وربما كان أقصى ما نصل إليه هو النموذج المصري الذي يترك هامشا لا بأس به من حرية الفكر والتعبير، ولكنه يتوقف عند هذا الحد متجاهلا أن حرية النقد لا قيمة لها إن لم تتحول إلى قوة ضاغطة تؤدي إلى تغيير فعلي في السلوك العملي وفي طريقة اتخاذ القرار.

أما عن مستقبل الفكر القومي الوحدوي فلست في حاجة إلى أن أطيل في القول إن هذا الفكر أصيب بضربة قاتلة بعد أن بدأ الغزو بحجة تحقيق الوحدة، ونجح في اكتساب شعبية واسعة بفضل ارتكازه المزعوم على أهداف قومية. وكان انكشاف هذه الحجج الهزيلة، فضلا عما ترتب على الغزو نفسه من انقسام ليس بين أنظمة الحكم العربية فحسب. وهو أمر اعتدنا عليه منذ زمن طويل، بل بين الشعوب العربية نفسها، ونخبها الفكرية المؤثرة، وهو الظاهرة الجديدة التي لم نشهد لها أي سابقة من قبل. ومع الاعتراف بكل عيوب الصيغ التقليدية للفكر القومي الوحدوي، وهي العيوب التي لا

يتسع المجال هنا للحديث عنها. ومع الاعتراف أيضا بأن هذا الفكر كان في حاجة إلى صدمة ضخمة لكي يصحح نفسه، مع كل ذلك فلابد من التفرقة بين التفكير القومي بمعناه التقليدي وبين الحد الأدنى من التضامن الذي لا مفر من قيامه بين الدول العربية في مواقف معينة، كاتخاذ موقف موحد في مسألة السلام مع إسرائيل مثلا والدفاع عن البوسنة والهرسك، باتخاذ مواقف تضر بمصالح الدول الغربية المتعاونة صراحة أو ضمنا مع الصرب، إلى آخره. ومع ذلك فإن انهيار الفكر القومي قد أوقع معه فكرة التضامن على حد أدنى بين العرب. وهكذا تبين مرة أخرى أننا برغم ادعائنا الوسطية ننحاز دائما للتطرف، التطرف في الإعجاب بأنفسنا وتأكيد قيمتنا بشكل غير واقعي أثناء سيادة فكرة القومية، والتطرف في التباعد ورفض أي تفاهم حتى لو كان الموقف يقتضي ذلك، بعد حرب الخليج.

وأخيرا فمن الأمور التي تستحق وقفة قصيرة في هذا التعليق العام ما يمكن أن يترتب على الأزمة من تغيير في موقفنا إزاء النظام الدولي بصورة عامة. ذلك لأن الفكر العربي قد أخفق بعد الأزمة في اتخاذ موقف واع مما يسمى بالنظام العالمي الجديد. وكان الدكتور حسن نافعة على حق، عندما قال في بحثه: «لم يكن الحديث عن النظام العالمي الجديد الذي تلعب فيه الأمم المتحدة الدور الرئيسي لحفظ السلم والأمن الدوليين بالنسبة إلى الولايات المتحدة إلا وسيلة لتعبئة أكبر تحالف دولي ممكن ضد العراق والمحافظة على تماسكه». ومن المؤسف أن هذه الفكرة المهمة لم يلتفت إليها في المناقشات.

لقد أثبتت الأيام أن شيئا جديدا يتولد في العلاقات الدولية ولكن معالم هذا الشيء الجديد تحتاج إلى وقت طويل كي تبدأ في التشكل، ومع ذلك فإن المثقفين العرب انقسموا فئتين: إحداهما طبقت النظرية التآمرية على فكرة النظام العالمي الجديد، فرأت فيه خدعة أمريكية جديدة للسيطرة على العالم ولتأكيد وضعها الجديد بوصفها القوة العظمى الوحيدة. أما الفئة الأخرى فقد دافعت عن القيم التي يمثلها هذا النظام الجديد، قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، دون أي تحفظ. وفي كلتا الحالتين كان الاعتقاد السائد هو أن هناك بالفعل نظاما من هذا النوع سواء أكان إيجابيا أم سلبيا، وارتكب الفريقان خطأ تجميد عملية مازالت متدفقة

وفي حالة صيرورة مستمرة، وخطأ آخر أفدح هو الاعتقاد بأن من الممكن ظهور نظام جديد على أنقاض النظام القديم مباشرة وربما في السنة نفسها، ناسين أن من طبيعة التغير التاريخي البشري، وخاصة على هذا النطاق الواسع، أن يكون بطيئا وشديد التدرج، وأن الجديد لا يتبلور من القديم إلا بعد تجارب ونكسات وإنجازات وتراجعات تستغرق زمنا طويلا.

مناقشات

عبد المحسن مظفر تقي:

مهما تحدثت فلن أرتقي على الإطلاق إلى المستوى الرائع للتعبير والتفكير لدى الأستاذ الدكتور فؤاد زكريا، ولكن أرجو أن يسمح لي أستاذي الفاضل بالتدخل في بعض ما أثاره من نقاط. ولكن قبل ذلك لي ملاحظة صغيرة فيما يتعلق ببحث الدكتور منصور بوخمسين. أخشى أن يساء فهم ما كتبه في ورقته الجيدة، والخاص بما ذكره من أن هناك أنماطا من الاتصال تعود إلى مئات السنين بين الموصل وكل من تركيا وسوريا قطعتها الأنظمة السياسية العراقية المتعاقبة، أخشى أن يفهم من هذا أننا دعاة انفصال في العراق، وأرجو أن نكون واضحين في أننا لسنا على الإطلاق دعاة انفصال من أي نوع في القطر العراقي. هذه النقطة أعتقد أنها جوهرية وأساسية خشية أن يساء تفسير مرامي مثل هذه الندوة.

النقطة الثانية أيضا فيما يتعلق ببحث الدكتور منصور هي قوله إن الأدق هو القول بأن التأييد الجماهيري هو الذي قاد إعلام صدام، أعتقد أن صدام سيكون فخورا جدا بمثل هذا القول. ربما اختلطت علينا بعض الأفكار، ربما اختلطت علينا

بعض المفاهيم، أنا أدعو الدكتور منصور لإعادة النظر بدقة في هذه المقولة. أنا أعتقد أن الحقيقة غير ذلك وأن التحليل يحتاج إلى تفاصيل ليس المجال هنا لشرحها. فليسمح لي أستاذي الدكتور فؤاد زكريا أن أحاول أن أستوضح أكثر منه (فيما بعد) ثلاث نقاط.

النقطة الأولى، تتعلق بما أوضحه هو في مفهومه للخطاب العربي السياسي. أنا فهمت منه أن هذا المصطلح هو تعبير عن لغة الفكر السياسي. أنا فهمي المحدود كان خلاف ذلك. ليس المقصود بالخطاب العربي السياسي هو اللغة المستخدمة للتعبير عن مجمل الأفكار السياسية، وإنما هي حقيقة هذه الأفكار السياسية السائدة منذ ثلاثين عاما، أيا كانت اللغة المستخدمة فيها. ليست قضية لغوية أو تعبيرية إنما قضية فكرية فعندما أقول الخطاب السياسي نقصد الفكر السياسي المتراكم منذ ربع القرن الأخير، وليس طريقة التعبير عن هذا الفكر السياسي، هذا هو فكري الدائم، أرجو أن يوضح الدكتور فؤاد زكريا أكثر إذا كان فهمي خاطئا أم أنني فهمته خطأ. أعجبتني جدا مقارنته بين ال«Intellegence» والمخابرات، وأعتقد هذه نقطة جوهرية، وهي نقطة الخلاف الأساسية في التفكير بين دول العالم الثالث وفي منطقتنا العربية وبين العالم المتقدم.

تبقى نقطتان، النقطة الأولى ما ذكره من أن الحلفاء أو الولايات المتحدة كانت تتوجس خيفة وقلقا من أن يسحب صدام حسين قواته من الكويت فجأة، أنا أعتقد أن هذه المقولة تتعارض مع التحذيرات المتكررة التي قدمت والنصائح التي كانت تقدم باستمرار مباشرة عن طريق الولايات المتحدة ورئيسها أو عن طريق حلفائها، بمن فيهم الرئيس حسني مبارك، بل أكثر من ذلك عن طريق التحذير النهائي الذي قدم إلى النظام العراقي في لقاء بيكر وعزيز في جنيف. وأنا أعتقد هذا اللقاء الأخير لا ينسجم مع القول بأن الحلفاء أو الولايات المتحدة كان لديها قلق من أن ينسحب صدام حسين فجأة وبالتالي يضعهم في مطب. أنا أعتقد هذه أيضا تصب في نفس نظام نظرية المؤامرة التي حذر منها الدكتور فؤاد زكريا. فيما يتعلق بالمستقبل، أنا أعتقد أن هذه الندوة موجهة إلى طرفين: الطرف العربي بالدرجة الأولى وكذلك الطرف الكويتي، عندما نتحدث عن المستقبل لابد فعلا أن تؤدي هذه الندوة وندوات أخرى ومناقشات وحوارات أخرى إلى محاولة

استعادة الذين ابتعدوا عن الخط السليم إلى الخط السليم في الفكر العربي أو المفكرين العرب بشكل عام. ولكن أيضا أعتقد أن من أهداف هذه الندوة إعادة توجيه السياسة الكويتية إلى ما يحقق مصلحة السيادة الكويتية على المدى البعيد والبعد عن النظرات القصيرة التي تؤدي إلى مزيد من الانعزال.

د. أحمد البغدادي:

الأخ الدكتور منصور بو خمسين يقول في ورقته: «أرجو ألا يفهم من كلامي هذا أن المأثور السائد في الفكر العربي عن الشرعية يوفر غطاء شرعيا للظلم والقهر» وأستطيع أن أقول بوصفي متخصصا في الفلسفة الإسلامية «أرجو أن يفهم أن المفهوم السائد في الفكر العربي الإسلامي هو فعلا توفير غطاء الشرعية للظلم والقهر»، وهذا هو الدليل. كتاب الطاغية للدكتور إمام عبد الفتاح أورد لنا فصلا كاملا أو فصلين حول الطغيان وتأييد الطاغية في تراثنا. حقيقة لو نظرنا إلى تراثنا العربي والإسلامي، وتراثنا العربي والإسلامي كما جاء على ألسنة من تحدثوا عن هذا وليس كما ورد في نصوصه لأننا تقريبا لا نجد نصوصا حول هذا الموضوع، مثل قضية حقوق الإنسان على سبيل المثال، ماذا لدينا في تراثنا إذا استبعدنا كل التراث الغربي حول قضية حقوق الإنسان؟ لا شيء قديما أو حديثا، حتى منظماتنا العربية القليلة النادرة حول حقوق الإنسان ظهرت حديثا وبتأثير من الغرب. ما هو دور الشعب أو الرأي العام في تراثنا؟ لا شيء. نحن نقرأ في تراثنا الكثير من الفقهاء والمفكرين عندما يتكلمون عن الطبقات الشعبية يقولون «لكع ولكاع وسقط متاع». فتخيل كيف نتعامل مع الشعب في تراثنا: «حاكم غشوم وحكم غشوم خير من فتنة تدوم» دون أن نعي أن الحاكم الظالم هو الذي يولد الفتنة، لا نبحث في ذلك. لا نجد كتابا واحدا وضع في العدالة أو في الحرية أو في المساواة أو في بحث حقوق الشعب، ما عدا بعض الأمور المتناثرة التي ليس لها أي قيمة علمية.

النقطة الثانية والأخيرة، وهي قضية تتصل بمجمل الأبحاث التي طرحت، وأنا حقيقة من متابعتي لها لدي إحساس بوجود شعور مؤلم للجميع فيما يتعلق بقضية الشعب العراقي. لكن أرجو أيضا أن يوضع بعين الاعتبار أهمية أن ما يحدث للشعب العراقي نتيجة النظام العراقي وليس نتيجة

الرغبة الكويتية في ذلك. وأعتقد أن مقالة الدكتور فؤاد زكريا حول أطفال العراق تبين هذه القضية. نحن لا نلام بأننا السبب في الحصار الاقتصادي بدليل أن النظام العراقي عندما طلب بعض الطلبات طلب كميات هائلة من الخمور ولم يحرص على طلب الغذاء بالدرجة الأولى. فهذه مسألة أرجو أن تكون أيضا واضحة بالنسبة لموقف الكويت.

محمود المراغي:

نحن نأتي إلى نهاية الندوة فبالتالي نتجه من الخاص إلى العام ومن الماضي والحاضر إلى المستقبل. أتفق مع الدكتور بوخمسين حول أن هناك معالم تحولية قد حدثت بعد الأزمة، وإن كنت أختلف معه في أنها تحول جذري وشامل. هناك بعض التحولات وبعض المقولات طبعا اختلفت. هناك مفاهيم سقطت: فكرة أن الخطر يأتي بالضرورة من خارج الأمة العربية،.. من الممكن أن يأتي من داخل الأمة العربية، فكرة أن القوة العربية بناؤها دائما يكون في مواجهة إسرائيل، اتضح أن هذا ليس بالضرورة صحيحا، فكرة أن هناك دولة تعيش على التوازن الدولي فقط كما كانت التجربة في الكويت هذا ثبت أنه غير صحيح، فكرة أن الثروة تستطيع أن تبني دولتها وأن تحمي نفسها دون سند من القوة اتضح أن هذا غير صحيح، فكرة أن الإنفاق العسكري يستتبعه دائما أمن قومي أيضا ثبت أن ذلك غير صحيح (كل الإنفاق الذي حدث في منطقة الخليج خلال الثمانينيات مصاحبا لحرب الخليج الأولى لم يأت بمردوده، إذا أخذنا نظرية العائد والتكلفة هنا نجد أن هناك خسارة، فليس هناك أمن قومي تحقق مقابل هذا الإنفاق)، فكرة أنه في غياب الديمقراطية يغيب رشد اتخاذ القرار ونموذج العراق هنا واضح. أنا أظن أن من أهم الأشياء التي برزت، وهي التي تستحق وقفة من أجل أن ننظر للمستقبل، هي مسألة الكيانات الصغيرة ومسألة العروبة. العروبة كما قيل وقال الدكتور فؤاد تعرضت لصدمة وهنا يكون السؤال هو هل الردة عن العروبة أم مثلما نقول علاج الديمقراطية بالمزيد من الديمقراطية. فخلال الأزمة مثلما جاء الخطر أو جاء العدوان من بلد عربي جاء التأييد من بلاد عربية أيضا، فمصر وهي ثلث الأمة العربية وكانت مع الكويت، المغرب كانت مع الكويت، سوريا كانت مع الكويت، إذن

الثقل حتى السكاني والعربي كان مع الكويت وليس مع العراق.

المسألة الثانية التي أتصور أنها في حاجة إلى فهم فكرة الكيانات الصغيرة، وأنا أرى أنها ينبغي أن تناقش بصراحة في ندوة مثل هذه ولا يمكن أن نعبر عليها دون وقفة. مفهوم أن هناك حساسيات، ومفهوم أن هناك مصالح ضيقة وأن هناك مصالح قطرية، لكن السؤال الإستراتيجي والرئيسي والمهم هو هل كيان من نصف مليون أو من ثلث مليون (حالة الكويت، حالة قطر، حالة البحرين) يمكن أن يتوافر له الأمن القومي اللازم. نحن في مصر مثلا ستون مليونا، ومع ذلك نقول إننا محتاجون لسوق أوسع من وجهة نظر مصلحة ومن وجهة نظر أمن قومي وليس من وجهة نظر حتى العاطفة القومية. وأيضا من أجل أن تكون هناك صناعة كبيرة في مصر نحتاج لسوق أوسع. فأنا أتصور أن هذه المسألة تحتاج لمعالجة، وهي معالجة يمكن أن تتفق مع أن هناك حساسيات وأن هناك رغبة في أن يملك كل واحد عالمه الخاص وأن يملك كل واحد مصلحته الخاصة، لو قلنا أن نموذج الولايات المتحدة الذي بني على مدار 200 سنة وكل ولاية فيه يمكن أن تصبح دولة كبيرة، ومع ذلك استطاعوا عمل أنواع من العلاقات ليكونوا دولة عظمى نموذجا.

نموذج كندا، كل إقليم فيه يمكن أن يكون دولة، وكان ترتيبها السنة الماضية الأولى في مستوى المعيشة في العالم، ولكن استطاعوا برغم الحساسيات القومية الشديدة الموجودة داخل كندا أن يبنوا نوعا من الكيان السياسي القادر على التماسك. أنا هنا في الخليج أستغرب أن تطرح في مجلس التعاون الخليجي أكثر من مرة فكرة الأمن القومي وفكرة الجيش وكذا، ولا أظن أن شيئا جادا قد حدث في هذا المجال.

د. الحبيب الجنحاني:

هناك نقطة تتعلق ببحث الدكتور منصور بوخمسين. لقد أشار في ورقته إلى محاولة بعض المفكرين العرب إعادة النظر الخ، والسمو بالمشاعر إلى قلق فكري وهي في الحقيقة إشارة مهمة وتحدثنا عنها سابقا. ولكنني أسجل هنا في الحقيقة أنني مسرور لأنني شعرت من خلال المشاركة في هذه الندوة بالإسهام الإيجابي للأخوة والأشقاء الكويتيين في هذا القلق

الفكري الجديد. أن هناك في الحقيقة فهما لهذه القضية ومحاولة تجاوز الأشياء التي فيها وهذا مهم جدا، وأعتقد أنهم من أقدر الناس على ذلك لأنهم عاشوا فجيعة وفي نفس الوقت استطاعوا أن يتجاوزوا ذلك وأن يقوموا بعملية نقدية كما يستطيعون أن يسهموا أكثر من غيرهم، ولابد أن نتعاون في هذا، لأن التعاون مهم جدا. وأنا في هذا الصدد تأكيدا لهذه الفكرة أتفق مع الأستاذ الدكتور فؤاد زكريا.

القضية ليست فقط هي قضية تغيير مفردات أو كذا، أو تغيير خطاب، إنما القضية أعمق من ذلك. لابد من أن تتغير أساليب التفكير ومناهج التفكير ومحتوى هذا التفكير. هذا هو الأساس، وهذا التغير هو الذي سيفرز مفردات ومفاهيم جديدة.

النقطة الثانية، وقعت الإشارة كثيرا في ورقة الدكتور منصور، إلى تراث الفكر السياسي العربي الإسلامي وقضية شرعية السلطة، وهذه في الحقيقة قضية كبرى في تراث الفكر العربي، ولاسيما قضية شرعية السلطة منذ مؤتمر سقيفة بني ساعدة إلى يومنا هذا. قضايا كبرى طرحت في أشكال مختلفة وبأساليب مختلفة إنما المهم هنا، إذا أردنا أن نربط الماضي بالحاضر، هو الإشارة إلى الماوردي وخاصة كتابه «الأحكام السلطانية»، وهو في الحقيقة تنظير لتبرير واقع، وهذا أيضا ما وقع فيه الخطاب السياسي المعاصر، وخاصة في أزماته الأخيرة وبالذات أزمة كارثة الخليج. هو لا يحاول التنظير لإيجاد شيء جديد وإنما التنظير لتبرير واقع معين، وقد نفهم ذلك في الماضي لأن التبرير في الماضي يمكن أن نميز فيه أسلوبين، فهناك من برر هذا الواقع لأنه كان يدور في فلك السلطنة القائمة يومئذ، ولكن لابد أن نعترف بأن هناك من برر هذا الواقع خوفا على وحدة الجماعة وعلى الاقتتال بين المسلمين وليس بالضرورة لأنهم كانوا من أتباع السلطة.

في هذا الصدد اختم هذه الملاحظة بنقطتين: أولا، من الصعب جدا أن نسقط مفاهيم عصرية نشأت في ظروف تاريخية معينة على تراثنا: القضية تختلف تماما. وأنا من أنصار توظيف ما أسميته في معظم دراساتي بالجوانب المضيئة المشرقة في التراث العربي الإسلامي من أجل الحاضر والمستقبل، توظيفا واعيا وهادفا.

لماذا؟ لأن هذا التراث لم يصبح في تاريخنا تراثا كما هو التراث اليوناني

أو الروماني بالنسبة للغرب، يقرأونه كتراث، وإنما هو تراث مؤثر فينا ومازال حيا إلى يومنا هذا. والذين طالبوا بالقطيعة مع هذا التراث تبين في النهاية فشل منهجهم. إذن محاولة الاستفادة أو الإفادة من هذا التراث في جوانبه المضيئة وإحيائها وتوظيفها عبر جميع الوسائل من أجل خدمة قضايا معاصرة ومستقبلية. على الأقل هناك قيم مهمة: مثلا قضية الشورى الملزمة، قضية الحرية، هذه قيم موجودة مع الملاحظة أن التراث الطاغي الذي نعرفه كان هو عادة التراث المرتبط بالسلطة السياسية، لأن تراث الفئات الأخرى والجماعات الأخرى عمر وقبر ووقع تجاوزه.. ولكنه موجود.

د. طلعت منصور:

حقيقة قد تبدو الصورة قاتمة في نهاية التحليل، وفي هذه المرحلة من تطور فعاليات هذه الحلقة النقاشية، لكني أعتقد أننا لابد أن نستبصر صورة المستقبل. ما المستقبل، ما الأمل؟ أرجو ألا تكون نظرتنا إلى أنفسنا من قبيل الجلادين، نسعى بنزعة مازوخية إلى عقاب الذات وإلى لوم الذات، وإلى النظر إلى الجوانب السلبية من حياتنا وحياتنا الثقافية. ربما يمكن أن أطرح بعض القضايا السياسية التي لابد أن نجد لها حلولا أو أفاقا للحلول، خاصة أننا لابد أن ننظر لهذه الأزمة التي عشناها على أنها فرصة بناء وإنماء. قضية أساسية لابد أن نعيها: من نحن؟ من هو العربي؟ ما هي الشخصية العربية، التي هي الغاية والهدف، ما هو نموذج الشخصية العربية أو ما يسمونه Modal Personality. أيضا في داخل هذه الشخصية هل لدينا صورة واضحة عن الذات، ذاتنا الثقافية؟ هل لدينا قدرة على إدراك جوانب القوة وجوانب الضعف فينا؟ ما هي الصور المعرفية التي ينتظم بها العقل العربي بناء ووظيفة؟ أيضا ما موقف هذه الشخصية فيما يعرف بالتوجه الزماني Time orientation وكيف نتعامل مع متغير الزمن، ما هو الماضي بالنسبة لنا، ما هو الحاضر، ما هو المستقبل؟ أين نحن من حركة الزمن وحركة التاريخ ؟ كيف نتغلب على حالة الفصام الثقافي في حياتنا؟ هناك انفصام في عمل العقل، انفصام عن الوجدان، عن العاطفة، عن المشاعر، انفصام هذا وذاك عن العمل والفعل والأداء. أيضا ما موقفنا نحن والشخصية العربية في القرن الحادي والعشرين. نحن نعيش تلك الحقبة

الفاصلة والواصلة بين حضارة القرن العشرين وحضارة القرن الحادي والعشرين ؟ كيف نبني هذه الشخصية في كفاءة واقتدار بحيث يمكن أن تحقق ذاتها في عالم اليوم ؟ إننا عالم متميز بزاده الروحي العميق، ما موقفنا من التوجه الديني والقيم الأخلاقية، وما هي الصيغ الرشيدة للتوجه القيم الأخلاقي في حياتنا. كيف يكون التوجه القيمي الأخلاقي اتساقا بين عمل العقل، الفكر والوجدان والعاطفة، والعمل والسلوك ؟ كيف يكون المحك الحقيقي للأخلاق وهو مفهوم الآخر؟ كيف ندرك الآخر؟ ذلك هو الصدق النفسي في تعامل النفس مع ذاتها ومع الآخرين. كيف نرى صحة الشخصية العربية في ضوء صحة الثقافة العربية؟ كيف يكون لنا أسلوب حياة رشيد، نعيش لكي تكون لنا هويتنا الحضارية المتميزة التي تحظى بمكانة يمكن أن تكون جديرة بالاحترام في عالم اليوم الذي يرنو إلى حضارة القرن الحادي والعشرين ؟ تساؤلات تحتاج إلى بصيرة، إلى دراسة، وأيضا إلى إجابات.

د. قاسم عبده قاسم:

الواقع أن الأستاذ محمود المراغي طرح كثيرا مما كنت أود أن أطرحه، لكن أستاذنا الدكتور فؤاد زكريا تساءل عن آفاق المستقبل في مجال الديمقراطية وأنا في الحقيقة أتساءل أيضا معه إذا كان الوضع السياسي العربي هو الذي أفرز أزمة الكويت، سواء من حيث مفرداته والحروب المشتعلة في كل ركن تقريبا من أركان العالم العربي إن شرقا أو غربا حول جزيرة، حول حدود، حول قضايا أمنية، حول قضايا سياسية.. إلى آخره، وإذا كانت الأنظمة العربية ظلت تغيب شعوبها وتتغنى لنا صباحا ومساء بحامي البوابة الشرقية، فكيف يمكن في غضون يوم واحد، وهو يوم الثاني من أغسطس (إلى أن تبرز الولايات المتحدة وهي تقود العمل ضد هذا الحارس وضد هذا البطل كما صورته أجهزة الإعلام في ظل غياب الديمقراطية) كيف يمكن في يوم واحد فقط أن تدرك الشعوب العربية أن هذا الحارس تحول إلى لص وسارق وفي يوم 3 أو 4 أغسطس فوجئوا بأن الذي يتصدى لهذا «الحارس» ليس العرب وإنما الولايات المتحدة ومن ورائها جحافل أخرى. أظن أن الذين أفرزوا الأزمة ما يزالون في نفس الأطر والهياكل السياسية، ما يزالون في نفس أطر العلاقات بينهم وبين شعوبهم،

ولهذا فأنا أتساءل معه هل: هناك فعلا آفاق إيجابية أو جيدة لمستقبل الديمقراطية في عالمنا العربي؟

محمد مساعد الصالح:

في تصوري فيما يتعلق بحرب الخليج الثانية أن من أخطر نتائجها هو ما أحدثته من هزة في فكرنا القومي، بالذات بالنسبة لنا نحن دعاة التيار القومي العربي، إذ شهدنا من علمونا الوحدة العربية يؤيدون صدام حسين في فكرهم وفي دعوتهم وفي اعتقادهم إن هذه هي طريقة تحقيق الوحدة العربية بأن تتم قسرا ودون تحقيق إرادة شعوبهم. وأتذكر، في مجال التذكر، عام 1954 عندما بدأت العمل السياسي مع حركة القوميين العرب، إنه قيل لنا أنه بعد سبع سنوات، عام 1961 ستتحقق الوحدة العربية وسنحقق شعار وحدة التحرر والثأر، وأن بعضنا سيدخلون وزارة الوحدة العربية عام 1961، وفعلا تخرج بعض زملائنا عام 1961 واشتركوا في وزارة في دولة الكويت وليس في دولة الوحدة العربية. طبعا هؤلاء تخرجوا عام 1961 أما أنا فكنت قد تخرجت سنة 58، والظاهر وقتها كنت سأصبح رئيس جمهورية لو تحققت الأحلام التي كانت موجودة عند بعض زعمائنا الذين كانوا يدغدغون عواطفنا في قضايا الوحدة العربية.

أنا في اعتقادي أن ما أحدثته حرب الخليج فعلا هزة في تفكيرنا القومي ولا تزال هذه الهزة تحتاج إلى أن تعالج. قضايا الوحدة العربية، ومع أن العرب مروا في تجارب وحدوية كثيرة إنما كلها فشلت، قبل العهد الملكي بين مصر والسودان فشلت، ثم اتحاد مصر وسوريا وانتهاؤه بالانفصال عام 1961، ثم وحدات اتحاد الدول المغاربي، ثم دول الخليج ومجلس التعاون العربي، ثم وحدات الرئيس القذافي وهي طبعا وحدات كثيرة. ومع ذلك لم تتحقق الوحدة لسبب رئيسي في اعتقادي: أولا الوحدات تأتي من فوق من الرؤساء والزعماء، لا توجد ديمقراطية في معظم أجزاء الوطن العربي، والشعوب في الحقيقة ليس لها دور، أنا في اعتقادي قضية الديمقراطية قضية مهمة جدا، وقضية الاقتصاد أيضا لا تناقش في القضايا الوحدوية ولذلك تفشل عند اصطدامها بالمشاكل الاقتصادية. لكني أريد أن أركز في الحقيقة على موضوع الديمقراطية، لأن تجاربنا الوحدوية كلها فشلت بسبب

غياب الديمقراطية وهذا الدرس في الحقيقة يجب أن نعيه بشكل كامل.

د. طه عبد العليم:

السؤال المهم الذي طرحه أستاذنا الدكتور فؤاد زكريا حول «إما.. أو» سؤال شديد الأهمية فعلا في حل مشاكل كثيرة جدا لكنه يطرح أحيانا في غير موضوعية، مثل أن يقال نحن «إما مع النظام العالمي الجديد أو ضد النظام العالمي» فالواقع هو أننا «في» النظام العالمي الجديد. إذن نحن «في» والمسألة هي كيف لا نصبح مجرد مفعول به، كيف نصبح فاعلين؟ خصوصا أن دور نائب الفاعل التي حاولت بعض مراكز القوى الإقليمية العربية أن تلعبه انتهى، حتى في الوقت الضائع (لما كانت تصلح أغنية صحوة الموت ما أرى أم أرى غفوة الحياة) جاء صدام حسين وطرح أن يكون نائب فاعل. فالوقت كان ولى ولم يكن هناك احتياج في الحقيقة لنائب الفاعل. نحن «في» النظام العالمي الجديد، والنظام العالمي الجديد لو أخذناه من منظور الاقتصاد السياسي فسنجد أن له أربعة ملامح أساسية، وسندرك لو تأملناها أننا إزاء عملية-Process ولسنا إزاء دعوة من بوش أو أمنية من جورباتشوف قبل أن يحتضر، أو وهم لدى العالم الثالث في منتصف السبعينيات. لكنها عملية طويلة. هناك على الأقل أربع عمليات أساسية وملامح أساسية للنظام العالمي الجديد، أعتقد أن هناك حاجة للمزيد من الدراسة لها لكي نعرف كيف نتعامل معها في المستقبل. وهنا تصبح الإشارات التي وردت في ورقة الدكتور محمد السيد سعيد مهمة لتأثير حرب الخليج على هذه المتغيرات، لكن إدراك هذه المتغيرات باعتبارها عملية تاريخية طويلة يمكننا من أن نرى أن حرب الخليج هي بالضبط اللحظة التي تقف عندها الناس وتقول «صحوة الموت ما أرى أم أرى غفوة الحياة».

النظام القديم يحتضر والجديد لا يزال في طور الانبعاث. هناك تغيرات في البنى الاقتصادية نتجت عن عملية الثورة الصناعية التكنولوجية وأثر هذا على توزيع القدرات العالمية وعلى علاقات القوى على الصعيد العالمي ما بين الشمال والشمال، ما بين الجنوب والجنوب، ما بين الجنوب والشمال، هذه العملية المرتبطة بالثورة الصناعية التكنولوجية شديدة الأهمية. ونحن في الوطن العربي هناك بعدان على الأقل مهمان بالنسبة لنا، البعد الأول

أن الخطر الذي يواجهنا ليس التبعية بل هو التهميش، مع ثورة التكنولوجيا، توفير المواد، مع ثورة الهندسة الوراثية وأثرها على الإنتاج الزراعي، مع ثورة المعلومات وتراجع قيمة الإنتاج للعمل العربي نتيجة لتدهور مستوى التعليم والمستوى المعرفي الخ. فالخطر الذي يواجهنا في النظام العالمي الجديد ليس خطر التبعية أو خطر الإلحاق لكن الخطر الأكبر في تقديري هو خطر التهميش. حتى الدول النفطية الغنية، الميل طويل الأجل لتقليص الاعتماد على النفط هو ببساطة نتاج لخفض كثافة استهلاك الطاقة على المدى البعيد، توفير استهلاك الطاقة، الخ.

هذه مجموعة من القضايا التي نحتاج لتأملها. هنا يصبح التهويل من قيمة النفط خطرا، والتهوين من شأن النفط خطرا، لأنه حتى بالنسبة لتكنولوجيا توفير المواد كعملية مازال أمامها عقود، لكن تقليص الاعتماد وارد. والتقليل من شأن النفط مرتبط بالمتغيرات الأخرى، مثل تقليص عوائده نتيجة للمجموعة الأخرى من المتغيرات. وهناك تغيرات في النظام الاقتصادي، وهذه المسألة مهمة جدا لأن البلدان العربية كلها تتعرض بالفعل لضغوط قوية لتنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، الاستقرار الاقتصادي، الأدب العربي يحفل بفضح الشروط القاسية فيها. ولكن في الحقيقة «مجبر أخاك لا بطل» وليس اختيارا حرا، أنت مدين فلن تقول «والله أنا سأقدم دعما في الموازنة على حساب معونة أمريكية».

لكن يهمني أنا في الموضوع سقوط النظم الاشتراكية أو دعوة كلينتون لتجديد الليبرالية الأميركية، وفي قراءة حتى التحولات التي تحصل في الجنوب أننا فعلا، أو هذه على الأقل خبرتي فترة موسكو وفترة أمريكا وحياتي في مصر، أن المرء أصبح مقتنعا أن هناك نظاما للقيم أو مفهوما للتقدم سندافع عنه، لكن أي إنسان يأتي لنا بوصفة جاهزة أنا أعتقد أنه يضحك علينا، فلا الوصفة الجاهزة للصندوق صالحة لكل زمان ومكان ولا وصفة ماركس صالحة لكل زمان ومكان. مفهوم التقدم بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حين أتكلم عن دولة متقدمة، فإنني أتكلم عن بلوغ أعلى مستويات الإنتاجية. إنني إذا قسمت عائدات النفط الكويتي على عدد سكان الكويت ستصبح أكثر دول العالم تقدما وبمسافة فلكية عن الولايات المتحدة هي الكويت أو هي الإمارات. لا... التقدم هنا أو الإنتاجية

لا ترتبط بالدخل الريعي بل بالنشاط الإنتاجي.. إنتاجية الخدمات، إنتاجية الصناعة التحويلية. حتى في الصناعة التحويلية هناك مقاييس مختلفة لقياس البتروكيماويات عن النسيج أو عن الصناعات الغذائية الخ. في إشباع الحاجات الأساسية.. الحمد لله الدولة في الكويت متكفلة بها لكن الدولة في البلاد المأزومة مثل مصر لا تستطيع أن تتكفل بها إلى ما لا نهاية.

لكنها تظل غاية مهمة، وهناك احترام حقوق الإنسان الثقافية والسياسية، وأنا أتصور أن درس الأزمة الأساسي في التجربة الكويتية هو أن المعارضة لم تستدرج لفخ صدام حسين، كما كان الشعب الكويتي كلا متماسكا مع الأسرة الحاكمة. وهذا درس مهم جدا هو ضرورة السعي إلى زيادة تماسك هذا المجتمع، وتماسكه واستقراره لا يعني بالضرورة أن يظل الوزير 17 سنة في الوزارة، مثلما هي الحال في مصر مثلا، فاليابان في سنة واحدة قد تغير الوزارة أو في سبع سنين تتغير سبع وزارات دون أن يقول أحد إنه لا يوجد استقرار سياسي في اليابان.

النقطة الثالثة هي التغيرات في آليات إدارة العالم، وأنا يهمني هنا نقطة أساسية هي نقطة التكتل وضرورة التكتل الاقتصادي. لا غنى عن التكامل الاقتصادي في المحيط العربي الواسع، الذي لا يستبعد علاقات مع دول الجوار، لأي محاولة لإعادة بناء القدرة الاقتصادية لمنطقة الخليج، وأي وهم حول الانكفاء على الذات في منطقة الخليج أو أن القضية القطرية من شأنها أن تحقق القوة والقدرة والأمن للخليج أعتقد أنه وهم ينبغي مراجعته تماما.

صلاح الدين حافظ:

فليسمح لي أستاذي الدكتور فؤاد زكريا أن أختلف معه في قضية قد تبدو هامشية أو شكلية، وهي قضية العدوان «الغادر». وأرجو أن أكون سمعت جيدا. أعتقد أن عدوان إسرائيل على مصر عدوان غادر بالفعل وذلك لأن دولة تعتدي على دولة أخرى، ولكن حرب 73 لا يمكن أن توصف بأنها عدوان غادر لسببين، السبب الأول أن دولة هنا كانت تدافع عن تحرير أرضها فليس في هذا غدر مع استخدام كل الوسائل، وهذا ممكن. السبب

الثاني أنه يوم كيبور صحيح ولكن الجيش الإسرائيلي كان مستنفرا بالكامل وثبت من الوثائق الأخيرة أو أحد الرؤساء العرب أبلغ إسرائيل قبلها بثلاثة أيام فاستعدت إسرائيل، وهذه نقطة قد تبدو شكلية ولكن الدكتور فؤاد زكريا علمنا دائما أن نجتهد في الاختلاف.

أعود مرة أخرى إلى القضية التي أثارها الدكتور بوخمسين، وهي قضية الشرعية السياسية. الواقع أن قضية الشرعية، أو الدولة، لم تعد مطروحة أو ليست مطروحة بشكل مباشر في الفكر العربي، للأسف الشديد أنه حتى في عصورنا الحديثة أصبحت قضية شرعية النظم هي الأهم، النظام يختزل أو الدولة الصغيرة تختزل الدولة الكبيرة. النظام الحاكم يختزل الدولة في جهازه ومؤسساته، ثم الحاكم الفرد يختزل كل ذلك في شخصه. ولذلك برزت القضية كأنها شرعية الحاكم وليست للأسف الشديد شرعية الدول. وعلى هذا الأساس نستطيع أن نفهم مدى الاهتزاز الشديد في تركيبة الدول العربية بشكل أساسي. مصدر الشرعية هنا يعد قضية مهمة، أنا في الحقيقة أوافق على كثير مما قاله الدكتور البغدادي فيما يتعلق بالشرعية التاريخية في الدولة العربية الإسلامية، لكن أنا أعتقد أن هناك مصادر أخرى للشرعية في الدولة الحديثة، لعل أهمها مدى القدرة على التطور الاجتماعي الاقتصادي، على تحقيق مستوى أفضل للجمهور المحكوم، مدى التطور الديمقراطي في هذه الدولة. دون هاتين الركيزتين لن يتحقق لأي نظام عربي أي شرعية أخرى حتى لو أخذ الحكم بقوة السلاح.

وهناك قضية أخرى، وهي ما أفرزته-في تصوري-أزمة الخليج وحرب تحرير الكويت، وتتمثل في نقطتين محددتين: النقطة الأولى الإجهاض الشديد الذي أصاب الفكر العربي، وأنا لا أعتقد أن هذا الإجهاض هو إجهاض نهائي، ولكن هناك انتكاسة أساسية.. الفكر موجود، يمكن أن يكون العمل نفسه قد توقف، نماذج الوحدة كلها انهارت، هذا حقيقي، ولكن فكرة القومية العربية في ذاتها قد تبدو رومانسية في بعض الأوقات، ولكنها تشير باستمرار إلى مصالح مشتركة تستدعي قدرا من العمل المشترك. وهنا يندرج بالتحديد الدور الذي يجب أن تقوم به الدول الصغيرة في البداية، لأن الدول الصغيرة كما قال الدكتور طه منذ قليل، لا تستطيع أن تعيش إلا وسط كيانات كبيرة. نحن نرى العالم كله يتوحد في كيانات كبيرة

أو ينسق مع بعضه البعض في كيانات كبيرة ونحن نسير في الاتجاه المعاكس إلى مزيد من التشرذم الأميبي.

النقطة الثانية التي أفرزتها حرب الخليج هي وهم الديمقراطية الذي راودنا بعد أزمة الخليج. كنا نتصور، وأنا كنت من الذين يتصورون هذا، أن أزمة الخليج لابد أن تحدث زلزالا في الفكر العربي، لابد أن تضعنا على بداية الديمقراطية ولكن للأسف الشديد لم يحدث هذا وعادت ريما لعادتها القديمة كما نقول، وأن الديمقراطية انتكست في الوطن العربي. بقيت نقطة باختصار، وهي أن هذه الندوة أثارت في ذاكرتي القضية المحورية، الهاجس الأساسي الذي يثار علنا وسرا وهو هاجس مستقبل الكويت كدولة. الواقع هنا القضية الأساسية شرعية النظام الحاكم في الكويت، شرعية الكويت كدولة تستقل لفترة طويلة من الزمن، دولة صغيرة لديها ثروة لكنها محاطة بالأطماع. الشرعية هنا ليست شرعية النظام الحاكم فقط ولكن شرعية وبقاء واستمرار الدولة. إلى أي مدى تستطيع الكويت أن تستمر. هناك سيناريوهات ليس هذا مجالها ولكني حاولت أن أضعها، إنما في النهاية أعتقد أيضا أن من المؤثرات الأساسية في هذه الشرعية أن نشير إلى مؤتمر جدة. لقد فهمت مؤتمر جدة أنا شخصيا وقد أكون مخطئا ليس على أنه مؤتمر مبايعة الشعب الكويتي للأسرة الحاكمة ولكن على أساس أنه عقد اجتماعي جديد، عقد اجتماعي سياسي جديد، بين الحاكم والمحكومين في ظل الأزمة. وهذا يدل مرة أخرى على أن الهاجس الحقيقي هو هاجس الإحساس بشرعية استمرار وبقاء الكويت كدولة مستقلة.

تعقيب الدكتور منصور بوخمسين:

لن أطيل كثيرا في الواقع. أحب أن أشكر كل الذين عقبوا على البحث الذي قدمته. وأؤكد أني استفدت من هذه التعقيبات. سأمر مرورا سريعا على بعض النقاط فقط وبسرعة شديدة. بالنسبة للأستاذ عبد المحسن مظفر.. في الواقع عندما تكلمت عن الموصل لم أقصد أبدا قضية الدعوة للانفصال أو غيرها. كل ما هنالك أني أريد أن أشير إلى أن أحد أعمال الدولة القومية، أو الدولة الوطنية أو القطرية الحديثة أنها خلقت حواجز على علاقات قديمة كانت تتخطى الحدود السياسية الحالية، وهذا لا

ينطبق على الموصل فقط في العراق على سبيل المثال. وأنا أشرت مثلا إلى شط العرب وأشرت لقضية الفرات الأوسط والفرات الأعلى.

بالنسبة للدكتور أحمد البغدادي.. في الواقع هو قال «لا تقربوا الصلاة» صحيح أنا قلت: «أرجو ألا يفهم من كلامي هذا أن المأثور السائد في الفكر العربي عن الشرعية يوفر غطاء شرعيا للظلم والقهر»، لكنني أكملت وقلت: «لكنني أزغم أنه يحمل بذور التغاضي عن الديكتاتورية وقبول المغامرات التوسعية». وأنا في الحقيقة لا أعارضه في جزء كبير مما قاله وأعتقد أن هنالك في تراثنا، شواهد عديدة في قضية ولاية الاستيلاء وغيرها، وما ذكرناه عن الماوردي.

وبالنسبة لما قاله الأستاذ المراغي أريد أن أركز في الواقع على ما قاله من ناحية المستقبل. فعلا نحن بحاجة إلى صيغ جديدة للمستقبل قد لا تأخذ نفس المفاهيم السابقة أو الأولويات السابقة، أو الأفكار السابقة. وقد يكون-وأعتقد أن أكثر من زميل الآن أشار إلى قضية الاقتصاد في العملية، وكلام الأستاذ مساعد الصالح عن الموضوع أيضا أشار لذلك-المهم أن أفكارنا عن الوحدة والقومية كان بعضها يقوم على خيال، على أشياء لها علاقة بالعاطفة أكثر مما ترتبط بالواقع، واقع الناس ومصالح الناس والمؤسسات، ومستقبلهم وحاجاتهم. وأي فكر في الواقع لا يستجيب لحاجات الناس لن يقدر له أن يبقى ويستمر. لقد ثبت بطلان الطرح السابق للقضايا القومية لعدم قدرتها على الاستجابة لحاجات الناس. استجابت-أنا أعتقد لحاجات بعض الأنظمة السياسية، بعض الأحزاب السياسية، وأعطتها الغطاء الشرعي وأعطتها الدعاية وأعطتها البرنامج، لكن بكل تأكيد لم تستجب لحاجات الناس، إلا أحيانا استجابت لحاجة الشارع في دغدغة عواطفه ومشاعره. وهنا تكمن نقطة مهمة هي أن الفكر القومي في الواقع غطى حاجة نفسية، حاجة عاطفية، أعطى الشعورية، لكنه لم يغط حاجة فعلية واقعية.

بالنسبة لما أثاره الأستاذ الدكتور الحبيب الجنحاني، أنا في الحقيقة أؤكد كلام الأستاذ الدكتور فؤاد زكريا أن الخطاب هو واجهه الفكر، عندما نتكلم عن الخطاب نتكلم عن الفكر، وعندما ندعو إلى دراسة الخطاب فإنما ندعو إلى دراسة الفكر أو ما وراء الخطاب.

نقطة أخيرة، بالنسبة إلى ما ذكرته عن الشرعية. في الواقع أنه في الخليج، نجد أن الشرعية ليست شرعية عشائرية بصورة مطلقة. في الواقع الشرعية أتت من تثبيت قوى خارجية لنظام شرعية كان مستمرا وهو نظام الشرعية القبلي الذي كان موجودا. أنا لا أستطيع أن أفصل النظام الشرعي أو الشرعية القبلية التي استمد منها كثير من دول منطقة الخليج شرعيته عن العامل الخارجي الذي دخل فيها وهو قضية القوى الخاصة التي ثبتت ديناميكية شرعية كانت مستمرة وأعطتها الوضع الذي كانت موجودة فيه.

تعقيب الدكتور فؤاد زكريا:

الأخ عبد المحسن مظفر وجه سؤالين أحدهما خاص بكلمة الخطاب وما هو المقصود به بالضبط. طبعا هذه الكلمة أدخلت إلى اللغة الثقافية حديثا، فعمرها لا يتجاوز في تصوري أكثر من عشر سنوات أو اثنتي عشرة سنة، قبل ذلك لم تكن موجودة. وهي ترجمة لكلمة «Discourse> الإنجليزية، وهذه الكلمة تعني القول أو الكلام لكن القول أو الكلام الذي يعبر عن إطار فكري معين. هذا هو المعنى الحقيقي للكلمة. السؤال الثاني هو أنه يرى أن هناك تعارضا بين ما قلته عن أن هناك دولا استخدمت اللغة المناسبة التي تستفز صدام إلى سلوك معين وبين خوف هذه الدول من صدام بدليل أنها وجهت إليه تحذيرات وكذا وكذا. لا، أنا رأي هو أن هذه التحذيرات وجهت، ولكنها كانت موجهة ومصحوبة بخطاب كامل، إذا جاز هذا التعبير. ففي نفس الوقت الذي تقول له فيه نحن نحذرك، لابد أن تنسحب، كانت تقولها له بلهجة من الشدة بحيث إنها كانت تعلم إنها كانت تعلم أنه إذا سمع التحذير فلن ينسحب. والواقع أن المسألة كان فيها قدر كبير من الذكاء المبني على دراسة عميقة لنفسية هذا الزعيم التي يتوقف عليها كل شيء في سلوكه وبالتالي يتوقف عليها مصير بلده باعتباره هو الزعيم الفرد. الدكتور طلعت منصور أشار إلى فكرة جلد الذات، وأنها تدل على مزيد من التشاؤم ويحذرنا من هذا. أنا في الحقيقة عندما أرى السلوك العربي في مواقف معينة، كما حدث في 67 أو كما حدث في الغزو العراقي للكويت مع الاعتراف بالفوارق بين الحالتين، أرى أن جلد الذات غير كاف وأحيانا يخيل لي أن شنق الذات هي الكلمة التي يجب أن تستخدم.

الدكتور قاسم يتساءل كيف يمكن في خلال يوم واحد أن يتحول صدام من «حارس» للبوابة الشرقية إلى لص وسارق. وهنا أود أن أشير إلى مسرحية عرضت في مصر، وربما شاهدها الكثير من المشاركين في هذه الندوة. من شخصيات هذه المسرحية شخصية اسمها صادق أفندي، وصادق أفندي هذا كان هناك شخصيتان في حالة تشاجر فبدلا من أن يتكلم كل منهما مع الآخر مباشرة كانا يتبادلان الكلام عن طريق صادق أفندي. أنا يخيل إلي أن الدكتور قاسم لا يقصدني أنا، وإنني كنت «صادق أفندي» في هذا السؤال. الأخ مساعد الصالح، في الحقيقة من الأشياء التي كنت أعجب دائما بها فيه أنه يعرض أفكارا في غاية الأهمية في حد ذاتها بالأسلوب البسيط الساخر الذي يوصلها بسهولة جدا في قالب مسل وظريف ولكنها مهمة. وعندما يصدر كلامه من وحدوي قومي متحمس مثله، هو نوع من النقد الذاتي الواعي جدا للفكر القومي السابق. وبلا جدال أن ما قاله الآن لو كان قد سمعه من شخص آخر قبل خمس سنوات مثلا، لكان من نصيب هذا الشخص عمود في «الله بالخير» يمسحه من على وجه الأرض، فأنا سعيد بهذا النوع من النقد الذاتي.

الدكتور طه عبد العليم أشار إلى بعض معالم النظام العالمي الجديد، وفي رأيه أنه من الخطأ أن نتحدث عن كوننا مع النظام أو ضده لأننا نحن فيه. الواقع أنني أرى عبارة «نحن في هذا النظام» تفترض نوعا من التشيؤ، من التجمد لهذا النظام، أنه موجود. ثم أشار بعد ذلك إلى أن هذا النظام عملية. أنا موافق على أنه عملية وأنه ما يزال في مرحلة التكوين. ولكن هذه العملية قابلة لأن تؤدي إلى عكس كل ما نراه الآن.

أي أن هذه العملية ما تزال قابلة للكثير جدا من الاحتمالات. وأنا أخشى أن أدخل في ميدانك. ولكن لو رأينا كيف ينقد نظام السوق نفسه وهو في قمة انتصاره الآن، من داخل الدول التي يسوء فيها هذا النظام والتي علمته للعالم، نقداً أصبح في غاية الحدة بل إنه انتقد (وهذه هي المقارنة التي كنت أرغب في أن أكتب عنها يوما ما) إنه انتقد بمنتهى العنف بعد أن كتب له الانتصار المطلق، في نفس اللحظة التي أحرز فيها انتصاره الكامل. وهذا يدل على أن الاحتمالات لا تزال مفتوحة في شتى الاتجاهات. أخيرا الأخ صلاح الدين حافظ اعترض على كلمة الغدر، أنا طبعا لم أكن

أقصد أن استخدامها هنا صحيح أو استخدامها هنا غلط، أنا لا تهمني فكرة الصواب أو الخطأ في هذه الحالة، إنما كنت أضرب مثلا أدلل فيه على أن هذه اللغة بأكملها لا يصح أن تطلق في ميدان السياسة، فنحن اعتدنا أن نقول العدوان الغادر، إسرائيل لم تقل عن عدواننا نحن-مع أنه من وجهة نظرها هي غادر جدا-لكن لم تقل عنه إنه غادر، بل شكلت لجنة لكي تحقق في التقصير الذي حدث. وأنا أشك في أن هناك جريدة واحدة أو متحدثا واحدا إسرائيليا تحدث عن العدوان العربي «الغادر» في سنة 1973. فهذه لغة وهذه لغة.

كلمة ختامية

في ختام هذه الندوة أحب أن أوجه شكري وتقديري لكل من لبى هده الدعوة وساهم معنا في إغناء هذه الندوة التي هي في الواقع الأولى، فسلسلة «عالم المعرفة» صدرت منذ أكثر من «١٧» سنة. ولكن لأول مرة تلجأ سلسلة عالم المعرفة إلى أسلوب أن تعقد ندوة علمية مغلقة لكي تستخرج منها كتابا. ونتمنى أن تكون هذه الندوة هي البداية، وأن تستمر السلسلة في اللجوء لهذا الأسلوب. في الواقع أنا أشكر بصفة خاصة الأخوة الأساتذة الذين شاركونا في رئاسة اللجان والجلسات، وأخص بالذكر الدكتور أحمد الربعي وزير التربية ووزير التعليم العالي ومعالي وزير الإعلام رئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الشيخ سعود ناصر الصباح، والأستاذ أنور النوري وزير التربية السابق، والأستاذ الدكتور إبراهيم سعد الدين والأخ الدكتور عبد المحسن المدعج عضو مجلس الأمة والدكتور سليمان الشطي.

وفي النهاية أتمنى ألا نكون قد ضايقناكم لأن الفترة كانت ضيقة والبحوث عديدة وطويلة. وأنا أشعر أنكم جميعا تحملتم مشقة السفر وتحملتم مشقة ضغط الوقت، فلكم الشكر الجزيل باسمي واسم كل العاملين الذين ساهموا في إعداد وتنظيم هذه الندوة، وشكراً للجميع.

د. سليمان العسكري

المشاركون في الندوة

أولا: الباحثون

1- د. فتوح الخترش	قسم التاريخ-جامعة الكويت
2- أ. د. عبد المالك التميمي	رئيس قسم التاريخ-جامعة الكويت
3- د. تركي الحمد	جامعة الملك سعود
4- د. محمد حسين غلوم	قسم علم الاجتماع-كليلة الآداب-جامعة الكويت
5- عامر التميمي	رئيس جمعية الاقتصاديين الكويتية
6- أ. د. محمد الرميحي	رئيس تحرير مجلة «العربي» الكويتية
7- د. حسن نافعة	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة
8- أ. د. طلعت منصور	كلية التربية-جامعة عين شمس
9- د. محمد السيد سعيد	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية-مؤسسة «الأهرام»
10- د. منصور بوخمسين	قسم التاريخ-كلية الآداب-جامعة الكويت

ثانيا: المعقبون

1- د. جمال زكريا قاسم	قسم التاريخ-جامعة الكويت
2- د. عبدالله محارب	مركز البحوث والدراسات الكويتية
3- عبد المحسن مظفر تقي	المعهد العربي للتخطيط-الكويت
4- أ. د. عبد الله يوسف الغنيم	مدير مركز البحوث والدراسات الكويتية
5- د. طه عبد العليم	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة «الأهرام»
6- أ. د. قاسم عبده قاسم	أستاذ التاريخ الزقازيق
7- أ. د. سمعان بطرس	قسم العلوم السياسية-جامعة الكويت
8- د. كمال مرسي	كلية التربية-جامعة الكويت
9- أ. د. فؤاد زكريا	مستشار سلسلة «عالم المعرفة»

ثالثا: المناقشون

1- أ. د. سليمان الشطي	عميد المعهد العالي للفنون المسرحية-بالكويت
2- أ. د. الحبيب الجنحاني	أستاذ بالجامعة التونسية
3- د. عبد الزراق الفارس	أستاذ بجامعة العين-الإمارات
4- عبد العزيز الصرعاوي	أمين عام رابطة الاجتماعيين الكويتية
5- د. خليفة الوقيان	مستشار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
6- د. عبد العزيز المنصور	وكيل مساعد وزارة الإعلام-الكويت
7- د. أحمد البغدادي	قسم العلوم السياسية-جامعة الكويت
8- صلاح الدين حافظ	نائب رئيس تحرير «الأهرام»
9- محمود المراغي	رئيس تحرير «العربي» القاهرية
10- محمد مساعد الصالح	الكاتب الصحفي الكويتي الكبير

11- أ. د. عزت قرني
أستاذ بقسم الفلسفة-كلية الآداب-جامعة الكويت

12- شوقي رافع كاتب صحفي لبناني

13- المقدم أحمد الرحماني وزارة الدفاع الكويتية

14- د. خالد الوسمي
مستشار بمجلس الأمة الكويتي

15- د. المنصف الشنوفي
قسم الإعلام-كلية الآداب-جامعة الكويت

16- د. سعد بن طفلة العجمي قسم اللغة



المدينة
في الشعر العربي المعاصر
تأليف:
د. مختار أبو غالي

	الإنجليزية-جامعة الكويت
17- د. محمود عودة	رئيس قسم الإجتماع-كلية الآداب جامعة عين شمس
18- أ. د. إبراهيم سعد الدين	قسم الاقتصاد بالجامعة الأمريكية-القاهرة
19- د. منيرة فخرو	أستاذ بجامعة البحرين
20- د. سليمان العسكري	أمين عام المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

هذا الكتاب

لا بد لمن يتأمل أوضاع عالمنا العربي، في أعقاب العدوان العراقي الغادر وحرب تحرير الكويت، أن يعترف بأن آثار تلك الفترة ستظل أمدا طويلا معنا تؤثر فيمن حولنا. ذلك أن أحداث تلك الفترة المأساوية من تاريخنا قد دارت اللحظة نفسها التي كان العالم يمر فيها بأهم منعطف في تاريخه المعاصر: تلك اللحظة التي كانت فيها معظم الأنظمة الشيوعية قد انتهت، ليبدأ انهيار النظام القديم الذي استقر عليه العالم منذ نصف قرن، وتظهر أشكال جديدة، غير محددة المعالم، من علاقات القوى على الصعيد الدولي.

في مثل هذا الوضع الدولي الغامض، القابل لشتى الاحتمالات أقدم النظام البعثي في العراق على مغامرته الخطيرة هذه المرة باحتلال الكويت، بقدر لا مثيل له من الطيش والجنون، في هذه اللحظة تحديدا. ولا جدال في أنه كان ينظر إلى عالم التسعينات بعقلية الحرب الباردة نفسها، متصورا أنه سيتلاعب بدولة عظمى ارتكازا على الثانية، وأن «الردع المتبادل» سيعطي سفينة العدوان العراقية القدرة على أن تبحر بين الشاطئين المتلاطمين في أمان.

والآن، وبعد مضي ما يقرب من خمسة أعوام على الغزو العراقي، فإن العرب ما زالوا يجدون أنفسهم في وضع من الانقسام السياسي الحاد والمستمر، على الرغم من محاولات بعض المؤيدين السابقين للعدوان أن يتنصلوا من تبعات مواقفهم السابقة. بل إن الانقسام الفكري بدوره ما زال على حدته. ولقد وجد المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب أن الأوان قد آن لكي يعالج موضوع الغزو والعدوان العراقي على الكويت معالجة علمية موضوعية، تتجنب صخب الدعاية وضجيج الشعارات وتركز على الحقائق والمعلومات والوثائق، وذلك في كتاب من سلسلة «عالم المعرفة» يكون مرجعا موثقا بأقلام مجموعة من الباحثين المشهود لهم في هذا الميدان. وقد اخترنا أسلوب الندة العلمية المغلقة لمعالجة هذه القضية، حرصا من السلسلة على أن يتضمن هذا الكتاب وجهات نظر متعددة في هذا الموضوع، وحتى يعطي المشاركون فيها، من باحثين ومعقبين ومناقشين، كل ما عندهم في هذا الموضوع، في مناخ من التحاور الموضوعي، الذي يؤدي إلى تصحيح الكثير من المعلومات الخاطئة وغير الدقيقة ويستبعد الإثارة الصحفية التي سادت الكثير من الكتابات منذ بداية الأزمة.

ولقد حرصنا على جمع هذا الحشد من المفكرين والباحثين العرب البارزين، الذين عرف عنهم الأمانة في الطرح والموضوعية في الاجتهاد، لكي نستخلص من خلال تفاعل هذه العقول كتابا يملأ فراغ المكتبة العربية في هذا الموضوع الحيوي والمصيري. ولكن الهدف الأهم من جمع هذه النخبة الممتازة من المثقفين العرب هو أن نستخلص العبرة من ذلك الحدث غير المسبوق في التاريخ العربي ونتعلم دروسه بعد أن نعيد تأمله بروح موضوعية نزيهة.